

المعلوماتية والعلاقات الدولية

ملف العدد إشراف : د . أسامة الغزالى حرب - عمرو الجويلى

أزمة الغذاء فى الوطن العربى

د. حسن حمدان العلكيم

التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط

د . حسن أبو طالب

انتخابات "الدوما" وحركة التحول الديمقراطى فى روسيا الاتحادية

نبية الأصفهانى

اتفاق "دايتون" هل ينهى الصراع فى البوسنة

عماد جاد

هونج كونج والعد التنازلى للعودة الى الوطن الأم

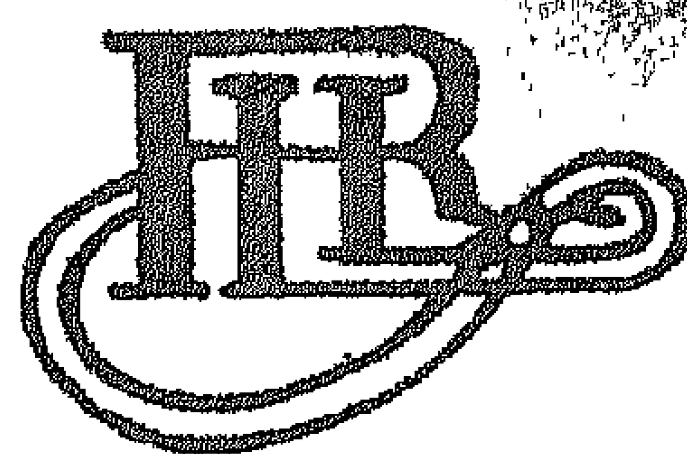
سوسن حسين

١٢٣

يناير ١٩٩٦

ملحق العدد : الكشاف
التحليلى لعام ١٩٩٥

مطعم ٥ نجوم



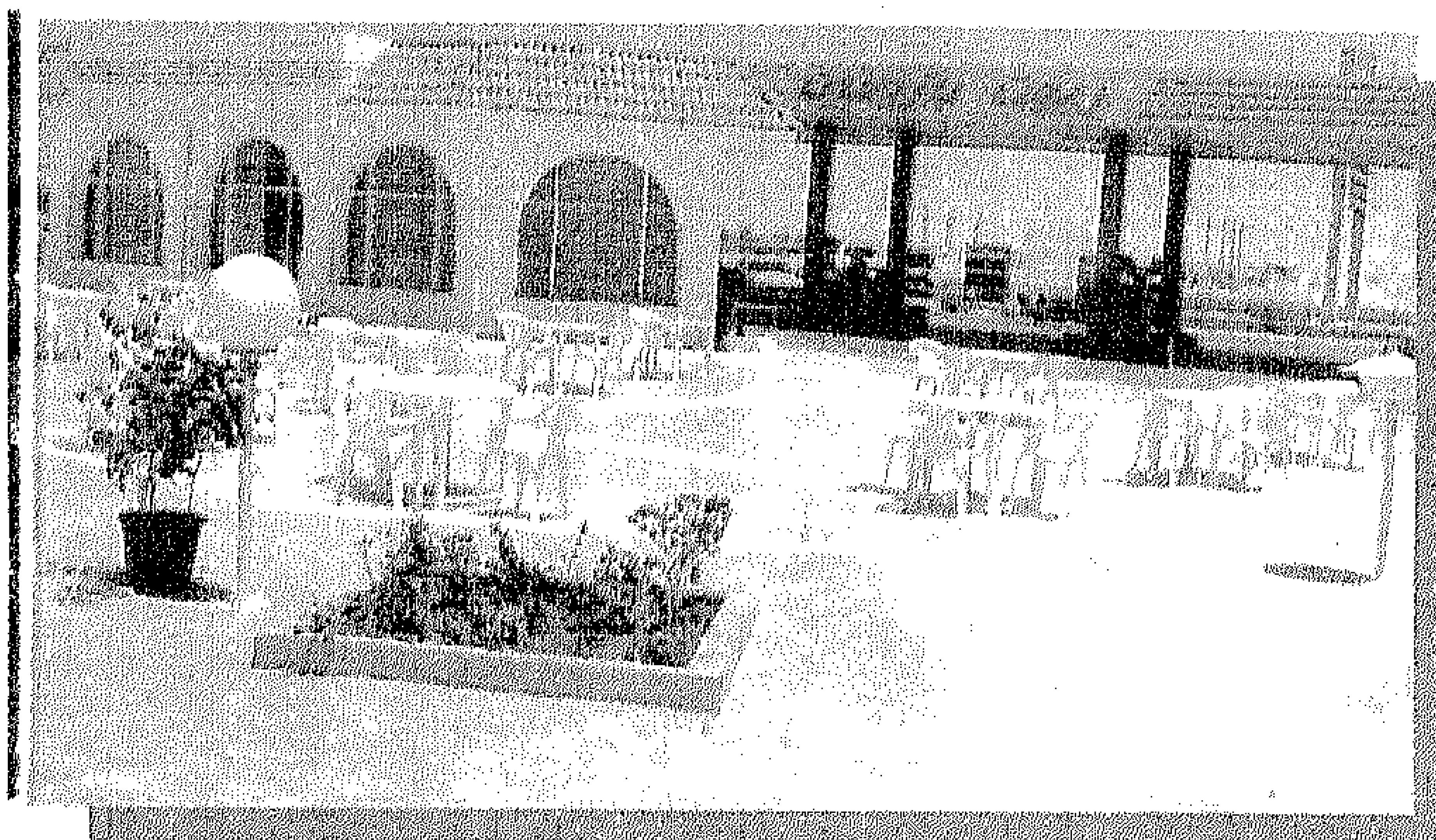
لمسى لاند

LAMSY LAND

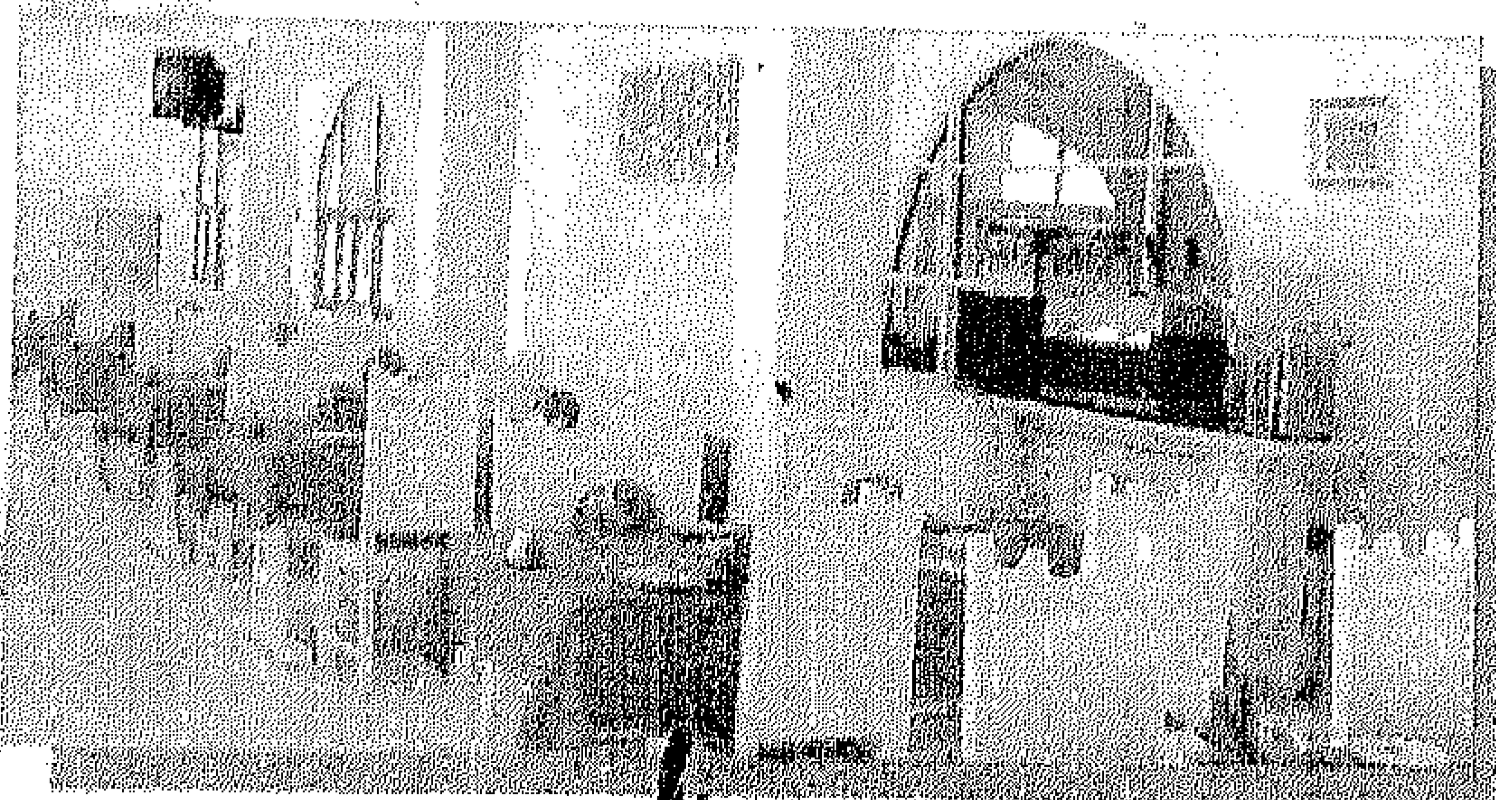
أكبر محطة خدمة على الطريق الصحراوى

على مساحة ١٨٠٠٠ متر

ذى شوب
(الخدمة وال[illegible]
ومحطة بنزين
لزيوت التشحيم).

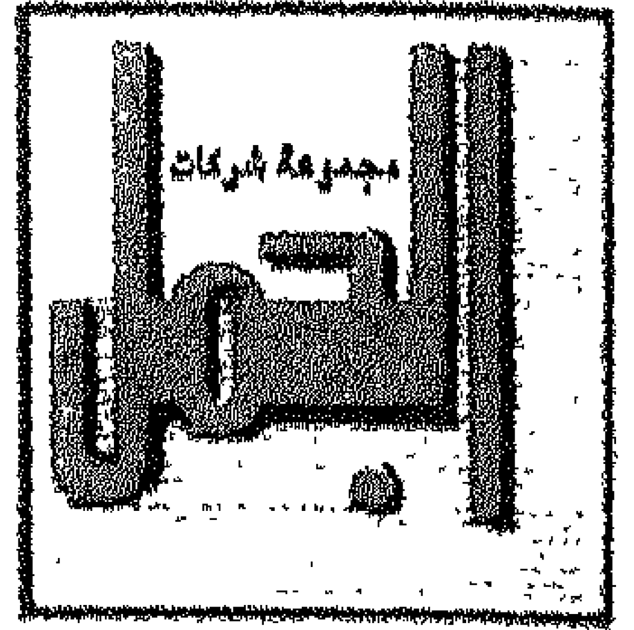


كافيتريا
تك أواى
ركن شرقى





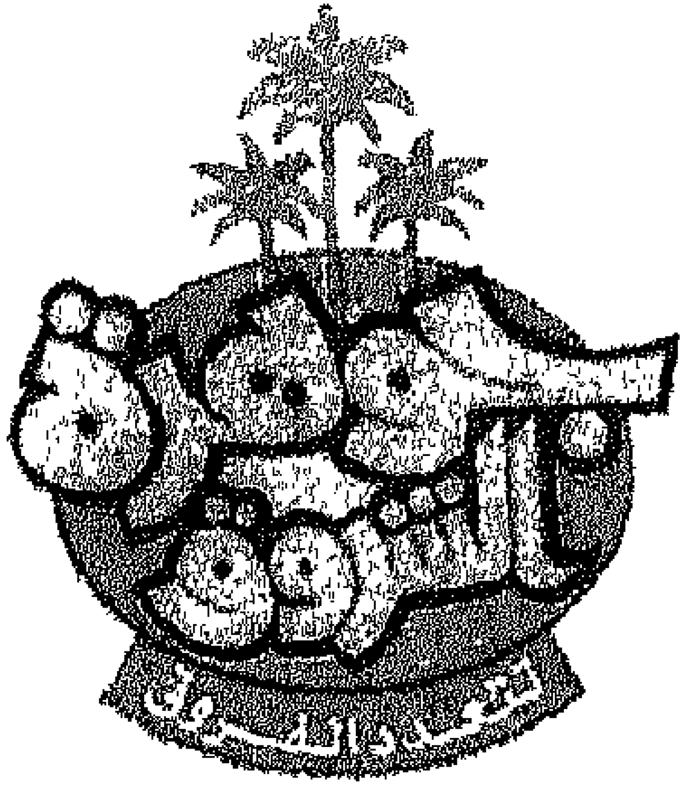
الكيلو ١١٦،٥ طريق مصر إسكندرية الصحراوى ت : ٠٣/٩٨١٣٩٧



شــركــة

بروفيـشـينـال

للاستثمار والتنمية العقارية والسياحية ش.م.م.



تدعـو الأخوة المصريين المقيمين بالسعودية والأخوة العرب

راغبى السكن الخاص والاستثمار العقارى .. بجمهورية مصر العربية

لزيارة جناحنا بمعرض المنتجات المصرية بجدة بيتى جدة - ١ -

بالمملكة العربية السعودية من ٢٦ / ١٢ إلي ٢ / ١ / ١٩٩٦



وذلك لمشاهدة

حقيقة الفروق

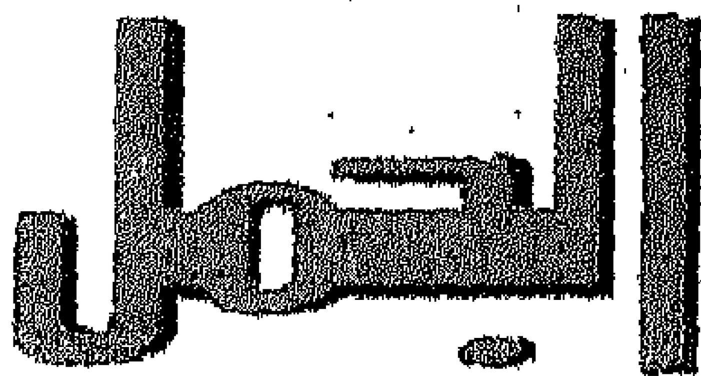
فى

جوهـرة الشـروق

بتسهيلات فى السداد
حتى ١٨ سنة
بضمان
البنك العقارى المصرى

جوهرة الشروق قرار وزاري رقم ١٢٢

كما تفخر مجموعة شركات



(خبرة أكثر من ٢٠ عاماً)

بأن تعرض لكم مشروعاتها الأخرى بأجمل مناطق القاهرة ...

* المهندسين * كورنيش النيل بالمعادى
* كورنيش النيل بالجيزة

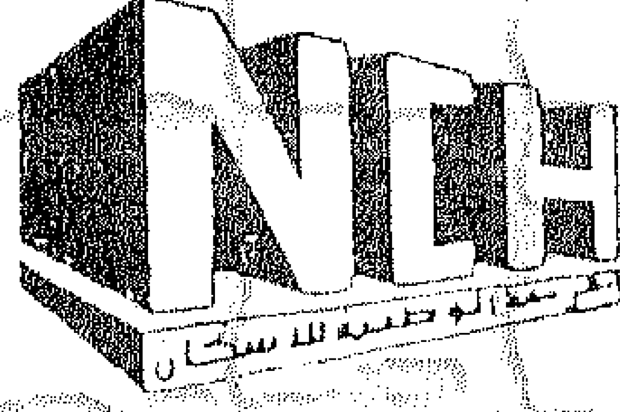
* تسليم فورى * سكنى - تجارى - إدارى
* تسهيلات فى السداد * ملكية مسجلة

خصم خاص خلال فترة المعرض

للاستعلام القاهرة : برج رامادو - ١٣ شارع الثمار - ميدان مصطفى محمود - المهندسين

ت وفاكس : ٣٤٨٥٠٥٦ - ٣٦٠٢٣٥٥ - ٣٣٦٣٨١١ (٠٢)

الرياض : أضواء العرب للعقارات - المملكة العربية السعودية ت : ٤٥٦٧٤٧٥ فاكس : ٤٥٤٥٤٩٨



الشركة الوطنية للإسكان

ش. م. م

المالكة لفندق مريديان هليوبوليس - رأس المال ١٢٠ مليون جنيه

(المؤسسون : بنوك مصر الكبرى / النقابات المهنية / شركات التعمير والتأمين / هيئة قناة السويس)

عمارة جاردن سيتى

٩ ش عبد القادر حمزة / جاردن سيتى

بمشيئة الله تعالى تعلن الشركة عن فتح باب الحجز للمشروع **"شقق سكنية وفيلات ومكاتب مكيفة مركزياً"** مساحات ٣٠٠ م إلى ٤٠٠ م

الإسكان الفاخر على أعلى مستوى ، الدور الأرضى والأول تم تخصيصها للسفارات والشركات والإسكان
لأحد البنوك الاستثمارية الكبري تطل على ميدان سيمون دى بوليفار والنيل وفندق سميراميس .



للاستعلام والحجز : المركز الرئيسى : ١٨ ش شريف متفرع من شارع الأهرام مصر الجديدة

ت : ٤٥٢٤٥١٧/٤٥٢٤٥١٨/٤٥٢٤٦٠٥ فاكس : ٤٥٢٤٥٣١ - الإسكندرية : ١١٦ طريق الحرية ت : ٠٣/٤٨٢٧٨٨٣.

عدد خاص ...

عـــن

صناعـــة التأمـــين

فى مصـــر

اعداد / عصام السيد

مصر للتأمين الأمان
الأفضل والأرباح الأعلى

يتعرض الانسان أثناء حياته للكثير من المخاطر التى تؤثر عليه ومن منطلق حرص الفرد على تحقيق الأمان لنفسه ولأسرته وضمان مستقبل أفضل له ولأسرته قدمت شركة مصر للتأمين وثيقة التأمين المختلط مع الاشتراك فى الأرباح والتى تحقق له أفضل تغطية تأمينية وأعلى استثمار لأمواله لتلبى هذه الاحتياجات فهذه الوثيقة تضمن:



عبد العزيز مصطفى

١- دفع مبلغ التأمين فى نهاية المدة المتفق عليها + الأرباح التى يتم تعليتها على مبلغ التأمين.

أو

٢- دفع مبلغ التأمين والأرباح إلى المستفيدين فى حالة وفاة المؤمن عليه (لا قدر الله) قبل نهاية مده التأمين.

وبمناسبة اعتماد الجمعية العمومية لميزانية شركة مصر للتأمين والتى تعتبر اكبر ميزانية على مستوى قطاع التأمين عن العام المالى ٩٤ / ١٩٩٥

قدمت الشركة هديتها لعملائها حيث تقرر زيادة الأرباح المعلاه على مبالغ التأمين إلى ٩٠ جنيها (عن كل مبلغ تأمين قدره ألف جنيه) هذا فى الوقت الذى خفضت فيه كافة الأوعية الادخارية معدلات العائد على الأموال.

وبالتالى فأنك اذا كنت من عملاء الشركة وامنت على حياتك بمبلغ ١٠،٠٠٠ جنيه لمده ٢٥ سنة فستدفع قسطاً شهرياً قدره ٣٠.٦ جنيه اى ستدفع طوال المدة مبلغ ٩١٨٠ جنيها بينما ستحصل على مايلى:

اولاً- مبلغ ١٠،٠٠٠ جنيه + ٢٢،٥٠٠ أرباح = ٣٢.٥٠٠ جنيه فى حاله الحياة حتى نهاية مدة التأمين

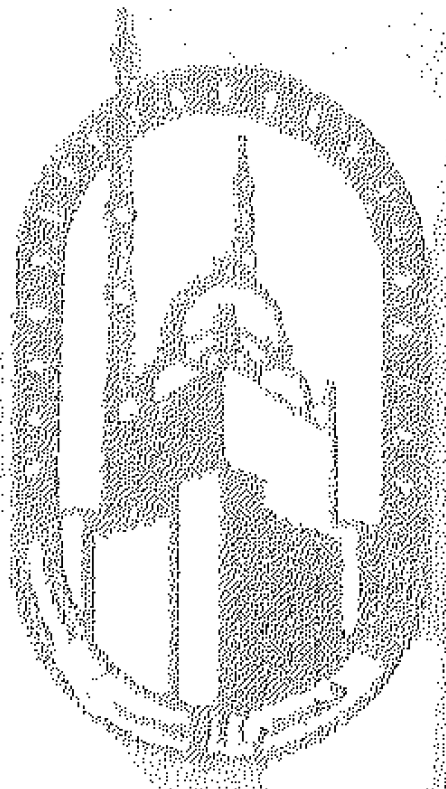
أو

ثانياً- حماية تأمينية طوال مدة التأمين تضمن لاسرتك الحصول على مبلغ التأمين + الأرباح المتحققة حتى تاريخ الوفاة (لا قدر الله)

إن وثيقة التأمين المختلط مع الاشتراك فى الأرباح هى اكثر الأنواع انتشارا وشيوعا فى الوقت الحاضر. إذ انها تجمع بين تأمين الحياة والادخار والاستثمار الذى يساعد كثيراً على الحد من تأثير التضخم ويفضله ارباب الاسر إذ يسمح لهم بتكوين راسمال لأيام الكبر. حيث يصل الانسان إلى سن لاتسمح له بالعمل فيقل دخله وبالحصول على مبلغ التأمين والأرباح المضافة فأنه يستطيع أن يعيش فى طمأنينة دون أن يمد يده إلى الغير لمساعدته. كما يضمن لأسرته توفير العيش الكريم وبجانب التأمين المختلط فأن وثيقتى الوالد والطفل والمعلم الجديدة تمنح نفس الأرباح.

ومن هذا يتبين أن مصر للتأمين تقدم لك الأمان

الأفضل.... والاستثمار الأعلى



مصر للتأمين

الصرح الشامخ الذي بناه المصريون
تتفوق دائما .. عاما بعد عام..

هديتها للعام الجديد

رغم انخفاض الفوائد
لدى كافة الأوعية
الادخارية
مصر للتأمين .. تقدم
أكبر معدل لتوزيع

الأرباح

في حالة الحياة لكل مبلغ تأمين
قدره ١٠٠٠ جنيه

جنيهاً

المختلط على حياة شخص واحد	المختلط على حياة شخصين	الوالد والطفل	المعلم الجديدة

مع مصر للتأمين تؤمن حياتك وتستثمر أموالك

الإدارة المركزية : ٤٤ أ شارع الدقي ت: ٣٣٧٠١٥٨
منطقة القاهرة : ٧ شارع طلعت حرب ت: ٣٩٣٢٥٧٢

التأمين

كيف يساهم في التنمية الإقتصادية ؟
كيف يحمي أموالك وممتلكاتك ومنزلك ؟

التامين هو حمايه الاقتصاد القومي من ثروات وممتلكات ومؤسسات ومنشآت .. بل هو حمايه أيضاً للافراد الذين هم يديرون هذه الثروات ووثائق التامين التى تصدرها شركات التامين فى السوق المصريه تغطى كافة الاخطار من حوادث شخصيه .. وحريق وسطو .. وزلزال .. وشغب .. وتامينات هندسيه وبحريه وبتروليه وغيرها ..

وقد نتساءل اين تذهب الاموال التى تقوم شركات التامين بتحصيلها كاقساط من هذه الوثائق .. والاجابه على هذا التساؤل واضحه امامنا .. اولا .. ان الهدف الاول من تجميع هذه الاموال هو سداد تعويضات التى تستحق للافراد او المؤسسات الذين يستحقون التعويض نتيجه وقوع الخطر (لاقدر الله) وتحرص شركات التامين ان تكون سريعه فى اجراءاتها وفى سدادها لهذه التعويضات حتى تكسب مزيداً من ثقه عملاءها .

وعلى الجانب الاخر فان الطريق الثانى لاستغلال هذه الاموال بعد تجنيب جزء منها لسداد التعويضات هو الاستثمارات .. ونجد ان الارقام تؤكد ان حجم استثمارات قطاع التامين فى المشاريع المختلفه بالسوق المصريه بلغ هذا العام نحو ٥ ,٦ مليار جنيه مما يؤكد اهميه دور قطاع التامين فى تنميه الاقتصاد القومى ومنها اقامه الثروات الصناعيه مثل الاثاث والمصنوعات الجلديه والملابس الجاهزه وقطاع التعمير والانشاء الذى يساهم فى تغيير مستلزمات البناء والتشييد وايضا فى قطاع الزراعه وتدعيم الثروه الخضراء وايضا النشاط الصحى والسياحى وغيرها .

وحول أهميه قطاع التامين ودوره فى تنميه الاقتصاد القومى .. كان لنا حوار مع **الدكتور برهام عطا الله استاذ القانون المدنى بحقوق الاسكندريه ورئيس شركه الشرق للتامين** حيث يؤكد .. ان التامين يلعب دور كبير على مستوى الاقتصاد القومى فمن ناحيه يساعد التامين على اعاده تكوين الثروه القوميه التى تكون قد نزلت بها الكوارث .. فالتامين احد وسائل الضمان التى بها يعاد بناء الاقتصاد القومى فى حاله تهدم اوفناء احدى وحداته .. كذلك يسمح التامين من ناحيه اخرى تكوين اموال طائله تستخدم فى الاستثمار وفى تمويل المشروعات الانتاجيه المختلفه وخاصه المشروعات العامه منها .. كما ان هيئات التامين المختلفه تستوعب قدرا من القوى العامله الموجوده توزع عليها دخولا تستخدم بالتالى فى الانفاق مما يساعد على تنشيط الدوره الاقتصاديه ..

قطاع التامين ودور ذو اهميه خاصه

ويستكمل **الدكتور برهام** حديثه حول الدور الهام الذى يقوم به التامين.. حيث يمكننا القول ان قطاع التامين وان لم يكن قطاعا ثانويا فانه قطاع تال او تابع بمعنى ان هذا القطاع يتطور وينمو تبعا للنمو الاقتصادى العام وتبعا لنمو القطاع الصناعى بالذات .. فقطاع التامين وهو ياخذ مكانه بين قطاع الخدمات (القطاع الثالث) لاينمو الا فى ظل اقتصاد بلغ فيه القطاع الصناعى (القطاع الثانى) شوطا عظيما والسبب فى ذلك ان الاقتصاد التقليدى الذى يتميز بنمو (القطاع الاول) القطاع الزراعى يتمتع بتركيب اجتماعى وتضامن لا يجعل هناك مجالا لظهور نظام التامين الحديث ..

توقع ازدهار التامين فى الدول النامية

ويمكننا القول ان ازدهار نظام التامين فى العالم مرتبط بنشاه الثوره الصناعيه ولاغرابه اذا نما هذا النظام وتطور اولا فى الدول الغربيه حيث بدا العصر الصناعى .. وعموما فان درس الماضى يسمح لنا بتوقع لازدهار قطاع التامين فى بلاد العالم الثالث تبعا لزياده تصنيعها .. والتامين يستطيع ان يلعب دورا اقتصاديا هاما فى هذه البلاد اذ ان التامين اذا كان قطاعا تابعا فانه ينمو مع اول زياده فى الدخل القومى الناتج عن عمليه التنميه الاقتصاديه ثم يدفع معه هذا الدخل القومى الى الزياده نتيجه الاستثمارات التى تتحقق باستخدام ادخارات قطاع التامين ..

اهميه قطاع التامين فى داخل الاقتصاد القومى

ويستكمل **الدكتور برهام** حديثه بان هناك خمس طرق لقياس اهميه قطاع التامين فى اقتصاد معين ..

الطريقه الاولى

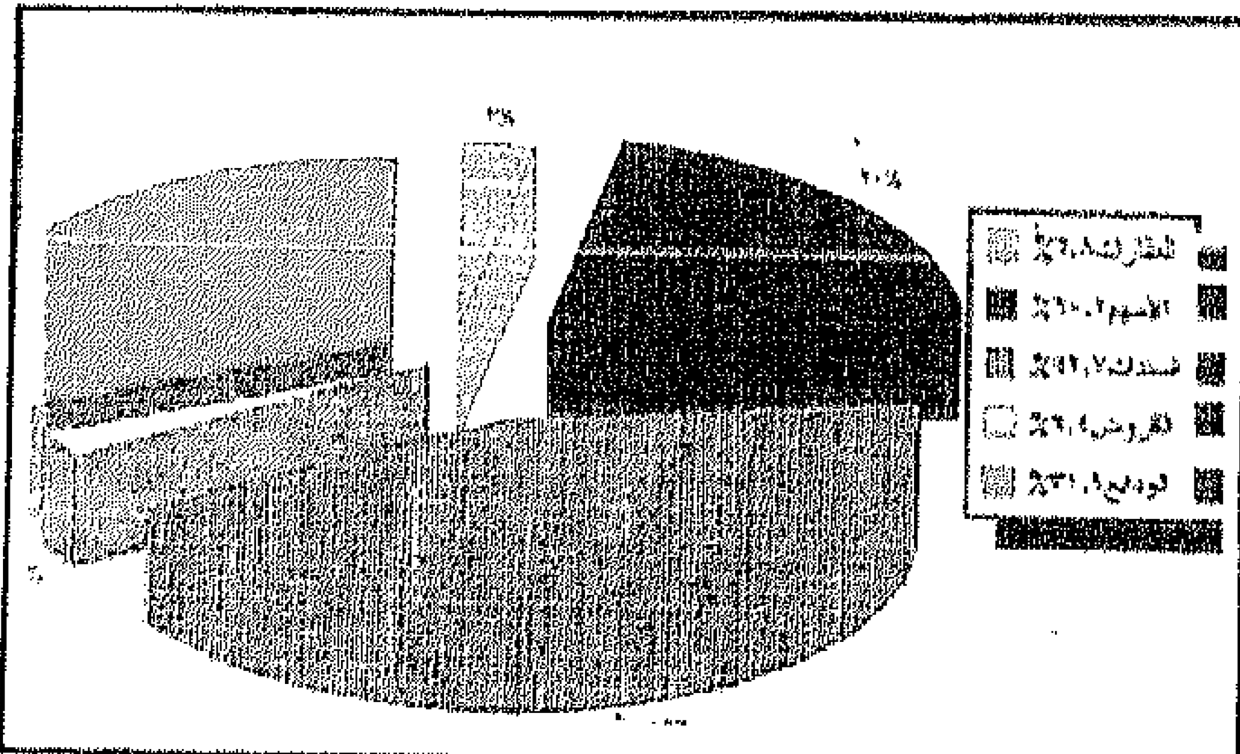
تتعلق بالعماله اى بمعرفه نسبه ما يستوعبه قطاع التامين من موظفين وعمال الى السكان العاملين الذين يقومون بنشاط معين وللحصول على هذه النسبه نقارن عدد السكان العاملين المنتجين الى عدد الافراد الذين يعملون فى قطاع التامين مع معرفه مهاراتهم وتخصصاتهم . وهذه الطريقه واضحه وموضوعيه الا انه يصعب غالبا الاعتماد عليها فى جميع السنوات . اذ لا تتوافر الاحصاءات الدقيقه للسكان العاملين الا فى السنوات التى يتم فيها الاحصاء العام .



الدكتور برهام عطاالله رئيس شركة الشرق للتامين

الطريقه الثانيه

تتعلق بالقيمه المضافه اى بمقارنه القيمه المضافه فى قطاع التامين مع القيمه المضافه لقطاع اخر او مع الناتج القومى .. والقيمه المضافه فى قطاع تتمثل فى مجموع العمليات النهائيه التى حققت ارقام البيع مطروحا منها ثمن الشراء اى اثمان المواد الاوليه والاجور والمصروفات العامه .. ولما كان قطاع التامين يعتبر من قطاع الخدمات وكانت عاده الاقتصاديين قد جرت على اعتبار ان القيمه المضافه لهذه القطاعات تحسب بالاجور التى وزعت على العاملين فيها .. لذا يمكن القول بان القيمه المضافه فى قطاع التامين تتمثل فى الاجور التى قبضها العاملون فى هذا القطاع .. وهذه الطريقه ترتبط على الاساس بالطريقه الاولى اذ ان نتيجه الثانيه تتاتى بضرب عدد العاملين بشركات التامين فى اجورهم مضافا اليها الارباح وحتى يتسنى معرفه الدخول التى يحصل عليها الافراد الذين يعيشون فى مهنه التامين وبمعرفه القيمه المضاعفه يمكن مقارنتها بالدخل القومى ومعرفه مدى تطورهما تبعا لذلك



توزيع استثمارات شركات التامين على قنوات الاستثمار لعام ٩٣ / ٩٤

الطريقه الثالثه

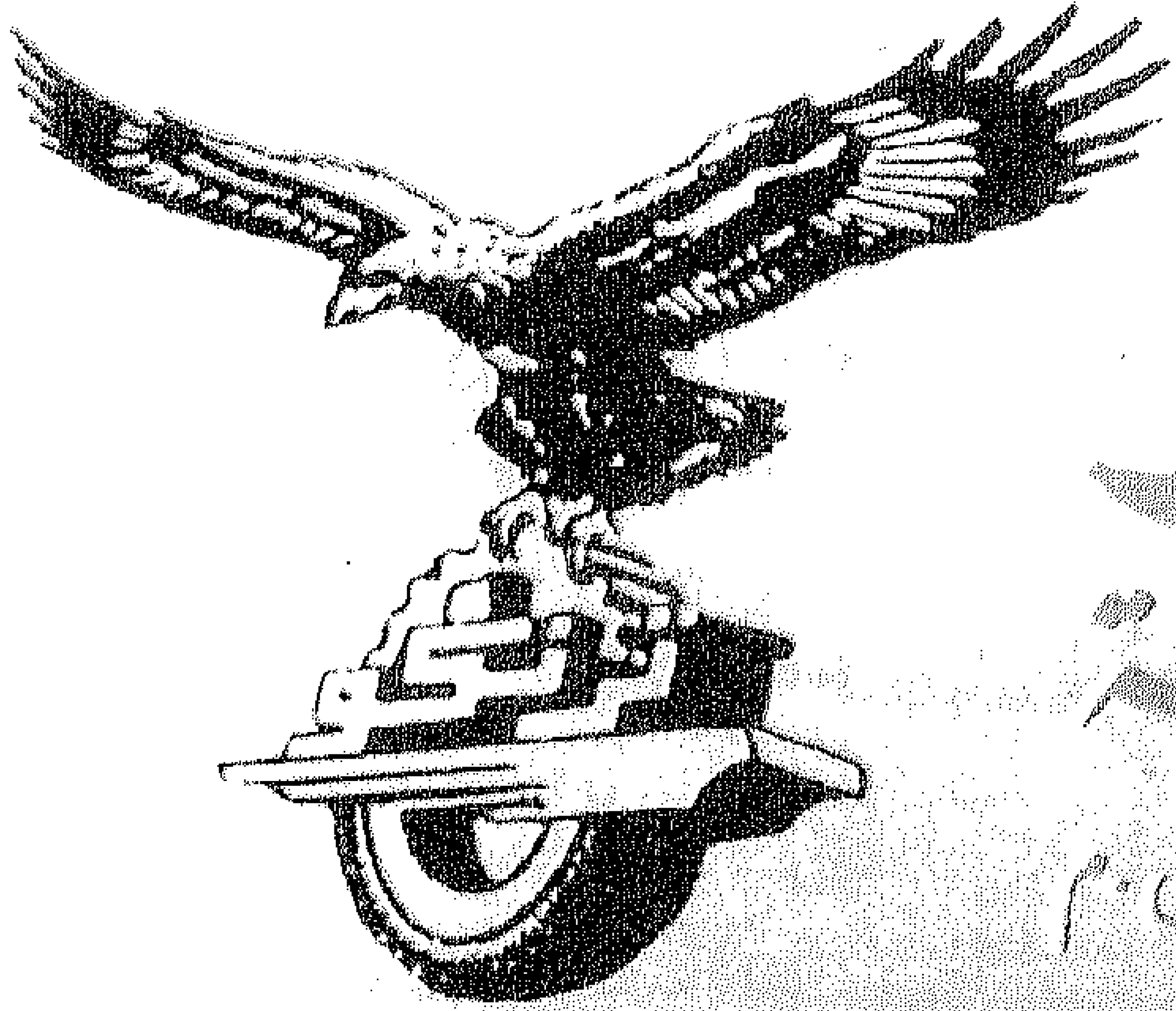
هى اسهل هذه الطرق وان كانت نتائجها غير كامله الدقه وتتلخص فى الحصول على النسبه بين الاقساط التى دفعت وحصلتها شركات التامين فى سنه من السنين الى الناتج القومى وهذه الطريقه تعطى لنا صوره حيه عن نشاط شركات التامين ومدى تقدمها او نموها بالنسبه الى نمو وتزايد الاقتصاد القومى ..

الطريقه الرابعه

وهى تتلخص فى استخدام معيار مالى يتعلق بالاستثمارات التى تقوم بها شركات التامين وهنا قد ينسب مجموع الاستثمارات التى تقوم بها شركات التامين الى مجموع الاستثمارات المقيمه فى البورصه لكى نعرف المكان الذى تشغله شركات التامين فى السوق الماليه ومدى اسهامها فى النشاطات المختلفه كما يمكن ان ننسب مبالغ الاستثمارات التى يقوم بها شركات التامين باعتبارها مدخرات الى مجموع ما يودعه مواطنو بلد معين فى صناديق التوفير والادخار كما يمكن ايضا نسبه الادخار الذى قامت بتحقيقه شركات التامين فى سنه معينه واستثمرته الى مجموع الاستثمارات المتحققه فى نفس السنه .

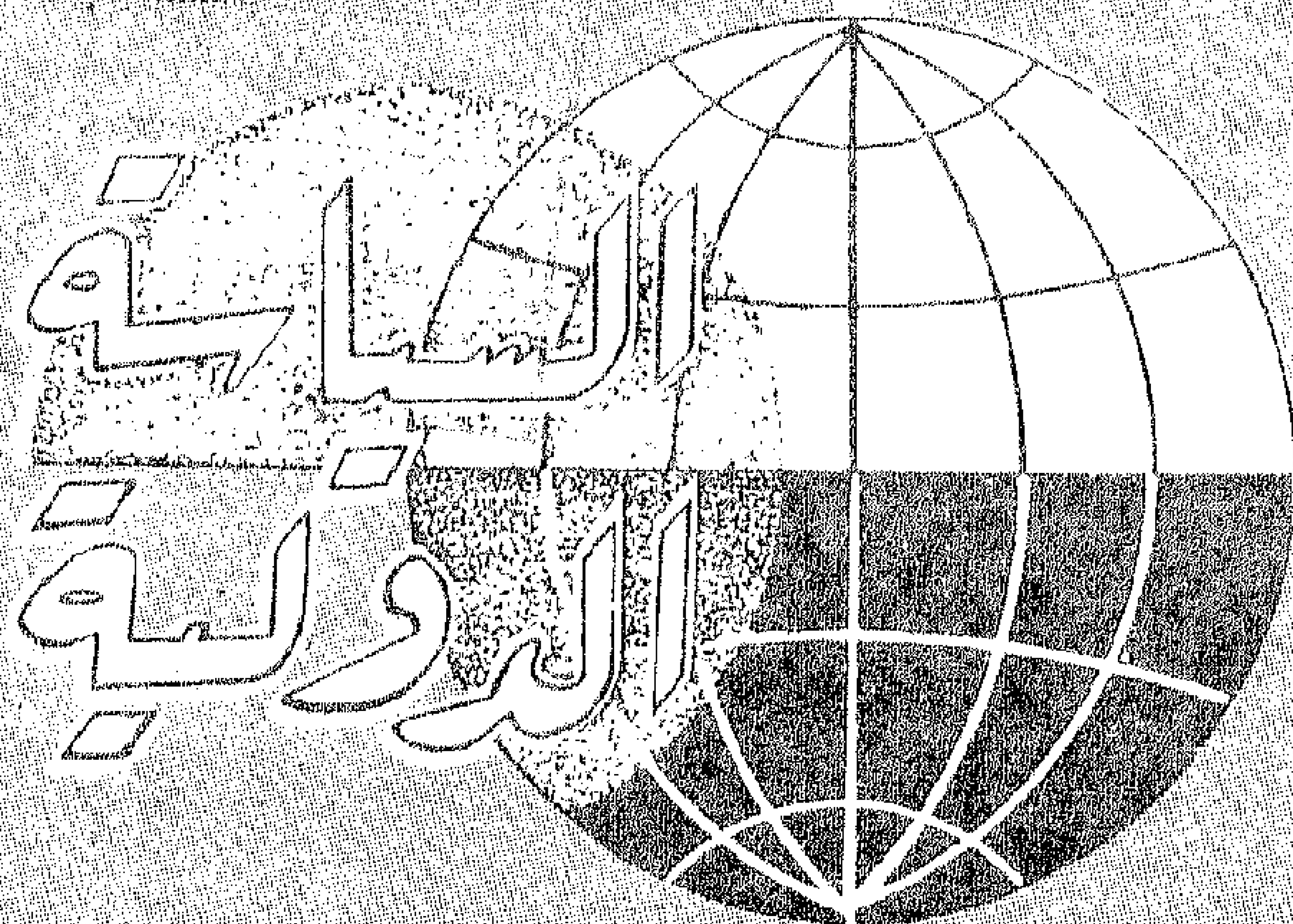
الطريقه الخامسه

وتتعلق بالخساره التى لحقت الثروه القوميه فى سنه من السنين ويكون ذلك بتقدير قيمه الاضرار التى عوضها المؤمنون ونسبتها الى الانتاج القومى .. اذ ان هذه الاضرار تعتبر خساره اصابت الثروه القوميه .



الأهرام



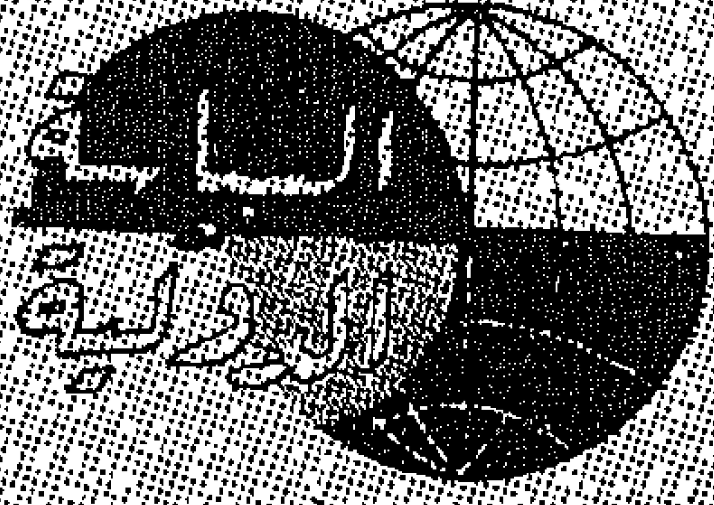


السنة الثانية والثلاثون
العدد (١٢٣)
يناير ١٩٩٦

الأهرام

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :

إبراهيم نافع



أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)

د. بطرس بطرس غالى

السياسة الدولية

☐ دورية علمية محكمة تصدر عن مؤسسة الاهرام أوائل يناير ، أبريل ، يوليو ، أكتوبر

☐ صدر العدد الأول فى أول يوليو ١٩٦٥

☐ تقديم الموضوعات للنشر :

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها.
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم .
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية .

☐ المراسلات :

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة- مجلة السياسة الدولية - الدور الثانى عشر بالمبنى الجديد

تليفون ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الاهرام : ٥٧٨٦١٠٠ ، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠

فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣ تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦ - TELEX : 2-185 - 92544

☐ سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ٦ جنيهات .
- سوريا ١٥٠ ليرة، لبنان ٥٠٠٠ ليرة ، الأردن ٢,٧٥٠ دينار ، الكويت ٢ دينار ، السعودية ٢٥ ريالا ، تونس ٦,٠٠ دينارات ، المغرب ٥٠ درهماً البحرين ٢,٥ دينار ، قطر ٢٥ ريالاً ، دبى ٢٥ درهماً ، أبو ظبى ٢٥ درهماً ، مسقط ٢,٥ ريال ، غزة / القدس / الضفة ٣,٥٠ دولار ، الجمهورية اليمنية ٤٠٠ ريال ، لندن ٦,٠٠ جك ، الولايات المتحدة ١٥ دولاراً

☐ الاشتراكات السنوية :

داخل مصر ٢٤ جنيها مصريا. فى الدول العربية واتحاد البريد العربى والأفريقى ٤٠ دولارا امريكيا. فى باقى دول العالم ٥٠ دولارا امريكيا وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة .

☐ الاعلانات :

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام (تليفون داخلى : ٥٦٤٩) دكتور محسن عبد الخالق

رئيس التحرير :
د. أسامة الغزالى حرب

مدير التحرير :
أحمد يوسف القرعى

مستشار التحرير :
نبيـــة الأصفهـــانى

نائب مدير التحرير :
سوســن حسين

سكرتير التحرير : نادية عبد السيد

المحتويات

☐ الافتتاحية :

☐ الدراسات :

☐ تعليقات وأفكار للمناقشة :

☐ ملف العدد : المعلوماتية والعلاقات الدولية :

إشراف د . أسامة الغزالى حرب – عمرو الجويلى

☐ التقارير :

الافتتاحية

١٩٩٦ : دور ايجابى لسلام العالم وأمانه !

مع انقضاء عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦ تتبدى أكثر وأكثر ملامح الحقبة المثيرة التى نعيشها : حقبة السنوات الأخيرة من القرن العشرين واستهلال القرن الواحد والعشرين ، بل السنوات الأخيرة للالفية الثانية للميلاد وبدء الالفية الثالثة . انها سنوات ميلاد متعسر لعصر جديد من رحم عصر قديم. ويبدو أن أحداث ١٩٩٥ كانت ساطعة الدلالة على ظروف هذه الحقبة الصعبة ، فقد تزامنت فيها علامات للعنف والارهاب .. مع انجازات نحو الأمن والسلام ، وعلامات للتفكك والتحلل مع علامات للاندماج والتلاحم الكونى . فعام ١٩٩٥ الذى شهد انفجار أوكلاهوما فى الولايات المتحدة وأعمال التطرف فى اليابان وانفجار الرياض فى السعودية وتفجير السفارة المصرية فى باكستان ، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى اثيوبيا ، واغتيال اسحق رابين فى اسرائيل .. هذا العام هو نفسه الذى شهد عقد اتفاق السلام فى البوسنة والهرسك وانتخاب زروال رئيسا للجزائر ، وتقدم القضية الفلسطينية خطوة كبيرة على الطريق الطويل للتسوية السلمية .

وفى حين شهد عام ١٩٩٥ تكرس أوضاع التفكك التى هزت أقاليم عديدة فى العالم فى السنوات القليلة الماضية، خاصة فى بلاد الاتحاد السوفيتى القديم وشرق ووسط أوروبا فإن التوجه – على مستوى آخر – نحو مزيد من الاندماج والتوحد الكونى أصبح سمة متزايدة لنهاية هذا القرن . وليس مؤتمر القمة الاجتماعية فى كوبنهاجن ، ثم المؤتمر الدولى للمرأة فى بكين فى عام ١٩٩٥ . إلا حدثين بارزين فى هذا الاتجاه.

وهكذا ، وعلى الطريق نحو إيجاد عالم أكثر سلاما ، وأكثر أمنا ، يسلم عام ١٩٩٥ الى عام ١٩٩٦ عدة تحديات سوف تشغل الحيز الأكبر من اهتمامات قادة العالم وصانعى القرار فيه . وهنا يثور التساؤل : ما هو إسهامنا، وما هو دورنا فى تحقيق هذا العالم الأكثر سلاما وأمانا ؟ ان الاجابة يمكن استخلاصها بسهولة من تأمل التحديات والمشكلات التى تفجرت فى العام الماضى والتى برزت فيها منطقة الشرق الأوسط – ونحن فى القلب منها– من خلال تطورات عملية السلام المصرية الاسرائيلية أولا – ومن خلال أحداث الارهاب والعنف التى شهدتها ثانيا . وبناء عليه ، فان اسهامنا فى تحقيق عالم أفضل يستلزم التقدم الجاد على طريقين متوازيين : الاسهام الايجابى فى عملية التسوية العربية الاسرائيلية، ومكافحة الارهاب والحد من انتشاره .

وفى واقع الأمر ، فربما كان توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى لتوسيع نطاق الحكم الذاتى الفلسطينى بواشنطن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ أهم أحداث عام ١٩٩٥ على الاطلاق . لقد كان حدثا عالميا بمعنى الكلمة ، وليس مجرد توقيع اتفاق بين أطرافه المحليين : أى اسرائيل ومنظمة التحرير ، فقد تم التوقيع فى واشنطن بشهادة الرئيس حسنى مبارك والعاهل الأردنى الملك حسين ورئيس الوزراء الأسبانى جونزاليس فضلا عن شهادة وزيرى خارجية روسيا واليابان . ووجود هؤلاء الأطراف لم يكن لمجرد استيفاء الشكل "الاحتفالى" ولكنه كان يعبر عن مدى اهتمام العالم كله بانهاء ذلك الصراع المزمن – أى الصراع الفلسطينى الاسرائيلى – الذى يشكل جوهر "أزمة الشرق الأوسط" . ولقد جعلت تلك الأزمة من منطقة الشرق الأوسط (ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية الفائقة) احدى نقاط

التوتر الملتهبة خلال سنوات الحرب الباردة . وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي ظل الاهتمام بالأزمة مستمرا، ولكن تهيأت ظروف أفضل لحلها ، وبالتالى لطمأنة القوى الكبرى ذات المصالح الحيوية فيها .

وجاء الاتفاق فى توقيته ليحسم مسار عملية السلام الفلسطينية - الاسرائيلية بعد أن بدأت خطوتها الأولى الكبرى قبل عامين فى أوسلو ثم واشنطن (أغسطس وسبتمبر ١٩٩٣) . ولقد ولدت هذه الخطوة الأولى تحديا كبيرا وشحذت القوى الرافضة للسلام التى راهنت على أن اتفاق ١٩٩٣ لن يكتمل أبدا ! ولذلك ، وعندما تم توقيع اتفاق توسيع نطاق الحكم الذاتى فى ١٩٩٥ خسرت هذه القوى رهانها وفقدت أعصابها ، وكان اغتيال اسحق رابين أبرز علامات الحالة الهستيرية التى انتابتها !

لقد حمل اتفاق توسيع الحكم الذاتى الى الشعب الفلسطينى الأمل الحقيقى - لأول مرة - فى أن يحصل على استقلاله ، ويمارس حقه المشروع فى تقرير مصيره .

وشهدت الأسابيع الأخيرة أفراح الشعب الفلسطينى فى مدن الضفة الغربية التى توالى جلاء المحتل الاسرائيلى عنها لتدشن أسس دولة فلسطينية قادمة لا محالة .

وبتلك التطورات فتح الباب واسعا للانتقال الى المسار الآخر الصعب فى عملية السلام العربية - الاسرائيلية : أى المسار السورى - الاسرائيلى . ويبدو أن عام ١٩٩٦ سوف يكون غالبا هو عام التسوية السورية - الاسرائيلية ، خاصة بعد أن تجددت - قبل بداية العام بأيام قليلة - المفاوضات بين الجانبين فى ولاية ميريلاند الأمريكية .

أما عن مواجهة الارهاب الدولى - فيعزز من أهمية هذه القضية أن منطقتنا كانت هى المسرح الذى شهد بعضا من أخطر أحداثها فى العام المنصرم . وليس من الصعب على المراقب أن يرصد ثلاث جبهات يتعين تكثيف العمل الجاد عليها فى مواجهة الانتشار السرطانى للظاهرة الارهابية فى العام الجديد : فهناك أولا : جبهة العمل الأمنى - الدولى القائم على التنسيق بين أجهزة الأمن فى الدول التى تعانى من المشكلة ، وسد الثغرات القانونية والتشريعية التى تحول دون تعاونها السريع والفعال . وهناك ثانيا: جبهة العمل السياسى والدبلوماسى لمحاصرة الدول والمنظمات الداعمة للارهاب وفضحها وعزلها . وهنا ، فإن التورط السودانى - الذى أصبح ثابتا تقريبا - فى جريمة محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى اثيوبيا ، يقدم مثالا فجا للدولة التى ترعى الارهاب ، وتستخدمه ضاربة عرض الحائط بالقيم والقواعد المستقرة فى التعامل بين الدول المتحضرة . وأخيرا ، هناك الجبهة الفكرية والاعلامية التى تتوجه - ليس فقط لبلادنا ، وإنما أيضا للعالم كله كى تقدم الصورة الحقيقية السمحة للدين الاسلامى وللدعوة الاسلامية ، وتبعد عنهم تهم العنف والارهاب ومشاعر العداء والتناقض مع الآخرين .

ولاشك أن تلك المهمة الأخيرة ليست باليسيرة ولا بالهينة ، ولكنها تظل فى مقدمة الأولويات التى ينبغى العمل الجاد على تحقيقها فى العام الجديد ، عام ١٩٩٦ .

وكل عام ونحن جميعا بخير

د . أسامة الغزالى حرب

دراسة

أزمة الغذاء فى الوطن العربى
التحديات وآفاق المستقبل

د . حسن حمدان العلكيم
أستاذ مساعد فى العلوم السياسية
جامعة الامارات العربية المتحدة

نشأت مشكلة الغذاء مع الانسان ولازمته فى مختلف مراحله وعصور تطوره .وكان الانسان ولايزال يصرف جزءا كبيرا من وقته لتأمين غذائه فمسألة توفير الغذاء لبنى البشر من أخطر المشاكل التى يعانى منها عالم اليوم ، الذى يواجه الكثير من التحديات الخطيرة ومشكلة الغذاء ليست تحديا للنظام الاقتصادى فحسب وانما لكافة الأنظمة الاجتماعية ، والسياسية والأمنية اذ لا استقرار ولا أمان فى عالم تهدده المجاعة أو تنهكه أمراض سوء التغذية . والمتتبع لمشكلة الغذاء فى العالم العربى يلاحظ أنها اتخذت خلال السنوات الاخيرة اشكالا متعددة منها عدم كفاية السلع الغذائية ، انخفاض نسبة الإكتفاء الذاتى ، واتساع الفجوة الغذائية .

وتقوم الدراسة على فرضية مؤداها أن الوطن العربى اصبح اليوم يعانى من خلل واضح فى امنه الغذائى وذلك نتيجة للاختلال الذى حدث بين الطلب والعرض على السلع الغذائية المنتجة محليا ، حيث أخذ الطلب فى زيادة فى حين أخذ العرض فى التناقص ، مما دفع الدول العربية الى استيراد الغذاء لسد حاجات السكان ، وأوجد فجوة غذائية كبيرة حولت الازمة من كونها مشكلة تجارية واقتصادية فى مراحلها المبكرة الى مشكلة سياسية فى مرحلتها الراهنة . ذلك أن توفير بالكميات المطلوبة من المواد الغذائية المستوردة قد أصبح معرضا فى الوقت الحاضر لكثير من احتمالات الضغوط السياسية ، ولاسيما اذا علمنا أن النقص بالنسبة للوطن العربى يكمن فى السلع الاستراتيجية ، مثل الحبوب التى تمثل اهم ما يستهلكه المواطن العربى فى غذائه .

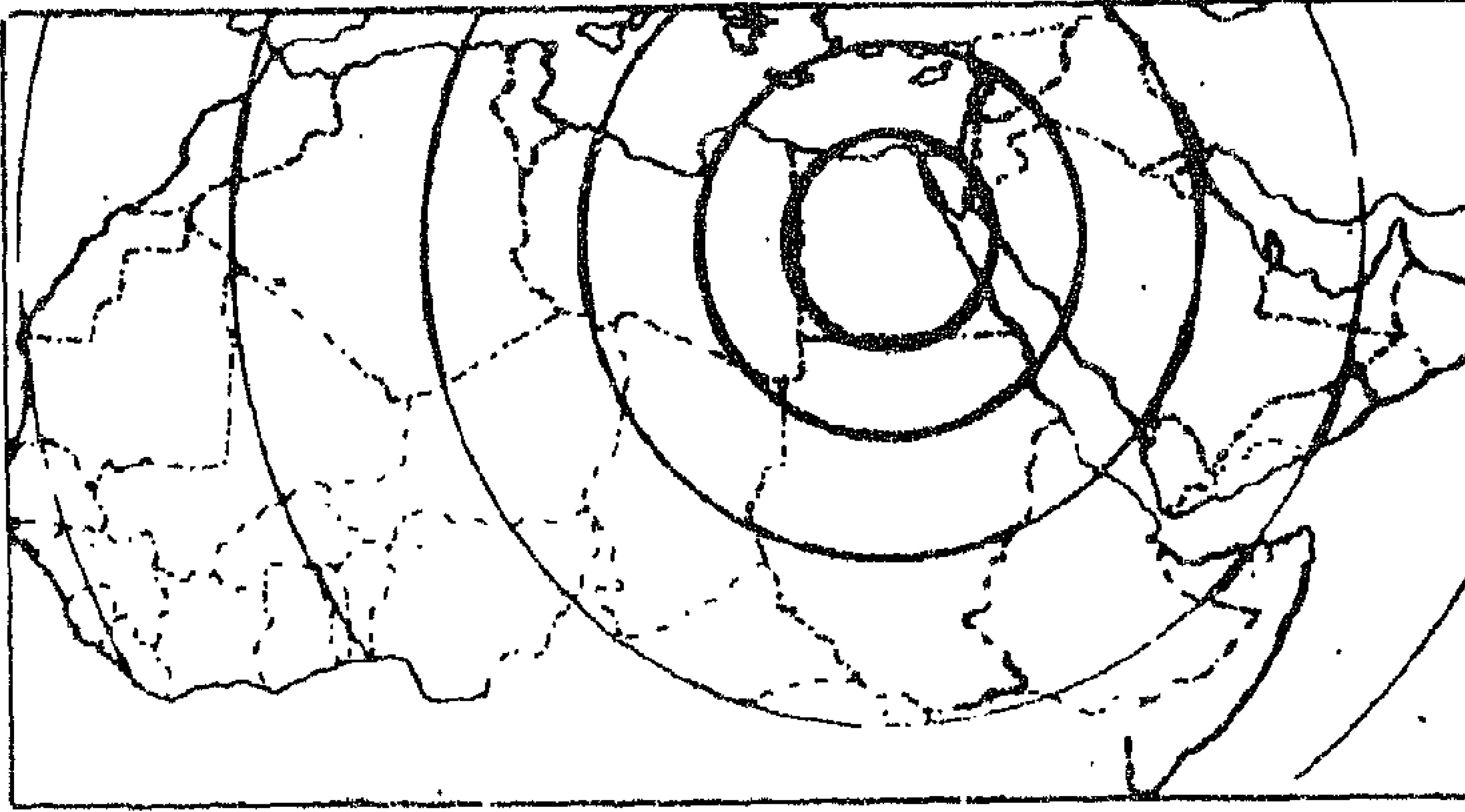
وتهدف الدراسة الى قياس مدى الفجوة الغذائية عن طريق ابراز الكميات المنتجة ومقارنتها بالكيمات المستهلكة ومعرفة أسباب هذه الفجوة الغذائية وآثارها السياسية والاستراتيجية وكيفية مواجهة هذا الخلل الغذائى والاستراتيجية المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائى واهمية العمل العربى المشترك لتحقيق الاهداف القومية فى هذا المجال .

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى (١) والمنهج الاستقرائى (٢) للوقوف على اهم المعضلات التى تواجه الأمن الغذائى فى الوطن العربى والتى بدورها تشكل اهم

---

١ - يقصد بالمنهج التحليلى الكشف عن جوهر الظاهرة وتحديد العلاقة بين العناصر المكونة لها وكيفية تآلفها داخل الاطار العام وكشف المراحل المتعددة التى تمر بها الظاهرة فى حركتها وتطورها . (ربيع ١٩٨٧ ص ٢٤٦) .

٢ - يقصد بالمنهج الاستقرائى اتباع اسلوب تجريبى فى دراسة الظواهر ينتقل فيه من الحقائق الفردية الى الفروض العامة بهدف استشراف المستقبل (ربيع ١٩٨٧) ص ٢٥٣ .



المشكلات التى يعانى منها الانسان العربى . وتم كذلك اتباع الاسلوب الكمى من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية لتعزيز التحليل وتدعيم النتائج .

وتكمن أهمية الدراسة فى الجدلية القائمة بين تعاظم الزيادة السكانية وتدنى مستوى النمو الغذائى . ولم تعد أزمة الغذاء مشكلة اقتصادية بحتة وانما أصبح لها أبعاد سياسية وأمنية فى غاية الخطورة والأهمية ، فالبلاد العربية تعتمد فى تلبية ما لا يقل نصف غذائها الاساسى ـ وبخاصة القمح ـ على الخارج كالولايات المتحدة وكندا واستراليا . وهنا يكمن الخطر وبخاصة بعد أن أصبح الغذاء سلاحا استراتيجيا فى يد الأقطار المنتجة له والمصدرة .

وبناء على ما تقدم نجد أن وجود استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائى ، لخطورة الموقف العربى بسبب استيراده المتزايد للغذاء تشكل أهمية قصوى فى الوقت الحاضرة . ولأهمية هذا الموضوع فان العمل العربى المشترك فى التنمية الغذائية يصبح هدفا استراتيجيا لا بد من تحقيقه فما هى الاستراتيجية المطلوبة ؟ وماهى المتطلبات اللازمة لتحقيقها ؟ ثم ماهى حقيقة الجهود العربية المبذولة حاليا لتحقيق الأمن الغذائى العربى ؟

تنقسم الدراسة الى عدة محاور هى ملامح الأوضاع العربية فى انتاج الغذاء ، وتطور الفجوة الغذائية فى العالم العربى ، وأبعاد الفجوة الغذائية العربية والصادرات والواردات الغذائية ، والآثار السياسة والاستراتيجية ، والاستراتيجية العربية للغذاء .

ملامح الاوضاع العربية فى انتاج الغذاء (٣) :

قبل الحديث عن الافكار الاخرى المتعلقة بهذا البحث وجب الحديث عن بعض الملامح الاساسية لاقتصاديات الغذاء العربى وبعض العوامل الاساسية التى تلعب دورا مؤثرا فى تحديد مساره . وتشير الدراسات المتخصصة التى تمت فى هذا المجال من قبل بعض الهيئات المتخصصة الى الحقائق الهامة التالية :

١ ـ تواجه الاقطار العربية أوضاعا غذائية حرجة نتيجة لشحة الموارد مثل ندرة المياه والتصحر وانخفاض رأس المال المخصص للتنمية الزراعية وندرة اليد العاملة فى هذا القطاع اضافة الى ماتسببه الكوارث الطبيعية كالفيضانات والسيول من تلف لمساحات شاسعة من الحبوب والخضار وخصوصا فى السودان ومصر والعراق وسوريا ولبنان وبلدان المغرب

٣ – مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، بحث اعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية وقدمته الى مجلس المنظمة فى دور انعقاده العادى العاشر (دمشق ديسمبر ١٩٨٠) ، شؤون عربية (العدد ١١) ، يناير ١٩٨٢ .

عدنان هزاع البياتى ، التصحر وأزمة الغذاء فى الوطن العربى شؤون عربية ، (العدد ٧٤) ١٩٩٣ .

العربى (٤) من ناحية . ومن ناحية أخرى فان غالبية البلدان العربية تواجه زيادة سكانية سريعة فى الوقت الذى لا ينمو معدل انتاج الغذاء بالوتيره نفسها . ففى الوقت الذى ينمو فيه السكان بمعدل ٣٪ سنويا ، حيث سيرتفع عدد سكان الوطن العربى بين عامى ١٩٩٥ و٢٠٣٠ من ٢٥٦ مليون الى ٧٣٤ مليون نسمة ، لا يتجاوز فيه النمو الزراعى ٢٪ (٥) . وتتجسد المشكلة فى المفارقة بين الطاقة القومية لانتاج الغذاء وبين احتياجات الاستهلاك الغذائى للسكان . وتتطور هذه المشكلة وفقا لتطور معدلات نمو الانتاج ومعدلات نمو الاستهلاك على مدى السنوات . فالطاقة الانتاجية الحالية لا تغطى الاحتياجات الاستهلاكية ، ويقتضى الامر الاعتماد على استيراد جميع سلع الغذاء الاساسية بكميات كبيرة . ولما كان متوسط معدل نمو الاستهلاك يصل الى أكثر من ضعف معدل نمو الانتاج الغذائى ، بواقع ٣٪ تقريبا ، فقد تزايدت الواردات الغذائية لتسد الفجوة المتزايدة بين انتاج الغذاء واستهلاكه ، ولتحل مشكلة التدنى المطرد فى معدلات الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الأساسية . وتأسيسا على ما سبق فان البلدان العربية المستوردة للغذاء ستظل تخضع لضغط البلدان الصناعية المصدرة للاغذية ، خاصة اذا ما أصرت هذه البلدان الاخيرة على تحقيق سيادتها التامة على مواردها .

٢ ـ ضيق المجال الحيوى الزراعى : فبينما تصل مساحة الاراضى الزراعية فى البلاد العربية الى نحو ٥٠ مليون هكتار (٦) لا يزرع منها سواء ٥ر٣٪ فقط ، وصل عدد السكان الى نحو ٢٥٦ مليون نسمة عام ١٩٩٥ ، ويتطلب تحسين النسبة السكانية الارضية زيادة مساحة الرقعة المزروعة بالاضافة الى تكثيف الانتاج ورفع مستوى الغلات . وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا الأمر يصعب تحقيقه نظرا لعدم قدرة الدول العربية على استغلال الرقعة المزروعة فكيف يمكنها استغلال الرقعة التى تزرع بعد. ويعود عدم القدرة فى زيادة المساحة المزروعة التى وجود العديد من المعوقات التى سنتحدث عنها لاحقا .

٣ ـ تشكل ندرة المياه معضلة اخرى فى طريق التنمية الزراعية حيث لا تتجاوز موارد الوطن العربى المائية ٧٤ر٠٪ من الموارد المائية فى العالم . وإن ٦٧٪ من هذه الموارد تنبع من خارج الاراضى العربية . واذا كان نصيب الانسان العربى من المياه لايتجاوز ١٧٤٤ م٣ (٧) فإن الامر يزداد تعقيدا بالنسبة للزراعة ، وعليه فإن الزراعة العربية فى أغلبها تقوم على الأمطار حيث تصل الرقعة الزراعية المطرية الى نحو ٨٠٪ من الرقعة الزراعية الاجمالية . وننوه هنا الى أن المزروعات التى تعتمد على مياه الامطار تكون دائما غير متوازنة فى الكمية والجودة . ويعود ذلك الى مدى انتظام سقوط الامطار ووفرتها ومدى مناسبتها للانتاج فالامطار غالبا متذبذبة فى مواسمها وكمياتها . وعليه فإن مستوى الغلة المطرية يكون منخفضا بالمقارنة مع الغلات الزراعية التى تعتمد على الرى . وقد ترتب على تنامى الحاجة للانتاج الغذائى أن امتدت زراعات القمح والشعير الى مساحات غير كافية الأمطار وكان من الأجدى تركها كمراعى ، كما امتدت زراعتها فى الاراضى المروية فى مساحات لاتجد كفايتها من مياه الرى مما يؤثر فى مستوى الغلة وفى خصوبة التربة . ومن ناحية اخرى تتصف الاراضى الزراعية فى دول العالم العربى بمعدل استخدام متدن نظرا لهيمنة الاراضى البلعية الديمية أو المطرية .

٤ – على الرغم من أن غالبية العمالة تعتمد على الزراعة إذ تقدر بـ ٦٣٪ من جملة السكان فإن العدد الفعلى للذين يعملون فيها لا يتجاوز ٢٥٪ وتعكس هذه النسب التدنى الشديد لانتاجية المزارع العربى وللبطالة المقنعة فى الريف(٨).

٥ – إن متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية منخفض جدا إذا ماقورن بالمتوسطات العالمية . ويقدر هذا بحوالى ٣ر٣ دونم (٩) فى الوقت الحالى ، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المتوسط إلى أقل من ٥ر٢ دونم فى نهاية القرن ، وهذا يعنى أن نصيب الفرد من الانتاج الزراعى دون المعدل العالمى وسوف يزداد انخفاضا (١٠) إن صغر حجم الملكية اضافة الى تعدد نظم الحيازة الزراعية وعدم استقرارها فى البلدان العربية فضلا عن غياب التنسيق كلها توثر سلبا على انتاجية المزارع العربى حتى وإن توافرت لديه الامكانيات التى تساعده على التوسع فى الانتاج . ويتضح هذا فى أن ما ينتجه المزارع العربى لايكفى سوى ثلاثة افراد فى حين أن انتاجية نظرائه فى الدول المتقدمه تصل الى مايكفى لغذاء مائة وخمسين فردا تقريبا .

ولايعزى ذلك دائما الى قصور المزارع العربى فقط لان خصوبة الارض ومساحتها وعدم توفر التقنية الحديثة تلعب كلها دورا لاينكر فى تعميق هذا العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتى .

٦ – ضيق الرقعة الزراعية حيث أن مساحة الارض التى

---

٤ – الاسبوع العربى ٢٩ /١١ /١٩٩٣ .

٥ – التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ .

٦ – الهكتار وحدة الارض الزراعية وكل هكتار يساوى ١٠٠٠٠م٢.

٧ – حسن حمدان العلكيم ، أزمة المياه فى الوطن العربى والحرب المحتملة ، بحث مقبول للنشر فى مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

٨ – جورج فؤاد ، ازمة الأمن الغذائى العربى ، الاتحاد ٢٤ /٢ /١٩٩٤

٩ – الدونم وحدة قياس الارض الزراعية وكل دونم يساوى ١٠٠٠م٢.

١٠ – عبدالتنيان الثنيان ، الامن الغذائى والعمل العربى المشترك ، بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٠ ، ص ٣٠ .

تزرع بانتظام تبلغ ٤٫٣٥ مليون هكتار وهي تعادل ٤٫٣٪ من المساحة العالمية أي انها تساوى ٢٫٨٪ من جملة الاراضى الصالحة للزراعة فى الوطن العربى الامر الذى يعنى أن ٣٢٫٠٪ فقط من مساحة الارض العربية الكلية يستغل فى الزراعة بانتظام (١١) من ناحية ثانية فإن نظام التبوير(١٢) السائد فى الدول العربية يقلص من مساحة الاراضى المزروعة نظرا لحاجة هذه الدول للاراضى فى عملية التوسع العمرانى . فهناك مشاريع تنموية عديدة تقوم بها هذه الدول وهى فى أمس الحاجة الى مثل هذه الاراضى لقربها من مراكز الاستيطان البشرى ، وذلك بالرغم من أن هناك اراضى غير صالحة من الاساس للزراعة يمكن ان يقام عليها مثل هذه المشاريع وبدون ماحاجة لعملية التصحر المنظمة المتبعة حاليا . وإذا كانت الحجج تخص المواصلات وصعوبة التعامل مع الصحراء فالحل هو ايجاد البنية التحتية لإمكان السكن والعمران فيها عوضا عن الاخلال بالاراضى الزراعية .

٧ – تسود الزراعة الخفيفة معظم المساحات الزراعية ، وفيها يعتمد الانتاج فى الغالب على الامكانات العملية المتاحة ومن أهمها : العمل اليدوى والعمل الحيوانى والبذور والتسميد الاخضر . ويتضح من ذلك أن المزارع العربى لايميل الى التطوير فى انتاجه الزراعى فهو لايزال معتمدا على الموارد الأولية المتاحة لديه من اليد العاملة والحيوانات والبذور والارض الزراعية . ولم يحاول على سبيل المثال شراء الآلات الحديثة وادخال التقنيات المتطورة واستصلاح الاراضى غير المزروعة .

٨ – نلاحظ هبوط الانتاجية الزراعية العربية الى مادون مستواها اذا ماقورنت بالانتاج العالمى . ويعود الهبوط فى الانتاج الزراعى الى تخلف القاعدة الزراعية المنتجة . وتتمثل فى هبوط انتاجية العامل الزراعى ، تدهور . التربة الزراعية عدم كفاية مياه الرى ، وعدم كفاية الاستثمارات اللازمة للمشروعات والتنمية الزراعية (١٣) . فبالنسبة لمحاصيل الحبوب ، مثلا وهى من أهم المحاصيل العربية حيث تستهلك زراعتها حوالى ٦٤٪ من الاراضى الزراعية ، فإن متوسط الانتاج العربى لايتجاوز ١و١ طنا للهكتار فى حين يصل متوسط الانتاج العالمى للهكتار الى ٩و١طن أى بانخفاض قدره ٤٢٪ ويصل متوسط انتاج الهكتار العربى الواحد للقمح ، وهو أهم محصول زراعى عربى ، الى طن واحد فى الوقت الذى يزيد فيه انتاج البلدان النامية بواقع ٢٠٪ والانتاج العالمى بواقع ٦٥٪ كما تقل انتاجية الذرة الرفيعة والتبغ بنحو ٢٥٪ لكل منهما عن المتوسط العالمى ، فيما تقل إنتاجية الشعير الى نحو ٥٠٪ عن هذا المتوسط (١٤) وتشير الدراسات الى ان التركيب المحصولى سوف يستمر فى المستقبل قريبا من النمط الحالى وستظل الحبوب تشكل المحصول الرئيسى (١٥) . وعلى الرغم من أن مساحة زراعة الحبوب فى ١٩٩٢ كانت حوالى ٧٢٪ من المساحة المحصولية فى الوطن العربى فإن التقديرات تشير الى انخفاض انتاج معظم محاصيل الحبوب بنحو ٨و١٣٪ نظرا لانخفاض المساحة بنسبة ٢و٤٪ والغلة بنسبة ٥٫٧٪ (١٦) . وعليه فإن ضعف انتاجية الحبوب مقرونا بنسبتها الكبيرة كشاغل للاراضى الزراعية ستنعكس سلبا على انخفاض الانتاجية الزراعية العربية بشكل عام . وعلى الرغم من ذلك فإن حاجة الدول العربية للحبوب ، التى لاتزال تستورد نصف ما تستهلكه ، يجعل التحول الى زراعة محاصيل اخرى امرا فى غاية الاهمية . وإن الخطوة الاولى فى هذا الشأن يمكن أن تتمثل فى إرشاد المستهلك إلى أغذية أخرى بديلة للتقليل من اجمالى الاستهلاك العربى من الحبوب ومن ثم يمكن الدعوة الى تنويع المحاصيل الزراعية التى تنتج عربيا لتخفيف اعباء ميزانية الدولة المترتبة على سياستى الدعم والاستيراد وتقليص تبعيتها للدول المصدرة من ناحية وعدم ارهاق الارض بزراعة محصول واحد من ناحية اخرى .

٩ – يعانى الانتاج الحيوانى فى الدول العربية من مشاكل مشابهة لتلك التى يواجهها الانتاج النباتى ، وتتمثل فى تدنى معدل الانتاجية للوحدة ، وكذلك تدنى نمو الانتاج العام . و يقدر متوسط حجم وحدة الماشية بحوالى ١٣٥ كيلو جراما مقارنا بحوالى ١٨٢ كيلو جراما فى بعض الدول الاوروبية والامريكية ونيوزيلندا واستراليا . وكما أن نسبة نمو أعداد الحيوانات منخفضة ولايزيد متوسطها عن ٣٠و٦٪ سنويا(١٧) . وتكمن اهمية الانتاج الحيوانى فى عدم القدرة على استثنائه من القائمة الغذائية ومسألة الامن الغذائى .

علاوة على ذلك فإن السياسة المتبعة فى مجال الانتاج الحيوانى فى الدول العربية لا تقوم اساسا على دعم الانتاج الحيوانى القابل للتسويق . وإن تربية الحيوانات بشتى انواعها ، فى العديد من البلدان العربية تقوم على اساس المبادرة الفردية او العشائرية لأهداف هى فى مجملها قبلية

١١ – جورج فؤاد ، أزمة الأمن الغذائى ، الاتحاد ١٩٩٤/١/٢٤ .

١٢ – تترك فيه الاراضى المطرية أو المروية لمدة سنة أو اكثر بدون زراعة .

١٣ – الخليج ١٩٩٣/٤/١٥ .

١٤ – مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧.

١٥ – عبدا الثنيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ .

١٦ – التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ ، ص ص ٨٠ – ٨٢ .

١٧ – عبدا الثنيان مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ .

أو اجتماعية وليست اقتصادية ، للتصدير مثلا ، او حتى من اجل التغذية الذاتية . وإن استغلال الحيوانات اقتصاديا يتمثل فى الاستخدامات الأولية كحمل الاثقال والمعدات أو جرها . وتستخدم كذلك فى حراثة وتنعيم الاراضى . وكنتيجة لهذه العوامل فإن الاقتصاد العربى يتحمل اعباء كبيرة لتغطية العجز فى ميزان المدفوعات لتأمين الاحتياجات من السلع الحيوانية .

لقد ترتب على غياب السياسة الفاعلة والواعدة فى مجال الانتاج الحيوانى انخفاض معدل نمو إنتاج اللحوم فى البلاد العربية حيث يصل فى المتوسط الى نحو ٢٪ سنويا بسبب نقص الاعلاف المركزة وإفتقار المراعى وانتشار الامراض وضعف انتاجية التراكيب الوراثية . ونتيجة لهذه العوامل ينخفض معدل المسحوبات للذبح ليصل الى نحو ٢و١٣٪ للابقار بينما يبلغ هذه المعدل عالميا ٣ر١٨٪ فى المتوسط . وينخفض وزن الذبيحة العربية الى نحو ١٢٠ - ١٣٠ كيلو جراما بينما يصل متوسطه العالمى الى نحو ١٧٩ كيلو جراما .

ويعانى إنتاج الألبان من الانخفاض وجمود النمو . فمنذ أوائل السبعينات وصل إنتاج الألبان فى البلاد العربية الى نحو ٢ر٧ مليون طن ، وقد تجمد نمو الانتاج تقريبا خلال السنوات القليلة التالية . فقد كشفت التقارير ان الطاقات المستخدمة فعلا فى المصانع العربية لانتاج الالبان تقدر بحوالى ٤٠٪ فقط (١٨) . ويرجع انخفاض الانتاج وجمود نموه الى انخفاض أعداد الابقار الحلوب الذى يصل الى نحو ٦و٦مليون رأس والى ضآلة نمو أعدادها وانخفاض الانتاج السنوى للرأس . فبينما يصل متوسط إنتاج الرأس عالميا فى السنة الى ١٩١٠ كيلو غرامات يصل الانتاج فى مصر والسودان وموريتانيا ، على سبيل المثال ، الى نصف وثلث وسدس الانتاج العالمى للرأس على التوالى (١٩).

وتعكس الاحصائيات هبوطا فى معدلات الاكتفاء الذاتى فى الغذاء منذ عام ١٩٧٠ . والجدول رقم (١) يبين النسبة المئوية للاكتفاء الذاتى فى أهم المجموعات الغذائية فى الوطن العربى فيما بين عامى ١٩٧٠ - ١٩٨٩ .

ويلاحظ من الجدول رقم (١) هبوط مستوى الاكتفاء الغذائى للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩ - كما يلاحظ أن الهبوط كان فى جميع المجموعات الغذائية ، عدا السكر والبيض. ونجد ان الوطن العربى منذ عام ١٩٧٠ حقق اكتفاء ذاتيا مع فائض تصديرى صغير فى البقول والفواكه والخضر .

وبدأ فى عام ١٩٨٩ يحقق اكتفاء ذاتيا مع فائض تصديرى صغير من الفواكه والاسماك .

تطور الفجوة الغذائية فى العالم العربى :

تعرف الفجوة الغذائية بانها مقدار الفرق بين الانتاج المحلى وصافى الواردات لمختلف السلع الغذائية . وتطورات الفجوة هى محصلة لتفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الانتاج . إن قصور الانتاج عن مواكبة الاستهلاك فى مجال الغذاء فى العالم العربى أدى الى عجز كبير فى الميزان التجارى لجميع السلع الغذائية الهامة - كما اتضح فى الجدول السابق - مما أدى الى استنزاف الموارد العربية وتحويلها الى قوة شرائية تهدر فى سبيل تأمين ضروريات الغذاء ولاتجد طريقها الى تنمية القطاع الانتاجى الزراعى مما يبعدها عن التنمية الذاتية ويجعل الوطن العربى فى عجز غذائى دائم وتحت رحمة الاحتكارات العالمية .

وفى مواجهة نمو الانتاج الغذائى بمعدل منخفض يتراوح مابين ٥ر١٪ - ٢٪ سنويا ينمو استهلاك الغذاء بمعدل يصل الى ٥٪ سنويا . وإن مفارقة معدل النمو التى يزيد فيها الاستهلاك بنحو ضعف معدل الانتاج أدى الى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتى وتزايد الاعتماد على الخارج لتأمين الاحتياجات الغذائية .(٢٠)

ونجد أن غالبية مناطق العالم تسودها حركة تبادلية بين العجز والفائض (Deficit and surplus) بحيث تتأثر وتؤثر فيما بينها وبين العالم ، الا أن المنطقة العربية هى منطقة مدينة لصافى الميزان التجارى والسبب هو عدم امتلاكها للسلع الاستراتيجية ولا سيما الحبوب التى يفوق استهلاكها منها استهلاك أى منطقة مماثلة من حيث عدد السكان . ويمثل ذلك بطبيعة الحال عبئا دائما على موازين الدولة ومدفوعاتها . وإذا استمرت الظروف الحالية دونما إحداث طفرات فى الانتاج فإن هذا العجز سوف يستمر بل ستتعاظم حدته (٢١).

ومن ناحية أخرى فإن صادرات الوطن العربى من السلع الغذائية الاستراتيجية محدودة وأن صادراتها تمثل فوائض ضئيلة جدا فى السلع الثانوية مثل الفواكة التى يمكن الاستغناء عنها من قبل الدول المستوردة دونما عناء ولا تمثل ورقة رابحة فى مجابهة الاحتكار العالمى للسلع الاستراتيجية والضرورية لحياة الشعوب .

وتخصص الدول العربية الكثير من مواردها لتوفير

---

١٨ - الخليج ١٥/٣/١٩٩٤ .

١٩ - مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٩ - ٨٠ .

٢٠ - مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ .

٢١ - عبدا الثنيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .

جدول رقم (١)

النسبه المئويه للاكتفاء الذاتي العربي من الغذاء

المجموعة الغذائية / السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٩
جملة الحبوب	٪ ٨٠،٩	٪ ٥٨،٤	٪ ٤٩،٢
القمح	٪ ٨٢،٣	٪ ٥٠،٥	٪ ٤٥،١
بقول	٪ ١٢٢،٩	٪ ٩٢،٣	٪ ٨١،٦
زيوت نباتية	٪ ٧٠،٥	٪ ٧٧،١	٪ ٣٠،٨
سكر	٪ ٣٤	٪ ٢٦،٢	٪ ٣٥
خضر	٪ ١٠٢،٥	٪ ١٠٠،١	٪ ٩٧،٧
فواكه	٪ ١١٢،٦	٪ ١٠٢،٤	٪ ١٠٠،٨
جملة اللحوم	٪ ٩٧،٥	٪ ٦٩،٣	٪ ٧٧،٨
اللحوم الحمراء	٪ ٩٦،٥	٪ ٨٢،٣	٪ ٧٦،٩
لحوم الدواجن	٪ ٩٢،٥	٪ ٥٢،٩	٪ ٧٩،٣
أسماك	٪ ١٠٨،٢	٪ ١٠٠،٤	٪ ١٠٧،١
ألبان	٪ ٨٤،٣	٪ ٦٠،٣	٪ ٥٩،١
البيض	٪ ٩٠،٧	٪ ٧٦،٧	٪ ٩٢،٨

المصدر: عدنان هزاع البياتي، التصحر وأزمة الغذاء في الوطن العربي، شؤون عربية (العدد ٧٤) ١٩٩٣، ص١٩٥.

جدول رقم (٢)

تطور الفجوه الغذائيه في الوطن العربي ١٩٨٥- ١٩٩٢ (مليون دولار)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
حبوب	٦٠٢٢	٤٦٠٤	٤٤١٤	٥٩٠١	٦٣٩١	٥٥٥٢	٣٩٦٠	٤٦٠٧
بطاطس	٨٧	٦٧	٧١	٦٠	٧٧	٢٢	٨١	٢٤-
سكر	٧٤٨	٨٣٣	٨٧٨	١٢٥٦	١٢٥٤	١٩١١	١١٧٤	١٠٧٨
بقوليات	١٥٤	٢٢٦	١٦٥	١٨١	٢٠٠	١٨٨	٣٠٠	٢٦٠
خضر	١١٠	٢١١	٢٦٩	١٩٥	٤٨٤	٢٠٣	١٥٠	٨٢
فاكهة	١٢٨	١٠٥	٢٨	٧٧	٦٧	١٨٢-	١٦-	٢٢
زيوت	١٤٨٨	٩٤٢	٩٦٩	١٣٤٧	١٢٤١	١١٢٨	١٠٣٣	١٢٨٥
لحوم	٢٠٢٦	٢٢٩١	١٣٢٧	٢٣٧٢	١١٩٢	١١٩٢	١٠٨٧	١١٨١
ألبان	١٧٧٥	١٦٣٤	١٦٦٧	٢٠٢٢	١٩٩٥	٢٠٣٦	١٨٥١	١٩٥٣
بيض	١٧٣	١٥٨	١٥٧	٢٠٣	١٧٣	٨٦	٨١	٨٦
اسماك	١٧٦-	٣٦٦-	٣٧٩-	٥٠٧-	٤٣٤-	٤٣٦-	١٠٤٩-	٧٥٣-
الاجمالي	١٢٥٣٥	١٠٧٠٥	٩٥٦٤	١٣١٠٨	١٢٦٤٣	١١٧٠٠	٨٦٥١	٩٧٧٦

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤، ص ٢٤٩.

الاحتياجات الغذائية وتتجه المدفوعات نحو الزيادة من سنة الى اخرى . وأن منحنى الطلب على المواد الغذائية فى ارتفاع مستمر وينعكس ذلك فى تزايد قيمة الواردات من المنتجات الزراعية حيث ازدادت الفجوة الغذائية ، بين عامى ١٩٧١ - ١٩٩٠ ، من حوالى ٢و٢ مليار دولار الى حوالى ٢٨ مليار دولار . ومن المتوقع أن تصل هذه الفجوة الى ٥ر٣١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ . ولو افترض أن جميع العوامل المؤثرة سوف تستمر بأوضاعها السابقة نفسها فإن المنطقة العربية سوف تنفق حوالى ٣٧٥ مليار دولار خلال الفترة المتبقية من القرن الحالى (مقدرة على أساس الاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥) وهذه المبالغ خيالية ، وبالذات إذا قورنت بما يتم استثماره استثمارا حقيقيا فى التنمية الزراعية فى الاقطار العربية .

ابعاد الفجوة الغذائية :

بدأ عجز السلع الغذائية الرئيسية يظهر بصورة ملحوظة منذ أوائل الستينات حيث قدر صافى الواردات من القمح ٤ر٢ مليون طن ، ولكن سرعان ما زاد العجز ليصل الى ٨و٨ مليون طن فى عام ١٩٧٥ أى بمعدل عجز سنوى بلغ ١٠٪ خلال تلك الفترة . وارتفعت واردات السكر خلال نفس الفترة من ٣و١ مليون طن الى ٢و٢ مليون طن أى بمعدل عجز سنوى مقداره ٤٪ وزادت الفجوة بالنسبة للحوم من ٦٢ ألف طن الى ٣٣٠ ألف طن خلال نفس الفترة أى بمعدل زيادة سنوية قدرها ٧ر١٢٪ . ومن الناحية القيمية ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية لمجموعات السلع الغذائية من حوالى ١١و١ مليار دولار فى متوسط الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ الى حوالى ٧ر٤ مليار دولار فى ١٩٧٥ أى بمعدل نمو سنوى حوالى ٤٨٪ . وقد قفز معدل نمو الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ مقارنا بالفترات السابقة ، فبلغ ٧ر١٣٪ للقمح ، و٥ر١٠٪ للسكر ، وحوالى ٦ر٣٤٪ للحوم ، وحوالى ٣٥٪ للألبان . ومع زيادة الوعى الغذائى وتغير أنماط الاستهلاك بدأت معدلات نمو الفجوة الغذائية فى اللحوم والألبان تتزايد منذ أوائل السبعينات بمعدلات أعلى من معدلات زيادة القمح والسكر فقد قدر معدل زيادة الفجوة فى الالبان ومنتجاتها خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ بـ ٧ر١٣٪ سنويا . وبالنسبة لتطور الفجوة الغذائية العربية فى المستقبل يتبين من دراسة خطط التنمية الزراعية القطرية واحتمالات نمو الانتاج وكذلك من دراسة نمو السكان والدخل والعلاقات الاستبدالية داخل المجموعات السلعية ، أن حدة العجز فى سلع الغذاء الاساسية كالقمح والزيوت واللحوم والالبان والسكر ستزداد على امتداد الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ . ويقدر أن العجز فى الحبوب سيرتفع من ٢ر١١ مليون طن فى عام ١٩٧٥ الى ١ر٢٦ مليون طن فى عام ٢٠٠٠ . كما ينتظر أن تزيد الفجوة القمحية من ٨ر٨ مليون طن فى ١٩٧٥ الى نحو ٢ر١٩ مليون طن فى عام ٢٠٠٠ . أما الفجوة فى السكر فمن المقدر أن تزيد من ٢و٢ مليون طن فى عام ١٩٧٥ الى ٥ر٣ مليون طن فى عام ٢٠٠٠ وكذلك الحال بالنسبة للعجز فى اللحوم حيث يتوقع أن يرتفع الى مليون طن فى عام ٢٠٠٠ ، ومن المقدر أن يزداد عجز الميزان التجارى من الاغذية المرتفعة القيمة كالمنتجات الحيوانية والزيوت بسبب قصور انتاجه فى مواجهة الطلب المتزايد عليها . ويعكس الجدول رقم (٢) حدوث تحسن فى منتجات بعض السلع الغذائية كالبطاطس والفاكهة والخضر من ناحية وارتفاع واردات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب والسكر على الرغم من انخفاض القيمة الاجمالية لواردات الحبوب .

ومن ناحية القيمة يقدر أن تصل قيمة العجز فى السلع الغذائية الى ٣ر١٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ (على أساس أسعار عام ١٩٧٧) . كما يقدر أن تصل مدفوعات الدول العربية لسد قيمة الفجوة الغذائية حتى نهاية القرن الحالى نحو ٢٠٠ مليار دولار (على أساس أسعار عام ١٩٧٥)(٢٢) ويعكس الجدول رقم (٣) رقميا حقيقة الفجوة الغذائية فى الوطن العربى .

وزادت قيمة الفجوة الغذائية من ١٣٣ ر١٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ والى ٦٤١ر١٦ مليار دولار عام ١٩٨٩ . ولقد بلغت القيمة التراكمية للواردات الغذائية فى عقد الثمانينات حوالى ١٩٠ مليار دولار . هذا عدا قيمة مستلزمات الانتاج الزراعى والتى تم استيرادها خلال نفس الفترة حيث بلغت نحو ٤٦ مليار دولار ، الامر الذى يزيد المسألة خطورة وتعقيدا (٢٣) .

وبلغت قيمة الفجوة الغذائية الاجمالية للبلاد العربية عام ١٩٩١ حوالى ٣ر١٠ مليار دولار أى بانخفاض قدره ٦ر٢١ مليار دولار عن عام ١٩٩٠ . ويعود ذلك الى انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية كالحبوب والسكر والزيوت فى حين بلغ متوسط تلك الفجوة خلال الثمانينات ٧ر١٢ مليار دولار سنويا أى بمعدل نمو سنوى قدرة ٥ر٣٪ . ويوضح الشكل رقم (١) تطور الفجوة الغذائية فى الوطن العربى خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٢ .

ونلاحظ أن الفجوة الغذائية أخذت فى التزايد خلال الثمانينات لمعظم السلع الزراعية . فقد تأرجحت ، خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ، لارتباطها بالتفاوت بين معدلى الانتاج والطلب على السلع الغذائية . ففى حين بلغ متوسط الغذائية خلال الثمانينيات حوالى ٧ر١٢مليار دولار سنويا أى بمعدل نمو سنوى قدره ٥ر٣٪ بلغت الفجوة الغذائية الاجمالية للدول العربية عام ١٩٩١ نحو ٣ر١٠ مليار دولار أى بانخفاض قدره ٦ر٢١٪ عن عام ١٩٩٠ . ويعود ذلك الى عوامل منها انخفاض اسعار بعض السلع الغذائية كالحبوب

---

٢٢ - مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٠ - ٨١ .

٢٣ - عدنان هزاع البياتى ، التصحر وأزمة الغذاء فى الوطن العربى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩١ .

جـدول رقـم (٣)

الفجـوة الغذائيـة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠

السلعـة	العجز قبل ١٩٧٥	العجز بعد ١٩٧٥	العجز لعام ٢٠٠٠
القمـح	٤و٢مليون طن	٨و٨ مليون طن	٢و١٩ مليون طن
السكـر	٣و١ مليون طـن	٢و٢ مليون طـن	٥و٣ مليـون طـن
اللحوم	٦٢ ألـف طـن	٣٣٠ ألـف طـن	مليـون طـن
الالبـان	-	٦٠٠و١ مليـون	٥و٥ مليـون طـن

المصدر: عدنان الهزاع البياتي، التصحر وأزمة الغذاء في الوطن العربي، **شؤون عربية**(العدد ع٧٤) ١٩٩٣، ص١٩١.

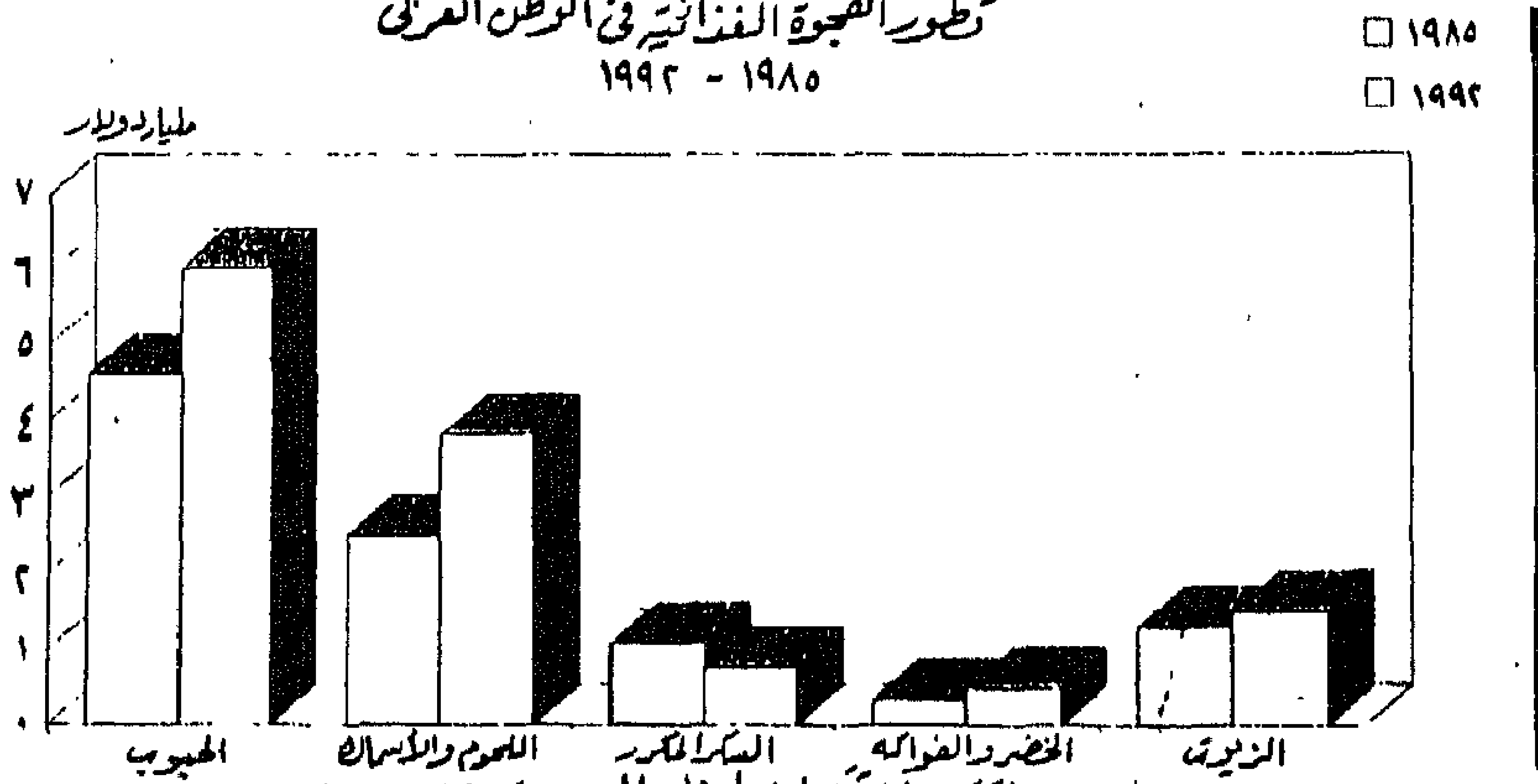
جـدول رقم (٤)

الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائيه الرئيسيه ١٩٨٠-١٩٩٢

(الف طن)

	متوسط الانتاج		صافي الواردات		الطلب		الاكتفاء الذاتي (٪)		متوسط النمو السنوي (٪)		
	٨٠-٨٥	٨٦-٩٢	٨٠-٨٥	٨٦-٩٢	٨٠-٨٥	٨٦-٩٢	٨٠-٨٥	٨٦-٩٢	الانتاج	صافي الوارد	الطلب
الحبوب	٢٦و٨	٣٦و٧	٣٣و٤	٢٦و٧	٥٩و١	٦٣و٥	٤٥	٥٨	٢و٧	-٦و١	٦و٠
السكر	٢و١	٢و٠	٢و٤	٣و٣	٥و٦	٥و٣	٢٢	٣٨	٣و٩	-٢و٠	-٤و٠
بقوليات	٢و١	٣و١	٣٠١	٥٧٨	١و٥	١و٩	٨٠	٧٠	٠و٩	٦و٥	٢و١
خضر	١٦و٧	٢٢و٦	٢٠٠	٣٩١	١٦و٩	٢٣و٠	٩٩	٩٨	٢و٦	٥و٧	٢و٦
فاكهة	١٤و٣	٢١و٤	-١٦٣	٨٢	١٤و١	٢١و٥	١٠١	١٠٠	٣و٤	-٦و٥	٣و٦
زيوت	٢و١	١و٥	١و٩	٢و٤	٣و١	٣و٩	٣٩	٣٨	١و٧	١و٩	١و٨
لحوم	٣و٠	٣و٧	١و١	٨٤٨	٤و١	٤و٥	٧٣	٨٢	١و٧	١و٩	١و٨
البان	١٢و٦	١٣و٧	١١و١	٨و٣	٢٣و٨	٢٢و١	٥٣	٦٢	٠و٧	-٤و٢	-٦و٠
بيض	٦٩٠	٩٤٠	١١٧	٣٧	٨٠٧	٩٧٧	٨٦	٩٦	٢و٦	-١و٩	١و٦
اسماك	١و٥	١و٨	-١٩١	-٣٢٩	١٢٥٩	١٤٩١	١١٥	١٢٢	١و٩	٤و٦	١و٤

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤**، ص ٢٥٠.



والسكر والزيوت . وتكشف الاحصاءات ان العالم العربي يعاني من عجز في معظم سلع الغذاء باستثناء الاسماك . وانخفضت نسبة العجز من الحبوب في عام ١٩٩٢ الى ٤٧٪ ، والقمح الى ٤٣٪ والألبان ٢٠٪ والزيوت الى ١٣٪ واللحوم حوالي ١٢٪ ، والسكر حوالي ١١٪ . وتشير البيانات ان القيمة التراكمية للفجوة الغذائية بلغت خلال نفس الفترة حوالي ٨٨ مليار دولار منها حوالي ٤٢ مليار دولار للحبوب و١٥ مليار دولار للالبان و ١٣ مليار دولار للحوم و ٩ مليار دولار للزيوت و ٩ مليار دولار للسكر (٢٤) وبالمقابل حققت الفواكه والخضر فائضا ، بينما سجلت المحاصيل السكرية زيادة في نسبة الاكتفاء بلغت ٥٪ واللحوم ١٠٪ وخلال عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٢ اتجهت الفجوة بين الاحتياجات الاستهلاكية والانتاج المحلي للتقلص بمعدلات متباينة لغالبية المجموعة السلعية الغذائية . وشهد انتاج السلع الزراعية الرئيسية نموا متوسطا قدر بحوالي ٢ر٧٪ سنويا مقابل نمو في الطلب على تلك السلع بلغ متوسطه نحو ١٪ سنويا ، ففي عام ١٩٩١ طرأ تحسن ملحوظ على نسبة الاكتفاء الذاتي حيث ارتفعت لمعظم السلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب من ٥٢٪ الى ٥٧٪ واللحوم من ٨٤٪ الى ٨٨٪ ويوضح الجدول رقم (٤) الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الوطن العربي خلال عام ١٩٨٠ و ١٩٩٢ .

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن الوطن العربي مازال يعاني من غياب الاكتفاء الذاتي في السلع الضرورية ولاسيما الحبوب . وتعكس الصادرات والواردات من السلع الغذائية وتفاوتا في الارقام حسب السلعة الغذائية المستهلكة لمقدار الصادرات والواردات من الغذاء وبالتالي توضح بشكل أفضل مدى العجز الغذائي لبعض السلع . وفي عام ١٩٩٢ شهد الانتاج الزراعي العربي انخفاضا بحوالي ٢٪ نتيجة لتقلص المساحة المحصولية بنسبة ٤ر٢٪ بسبب الظروف المناخية غير المواتية ، وانخفاض معدلات سقوط الامطار(٢٥) . وقد بلغت الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٢ حوالي ٨ر٩ مليار اى بزيادة قدرها ١٣٪ عن عام ١٩٩١(٢٦) .

الواردات والصادرات الغذائية العربية :

سجلت الواردات العربية من السلع الغذائية في عام ١٩٩١ انخفاضا بواقع ١ر١٥٪ من حيث القيمة و٢٪ من حيث المقادير . وشكلت الواردات الغذائية حوالي ٧٢٪ من الواردات الزراعية الكلية . وتتفاوت الدول العربية في نسبة اعتمادها على الخارج في تأمين غذائها . ولقد تذبذبت قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ حيث بلغت اعلى مستوى لها عامي ٨٨ - ١٩٨٩ بواقع ٢ر١٧مليار دولار وادنى مستوى في عام ١٩٩١ بواقع ٩٦ر١٣مليار دولار(٢٧) وتشير التقديرات أن قيمة الواردات الزراعية العربية سجلت في عام ١٩٩٢ ارتفاعا نسبيا بسيطا قدر بحوالي ٤٪ مقارنة مع عام ١٩٩١ حيث بلغت كلفة واردات تلك السلع في عام ١٩٩٢ حوالي ٧ر١٤ مليار دولار وهو مايساوي ٧٠٪ من كلفة *الواردات الزراعية الكلية* (٢٨) . وتعكس الارقام في الجدول رقم (٥) حجم *الصادرات والواردات* لبعض السلع الغذائية بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٢ .

ويعكس الشكل رقم (٢) تطور الصادرات والواردات الزراعية في الوطن العربي خلال القدره ١٩٨٠ - ١٩٩٢ .

إن أكثر إنتاج الدول العربية يتركز في الحبوب حيث تنتج ٩٠ر٢٩ مليون طن ولكن مع ذلك فإن أكبر وارداتها ايضا من الحبوب حيث تستورد ٢٠ر١١ مليون طن بقيمة ١٩٠٠ مليون دولار . وعلى الرغم من أن الجدول رقم (٤) يوضح أن إنتاج الوطن العربي من الفواكه والخضروات يقل عن إنتاج الحبوب فإن حجم صادرات الدول العربية من الفواكه والخضار يفوق حجم صادرات الحبوب . وتعتبر الفواكه والخضر السلعة الوحيدة التي تجاوزت صادراتها المليون . أما بالنسبة لقيمة الصادرات والواردات الغذائية في فترة الثمانينات فنجدها ايضا مختلفة كما يتضح من الجدول رقم (٥) حيث تتباين قيمتها من سلعة الى أخرى ، ويمكننا أن نتعرف على الاتجاهات التي سارت بها التجارة الخارجية السلع الغذائية في الاقطار العربية من خلال النقاط التالية:

(١) تطور الواردات الغذائية :

لقد اتجهت جميع الدول العربية الى استيراد السلع الزراعية والغذائية من أجل تقليص الفجوة الغذائية . وتشير البيانات الى أن الدول العربية كانت تدفع ، خلال النصف الاخير ، ما بين ٧ و ١٠ مليار دولار سنويا لقاء استيراد السلع الغذائية فقط . وشهد النصف الاول من فترة الثمانينات ارتفاعا كبيرا في مدفوعات الدول العربية لاستيراد الغذاء بلغت حوالي ١٧ مليار دولار سنويا على الرغم من سياسة التقشف التي اتبعتها في استيراد الغذاء

---

٢٤ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ ، ص ٤٢

٢٥ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣ ، ص ص ٨٠ - ٨٢ .

٢٦ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ ، ص ٤٢ .

٢٧ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣ ، ص ٨٩ .

٢٨ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ ، ص ٣٨ .

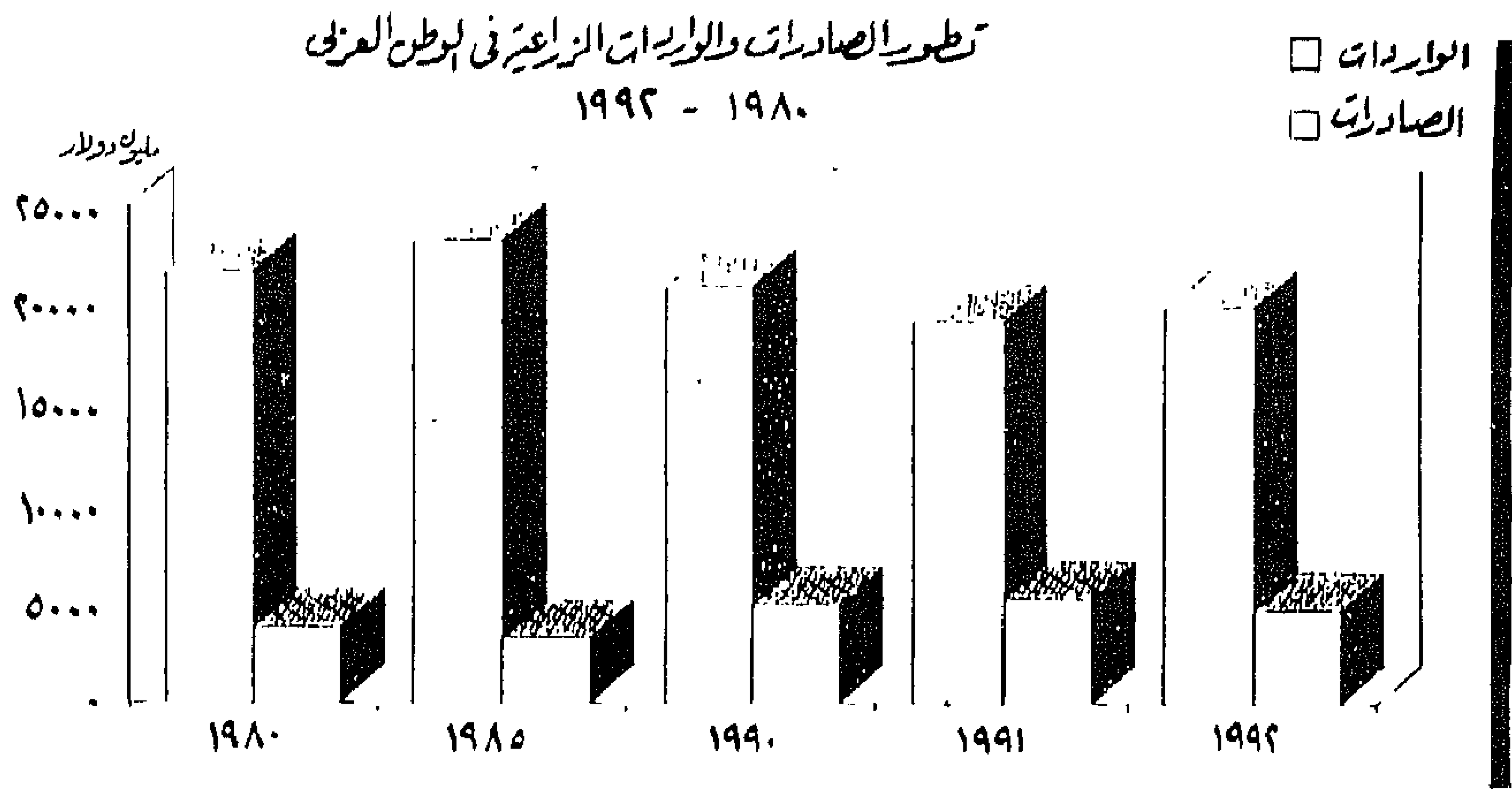
جدول رقم (٥)

الصادرات والواردات الزراعية العربية ١٩٨٠- ١٩٩٢ (مليون دولار)

	الصادرات الزراعيه			٪ النمو		الواردات الزراعيه			٪ النمو	
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٢	٨٠-٩٠	٩١-٩٢	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٢	٨٠-٩٠	٩١-٩٢
العالم	٣و٣٣٩ ٠٥	٢و٣٩٢ ٧٦	٣و٨٨١ ٨٧	١و٧	٥و٦	٣و٤٤٩ ٣٣	٣و٨٩١ ٠٧	٤و٦٣٥ ٢٦	١و٦	٧و٤
العرب	٣٧٠٢	٣٢٢٣	٤٦٥٤	٢و٩	-١٠و٨	٢١٦٥٥	٢٣٢٣٠	١٩٩٤٧	-٠و٣	٤و٠
م. الاولى	٦٨٤	٦٧٧	١٢٣٥	٤و٨	-٢و٨	١٣٨١٨	١٣٨٢٧	١١٥٧٢	-٠و٦	٠و٢
الامارات	١٩١	٢٤٥	٥٥٢	٩و٤	٠و٧	٩٤١	١١٣٠	١٨٠٩	٦و٥	١و١
البحرين	٢٢	٣	١٢	-٩و٦	٠و٠	٢٦٠	٢٨٤	٢٩٠	٠و٩	٠و٧
الجزائر	١٢١	٥٨	٥٤	-٨و٣	-٣و٦	٢٤٨٧	٢٨٢٤	٢٢٥٢	-٠و٢	٣و٥
السعوديه	١١٤	١١٤	٤٥٤	١٢و٣	-١و٧	٤٨٦٢	٤٣٩٩	٣٥٢٢	-٢و٣	-١٨و٣
العراق	٧١	٧٩	٢٢	-٢٠و٧	-٢١و٤	٢١٨٧	٢٢٤٣	١٠٧١	-١و٩	٦٦و٠
عُمان	٣٠	٦٣	١٠٦	١٢و٢	-١٧و٢	٣١٢	٤٩٢	٥٣٣	٤و٦	-١٠و٠
قطر	...	...	١٥	...	-٦و٣	٢٣٥	٢٢٩	٣٠٦	٢و٥	٢و٠
الكويت	١٣٥	١١٥	١٧	-١١و٠	-٥و٦	١١٣٤	١١٥٦	٦٤٧	-٣و٧	٩٧و٩
ليبيا	...	...	٣	...	...	١٤٠٠	١٠٧٠	١١٣٢	-١و٠	٢و٤
م. الثانيه	٣٠١٨	٢٥٤٦	٣٤١٩	٢و٤	-١٣و٤	٧٨٣٧	٩٤٠٣	٨٣٧٥	٠و٢	٩و٦
الاردن	٨٣	١١١	١٣٨	٠و٩	٦و٢	٤٢٠	٤٧١	٦٦٧	٤و٣	٢و٩
تونس	١٦٧	١٨١	٤١١	٨و٩	-٢٦و٥	٥٩٥	٥٤٤	٥٩٤	٠و٩	٢٨و٦
جيبوتي	٣	٥	٨	١١و٦	٠و٠	٧٧	٧٨	١٠٨	٠و٩	٢٨و٦
السودان	٥٥٣	٣٥٩	٣٦٤	-٠و٦	-١٢و١	٤١٠	٤٦١	٢٢٦	-٥و٤	-٣٠و٩
سوريا	٢٨٥	٢٠٦	٦٦٤	١٠و١	٤و٢	٧٦١	٨٩٤	٧١١	٠و١	-١و٩
الصومال	١٢٥	١٠٢	١٣	-٣و٩	-٧٣و٥	١٥٤	٩١	١٠٧	٠و١	-١و٩
فلسطين	...	...	٦٣	...	-١٠و٠	...	...	٤٢	...	١٣و٥
لبنان	٢٦٢	١٣٢	١٤٨	-١و٧	٤و٢	٦٩٩	٦٢٥	١٠٢٨	-٠و٤	١٩و٨
مصر	٦٧٨	٦٦٢	٤١٠	-٢و٤	٢و٠	٢٧٧٤	٤٥٨٠	٢٧٠٠	١و٣	١و٦
المغرب	٧٦١	٦٠٥	٩٤٢	٤و٤	٢٦و٣	١٠٧٧	٨٦٨	١١٥٨	٢و٩٠	٣٧و٥
موريتانيا	٤٧	١٦٢	١٩٠	١٤و٦	٠و٥	٩٠	١١٩	١٤٧	٤و٣	٢و٦
اليمن	٥٤	٢١	٦٨	٢و٨	٤و٢	٧٨٠	٦٧٢	٨٨٧٠	٠و٣	١٥و٣

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤، ص ٢٤٥

شكل رقم (٢)



المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ ، ص ٣٨

كما ينعكس في الجدول رقم (٥) . ولكي نتعرف على ثقل المدفوعات الخاصة بالواردات الغذائية للدول العربية يمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجموعات قطرية هي :

– المجموعة الاولى : تشمل كلا من المملكة العربية السعودية ومصر وليبيا والمغرب ، حيث شكلت هذه المجموعة القطرية خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ ثقلا في اجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية يقدر بحوالي ٧٥٪ .

– المجموعة الثانية : تشمل كلا من الامارات والكويت والاردن وسوريا ولبنان وما كان يعرف باليمن الجنوبي سابقا . وتشكل هذه المجموعة القطرية ثقلا في اجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية قدر نصيبها خلال نفس الفترة بحوالي ١٥٪ وذلك خلال الفترة المذكورة نفسها .

– المجموعة الثالثة : تشمل كلا من البحرين وعمان وقطر وتونس وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا وما كان يعرف باليمن الشمالي سابقا . وتشكل هذه المجموعة القطرية ثقلا في اجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية وكان نصيبها حوالي ١٠٪ فقط خلال الفترة المذكورة .

(ب) تراجع الصادرات الغذائية العربية :

إن حاجة الدول العربية الى المنتجات الزراعية المحلية لم تعد تسمح إلا بالقليل من الصادرات والتي تتناقص تدريجيا مع الزمن . وتعكس البيانات انخفاضا في مجمل صادرات الدول العربية من السلع الغذائية ، ففي حين كانت مجمل صادراتها خلال النصف الثاني من السبعينات مابين ٤ – ٥ مليار دولار سنويا ، مثلت قيمة اجمالي الصادرات الغذائية العربية ٣٫٨ مليار دولار في عام ١٩٨٥ . وتنقسم الدول العربية الى ثلاث مجموعات قطرية استنادا الى الاهمية النسبية للصادرات الغذائية للدول العربية :

– المجموعة الاولى : تشمل كلا من الصومال والسودان والمغرب ومصر وتونس وسوريا ولبنان ، حيث شكلت صادراتها خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ ، ٧٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية العربية .

– المجموعة الثانية : تشمل كلا من المملكة العربية السعودية والامارات والكويت وعمان واليمن والاردن والعراق والجزائر وموريتانيا التي بلغت صادراتها خلال نفس الفترة ٣٠٪ .

– المجموعة الثالثة : تشمل كلا من ليبيا وقطر والبحرين وجيبوتي وتتسم هذه المجموعة القطرية بعدم تصديرها لأية مادة زراعية أو غذائية ، وذلك خلال الفترة المذكورة نفسها(٢٩) .

يلاحظ مما سبق أن مصر والمغرب تحتلان المجموعة الأولى سواء في الصادرات أو الواردات . فعلى الرغم من كون هاتين الدولتين زراعيتين وتصدران الكثير من السلع الغذائية فإنها في حاجة الى استيراد سلع أخرى لسد حاجات التزايد السكاني . كما يلاحظ أيضا أن البحرين وقطر وجيبوتي تحتل كل منها المجموعة الثالثة في الصادرات والواردات ، فهي على الرغم من عدم تصديرها للغذاء فإنها لاتستورد الكثير نظرا لقلة عدد سكانها وبالتالي قلة المستهلكين للغذاء .

وفيما يتعلق بنوعيات السلع الداخلة في عملية الاستيراد

٢٩ – خالد السبع النجار ، اصلاح الزراعة الداخلية المدخل الوحيد الى الامن الغذائي ، شؤون عربية (العدد ٥٩) سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .

والتصدير فيمكن ملاحظة مايلي :

١ – لقد سجلت الواردات من السلع الغذائية عام ١٩٩١ انخفاضا بنسبة ١ر١٥٪ من حيث القيمة و ٢٪ من حيث المقادير . ولقد تذبذبت قيمة الواردات العربية حيث سجلت أعلى معدل لها عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ قدر بـ ٢ر١٧ مليار دولار وأدنى مستوى لها عام ١٩٩١ عندما بلغت ٩٦ر١٣ مليار دولار .

٢ – شهدت الواردات العربية من الحبوب بين عامي ١٩٨٠ – ١٩٩١ زيادة مطردة وصلت الى ٨ر٢٪ سنويا من حيث الكمية و ٤ر٤٪ سنويا من حيث القيمة . فى حين تغير الوضع عام ١٩٩١ حيث انخفضت قيمتها بحوالى ٢٠٪ وكميتها بنسبة ١ر١٪ .

وعلى الرغم من انخفاض واردات الوطن العربى من القمح فى عام ١٩٩١ بنحو ١ر٢٤٪ بسبب هبوط الاسعار وعدم ارتفاع حجمها بأكثر من ٣ر٠٪ فإن القمح لايزال يتصدر قائمة الواردات العربية من الحبوب . فقد تجاوزت نسبته فى نفس العام ٥٦٪ وتستورد مصر والجزائر نصف واردات الوطن العربى من القمح . وتحتل مجموعة الألبان ومنتجاتها المرتبة الثانية فى قائمة استيراد السلع الغذائية ، حيث قاربت فى عام ١٩٩١ نسبتها الى إجمالى تلك الواردات ١٦٪ عام ١٩٩١ . كما زادت بنحو ٦ر١٠٪ من حيث القيمة و٣ر٥٪ من حيث الكمية . وتشكل واردات الجزائر حوالى ثلث الواردات العربية تليها السعودية بحوالى الربع .

وسجلت واردات السكر التى تحتل المركز الثالث فى قائمة واردات السلع الغذائية خلال عام ١٩٩١ انخفاضا كميا بنسبة ٤ر٧٪ من حيث الكمية وبنحو ٧ر٢٤٪ من حيث القيمة .

وبالرغم من زيادة الكميات المستوردة من السكر خلال الثمانينات بنسبة ٢٪ فإن كلفة استيرادها قد انخفض بحوالى ٣٪ ، نظرا لانخفاض أسعار السكر عالميا . وتعتبر الجزائر وسوريا ومصر فى طليعة الدول العربية المستوردة للسكر ، حيث بلغت وارداتها عام ١٩٩١ حوالى ٥٥٪ من قيمة الواردات العربية .

وتأتى مجموعة الزيوت فى المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية للواردات الغذائية . حيث شكلت عام ١٩٩١ حوالى ١٥٪ من إجمالى الواردات الغذائية . وقد تزايدت الواردات العربية من الزيوت خلال الثمانينات وارتفعت قيمتها عام ١٩٩١ بنسبة ٢٪ بينما زادت كميتها بنسبة ٧ر٤٪ . وتستورد مصر حوالى ثلث قيمة الزيوت .

ولقد تزايدت واردات اللحوم خلال الثمانينات ، إلا أنها انخفضت عام ١٩٩١ بحوالى ٥ر٨٪ من حيث القيمة و ٧٪ من حيث الكمية . وتأتى السعودية فى مقدمة الدول العربية المستوردة للحوم تليها الامارات ثم مصر إذ بلغت وارداتها عام ١٩٩١ حوالى ثلثى قيمة الواردات العربية من اللحوم .

وسجلت واردات البيض عام ١٩٩١ انخفاضا بنسبة ١١٪ من حيث القيمة و ٦٪ من حيث الكمية . وتشكل واردات الوطن العربى من الخضر والفواكه حوالى ٤٪ من كلفة واردات السلع الغذائية . وقد انخفضت الكميات المستوردة منها عام ١٩٩١ بنسبة ٣٨٪ مقابل انخفاض قدره ٥٧٪ بالنسبة للقيمة . ومثلت واردات الدول العربية من مجموعة الشاى والقهوة والتبغ ، عام ١٩٩١ ، حوالى ٧٪ من قيمة واردات السلع الغذائية حيث سجلت الكميات المستودة منها زيادة بنسبة ٩ر٧٪ بينما لم تسجل قيمتها زيادة تذكر .

أما فيما يتعلق بالصادرات من السلع الغذائية العربية فقد سجلت عام ١٩٩١ انخفاضا بنسبة ٥ر٣٧٪ . وتحتل الفواكه المركز الاول فى قائمة الصادرات الغذائية العربية حيث شكلت حوالى ٢٦٪ من الاجمالى تلتها الحبوب بنحو ٨ر١٨٪ ثم الزيوت النباتية بحوالى ٤ر١٥٪ والدرنيات بنسبة ٥ر٧٪ ، والخضر بحوالى ٧ر٦٪ والسكر بنسبة ٩ر٢٪ (٣٠) .

يؤكد العرض السابق للصادرات والواردات العربية من السلع الغذائية حقيقة انكشاف وضع الامن الغذائى العربى مما يثير تساؤلات عديدة تتمحور حول معوقات التنمية الزراعية .

الآثار السياسية والاستراتيجية :

انعكس انكشاف واقع الامن الغذائى فى الوطن العربى فى جملة اثار سياسية واقتصادية واجتماعية فما هو مدى كفاية المؤسسات الاقليمية العربية الراهنة فى تدبير حلول فعالة لهذه الأزمة على المديين القريب والبعيد ؟ وماهو طبيعة المعوقات السياسية التى تعيق استراتيجية عربية مشتركة لمواجهة الأزمة

حاضرا ومستقبلا ؟ وماهى النتائج السياسية والاستراتيجية التى ستترتب على تدهور أزمة الغذاء فى الوطن العربى ؟

إن تعاظم حجم الفجوة الغذائية بنسبة تتراوح بين ١٦٪ الى ١٧٪ فى الدول العربية حول الوطن العربى الى اول منطقة عاجزة غذائيا فى العالم فهو يعتمد على الاستيراد والمساعدات الخارجية(٣١) ولكون البلدان العربية من أكثر مناطق العالم اعتمادا على الخارج فى الحصول على الغذاء أصبح الامن الغذائى الهم الاكبر بين القضايا العربية المعاصرة ، وأشدها تحديا واكثرها الحاحا فى طلب المزيد من الجهد المشترك والفعال بين الاقطار العربية . إذ أن قضايا الزراعة والغذاء لم تعد قاصرة على بعض الأقطار العربية دون غيرها بل غدت أزمة مشتركة بين كافة أرجاء العالم العربى . لهذا اختصت الدراسة بعرض أبعاد هذه الازمة وانعكاساتها على مستقبل الوطن العربى . فما مدى كفاية المؤسسات الاقليمية العربية الراهنة فى تدبير الحلول الناجعه لهذه الأزمة على المديين القريب والبعيد ؟

---

٣٠ – التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٢ ، ص ص ٨٩ – ٩٠ .

٣١ – جورج فؤاد ازمة الأمن الغذائى العربى ، الاتحاد ٢٤/١/١٩٩٤ .

مدى كفاية المؤسسات الاقليمية العربية :

عرفت ساحة العمل العربي المشترك العديد من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالتعاون والتنسيق الزراعي العربي . ففي مجال تحرير السلع الزراعية من القيود وتسهيل تبادلها ، نصت اتفاقية عام ١٩٥٣ ، على تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وإعفاء مجموعة هامة من المنتجات الزراعية والحيوانية بنسبة مئة بالمئة من الرسوم الجمركية وهو مايعد سابقة هامة في مجال التنسيق الزراعي . كما تم إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة والاتحادات النوعية ذات العلاقة ، وفي مقدمتها اتحاد المهندسين الزراعيين العرب . واقيمت كذلك عدة شركات عربية للاستثمار المشترك . فقد تم إقامة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ، والشركة العربية لمصائد الاسماك والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي والعديد من الشركات الثنائية التي يشمل نشاطها التنمية الزراعية . وأقيمت هذه الشركات كمشاريع استثمارية مشتركة (Joint Venture) بين الدول النفطيـــة ذات الموارد المالية والدول العربية الاخرى التي تتوافر فيها إمكانيات الاستثمار الزراعي والصناعي . ولعل أبرز التشريعات العربية في هذا المجال وأحدثها الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية التي تم إقرارها في مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ . ونصت الاتفاقية على "توفير مناخ ملائم للاستثمار لتحريك الموارد الاقتصادية العربية في ميدان الاستثمار العربي المشترك الذي يتطلب وضع قواعد الاستثمار القانونية في إطار نظام قانوني واضح وموحد ومستقر يعمل على تسهيل انتقال رؤوس الاموال العربية وتوظيفها داخل الدول العربية بما يخدم التنمية والتحرر والتطور فيها ، وبما يرفع مستوى معيشة مواطنيها(٣٢)" .

وتعزيزا للامن الغذائي العربي وضعت برامج تنمية انتاج السلع الغذائية الاساسية بالاضافة الى برنامج التعزيز الاستراتيجي القومي للحبوب. وتستند برامج التنمية السلعية على توافر الموارد الارضية المائية فيما بين البلاد العربية وعلى إزالة ما يعانية الانتاج القائم من معوقات تحد من طاقاته ونموه ، وبالتالي تقوم مشروعات هذه البرامج على التوسع الافقي والتوسع الرأسي التي تساندها مشروعات البحوث والخدمات الزراعية ومشروعات التنمية الريفية وتعزيز البنية الهيكلية . وقد شملت برامج التنمية السلعية برنامج تنمية الحبوب الذي ركز على المحاصيل الزيتية ، وبرنامج تنمية السكر ، وبرنامج تنمية الانتاج الحيواني والداجني وبرنامج تنمية الانتاج السمكي .

ومع تحقيق الزيادة في الانتاج ستتحقق فوائض في بعض السلع تزيد عن الاستهلاك المحلي في عدد من البلاد العربية كالعراق والسودان وسوريا واليمن والصومال وتونس والمغرب وموريتانيا . ومع استخدام هذه الفوائض في البلاد العربية ذات العجز سيزيد التبادل التجاري بين البلاد العربية وتقل أعباء موازين المدفوعات العربية مع البلاد الخارجية ، وفي هذا الصدد يقدر أن تصل قيمة الزيادة التراكمية في إنتاج البرامج من ١٣ الى ١٦ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٥ – ٢٠٠٠ وأن ينخفض حجم الفجوة الغذائية في عام ٢٠٠٠ الى حوالي النصف من ١٤٫٢٦٨ مليار دولار الى ٧٫٣٦٦ مليار دولار نتيجة تنفيذ البرامج (٣٣) .

أما في مجال الاستثمارات العربية الخاصة في المشاريع الزراعية فما زال حجمها ونطاقها محدودا الى درجة كبيرة . ويعود ذلك الى عدة اسباب اهمها إحجام أصحاب رؤوس الأموال عن الدخول في مثل هذه الاستثمارات الزراعية ، وندرة الخبرات والمهارات العلمية والتطوير الرزراعي ، وعدم توافر التكنولوجيا المتقدمة الملائمة للبيئة الزراعية العربية ، وأخيرا بسبب القوانين والاجراءات التي تحكم الاستثمارات الوافدة في المجال الزراعي (٣٤) . ونجد أن الجهود العربية المبذولة في هذا المجال ، مع أهميتها وتعاظمها ، مازالت قاصرة عن تحقيق الأمن الغذائي وذلك لأسباب عدة منها بعض المعوقات التي من شأنها أن تحد التنمية العربية المشتركة في مجال الغذاء.

ومن الملاحظ انه على الرغم من الجهـــود العــربيـــة المشتركة فإن واقع الانتاج الغذائي السائد في الدول العربية يعكس تباين الوضع الغذائي من قطر لآخر . ففي عام ١٩٨٨ لم يتجاوز نصيب الفرد في الصومال ١٧٣٦ سعرا حرارية يوميا . وانخفض ، بطبيعة الحال ، هذا المعدل في ظل الحرب الأهلية الدائرة هناك الى درجة الكارثة تمثلت في وفاة اكثر من ربع الاطفال دون سن الخامسة لعدم تمكنهم من الحصول على الغذاء (٣٥). كما أثرت الحرب العراقية الايرانية على الوضع الغذائي في العراق حيث انخفض نصيب الفرد الى ٢٩٦٢ سعرة حرارية يوميا في عام ١٩٨٨ . في حين يصل نصيب الفرد الى اكثر من ٣٠٠٠ سعرة حرارية في اليوم الواحد في كل من الامارات وسوريا والكويت ولبنان وليبيا ومصر(٣٦) . وتجدر الاشارة هنا الىَ أن هذه الارقام

٣٢ – عبد الله الثنيان الثنيان ، مرجع سبق ذكره ص ٤٨٨ – ٤٨٩ .

٣٣ – مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٣ – ٧٩ .

٣٤ – محمد العمادي ، الامن الغذائي والتعاون العربي ، شؤون عربية (العدد ٢٣) فبراير ١٩٨٣ ، ص ٣٧ .

٣٥ – جورج فؤاد ، الاتحاد ٢٤/١/١٩٩٤ .

٣٦ – عدنان هزاع البياتي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩٠ – ١٩١ .

والاحصائيات لاتعكس حقيقة الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب العربي في بعض الدول العربية مثل الصومال التي مزقتها الحرب الاهلية أو السودان التي لاتزال تعاني من مشكلة الجنوب . وتشير التقديرات الى انه خلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١ انخفض نصيب الفرد من الانتاج الغذائي المحلي في السودان بنسبة ٢٠٪ وقد ادت الحرب الاهلية الى تدمير الانتاج الزراعي حيث زرعت الالغام في الاراضي الزراعية . ويستخدم كلا الجانبين الأغذية كسلاح من خلال منع وصول امدادات الاغاثة الى من يحتاجون اليها . وتبلغ معدلات نقص الاغذية في بعض مناطق السودان حوالي ٨٠٪ وتصل معدلات الوفيات الى اكثر من ٢٥٠ شخص لكل ١٠٠٠ شخص . ونتيجة للحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ ، فقد انخفض نصيب الفرد من الانتاج الغذائي المحلي بنسبة ٣٢٪ ولم يغط الانتاج المحلي سوى ٢٠٪ من الاحتياجات في عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . وعليه اصبح يتعين إستيراد خمسة ملايين طن من الاغذية لسد الفجوة (٣٧) .

إن الوضع الغذائي العربي يدعو الى القلق فيما يتعلق بمصير الانسان العربي لأنه سيدفع كفريسة للجوع وسوء التغذية من ناحية وللنظم العربية التي ستعاني نقصا في سيادتها نتيجة لاعتمادها على الخارج في تامين احتياجاتها من السلع الغذائية من ناحية ثانية . ويتضح من كل ماسبق أن الجهود العربية مازالت وليدة وأن المؤسسات الاقليمية لم تتمكن بعد من تحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها . فما هي طبيعة المعوقات التي تعترض تحقيق استراتيجية الغذاء العربية :

طبيعة المعوقات أمام تحقيق استراتيجية عربية :

على الرغم من أن الوطن العربي يشغل مساحة كبيرة تقدر بنحو ١٤ مليون كم ٢ أي ما يعادل ٩٪ من مساحة العالم فإن الاراضي المزروعة تبلغ نحو ٤٧٫٣ مليون هكتار أو نحو ٣٫٥٪ فقط من جملة مساحة الوطن العربي وهو مايساوي ٣٫٢٪ من مساحة الاراضي الزراعية في العالم . وتحتل المراعي والمروج الخضراء نحو ٢٥٦ مليون هكتار أو مايعادل ١٩٪ من المساحة الكلية للوطن العربي في حين تحتل الغابات ١٢٧ مليون هكتار أو حوالي ١٠٪ من مساحة الاقطار العربية ، وتمثل الصحراء نسبة كبيرة تقدر بـ ٤٣٪ ويمكن القول أن سبب قلة الاراضي الزراعية في الوطن العربي يعود الى تفاعل العوامل الطبيعية والبشرية .

تختلف طبيعة المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، التي يمكن تقسيمها الى عوامل طبيعية وبشرية وسياسية :

اولا : العوامل الطبيعية :

تشتمل العوامل الطبيعية على عدة جوانب لعل أهمها الظروف المناخية وخصوبة التربة والموارد المائية :

١ - المناخ : للمناخ دور أساسي في الزراعة فقد يكون أحد المقومات أو أحد المعوقات للانتاج الزراعي ، وبما أن معظم البلاد العربية تقع ضمن الأقاليم الحارة فإن ارتفاع الحرارة يؤدي الى فقدان التربة للرطوبة المخزنة فيها نتيجة لحالة تبخر الماء من ناحية . كما يساعد المناخ الرطب على نمو الحشرات والطفيليات التي تتغذى على النباتات فتهاجمها وتفتك بها من ناحية أخرى . وتعتبر الامطار من أهم عناصر المناخ بالنسبة للزراعة في البلاد العربية فهي التي لاتزال تحدد المناطق الزراعية وأنماط الانتاج ومقدار الانتاجية . ويعكس الانخفاض في انتاج القمح المغربي في عام ١٩٩٢بواقع ٦٦٫٥٪ والشعير بنسبة ٦٧٪ مدى تأثر الزراعة العربية بالتغيرات المناخية(٣٨) . وبالنظر الى الانماط المناخية السائدة في الوطن العربي يلاحظ انخفاض معدلات سقوط الامطار على مختلف أرجاء الوطن العربي لشيوع المناخ الصحراوي حيث تمتد الصحراء على شكل حزام من المحيط الاطلسي غربا الى الخليج العربي شرقا . ولاتتعدى كمية الامطار الساقطة سنويا في أكثر الاقطار العربية ٢٥٠ مليمتر ووجود مناطق لاتحظى بنصيبها من المطر ولاسيما في الداخل الصحراوي .

إن غزارة الامطار تكون نسبية خاص على المرتفعات وفي الأطراف الشمالية الجنوبية للوطن العربي . فعلى الجبال التي تحد الوطن العربي من الشمال تتراوح كمية الامطار الساقطة مابين ٧٥٠ - ١٠٠٠ ملم في السنة . ولكن يقابلها مناطق خلفية يقل فيها المطر عن ذلك كثيرا حيث يصل معدل سقوطها الى ٤٠٠ أو ٥٠٠ ملم وغالبا في بعض السنين ماتنخفض عن ذلك في سنين أخرى حتى تصل إلى ٢٥٠ أو ٢٠٠ ملم فقط .

وهناك علاقة وثيقة بين كمية الامطار الساقطة والانتاج الزراعي في الوطن العربي .

فكلما كانت الامطار غزيرة وموزعة على فترات طويلة من السنة جاءت الارض بالمزروعات والعكس صحيح . ولكن بالرغم من قلة الامطار في البلاد العربية فإن الانسان العربي لم يستغلها على الوجه الصحيح . فمعظم الامطار الساقطة تجري في مسيلات تمتصها التربة العطشى أو تتبخر بفعل الحرارة العالية أو تتجمع في مسيلات أكبر ونهيرات وأنهار تصب في البحار وتضيع سدى . ومن الملاحظ أن الامطار

---

٣٧ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، ص ص ٤٢ - ٤٣ .

٣٨ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣ ، ص ص ٨٠ - ٨٢ .

وحدها لاتكفى للزراعة فى البلاد العربية ولابد والحالة هذه من الاستعانة بالرى من مختلف المصادر المائية الاخرى .

٢ – الموارد المائية : إذا كانت التربة ضرورية لنمو النباتات فإن الماء لايمكن الاستغناء عنه بأى حال من الاحوال والوطن العربى بصفة عامة يشكو نقصا فى موارده المائية نظرا لوقوع جميع أراضيه فى الأقاليم الجافة من العالم وبناء عليه فإن قلة المياه أكبر عقبة تقف أمام التوسع الزراعى فى الوطن العربى . (٣٩)

٣ – التربة : تشكو معظم تربة الوطن العربى نقصا فى النتروجين وكثيرا من المواد العضوية فيما عدا كميات من الطمى موجودة فى المناطق الرسوبية وبخاصة وادى النيل ودلتاه والاراضى المحاذية لنهرى دجلة والفرات . وفيما يتعلق بالخصائص الفيزيائية للتربة العربية فإنها فى مجملها وسط بين النوع الجيد والردئ ، ذلك لإنها تحتوى على مكونات عالية من ذرات لحجم الطين مما يجعل العمل الزراعى اليدوى أو المعتمد على الحيوانات صعبا نظرا لأن التربة تصبح لزجة إذا أصابتها الرطوبة أو تعرضت للمياه ، تتشقق الى شقوق عميقة حالما تجف . وكثيرا من تربات الوطن العربى رقيقة كما فى المنطقة الواقعة بين سوريا والعراق حيث لاتزيد سمك التربة عن ٩٠سم وأغلبها دون مستوى ٥٠ سم . ومن المعلوم بأن التربة التى لايزيد عمقها عن ٩٠ سم تكون ضحلة جدا ولاتستطيع الاحتفاظ بالرطوبة الكافية من محصول سنوى الى آخر فى نظام الزراعة الجافة.

ثانيا: العوامل البشرية (٤٠):

(١) التنمية الانفرادية القطرية : ساد الوطن العربى فى منتصف السبعينات ، تنمية زراعية على اساس قطرى إذ اعتمدت كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والمالية والبشرية فى وضع وتنفيذ خطة لتنميتها الاقتصادية . ولما كانت الموارد الزراعية الطبيعية والبشرية والعلمية والتنفيذية موزعة توزيعا شديد التفاوت بين الاقطار العربية لذلك لم تتكامل جميع المواد اللازمة لتحقيق معدلات نمو قطرية مرتفعة . وبسبب استمرار تخطيط التنمية الزراعية على مستوى قطرى استمرت معدلات النمو منخفضة واستمرت الفجوة الغذائية فى الاتساع .

(٢) قصور التمويل الزراعى المتاح من صناديق التمويل العربية اقترنت الانفرادية القطرية فى التنمية الزراعية بتأخر أولوية التمويل الزراعى التى أقامتها صناديق التمويل العربية مما ترتب عليه وجود فجوة تمويلية ضخمة أدت ومازالت تؤدى الى ضآلة معدلات نمو الاستثمار والانتاج فى البلاد التى تتوافر فيها الموارد الزراعية ولكنها تفتقر الى الموارد المالية .

(٣) تأخر أولوية قطاع الزراعة فى خطط التنمية الوطنية : فعلى الرغم من محدوية معدل نمو الانتاج الزراعى نتيجة التنمية الانفرادية القطرية وقصور التمويل فإن خطط التنمية الوطنية لم تخصص للقطاع الزراعى حجما كافيا من الاستثمارات من مجموعة الموارد المخصصة للتنمية الوطنية ويعكس ذلك الأولوية المتأخرة التى توليها البلاد العربية للزراعة .

(٤) ضآلة مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار الزراعى : إن مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار الزراعى ضئيلة للغاية فضلا عن أن جانبا منها مستمد من المصارف الزراعية التابعة للقطاع العام . وإن أكثر مايوجه اليه التمويل العام هو المشروعات الكبرى كمشروعات الرى والصرف وأصلاح الاراضى فى حين أن هناك استثمارات على جانب هام من الجدوى الاقتصادية يمكن تنفيذها فى نطاق الزراعة .

إضافة الى العوامل البشرية المذكورة أعلاه فإن هناك معضلات أخرى يمكن أيجازها فى التخلف التكنولوجى للانتاج ونقص اليد العاملة المدربة ذات الخبرة فى مجال الزراعة وحيازة الاراضى الزراعية نظرا لصغر حجمها مما لايساعدها فى التوسع الافقى وهى لاتكفى الا لاشباع الحاجات العائلية للمزارع وقصور البنية الاساسية من طرق وتخزين وطاقة وغيرها مما يشكل عقبة تحول دون الاستغلال الكامل لتلك الموارد (٤١) .

ثالثا: العوامل السياسية (٤٢):

يتحقق الأمن الغذائى عندما يكون لدى جميع الناس وفى جميع الاوقات إمكانية الحصول ، ماديا واقتصاديا ، على الغذاء الاساسى . وعليه فإن الأبعاد السياسية تشكل محورا هاما فى تحقيق الأمن الغذائى . وعلى الرغم من التداخل الواضح بين العوامل البشرية والعوامل السياسية فإنه يمكن تقسيم العوامل السياسية الى :

١ – غياب الاستقرار السياسى فى عدد من الدول العربية والزراعية .

٢ – سيطرة القطاع العام على معظم الانشطة الاقتصادية .

٣ – عدم توفر حماية للمنتجات المحلية .

٤ – إلزام المستثمر الوافد بالمشاركة مع مستثمر محلى .

---

٣٩ – لمزيد من التفاصيل انظر حسن حمدان العلكيم ، أزمة المياه فى الوطن العربى والحرب المحتملة ، مرجع سبق ذكره .

٤٠ – جورج فؤاد الاتحاد ١٩٩٤/١/٣٠ .

٤١ – مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ – ٩٨ .

٤٢ – محمد العمادى مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ – ٤٠ .

٥ – القيود المفروضة على حركة رأس المال فى عدد من البلدان العربية الزراعية .

٦ – انعدام استقرار الاوضاع الاقتصادية .

٧ – عدم إمكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع .

٨ – عدم وضوح سياسات الاعفاء من الضرائب .

٩ – عدم امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار .

١٠ – عدم توفر عناصر الانتاج .

١١ – عدم توفر النقد الاجنبى .

١٢ – عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية .

١٣ – ضعف البنية التحتية .

١٤ – عدم وجود أجهزة لترويج الاستثمار .

١٥ – عدم توافر دراسات مسبقة عن فرص الاستثمار المتاحة . وتشير الدراسات الى أن حجم الانفاق العربى على البحث العلمى فى مجال الزراعة لم يتجاوز ٣ر٠٪ فى الوقت الذى يصل فى الدول المتقدمة حوالى ٣ر٨٪ (٤٣) .

١٦ – يمثل تزايد الانفاق العسكرى على حساب المشاريع التنموية الاخرى عاملا سياسيا اخر ، نتيجة لطبيعة النظم العربية والتى فى غالبيتها عسكرية اضافة الى الوضع السياسى القائم فى الوطن العربى والمتمثل فى النزاعات والصراعات العربية العربية من ناحية والعربية مع دول الجوار من ناحية ثانية ، يقوض الأمن البشرى بالتهام الموارد الثمينة التى يمكن استخدامها فى اغراض التنمية البشرية وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائى . وعلى الرغم من أن الدول التى تنفق اكثر على التنمية البشرية هى الاكثر استقرارا والأنجح فى الدفاع عن سيادتها الوطنية من تلك التى تفرط فى انفاقها العسكرى فإن بعض الدول العربية كالعراق والصومال واليمن تنفق على مؤسستها العسكرية مايفوق انفاقها على التنمية الاجتماعية (٤٤) .

يعكس ما سبق أهم ما يمكن أن يؤثر سلبا على الاستثمار العربى فى البلدان العربية لان توافر بعض العناصر الانتاجية فى بلد معين يواجه فى كثير من الاحيان بعوامل أخرى معوقة للانتاج فى البلد نفسه ، كعدم الاستقرار السياسى مثلا ، مما يجعل المستثمر العربى يعزف عن الاستثمار فى هذا البلد لعدم ضمانه للنتائج المترتبة على استثماره فى المستقبل .

فالاستقرار السياسى والاقتصادى ، والحرية الاستثمارية ، والعائد المرتفع ، وإلتزام الدول والحكومات بما تعقده من اتفاقيات فى هذا المجال تأتى فى مقدمة العوامل التى ستستقطب أو تعيق الاستثمار (٤٥) إن سهولة الاجراءات فى الحصول على التراخيص وتنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية تعتبر من العوامل التى تدخل فى العناصر المؤثرة على اتخاذ القرار من قبل المستثمرين بشكل مباشر .

النتائج السياسية والاستراتيجية لأزمة الغذاء :

يمكن ايجاز اهم النتائج السياسية والاستراتيجية لأزمة الغذاء فى النقاط التالية :

١ – تكريس تبعية الدول العربية للدول المصدرة للسلع الغذائية خاصة اذا اخذت المتغيرات الدولية الراهنة وسرعتها ومحدودية الدول المنتجة المصدرة الرئيسية للمحاصيل الغذائية وفى مقدمتها الحبوب ، وطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة فيها وقدرتها على المناورة السياسية اضافة الى تحكم الشركات متعددة الجنسية فى تجارة وصناعة الغذاء فى العالم بعين الاعتبار . وإن استمرار إعتماد الاقطار العربية على استيراد الغذاء من الخارج يعزز من تبعيتها للدول المصدرة سواء كانت أقطارا نفطية أو غير نفطية (٤٦) فبالنسبة للأقطار النفطية فإنه على الرغم من قدرتها على شراء الغذاء فإنها يمكن أن تتعرض فى المستقبل لأية هزة عالية أو لضغوط من قبل الدول المصدرة مثلما حدث للعراق . وقد سبق للولايات ، إبان حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، أن هددت البلاد العربية النفطية ولاسيما الخليجية بحظر تصدير المنتجات الغذائية لها بعد أن استخدمت تلك الدول النفط كسلاح استراتيجى لخدمة القضايا العربية . أما عن الدول غير النفطية فهى مدينة فى الاصل وتشكو موازناتها من عجز دائم ، وأن إعتمادها على الخارج فى الغذاء سوف يعيق عملية التنمية الاقتصادية لأنها ستحول أموالها الى تلبية احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية .

٢ – ارتفاع العجز فى الميزان التجارى للسلع الزراعية الغذائية من ١ر١ مليار عام ١٩٧٠ الى ٧ر٢١ مليار دولار عام ١٩٨٩ . ويعكس الجدول رقم (٦) تزايد اعتماد الدول العربية فى تأمين احتياجاتها من الغذاء على الخارج .

٣ – تخلف قطاع الصناعات الغذائية واضعاف علاقات التشابك بين قطاعى الزراعة والصناعة من ناحية وبين هذه القطاعين والقطاع الخدمى من ناحية اخرى .

٤ – تدهور مستويات دخول الفلاحين وقوتهم الشرائية الامر الذى يعزز التباين الطبقى وتعميق التناقض بين الريف والحضر فى المجتمع العربى (٤٧) ويعكس الجدول رقم (٦)

---

٤٣ – توفيق عبد العظيم ، السفير ١٩٩٤/١/١ .

٤٤ – تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، ص ص ٥٠ – ٥١ .

٤٥ – انظر مثلا المقابلة مع رجل الاعمال الاماراتى فى الشروق (العدد ١٦٣) ١٩٩٥/٥/٢٢ ، ص ص ٣٠ – ٣٥ .

٤٦ – د . محمد على الفرا ، نحو استراتيجية موحدة لمواجهة مشكلة الانتاج العربى من الغذاء ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ .

٤٧ – توفيق عبد العظيم ، الامن الغذائى العربى ، السفير ١٩٩٤/١/١

تزايد نسبة اعتماد معظم الدول العربية على الخارج باستثناء السعودية والسودان التي وصلت نسبة النمو فيها الى ٣ر١٠٪ و ٩ر٧٪ على التوالي (٤٨) وانخفاض واردات كل من مصر والمغرب والصومال من ناحية وتبعية الدول العربية للدول المصدرة للسلع الغذائية من ناحية أخرى .

الاستراتيجية العربية للغذاء :

إن المبررات الاساسية لأهمية العمل العربي المشترك في قضية التنمية الزراعية تستند على الحقائق الاساسية التالية :

١ - تحقيق الامن الغذائي للمنطقة العربية ككل ، ذلك أن مجموعة الاقطار العربية ، خلافا لغيرها من المجموعات الدولية الاقليمية ، تختص بظاهرة مميزة في هذا المجال وهي أن المجال الاقطار العربية ذات الامكانيات الزراعية الكبيرة ، عدا العراق والجزائر ، لا تملك الفوائض المالية اللازمة لتحقيق نمو سريع في الانتاج الغذائي ، وعلى العكس من ذلك فإن غالبية الاقطار ذات الفائض المالي لا تمتلك الموارد الزراعية لانتاج الاحتياجات الغذائية .

٢ - إن الحاجة الى توطين الفوائض المالية العربية أصبحت الآن أكثر الحاحا من أي وقت مضى بعد أن ثبت مدى تعرضها للمخاطر في العالم الخارجي .

٣ - والحقيقة الثالثة ، أن الابعاد الاجتماعية والسياسية لقضية التنمية الزراعية والأمن الغذائي بحاجة الى العمل العربي المشترك حيث أن السكان في الوطن العربي بالرغم من أن غالبيتهم مزارعون فإن دخولهم أقل بكثير من أقرانهم في المدن . لهذا يفترض أن العمل العربي المشترك في هذا المجال سيحسن من المستوى الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء المزارعين (٤٩) من ناحية ويساعد على تدعيم الاستقرار السياسي للدول العربية من ناحية أخرى .

٤ - القضاء على الفجوة الغذائية العربية لمعظم المحاصيل بالذات المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب واللحوم .

٥- تحقيق توزيع غذائي عادل ، ويتم ذلك عن طريق تبادل المنافع والخدمات والموارد ، بحيث تكون المحصلة أن الموارد العربية لخدمة التنمية العربية .

٦ - تدعيم وتطوير البنية التحتية حيث يهدف العمل العربي المشترك الى قيام بنى أساسية تعمل على خدمة وتنمية المجتمعات العربية وتعمل على ايجاد تنمية متكاملة ومتوازنة

٧ - تحقيق الديناميكية والمرونة حيث لا بد من أن تصل الزراعة العربية الى مرحلة من الديناميكية والمرونة بحيث تكون قادرة على التفاعل والتكيف لمواجهة المتغيرات الدولية سواء داخل النظام الاقليمي العربي أو النظام الاقليمي العالمي (٥٠) .

٨ - بالتعاون العربي سيستطيع المزارع العربي الحصول على مستلزمات الزراعية بأسعار مخفضة وبكميات كبيرة فعلى سبيل المثال نجد أن انخفاض الانتاج الزراعي للأراضي العربية يرجع الى حاجة هذه الأراضي الى الآلات الحديثة وإدخال التقنية الزراعية والأسمدة في الوقت الذي نجد فيه الوطن العربي ينتج ما يزيد عن حاجته من الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسيوم فلو تعاونت الاقطار المنتجة للأسمدة مع المزارعين في الاقطار الفقيرة في السماد يمكن أن يحصل المزارع العربي على ما يحتاجه بكميات كبيرة وبأسعار أقل مما لو استورد السماد من الخارج (٥١) .

كل هذه الاهداف تؤكد على ضرورة العمل العربي المشترك في تحقيق الأمن الغذائي . ولاسيما أن هناك ظروفا تتيح للعرب الاستفادة من هذا العمل منها (٥٢) :

١ - ضخامة الموارد الارضية الصالحة للزراعة في البلاد العربية في مجموعها ويمكن التوسع في مساحة الرقعة الزراعية بنحو ١٥ مليون هكتار حتى نهاية القرن الحالي .

٢ - امكانية زيادة الموارد المائية التي يمكن أن تتاح حتى نهاية القرن الحالي بنحو ٨٢ مليار متر مكعب تكفي لري مساحة ١٠ ملايين هتكار ، وبالتالي مضاعفة المساحة المروية الحالية .

٣ - امتداد البلاد العربية في أحزمة بيئية متعددة مما يمكن من انتاج المحاصيل الزراعية المتنوعة ويزيد من فرص التكامل ويقلل من اعتمادها على الخارج .

٤ - الامكانيات الكبيرة لتكثيف الانتاج الزراعي عن طريق التوسع في استخدام مستلزمات الانتاج الحديثة كالأسمدة والالات الميكانيكية الزراعية والتقنية المحسنة ، بالاضافة الى الحد من نظام تبوير الاراضي الشائع في البلاد العربية .

٥ - توافر القوى العاملة الزراعية التي تصل الى نحو ٨ر٢١ مليون وحدة عمل تستطيع استيعاب وسائل الانتاج الحديثة بالتدريب والارشاد .

٦ - توافر الكوادر الفنية في عدد من الدول العربية وبمزيد من التدريب والحوافز ويمكن رفع المستوى

---

٤٨ - نفس المصدر .

٤٩ - خالد تحسين علي ، الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك ، ملف الامن القومي العربي ، شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

٥٠ - د . عبد الله ثنيان الثنيان ، الامن الغذائي والعمل العربي المشترك ، ط ١ ، سنة ١٩٩٠ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ص ٤٨٠ .

٥١ - د . محمد علي الفرا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .

جـدول رقم (٦)

الواردات العربية من الغذاء ٨٦-١٩٩٠

الدولة	٪٨٦-١٩٨٨	٪٨٨-١٩٩٠	الدولة	٪٨٦-١٩٨٨	٪٨٨-١٩٩٠
الامارات	٩٨	١٣٦و٥	سوريا	١و٢٩	٧و٣١
ليبيا	٨٩,٧	٧٧,٩	المغرب	٢٨,١	٢١,١
الاردن	٨٥,٢	٨٧,٢	الصومال	٢٣,٧	١٧
السعودية	٨١,٨	٧٢,٤	السودان	١٤,٥	١٤,٨
الكويت	٧٢,٧	٩٧,٣	العراق	غير متوفر	٦٤,٥
الجزائر	٧٠,٧	٧٦,٨	لبنان	غير متوفر	٧٤,٩
اليمن	٦٢,١	٦٦	عمان	غير متوفر	غير متوفر
تونس	٥٩,٣	٥٩,٤	البحرين	غير متوفر	غير متوفر
موريتانيا	٥٧,٢	٥٩,٤	قطر	غير متوفر	غير متوفر
مصر	٤٥,٢	٤٢,٦	جيبوتي	غير متوفر	٨٧,٧

المصدر: Human Development Report 1992, pp. 152-153

Human Development Report 1994, pp.154-155

التكنولوجي للانتاج والقيام بالابحاث العلمية الزراعية المتقدمة .

٧ ــ توفير الفوائض المالية الكبيرة فيما بين البلاد العربية وإمكانُ تنفيذ جميع المتطلبات الاستثمارية لتعزيز التنمية الغذائية . ونظرا لأهمية أهداف العمل العربي المشترك ولوجود إمكانيات لتحقيق ذلك تبذل الدول العربية جهودا لا بأس بها، بالرغم من قصورها ، في تحقيق الامن الغذائي .

الخاتمــة :

تؤكد الدراسة صحة ما جاء في الفرضية التي اوردناها في المقدمة ويتبادر الى الذهن تساؤلات عدة حول المستقبل الامن الغذائي في الوطن العربي . فـإذا لم تستطع الدول العربية في ظل ارتفاع دخولها تقليص الفجوة الغذائية فهل يمكن للدول العربية بمواردها المالية التي بدأت تتراجع نتيجة تراجع عائدات النفط أن تمول هذه الفجوة ؟ وإذا تمكنت من هذا فهل ستتمكن من الحصول على معظم السلع الغذائية في أسواق الاحتكارات العالمية ومنافسة المشترين ؟

الاجابة تبدو عسيرة والازمة تنذر بالخطر والمستقبل لا يزال مجهولا لانه سيصبح من الصعب الحصول على السلع الغذائية لا سيما وأن هذه السلع ستزداد تنوعا لتشمل أنواعا أكثر من السلع الأساسية مثل اللحوم والحبوب . والأمر يزداد تعقيدا في ظل السياسات الاحتكارية للكثير من السلع في الأسواق العالمية والعالم العربي لا يتمع بأفضلية تسويقية بل على العكس ، الأمر الذي سينعكس سلبا على سياسات الدول العربية والخارجية وسيكرس تبعيتها للدول المصدرة . فقد تضطر الدول العربية الى شراء نوعيات متأخرة من السلع الغذائية بل يمكن أن تضطر لشراء نفايات الأسواق العالمية خاصة اذا اخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي القائم في العالم العربي اضافة الى عدم امتلاك الوطن العربي السلع الاستراتيجية التي تمكنه من التفاوض بعد عودة اسواق النفط الى سيطرة المستوردين (٥٣) .

ويتطلب الخروج من هذا النفق المظلم جهودا عربية مشتركة وفعالة وربما مكلفة على المدى القصير. ويمكننا أن نجمل هنا السياسات (٥٤) والواجب اتباعها في الآتي:

٥٣ - Bernard Lewis, Rethinkng The Middle East, Foreign Affairs, vol 75 no . 4, Autumn 1992 .

٥٤ - محمد العمادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ - ٤٠ .

١ ـ توفير البنيةالتحتية الممثلة فى تشييد الطرق وإقامة منشآت التخزين وتوفير الماء والكهرباء والعناية الصحية .

٢ـ تبنى سياسات سعرية محلية تنسجم مع أهداف تنمية الانتاج وزيادة دخل المزارع .

٣ ـ توفير التمويل اللازم الموسمى والمتوسط والطويل الأجل ليتمكن المزارع العربى من القيام بمهامه .

٤ ـ تكثيف الارشاد الزراعى وتقديم الخدمات التى تبين للمزارع طبيعة تربته وأنسب الأسمدة والزراعات لها .

٥ ـ لا بد من تحقيق ديمقراطية اتخاذ القرار فى نوعية الزراعة بالتوافق مع حملات التوعية لاقناع المزارع بمصلحته والمصلحة القومية .

٦ ـ لابد من تدعيم البحث العلمى ونشر نتائجه وتعميم فوائده .

٧ ـ لابد من إقامة نظام للمعلومات يسمح بإنتقال المعلومات المتعلقة بالأحوال الجوية والآفات الزراعية والتعليمات والارشادات فى الاوقات المناسبة .

٨ ـ القيام بدراسات للتربة وتحسينها ومكافحة التملح والتصحر .

٩ ـ إعداد كوادر الادارة الزراعية .

١٠ ـ تنسيق الخطط والاستراتيجيات الزراعية .

١١ ـ التسويق الجيد للزراعة .

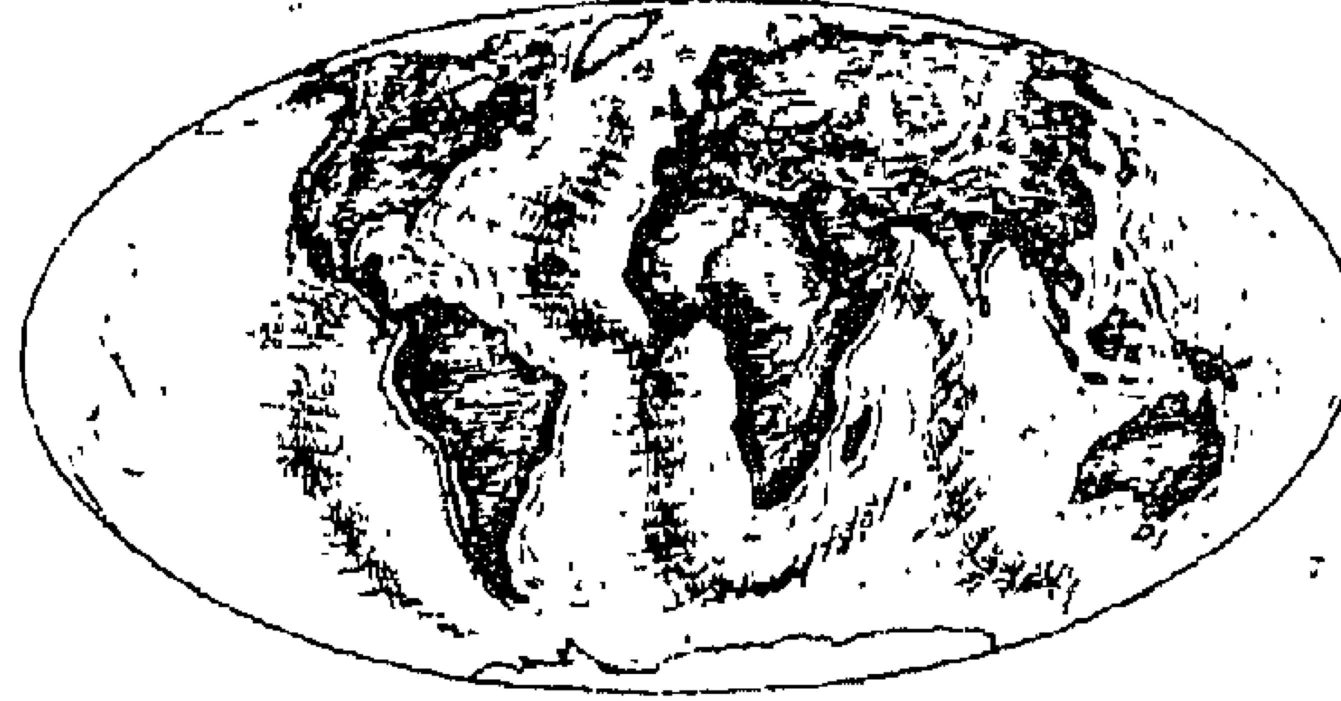
١٢ ـ تنفيذ مشاريع الرى واستصلاح الأراضى المشتركة .

١٣ ـ تنفيذ المشاريع المشتركة المتعلقة بالأسمدة والمبيدات الزراعية .

١٤ ـ حسن تعبئة الثروات المادية والبشرية العربية من أجل التنمية الزراعية .

١٥ ـ قيام صناديق النقد العربى والمراكز العاملة على التنمية الغذائية فى الوطن العربى بتكثيف أعمالها فى دعم الجهود القطرية والقومية فى مختلف مجالات التنمية .

إذا قامت الدول العربية بهذه الاعمال فسوف توفر افضل جو للعمل العربى المشترك فى مجال التنمية الزراعية وبالتالى سوف تحقق أمنها الغذائى عربيا دون الحاجة الى الاستيراد من الخارج ، مما سيقلل من تبعيتها للدول المصدرة للغذاء ويتيح لها استقلالية اكبر فى اختيار القرار دون الضغط من أية جهة سياسية أخرى .



صدر حديثا :

مهنة الصحافة في حوض البحر المتوسط
الأبعاد الأخلاقية والسياسية والشخصية

● كتاب غير مسبوق فى مضمونه يهم المتخصصين من رجال الاعلام، كما يهم المتطلعين إلى العمل بالصحافة، ويهم أيضا القارىء غير المتخصص للاطلاع على مايجرى فى عصرنا.

● محور الكتاب: الأبعاد الأخلاقية والسياسية والشخصية التى تتعلق بمهنة الصحافة..

● يتضمن الكتاب أعمال المائدة المستديرة التى جمعت صحفيين من حوض البحر المتوسط فى إطار برنامج «ميد - ميديا» التابع للاتحاد الأوروبى.

● صدر الكتاب بثلاث لغات: الفرنسية، الانجليزية، الاسبانية، وتبنت مجلة السياسة الدولية التى أسهمت فى أعمال المائدة المستديرة إصدار الطبعة العربية

دراسة

الشيعـــة فى المجتمـــع الكويتـــى
(دراسة اجتماعية - سياسية)

د. فـلاح المـديرس
جامعة الكويت

أضحت دراسة الاقليات فى العالم من اهم المجالات التى اهتم بها علماء السياسة والاجتماع لما لهذه الاقليات من تاثير مباشر على الاستقرار السياسى حيث تسعى دول كثيرة الى تغذية واستخدام ولاءات ما تحت الدولة لخلق اوضاع تؤدى الى زعزعة الاستقرار السياسى داخليا فى هذه الدولة أو تلك . كما اصبحت بعض الاقليات التى لها امتدادات خارجية تستخدم من قبل الدولة الام لبسط سياستها الخارجية على المنطقة (١) من الامثلة الدالة على ذلك استخدام النظام الاصولى الاسلامى فى ايران ورقة الاقليات الطائفية لزعزعة الاستقرار السياسى لدول مجلس التعاون الخليجي بسبب تأييد بعض دوله للعراق فى حربه مع ايران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، حيث شهدت منطقة الجزيرة والخليج العربى بعد انبثاق الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩والتى اطاحت بالنظام الشاهنشاهى ، موجات من التطرف الطائفى خاصة بعد التشجيع والدعم الذى ابداه النظام الاسلامى في ايران بقيادة اية الله الخميني والذى رفع لواء تصدير الثورة الاسلامية خارج الحدود الايرانية ، وكان نتيجة ذلك قيام الاقليات الشيعية المنتشرة فى المنطقة العربية بتنظيم صفوفها فى تنظيمات سياسية طائفية متخذة من النموذج الاصولى الثورى فى ايران مثالا لها لمعارضة الحكم الاسروى (٢) . وساهمت الحرب العراقية الايرانية فى تعميق الانقسام الطائفى فى الجزيرة والخليج العربى ، وبدأ الشعور الطائفي يبرز بشكل واضح خاصة في الكويت بحكم اتساع هامش الحرية السياسية.

ونظرا لأهمية الموضوع سوف نقوم بدراسة الوضع الاجتماعى والسياسى للشيعة فى الكويت مع التركيز على الجماعات السياسية داخل الطائفة الشيعية من خلال تتبع

---

١ - د . نيفين عبد المنعم مسعد ، الاقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨) ، ص ١٢

٢ - لمزيد من الاطلاع حول التنظيمات السياسية الشيعية التى ظهرت فى منطقة الجزيرة والخليج العربى انظر :

- د . محمد وصفى ابو مغلى " التحدى الايرانى للأمن القومى العربى " مجلة آفاق عربية ، ايلول ١٩٩٥ .

- Fred H . Lawson , Opposition Movements and U . S . Policy Towards the Arab Gulf States (New York : Council on Foreign Relations Press . 1992) , p.p . 7 - 32 .

- Department of Defense , Terrorist Group Profiles (Washington DC : USGPO , 1988) , pp. 5 - 30 .



الجذور التاريخية للتيار السياسي لهذه الطائفة منذ العشرينات من هذا القرن وحتى الوقت الراهن .

الاوضاع الاجتماعية :

على الرغم من ان الطائفة الشيعية فى الكويت تمثل جزءا اساسيا من المجتمع الكويتي الا ان العدد الحقيقي لافرادها ليس معروفا فالمقيم السياسي البريطاني فى الثلاثينات قدر عددهم بـ ١٨ الف نسمة من اصل عدد سكان مدينة الكويت البالغ ٦٥٠٠٠ بما فيهم " الفوادرة " والذين بلغ عددهم حوالي ١٠٠٠ وهم كويتيون سنة من اصول ايرانية هاجروا من بلاد العرب الى فارس ومنها الى الكويت (٣) حاليا لا توجد احصائية رسمية لعدد الشيعة فى الكويت ، الا ان البعض قدر عددهم بالنسبة لسكان الكويت ، فيما يتراوح بين ١٥ – ٢٥ ٪ (٤) استوطن الشيعة الكويت منذ فترة طويلة ، وتعد عائلات معرفي ، بهبهاني ، قبازرد من العائلات التى هاجرت الى الكويت منذ اواخر القرن التاسع عشر (٥) . ينقسم الشيعة فى الكويت على اساس عرقي الى : شيعة من اصل عربي ، وشيعة من اصل ايراني . الشيعة العرب المنحدرون من الجزيرة العربية وبالتحديد من المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية . ويطلق عليهم " الحساوية " نسبة الى منطقة الاحساء ، وكذلك هناك شيعة من اصل عربي هاجروا الى الكويت من البحرين ويطلق عليهم " البحارنة " بالاضافة الى فئة قليلة من الشيعة العرب الذين وفدوا من جنوب العراق (٦) . اما الشيعة الذين جاءوا من ايران فيطلق عليهم " العجم " ، وهم يشكلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت . وقد توالت هجرة هذه الجماعات منذ القرن التاسع عشر . وقد شجع الاستعمار البريطاني انذاك هذا النوع من الهجرة لاهداف سياسية واقتصادية (٧) . وعلى الرغم من تعريبهم ، الا انهم احتفظوا ببعض العناصر الثقافية لاصولهم التاريخية ، خاصة اللغة واللهجات العامية الفارسية والفلكولورالشعبي . الى جانب ذلك توجد نسبة بسيطة من هذه الاقلية ما عادت تذكر اللغة الام (الفارسية) ، ويطلق على افرادها اسم (الطراريح) لعملهم فى سوق الخضار والذى يطلق عليه فى الكويت سوق الطراريح (٨) .

3 - I . O . R . L / P & S / 12 / 3894 A , Confidential No . 5415 the Resid Bushire to Peel , 29 Oct . 1938 .

4 - James A . Bill , " Resurgent Islam in the Persian Gulf " . Foreign Affairs , (Fall 1984) p . 120 .

5 - Zahra Freeth , A New Look at Kuwait (London : George Allen and Unwin , 1972) , p34 .

٦ – مجلة الازمنة العربية ، العدد ٢٩ ، ٢٦ / ٩ / ١٩٧٩ ، الامارات العربية المتحدة .

٧ – عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الاجنبي فى الوطن العربي ، (الكويت : مؤسسة الشراع العربي ، ١٩٨٩) ، ص ١٨٩

الشيعة في الكويت ينقسمون الى اربعة مدارس مذهبية : اولا : الشيخية : نسبة الى الشيخ احمد بن زين الدين الأحسائي ، الذي يحمل نظرة مقدسة لاهل البيت . وهم يعتقدون ان الله قد فوض اهل البيت وانهم يوزعون الارزاق . لكن لم يعد هذا الاعتقاد سائدا الآن ، ويطلق عليهم في الكويت حاليا جماعة " الميرزا " ويعتبر المجتهد الميرزا حسن الاحقاقي ، وهو كويتي الجنسية امامهم ، ومسجد الامام الصادق الواقع في قلب العاصمة مركز تجمعهم . ومعظم مقلديه من الشيعة العرب الذين هاجروا من الاحساء الى الكويت ، واهم العائلات البارزة من هذه الجماعة الاربش ، خريبط ، الشواف ، والوزان . وقدوجهت انتقادات لجماعة الميرزا من قبل المدارس الشيعية الاخرى والى زعامتهم الدينية بسبب المواقف المحايدة التي يتخذونها من الاحداث السياسية المحلية والاقليمية .

ثانيا : الاخبارية : وهم " البحارنة " من مقلدي ميرزا ابراهيم جمال الدين ، الذي يعد امام الشيعة البحارنة ، واهم العائلات التي تنتمي الى هذه الجماعة القلاف ، الخياط مكي جمعة ، وحجي حامد

ثالثا : الاصولية : وتركز هذه المدرسة على علمية الحديث، بمعنى ان يخضع الحديث النبوي للدراسة وان لا يؤخذ على علاته . وتنتشر هذه المدرسة بين شيعة العراق ، ايران ، ولبنان .

رابعا : الخوئية : وهم بقية من شيعة الكويت من اصول ايرانية ، ويعدون من مقلدي المجتهد السيد ابو الحسن الخوئي الذي يعيش في النجف والذي توفي مؤخرا ، وتعد مساجد زين العابدين ، ومسجد مقامس ، ومسجد نقي في الكويت مراكز تجمع لهذه الجماعة وأهم العائلات الموسوي ، قبازرد ، دشتي ، اشكناني ، بهمن ، بهبهاني ، ومعرفي (٩).

ان التوزيع الديموغرافي لسكان الكويت يبين ان عائلات الشيعة بشكل عام ، تحرص على السكن في مناطق وأحياء خاصة بها بحيث يشكلون اغلبية عددية فيها . ومن أشهر المناطق ذات الكثافة الشيعية منطقة الشرق ، وبنيد القار ، قبل ظهور النفط ، وبعد حركة الاستملاكات التي قامت بها الحكومة والناتجة عن العوائد البترولية ، انتقلت اغلبية الشيعة الى مناطق جديدة مثل القادسية ، المنصورية ، الدعية ، الدسمة ، الرميثية ، السالمية ، حولي ، الجابرية . وتتميز هذه المناطق بانتشار المساجد الخاصة بالشيعة والحسينات حيث بلغت عدد المساجد الشيعية اكثر من ٢٨ مسجدا و٦٠ حسينية (١٠) . والحسينية بالنسبة للشيعة لها شأن كبير ، فهي اشبه ما تكون بناد اجتماعي ومدرسة ومكتبة يتم من خلالها احياء المناسبات الدينية مثل ذكرى عاشوراء في شهر محرم ، كما ان للحسينية دورا هاما في التحركات السياسية مثلما حدث في الكويت عام ١٩٣٨ عندما عقد الشيعة اجتماعات داخل الحسينية احتجاجا على المجلس التشريعي ، كذلك للحسينية دور هام في تجنيد الشيعة في التنظيمات السياسية كما حدث في البحرين منذ بداية الخمسينات حيث كانت مركزا لانطلاق المسيرات الجماهرية والتحريض السياسي وتعبئة المعارضة ضد الحكم(١١) .

لقد كان للوضع الاقتصادي في الكويت دور هام في تقليص الفجوة بين الشيعة والسنة من الناحية الاجتماعية والثقافية ، حيث استفاد الشيعة من توزيع الثروة النفطية . ففي بداية الخمسينات شهدت الكويت عملية استملاكات ضخمة ساعدت على تحسين المستوى الاقتصادي للمواطنين الكويتيين ، الامر الذي وفر المجال للشيعة ان يعملوا في المجال الاقتصادي حتى اصبحت بعض العائلات الشيعية من كبار الفئة التجارية في الكويت ، كما اتاحت التغييرات الاقتصادية – الاجتماعية التي شهدتها الكويت في تلك الفترة المجال بان يتولى ابناء الشيعة مناصب قيادية هامة في الدولة، كذلك ساهم تطور التعليم في الكويت والذي استفاد منه الشيعة والسنة على حد سواء ، حيث ضمنت الدولة مجانية التعليم في جميع المراحل الدراسية بما في ذلك الدراسات العليا ، ساهم في تطوير الوضع الاجتماعي والعلمي . اما في الجانب الديني فان حرية إقامة المساجد والحسينيات مكفولة حتى في الاحياء والمناطق ذات الكثافة السنية (١٢) . كما لا يوجد قيود على الشيعة بجلب رجال الدين من قم والنجف ما عدا اثناء الحرب العراقية الايرانية ، خلافا لاوضاع الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاني من بعض القيود على ممارسة الشعائر الدينية (١٣).

٨ – مقابلة شخصية مع الدكتور يوسف غلوم مدرس علم الاجتماع في جامعة الكويت والسكرتير السابق لجمعية الثقافة الاجتماعية ، شتاء ١٩٨٣ ، لندن .

٩ – مجلة الازمنة العربية ، مصدر سابق ذكره .

١٠ – عبد الله محمد الغريب ، وجاء دور المجوس : الابعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الايرانية ، (القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٨١) ، ص ٣٢٠ ، ٣٢٦ .

١١ – يوسف الحسن ، " موقفنا تجاه الحركات الدينية في البحرين " ، مجلة النهج العدد ١٥ ، ١٩٨٧ ، قبرص ، ص ٥٧ ، وكذلك :
Fuad i . Khuri , TRIBE ANDSTATE IN BAHRAIN : The Transformation of Social and Polit-- ical Authority in an Arab State Chicago and London , The University of Chicago Press , 1980) , P . 173

١٢ – نجد مثلا المناطق التي يغلب عليها الكثافة السكانية من الطائفة السنية مثل ضاحية عبد الله السالم ، العمرية ، الصليبيخات ، وغيرها من المناطق يوجد فيها حسينيات ومساجد خاصة للشيعة .

الوضع السياسي للشيعة في مرحلة ما قبل الاستقلال :

نقطة البداية للمشاركة السياسية في الكويت كانت عام ١٩٢١ ، حيث شهدت تلك الفترة تأسيس اول مجلس استشاري ، الذي سعى الى تأسيسه مجموعة من التجار واصحاب الرأي . وقد اقتصرت العضوية فيه على ممثلين عن الطائفة السنية من اصول عربية ، على الرغم من أن ميثاق المجلس الاستشاري ينص على ان يكون هناك اثنان من الاعضاء من الكويتين من ذوى الاصول الايرانية وان يتم انتخابهم من قبل الكويتيين من ذوى الاصول الايرانية . وقد جاء ذلك في ميثاق المجلس الاستشاري وفقا للنص التالي : " يشكل المجلس من الحاكم ونائب عنه اذا غاب واثنين من الصباح وعشرة من الاهالي منهم اثنان من العجم الوطنيين . نائب الحاكم يكون من الصباح ينتخبه الحاكم والاثنان اللذان من آل الصباح تنتخبهم عائلة الصباح وبقية اعضاء المجلس تنتخبهم الامة ويتبع في ذلك كثرة الاصوات وللذان من العجم ينتخبهم اهل الوطن من العجم (١٤) . ويتضح من صياغة النص ان هناك اشارة واضحة الى الكويتين من ذوى الاصول الايرانية وهذا يشمل الشيعة والسنة معا ، كما يلاحظ ان المجلس الاستشاري لم يضم في عضويته أي ممثل عن الشيعة من ذوى الاصول العربية مثل البحارنة والحساوية (١٥) وهذا يعني ان التصنيفات الاثنية في المجتمع الكويتي لها جذورها التاريخية . ونظرا لأن المجلس الاستشاري لم يدم سوى قرابة شهرين ، غدا من الصعب ان تتبع رد الفعل للشيعة تجاه هذا الاستبعاد المتعمد ، كما ان قصر المدة الزمنية قد حال دون توفر الفرصة للشيعة لاظهار عدم رضاهم عن ذلك . خاصة اذا ما قورن هذا الوضع مع ما حدث عام ١٩٣٨ عند قيام المجلس التشريعي كما سنشرح لاحقا ، ويبدو ان السبب وراء استبعاد الشيعة يعود الى عدم الرضى والسخط من الجانب السني على الموقف الذى اتخذه الكويتيون من اصول ايرانية والذى تمثل في امتناعهم عن المشاركة في معركة الجهراء عام ١٩٢١ بين الكويت وابن سعود حيث ذهبت مجموعة منهم الى المقيم السياسي البريطاني وعبروا لهم على عدم استعدادهم للمشاركة في هذه الحرب علي اساس انهم ليسوا مواطنين كويتيين بل ايرانيون (١٦) .

عام ١٩٣٤ ظهرت اول مجالس ادارية منتخبة تمثلت بمجلس البلدية ، ومجلس المعارف ، واقتصرت عضوية هذه المجالس على الكويتيين السنة من اصول عربية ، وتم استبعاد الكويتيين من اصول ايرانية بمن فيهم من السنة من حق الترشيح والانتخاب واستمرت هذه المجالس حتى عام ١٩٣٨ دون مشاركة الكويتيين من اصول ايرانية (١٧).

الشيعة والحركة الاصلاحية عام ١٩٣٨ :

شهد المجتمع الكويتي أول محاولة إصلاح سياسي قام بها أعضاء " الكتلة الوطنية " من ذوى الاتجاه القومي العربي . وقد تبنت " الكتلة الوطنية " مواقف متشددة من الهجرة الايرانية الي الكويت ، كما يتبين من البرنامج الاصلاحي الذى نشر في صحيفة الزمان العراقية والذى تضمن عدة مطالب تتعلق بالاصلاح السياسي للأوضاع الداخلية للكويت وكان من بين هذه المطالب التصدى للهجرة الاجنبية في الكويت والذى وصفهم برنامج " الكتلة الوطنية " باللاجئين الذين لا تربطهم أية علاقات مع الوطن الكويت (١٨) . ويبدو ان المقصود بذلك الكويتيين من اصول ايرانية بدليل أن (الكتلة الوطنية) استبعدت الشيعة من الترشيح للمجلس التشريعي الذى اسس عام ١٩٣٨ ، والذى اقتصر حقهم على التصويت دون الترشيح ، وقد اعتبر الشيعة هذا الموقف متحيزا وأعلنوا عن عدم رضاهم على هذا التوجه وتداعوا الى عقد اجتماع احتجاجي في الحسينية بقيادة إمام الشيعة في الكويت آنذاك السيد مهدى القزويني ، وطرحت في هذا الاجتماع فكرة القيام بمظاهرات واعلان الاضراب ، ولكن

---

١٣ – لمزيد من الاطلاع حول الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي انظر مثلا :

– حمزة الحسن ، الشيعة في المملكة العربية السعودية ، (لندن : مؤسسة البقيع لاحياء التراث ، ١٩٩٣) .

– رابطة عموم الشيعة في السعودية ، الواقع الصعب والتطلعات المشروعة ، (لندن : " د . ن " ،١٩٩١) .

– Jacob Goldberg " The Shi,i MinOrity in Saudi Arabia " in : Jaun R . I . Cole and Nikki R . Keddie ,ed ., Shi,ism and Social Protest (New Haven and London Yale University Press , 1986) , pp . 230 - 246 . Lawson , op . cit , pp . 7 - 32

١٤ – ميثاق المجلس الاستشاري ، مكتوب بخط اليد وغير منشور .

١٥ – من خلال استعراض اسماء اعضاء المجلس الاستشاري يتبين ان جميع الاعضاء ينتمون الى اصول عربية سنية مثل الصقر ، والخالد ، والنقيب ، والبدر ، والسيف ، والمطيرى ، و المضف ، والغانم .

١٦ – عبد الله الحاتم ، من هنا بدأت الكويت ، (الكويت : دار القبس ، ١٩٨٠) ص ٥٩ .

١٧ – كان وراء فكرة المجالس الادارية مجموعة من الشباب الذين لعبوا دورا كبيرا في تأسيس " الكتلة الوطنية " و " كتلة الشباب الوطني " ، بموافقة الشيخ احمد الجابر تم اجراء انتخابات محدودة لهذه المجالس مثل المجلس البلدى ومجلس المعارف . وكانت العضوية مقتصرة على وجهاء وأعيان البلد السنة المنتمين الى التيار القومي . وقد نشط اعضاء المجلس البلدى بالقيام بحملة ابعاد المهاجرين الايرانيين تحت مبرر حماية عروبة الكويت من الخطر الايراني . هذا ما صرح به عضو كتلة الشباب الوطني التى تأسست عام ١٩٣٨ ، جاسم حمد الصقر ، خلال مقابلة الباحث له بتاريخ ٢ / ٤ / ١٩٩٣ .

١٨ – نجاة عبد القادر الجاسم ، التطور السياسي والاقتصادى للكويت بين الحربين ١٩١٨ – ١٩٣٩ ، (القاهرة ١٩٧٣) ، ٢١٦ .

المجتمعين توصلوا الى ارسال كتاب إحتجاجي بإسم السيد مهدى القزوينى الي المجلس التشريعي يتضمن مطالب الشيعة الاتية :

١ - رفض استبعاد الشيعة عن عضوية المجلس التشريعي ، وان يكون لهم ممثلون فى هذا المجلس .

٢ - فتح مدرسة خاصة لابناء الشيعة .

٣ - ان تكون لهم محكمة خاصة للشيعة .

٤ - ان يكون لهم ممثلون فى المجلس البلدى .

٥ - ان تكون هناك عدالة فى سياسة التوظيف فى الاجهزة الحكومية .

بعد اطلاع المجلس التشريعي على المطالب التى رفعها الشيعة قرر المجلس رفض جميع هذه المطالب ، وعلى اثر ذلك تقدم عدد كبير من الشيعة المنحدرين من أصول ايرانية الي المقيم السياسي البريطاني في الكويت بطلب منحهم الجنسية الانجليزية والذى اعتبره المجلس التشريعي تحديا لهيبة المجلس مما أدى الى أن يصدر المجلس التشريعي قرارا بإبعاد كل كويتي يتجنس بجنسية اجنبية وان يغادر الكويت خلال شهرين مع حرمانه من كافة حقوقه ، وتم توزيع هذا القرار فى جميع نواحي الكويت . ويتمثل رأى اعضاء المجلس التشريعي الذين التقوا بممثل عن الحكومة البريطانية ، بانه فى حال اقدام الحكومة البريطانية على منح هؤلاء الجنسية الانجليزية يصبح لهؤلاء امتيازات على السكان الكويتيين الاصليين داخل الكويت ، وانه فى حالة منحهم الجنسية الانجليزية يجب عليهم مغادرة الكويت . وتعاطف القنصل الانجليزي في الكويت مع الكويتيين من اصول ايرانية وأبدى ممثلو المجلس التشريعي للقنصل الانجليزي بأن المجلس التشريعي لا يعترف بالذين هاجروا الي الكويت بعد الحرب العالمية الاولي في اكتساب الجنسية الكويتية . وكانت وجهة نظر المجلس التشريعي فى رفضهم تنفيذ المطالب التى رفعها الشيعة فى الكويت ترتكز على ما يلى :

١ - تخوف أعضاء المجلس التشريعي من الهجرة المتزايدة من قبل الايرانيين الى الكويت .

٢ - ان المقصود بذلك ليس الشيعة ولا الكويتيين من اصول ايرانية الذين استوطنوا الكويت قبل الحرب العالمية الاولي وانما المهاجرين من الايرانيين الذين هاجروا الى الكويت بعد الحرب العالمية الاولى (١٩) .

لقد ساهم تجاهل المجلس التشريعي للاقلية الشيعية واستبعادهم من المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى بقيام الطائفة الشيعية بتأييد آل الصباح فى معارضتهم للمجلس التشريعي . وقد استغل الشيخ احمد الجابر والانجليز موقف المجلس التشريعي لتحريض الشيعة ضد (المجلس التشريعي) ، وتزعمت الطائفة الشيعية فى الكويت قوى المعارضة للمجلس التشريعي وخرجوا فى مظاهرات رافعين شعارات تنادى بسقوط المجلس التشريعي الذى لا يمثل جميع فئات المجتمع فى الكويت . وتعد المظاهرات التى قام بها الشيعة في الكويت فى عام ١٩٣٨ اول مظاهرة تسجل في تاريخ الكويت السياسى (٢٠) . بانضمام الأقلية الشيعية الى القوى المعارضة للمجلس التشريعي مثل اسرة آل الصباح والانجليز والمحافظين من كبار العائلات السنية ، شكل هؤلاء مجتمعين ، معرضة قوية ادت فى النهاية الى سقوط اول محاولة للاصلاح السياسى عرفتها الكويت (٢١) . وبعد القضاء على المجلس التشريعي تم افتتاح مدرسة ايرانية جلبت مناهجها الدراسية من ايران . وقد حضر حفل الافتتاح كبار افراد الاسرة الحاكمة من الشيوخ والعائلات المحافظة التى وقفت ضد المجلس التشريعي كما تم جمع التبرعات الماليةلدعم المدرسة الايرانية (٢٢) .

الوضع السياسى للشيعة فى الكويت المعاصرة

ظهور الجماعات الشيعية المنظمة :

١ - جمعية الثقافة الاجتماعية :

فى عام ١٩٦٣ ظهر اول وجود علنى للتنظيم الدينى الشيعى فى الكويت حيث استفاد الشيعة من الانفراج الديمقراطى الذى انتهجه الشيخ عبد الله السالم الصباح ، الذى اتبع سياسة ليبرالية منذ عام ١٩٥٠ تجاه السماح للقوى السياسية والاجتماعية بالتعبير عن ارائها من خلال

---

١٩ - خالد العدسانى ، مذكرات مطبوعة على الاله الكاتبة غير منشورة ، ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .

- نجاة الجاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٦ ، ٢٧ .

٢٠ - عبد الله الحاتم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ . خالد العدسانى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ .

٢١ - العائلات المحافظة التى اتخذت موقفا مضادا من حركة المجلس التشريعي تقطن فى القطاع الشرقى من مدينة الكويت والتى تتمثل فى عائلات الروضان ، الرومى ، المضف ، العسعوسى والغانم حيث انقسمت عائلة الغانم على نفسها حيث شاركت البعض فى حركة المجلس التشريعي والبعض الآخر عارض هذه الحركة وتعتبر هذه العائلات حلفاء تقليديين للاسرة الحاكمة وكانت جميع الحركات السياسية فى تلك الفترة تنطلق من القطاع القبلى فى غرب الكويت ووقفت كذلك بعض العائلات التى تضررت مصالحها من جراء الاصلاحات التى اقدم عليها المجلس التشريعي فى القطاع القبلى من مدينة الكويت . مثل عائلة الخالد ، الخرافى ، البحر ، الشايع .

٢٢ - جريدة النهار ١٣ / ٥ / ١٩٣٩ ، بيروت .

الاندية والروابط الشعبية وعزز الشيخ عبد الله السالم هذا الاتجاه في مرحلة ما بعد استقلال الكويت عن بريطانيا عام ١٩٦١ (٢٣) . وتعتبر " جمعية الثقافة الاجتماعية " التي ظهرت في عهد الاستقلال والتي تمثل مختلف الجماعات الشيعية ، تعتبر هيئة شبه سياسية ، ووقد اتخذها الشيعة واجهة اجتماعية ودينية على الرغم من انها مسجلة رسميا كهيئة خيرية كما هو حال جمعيات النفع العام الاخرى مثل " جمعية الاصلاح الاجتماعي " ، " نادى الاستقلال الثقافي " ، " جمعية احياء التراث الاسلامي ، و التي اسست على انها جمعيات خيرية وثقافية وهي في الحقيقة بمثابة واجهات دينية واجتماعية لجماعات ذات نشاط سياسي .

أهداف " جمعية الثقافة الاجتماعية " المعلنة تتمثل في نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والتربوي ، والارشاد والتوجيه الديني . وقد بلغ عدد المنتسبين لجمعية " الثقافة الاجتماعية " حتى عام ١٩٨٥ (٩٠٠) عضو عامل و (٢٤) في مختلف لجان الجمعية مثل لجنة الارشاد والتوجيه الديني ، اللجنة الرياضية ، والنادي الصيفي ، ومركز تحفيظ القرآن ، حيث يتم تثقيف وتنظيم الشباب الشيعي داخل الجمعية كما هو الحال في الجمعيات الدينية ذات التوجه السني . وعلى الرغم من ان " جمعية الثقافة الاجتماعية " من ضمن جمعيات النفع العام التي تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الا انها لا تتمتع بنفس الامتيازات التي تتمتع بها الجمعيات الدينية السنية الاخرى مثل " جمعية الاصلاح الاجتماعي " و " جمعية احياء التراث " ، فالجمعيات الدينية السنية لها فروع في جميع أنحاء الكويت ، ولها منابر اعلامية تعبر عن الايدلوجية الدينية من المنظور السني مثل مجلة (المجتمع) والتي تصدر عن جمعية " الاصلاح الاجتماعي " والتي تعبر عن لسان حال " جماعة الاخوان المسلمين " ومجلة (الفرقان) والتي تعبر عن الحركة السلفية في الكويت ممثلة في " جمعية احياء التراث الاسلامي " بالاضافة الى مجلة (النور) التي تصدر عن بيت التمويل الكويتي وهي مؤسسة مالية اسلامية يترأس مجلس ادارتها احد قيادي " جماعة الاخوان المسلمين " في الكويت ، ومجلة (الخيرية) التي تصدر عن " الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية " والتي يترأسها احد قيادي جماعة " الاخوان المسلمين " ايضا(٢٥) . فقد رفض طلب " جمعية الثقافة الاجتماعية " عام ١٩٦٣ الذي تقدمت به باصدار مجلة ناطقة باسم الجمعية ، وتم منع اصدار نشرة داخلية خاصة " بجمعية الثقافة الاجتماعية " كما رفضت وزارة التربية والتعليم اعارة الجمعية احدى المدارس التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم لاقامة مركز لتحفيظ القرآن (٢٦) . مع العلم ان الجمعيات الاسلامية السنية تشرف على عدد كبير من مراكز تحفيظ القرآن حيث بلغ عدد هذه المراكز التي تخص " جمعية الاصلاح الاجتماعي " ٤٧ مركزا (٢٧) .

منذ تأسيس جمعية " الثقافة الاجتماعية " في اوائل الستينات اقتصر نشاطها على المطالبة بانشاء مزيد من المساجد الشيعية والحسينيات ، ولم يشارك اعضاء الجمعية بأى نشاط سياسي محلي ، كما لم يشاركوا في الامضاء على اى بيان سياسي يتعلق بالاوضاع المحلية والقومية وكان موقفهم موقف المتفرج .

٢- جماعة الشيرازي :

سميت هذه الجماعة بجماعة الشيرازي تيمنا باسم مؤسس هذه الجماعة السيد محمد الشيرازي الذي بدأ ينشط في السبعينات بعد ان ابعد عن العراق الى الكويت . ويعتبر الشيرازي الاب الروحي لـ " منظمة العمل الاسلامي " في العراق . ويعد تيار الشيرازي تيارا عاطفيا واغلب مقلدية من الاعضاء المؤسسين " لجمعية الثقافة الاجتماعية " الذين خرجوا من الجمعية وانضموا الى الشيرازي بعد الثورة الاسلامية في ايران . ويعتبر الشيرازي عنصرا متحركا استطاع ان ينظم بعض العناصر الشيعية النشطة من خلال مسجد الشيرازي في منطقة بنيد القار وحسينية الرسول الاعظم في منطقة الدعية والتي تعد بمثابة مراكز التجمع والاستقطاب . واستخدمت جماعة الشيرازي اسلوب

---

٢٣ - بعد وفاة الشيخ احمد الجابر الذي حكم الكويت حكما مطلقا بعد قضائه على الحركة الاصلاحية في عام ١٩٣٨ تولى الحكم الشيخ عبد الله السالم في عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ حيث شهدت فترة حكمه انفراجا ديمقراطيا . فقد سمح الشيخ عبد الله السالم بافتتاح الاندية الثقافية والرياضية وبدأت الجرائد والمجلات بالصدور من الكويت حيث ساهمت هذه الاندية والصحافة بتطور الوعي السياسي لدى المواطنين ، وتحولت هذه الاندية الى واجهات سياسية للقوى السياسية في الكويت .

٢٤ - مقابلة مع أمين سر جمعية الثقافة الاجتماعية السابق باقر اسد عبد الباقي ، منشورة في جريدة الوطن ١٥ / ٢ / ١٩٨٦ .

٢٥ - لقد نشطت الجماعات الاسلامية السنية من خلال تحالفها مع السلطة على السيطرة علي وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية وتعاقب عدد من قيادي هذه الجماعات على تولى حقيبة هذه الوزارة يوسف الحجي ، سعد الجاسر ، سمعان العازمي وزير الاوقاف الحالي الذي ينتمي الى " جماعة الاخوان المسلمين " في الكويت والتي تعمل الان تحت مسمى " الحركة الدستورية الاسلامية " كذلك يلاحظ ان معظم المراكز القيادية في الوزارة من وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين ومدراء الادارات ينتمون لهذا الاتجاه .

٢٦ - باقر اسد عبد الباقي ، مصدر سبق ذكره . كذلك الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الاشارة اليها .

٢٧ - جمعية الاصلاح الاجتماعي ، جمعية الاصلاح الاجتماعي في عشرين عاما ، الكويت (د . ن ، د . ت) ص ١٢

الانشطة الثقافية والدينية فى جذب الشباب الشيعى الى صفوفهم ونجحوا فى ذلك . وقد انعكست الخلافات بين جماعة الشيرازى وتيار جمعية الثقافة الاجتماعية على الساحة الطلابية فى جامعة الكويت الامر الذى ادى الى انقسام الطلبة الشيعة بين مؤيدين ومعارضين لكلتا الجماعتين ، وبذلك ظهرت قائمتان طلابيتان تمثلان المجاميع الطلابية من الشيعة : " القائمة الاسلامية الحرة " ومعظم اتباعها من جماعة " جمعية الثقافة الاجتماعية " و " القائمة الحرة " التى تضم الطلبة الشيعة من مؤيدى " جماعة الشيرازى " .

لم تستطع جماعة الشيرازى السيطرة على الشيعة فى الكويت وذلك نتيجة للاسباب التالية :

١ – تركيز " جماعة الشيرازى " على الاختلافات فيما بينهم وبين جماعة " جمعية الثقافة الاجتماعية " وقد ادى ذلك الى القطيعة وتبادل الاتهامات .

٢ – تشتت الشيعة فى مناطق مختلفة بسبب التوسع العمرانى ، وخاصة بالنسبة لمنطقة بنيد القار التى يمثل قاطنوها من الشيعة القاعدة الشعبية لاتباع " جماعة الشيرازى " .

٣ – الخلافات التى ظهرت بينهم وبين جماعة السيد الخوئى حول قضية الاعلمية والاجتهاد وتوحيد المرجعية .

٤ – ابعاد مؤسس الجماعة السيد محمد الشيرازى من الكويت فى اوائل الثمانينات عندما طلبت منه السلطات الامنية مغادرة الكويت خاصة بعد اغتيال شقيقه حسن الشيرازى فى لبنان (٢٨) .

التواجد السياسى (١٩٦٢ - ١٩٧٥) :

فى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٦١ تكون اول مجلس تأسيسى بعدما نالت الكويت استقلالها عن بريطانيا فى يونيو عام ١٩٦١ وقد كفل قانون الانتخاب حق التصويت والترشيح لكافة الكويتيين بغض النظر عن الانتماء الطائفى . وقد مثل الشيعة فى المجلس التأسيسى نائبان من اصل عشرين نائبا وكانت المهمة الاساسية لهذا المجلس وضع دستور للبلاد المعروف بدستور ١٩٦٢ ، والذى ساوى بين الكويتيين فى الحقوق والواجبات (٢٩) ، وبذلك اصبح للشيعة تواجد برلمانى شهدته المجالس النيابية المختلفة كما سنشرح لاحقا .

لم تكن الكتلة البرلمانية الشيعية تمثل تكتلا سياسيا متميزا كما لم تكن جزءا من المعارضة السياسية داخل البرلمان ، بل كانت جزءا اساسيا من المجموعة الموالية للسلطة السياسية متمثلة بأسرة آل الصباح . وتتكون هذه المجموعة الموالية والتى تشكل غالبية اعضاء المجلس النيابى ، من نواب البادية والنواب الشيعة التى تعتمد عليها الحكومة اعتمادا كليا فى تمرير القوانين والمشاريع التى تواجه بمعارضة قوية من كتلة القوميين العرب والناصريين . ولم تتخذ الكتلة البرلمانية الشيعية موقفا واضحا من تزوير الحكومة لانتخابات مجلس الامة الثانى عام ١٩٦٧ (٣٠) . حيث شاركت الكتلة البرلمانية الشيعية فى اعمال هذا المجلس المزور (٣١) .

يمكن القول بشكل عام انه منذ الثلاثينات من هذا القرن وحتى انبثاق الثورة الاسلامية فى ايران ، لم يشكل الشيعة فى الكويت جزءا من المعارضة السياسية ، خلافا للشيعة فى البحرين والسعودية الذين كانوا جزءا اساسيا من المعارضة السياسية لنظام الحكم . (٣٢)

لقد كان للمواقف القومية المعادية لغير العرب من العجم دور بارز فى عزوف الشيعة عن الانخراط فى العمل السياسي كمعارضة ، وكذلك باتخاذهم مواقف معادية من الحركة القومية التى كانت تمثل احدى اهم الحركات الوطنية انذاك . وتواصلت هذه المواقف المعادية للشيعة فى الخمسينات عندما بدأت تتشكل احزاب وحركات قومية عربية كما انها ساعدت على تعزيز الانقسامات الطائفية والعرقية ، فمن خلال الموقف المناهض الذى اتخذته حركة القوميين العرب – فرع الكويت – تجاه الهجرة الايرانية الى الكويت ومنطقة الخليج العربى ، لم يتم التمييز بين الكويتيين من اصول ايرانية الذين ساهموا فى تطوير الكويت ، وبين المهاجرين الايرانيين الجدد . وقد قامت حركة القوميين العرب – فرع الكويت – بتعبئة الشارع الكويتى بالادعاء ان هناك مؤامرة مشتركة بين الاستعمار البريطانى والاسرة الحاكمة

---

٢٨ – عواطف الغريب ، " التغييرات التى طرأت على علاقة السلطة السياسية فى الكويت بالشيعة ما بين عامى ١٩٨٠ – ١٩٩٠ ، بحث غير منشور مكتوب بخط اليد ، ١٩٩٢ ، ص ٩ – ١٠ ، وكذلك الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الاشارة اليها .

٢٩ – وكالة الانباء الكويتية " مسيرة الديمقراطية فى الكويت " ، فبراير ١٩٨١ ، ص ٨ .

٣٠ – شاركت اغلب الجمعيات والهيئات الشعبية فى اصدار بيانات تستنكر عملية تزوير الانتخابات ولم تتخذ " جمعية الثقافة الاجتماعية " اى موقف تجاه تزوير الانتخابات بل على العكس من ذلك شارك المرشحون المدعومون من الجمعية فى اعمال المجلس المزور . كذلك انسحب الاعضاء المحسوبون على القوى القومية وغرفة التجارة من عضوية المجلس ووقع المرشحون لهذه الانتخابات بيان يدين عملية التزوير ولم يشارك اى مرشح شيعى بالتوقيع على هذا البيان .

٣١ – عبد الله فهد النفيسى ، الكويت والرأى الآخر ، (لندن : دار طه للنشر ١٩٧٨) ، ص ٩٥ الى ١١٣ .

وايران لمحو عروبة الخليج . لقد ارتبط نضال الحركة ضد الوجود البريطاني ، بنضال مماثل ربما اخذ الجزء الاكبر من عملها السياسي ، وهو العمل ضد الوجود الايراني بكافة الوسائل وعلى جميع الاصعدة . لقد رأت الحركة في وجود الجالية الايرانية المتزايدة خطرا على العروبة من خلال :(٣٣)

١ – ايجاد اغلبية اجنبية في الكويت وبقية منطقة الخليج العربي تكون قوة ضاغطة على سكانها العرب .

٢ – استخدام بعض عناصرها لمواجهة القوى التقدمية العربية التي تهدد الامتيازات الاستعمارية في المنطقة .

٣ – التخلص من الافواه الجائعة التي تشكل خطرا على النظام الشاهنشاهي (السابق) .

٤ – تحقيق حلم الامبراطورية الايرانية التوسعية في منطقة الخليج العربي .

وشن ممثلوا الكتلة البرلمانية لحركة القوميين العرب داخل مجلس الامة حملة شديدة على الكويتيين من اصول ايرانية وطالبوا بتشكيل لجنة تحقيق في ملفات الذين يحملون الجنسية الكويتية ، كما اقترحوا عدم اعطاء الجنسية الكويتية الا للعرب وسحب الجنسية من الكويتيين من اصل ايراني ، وطالب ممثلوا الحركة في مجلس الامة بأن تكون اللغة العربية هي المعيار في منح الجنسية الكويتية (٣٤) . لقد خلقت مواقف حركة القوميين العرب في الكويت سواء التي اعلنتها داخل البرلمان او من خلال ادبيات الحركة ردة فعل عنيفة عند الشيعة الكويتيين من اصول ايرانية او عربية على حد سواء خاصة عندما نجحت العناصر المتطرفة من الشيعة من اصل ايراني في " جمعية الثقافة الاجتماعية " في تعزيز هذا الانقسام بين السنة والشيعة من اصول عربية وايهامهم بان المقصود ليس الهجرة الايرانية غير القانونية والمنظمة من قبل حكومة الشاة فقط انما المقصود كذلك الكويتيين من الشيعة من اصول ايرانية وفي نفس الوقت شجعت عناصر " جمعية الثقافة الاجتماعية " الشيعة الكويتيين من اصول عربية على السكن في مناطق يغلب عليها الطابع الطائفي ، كما كان للجمعية دور في الترويج بأن الشاة هو حامي الشيعة في الكويت .

لقد تاثرت الحركة الوطنية الكويتية بشكل سلبي بسبب المواقف التي اتخذتها الحركة من الكويتيين من اصول ايرانية على اساس انهم مجموعة من الغزاة وان هناك صراعا تاريخيا بين العرب والفرس . لقد خدمت هذه المواقف السلطة السياسية في الكويت ، التي نجحت في استغلال الشيعة

---

٣٢ – في البحرين انخرط عدد كبير من ابناء الطائفة الشيعية في صفوف المعارضة السياسية ضد حكم آل خليفة من خلال مسيرات العزاء التي تنطلق من الحسينيات ، وشارك الشيعة والسنة في تأسيس " الهيئة التنظيمية العليا " عام ١٩٥٤ والتي تزعمت حركة الاصلاح السياسي و في عام ١٩٥٦ انتظم الشباب الشيعي في الاحزاب العقائدية التي بدأت تظهر في بداية الخمسينات و تعلن معارضتها لحكم آل خليفة مثل جبهة التحرير البحرينية ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، حركة القوميين العرب ، وساهم الشيعة والسنة في مناطق الخليج العربي في تاسيس المنظمات الماركسية مثل الجبهة الشعبية في عمان والخليج العربي . وفي المملكة العربية السعودية شارك بعض الشيعة في تاسيس وقيادة الحركات الثورية ذات النزعة العربية الوحدوية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي واتحاد شعب الجزيرة العربية ، كما ساهم الشيعة والسنة في تاسيس المنظمات الماركسية مثل جبهة التحرير الوطني في عام ١٩٥٨ والتي تحولت في عام ١٩٧٥ الى الحزب الشيوعي في السعودية وفي بداية السبعينات تم تاسيس الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية ، خلافا للشيعة الكويتيين الذين اقتصر نشاطهم منذ الثلاثينات وحتي ما قبل الثورة الاصولية في ايران على مناهضة المعارضة السياسية في الداخل وموالاة نظام الشاه في ايران .

٣٣ – لقد وجدت حركة القوميين العرب في الكويت ان هناك ثالوثا تتكون اطرافه من الاستعمار البريطاني والاسرة الحاكمة والمتسللين الايرانيين ، ولذلك لم يغفل عدد من اعداد مجلة (الطليعة) لسان حال الحركة في الكويت عن الحديث عن الهجرة الايرانية التي ينظمها الاستعمار البريطاني بالتعاون مع الاسرة الحاكمة ونظام الشاه في ايران وان المهمات المركزية للحركة هي التصدي لهذا الخطر وقد حفلت مجلة (الطليعة) بالتعليقات والصور الكاتريكاتيرية تجاه الكويتيين من اصل ايراني . ولمزيد من الاطلاع حول مواقف حركة القوميين العرب في الكويت انظر مثلا :

- الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، ماذا يجرى في خليجنا العربي ، (بيروت دار برادى للطباعة ، ١٩٦٧) .
- الهيئة التنفيذية ، الخليج وفلسطين ثانية (بيروت : دار البيان ١٩٦٩) .
- اعداد مجلة الطليعة منذ اصدارها في عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٠
- مجلة الاتحاد ، العدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦٥ ، القاهرة ، كذلك انظر الي العدد ١٧ ، مارس ١٩٦٧ والعدد ١٨ ابريل ١٩٦٧ .
- جريدة الفجر ، ٩ / ٨ / ١٩٥٨ . – احمد الخطيب ، نحن وايران ، الايمان ، العدد ، ٥ مايو ١٩٥٣ ، ص ٦ ، ٨ .

٣٤ – محاضر جلسات مجلس الامة رقم٣٣ ، ٢٢ / ١١/ ١٩٦٣ ، ص ١٦ – ١٧ ، رقم ٤٢ ، ٤ / ٦ / ١٩٦٤ ، ص ٥

لاتخاذ مواقف مضادة للحركة الوطنية الكويتية (٣٥) .

الثورة الاسلامية فى ايران وتاثيرها على شيعة الكويت :

مع استقرار الثورة الاسلامية فى ايران بقيادة آية الله الخمينى بدأت تسود اوساط الشيعة فى العالم العربى روحا ثورية معادية للانظمة المحافظة والدين الرسمى . وقد انعكس ذلك على التجمعات الشيعية فى الجزيرة و الخليج العربى . ففى السعودية برزت منظمة " الثورة الاسلامية لتحرير الجزيرة العربية " بقيادة حسن الصفار المؤيد من قبل ايران . وقد شاركت هذه المنظمة فى العديد من المؤتمرات التى عقدت فى ايران ، وفى البحرين ظهرت "الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين " (٣٦) . ولم تكن الساحة الكويتية بعيدة عن هذه الموجة الثورية ، حيث انقسم الشيعة الى تيارين : التيار المحافظ ويتمثل فى الطبقة الارستقراطية من التجار والمرتبطين من خلال المصالح المشتركة مع اسرة آل الصباح . ويهدف هذا التيار الى تحقيق بعض الاصلاحات الاجتماعية لتحسين الوضع الدينى - الاجتماعى فى المجتمع الكويتى . والتيار الشيعى الثورى الذى بدأ يتشكل فى الكويت من الشباب الشيعى خاصة المنتمين الى الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى . هذا التيار يطمح الى الاطاحة بالانظمة المحافظة واستبدالها بنظام جمهورى اسلامى متخذا من النموذج الايرانى مثلا له . وتحولت الثورة الاسلامية فى ايران الى مصدر وعى والهام لهذا التيار المعبر عن الاغلبية الساحقة لشيعة الكويت وحقق التيار الشيعى الثورى المؤيد لخط الخمينى اول انتصار له بالاطاحة بالتيار المحافظ الذى هيمن قياديا على " جمعية الثقافة الاجتماعية " وفى الحقيقة كانت بوادر الصراع بين التيارين قد بدأت قبل انبثاق الثورة الاسلامية فى ايران . ففى عام ١٩٦٨ تحرك عدد من الشباب الشيعى الاعضاء فى الجمعية ودعوا الى التجديد وضرورة استلام الشباب قيادة الجمعية (٣٧) . واستمر هذا الصراع بين تيار الشباب وتيار المؤسسين المدعوم من كبار العائلات التجارية الشيعية حتى عام ١٩٦٩ حين تمكن تيار الشباب من ازاحة تيار المؤسسين وتولية قيادة الجمعية . ورغم التجديد الذى اصاب الجمعية وخروج المؤسسين استمرت جمعية " الثقافة الاجتماعية " فى سياسة الانعزال عن المعارضة السياسية فى الكويت ، ويبدو أن الهدف من وراء سيطرة تيار الشباب يتمثل فى تغيير الوجه الذى استهلك فى نظر هذا التيار ، والذى لم يعد لدية ما يقدمه فى ظل الظروف المتلاحقة على الساحة السياسية الكويتية لكن مع اندلاع الثورة الاسلامية فى ايران عام ١٩٧٩ استطاع تيار اخر ذو توجه مختلف تماما السيطرة على قيادة الجمعية

---

٣٥ - ان الفكر العنصرى الذى كانت تتبناه حركة القوميين العرب فى الكويت قد خلق وضعا سيئا للحركة الوطنية الكويتية اذ استعدت القوى الثورية الاخرى كالشيوعيين من الشيعة بالاضافة الى اعضائها النظام الحاكم والاستعمار البريطانى .

٣٦ - لمزيد من الاطلاع حول تاثير الثورة الاصولية فى ايران على الشيعة فى منطقة الجزيرة والخليج العربى انظر : - راشد حماد ، قصة اول انقلاب عسكرى فى البحرين ، (لندن : الصفاة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) .
- عبد اللطيف عامر ، الحركة الاسلامية الجزيرة العربية ، (لندن : منظمة الثورة الايرانية الجزيرة العربية ، (د . ت)
- احمد حسين ، الحركة الاسلامية واليسار فى البحرين ، (لندن : الصفاة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) .
Shireen Hunter , " Arab - Iranian Relations and Stability in the Persian Gulf " The Washington Quarterly , - vol .7 . no . 3 (Summer 1984) , pp . 76 , 67 .
- Dilip Hiro , Inside the Middle Est (New York , McGraw Hill Book Company , 1982) pp . 19 - 22 and 97 - 99 .
- R . K Ramazani , Revolutionary Iran ; Challeng and Response in the Middle Est (Baltimore and London : The Johns Hopkins University Press , 1986) , pp . 32 - 35 , and 42 - 48 .
- Joseph Kostiner , " Shii Unrest in the Gulf " in Martin Karmer , ed , Shiism Resistance and Revolution (boudler , Co : Westview Press , 1987) , pp . 173 - 186 . - Dilip Hiro , " Faces of Fundamentalism , " The Middle East (May 1988) , pp 9 - 14 .
- David E . Long , " The Impact of the Arabian Peninsula and the Gulf States , " in : John L . Esposito , ed , The Iranian Revolution its Global Impact (Miami : Florida International Univrsity Press , 1990) , pp . 100 - 115 .
- R. K . Ramzani , " Shi,ism the Persian Gulf " in : Jaun R . I Col and Nikki R . Keddie , ed , Shi ,ism and Social Protest (New Haven and London , Yale University Press , 1986) , pp . 30 - 54 .
- Dilip Hiro , " Faces of Fundamentalism , " The Middle East (May 1988) , pp 9 - 14 .
- David E . Long , " The Impact of the Arabian Peninsula and the Gulf States , " in : John L . Esposito , ed , The Iranian Revolution its Global Impact (Miami : Florida International Univrsity Press , 1990) , pp . 100 - 115 .
- R. K . Ramzani , " Shi,ism the Persian Gulf " in : Jaun R . I Col and Nikki R . Keddie , ed , Shi ,ism and Social Protest (New Haven and London , Yale University Press . 1986) , pp . 30-54 .

٣٧ - الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الاشارة اليها .

ويبدو ان هذا التيار كان متأثرا بخط الخوميني .

عملت الثورة الاسلامية فى ايران على بث الروح الثورية بين شيعة الكويت ، خاصة فى القطاع الشبابى باقناعهم بالمشاركة فى المظاهرة التى انطلقت من منزل السيد عباس المهرى الممثل الروحى لآية الله الخميني في الكويت متوجهة الى السفارة الايرانية حيث تم نزع العلم الشاهنشاهي ورفع علم آخر كتبت عليه عبارة الله أكبر (٣٨) . وتعتبر هذه المظاهرة اول تحرك جماهيرى تدعو اليه القيادة الدينية الشيعية فى الكويت منذ عام ١٩٣٨ ، بل ان هذا التحرك السياسى يمثل قفزة نوعية بالنسبة للشيعة خاصة وانه نتج عن هذه المظاهرة صدام بين الشيعة والقوات الخاصة التى حاولت التصدى لها واعتقال عدد من المشاركين فيها . وترأس السيد عباس المهرى وفدا شعبيا بعد الاطاحة بنظام الشاه لزيارة ايران شارك فيه عدد من قيادة " جمعية الثقافة الاجتماعية " وبعض الصحفيين السنة ، حيث قدم هذا الوفد التهاني والتأييد للثورة الاسلامية في ايران وتم عقد لقاء مع قائد الثورة اية الله الخميني في طهران (٣٩) .

حركة مسجد شعبان :

لم يمض على الثورة الاسلامية فى ايران أكثر من ستة اشهر حتى دعا احمد عباس المهرى ابن عباس المهرى الى اجتماعات حاشدة فى مسجد شعبان الذى يقع داخل مدينة الكويت فى حى الشرق والذى يعد تاريخيا موطن تركز الشيعة فى الكويت . واتصفت حركة مسجد شعبان فى بداية تحركها بطابع طائفى سواء بنسبة الحضور الذى اقتصر على بعض المجاميع الشيعية فى الكويت او بنسبة الموضوعات التى طرحت فى هذه الاجتماعات مثل المطالبة بفتح مزيد من المساجد والحسينيات واعطاء حريات اكثر ومساواة الشيعة الكويتيين بالسنة من حيث الحقوق على اساس ان الشيعة يشعرون بهضم حقوقهم فى تقلد المناصب القيادية فى الدولة . اما التيار الشيعي الثورى المتأثر بخط الخمينى فيرى ان القضية ليست موضوع حقوق الشيعة المتعلقة ببناء الحسينيات والمساجد وانما الموضوع الاساسى هو موضوع الوضع غير الديمقراطى الذى تعيشه الكويت ويجب ان تكون المطالب والشعارات التي ترفع فى هذه المرحلة شعارات ومطالب وطنية تشمل كل القوى السياسية والاجتماعية فى الكويت . ويعد هذا تطورا جديدا بالنسبة لشيعة الكويت (٤٠) . ومن المفارقات ان حدثت حركة مسجد شعبان فى ظل فترة مصادرة الحريات العامة بدءا بحل مجلس الامة الرابع والذى لم يستمر الا سنة ونصف حيث تم تعطيل الحياة البرلمانية فى اغسطس من عام ١٩٧٦ وتعليق مجموعة من المواد الدستورية ، وانتهاء بتعديل قانون المطبوعات باضافة المادة ٣٥ مكرر لقانون الصحافة مما اتاح المجال لاتخاذ اجراءات شديدة تجاة الصحافة التي لا تلزم الصمت ازاء اجراءات الحكومة المعادية للحريات العامة . ومما تجدر الاشارة اليه ان التيار القومى التقدمي قد اخذ فى التحول تدريجيا بالنسبة لموقفه من الكويتيين من اصول ايرانية فى عام ١٩٧٠ كما يتبين من خلال النقد الذاتى حيث بدأت " حركة القوميين العرب " مراجعة مواقفها المتشددة من الهجرة الايرانية الى الكويت متأثرة بالافكار الماركسية اللينينية التى بدأت تغزو تنظيمات الحركة بعد هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ ويستدل على ذلك من قيام مجلة (الطليعة) لسان حال " حركة القوميين العرب " فى الكويت بالدعوة للحوار حول المسألة الايرانية ، الامر الذى ادى الى شيء من التقارب بين الطرفين على اساس المصلحة الوطنية(٤١) .

وفى ظل هذه الاجواء السياسية اضحت حركة مسجد شعبان المتنفس الوحيد ليس للشيعة فقط وانما للاطراف السياسية المعارضة الاخرى من اليساريين والقوميين والليبراليين لابداء معارضتهم لاجراءات اغسطس ١٩٧٦ خاصة وان المطالب الوطنية قد طغت على المطالب الطائفية عندما شاركت بعض القوى السياسية بممثلين عنها مثل " التجمع الديمقراطى " حيث القى ممثل التجمع الديمقراطى الدكتور احمد الخطيب خطابا فى احدى هذه التجمعات على اساس ان المطالب الوطنية المطروحة فى الساحة السياسية فى الكويت تمثل جميع القوى السياسية والاجتماعية . وقد اضافت مشاركة الخطيب وبعض رموز التيار الوطنى السنى فى هذه الاجتماعات بعدا اخر على حركة مسجد شعبان . وفى هذا الصدد يقول السيد عباس المهرى " بعد انتصار الثورة الاسلامية اتفق بعض الشباب الثورى مع اخوانهم من اهل السنة وباشراف من ابنى على عقد محاضرات فى المسجد تبحث فيها مشاكل العامة وقد اخبرتهم ان المسجد

---

٣٨ – مجلة النصر ، السنة الثانية ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١

٣٩ – نفس المصدر السابق .

– الدكتور عبد الله النفيسي ، (المحرر) ، الحركة الاسلامية : رؤية مستقبلية فى النقد الذاتى (الكويت (د . ن ١٩٨٩) ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

٤٠ – الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الاشارة اليها .

٤١ – لمزيد من التفاصيل حول التغيير الذى طرأ على موقف حركة القوميين العرب تجاه الهجرة الايرانية انظر مثلا :

– اعداد مجلة الطليعة ، ابتداء من ٢٥ مارس ١٩٧٠ الى ٢٢ يوليو ١٩٧٠ .

– الحركة الثورية الشعبية فى عمان والخليج العربى ، " فرع الكويت ، " مسألة جبهة القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية " يونيو ١٩٦٩ .

– الحركة الثورية الشعبية فى عمان والخليج العربى ، " كيف يتوجب علينا فهم الخطر الايرانى " ، ١٩٧٠ .

هو الموقع الذى تعالج فيه المشاكل وان من حق جميع الناس بكل طبقاتهم ان يعرضوا مطالبهم " (٤٢) . وكان محور الخطب والمحاضرات التى القيت فى مسجد شعبان تتعلق بقضايا مختلفة مثل المساواة فى الاسلام ، والحقوق المشروعة للشيعة الكويتيين مثل توحيد الجنسية ومشكلة الاسكان ، وحرية الصحافة واعادة الحياة البرلمانية والمظالم التى ترتكبها السلطة ضد الشعب (٤٣) . وعندما اصبح مسجد شعبان مركزا لتجمع الشيعة وعدد من قوى المعارضة بما فيها بعض القوى غير الشيعية فى ظل غياب المؤسسات الشعبية والتى كانت بمثابة القنوات التى تعبر منها القوى السياسية عن ارائها ، شعرت السلطة السياسية بخطورة الموقف وان هذه الاجتماعات ليست مجرد اجتماعات مقتصرة على الطائفة الشيعية ومحصورة فى مطالب طائفية ولكنها يمكن ان تتحول الى تحرك جماهيرى ترفع شعارات وطنية للسنة والشيعة عندئذ بدأت السلطة السياسية بتحريك العائلات الشيعية التقليدية الموالية لها والمثقفين الشيعة الذين يمثلون وجهة نظر الحكومة ، من اجل ايقاف حركة مسجد شعبان . ودعا هؤلاء الى اجتماع حضره الشيعة المؤيدون لحركة مسجد شعبان والذين يمثلون التيار الشيعي الثورى وعرض عليهم تعهد من رئيس الوزراء الشيخ سعد العبد الله بفتح مزيد من المساجد والحسينيات للشيعة ، الا ان هذا العرض ووجه بالرفض من قبل منظمي حركة مسجد شعبان على اساس ان تحرك مسجد شعبان ليست له علاقة بمطالب طائفية انما هى مطالب وطنية تخص الشيعة مثلما تخص السنة ، ولم يسمح منظموا حركة مسجد شعبان بدخول مندوب رئيس الوزراء جاسم القطان النائب السابق فى مجلس الامة المنحل واحد اقطاب الشيعة فى الكويت ، حيث اعطاهم مهله قصيرة لانهاء اجتماعهم ، وينظر التيار الشيعي الثورى الى هؤلاء على انهم مجرد واجهات من المثقفين الشيعة لهم مصالح مشتركة مع السلطة .

وفى الحقيقة ان اغلبية الشيعة (الحساوية) لم يشاركوا فى تحرك مسجد شعبان والذين يشكلون جزءا هاما من الشيعة فى الكويت سواء على مستوى قياداتهم الاجتماعية والسياسية مثل ابراهيم خريبط وهو عضو مجلس امة سابق ، او قيادتهم الدينية التى تتمركز فى مسجد الصحاف حيث اتخذوا موقفا مضادا من حركة مسجد شعبان وذلك نظرا لاختلافات الاصول العرقية ، حيث ينتمى (الحساوية) الى اصول عربية .

بعد فشل الحكومة في ايقاف حركة مسجد شعبان بالطرق السلمية اقدمت الحكومة في التاسع من سبتمبر على اعتقال احمد عباس المهرى (٤٤) منظم حركة مسجد شعبان لمخالفته قانون التجمعات العامة . والذى ينص على منع اى تجمع يزيد على اكثر من عشرين شخصا (٤٥) ، ورغم اعتقال احمد عباس المهرى استمرت اجتماعات مسجد شعبان . وكان منظم هذا التجمع السيد عدنان عبد الصمد الذى انتقد الصحافة الموالية للسلطة التى صورت هذه الاجتماعات على اساس تجمع طائفى كما تحدث فى هذا الجمع الدكتور محمد نصير الوكيل المساعد الاسبق لوزارة النفط حيث اتهم الصحافة الموالية للسلطة بشن حملة تضليل عن طبيعة اجتماعات مسجد شعبان وطالب باطلاق الحريات العامة واحترام الدستور واعادة مجلس الامة (٤٦) . وعندما اقدم السيد عباس المهرى فى يوم الاحد وهو اليوم الرسمى لاجتماعات مسجد شعبان ليؤم المصلين والقاء خطبته تمت محاصرة مسجد شعبان من قبل قوات الامن الخاصة وابلغ المهرى بأن هناك اوامر بإطلاق النار على تجمع مسجد شعبان ، وتم منع المهرى من الدخول الى المسجد ، وعلى اثر هذا اذيع من راديو الجمهورية الاسلامية من طهران بيانا لآية الله الخمينى بان يتولى السيد عباس المهرى اقامة صلاة الجمعة فى الكويت وهى اول صلاة جمعة يأمر الخمينى باقامتها خارج الجمهورية الاسلامية ودعا الخمينى الشعب الكويتى للمشاركة فى صلاة الجمعة (٤٧) . فى المقابل سارعت الحكومة الى سحب الجنسية من السيد عباس المهرى وجميع افراد عائلته البالغ عددهم ١٨ شخصا وابعادهم الى ايران وسحب جوازات ثلاثة من منظمى حركة

---

٤٢ – مجلة النصر ، السنة الثانية ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١ ، وكذلك

Middle East Contemporary Survey 1978 - 80 , pp . 403 - 404 .

٤٣ – نفس المصدر السابق .

٤٤ – مجلة الطليعة ، العدد ٦٢٠ ، ١٩ / ٩ / ١٩٦٩ .

45- Abdul - Reda Assiri , Kuwait,s Foreign Policy : City - State in World Politics Westview Press , Boulder San Francisco & London, 1990, p . 68

٤٦ – الطليعة ، العدد ٦٢٠ ، ١٩ / ٩ / ١٩٧٩ .

٤٧ – النصر ، السنة الثالثة ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١ هـ

Middle East Contemporary Survey 1978 - 79 , pp 450 - 451 , and Assiri , op . cit . , p . 68 .

مسجد شعبان بتهمة تنظيم تجمعات سياسية واثارة الشيعة في الكويت (٤٨) . ورغم الاجراءات المتشددة التى اتخذتها السلطة بحق التيار الشيعي الثورى واصل هذا التيار تحديه للحكومة . ففى يوم الجمعة الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٧٩ والذى صادف العاشر من محرم فى ذكرى استشهاد الحسين ، نظم التيار الشيعي الثورى مسيرة جماهيرية انطلقت من الحسينيات وتوجهت الى السفارة الامريكية حيث رفعت الجماهير شعارات تدين السياسة الامريكية تجاه ايران وتضامنهم مع الشعب الايرانى فى معركة استرداد الشاة الى ايران ومحاكمته ، وحدث صدام بين المتظاهرين ورجال الامن والجيش حول السفارة الامريكية وتم تفريق المتظاهرين من قبل القوات الخاصة بالهروات والغاز المسيل للدموع وتم اعتقال عشرين شخصا ممن شاركوا فى هذه التظاهرة (٤٩) .

التحول نحو العنف :

اتخذ التيار الشيعي الثورى فى الكويت موقفا متشددا من السياسة التى اتخذتها الحكومة الكويتية تجاه تأييد النظام العراقى فى حربه مع ايران ، وتمثل هذا التأييد فى المساعدات المالية والاعلامية والعسكرية فقد وصل مجموع المساعدات المالية التى حصل عليها العراق فى الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨ ما يقارب ١٥ مليار دولار امريكى وسمحت الحكومة الكويتية للعراق باستخدام مينائى الاحمدى والشعيبة لنقل المواد الغذائية وتم تزويد الجيش العراقى بالسلاح (٥٠) . وتحولت معظم الصحافة الكويتية ووسائل الاعلام الرسمى الى وسائل اعلامية دعائية للعراق فى حربه مع ايران (٥١) . وقد ادى هذا الموقف المؤيد من قبل الحكومة الكويتية الى سخط الشيعة الكويتيين الذين ينظرون الى ايران على انها حامية للشيعة ، وقد استغل النظام الاسلامى فى ايران هذا التأييد والتعاطف الذى ابداه الشيعة ليس فى الكويت فحسب بل وفى عموم مناطق الجزيرة والخليج العربى التى تتواجد فيها اقليات من الشيعة بايجاد قاعدة له بين بعض الشيعة الكويتيين ممن ينتمون الى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى وقد سعى النظام الاصولى فى ايران تحت شعار تصدير الثورة الى تنظيم وتجنيد عدد من الشيعة الكويتيين فى تنظيمات ارهابية كان هدفها الاساسى زعزعة الاستقرار السياسى فى الكويت ردا على مساعدات الكويت للعراق . وشهدت الساحة الكويتية من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨ موجات من اعمال العنف السياسى تمثلت فى انتشار العمليات الارهابية وتوزيع المنشورات التى تحرض على القضاء على النظام السياسى فى الكويت واقامة جمهورية اسلامية على النمط الايرانى ومحاولة اغتيال الامير في عام ١٩٨٦ وتفجيرات يناير ومايو ، ويوليو عام ١٩٨٧ والاضطرابات السياسية التى شهدتها منطقة مشرف فى ٣٠ يناير ١٩٨٧ اثناء محاولة القوات الخاصة القاء القبض على بعض المتهمين فى حوادث التفجيرات من الشيعة وتصدى اهالى المطلوبين لرجال القوات الخاصة (٥٢) وكانت وراء هذه العمليات الارهابية عدة منظمات اسلامية مؤيدة للنظام الاسلامى فى ايران مثل " طلائع تغيير النظام للجمهورية الكويتية " ، " صوت الشعب الكويتي الحر " ، " منظمة الجهاد الاسلامى " و " قوات المنظمة الثورية للرسول محمد فى الكويت " ويرى البعض ان الاخيرة هى المسئولة عن العمليات الارهابية التي وقعت فى الثمانينات (٥٣) ويعتقد ان اسماء هذه المنظمات اسماء وهمية وان مجمل الحوادث التي حدثت فى الكويت كان وراءها " حزب الله – الكويت " هذا الحزب الذى تأسس بعد الثورة الاسلامية فى ايران على يد مجموعة من الشباب الشيعى الكويتى الذين ينتمون الى التيار الشيعى الثورى والذين تلقوا دراستهم فى الحوزة العلمية فى قم ، ويرتبط معظم أعضاء " حزب الله – الكويت " باللجان الثورية لحراس الثورة فى ايران ، حيث عمل الحرس الثورى الاسلامى فى ايران على تشكيل فروع لهذا الحزب فى الاقطار العربية التى تتواجد فيها اقليات شيعية مثل المملكة العربية السعودية حيث تم تأسيس " حزب الله – الحجاز " وفى لبنان تم تأسيس " حزب الله – لبنان " ، وينشط " حزب الله – الكويت " فى ايران من خلال التسهيلات التي اعطيت له من قبل النظام الاسلامى فى ايران مثل المركز الكويتي للاعلام الاسلامى الذى يشرف على اصدار مجلة " النصر " والتى تعبر عن ايدلوجية " حزب الله – الكويت " والتى تطلق على نفسها الصوت المحمدى الخالص فى الكويت .

يعد " حزب الله – الكويت " جزء لا يتجزأ من الحركة الاسلامية العالمية بقيادة آية الله الخامنئي ويدعو " حزب الله – الكويت " الى اجراء استفتاء شعبى ليقرر الشعب الكويتي بنفسه نظام الحكم الذى يختاره وان حكم آل الصباح لا مكان له فى الكويت ويجب أن تكون الكويت جمهورية حره

٤٨– الطليعة ، العدد ٦٢٠ ، ١٩ / ٩ ١٩٧٩ .
٤٩ – النصر ، السنة الثانية ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١ هـ .
– الطليعة ، العدد ٦٣٠ ، ٥ / ٢ ١٩٧٩ .

50 - Assiri , op . cit , pp . 70 - 71 .
51 - Assiri , Ibid . , p 71 .
52 - Middle East Contemporary Survey 1983 - 84 , pp . 405 - 406 , and 1984 - 85 . pp . 404 - 405 , and 1987 , pp . 370 - 371 , and Assiri , Ibid . pp . 69 , 72 - 73 .
53 - Assiri , Ibid ,p.72 .

مستقله ليس لآل الصباح فيها اى دور الا كمواطنين عاديين ، ويرى " حـزب الله - الكويت " ان حكم آل الصبـاح فى الكويت يمعن فى عزلة الشيعة عن المشاركة فى صنع القرار السياسي للكويت عن طريق ابعادهم عن المناصب الوزارية ، وانتـقـد " حـزب الله - الكويت " طريقـة توزيع الدوائر الانتاخبية ، وحرمان الشيعة من امتيازات الصحف و المجلات ومنع دعوة المقرئين والعلماء الشيعة من دخول الكويت وعدم تسمية المرافق العامة من الشوارع والمدارس بأسماء ائمة وعلماء وشخصيات شيعية ويعتقد " حزب الله - الكويت " بأن هذه السياسة الطائفية من قبل السلطة فى الكويت ستؤدى فى النهاية الى ان تكون الكويت لبنان ثانية .

يتقاطع " حزب الله - الكويت " مع القوى السياسية الكويتية ويرفض دعواها التمسك بدستور ١٩٦٢ حيث يعتقد حزب الله ان المعارضة السياسية الكويتية ارتكبت خطأ تاريخيا بذلك الموقف والذى جعلته سقفا أعلى لمطالبها . ودعى " حزب الله - الكويت " المعارضة السياسية الى القضاء على النظام القائم فى الكويت . كما حمل حزب الله المعارضة السياسية فى الكويت تعاملها الحذر مع القوى الاسلامية الشيعية دون السنيه وان هذا التوجه من قبل المعارضة السياسية فى الكويت يمثل ترسيخا للممارسة الطائفية فى المجتمع الكويتى ويخدم فى النهاية السلطة فى الكويت التى تعمل على عدم الاتصال بين الشيعة والسنة(٥٤) .

تلقى " حزب الله - الكويت " ضربات شديدة على يد جهاز أمن الدولة فى الكويت حيث اعتقل عددا من اعضائه بتهمة وضع متفجرات فى اماكن مختلفة من البلاد والسعى لقلب نظام الحكم فى الكويت . كذلك اقدمت السلطات الحكومية على حل مجلس ادارة "جمعية الثقافة الاجتماعية "المنتخب وتعيين مجلس صورى يتولى ادارة الجمعية (٥٥) . وتقدر مصادر " حزب الله - الكويت " وفق احصائياتها انها قدمت ٢١ شهيدا و ٥٢٧ معتقلا سياسيا منذ فترة تأسيس " حزب الله - الكويت " حتى الاحتلال العراقى للكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ (٥٦) بعد حرب تحرير الكويت سمحت الحكومة الكويتية بعودة عدد من اعضاء ومؤيدى الحزب الى الكويت من الذين صدرت عليهم احكام بتهمة وضع المتفجرات فى الكويت تقديرا للدور الذى قام به الشيعة الكويتيون فى مقاومة سلطات الاحتلال العراقى والحملة التي شنتها الطائفة الشيعية فى الكويت من اجل عودة هؤلاء الى الكويت . وقدساهمت التغييرات التى حدثت بعد وفاة اية الله الخمينى وتولى القيادة الجديدة بزعامة هاشمى رفسنجانى الحكم والتي ليست على وفاق مع التيار الاسلامى المتشدد داخل النظام الاصولى فى ايران ، ساهمت فى اضعاف هذا التيار حيث سعى رفسنجانى الى تحسين علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجى على حساب هذا التيار ، حين قام بإبعاد اعضاء " حزب الله - الكويت " ، واغلاق المركز الكويتى للاعلام الاسلامى فى طهران ومنع صدور مجلة (النصر) من ايران ، ويمكن تلمس هذا الخلاف بين " حزب الله - الكويت " والقيادة الجديدة من خلال الانتقادات التى وجهها " حزب الله - الكويت " فى مجلة (النصر) التى بدأت تصدر من بيروت ثم انتقلت الى لندن " الى كل من يريد ان يغير التنظيمات الجهادية ويحولها الى سياسية برسم تنظيم الساحة الاسلامية فى الكويت ... " (٥٧) .

ولقد ادى التغيير الاسلامى الثوري فى ايران الى التأثير بشكل مباشر على الاوضاع السياسية فى الكويت خاصة وان من المعروف ان اى تغييرات تحدث فى دول الجوار الجغرافى لها تأثيرات مباشرة على الوضع الداخلى فى الكويت ، لهذا اقدمت الحكومة الكويتية على مراجعة سياستها السابقة بالمزيد من الانفتاح السياسي فى عهد ما بعد التحرير .

الشيعة والتجربة البرلمانية : فى الثالث والعشرين من يناير عام ١٩٦٣ جرت اول انتخابات نيابية لانتخاب اعضاء لمجلس الامة شارك فيها الشيعة تصويتا وترشيحا ، ويعد هذا اليوم يوما مشهودا بالنسبة للشيعة فقد استطاع خمسة من مرشحيهم الفوز بمقاعد مجلس الامة عن الدائرة الانتخابية الاولي - الشرق والدائرة الانتخابية السابعة - الدسمة اللتان تعدان من اهم معاقل الشيعة نظرا لكثافتهم السكانية فيها . وقد كان دور ممثلى الشيعة فى الفصل التشريعى الاول لمجلس الامة هامشيا حيث كانت مواقفهم لا تتعدى الموافقة

---

٥٤ - مجلة النصر السنة الثالثة ، العدد ٢٦ شوال ١٤١١ هـ .

٥٥ - اقدمت السلطات الامنية على اعتقال عدد من الكويتيين الشيعة ووجه لهم اتهامات بانهم وراء اعمال العنف التى حدثت فى الكويت واتهامهم بإنتمائهم الى حزب الله - الكويت ، وحزب الدعوة وأودع عدد منهم ممن صدرت احكام عليهم فى السجن المركزى . وقد تمكنوا من الهرب اثناء فترة الاحتلال العراقى ، وشارك البعض منهم فى مقاومة الاحتلال والبعض الاخر هرب الى ايران ، وعندما اعتقلت السلطات السعودية مجموعة من الحجاج الكويتيين الشيعة واتهمتهم بتورطهم بالتفجيرات التى حدثت في السعودية وبانتمائهم الي حزب الله الكويت ، تم اعدام ستة عشر مواطنا كويتيا . على ضوء هذه التطورات اقدمت السلطات الامنية فى الكويت على اعتقال عددا من الشيعة الكويتيين .

ولمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر مثلا :

Lawson , op . cit , p . 29 .

- مجلة الكويتى ، المركز الكويتى الحر : العدد السادس ، ١٠ نوفمبر ١٩٨٩ .
- مجلة النصر ، السنة الرابعة ، العدد ٢٩ ، صفر ١٤١٢ هـ .

٥٦ - مجلة النصر ، السنة الرابعة ، العدد ٢٨ ذو الحجة - محرم ١٤١٢ هـ .

٥٧ - النصر ، السنة الثالثة ، العدد ٢٧ ذو القعدة - ١٤١١ هـ .

على تمرير القوانيين التى تتقدم بها الحكومة والمتعلقة بتقييد الحريات الهامة مثل قانون الاندية ، وقانون التجمعات ، قانون الوظائف العامة ، وقانون الصحافة من جهة ، ومن جهة ثانية التصدى للمعارضة السياسية داخل المجلس المتمثلة فى كتلة القوميين العرب وبعض ممثلى غرفة التجارة المتعاطفين معهم . وشكل النواب الشيعة مع نواب البادية الاغلبية البرلمانية الموالية للحكومة مما ادى بكتلة القوميين العرب فى عام ١٩٦٥ ان تقرر الاستقالة من المجلس متهمة الحكومة " بتحويل السلطة التشريعية من وسيلة في يد الشعب لتحقيق مزيد من الحريات ... الى اداة في يد الحكومة ووسيلة للضغط وخنق الحريات الشخصية والعامة(٥٨) .

وشارك المرشحون الشيعة في انتخابات الفصل التشريعي الثانى فى عام ١٩٦٧ ووصل عدد ممثلى الشيعة الى تسعة نواب واقدمت الحكومة على تزوير نتائج هذه الانتخابات التى كانت من المتوقع ان تسفر نتائجها عن اكتساح مرشحى الجبهة الشعبية وهو التحالف الذى يضم القوى القومية والتجار ، وايدت الكتلة الشيعية البرلمانية موقف الحكومة من هذه الانتخابات كما اشرنا اليه من قبل . وفى الفصل التشريعي الثالث عام عام ١٩٧١ شارك الشيعة بعدد من المرشحين واستطاع ستة منهم الفوز فى مقاعد المجلس واستمر ممثلوا الشيعة مع نواب البادية بتشكيا الاغلبية الموالية للحكومة .

وفى انتخابات الفصل التشريعي الرابع عام ١٩٧٥ فاز عشرة مرشحين من الشيعة ، وهذه اعلى نسبة يحققها النواب الشيعة ، ولاول مرة يدخل وزير من الطائفة الشيعية الوزارة حيث اصبح النائب عبد المطلب الكاظمى وزيرا للنفط وكذلك لاول مرة يحدث ان تخوض الانتخابات مجموعة من الشباب الشيعى كمنافسين للمرشحين التقليديين الموالين للسلطة وتمثل هذا بمجموعة من الشيعة الليبراليين تحت اسم " الشباب الوطنى الدستورى " الذى اعلن عن برنامجه الانتخابى ومن ابرز ما جاء فية :

١ – تطوير الدستور والحفاظ على الحياة الديمقراطية .

٢ – تعزيز الفصل بين السلطات .

٣ – تعزيز الوحدة الوطنية القائمة على العدل (٥٩) .

واستطاع تجمع " الشباب الوطنى الدستورى " ان يخترق المرشحين التقليديين بفوز خالد خلف من مؤسسى هذا التجمع (٦٠) . ،لم يستمر هذا المجلس طويلا ففى عام ١٩٧٦ اقدمت السلطة الحاكمة على حله ، ورفع عدد من اعضاء المجلس المنحل عريضة للامير تناشده بارجاع الحياة البرلمانية وقد شارك اربعة من النواب الشيعة فى التوقيع على هذه العريضة (٦١) .

فى عام ١٩٧٩ اعلنت الحكومة عن تشكيل لجنة " تنقيح الدستور " مكونة من ٣٥ عضوا معينا من الحكومة وشارك فى هذه اللجنة ٨ اعضاء من الشيعة (٦٢) . كان الهدف من وراء هذه اللجنة هو افراغ الدستور من المواد المتعلقة بالحريات العامة واعطاء سلطات دستورية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ، ووجهت " لجنة تنقيح الدستور " بمعارضة شعبية تزعمتها المعارضة السياسية وشارك في هذه المعارضة التيار الشيعي الثورى باستثناء القوى القوى السياسية الدينية السنية التى تطمح الى تغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الاسلامية " المصدر الرئيسى للتشريع " بدلا من " مصدر رئيسى التشريع " (٦٣) . ونتيجة للضغط الشعبي اقدمت الحكومة على انهاء اعمال " لجنة تنقيح الدستور " دون الاعلان عن ذلك رسميا (٦٤) . وفى نفس العام اصدرت الحكومة قانونا جديدا بشأن قانون الانتخاب بدلا من قانون الانتخاب المعمول به ، ويعتقد الشيعة ان الهدف من ذلك التعديل الذى تم اقراره فى ظل غياب الحياة البرلمانية هو تقليص ممثلى

٥٨ – الطليعة في معركة الديموقراطية ، (الكويت : د . ن) ، ١٩٨٤) ، ص ١٧ ، ١٨ .

٥٩ – البرنامج الانتخابى للشباب الوطنى الدستورى ، الكويت ، ١٩٧٥ .

٦٠ – يعد خالد خلف من ابرز العناصر التي شاركت في تأسيس تجمع " الشباب الوطنى الدستورى " وهو من الشخصيات الوطنية التى لعبت دورا فى مرحلة الخمسينات من خلال جريدة (الشعب) ذات الاتجاه الناصرى ، وتم تجريده من الجنسية الكويتية بعد ان اتخذ موقفا مؤيدا للثورة الاسلامية في ايران وبعد عامين من تحرير الكويت ارجعت الجنسية اليه .

٦١– وقع على هذه العريضة بجانب النواب السنة من اعضاء مجلس الامة المنحل في عام ١٩٧٦ ، كل من خالد خلف ، عبد الله يعقوب الوزان ، حسن جواد محمد معرفى وعيسى عبد الله بهمن .

٦٢ – وكالة الانباء الكويتية ، مصدر سبق ذكره ص ٦٣

٦٣ – لمزيد من الاطلاع على الحملة الشعبية ضد لجنة تنقيح الدستور ومواقف الجماعات الاسلامية السنية التى عبرت عن موقفها من لجنة تنقيح الدستور من خلال " اسبوع الدستور الاسلامى " انظر مثلا :

– الدكتور غانم النجار ، مذكرات فى الاقتصاد السياسي الكويتى ، (الكويت رابطة الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٦) ، ص ٩٥ ، ٩٧ .

– الطليعة فى معركة الديموقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ ، ١٩٩ .

٦٤ – النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

الشيعة في المجالس النيابية خاصة وان الشيعة كانوا يتمتعون بعشرة مقاعد في مجلس الامة الرابع عام ١٩٧٥ عن دائرة الشرق ودائرة الدسمة . وفي ظل القانون الجديد اصبح عدد ممثلي هاتين الدائرتين اربع نواب . في الحقيقة ان التغييرات التي طرأت على قانون الانتخابات اعطت مجالا للشيعة بأن يتنافسوا على دوائر كانت مغلقة في وجه الشيعة مثل الدائرة الخامسة - القادسية والدائرة العاشرة وتشمل العديلية والسرة والجابرية ، كذلك بالنسبة للدائرة الثانية - الضاحية حيث اصوات الناخبين الشيعة هي التي ترجح كفة الفائزين من المرشحين السنة . وقد قدمت الحكومة بعض المبررات منها ان التغييرات التي حدثت في التركيبة السكانية حتمت اجراء هذا التعديل (٦٥) .

في الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٨١ جرت انتخابات الفصل التشريعي الخامس لانتخابات اعضاء مجلس الامة واسفرت نتائج الانتخابات عن سقوط جميع الوجوه التقليدية الشيعية الموالية للسلطة تاريخيا (٦٦) وحل محلها وجوه جديدة تمثل التيار الشيعي الثوري . فقد شهد المجتمع الكويتي ظاهرة الانتخابات الفرعية التي شجعتها ورعتها الحكومة بالتعاون مع القوى الطائفية داخل التيار السني (٦٧) لاسقاط مرشحي التيار الشيعي الثوري ، ومع ذلك استطاع التيار الشيعي الثوري ان يحقق فوزا عبر ممثلية السيد عدنان عبد الصمد والدكتور ناصر صرخوه . وتكررت ظاهرة الانتخابات الفرعية في انتخابات الفصل التشريعي السادس لعام ١٩٨٥ ولكن لم يستمر مجلس الامة السادس في ممارسة دوره التشريعي حيث اقدمت السلطة على حل هذا المجلس في يوليو عام ١٩٨٦(٦٨).

بعد حل مجلس الامة السادس شهدت البلاد تصاعدا في الحركة الشعبية التي طالبت بعودة الحياة البرلمانية ، حيث تنادت مجموعة من الشخصيات الاكاديمية والعمالية والاجتماعية والاقتصادية المتباينة التوجهات السياسية والاجتماعية والطائفية الى تشكيل مجموعة الـ ٤٥ والتي تمثل فيها معظم الدوائر الانتخابية باثنين من المواطنين واخذت مجموعة الـ ٤٥ على عاتقها قيادة الحملة من اجل عودة المجلس المنحل واعادة العمل بدستور ١٩٦٢ وشارك التيار الثوري الشيعي وكذلك مجموعة الليبراليين من الشيعة في مجموعة الـ ٤٥ . كذلك ساهم هذان التياران في تأسيس " الحركة الدستورية " (حد) التي تزعمها رئيس مجلس الامة الحالي احمد السعدون والمكونة من ٣١ نائبا ممن يمثلون المعارضة السياسية . ونشطت الحركة الدستورية في تصعيد المعارضة ضد السلطة السياسية عبر اجتماعات ديوانيات الاثنين (٦٩) . وسادت الكويت اجواء بوليسية مع تصاعد الحركة الشعبية المطالبة بعودة العمل بدستور ١٩٦٢ وعودة المجلس المنحل وقد واجهت السلطة ذلك بتصعيد العنف ضد المواطنين واعتقال بعض قيادات " الحركة الدستورية " (٧٠) ، واقدمت السلطة على دعوة الناخبين

---

٦٥ - عبد الرضا اسيري ، كمال المنوفي ، " الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت : تحليل سياسي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ربيع ١٩٨٦ ، ص ٩٩ .

٦٦ - اصبح تمثيل الشيعة في مجلس الامة الخامس مقتصرا على التيار الشيعي الثوري مثل السيد عدنان عبد الصمد ، الدكتور ناصر صرخوه وعبد المحسن جمال واختفت الوجوه التقليدية والذين لهم علاقة وثيقة مع آل الصباح مثل عبد المطلب الكاظمي ، عبد اللطيف الكاظمي ، ابراهيم خريبط ، جاسم القطان اسماعيل دشتي .

٦٧ - لعبت السلطة دورا كبيرا مع الجماعات الدينية السنية والزعامات القبلية في الترويج للانتخابات الفرعية واضحت الانتخابات الفرعية ظاهرة طبيعية في الكويت تجرى تحت نظر وسمع السلطة قبل الانتخابات الرسمية وتقوم قوات السلطة بالاشراف على هذه الانتخابات فمن خلال الانتخابات الفرعية يتم تقليص عدد المرشحين الذين سوف يرشحون انفسهم للانتخابات الرسمية ، ونجحت السلطة والجماعات الدينية السنية في التقليل من وصول العناصر اليسارية والقومية والليبرالية الى مجلس الامة ، وبعد اشتداد قوة التيار الشيعي الثوري اقدمت الجماعات الحكومية والجماعات الاسلامية السنية في منطقة الدعية على اجراء انتخابات فرعية طائفية للوقوف ضد هذا التيار وكانت هناك محاولات في تعميمها في الدوائر الاخرى مثل القادسية والعديلية ولكن قوة التيار اليساري والقومي والليبرالي فوت الفرصة على هذه المحاولات حيث تصدى هذا التيار لهذه المحاولات في حين كان الامر طبيعيا بالنسبة للمناطق القبلية .

٦٨ - لمزيد من الاطلاع حول الاحداث التى رافقت حل مجلس الامة ١٩٨٥ انظر :

- هادي راشد ، حل مجلس الامة والحركة الدستورية في الكويت (د . ن) ، ١٩٩٢ .

- الدكتور احمد البغدادي ، الدكتور فلاح المديرس ، " دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية " المستقبل العربي ، العدد ١٦٩ ، السنة الخامسة عشرة ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٨٩ الى ٩٢ .

٦٩ - لمزيد من التفاصيل حول اجتماعات ديوانية الاثنين انظر :

- هادي راشد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ الى ٥٨ .

- الكتور احمد البغدادي ، والدكتور فلاح المديرس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ الى ٩٢ .

- خالد محمد مقامس ، الديوانية الكويتية : تاثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي ، (الكويت : دار السياسة ، ١٩٩٢) ، ص ٧٨ الى ٨٧

٧٠ - اقدم جهاز امن الدولة على اعتقال زعماء الحركة الدستورية " من نواب مجلس ١٩٨٥ وهم الدكتور احمد الخطيب ، الدكتور عبد الله فهد النفيسي ، جاسم القطامي ، احمد باقر والدكتور احمد الربعي .

لانتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٨٩ والذي ووجه بمقاطعة شاملة من قبل جميع القوى السياسية بما فيها التيار الشيعي الثوري ، ولم يشارك في الترشيح للمجلس الوطني سوى المجاميع الشيعية الموالية للنظام السياسي ولم يستمر هذا المجلس سوى اشهر معدودة نتيجة الغزو العراقي . ومن الجدير بالذكر ان عددا كبيرا من شيعة الكويت ساهم بفاعلية ضد قوات الاحتلال . من خلال المقاومة المدنية بدعوة الشعب الكويتي على التمسك بالبقاء في الكويت ، ورفض دعوات الخروج من البلاد ، كما نشط الشيعة مع السنة من الكويتيين بتكوين لجان شعبية تتولى مهمة حماية الاحياء والمناطق ، وتوزيع التموين على المواطنين ، وتقديم الخدمات الطبية والبلدية ، وعدم التعاون مع قوات الاحتلال او اى سلطات تقيمها وافشال اية محاولات تقوم بها السلطات المحتلة في تجنيد الشباب الكويتي في الجيش الشعبي . اما على صعيد المقاومة العسكرية فقد لعب الشيعة دورا بارزا في تريب الشباب السنى على حمل السلاح واستخدامه ضد قوات الاحتلال . وفى خارج الكويت نشط الشيعة الكويتيون في تأسيس اللجان والمنظمات السياسية مثل " الرابطة الأسلامية الكويتية " والتى تعتبر (مجلة منبر الحرية) التى تصدر في لندن معبرة عن افكارها . وفى ايران قام حجة الاسلام محمد باقر المهرى في تأسيس " التجمع الاسلامى الكويتى " (٧١) . لقد ساهمت المواقف التى اتخذها الشيعة من الاحتلال العراقي للكويت في تجسيد الوحدة الوطنية بين فئات الشعب الكويتى .

الوضع السياسى للشيعة بعد التحرير :

بعد تحرير الكويت في السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١ على يد قوات التحالف ظهرت في الساحة الكويتية ظاهرة التجمعات السياسية العلنية ، ويعتبر الاعلان عن هوية هذه التجمعات وافصاح بعضها عن برامجها السياسية والتوقيع على بيانات سياسية علنية نقلة نوعية في تطور عمل واساليب القوى السياسية في الكويت التى اتسم عملها التنظيمى بالسرية منذ الخمسينات من هذا القرن (٧٢) . وساعد على هذا التطور المناخ السياسى الذى افرزته حرب تحرير الكويت ، وكذلك الدور الذى قامت به بعض القوى السياسية في انخراطها في المقاومة المدنية واحيانا العسكرية في تصديها لقوات الاحتلال العراقى ، وضعف السلطة السياسية بعد التحرير .

فى ظل هذا المناخ السياسى الجديد انبثق " الائتلاف الاسلامى الوطنى " كاطار سياسى يضم فى صفوفه القوى السياسية والاجتماعية والدينية الشيعية على اختلاف توجهاتها السياسية . يضم " الائتلاف الاسلامى الوطنى " في صفوفه جماعة " الجمعية الثقافية الاجتماعية " والشخصيات الشيعية المستقلة ، وممثلى مساجد الشيعة في الكويت (٧٣) . ومن اهم شروط العضوية للانضمام للائتلاف ان يمثل المنضم الى هذا الائتلاف نفسه وفكره الخاص به ، لا المجموعة التى ينتمى اليها سياسيا فالعضو الذى ينضم الى " الائتلاف الاسلامى الوطنى " لا يعبر بالضرورة عن انتمائه الى " حزب الله – الكويت " أو " جمعية الثقافة الاجتماعية " بل عن افكاره الخاصة به ، وذلك لضمان عدم تشتت الجهود وضمها في اطار وطنى دون اى امتداد خارجى (٧٤) .

اما العناصر المتشددة من " حزب الله – الكويت " فقد ظلت بعيدة عن " الائتلاف الاسلامى الوطنى " على اساس ان " حزب الله – الكويت " يرفض العمل على الساحة السياسية ويعتبر الحزب نفسه الاكثر فاعلية في الوسط الشيعى في الكويت ويصر على اداء دوره وفق المنهج الثورى،

---

٧١ – بيان حزب الله – الكويت منشور في مجلة النصر ، السنة الثالثة العدد ٢٤ ، رجب ، شعبان ١٤١١ هـ .

٧٢ – شهدت الساحة الكويتية بعد تحرير الكويت ظهور سبع تجمعات سياسية وهم :

– " المنبر الديمقراطي الكويتى " وهو عبارة عن تحالف سياسى يضم القوى اليسارية والقومية مثل " حركة التقدميين الديمقراطيين " ، " حزب اتحاد الشعب " ، " التجمع الوطنى " ومجموعة من الشخصيات الوطنية المستقلة .

– الحركة الدستورية الاسلامية (جماعة الاخوان المسلمين)

– " تكتل النواب " ويضم نواب مجلس ١٩٨٥ المنحل بزعامة رئيس مجلس الامة الحالى احمد السعدون .

– التجمع الاسلامى الشعبى (جماعة السلف)

– " المستقلون " ويضم مجموعة من الوزراء السابقين .

– التجمع الدستورى ويضم مجموعة من التجار اعضاء في غرفة التجارة والصناعة .

– الائتلاف الاسلامى الوطنى ، ويضم القوى السياسية الشيعية ولمزيد من الاطلاع حول التجمعات السياسية في الكويت انظر :

– د . فلاح المديرس ، التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) ، السياسة الدولية العدد ١١٤ ، اكتوبر ١٩٩٣ ص ٥٢ الى ٧٣ . ٧٣ – ابرز مؤسسى الائتلاف الاسلامى الوطنى السيد عدنان عبد الصمد ، الدكتور ناصر صرخوه ، والتاجر عبد الوهاب الوزان الذى كسب تأييد الشيعة والسنة من خلال الدور الذى لعبه اثناء الاحتلال عندما فتح مخازنه التجارية والتى تحتوى على المواد الغذائية وتوزيعها على الشيعة والسنة ، عبد العزيز محمود بوشهرى من الشيعة غير المنتسبين سياسيا .

٧٤ – مقابلة مع عبد الوهاب الوزان ، احد مؤسسى الائتلاف الاسلامى الوطنى ، الكويت في اكتوبر ١٩٩٢ .

الا ان " حزب الله – الكويت " يرى ان " الائتلاف الاسلامى الوطنى " يمثل الشيعة ككل من حيث المجموع ، وعلى الرغم من هذا الموقف المتشدد الذى اتخذه " حزب الله – الكويت " من " الائتلاف الاسلامى الوطنى " الا ان الحزب يتعاطف مع بعض مؤسسى الائتلاف وينظر اليهم بعين الرضى وان كان لا يتفق معهم سياسيا (٧٥) وينفى " الائتلاف الاسلامى الوطنى " ان يكون له اى علاقات او ارتباط بتنظيم خارجى من الناحية التنظيمية الا ان " الائتلاف الوطنى الاسلامى " لم يعلن هذا النفى بشكل رسمى ، وان كان الائتلاف يؤكد على الارتباط الفكرى الدينى مع الشيعة فى الخارج (٧٦) . ان اشتراك الشيعة بشكل رسمى مع القوى السياسية الاخرى فى الكويت بعد التحرير مباشرة يمثل مؤشرا قويا على التقارب الذى حدث بين السنة والشيعة فى ظل فترة الاحتلال العراقى للكويت . وقد حدث هذا التقارب حتى قبل " تأسيس الائتلاف الاسلامى الوطنى " بعدة اشهر عندما شارك عدد من المواطنين الشيعة فى التوقيع على بيان " رؤية مستقبلية لبناء الكويت " الصادر فى ١٣ مارس ١٩٩١ والذى صدر داخل الكويت المحررة ، ووقع على هذا البيان عدد من المواطنين يمثلون جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مثقفين واكاديميين وتجار وقيادات عمالية وطلابية . وفى منتصف ديسمبر لعام ١٩٩١ انضم " الائتلاف الاسلامى الوطنى " الى " اللجنة الدائمة لقيادة العمل الشعبى " والتى تضم ممثلى القوى السياسية على اختلاف اتجاهاتها الدينية والسياسية وقد تبنت هذه اللجنة المبادىء الواردة فى بيان " رؤية مستقبلية لبناء الكويت " فى ٣١ مارس١٩٩١ ، ويمثل هذا البيان الارضية المشتركة التي اتفقت عليها جميع القوى السياسية فى الكويت وهو بمثابة برنامج مرحلى يوجه تحرك القوى السياسية فى الكويت ورؤية مستقبلية لبناء الكويت الجديدة

يتمثل بيان " الرؤية المستقبلية لبناء الكويت " فى التأكيد على المشاركة الشعبية وتوطيد الممارسات والحقوق الدستورية والتمسك التام بالدستور ومذكرته التفسيرية وتحديد موعد لانتخابات حرة ونزيهه للفصل التشريعى السابع والعمل على اصلاح السلطة التنفيذية واستقلال السلطة القضائية (٧٧)

وعلى الرغم من ان الائتلاف الاسلامى الوطنى يلتقى مع القوى السياسية فى القضايا التى تتعلق بالدستور والحريات العامة الا انه يتعارض مع القوى السياسية الدينية مثل " الحركة الدستورية الاسلامية " (الاخوان المسلمون) و " التجمع الاسلامى الشعبى " (جماعة السلف) فيما يتعلق بتعديل المادة الثانية من الدستور والتى تنص على ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع وكذلك تتقاطع المفاهيم الشيعية مع مفاهيم التنظيمات السياسية الدينية فيما يتعلق بالمسائل الفقهية وبعض القضايا الاقتصادية (المواريث والخمس) واعطاء المرأة حق الترشيح والانتخاب ومشروع القوى السياسية الدينية السنية فيما يتعلق بهيئة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر (٧٨) ويمكن القول ان " الائتلاف الاسلامى الوطنى " أقرب لتجمع " المنبر الديمقراطى الكويتى " ذى التوجه العلمانى خاصة وان المنبر يضم فى عضويته عناصر من الشيعة غير المتدينين ويحتل بعض اعضاء المنبر من الشيعة مراكز قيادية فى الهيئة التنفيذية لتجمع " المنبر الديمقراطى الكويتى " .

تنفيذا لقرارات مؤتمر جدة الشعبى الذي انعقد فى جدة فى الثالث عشر من اكتوبر ١٩٩٠ والذى اكد فى قراراته على العودة بالعمل بدستور ١٩٦٢ واجراء انتخابات عامة لانتخاب اعضاء لمجلس الامة بعد تحرير الكويت جرت اول انتخابات عامة فى الكويت المحررة فى الخامس من اكتوبر

---

٧٥ – مجلة النصر السنة الرابعة ، العدد ٢٨ ، ذو الحجة – محرم ١٤١٢ هـ .

٧٦ – رغم نفى اى علاقة تربط " الائتلاف الاسلامى الوطنى " مع التنظيمات السياسية الشيعية فى الخارج الا انه لم يعلن الائتلاف بشكل رسمى اى موقف تجاه حزب الله – الكويت و حزب الدعوة .

٧٧ – بيان " رؤية مستقبلية لبناء الكويت " ، ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ .

٧٨ – يمكن التعرف على مواقف الشيعة تجاه مشروع " هيئة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر " الذى تقدمت فيه الجماعات الاسلامية السنية والمتبنى من قبل " التجمع الاسلامى الشعبى " و " الحركة الدستورية الاسلامية " فى مجلس الامة . فقد ووجه هذا المشروع بالهجوم من قبل الشيعة ، واعلن الشيعة تخوفهم من اقرار هذا القانون من قبل مجلس الامة ووزعت منشورات داخل جامعة الكويت تهاجم هذا المشروع ووصفه بانه مشروع يصادر الحريات ويمارس ارهابا طائفيا دون مراعاة للوحدة الوطنية . ولمزيد من الاطلاع حول مواقف الشيعة من هذا المشروع انظر مثلا :

– رسالة الحرة ، نشرة تصدرها القائمة الحرة فى جامعة الكويت ، ٢٩ مارس ١٩٩٣ .
– مجلة رسالة الكويت ، العدد ٢٣ ، ١٧ ابريل ١٩٩٣ ، لندن .
– مجلة منبر الحرية ، العدد ٢٨ ، ابريل ١٩٩٣ ، لندن .
– مجلة النصر ، السنة الخامسة ، العدد ٣٣ ، ذو الحجة ١٤١٣ هـ .

عام ١٩٩٢ لانتخاب اعضاء لمجلس الامةالسابع ، وشارك " الائتلاف الاسلامي الوطني " في هذه الانتخابات باربعة مرشحين وفي نفس الوقت دعم الائتلاف بعض المرشحين الشيعة كما ترشح بعض الشيعة الليبراليين ، وبعض الشيعة المحسوبين على الاتجاه اليساري (٧٩) وبجانب هؤلاء اعلن عدد كبير من مرشحي الشيعة والمحسوبين على السلطة السياسية من اعضاء المجالس النيابية السابقة واعضاء المجلس الوطني ترشيح انفسهم .

اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز اثنين من مرشحي " الائتلاف " واثنين من المدعومين من " الائتلاف " (٨٠) وسقوط جميع اعضاء المجلس الوطني وجميع المرشحين الشيعة الموالين للحكومة وساهم " الائتلاف الاسلامي الوطني " في دعم مرشحي المنبر الديمقراطي الكويتي في الدوائر الانتخابية التي لا يوجد بها مرشحون للائتلاف او مرشحون مدعومون من " الائتلاف " بشكل رسمي .

بعد ظهور نتائج مجلس الامة السابع عقد جميع النواب المنتخبين اجتماعا غير رسمي بناء على الدعوة التي وجهها ممثل " التجمع الاسلامي الشعبي " جاسم العون في ديوانيه وتم الاتفاق على التنسيق بين مختلف الكتل النيابية والنواب المستقلين بشأن التشكيل الوزاري وانتخاب رئيس مجلس الامة الجديد وشارك " الائتلاف الاسلامي الوطني " وممثل المجموعة الليبرالية من الشيعة في هذا الاجتماع ، وكذلك في الاجتماعات اللاحقة التي عقدت في ديوانية النائب ناصر الصانع ، وتم انتخاب احمد السعدون رئيسا لمجلس الامة بشكل غير رسمي ، كما تم الاتفاق على تركيبة الوفد المؤلف من النواب لمفاوضة رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة ، واسفرت هذه المفاوضات عن دخول ستة نواب الوزارة الجديدة يمثلون اغلب الكتل النيابية مثل علي البغلي المدعوم من " الائتلاف الاسلامي الوطني " على الرغم من ان التشكيل الوزاري الجديد تضمن وجوها تمثل التيار المحافظ من الشيعة من الموالين للسلطة مثل وزير المواصلات حاليا ، واتخذ " الائتلاف الاسلامي الوطني " منهج مهادنة السلطة السياسية مثل بقية التجمعات السياسية الاخرى ، كما يتجلى ذلك من خلال القبول بالحكومة الجديدة التي ضمت بعض الوزراء الذين كانوا يتولون تسيير الامور حتى الثاني من اغسطس عام ١٩٩٠ ، وكذلك بعدم التشدد في مواجهة الحكومة في القضايا الساخنة مثل المديونيات الصعبة وقضايا الاختلاسات من المال العام

الخاتمة :

ادت السياسة التي اتبعتها القوى السياسية من القوميين تجاه الشيعة سواء الشيعة من اصل ايراني او الشيعة العرب ، ادت الى خلق شرخ كبير بين الشيعة والسنة فاستبعاد الشيعة من التمثيل السياسي منذ العشرينات وحتى الخمسينات من هذا القرن ادى الى خلق شعور بعدم الرضى لدى الشيعة في الكويت وتبع ذلك الحملة العنصرية التي اضطلع بها تنظيم " حركة القوميين العرب " فرع الكويت طوال الخمسينات وحتى الستينات تجاه الكويتيين من اصل ايراني والذين يشكلون اغلبية الشيعة الكويتيين حيث لم تفرق " حركة القوميين العرب" بين المواطنين من اصل ايراني والهجرة المنظمة غير القانونية التي غذاها نظام الشاة في ايران ، مما ادى الى تأثر العمل الوطني في الكويت وبالتالي الى انعزال الشيعة عن المشاركة في العمل السياسي مع السنة . وقد ادى هذا الى نجاح العناصرالكويتية من اصول ايرانية باقناع الشيعة العرب من الكويتيين بأن الاهداف النهائية للسياسة العنصرية من قبل القوميين العرب في الكويت تهدف الى محاربة الشيعة وليس فقط مقاومة الهجرة غير القانونية التي تتدفق من ايران الى الكويت ، ولكن في نهاية الستينات بدأت حركة " القوميين العرب " فرع الكويت مراجعة مواقفها المتشددة من الهجرة الايرانية الى الكويت.

لقد استثمرت الاسرة الحاكمة في الكويت هذا الوضع لمصلحتها السياسية ووظفت الشيعة لخدمة مخططها لضرب المعارضة السياسية سواء عبر معارضة الشيعة المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨ او عبر المجالس الادارية المنتخبة والتي ظهرت في الثلاثينات والخمسينات ، وكذلك عبر التكتل الشيعي في المجالس النيابية التي شهدتها الكويت في الفترة من عام ١٩٦١ وحتى الثورة الاصولية في ايران عندما استلم الاصوليون السلطة بعد انهيار نظام الشاة .

انعكس التغيير الثوري في ايران على تحول في موازين القوى داخل المجتمع الشيعي في الكويت من الزعامة الشيعية التقليدية الموالية لأسرة آل الصباح الى التيار الشيعي الثوري المتأثر بالثورة الاصولية في ايران والذي يرفض الطريقة التي سارت عليها الزعامة التقليدية للشيعة في الكويت في دفاعها عن حقوق الشيعة ، كما عمقت الحرب العراقية الايرانية ارتباط الشيعة في الكويت بالثورة الاصولية في ايران وانعكس هذا الوضع بشكل خطير على

---

٧٩ – كان من ابرز مرشحي الائتلاف الاسلامي الوطني " السيد عدنان عبد الصمد ، الدكتور ناصر صرخوه ، الدكتور عبد الله جزاع ، وعبد الهادي الصالح كما اعلن الائتلاف عن دعم مجموعة من المرشحين الشيعة مثل عبد المحسن جمال ، وعلي البغلي .

٨٠ – استطاع اثنان من مرشحي الائتلاف في الوصول الى مجلس الامة وهما السيد عدنان عبد الصمد والدكتور ناصر صرخوة ، واثنان من المدعومين من قبل الائتلاف وهما عبد المحسن جمال وعلي البغلي .

تماسك الجبهه الداخلية والوحدة الوطنية ، وكان شعور شيعة الكويت بعدم الرضى عن دعم حكومة الكويت للنظام العراقي ووضع كافة الامكانيات تحت تصرف هذا النظام مما اتاح الفرصة للنظام الاصولي في ايران بتجنيد بعض الشيعة الكويتيين في منظمات ارهابية حيث سعت هذه المنظمات الى زعزعة الجبهة الداخلية مما خلق ردة من الجانب السني تمثلت بقيام بعض العناصر المتطرفة من الجماعات الدينية السنية بالاعتداء على مشروع بناء مسجد جديد للشيعة فى منطقة بيان حيث قامت هذه العناصر بحرق المسجد (٨١) . واستمر هذا التوتر بين الشيعة والسنة حتى بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية ولم تخف حدة هذا التطور الا بعد الاحتلال العراقي للكويت فى الثاني من اغسطس عام ١٩٩٠ حيث تجسدت الوحدة الوطنية بين الشيعة والسنة فى مقاومة هذا الاحتلال .

على الرغم من مصادرة الحقوق السياسية للشيعة فى الكويت منذ العشرينات من هذا القرن حتى عام ١٩٦١ والمواقف العنصرية التى اتخذتها القوى القومية تجاه الشيعة الكويتيين من اصول ايرانية ، الا ان الشيعة الكويتيين لم يعانوا من التمييز الاجتماعي مثلما يحدث للشيعة فى بعض دول مجلس التعاون الخليجى فقد كفلت لهم الدولة منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر الكثير من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية . على الصعيد الاجتماعي لا يوجد تمييز فى الحرية المذهبية والمتمثلة فى المحاكم الخاصة للشيعة وحق العبادة ونشر المطبوعات الخاصة بالمذهب الشيعي وبناء المساجد والحسينيات فى مختلف مناطق الكويت وتحويل اموال الخمس الى المراجع الدينية فى قم والنجف ، وعلى الصعيد السياسى افسح المجال للشيعة لتقلد اعلى المناصب القيادية فنجد منهم الوزراء ، ومنهم من اصبحوا سفراء ووكلاء ووزراء ويتولون عددا لا بأس به من مناصب قيادية سواء في سلك الشرطة او الجيش ، رئيس اركان الجيش الكويتي الحالى من الشيعة وهناك ممثلون للشيعة فى جميع المجالس النيابية والمجالس البلدية . وعلى الصعيد الاقتصادى نجد عددا كبيرا من الشيعة من كبار التجار . وعلى الرغم من عدم وجود تفرقة واضحة تجاه الشيعة فى الكويت الا انه من اجل المحافظة على الوحدة الوطنية وتنمية الشعور الوطني الذى تجسد فى تلاحم الشيعة والسنة اثناء الاحتلال العراقى للكويت ولسد الطريق على الجماعات الطائفية المتطرفة فى الجانبين الشيعي والسني يجب العمل على تحقيق التالى :

اولا : العمل من اجل تخفيف حدة الشعور بالظلم الاجتماعي الناتج من الاحساس بالتمييز الطائفى فى مجال التوظيف الحكومى ، كما هو ملموس من خلال التعامل غير الرسمي .

ثانيا : احترام جميع المقدسات الدينية واماكن العبادة والشعائر الخاصة لكل الطوائف بما لا يتعارض وتطور المجتمع .

ثالثا : ضبط الجماعات الدينية السنية عناصرها المتشددة من الطرح الطائفى وتكفير الشيعة (٨٢) .

رابعا : محاربة الجماعات الطائفية المتطرفة داخل المجتمع الشيعى من قبل انصار الوحدة الوطنية من الشيعة .

خامسا : الوقوف فى وجه المؤسسات الطائفية القائمة ومحاربة صحافتها وزعامتها المتسترة وراء الاطروحات الطائفية مهما كان مصدرها .

سادسا : عدم التمييز في المجال الاعلامى وعدم حرمان الشيعة من امتلاك امتيازات الصحف . فجميع امتيازات الصحف اليومية تملكها افراد من الطائفة السنية ولا توجد اى صحيفة يومية تعبر عن الشيعة فى الكويت .

سابعا : فتح المجال امام الجميع لتسلم المناصب القيادية فى الدولة بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية وان يكون المعيار لشغل هذه المناصب الكفاءة وليس الولاء السياسى وهي السياسة التي تتبعها الحكومة فى شغل المناصب القيادية فى مختلف مؤسسات الدولة ، دون نفى لحقيقة تعرض السنة ايضا لنفس الموضوع .

ثامنا : تعميق العمل المشترك بين القوى السياسية السنية والشيعية ، ومحاربة الانتخابات الفرعية التى تسعى اليها بعض الفئات الدينية المتعصبة والتى حدثت بشكل سافر فى انتخابات مجلسي الامة الخامس والسادس فى عامى ١٩٨١ و ١٩٨٥ على التوالى .

ان سوء حظ الكويت يتمثل فى موقعها الجغرافى . حيث انها محاصرة جغرافيا بدول لها مصالح فى توتير الجو الطائفى داخل المجتمع الكويتى بحكم تركيبتها السكانية . ومن هنا تنبع اهمية تعاون انصار الوحدة الوطنية من اجل الوقوف ضد الدعوات الطائفية التى تغذيها هذه الدول والتى تهدف من ورائها تأجيج حالة الصراع والانقسام الطائفى بين فئات الشعب الكويتى .

---

٨١ – نشرة الشبيبة ، واتحاد الشبيبة الديموقراطية فى الكويت ، العدد ٥١ ، اكتوبر ١٩٨٣ ، وكذلك :

Lawson , op . cit . pp . 15 - 16 .

٨٢ – مثلما حدث عندما تحدث احد قيادى " التجمع الاسلامى الشعبى " فى ندوة " مستجدات الفكر الاسلامى " التى اقيمت فى الكويت تحت رعاية وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية مهاجما المذهب الشيعى مما خلق ردود فعل عند الجانب الشيعى ، ولمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر " رسالة الحرة " ، مصدر سبق ذكره .

السيادة الوطنية فى ظل التغيرات العالمية

د . أحمد عبد الله

لاشك أن " السـيـادة الوطنيـة " (١) Am-bivalence كلمة كبيرة بالدلالة اللغوية . أما دلالتها الاستعمالية فتثير قدرا من التناقض الوجدانى فالتنظيم البشرى المسمى "الدولة" والذى صاحب " السيادة أو مالكها قد يكون مناطا للفخار الوطنى ، أو على الجملة " الوطنية " Patriot-ism فتكون السيادة بذلك كلمة " مجيدة" لدى الخاضعين لها . لكنها بما أن الدولة هى أيضا الجهة المنوط بها فى ظل السيادة أن تستخدم " العنف " المشروع فى الإدارة المجتمعية ، فقد تكون السيادة أيضا كلمة " ثقيلة " على أسماع الناس خصوصا فى الدول القمعية وذات السلطة المشخصة .

وقد انتقلت البشرية من عصور الإمبراطوريات الكبرى إلى عصر الدولة الوطنية الحديثة من خلال عملية " تفكيك " تاريخية كان آخرها تفكيك الإمبراطورية العثمانية فى أوائل العشرينيات ثم تفكيك الإمبراطورية السوفيتية فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين . وإذ جلست الدولة الوطنية فوق ركام الإمبراطورية ، بدت كما لو كانت نهاية التاريخ وأحاطتها هالات قدس الأقداس .

لكن مفهوم سيادة الدولة الوطنية ولد منذ البداية عاريا فى جوهره من المطلقية الظاهرية التى يتشح بها . فالمعاهدات الدولية التى نظمت مترتبات تفكيك الإمبراطوريات رسمت مبكرا رتوش النسبية على وجه السيادة الوطنية . وكذا فعلت غيرها من المعاهدات متعددة الأطراف إلى أن قنن أمر " نسبية السيادة " فى إطار المنظمات الدولية مثل " عصبة الأمم " و " الأمم المتحدة " . وبذا بقيت كلمة "كاملة السيادة" توكيدا لغويا لمفهوم يتآكل تدريجيا فى البيئة الدولية .وبينما كانت جمهرة دول العالم الثالث حديثة الاستقلال تحصل على "وثيقة" كونها دولا مستقلة كاملة السيادة ، كانت فى نفس اللحظة تسلم طواعية قدرا من سيادتها وهى توقع "وثيقة" أخرى تطلب فيها عضوية المنظمات الدولية . ولم يختلف الأمر فيما إذا كانت هذه الدول قد حصلت على استقلالها دفعة واحدة أو على مراحل . ففى الحالتين كان ثمن عضوية المجتمع الدولى المنظم مدفوعا من سيادتها .

ويذكر المصريون أنه فى نفس سنوات الثورة الوطنية الممهدة للمرحلة الأولى من استقلال مصر (١٩١٩-١٩٢٢) كانت " منظمة العمل الدولية تتأسس وتصوغ معاهدات دولية وقعت عليها الحكومة المصرية ومازالت تسبب لها حتى اللحظة (١٩٩٤) مشاكل متعلقة بقوانين العمل المحلية . وحين أحرزت مصر خطوة أخرى على طريق اكتمال سيادتها من خلال معاهدة ١٩٣٦ كانت عملية "المقاصة" تتواصل من خلال اشتمال بنود المعاهدة على انضمام مصر لعصبة الأمم .على أن الأهم من التقنين والتنظيم الدولى فى مجال تآكل السيادة الوطنية هو " ميزان القوى " الدولى بمعانيه الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية . فالفارق منطقى بين من يتلقى المعونات ومن يعطيها ، وبين من يستورد سلعا استراتيجية ومن يصدرها ... الخ . وهو وضع نجده مقننا فى حالة العضوية الدائمة بمجلس الأمن الدولى . لكن الأهم من ذلك أنه يتخلل كل مظاهر الحياة الدولية والتعامل بين الدول خصوصا فى الأطر الثنائية .

إن التساوى فى السيادة بين الدول سواء فى عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة أم فى بروتوكولات التعامل فيما بينها هو مسألة تتعلق بالشكل والمظهر أكثر مما تتعلق بجوهر العلاقات الدولية القائمة على موازين القوى . ومن هنا تختلف سيادة دولة عن أخرى من الناحية العملية فى المضمار الدولى . والدول الضعيفة فى هذا المضمار ليس شرطا أن تكون ضعيفة بنفس الدرجة داخل حدودها الإقليمية ومع مواطنيها .

بل الأرجح أن ينطبق عليها المثل القائل :" أسد على وفى الحروب نعامة " !

إن مجرد وجود الدولة الوطنية فى الإطار المعاصر للحياة الدولية إنما يؤثر فى سيادتها بالنقصان منذ البداية . وحتى الدول التى ارتأت العزلة عن بقية العالم – مثل نموذج ألبانيا الفريد حتى زمن قريب – بقيت فى اللاشعور راغبة فى التواصل مع الآخرين وهى تدافع عن سيادتها المطلقة . ومن الطريف أن معتزلة ألبانيا كانوا يسكبون كل يوم فى آذان البشرية مفردات خطابهم الستالينى عبر موجات الأثير ! ، ثم انتهى الأمر بالمشهد الدرامى لركاب القوارب الألبان الباحثين عن الملاذ فى ايطاليا القريبة !.

ومن المهم توضيح أن السيادة الوطنية لا تتأثر فقط بالبيئة الدولية ، وإنما تؤثر فيها أيضا . فمحتوى السيادة – وهو غير فحواها القانونى– هو شرعية نظم الحكم والإيديولوجية التى تطبقها باستخدام الصولجان القانونى للسيادة . والتغيرات التى تطرأ على أوضاع الشرعية والإيديولوجية ونظم الحكم على وجه الإجمال إنما تنتقل تأثيراتها من المحلى إلى الاقليمى إلى العالمى . ويتم ذلك بدرجات متفاوتة حسب الحالة ومقدار تفاعل الوضع المحلى مع الأوضاع والتغيرات العالمية .

ولننظر مثلا إلى أهمية التغيرات التى عرفتها دول مثل بولندا وأفغانستان منذ مطلع الثمانينات وتمهيدها لعملية تفكيك الإمبراطورية السوفيتية . أو فلننظر لما دشنته الحالتان الإيرانية والجزائرية من توتر فى العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامى ساهم فكريا فى صياغة مفهوم "صراع الحضارات" (صمويل هنتنجتون) وقد يساهم عمليا فيما هو أخطر ، بدلالة المؤشرات المبكرة لحرب الخليج .

وتشير تلك الحرب الأخيرة إلى أهمية المستوى الوسيط فى تفاعل التغير المحلى مع التغير العالمى . ويقصد بذلك المستوى الإقليمى الواقع ما بين الإثنين (٢) . فتحرك محلى معين بقرار سيادى من سلطة دولة وطنية (مثل قرار العراق بغزو الكويت) قد يؤدى لقلب المنضدة الإقليمية ويستنفر القوى الدولية لإعادة ترتيب المنضدة أو استبدالها بأخرى تحفظ لها مصالحها(٣). كذلك فإن تبدل ميزان القوى العالمى إنما يطرح مخططات جديدة بشأن مختلف الأقاليم الإستراتيجية فى العالم من شبه الجزيرة العربية إلى شبه الجزيرة الكورية . وهذا بدوره يفرض نفسه على الأوضاع المحلية للدولة الوطنية المنتمية للإقليم المعنى . وسواء تم المساس بسيادة الدولة الوطنية من خلف سور الإقليم الذى تقع فيه أو مباشرة من الفضاء الدولى ، فهى فى جميع الأحوال ليست فى مأمن بل هى عرضة دائما للمناوشة بل والمصارعة ولما كانت المصارعة الدولية مثل المصارعة الرومانية " لعبة القوة " فإن لها بالتالى " قواعدها " وإذا أصبحت القواعد أقل صرامة نكون قد دخلنا فى دائرة " المصارعة الحرة " الأكثر قسوة ، حتى إذا كادت القواعد أن تتلاشى نكون فى الطريق إلى عالم الغاب أو "المصارعة الوحشية" . وتتعايش أنواع المصارعة الثلاثة فى عالمنا المعاصر وهو بصدد الانتقال من نظام القطبية الثنائية الأمريكى – الروسى إلى نظام جديد تتضح معالم اضطرابه Volatile بأكثر مما يتضح رسمه وكسمه للعين الناظرة .

وعبر الحقبة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى ما يقرب من نصف قرن من الزمان احتفظ النظام الدولى بنوع من " التوازن الحقبى " الذى دارت الصراعات البشرية فى حدوده . لقد حمل ثور التوازن الكرة الأرضية على قرنيه وإن بقى الحمل ثقيلا والتوازن حرجا . وإذ تضعضع القرن الروسى بدت الكرة محمولة على القرن الأمريكى وحده ليصبح الوضع أكثر حرجا . وهو الوضع الذى يتصوره البعض فى سذاجة نظاما عالميا أحادى القطبية . بينما هو بطبائع الأشياء حالة مؤقتة لا نظاما مستقرا . وحتى تأتى الموازين المتأرجحة بتوازن حقبى جديد ، ستستمر حالة الاضطراب والتغيرات السريعة التى يشهدها العالم اليوم . لقد سقط العالم القديم ، أما العالم الجديد فمازال قيد التشكل .

والدلالة الأعمق لسقوط النظام القديم لا تقع فى مجال الإيديولوجيا -أى سقوط إحدى الإيديولوجيتين السائدتين- وإنما هى تقع بالأحرى فى مجالات الجيولوجيا والسيكولوجيا والتكنولوجيا . ولكل من التغيرات الحادثة فى هذه المجالات على سيادة الدول الوطنية إلى زادت عددا بعد تفكك الإمبراطورية السوفيتية .

إن المسألة المحورية فى سقوط الإمبراطورية السوفيتية ليست هى سقوط الإيديولوجية الاشتراكية (التى ستستمر جوهريا بصياغات مختلفة) وإنما هى تغير الجيولوجيا السياسية الناجمة عن تفتت هذه الإمبراطورية الكبيرة إلى شظايا صغيرة بجانب الكتلة الروسية الضخمة . فستظل الشظايا تبحث عن مجال لتدعيم ضعفها سواء أئتلفت إقليميا فيما بينها أم التفت حول قطب إقليمى مثل تركيا أو إيران أو روسيا مرة أخرى طوعا . وستدفع ثمن ذلك من سيادتها الوطنية الهشة . أما روسيا المضطربة فسيظل فريق من أهلها يبحث عن تعويض لتآكل سيادتها إزاء الغرب بأكل قدر من سيادة الجيران . ونتائج الانتخابات الروسية تشير إلى جدية نمو النزعة التوسعية فى كبرى الأمم الأوربية . وشراسة العملية العسكرية الروسية فى جمهورية الشيشان تقدم مؤشرا مماثلا . أما دول العالم الثالث ذات النزعة الاشتراكية والتى كانت ترهن جزءا من سيادتها الوطنية لدى الاتحاد السوفيتى فى خضم معاركها مع الغرب، فلم تتحرر وتسترد القسط المرهون من سيادتها بقدر ما غيرت المرابى وارتمت بفجاجة فى أحضان الغرب .

ويقودنا ذلك إلى تغيرات السيكولوجيا الحادثة فى هذه الدول عقب سقوط الاتحاد السوفيتى . فباستثناء جيوب المقاومة (والمنقسمة بدورها إلى جيوب جامدة وجيوب مجددة من الناحية الفكرية) اتجهت الصفوة السياسية فى الدول

التابعة إلى التعلق الطفولى بأهداب الغرب ، بدرجة جعلت السيادة الوطنية فكرا وممارسة أمرا مشكوكا فى وجوده من الأصل داخل منظومتها العقائدية والسلوكية . وعلى أرضية سيكولوجيا التسليم الطوعى راحت هذه الصفوة تبرر وتفلسف خضوعها للهيمنة الأمريكية بخطاب - تنظيرى أو غوغائى - فحواه أن " الأمريكان أسياد العالم " (كانت الريادة للرئيس السادات الذى قال " أنا لا أحارب أمريكا "). إن سقوط إمبراطورية " الحتمية التاريخية " قد قدم ذخيرة جاهزة لتبرير الموقف " اللاتاريخى " للصفوة التابعة فى دول العالم الثالث ، تلك الصفوة التى جعلت مجرد الحديث عن "السيادة الوطنية" أضحوكة ومثارا للسخرية ! .

ولئن مثل السبق الغربى فى مجال التكنولوجيا تمهيدا للإسقاط الأخير لإمبراطورية الحتمية التاريخية(٤) ، فقد مثل هذا السبق أساسا لولوج الأمم إلى العالم الجديد وهو بعد قيد التشكيل . وربما كانت طلقة البداية فى السباق الجديد هى تلك التكنولوجيا التى استخدمت فى تدمير "بغداد" والتى مثلت فى نفس الوقت طلقة إنذار لعالم بغداد ، أى عالم المتمردين على الهيمنة الغربية . وكان المفترض أن تستخدم هذه التكنولوجيا فى تدمير وإنذار عالم "برلين " (الشرقية) من المتمردين السابقين .

ومن هذا المدخل أصبحت كلمة "التكنولوجيا" عفريتا يتم به تخويف دول السيادة الهشة التى تعاودت تمرير الأمر لمواطنيها صراحة أو مواربة بالحديث عن نقل التكنولوجيا(٥) . ولقد أصبحت السيادة الوطنية هدفا هشا فى مرمى نيران التكنولوجيا ، وصارت بذلك مفرغة من أى محتوى معنوى أو قيمة راسخة . لقد ذهبت أيام عبدالقادر الجزائرى وعمر المختار ، فالبقاء للأعلى تقنية وإن كان أدنى قيمة ! .

ولما كان ملاك التكنولوجيا هم أيضا ملاك السوق والقسط الأعظم من عوامل الإنتاج (وما يعوزهم يقدرون على إحضاره بالتكنولوجيا الحربية كما حدث لنفط الخليج) فلم يعد الأمر مجرد تحديد جرعات ونوعيات التكنولوجيا التى تحصل عليها دول السيادة الهشة ، وإنما أيضا تحديد النظم الاقتصادية الكلية لهذه الدول وقواعد إدارة أسواقها . ومن هنا الحديث - والفعل - المتواتر بقوة هذه الأيام حول الخصخصة، والتكييف الهيكلى ، والتحرير... الخ . وقد تدعم هذا الاتجاه بالتوجيهات القادمة من نادى الأغنياء (الجات GATT) لتحرير المزيد من تجارة الخدمات(٦) .

ويبدو الأمر طريفا فى حالة أحدث الدول الوطنية المستقلة (شظايا الاتحاد السوفيتى) التى لم تكد تستقل وتتسلم صك الحق الثلاثى فى "العلم والنشيد والمقعد الدولى" حتى سلمت من فورها الحق الثلاثى فى تحديد " نظام الملكية ، ونظام إدارة السوق ، ونظام التجارة". أى أن ما أخذته من سيادة سياسية قد دفعت ثمنه فورا من سيادتها الاقتصادى والحرية الاقتصادية اللامتناهية التى تحبذها القوى المتنفذة فى الاقتصاد العالمى تفترض أيضا تحبيذ صنوها الحرية السياسية . وهو أمر تدفع إليه بالفعل نفس القوى . لكن قوة الدفع تختلف . فبينما الضغط شديد على الدول الوطنية فى اتجاه الخصخصة والتحرير الاقتصادى ، فهو أقل كثيرا فى حالة الدفع نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وهو يختلف من حالة إلى حالة ، بحيث لا يزيد فى بعض الحالات عن مجرد الهمس فى الآذان . بل قد يتطور من زمن إلى زمن فى الحالة الواحدة . فالذين لم يلتفتوا كثيرا لاستخدام صدام حسين للأسلحة الكيماوية ضد شعبه الكردى فى مرحلة سابقة أصبحوا يلتفتون لكل ما يفعل فى مرحلة لاحقة ، باعتبارات الصدام العسكرى معه لا بالاعتبار المبدئى للدفاع عن حقوق الإنسان .

إن قضية حقوق الإنسان تستأثر بالدرجة الأعلى من الضجيج القادم من ناحية الغرب تعليقا على أوضاع النظم السياسية فى الدول الوطنية بالعالم الثالث (والعالم الشيوعى سابقا) . على أن الضجيج - وإن أثر أحيانا على طغاة العالم الثالث - لا يمثل دائما ضغطا حقيقيا . لأن بيت القصيد بالنسبة للغرب هو ضمان مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية فى الدول الأخرى(٧) ، ولو على يد حكام طغاة قد يصعب ترشيدهم (بل قد يستلزم الأمر التستر على فسادهم المعروف للدوائر الغربية). وكلما كان الحاكم المعنى مناوئا - أو مناوشا فقط - للمصالح الغربية كلما تعرض لانتقاد انتهاكات حقوق الإنسان فى بلاده . وبرغم هذه الذرائعية تضطر القوى المعارضة فى هذه البلدان للترحيب بأى قدر من الضغط الغربى لتحسين أوضاع حقوق الإنسان المنتهكة بمقادير من الهمجية ، حتى لو كان فى ذلك مظهر أو جوهر التدخل فى الشؤون الداخلية للدولة الوطنية المستقلة . ويشمل ذلك الدعم المادى والمعنوى لمنظمات حقوق الإنسان المحلية، بما قد يثير حفيظة السلطات المحلية بل وبما قد يثير الصراع الفكرى داخل هذه المنظمات نفسها حول حدود التعامل مع الخارج(٨) . والصراع الفكرى على أى حال مثار على نطاق أوسع من قضية حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان(٩) . فهو مثار على نطاق النظام السياسى فى الدولة الوطنية المستقلة ومدى تأثره - وتأثر سيادتها - بالمؤثرات والتغيرات القادمة عبر الحدود . فالمفاهيم المطروحة حول "الليبرالية" و"المجتمع المدنى" إنما تطرح صياغة للنظام السياسى الكلى يفترض فيها تجسيد الديمقراطية(١٠) . وفحوى الأمر أن يكون النظام السياسى "هنا" صورة - كربونية أو تقريبية - من النظام السياسى "هناك" .أى إذابة الحواجز بين الشرق والغرب ، وبين العالم الغنى والعالم الفقير أو العالم المتقدم والعالم النامى . وهذه بالطبع مسألة صعبة فى ظل اختلاف التطور التاريخى للطرفين على الصعيدين الاقتصادى والسياسى . لكن الأهم هو صعوبتها فى ظل الاختلافات الثقافية . هذا مع الإقرار بأن الاختلافات الثقافية الموضوعية إنما يساء استخدامها ذاتيا لتبرير طغيان الحكام المحليين وإهدارهم لحريات مواطنيهم أفرادا وجماعات .

إن الاختلافات الثقافية هى الصخرة المحلية التى تتحطم عليها المؤثرات الخارجية ، وهى تتبلور على وجه الإجمال فى مسألة "الهوية" ولم تعد الدولة الوطنية بالحدود الإقليمية

لسيادتها مستودعا للهوية بحد ذاتها ، فلم تعد حدود الهوية متطابقة مع حدود الدولة الوطنية . إذ تفرض مسألة الهوية نفسها من زاويتين مختلفتين . زاوية "تكبيرية" تجعل للهوية أبعادا أممية أو عابرة للحدود مثلما هو الحال بالنسبة للهوية الإسلامية . وزاوية "تصغيرية" تربط الهوية بانتماء ذرى لجماعة عرقية قد تكون متناهية فى الصغر كما هو الحال بالنسبة لبعض الانتماءات القبلية فى القارة الإفريقية . وفى هذا السياق يتعرض الانتماء الوطنى - ومعه السيادة الوطنية - لتحديات حقيقية . ويبلغ الأمر مستوى المأساة حين تنتشر الحروب الأهلية والإقليمية حول مشكلة أو ذريعة الهوية على «اتساع المسافة فيما بين البوسنة وبوروندى بل وعلى اتساع العالم كله (١١) .

وكما هو معلوم فإن الدفاع عن الهوية يتخذ شكل الحركات السياسية التى تختلط لديها الدعوة بالادعاء ، والثقافى بالسياسى ، والدينى بالدنيوى ، والسلمى بالعنيف ، ما إلى ذلك من أبعاد تفرض تحديات على السلطات المحلية وتطرح إشكالية نوعية وشرعية النظم السياسية للدول الوطنية على بساط البحث . وحين تكون لهذه الحركات وشائج أو عواطف خارج الحدود - كما هو الأمر فى العادة- فإن مسألة السيادة الوطنية نفسها تكون محلا للبحث . ولا يقتصر التحدى بالطبع على الحركات السياسية ذات الأبعاد الأممية ، وإنما هو يشمل كذلك كل التكوينات العابرة للحدود والقارات مثل عصابات الإجرام وتجارة المخدرات. ولننظر مثلا إلى التحدى الذى تتعرض له السيادة الوطنية لدولة مثل كولومبيا، سواء من عصابات المخدرات ذات المناطق المحررة داخل الحدود أم من التدخل الأمريكى من خارج الحدود لمواجهة المخدرات المصدرة إلى الولايات المتحدة فى منبعها الكولومبى .

ولقد أصبحت مسألة الحدود نفسها -قدس أقداس الوطنية والسيادة الوطنية - موضعا للتحدى فى العالم المعاصر ، حتى أنها تكاد أن تصبح حقيقة جغرافية أكثر منها حقيقة سياسية وإنسانية . ففى كثير من الحالات أصبحت الحدود مناطق اتصال لا مناطق انفصال (١٢) ، وذلك بسبب الحقائق الإنسانية التى تجعل صلة القربى - العرقية أو الثقافية - جامعة للناس على الجانبين . وإذ تفرض الاستحكامات العسكرية والسياسية ضد الحقائق الإنسانية ، يصبح الأمر مسخا كاريكاتوريا على النحو الذى صوره الفنان دريد لحام فى فيلم "الحدود".

وفى بعض الحالات تفرض الاتفاقات السياسية قدرا من الانفتاح الحدودى بل وتقنن السيادة المنقوصة قرب المناطق الحدودية (مثلا وضع سيناء المصرية بالنسبة للسياحة الإسرائيلية ومقدار حضور الجيش المصرى فيها) .

على أن التحدى الأكبر الذى يجعل الحدود "ملغاة" تقريبا هو تحدى وسائل الإعلام الدولية المتنقلة عبر موجات الهواء أو الهابطة من سماء الأقمار الصناعية . وهو التحدى الذى تلتقى عنده شبكة إشكاليات التكنولوجيا والإيديولوجيا ، العالمية والخصوصية ، الثقافية والسياسية ... الخ . ولا يتعلق الأمر هنا بالنخبة الحاكمة أو المعارضة فى الدول الوطنية المستقلة . وإنما هو يتعلق بعموم الناس الذين يتفرج أكثرهم على المسلسل الأمريكى "الجرئ والجميلات" أو الذين يتفرغ أكثرهم للتسلية الليلية بما تجود به الأطباق الهوائية(١٣) . إن التحدى المطروح على الهوية والسيادة الوطنية معا يكون هنا أكثر عمقا وشمولا ولا يفيد فى مواجهته طعن الهواء بسيف دون كيشوت !! .

إن التغيرات العالمية - الهوائية والأرضية - إنما تفرض نفسها بالفعل على السيادة الوطنية للدولة المفترض أنها مستقلة وكاملة السيادة . وبعض التغيرات لا مهرب من استيعابه وهضمه ولو على طريقة "بيدى لا بيد عمرو" . لكن ليس ثمة حتمية للخضوع لكل التغيرات واستسهال تبرير كل أشكال المهانة الوطنية والقومية بأنها تعامل مرن مع المتغيرات . فالمتغيرات لا تبيح المحظورات . ومفهوم السيادة الوطنية - الذى ولد نسبيا من الأصل- يلزم الحفاظ عليه وعدم إلقائه فى سلة المهملات . لكن يلزم مع ذلك اجتهاد فكرى كاف لحسن صياغة التعريفات والمقاصد وبالتالى الواجبات والمسئوليات - بل والتضحيات - اللازمة للحفاظ على السيادة الوطنية القادرة فى نفس الوقت على التعامل مع - بل والتأثير فى - التغيرات العالمية .

ويبقى أن موضوع سيادة الدولة الوطنية إنما يحمل وزنا خاصا فى الحالة المصرية . ذلك أننا هنا بصدد الحديث عن أقدم أمة فى التاريخ البشرى ، أمة كانت للدولة التى انتظمتها - فى حدودها الإقليمية الثابتة نسبيا - ملامح الدولة الوطنية وسيادة الدولة الوطنية قبل أن تعرف البشرية هذه الظاهرة الحديثة بأعوام ألفية . وقد احتفظت الثقافة المصرية -بثنائيتها الدينية- بعراقة تاريخية لأمة تشعر بالوحدة والتجانس لدرجة جعلت الغزوات الأجنبية الطويلة لها تمر كحلم ليلة صيف . وحين أصبحت مصر مسلمة فى أغلبها وعربية كلها ظل أهلها على شعور الصرح المتميز فى الإطار العربى الإسلامى . أما الاستعمار الأوروبى لها فقد مر كنتوء فى تاريخها، ولم يكن استقلالها الإسمى فى ١٩٢٢ منشئا لدولة بقدر ما كان مقررا لواقع تاريخى عريق .

وقد ارتبطت الدولة المصرية العريقة بألوهية الحاكم وكهانة جهاز الحكم . وشئ من هذه الروح ما زال باقيا معنا حتى اليوم ، إلى درجة أن المرادفة بين الحاكم والوطن تعد أمرا مقبولا . أما مسألة أن الحاكم هو الدولة فمسألة مفروغ منها فى مصر قبل أن يقول أحد ملوك فرنسا " أنا الدولة" . وقد دأب حكام مصر المحدثون على اعتبار أن الخلاف فى الرأى معهم يعد بمثابة مروق على الوطن نفسه (" إنهم يهاجمون مصر" - هكذا قال السادات عن خصومه المصريين) .

وإذ يحلو للمصريين المفاخرة بعراقتهم الحضارية فمن الضرورى لهم مع ذلك تقدير أن الفارق بين العراقة ، والعتاقة خيط رفيع . فالدولة المصرية تحتاج تحديثا

واسعا يمتد ما بين تقنية إدارة البيروقراطية الحكومية وأسلوب التعبير السياسى عن الإرادة الشعبية . وعلى رأى بنود التحديث يأتى بندان : ضبط الحاكم مثل ضبط النهر (بتعبير جمال حمدان) ، وتنظيف جهاز الحكم من الأيدى غير النظيفة . أى بعبارة أخرى الديمقراطية والفعالية . وإذا لم تحسن مصر السير على هذا الطريق فإن سيادتها الوطنية - الأعرق فى التاريخ البشرى - ستكون فى مهب الريح باعتبارها دولة متضخمة سكانيا ، ومتراجعة إنتاجيا ، ومتلقية للمعونات، وفوق ذلك تحمل أعباء استراتيجية هائلة فى إقليمها . ومن إقليمها - لا من العالم الواسع وحسب - تأتى بعض التغيرات المؤثرة على سيادتها الوطنية بل ومكانتها المعنوية . فالرياح القادمة من الخليج قد أطالت انحناء مصر ، وبعد ما قدمت من تنازلات الفكر والسياسة ، فى الثقافة والفن ، لم يعد أمامها أن تتنازل عن المزيد سوى الورقة الأخيرة من السيادة الوطنية . فإن فعلت ستصبح كلها تمثالا فرعونيا محنيا ... قد لا يجد حتى سائحا شجاعا يزوره ، لئلا تصيبه القنابل الإرهابية المتفجرة على أنقاض الدولة الوطنية .. ذات السيادة !

الهوامش :

(١) انظر : موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، الجزء الأول ، ص ٧٩٨ . وتستخدم الموسوعة كلمة " السيادة القومية " بينما نفضل كلمة " الوطنية " مبقين على كلمة "القومية" للدلالة على الإطار العربى الأشمل من الدول الوطنية العربية المفرد .

(٢) انظر : محمد محمود الإمام ، الكوكبية والإقليمية والقومية ، الأهرام، ١٩٩٤/٢/١٦ .

(٣) حول حرب الخليج انظر مثلا : عبد العليم محمد ، حرب الخليج - حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٣ . وانظر للكاتب : ثلاثيات حرب الخليج الثانية - رؤية من الجيل الذى سيدفع الثمن ، الدار العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

(٤) انظر : العمل المبكر :

(٥) انظر على سبيل المثال : منتدى الفكر العربى ، التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول فى مضمارها ، عمان ، ١٩٨٦ . وكذلك: حسام عيسى ، نقل التكنولوجيا -دراسة فى الآليات القانونية للتبعية الدولية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٦) انظر : تقرير الدكتور خلاف عبدالجابر المرفق بطلب مناقشة موضوع الجات فى مجلس الشورى ، ١٩٩٤/١/١٦.

(٧) نادر فرجانى ، الغرب يوظف حقوق الإنسان لخدمة مصالحه ، الشعب، ١٩٩٢/١٢/١ .

(٨) انظر مثلا الخلاف داخل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، سواء حول التمويل الأجنبى أم حول برقية أرسلتها للرئيس الأمريكي كلنتون تدعوه لدعم حقوق الإنسان فى سورية . هذا بخلاف خلافات أخرى تكاد تقوض البنيان المادى والمعنوى لهذه المنظمة .

(٩) حول الجدل الفكرى والصراع الحركي فى قضية حقوق الإنسان ، انظر للكاتب : حقوق الإنسان - محاولة للفهم ودعوة للاهتمام ، الدار العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

(١٠) انظر : سعيد النجار ، الديمقراطية والمتغيرات الدولية ، الوفد ، ١٩٩٤/١/٢٧ . ومحمد سيد أحمد ، إشكالية الديمقراطية ، الأهرام، ١٩٩٤/٢/١٧ .

وكذلك :

(١١) انظر مثلا : السيد يسن ، الفوضى الدولية وبداية الحروب الثقافية ، الاهرام ، ١٩٩٤/٢/٢١ . وكذلك : صلاح الدين حافظ ، مذابح الأبرياء وأزمة الضمير الميت ، الأهرام، ١٩٩٤١/٣/٢ .

(١٢) التعبير للدكتور أحمد صدقى الدجانى .

(١٣) انظر النموذج الطريف لما حدث فى محافظة دمياط : حمدى قنديل ، فرمان ، محافظ دمياط ، أخبار اليوم، ١٩٩٣/٦/١٢ / ،انظر كذلك حديث محمد يونس مع الدكتور محمد سليم العوا حول "الدش" وتجديد الفكر الإسلامى : الأهرام ، ١٩٩٤/٢/٢١ .

الجذور التاريخية للسلام العربى الاسرائيلى [النقد الذاتى للتجربة]

د. شفيق ناظم الغبرا

منذ أن بدأت مفاوضات مدريد فى ديسمبر ١٩٩١ بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان والاردن والفلسطينيين وبمشاركة دولية يمكن القول ان منطقتنا دخلت مرحلة جديدة من الصراع والسلام بين العرب واسرائيل . فالسلام الذى تشهده منطقتنا سوف يصل فى نهاية المرحلة لتأمين سلام شبه شامل بين اسرائيل ومعظم الدول العربية . لكن عملية السلام ما كانت لتكون لولا عوامل آنية وتجارب تاريخية عميقة ومكثفة . فأسبابه تقع فى أماكن عديدة من تطور الصراع العربى الاسرائيلى منذ بدأ وحتى اليوم. أى أن مسيرة الفشل والنجاح وتجارب الهزيمة والصمود على مدى العقود شكلت معا إرثا سياسيا وعسكريا تحول بحد ذاته ليكون الأساس الذى يقوم عليه سلام اليوم . بل أن هذا الإرث من حيث النجاح والفشل أصبح مرآة العرب وتعبيرا عن الطريقة التى يقيمون بها موقعهم السياسى ونقاط ضعفهم أو قوتهم . فالإرث التاريخي يتحكم بنظرتهم لأنفسهم ، ولحالهم ولما هو ممكن لهم ولما هو صعب عليهم . لهذا يصبح فهمنا للحاضر مرتبطا بالتعامل نقديا مع تجربة الأمس .

إن هذه الدراسة تتعامل مع الاطار التاريخي والتراكمات التاريخية التى تتحكم اليوم بالخيار السلمى . بل ينطلق الباحث أساسا من أن معارضة المسيرة السلمية الراهنة التى لا تأخذ التاريخ الحقيقى ، لا الخطابى والانفعالي للصراع ، هى مقتل حقيقى للعرب ودولهم ومجتمعاتهم . فالاستمرار فى صراع مسلح أو سياسى رافض ، فى ظل قدرات محدودة وتراجعات مستمرة ، يؤدى الى مزيد من الخسائر والتراجعات العربية . وهذا لا يعنى من جهة أخرى أن الحل هو بالتفريط بكل شىء حتى بالأمور التى من الممكن كسبها لصالح الأطراف العربية . ولكن لمعرفة الممكن وغير الممكن فى الصراع العربى الاسرائيلى ، ولفهم التوازن الحساس بين الرفض وبين القبول ، لابد من زيارة للتاريخ ورؤية لأخطاء العرب فى ادارة هذا الصراع إبان مراحله المختلفة . ولاندعى أن هذا العمل هو عمل نهائي وأن الرأى فيه لا يحتمل الصواب والخطأ ، ولكن علينا أن نبدأ فى مكان لنقد تجربتنا السابقة . وكأى نقد قد تكون ملامحه قاسية ، إلا أنه ضرورى لنا فى هذه المرحلة وذلك للوقوف على الجديد والولوج بمرحلة لها سماتها ولها أبعادها الجديدة .

الهجرة اليهودية وسوء تقدير الوضع الدولى : الأخطاء الأولى فى الصراع :

ومنذ أن وضع أول مهاجر صهيونى قدمه على أرض فلسطين العربية فى أواخر القرن التاسع عشر بدأت حالة الاستكشاف تنتقل من حالة الوعى بوجود خطر الى حالة التصادم الشعبى والمسلح مع تعبيرات هذا الخطر المختلفة. ففى تلك الأزمان ، بدأت الهجرة الصهيونية مستغلة ضعف العثمانيين وتردى نفوذهم ، ولكنها اكتسبت زخما وقوة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما ساهمت بريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين بتشجيع الهجرة اليهودية وتأمين أسس التسلح والبناء الذاتى اليهودى . وقد قاوم الشعب العربى الفلسطينى هذه الهجرة أشد مقاومة ، وتصدى لمحاولات شراء الأراضى ، كما صنع الثورة وراء الثورة بانيا أنماطا من المجد الوطنى فى مواجهة عدو (الحركة الصهيونية ، وبريطانيا الدولة المنتدبة) أكثر قدرة وسلاحا وتجربة وخطة . وشكلت ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ واحدة من الثورات التى اقلقت بريطانيا وحشدت لها الجيش والقوة لخمدها وانهائها.(١)

وفى عام ١٩٤٨ عندما قامت اسرائيل لم يمتلك اليهود سوى من ٦ الى ٧٪ من الأراضى فى فلسطين ، وبقيت الزراعة اليهودية لا تزيد عن ٤٠٠ ألف دونم مقابل ما يتجاوز الخمسة ملايين دونم من الأراضى العربية الزراعية.(٢) ولكن

علينا أن ننتبه الى أن اليهود امتلكوا (بالحيلة أو عبر عمل صفقات مع أقلية صغيرة من الملاك العرب من دول عربية مجاورة لفلسطين ، أو مع فئة قليلة ومحدودة من المتعاونين من سماسرة الأرض العربية في فلسطين أو عن طريق مساعدة بريطانيا) بعضا من أفضل أراضي فلسطين الزراعية مثل سهل مرج ابن عامر وسهل الحولة ، أي أنهم امتلكوا مناطق هامة على الساحل الفلسطيني ، كما حققوا انتاجا صناعيا يجب عدم التقليل منه واستثمروا في قطاعاتهم اليهودية الكثير من الأموال.(٣) وكان في فلسطين بحلول عام ١٩٤٨ حوالي ٦٠٠ ألف يهودي ، أغلبهم جاء الى فلسطين على مدى ثلاثة عقود في ظل الحكم البريطاني منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بعد هزيمة الدولة العثمانية.(٤)

ان الحركة الصهيونية التي برزت في فلسطين فوق موجة كثيفة من الهجرة اليهودية التي بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر واستمرت حتى تشكيل الدولة عام ١٩٤٨ انتجت ، في ظل الانتداب البريطاني وفي ظل تشجيعه ، ومع مرور الوقت ، مجتمعا يهوديا وصهيونيا يتمتع بنسبة من التجانس ، ويمتلك مؤسسات دولة كاملة النمو والتأثير . فالحركة الصهيونية أسست الدولة عمليا قبل اعلانها ، وامتلكت كل مقومات الدولة بدءا من مؤسسات حكومية مثل الوكالة اليهودية ، مرورا بالتعليم الى بناء الجامعة العبرية ، الى قطاع اقتصادي وصناعي نشط ، الى مدينة جديدة بجانب مدينة يافا (تل أبيب) الى خدمات صحية وقوة عسكرية ، وقوة استخبارات ، وميناء ، ومؤسسات للشؤون الاجتماعية ، ونقابات للعمال وللطلاب وبنوك وكل ما يتطلب بناء دولة . اذن وجدت الدولة قبل أن تعلن بسنوات ، وأعلنت فقط عندما تأمنت الفرصة الدولية والعسكرية والسياسية لاعلانها.(٥) وهذا الأمر فات العرب في فلسطين وفي خارجها طوال فترة الصراع السياسي والمسلح قبل حرب ١٩٤٨ .

وقد يكون من المفيد التأكيد بأن موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين كانت في نهاية القرن التاسع عشر أو في العشرينات أو بصفة مكثفة في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين ، قد تأثرت تأثرا مباشرا بموجات العداء لليهود في أوروبا . بل أن صعود هتلر وتبلور دور النازية في أوروبا والفاشية في ايطاليا أصبح بحد ذاته سببا في تضاعف الهجرة اليهودية الى فلسطين . بل دخل الى فلسطين بين أعوام ١٩٣٢-١٩٣٦ ١٧٤ ألف مهاجر يهودي وهذا يساوي عدد كل اليهود في فلسطين حتى عام ١٩٣٢(٦) . ويمكن الجزم بأنه لولا الحرب العالمية الثانية التي اندلعت عام ١٩٣٩ بكل مجازرها التي حصدت ملايين اليهود لما قامت اسرائيل ، ولما ضرب العالم الحقوق العربية بعرض الحائط وذلك لصالح مجموعة مهاجرة الى أرض ليست لهم بالأساس . بل وجدت دول العالم القوية والمنتصرة في الحرب العالمية الثانية اليهود شعبا مظلوما ، ووجدت أن قيام دولة يهودية سوف يساهم في تخليص اليهود من العذاب الدائم الذي يتعرضون له ، ووجدت في نفس الوقت أن قيام دولة يهودية سوف يخلص الغرب من الشعور بالعذاب لما حصل لليهود في ظل النازية. فإبان النازية فشلت دول الغرب في استيعاب اليهود المهددين بالقتل وفشلت الولايات المتحدة في فتح باب الهجرة لهم الى أراضيها .

ويمكن القول أن كل هذا ساهم في تقوية الحركة الصهيونية التي اعتبرت أن حل المشكلة اليهودية يتطلب اقامة دولة خاصة باليهود في أي مكان تنضج الظروف لهذه الدولة ، ووجدت بالتالي في فلسطين ، بعد تردد استمر عدة سنوات في أوائل القرن العشرين ، ولأسباب تاريخية وسياسية ونفسية ودينية ، ذلك المكان المناسب . في كل هذا أصبح الشعب العربي الفلسطيني ضحية لجرم لم يرتكبه والكارثة لم يساهم بها بل نشأت أساسا في أوروبا . لقد تحولت فلسطين الى ضحية النازية، وضحية اللاسامية في أوروبا ، وضحية فشل الغرب في انقاذ اليهود من مجازر هتلر ، وضحية الظروف والزمن والواقع العربي المتردي والضعيف وفوق كل شيء ضحية الحركة الصهيونية .

ولا يخفى أن القيادة الفلسطينية في ذلك الوقت والتي جسدها الحاج أمين الحسيني ومعه الأجواء السياسية في الشارع الفلسطيني والعربي أيضا قد سعت في صراعها مع كل من الحركة الصهيونية وبريطانيا لتحقيق حل للصراع يسمح لها بايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين . وأنها سعت بقوة لإيقاف المشروع الصهيوني وتحقيق مطلب استقلال فلسطين . ولكن في ثنايا الصراع على مدى السنوات ، بقي الموقف الفلسطيني قويا في هذا الأمر وثابتا ، ولهذا لم يستطع أن يناور كثيرا لتحقيق بعض المكاسب أو القبول ببعض المقترحات التي ربما جعلت نتيجة الصراع مختلفة بعض الشيء . لهذا فعلى مدى السنوات ، أي منذ رفض أو تردد الفلسطينيين المشاركة بمجلس تشريعي منتخب في ظل الحكم البريطاني عام ١٩٢٠ بحجة أن الأصوات العربية ستكون خاسرة أمام تضامن الأصوات الرسمية البريطانية مع الأصوات اليهودية(٧) ، مرورا برفض الكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٩ الذي جاء بعد الثورة الفلسطينية الشهيرة والذي كان في بعض أجزائه لمصلحة العرب ، تشكل رأي شبه مطلق لا يقل قوة عن الرأي المطلق الصهيوني الذي كان يراهن على الرفض العربي أو تأخر العرب بقبول أي اقتراح . فالكتاب الأبيض أكد التزام بريطانيا بدولة فلسطينية بعد عشر سنوات من ضمنها وطن لليهود على شكل حكم ذاتي لهم في فلسطين المستقلة ، وأكد الكتاب الأبيض موقفا يحد من الهجرة اليهودية الى فلسطين الى ١٥ ألف في السنة لمدة خمس سنوات ، ثم تتوقف كلية ولا تستمر إلا بإذن من الأغلبية العربية . وأكد الكتاب الأبيض البريطاني منع بيع الأراضي لليهود تحت طائلة القانون إلا في مناطق ساحلية محددة .

ولكن في المقابل كان هناك رأي أقلية في الساحة الفلسطينية تشكل من عائلة النشاشيبي القوية والقيادية والقريبة من الملك عبدالله ، وإلى حد ما حزب الاستقلال إبان الحرب العالمية الثانية ، وبعض الوطنيين الذين خشوا من أساليب الحاج أمين وسياسة اغتيال المعارضين بتهم الخيانة . إذ برز رأي أقلية يقول ببعض المرونة في التعامل السياسي

وفى الرد على المقترحات ، وقد انتعش هذا الرأى فى أوساط وطنية عديدة ، ولكنه لم يصمد أمام الموجة الشعبية ، ورأى الشارع ، وثقة الأغلبية فى القاعدة والقيادة .

وربما نستطيع أن نقول الآن بأنه لو توفر بعض من الاستشراف لما هو قادم كان من الممكن على الأقل من خلال بعض المرونة فى بعض الامور والمناورة فى أمور أخرى تصعيب مهمة الحركة الصهيونية بما يجعل انتصارها أقل دويا وبما يضع دولتها فى جغرافية أصغر وضمن توازن سكانى ديمغرافى أفضل للعرب . بل ربما كان العنف الفلسطينى الصادر ضد اليهود على مدى سنوات الانتداب مبررا فى ظل موازين أخرى للقوة ، وأن الحركة الفلسطينية فى حينها احتاجت الى تكتيكات أقل عنفا ، واضرابات أقل طولا ، وثورات أقل امتدادا . بل هناك رأى كان نقديا تجاه أطول اضراب فى التاريخ والذى امتد فى القطاع العربى لمدة ستة شهور عام ١٩٣٦ ونتج عنه ازدهار القطاع اليهودى وميناء تل أبيب واضمحلال القطاع العربى . فكل هذا كما تثبت التجربة ساهم فى تفتيت المجتمع الفلسطينى وساهم فى اثارة الخلافات العائلية ، وساهم فى تحجيم الاقتصاد الفلسطينى بينما ازدهر العمل والاقتصاد اليهودى الذى استمر فى التوسع على حساب العرب . بمعنى آخر كان هناك تناقض بين شعار الحركة الوطنية الفلسطينية وبين قدراتها ، ووقع تناقض أكبر بين أهداف الحركة الفلسطينية الوطنية فى نيل الاستقلال الوطنى الكامل ووسائلها المتبعة وبين التطورات الدولية والاقليمية الناشئة.(٨)

ولكن هذه المرونة التى كانت ستفيد الحركة الفلسطينية كانت أمرا يصعب تحقيقه معطيا درجة الظلم الشديدة التى كان يتعرض لها الجانب العربى الفلسطينى ، بالاضافة الى المنافسة الداخلية بين التيارات السياسية لكسب تأييد الشارع عبر أخذ مواقف أكثر قوة تجاه بريطانيا وتجاه التعاون معها . بل كان التفكير الفلسطينى القيادى إبان الانتداب البريطانى واثقا من أن موازين القوى الراهنة فى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن سوف تتغير لصالح العرب ، تماما كما حصل فى مجتمعات عربية أخرى حققت استقلالها . ونشأ فكر وممارسة فى السياسة الوطنية واثق أيضا بأن التدخل العربى فى النهاية والتدخل الدولى وآثار الحرب العالمية الثانية ستحدث معطيات تؤدى الى هزيمة المشروع الصهيونى جذريا من الناحية السياسية والديمغرافية فى فلسطين . بل أن بريطانيا سعت لأخذ قبول من الحاج أمين الحسينى بالكتاب الأبيض خاصة وأن بريطانيا أرادت ألا يستغل الحاج أمين موقعه وتأثيره لتحريض العرب ضد بريطانيا وهى على أبواب حرب عالمية . ولكن الحاج أمين أضاع تلك الفرصة معتقدا بامكان هزيمة بريطانيا فى الحرب وبامكان ضمان استقلال العراق بالتحديد كمدخل لهزيمة بريطانيا فى فلسطين وأماكن أخرى . لهذا تحالف الحسينى ، الذى امتلك شعبية كبيرة فى العالم العربى والاسلامى ، بقوة مع ثورة رشيد الكيلانى فى العراق فى ابريل ١٩٤١ ضد بريطانيا ، وعندما فشلت الثورة هرب من العراق عبر ايران الى المانيا ، حيث أعلن موقفا مؤيدا لألمانيا ولهتلر ، وظهر علنا مع هتلر وساند المجهود الألمانى لمدة ثلاث سنوات من عمر الحرب . وفى هذه التحركات فقد الحسينى الكثير من المصداقية التى تساعده على المناورة فى شرق تسيطر عليه بريطانيا وحلفاؤها ، وكان هذا الأمر مدعاة فائدة كبيرة للحركة الصهيونية خاصة بعد هزيمة هتلر وانتصار الحلفاء.(٩)

لهذا يمكن القول بأن الجانب الفلسطينى ووراءه الجانب العربى لم يكن قد قرأ موازين القوى الدولية بدقة، ولم يكن قد فهم اللعبة الدولية، والظروف العالمية المتحكمة بالهجرة اليهودية والصهيونية والحرب العالمية الثانية والأوضاع العربية بحيث يتصرف بطريقة تخفف من الخسائر والهزائم وتجعل الرقعة الصهيونية أصغر . ان الموقف الفلسطينى ثم العربى القوى فى تمسكه بثوابته السياسية التاريخية بدءا من الحق التاريخى وانتهاء بعدم القبول بأية صيغة أو مساومة ، والقناعة الفلسطينية بأنهم مرتبطون بأمة عربية ممتدة الأطراف سوف تهب لنجدتهم فى ساعة محددة ، اقترن مع ضعف العرب وتشرذمهم وسوء استشرافهم ومحدودية فهمهم للواقع السياسى الدولى . واقترن ذلك أيضا مع حقيقة أن القوى الصهيونية من مهاجرين امتلكت سلاحا، وتنظيما ، وخطة لم تكن متوفرة لدى الفلسطينيين أو لدى العرب . هذا الحاجز والفارق جعل الفلسطينيين ومعهم العرب فى مقاومتهم المستمرة ضحايا دائمين للصهيونية المتمددة ، وساهم بنفس الوقت بمساعدة القوى الصهيونية على تحقيق مكاسب لم تكن فى حسباتها وانتصارات لم تكن تتوقعها . إن سوء قراءة العرب للميزان السياسى ساعد الحركة الصهيونية فى كافة المجالات .

العرب وخطيئة حرب ١٩٤٨: قيام اسرائيل وسقوط الحلم العربى :

منذ أوائل (ابريل) ١٩٤٨ ، أى قبل ٤٠ يوما من اعلان قيام دولة اسرائيل ودخول الجيوش العربية الى فلسطين ، شنت القوات الصهيونية هجوما مسلحا كان جزءا من خطة عرفت باسم داليت . وقد شمل الهجوم منطقة الساحل الفلسطينى والمناطق الأخرى الواقعة غرب القدس . وضمن خطة داليت ارتكبت القوات الصهيونية مجزرة دير ياسين ، وهزمت القوات الفلسطينية القليلة العدد والضعيفة التدريب بعد استشهاد قائدها عبد القادر الحسينى فى معركة القسطل . وفى نفس الفترة شنت القوات اليهودية هجومها على مدينة يافا فسقطت ، ولحقتها حيفا ، وطبريا ، بينما طوقت عكا . هكذا وفى ظل فترة امتدت من أول ابريل وانتهت فى ١٤ مايو (قبل اعلان قيام اسرائيل وانسحاب بريطانيا) ، نجحت الحركة الصهيونية فى انشاء دولتها على معظم أراضى الساحل الفلسطينى . وقد نتج عن هذا اقتلاع ما يقارب من ٣٠٠ ألف مواطن فلسطينى من مدنهم وقراهم ، خرجوا بحالة فزع وهلع شديدين ، بعد رؤية ما حل بأبناء قرية دير ياسين وأبناء المناطق التى سقطت بأيدى القوات الصهيونية .(١٠)

فقد تركت تلك المجازر أثرا نفسيا عميقا على مجتمع عربى

أعزل من السلاح ، ينقصه الكثير من التنظيم والاستعداد بعد أن أرهقته أشكال القمع البريطاني على مدى ٢٨ عاما . ومما لاشك فيه أنه لم تكن للفلسطينيين أية قوة منظمة ، سوى جيش الجهاد المقدس الذى ينقصه التدريب والعتاد والمكون من مجموعات من الأهالى المتطوعين والذى قتل قائده الجرىء والفعال عبد القادر الحسينى فى معركة القسطل فى بداية ابريل ١٩٤٨ . وفى الجليل تواجد ٣٠٠٠ آلاف جندى عربى متطوع مع قوات فوزى القاوقجى (كان قائدا عديم الفعالية) القليلة التدريب والامكانيات.(١١) ولا يخفى أن هذه القوات الى جانب قوات جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسينى سعت لأخذ المبادرة والهجوم على المواقع اليهودية فى فبراير ومارس ١٩٤٨ دون أن تحقق أى نتيجة تذكر . وهكذا لم تكن فى فلسطين أى قوة قادرة على تحدى أكثر من ٦٠ ألف جندى يهودى تدربوا قبل وابان الحرب العالمية الثانية وتخرجوا من مدرستها القتالية . كانت هذه الضربة الأولى هى المرحلة الأولى من النكبة .

وحينما دخلت القوات العربية الحرب فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، أى بعد اعلان قيام اسرائيل ، دخلت متأخرة بعد أن أحكمت القوات الاسرائيلية سيطرتها على الساحل الفلسطينى وبعد أن نظمت دفاعاتها . إذ تدخلت الجيوش العربية على اثر اعلان قيام دولة اسرائيل وليس على أثر احتلالها الفعلى للساحل الفلسطينى الذى تم قبل ذلك بأسابيع . ومنذ بداية المعركة بدا جليا أن حدثا غير طبيعى فى طريقه للتبلور . إذ تدخلت القوات العربية بحوالى ٢٠ الى ٢٥ ألف جندى عربى تابعين لسبع دول عربية وذلك لمواجهة ما يزيد عن ٦٠ ألف جندى صهيونى (العدد التقريبى للقوات العربية المهاجمة : مصر ٩ آلاف ، العراق ٣ آلاف ، الأردن ٤٥٠٠ ، سوريا ٣٥٠٠ ، لبنان ١٥٠٠ ، اضافة لبعض الوحدات الصغيرة العدد من المملكة العربية السعودية واليمن).(١٢)

ومن البداية فان معركة فلسطين كانت خاسرة ، وصناع القرار السياسى العربى دخلوا الحرب وهم يخشون أطرافا عربية أخرى ويخشون الرأى العام العربى بأكثر من خشيتهم من الدولة الاسرائيلية الجديدة . وتقول لنا أوراق هذه الحرب على سبيل المثال ، أن الملك عبدالله المسؤول عن أكثر الجيوش العربية تدريبا وتسليحا فى ذلك الوقت، خشى من الملك فاروق وقواته ، وخشى من الحاج أمين الحسينى زعيم الحركة الفلسطينية الوطنية ، وخشى من تمدد اسرائيل الجديدة مما دعاه للقاء جولدا مائير عدة مرات فى محاولة للاتفاق على صيغة سياسية تحكم الوضع بعد انسحاب بريطانيا .(١٣) بل أن الملك عبدالله بالتحديد فى الاردن كان من أكثر من استوعب طبيعة الحركة الصهيونية ولم يكن لديه أية أوهام عن امكانية هزيمتها ، وكان على معرفة بالتوازنات الدولية ، وكان يطمح بنفس الوقت بالاستفادة من هذه التطورات لصالح توسيع مملكته غربا أى باتجاه الضفة الفلسطينية من النهر ، أى أنه كان ينتظر فشل القيادة الفلسطينية ليكون ممثل العرب هناك .(١٤)

وفى ظل ظروف مثل هذه ، تميزت بدخول الجيوش العربية الى فلسطين ، كان من الصعب على قيادة الحاج أمين الحسينى أن تعلن كما أعلنت اسرائيل قيام دولة فلسطينية يوم الانسحاب البريطانى ، أو أن تأخذ المبادرة السياسية فى هذا المجال ، بل كانت القيادة فى تلك الفترة ، ونتاج تراكمات فشل ثورة ٣٦-٣٩ البطولية ، والخسائر الناتجة عن الحرب العالمية الثانية وتأييد المانيا ، أضعف من أن تأخذ المبادرة السياسية فى فلسطين . لقد خسر الفلسطينيون المعركة منذ بدايتها لأنهم والعرب سويا لم يدركوا حجم المشكلة ولم يكونوا مؤهلين للتصدى لها نتاج تداخل الخلافات العربية العربية على كل المستويات . وحينما دخلت الجيوش العربية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وجدت نفسها تقبل الهدنة بعد مضى ما يقارب الأربعة أسابيع على بدء القتال . والجدير بالذكر أن الأمم المتحدة اضافة للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والرأى العالم العالمى اعتبروا دخول الجيوش العربية الى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨انتهاكا لقرار التقسيم وضربا للسلام العالمى . وحقيقة الموقف أن القوات العربية لم تكن قادرة على هزيمة الاسرائيليين عام ١٩٤٨ . ولو أرادت الجيوش العربية أن تحقق نصرا لاحتاجت لتوحيد جهودها والى ادخال معظم القوات العربية التى كان تعدادها ما يقارب ٨٠ ألف جندى فى المعركة . وحتى هذا كان أقل من أن يحسم المعركة، وان كان بامكانه أن يقلل من الخسائر العربية ورقعة الاحتلال الاسرائيلى . فبينما بدا على السطح أن القوات الاسرائيلية فى خطر ابان المرحلة الأولى من الحرب أى من ١٥ مايو الى ١١ يونيو ، الا أن الحقائق كانت عكس ذلك ، فقد انهكت القوات الاسرائيلية فى البداية ولكنها لم تكن على وشك أن تهزم ، وان كانت قد تقلصت الى رقعة أرض صغيرة . فالقوات العربية لم تستطع بالرغم من سيطرتها على قسم كبير من الأراضى الفلسطينية فى المرحلة الأولى من احتلال المواقع الاسرائيلية الرئيسية المرتبطة بعصب التواجد اليهودى فى فلسطين وعلى الأخص فى منطقة الساحل وتل أبيب . وهذا يعنى أن القوات العربية لم تستطع توجيه ضربة قاضية الى ٦٠ ألف جندى صهيونى المتواجدين فى العمق الساحلى لاسرائيل ، ولكنها نجحت فى الحد من تمدد اسرائيل . ومع ذلك فان القوى اليهودية احتاجت لهدنة لتستجمع قواتها وهذا ما حصل عندما قبل العرب بعمل هدنة فى ١١ يونيو ١٩٤٨. (١٥)

ولكن ذلك كان مؤقتا ، إذ لم يترجم لمكاسب سياسية أو اتفاق سلام ينهى الحرب عند تلك الخطوط أو يؤدى لقبول العرب بالتقسيم فى اطار معدل أو سياسى جديد . فاللعبة السياسية الوحيدة فى تلك الفترة كانت التقسيم ، وكان من الصعب على القيادات العربية مصارحة النفس والشارع والفلسطينيين بالحقيقة . لهذا تحول رفض التقسيم لسلاح اسرائيلى ودولى مشرع ضد العرب والفلسطينيين ، ومن خلال ذلك الرفض استعدت اسرائيل لجولات جديدة ووقف العرب ليفقدوا المزيد من الأرض والمزيد من الحقوق .

وقد شكلت الهدنة بداية تغير مجرى الحرب وبداية تحول المبادرة للقوات الاسرائيلية الأكثر عددا . وإبان الهدنة منعت اسرائيل اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى مناطقهم .

كما أن اسرائيل نجحت بجلب كميات كبيرة من السلاح من تشيكوسلوفاكيا . ونجحت باستقبال الوف المتطوعين اليهود مما رفع قوتها الى ما يقارب ١٠٠ ألف جندى . كما أن الطائرات (بداية من سلاح الطيران الاسرائيلى) وحتى بعض السفن الحربية والبحرية ، والأسلحة المهربة بدأت تصل بجهود يهودية هائلة من الولايات المتحدة وبريطانيا . وقد تم ذلك بالرغم من فرض حظر سلاح غربى شامل على المنطقة العربية واسرائيل . وفى المقابل رفع العرب من عدد قواتهم فى فلسطين لحدود ٣٥ ألف الى ٤٥ ألف جنديا ، لكنهم لم ينجحوا فى كسر حظر السلاح الغربى الذى فرض عليهم (١٦).

وخلال الهدنة بدأت تظهر الخلافات العربية على السطح ، خاصة بين الملك عبدالله من جهة والملك فاروق والحاج أمين الحسينى من جهة أخرى . فبينما كان هدف الملك عبدالله ابان الحرب قد ضم بعض أجزاء فلسطين نهائيا الى الاردن ، كان هدف مصر وبعض الدول العربية الأخرى تشكيل حكومة فلسطينية بقيادة الحاج أمين الحسينى . وقد أثرت هذه الخلافات على السلوك العربى ابان الحرب .(١٧) فبينما كان العرب دولاً وأطرافا كانت اسرائيل طرفا واحدا ذا قيادة وخطة واحدة .

ونتيجة الضغط الشعبى العربى الذى لم يكن على علم بحقيقة الأوضاع فى فلسطين وثقة القيادة السورية والعراقية والمصرية بأنها سوف تسحق القوات الاسرائيلية فور تجدد المعارك ، رفضت القوات العربية استمرار الهدنة الأولى أو تمديدها . وتجدد القتال من ٧ الى ١٨ يوليو ، بل بدأ القتال فى ٧ يوليو بهجوم مصرى حقق بعض التقدم فى البداية ثم انقلب كل شىء الى هزيمة. مرة ثانية تقدير الموقف الخاطىء ساهم فى هزيمة القوة العربية وتقليص رقعة فلسطين العربية لصالح اسرائيل الناشئة . بل أن الأردن انطلق من أن عودة القتال سوف يكون خسارة للعرب ، وفضل الوصول لحل وسط يسمح له بالاحتفاظ بما حققه فى المرحلة الأولى من الحرب ، ولكن هذا لم يتم ، اذ تشككت القوى العربية الأخرى فى نوايا الملك عبدالله .(١٨) هكذا بدأ العرب المعركة بعد الهدنة الأولى دون تقدير لحقيقة قوة العدو . ومع بدء المعارك أخذت اسرائيل ما تريد ، إذ انتقلت اسرائيل الى الهجوم وسط التفوق فنجحت فى المرحلة الثانية من القتال الذى استمر لعشرة أيام فى احتلال اللد والرملة ، اضافة لهزيمة قوات فوزى القاوقجى (جيش الانقاذ المكون من المتطوعين العرب) فى الجليل الأوسط واحتلاله . هكذا أضافت اسرائيل الى احتلالها ٧٨٠ ميلا مربعا من أراضى فلسطين . لقد حققت اسرائيل فى تلك المرحلة من القتال نسبة كبيرة من أهدافها فى فلسطين ، بينما استمرت السيطرة العربية على النقب اضافة الجليل الأعلى وشرق فلسطين (الضفة الغربية اضافة للمثلث المجاور لها) . وكان التقدم الوحيد والمحدود فى المرحلة الثانية من القتال من نصيب القوات السورية فى الشمال الشرقى .(١٩)

وقد حدثت تحولات مهمة فى المجتمع الفلسطينى بعد تدخل الجيوش العربية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، إذ مع انتهاء فترة القتال الأولى وبداية الهدنة الأولى فى ١١ يونيو بدأ الفلسطينيون يعون حدود الامكانات العربية العسكرية والسياسية. كما أنهم رأوا ما حل باللاجئين الأوائل ، وشاهدوا بأعينهم كيف صدت القوات الاسرائيلية محاولات الكثيرين منهم للعودة الى قراهم بعد الهدنة . وهكذا قررت بقية أجزاء المجتمع الفلسطينى الأعزل ، وعلى الرغم من المجازفة ، البقاء فى قراها ومدنها . لقد قرر الفلسطينيون لأول مرة منذ الثامن من (أبريل) طرد شبح دير ياسين خوفا من مصير مجهول.

وتشكل الأحداث الواقعة بمدينتى اللد والرملة ، فى الفترة ما بين التاسع والثالث عشر من يوليو ١٩٤٨ ، مثالا واضحا لبداية هذه المرحلة الهامة . فقد شنت القوات الاسرائيلية هجوما بالمدفعية والطيران هدفه اخراج سكان المدينتين البالغ عددهم ٨٠ ألف نسمة (بما فى ذلك الاجئون الذين جاءوا من مدن وقرى أخرى). وفى اليوم الثالث للهجوم انسحبت أغلبية القوات الأردنية المرابطة فى المدينتين والبالغ عددها ١٥٠ مقاتلا ، مما أساء لمعنويات سكان المدينتين . كما نجحت القوات الاسرائيلية ، باعتقال بعض وجهاء الرملة خارج المدينة مجبرة إياهم على توقيع وثيقة استسلام مقابل عدم مساس السكان بالأذى . وبالفعل دخلت القوات الاسرائيلية المدينة وقامت قواتها باقتحام مدينة اللد التى استمر فصيل من الجيش الأردنى وعدد من سكان البلدة بالمقاومة فيها .

وفى الساعات الأولى من احتلال اللد والرملة بدا الوضع طبيعيا لكن مغلفا ببعض التوتر . وفى مدينة اللد بالتحديد ، وبعد ساعات من احتلالها ، إدعت القوات الاسرائيلية بأن قواتها تعرضت لرمايات قنص ، فنتج عن هذا أن بدأت هذه القوات فى الرماية بكل الاتجاهات . وقد أدت هذه الرمايات فى المنازل وخارجها الى مجزرة كبيرة قتل خلالها ٢٥٠ طفلا وامرأة ورجلا وشيخا . وعلى الرغم من حجم المجزرة رفض سكان اللد والرملة مغادرة مدينتهم . فى ظل هذا الوضع أصدر بن جوريون قراره لاسحاق رابين وايجال الون (بإشارة من يده وليس كتابة أو قولا) بطرد سكان المدينتين . وتم وضع جزء من السكان بالشاحنات الاسرائيلية واخراجهم ، وفرض على البقية السير على أقدامهم . وقد قامت القوات الاسرائيلية باضطهاد اللاجئين فسرقت ممتلكاتهم الشخصية وقطع نقودهم ونزعت الحلى من أيدى النساء . ومات الكثير من الأطفال عطشا خلال رحلة السير الى الخطوط العربية . وقامت القوات الاسرائيلية وسكان المستعمرات القريبة ، بعد اخراج السكان ، بنهب المدينتين نهبا شاملا.(٢٠)

هكذا بدأت القوات الاسرائيلية ، منذ شهر يوليو ، الا فى حالات استثنائية (الناصرة مثلا، وذلك نتيجة تردد القائد الاسرائيلى بطرد السكان) فى الدخول الى القرى الفلسطينية العزلاء والقيام بقتل بعض الشباب فى الساحات العامة وتهديد بقية السكان بمصير مشابه اذا لم يغادروا ، وبلغ عدد المجازر المرتكبة بحق المدنيين ابان الحرب وحتى

نهايتها فى أواخر ١٩٤٨ ما يزيد على ٣٠ مجزرة من بينها مجزرة الدوايمة التى أودت بحياة ما يقارب ٢٥٠ مواطنا مدنيا فلسطينيا رمى الكثير منهم فى آبار البلدة أو دفنوا بمغاراتها .(٢١)

وأيضا رفض اليهود السماح بعودة اللاجئين بعد بدء الهدنة الثانية التى بدأت فى ١٩ يوليو واستمرت حتى أواخر سبتمبر . وابان تلك الفترة استمر العرب فى موقف لفظى تجاه اسرائيل ، بينما أصرت اسرائيل فى المقابل على مفاوضات مباشرة مع العرب . بل طرحت فكرة مفاوضات وصلح تتضمن تسوية لأمور الأرض ولقضية اللاجئين ، وقد رفض العرب العرض الاسرائيلى انطلاقا من امكانية اعادة الأمور الى سابق عهدها ومسح آثار ما حصل منذ بدء الحرب فى ١٥ مايو ١٩٤٨.(٢٢) فى ظل هذا الوضع أصر الكونت برنادوت الوسيط الدولى على أهمية عودة اللاجئين الفلسطينيين وبدأ يثير هذه القضية . لهذا عدل برنادوت مشروعه الذى طرحه أول مرة ابان الهدنة الأولى فى يونيو والذى رفض من قبل جميع الأطراف وأصبح مشروعه .

تعديل مشروع التقسيم الأصلى بحيث تذهب النقب ، التى كانت مازالت بأيدى القوات المصرية ، الى العرب ، اضافة لعودة اللد والرملة التى تعتبر جزءا من المناطق العربية فى التقسيم الى العرب . وفى المقابل يذهب الجليل بما فيه من مناطق محددة حسب التقسيم الى الاسرائيليين ، وتتحول حيفا الى ميناء حر ، ويتم تدويل القدس حسب التقسيم الأصلى . لكن برنادوت أضاف فى مشروعه فقرة تتعلق بمصير الأراضى العربية وهى : ضم الجزء العربى من فلسطين الى الأردن ، أى أن برنادوت سعى لقرار يعكس الحقائق على الأرض .(٢٣)

وكانت موافقة الولايات المتحدة ثم رفضها للمشروع الذى تقدم به برنادوت إرضاء للضغط اليهودى ، أساس فشله . وقد أدى المشروع الى مقتل برنادوت فى ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ . لقد رفض الاسرائيليون المشروع لأنهم شعروا أنهم حسب موازين القوة قادرون وفى ظل جو الحرب على تحقيق المزيد من التقدم على الأرض ، وهذا هو الذى حصل . وقد عارضت بالتحديد مصر وسوريا والسعودية العربية ضم الجزء العربى الى الأردن ، مما خلق شرخا عربيا جديدا ومنع تنسيق المواقف العربية ، ونتيجة لهذا اشتد التنافس بين الأردن من جهة ومصر وسوريا والسعودية وقيادة الحاج أمين الحسينى من جهة أخرى . وقد قامت مصر بتشجيع الفلسطينيين على اعلان حكومة فلسطينية فى غزة تشمل على الورق كل فلسطين . والجدير بالذكر أن هذا الاعلان كان يجب أن يكون فى فلسطين بنفس اليوم الذى انسحبت به قوى الانتداب البريطانى ، أى بنفس الوقت الذى أعلنت به دولة اسرائيل ، ليكون ذلك متماشيا مع القرارات الدولية ومع سعى الفلسطينيين لأخذ المبادرة . ولكن هذا الاعلان المتأخر تم وسط رفض أردنى قوى وخلاف اردنى مصرى عميق الجذور (٢٤) ويمكن القول بانه لو توفر تمثيل فلسطينى سياسى فى تلك الفترة مع نسبة اكبر من القوة العربية المرتبطة ببعض الحنكة السياسية لكان العرب والفلسطينيون قد نالوا تعديلات جوهرية على مشروع التقسيم وعلى مشروع برنادوت . لكن امام الأداء العربى السياسى والعسكرى الهزيل والمتشرذم كانت الهزيمة فى طريقها الى ان تكون شاملة واكثر بكثير مما حلمت به الصهيونية . (٢٥)

مع حلول شهر سبتمبر ١٩٤٨ وكما يؤكد خورى KHOURI ، فى دراسته الموضوعية الخاصة بتلك الحقبة من الصرع العربى الاسرائيلى ، أصبحت القوات العربية فى فلسطين حوالى ٥٠ الى ٥٥ الف بينما اليهودية الاسرائيلية ١٠٠ الى ١٢٠ الف . (٢٦) وكان بن جوريون قد اعطى موافقته على الهجوم على القوات الاردنية فى القدس والضفة الغربية وذلك ليضمن منع او خنق اى مبادرة تتعلق بتدويل المدينة حسب مشروع التقسيم وليضمن مساحة اكبر لدولته . لكن مقتل برنادوت فى ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ غير الموقف وخاصة بعد رؤية ردة الفعل الدولية على اسرائيل . هذا ضيع الفرصة التاريخية على اسرائيل لاحتلال الضفة الغربية او اجزاء منها اضافة للقدس العربية عام ١٩٤٨ ، اذ تحولت اسرائيل الى النقب لتستبق اى محاولة دولية لنزع النقب منها . اذن منذ ٢٩ سبتمبر ١٩٤٨ بدأت المعارك وسط الاختلافات العربية العربية ، ونجح الاسرائيليون بتحقيق تقدم فعلى فى ١٤ اكتوبر حيث نجحوا فى احتلال صحراء النقب بعد دفع القوات المصرية للخلف ومحاصرة بعضها فى الفالوجا . وقد سعى بن جوريون لتحويل قوته نحو القدس العربية الا ان الضغط من القيادات الاسرائيلية والعسكريين الذين خشوا ردة الفعل الدولية لم يسمح له بذلك . (٢٧)

ووسط الهزيمة فى النقب طلبت مصر المساعدة من كل القوى العربية المشاركة فى الحرب ، لكن المساعدة لم تأت مما انتج شعورا مصريا سلبيا تجاه القوى العربية الاخرى . فالجهد لمساعدة مصر ابان القتال لم يتجاوز بعض القصف المدفعى من جيش الانقاذ (القاوقجى) فى الشمال ، وتحريك الملك عبد الله لحوالى ٣٥٠ جندى لمواجهة رتل اسرائيلى متقدم حول منطقة الخليل فى الضفة الغربية . وقد دخلت تلك الجولة ، التى خسرت خلالها مصر معظم اراضى صحراء النقب ، فى حيز وقف اطلاق النار فى ٢٥ اكتوبر ١٩٤٨ . لكن القتال عاد وتجدد فى اواخر اكتوبر عندما بدأت اسرائيل بهجوم شامل فى الجليل الغربى ضد بقايا قوات القاوقجى . وخلال ايام سقط الجليل الغربى ، ولم تستطع اى قوات عربية المساعدة .(٢٨)

امام هذا الوضع وامام توسع اسرائيل الشامل فى كل الاتجاهات بما يتجاوز التقسيم وحدوده ، بدأت الامم المتحدة بعمل مشروع قرار انسحاب إسرائيلى من النقب . والجدير بالذكر ان قرارات الاتحاد السوفيتى وحركته السياسية فى الامم المتحدة كانت فى تلك المرحلة معادية تماما للعرب . وقد حددت الولايات المتحدة مواقفها حسب الحملة الانتخابية والضغط اليهودى . على سبيل المثال تقدمت الصين وبريطانيا بقرار فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ يدين اسرائيل ويطالبها بضرورة الانسحاب من النقب. الا ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اللذين وقعا على القرار اكدا أنهما لن

يسمحا بعقوبات ضدا اسرائيل بحالة عدم موافقتها على القرار . (٢٩)

وفى ديسمبر ١٩٤٨ وامام التقدم العسكرى الاسرائيلى ، وفى ظل جو الهزيمة ، طالب العرب لاول مرة رسميا من الامم المتحدة بتطبيق قراراتها بما فيها قرار التقسيم الذى اصبح جميلا جدا نسبة لما آل اليه الحال بعد الحرب من امتداد اسرائيل الى ماوراء حدود التقسيم . هكذا كان القبول بهذا القرار متأخرا عن حركة الواقع . لكن إسرائيل عادت فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ للعمل العسكرى بالهجوم على القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا . ودخلت القوات الاسرائيلية سيناء وواصلت التقدم فى ٢٩ ديسمبر . وطلبت مصر بعد ذلك المساعدة من الأشقاء العرب . البعض لم يرد على الطلب ، بينما البعض الاخر وعد بارسال القوات ، لكن المسافات والخلافات بين الاردن ومصر حالت دون ارسال شيئ . فى ظل هذه الاوضاع فكرت مصر فى عقد اتفاق منفصل مع اسرائيل وقامت الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل للانسحاب من سيناء .

وبعد هذا عقدت اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩ التى رسخت شكليا على الاقل المواقع التى وصلتها الجيوش المتحاربة وبالتالى الحدود التى انتزعتها اسرائيل على مراحل فى العام ١٩٤٨ . والجدير بالذكر ان المفاوضات الخاصة بالهدنة اعطت اسرائيل منطقة المثلث الزراعية بكل سكانها العرب ، وذلك بعد اتفاق بين الملك عبد الله والمفاوضين الاسرائيليين . وكانت هذه المناطق هى التى حافظت عليها القوات العراقية ابان الحرب . ولكن حينما انسحبت القوات العراقية جاءت اسرائيل لتأخذ مكانها . اذ سبق وان هددت الملك عبدالله بانها قادرة على اخذ هذه الاراضى منه وايضا اراضى الضفة الغربية اذا لم يقدم لها هذا التنازل.(٣١)

ومع حلول ديسمبر (كانون الاول) ١٩٤٨ تحول تسعمائة الف فلسطينى من اصل ١,٤ مليون الى لاجئين . ونتج عن هذه الحرب فقدان الفلسطينيين أولا لدورهم المستقل كعامل سياسى له رأى فى قضيته . فقد كانوا فى هذه الحرب الهدف وبنفس الوقت الضحية التى قررت كل الاطراف اولا الاسرائيلية ثم العربية مصيرها . فى هذه الحرب فقد الفلسطينيون أراضيهم ومزارعهم وقراهم ومدنهم ودمرت محلاتهم وبنوكهم ، ومستشفياتهم ومدارسهم ، واحزابهم ونواديهم ، اى انهم فقدوا وطنا كاملا . بل انهم دفعوا ثمن الوعود العربية بنجدتهم . ودفعوا ثمن الهزيمة العربية وسوء التقدير العربى . كما دفعوا ثمن سوء تقديرهم للموازين العربية والدولية ، واخطأت القيادات الفلسطينية والعربية المتفائلة فى الكثير من حساباتها . ومع نهاية الحرب وتوقيع اتفاقات الهدنة (رودوس) احتلت اسرائيل ، وكان عدد اليهود فيها ٦٠٠ الفا ، ٧٧,٤٪ من اراضى ومياه فلسطين (٢٠,٨٥٠ كيلو متر) مع انها لم تمتلك عمليا قبل بدء العمليات العسكرية سوى ٦ الى ٧٪ من اراضى فلسطين . وخضعت بقية اراضى فلسطين ٢٣,٦٪ الى جهتين إذ ضمت الضفة الغربية والقدس الى حكم الاردن وسط انقسام ومعارضة عربية رسمية ، بينما خضعت غزة للادارة المصرية

أما دولة اسرائيل فقد اقرت فور قيامها ، حق كل يهودى بالهجرة لفلسطين ، ومنعت الفلسطينيين بعد طردهم من ممارسة حق العودة . ابان السنوات الاولى من قيام الدولة ، جاء مئات الالوف من المهاجرين اليهود ليملأوا المدن والقرى والاحياء الفلسطينية الخاوية . اذ قطن ما يقرب من ٣/١ من سكان اسرائيل فى مساكن فلسطينية ومدن فلسطينية إبان السنوات الاولى لنشوء الدولة . وتأكيدا على سياسة الامر الواقع قامت اسرائيل باستباق اى ضغوط عليها فدمرت ٤٠٠ من القرى الفلسطينية فى الاراضى التى احتلتها عام ١٩٤٨ . وصدرت قوانين إسرائيلية بمصادرة كل أملاك اللاجئين باعتبارها املاك غائب.(٣٢) كما سنت اسرائيل قوانين على مراحل نتج عنها مصادرة أغلبية اراضى الاقلية الفلسطينية التى إستطاعت البقاء على الارض عام ١٩٤٨، وهكذا تحولت اسرائيل منذ انشائها الى اداة الحركة الصهيونية مهمتها تهويد الارض والغاء الوجود الفلسطينى ، وتحقيق حلم الدولة اليهودية القوية الممتدة والمسيطرة . ولم يكن هناك مقابل كل هذا فى الجانب العربى من يستطيع ، عبر ممارسة بعض الحنكة او السياسة او التفاوض او بعد النظر او القوة او الحرب ، الوقوف حاجزا بين اسرائيل وبين استكمالها لمشروعها فى اتجاهات نؤكد انها لم تكن تتوقع تحقيقها بهذه السرعة وبهذه السهولة والى هذا المدى والحد الذى حققته عام ١٩٤٨ .

ردود الفعل على نكبة عام ١٩٤٨: بين تصحيح الخطأ والتعمق في تكراره :

لم تستطع القوى العربية الخارجة من حرب فلسطين ان تستجمع نفسها بعد الحرب وتعقد اتفاقا مع اسرائيل يؤدى لعودة بعض الاراضى او لعودة بعض اللاجئين مقابل سلام شامل . بل كان هذا الامر مستحيل التطبيق ولا مكان له فى التفكير العربى والاسرائيلى بنفس الوقت . فهذه الرؤية لم تكن ممكنة قبل الحرب رغم اكتمال مظاهر الدولة لدى اليهود قبل قيامها بسنوات طويلة . لهذا استحال عمل ذلك بعد الحرب اى بعد ان اصبحت الجراح اعمق والخوف من اسرائيل اشمل ، اذ كان الصرع فى اوله وكان لابد من تجربة حظ العرب فى حروب قادمة . بل ربما لو جلس مفكر او فيلسوف او منجم او فلكى عربى يتسشف المستقبل لربما نصح العرب بعمل اى شيئ لمنع الهزيمة قبل وقوعها او لعقد سلام يؤدى لعودة بعض اللاجئين وبعض الاراضى والحقوق مقابل حل المشكلة والاعتراف ببعض نتائج ما حصل عام ١٩٤٨ لقاء تنازلات اسرائيلية جوهرية . وقد فكرت بعض القيادات السياسية العربية فى هذا الاتجاه ولكن الاطار السياسى العربى والشعبى الفلسطينى والعربى لم يكن ليتقبل هذا الامر . إذ أن ذلك لم يحصل لانه كان مستحيل التطبيق ، فالعرب اعتقدوا بانهم قادرون على التحرير الشامل ، واسرائيل اعتبرت ان ما أخذ اصبح لها وان عليها ان تتهيأ لتهزم العرب فى كل جولة . هكذا وضع الاساس العام لصراع مطلق بين العرب واسرائيل ، وقد اكتسب ذلك

أهمية خاصة ودولية مع بدء نشوء وتطور الحرب الباردة بين الغرب والشرق وبين السوفيات وامريكا .

ولكن من وجهة النظر العربية الشعبية والمعارضة للأنظمة القائمة فان ماتم كان خيانه ، وان العرب لم يقاتلوا ، بل انهم لو قاتلوا لانتصروا . بل شاع الرأى بان قتالا حقيقيا سوف يهزم اسرائيل ويعيد الحق الى نصابه . بل انطلق العرب من فكرة ان الذى يستطيع تحرير كل الارض لا يحتاج للتفاوض او لتقديم تنازلات فى المدى المنظور ، لهذا كانت اتفاقات رودس للهدنة أقصى ما استطاع الرسميون العرب عمله ريثما يتهيأون لمنازلة قادمة .

وبعد نكبه ١٩٤٨ ، بدأ الفلسطينيون يسعون للعودة الى بلدهم المحتل وذلك عبر عبورالحدود ، وبدأت تنمو اشكال من المقاومة المسلحة ، وظهرت الى العلن تيارات عربية تدعو للانتقام والعودة . (٣٣) هكذا تشكلت حركة القوميين العرب ذات القاعدة الفلسطينية والعربية بنفس الوقت ، وبدأت الحركة العربية الداعية للتصدى والقتال تنتشر من المحيط للخليج وانبثق عصر القومية وعصر عبدالناصر الذى دشن بداية مرحلة تاريخية لتدعيم استقلال مصر والعرب من النفوذ البريطانى والفرنسى . وبدأ عصر الانقلابات العربية والعسكرية ، وارتفع معه شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) وتركزت السياسات حول الشعارات الكبرى وعلى رأسها الوحدة العربية وتحرير فلسطين كمفتاحين رئيسيين للنهضة العربية المنتظرة . ولكن شيئا حقيقيا ل يحصل فى التعامل مع الخطر الاسرائيلى تجاه العرب .

ان الفرضية الرئيسية فى عصر الانقلابات العربية انطلقت اساسا من هزيمة عام ١٩٤٨ . فقد انطلق العقل العربى من أن سبب الهزيمة الاساسى يعود الى خيانة الملوك والرؤساء العرب، وان الهزيمة نتجت عن وجود ملوك ورؤساء يسمعون كلام بريطانيا ، ولايقوون على معارضتها فى أمر من أمورهم الأمنية والوطنية . هكذا انطلق الفكر القومى من ان تغير الأنظمة وتغير الملوك سوف يؤدى الى تحقيق استقلال الارادة الكاملة وبالتالى الوصول الى تحرير فلسطين . فقوة اسرائيل ، من وجهة النظر الثورية والقومية ، كمنت اساسا فى خيانات العرب وليس نتاج عوامل أخرى يهودية واسرائيلية أو دولية . بل انطلق العرب بانهم ما إن يقرروا خوض المعركة حتى النهاية إلا وتكون النتيجة مضمونة . لهذا عاد عبد الناصر الى مصر وهو على استعداد لقيادة انقلاب ضد ملكه ، ولهذا بدأ الشارع العربى والفلسطينى برفع شعارات ضد الأنظمة العربية معتبرا أنها سبب الهزيمة فكانت النتيجة التى خلص اليها عبد الناصر المحاصر فى الفالوجا :

أن " الواقع الاسرائيلى " لايمكن مواجهته الا بواقع عربى جديد . والجيوش العربية القادرة فعلا على مواجهة اسرائيل وهزيمتها لايمكن بناؤها فى ظل الواقع العربى الراهن .. الواقع الفاسد المفسخ الممزق .. " من هنا يجب أن نبدأ " . (٣٤)

ولكن الحقائق كانت مختلفة ، اذ لم يكن هناك ما يضمن أن الانظمة العربية الثورية ستكون افضل حالا فى القتال من نظام فاروق فى مصر او الملك عبدالله فى الاردن او الملك الهاشمى فى العراق . ومع تشييد عصر الانقلابات العربية وارتفاع الوتيرة بامكان تحقيق التحرير والعودة ، لم يحصل شيئ على ارض الواقع يغير المعادلة . فقد انشغل العالم العربى بقيادة عبدالناصر والتيار العربى القومى فى مواجهة مع الاستعمار البريطانى والفرنسى هدفها تحقيق استقلال بقية الدول العربية وطرد نفوذ بريطانيا من مصر أولا ، ومن بقية الاقطار العربية ثانيا . كانت الحرب الباردة قد بدأت تستعر ، وكان الاستعمار القديم الى أفول . ولكن أفوله تطلب مقاومة وتطلب موقفا . لهذا كان أهم ما قام به عبد الناصر فى بداية عهده هو تدشين تلك المرحلة فى مصر ثم نقلها لبقية الاقطار العربية بما فيها تبنيه للثورة الجزائرية . ولكن هذا وضع مصر فى تصادم مع القوى الكبرى .

وشنت اسرائيل منذ الخمسينات عمليات عسكرية بواسطة وحدات كوماندوز على قرى عربية آمنة فى الضفة الغربية من الاردن (غارتا قبيا ، ونحالين) وهاجمت مركز البوليس المصرى فى غزة ، وهاجمت إحدى القرى السورية تاركة وراءها عشرات القتلى العرب الآمنين بعد كل غارة . وقد ارتبطت تلك الغارات بسعى اسرائيل لايقاف عمليات التسلل العربية والفلسطينية الى اراضيها ، وارتبطت ايضا بمحاولات اسرائيل تجفيف بحيرة الحوله وبناء محطة توليد كهرباء فى المنطقة المنزوعة السلاح بين سوريا واسرائيل . وقد تلبدت إبان تلك الأحداث سماء الشرق ، وهددت الادارة الامريكية (التى لم تكن مرتبطة باسرائيل بقدر ارتباط اسرائيل بذلك الوقت بفرنسا) اسرائيل ان استمرت فى مشروع تجفيف بحيرة الحوله مما جعل اسرائيل توقف الأمر فى ذلك الوقت على الاقل . (٣٥)

لكن ذلك شكل جزءا من توتر استمر بالتصاعد على الجبهة المصرية الاسرائيلية ، حيث اعتبرت اسرائيل ان مواقف عبد الناصر وتسلحه يستلزم ضربة وقائية تضمن عدم قيامه بمباغتتها . هكذا توافقت المصلحة الاسرائيلية مع البريطانية والفرنسية اللتين ارادتا تحطيم عبد الناصر لكى يحافظا على نفوذهما فى مصر وفى قناة السويس الذى أممها ناصر . وانتقلت اسرائيل عام ١٩٥٦ للاعتداء على مصر فى العدوان الثلاثى والذى شاركت فيه فرنسا وبريطانيا مما انتج احتلال كل من سيناء وقطاع غزة لعدة شهور . (٣٦) وفى تلك الحرب حقق عبدالناصر نصرا سياسيا كبيرا ، اذ كان التدخل السياسى الامريكى والسوفيتى لصالحه ، وكانت تلك الحرب إيذانا بنهاية نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا فى الشرق وبداية حقيقية للنفوذ الامريكى السوفيتى الأوسع وغير المباشر .

ورغم هذه الهجمات الاسرائيلية ورغم مقدرة اسرائيل على احتلال اراضى واسعة من مصر الا ان الواقع العربى بق ينظر لهذه الضربات بعين الشك فى حقيقتها . فمن جهة حجم الاعلام العربى حقيقة ما حصل نافيا ان يكون النصر الاسرائيلى فى سيناء عام ١٩٥٦ نتاج تفوق اسرائيلى ، بل انه نتاج دور فرنسا وبريطانيا الداعم الاسرائيلى . لهذا

اصبح منطق عزل فرنسا وبريطانيا عن اسرائيل (مثل عزل امريكا فيما بعد عن اسرائيل) مثل منطق عزل الحكام العرب وجلب حكام جدد يؤمنون بالقتال يكرر نفسه . وفى كل الحالات لم تتغير النتيجة ، اذ استمر التفوق الاسرائيلى على العرب.

ولكن بنفس الوقت برزت وتألقت فكرة الوحدة العربية .اى الفكرة التى تؤكد ان وحدة العرب ممكنه وانها سوف تؤدى لتحرير فلسطين من الصهيونية. هذا شعار تبنته الحركة القومية العربية وتبنته الحركة السياسية فى الاقطار العربية وتبناه عبد الناصر . اى انه على العرب الاستعداد لمعركة التحرير عبر التوحد اولا . هكذا انتظر الفلسطينيون فى الخيام العام تلو العام وانتظر العرب العام تلو العام . ووقعت الوحدة العربية بين مصر وسوري عام ١٩٥٨ ثم دب الخلاف بينهما وانسحبت سوريا من الوحدة عام ١٩٦١. من جهة اخرى عندما هدد عبد الكريم قاسم بغزو الكويت فور استقلالها عن بريطانيا كان واضحا ان التنافس العربى على شعار الوحدة أصبح بحد ذاته مجالا للصراعات العربية العربية . ووقت حرب اليمن فى العام ١٩٦٢ بعد ان تدخلت مصر لدعم الجمهوريين وتدخلت المملكة العربية السعودية لدعم الملكيين . واستمر القتال فى اليمن كحرب استنزاف دائمة للجيش المصرى حتى هزيمة مصر فى حرب ١٩٦٧.. ان سياسة عبد الناصر العربية والدولية فى مجال عدم الانحياز وسياساته السوفياتية التى اعتقد انها تساهم فى حماية مصر وتنميتها وسياسته تجاه اسرائيل التى شعر انها تشكل خطرا على أمن مصر أوقعت توترات كبيرة بين عبدالناصر والولايات المتحدة التى كانت تسعى لبسط دورها العالمى ومواجهة تمدد الاتحاد السوفيتى فى أوج الحرب الباردة . (٣٧)

وقد انتهى الامر الى مصر متحالفة مع الكتلة الشرقية بقيادة عبد الناصر ، والعالم العربى مستنزف فى صراعات بين دول عربية مستقلة ومحافظة وملكية اقرب لبريطانيا او للولايات المتحدة وبين دول عربية متحالفة مع الاتحاد السوفيتى . وفى ظل هذا الانقسام خسرت قضية فلسطين وخسرت قضية التحرير ، بل فاتت الفرصة لتحرير فلسطين او لاقرار اى من حقوق شعبها . هكذا اختفت الآمال الخاصة بالوحدة العربية وبدأت الفكرة تدور فى فلك لا نهاية له . لقد عاش العرب مرحلة القومية والوحدة فى الوجدان وبينما كانوا فى الممارس بعيدين عن هذه الوحدة ، وبالتالى بعيدين كل البعد عن تحرير فلسطين .

وعندما جاء الحبيب بورقيبه رئيس تونس فى زيارة له للقدس فى ١٩٦٥ ودعا العرب والفلسطينين من إحدى مخيمات اللاجئين لان يختاروا بين خيارين : اما ان يقاتلوا ويحرروا ارضا ويفوا بوعودهم او أن يسالموا اسرائيل ويشرعوا في عقد صلح يأخذوا بمقتضاه ما يمكن أخذه وفق فرضية المراحل ، كان الرد العربي حاضر البديهة ، كما هو حاضر البديهة دائما ، اتهم بورقيبه بالانحراف ليسيطر صوت المقاومين والمجاهدين . (٣٨) فقد انطلق بورقيبة من الواقع الصعب ألا وهو ان كيان اسرائيل اصبح واقعا يصعب تدميره ، وان الحرب غير مسموحة على العرب لتدمير هذا الكيان او إضعافه ، وان الأفضل البحث عن خيارات اخرى قد تسمح بتحصيل نتائج أفضل للفلسطينيين او للعرب . بل انطلق من واقع ان تلك المخيمات التى انشئت للفلسطينيين اللاجئين ، وان تلك الوعود التى تعطى للفلسطينيين يجب ان تحل فى اطار حل يحقق تقدما فى وضع الفلسطينيين ويحقق بعض الوعود التى كان الخيار العسكرى عاجزا عن تحقيقها.

الطريق الى حرب ١٩٦٧ مفروش بالنوايا الحسنة :

ونشأت منظمة التحرير عام ١٩٦٤ رسميا فى مؤتمر للقمة عقد فى القاهرة لتصبح الألية التى تعبئ وتنظم الفلسطينيين . وقد اقترب العرب من بعضهم مؤقتا للبحث فى الخطر الاسرائيلى الناتج عن محاولة تحويل مجرى نهر الاردن . ونشأت منظمات فلسطينية أخرى اهمها حركة فتح في اوائل الستينات وقاعدتها سوريا . وبدأت تلك الحركة الشابة تقوم بعمليات عسكرية منذ عام ١٩٦٥ عبر الحدود المتاخمة لاسرائيل من الضفة الغربية ومن سوريا ومن لبنان . هكذا كانت فتح مثل حماس والجهاد الاسلامى اليوم تمثل الجناح المقاوم بينما منظمة التحرير بقيادة الشقيرى ومركزها القاهرة تمثل الجانب الرسمى والمقيد بحدود وسقف السياسة العربية الرسمية . فبينما تبنت مصر منظمة التحرير ، تبنت سوريا المعارضة (فتح) وكلا الدولتين في حينهاكانتا فى صراع وتنافس . (٣٩)

وقد استند فكر حركة فتح، التى قادت العمل الوطنى الفلسطينى ومنظمة التحرير فيما بعد الى عناصر هي فى جوهرها رد مطلق على الطابع المطلق للصراع . وقد إعتبرت حركةفتح، أولى الحركات الفلسطينية الفدائية ، بان عدم مقدرة العرب على تحرير الارض التى قامت عليها اسرائيل عام ١٩٤٨ هو نتيجة طبيعية لعدم الاستعداد العربى وللخلافات العربية العربية . لهذا جسدت فتح قلب للشعار العربى "الوحدة طريق فلسطين" وحولته : فلسطين طريق الوحدة . لهذا وفى ظل عدم قيام الدول العربية بتحرير فلسطين قام فكر فتح كما قامت سياستها في المرحلة الاولى على تحقيق احد احتمالين :

الاحتمال الاول إستند الى سيناريو الحرب الفدائية المنطلقة من الحدود العربية مع فلسطين والتى تقود بدورها الى ردود فعل اسرائيلية على الدول العربية ومواقع التواجد الفلسطينى . وقد اعتبرت حركة فتح ان ردود الفعل الاسرائيلية ، فى ظل العجز العربى الرسمى ، ستتحول الى عامل إحراج كبير للسياسة العربية وشعاراتها . واعتبرت ان هذا العجز سيفرض على الدول العربية التعامل مع التحدى الاسرائيلى بالمثل . هذا التصوراستند على تحويل الحرب الفدائية الفلسطينية الى عامل تسخين ومفجر للحرب العربية الاسرائيلية الجديدة . إن هذا التصور تم تنفيذه نسبيا فى عام ١٩٦٧ عندما أدت العمليات الفلسطينية المنطلقة من سوريا وبموافقة سوريا التى كانت تتنافس مع مصر على

الدورالقيادي القومي والثوري في المنطقة العربية ، الى ردود اسرائيلية عنيفة وتهديدات أدت في مجملها الى تصعيد الموقف وصولا الى حالة الحرب . لكن هذه الحرب لم تنتج التحرير المنشود بل انتجت هزيمة شاملة لجميع الجيوش العربية المشاركة وضربة كبرى لقيادة المشروع العربي القومي الممثلة في دور الرئيس عبد الناصر .

اما تصور فتح الثاني فقد اخذ بالاعتبار إمكان فشل السيناريو الاول . لهذا طرحت الحركة بانه في حالة عدم قيام النظام العربي او الجيوش العربية بالرد على الضربات الاسرائيلية فسوف يؤدي هذا الى تعبئة الجماهير العربية والفلسطينية التدريجي والذي يؤدي بدوره الى حالة نهوض عربية تكون فيها المبادرة السياسية والعسكرية للشعب العربي لا لحكوماته . وقد سميت هذه النظرة بنظرية التفجير المتسلسل . (٤٠)

اذن ووفق النظريتين في ادارة الصراع مع اسرائيل كانت هذه الطلائع الفلسطينية الشابة التي تجسدها حركة فتح تسعى للمشاركة العربية الرسمية وفق السيناريو الاول والشعبية وفق السيناريو الثاني ، ولم تكن تمانع تداخل وتكامل السيناريوهين في الجهد لتحرير فلسطين . إذ نظرت هذه الحركة الشابة الى الصراع مع العدو كما نظر العدو اليه ، في اطار نفي كل طرف للاخر في ظل مواجهة تناحرية اساسها الاحتكام الى الحرب ووسائل القتال . ولكن الحركة الوطنية الفلسطينية تميزت في كلا السيناريوهين ، ايضا في سعيها الى إعتبار دور القوى الخارجية العربية هاما أو أساسيا من اجل نيلها لحقوقها . في هذا خصوصية كبيرة للحركة الوطنية الفلسطينية .

والحركة الفلسطينية لم تكن في حالة تنافس مع دولة استعمارية كفرنسا او بريطانيا يتوقع منها بعد ان اصبح الاستعمارمكلفا ماليا ونفسيا وعسكريا العودة الى اراضيها ووطنها الأم البعيد جغرافيا . وهذا لم يفتح المجال الى امكان تبلور حل يقوم على الانسحاب مقابل علاقات حسنة مع اسرائيل . فالصراع الوجودي والمطلق على الارض التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨ بين الفلسطينيين والاسرائيليين عن أن على الفلسطينيين الاستمرار في المعاناة الناتجة عن غياب القدرة على تحديد تصور اخر للاستقلال او للتحرير يكون بديلا (ولو مؤقتا) عن التصور المطلق . لهذا وجد الفلسطينيون انفسهم قبل عام ١٩٦٧ (وبعده لفترة طويلة) في طريق مسدود اساسه طبيعة الصرع المطلقة في ظل معادلات سياسية وعسكرية وعربية ودولية في غير صالحهم . ومع ذلك استمروا يحملون في فكرهم نظرة للحقوق الفلسطينية تطورت عبر الصراع واللجوء تناقضت جذريا مع التصور الصهيوني لجميع المدارس السياسية والحزبية .

لهذا بقي الفلسطينيون ، نسبة لحركات استقلالية عربية او في العالم الثالث في حالة شك وضعف وحتى عدم ثقة تجاه نتيجة نضالهم . لهذا كثرت في الحركة الوطنية الفلسطينية الوقفة التاريخية ، والموقف التاريخي، والشهادة التاريخية ، او حتى الفكر الحسيني (نسبة لاستشهاد الحسن والحسين في كربلاء) . فكل معركة وقفة، وكل مواجهة موت اثناء الوقوف ورفض للركوع . وامام تداخل العوامل والاوضاع المحيطة بالقضية الفلسطينية وجد الفلسطينيون انفسهم بلا أمان فيما يتعلق بمطالبهم وامكان تحقيق اهدافهم .

وقد عكس سعي حركة فتح في اوائل الستينات الى قلب الشعار العربي " الوحدة طريق فلسطين " الى " فلسطين طريق الوحدة " حالة القلق السائدة في الساحة الفلسطينية وامكان في خضم السعي نحو الوحدة العربية اولا الى نسيان فلسطين مما يعطي الفرصة لاسرائيل لبناء مجتمعها ودولتها وقوتها . (٤١) فقد إمتلك الشبان الذين اسسوا هذه الحركة شعورابالاستعجال والسرعة عكس هذه المخاوف . بل شكلت تلك المرحلةبداية الخوف من ان تقود الخلافات العربية وعدم القدرة على فعل جدي مع إسرائيل الى تشريع وجودها وبالتالي فرضه كامرواقع . بل اكدت فتح في تلك المرحلة المبكرة بانه اذا لم يتحرك الفلسطينيون بسرعة فالوقت سيساعد الحركة الصهيونية على بناء مجتمعها وتوحيده ,(٤٢) بل لو حصل هذا فسوف تصبح امكانية عودة اللاجئين الى وطنهم حدثا يصعب حدوثه.

وقد أدت عمليات فتح ودعم سوريا لها ، والتي كان يحكمها في حينها نظام ثوري يتبنى شعارات حرب الشعب الطويلة الأمد ، الى ردود اسرائيلية قاسية . وقد سعت اسرائيل في تلك الفترة لجر سوريا الى معركة على الحدود وخاصة في المنطقة المنزوعة السلاح . وقد أدى القصف الاسرائيلي للقرى السورية ثم التصريحات الاسرائيلية حول تغير النظام في سوريا ان استمرت في تصعيدها ودعمها المنظمات الفلسطينية ، الي وضع الرئيس عبدالناصر الزعيم القومي في موقف الدفاع . (٤٣) وكانت مصر في حينها تعاني من نتائج تدخل جيشها في حرب اليمن ، وكانت في ادنى حالات الاستعداد للحرب ، وكان العالم العربي مقسما بين ملكيين محافظين وجمهوريين ثوريين قوميين . هكذا تورط عبد الناصر واضطر لتهديد اسرائيل اذا استمرت في اعمالها ضد سوريا . وكانت اسرائيل تبحث في حينها عن فرصة لامتحان اتفاق الدفاع المشترك بين سوريا ومصر ، وعن فرصة لاعادة العرب الى الوراء في شعاراتهم وفرص تهديدهم العسكري لكيانها . وكانت تبحث بنفس الوقت عن طريقه لتغيير دورها وجلب اكثر الدول قوة وعلى رأسها الولايات المتحدة للاعتراف لها بدورها وقيمتها وأهميتها العسكرية والسياسية الاقليمية .

ومع ازدياد التوتر على الحدود السورية الاسرائيلية ومع تدفق المعلومات السوفيتية المتتالية بان القوات الاسرائيلية تقوم بوضع حشود على الجبهة السورية ، حشد الرئيس عبد الناصر القوات المصرية في سيناء. ثم طلب الرئيس عبد الناصر في ١٨ مايو من الأمم المتحدة سحب قواتها من المنطقة الفاصلة بين مصر واسرائيل ، وبدأت القوات المصرية تحتل تلك المواقع . وسعى الرئيس عبد الناصر لضبط النفس من حيث وضع قواته في شرم الشيخ مقابل مضائق تيران . لكن حالة الهياج الشعبي في العالم العربي ومطالبة الفئات العربية الاكثر قومية في اطروحاتها لعبد الناصر إضافة

لدولة عربية اخرى بإجراءات اكثر قوة، دفع عبد الناصر الى منع الملاحة الاسرائيلية فى ميناء العقبة . (٤٤) هكذا ارتفعت معنويات العرب من المحيط للخليج ، وبدأ العرب يشعرون انهم فى القمة ، وان حلمهم التاريخي يقترب من التحقيق . كان العرب في تلك الايام يشعرون بالنصرون ان يحققوه ، فقد كانت كلمات عبد الناصر كافية لكى يشعروا بنشوة الانتصار ، لكن الرئيس عبد الناصر كان يعرف ان العرب غير مهيأين ، وكان يغامر لارضاء الشارع ولحماية موقعه العربى الشعبى ، ولجعل اسرائيل توقف هجماتها وتهديداتها ، وكان يعتقد ان فرصة للقتال افضل سوف تأتى بعد سنوات ، وان الموقف السوفيتي والامريكى ، كما كان الامر عام ١٩٥٦ ، قد يمنع هذه المرة القتال ويخرج عبدالناصر بنصر قومي وسياسي كبيرمن هذه المواجهة ، وهذا ما أنتبهت له اسرائيل وسعت لمنع تحقيقه ولاجهاضه.

وأتت المفاجأة القاسية ، هزيمة للعرب فى ٦ يونيو ١٩٦٧ ، اذ خلال ايام سقطت مدينة غزة الفلسطينية والتابعة منذ حرب ١٩٤٨ للادارة المصرية وسقطت سيناء المصرية وسقطت قناة السويس المصرية وسقطت القدس الفلسطينية التابعة للاردن منذ حرب ١٩٤٨ ، وسقطت الضفة الغربية الفلسطينية والتابعة للاردن من حرب ١٩٤٨ ، وسقطت الجولان السورية ، وذهل الشارع العربي ، وذهل الجميع . بل ان سكان الضفة الغربية خرجوا للشوارع فى البداية لاستقبال الجيوش العربية معتقدين ان القادم هو الجيش العربى واذا بهم يجدون امامهم الجيش الاسرائيلى .

ولكن كيف نجحت اسرائيل فى خداع ثلاث دول عربية رئيسية (ومن ورائها العالم العربى) ؟ المشكلة كانت أعمق من مفاجأة ، بل تعود لأساليب الادارة ، والتنظيم ، وحداثة التجربة العربية مع مجال الدولة ، والحرب ، اضافة لفقدان القدرة بالتالى علي تعبئة الموارد ونقص القدرة الصناعية ، وضعف التعليم ، والتكنولوجيا ، وحالة عدم الاستقرار التى تسود الأنظمة السياسية والتى تضمنت الخوف من الجيوش التى كان من المناط بها انجاز مهمة التحرير . كما ساهم في تلك الهزيمة وجود عزلة بين فئات اجتماعية كبيرة ، ونقمة بين فئات اخرى من الطبقة الوسطى علي الدولة . وكانت فى تلك الفترة الأنظمة الاشتراكية والمتخمة بأنظمة المخابرات التى تحد من الحوافز هى سيدة الموقف . لهذا كان من الصعب ان تنتصر أمة هذه هى قاعدتها امام أمة تأخذ بعقيدة سياسية واجتماعية تميل للمشاركة والاستقرار السياسى والتجانس الاجتماعي واحترام الفرد والقانون والبناء الصناعي والعلمي .

اكتشاف دولة ومجتمع اسرائيل:

لم يكن واضحا لدى العقل العربى بان المعركة فى فلسطين لها طابع حضارى وسياسى واجتماعي ونفسى واقتصادى ، وانها اكثر من مجرد مواجهة بين عصابات صهيونية وبين أمة عربية . هكذا شاع فى الفكر العربى شعار القتال بعد تغير الانظمة ، وان اليهود عصابات وانهم لا يشكلون شيئا قادرا على البقاء .. بل تعمقت رؤية مفادها كتاب بروتوكولات حكماء صهيون . وان هذا الكتاب الخرافى غير الصحيح اصبح لسان حال الخبراء العرب فى شؤون اسرائيل . هكذا اصبحت الخبرة تعتمد على الدعاية والتمنى عوضا عن الحقائق مما خلق عقلا عربيا تجاه اسرائيل شديد الثقة بقدراته وشديد الاستخفاف بعدوه الذى يهدد امنه . هكذا كان العرب يخلقون كارثة دون أى دراية لحجمها وحدودها.(٤٥)

بل الاسوأ فى الفكر السياسى العربى انه ركز كثيرا علي عدم معرفة اسرائيل ونظامها وحياة سكانها . فمن الواضح ان العرب حينما دخلوا الصراع فى مواجهة اسرائيل ركزوا على منع الكتب ومنع مرور المعلومات عن الكيان الاسرائيلى، وهذا امر مارسته بجدارة وبجهل معظم اجهزة الرقابة والمقاطعة العربية . وفى هذا جهل المسئولين العرب والمؤسسات العربية بالشأن الاسرائيلي وذلك نتاج قلة المعلومات وقلة المعرفة في امور وشؤون العدو . ويبدو ان المنطلق كان أساسا يقوم على أن منع المعلومات عن العدو ومجتمعه وجيشه وسكانه هو افضل لتفادى الاحراج وهو الافضل لتأكيد انهياره وعدم وجوده وانه فى طريقه للفناء . فبينما تقول الدعاية الرسمية بان اسرائيل على وشك الانهيار ، تقول الحقائق بانها اطلقت قمرا صناعيا ، او انها تفوقت في مجال البحث . ان الرسميين العرب لهذا سعوا لمنع هذه المعلومات عن شعوبهم ظنا منهم بان فى هذه المعلومات تقوية لاسرائيل وتشريع لوجودها ، واضعاف لهم . بل اعتقدوا ان المواطن الذى يدخل الحرب وهو جاهل بكل لأبعاد الانسانية والسياسية والعسكرية عن عدوه هو اكثر قدرة على التضحية والقتال من مواطن يمتلك معلومات دقيقة عن نقاط قوة الخصم .

ولكن المسئولين العرب لم ينتبهوا ان هذا المنطق هو الذى مهد لكارثة ١٩٦٧ العربية الاسرائيلية. ان المنطق الذي ادي الى سواد عقلية الجدار الحديدى فى الاتحاد السوفيتي وشرق اوروبا هو نفسه الذى ساد فى العالم العربى فى التعامل مع المعلومات والمعرفةعن العدو . والحقيقة الصعبة انه حتى في التلفزة العربية دارت نقاشات مطولة حول هل يتم وضع صورة جندى اسرائيلي او شرطى او مسؤول او رئيس اسرائيلى على التلفزة ؟ وهل هذا دعاية لاسرائيل ام لا؟ نعم مارست وسائل الاعلا م العربي الرقابة ومسحا لأشرطة لأنه ظهر فيها مسؤول اسرائيلى ؟ وقد ظل هذا الوضع على حاله حتى عام ١٩٦٧ بل وحتى بعد ذلك بفترة .

فى هذا الاطار التاريخى والتعامل الغيبى العربى مع اسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ ، استغلت اسرائيل عامل الوقت ، اذ قامت فى الاعوام الاولى لنشوئها بجلب مايزيد عن ٦٠٠ الف يهودى مهاجر ، والجدير بالذكر ان معظم من شكلوا تلك الهجرات اليهودية الكثيفةكانوا من يهود البلاد العربية من المغرب ، اليمن ، العراق ، الجزائر، تونس ، ليبيا ، مصر ، اضافة الى ايران وتركيا . (٤٦) وربما كان منطق العرب فى ذلك الوقت ، ان ارسال كل اليهود الى فلسطين يسهل من هزيمة اليهود الذين يصعب إعالتهم. ولكن الذى حصل ان

هؤلاء شكلوا العمود الفقرى الشعبى لدولة اسرائيل الحديثة ، وهؤلاء بنفس الوقت فقدوا املاكهم وحقوقهم فى البلد العربية ، وتحولوا على مر السنوات لاكثر اليهود نقمة على العرب واكثرهم تأييدا لليكود . ففى اسرائيل وفى الخمسينات كانت تنجز أسس مجتمع ، وفيها ايضا كانت وحدة هذا المجتمع امتن من وحدة المجتمعات العربية بسبب بناء مؤسسات سياسية لها مصداقية وإستمرارية واستقرار .

وهكذا على مر السنوات اتت اسرائيل بخبرات جديدة وبنت الجيش وبدأت بالتصنيع النووى ، كما بنت الجامعات ، ورتبت قوتها بحيث يصعب هزيمتها . وأهم ما قامت به اسرائيل انهخا سعت لبناء مجتمع مدنى شبه متجانس وبنت نبفس الوقت قاعدة شبه صناعية علمية . وقد شكل هذا البناء مضمون قوة هذه الدولة وسر مقدرتها على البقاء . بل انها نجحت فى تحويل اليهود غير القادرين على التكيف مع المجتمع شبه الصناعى والاكثر تنظيما الذى اقامته بما فيهم يهود المغرب واليمن والعراق الى علماء ومفكرين ومتخصصين بالتالى نجحت مع سكانها باكثر مما نجحنا نحن العرب مع أبناء الريف أو البادية من ابنائنا .(٤٧)

لقد نجحت اسرائيل فى بناء مجتمع متساو نسبي ومنسجم نسبيا تغلب عليه المواطنة الاسرائيلية بينما نحن فى العالم العربى واجهنا صعوبات كبيرة (ومازلنا) فى بناء هوية واضحة وولاء قوى لدولنا وانسجام اجتماعى وسلوك مدنى ومجتمع مدنى يهدم الاسوار التى بنيناها فى المجتمع الواحد ، هنا وفى هذا المجال كانت كارثتنا الحضرية الاكبر .

مابعد هزيمة ١٩٦٧ : اعباء جديدة وتناقضات عميقة :

ومع هذه الهزيمة كبرت الفاتورة : الآن على العرب تحرير أراضى ١٩٤٨ اضافة لعودة لاجئى ١٩٤٨ المنتشرين فى العالم العربى والعالم ، وان يضيفوا للفاتورة اراضى ١٩٦٧ وعودة لاجئى ١٩٦٧ الجدد . بعض المتفائلين اعتبر ما حصل يسهل على العرب تحرير فلسطين كاملة ومرة واحدة ، بل ساد منطق يقول : لو تقوم اسرائيل باحتلال كل البلاد العربية يكون من السهل تحرير فلسطين مرة واحدة . من جهة أخرى اعتبر المتشائمون ان الفاتورة اصبحت كبيرة والوضع اصبح صعبا . ولكن الكثير من العرب اعتبر ان الهزيمة نتاج خدعة ونتاج عوامل خارجية ، ونتاج مؤامرة دولية شارك بها السوفيات ، ونتاج مؤامرة ضد العرب ومصر ، لا نتاج عوامل داخلية صارخة تقع فى صلب البنيان العربى .

وخسرت الاقتصاديات العربية المصرية السورية الاردنية مرة ثانية في حرب ١٩٦٧ ، وجاء الدور لاستنزاف النفط العربى فى معركة فلسطين ، اذ بدأت المملكة العربية السعودية ودول الخليج الالتفات لاعادة بناء القاعدة العسكرية العربية لتحرير اراضى ١٩٦٧ . اذ مال الخطاب العربى بعد تلك الحرب للتركيز على مسح اثار العدوان الاسرائيلى لعام ١٩٦٧ ، عوضا عن الانغماس فى السعى لتحرير اراضى ١٩٤٨ . فكما اصبح العرب فى حالة تأخر عن اللحاق بشعار رفض التقسيم الى القبول به بعد فوات الأوان ، فإن رفع شعار التحرير الشامل تم التراجع عنه بعد فوات الأوان ايضا فى حرب ١٩٦٧ . اذ اصبح من الملح اعادة بناء الجيش الاردنى والسورى والمصرى ، واصبح من الضرورى دعم الجيش المصرى فى حرب الاستنزاف الضرورية فى حينها لاعادة الثقة للجيوش العربى، واصبح من الضرورى بنفس الوقت تأمين دعم عربى دائم لقوات المقاومة الفلسطينية التى نهضت بقوة بعد ان توحدت فى اطار منظمة التحرير الفلسطينية . وانبثقت بعد حرب ١٩٦٧ موجة عربية جديدة للثأر والتحرير والعودة قادتها أساسا المقاومة الفلسطينية على الصعيد الشعبى ، اما على الصعيد الرسمى فتتمثلت باعادة بناء الجيوش العربية وبحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، والمناوشات على الجبهة السورية .

ولكن تناقضات الواقع العربى ، وغياب القاعدة العلمية والتكنولوجية، وغياب ثقافة الحرية والعدالة ، ساهمت فى تحويل القتال ضد اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ لكابوس جديد . ولضعف بنية المجتمع الاردنى ولضعف التجربة الاردنية فى الدولة التى بدأت مع الملك عبد الله فى العشرينات من هذا القرن، شعر الاردن ان حمل الفلسطينيين للسلاح فى وسط الاردن خطر على الهوية الاردنية وعلى مستقبل الاردن . وتعزز هذا الامر السلبى نتيجة ضعف التجربة الفلسطينية مع الدولة والتنظيم ايضا . وأمام حالة المد الشعبى الكبير والشعارات والسلوكيات التى ترافقه وجدت المقاومة الفلسطينية انها دون المقدرة على استيعاب هذا المد . ونتج عن الأمر الالتهاء بصراع وحرب اهلية أردنية فلسطينية بدأت مناوشاتها فى عام ١٩٦٨ واستمرت بعنف طوال أعوام ١٩٧٠- ١٩٧١ . وقد قتل اباتها الالوف ودمرت أحياء فى المدن الاردنية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين . هكذا تحولت المخيمات التى كانت رمزا لعدوان اسرائيل لموقع للاقتتال العربي العربي والأهلى الأهلى وهذا افقد العرب الكثير من مصداقيتهم . (٤٨)

ومع انغلاق فرص القتال عبر الحدود الاردنية ومع خروج الفدائيين الفلسطينيين من الاردن انطلق العمل الفدائى بقرار عربي وبدعم شعبى من لبنان . فمن جهة تألقت بطولة المقاومة، اذ صدق جيل من المقاومين العرب واساسا من اللبنانيين والفلسطينيين فى عمل جاد فى محاولة لاقرار الحقوق العربية . ولكن الصدق والنية الطيبة لم يشكلا عنصرا كافيا لصنع التغيير . فلبنان منقسم ، ولديه تجربة هو الاخر هشه وضعيفة مع الدولة منذ ان وجد لبنان الكبير عام ١٩٢٠ كوحدة جديدة لكيان ناشئ . ان لبنان الطرى العود لم يكن ليتحمل ، فى ظل هدوء كل الجبهات العربية ، تحوله لمركز الصراع العربى الاسرائيلى. لهذا اصطدمت الدولة فى لبنان مع العمل الفدائى المنطلق من اراضيها منذ عام ١٩٦٩ لسبب رئيسى : ان لبنان الرسمى والاقتصادى لا يستطيع ان يتحمل ضربات اسرائيلية دائمة لمطاراته واقتصاده واراضيه .

ولكن من جهة اخرى كانت الانقسامات فى لبنان وازمة الهوية فيه تؤكد وجود شرخ كبير حول مشروعية الدولة او

حتى مشروعية الكيان اللبناني ، وهذا شرخ قائم في كل دولة عربية نظرا لحداثة عهدنا بالكيان العصرى الحديث . لهذا فعندما وقع اشتباك بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين تدخل الشارع اللبناني المسلم لصالح الفلسطينيين ووقف قطاع كبير من الشارع المسيحي مع الدولة . هكذا انقسم لبنان ، وبدأت مشكلاته وتناقضاته الداخلية تتفاعل الى ان انفجر في حرب اهلية اكلت منه مئات الالوف من القتلى والجرحى . وكان هذا الانفجار للحرب الاهلية اللبنانية دليلا اخر على التناقض بين الفكر والواقع وبين مبادئ التحرير وحقائق الكيانات والشعوب وتناقضاتها . (٤٩)

اما الصراع عبر جنوب لبنان فتحول هو الاخر الى حالة استنزاف دائمة . وكان الثمن كبيرا ، اذ سقط القتلى بالالوف ، ووقعت قوافل من الشهداء ابان المواجهات التى لم تنقطع منذ عام ١٩٦٩ . ان غارة الطيران الواحدة التى تنتقم لمقتل اسرائيلى كانت تحصد مئات القتلى من اللبنانيين والفلسطينيين ، وهناك مخيمات فلسطينية وقرى لبنانية تم محوها من على الخارطة واعيد بناؤها المرة تلو المرة . ان قصة الصراع المسلح والشعبى بين العرب واسرائيل من جنوب لبنان والتى اصبحت المحرقة والمعبر عن الصراع العربى الاسرائيلى لم تكتب بعد فهناك سقطت قرى واستعيدت ، وهناك تصدت لاسرائيل كل الحركات السياسية والعقائدية العربية والفلسطينية ، وهناك واجه العرب كل احزاب واجهزة اسرائيل واستخباراتها . فى الجنوب كانت حربا مفتوحة وقتالا لا يتوقف وتجارب لاحد لها للعلاقة بين الفكر والواقع بين الممكن وغير الممكن ، ربما انطلقت الحرب لسنوات من هناك ولكن افكار التسوية كانت ايضا تنمو هناك امام حالة الجمود والافاق المسدودة وحجم المعاناة والخسائر وأرتال الشهداء والجرحى .

وامام حالة الجمود والضربات المتتالية للاقتصاد والامكانيات بدأت الطلائع الفلسطينية تكتشف حدود قدراتها ، وبدأت تكتشف ان العدو أكثر رسوخا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وسكانيا مما كانت تعتقد . وبدأت القوى الفلسطينية ممثلة بحركة فتح وبمنظمة التحرير تتحلى بمنطق واقعى اكتسبته من الحروب الاهلية التى تورطت بها ، ومن الصراعات المسلحة مع اسرائيل ومع الدول العربية التى خشيت من ردة فعل اسرائيل عليها من جراء الاعمال الفدائية . (٤٧) هكذا بدأ العالم العربى يبحث عن الحل الوسط والتسوية مع اسرائيل ، اذ شكل حرب ١٩٧٣ الناجحة والفعالة والتى عبرت عن الشراكة المصرية السورية فى مواجهة مهام التصدى بداية جدية لهذا الطرح . ولكن مصر خشيت فى ظل ظروفها الاقتصادية واعبائها الداخلية من ان تعود للحرب ثانية وتواجه مصيرا شبيها كالذى واجهته عام ١٩٦٧ ، فأسرع السادات بعد عدة اتفاقات لفصل القوات نحو التسوية عام ١٩٧٩فيما عرف باتفاقات كامب ديفيد التى نتج عنها انسحاب اسرائيل من سيناء وبداية سلام اسرائيلى مصرى هو الأول منذ قيام اسرائيل .

لكن بقية العرب بمن فيهم الفلسطينيون تابعوا الصراع على اعتبار بأن ما قامت به مصر هو انحراف عن المسار لايمكن ان يكون الا مؤقتا ، وان المطلوب تسوية ولكن تتضمن تنازلات عربية اقل ، اى تسوية لاتشتمل على عناصر التطبيع وفتح السفارات . لكن العرب في استمرارهم للصراع بعد عام ١٩٧٩ وصلوا بالمحصلة لطريق مسدود . فقد قامت اسرائيل رسميا فى زمن الليكود عام ١٩٨١ بضم الجولان السورية رسميا الى دولتها . وهذا خلق وضعا يهدد بانسداد اى افق لتسوية متفاهم عليها فى المستقبل . ووقع الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ مودبا بألوف الضحايا ، واضطرت منظمة التحرير لترك لبنان الى تونس، واحتلت اسرائيل معظم لبنان بما فيها بيروت .(٥٠) ووقع خلاف حاد سورى فلسطينى عام ١٩٨٣ وتطور الى اقتتال فلسطينى فلسطينى وحصار مخيمات وقصف بالمدفعية وسقوط خسائر حين حوصر عرفات فى مدينة طرابلس اللبنانية . كما وقعت حرب فعليه بين حركة امل اللبنانية وقوات فلسطينية تابعة لمنظمة التحرير فيما عرف باسم حرب المخيمات التى أودت بحياة المئات من الجانبين . (٥١)

ولانستطيع ان نقول بان الوضع فى الاراضى المحتلةكان افضل . فمع عدم تحقيق حسم عسكرى عربى منذ هزيمة ١٩٦٧ ومنذ تحقيق حالة اللاسلم واللاحرب (اى الجمود ا لذى يعمل لمصلحة اسرائيل) ، والخسائر الفلسطينية تتزايد يوميا هناك . فرغم الجرأة الفلسطينية والصمود الفلسطينى الدائم فى وجه اسرائيل ، الا ان اسرائيل استغلت عامل الوقت وعدم حصول تسوية لتقوم بتهويد الضفة الغربية على مستويات عديدة ، فقد صادرت من الارض اكثر من ٤٠ بالمائة وقامت ببناء عشرات المستوطنات (يقطنها الان ما يزيد عن ١٢٠ الف مستوطن) . كما ان تهويد القدس سار بنفس السرعة ونتج عنه توطين ما يزيد عن ١٦٠ الف مستوطن فى القدس العربية . هكذا ضمت اسرائيل الضفة الغربية بالممارسة مستغلة عامل الوقت وعجز العرب عن الحسم العسكرى او السياسى . وهذا عن انه بغياب تسوية قد تكون الضفة الغربية فى طريقها للاختفاء وسط مشاريع التهويد الاسرائيلية .(٥٢)

وباستثناء المدرسة الرسمية المصرية فى تسوية الصراع وفى اكتشاف حدود الصراع مع سرائيل ، فان العالم العربى استمر فى الصراع مع اسرائيل فى ظل خطاب سياسى ينقصه ادنى استعداد لقراءة موازين القوة وفن الممكن وفهم اسس التفاوض وشكل الاتفاقات . اذ بقى الخطاب العربى يتحدث عن دولة فلسطينية دون فهم لكيفية تحقيق الدولة وبأى شروط وظروف ؟ وبقى الخطاب العربى يتحدث عن عودة اراضى ١٩٦٧ وتسوية عادلة دون اى فهم بان عودة اراضى ١٩٦٧ سوف تعنى التطبيع مع اسرائيل لأن اسرائيل لن تعيد أراضى بلا سلام كامل واعتراف وسفارات واتصالات طبيعية وبدرجة من درجات السياحة . لهذا وفى ظل تصورات متناقضة للسلام ، وفى ظل العجز العربى عن القيام بتحرير فعلى لاراضى ١٩٦٧ وعجز ايضا فى فهم متطلبات ما قد ينتج عن انسحاب متفاهم عليه مع اسرائيل ، استمرت حالة

اللاسلم واللاحرب العربية الاسرائيلية . وهذا أدى لاستنزاف العرب واقتصادهم وابقائهم أسرى أستمرار الصراع مع اسرائيل .

ان هذا الطريق المسدود بدأ ينفتح بعض الشيئ عندما جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتشير لقدرات المجتمع فى مواجهة الاحتلال ولقدرات الروح فى مواجهة الاله العسكرية الاسرائيلية . اذ اكدت الانتفاضة على مقدرة المجتمع على الصراع من أجل حقوقه ومستقبله واكدت بنفس الوقت على دور سكان الداخل الفلسطينى وتخلصهم من الكثير من العجز الذى يسيطر على الواقع العربى المقاوم فى الخارج . ولكن بينما لم تحقق الانتفاضة تحريرا مباشرا للارض، وهذا ما لاتستطيع انتفاضة تواجه كيانا استيطانيا مباشرا اكثف منها سكانيا واعمق منها جغرافيا ان تقوم به ، الا انها اعادت الثقة للمجتمع الفلسطينى . (٥٣) ولكن بالمقابل كان المجتمع الفلسطينى يدفع ثمنا كبيرا لادامة انتفاضة تستمر سنوات بلا نتيجة مباشرة . وكان ثمن الانتفاضةالنفسى على الجيل الفلسطينى الصاعد كبيرا . اذ برز عن الانتفاضة ذلك الجانب الذى ينتج عنفا داخليا كما ينتج عنفا خارجيا والذى يلازم كل الانتفاضات الطويلة والثورات الشعبية . وسيطرت على اجواء الانتفاضة مجموعات تبنت الانتقامات العائلية التى احتكمت الى المواقف القبلية والقروية والطائفية . وفى النهاية وفى ظل الصراع حرم جيل كامل ولسنوات فاقت السبع من المدرسة والتعليم .

وفى ظل الانتفاضة بدأ الخطاب العربى فى اعلاء صوته خوفا من هجرة اليهود السوفيات ، ومن راقب احاديث وخطب ذلك الوقت لا عتقد ان كارثة ضخمة ستقع . فقرع الطبول ضد هجرة اليهود السوفيات ، ولا نقلل من انها قضية جدية ، كان تكرارا لصراخ العرب ضد وعد بلفور وسايكس بيكو ، ثم النكبة نفسها . ومع طرح هجرة اليهود السوفيات ، برز أمامنا سيناريو قديم جديد . اسرائيل تأخذ المبادرة والعرب يلملمون مواقفهم وسط المفاجأة . وفى تلك الفترة من عامى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ لم يبد ان احدا فى العالم العربى امتلك حلا او رؤية تعالج هذا الامر بعيدا عن الصراخ والاعلام ولدرجة ان نقاشا موضوعيا واحدا حول قضية هجرة اليهود السوفيات لم يعد من الممكن تأمينه . لم يعد أحد يعرف الفارق بين الخطر الذى يشكله اليهود السوفيات والجانب الاعلامى والتهويلى . هكذا اختفت الفواصل وسيطر الهلع .

ومع الفراغ الكبير الدائم فى سماء العرب السياسى كان من الطبيعى ان يبادر احد ، فكان ان بدأ نجم صدام حسين فى الصعود . هكذا شكل العراق فى تحدى الولايات المتحدة والغرب واسرائيل فى ظل خطاب سياسى مفعم بالتحدى بتشكيل الرأى العام العربى . هكذا تمهدت الاجواء لنمط جديد من المغامرة التى ساهم بها الشارع العربى واحزابه وقواه السياسية دون ان يدرى،ولكن العجز هذه المرة عن مواجهة العدو الذى شحنت الاجواء به والعجز عن ايقاف اليهود السوفيات ، والطموحات الداخلية والخارجية العراقية حول كل شيئ عن مساره ، اذ التهم العراق الكويت فى يوم وليلة .

ولكن ايضا فى الانتفاضة كما فى كل حروب الصراع العربى الاسرائيلى فى كل مواجهات المقاومة العربية الفلسطينية واللبنانية سقط فى القتال خيرة الشبان العرب وخيرة المؤمنين بمستقبل مشرق . بل خطف القتال الافضل والاكثر وطنية ، والاكثر جدية والاكثر جرأه . ولكن قيمة اى تجربة لأى أمة تقع فى التعلم منها واكتشاف اسباب فشلها ونقط ضعفها . نعم كانت تجربة مواجهة ومقاومة اسرائيل تجربة غنية ، نعم امتحن العرب عبرها قدراتهم ، وامتحن عبرها العرب امكانياتهم ، وجربوا الهزيمة والانتصارات الجزئية وجربوا الانتفاضة والمقاومة ، وجربوا الوحدة وجربوا الحروب الأهلية وانقلبوا على بعضهم البعض ، نعم كانت تجربة عربية غنية اكدت عبرها الدول العربية وشعوبها انها تمتلك الجرأه والصمود والحس الوطنى وحس التضحية فى سبيل المشروع الوطنى ومن اجل حقوقها من عدو مغتصب . نعم العرب قاتلوا من اجل حقوقهم وهذا شيئ مارسوه ببطولة وقوة ، ولكن الظروف الدولية والاقليمية المحيطة والظروف الداخلية بدءا من اساليب العمل والقيادة والتنظيم فى كل دولة عربية كانت تمنع تحقيق نصر حقيقى فى هذه المواجهة يتجاوز وضع القيود على مشروع التمدد الاسرائيلى . وقد نجح المقاوم العربى عبر تاريخ الصراع فى فرض الكثير من القيود السياسية والعسكرية والنفسية على اسرائيل ، ونجد هذه القيود فى الاراضى المحتلة كما نجدها فى جنوب لبنان او فى احتلال اسرائيل للبنان واضطرارها للتخلى عن معظم الاراضى التى احتلتها . بل هناك شواهد تؤكد ان جزءا كبيرا من اتجاه اسرائيل للعملية السلمية مع العرب مرتبط بقناعة قادتها وتياراتها فشل الخيار العسكرى مع الفلسطينيين والعرب ، وانها من اجل السلم مضطره لتقديم تنازلات تلامس جوهر مشروعها التوسعى . لقد كانت كارثة المقاومين العرب هى تبفس الوقت وسامهم الاكبر (٥٤)

ولكن المسيرة السلمية ما كانت لتبدأ لولا حدثين متلازمين . الاول هو سقوط الاتحاد السوفيتى المدوى على جميع الأصعدة بما فيها العسكرية . اذ فقد العرب ذلك الداعم الاستراتيجى لقضاياهم ومواقفهم وقدراتهم . ولكن من جهة اخرى عندما اقتحم العراق حدود الكويت باسم كل القضايا العربية تحولت كل الأبعاد . فالولايات المتحدة تحولت من الحياد او موقع العداوه الى الحامى والضامن للأمن وللدول فى مواجهة سلوكيات المغامرة المنطلقة من بغداد . وقام العراق من جهته برمى صواريخ سكود على كل من المملكة العربية السعودية واسرائيل بنفس الوقت ، وكأنه تمنى ان يتحد البلدان ويتصافحان فى المصيبة . واصبح وقوف اسرائيل على الحياد فى هذا الصراع العربى العربى مطلبا عربيا ودوليا واحدث الموقف الفسطينى الرسمى الذى اقترب من الموقف العراقى ابان الازمة حالة صدمة فى دول الخليج والكويت . ونتج عن هذا ردة فعل سلبية تجاه الفلسطينيين مما عاد وأضعف الوضع الفلسطينى جديا . لقد احدث الغزو العراقى للكويت المتلازم مع انهيار الاتحاد السوفيتى تغيرا كبيرا فى واقعنا السياسى فى مسائل كثيرة على رأسها الصراع العربى الاسرائيلى .

بين الرفض والقبول : التعلم من التجربة :

وقد احتكم العرب فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى لمعادلة علينا ان ننتقدها لنتخلص منها مفادها : امتشاق السلاح فجأة والذهاب الى الحرب فجأة ثم الاسترخاء فجأة وكان شيئا لم يكن . هذه الهبات المفاجئة التى صبغت عملنا وحربنا وإنتفاضاتنا الجماهيرية وردود فعلنا ومعارضتنا هى أكثر الصفات سلبية لانها تعبر عن قصر نفس فى كل شيئ . هكذا نرفض بلا دراسة وخوفا من بعضنا البعض ، ثم نقبل من كثرة الضربات التى تأتينا مضطرين وبلا خطة حتى لما نقبل . ولاشك ان المواقف غير الواقعية ايضا كثيرا ما تؤتى علي صاحبها ضربات أكثر مما يجعل انتقاله أيضا الى الواقعية سريعا ومبالغا به فى سرعته . اما التصرف المسؤول ، والقول بموقف فى أوانه وتنازل فى لحظته وخسارة في حينها لقاء مكسب مقبول فى حينه ايضا فهذا ما تفادته السياسة العربية والمعارضة العربية على مدى العقود من الصراع العربى الاسرائيلى . والملاحظ ان الرفض السريع والمعارضة السريعة تنم عندنا عن غلبة الانفعال بين القادة كما بين المعارضة فتأتى المواقف وجدانية غير مدروسة . وكل ما يأتى غير مدروس ومستند الى الوجدان لا الى الميزان وحقائق المرحلة فهو سريعا ما ينهار امام الضغوط والصراعات الحقيقية .

لهذا كان علينا نحن العرب وسياسينا ومفكرينا ان نرفض اليوم شيئا ونقبله غدا . اليس مؤسفا ، اننا اليوم نتصرف فى بعض الامور كما كان لابد ان نتصرف منذ ٣٠ او ٤٠ سنة ؟ عارضنا سياسة مصر فى كامب ديفيد ، والآن نعود عن تلك المعارضة . ولكن السؤال هل تغيرت المعاهدة التى عارضنا مصر وقاطعناها من اجلها؟ بل على العكس ازددنا اقتناعا بان ما عملته مصر يجب ان يعم المنطقة ؟ وينطبق نفس الشيئ على موقفنا من الدولة الفلسطينية . الم يكن الصحافى المعروف أحمد بهاء الدين اول من قال بالدولة الفلسطينية فى اكثر من مقال له فى اكتوبر ١٩٦٧؟ . (٥٥) او لم تقم الدنيا على رأس الرجل من جراء ما كتب وقال ؟ ثم ماذا حصل ، أصبحت الدولة الفلسطينية اقصى ما يتمناه العرب ؟ ثم نتساءل لماذا لا نعارض ونقبل بوسطية ؟ ثم لماذا لا نتعلم الوسطية فى مواقفنا وافكارنا وتحيزاتنا حتى وان إنتقلنا من موقع الي آخر . (٥٦)

واليوم بعد كل هذا الفشل المميز مازالت الدعوة للاستمرارفى القتال والجهاد والكفاح وفق الطريقة السابقة مستمرة . ومازال البعض ينتظر صلاح الدين او المخلص المنتظر . ويتناسى الناس انه فى غمرة القتال مثلا في الاراضى الفلسطينية المحتلة يتخرج اليوم جيل فلسطينى لم يذهب الى المدرسة لانه كان يمارس الانتفاضة. ويتناسى البعض ان عالم العرب لم يعد يحتمل استمرار الصراع بلا نتيجة مع اسرائيل . وتغيب عن الذهن انه ولا دولة عربية او مجتمع عربى مستعد أن يتحمل نفقات ونتائج حرب قادمة لا تكون سوى مقدمة لكوارث جديدة . بل ان الدول العربية تضيق ذرعا بفلسطينييها ، وتضيق ذرعا بلاجئيها ، فماذا عن حروب جديدة تضيف الى الدول العربية لاجئين جددا ؟ وهل نعرف مثلا ان خوض حرب بكفاءة يتطلب تبديل سلاح الطيران وتحديث على الاقل مرة واحدة كل ٧ سنوات ، وان اسلحة الدبابات تحتاج تغيرا وتبديلا ايضا كل عدة سنوات ؟ من يتحمل مسؤولية كل هذا على المدى البعيد ؟

ان بداية عقد المساومة التاريخية بين العرب واسرائيل قد تشكل بداية لبروز دور المدرسة السياسية فى الواقع العربي . اى بروز تلك المدرسة التى تفهم جيدا موازين القوة وتتعامل مع الممكن والمتغير وفق اساليب مرنة وسياسات بناءة . وهذا هو المدخل الوحيد للانخراط بشكل حقيقى فى النظام الدولي الراهن والتأثير عليه بما يخدم المصالح العربية القطرية والجماعية . ففى زمن يؤسس عبره العرب واقعا جديدا تتبلور حاجتهم الماسة من اجل تأسيس خطاب عقلانى جديد . والجديد لن يبرز فجأة ، بل بحاجة للتفكير والبلورة . فالأمم العاقلة والذكية هى الأمم التي تقر بانها اخطأت التقدير وتعترف بواقعها لكي تبدأ بعلاج مشكلاتها المتراكمة البعيدة والقريبة الأمد . والامم التى لا تقر بالواقع تمهيدا للتعامل معه كثيرا ما تصطدم بواقع اسوأ . فبدلا من القتال تقع الهزيمة ، وعوضا عن العودة تكون الهجرة ومسيرة الفشل ، وبدل الوحدة يقع التفتت ، وطريق التحرير يتحول الى طريق الاحتلال والكوارث . ان الخوف اساسا من امكانية ان تقودنا الاطروحات الزخمة التى لم تدرس الماضى او تستوعبه الى نفس الكوارث السابقة التى طوقتنا مازال جاثما فى العالم العربى .

ولنتذكر انه فى الصراع التاريخى انتصر راكب الالة على راكب الخيل ، وانتصر صاحب الفكر الاكثر استنارة وتسهيلا على صاحب التزمت . الشيوعية المتزمتة هزمت امام الرأسمالية المنفتحة . والديمقراطية تقدمت على التسلط بل عندما انتصر الاسلام فى زمن الفتوحات كان انتصارا للمرونة والاستنارة علي التعصب والانغلاق السائد حينذاك . لكن فى مجتمعاتنا العربية ، وبسبب الارهاب الفكرى الذى تمارسه الاقلية بحق الاغلبية الصامتة ، اصبح الخوف والتردد هو المسيطر على اصحاب الفكر المستنير ودعاة العقل .

ان المرحلة الراهنة تتطلب وحدة كل العقلانيين والحكماء سواء اكانوا سياسيين ام اقتصاديين ، اعضاء فى الحكومات ام من نقادها ، سواء كانوا رجال دين وشيوخ ام مفكرين ومجتهدين وذلك لانجاز سلام يحول الصراع العربى الاسرائيلى من صراع استنزاف الى تنافس سياسى واقتصادى مشروع ، ويحول العرب من موقع التبعية والضعف الى بناء الاستنارة والخروج من نفق الانغلاق . وهذا لايعنى القبول بالشروط الاسرائيلية ، بل انه يعنى اتقان ثقافة وفن التفاوض، ويعنى التمسك باهم الابعاد التى تسمح للعرب بتحقيق شروط افضل فى سلام اليوم . ان الولوج بالسلام لايعنى القبول ، بل يعنى ان التفاوض يحوى اساسا خلافاته وتناقضاته ، وهو معركة تخاض بحد ذاتها لتحقيق اعلى سقف سياسى ممكن . هذه هى الطريقة

الوحيدة للبدء بتأسيس الجديد وبالتالي ملء الفراغ ونشل الامة من العزلة .

ولكن فوق كل شئ ، ان التفاوض بلا معرفة التاريخ ، وبلا نقده وتقييمه تعنى عمليا امكانية تكراره ، وتعني امكانية تكريس الفشل في التفاوض كما كرسنا الفشل في القتال . ان نقد التجربة التاريخية في الصراع العربي الاسرائيلي لاتكتمل في هذه الدراسة المتواضعة ، بل يجب ان تبدأ الان . ان نقد التاريخ لا يستكمل الا اذا توجهت جهود الباحثين والمتسائلين نحوه بكل عقل حر ورغبة صادقة في المعرفة . وتبقى معنا في نهاية الدراسة الاسئلة الكبرى : لماذا فشلنا في تحقيق شعاراتنا واعلاناتنا ، ولماذا نجح العدو؟ اين مكمن الاخطاء في كل جولة وحرب ومواجهة وفي كل تفاوض او فصل قوات او ارتباط بتعهدات دولية ، وفي كل فترة امتدت بين حرب واخرى ومواجهة واخرى ؟ كيف نتعلم من كل هذا وما معناه لنا في المستقبل ؟ بمعنى آخر اننا نحتاج لفتح ملفات الماضي بدقه وبشيئ من التفصيل في كل مرحلة ولكن علينا ان نعمل ذلك بلا اتهام في وطنية او تجريح في نوايا . اى علينا ان نقيم ايجابيات وسلبيات أعمالنا وشعاراتنا وتوجهاتنا ونجاحاتنا وانكساراتنا السابقة . هذا المفتاح قد يفتح لنا الطريق لنجاح في المرحلة الصعبة القادمة . فبلا استيعاب مكامن الخطأ والصواب في الماضي لن ننجح في التحول نحو بناء ايجابي في ظل السلام في المستقبل .

الهوامش :

1- Ann Mosely Lesch, Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement, (Ithaca & London: Cornell University Press, 1979), pp. 190-227.

2- John Ruedy, "Dynamics of Land Alienation", in "The Transformation of Palestine", Ibrahim Abu-Lughod, ed. (Evanston: Northwestern University Press, 1971), p. 125, 134; Walid Khalidi ed. "From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem Until 1948", (Washington: The Institute for Palestine Studies, 1987), p. 844.

٣- أنظر الى الوثيقة التاريخية التى تعكس اقتصاد تلك المرحلة للقطاع العربى اليهودى والتى نشرت عام ١٩٣٨ Sa'id B. Himadeh (ed.), Economic Organization of Palestine, (Beirut:: American University of Beirut, 1938); Walid Khalidi (ed.), "From Haven to Conquest", p. 850.

4- Janet L. Abu-Lughod, "The Demographic Transformation of Palestine", in "The Transformation of Palestine", Ibrahim Abu-Lughod (ed.), (Evanston: Northwestern University Press, 1971), pp. 139-163.

5- J.C. Hurewitz, The Struggle for Palestine, (New York: Norton, 1950); Howard Sachar, "A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time" (New York: Alfred A. Knopf, 1979), pp. 64-88, 138-162.

انظر أيضا ، الثورة العربية الكبرى فى فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩: الرواية الاسرائيلية الرسمية ، ترجمة أحمد خليفة (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت ، ١٩٨٩)، ص ٥٢٦.

6- Janet L. Abu-Lughod, "The Demographic "Transformation of Palestine", in the Transformation of Palestine, p. 150.

7- Ann Mosely Lesch, Arab Politics in Palestine, pp. 179-197.

٨- نفس المصدر ، ص ص ٢٢٧، ٢٢٥.

9- Charles D. Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, (New York: St. Martin's Press, 1988), pp. 122-123.

10- Erskine B. Childers, The Worldless Wish: From Citizens to Refugees, in "The Transformation of Palestine", p. 193; See also Nafez Nazzal, "The Palestinian Exodus from Galilee", 1948, (Beirut: The Institute of Palestine Studies, 1978), pp. 14-17; Rosemary Sayigh, "Palestinians from Peasants to Revolutionaries" (London: Zed Press, 1979), pp. 73-75; Walid Khalidi, "Plan Dalet", The Arab World (October-November 1969): pp. 15-20.

11- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, 3rd edition, (Syracuse: Syracuse University Press, 1985), p. 69.

12- John Bagot Glubb, Peace in the Holy Land (London: Hodder and Stoughton, 1971), p. 307.

13- Mary C. Wilson, "King Abdullah, Britain and the Making of Jordan", (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 151-186.

14- Avi Shlaim, "Collusion Across the Jordan: King Abdullah, The Zionist Movement and the Partition of Palestine", (New York: Columbia University Press, 1988), pp. 41-43.

١٥- الهيثم الأيوبي وآخرون (محرر) الموسوعة العسكرية، الجزء الأول ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) ، ص ٦٥٨ .

16- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, pp. 77-78.

17- Avi Shlaim, Collusion Across the Jordan, pp. 251-261.

18- Ibid., p. 257.

19- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, p. 80.

٢٠- حول أحداث اللد والرملة أنظر دراسة موريس المميزة- Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949, (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 203-212.

٢١- من أجل كل هذه التفاصيل أنظر Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949.

٢٢- أنظر محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثانى ، ط ٣ (منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الاعلام والثقافة ، ١٩٨٤) ، ص ص ٢٠١-٢٠٣ .

٢٣- حسن نافعة ، مصر والصراع العربى الاسرائيلى : من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦) ، ص ص ٢٠-٢١ .

٢٤- أنظر محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثانى ، ص ص ٢١٠-٢١٦ .

25- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, pp. 85-86.

٢٦- نفس المصدر ، ص ٨٥ .

٢٧- محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، ص ٢١٧ .

28- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, pp. 88 & 91 .

٢٩- نفس المصدر ، ص ٩٢ .

٣٠- نفس المصدر ، ص ص ٩٢-٩٥ .

31- Mary C. Wilson, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan, (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 187-189.

٣٢- أنظر دراسة Ian Lustick, Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority, (Austin: University of Texas Press, 1980).

٣٣- أنظر دراسة بلاسكوف القيمة ، Avi Plascov, The Palestinian Refugees in Jordan: 1948-1957, (London: Frank Cass, 1981).

٣٤- محمد عابد الجابرى ، الخطاب العربى المعاصر : دراسة تحليلية نقدية ، ط ٢ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٥) ؛ أنظر أيضا مجدى حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو ١٩٨٧) .

35- George Lenczowski, The Middle East in World Affairs, 4th. ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1980), pp. 424-426.

٣٦- أنظر Donald Neff, Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East, (New York: The Linden Press & Simon & Schuster, 1981).

37- George Lenczowski, The Middle East in World Affairs, 4th ed., pp. 553-557.

38- David Hirst, "The Gun and the Olive Branch: Roots of Violence in the Middle East", (Great Britain: Faber & Faber Limited, 1977), pp. 325-326.

39- Alan Hart, Arafat: Terrorist or Peacemaker, (Great Britain: Sidgwick & Jackson Limited, 1984), p. 203.

٤٠- أنظر Shafeeq Ghabra, National Independence in the Arab World, Journal of Arab Affairs, Vol. II, Spring 1992, No. 1, pp. 68-90. ، وقد عبرت فتح عن هذه السياسة فى كراريس عدة كتبت فى فترة ١٩٦٥-١٩٦٦ ، أنظر : حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح) ، "من منطلقات العمل الفدائى :

تحرير الأقطار المحتلة" ، وأنظر أيضا "الجلسات الحركية" الأعداد ١-١٢، ١٩٦٥ .
٤١- مثل هذا التفكير (الوحدة طريق فلسطين) كل من حركة القوميين العرب وحزب البعث والناصرية ، أنظر : Yazid Sayigh, "Reconstructing the Paradox: The Arab National Movement, Armed Struggle and Palestine, 1951-1966", Middle East Journal, 45(Autumn 1991).
٤٢- "من منطلقات العمل الفدائي : تحرير الأقطار المحتلة" ، ص ٨٤ .
43- Charles D. Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, p. 198.
٤٤- نفس المصدر ، ص ص ١٩٨-١٩٩.
45- Fouad Ajami, "The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967" Updated Print (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), pp. 53-54.
46- Nadav Safran, Israel the Embattled Ally, (Cambridge: Harvard University Press, 1979) p. 89.
٤٧- انظر Amos Elon, The Israelis: Founders and Sons, (Amos Elon & Adam Publishers 1981).
٤٨- ميلينا كوبان ، المنظمة تحت المجهر ، ترجمة سليمان الفرزلي ، (لندن: منشورات هاي لايت ، ١٩٨٤)، ص ص ٨٦-٩٤ .
٤٩- نفس المصدر .
50- Rashid Khalidi, Under Siege: P.L.O. Decision Making During the 1982 War, (New York: Columbia University Press, 1986), Ze'ed Schiff & Ehud Ha'ari, Israel's Lebanon War, (New York: Simon & Schuster, 1984).
51- Emile F. Sahliyeh, "The PLO After the Lebanon War", (Boulder: Westview Press, 1986).
52- Geoffrey Aronson, Creating Facts: Israel, Palestinians and the West Bank, (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1987).
٥٣- شفيق الغبرا ، الانتفاضة الفلسطينية : الأسباب والاستمرار والأهداف ، المستقبل العربي ، العدد ١١٣، يوليو ١٩٨٨ ، ص ص ٥٩-٧٤، وأنظر أيضا الغبرا ، الفلسطينيون وصراع القوة ، السياسة الدولية ، عدد ٩٧ ، يوليو ١٩٨٩ .
٥٤- شفيق الغبرا ، السياسة الاسرائيلية : التحالف الحاكم وصراعات التيارات ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٨ ، العدد ٢ ، صيف ١٩٩٠ ، ص ص ٤٩-٧٧.
55- Alain Gresh, The PLO: The Struggle Within, Towards an Independent Palestinia State, (London: Zed Books Ltd., 1985), pp. 26-27.
٥٦- أنظر شفيق الغبرا ، نقد العقل العربي المغامر : حالة أزمة الخليج ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥، ص ص ١٨-٣٨.

التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط : حدوده وآفاقه

د. حسن ابو طالب

في المحاضرة المنشورة للدكتور عبدالمنعم سعيد في باب (تعليقات وأفكار للمناقشة) بالعدد رقم ١٢٢ من (السياسة الدولية) بعنوان " الاقليمية في الشرق الاوسط : نحو مفهوم جديد "يطرح تصوره للنظام الشرق أوسطي القادم ، والذى يقوم على فكرة التعاون بين دوله المختلفة ، وفق صيغ ومستويات مختلفة من حيث كثافة التعاون وطبيعته ومداه المنتظر ، ووفقا للهدف الذى حدده الكاتب لمحاضرته فهو ادخال مفهوم التعاون الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط . والمحاضرة تحتوى على ثلاثة اقسام فرعية متصلة مع بعضها ، وهى : تعريف بمفهوم الشرق الاوسط ، التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط ، والسلام والتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط . وفى كل قسم فرعي توجد مقولات واضحة أحيانا وضمنية أحيانا اخرى ، ولكنها في مجموعها تحاول ان تستكشف آفاق التطورات الجارية فى المنطقة ، وكيف يمكن لها ان تقود الى نظام جديد من التفاعلات الجماعية تحل فيه تفاعلات التعاون - كما يرى الكاتب- محل تفاعلات الصراع التى هيمنت بدورها على المنطقة طوال الفترة الماضية .

يمكن صياغة المقولة الرئيسية فى النص المنشور على النحو التالى : ان عملية السلام الجارية الآن من شأنها تعيد صياغة نمط التفاعلات الصراعى بين دول منطقة الشرق الاوسط الى آخر تعاونى ، خاصة وأنها - أى عملية السلام- قد اهتمت بالأبعاد الاقتصادية مثلما اهتمت بمعالجة الأبعاد السياسية والأمنية والاستراتيجية التقليدية . ومثل هذه المقولة تستند الى الشواهد الحاصلة بالفعل سواء فى المفاوضات المتعددة أو الثنائية . غير ان المقولة على رغم صحتها وتماسكها بصفة عامة ، فهى تثير تساؤلات عديدة تدور فى جوهرها حول طبيعة التحول المنتظر القائم على التعاون وآفاقه ، وقدرته على انشاء نظام تفاعلات اقليمى شرق أوسطى يتسم بكثافة التفاعلات التعاونية وبالمؤسسية والقدرة على الاستمرار . والاجابة على هذه التساؤلات وغيرها هى التى محل الاجتهاد ، وليست المقولة في حد ذاتها .

ومما يلفت النظر ان الكاتب لم يشر الى المناظرة السياسية / الفكرية / الاكاديمية التى تدور رحاها منذ فترة حول العلاقة بين النظام الشرق أوسطى الجارى بناء قواعده ومرتكزاته ، والنظام العربى الذى يواجه تعثرات عدة وتحديات متراكمة . ومع ذلك فإن مجرى التحليل المقدم ونتائجه المنتظرة كما وردت فى المحاضرة تناولت هذه العلاقة على نحو جلي بدا فيه توقع انتهاء فكرة النظام العربى ، أو على الأقل التبشير بتغيير أحد أهم مرتكزات هذا النظام العربي هو المرتكز المؤسسى الممثل فى الجامعة العربية ، وذلك اذا ما وصلت التطورات مستقبلا الى حد فتح باب العضوية على أسس غير العروبة ، وسمح بعضوية قوى اقليمية تنتمى جغرافيا الى المنطقة المحيطة مباشرة بحدود النظام العربى ، سواء أخذت صيغة عضوية الانتساب أو صيغة المراقب .

فى الجزء الاول من المحاضرة تناول الكاتب مفهومى التعاون الاقليمى ، وتعريف الشرق الاوسط مستندا فى ذلك الى الأدبيات الكثيرة التى تناولت كلا منهما ، والدراسات الامبريقية التى تناولت بالتحليل المعمق تجارب التعاون الاقليمى المعروفة سواء فى آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وغيرهم. ونقط التركيز هنا هى استخلاص تعريف للتعاون الاقليمى ، وقد حدده الكاتب بأنه مفهوم وسيط بين التعاون الدولي من ناحية والتعاون الثنائى من ناحية اخرى وانه " يهيئ المناخ لحل الصراعات وتغيير وجهات النظر العدائية بين الدول وتحرير عمليات التأقلم والتعليم من قيود البغض والكراهية ، وذلك للوصول بالدول المعنية الى مرحلة التقدم الانسانى " . أما عن الخصائص التى يجب توافرها للوصول الى تعاون اقليمى صحيح ، فهى كما حددها الكاتب : القرب الجغرافى ، التوافق الثقافى والسياسى والاجتماعى ، زيادة التعاملات والاعتماد المتبادل ، اقامة منظومة مؤسسية مكثفة

تسهل الوصول الى حل وسط والقضاء على الاختلافات ، ونمو اقتصادى فعال ومؤثر للدول المشاركة .

واقع الامر ، ان مفهوم التعاون رغم كثرة استخدامه فى الأدبيات السياسية، فهو من اكثر المفاهيم غموضا ، ويتداخل مع غيره من المفاهيم الاخرى ، لاسيما الاقليمية سواء الجديدة او القديمة ، والتكامل الاقليمي ، والتكامل السياسى، والتفاعلات السلمية الوظيفية أو غير الوظيفية . والمعنى المباشر له يكمن فى كونه نقيض الصراع والتعارض ، وبالتالى فهو تأكيد لمعانى التعاضد والسلم والبناء والتقدم . واختصارا يمكن تعريف التعاون بأنه مجموعة مكثفة من التعاملات والاتصالات فى المجالات المختلفة التى تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ، ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا أو جغرافيا أو منتمين الى دين واحد أو نوى أصول عرقية واحدة . واذا ما تم ربط التعاون بالاقليمية ، فالأمر هنا يتصل بتفاعلات فى اقليم جغرافى معين وبين عدة دول تنتمى الى هذا الاقليم الجغرافى . وعادة ما يشتمل التعاون الاقليمى على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة ، أى المتحررة من القيود الرسمية والنابعة من أسس اجتماعية ومصلحية حقيقية . وهنا يصعب الاختلاف مع ما ذكره الكاتب حول شروط التعاون الاقليمى الصحيح، غير أن هناك ثلاثة شروط أخرى يجب اضافتها حتى تكتمل الشروط الدافعة الى تعاون اقليمى صحيح ومستقر ، وهى : وجود نخب سياسية تلتزم التعاون الاقليمى وتؤمن بمسئولياته الجماعية وعوائده المتوازنة ، ورأى عام ضاغط من أجل التحل الى التفاعلات الاقليمية المفتوحة ، وثالثا تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار التعاون الاقليمى فى منطقة جغرافية معينة .

وفى اعتقادى ان هذه الشروط الثلاثة لا تقل أهمية عن الشروط الاخرى التى وردت فى المحاضرة المنشورة ، بل ربما كانت شروطا لازمة ولاغنى عنها . وفى تجربة النظام الاقليمى العربى ما يؤكد تلك الأهمية الفائقة . فقد تحققت كافة الشروط المتعارف عليها فى الادبيات السياسية من قرب جغرافى ، واعتماد متبادل ومنظومة مؤسسية وغير ذلك من شروط ، الا أن غياب النخب السياسية المؤمنة بأهمية التعاون فى الاطار العربى ، وضعف الرأى العام العربى الضاغط من أجل التفاعلات الاقليمية المفتوحة ، فضلا عن التدخلات الخارجية المعوقة ، تعد من الأسباب الجوهرية وراء قلة المردود الحقيقى للتعاون العربى / العربى . كذلك فهى من الأسباب التى يمكن ان تعود اليها عمليات التحلل الخارجية التى يتعرض لها النظام العربى المتعارف عليه منذ منتصف الاربعينات وحتى الوقت الراهن .

اذا انتقلنا الى الجزء الثانى فى المحاضرة ، والخاص بالشرق الاوسط ، سوف نجد أمرين متكاملين ، اولهما استعراض للتعريفات المختلفة لهذا التعبير ، والتى وردت فى دراسات لباحثين عرب وغير عرب ، وهو الاستعراض الذى ينتهى فيه الكاتب الى نتيجة لا خلاف عليها ، وهى انعدام الاتفاق العام على مفهوم الشرق الاوسط. هذا الانعدام فى الاتفاق يعنى ان الامر مرهون أولا واخيرا بتقديرات الجهة - باحث اكاديمى أو مؤسسة أو جهة حكومية أو منظمة اقليمية أو دولية - صاحبة التعريف . ومن جانبنا يمكن الاستنتاج بأن اختلاف التقديرات لا يؤكد غموض المفهوم وحسب ، بل يثير الكثير من المشكلات العملية امام اية محاولة لاقامة تعاون اقليمى حقيقى وفعال تحت عنوان الشرق الاوسط . فحين يلتبس التحديد الجغرافى ، يلتبس ايضا تحديد الأطراف المؤهلة للدخول فى أية صيغة تعاونية ، وهذا بدوره يقود الى غياب تحديد المسئوليات والأعباء بصورة مناسبة . ومن ثم تختلط الادوار ، ويصبح الامر مرهونا بقوة خارجية عن الاقليم ذاته تعمل على فرض صيغ التعاون الاقليمى، والتى - اى الصيغ التعاونية المفروضة من الخارج - بدورها ستفتقد الى زخم البيئة الحاضنة لها . ومثل هذه الصيغ الفاقدة الى دفء بيئتها المباشرة لا تكون مؤهلة للاستمرار والبقاء . بعبارة اخرى ان عدم تحديد بيئة التعاون الاقليمى وحدودها المكانية / الجغرافية لا يعنى فقدان أحد شروط التعاون وحسب ، بل يمهد الى عدم فعاليتها ، ويفقدها عنصرا هاما من عناصر الاستمرار . وهذه النتيجة تجد ما يثبتها فى ثنايا التاريخ المعاصر للمنطقة العربية وجوارها الاقليمى . ذلك ان كل مشروعات وصيغ فرض " التعاون الاقليمى " من قبل بريطانيا والولايات المتحدة فى عقدى الاربعينات والخمسينات بين أطراف عربية وأخرى غير عربية ، لم تجد السند الكافى للاستمرار والبقاء . هذا السند الغائب يمكن تعريفه بأنه عدم توافر الدافعية والقبول من اطراف الاقليم انفسهم للمشاركة فى مثل هذه المشروعات ، فضلا عن طبيعة المرحلة الدولية ذاتها والتى تأثرت بعاملى الانقسام الدولى بين معسكريين متواجهين يسعى كل منهما الى محاصرة الآخر ، وبروز حركات التحرر الوطنى فى مواجهة الاستعمار . ولهذه الاسباب ماتت فى مهدها الأفكار الخاصة بإنشاء مجلس اقتصادى للشرق الاوسط ، ومنظمة الدفاع المشترك ، ومشروعات تطوير نهر الاردن وغيرها من المشروعات .

وفقا لهذا الاستنتاج يمكن الاختلاف مع ما ورد فى المحاضرة حول اعتبار هذه المشروعات المفروضة من قبل قوى كبرى دولية من خارج المنطقة فى الاربعينات والخمسينات ، كمشروعات للتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط . وهنا فنحن امام اعادة قراءة لأحداث تاريخية لم تكن ابدا مشروعات للتعاون الاقليمى ، بل كانت مشروعات للهيمنة على مقدرات المنطقة أمنيا وسياسيا واستراتيجيا . وحتى فى حال افتراض ان مشروعات الهيمنة الاجنبية هذه كانت بهدف تأسيس صيغ للتعاون الاقليمى ، فالتساؤل الذى يفرض نفسه هو لماذا فشلت هذه المشروعات ؟ . والاجابة يمكن تلخيصها فى ان هذه المشروعات لم تكن وليدة حاجات حقيقية من رحم المنطقة ذاتها ، ولكنها كانت مفروضة من قبل اطراف بعيدة تحركت بدافع من مصالحها الخاصة ، ولذا كانت المنطقة اقل قبولا لمثل هذه المشروعات . ولاشك ان فقدان التأييد من الاطراف الرئيسية فى المنطقة كان كفيلا

بأن يفشلها تماما .

وبالرغم من الاتفاق التام مع ما ورد فى النص المنشور حول الاسباب - مثل ضعف القاعدة الانتاجية العربية والاسباب السياسية وغيرها - التى ادت الى فشل صيغ التعاون العربى كما يحدث فى السبعينات ، فإن الاستناد الى قلة التبادل التجارى العربى البينى - وقدره ٨٪ - كدالة للفشل ، يمكن ان يخضع لقدر من الجدل وفق اكثر من مستوى .

وجدير بالذكر ان ترتيبات التعاون الاقليمى لها اكثر من صيغة ، وهناك صيغتان رئيسيتان فيما يتعلق بالاهداف المتوخاة لكل مستوى على الصعيد الاقتصادى . الأولى ذات اهداف متواضعة وتأخذ أحد شكلين ، إما ترتيبات التجارة التفضيلية ، اى الاتفاق على تعريفات اصغر للواردات من الشركاء الآخرين فى نفس الاقليم مقارنة بالتعريفات التى يتم اقرارها بالنسبة للواردات من باقى الأطراف الدولية الاخرى ، وإما اتفاقات للتجارة الحرة حيث تنعدم فيها التعريفات على الواردات بين الأطراف الشركاء . اما الصيغة الثانية فهى تسعى الى تكامل وتداخل مصلحى اكبر بين الشركاء وفق صيغة السوق المشتركة الواحدة التى تتاح فيها الحريات الاربع المعروفة من حرية تحركات العمالة ، حرية الاستثمارات ، الخدمات ، حرية انتقال رأس المال . والقاسم المشترك بين هذه الصيغ على اختلاف مستوياتها يكمن فى تسهيل وتنشيط التجارة البينية . بيد ان هناك عوامل تحد من التجارة البينية أو تدفعها الى الامام وترتبط أولا وأخيرا بمستوى التقدم الصناعى والتكنولوجى بين الاطراف المشكلة للاقليم ، وتنوع الانتاج ، واتساع السوق، ومدى المساهمة فى التجارة الدولية ككل .

واذا نظرنا الى تجارب التعاون الاقليمى المعروفة كالتجربة الاوروبية أو رابطة امم جنوب شرق آسيا ، أو رابطة تكامل امريكا اللاتينية ، أو منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا ، وغيرها ، فسوف يتضح ان هدف تنشيط التجارة البينية بين الشركاء هو هدف مشترك بين كل التجارب . الا ان تحقيق هذا الهدف اختلف من تجربة الى اخرى . فعلى سبيل المثال ، ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولى ، فإن نسبة التجارة البينية بين دول الجماعة الاوروبية عبرت عن اتجاه صاعد ، اذ ارتفعت من ٥.٤٣٪ عام ١٩٦٠ ، الى ٥١٪ ، فإلى ٥٠٪ ، ثم ٥٤٪ ثم ٦٠,٤٪ للاعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، و ١٩٩٠ على التوالى . وقد عبرت منطقة التجارة الحرة الاوروبية التى تشكلت عام ١٩٦٠ عن نفس الاتجاه المتنامى للتجارة البينية ولكن بنسب اقل من تلك التى حققتها تجربة الجماعة الاوروبية ، وكانت النسب التى حققتها فى تجارتها البينية ٢١,١٪ ، ٢٨٪ ، ٣٥,٢٪ ، ٣٢,٦٪ ، ٣١,٦٪ و ٢٨,٢٪ لنفس الاعوام . اما تجربة الآسيان التى تشكلت عام ١٩٦٧ فتكشف عن اتجاه متذبذب بين الصعود والهبوط ، ففى سنة ١٩٦٠ ، اى قبل تكون الرابطة - كانت نسبة التجارة البينية بين دول الاسيان الست ٤,٤٪ من جملة تجارتها مع العالم الخارجى ، ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٢٠,٧٪ عام ١٩٧٠ ولكنها انخفضت الى ١٥,٩٪ ثم ارتفعت ببطء لتصل الى ١٦,٩٪ ثم ١٨,٤٪ للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ على التوالى .

فى نفس السياق تقدم تجربتا افريقيا نموذجا مختلفا ، فبالنسبة لمنطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا PTA التى تأسست ١٩٨٧ ، فقد كانت نسبة التبادل التجارى البينى بين اعضائها عام ١٩٧٠ هى ٨,٤٪ ، ووصلت الى ٩,٤٪ عام ١٩٧٥ ، ثم سجلت ٨,٩٪ ، ٧٪ و ٨,٥٪ للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ على التوالى . اما تجربة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا -ECOW AS التى تأسست عام ١٩٧٥ ، فقد سجلت التجارة البينية بين اعضائها العام ١٩٧٠ ٣٪ ثم ارتفعت الى ٤,٢٪ عام ١٩٧٥ ، ثم سجلت ٣,٥٪ ، و ٥,٣٪ و ٦٪ للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٥ على التوالى . والمقارنة هنا توضح ان تجربة منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا هى افضل حالا ، غير ان التجربتين بأرقامهما المتواضعة فى مجال التجارة البينية ، وباعتبارهما من تجارب دول الجنوب ، هما اقل بكثير مما حققته التجارة البينية بين شركاء فى تجربة اقليمية تشكلت فى منطقة الشمال المتقدم .

لايقف الامر عند تجارب اقليمية افريقية ، فهناك ايضا تجربة امريكا اللاتينية فى مرحلتيها ، الاولى التى تأسست عام ١٩٦٠ كمنطقة تجارة حرة لدول LAFTA ، والثانية التى تشكلت عام ١٩٨٠ باسم رابطة تكامل امريكا اللاتينية ALIA . حيث سجلت التجارة البينية عام ١٩٦٠ نسبة ٧,٩٪ ، ٩,٩٪ ، و ١٣,٦٪ ، و ١٣,٧٪ ، و ٨,٣٪ ، و ١٠,٦٪ للاعوام ١٩٧٠ ، و١٩٧٥ ، و١٩٨٠ ، و ١٩٨٥، ١٩٩٠ على التوالى . وهى نسب توضح موقعا وسطا بين ما حققته التجاب الافريقية والتجارب الاوروبية والآسيوية .

والمعنى الواضح هنا ان ضعف التجارة البينية بين شركاء فى تجربة اقليمية معينة يجب ان ينظر اليه من زاوية اكثر تكاملا ، توضح موضع التجربة ذاتها بالمقارنة الى التجارب الاخرى المماثلة ، وموضعها فيما يتعلق بتجارب الشمال المتقدم أو الجنوب المتخلف أو النامى ، فضلا عن قدرات الاقليم الاقتصادية ومدى تكاملها بالفعل مع حاجات النمو الاقتصادى ، ثم موقعها فى اجمالى التجارة الدولية ككل .

واذا نظرنا الى النسبة التى حققتها التجارة البينية العربية وهى ٨٪ فى عقد السبعينيات ومطلع الثمانينات بمقارنتها مع النسب المشار اليها فى التجارب الاقليمية الاخرى ، يتضح أمران ، اولهما ان التجارة العربية البينية هى أضعف مقارنة بالتجارب الاوربية والى حد ما بتجربة الآسيان ، وثانيهما انها قريبة من النسب التى حققتها تجرب امريكا اللاتينية ، وهى نفسها النسب التى حققتها تجربة منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا ، وأفضل كثيرا مما حققته تجربة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا . ومجمل الامرين يوضح ان التجربة العربية رغم القيود الموضوعية التى تحكمها كتخلف الاقتصادات العربية ، وسيطرة المواد الاولية على الصادرات العربية ، والمواد

الصناعية والالات على الواردات ، وسطوة العامل النفطى ، هى فى موقع وسط بين التجارب الاقليمية التى قامت أساسا على تشجيع التجارة البينية ، وبالتالى فإن قلة النسبة ، ليست دالة للفشل بقدر ما هى عاكسة للخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية فى مرحلة زمنية معينة .

فى الجزء الثالث والأخير بعنوان السلام والتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط ، وهو الاهم لكونه جوهر المحاضرة من ناحية ، ولأنه يتضمن تصور الكاتب لما قد ينتهى اليه الشرق الاوسط فى المستقبل وبعد تحقق مجموعة من الشروط .

تكمن الفكرة الجوهرية فى هذا الجزء فى العلاقة بين عملية التسوية وبين تغيير طبيعة التفاعلات بين الأطراف المشكلين المنطقة . وفى البداية يمهد الكاتب ذهن القارئ الى العلاقة الجوهرية بين السلام وبين المستقبل المتوقع وعنوانه التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط ، وذلك من خلال استعراض بعض جوانب التحول الجارية هنا وهناك ، ومن أهمها العوامل التى ادت الى تبلور فرصة للسلام فى المنطقة، وهى حسب ما ورد فى النص : " أن العالم قد اتجه الى التفاعلات الجيو- اقتصادية وناء عن التفاعلات الجيو- سياسية والجيو - استراتيجية"، و " أن حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة كانا ن اهم الدوافع وراء انطلاق عملية السلام العربى الاسرائيلى " ، فضلا عن أن اطراف الصراع غيرت مواقفها .

ولاشك ان هذه العوامل ليست محل خلاف . غير ان اطلاق القول بأن العالم قد ناء عن التفاعلات الجيو - سياسية والجيو - استراتيجية لصالح التفاعلات الجيو - اقتصادية يبدو محلا للاختلاف الكبير . ذلك ان المحددات الجيو - اقتصادية لم تتوار من قبل كأحد محددات التفاعلات الدولية أو الاقليمية، ربما احتلت موقعا متدنيا فى لحظة تاريخية أو فى موقع اقليمى أو فى حالة صراع معينة ، غير انها كانت موجودة بالفعل . ونفس الامر ينطبق على المحددات الاخرى سواء كانت سياسية / ايديولوجية أو استراتيجية / امنية . وفى الوقت الراهن ، خاصة منذ التغيرات التى لحقت ببنية النظام الدولى فى منتصف الثمانينات وتعمقت فى مطلع التسعينات ، فإن المحددات الجيو - اقتصادية ظهرت على السطح أو زادت قيمتها ودورها فى تفاعلات واحد أو أكثر من الأقاليم الدولية المختلفة ، غير انها لم تحل محل المحددات الاخرى ، ولم تلغها ابدا ، وليس لها ان تكون المحدد الوحيد فى صياغة أية علاقة تفاعلية تعاونية كانت أو صراعية، وإلا كيف يمكن تفسير ظاهرة الصراعات العرقية التى حدثت فى الشمال والجنوب معا ، والاهتمام بحقوق الانسان والتحول الديمقراطى ، والاصرار- كما فى حالات علاقات دول آسيوية - على انهاء ملفات الاعتداءات التاريخية المتبادلة وتقديم الاعتذارات السياسية والمعنوية ، فضلا عن بروز ظاهرة الارهاب الدولى ، واتجاهات العنصرية والعنف ، والاسلام السياسى ، والحديث المتواتر عن صراع الحضارات ، والدور الكبير الذى تلعبه التكنولوجيا وتطور فنون الانتاج ، والتنافس حول السيطرة على نظم المعلومات الدولية ، وغير ذلك من الظواهر التى تعكس محددات جيو - سياسية وجيو - استراتيجية فى آن واحد ، ولا يمكن تصور التفاعلات الدولية دون وضعها فى الحسبان ، أو التقليل من دورها وأهميتها الفائقة فى تحديد مسارات معينة للتفاعلات الدولية أو الاقليمية .

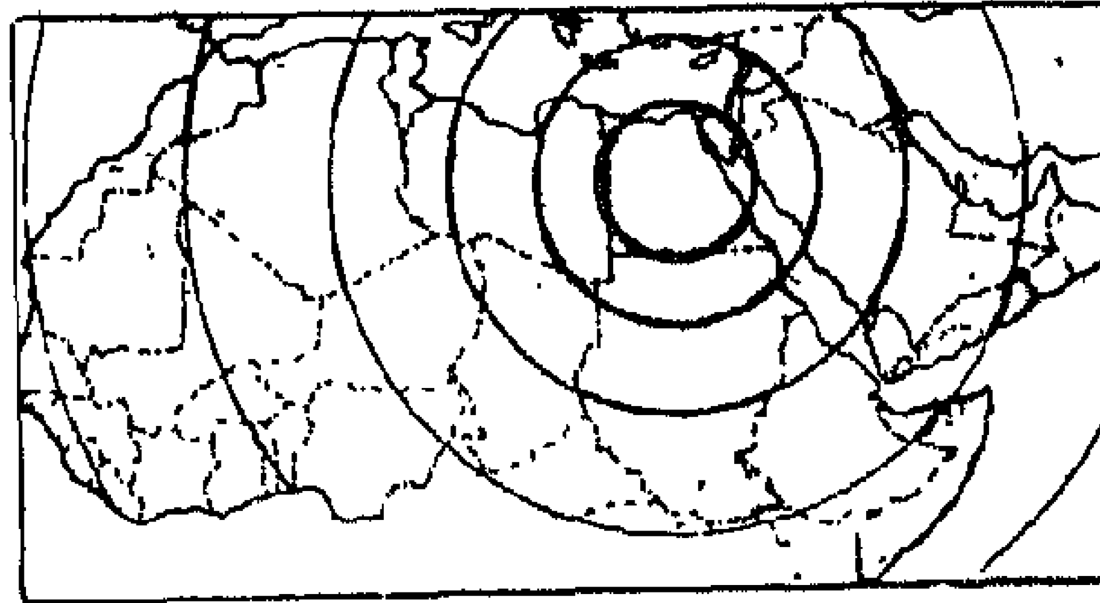
ومما يلاحظه الكاتب " ان المهم فى عملية الصلح العربية الاسرائيلية الجديدة هو انها اضافت بعدا جيو - اقتصاديا جديدا لاهتماماتها الجيو - سياسية التقليدية الخاصة بالمناطق والامن " ، ويستند فى ذلك الى حقيقة وجود مفاوضات متعددة خاصة بالنمو الاقتصادى ، وتوقيع اتفاقات اسرائيلية مع كل من الفلسطينيين والأردن تتضمن تعاونا اقتصاديا واضحا فى مجالات مختلفة . وبعد اشارة الى التعثر الذى يواجه مسار التفاوض السورى الاسرائيلى و الاسرائيلى الفلسطينى يؤكد الكاتب على " ان التعاون الاقليمى هو أحد الطرق لتسهيل المفاوضات وخلق مناخ ملائم لها للتعويض عن الخسارة الجسيمة التى تعرضت لها الاطراف اثناء عملية المساومة ، كما أنه احد الطرق لتسهيل عملية تخليق نظم أمنية مشتركة من خلال ترتيبات امنية ايجابية تتخذ من الطرق غير العسكرية او الاستعمارية وسيلة لتحقيق الأمن " . وهنا يجد القارئ نفسه امام تقييم ايجابى كبير لفكرة التعاون الاقليمى وما يمكن ان تقدمه لتجاوز التعثر الذى يواجه المفاوضات العربية الاسرائيلية فى اكثر من مسار ، وتحقيق انفراجات على صعيد الامن . والمعنى الظاهر هنا هو الربط الزمنى والعضوى بين مسار التفاوض وبين الدخول فى مشروعات للتعاون الاقليمى ، وذلك على عكس وجهة النظر الاخرى القائلة بضرورة تحقيق تقدم حقيقى وملموس فى مسارات التفاوض ، والاقرار بالحقوق العربية ، والاتفاق على مجمل الجوانب الأمنية قبل الدخول فى مشروعات للتعاون الاقليمى تكون فيها اسرائيل طرفا رئيسيا . ولا شك ان لكل مقولة أسسها ، ويبدو التفضيل بينهما غاية فى الصعوبة ، خاصة وان الواقع يموج بالظواهر التى تؤيد كل مقولة بدرجة معينة . ويبقى المحك العملى ليس فى تأييد أى من المقولتين ، ولكن فيما تقدمه بالفعل أى منهما لصالح عملية سلام متوازنة بحق فى المستويات المختلفة الأمنية والسياسية والاقتصادية. والبادى للعين حتى الآن ماتم اقراره من حيث المبدأ فى مجال التعاون الاقليمى بين الأطراف العربية والاقليمية والدولية ، سيظل مرهونا من حيث التنفيذ والفاعلية بجانب سياسى وأمنى هام ، يمكن اختصاره فى تحقيق سلام متوازن بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من معانى التوازن فى الأعباء والمسئوليات ، وتقلص فرص الهيمنة من طرف على طرف او أطراف آخرين ، وتحقيق شرط المردودات المتناسبة . وهنا فنحن أمام شروط سياسية وأمنية وسيكولوجية ، قبل ان تكون شروطا اقتصادية مثالية . ومن الانصاف الاشارة الى ان الكاتب قد وضع عدة شروط لنجاح التعاون الاقليمى فى المستقبل من بينها إكمال الأجندة الخاصة بعملية السلام فى الجبهتين السورية والفلسطينية .

وفى جزء هام يفصل الكاتب تصوره للتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط ، ويشير الى انه يمكن تخيل أربع مناطق

متداخلة ، وهى دول معنية بالمسألة الفلسطينية ، ودول مشاركة بثقل بالصراع العربى الاسرائيلي ، ودول مؤثرة بشكل أو بآخر فى الصراع المذكور ، وأخيرا دول مجاورة للدول السابقة . ووفقا لهذه الدوائر الأربع يتخيل الكاتب أربعة مستويات متداخلة للتعاون الاقليمى ، اولها اقامة سوق مشتركة او ترتيبات كونفيدرالية بين الدول المعنية بالقضية الفلسطينية ، وهى اسرائيل والاردن وفلسطين ، وثانيها اقامة منطقة تجارة حرة بين السوق المشتركة والدول المشاركة بثقل فى الصراع وهى مصر وسوريا ولبنان والعراق ، وثالثا اقامة نظم أمنية للسلاح والمياه تشمل الدول السابق ذكرها الى جانب تركيا والدول الخليجية ، وقد تنضم اليها ايران فيما بعد ، ثم رابعا اقامة اتفاقات تعاونية فى القطاعات المختلفة كالزراعة والسياحة والطاقة وغيرها .

والواضح ان الكاتب يقيم تصوره للتعاون الاقليمى وفقا لدرجة الانخراط فى الصراع العربى الاسرائيلي ، فكلما كانت درجة الانخراط اكبر كلما كانت صيغة التعاون الاقليمى مع اسرائيل اكبر . وثانيا ان مستويات التعاون الاقليمى تبدو فى صور دوائر اربع ، مركزها سوق مشتركة ، يحيط بها منطقة تجارة حرة ، ثم نظامان أمنيان للسلاح والمياه ، ثم اتفاقات للتعاون لباقى دول المنطقة . وهذه المستويات تجمع ما بين تعاون اقتصادى ووظيفى فى آن واحد . وثالثا ان هذا التصور يخلو من اية اشارة الى دور أو ادوار خارجية سواء بالسلب او بالايجاب ، ومعروف ان مجمل عملية اعادة صياغة تفاعلات المنطقة ليست بعيدة عن التدخل الامريكى المباشر والمكثف ، وبالتنسيق الاكبر مع اسرائيل . وأخيرا فان هذا التصور يستعيد بعض رؤى نظرية حول التفاعلات الاقليمية من حيث وجود مركز يمثل جوهر التفاعل وركيزته ومحيطا يتفاعل مع هذا المركز بدرجات مختلفة وفقا لطبيعة القضية محل التفاعل .

وتبقى كلمة ، أن هناك تصورات كثيرة لمستقبل المنطقة اتت بها دراسات وأبحاث لمؤسسات رسمية وأكاديمية خاصة فى اسرائيل والولايات المتحدة ، وهى جميعها تنطلق اساسا من ضرورة دمج اسرائيل فى نسيج المنطقة ، وانهاء النظام العربى بكل ما يعنيه من قيم ومؤسسات وقدرة على المقاومة الذاتية، والعمل على استغلال حالة الانهزام الذاتى التى تمر بها كل الرموز العربية، وتوظيفها لصالح خلق منظومة تفاعلات جديدة لا يكون للعرب – كنظام وكهوية – فيها دور او تأثير . والمشكلة ليست فى هذه التصورات ولكن فى الارادة العربية الجماعية الرسمية التى لم تعد موجودة .



تحت الطبع

الكشاف التحليلى لمجلة السياسة الدولية في ٣٠ عاماً

- أول كشاف جامع يتضمن محتويات المجلة تفصيلا بشكل منهجى منظم كأداة بحث .
- بيانات مادة الكشاف تشمل اسم الكاتب، رأس الموضوع، وعنوان المادة ، تاريخ النشر، ورقم الصفحة والعدد .
- اعتمد على اختيار رؤوس موضوعات وترتيب المداخل فى ترتيب هجائى على طريقة القاموس .
- قام بإعداده مجموعة من المتخصصين فى مجال المعلومات .

ملف السياسة الدولية

المعلوماتية والعلاقات الدولية

إشراف : د . أسامة الغزالى حرب

عمر الجويلى

المحتويات



تقديم

د. أسامة الغزالى حرب

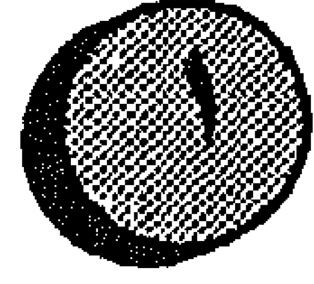
ملف هذا العدد ملف غير تقليدى !

ويسعد مجلة السياسة الدولية أن تكون - بهذا الملف - من أوائل المنابر التى يقدم من خلالها موضوع "المعلوماتية" على صعيد العلاقات الدولية الى الباحثين والدارسين العرب فى علوم السياسة ، والاتصال ، والاستراتيجية .

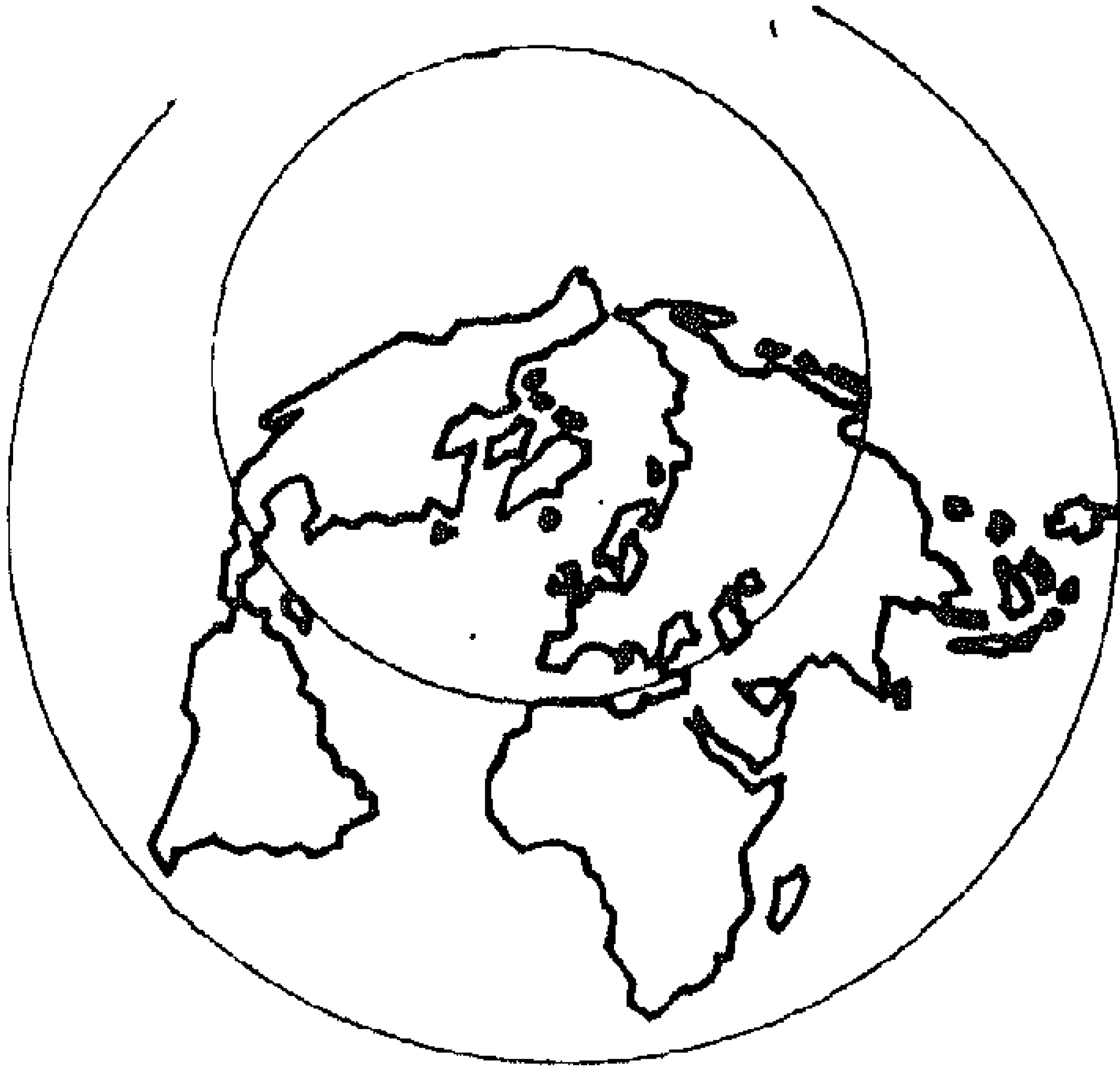
غير أن جدة هذا الملف لا ترتبط فقط بموضوعه ، وإنما أيضا بمن قاموا بإعداده ! ففى حين يسهم فيه بعض كبار الأساتذة المتخصصين الذين نعتز كثيرا بمشاركتهم ، فإن الإسهام الأكبر هو لكتاب شباب ينتمى نصفهم الى وزارة الخارجية المصرية . انه لأمر يدعو للأمل، والتفاؤل أن يشترك مجموعة من شباب الدبلوماسيين والباحثين المصريين الموهوبين والمتميزين ، فى الإعداد لهذا الملف الجديد والخطير فى موضوعه ! ومن حق هؤلاء الشباب أن أسجل أنهم هم الذين اقترحوا الموضوع ، ونبهوا الى أهمية وضرورة أن يلقى المزيد من الضوء عليه . وكان من الطبيعى - بل ومن الواجب - أن تفتح السياسة الدولية صفحاتها لهذه التجربة الرائدة.

وعليه ، يسعدنا أن نقدم فى هذا العدد اسهامات الدبلوماسيين : عمرو الجويلى وكريم حجاج وأحمد السعيد رجب وياسر علوى وعبير بسيونى وحازم حنفى والباحثين : سامر القرنشاوى وحنان دويدار وهبة سمير ولؤى الشواربى ورانيا الرزاز وسهى رضوان وهم باحثون شباب بمعنى أن أعمارهم جميعا تقل عن خمسة وعشرين عاما !

فإذا كنا بهذا الملف ، وأيا كانت الهنات أو الملاحظات التى ترد عليه ، نقدم موضوعات جديدة ، وكتابا جددا ، فإننا نقدم أيضا معه أملا وتفاؤلا عظيما بمستقبل وطننا العزيز : مصر .



ثورة المعلومات بين الواقع والاسطورة



د . حسن حنفى

يحاول البحث بيان حدود ثورة المعلومات وآثارها السلبية على العقل وقدرته على التفكير ، وخلطها بين المعلومات والعلم وبين الكم والكيف و بين النقل والابداع وبين العلم الداخلى والعلم الخارجى ، وارتباطها بالفاعلية والأثر وترتيب المعلومات وليس بتصور للعالم او بأنساق القيم ومعايير السلوك . كما ترتبط ثورة المعلومات بقوة المركز وسيطرته على الاقتصاد والسياسة والعلم على الاطراف ، وايهامها بالتخلف والتقليدية والسلفية مما يشق ثقافاتها الوطنية الى شقين : جديد وقديم ، وافد وموروث ، مستقبل وحاضر ، فنستبدل سحرا بسحر وخرافة بخرافة . كما تؤدى الى الانعزالية والفردية والقضاء على العلاقات الاجتماعية المباشرة لصالح جهاز المعلومات فى مواجهة الوجه بديلا عن الآخر . وتظل ثورة المعلومات مشروطة بالمرسل والمرسل اليهم ، والرسالة وليست فقط بأدوات الاتصال . من الصعب السباحة ضد التيار والتوقف امام الافكار الشائعة ، والتشكك فى المسلمات الاجتماعية والثقافية التى كادت ان تصبح علمية فى مجتمعات يغلب علها التسليم ويغيب عنها النقد وتشعر بالتقاعس أمام الآخر المتفوق علميا والغزير معلوماتيا ، ومع ذلك ويقدر من التأمل والشجاعة الادبية يمكن تحليل ثورة المعلومات تحليلا نقديا بناء على التجارب المعيشية وبعض الاحصائيات لمعرفة الوجه الآخر للحقيقة بين الواقع والاسطورة . ومنهج تحليل الخبرات الفردية والجماعية وهو ما اصطلح على تسميته فى الغرب بالمنهج الظاهرياتى قادرا على ادراك الماهيات ورؤية المعانى على نحو مباشر وبديهى لا فرق بين تطابق التجربة بين عديد من الاشخاص وبين تطابقها مع الواقع الحى الذى يتجلى من خلال الشعور . وذلك لا يغنى بطبيعة الحال عن الواقع الاحصائي الكمى الدقيق الذى يعطى صورة للواقع ومكوناته لتطابق المعنى دون أن يكون هذا الواقع الاحصائي الكمى نفسه موضع الدراسة فالواقع مجرد حامل للفكر دون رد الفكر اليه . كما انه لا يغنى بطبيعة الحال عن استعمال المراجع والدراسات السابقة فى الموضوع . فتراكم الخبرات نوع من الخبرة المشتركة بين عديد من الباحثين لضمان " الموضوعية " مرة ثانية التطابق مع الواقع اولا كما هو الحال فى مبدأ التحقق فى المنطق الحديث ، والتطابق مع الآخر ، ثانيا كما هو الحال فى " الظاهريات " المعاصرة . وقد يقوى ذلك فى الباحث منهج التأمل الخالص والاعتماد على الذات والتفكير المستقل ، فالتركيز على القلب يخلق موضوعه ويتخلق الموضوع فى الشعور بالتأمل فيه .

كان الدافع على " ثورة المعلومات " فى الغرب كثرتها لدرجة عجز العقل عن استعمالها وتنظيمها وسرعة الانتقاء بينها ، فقد زاد معدل تراكم المعلومات بحيث اصبح ما يحدث فى ثانية واحدة يعادل ما يحدث فى مائة عام مضت . كان الدافع هو الناحية العملية والسرعة فى الانجاز وترشيد القرار على اكبر قدر ممكن من الدراسة وترافر المعلومات . كان الدافع هو " التسهيل " او " الفاعلية " وليس العلم . ثورة المعلومات أقرب الى روح البراجماتية ، وتعبيرا عن النزعة العملية ، ولكن بالمعنى النظرى ، تعديلا فى نظرية العلم . هى اقرب الى تشارلزبيرس منها الى وليم جيمس

وجون ديوى ، البرجماتية كنظرية فى العلم وليس فقط كأداتية واستعمال .

وتقوم ثورة المعلومات على خلط بين المعلومات " و " العلم " فالمعلومات معروفه سلفا اما العلم فهو الجديد فى المعلومات . كانت المعلومات علما اولا عند مكتشفه ثم عرفت وذاعت ودونت وأصبحت معلومات تضاف الى رصيد البشرية . أما العلم فهو المجهول الذى لم يكن معروفا من قبل ثم تم اكتشافه فأصبح علما ، يتحول بدوره بعد ذيوعه الى رصيد المعلومات السابق . وقد تكون المعلومات هى المنطق ، ويكون العلم هو المسكوت عنه ، المعلومات سطور والعلم قراءة ما بين السطور ، المعلومات كم والعلم كيف ، المعلومات فى الخارج ، والعلم فى الداخل ، المعلومات عامة ، والعلم خاص . لذلك ارتبطت المعلومات فى أجهزتها بمقدار ما يوضع فيها In Put وأصبح ما يخرج منها Out Put مشروطا بما يدخل فيها . بل توجد مطابقة كاملة بين الاثنين ، ما يدخل وما يخرج . انما الفرق فى المقدار . فما يخرج هو تكبير قد يصل الى ما لا نهاية لما يدخل ، وكما هو الحال فى المنظار المكبر . لا يضيف جهاز المعلومات شيئا جديدا بل ينظم وينسق ويكبر ويصغر ، يرتب ويعيد الترتيب لما هو معروف سلفا . يتعامل مع الشكل دون المضمون ، ويتناول الالفاظ دون المعانى ، ولا يتجاوز هندسة الكلام .

وتتحول المعلومات فى " ثورة المعلومات " الى عالم من الرموز ، ولا تحيل الى عالم خارجى كما هو الحال فى المنطق الرمزى . فتضيع الصلة المباشرة بين العالِم والعالَم ، بين الفكر والواقع ، بين الذهن والأشياء يغيب الفكر الطبيعى ويحضر عالم الرموز . وتغيب البساطة لصالح التركيب ، وتزاح البداهة ويحضر التعقيد . ويتوقف الحدس عن العمل لصالح العقل كما يصف برجسون طبيعة المعرفة العلمية التى تقوم على تصور مادى للحياة بعيدا عن المعرفة الاخلاقية والروحية . ويفقد الوعى المعلوماتى الوعى بالعالم شيئا فشيئا كما يفقد الوعى بالوعى ذاته وبإمكانياته الابداعية وبآفاقه المتعددة ويصبح وعيا بالآلة وبالأرقام . ولغة الرمز فى النهاية لغة أحادية الطرف ، لكل رمز معنى مطابق وبدون سياق وبدون اشتباه لفظى بين حقيقة ومجاز ظاهر ومؤول ، محكم ومتشابه ، مجمل ومبين ، مطلق ومقيد كما هو الحال فى ثقافات النص وتأويل الكتب المقدسة طبقا لمستويات عدة فى الفهم ولطبقات من الناس ولتبدل ظروف العصور والازمان . فيتم تسطيح المعرفة ويغيب العمق اللازم للابداع وقراءة معان جديدة فيما يوحى اليه اللفظ من ايماء واشارة . وتغيب الصورة الفنية كعالم متوسط بين الذهن والاشياء ، فيغيب عالم الاقناع والايحاء والتأثير واقتضاء الفعل وتوجيه السلوك

ومن كثرة الاعتماد على الخارج دون الداخل ، وعلى الكم دون الكيف ، وعلى نقل المعلومات دون ابداع العلم يتولد الكسل العقلى وتغيب القدرة على التفكير و " عصر الذهن " و " اعمال النظر " و " بذل الجهد " و " افراغ الطاقة " حتى البديهيات والمعارف المباشرة تحتاج الى سؤال الجهاز وضغط الزر حتى تظهر الاجابة . اصبح الجهاز هو العقل المفكر وبديلا عنه ، وهو ما اراده علم " السبرنيطيقا " فى نشأته ، تحويل المخ الى آلة تفكر له أولا ثم بديلا عنه ثانيا . كل سؤال يأتى من الخارج يجيب عليه الجهاز من الخارج . وتقلص دور الانسان فى التساؤل وفى ابداء الدهشة والتعجب . كما غاب دوره فى العثور على الاجابة وايجاد الاحتمالات والاختيار بينها طبقا لمنطق التعارض والتراجيح كما يقول الاصوليون القدماء . واصبح لكل سؤال جواب ، ولكل جواب سؤال . وانمحى الفرق بين السؤال والتساؤل ، السؤال ما له جواب ، والتساؤل ليس له جواب . واصبح الخطأ فى التكيف الآلى وفى الخروج على النظام وليس فى مضمون الجواب .

وبالرغم من التركيز على كم المعلومات وعلى مقدار تغذية أجهزتها وقدرتها على التخزين والاستعادة ونظم البرامج المتعددة ، فالأخطاء البشرية عديدة تؤدى الى ضياعها كلية فى حالة عدم الحفظ وانقطاع التيار ، وسريان الفيروس ، وسرقة المعلومات أو التلاعب بها وتغييرها وادخال الخطأ اليها . فكل تقنية تقابلها تقنية مضادة ، كما هو الحال فى حرب النجوم ، وكم من افلام الخيال العلمى قامت على اخطاء أجهزة المعلومات وما تسببه من كوارث على البشرية فى عصر الرعب النووى . كما ان الذاكرة شىء والعقل شىء آخر ، والحفظ فى الحافظة كما سماها القدماء شىء والنطق اى التفكير شىء آخر . بل ان النسيان نعمة للبشر حتى لا تثقل الذاكرة والقوة الحافظة على العقل والقوة المفكرة على العقل ، ولو تذكر الانسان كل شىء لتحولت حياته الى جحيم ولعجز عن رؤية الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وعاش فى الماضى كما لاحظ برجسون . وهو نفس الموقف السلفى الذى ينهل من الماضى الذى حوى كل العلوم ، وهو مقياس شرعية الحاضر ونمط التطور فى المستقبل . وبدون استعادة المخزون لا يمكن لجهاز المعلومات التفكير فتم ارتهان الحاضر فى الماضى وحصار المستقبل فيه . ويتحول التقدم الى نكوص ، وتصبح " ثورة المعلومات ردة الى الماضى ، وطالما اعتبرها الناس شرط الحداثة والتقدم نحو المستقبل .

ولا تستطيع " ثورة المعلومات " ان تعطى تصورا عاما للكون ، فالجزء لا يكون الكل ، والأجزاء المتناثرة لا تعطى رؤية للعالم . بل ان المعلومات ذاتها تفتقد الى كل ينتظمها ، والى رؤية تحدد مسارها واتجاهها ومن الطبيعى ان يكون البديل هو اهواء البشر وقوى الشر وقانون الغاب . فتقع الحروب والكوارث نظرا لغياب منظومة من القيم تضع مبادىء عامة لتوجيه المعلومات . ليست المعلومات قيمة فى حد ذاتها بل هى امكانيات فعل وقدرة على السلوك . ولكن قيم الفعل ومعايير السلوك تأتى من منظومة القيم ورؤية العالم التى لا تعطيها المعلومات . فبالرغم من امكانيات ثورة المعلومات فى التسهيل والفاعلية الا انها كالقوة العمياء التى تحتاج الى رؤية وبصيرة .

وفى المعلومات تغيب البواعث والمقاصد والاهداف ، وتغيب الارادة الانسانية التى تستخدمها وتنظمها . المعلومات كم مصمت لا ينطق ، انما الانسان هو الذى يحولها الى دلالة طبقا لغاياته ومقاصده . فالطائرة بدون طيار طيارها على الارض وليس فى السماء ، والصواريخ التى تنطلق آليا الى اهدافها يحدد الانسان برامجها ومساراتها واوقات انطلاقها . ويظل العامل الانسانى الفاعلية الاولى فى المعلومات فى البداية عن طريق تغذية جهاز المعلومات وفى الوسط عن طريق صياغة البرامج المتعددة وفى النهاية عن طريق تحديد المقاصد والغايات . صحيح ان الانسان يتحول الى انسان قادر على اتخاذ القرار بعد برمجته ولكنه لا يغنى عن الانسان الحى فى مقابل جهاز المعلومات الذى يأمر ويطيع . وبعد مدة بفعل التكرار يتحول الانسان الحى الى انسان آلى أيضا بعد ذلك يمكن الاستغناء عنه وتحويله الى انسان آلى بالفعل .

ويتحول العالم كله الى انسان آلي Robotization بعد الحركة الذاتية Automation وتظل الحاجة الى انسان اول غير آلي يقوم بفعل اول كي تنطلق الحركة الذاتية حتى يتم الاستغناء عنه بالاستجابة الذاتية مثل انذار الحريق . ويصبح فعل الخلق والعناية داخل العالم وليس خارجه . ومن ثم لا تحتاج الساعة الى صانع الساعات ولا يحتاج النظام الى منظم كما هو الحال في في مذهب التأليه الطبيعي Deum في القرن الثامن عشر في الفكر الغربي . يصبح المعلول علة ، والعلة معلولا في تصور دائري للعلة والمعلول دونما حاجة الى علة اولى ليست معلولا لعلة اخرى كما حاجج القدماء *انصار النزعة المادية الآلية للكون* .

ونظرا للاعتماد الكامل على نظم المعلومات والبرامج والتخزين ورقائق التسجيل Chips تزداد درجة البيروقراطية وانتظار توفر المعلومات ونقلها من مركز الى مركز وربطها من شبكة الى شبكة . فالبيروقراطية الانسانية التى تعتمد على الارشيف والملفات والنظم واللوائح والقوانين وانتظار الاوامر من الاعلى الى الادنى وعدم قدرة الادنى على اتخاذ القرار تتحول الى بيروقراطية آلية تقوم على نفس النمط مع تحول الاشخاص الى رقائق اسطوانية وبرامج متداخلة وشبكات المعلومات التى يبحث فيها " الفأر " عن البداية فيضيع بين البرامج ويتوه بين الانظمة ، والقرار لا ينتظر والحياة تسير . وقد يضيع الباحث عن المعلومات وسط امبراطوريات المعلومات ، ويتمنى لو عاد الى الحياة البسيطة والمعرفة المباشرة والثقة بالمحسوسات واعمال العقل البديهى انقاذا له من جداول البورصة .

ونظرا لطول المواجهة مع جهاز المعلومات ، الوجه امام الشاشة الضوئية والتعامل معها والتراسل بين الوعي والاله ، وأحكام السؤال والجواب كما يقول الاصوليون القدماء غاب الاخر الانساني ، والتراسل الوجداني ، وتقطعت العلاقات الانسانية ، لا ينظر وجه في وجه ، ولا يسأل احد وانسان آخر يجيب . فازداد الفرد عزلة على عزلة ، وتحول المجتمع الى مجموعة من الافراد لا يعرف بعضهم بعضا . وبقدر ما تتصل شبكات المعلومات في شبكة واحدة ام بقدر ما تنقطع العلاقات الاجتماعية بين الافراد . ففي محيط المعلومات يتحول الافراد الى جزر منعزلة لا رابط بينها الا الامواج . غابت علاقات الوجه للوجه Face to Face . واصبح الانسان في مواجهة نفسه ينقسم الى شطرين " كريمر ضد كريمر " Kramer Vedu Kramer . وانتشرت الرسائل الاليكترونية بلا خط شخصي وبلا ساعي بريد وبلا انتظار . فانمحت العواطف ، وتبخرت الانفعالات ، ومات الوجدان . ويزداد تفكك المجتمع خاصة لو كان مفككا من قبل كما هو الحال في المجتمعات الاوروبية ويتحول الواقع الى واقع متخيل Virtual Reality ويحضر الى الجهاز ويختار البشر من خلال الجهاز . ينقل الجهاز العالم الخارجي الى الجهاز ، وينقل الانسان الى العالم الخارجي المتخيل . وشيئا فشيئا يتحول العالم الى وهم ويصبح الوهم حقيقة بديلة . وبدلا من ان يتعامل الانسان مع الاشياء يتعامل مع ظلالها وخيالاتها كما لاحظ برجسون في نقده للتصورات والنزعات المثالية التجريدية التي تبعد الانسان عن عالم الادراك المباشر والالتحام بالاشياء وجدانيا لادراك ماهياتها والتفاعل معها .

والحقيقة ان " ثورة المعلومات " انما نشأت في المجتمعات الغربية الحديثة التى كانت نشأتها منذ بداية النهضة الاوروبية بناء على دافع السيطرة والغزو بعد اكتشاف " العالم الجديد " في نهاية القرن الخامس عشر ، والسيطرة البحار ثم الرغبة في الاستيلاء على العالم القديم في افريقيا وآسيا . ولما احتاج الغزو الى اكبر قدر ممكن من المعلومات عن الغزو وتراكمت المعلومات عبر الاستشراق والتبشير وقواد الجيش بدأت الحاجة الى تنظيم المعلومات وتراكمها وترتيبها في دوائر المعارف الكبرى اولا ، ثم بعد ثورة المعلومات ثانيا في النظم الحديثة والاجيال المتعاقبة لأجهزة المعلومات . واصبح الشعور المعلومة قوة Information is Power . ومن يحصل على المعلومات فانه قد حصل على العالم . وتكاثرت مراكز تجميع المعلومات وتحولت الى معامل الى مراكز البحث العلمي . وازدادت قوة في المراكز الاقتصادية والسياسية الكبرى في العالم ، في امريكا واليابان واوروبا الغربية . وازداد التقابل بين المراكز والاطراف ، بين من يسيطر على المعلومات في المركز وبين موضوع المعلومات في الاطراف . واصبحت الاطراف تأخذ معلوماتها عن انفسها من المركز كما هو الحال في الطيران من افريقيا الى افريقيا عبر اوروبا وازدادت حدة التقابل بين الشمال والجنوب ، بين الغرب والشرق ، بين من يعلم اكثر ومن يعلم اقل او بلغة الفلاسفة ، بين الذات والموضوع ، بين العقل والمادة ، بين النفس والبدن ، وبلغة المتدينين بين الله والعالم .

وتحولت المعلومات الى تجارة ، والعلم الى صناعة ، والمعرفة الى اقتصاد والتعليم الى ربح ، ونشر المعرفة الى احتكار لها من الشركات الكبرى لاجهزة المعلومات . لم يعد العلم متاحا للجميع بل فقط لمن لديه القدرة على شراء المعلومات والاشتراك في شبكاتها . وتتحول السيطرة العملية والمعلوماتية الى سيطرة اقتصادية . وتتنافس الشركات العملاقة فيما بينها على تصنيع المعلومات . وتصبح اسماء IBM , Macintosh لا تقل اهمية عن الشركات العابرة للقارات المتعددة الجنسيات في الانتاج الصناعي Mitsubishi Panasonic , Sanyo , Sony , نيسان ، هوندا ، تيوتا . وتختلط اسماء العربيات مع اسماء شركات اجهزة المعلومات . كلاهما انتاج وتصنيع . ولا فرق بين صناعة الذهن وصناعة السيارة ، بين صناعة العلم والصناعات الاستهلاكية . الكل يبغي الربح والسيطرة على الاسواق لا فرق بين الاذهان والابدان ، بين استهلاك المعرفة واستهلاك السلع .

وتم الاتجار بكل شيء بما في ذلك الحياة الخاصة ، بالدخول فيها بوسائل التصنت والتصوير الحديث واذاعة اسرار الناس على الملأ سياسيين وفنانين ورجال اعمال وقادة . فلم تبق هناك حرمة امام اجهزة الاعلام ووسائل الاتصال الحديثة ، كل شيء عرضة للاعلام . بل لم تعد هناك حقيقة انما هناك الخبر والاخبار عنها . واستخدمت ثورة المعلومات في اذاعة الاخبار وتلوينها والايحاء بما يريده الاعلامي . وقد تجلى ذلك في الاعلان وتبرير الزيف وتزويق الفساد باسم المنافسة الحرة والصراع المتكافيء والاختيار الحر بين البدائل في الظاهر والاجبار قسرا وتوجيها للرأي العام كما لاحظ هربرت ماركوز في " الانسان ذو البعد الواحد " واصفا دور الاعلام في المجتمع الصناعي المتقدم . فالاعلان هو الرواج ، والصمت هو الكساد . وانفقت الملايين للترويج ايهاما للناس وتوجيها للرأي العام واعتمادا على قدرة وسائل الاتصال على الاقناع اكثر من الاعتماد على القيمة الموضوعية للأشياء ، فالرأسمالية حرية ، والاستغلال منافسة ، والاحتكار تجارة ، والربح عرض وطلب ، ورأس المال الاجنبي عمالة ، والاستهلاك تسويق ،

والانتاج وفرة ، وحماية الصناعات الوطنية انغلاق ، والخصخصة انفتاح ، والدولة تطغى على المجتمع المدنى ، والمجتمع المدنى بديل عن الدولة . كما تركز رأس المال فى الشركات العابرة للقارات كذلك تركز الاعلام فى نفس المراكز الاقتصادية والقوى السياسية لا فرق بين رأس المال والقوة الكبرى والقمر الصناعى .

وازدادت ثقة المركز بالنفس اعتمادا على تركيز القوى الاقتصادية والسياسية والمعلوماتية فيه . وظن انه قادر على السيطرة على العالم وتحريكه طبقا لرغباته ومصالحه . وانكر الارادات المستقلة للشعوب وحقها فى الحرية والاستقلال ، فاندلعت حرب اكتوبر ١٩٧٣ بالرغم من توافر المعلومات حول قدرات الجيش المصرى الذى اصبح جثة هامدة ووجود قرائن على وجود شىء ما يتحرك لا يتجاوز التمرينات الروتينية المألوفة . واندلعت الثورة الاسلامية فى ايران بالرغم من توافر المعلومات عن استقرار نظام الشاه ، وان ايران واحة أمان فى المنطقة التى يتربع عليها عرش الطاووس . فالواقع الاجتماعى والمسار التاريخى ليس بهذه الحتمية والضرورة من خلال المعطيات المعلوماتية يمكن التنبؤ بحركة الواقع ومسار التاريخ . هناك الارادات الانسانية الحرة التى لا تخضع للتنبؤ ولا حتى عند صاحبها ، ارادة الافراد والشعوب ، ارادة الزعماء والجماهير فالتغيير الكيفى الانسانى لا يمكن رصده بالتراكم الكمى والقفزة النوعية لا يمكن معرفتها مسبقا من خلال التطور الآلى .

وكلما ذاعت قيم المركز فى الاطراف من خلال وسائل الاتصال الحديثة وثورة المعلومات فى قنوات الفضاء والاقمار الصناعية والأطباق الهوائية انتشر التغريب ، وتحيز الثقافات والمجتمعات فى الاطراف الى الغرب ، والميل نحوه والاعجاب به ، وتقليده ، واعتباره نموذجا للثقافة العالمية ، ونمطا للحداثة ، وما سواه المحلية والفولكلور والأساطير الشعبية . وانتشرت قيم الغرب فى العنف والجريمة والجنس والشهرة والثروة والقوة . وظهرت نماذج " الاب الروحى " God Father والبطل مثل جيمس بوند ، روكو الأول والثانى والثالث يقلدها شباب الأطراف فيندفع نحو الهجرة مستأصلا نفسه من مجتمعه وثقافته أو يعيش فى الداخل ممثلا للخارج . وانتشرت قيم الاستهلاك والفرة والفردية والأنانية وعزت قيم الانتاج والتقشف وروح الجماعة والتضحية . فولد ذلك كله رد فعل على الغرب وحداثته فى النزعة السلفية ترفض الغرب ، وتحتقر الحداثة ، وتنفر من المعلومات ، وتفضل تراث الانا على علم الآخر وتقليدية الانا على حداثة الآخر . وساوت بين الأصالة والجهل ، والحداثة والانحلال .

١٦ – وقد ساعدت ثورة المعلومات فى المركز على تقوية النزعة السلفية فى مجتمعات الأطراف ليس فقط عن طريق رد الفعل بل عن طريق الفعل المباشر فوهم المركز الأطراف ان طرقها فى المعرفة ووسائلها فى العلم مساويه للتخلف ، فلا احد يكتب الآن بيده أو يقتفى الأثر أو ينقل العلم شفاها عن طريق الرواية أو الكتاب . ولا أحد يستعمل حواسه المباشرة فى العلم والمعرفة سواء فى نظم المكتبات التقليدية أو فى وسائل التعليم الموروثة أو فى نقل التراث الشفاهى . والهدف من ذلك نزع مجتمعات الأطراف عن ثقافاتها الوطنية من أجل ادخالها فى ثقافة المركز باسم التثاقف Acculturation أو المثاقفة مع التركيز على ما يظن انه الايجاب فى التحديث والمعاصرة دون السلب وهو نزع المجتمعات عن ثقافاتها المحلية واغترابها فى الآخر ، الكفر بالنفس والايمان بالآخر . وقد تم بناء الحضارات القديمة بوسائل المعرفة فى عصر ما قبل ثورة المعلومات . وما زالت محط الانظار واعجاب انصار الحداثة . والمعلوماتية الحديثة نفسها لم تبن حضارة مثل القدماء بل احدثت صناعة . وبناء الاهرامات وتشييد سور الصين العظيم لا يقل علما واتقانا عن توابع الأفلاك Sattalites والهبوط على سطح القمر . ونحت الحجارة لا يقل علما عن الموجات الاليكترونية على الشاشة الضوئية ، انما الاختلاف فقط فى ادوات الاتصال .

١٧ – ونتيجة لذلك تم شق الثقافة الوطنية الى نزعتين متعارضتين : العلمانية والسلفية ، الحداثة والقدامة بتعبير أدونيس ، والجديد والقديم ، المعاصرة والاصالة ، المستقبل والماضى . تحولت النزعتان الى حزبين سياسيين وقوتين اجتماعيتين تتصارعان من أجل الوصول الى السلطة لدرجة الاقتتال بين الأخوة الاعداء ، فأنصار الجديد ضد انصار القديم ، ودعاة المعاصرة على النقيض من دعاة الاصالة . المستقبل ضد الحاضر والماضى عند انصار الحداثة . والماضى ضد الحاضر والمستقبل ضد انصار القديم . والحقيقة ان كلتا النزعتين ، ثقافة الصور ، وثقافة الكتاب تبعية تقليد الاولى تبعية وتقليد للغرب والثانية تبعية وتقليد للسلف . الاولى تبعية وتقليد للغرب والثانية تجاوز للحاضر نحو وهم الماضى . والحاضر وحده وهو الواقع المعاش ، هو الحقيقة التى تند عن الوهمين . غاب الحاضر الذى يتم فيه جدل القديم والجديد ، وتتفاعل فيه الاصالة والمعاصرة ، ويتداخل فيه الماضى والمستقبل . فالماضى تراكم فى الحاضر والمستقبل ارهاصات فيه .

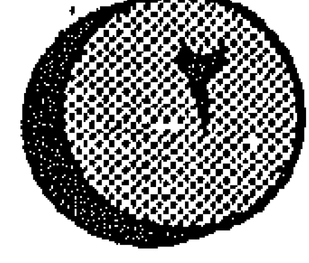
ووقعت عديد من المجتمعات التقليدية فى وهم الحداثة وهى لم تطور بعد تراثها القديم . فاستبدلت وهما بوهم ، اسطورة بأسطورة . لا يستطيع الطالب التعامل مع المكتبات التقليدية ، والكتب على الرفوف للاطلاع بالقراءة المباشرة وتستبدل بها الفهارس الاليكترونية المربوطة بفهارس عواصم العالم وأعرق الجامعات وأقدم مراكز الابحاث وهو لا يعرف اللغات الاجنبية ، بل ولا يدرك قيمة العلم كما يدرك قيمة التجارة كما هو الحال فى المجتمعات التقليدية فى شبه الجزيرة العربية . وتصورت هذه المجتمعات ان ثورة المعلومات عصا سحرية تغير من حال الى حال ، تعادل النبوة والوحى فى الماضى . فدخلت العصر بعقلية السحر والمعجزة القادرة على كل شىء الخيمة والقصر متجاوران ، ولكن البدو يشعر بالسعادة فى الخيمة فى البر اكثر مما يشعر بها فى القصر فى المدينة " المرسيدس " والجمل متوافران ، ولكن البدوى يشعر بسعادة اعظم فى سباق الهجن اكثر مما يشعر فى سباق السيارات . ينتظر الحساب الجارى آخر الشهر كما ينتظر المطر للاستسقاء . ويعد الأوراق المالية كما يعد الغنم . ويضعها فى الآنية الفخارية كما يضع الاغنام فى الحظائر . ويضارب فى اسواق المال كما يلعب على موائد القمار .

واحيانا تقوم المجتمعات التقليدية باستثمار ثورة المعلومات الى اقصى حد لتدعيم نظمها التقليدية فتجمع بين الحسنيين بطريقتها ، بين الدنيا والاخرة ، بين الدنيا والدين . فيوضع القرآن فى الفهارس الضوئية فى أجهزة المعلومات الحديثة ، وتصنف أياته وموضوعاته ، الفاظه ومعانيه ، مكية ومدنية ، ناسخة ومنسوخة ، محكمة ومتشابهة ، ظاهرة ومؤولة ، حقيقة ومجازه ، مطلقة ومقيدة

، مجملة ومبينة ، أمره ونهيه ، خاصة وعامة بحيث يسهل معرفتها بمجرد الضغط على الازرار ومعرفة المداخل والمخارج . فيتحول القرآن الى فهارس حديثة مثل باقى النصوص الدينية والادبية ، وتوضع الدوائر التليفزيونية المغلقة فى اروقة المساجد الغاصة بالمصلين حتى لا يفوتن احدا منهم رؤية الامام الخطيب . وتستعمل شركات توظيف الاموال ثورة المعلومات ونظمها الحديثة فى الاستثمار والمضاربات فى اسواق الاموال وفى المعاملات البنكية ، فالدين تجارة ، ولغة المكسب والخسارة تنطبق فى الدنيا لنيل الثروة والمال ، وفى الآخرة لنيل النعيم والجزاء . ويضع البدوى سماعة الخلايا الضوئية Cellular والباجر Pager تحت عباءته فتجعله قادرا على الاتصال بالعالم كله وهو فى قلب الصحراء . ويتحول الامر من الاقتصاد الى السياسة اذ تستعمل الحركات الاسلامية وسائل الاتصال الحديثة بما فى ذلك البريد الاليكتروني لتبادل الرسائل واعطاء الاوامر لتدبير الانقلابات فى الداخل والاغتيالات فى الخارج كما يفعل عمر عبد الرحمن فى امريكا مستفيدا بثورة المعلومات . ويستعمل الامراء فى القصور ثورة الاتصالات من اجل التمتع بمباهج الحياة ونعمها . ومن ثم يحصل المؤمنون على الحسنيين ، نعيم الدنيا ونعيم الآخرة ، نعيم الدنيا من الغرب ونعيم الآخرة من النبوة وكأن الله قد سخر الغرب ومخترعاته الحديثة لزيادة نعيم المؤمنين . فيأخذ المؤمنون نقطتين بينما يأخذ الغرب نقطة واحدة تضيع منه فى نسبيته وعدميته وشكه وماديته والحاده . وهنا تتحول ثورة المعلومات الى ستار يخفى أبشع أنواع الحسية والمادية ، وتبررها باسم الايمان فى مجتمع العلم والايمان .

والحقيقة ان ثورة المعلومات الكاملة لا تتم لا بأربعة أطراف : مرسل ومرسَل اليه وأدوات الاتصال ، والرسالة ذاتها . فالمرسل وحده قد يكون قويا مثل كبار الزعماء ، الخمينى نموذجا ، وبوسائل اتصال فعالة مثل شرائط التسجيل ، ولجماهير عريضة ، ملايين فى الشوارع ، ولكن الرسالة نفسها فى حاجة الى ترشيد وتعقيل وتحديث . فتنشأ الدعوات المحافظة بالرغم من توافر معظم أطراف عملية الاتصال . وقد يكثر المرسَل اليهم ولكن يضعف المرسل اليهم لنقص فى الزعامة كما تضعف أدوات الاتصال لغياب المنابر الحرة وتقوى الرسالة نظرا لعقلانيتها واستنارتها ولكن لا تتم عملية الاتصال نظرا لنقصان طرفين فى عملية الاتصال وكما هو الحال فى دعوات الاسلام المستنير أو اليسار الاسلامى . وقد تقوى أدوات الاتصال وتؤثر فى المرسَل اليهم ولكن الرسالة نفسها مادية استهلاكية لا تمس اعماق القلب ولا تخاطب فى الانسان الاحساس بالرسالة والبطولة والمرسل نفسه مشكوك فيه لأنه من المركز حيث تتركز قوى السياسة والاقتصاد والاعلام . وقد يقوى المرسَل اليهم دون مرسل اى زعيم قادر على التعبير عنهم دون ادوات اتصال بالرغم من حضور الرسالة وهى المصالح العامة فتندلع المظاهرات الصاخبة او تظل بين جنبات الاغلبية الصامتة ، قنبلة موقوتة تتحين وقت الانفجار . ولا يوجد طرف واحد من الاطراف الاخرى . فالمرسل وحده اشبه بالصراخ والعويل دون مرسَل اليه أو قنوات اتصال أو رسالة . وأدوات الاتصال وحدها مجرد شفرة لا مرسل لها ولا مرسَل اليه ولا رسالة . والمرسَل اليهم مجرد جماهير صامتة . والرسالة دون اعلام بها تبقى فى الذهن لا يعلم عنها احد شيئا .

هذا التحليل النقدى لثورة المعلومات من الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط لا يعنى على الاطلاق أى تنكر لها أو رفضا لنتائجها واستعمالاتها دفاعا عن الهوية والأصالة والذاتية فى مواجهة الأخر المستعمر الغازى حيث تتعدد وسائل الغزو من القوة العسكرية الى السيطرة الاقتصادية الى الهيمنة الثقافية والاعلامية . كما لا يعنى أى عجز فى استيعاب وسائل الاتصال الحديثة ، فالناس أعداء ما يجهلون . انما هو تذكرة بالوجه الآخر للقضية وتنبيه على ما قد ينتج عن ثورة المعلومات من آثار سلبية على الثقافة والمجتمع فى المركز والأطراف على حد سواء . فالتقدم ، كما لاحظ روسو من قبل ، يحتوى على عناصر فنائه . فالتقدم فى النهاية مصطنع يبتعد عن الطبيعة . لذلك كانت حركات العود الى الطبيعة Retour à la Nature حركات تحرر مما صنعته الحضارة . وقد لاحظ ابن خلدون أيضا أن الانتقال من البداوة الى الحضارة باسم العمران يحتوى ايضا على عناصر فنائه بانتفاء روح التضامن الاجتماعى والابتعاد عن قيم الطبيعة . هذا التحليل انما هو مجرد تنبيه على الخطر الذى يدركه البعض فى المركز قبل الاطراف حماية للمركز ، وينبه البعض الآخر عليه فى الاطراف قبل المركز حماية للأطراف .



العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية



عمرو الجويلى(*)

« السرعة الفائقة أهم عناصر الفعالية حيث أنها العامل الرئيسي لنجاح أي قرار في تحقيق أهدافه ." هذه هي باختصار أهم النتائج التي أفرزتها ثورة المعلومات والاتصالات .إن التحول الذي يشهده العالم المعاصر كنتيجة لولوج عصر المعلومات يعيد تعريف أهم عنصرين محددين لأي فعل ألا وهما الزمان والمكان مما يولد بيئة قرار جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها .ويعد هذا التطور الحادث في محيط صناعة القرار أبرز تأثيرات الثورة المعلوماتية على السياسة الدولية وهي المشكلة البحثية الرئيسية لهذه الدراسة .ولكن قبل أن نستكشف آثار ثورة المعلومات على العلاقات السياسية الدولية لابد أن نحدد أهم ملامح الثورة المعلوماتية .

الموجات الثلاث للتطور الاجتماعي :

قدم ألفين وهيدي توفلر وهما من أشهر علماء المستقبليات فكرة الموجات الثلاث للحضارة الإنسانية في كتب عدة آخرها كتاب "خلق حضارة جديد : سياسة الموجة الثالثة » (Toffler, 1995) ومنتهى هذه الفكرة أن تطور الحياة الاجتماعية الإنسانية يمكن تقسيمها إلى ثلاث موجات(١) رئيسية تعكس في الأساس التطور الذي يطرأ على وسيلة الإنتاج الرئيسية في المجتمع .ولذا فقد مرت الحضارة طبقا لتحليل قمة الأمواج الاجتماعية الذي يتبناه توفلر بمرحلتين رئيسيتين وهما الموجة الأولى التي تميزت بانشغال القوة العاملة في المجتمع بالفلاحة والزراعة ثم الموجة الثانية وهي تلك التي استقرت الصناعة فيها كالنشاط الاقتصادي الرئيسي في العالم .تجدر الإشارة هنا إلى تفاوت الدول والمناطق المختلفة في اجتياز هذه المراحل المختلفة فما تزال توجد دول لم تدخل بعد عصر الصناعة وتظل الزراعة النشاط الرئيسي لسكانها .أما عن الوقت الذي استغرقته هذه المراحل فيبدو أنه في تناقص مستمر حيث دامت الموجة الأولى آلاف السنين في حين استقرت الصناعة كالعماد الرئيسي للاقتصاد في فترة لم تزد على ثلاثمائة سنة .(Ibid).

وحالياً تخترق بعض الدول حاجز الموجة الثانية الصناعية لكي تنضم إلى حضارات الموجة الثالثة في الوقت الذي لا تنأى أي دولة في العالم حتى وإن كانت في مرحلة أخرى من التطور الاجتماعي عن أضواء شروق عصر المعلومات .إن العالم المتقدم في الأساس يمر الآن بمرحلة استبدال العمل بالصناعة بالعمل بالمعلومات كالنشاط الرئيسي للاقتصاد

(*) الرأي الشخصي للكاتب

وذلك نتيجة للاختراعات التقانية فى مجال تقانة المعلومات والاتصالات(٢)يم ويصاحب هذه الفترة الانتقالية عملية إعادة تشكيل وهيكلة للحياة الاجتماعية بمجملها قوامها علو مكانة المعلومات ومن ثم المعرفة فى المجتمع الجديد.

المفاهيم النظرية الأساسية للموجة الثالثة :

وقد اجتهد الباحثون فى استشفاف أبرز سمات المجتمع المعلوماتى بالرغم من اعترافهم أنه لم يستتب كاملاً بعد فى أى من الدول حيث أنها ما زالت فترة انتقال بل وتصارع فى بعض الأحيان بين نمط الموجتين الثانية والثالثة .ولعل من أبرز هذه السمات هى أن لثورة المعلومات أثر تفكيكى يؤثر على كل الخدمات والأنشطة الجموعية الجماهيرية وهو ما يطلق عليه اللاجموعية Demassification ومن هذه الأنشطة اقتصاد الجملة، الإعلام والتعليم .ويرجع ذلك فى الأساس إلى القدرة الهائلة للتقانة التى هى أحد أعمدة عصر المعلومات حيث يمكنها مضاعفة القدرة على التنوع Di-versity دون تحميل ذلك على التكلفة .ففى الاقتصاد يسمى ذلك الإنتاج العميلى (المستهلكى) Customized Pro-duction. ذلك الإعلام ومع ما يطلق عليه التلفزيون التفاعلى Interactive TV يستجيب من خلاله صاحب الخدمة الإعلامية لطلبات المستهلك المحددة .وهكذا الأمر أيضاً فى التعليم، حيث يتيح التوافر الهائل للمعلومات، والمكن استقاؤها عن بعد، الفرصة لطالب العلم أن يحصل على ما يشاء من التعليم فى التخصص الذى يريده .وقد أشرنا هنا إلى سمة التفاعلية Interactivity والتى هى من أهم سمات المجتمع المعلوماتى الذى يمتاز بالتشبيك Net-working.ويتضمن مفهوم التشبيك عدة أبعاد أخرى فى غاية الأهمية .إن الجديد الذى يقدمه مفهوم التشبيك هو عملية الربط الكامل بين مستخدمى الشبكة .فمفهوم الشبكة يعنى مشاركة المستخدمين للمكان الفضاء بالرغم من التباعد الجغرافى .كما أن مفهوم التشبيك يعنى أيضاً إمكانية رد الفعل السريع وما يسمى بدائرة التغذية الاسترجاعية Feed-back Loop والأخيرة هى من أكثر آثار ثورة المعلومات والاتصالات ثورية حيث أنها تمكن أطراف الشبكة من التغيير المستمر لمعلومات ومكونات هذه الشبكة طبقاً لما يرونه من رد الفعل .وهذا هو بالضبط ما يتعلق بالسرعة أو ما يسمى بالوقت الحاسوبى Cyber time الذى ينتج عنه تغير شبه دائم فى المحيط والبيئة يصعب فيه التفريق بين القديم والحديث بين الأصل والصورة .ولعل المتتبع للتغيرات التى تطرأ على قواعد البيانات على الشبكة البينية الإنترنت يدرك ذلك تمام الإدراك عند تتبعه للتحديث الدائم الذى يطرأ على الفهارس والمحتويات .

ومن الخواص الأخرى للشبكات ما يمكن أن نطلق عليه اللاشخصانية Non-personalizaiton أى أن طرف الشبكة لا يعرف بمكانته الاجتماعية وإنما ينحدر إلى مستخدم عادى قيمته وقوته مرتبطة بوجوده على الشبكة .وتندرج تحت هذا إمكانية التخاطب المباشر بين المستخدمين كاسرين فى ذلك أية قواعد اجتماعية أخرى قد يجب اتباعها فى نظم أخرى. ولذا فإن للشبكات آثار عميقة على الهرميات hierarchies معظمها سلبى إذ أن طبيعة الشبكة تتخطى قيود الهرميات البيروقراطية والإدارية .هذا بالطبع إن لم يكن هناك خطة مسبقة تساعد فيها الشبكة على تقوية بدلاً من هدم السلم الإدارى ولكن بالرغم من ذلك فإن الطبيعة الذاتية للشبكة هى أنها تميل إلى كسر الحواجز الإدارية الهرمية .وينبع من ذلك ما يطلق عليه ميل الشبكات إلى التفكيك واللامركزية De-centralization. وهنا تتضح أحد السمات الأساسية للثورة التقانية ألا وهى القوى المتعارضة التى توردها .فكما يمكن أن تسهم تقانة المعلومات فى التوحيد والمركزة Central-ization يمكنها أيضاً أن تساعد على التفكك واللامركزية. فالتقانة أصلاً عامل محايد تقتصر آثاره على طريقة وأسلوب استخدامه .ومع ذلك فهو يضع قيوداً ويفرض وضعاً جديداً لابد على الفاعلين فى بيئة ما أن يستجيبوا له .

يتصل بهذا الحديث حول الآثار المركزية أو اللامركزية لثورة المعلومات الحديث عن أثرها على طريقة حفظ النظام. لقد اعتدنا على الاعتماد على سلطة مركزية تقوم بحفظ النظام وفرض القانون .ومع ذلك فهناك طرق كثيرة أخرى لحفظ النظام منها وجود مجموعة من الأعراف والقوانين يتفق عليها الأطراف المتفاعلة ويلتزموا بها دون وجود سلطة مركزية تفرض عليهم ذلك .ولعل مصطلح الأناركية، كما درج على استخدامه منظرو العلاقات الدولية، هو أنسب مصطلح لتعريف هذه الحالة التى يطلق عليها الحكم دون حكومة(٣) Governance without Govenment. هكذا الحال فى شبكة علاقة مثل الانترنت التى لا تحكمها جهة مركزية ومع ذلك هناك بعض القيود والأعراف التى تحظى بالالتزام الإرادى. والقانون الحاسوبى Cyberlaw مستجدات كثيرة سنقوم بإلقاء بعض الضوء عليها فى قسم لاحق.

إن مسألة حفظ النظام هذه ترتبط هى الأخرى بمفهوم آخر نتج عن "الشبكنة Networkization" التى تتسم بها الثورة المعلوماتية وهو خاصية الاضطراب Turbulence. فهناك العديد من الكتابات التى تجادل بأن من آثار التطورات الاتصالية والمعلوماتية الاضطراب ومعناه أن تسارع الأحداث Acceleration وزيادة توافر (إتاحية) (Availability) المعلومات عنها يعطى صورة شبه فوضوية لهذا التتابع .ولذا ظهرت مجموعة من النظريات يطلق عليها نظريات الفوضى Chaos Theory أو نظريات الاضطراب(٤) الذى يرجع جزء منه إلى حدوث عدد من التطورات المستقلة فى وقت متزامن يصعب استبيان الربط بينهم بالرغم من التأكد من وجود ربط ما .ويرجع ذلك فى الأساس إلى الترابط الهائل الناتج عن الشبكنة والذى يتيح لعدد هائل من التفاعلات أن يحدث فى وقت متزامن .ويقودنا ذلك إلى استكشاف مفهوم آخر وهو التعقد Complexity.

إن أحد الإفرازات الأساسية لتوافر المعلومات هو التعقد. فإذا عدنا إلى أحد التعريفات البدائية لمفهوم المنظوكه وهى وجود نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات مندمجة In-

tegrated في علاقة معقدة .أما الشبكة فتزيد من عدد التفاعلات بين وحدات المنظوم مع مضاعفة عدد مرات التغذية الاسترجاعية .أى أنه باختصار تبدو الشبكة كمنظوم متقدم غاية فى النشاط .ويقتضى هذا التعقد وما يوازيه من سرعة فى التفاعلات أن يكون مضمون الرسائل المتبادلة رمزيا إلى حد كبير ولذا شكلت الشبكات العملاقة المصاحبة لثورة المعلومات والاتصالات عالماً من الرموز يمكن أن نطلق عليه

"الرمزية Symbolism (٢٦) فنخبة عالم اليوم هى طائفة من محللى الرموز Symbol Analysts يتعاملون مع رسائل ومعلومات وفيرة يومياً ويمثل ذلك الجانب الأكبر إن لم يكن الوحيد من عملهم اليومى .يتوقع البعض أن يرتفع الحجم الإجمالى للرموز من مستوى ١٠القوة(١١) إلى ١٠ لقوة (١٦) مع نهاية القرن الحالى(٢٧).

ومن الرمزية تنبع الخاصية التالية لمجتمع المعلومات وهى التجريدية Abstraction فهناك أشياء كثيرة فى عالم المعلومات غير ملموسة وغير مرئية .ولذا تصبح الحقيقة أيضاً جزءا من هذه التجريدية .ويرتبط بهذا إحدى أبرز سمات مجتمع المعلومات وأكثرها ظهوراً للعامة وهى الخلط والتداخل الشديد بين الواقع والمتخيل الافتراضى(٢٨) Vir-tual and Real . إن القدرة الهائلة لتقانة المعلومات على محاكاة الواقع (Simulation) تصنع واقعاً متخيلاً وافتراضياً يصعب معرفته من الواقع الحقيقى .وهذه هى تجربة من "يسبح "فى الفضاء الحاسوبى Cy-berspace.فالعالم فى عصر المعلومات أصبح مزيجاً من الواقع والافتراض، من الحقيقة والمتخيل .وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى نظريات ما بعد الحداثة Post Modernism فلديها الكثير لتقدمه من أجل شرح المنظومة القيمية لمجتمع ما بعد الصناعة Post Industrial.

حاولنا فى هذا الجزء إلقاء بعض الضوء، فى عجالة وتبسيط شديدين على أهم المفاهيم النظرية التى تحكم مجتمع المعرفة Knowledge Society.ولكل من هذه المفاهيم بالطبع أثر كبير على العلاقات الدولية حيث أن التطور الحادث فى هذه المجتمعات يقع فى وقت متزامن بالرغم من عدم الالتصاق الجغرافى ولذا ينعكس على العلاقات بين المجتمعات بالإضافة إلى أن طبيعة هذه الثورة أنها لها بعد عالمى أساسى.

ثورة المعلومات على النطاق الدولى:

لا تقتصر ثورة المعلومات الحالية على شق التطور الهائل الذى طرأ على تقانة المعلومات التى يلعب الحاسوب الآلى، وما له من أدوات مساعدة مثل الأقراص المدمج Compact Discs، الدور الرئيسى فيها .فيقترن بها التطور المصاحب فى تقانة الاتصالات Communications Tech nology. ولذا فإن التسمية الأدق لوصف هذا التطور المعلوماتى هى ما أطلق عليه فى اللغة الإنجليزية(٩) Compunications ونقترح لها مصطلح "المعلواتصالية"(١٠). إن الحديث عن البعد الدولى لثورة المعلومات لابد وأن يفسح مجالاً واسعاً بطبيعة الأمر للشق المتعلق بتقانة الاتصالات وذلك لأن العامل الأساسى يكمن فى تباعد المسافة بين المجتمعات .إن سرعة نقل المعلومة من مكان إلى آخر قد زادت من ترابط وتشابك العالم .إلا أن العامل الرئيسى وراء تقريب الدول بعضها ببعض هو العنصر والمكون الاقتصادى للمعلومة .

الاقتصاد السياسى الدولى فى عصر المعلومات:

كثيرة هى الكتابات التى تؤكد أن المعلومة والمعرفة أصبحت المكون الأساسى للثروة .ولذا فإن الوظائف التى تعتمد على المعرفة وعلى معالجة المعلومات Information Processing أصبحت أكثر الوظائف التى تدر دخلاً على صاحبها وأعلى الوظائف على سلم المكانة الاجتماعية .ويحل عامل المعرفة Knowledge Worker (Drucker, 1992) محل عامل المصنع فى العصر الصناعى ومكان الفلاح والمزارع فى العصر الزراعى .والمثير للاهتمام على النطاق الدولى هو أثر الثورة المعلواتصالية على هجرة العمالة الدولية .فالآن ومع انتشار شبكات المعلومات على مستوى العالم، أصبح من الممكن الاستفادة من العمالة الرخيصة دون الحاجة إلى تنقل مادى وهذا ما يطلق عليه العمالة عن بعد (البُعدية Tele-work.واتصالاً بهذا، يعتقد البعض فى بزوغ تقسيم دولى جديد للعمل(١١) تتخصص فيه بعض الدول فى انتاج الصناعات الخفيفة والبعض الآخر فى الصناعات عالية التقانة High Tech industry والأخير فى الزراعة .وهكذا ينقسم العالم إلى ثلاثة عوالم كل مازال فى طور موجة من موجات التطور الحضارى .وسيكون لهذا الأمر بالطبع عواقب اجتماعية وسياسية جمة .

وكما أثرت المعلومات على أحد عوامل الانتاج الأساسية وهى العمالة فقد أثرت كذلك على باقى العناصر وهى الأرض، رأس المال والإدارة .فبالنسبة للأرض نعود إلى كيف أن الثورة المعلواتصالية قد غيرت مفهوم البعد والمكان نظراً لقدرتها الهائلة على كسر الحواجز الجغرافية لدرجة أن تعريف المكان الآن أصبح هو الفضاء الحاسوبى أى الجغرافيا الافتراضية المتخيلة التى يشترك فيها أطراف الشبكة .أما بالنسبة لرأس المال والذى يعتبره البعض العامل الأهم فى عملية الانتاج، فنجد أن بعض المستقبليين Futur-ists يجادلون أن المعرفة قد حلت محل رأس مال نظراً لانخفاض تكلفة أجهزة معالجة المعلومات وقدرتها الكبيرة على الانتاج المتنوع واختصار مراحل عديدة كانت تكلف الكثير فيما مضى وهو ما يطلق عليه اختصارا دوائر الانتاج Production Cycles. ويجادل هؤلاء بأن ذلك يحمل فى طياته الآثار الإيجابية بالنسبة للدول الفقيرة فى رأس المال، الغنية فى القدرات الإنسانية والبشرية، حيث يميل وزن الإهمية إلى العنصر البشرى(١٢) وفى هذا أطلق توفلر على المعرفة "لقب البديل الحتمى "حيث أنها يمكنها أن تقوم بدور العديد من العناصر الأخرى بما فيها المواد الأولية (Tof-fler, 1995) وبما أن المعلومات والمعرفة لا تعترفان بحدود سياسية سيادية للدولة فإن السمة الأساسية للاقتصاد "الدولى "المعاصر هى دولنة(١٣) الاقتصاد Inter-

nationalization of Economies أى أنه أصبح من الصعب جداً ترسيم حدود الاقتصاد القومى أو الوطنى فهناك تشابك هائل بين الاقتصادات خاصة وأن معظم السلع المركبة تنتج مجزأة فى مناطق شتى .ويتوازى مع هذه ما أطلق عليه عولمة الأسواق Globalization of Markets التى تفيد بأنها أصبحت أيضاً متشابكة إلى حد كبير وأن الفاعلين الاقتصاديين يمكنهم الالتقاء ببعضهم البعض لعرض منتجاتهم وللاتفاق على الصفقات وهذا ما يسمى السوق الإفتراضى المتخيل Virtual Market الذى لا يلتزم بحواجز جغرافية أيضاً.

ومع إنشاء السوق المتخيلة، ظهرت وسائل جديدة لقضاء المعاملات التجارية خاصة ما يتعلق بالتمويل الدولى عبر شبكات الحاسوب .و يعكس هذا جلياً عامل السرعة أهم سمات الثورة المعلواتصالية .ولكن لهذا التطور سلبيات كثيرة ومخاطرات عديدة منها صعوبة ضمان سلامة هذه المعاملات خاصة المالية منها فى ضوء مشاكل التأمين التى تعانى منها التحويلات على الشبكة .Markoff) (1995 وفى تطور لمعالجة هذا الأمر، اتجهت معظم الشركات المتعددة الجنسية إلى إقامة شبكات خاصة بها تتمتع بأمان كامل فيما يخص التحويلات(١٤).

لقد كانت الشركات متعددة الجنسية من أهم المستفيدين من الثورة المعلواتصالية لعدة أسباب .أولها يتعلق بطبيعة هذه الشركات التى تعبر وتتخطى الحدود السياسية للدول. فطبيعة هيكل هذه الشركات هى وجود مقر أو عدة مقار رئيسية يتبعها أفرع عديدة متوزعة على أنحاء العالم المختلفة .ثانى هذه الأسباب هى كبر حجم العوائد المالية التى تدرها أنشطة هذه الشركات بما يتيح لها فرصة تخصيص قدر هائل منها للبحث والتطوير Research and Development وهما عنصران رئيسيان فى عملية التكيف مع البيئة الجديدة لعصر المعلومات .ولا تملك أى مؤسسة أخرى قدرة مماثلة بإستثناء المؤسسة العسكرية والمعروف أنها أيضا متقدمة جداً فى مجال تطبيق تقانة المعلومات. ولعل ثالث هذه الأسباب هى مرونة الهيكل الإدارى للشركات متعددة الجنسيات والتى أتاحت لهذه الشركات فرصة تطوير نظمها الإدارية لتعظيم الكفاءة والفاعلية .إن النتيجة النهائية هى أن قوة الشركات متعددة الجنسية قد زادت حتى احتلت موقعاً متميزاً فى ساحة العلاقات الدولية لا يمكن إغفاله عند دراسة تطور العلاقات الدولية(١٥).

السياسة الدولية فى عصر المعلومات :

تحدث ثورة المعلومات والاتصالات تغييرات جوهرية كما تبين فى الدول التى تنتقل من حضارة الموجة الثانية إلى حضارة الموجة الثالثة .وبما أن الدولة كانت لوقت طويل الفاعل الرئيسى فى العلاقات الدولية فمن المتوقع أن تنعكس هذه التطورات على المنظوم الدولى أيضاً .ومن أفضل الطرق لاستبيان التحولات التى طرأت وتطرأ على المنظوم الدولى من جراء الثورة المعلوماتية هى مقارنة طبيعة العلاقات بين الفاعلين الدوليين أثناء العصر الصناعى وبين تلك المتوقعة فى أثناء العصر المعلوماتى .ولذا نحاول هنا استكشاف التحولات المتوقعة لثورة المعلومات والاتصالات على العلاقات الدولية مع التركيز على الجوانب السياسية أكثر من الأبعاد العسكرية والاقتصادية والثقافية التى تتطرق إليها أبحاث أخرى فى هذا الملف .

إن التركيز الرئيسى هنا سيكون على آليات الضبط فى المنظوم الدولى وبالتالى سيكون للقانون الدولى والمنظمات الدولية نصيب من البحث والتنقيب .فالمشكلة البحثية الأساسية هى كيف سيكون حفظ النظام فى المنظوم الدولى الجديد .ومن أجل التوصل إلى إجابة عن هذا السؤال، نحاول استكشاف تأثير الثورة المعلوماتية على بعض أوجه المنظوم الدولى الرئيسية .وفى البداية نتجه إلى أهم مكونات هذا المنظوم وهو الوحدات المكونة له.

وحدات المنظوم : نوعية العضوية :

يفترض مصطلح المنظوم وجود أكثر من وحدة مكونة له بينهم علاقة مركبة وتشابك ولذا فهناك نوعا من الاندماج بين وحدات المنظوم .وعادة ما تسود العلاقات بين الوحدات حالة نظام لتكرار نمط معين من الأحداث مما يعطى نوع من القدرة التنبؤية للأحداث نتيجة التكرار . وبالنسبة للمنظوم الدولى، نجد أن أهم أشخاصه ووحداته على الإطلاق هى الدول منذ صلح وستفاليا عام ١٦٤٨، ولذا من شأن أى تغيير يطرأ على نوعية هذه الدول أو على علاقتها ووزنها وأهميتها النسبية بالمقارنة بأى وحدات أخرى أن يكون له أثر كبير وربما مركب على المنظوم الدولى نفسه .وفى هذا الإطار، نجد أن أول ما أثرت ثورة المعلواتصالات كان على الدولة وبصفة خاصة على الدولة القومية أو الدولة الأمة Nation-State.

لقد كانت الدول هى اللاعب والفاعل الرئيسى فى المنظوم الدولى وقد ساهمت بفاعلية فى وضع آليات الضبط والتنظيم للعلاقات فيما بينها ومن هنا المصطلح (العلاقات الدولية) الذى يرمز بطريق غير مباشر إلى أن العلاقات الأساسية هى بين الدول وليس بين أى وحدات أخرى حتى وإن وجدت إلى جانبها .وقد مثلت المدرسة الواقعية هذه الفرضية فى المقام الأول .فتركز المدرسة الواقعية (سواء المدرسة الواقعية الكلاسيكية أو الواقعية البنيوية)(١٦) على الدولة كالفاعل الرئيسى فى العلاقات فيما بينها وعانت المدرسة الواقعية من نقد واسع مع تطور المنظوم الدولى وخاصة من جانب مفكرى الاعتماد المتبادل والذين يرون ضرورة عدم إغفال الفاعلين الدوليين الآخرين .

لقد احتكرت الدول فى عصر العلاقات الدولية إبان العصر الصناعى السياسة الدولية .ونبعت قوة الدولة فى الخارج من قوتها فى الداخل أى أن قوة الدولة على الساحة الدولية ما كانت إلا انعكاسا لقوتها فى مواجهة مجتمعها. ولذا فإن من الأهمية بمكان أن نستكشف تأثير الثورة المعلواتصالاتية على قوة الدولة فى الداخل .وتكاد تجمع معظم الكتابات فى هذا المجال أن من شأن ثورة الاتصالات وما ينتج عنها من مجتمع المعرفة Knoweldge Society

إضعاف للدولة حيث ستقوم جماعات ومؤسسات أخرى بمعظم وظائفها .فقد كان على الدولة فى العصر الصناعى حماية مصالح الطبقة الصناعية التى وجدت فى تحالفها مع الدولة القومية مصالح جمة ولذا نشأ حلف بين الدولة والطبقة الصناعية .فقد كانت طبيعة الانتاج الصناعى تكتفى بالدولة القومية التى كانت توفر لها الحماية عند اللزوم .كما أن الاتصالات فى المجتمع الصناعى التقليدى كانت تتطابق إلى حد كبير مع الحدود المرسومة للدولة القومية فقد كان فى امكان الدولة التحدث عن السيادة الإعلامية وعن التحكم شبه الكامل أو شبه المطلق فى عملية تدفق المعلومات إلى داخلها وبالتالى تشكيل عقول شعبها وضمان الولاء التام من ناحيتهما .أما الآن ومع تعاظم فرص الاتصال بدون تكلفة تذكر عن طريق شبكة شبكات المعلومات الانترنت وما يشابها من تقانات المعلومات والاتصالات فقد أصبح من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع وكم المعلومات التى تصل إلى عقول المواطنين.

إن الدولة طبقاً للقانون الدولى تتكون من إقليم وشعب وحكومة فى أبسط التعريفات .ونجد أن تأثير ثورة المعلواتصالات سلبى على العناصر الثلاثة المذكورة عالية. فالإقليم لم يعد محدداً كما كان من قبل نظراً لاختراع طرق متعددة لاختراق هذا الإقليم وهى الأساليب التى لم تكن موجودة من قبل .ففى العصر الصناعى كانت الوسيلة الوحيدة لاختراق الإقليم هى الاختراق المادى وبالتالى كان من السهل معرفة هذا الاختراق ووقفه إذا ما توافرت القدرات .وكان من الطبيعى فى العصر الصناعى الذى مجد المادة أن يكون الاهتمام الرئيسى هو وقف اختراق المادة وحمايتها .أما الآن ومع الموجة الثالثة، فلم تعد للمادة مكانتها المرموقة التقليدية فمعظم الموارد التى تعتمد عليها هذه الحضارة هى موارد غير ملموسة وغير مرئية -In- tangible and Invisible ومنها المعرفة نفسها وهى عماد تكوين وحجر زاوية الثورة المعلوماتية .وبطبيعة هذه العناصر غير المرئية، يسهل تنقلها ويسهل اختراقها لأى إقليم مهما كانت نوعية ودرجة الحماية المتوافرة .

أما بالنسبة للعنصر الثانى وهو الشعب فنجد أن تأثيرات الثورة المعلواتصالاتية هى أيضاً سلبية بالنسبة له. فالمهم فى الشعب ليس كونه مجموعة من البشر كما قد يوحى التفسير القانونى للمصطلح .المهم فى عنصر الشعب وما له من تأثير مباشر على قوة الدولة هو مدى تماسك هذا الشعب وإيمانه وولاؤه للدولة التى يقطنها ينتمى نظرياً إليها. وهذا ما يسميه علماء السياسة بالشعور القومى .وفى هذا المجال توجد نظريات عديدة فى العلوم السياسية تنظر لمفهوم القومية ولا مجال لسردها أو مناقشة كافة أبعادها فى هذا التقرير ولكننا نشير فقط إلى نظرية بنديكت أندرسون والتى يقر فيها بأن أحد أهم العوامل التى أدت إلى ظهور القومية هى رأسمالية الطباعة أو فى بساطة وعجالة التأثير الكبير الذى كان للصحافة المطبوعة فى جعل الشعوب تشعر بالمشاركة فى عنصرى الزمان والمكان عن طريق قراءة نفس المطبوع كل مدة زمنية محددة .إن عملية قراءة صحيفة تتحدث نفس اللغة وتعتمد على نفس التقسيمات (ومنها عناوين الصفحات شئون أجنبية، الوطن الخ..) أعطت الإيحاء للشعوب بتزامنهم فى الوقت والموضع مما دعم من شعورهم بالتشابه وأدى فى النهاية إلى تدعيم القومية حتى وإن كانت عناصر هذه القومية هى عناصرخيالية وهو ما يحدث فى الغالب فلهذا الأمر عنون أندرسون كتابه "الجماعات المتخيلة. Imagined Communities.

أما عن الثورة المعلوماتية الحالية فإن أهم تأثير لها هو على إدراك المرء للزمان والمكان .فمن نتائج الموجة الثالثة تقليص التباعد الجغرافى فقد أصبح من المتاح الاتصال بأشخاص يقعون على مسافة كبيرة، كان يصعب فى السابق قطعها، متيحاً القيام بمهمات اتصالية عديدة كان يستحيل القيام بها إلا إذا كان الشخصان على مقربة من بعضهما البعض .وقد أسهم هذا التحكم فى المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية فى خلق نوع من الاحساس بالولاء والمشاركة وهو ما يطلق عليه المجتمعات الإليكترونية أو الجماعات المتخيلة Electronic or Virtual Commmunities ومن شأن ذلك أن يضعف من ولاء الشعوب للدولة التى توجد داخل حدودها فالتلاصق الجغرافى لم يعد الفيصل فى توفير امكانية الاتصال والتواصل .

ويجدر بنا هنا مناقشة مسائل الزمان والمكان فى الشبكات الإليكترونية (Katsch, 1995) هما ما يطلق عليهما Cybertime, Cyberspace. لقد ساهمت الشبكات الحاسوبية فى تخطى حاجز الزمان والمكان حيث أصبح عدد هائل من الأشخاص مرتبطين معا عن طريق أجهزة الحاسب الألى ففى الواقع الذى تخلقه ثورة المعلومات والاتصالات يتغير معنى الوقت والفضاء .أما عن الوقت أو الزمان الحاسوبى فيتغير معناه ومنظورنا إلى الوقت كمحدد لأفعالنا وذلك نظراً لقدرة المعلواتصالات على توفير قدر هائل من الوقت للوصول إلى نتيجة معينة تعيد تشكيل معنى الزمان من منطلقات الماضى والحاضر والمستقبل .(Ibid) وذلك على العكس من أن الصناعة الطباعية تعنى امكانية تجميد ما تم فى وقت ما طبقاً للوضع الذى وصل إليه Status Quo الوضع الراهن .أما الطباعة الإليكترونية فتوفر امكانية التحديث المستمر دون وجود نموذجين للمقارنة بين الحديث والقديم ولذا يصعب التفرقة بين السابق واللاحق لصالح اللاحق .وإذا ما نظرنا إلى الثقافة غير المكتوبة، يتضح لنا أنها عانت دوماً من صعوبة تحديد أى الأشياء هو الأصلى وأيها المزور .ولعل هذا ما عانت منه الثقافة العربية البدوية وخاصة قبل دخول الإسلام حيث انتشر النحل والانتحال وحتى بعد دخول الاسلام يصعب علينا التيقن من أى الروايات أدق فى بعض الأحاديث والسير.

وكما تعيد ثورة المعلواتصالات تشكيل رؤيتنا للزمان فهى تفعل ذلك بالنسبة للمكان أيضاً .فتقانة المعلومات تسهل التغلب على الحاجز أو العائق المكانى الذى يفصل بين شيئين مختلفين فلم يعد الفاصل المكانى يعوق الاتصال والتواصل. ولكن بصفة عامة يلعب عامل الوقت دوراً أكثر أهمية من الموقع، فالتحول الآن هو من الجغرافيا السياسة إلى

الكرونوسياسة . Geopolitics and Chronopolitis. وأخيراً بالنسبة للعنصر الثالث من عناصر الدولة طبقاً للتعريف القانونى وهو وجود حكومة فاعلة تحكم الشعب المقيم فى إقليم محدد، فلقد كان للثورة المعلواتصلاتية أثر كبير على تغيير طبيعة وظائفها أيضاً .إن المتتبع لمعظم الكتابات على ثورة المعلومات يجد أن الفرضية الأساسية هى قلة الحاجة إلى الحكومة ومحاولة ترشيد دورها فى الحياة العامة إلى درجة التخلى عنها فى بعض الأحيان .إن محاولة الإقلال من دور الحكومة فى الحياة الاقتصادية يعود إلى النظرية الليبرالية الاقتصادية والتى تعول على قوى السوق للاضطلاع بالدور الرئيسي فى تنظيم الاقتصاد .وكان ذلك فى العصر الصناعى .إلا أنه مع قدوم عصر المعلومات، أخذت الآراء المنادية إلى تقليل دور الحكومة فى التزايد مما يهدد وجود الدولة بصفة أساسية خاصة وأن الحكومة هى أحد الأركان الأساسية للتعريف السياسى للدولة والذى يحفظ للدولة احتكار الحق الشرعى فى استخدام القوة وبالطبع لا يمكن إلا للحكومة فى الدولة أن تقوم بهذا الدور .

إن معظم الكتابات تدعى بعدم امكانية مجاراة الحكومة للمتطلبات التى تفرضها الموجة الثالثة .فالبعض يجادل بأن الحكومة ما هى إلا تجسيد للفساد وتشجيع له (Ohmae, 1995). وتعتمد هذه المدرسة فى الأساس على فكرة أن أجهزة الدولة لا قوة لها على مجاراة والتكيف مع مقتضيات السرعة التى تفرضها ثورة المعلومات أى التعامل مع الزمان الحاسوبى Cybertime. ويرجع ذلك لكون أجهزة الدولة مبنية فى الأساس على النظام البيروقراطى الهرمى الذى توافق أساساً مع العصر الصناعى ولكنه يعجز عن البقاء حياً فى العصر المعلوماتى .لقد تخلفت أجهزة الدولة عن موكب التطور الإدارى الذى صاحب ثورة المعلومات والاتصالات فى حين سارت الشركات الخاصة وقطعت شوطاً طويلاً يصعب على الأجهزة البيروقراطية فى الحكومة أن تلحق به .ولا عجب بعد هذا أن نسمع عن مسئولين فى البرلمانات وخططهم لإلغاء بعض الوزارات أو عن برامجهم لتخفيض شامل فى العمالة الحكومية .وهذا ما يقوم به نيوت جينجرش وروبرت دول رئيسا مجلسى النواب والشيوخ فى الولايات المتحدة الأمريكية(١٧). ومن أبرز المؤيدين للإقلال من دور الدولة من الكتاب الأكاديميين الكاتب المستقبلى الشهير ألفين توفلر .ومما يساعد على اكساب هذه الآراء قدراً من المصداقية أن الأجهزة البيروقراطية بطبيعتها لا تتقبل التغيير بسهولة وخاصة إذا ما كان التغيير ثوريا ويقتضى التخلص من عدد هائل من الميزات التى طالما تمتع بها العاملون فى هذه المؤسسات البيروقراطية.

وفى حين تفتقد الدولة إلى العديد من عناصر القوة التى تمتعت بها لأزمنة طويلة، يظهر على الشاشة دور متنام لفاعلين آخرين اعتبروا فى الماضى ثانويين بل حرمت عنها عضوية المنظوم الدولى لفترة طويلة حيث اعتبر حكراً على الدولة .ولعل من أبرز الفاعلين الدوليين الشركات متعددة الجنسية الآخذة فى النمو والكبر والتى تجد لها مساحة متزايدة للعب دور كان يستحيل عليها لعبه فى الماضى.

وبالرغم من أن مصدر قوة هذه الشركات كان ولا يزال القوة الاقتصادية وليس العسكرية أو السياسية إلا أن التغيير الذى حدث والذى أضاف إلى القوة النسبية لهذه الشركات هو أن طبيعة العلاقات العالمية قد تغيرت لصالح الاقتصاد وعلى حساب السياسة والاستراتيجية .ولا يعنى ذلك بأى حال من الأحوال أن السياسة والعسكرية قد أصبحتا بلا أهمية ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر الدور المتنامى فى الأهمية للاقتصاد فى العلاقات بين المجتمعات .وقد أدى ذلك منطقياً لزيادة أهمية الشركات العملاقة الاقتصادية التى قادت حملة تطوير هائلة من أجل تطوير هياكلها للتوائم مع متطلبات الثورة المعلواتصالاتية ولتعظم الاستفادة من قدراتها وامكاناتها .

والغريب أن تأثير الموجة الثالثة على الشركات متعددة الجنسيات غير مفهوم حتى الآن .فهناك من الظواهر ما يؤكد أن الشركات ستتجه إلى العملقة Giantism والمثال على ذلك هو الاندماجات الأخيرة بين عدد من شركات الإعلام مثل شركتى سى ان ان ووالت ديزنى وهناك أمثلة أخرى .إلا أن معظم الكتابات الأخرى ترجح أن العالم يمر من مرحلة الانتاج الجماهيرى أو الجموعى Mass Production إلى الانتاج العميلى أو المستهلكى المفصل Customized Production نظراً للفرص التى تتيحها ثورة تقانة المعلومات من امكانية تنوع المنتج دون تكلفة إضافية تذكر ولذا فإن الاتجاه هو ناحية التنوع وليس الواحدية إلى الانتاج بالتفصيل وليس بالجملة .كما أن حجم المعلومات المتاح يزداد بشدة مما يصعب من عملية التنسيق فى الإدارة خاصة فى المستويات الوسطى ويؤدى ذلك فى النهاية إلى زيادة التعقد Complexity واستحالة التعامل معها مركزياً. ولذا يصبح من الحتمى تفكيك الشركة إلى شركات متخصصة صغيرة قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة فى البيئة على العكس من الشركات الديناصورات التى يستحيل أن تساير سرعة الإيقاع فى عالم الموجة الثالثة (Toffler, 1995). يصعب الجزم حالياً أى من السيناريوهات سينتصر ولكن الأرجح أن الاتجاه إلى العملقة له من الخصوصية ما لصناعة الإعلام من خصوصية أما الشركات التى تنتج ماديات فمن الصعب أن تستمر فى خطوات العملقة .وسيتأثر الدور الدولى للشركات بطبيعة الأمر بمدى حجم هذه الشركات وقوتها .ففى حين تكمن قوتها حالياً فى كبر عوائدها إلا أن عدداً كبيرا من شركات صغيرة ولكن مؤثرة وفى مجالات حساسة قد يحفظ لهذه الشركات مكانة رئيسية فى العلاقات العالمية.

وبالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسية، نجد أنه أصبح للأفراد دور متنام فى العلاقات المجتمعية فلم تعد الدول هى قنوات الاتصال الوحيدة المتاحة للأفراد والشعوب المتواجدة فى دول مختلفة .لقد أتاحت تقانة المعلواتصالات الفرصة أمام الفرد لكى يتواصل ويتصل مع آخرين فى دول أخرى دون الحاجة إلى المرور عبر القنوات التقليدية التى كانت تحتكرها الدولة .وفى هذا تعظيم لقدرة الأفراد على التصرف والفعل وإن كانت محدودة حتى الآن ومازالت تخضع لقيود عديدة .

وهناك أيضاً بالطبع لاعبون آخرون فى العلاقات الدولية مثل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية .إلا أن حجم هذه الورقة لا يسمح بالتطرق لدورهم المتوقع فى عالم المعلومات .

العولمة والمحلية : عدد الوحدات :

لا يقتصر الاهتمام فقط على تغير طبيعة العضوية فى المنظوم الدولى بل أن عدد وحدات المنظوم من المتوقع أن يتغير .لقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة عدة مرات من امكانية تضاعف عدد الدول فى العالم نظراً لموجة التفكك التى تصيب الدول المصطنعة وأبرزها الاتحاد السوفيتى السابق ويوغوسلافيا وتشيكسلوفاكيا وغيرها .وهناك من يتوقع أن تستمر هذه الموجة لكى تتفكك دول كثيرة أخرى وتتكون دول أخرى محلها .والغريب أن ذلك يحدث فى تزامن مع قوى العولمة أو الكونية بل ومع حركات الاندماج الاقتصادى والتكتل والأسواق العملاقة القارية .ويبدو هذا متناقضاً للوهلة الأولى حيث أن قوى الإندماج وقوى التشرذم والتفكك تتواجد جنباً إلى جنب .وهذا ما يطلق عليه المحلية إن نفس العوامل التى تدفع الدول إلى التفكك هى فى حقيقة الأمر العوامل التى تدفع العالم إلى الإندماج ولكن الفرق هو أن وحدات الإندماج لم تعد الدول فقط بل تشمل المناطق والمدن أيضاً .ولذا نجد هناك من يعتقد أن المستقبل يحمل فى طياته ما يطلق عليه الدولة المنطقة Region State (Oh-mae, 1995). ويذكرنا ذلك بالدولة المدينة أو Polis فى عصر الإغريق(١٨).

وبما أن الدول لم تعد هى الفاعل الوحيد فى العلاقات الدولية بالرغم من الدفاع الشديد للمدرسة الواقعية فى العلاقات االدولية عن مركز الدولة فيوجد إلى جانب الدولة فاعلون آخرون مثل الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية غير الحكومية .وكذلك وفى وقت متزامن، هناك اتجاه لزيادة عدد الدول فى المنظوم الدولى نظراً لقوى التفكك التى أصابتها والتى نبعت من مصادر مختلفة أزكتها ثورة المعلومات .ويلعب هذان التطوران دوراً هاماً فى عملية تعقد Complexity العلاقات الدولية إلى درجة تحويلها نوعياً عن المسار الذى دارت فيه منذ صلح وستفاليا .

لقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى مضاعفة قدر التفاعل داخل المنظوم الدولى فلم تعد تقتصر كما ذكرنا على الدول بل أصبحت هناك قنوات اتصال عديدة مباشرة بين المجتمعات نفسها دون المرور بوسيط .إن هذا الأمر ليدفعنا للتساؤل حول مدى دقة مصطلح العلاقات الدولية فمصطلح العلاقات الدولية يعنى ضمناً أن العلاقات هى بين الدول فى أساسها .إذا ما قارنا بين المصطلح العربى وبين المصطلح الفرنسى أو الإنجليزى International نجد أن المعنى الضمنى مختلف تماماً عنه فى العربية والذى تكون ترجمته الدقيق Interstate أو Interetats وليس International الذى يفضل ترجمته بالأممية أو حتى فى تجاوز المجتمعية .وفى فحصنا لأثر ثورة المعلومات على المنظوم الدولى، نجد أن قدرة التواصل والاتصال التى توفرها الموجة الثالثة للأفراد والشعوب تحفزنا على تبنى مصطلح العلاقات الأممية بدلاً من العلاقات الدولية حيث أن الأمم سواء أن وجدت فى دول قومية أو مركبة هى الى أصبحت تتفاعل مباشرة ولم يعد ذلك قاصراً على الدول فقط .إن ما يحدث يشبه إلى حد كبير عملية خصخصة للعلاقات الدولية Privatizaiton of International Relations فالشركات والأفراد أصبحوا يقومون بدور لا يستهان به.

تماسك المنظوم:

إن إحدى أهم الخواص لأى منظوم هى درجة التماسك بين وحداته وبين البنية التى يشكلونها .والاهتمام هنا هو بتأثير ثورة المعلومات على درجة تماسك المنظوم فى ضوء زيادة عدد الفاعلين والوحدات المكونة له كما أوضحنا فى القسم الذى سبق .إن النتيجة المتوقعة لأول وهلة هى أن المنظوم قد يعانى من التشرذم والتفكك إلا إذا سادت علاقات جذب بين وحدات هذا المنظوم .ولذا يجب إعطاء قدر عال من الاهتمام لطبيعة العلاقات التفاعلية بين وحدات المنظوم العالمى المتوقعة بعد ثورة المعلومات .إن مدى استقرار هذه العلاقات يعكس سمة النظام Order التى تسود هذا المنظوم .وهذا ما دفعنا منذ البداية إلى تبنى مصطلح المنظوم بدلاً من النظام(١٩). فالنظام يصف طبيعة ونوع العلاقات السائدة بين وحدات أى منظوم System قد تقل أو تزيد فى فترات مختلفة وقد تختلف من منظوم إلى آخر .

لقد كان حفظ النظام هو الشاغل الأول للدول فى العلاقات الدولية حيث أمضت وقتاً طويلاً فى خلق مؤسسات Institutions وظيفتها حفظ النظام .ومن أشهر الأعمال فى هذا المجال كتاب Hedley Bull الذى كرسه لدراسة مؤسسات حفظ النظام فى المنظوم الدولى .وقد حدد Bull خمس مؤسسات مهمتهم حفظ النظام منها توازن القوى الدبلوماسية والقانون الدولى .ويكون من المفيد هنا محاولة استكشاف تأثير ثورة المعلواتصالات على هذه المؤسسات. إن المهم هنا هو أن الدول قد أمضت وقتاً طويلاً لكى تصل إلى هذه المؤسسات عن طريق وسائل عديدة منها التجربة والفشل Trial and Error حتى توصلت إلى مؤسسات قادرة على لعب دور غير قليل فى مجال حفظ النظام.

وإذا كان المنظوم المستقبلى للعلاقات الأممية يحوى فاعلين دوليين جددا لم يتمرسوا من قبل فى قواعد اللعبة، فإنه من البديهى أن يسود العالم فترات من عدم الاستقرار حتى يتعلم الفاعلون الجدد القواعد والقوانين السائدة. والأغلب أن كل فاعل جديد سيحاول أن يحسن من موقعه مما يؤدى إلى تصارعه مع منافسيه مما يجعل فترات العنف تحتدم أكثر .والمنطقى أن هذه كلها فترات انتقالية حتى يتم التعرف والتعود على القواعد القديمة أو حتى إرساء قواعد جديدة .لكن الجديد هنا هى النقطة المتعلقة بمدى مسؤولية Responsibility كل فاعل . فالدول من خلال خبرتها التراكمية وطبيعة تكوينها، كونها تمثل شعوباً لها حضارة ومعنويات، طورت نوعا من المسئولية وهو ما يسميه البعض

فى المدرسة الليبرالية للعلاقات الدولية "معنوية الدول Mo-rality of States" والتى لا ترقى اطلاقاً إلى معنوية الأفراد ولكنها تشبهها فى مجالات معينة .والسؤال هنا هو هل تكونت لدى الشركات متعددة الجنسيات ولدى الفاعلين الدوليين الجدد الآخرين - فى زمن تدهور مكانة الدولة الامة(٢٠) كما يتوقع معظم المؤلفين - خبرة تراكمية تصبغ تصرفاتهم بالمسؤولية .إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة طبيعة تكوين الفاعلين الجدد وخاصة الشركات المتعددة الجنسية .إن هدف الشركات الرئيسى هو بالطبع تعظيم الربح والبقاء فى السوق .ولذا قد يكون من المتوقع ألا تعير هذه الشركات أى اهتمام لمسألة حفظ النظام والصالح العام فى العلاقات الدولية .ولكن الأمر قد يكون مختلفاً أيضاً حيث أن الإستقرار من صالح الشركات التى تبغى الحفاظ على القدرة على تعظيم الربح .كما أن الشركات تتمتع بكفاءة عالية فى الإدارة مما قد يؤهلها للتعامل مع القضايا الحساسة بدقة كبيرة.

الثقافة القومية والأيديولوجيا وتماسك المنظوم الدولى:

وبغض النظر عن الفاعلين فى العلاقات الأممية، ينبغى دراسة أثر زيادة المعلومات على عملية حفظ النظام، كما سبق وأن ذكرنا من قبل . فتوافر كم هائل من المعلومات حول عدد كبير من الأحداث فى وقت واحد قد يعطى انطباعاً بوجود حالة اضطراب أو فوضى معينة ومن هنا نظريات الفوضى .وأكثر من هذا فللمعلومات دور آخر فى غاية الأهمية متعلق بتماسك المنظوم الدولى وهو أثرها على الثقافة العالمية(٢١).

لقد أفرد عدد من الباحثين جزءاً من كتاباتهم لدراسة دور العلاقات الثقافية الدولية فى العلاقات الدولية بل أن بعضهم جادل بوجود ثقافة عالمية ينتمى إليها معظم شعوب العالم ولذا فضلوا مصطلح المجتمع الدولى International Society أو عند درجة أعلى من التناغم الثقافى "الجماعة الدولية International Community" . وهذا الموضوع معقد جداً ويخرج عن الإطار المطلوب لهذه المقدمة إلا أننا نلقى بعض الضوء على بعض جوانبه .فالثقافة العالمية تفترض وجود منظوم موحد للقيم الإنسانية(٢٢) مرتبة طبقاً لأولوية واحدة .وإذا أردنا استكشاف أثر ثورة المعلومات على الثقافة العالمية، وجب علينا دراسة أثرها على عملية ترتيب القيم من منظور مقارن .ولا شك أن المعلومات تلعب دوراً رئيسياً فى هذا المضمار فالثقافة السياسية يتم تبنيها عن طريق الأجتمعنة السياسية (التنشئة السياسية Political Socialization) على المستوى المحلى من خلال وكلاء Agents أبرزهم العائلة، المدرسة، الأصحاب، المؤسسات الدينية، والإعلام بطبيعة الحال .فإذا مااعتبرنا شعوب العالم وصلت إلى درجة من الترابط تسمح لها بتلقى الأجتمعن السياسية عن طريق مؤسسات اجتماعية(٢٣) عالمية النطاق مثل السفر، الإعلام الدولى وحالياً الطرق السريعة للمعلومات .ولم يتضح بعد هل هذه الطرق السريعة للمعلومات تساعد على الإندماج الثقافى العالمى أم أنها قد تساهم فى حالة تشرذم ثقافى عالمى جديد .والقرائن كلها متناقضة، ففى حين نجد أن اللغة الإنجليزية، واللغة بالطبع عنصر هام جداً فى تكوين الثقافة، أصبحت لغة شبه عالمية ويزداد المتحدثون باستمرار خاصة وأن الشبكة البينية الانترنت بدأت أول ما بدأت فى الولايات المتحدة التى تعتبر من أشد المشجعين على بناء ما تطلق عليه الإدارة الأمريكية "البنية التحتية الكونية للمعلومات Global Information In-frastructure" نجد أيضاً أن مشروعات تكييف الاستخدامات لهذه الوسائل الاتصالية الحديثة لكى تناسب اللغات الأخرى فى تطور مستمر(٢٤) ومن المثير أن المرة الوحيدة، على حد متابعتى، التى ظهرت فيها كلمة الإنترنت كعنوان لمقال رئيسى على الصفحة الأولى من الجريدة الدولية International Herald Tribune كان فى عنوان "الحرب الثقافية للكلمات تلوح على الإنترنت" فى المقال الذى تطرق لتخوف العديد من الشعوب من هيمنة اللغة الإنجليزية الأمريكية (Pollack, 1995). وهناك من ينظر إلى هذا من منطلق الغزو الثقافى حيث يعتبر أنه "محاولة الثقافة الغازية فك الارتباط بين الثقافة المعرضة للغزو من ناحية، والأفراد من أصحاب هذه الثقافة تاريخية التجذر من ناحية أخرى (الدعمى، ١٩٩٥، ص١٧٩) .

يقودنا هذا الموضوع بطبيعة الحال إلى مفهوم القومية Nationalism فى عصر المعلومات .وقد تطرقنا بطريقة غير مباشرة إلى هذه النقطة من خلال مناقشة مستقبل الدولة الأمة .فقد اقترن مفهوم القومية بمؤسسة الدولة الأمة لفترة طويلة .ولذا فإن المتوقع أن ينعكس أى تغير فى قوة الدولة على تغيرات فى مفهوم القومية فكلما ضعفت مؤسسات الدولة ضعف الاحساس بالانتماء إليها خاصة وأن الطبقة التى ساندت الدولة الأمة ووجدت فى تحالفها معها مصالح اقتصادية كما سبق وأن ذكرنا تجد مصالحها الآن فى العبر قومية Transnationalism. هذا بالاضافة إلى أن أحد العوامل الرئيسية التى ساهمت فى بناء وتكوين الدولة الأمة وهى رأسمالية الطباعة الموحية بمشاركة أفراد الشعب للزمان والمكان، تتحول الآن إلى رأسمالية الطباعة ليس المكتوبة بل الاليكترونية وهى بطبيعتها عابرة للحدود السياسية الحالية .ومع ذلك فلا يعنى ذلك الاتجاه حتماً إلى هياكل عبر قومية وتكتلات من الدول، فهناك اتجاه مضاد وإن كان متزامنا وهو المحلية يأخذ شكله الاقتصادى فى مفهوم الدولة الإقليم أو الدولة المدينة على غرار الوضع فى اليونان القديمة، فالمدن باستطاعتها الاتصال ببعضها البعض الآن ولذا فإن الحركات القومية الانفصالية التى يشهدها العالم الآن قد يمكن تفسيرها من خلال هذا الاقتراب .وقد أدى هذا التيار الانفصالى المعاصر الحاد إلى توجيه بعض الباحثين جهودهم لمناقشة حق ومبدأ تقرير المصير فى عصر المعلومات (Crawford & Crawford, 1995). ومن مفهوم القومية نتجه إلى مفهوم أوسع ألا وهو الأيديولوجية وهى أحد العناصر الباعثة على تماسك بعض أو كل المنظوم الدولى . إن الأيديولوجية فى تعريف مبسط وسريع، هى بعض الأفكار(٢٥) الخاصة بكيفية تحسين المجتمع مع

برنامج لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ .ومن هنا العلاقة الأساسية بين المعلومات والمعرفة والأيديولوجية فالأفكار لابد وأن تعتمد على معلومات وأن تتبلور فى صورة معرفة وقد ترقى إلى مرتبة الحكمة .ومع عصر المعلومات لابد من التفكير فى ماهية الأيديولوجية فهناك رأى يقول بموت الإيديولوجيات الكبرى في عصر توافر المعلومات وتنوع المصادر ونزول "الحقيقة" إلى مرتبة النسبيات والبعد عن المطلقات .إلا أن هناك من ينظر إلى عصر المعلومات نفسه ومن يعدون ويبشرون بفرصه بأنهم يشكلون أيديولوجية ذاتهم حيث تنتقل مهمتهم من البحث العلمى إلى العمل الحركى المدفوع بمصالح اقتصادية وسياسية من أجل تشكيل منظوم معرفى يدافع عن القيم المصاحبة لمجتمع المعلومات حتى أن بعض هؤلاء المؤلفين عنونوا كتابهم(٢٦). The Ideology of the Information Age. وإذا اتبعنا مفهومهم للأيديولوجيا يتوقع أن ينقسم العالم إلى تكتلات أيديولوجية طبقاً لمدى توافق نسقهم القيمية مع "أيديولوجية ثورة المعلومات ." وسيكون لذلك تبعات بطبيعة الحال على تماسك المنظوم الدولى ولن تكون كلها سلبية.

طبيعة العلاقات التفاعلية : الصراع والتعاون :

إن مسألة مدى تماسك المنظوم ومسألة حفظ النظام تقودنا مباشرة إلى طبيعة العلاقات التفاعلية بين وحدات المنظوم فهناك علاقة ارتباطية بين درجة النظام وبين طبيعة التعاون أو الصراع الظاهر .وهنا لابد أن ننوه أن التعاون لا يمكن اعتباره مرادفا للاستقرار الذى قد ينتج عن هيمنة لدولة أو لمجموعة من الدول وهذا ما يعرف بنظرية "الاستقرار الهيمنى "Hegemonic Stability". التى ركزت عليها كتابات(٢٧) R. Keohane. وR. Gilpin وهذا أمر يتعلق بهرمية القوى فى النظام الدولى بعد التطورات الراهنة المتعلقة بصعود مكانة المعلومات والمعرفة فى حساب القوة. فلم يظهر بعد هل أن النظام الدولى الجديد سيكون ثنائى القطبية، وأحادى القطبية أم متعدد القطبية فى ما يخص القوة المعرفية وإن كان واضحاً أن الولايات المتحدة تتمتع بمكانة الصدارة حتى الآن وتحاول اليابان اللحاق بها ثم تلهث أوروبا خلفهما (Cohen, 1993)و(Morton, 1995) والجدير بالاهتمام هنا هو أن تعريف القوة ومعايير قياسها لابد أن يعاد النظر والتفكير فيهما .ولعل التقسيم الذى أتت به حنا أرندت Hannah Arendt والتى قسمت فيه مستويات القوة إلى ثلاثة فى هذا الترتيب التنازلى :الأول يعنى باستخدام العنف والقهر يمكن للمراقبين ملاحظته وهو يشبه فى العلاقات الدولية الحرب المسلحة والغزو العسكرى، أما الثانى فيختص بالتحكم فى البدائل المتاحة والتحكم فى جدول الأعمال وهو يشبه فى العلاقات الدولية المناورات الدبلوماسية فى المفاوضات الدولية، وأخيراً الثالث وهو أعلى مراحل القوة مع أنه أقلها استخداماً للعنف وهو تشكيل عقائد Shaping Beliefs وتكوين رؤى الخصم بحيث يأتى بالفعل المراد دون أن يدرى أنه فى غير مصلحته وذلك عن طريق الاقناع والحقائق والمعلومات(٢٨).

وبما أن تعريف القوة قد اختلف أو على الأقل تغير الوزن النسبى لبعض العناصر الأساسية فيه، فإن طبيعة الصراع على القوة لابد وأن تتغير كذلك .لقد أفردت المدرسة الواقعية(٢٩) والواقعية البنيوية(٣٠) معظم وقتها لدراسة صراعات القوة فى النظام الدولى .واختلفت الأولى فى أنها ترجع الصراع الدولى على القوة بأنه نتيجة الطبيعة الإنسانية في حين قدم الاتجاه الثانى تفسيرا بنيويا للصراع مفاده أن غياب سلطة مركزية فى المنظوم الدولى وهيكل التفاعلات الدولية يحتم الصراع الذى عادة ما يتصاعد إلى المواجهة العسكرية .

ومع قدوم عصر المعلومات وأفول العصر الصناعى لابد من دراسة أثر ذلك على نمط الصراعات المستقبلية فمن غير المتوقع أن يعم سلام وتعاون أبدى ودائم بين الدول فتلك كانت بعض مجادلات المدرسة المثالية فى العلاقات الدولية(٣١) وقد ثبت صعوبة التسليم بها كلها .ولا يعنى ذلك أن الصراع المسلح والمواجهات العسكرية الدامية قدر على الدول أن تتعامل معه .فهناك دراسات عديدة حول أثر الثورة المعلوماتية على طبيعة ونمط الصراع بين الدول .ولعل الزوجان توفلر هما أول من قدما هذه الفكرة فى شرح مبسط وواضح للقراء بناء على مقابلات عديدة مع مسؤولين أمنيين أمريكيين فى كتابهم الحرب ونقيض الحرب(٣٢) War and Anti-War ومفاد الكتاب أن هناك علاقة ارتباطية مباشرة بين الموجة الحضارية ونمط الصراع ففى حين تتجه أفول التى تنتمى إلى الآن إلى العصر الصناعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، تقوم الحرب الجديدة باستخدام الأسلحة الذكية التى يمكنها تحديد الدمار والإصابة المباشرة .كما أن من أساسيات حرب المعلومات شل حركة ودائرة معالجة المعلومات فى أجهزة القيادة والتحكم فى القوات المسلحة. ولن أتفرع الآن فى هذه النقطة حيث يتعمق فيها البحث الخاص بحرب المعلومات لكريم حجاج فى هذا الملف.

آفاق التعاون والسلام:

وكما يدعم عصر المعلومات القوة العسكرية ويوفر لها من الأدوات ما لم يسبق أن يتوافر من قبل لأى قوات مسلحة، فهناك من يرى فى هذا العصر بذرة لعلاقات تعاونية وسلامية بين الدول .وكانت هناك بالفعل خطوات، بعضها بدأ منذ فترة نحو تقنين وتنظيم المعلومات فى الساحة الدولية .إن أهم نقطة يعتمد عليها المتفائلون هى أنهم يفسرون أسباب الحروب أنها تنبع من عدم توافر معلومات صحيحة كافية عن الطرف الآخر .ولذا عندما تتاح للمجتمعات فرصة عبور الجهل المتبادل من خلال تطبيق مبدأ التدفق الحر للمعلومات يستتب السلام . وعادة ما تقرن هذه المدرسة من التفكير التدفق الحر للمعلومات بالتبادل الحر للسلع، والتجارة الدولية الحرة، من منطلق ليبرالى (٣٣) ومع صحة بعض الفرضيات لهذا الاتجاه، نجد أنه لا يعير أى اهتمام لمسألة نوعية المعلومات المتوافرة فالتقدم الحادث فى التقانة المعلواتصالية هو تقدم فى الوسائط Media فى المقام الأول ولا يعنى بالضرورة تحسينا فى نوعية المعلومة المنقولة .إن أهم ما يختص به المهندسون هى مسألة كمية المعلومات فيكون تركيزهم على محدودية قدرة الحوامل Carriers أى الوسائط

التى تحمل المعلومة .ويحاول المهندسون التوصل إلى حوامل أكثر قدرة على إيصال عدد أكبر من المعلومات بتكلفة أقل ويشوشرة أخف .أما العلوم الاجتماعية فتعنى بما يسميه Zorkoczy و Heap بنوعية المعلومات(٣٤) Quality of In-formation ويعدد المؤلفان بعض المعايير التى من خلالها يمكن الحكم على المعلومة وهى أن تكون، دقيقة، حديثة، كاملة، مختصرة، يمكن الاعتماد عليها فى حين أن المعلومة متدنية النوعية مضللة، مشوشة Distorted، متناقضة، وغير مفهومة .ولابد أن تكون المعلومة كذلك ذات علاقة بالموضوع محل الفحص Relevant، أن يتم الحصول عليها فى التوقيت الصحيح، وأن يتم التعامل معها بالطريقة المناسبة، وأن تحتوى على درجة التفصيل المطلوبة، وأن يتم حمايتها الحماية الكافية المتناسبة مع مضمونها .وإذا ما تم تطبيق بعض أو كل هذه المعايير على نوعية المعلومات المتداولة فى العالم حالياً، نجد أن قدراً هائلاً من المعلومات لا يعضد من فرص السلام خاصة وأن عملية "توليد" ، معالجة وتوزيع المعلومات يتحكم فيها عدد قليل من مؤسسات الإعلام العملاقة وما عمليات الإندماج الأخيرة(٣٥) إلا تأكيد على المضى قدماً فى هذا الاتجاه الذى ساهم هو الآخر فى عملية خصخصة *السياسة الدولية* عن طريق زيادة قوة الشركات متعددة الجنسية *الأمر الذى سبق التطرق إليه* .وقد حاول القانون الدولى منذ زمن أن يعالج وينظم ويضبط مسألة تدفق المعلومات .وبالتأكيد فإنه كلما ارتفعت درجة الإذعان للقانون انعكس ذلك على الحالة السلمية والتعاونية فى العلاقات الدولية .

القانون الدولى فى عصر المعلومات :

إن أحد الأهداف الأساسية لأى قانون هى معاقبة مرتكب جريمة تدخل ضمن ولاية محكمة قضائية متعارف عليها وذلك ضمنياً من أجل ردع الآخرين . والجريمة فعل ممنوع يرتكب فى وقت ومكان محددين يلعبان دوراً هاماً للغاية فى تحديد جهة الاختصاص فى معاقبة الجانى ، وتزداد أهمية هذين العاملين عند وجود بعد دولى نظراً للحدود السيادية التى تفصل بين الدول. ومع عصر المعلومات ، أدخلت تغيرات جوهرية على رؤيتنا للوقت والموضع، للزمان والمكان . من الممكن فى هذا العصر، ارتكاب جريمة دون التواجد المادى أو البدنى فى موقع الجريمة .وتمثل تلك التغيرات تحديات شديدة الأهمية للقانون الدولى بقدر ما تمثل تحديات للسيادة الوطنية .وبما أن المعلومات بطبيعتها غير ملموسة وغير مرئية، فإن الجرائم التى ترتكب عن طريقها عادة ما تكون غير ملموسة وغير مرئية .ولذا يصعب أن نقر بوجود قانون معلوماتى .فكما يقول حامد مولانا، عضو اللجنة التوجيهية لمائدة ماكبرايد المستديرة عن عام ١٩٩١-١٩٩٢(تريبر ونوردنسترينج، ١٩٩٤، ص ٦)

اليوم ببساطة لا توجد شريحة معترف بها عامة تحت عنوان "قانون المعلومات" . فى كثير من الحالات، اقترن "قانون المعلومات "بحقوق الإنسان فقط .وفى أحيان أخرى عنى المصطلح بقانون الاتصالات البعدية، وقانون الفضاء، والقانون البريدى، وحقوق الملكية الفكرية، أو مجموعة من القواعد الخاصة المؤقتة الضابطة تم الوصول إليها فى ظروف مؤسسية وتاريخية معينة» (Mowlana, 1986, p207)."

إن *القانون الدولى للمعلومات* فى حقيقة الأمر ينقسم إلى القانون الدولى المنظم لمادة البث الإذاعى والإعلام والقانون الدولى المنظم للاتصالات البُعدية وقانون تنظيم وتنسيق استخدام الفضاء، والقانون الدولى الاقتصادى فيما يتعلق بحقوق الملكية المعرفية الفكرية ، وتنظيم تجارة الخدمات ونقل التقانة ، وأخيراً بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه "قانون الشبكات العالمية للمعلومات."

وبما أن أشخاص القانون الدولى هم الدول فى الأساس، فقد إنشغل لفترة فى عدة موضوعات متعلقة بالسيادة خاصة فيما يتعلق بالتدفق عبر الحدودى للبيانات Transborder Data Flow. كما كان لمسألة المدار الجغرافى الموضعى Geostationary Orbit حظ وافر من المفاوضات الدولية. ويظهر ذلك فى إعلان بوجوتا ١٩٧٦ الذى تبنته الدول العشر الإستوائية حيث كانت هناك أربعة مواقف رئيسية حول مسألة استخدام المدارات .ففى حين تمحور الموقف الأول بقيادة الولايات المتحدة حول مبدأ "من حضر أولاً يستحق الخدمة أولاً» "First Come, First Served" ، دافع الاتحاد السوفيتى السابق عن ضرورة وجود نقطة فصل واضحة بين الفضاء الجوى والفضاء الخارجى Outerspace and Air-space. أما دول العالم الثالث فنادت بتخصيص عالمى مسبق للمواقع المدارية والذبذبات ساندته أيضاً الدول الإستوائية وإن أضافت بالمطالبة بحقوق تفضيلية لها بالنسبة للمدارات الجغرافية الموضعية .

وقد إستحوذ موضوع أقمار الاستشعار عن بعد (الاستشعار البُعدى Remote Sensing Satteli) على اهتمام الدول كذلك .فجرت مناظرة ساخنة بين الدول المستشعرة والدول المستشعرة (Sensing and Sensed) انتهت بإعلان المبادئ حول الاستشعار عن بعد للأرض من الفضاء الخارجى Principles Relating to Remote Sensing of the Earth From Outer Space عام ١٩٨٦ .ويعود هذا الموضوع ليكتسب أهمية كبرى الآن مع ظهور الأقمار التجارية لتجميع الأخبار .ومن المتوقع أن تؤدى هذه التطورات إلى استخدام تجارى خاص غير مسبوق (٣٦) وسيؤدى ذلك بالطبع إلى احتكاك بين الحكومات والشركات الخاصة حتى بين تلك الشركات وبين دول الأصول إذا ما تعارضت المصلحة بينهم فى حالة الرغبة المقرونة بالقدرة لهذه الشركات فى الحصول على ونشر معلومات فى وقت حرب مثلاً .

وقد لخص فريدريك ما إعتبره المبادئ الأساسية للقانون الدولى للاتصال والمعلومات (١) وسائط الاتصال لا يجب أن تستخدم فى الحرب والعدوان (٢) وسائط الاتصال لن تستخدم فى التدخل فى الشؤون الداخلية لدولة أخرى؛ (٣) كل تسريب لمعلومات مبنية على فكرة التمييز العرقى أو

الكراهية أو التمييز العنصري قابلة للعقاب بالقانون . (٤) التشجيع المباشر والعام لتدمير أي مجموعة دينية، إثنية، عنصرية أو قومية قابلة للعقاب بالقانون الدولي.(٥) لابد على الإعلام أن يلعب دوراً إيجابياً في تعليم وتنوير الجماهير تجاه السلام . (٦) تتمتع الشعوب بحقوق متساوية وحق لتقرير المصير فيما يتعلق بالاتصال والمعلومات . (٧) تتمتع الدول بمساواة في السيادة في البنى التحتية للمعلومات والاتصال. (٨) يجب تسوية النزاعات الخاصة بالاتصال والمعلومات سلمياً . (٩) إن الاتصال والمعلومات تتطلب تعاوناً دولياً. (١٠) تتطلب إلتزامات النية الحسنة من الدول أن تلتزم وتُعلي uphold من القانون الدولي للاتصال والمعلومات. (١١) تحريم بعض الأنواع من مضمون المعلومات. (١٢) يشجع التدفق الحر غير المقيد للمعلومات.

(Frederick, 1995, pp 238-241)

لقد مثلت مشكلة تطبيق وتنفيذ أحكام وقواعد القانون الدولي مشكلة رئيسية في تحديد مدى إلزاميته . ومع ثورة المعلواتصالات، نجد أن هناك بعداً جديداً لم تتضح كل أبعاده بعد، وهومن سيصنع القوانين الحاكمة للشبكات العالمية اللامركزية ويقوم بالعمل على إنفاذها؟ هناك اقتراحات باستخدام البروتوكولات التقنية ولكن شبكة مثل الانترنت تتيح تغيير الولاية بسهولة شديدة وبالتالي الخروج exit من نطاق الاختصاص ولذا فإن القواعد الحاكمة هي في الأساس السوق كاملة الحرية .(Post,1995) ومع ثورة المعلومات، تظهر في الأفق إمكانيات تحسين مسالة التطبيق ومراقبة التعهدات الدولية عن طريق استخدام شبكات المعلومات .وقد بدأت الدوائر الأكاديمية بالفعل في طرح هذه المسألة خاصة في قضايا حقوق الإنسان وهناك مجهودات فكرية لدراسة كيفية وضع اتفاقية بعينها موضع المراقبة عند التنفيذ (Cohen Hart and Kosloske, 1992) كما أن هناك دراسات ومحاولات لإنشاء قواعد بيانات أكثر عمومية حول انتهاكات حقوق الإنسان (Finke, Fitchett, Koh and Slye,1994 كما بدأت اجتماعات لإنشاء شبكة معلومات عربية عن حقوق الإنسان (حلمي، ١٩٩٥).

لقد اهتم قانون حقوق الإنسان دائماً بموضوعات ذات صلة بالمعلومات خاصة فيما يتعلق بالحق في الاتصال حيث عددت اتفاقيات وإعلانات دولية حق الفرد في استقاء المعلومات والاتصال واعتبرته من حقوق الإنسان المتعارف علي وتظهر حالياً الحاجة إلى دراسة حق الخصوصية نظراً للتقدم الهائل في الحصول على المعلومات وتخزينها . فالقانون سيعكس التحول في نمط التفاعل الإنساني سواء على المستوى الوطني أو الدولي ولذا فإن تحول طبيعة الحرب على سبيل المثال لابد وأن يواكبه تحول متواز في طبيعة قانون الحرب .وكذلك الأمر في الجرائم مثلاً. فإذا أصبحت معظم الجرائم ترتكب على الشبكات، من المتوقع أن يظهر قانون دولي لشبكات المعلومات .وتعتبر مسألة القانون الدولي في عصر المعلومات مسألة معقدة للغاية خاصة في ما يتعلق بالجزء الخاص بالشبكات الدولية .لابد من التفكير في أثر ترقيم Digitaliztion الوثائق على فهمنا للمصادر التقليدية للقانون الدولي من اتفاقيات وعرف.

وبما أن القانون يتعلق عادة بفعل ارتكب في الماضي لابد من دراسة أثر سرعة ودقة استرجاع المعلومة لحدث تاريخي هل تؤثر إيجابياً على القانون ومنها التأثير على المبادئ القانونية المستقرة مثل التقادم .ويدعو ذلك إلى التفكير فيما يمكن القيام به من توثيق وحفظ الحالة قبل العدوان لسهولة التحقق مما يطرأ من تغيير لأمر واقع (٣٧) وقد عقدت بعض الندوات لمناقشة الآثار الإيجابية لاستخدام تقانة المعلومات على البحث في القانون الدولي (٣٨) ,Righini 1992وحيث أن المنظمات الدولية كانت ولا تزال أحد "المصانع" الرئيسية للقانون الدولي، فإننا نتجه إلى مناقشة بعض التغيرات الحادثة والمتوقعة على عملها وهياكلها.

.المنظمات الدولية: بين السلم والأمن التقليديين والتعاون الفني:

بين "الربط المفقود (٣٩) و"الأصوات القليلة في العالم الواحد (٤٠) ، حاولت الوكالات المتخصصة (٤١) لعب دور فعال في مجال المعلومات والاتصالات لم يواكبه مجهود مماثل من المنظمات الدولية العامة .فقد انشغلت الأخيرة بقضايا اعتبرتها أهم وأكثر أولوية وهي بالطبع مسائل السلام والأمن الدولي . ونتيجة لهذه الخبرة التاريخية، فإن أي استشراف لآثار الثورة المعلواتصالية على المنظمات الدولية لابد وأن يضع في الاعتبار هذا الاختلاف في الاقتراب من مسألة المعلومات والاتصالات بين المنظمات الدولية العامة والمتخصصة .

ونبدأ بالتأثير المحتمل على المنظمات الدولية العامة العاملة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فيثور التساؤل أي المنظمات الدولية ستكون أكثر عرضة للتأثر بثورة المعلومات؟العالمية أم الإقليمية، في الدول المتقدمة أم المتخلفة؟ والإجابة على هذه الأسئلة في غاية الصعوبة وتقع في مضمار التنبؤ أكثر من البحث العلمي ولكن من الممكن ملاحظة بعض العناصر والعوامل ذات العلاقة . السؤال الثاني أسهل بكثير فيمكن القول بثقة أن المنظمات الدولية التي تضم في عضويتها الدول المتقدمة ستتمكن من التكيف مع الوضع الجديد أكثر من تلك المشكلة من دول الجنوب الفقير لضعف الامكانات وانعدام الرؤى والإرادات .أما فيما يتعلق بالمنظمات العالمية العضوية والإقليمية الخصوصية، فعالمية عصر المعلومات يعطي انطباعاً بأن المنظمات ذات العضوية الواسعة هي المرشحة للقيام بدور أكبر إلا أن ذلك يغفل التأثير التشرذمي أو التفككي Fragmenting للثورة المعلواتصالية خاصة الاتجاه نحو تأصيل التنوع وما يليه من تشجيع على إثارة الانتماءات الأصلية Primordial Loyalties إلا أن الخوض في هذا الموضوع يلزمه دراسة أوسع.

إقليمية كانت أو عالمية، يعتبر هدف المنظمات الدولية العامة هو حفظ السلم والأمن الدوليين .وعادة ما ينقسم عملها في هذا المجال إلى شريحتين من الأعمال :*الأولى* هي التدابير القسرية لرد العدوان ومعالجة الاختراقات الصارخة للسلم والأمن الدوليين، والثانية هي جهود المنظمات الدولية

فى مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية .ولثورة المعلومات أثر على عمل المنظمات الدولية فى المجالين، فبالنسبة للتدابير القسرية والتى عادة ما تتضمن إستخدام القوات العسكرية، يمكن الاستفادة من الدراسات التى أجريت على أثر ثورة المعلومات على تكييف الجيوش الوطنية للطبيعة الجديدة للحرب .ومن المتوقع أن تمثل هذه التدابير قدراً كبيراً من عمل المنظمات الدولية إذا ما وضعنا التجربة التاريخية فى الاعتبار فلم يرتفع علم الأمم المتحدة على قوات متعددة الجنسية تقوم بعمليات لردع العدوان إلا مرات قليلة وكان لكل منها ظروف خاصة ولم تعتبر أى منها، فى رأى معظم فقهاء القانون الدولى، تطبيقاً كاملاً للمادة (٤٢) ولذا فمن المتوقع إذا ما قامت المنظمات الدولية بهذا الدول مستقبلاً أن تقوم الدول المشاركة بتولى هذه المهمة الخاصة بمعالجة وانسياب المعلومات فى القوات العاملة .ولعل ذلك ما بدأت ظواهره بالفعل مع تسلم الولايات المتحدة - من خلال قوات حلف شمال الأطلنطى التى خلفت قوات الأمم المتحدة للحماية فى البوسنة ، زمام الأمور المتعلقة بشبكات الاتصال والمعلومات(٤٢) . وفى هذا المجال يتسع الأفق لدراسة عمليات حفظ السلام فى عصر المعلومات لتوضيح الإمكانات التى توفرها تقانة المعلومات فى دعمها خاصة وأنها تقع بين التدابير القسرية والتسوية السلمية (٤٣) وقد قدمت بالفعل اقتراحات عدة تطالب بتطوير عمليات حفظ السلام ولعل تقانة المعلومات تمثل دعماً لها فى عالم تتنامى احتياجاته لهذه العمليات لما توفره من فرص عديدة يمكن أن تتعامل مع العوائق التقليدية لهذه القوات خاصة تلك المتعلقة بصعوبة الاتصالات والتنسيق بين قوات لم تتدرب جماعياً من قبل .

أما بالنسبة لنشاط المنظمات الدولية فى نطاق التسوية السلمية للمنازعات الدولية، فهناك أيضاً فرص عديدة .ويبرز فى هذا المجال كل ما يتعلق بما يسمى بالدبلوماسية الوقائية والتى يمثل توافر المعلومات فيها ركناً أساسياً ضرورياً لنجاحها فى تجنب نشوب أو احتدام المنازعات القائمة أو الصراعات المحتملة .وتقتضى الدبلوماسية الوقائية قدرة هائلة على ما يطلق عليه الإنذار المبكر (٤٤) ، ولذا فعلى المنظمات الدولية التى تبغى الفاعلية أن تكون لديها قواعد بيانات شاملة عن أماكن النزاع الواقعة فى نطاق اهتمامها. وبالطبع تفيد القدرة على سرعة استرجاع المعلومة فى عملية الوساطة التى عادة ما يناط بالمنظمات الدولية القيام بها.

الوكالات المتخصصة:

كما سبقت الإشارة، لا يقتصر أثر الثورة المعلواتصالية على المنظمات الدولية العامة، بل من المتوقع أن تتأثر الوكالات المتخصصة ذات الطبيعة الفنية فى العمل بهذه الثورة أيضاً .وتتدرج اهتمامات هذه المنظمات فيما يتعلق بتقانة المعلومات من تدعيم التعاون العلمى ، فالبحث والتطوير، ؛ فنقل التقانة Technology Transfer ، فتنسيق السياسات، فوضع الاستراتيجية العامة، إلى توضيح إثبات المواقف العالمية .وقد حاولت دول الجنوب بشكل عام توظيف هذه الوكالات من أجل إرساء عدالة أكبر فى النظام الدولى للتقانة .ولذا شهدت معظم هذه الوكالات مشادات ومناظرات بين طرفى المنظوم الدولى : الشمال الغنى والجنوب الفقير، انتهت بعضها إلى انسحاب بعض الدول الكبرى من بعض هذه المنظمات (٤٥) ، ومن أبرز الوكالات والأجهزة الدولية التى تطرقت أنشطتها إلى تقانة المعلومات (Murphy, 1986,pp.124 -151): برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٤٦) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم UNESCO(٤٧) الاتحاد الدولى للاتصالات البعدية(٤٨) International Tele-communications Union (ITU) وهناك وكالات أخرى تلعب دورا أقل أهمية مثل البنك العالمُ (٤٩) المجلس الدولى للمعالجة الميكنة للمعلومات فى الإدارة الحكومية وأخيراً المعهد الدولى للاتصالات.

وفى حين يقتصر دور بعض هذه الوكالات على أمور فنية، لم يخل أعمال بعض الوكالات الأخرى من مشاحنات سياسية شديدة السخونة كما سبق الإشارة .وتأتى اليونسكو على قمة المنظمات التى شهدت انقساما فى الرؤى والمواقف بين دول الجنوب والشمال .فقد حاولت دول الجنوب - وفى وقت شبه متطابق مع مطالبتهم بضرورة إعادة هيكلة بنية الاقتصاد العالمى من خلال طرح فكرة ما سمى بالنظام الدولى الاقتصادى العالمى الجديد(NIEO) - حاولت نفس الشىء بالنسبة للنظام الدولى للمعلومات والاتصال فنادت بنظام دولى جديد للاتصال والمعلومات (New World Communication and Information Order) مستخدمة فى ذلك اليونسكو كمنبر أساسى .وقد اتسمت المناقشات المصاحبة لهذه الطلبات بانقسام أيديولوجى حاد بين الغرب المنادى بضرورة حماية التدفق الحر للمعلومات Free Flow Doctrine وبين العالم الثالث آنذاك المطالب بضرورة إصلاح الخلل الواضح فى التوازن فى التدفق الدولى للمعلومات والأخبار مؤكداً على سيئات الاحتكار الذى تفرضه وكالات الأنباء الغربية .ومن ضمن الوثائق التى صدرت كنتيجة لهذه المناظرة الدولية تقرير لجنة ماكبرايد المعنون "أصوات عديدة، عالم واحد" الذى اختلفت التقديرات حوله حيث اعتبره الغرب مؤيد لموقفه المؤكد على أهمية التدفق الحر أما البعض الآخر، وخاصة الاتحاد السوفيتى السابق، فرأى أنه يساند موقف دول الجنوب .(Ayish, 1992, p 493)وخفت الحديث عن النظام الدولى الجديد للاتصال والمعلومات مع التطورات الدولية الأخيرة التى حرمت دول العالم الثالث من المساندة التقليدية من المعسكر الشرقى السابق .ولكن التطورات الأخيرة والتى أحدثت هذه الثورة حفزت بعض الدوائر الأكاديمية على المطالبة بضرورة إحياء هذا المطلب العادل مرة أخرى بضرورة إصلاح النظام الدولى فتحدث البعض عن نظام دولى جديد للاتصال والمعلومات يناسب القرن الحادى والعشرين (Mowlana, 1993) وتحدث البعض الآخر عن "موجة ثانية "للنظام الدولى الاتصالى والمعلوماتى الجديد .(Roach, 1990)وتركزت تلك الجهود الأكاديمية فى الأساس فى منتدى فكرى يحمل إسم "مائدة ماكبرايد المستديرة "إنعكست بعض أفكارها على كتاب معنون "أصوات قليلة وعوالم كثيرة (تريير، ١٩٩٤) ولم تتبين بعد ملامح الجيل الثانى من الأفكار المنادية بإعادة

تشكيل النظام المعلوماتي والاتصالي الدولي وإن كان من شبه المؤكد أنه لن يتسم بالمواجهة الأيديولوجية المعهودة في الجيل الأول كما أن جدول أعماله سيتبدل ليعكس سيادة مسألة التقانة المعلواتصالية على الساحة الإعلامية والتقانية الدولية ولذا فقد ينتقل ثقل المناقشة إلى وكالات دولية أخرى. والمرشح هي الوكالات التي تعمل في مجال الاتصالات والبعدية وتلك يتسع ويتركز نشاطها على مسألة التقانة.

يدفعنا هذا الحديث في عجالة عن النظام الدولي الحاكم للاتصالات البعدية والذي من المتوقع أن يكتسب أهمية كبيرة نظراً للحجم الكبير الذي بدأت في احتلاله على ساحة التجارة الدولية .لقد كانت الدولة هي اللاعب الأساسي في هذا النظام لفترة طويلة نظراً لأنها استمرت لفترة طويلة صاحبة الاحتكار في مجال الاتصالات على المستوى الوطني إلا أن الأمر بدأ يتغير مع اتجاه الولايات المتحدة بالخصخصة شبه الكاملة والتي دفعتها لتبني الموقف الداعي بالعمل على خصخصة النظام الدولي العالمي في هذا المجال أيضاً .(Cowhey)ونظراً لتمتع الولايات المتحدة بثقل كبير في هذا المضمار، فقد تمكنت من تغيير القواعد الرئيسية لهذا النظام من جراء عمل منفرد تقريباً ساندتها فيه بريطانيا .(Ibid) أما بالنسبة للمؤسسات الحاكمة لهذا النظام، فتمثلت أساساً في اللجنة الدولية الاستشارية للراديو (International Consultative Committee for Radio)، اللجنة الدولية الاستشارية للتليفونات والتلغراف (International Consultative Committee for Telephones and Telegraph) واللجنة الدولية لتسجيل الذبذبات Frequency Registration Board (IFRB). ورغم أن الاتحاد الدولي للاتصالات البعدية هو أقدم وكالة عاملة بشكل مستمر في مجال الاتصالات إلا أن التطورات الناتجة عن تزايد استخدام الأقمار أدى إلى هجوم دول العالم المتقدم على الاتحاد الدولي للاتصالات البعدية واتهامه بعدم الفاعلية .(Ibid)

ونتيجة لذلك ظهرت منظمة الانتلسات عام ١٩٦٤م ومع الربط الذي تحدثنا عنه بين الاتصالات والمعلومات (المعلواتصالات)، يحتل مشروع البنية الأساسية الكونية للمعلومات قمة أولويات النظام الاتصالي والمعلوماتي العالمي. وتتبنى الولايات المتحدة هذا المشروع وقد حددت خمسة مبادئ تحكمه. ١ - (تنمية الاستثمار الخاص. ٢-(تشجيع المنافسة. ٣- خلق إطار تنظيمي مرن يمكنه مسايرة التحول التقاني السريع وتغيرات السوق. ٤ - توفير إمكانية استخدام (Access) مفتوحة للشبكة متاحة لجميع مقدمي المعلومات. ٥ - التأكيد على الخدمة الكونية (Gor 1994, p3) .وقد قامت الولايات المتحدة بالفعل بإعداد ما أطلق عليه "جدول أعمال التعاون" الدولي وطرحته للمناقشة بين الدول(٥٠)

(Brown, Irving, Prabhakar . and Katzen 1). وقد طرحت معظم هذه الأفكار أثناء المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات البعدية في بوينس أيرس عام ١٩٩٤ ومن المقرر أن يعقد مؤتمراً آخر مماثلا عام ١٩٩٨ في مالطا .إن كل هذه التطورات تحدث بسرعة هائلة ومعظمها يحدث بطبيعة الحال في الشمال الغني أما الجنوب الفقير فلا تحظى دوله إلا بالقليل وينعكس ذلك على القوة التفاوضية لدول الجنوب داخل أروقة المنظمات الدولية.

وأخيراً تظل هناك آثار أخرى للثورة المعلواتصالية على المنظمات الدولية حيث من المتوقع أن تؤثر على أجهزتها الإدارية وعلى الوزن النسبي للمنظمات المختلفة ولذا فقد تصعد الوكالات المختصة بموضوعات تتعلق بالمعلومات وقد تنخفض أهمية بعض الوكالات الأخرى بل هناك طرح دولي للإستغناء كاملة عن بعض الأجهزة التي تتبنى موقفاً مغايراً لمنظوم القيم الدولية السائدة الآن ويهمنا هنا الإشارة إلى أنه في نظر المؤمنين بالمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، فإن المنظمات الدولية تعتبر مرآة لتوزيع القوى بين الدول الأعضاء .فما زالت الدول هي صاحبة العضوية الأساسية وفي بعض الأحيان الوحيدة في العديد من المنظمات الدولية بالرغم من تصاعد دور الشركات متعددة الجنسية في المنظوم العالمي .ولذا نتجه الآن في القسم الأخير من هذا المقال إلى مناقشة بعض الأطروحات الخاصة بأثر ثورة المعلواتصالات على أجهزة الدولة المنوط بها إدارة السياسة الخارجية.

الدبلوماسية والثورة المعلوماتية الاتصالية:

لا تزال الدول بالرغم من التحديات التي تواجهها الفاعل الأهم، ولا نقول الأوحد أو الرئيسي، في العلاقات الدولية. وكما أشرنا في القسم السابق تظل الدول محتكرة، إلى حد كبير، العضوية في معظم المنظمات الدولية .ولذا فإننا نفرد هذا القسم لطرح بعض الأفكار حول أثر الثورة المعلواتصالية على وزارات الخارجية بصفتها المؤسسة الرئيسية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية وإن كانت تشاركها في هذه المهمة مؤسسات أخرى تتراوح قوتها النسبية بالمقارنة بوزارات الخارجية طبقاً لطبيعة النظام السياسي السائد في هذه الدولة .

وأهم ما أفرزته الثورة المعلواتصالية أنها أفرزت بيئة جديدة محيطة بنطاق عمل وزارات الخارجية . وفي بعض الأحيان، وفرت هذه الثورة لدوائر أخرى أدوات طالما احتكرتها وزارات الخارجية مما أدى إلى تغيير الوزن النسبي لهذه المؤسسات فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية لصالح جهات أخرى غير وزارات الخارجية كما قد يبدو للوهلة الأولى .وسنقوم هنا بعرض بعض تلك الرؤى التي ترى التأثير السلبي على الدبلوماسية ثم نحاول نطرح فكراً مغايراً نوضح فيه بعض الفرص الإيجابية المتاحة أمام الجهاز الدبلوماسي في عصر المعلومات .

بداية بالتيار الذي يتبنى منظور التأثير السلبي يرى البعض أن التغيرات السياسية التي نتجت عن "العصر الإليكتروني" في المجتمع الأمريكي، قد أضافت إلى قوة الرئيس في نفس الوقت الذي توزعت (Diffused) فيه القوة إلى المجالس التشريعية من خلال الإعلام الذي أشرك الجمهور في قضايا العلاقات الدولية، وهو ما يعتبر تناقضا داخليا حيث أن كلا من السلطة التشريعية والتنفيذية قد

تمتـعت بزيادة فى القـوة .(Solomon, 1993, p150)إلا أن زيادة قـوة السلطة التنفـيـذية لم توزع بالتـسـاوى بين كل مـؤسـسـاتهـا بالطبع فـالإمكانات التى توافـرت للسلطة التشريعية هى فى حقيقة الأمر إعادة توزيع لبعض الإمكانات التى كانت قطاعات تنفيذية أخرى تملكها.

وفى تطور آخر، يرى سـولومـون أن التـقـانة، وعلى غـير المألوف، قـد أدت إلى شـخـصـنة Personalization العلاقات الدوليـة حيث أتاحت فـرصـة الاتصـال المبـاشـر بين القـادة السـيـاسـيين (Solomon,1993, pp141-151) .ويضـرب فى ذلك مـثل قـيـام الرئيس الأمـريكى السـابق بوش بتـجـمـيع التحالف الدولى فى حرب الخليج الثانية:

" لقد استخدم الرئيس الهاتف كما لم يستخدم من قبل فى الدبلومـاسـيـة الدوليـة .كانت هناك أنواع مـخـتلفـة من المكالمات :المكالمة القـصـيرة من أجل اطلاع المخـاطبين على التطورات . والمكالمات الأكثر تفصيلاً . لقد وضعت القواعد الدبلومـاسـيـة جانباً .لم يعد وزراء الخـارجيـة يمضـون ثلاثة أيام من أجل تحضـير مـحـادثات رئيس الدولة لرئيس الدولة. لقد كان رؤسـاء الدول فى طور تشكيل شبكتهم الخـاصـة – بقيادة جورج بوش "(٥١) (Weymouth, 1991)

كما يجادل البعض بأن الثورة الإعلامية نتج عنها تعدد الألسنة المتـحـدثة بإسم الدولة وذلك فـيـمـا يطلق عليـه الدبلوماسية العامة أو الإعلامية Public Di- (Alleyne, 1995) plomacy . ويتـحـدث هؤلاء من منطلق أن ذلك يضـعـف الأداة الدبلومـاسـيـة لأنهـا كانت القناة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة .كمـا أن هناك من يقول بأن دبلوماسية القمة والدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الرياضية إلى آخر ذلك من "الدبلوماسيات " قد أدت إلى توزيع فى المهام التى كانت تضطلع بـهـا الدبلـومـاسـيـة الرسـمـيـة الممثلة فى وزارات الخارجية حتى أن كاتباً ألف كتاباً كاملاً بعنوان (٥٢)

الضـد دبلومـاسـيـة :الجـواسـيس، الإرهـاب، السـرعة والحرب "حذر فيه من نتائج الثورة المعلواتصالية التى تؤثر سلباً على الثقافة التقليدية للدبلوماسية مما أفسح المجال للحـركات الإرهـابيـة و للأنشطة الاسـتـخـبـاراتيـة . وقد رأى الكاتب أن فى ذلك خطراً كـبـيـراً على السـلام الدولى الذى تلعب الدبلوماسية فيه دوراً كبيراً .وفى كتاب آخر لنفس الكاتب وفى فصل عنوانه "الدبلومـاسـيـة التـقـانيـة"، يعدد دريان التحديات التى تواجه الدبلوماسية بأنها: ١ - ضـعف الثقافة الدبلوماسية التقليدية ، ٢ – اتجاه الرؤساء فمعاملة بعضـهـم البـعض كـأدوات للمعلومات وليس كـمـوضـوعـات للاتصـال ، ٣ – تحـييد" اللغة الدبلوماسية نتيجة للزيادة الكبيرة Superfluity.

٤- للمصطلحات التقنية وبروز عامل تقانى سياسى وهو السرعة التى يقول عنها :

عندما تزداد سرعة الاتصالات ووسائل ايصال الأسلحة ووقت رد الفعل لتصل إلى مـسـتـوى اللحظيـة أو الفـورية، تصبح الدبلومـاسـيـة مـحكومة بتـسـارع Velocity الأحداث كما بالأحداث نفسها .وفى الوقت الذى يحل فيه الزمان محل المكان كالوسـاطة المهمة فى الدبلوماسية، تحل إدارة الأزمات مـحل صـناعـة القرار المتـأنيـة .Reflective Decision Making (Derian, 1991, p.208)

والملاحظ فى هذه الكتـابات أنهـا مـع صـحــة بعض الاتجاهات العامة التى تشـير إليـها، تفـتـرض ضـمن مـا تفترض شيئين هامين غير متفق عليهما :الأول هو أن صناع القرار، فى السلطة التنفيذية يستقون كل معلومـاتهم ويبنون معظم قراراتهم على المادة وطبقاً للسياق الذى يفرضه جهاز تقانى هام مثل التلفزيون؛ والثانى أن وزارات الخارجية تظل جـامدة ولا تكيف نفسهـا مع الوضع الجديد لتـضطلع فيه بمهام جديدة .وسنقوم هنا فى عجالة شديدة باستـعراض بعض المقالات التى تعرضت لهذين الموضوعين .

بالنسـبـة لمدى تأثيـر السـيـاق الإعـلامى اللحظى على صناعـة القرار فى السـيـاسـة الخـارجيـة، نشـيـر إلى مـقـالة معنونة "التلفزيون اللحظى الفورى والسياسة الخارجية" (Gowing, 1994,p187-190) يشكك فيها الكاتب فى أهمية الصـور التى تبث على التلفـزيون فى تحـريك السـيـاسـة الخارجية للدول خاصة فى الولايات المتحدة.ويقول أن الوزراء والدبلومـاسيين لديهم إرادة حديدية لمقاومة ما أسماه "عامل السى .ان .ان (CNN Factor) حيث أنهم يعتبرون التغطية التلفزيونية عاطفية بشكل زائد ولا يمكن الاعتماد عليها فى مسائل حساسة مثل توجيه ضربات جوية (Gowing,1994, p188). إلا أن الكاتب يقول أن الرئيس كلينتون يعير اهتماماً أكبر بكثير لمحررى الجرائد وأصحـاب العواميد الصـحفية الذين يراقـبـون التلفـزيون عن كـثب . فـعلى العكس من التلفـزيون الفـورى هناك اقـتناع فى الحكومـات الغـربيـة أن الكلمة المطبوعة أكثر مصداقية من صور التلفزيون المتقطعة والمشوشـرة فى بعض الأحيان نتيجة الضـغوط التى تفرضـهـا التغطية اللحظية .(Gowing,1994,p189) يخلص الكاتب إلى أن الصـحـفـيين هم العـامل المسرع Catalyst فى السـيـاسـة الخارجية ويقلل من أثر التغطية التلفزيونية اللحظية .أيا كان رأى الكاتب، صـحيحاً كان أو مجانباً للصواب، فالضرورى عدم المبالغة فى تصـوير تأثيـر الإعلام الفـورى على صناعـة السياسة الخارجية مع الاقرار بأهمية السياق الذى تشارك فى صنعه وسائل الإعلام . والمتوقع أن يزداد أهمية مع قدوم عصر الشبكات .وقد عالجنا هذه النقطة فى اختصار شديد إلا أنها تحتـاج إلى بحث كامل للوصول إلى خـلاصة موثقة ومنطقية.

وزارات الخارجية والثورة المعلوماتية :

وعلى العكس من المبالغة فى بعض الأحيـان فى تأثيـر التلفزيون اللحظى على صناعة القرار بالنسبة للسيـاسـة الخـارجيـة، نلاحظ أهمـيـة أن تتطور وزارات الخـارجيـة لتـواكب السـيـاق الأعم الذى شكلتـه الثـورة المعلومـاتيـة. ونشـيـر فـى هذا المجـال إلى دراسـتين منشـورتين هامـتين كتبهمـا دبلومـاسى بريطانى هـو سـتيوارت إلدون Stewart Eldon أحدهـا بعنوان « وزارات الخارجية وثورة المعلومات (Eldon, 1994b, pp 175-178) والثـانيـة بعنوان "من

القلم الريشة إلى القمر الاصطناعي :وزارات الخارجية في عصر المعلومات " (Eldon,1994a) يستعرض فيهما الأثر المتوقع لإدخال تقانة المعلومات في عمل أجهزة الدبلوماسية (٥٣) .

إن المدخل الأصح في دراسة أثر الثورة المعلواتصالية على وزارات الخارجية هو التعرف على طبيعة عملها، فنجد أن بنية الجهاز الدبلوماسي تؤهله ليكون من أكثر المؤسسات المرشحة للتأثر بالمعلوماتية . فهيكله مبني على وجود مقر واحد مع وجود بعثات عديدة في أنحاء العالم، وتحتاج إلى الاتصال الدائم فيما بينهما .ولذا فإن أي تقدم في مجال تقانة الاتصالات يكون له أثر مباشر على سرعة وكفاءة العمل في هذه المؤسسة . وإذا ما استرجعنا أحد أهم وظائف الدبلوماسية، نجد أنها حماية المصلحة القومية (للدولة وليس لقطاع بعينه كما الحال في مكاتب التمثيل (وهي مصلحة مركبة تتكون من عدد من المصالح الجزئية) اقتصادية، ثقافية، عسكرية، سياسية الخ) ولذا فهناك حاجة دائمة إلى تشكيل صورة شاملة (Big Picture) ومن هنا كان فائدة أي آلة قادرة على تربيط ومعالجة المعلومات وهو لب العمل والهدف من اختراع تقانة المعلومات .لقد أوضحنا هنا كيف أن شقي الثورة المعلواتصالية (تقانة المعلومات وتقانة الاتصالات) يستجيبان في حقيقة الأمر لأهم متطلبات الجهاز الدبلوماسي المبنية على وظيفته وبنيته.

بالإضافة إلى العوامل الذاتية التي تشجع وزارات الخارجية على إدخال تقانة المعلومات في منظومها، فقد ضاعفت العوامل الخارجية، والتي تتمثل في تغير البيئة المحيطة، من أولوية وأهمية هذا الاتجاه .فقد تغير السياق الدولي العام المحيط بصناعة القرار الدبلوماسي مع تسارع الأحداث وكثرة المعلومات المتوافرة عنها .ولذا فقد تقلصت المدة المتاحة أمام عملية صناعة القرار فهناك حاجة دائمة للاستجابة للبيئة المتغيرة كما توضح الفقرة المقتبسة من Derian. وقد زاد من تغير البيئة شيوع استخدام تقانة المعلومات في أوجه مختلفة من الحياة العامة في شكل يشبه التسابق بين الجهات المختلفة .ومن العوامل الخارجية الأخرى التي شجعت الوزارات هو الاستفادة من التقدم الذي طرأ على الإمكانات التقانية . فالسلوك تجاه استخدام تقانة المعلومات في الحكومة يتغير كلما أصبحت نظم المعلومات أكثر تطوراً خاصة وأنه من الممكن التكيف مع بعض نظم المعلومات المستخدمة بالفعل في المؤسسات التجارية (Eldon, 1994b). ويقول إلدون أن تطبيق وتفعيل مناظيم المعلومات كانت إحدى الطرق لتمكين وزارات الخارجية من المنافسة وإثبات ذاتها نظراً لقيام الوزارات الأخرى بمشاركة أكبر في القضايا الدولية نظراً لتمكنهم بالاتصال مباشرة بنظرائهم الأجانب (Eldon, 1994a). ومن العوامل الذاتية/الخارجية هي "زيادة الوعي بتقانة المعلومات ضمن الدبلوماسيين الشباب من خلال استخدامهم لها أثناء الدراسة (Eldon, 1994a, p 47)

ولكن كما أن هناك مزكيات ذاتية وخارجية لاستخدام تقانة المعلومات في العمل الدبلوماسي، توجد أيضاً عوائق وحواجز عديدة نقسمها إلى عوائق مادية ، وعوائق أمنية، وعوائق بنيوية، وعوائق فنية وعوائق بيئية محيطية .فالعوائق المادية تتمثل في محدودية توافر الأجهزة وضعف ميزانيات وزارات الخارجية بالمقارنة بالشركات العملاقة المتعددة الجنسية ووزارات الدفاع مما يصعب القيام بالبحث والتطوير (Research and Development) اللازمين في عصر المعلومات (Eldon, 1994b). ومما يفاقم من هذه المشكلة هو أن هيكل الجهاز الدبلوماسي يتكون من مقر دائم وبعثات في الخارج مما يزيد من تكلفة عملية إدخال التقانة المعلواتصالية نظراً "لتمدد" الجهاز الإداري عبر مواضع متباعدة جغرافياً.

كما أن هناك معوقات بيئية تتمثل في عمل جانب هام من الجهاز الدبلوماسي وسط محيط أجنبي يمكن الدولة المضيفة من فرض قيود ويزيد من اعتمادية البعثات في الخارج على المساعدة الفنية الأجنبية وقت الحاجة (Eldon, 1994b). وهناك أيضاً عوائق فنية تتمثل في صعوبة المعالجة الإليكترونية لمعظم المعلومات التي تضطلع بها وزارات الخارجية حيث أنها معلومات "مرنة" وغير مهيكلة (Ibid) . ومن العوائق البنيوية صعوبة الوصول إلى إستراتيجية عامة لميكنة وربط المقر بالبعثات نظراً لاختلاف أحجام السفارات واختلاف المعايير الفنية (Ibid).

إلا أن المشكلة الأكبر تتمثل في العوائق الأمنية فطبيعة المعلومات التي تتداولها وزارات الخارجية معلومات سرية . وبما أن هناك مخاطرة دائماً في شبكات المعلومات بأنها يمكن إقتحامها إليكترونياً، فقد كانت المعوقات الأمنية أحد أهم الأسباب وراء الإبطاء في ميكنة العمل في الأجهزة الدبلوماسية. وتطورت نظريتان للتعامل مع هذا العائق .الأول تقني فني يعني باستخدام تقانة متقدمة يصعب الدخول عليها وكسرها .أما الثاني فتمثل في إعادة تقييم معيار السرية. ونستعيد هنا تحليل توفلر الذي يجادل أن التحدي الأكبر الماثل أمام أجهزة المخابرات المعاصرة هو أزمة "شلل التحليل" Analysis Paralysis الدال على عدم تمكن توصيل التحليلات الهامة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب وذلك حتى يتسنى إتخاذ القرارات الهامة مما حتم تبني رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على إنسياب المعلومات وتبادلها .وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على

تبنى رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على إنسياب المعلومات وتبادلها .وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على المعلومات الهامة من مصادر مفتوحة" للاستخدام العام حتى أن الإعتماد على المصادر السرية فقط يقود حتما إلى الوقوع فى فخ عدم الكفاءة والفاعلية(٥٤) وتعد نوهة نظر الدون متطابقة حيث يجادل بأن النظرة إلى الأمن ومفهوم السرية لابد وأن تتغير ضارباً المثل بوزارتى الخارجية فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة واللتين قامتا بتخفيض درجة السرية على عدد كبير من الوثائق.

وكما رأينا فإن هناك حلولا لكل هذه الحواجز ولكن هناك عائق رئيسى لم نتطرق إليه وسنشير إليه باختصار شديد هو العائق البيروقراطى الإدارى . فمن المتوقع أن تمثل الجوانب الاجتماعية والسياسية وليس الفنية الصعوبات الحقيقية أمام عملية استقدام نظم المعلومات الجديدة فى وزارات الخارجية .(Eldon, 1994a) ولم نتوسع فى أى موضع فى هذه الورقة فى مسألة أثر ثورة المعلواتصالات على الإدارة لكننا أشرنا إلى تأثيرها على الهرميات Hierarchies وخاصة اتجاه التفكيك واللامركزية وتحويلها المؤسسات إلى شبكات تتيح التخاطب المباشر. وستكون لعملية إدخال المعلوماتية Informatization فى الجهاز الدبلوماسى آثاره الإدارية لكننا لن نخوض فى هذا الجانب أكثر من ذلك حيث أن ذلك يخرج عن نطاق البحث.

ملامح الدور الجديد لوزارات الخارجية :

على العكس من بعض الكتابات التى تركز على تناقص أهمية الدبلوماسية الرسمية لوزارات الخارجية نتيجة للتطورات التى أحدثتها ثورة المعلواتصالات، نجد أن الفرص التى أتاحتها والإمكانات التى توفرها تفتح آفاقاً جديدة لدور مرموق تقوم به وزارات الخارجية فى عملية صنع اتخاذ وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية .هذا بالطبع إذا ما تم تطوير العمل بهذه الوزارات وتكييف هياكلها الإدارية للدور المرموق المتاح. فخلاصة القول أنه أمام وزارات الخارجية فرصة لتوفير الوقت والجهد الموجهين لتجميع البيانات والمعلومات الخام Raw data فالإعلام ومؤسسات المعرفة المختلفة من جامعات ومراكز أبحاث يقومان بهذه المهمة الآن . والإمكانية متاحة لتوجيه الوقت والجهد إلى مهام أكثر إبداعا تتطلب طبعاً نوعاً خاصاً من العمالة للالتحاق بالعمل الدبلوماسى تتميز بروح المبادرة والقدرة على الإدارة، التعامل مع التقانة، والملكات الفكرية والمهارات البحثية العالية، والقدرة على الاتصال بكفاءة، وقيادة الفرق والمجموعات والثقافة المتنوعة الواسعة أى باختصار "عمالة الألفية الثالثة."

ويستلزم هذا بالطبع إعادة تنظيم داخل الهياكل الإدارية لتأهيلها للقيام بالمهمة الجديدة مثل إمكانية استحداث أو تدعيم إدارات مختصة بمتابعة التطور العلمى والتقانى وإدارات للعلاقات العامة وما إلى ذلك من تطوير إدارى .كما أنه من المحتمل أن تتجه وزارات كثيرة إلى إنشاء مراكز بحثية وبنوك التفكير ملحقة بها يمكن تكليفها ببحث ودراسة الموضوعات المطلوبة وذلك مع تمتعها بمرونة فى التحرك وحرية فى التعبير هى فى حاجة إليها للقيام بأبحاث إبداعية . أما عن كيفية التعامل مع المعلومات والبيانات الخام ، فهناك قابلية لتكييف مناظيم إدارة المعلومات التى طورتها مؤسسات الإعلام الدولية العملاقة .فى جملة واحدة، هناك إمكانية وفرصة لوزارات الخارجية أن تتحول من محصل للبيانات، ومجمع للمعلومات، ومنفذ للسياسات إلى متلق للمعرفة، ومنسق للمجهودات، مفكر فى البدائل ومخطط للاستراتيجيات.

الخلاصة :

هدفت هذه الورقة إلى استكشاف الأبعاد المختلفة للعالم الجديد الآخذ فى التشكل نتيجة التطور الهائل فى تقانة المعلومات والاتصالات .إن العالم الذى نشهد عملية توليده الآن عالم متشابك ومترابط إلى درجة لم تشهدها البشرية من قبل .ولكن يجب التنويه أن معظم التيارات والاتجاهات التى تم الإشارة إليها فى هذا البحث تحدث فى الدول التقدمية فى المقام الأول. وينذر هذا بتقسيم الكرة الأرضية إلى "حقب تاريخية "تعانى من فقر معلوماتى محتدم، وكل تعيش زمن مختلف كما لم يحدث من قبل .ومن هنا ضرورة العمل الإيجابى الجاد لمعالجة هذا الخلل .إن تاريخ البشرية هو تاريخ التقدم فى العلم ولذا فإن التطور الحادث اليوم يعد بأن يكون أكثر التحولات ثورية فى تجربة الإنسانية .ولكن لكى يكون هذا العصر ذو طيات إيجابية وليس سلبية ، لابد أن تستخدم المعلومات المتاحة فى خدمة القيم الخالدة . إن المطلوب هو أن نعبر عصر المعلومات إلى عصر المعرفة ومنه إذا أمكن إلى عصر الحكمة .

المراجــع :

١- يستخدم توفلر ما يسميه تحليل قمة الأمواج الاجتماعية social wave front analysis وهو تحليل تتابع من الموجات الدائرة من التغير حيث يقوم بالتركيز على فترات الانقطاع التى يعتبرها فترات الابتكار بدلا من التواصل فى التاريخ.

٢- أستخدم هنا مصطلح التقانة كمرادف عربى للتكنولوجيا فى حين أن تقنية ترادف المصطلح الإنجليزى Technicality.

٣- يعتبر منظر العلاقات الدولية البريطانى الأسترالى الأصل هيدلى بوول أشهر الكتاب الذين تطرقوا لمسألة حفظ النظام فى النسق الدولى دون وجود سلطة مركزية ممثلة فى حكومة دولية. وقد استخدم بوول مصطلح الأناركية ليدل على ذلك. أنظر (Bull, ١٩٧٧) .

٤- لعل أول من بدأ هذا فى نظريات العلاقات الدولية هو James Rosenau الذى أضحى يستخدم مصطلح الاضطراب فى عناوين العديد من مؤلفاته. كذلك أنظر (Mann, ١٩٩٢)

٥- أستخدم هنا مصطلح المنظوم ليدل على system حيث أن هناك فرق تحليلى واضح بين المنظوم والنظام. فالأخير هو صفة لطبيعة ونمط العلاقات التفاعلية بين وحدات المنظوم بمعنى أن منظوما ما قد يتسم بنظام أقل أو أكثر من منظوم أخر. وللأسف تغفل معظم الكتابات العربية هذا الفرق فتساوى بين الإثنين مع أن البعض يستخدم مصطلح المنظومة والأخر يستخدم النسق للإشارة إلى System. وتحفظى على الأول هو صعوبة استخدام الجمع "المنظومات" والثانى أنه غير مشتق من نفس الجذر حيث أنه من الأفضل أن ينتمى إلى نفس "العائلة" من المصطلحات حيث أن المنظوم فى الغالب يحكمه نظام للتفاعلات وهذا اجتهاد شخصى أرجو أن احظى بتعليقات ونقد عليه. سبق وأن أفردت جزءا أكبر من المناقشة فى عدة أبحاث أخرى. من أجل تعريف مبسط للمنظوم أنظر (Roskin, ١٩٩٤) ومن أجل مناقشة مستفيضة للفرق بين المنظوم والنظام راجع الكتاب المرجعى للعلاقات الدولية (Bull, ١٩٧٧).

٦- أستخدم هذا المصطلح لاختلافه من الزمزية symbolic

٧- وردت هذه الملاحظة فى (Luyken, ١٩٨٧, p٢٣١) وإن كان أصلها يرجع إلى Hans Baur

٨- أستخدم مصطلح المتخيل الافتراضى ليقابل مصطلح virtual بدلا من الخيالى الذى يقابل imaginary

٩- أول من استخدم هذا المصطلح هو (Oettinger, ١٩٨٠)

١٠- تفرض التطورات الهائلة لثورة الاتصالات مصطلحات جديدة مركبة ويصعب على البعض قبولها بل أن الشئ الوحيد الذى يجذبهم إلى أى بحث أو مقال فى موضوع مثل ذلك هو مهاجمة من يقوم بها ولكن لابد أن يتم تغيير ذلك وقد تطرقت إلى هذا الموضوع فى مقال أخر أقتبس منه " ولم يقتصر تأثير الشبكة البينية على تسهيل مهمة الاتصال بين مجموعات من البشر كان يستحيل عليها التواصل بهذا القدر وبهذه الحرية بل أنها، كما أشرنا من قبل، أثرت فى قناة التواصل الرئيسية بين الأفراد، وهى اللغة، إلى أن أصبح من الحتمى التخلى عن الموقف التقليدى المحافظ الذى لا يفضل إدخال مصطلحات جديدة على اللغة العربية واستبداله بمدرسة تحررية تتبنى ضرورة إيجاد مفردات مرنة قادرة على مسايرة التطور المستمر والتى عليها أن تتميز بالدقة حتى لا يكون لكل كلمة عدة معان تصعب توصيف الظاهرة أى ما كانت. وهناك بالفعل جهود عديدة من كتاب يقومون عبر الصحف باستقدام مصطلحات جديدة (معظمها مركبة) تستلزم التدوين والتأصيل مع الحاجة إلى مجهود متزامن لكتابة برامج حاسبية تمكن المستخدم من التخاطب بالعربية بدلا من الاعتماد الكامل على الحروف اللاتينية وهو ما يحدث الآن وله تداعيات سلبية على الهوية العربية." (الجويلى، ١٩٩٥)

١١- حول التقسيم الدولى الجديد للعمالة فى عصر المعلومات، أنظر (Castells, ١٩٩٣)

١٢ - بدأت الدول النامية فى دراسة الفرص التى توفرها الثورة المعلوتصالية للتنمية ولعل مؤتمر التنمية فى عصر المعلومات الذى أقيم فى مصر فى يوليو الماضى وندوة "الجمارك والكفاءة فى التجارة الدولية" ومعرض "تبادل المعلومات الإليكترونية"، موانئ وتجارة دبى، المركز التجارى الدولى، دبى، ١١-١٤ مارس ١٩٩٥ أمثلة على ذلك.

١٣- بالرغم من عدم شيوع هذا المصطلح لكنه أدق من تدويل التى تقابل Internationalizing أما دولنة فهى أقرب مرادف للعملية التى يتم من خلالها التدويل Internationalization

١٤- إذا ما حدث تقدم فى هذا، من المتوقع أن تتوسع بعض المؤسسات الأخرى، التى تعنى بموضوع الأمن فى الاتصالات، فى تطبيق واستخدام التقانة المعلوتصالية.

١٥- حول دور الشركات المتعددة الجنسية فى عصر المعلومات، أنظر (Carnoy, ١٩٩٣)

١٦- Classical Realism and Structural Realism

١٧- أحد الأمثلة على هذا الاتجاه حديثا فى هذا المجال المقال الذى كتبه دول عن عدم الحاجة لوزارة التجارة الامريكية وقد استشهد فى المقال بالتجارة العالمية فى عصر تقانة المعلومات،

١٨- هناك تشابه أخر بين العالم الذى يوشك على الظهور والعالم وقت الإغريق ألا وهو طريقة الحكم وبزوغ لمكانيات الديمقرطية المباشرة بما فيها من تشابه مع ديمقراطية أثينيا، حول الاتصال والديمقراطية، راجع عرض الكتاب الذى قام به سامر القرنشاوى فى هذا الملف.

١٩- ناقشت هذه الفكرة باستطراد أكبر فى عرضى لكتاب "الواقعية والمثالية فى العلاقات الدولية: إعادة تفسير"، السياسة الدولية ١٩٩٢.

٢٠- يجادل البعض بأن تدهور مكانة الدولة-الأمة لا يعنى بالضرورة استبدالها كاملة بمؤسسات أخرى فما زال هناك دور للدولة وإن شاركها فيه عدة مؤسسات أخرى، أنظر
(The Shape of the World: The Nation State is Dead. Long live the Nation-State, ١٩٩٥)

٢١- أنظر بحث د. حسن حنفى فى هذا الملف الذى يتناول فيه بعض الأبعاد الثقافية والفلسفية لثورة المعلومات.

٢٢- **ترتبط مسألة القيم دائما بالديانات، لذا أنظر ندوة " رسالة الأديان وعصر المعلومات"، الهيئة القبطية الانجيلية المصرية، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥ لمعلومات أكثر حول هذه النقطة.**

٢٣- مصطلح مؤسسات لا يعنى بالضرورة مؤسسة ذات مقر وموظفين فهناك عدد كبير من المؤسسات الاجتماعية سواء الدولية أو المحلية. إن أكثر من تطرقوا لهذه المسألة هم منظرى الناظم Regime Theorists فى العلاقات الدولية ليدلوا بها عن سلوكيات وتقاليد شبه ملزمة، راجع (Young, ١٩٩١)

٢٤- هناك جهود مستمرة لإنشاء بريد إليكترونى باللغة العربية وقد نجحت بعضها وكذلك برامج لتمكين كاتبى اللغة العربية من وضع برامجهم على "الشبكة العالمية العنكبوتية World Wide Web لعل أحدثها برنامج الأكروبات.

٢٥- ولذا نجد أن جذر ideology قريب من idea (أفكار) فالإيديولوجية هى علم الأفكار

٢٦- أنظر (Slack and Fejes , ١٩٨٧)

٢٧- أنظر (Gilpin, ١٩٨٧) و (Keohane, ١٩٩٠) فى .(Acton, ١٩٨٩)

٢٨- يلاحظ أنه كلما ارتفع مستوى القوة من التأثير، انخفض مستوى العنف. وتجدر الإشارة إلى أنه فى الإنجليزية هناك فرق فى المصطلحات بين Power وForce وهذا غائب عن اللغة العربية ولعلنا نتفق على مصطلح يفى بالغرض.

٢٩- أبرز منظرى هذه المدرسة هو بالطبع Hans Morgenthau، أنظر (Morgenthau, ١٩٤٨) و(Russel, ١٩٩١)

٣٠- أبرز منظرى هذه المدرسة هو Kenneth Waltz ، أنظر (Waltz, ١٩٧٩)

٣١- من أشهر المنتمين إلى هذه المدرسة Woodrow Wilson الرئيس الأمريكى السابق.

٣٢- راجع عرض الكتاب الذى قامت به سها رضوان فى هذه الملف.

٣٣- يقوم مارك ألينى بضحد هذه الفرضيات الاقتصادية والمعلوماتية عن طريق إظهار عيوب النظام التجارى الدولى الحر وقصور التدفق الحر للمعلومات. أنظر (Alleyne, ١٩٩٥).

٣٤- راجع كتابهم (Zorkoczy & Heap, ١٩٩٥) .

٣٥- حول الإندماجات الأخيرة التى قد تنافس هيمنة شبكة الأخبار الأليافية (CNN) ، أنظر (جونسون ١٩٩٥) .

٣٦- من أجل تعرف الافاق المتاحة حاليا أمام القطاع الخاص والمشاركة العربية المتوقعة والمطروحة أنظر (المعلوف ، ١٩٩٥) .

٣٧- فى فلسطين وبخاصة القدس ، وكذلك تدوين جرائم انتهاك حقوق الإنسان فى البوسنة على سبيل المثال .

٣٨- اتصالا بهذه النقطة حول الإمكانات البحثية التى توفرها ثورة المعلومات والاتصالات من أجل تخزين المعلومة وسرعة استرجاعها ، أنظر بحث د . أسامة السيد فى هذا الملف .

٣٩- هذا هو عنوان التقرير الذى أعدته لجنة ميتلاند استجابة للتكليف الصادر من اتحاد الاتصالات البعدية الدولى .

٤٠- هذا هو عنوان التقرير الذى أعدته لجنة ماكبرايد الناتجة عن مفاوضات داخل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) .

٤١- استخدم مطلح الوكالات المتخصصة للإشارة الى المنظمات الدولية ، العالمية أو الإقليمية منها ، التى تتخصص فى مجال أو أكثر من العلاقات الدولية الفنية عامة .

٤٢- حول الحاجة الى الاتصالات المتعددة Multiple Communications فى عمليات حفظ السلام متعددة الجنسية ، أنظر (Cooper, 1995) .

٤٣- اختلف الفقهاء القانونيون فى الأصل القانونى لعمليات حفظ السلام التى لم يرد ذكرها فى ميثاق الأمم المتحدة وإن ظهرت نتيجة للشلل الذى أصاب بعض أنشطة الأمم المتحدة نظرا للمواجهة بين المعسكرين الشرقى والغربى . وتستخدم عمليات حفظ السلام قوات عسكرية تساهم فيها دول عديدة طوعيا . ويطرأ على عمليات حفظ

السلام حاليا تطورات هامة منها الاتجاه الى ما أطلق عليه "إنقاذ السلم" وهو الميل نحو النشاط العسكرى أكثر من ذى قبل . وقد قام السكرتير العام بكتابة برنامجه للسلم المعروف الذى تطرق فيه لمعظم هذه الموضوعات .

٤٤- أنظر الدراسة الممتازة فى هذا المجال لرامتشاران (Ramcharan, 1992) .

٤٥- من أبرز الأمثلة على ذلك انسحاب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من اليونسكو ، وأخيرا اعلان الولايات المتحدة عن عزمها على الانسحاب من اليونيدو .

٤٦- أهم البرامج والأنشطة التى قامت بها اليونيدو : الصناعة ٢٠٠٠ ، منظوم اليونيدو للتشاور ، منظوم تبادل المعلومات التقانية Technological Information Exchange System TIES ، التقرير السنوى لليونيدو، النموذج الحاسوبى لتحليل الجدوى والتقرير The Computer Model for Feasibility Analysis and Reporting (COMFAR) ، والأنشطة فى مجال صناعة الاليكترونيات ، التحليل الحاسوبى لأسهم التدفق التجارى Computerized Analysis of Trade Flow Shares ، منظوم المعلومات لتشجيع الاستثمار Investment Promotion Information System (INPRIS) ، التعاون الدولى فى مجال الأليكترونيات متناهية الصغر وبنك البيانات الصناعية والمعلوماتى .

٤٧- قسمت اليونسكو الدول الى شرائح تعكس تقدمها فى مجال تقانة المعلومات: ١- متقدمة ؛ ٢- عملية ؛ ٣- أساسى ؛ ٤- بدائى ؛ ومن أنشطتها برنامج تعليم تقانة المعلومات والتدريب كما انبثق عنها فى هذا المجال الاتحاد الدولى لمعالجة (تعميل) المعلومات International Federation for Information Processing IFIP؛ المكتب الحكومة للمعلوماتيات (م ح م) Inter-Governmental Bureau for Informatics IBI الذى صدرت عنه الاستراتيجيات والسياسات للمعلوماتيات .

٤٨- أفضل استخدام الاتصالات البعدية (مشتقة من بعد المسافة) لمقابلة Telecommunications وقصر كلمة الاتصالات على Communications وذلك حتى لا يختلط الأمر . هذا وقد انبثقت عن الاتحاد الدولى اللجنة الاستشارية الدولية للتلغراف والهاتف وشكلت بالتبعية له اللجنة المستقلة لتنمية الاتصالات البعدية العالمية فى عام ١٩٨٣ تحت رئاسة الدبلوماسى البريطانى Sir Donald Maitland وأصدرت التقرير المعنون "الربط المفقود" .

٤٩- أعتقد أن "البنك العالمى" أدق فى الإشارة الى World Bank فى حين يعطى اسم البنك الدولى ، وهو الأكثر شيوعا ، الانطباع أن الحديث يقتصر على البنك الدولى للإنشاء والتعمير وهو أحد المؤسسات التى تدخل فى إطار البنك العالمى .

٥٠- عقد الاتحاد الدولى للاتصالات البعدية معرضا هاما للغاية فى سبتمبر ١٩٩٥ تمت مناقشة بعض هذه الموضوعات خلاله ، وهو معرض "الاتصالات البعدية ١٩٩٥" Telecom 1995 .

٥١- مقتبسة فى (Solomon, 1993, p. 144) .

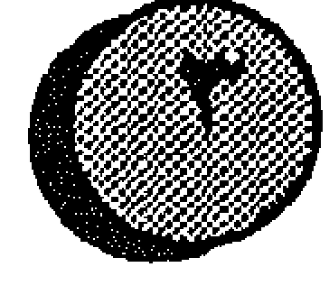
٥٢- أنظر Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed, and War فى (Derian, 1992) .

٥٣- يبدو أن المؤلفين الأمريكيين قد قطعوا شوطا فى هذا المجال حيث يشير الدون الى عملين آخرين منشورين عن الدبلوماسية الأمريكية فى عصر المعلومات وهما : Dacor Bacon House Foundation, (1991)

American Diplomacy in the Information Age, University Press of America;. "State 2000: A New Model for Managing Foreign Affairs" (1993), Report of the US Department of State Management Task Force, (Washington: Department of State Publication), January.

وهما غير متوفرين فى المكتبات المصرية وبالتالى لم يتسع لى الاطلاع عليهما .

٥٤- اعتمد هنا على قراءة سها رضوان لكتاب توفلر "الحرب وضد الحرب" والمنشور فى هذا الملف .





ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية

د. محمود علم الدين

مقدمة : المفاهيم والمصطلحات الاساسية :

يعيش العالم الآن مرحلة جديدة من التطور التكنولوجى امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات:

– ثورة المعلومات او ذلك الانفجار المعرفى الضخم المتمثل فى ذلك الكم الهائل من المعرفة فى اشكال تخصصات ولغات عديدة ،، والذى امكننا السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات .

– وثورة وسائل الاتصال المتمثلة فى تكنولوجيات الاتصال الحديثة التى بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مرورا بالتليفزيون والنصوص المتلفزة وانتهت الآن بالاقمار الصناعية والالياف البصرية

– وثورة الحاسبات الاليكترونية التى توغلت فى كل مناحى الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها

ولعل شبكة انترنيت الامريكية الشهيرة تمثل جوهر ذلك الامتزاج حيث يتم تخزين معلومات واردة من ٢١ ألف شبكة معلومات بشكل منظم منسق يسهل عملية استرجاعها بواسطة اى مستخدم ، وذلك من خلال الحاسبات الاليكترونية ، ثم تقوم بعد ذلك بواسطة تقنيات الاتصال المتطورة التى توظف التليفون والاقمار الصناعية فى توصيلها الى ٣٣ مليون مشترك فى جميع انحاء العالم (١)

وفى هذا الصدد يلاحظ ان ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازى مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، التى كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الانتاج الفكرى فى مختلف المجالات، وظهور الحاجة الى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذى القرارات فى اسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استحداث أساليب جديدة فى تنظيم المعلومات تعتمد بالدرجة الاولى على الكمبيوتر، واستخدام التكنولوجيا الاتصالية لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل عبر القارات ، بعد أن أصبحت المعلومات تحتل الموقع الذى كانت تحتله الآلة فى المجتمع الصناعى، وهذه ظاهرة غير مسبوقة فى تطورها .فزيادة المعلومات تدفع الى المزيد من تطور تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيا المعلومات يقود الى توالد المعلومات، وتوالد المعلومات يزيد من تنوع البشر وتمايزهم وخروجهم من قيود النمطية التى فرضها عليهم المجتمع الصناعى، وأخيرا فأن تنوع البشر وتمايزهم يقود بدوره الى المزيد من المعلومات وهكذا .

وبناء على ماسبق فانه لايمكن الفصل الان بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ، فقد جمع بينهما النظام الرقمى الذى تطورت اليه نظم الاتصال فترابطت شبكات الإتصال مع شبكات المعلومات وهو ما نلمسه واضحا من حياتنا اليومية من التواصل بالفاكس عبر شبكات التليفون، وفى بعض الاحيان مرورا بشبكات اقمار الاتصال وما نتابعه على شاشات التليفزيون من معلومات

تأتى من الداخل وقد تأتى من اى مكان فى العالم أيضا وبذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال وتطور كل منهما فى طريق كما كان فى الماضى ودخلنا فى عهد جديد للمعلومات والاتصال يسمونه الآن--COMPUTR) COMMUNICATION). وتأسيسا على ما سبق ومن منظور اتصالى يمكن القول ان تكنولوجيا الاتصال (٢) هى ":مجموع التقنيات او الادوات او الوسائل او النظم المختلفة التى يتم توظيفها لمعالجة المضمون او المحتوى الذى يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيرى او الشخصى او التنظيمى او الجمعى او الوسطى، والتى يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة او المكتوبة او المصورة او المرسومة او المسموعة المرئيه او المطبوعة او الرقمية (من خلال الحاسبات الاليكترونية) ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات ، ثم استرجاعها فى الوقت المناسب ، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصاليه او الرسائل او المضامين مسموعة، او مسموعة مرئية ، او مطبوعة اورقمية ، ونقلها من مكان الى مكان آخر، وتبادلها، وقد تكون تلك التقنيات يدويه او اليه اواليكترونية او كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخى لوسائل الاتصال والمجالات التى يشملها هذا التطور.

النتيجة الراهنة لثورة المعلومات هى اندماج تقنياتها المختلفة مع وسائل الاتصال من اجل مزيد من التيسير على المستخدمين من الجمهور ، مما ادى الى ظهور مفهوم تكنولوجيا الاتصال ، الذى اثر بشكل ضخم على وسائل الاتصال وعظم من تأثيراتها المجتمعية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية .

تطورات تكنولوجيا الاتصال فى التسعينات :

أوضح تحليل التطورات الراهنه فى تكنولوجيا الاتصال منذ اوائل التسعينات وحتى الآن ، ان العالم يمر فى مرحلة تكنولوجية اتصالية جديدة تتسم بسمة اساسية وهى المزج بين اكثر من تكنولوجيا اتصالية تمتلكها اكثر من وسيله لتحقيق الهدف النهائى وهو توصيل الرسالة الاتصاليه الى الجمهور المستهدف ، لذا يمكن ان نطلق على هذه المرحلة مرحلة تكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط MULTIMEDIA او التكنولوجيا الاتصالية التفاعلية INTERACTIVE ، أو مرحلة التكنولوجية المهجنة HYPER MEDIA والمرتكزات الاساسية لنمو هذه المرحلة وتطورها هى الحاسبات الاليكترونية فى جيلها الخامس المتضمن انظمة الذكاء الاصطناعى ARTIFICIAL INTELIGENCE اضافة الى الاليــاف الضــوئيــة OPTICAL FIBRES واشــعــة الليزر LASER BEAMS، والاقمار الصناعية(٣) SAT-ELLITES

فنحن نلمح اندماجا ثلاثيا وشيك الحدوث بين الحاسبات الاليكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية والتليفزيون قام على مجموعة من الاندماجات الثنائية مما اكسب هذا الاندماج الفوقى قوة مضاعفة هائلة :

فهناك اندماج الحاسبات الاليكترونية والتليفزيون : والذى تضمن استخدام شاشات الفيديو كوسيلة للتفاعل والتجاوب الايجابى بينه وبين المستخدم .

وهناك اندماج الحاسبات الاليكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال شبكات نقل البيانات التى تربط الفروع ونهاياتها بمركز الحاسب الاليكترونى الرئيسى.

وهناك اندماج التليفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية كما ظهر فى شبكات التليفزيون بقنواتها الفضائية ، وشبكات نقل الارسال التليفزيونى المختلفة التى اصبحت اليد الطولى لانتشار مدى هذة الاجهزة ، الى جانب انظمة التليفزيون السلكى وشتان مابين المجموع الحسابى لكل من والاندماج الثلاثى الكلى لها فى شبكة تبث وتمثل تجسيدا لهذا الاندماج والتى تجسدها فكرة الطرق السريعة للمعلومات (التى سيتحدث عنها الباحث فيما بعد بالتفصيل).

ويعتبر عام ١٩٩٣هو عام الـ Multimedia أو الوسائط المتعددة الذى تحول فيه الحاسب الاليكترونى الى وسيلة لتجسيد المعلومات بأبعادها الثلاثة.

والخطوة الحاسمة فى تحقيق قدرات تكنولوجيا الاتصالات الجديدة تتوقف على انشاء ما يسمى "طريق المرور الضوئى السريع "وهى شبكة الياف ضوئية تربط مثل - طرق المرور الخارجية السريعة- بين المدن والبلدان المختلفة(٤) .

الطريق السريع للمعلومات INFORMATION SUPER HIGHWAY***أو جادة المعلومات*** **(٥) :**

ويمثل اعلى مراحل دمج وسائل الاتصال التقليدية والجديدة معا .

والمقصود به وضع جميع التقنيات المتوافرة على صعيدى الاتصالات والمعلومات، من الهاتف والتليفزيون والكمبيوتر الشخصى والاقمار الاصطناعية والاطباق اللاقطة والكابلات والموجات الميكروبية فى منظومة مدمجة واحدة ووضعها بتصرف أفراد المجتمع للافادة منها فى حياتهم العملية والاجتماعية، وتعكس هذه التسمية الطريقة التى ستوضع فيها هذه الشبكة الواسعة من التقنيات والخدمات بتصرف الناس .

وهى بصورة عامة تتألف من خطوط اتصالية أشبه بالعمود الفقرى تتفرع منه نقاط ولوج وخروج على مدى الخطوط، مما يجعلها أشبه بجادة عامة مفتوحة للجميع. جادة كبرى بما عليها من مداخل ومخارج من أولها لآخرها. ومما يميز هذه المنظومة أنها تربط جميع جوانب الحياة المنزلية والعملية والاجتماعية والترفيهية .كما ستتيح لكل من يريد الاتصال بالاخرين اليكترونيا أن يجرى مداولاته مع السوق والزبائن والمؤسسات التى يتعامل معها، أو أن يلهو بالعاب الفيديو أو يشاهد البرامج التليفزيونية من أى نقطة يوجد فيها مسكنه أو مكتبه بل واينما كان بمجرد أن يكون مزودا بهاتف او كمبيوتر من النوع المحمول او المفكرة نظرا لما توفره هذه المنظومة من علاقة شبكية واسعة من كل نقطة وبواسطة أى أداة وعبر أى اتجاه .

ورغم أن جوهر هذا المفهوم ليس جديدا تماما اذ ان

ملامحه ظاهرة فى مصطلح تعاملنا معه على الاقل طوال العامين الاخيرين وهو مصطلح "الوسائط المتعددة "أى دمج الصوت والصورة فى أدوات التواصل والعمل والترفيه (الكمبيوتر والهاتف والتليفزيون) . الا انه من الواضح ان الذى يقصده الداعون الى خدمة "الطريق السريع للمعلومات" أو "جادة المعلومات "شئ أكثر من ذلك . وقد ورد هذا التعبير لاول مرة على لسان ال جور نائب الرئيس الامريكي ليعبر بواسطته عن معنى هذه التطورات وهذا الاتجاه الذى ينبغى توجيهها اليه .وكان نائب الرئيس قد كشف عن اهتمامات مسبقة فى هذا الصدد مذ كان عضوا فى مجلس الشيوخ ، وكان يرى ان التكنولوجيا الرفيعة تعنى اكثر من صنع طائرات تستطيع تحاشى الرادار كالطائرة الشبح او صواريخ ذكية ، وقد طالب آنئذ باعتماد مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتوسيع شبكة انترنيت وهى واحدة من اكبر شبكات المعلومات فى الولايات المتحدة ويبلغ تعداد مشتركيها بالملايين ، وتتيح خدمات معلوماتية متنوعة ومتطورة بحيث تشمل المستشفيات والمدارس والمكتبات العامة وغيرها من المصالح ذات النفع العام .

وحينما اصبح نائبا للرئيس اخذ على عاتقه العمل على تحقيق هذا المشروع والذى من شأنه ان يسمح للولايات المتحدة بالإحتفاظ بزعامة التكنولوجيا .

وبحسب تقديرات ال جور فانه بحلول عام ٢٠٠٠سيصبح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية Telecommunications أكبر سلعة تصدير امريكية واكبر ميدان للنشاط الاقتصادى فى العالم ، علما بان هذا القطاع يشكل حاليا ١٥٪ من الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة .

وعمليا تقتضى خطة جور تخفيف القيود والانظمة الامريكية التى تتحكم بقطاع الاتصالات البعدية والتى تعتبر مسئولة عن ابقاء مختلف شركات هذا القطاع منفصلة بدقة عن الاخرى .ويقضى مشروع نائب الرئيس الامريكي بازالة الحواجز بين هذه الشركات بحيث يكون لكل خدمة اكثر من شركة تسوقها ، وبحيث تتمكن كل شركة من اقتناء شركات بث وتوزيع الامر الذى سيؤدى الى تداخل هذه الخدمات وسهولة انتشارها واتاحة الفرصة للافادة منها مجتمعة من المصدرالارخص عملا باقتصاديات السوق ، هذا مع توقع المزيد من الاندماج بين الشركات وبالتالي تتوافر للمشترك فى شركة ما خدمات لم تكن بمتناوله قبلا. كما يتوقع جور ان ينتهى الامر الى ان يصبح الولوج الى هذه الشبكة مجانا للمستشفيات والمدارس والمكتبات ، الامر الذى يوفر للمستعملين علاقة تفاعلية من خلال النظام علما بان مجمل تكاليفه ستتعدى ٢٠٠ بليون دولار و المقصود بالعلاقة التفاعلية هو علاقة التواصل والتجاذب من خلال اجهزة الجادة.

شبكة انترنيت :

وتمثل شبكة انترنيت INTERNET (٦) الامريكية ابرز النماذج العالمية فى الاستفادة من الخدمات الرقمية المتكاملة للمعلومات ISDN وانترنيت شبكة اتصالات عالمية تربط الالاف من شبكات الكمبيوتر بعضها ببعض، ويستخدمها الملايين من مستخدمى الحاسبات الاليكترونية حاليا على مدار ٢٤ ساعة فى معظم انحاء العالم خاصة فى الجامعات ومراكز البحث العلمى والشركات الكبرى والبنوك والمؤسسات الحكومية.وقد بدأ العمل بهذه الشبكة فى السبعينات كمشروع لوزارة الدفاع الامريكية ولكنه سرعان ما تحول الى مشروع اكاديمى ثم اقتصادى يهدف الى الخدمة العامة مكونا الاساس لطريق معلومات دولى سريع GLOBAL IN-FORMATION SUPER HIGHWAY.

فقد بدأ العمل بهذه الشبكة عام ١٩٧٥ -وبعض المصادر تقول فى نهاية الستينيات -كتجربة قامت بها وكالة المشروعات للأبحاث المتقدمة للدفاع DARPA التابعة لوزارة الدفاع الامريكية بهدف انشاء نظام للاتصالات قادر على ربط جميع انظمة الاتصالات المختلفة وبروتوكولاتها مع شبكة مكتب الدفاع الامريكى ARPANET ومن ثم نقل المعلومات من نظام الى نظام آخر بسهولة ويسر، وكان الهدف من هذه الشبكة أو هذا النظام الاتصالى هو السماح للحاسبات الاليكترونية متصلة بالشبكة ان تكون قادرة على محاكاة أية شبكة حاسبات اليكترونية اخرى متصلة بها عن طريق انترنيت وتبادل المعلومات معها، وأن تبقى شبكة انترنيت قادرة على العمل حتى لو توقفت أى شبكة كمبيوتر اخرى كتصلة بها عن العمل ، فعلى سبيل المثال أذا كانت هناك خمس شبكات كمبيوتر متصلة بشبكة انترنيت ، يمكن لاى من هذه الشبكات الاتصال بالاربع الاخر واذا تعطلت احدى الشبكات الخمس عن العمل يجب أن تبقى شبكة انترنيت قادرة على وصل الشبكات الاخرى العاملة معا.

لم يكن الهدف بالطبع علميا او اعلاميا، بل كان خشية وزارة الدفاع الامريكية ان تتعرض مراكز الكمبيوتر الحربية الى ضربات نووية تدمرها وتضعف قدرة الالة العسكرية على الرد او التحرك بسرعة لذا كانت هناك حاجة الى البحث عن حل يستطيع العسكريون عن طريقه نقل المعلومات الى مراكز كمبيوتراتهم التى لم تتأثر بالعمليات العسكرية .

وخلال سنوات قليلة تمكن الخبراء الذين تولوا دراسة المشكلة من ايجاد حل مناسب ترجموه فى بناء شبكة عرفت باسم ARPANET (اربانيت) مولت وزارة الدفاع نفقاتها وضمت فى البداية اربعة مختبرات كمبيوترية تهدف الى تطوير بروتوكولات الاتصال الذى يمكن ان يدعم هذه الشبكة.

بعد ذلك انضمت جامعات ومختبرات عديدة ومراكز علمية عديدة الى هذه الشبكة وشكلت هذه المؤسسات العمود الفقرى لشبكة انترنيت التى لم يتعد عدد المشتركين فيها حتى عام ١٩٨٨ مليون مشترك، ولكنها تطورت ونمت وزاد عدد المصادر التى تعتمد عليها والشبكات الفرعية التى تتصل بها ليصل عدد مشتركيها عبر العالم الى حوالى ١٠مليون مشترك فى منتصف عام ;١٩٩٤، ثم ٣٣ مليون فى منتصف عام ١٩٩٥.

تاثيرات تكنولوجيا الاتصال:المحددات الاساسية :

يمكن تحليل التاثيرات المجتمعية التى احدثتها تكنولوجيا

الاتصال في ضوء الحقائق والمتغيرات التالية:

اولا: الدور الذي لعبته تكنولوجيا الاتصال والمعلومات عبر التاريخ في التأثير على المجتمع ، اضافة الى العلاقة التفاعلية التي زادت وتعقدت بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبين سائر قطاعات المجتمع ، والتي تأكدت في ربع القرن الاخير بعد ان أصبح قطاع الاتصال والمعلومات هو القطاع الاساسي في المجتمع المعاصر ، واصبح يطلق على المجتمعات المتطورة تكنولوجيا مجتمعات المعلومات INFORMATION SOCIETIES تمييزا لها عن عصرين او نمطين سابقين للحياة او التطور هما نمطا الزراعة والصناعة ، فقد شكلت الاتصالات والمعلومات اذن سمة مجتمعات ما بعد الصناعة POST INDUSTRIAL SOCIETIES،فمنذ اوائل السبعينيات شكل ذلك القطاع المرتبط بانتاج المعلومات و ادارتها، بثها، وتوزيعها في اشكالها المتعددة،، المعروف بقطاع تكنولوجيا الاتصال – وفي داخله قطاع تكنولوجيا المعلومات ، واحدا من اكثر القطاعات حيوية) ديناميكية (في الاقتصاد العالمي .واذا عدنا الى الوراء وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث نجد ان توسع الرأسمالية قد تضمن تنظيم الانشطة المنتجة بشكل اقتصادي على مستوى كوني .اساسيا لعملية اعادة التنظيم هذه كان التوسع في أنشطة المعلومات سواء فهمت كانتاج لتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات وتوزيعها، وبوجه خاص تلك المبنية على الميكروشيب (رقائق الحاسب الاليكتروني الدقيقة Microchip) او انتاج السلع الثقافية وتوزيعها والتي تتدرج من الكتب، التسجيلات،الاشرطة، الافلام ، وبرامج التليفزيون، الى بيانات تتعلق بالاغراض الادارية، التجارية، والانتاجية .

وكان هذا التوسع للانشطة الاتصالية والمعلوماتية كما اكد العديد من الكتاب ، احد ردود افعال فعل الازمات المستمرة للتراكم في راس المال والتدخل الحكومي لتثبيت اسعار السلع منذ نهاية الرواج الطويل في أوائل السبعينات.

وقد شجعت الفرص المحدودة للاستثمار المربح في مجالات التصنيع التقليدية، والتي جلبت بواسطة مزيج من الانتاج الزائد والتحولات في مواقع الانتاج، بشكل غالب الاستثمار على مدى متسع في قطاعات مثل الفراغ (الترفيه) السياحة ، والتسلية ،وايضا في وسائل الاتصال الجماهيرية، والانتاج الثقافي، الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات .

ويمكن ايضا ان يرى او يفسر هذا الاتساع الدولي للانشطة المعلوماتية أيضا كجزء من عمليتين مرتبطتين معا بشكل عالي highly Interrelated وهما عمليتا التخطي التجاري للحدود القومية transnationalization وعملية التخطي المعلوماتي للحدود القومية Informationalization العملية الاولى نجد اساسها ومحورها في انشطة الشركات العابرة القارات او الشركات متعددة الجنسيات، بينما العملية الاخيرة تتضمن تغييرات (تحولات)جذرية في وسائل تخزين، معالجة واسترجاع المعلومات، النموالسريع لتجهيزات الاتصالات السلكية واللاسلكية (الميكروويف,الالياف البصرية وتكنولوجيات الاقمار الصناعية) والبرامج، والتليفزيون (٧).

و ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية او ظاهرة الثقافة عابرة القوميات هي عملية اساسية يحل فيها بدرجات متفاوتة وفي سياقات مختلفة ، تنظيم الشعوب في مجموعات "افقية "محل تنظيمهم راسيا في مجموعات وطنية ، بمعنى آخر ترتبط الشعوب بعضها ببعض باساليب اليكترونية وليس بالجوار الجغرافي (٨) ، وليس أيضا بالثقافة الوطنية او القومية.

ويذهب البعض الى ان ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدوداو الثقافة عابرة القوميات هي ظاهرة الامركة Americanization (٩)

ويثيرامتزاج وتداخل ظاهرتي التخطي التجاري للحدود القومية وكذلك التخطي المعلومات للحدود القومية تساؤلات محورية وأساسية ومهمة لكل المجتمعات، بغض النظر عن وضعها الاقتصادي الراهن اوالحالي او المشاكل التي تواجهها او الضغوط التي تتعرض لها .

وتتصل التساؤلات بعدد من القضايا الاساسية :السيطرة الثقافية ، الانتاج الثقافي والتوزيع ، النفاذ للمعلومات السياسية والاقتصادية والاخرى،خلق نظام اعلامي دولي (عالمي) جديد،وتنظيم عمليات تدفق البيانات عبر الحدود والتحكم فيها وتحديد (تقرير) سياسة الدولة في المجالات الاقتصادية والثقافية والاخرى ، تنمية طاقة اهلية)وطنية (تكنولوجية وانتاجية ، والفهم والاعادة لبناء لما هو وطني بالمعنى الثقافي والتاريخي وباى معان اخرى (١٠) .

ولهذه القضايا السابق طرحها بعدها العالمي وانعكاساتها على معظم دول العالم،الا انه بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث تبدو اكثر ضغطا والحاحا بسبب أن الدول في افريقيا وآسيا والشرق الاوسط هي بالمعنى الجوهري معظمها قد حصل حديثا على استقلاله وما زال يعاني من مشاكل التخلف الموروثة منذ العهد الاستعماري .

وفي اطار ما سبق فان التوغل الزائد لرأس المال الدولي في شكل الشركات متعددة الجنسيات والتي تمثل التطبيق العملي لظاهرة التخطي التجاري للحدود القومية TRASNA-TIONALISATION، المتزاوجة مع نمو الصناعات الاتصالية والمعلوماتية والثقافية والتي اما مستوردة او مسيطر عليها من الخارج والتي تجسد على الجانب الاخر ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية INFORMATIONALISATION، يعني وببساطة شديدة تعميق الاعتمادية على الغير او المزيد من التبعية Sub-ordination (الاعتماد) التي تأسست في عهود الاستعمار.

فالشركات متعددة الجنسيات اثناء توسعها على المستوى الدولي بحاجة الى فرض نماذج اقتصادية واجتماعية تشجع على قبول معايير وقيم ثقافية ملائمة لاحداث هذا التوسع ، حيث يشير ارجوميدو الى ان الاخبار المتعلقة بالشئون الداخلية والدولية بالاضافة الى الافلام واشرطة التسجيل والمجلات ومطبوعات المدارس وبرامج التليفزيون وغيرها تروج لانماط من الحياة تساعد في عملية تحويل ونقل المعايير والقيم المحلية او الاقليمية لتصبح ذات صفة عالمية ، هذه العملية يرافقها انتشار وتركيز للمؤسسات الاقتصادية

والمالية المهيمنة داخل النظم التابعة (١١).

وتلك التبعية او الاعتماد المستمر على العالم الخارجي الصناعي وبالطبع هو العالم الغربي المستمر، حتى اذا كان قد أتى في شكل او قناع جديد، او جاء بتعبير مختلف فانه في النهاية سوف يؤدى امكانية ظهور بعض الاشكال المقيدة التابعة للنمو الاقتصادى لأن المستوردين لتكنولوجيات المعلومات والاتصال المتقدمة، وايضا مدى متسع من السلع الثقافية ، يبدو أنها لا قوتحقيقية لها للمقاومة وتأسيس مقياس حقيقى للسيطرة (التحكم) على عملية الانتاج الثقافى الخاصة بهم، التى تشمل تنمية وسائل الاتصال الجماهيرية (١٢) .

ثانيا : زيادة اهمية تكنولوجيا الاتصال فى الثمانينات والتسعينات نتيجة لامور تتصل بسمات العقدين او الاتجاهات الكبرى التى سادت ومازالت تسود العالم خلالهما ، اضافة الى عوامل مجتمعية اخرى .

فقد شهدت الثمانينات عدة تحولات كبرى فى العالم عمت معظمها ارجاء العالم الغربى واثرت على باقى دول العالم وابرزها وفقا لرؤية نايسبت :

- التحول من المجتمع الصناعى الى مجتمع ما بعد الصناعة(مجتمع المعلومات -التحول من التكنولوجيا البسيطة والمحدودة الى التكنولوجيا الاعلى .High Tech)

- التحول من الاقتصاد الوطنى المنغلق على نفسه الى الاقتصاد العالمى.

- التحول من اهتمامات المدى القصير الى اهتمامات المدى البعيد ومن ثم اهمية التخطيط الاستراتيجى.

- التحول من النظم المركزية الى النظم اللامركزية.

- التحول من الاعتماد على التبعية للمؤسسات والمنظمات الى وضع يسود فيه الفرد وتزداد اهمية الاعتماد على الذات.

- التحول من نظم الديمقراطية النيابية الى نظم ديمقراطيات المشاركة.

- التحول من التنظيمات الهرمية القائمة على السلطة المركزية وفوارق المستويات الى التنظيمات التداخلية -Net works القائمة على التفاعل والتكامل بين عناصر التنظيم .

- التحول من الشمال الى الجنوب.

- التحول من التفكير فى البدائل المتعارضة الى التفكير فى البدائل المتكاملة والمتداخلة (١٣) .

كما يحدد نايسبت ايضا تحولات التسعينيات فى المجالات التالية:

- -انطلاقة الاقتصاد العالمى.

- نهضة الاداب والفنون.

- ظهور اشتراكية السوق الحر Free market socialism

- ظهور انماط حياة متشابهة عالميا ، مع زيادة الضغط من اجل المحافظة على الثقافات القومية.

- انتشار وتعاظم الاتجاه نحو التخصيص .Privatization

- نهضة دول الحزام الباسيفيكى.

- تزايد دور المراة فى القيادة.

- تزايد اهمية البيولوجيا .

- الصحوة الدينية.

- انتصار الانسان الفرد.

وهذه التحولات وغيرها مرصودة فى العالم الغربى وتحدث اثار فى مختلف جوانب الحياة هناك ، ولكنها بالدرجة الاولى تحدث تغييرات فكرية هامة ،وتنتج مفاهيم وفلسفات ادارية جديدة تتناسب مع حركة التحول فى المجتمع وتساعد على استكمالها وصولا الى المستقبل (١٤) .

كمايرصد الدكتور نبيل على بعض الاسباب التى زادت من اهمية تكنولوجيا الاتصال فى المجتمع الحديث والمرتبطة ايضا بما سبق وهى(١٥) :

- تحول الاقتصاد الى العالمية.

- نموالحاجة لسرعة تبادل المعلومات بين مواقع العمل المختلفة داخل المؤسسة الواحدة ، وبين المؤسسات بعضها البعض بحيث اصبحت شبكات المعلومات بمثابة ضابط الايقاع الذى يضمن تزامن اداء شركاء سهل .

- الاتجاه لتفتيت الاعلام الجماهيرى ليصبح اكثر تصويبا من اجل تنويع الخدمة الاعلامية والاعلانية وبثها لفئات من الجماهير المستهدفة.

- ان عملية اتخاذ القرار لم تعد تعتمد على المعلومات المتوفرة داخل المنشأة فقط بل اصبحت تعتمد فى كثير من الاحيان على معلومات من خارجها .

- الاتجاه المتزايد لمؤسسات الاعمال حاليا نحو تقليل حركة الافراد والاستعاضة عنها بالاتصالات الهاتفية والفاكس وعقد المؤتمرات عن بعد ، بهدف توفير الطاقة وتخفيض كلفة الاقامة والوقت الضائع فى سفر الافراد لاغراض العمل

اضافة لما سبق نجد انه ليس هناك خلاف بين الباحثين فى مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية على أن هناك عالماجديدا يتخلق امام انظارنا .ويسود الاجماع على أن عام ١٩٨٩ كان هو نقطة الانقطاع الفاصلة والتى بدا فيها تداعى النظام العالمى الثنائى القطبية، انهار الاتحاد السوفييتى، وتفتت الكتلة الشرقية، وتوحدت المانيا، وانتهى عصر الحرب الباردة، وسقطت مفردات القاموس القديم ، وبالتدريج بدأت تصاغ مفاهيم ومصطلحات جديدة، وأصبح مفهوم الكونية globalism هو المصطلح الرمز الذى يشير الى العالم الجديد الذى هو بسبيله الى النشوء والارتقاء.

فقد اصدرت "اللجنة اليابانية لدراسة النظام الكونى ما بعد الحرب الباردة "عام ١٩٩٢ كتابا بالغ الاهمية بعنوان "اعادة بناء نظام كونى جديد :ما بعد ادارة الازمة ," واستطاعت اللجنة ان ترسم فى تقريرها خريطة واضحة

المعالم لبنية المجتمع الكونى الجديد، وكذلك رسم مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لهذا المجتمع (١٦) .

والخريطة الكونية المرسومة تقوم على ركائز ثلاث رئيسية : المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكونى، والفواعل المتغيرة فى المجتمع الكونى، وبناء المجتمع الكونى .

وإذا نظرنا الى المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكونى كما حددها تقرير اللجنة اليابانية نجد المؤشر التاسع منها هو كونية العلم فى مقابل قومية التكنولوجيا، وسيصبح العلم والتكنولوجيا وليس الايديولوجيا هما المحرك الاساسى للمجتمع الكونى، ونتيجة لثورة الاتصالات اصبحت كونية العلم حقيقة واقعة بحكم سهولة الاتصال بين العلماء فى مختلف انحاء العالم، غير أنه فى مجال التكنولوجيا قد تميل بعض الدول الى سياسات قومية للتكنولوجيا وقد يؤدى ذلك - فى بعض جوانبه الى الصراع مع كونية العلم .

ثالثا :انه على الرغم من أن الوسائل الاتصالية التى افرزتها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تكاد تتشابه فى عديد من السمات مع الوسائل التقليدية، الا ان هناك سمات مميزة للتكنولوجيا الاتصالية الراهنة باشكالها المختلفة مما يلقى بظلاله ويفرض تأثيراته على الوسائل الجديدة ويؤدى الى تاثيرات معينة على الاتصال الانسانى، وابرز هذه السمات التى تتصف بها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة هى (١٧)

١- التفاعلية INTERACTIVITY

وتطلق هذه السمة على الدرجة التى يكون فيها للمشاركين فى عملية الاتصال تأثير على الادوار ويستطيعون تبادلها ويطلق على ممارستهم الممارسة المتبادلة أو التفاعلية وهى تفاعلية بمعنى ان هناك سلسلة من الافعال الاتصالية التى يستطيع الفرد (أ) ان يأخذ فيها موقع الشخص (ب) ويقوم بافعاله الاتصالية، المرسل يستقبل ويرسل فى الوقت نفسه، وكذلك المستقبل , ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين بدلا من مصادر، وبذلك تدخل مصطلحات جديدة فى عملية الاتصال مثل الممارسة الثنائية ، التبادل ،التحكم ، المشاركين ، ومثال على ذلك التفاعلية فى بعض انظمة النصوص المتلفزة .

٢- اللاجماهيرية DEMASSIFICATION

وتعنى أن الرسالة الاتصالية من الممكن ان تتوجه الى فرد واحد او الى جماعة معينة ، وليس الى جماهير ضخمة كما كان فى الماضى، وتعنى ايضا درجة تحكم فى نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة الى مستهلكها .

٣- اللاتزامنية ASYNCHRONIZATION

وتعنى امكانية ارسال الرسائل واستقبالها فى وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل المشاركين ان يستخدموا النظام فى الوقت نفسه، فمثلا فى نظم البريد الاليكترونى ترسل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة الى مستقبلها فى اى وقت دونما حاجة لتواجد المستقبل للرسالة(١٨) .

٤- قابلية التحرك او الحركية Mobility

فهناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة منها فى الاتصال من اى مكان الى اخر اثناء حركته مثل التليفون النقال ، تليفون السيارة او الطائرة، التليفون المدمج فى ساعة اليد ، وهناك الة لتصوير المستندات وزنها عدة اوقيات، وجهاز فيديو يوضع فى الجيب، وجهاز فاكسيميل يوضع فى السيارة، وحاسب الى نقال مزود بطابعة.

٥- قابلية التحويل Convertibility

وهى قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط لاخر، كالتقنيات التى يمكنها تحويل الرسالة المسموعة الى رسالة مطبوعة وبالعكس، وهى فى طريقها لتحقيق نظام للترجمة الالية ظهرت مقدماته فى نظام مينيتيل الفرنسى.

٦ - قابلية التوصيل Connectivity

وتعنى امكانية توصيل الاجهزة الاتصالية بتنويعة كبرى من اجهزة اخرى بغض النظر عن الشركة الصانعة لها او البلد الذى تم فيه الصنع.

٧- الشيوع او الانتشار Ubiquity

ويعنى به الانتشار المنهجى لنظام وسائل الاتصال حول العالم وفى داخل كل طبقة من طبقات المجتمع ، وكل وسيلة تظهر تبدو فى البداية على انها ترف ثم تتحول الى ضرورة، نلمح ذلك فى التليفون ، وبعده الفاكسيميل ، وكلما زاد عدد الاجهزة المستخدمة زادت قيمة النظام لكل الاطراف المعنية، وفى رأى الفن توفلر ان من المصلحة القوية للاثرياء هنا ان يجدوا طرقا لتوسيع النظام الجديد للاتصال ليشمل لا ليقصى من هم اقل ثراء، حيث يدعمون بطريقة غير مباشرة الخدمة المقدمة لغير القادرين على تكاليفها.

٨ - التدويل اوالكونية Globalization

البيئة الاساسية الجديدة لوسائل الاتصال هى بيئة عالمية دولية ، وذلك حتى تستطيع المعلومة ان تتبع المسارات المعقدة تعقد المسالك التى يتدفق عليها رأس المال اليكترونياعبر الحدود الدولية جيئة وذهابا من اقصى مكان فى الارض الى ادناه فى اجزاء على الالف من الثانية، الى جانب تتبعها مسار الاحداث الدولية فى اى مكان فى العالم .

رابعا : أن الاخبار كابرز محتويات وسائل الاتصال قد افادت بشكل كبير من التطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال مما أدى الى زيادة فاعلية أداءوسائل الاتصال لمهامها الاخبارية على الصعيدين المحلى والدولى، وتتمثل ابرز مجالات الافادة الاخبارية من تكنولوجيا الاتصال فى الجوانب التالية (١٩) .

توسيع نطاق التغطية الاخبارية جغرافيا من خلال بث وقائع الحدث الاخبارى على الهواء خلال فترة لاتتجاوز دقائق من تواجد المندوبين فى موقع الحدث سواء داخل الدولة او خارجها، ولعل تغطية شبكة ال CNN الامريكية لاحداث مثل حرب الخليج واعتصام روتسكوى وحسب اللاتوف فى الكرملين وما تلا ذلك من احداث لخير دليل على ذلك الاتساع .

وفى يناير ١٩٩٢بدا اتحاد البث الاوروبى الذى يضم ٣٢ دولة اوروبية محطة جديدة لمواجهة ال C.N.N فى شبكة ال

EURO NEWSبست لغات وتشارك فيها ١١ قناة دولية من عدة دول اوروبية ، ومركزها الرئيسى مدينة ليون الفرنسية تصل ميزانيتها المبدئية الى ٤٠ مليون دولار تشكل الاعلانات ٢٥٪ منها .

وفى فرنسا تم تطوير محطة TV 5 التى تبث ارسالها بالاقمار الصناعية لتكون نواة لشبكة اخبارية فرنسية عالمية .

وفى بريطانيا وسعت محطة SKY NEWSالتى يمتلكها روبرت مردوخ من تغطيتها الاعلامية لتشمل اوروبا باسرها ، كما طورت ال B B C شبكة عالمية جديدة اطلقت عليها الخدمة العالمية تعمل ٢٤ ساعة ويصل ارسالها الى جميع قارات العالم عدا استراليا و امريكا الجنوبية ، كما بدأت فى تقديم خدمة باللغة العربية.

– توسيع عدد قنوات الاخبار وزيادة سعة كل قناة، حتى فى الدول التى تعانى من ضعف فى الامكانات والتجهيزات التكنولوجية، وبذلك اصبحت وسائل الاعلام امام كم هائل من الاخبارالامر الذى يتيح لها حرية اختيار اوسع .

– تحسن الاداء المهنى للوظيفة الاخبارية لوسائل الاتصال وتطويره، من خلال ابتكار نظم لحفظ المعلومات واسترجاعها داخل البلد الواحد وخارجه على المستوى الدولى من خلال توظيف بنوك المعلومات وشبكاتها، وكذلك ابتدعت ادوات ونظم لتسريع عملية الحصول على المعلومات وتوصيلها الى مقر الصحيفة .

– استحداث وسائل وقنوات اخبارية جديدة تماما ومختلفة عن الوسائل والقنوات التقليدية مثل انظمة النصوص المتلفزة، الجرائد والمجلات الاليكترونية (كالطبعة الاليكترونية من مجلتى تايم ونيوزويك) .

وتأسيسا على ماسبق يمكن القول أن أبرز اثار التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تبدو فى عملية التغطية الاخبارية (NEWS COVERAGE (REPORTING، فقد الغت التكنولوجيا الاتصالية الحديثة الفواصل الدقيقة بين مراحل نشر الخبرالثلاثة وهى :مرحلة اندلاع الخبر NEWS BREAK، ومرحلة بث الخبر ,NEWS DIFFUSION ومرحلة التشبع الاخبارى NEWS SATURATION، وقد تم ذلك من خلال عملية تغطية الاخبار فور وقوعها بتوظيف نمطين مستحدثين من الاساليب الفنية فى التغطية الاخبارية التليفزيونية :النمط الاول هو التغطية الاخبارية الاليكترونية (ELECTRONIC NEWS GATHEring ENG) بواسطة توظيف الكاميرات التليفزيونية الاليكترونية المحمولة فى موقع الحدث سواء كانت تلك الكاميرات تنقل نقلا حيا اومباشرا على الهواء او تنتقل ليذاع بعد فترة، والتغطية الاخبارية بواسطة القمر الصناعى -SATELLITE NEWS GATH (ERING (SNG أى بواسطة الكاميرات التليفزيونية الاليكترونية المحمولة فى موقع الحدث والتى يتم بث منتجها مباشرة -ايضا – الى محطة الارسال القومية أو الى المقر الرئيسى للمحطة التليفزيونية الدولية التى تتولى عملية البث المباشر فى الوقت نفسه اوبعد فترة .

وقد أدى ماسبق الى جعل تعريف الخبر الآن وخاصة بعد ظهور شبكة ال CNN الامريكية التى يغطى ارسالها اكثر من ١٥٠ دولة، والـ EURONEWS الاوروبية والتى تبث بسبع لغات، أنه -أى الخبر -هو ذلك الحدث الذى نشاهده وهو يقع .

خامسا :ان وسائل الاتصال الجماهيرية قد اصبحت تتسم بالطابع الدولى او العالمى GLOBAL (٢٠) حيث احدثت الثورة المعاصرة فى تكنولوجيا الاتصال طفرة هائلة فى ظاهرة الاعلام الدولى أو عالمية الاتصال ,بحيث أصبح التعرض لوسائل الاتصال الدولية أو "عبر الوطنية ,"جزءا من نسيج الحياة اليومية للمواطن، بما يمكن أن يحدثه هذا من أثار تتصل بادراكه واتجاهاته وقيمه، الامر الذى ينعكس على توجهات الرأى العام وما يتعرض له صناع القرار من ضغوط .

فقد اضفى كل من انفجار المعلومات وثورة الاتصال بشكل عام طابعا دوليا على كافة وسائل الاعلام الجماهيرية، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان التفرقة بين ماهو اعلام وطنى وما هو اعلام دولى، فالاعلام الوطنى الذى ينتجه مجتمع ما لمواطنيه، قد أصبح له بشكل من الاشكال مقصودا او غير مقصود بعدا دوليا، فالبرامج التى تبثها محطات التليفزيون فى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى وكندا واليابان ودول غرب اوربا والتى اعدت من الاساس لجمهورها المحلى، اصبحت تشاهد عبرالاقمار الصناعية فى انحاء متفرقة من العالم ، وقد اكتسبت بذلك بعدا دوليا لم تسعى اليه اصلا . ولكن تطور تكنولوجيا الاتصال جعل ذلك ممكنا، كذلك فان برامج محطات الراديو الوطنية فى معظم دول العالم، اصبحت تسمع فى اماكن ابعد من حدودها الوطنية، بفضل تطوير امكانات الموجات المتوسطة والقصيرة، وبرامج هذه المحطات – بخلاف الاذاعات الموجهة يستهدف فى الاصل المستمع المحلى، ولكن التطور التكنولوجى اضاف اليها بدرجة ما بعدا دوليا .

والظاهرة نفسها تنسحب ايضا على الصحف سواء منها الجرائد اليومية او المجلات الاسبوعية او الشهرية والفصلية، فان التقدم الكبير فى وسائل المواصلات قد اختصر الكثير من الوقت والجهد والمال اللازم للتوزيع خارج الحدود الوطنية، وقد شجع هذا التطور العديد من الصحف المحلية، وخاصة التى تصدر باللغات الاكثر تداولا فى العالم، على التواجد فى الاسواق العالمية، اما الصحف الدولية من الاصل! فقد زادت فعاليتها واتسع مجال انتشارها، ووصلت رسائلها ونسخها بالنسبة للجرائد -مثلا-الى اماكن لم تصل اليها من قبل بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال(٢١)

سادسا : أن التطور فى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال فى مصر وعلى المستوى الاقليمى العربى اخذ يقفز بمعدلات غير مسبوقة منذ أوخر الثمانينات واوائل التسعينات وانظر فقط الى القفزات الهائلة فى مجال اقتناء واستخدام الكمبيوتر والتواصل بين الطرفيات ومع مراكز المعلومات الوطنية والدولية وظهور شبكات المعلومات عن طريق التليفزيون وتطورها واقتناء هوائيات استقبال الاقمار الصناعية والتهافت على استئجار القنوات القمرية والكم

الهائل من القنوات التليفزيونيةالفضائية العربية التى ظهرت خلال السنوات الاخيرة والتى يربو عددها على العشرين قناة، فى حين أن مصر عندما استاجرت قناة على القمر العربى عام ١٩٩٠ عد ذلك سبقا خطيرا واقتحاما للمجهول .

ويتوقع بعض الخبراء ان تكون هناك اكثر من خمسين قناة فضائية تبث ارسالها الى منطقة الشرق الاوسط والخليج العربى قبل نهاية عام ١٩٩٥ (٢٢)

التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال :

وفى ضوء المتغيرات السابقة يمكن رصد تأثيرات تكنولوجيا الاتصال على المستوى السياسى فى الجوانب التالية:

أولا:التأثير على العلاقات الدولية (٢٣)

يعد العامل التكنولوجى بعامة من العوامل التى تمارس نفوذا مسيطرا حيث يؤثر التقدم العلمى والتكنولوجى على كل الاشكال السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية فى العلاقات الدوليةحيث ساعد التقدم العلمى والتكنولوجى على تدعيم الاتصال الدولى فى كافة المجالات وقوى من سيطرة الانسان على البيئة بشكل عام .

ومنذ أوائل السبعينات كان من الامور البديهية -على حد تعبير ديفيد .ر.جيرجن مساعد الرئيس رونالد ريجان لشئون الاتصالات - كان من الامور البديهية ان التليفزيون يشكل قوة مستقلة فى الشئون الدولية وكان الرئيس ريتشارد نيكسون ينظم كل حركة بعناية للزيارة التى سيقوم بها الى الصين لكى تعرض فى افضل وقت فى وطنه ، كما انهمكت ادارة الرئيس جيمى كارتر فى مباراة بنج بونج كلامية مع طهران حيث كان الاثنان يبعثان الرسائل جيئة وذهابا من خلال قنوات التليفزيون ، وحول الرئيس ريجان اختيار الصور الى علم فى رحلاته الخارجية وحتى الرئيس جورج بوش وان كان بصوت اكثر انخفاضا قد اختار مالطة كمكان لاول قمة مع السوفييت باحثا عن التأثير البصرى الاكثر اتقانا .

وتلعب الكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية الان دورا كبيرا فى العلاقات الدولية، ومن آثارها الراهنة خلق نوع جديد من الدبلوماسية يطلق عليه البعض دبلوماسية الاقمار الصناعية SAT-ELLITE DIPLOMACY ، أو دبلوماسية الاعلام الاليكترونى ELECTRONIC COMMUNICATION DIPLOMACY بمعنى أن الوسيلة الرئيسية التى لعبت دورا مهما فى تحقيق نتيجة معينة على مستوى العلاقة بين دولتين ، او ساهمت فى التمهيد لها، او هيأت الرأى العام لقبولها كانت وسائل الاعلام الاليكترونية خاصة التليفزيون الذى تخطى حاجز المسافة باستخدام الاقمار الصناعية .

ففى الماضى كانت البعثات الدبلوماسية تقوم بمهام اساسية فى الدبلوماسية الدولية حيث كانت المسافات الطويلة تقف عائقا امام لقاء رؤساء الدول والحكومات وجها لوجه، ولكن مع التقدم التكنولوجى ضعف دور الدبلوماسية والبعثات الدبلوماسية وأصبحت كثير من المهام يقوم بها رؤساء الدول وجها لوجه وهذا ما يسمى بدبلوماسية القمة TOP-DIPLOMACY أوالدبلوماسية الشخصية PERSONAL DI-PLOMACY بمعنى أن كثير من القضايا الدولية أصبح من السهل أن تقرر من قبل رؤساء الدول وجها لوجه نتيجة التقدم التكنولوجى الذى تلعب تكنولوجيا الاتصال والمعلومات دورا اساسيا فيه بدءا من توفير مصادر اكثر واشمل واسرع للمعلومات، الى ابتكار وسائل اكثر كفاءة لحفظ هذه المعلومات بشكل منظم واسترجاعها فى الوقت المناسب، الى تأمين طرق نقلها وتبادلها من مكان الى اخر فى سرعة وكفاءة، الى تدعيم دبلوماسية القمة هذه بواسطة التغطية الدرامية المباشرة لمقدمات الحدث الدولى ووقائعه الراهنة ثم اثاره وردود افعاله بهدف خلق راى عام موات له على كل المستويات المحلية والدولية

بل ان بعض علماء السياسة والاجتماع يرون ان التليفزيون قد نجح من خلال ما قام بنقله من وقائع تتعلق بعمليات السلام فى ان يخلق روح السلام ويعد الاطار النفسى والتربة الصالحةلتقبل السلام بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد لمزيد من عمليات سلام اخرى سواء داخل المنطقة العربية او خارجها ويدللون على ذلك بانه خلال التسعينات حدثت اتفاقيات سلام وعلاقات دبلوماسية (بدأت بالاتفاق على فتح مكاتب اتصال فى المغرب وتونس) لم يحصل فيها اصحابها من العرب على جزء بسيط مما تم الحصول عليه فى كامب ديفيد ومع ذلك لم يكن هناك ردود فعل عنيفة لها مثلما احدثت اتفاقية كامب ديفيد من ردود افعال.

كما شهدت السنوات الاخيرة نموا مثيرا فى التغطية الحية لانباء الازمات وغيرها من الاحداث المهمة حول العالم ، ويعد البعض قوة وسائل الاعلام ، بما يدعمها من تقدم تقنى وسيلة فعالة جديدة من وسائل الدبلوماسية ، وهى ايضا قوة مثيرة للتمزق ولايمكن التنبؤ بها ، وتثير فوريتها وقابليتها للانتشار تحديات كبرى للزعماء السياسيين الذين يعكفون على تشكيل مجرى السياسة الخارجية .

ففى عصر الاعلام الحديث بتكنولوجياته الاتصالية المتطورة تغيرت معطيات كثيرة فى العمل السياسى والدبلوماسى ، حيث لم تعد البعثات الدبلوماسية قادرة على القيام بمهماتها التاريخية وهى اخبار حكوماتها عن احوال واحداث البلدان الموجودة فيها باسرع وقت ، ولم يعد فى استطاعة هذه البعثات ان تنافس قنوات التليفزيون ولا حتى الجرائد اليومية وهذا تطور ايجابى يحرر او من المفترض ان يحرر الكثير من الحكومات من منظار واحد واحيانا شخصى لرؤية الاحداث التى تجرى بعيدا ، ويعطى رؤى ومداخل مختلفة واكثر موضوعية او تعبيرا عن الواقع الفعلى احيانا .

ويرى بعض المحللين -جيمس ف.هوج الابن - ان قدرات وسائل الاعلام العصرية هذه على ان تكون فورية ومثيرة ومنتشرة تسبب عدم استقرار لادارة الشئون الخارجية ، فعلى الرغمم من ان تغطية وسائل الاعلام للاحداث العالمية بشكل فورى وحالى تتيح لصانعى السياسة الفرص فى حينها الاانها تسبب لهم شعورا بالقلق اكثر من شعورهم بالبهجة انهم يشعرون بالقلق على فقد السيطرة ويلقون

باللائمة على عدم توافر الوقت الهادىء للتفكير فى الخيارات والوصول الى اتفاقيات خاصة وتشكيل الفهم العام ، فوسائل الاعلام المنتشرة تزيد الضغط على السياسيين للاستجابة فورا للتقارير الاخبارية التى تكون غير كاملة ولون قرينة وخاطئة احيانا بسبب فوريتها !

ثانيا:دعم التوجه نحو الديمقراطية :

كما لعبت تكنولوجيا الاتصال الحديثة ادوارا سياسية مهمة خلال الثمانينات (٢٤)

ومن تلك الادوار دورها فى تهيئة ودعم الانتفاضة نحو الديمقراطية فى شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى ثم تسريع ايقاع حدوثها ، ثم فى التأثير على اتجاهات الراى العام العالمى نحوها ، كما سبق ان لعبت ادوارا متشابهة بالنسبة لايران والانتفاضة الفلسطينية وقبل ذلك كان لها دورها بالنسبة لعملية السلام فى الشرق الاوسط بدءا من معاهدة كامب ديفيد فى نهاية السبعينات حتى الاتفاق الاردنى الفلسطينى فى التسعينات .

فقد لعبت اجهزة الراديو والتليفزيون والفيديو وكذلك الفاكسيميل ادوارا عظيمة فى انتفاضة شعوب شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى نحو الديمقراطية فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات .

- فخلال العقود الماضية قامت موجات الراديو القصيرة والمتوسطة بنقل اخبار وقيم على نمط المجتمع الغربى الى الاتحاد السوفييتى السابق وكتلة الدول الاشتراكية وجمهورية الصين الشعبية ،كما ان ملايين المواطنين التى كانت تعيش قرب الحدود الغربية لشرق اوروبا شاهدت برامج تليفزيونية من الدول الغربية، واصبحت التسجيلات الموسيقية الغربية المسموعة والمسموعة المرئية لها شعبية عالية ، حيث كان يتم تهريب الالاف من اجهزة التسجيل واجهزة الفيديو وكاميرات الفيديو المحمولة الى الدول الشيوعية ، وعندما يعاق دخولها كان البديل هو نسخ من القصص الاخبارية ترسل بواسطة اجهزة الفاكسيميل.

وتضمن القصف الاعلامى الغربى للاتحاد السوفييتى :ارسال صوت امريكا، وهيئة الاذاعة البريطانية،ومحطات اوروبية اخرى ، وراديو امريكا الحرية A.R.L الذى بث برامجه بأربع عشرة لغة من ميونيخ بالمانيا الغربية ، وعلى الرغم من التشويش الذى واجه ذلك القصف من قبل الاعلام السوفييتى وحتى نهاية الثمانينات ، الا ان الملايين من المواطنين السوفييت استمعوا لهذه الاذاعات واستقبل بعضهم الارسال التليفزيونى من دول مجاورة ، مما ساعد فى تهيئة المناخ لقبول البروسترويكا والجلاسنوست فى وسط ظروف الحرمان الاقتصادى المؤثرة.

وبالنسبة لبولندا نجد ليخ فاونسا زعيم حركة التضامن العمالية التى تبعت انتفاضة الاتحاد السوفييتى يعزو الكثير من نجاح حركته ووصوله الى السلطة الى الاستخدام المبدع لكاميرات الفيديو المحمولة، فى تصوير ما يحدث داخل بولندا والاستفادة به فى عمليات التعبئة الداخلية والاعلام الخارجى عن حركتهم مستفيدين من حوالى ٣ملايين جهاز عرض فيديو توفر لهم ، وهربوا عشرات الاشرطة السياسية الى داخل البلاد وخارجها فى حربهم من اجل اعتراف العالم بهم .

ثالثا :اختراق الحصار الاعلامى الداخلى ودغم الانشطة المعارضة :

كما كان لتكنولوجيا الاتصال الحديثة دورها فى تعريف الرأى العام الدولى ببعض الاحداث السياسية فى دول العالم الثالث مثل :مذبحة صابر أو شاتيلا والانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الحجارة) فى الارض المحتلة من خلال تهريب الافلام التى صورها الفلسطينيون بكاميرات الفيديو المحمولة الى الخارج وتسريبت الى وكالات الانباء العالمية التى قامت ببثها تليفزيونيا فاخترقت الحصار الاسرائيلى الاعلامى على انباء الانتفاضة خلال التسعينات .

وخلال جهود المعارضة الاسلامية الشيعية لتدمير حكم الشاه فى ايران خلال نهاية السبعينات والتى قادها الامام الخمينى من باريس استخدمت التسجيلات الصوتية استخداما سريا متسعا سواء اعدت داخل ايران ام هربت اليها من الخارج.

رابعا:التأثير على البناء السياسى الداخلى :

ويؤكد فاروق ابو زيد (٢٥) على وجود مظهر اخر لمخاطر الثورة التكنولوجية فى مجال المعلومات، على البناء السياسى داخل الدول المتقدمة نفسها، ثم على العلاقة بين هذه الدول، وغيرها من الدول النامية، فقد تضخمت امكانات المؤسسات الخاصة العاملة فى مجال انتاج المعلومات فى الدول المتقدمة، واصبح لها نفوذ كبير على عملية صنع القرار على المستوى النطنى، وغالبا ما يتعدى هذا النفوذ الحدود الوطنية الى المستوى الدولى وخاصة بالنسبة للمؤسسات ذات النشاطات الدولية، أوالمؤسسات المتعددة الجنسية، ألامر الذى يهدد ديمقراطية الاتصال والاعلام سواء على المستوى الوطنى او الدولى

حالة انور السادات :

وفى تدليله على الاثار السياسية والاجتماعية لتكنولوجيا الاتصال الحديثة يعرض محمد حسنين هيكل لتجربة الرئيس الراحل محمد انورالسادات كواحد من قادة العالم الثالث الذين فهموا امكانية ثورة وسائل الاتصال سواء على المستوى المحلى او المستوى العالمى .ففى بلد مثل مصر غير التليفزيون انماط الحياة بالنسبة للناس العاديين وبطريقة لايمكن التقليل من اهميتها ، فقبل عصر التليفزيون كان الناس يعرفون وجه اى حاكم من صور الجرائد ويسمعون صوته بين وقت واخر من اجهزة الراديو ، ولكن التليفزيون جاء به حيا الى بيوتهم ، لقد اصبح شخصا حيا فى حياتهم يشاركهم قاعات جلوسهم بل وغرف نومهم ايضا.

ويرى هيكل ان مشكلة السادات انه وهو ابن عصر التليفزيون لم يستطع مقاومة اغراء الافراط فى استغلاله ، ويصفه بانه اول فرعون فى تاريخ مصر جاء الى شعبه مسلحا بكاميرا ، وكان ايضا اول فرعون فى تاريخ مصر

يقتله شعبه ، لقد كان بطلا فى عصر الثورة الاليكترونية ولكنه ايضا كان ضحية لهذا العصر ، وعندما اختفى وجهه عن الظهور على شاشات التليفزيون بدا وكأن احد عشر عاما من حكمه قد تلاشت بلمسة على زرار (٢٦) .

ويصف هيكل تأثير الاعلام الدولى بتكنولوجياته العديدة على انور السادات بقوله: أن السادات كان نجما لامعا يبدو قادرا على القفز فوق حدود الزمان والمكان ، ويمد يده مباشرة الى ايدى وآذان ملايين من الناس لايعرفهم ومقياس النجاح والفشل بالنسبة لا يقاس بعدد الاصوات التى حصل عليها فى انتخابات او بحجم اغلبية تقف وراءه فى برلمان ولكن تقاس بعدد المرات التى ظهرت فيها صورته على اغلفة مجلات مثل "تايم "و"نيوزويك "وعدد المرات التى ظهر فيها على الشاشة فى احاديث مع امثال والتر كرونكايت"و"باربارا والترز"و"دافيد فروست " ، وبالرحلة الى القدس صنع لنفسه دائرة انتخابية عالمية ولكنه-على حد تعبير محمد حسنين هيكل -قد خسر القاعدة الطبيعية التى كانت له باعتباره رئيسا لمصر وفى العالم العربى (٢٧) .

و يرى هيكل ":ان الثورة الاليكترونية قد مدت اثرها الى العملية السياسية والى مستوى صنع القرار، ومن ذلك ان دخول البيت الابيض اصبح اقرب الى مؤثرات الصورة وايحاءاتها منه افى موجبات الاقتناع والاختيار، ثم ترتب على ذلك ان البيت الابيض وساكنيه قد اصبحوا ينامون على قنوات التليفزيون ويصحون عليها ، ثم ان استطلاعات الرأى العام اصبحت تقود القرار السياسى واحيانا تفرضه يضيف لعله لم يعد خافيا ان صور القناة الاخبارية C.N.N اصبحت اكثر نفوذا على قرار الرئيس الامريكى من مذكرات وزراء خارجيته ومستشاريه "(٢٨) .

وادراكا لقوة التليفزيون فقد حذا الزعماء فى العالم والدبلوماسيون والارهابيون -على حد تعبير ديفيد رجيرجين- حذوهم بتكييف رسائلهم لجمهور مشاهدى التليفزيون فى امريكا وفى كل مكان أخر وكان انور السادات من أوائل الزعماء الاجانب الذين استأجروا خبراء الاتصالات الامريكية ، كما أن جبهة الساندينست كانت فقط بين اكثرهم حداثة !(٢٩)

خامسا : زيادة كونية العالم:

كان من شأن التطورات الحديثة فى نظم المعلومات والاتصال حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكانا للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات حيث يلتقى الناس بصورة متزايدة فى حياتهم اليومية بثقافات اخرى ويكتشفون قيما متغايرة ويتعرفون على انسانية متعددة الوجوه (٢٩) .

وبالتالى يمكننا القول أن التطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال قد ساهمت فى زيادة كونية العالم glo-balism او زيادة الترابط والالتحام بين الاجزاء المكونة لكوكب الارض من النواحى السياسية والاقتصاديةوالثقافية والاعلامية بصورة لم تشهدها البشرية من قبل واصبح اتخاذ قرار سياسى اقتصادى فى بلد ما يمكن ان ان يؤثر فعلا على حياة ملايين البشر فى اماكن بعيدة ففى عصر الاتصالات السريعة من الطبيعى ان الاحداث السياسية او التطورات فى جزء من العالم سوف تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على العملية السياسية فى مجتمعات اخرى بعيدة، ويتضح هذا الارتباط بصورة ادق فى حالات الازمات مثل حرب الخليج فى عام ١٩٩١. أو ازمة الصواريخ الكوبية فى عام ١٩٦٢، عندما اثرت الاحداث البعيدة على السياسة الداخلية فى عدد من الدول وعندما كان لافعال عدد صغير لايتعدى عدد اصابع اليد الواحدة من صناع القرار نتائج كونية حقيقية (٣١) .

سادسا :التأثير على المشاركة السياسية :

ويتوقع أن يكون اساس النظام السياسى فى مجتمع المعلومات هو الديمقراطية القائمة على المشاركة PAR-TICIPANT DEMOCRACY بدلا من الديمقراطية النيابية التقليدية فى مجتمع الصناعة ، الى جانب المزيد من تدخل وسائل الاتصال فى الامور السياسية بدءا من تقديم المرشحين للانتخابات وانتهاء بعمليات الحشد والتعبئة السياسية وتسهيل مهمة الحكومة فى الحكم.(٣٢) ، مع استمرار توظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة عبر الوسائل المختلفة المحلية والاقليمية والدولية فى معالجة القضايا السياسية -خاصة التليفزيون عبر شبكاته الوطنيةوالدولية وقنواته الفضائية -التى ادخلت فى العلاقات الدولية ما اطلق عليه دبلوماسية الاعلام الاليكترونى ، ففى النرويج تمت أول تجربة _عام ١٩٩٣-انتخابات عامة اليكترونية ، حيث ادار الكمبيوتر الانتخابات فقد طبعت بطاقة لكل ناخب تشبه بطاقة الائتمان وسجل عليها اسمه وعنوانه فى شريحة اليكترونية، بجانب كل المعلومات المطلوبة عنه ، وعند دخول الناخب الى دائرة الانتخابات يضع بطامته فى مكان خاص متصل بجهاز كمبيوتر من بين ١٩٠ جهاز استخدمت لهذا الغرض فيقوم الكمبيوتر بمقارنة المعلومات المسجلة على البطاقة مع سجل الناخبين للتعرف على الناخب والغاء اسمه من قائمة الانتخاب هذه المرة حتى لايتكرر اعطاء الاصوات لمرشح معين من الناخب نفسه، كما يتعرف الكومبيوتر على ماإذا كان الناخب يقدم صوته فى دائرته أو هو فى دائرة اخرى .

وبمجرد اقفال ابواب الدوائر الانتخابية يقوم عشرون جهاز كمبيوتر مركزية بقراءة بطاقات الانتخابات واسماء المرشحين الذين اعطى لهم الناخبون اصواتهم ، وعدد الاصوات لكل مرشح بحيث تظهر نتائج الانتخابات بعد ثلاث ساعات من اقفال باب الدوائر الانتخابية .

وكانت شركة الكمبيوتر التى طورت نظام الانتخابات الاليكترونية الجديدة قد قدمت تصميما اليكترونيا كاملا لا يحتوى على اية اوراق انتخابية يكتب فيها الناخب او يضع علامة امام اسم المرشح بل يتم الانتخاب كله بطريقة تشبه عملية سحب النقود من ماكينات البنك دون اية اوراق ، ولكن البرلمان النرويجى قرر ان الوقت لم يحن بعد لهذا التطور الاليكترونى الجديد على الانتخابات ، وتبلغ طاقة اجهزة الكمبيوتر التى قامت بفرز اصوات الناخبين فرز ٢٠٠ الف بطاقة انتخابية فى الساعة

والحاسبات الاليكترونية التى دخلت لعبة المشاركة السياسية فى الانتخابات عبر بعض البرامج التى تفيد المرشحين والتى استخدم بعضها بالفعل فى العالم العربى فى الانتخابات النيابية الاردنية .الاخيرة ، حيث طرحت برامج تطبيقية تسمح للمرشح بدراسة مسحية لسمات الناخبين الجغرافية والديموجرافية وغيرها مما يفيده فى برامجه الدعائية واتصاله السياسى .

وهناك مشروعات مستقبلية يخطط لها الان سوف تمكن المواطن من المشاركة فى قياسات الرأى العام ثم فى الانتخابات عبر اجهزة التليفزيون التفاعلية التى توظف الحاسبات الاليكترونية فى تحويل جهاز التليفزيون التقليدى احادى الاتجاه الهادف للتسلية اساسا الى جهاز تفاعلى ثنائى الاتجاه له دور اساسى فى دعم عملية المشاركة السياسية .

وفى اطار ماسبق تعتزم شركة "تى فى انسر" الامريكية تعميم نظام جديد لاجهزة الاستقبال التليفزيونى لايكتفى فيه المشاهد بمشاهدة ما يعرضه من برامج بل يختار هو مسبقا ما يريد مشاهدته وتنقسم الخدمات التى ستقدمها هذه الشركة لعملائها فى المرحلة الاولى الى ثمانية انماط هى:

١- البحث التليفزيونى الذى يتيح للمشاهد معرفة البرامج المقبلة من خلال الاطلاع على قائمة لهذه البرامج تعرض على الشاشة ليختار منها ما يشاء .

٢ - تسجيل البرامج اعتمادا على قوائم من تصميم الشركة تتيح للمشاهد برمجة مسجل الفيديو ليسجل ما يختاره من برامج عن طريق ادخال رقم معين فحسب .

٣ - الالعاب الرياضية التى يتجاوب معها المشاهد وتتجاوب معه ، كأن يتنبأ المشاهد بنتائج المباريات الرياضية وبحركات اللاعبين وغير ذلك من الامور .

٤ - برامج المسابقات التى سيشارك فيها المشاهد حسبما يشاء دون ان يغادر منزله.

٥-التسوق المنزلى الذى يتيح للمشاهد طلب ما يشاء من الاسواق وهو جالس امام شاشة التليفزيون مثل وجبات الطعام والملابس والخدمات من القنوات المختصةلهذة المواد .

٦- استطلاعات الراى السياسية التى ستتيح للمشاهد المشاركة فيها والادلاء برأيه حول القضايا السياسية التى تهمه .

٧- الخدمات المالية التى سيستخدمها المشاهد لدفع الفواتير المستحقة عليه او ارسال الحوالات المالية اليكترونيا .

٨-جمع المعلومات حول اى موضوع يهم المشاهد بما فيها الاخبار اليومية ذات العلاقة ببلد بعينه .

وستقتصر هذه الخدمة فى البداية على تسع من المدن الرئيسية ، ثم تنتشر بعد ذلك ، وللاستفادة منه هذه الخدمة يستعمل المشاهد صندوق تحكم جها للتحكم عن بعد ويعرض الصندوق الاليكترونى رموزا على الشاشة ليختار منها المشاهد الرمز الذى يعنيه من بينها مستعملا جهاز التحكم عن بعد ، حيث يشير كل رمز الى خدمة معينة من الخدمات المتوفرة .

كل ما سبق جعل البعض يصف ديمقراطيةالثمانينات والتسعينات بانها ديمقراطية التليفزيون أو الـ TELE-DEMOCRACY .

ومن الاثار الناجمة عن تكنولوجيا الاتصالات وتأثيرها على السياسة انها سهلت على السياسيين معرفة ما يفكر فيه الناخبون ، فاستطلاعات الرأى تعد بمثابة تكرار للسياسات المتفاعلة .

فالتليفزيون جعل استطلاعات الرأى اكثر سهولة وسرعة ، وهو لم يشجع على اجراء عمليات الاقتراع التى تم تحديدها بدقة فقط ، والتى تضم عينة عشوائية من الاسئلة المحددة بدقة وانما شجع ايضا ما يصفه روبرت ورسستر رئيس مؤسسة مورى وهى من اكبر مؤسسات استطلاع الرأى فى بريطانيا بأنه ":استطلاع الرأى المسحور " حيث يتم تشجيع قراء الصحف أو مشاهدى التليفزيون على الاتصال هاتفيا والاعراب عن ارائهم فى بعض الموضوعات اليومية الساخنة وتحصيل نسبة على المكالمات التليفونية يجلب ايضا بعض المال .

وجماعات الضغط ايضا تعرف كل شئ عن استخدامات استطلاعات الرأى فى عرض قضاياها والترويج لها.

سابعا :*زيادة الفجوة الاتصالية:*

أن الاثار التى نجمت عن تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قد خيبت الامال التى عقدت عليها، واسكتت الاصوات المتفائلة، اذ ادى التطور التكنولوجي الى زيادة الفجوة بين الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية اخرى حيث وجدت دول تتمتع بوفرة فى الانتاج الاعلامى، ودول اخرى تعانى من مجاعة فى هذا الانتاج(٣٣)

ويؤدى ذلك الى مزيد من الاختلال فى التدفق الاعلامى وعدم وضع اية قيود على انتقال المعلومات من الدول الغربية المتقدمة الى الدول النامية فى العالم الثالث ، الامر الذى يكرس فى نظر البعض مبدأ التدفق الحر للمعلومات او ما يصفه البعض بالغزو الاعلامى مع جوانب الغزو الاخرى الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمكمل لها ، ذلك المبدأ الذى كاد يعصف بمنظمة اليونسكو عام ١٩٨٦ حين انسحبت الولايات المتحدة الامريكية من اليونسكو ، لان رأيا عاما ضاغطا تكون داخل المنظمة وقف ضد مفهوم التدفق الحرللمعلومات "وهو الركيزة الاولى فى المنظومة الفكرية للدفاع عن الغزو الاعلامى ، فالتدفق الحر يعنى عدم وضع اية قيود من طرف واحد هو الامبريالى نحو طرف ثالث هو العالم الثالث ، وفى حالة الدول النامية يعنى هذا المفهوم -من وجهة نظر أمبريالية- الرضوخ للغزو الاعلامى دونما اعتبار لواقع هذا البلد او ذاك ، هذه القومية او تلك ، والحاجات الملموسة لشعوب العالم الثالث ، وطبيعة مشكلاتها ومستوى تطورها.(٣٤) .

ثامنا : زيادة الهيمنة الاتصالية:

– والهيمنة الاتصالية وفقا لرؤية بويد باريت – تعنى العملية التى يخضع بموجبها نظام او نظم الاتصال من حيث الملكية والبناء والتوزيع والمضمون لدولة معينة او مجموعة من الدول لنفوذ وضغط المصالح الاتصالية لدولة او دول اخرى دون تاثير معاكس او متوازن من الدول التى خضعت للهيمنة (٣٥) .

يرى البعض ان تكنولوجيا الاتصال الحديثة تشكل احد المظاهر الرئيسية للهيمنة الاتصالية على المستوى الدولى الى جانب التدفق الاخبارى الدولى،البرامج والافلام المستوردة والاعلان الدولى .(٣٦) .

وهذه الهيمنة الاتصالية تتم على اكثر من مستوى بعض المؤسسات الاعلامية والتكنولوجية ذات الامكانات الاقتصادية والتكنولوجية التى تجعلها تتحكم فى نسبة كبيرة من الانتاج الثقافى والاعلامى وبالتالى حركة تدفق المعلومات فى المجتمع، وعلى المستوى الدولى حين يتحقق المزيد من الهيمنة الاتصالية للدول ذات الامكانات التكنولوجية الاتصالية الاقوى والاكثر انتشارا على الدول الفقيرة اقتصاديا وإعلاميا(٣٧) .

فقد أدى اكتساب انظمة الاتصال للطابع الدولى الى جعل الباحثين المعاصرين يركزون اهتمامهم على اشكال التدفق التجارى للمنتجات الثقافية بين بلدان العالم المختلفة ومنذ ما يقرب من عشرين عاما لم تكف هذه التحليلات عن اظهار مدى اهمية تاثير الصناعات الاعلامية الامريكية ، وكذلك ولكن بصورة اقل تاثير الصناعات الاعلامية البريطانية واليابانية على بقية العالم فى السوق الدولية للسلع الثقافية .

وتبرهن حركة التدفق التجارى للمنتجات الثقافية بين بلدان العالم ايضا على ان الدول ذات البنى الثقافية والاعلامية الاكثر فقرا ليست هى وحدها التى تستورد المنتجات الامريكية بكثافة عالية ، بل ان الدول الاوروبية القديمة التى كانت مهدا للحضارة الغربية ليست بمعزل عن حركة التأثر هذه بالصناعات الثقافية الاجنبية ، ويشير جيوسبى رشيرى فى هذا الصدد الى ان محطات التليفزيون الايطالية الخاصة قد اشترت فى عام ١٩٨١ من الخارج وبخاصة من الولايات المتحدة الامريكية اكثر من ٨٧٪ من برامجها ، ويعتقد البعض ان الغزو المستمر للتكنولوجيات الاتصالية الحديثة مثل التليفزيون السلكى والاقمار الصناعية واجهزة الفيديو سيجعل التليفزيونات الاوروبية اكثر خضوعا لضغط السوق الدولية الذى تسيطر عليه بوجه خاص المصالح الامريكية(٣٨) .

ولقد اثبتت المفاوضات التى سبقت توقيع اتفاقية الجات انه حتى الدول الاوروبية المتقدمة مثل فرنسا قد أصبحت هدفا للهيمنة الاقتصادية والاتصالية للولايات المتحدة الامريكية مثلها فى ذلك مثل أى دولة من دول العالم الثالث، لذلك رفضت فرنسا رفع الحماية الجمركية عن الانتاج الثقافى الامريكى وأصرت على الاستمرار فى سياساتها الهادفة الى دعم السلع والصناعات الثقافية الفرنسية (٣٩) .

فنحن حاليا نعيش فى عصر الوفرة التكنولوجية، وتعدد القنوات، وتحول السيطرة على التليفزيون من الدولة الى القطاع الخاص مما سيؤدى الى تزايد الطابع التجارى للوسيلة وازدياد المنافسة لجذب الجمهور والاهم من كل هذا أن انتشار المضمون الاجنبى لا يخضع لاى ضوابط فهو بعيد عن سيطرة الدولة وان كان ذلك يتم بالتنسيق معها.

ولاشك ان المضمون الاجنبى . الذى يصل الى أغلب المشاهدين يؤثر على الاتجاهات والسلوك، وبازدياد الطابع التجارى لذلك المضمون يزداد التاثير الثقافى واحتمالات ازدياد نمط الحياة الاستهلاكى، وطغيان قيم وعادات مجتمعات تختلف بشكل كبير عن المجتمعات التى تستقبل ذلك الارسال .

ويرى بعض علماء الاجتماع أن هذه القنوات الدولية ليست مجرد وسائل اخبارية، فهى دليل على التطور تجاه عالم بلا حدود، فبتحول المؤسسات الوطنية الى مشروعات متعددة الجنسية وبتدفق التجارة بحرية، وبتحول اوربا الى سوق يستخدم عملة واحدة، وزيادة التعاون الاقتصادى بين مناطق اخرى من العالم، وبانتشار ثقافة "البوب ," والانتقال بالطائرات، والهجرة، وايضا التليفزيون، أصبح العالم أصغر سيكولوجيا، ويقول اولئك العلماء ان مفهوم القومية أصبح حاليا فى تراجع، فكثير من الامور المرتبطة بالسيادة الوطنية لم يكن اساسها فقط السلطة والاسلاك الشائكة، بل كانت تقوم أيضا على السيطرة على المعلومات، وقد فقدت الدول حاليا السيطرة على الحدود المفروضة على المعلومات بسبب قنوات اتصال مثل "ستار " و"سى. ان. ان "(٤٠) .

تاسعا : انهيار السيادة الاعلامية للدولة :

ونتيجة للثورة الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال ، والطابع الدولى لوسائل الاتصال ، وتطور الوظيفة الاخبارية وازدهارها بعد استعانتها بالتغطية الاعلامية التليفزيونية المعتمدة على الاقمار الصناعية ، والمستفيدة من البث التليفزيونى المباشر عبر الاقمار الصناعية ، واتساقا مع مفهوم الحق فى الاتصال ، أصبح من الصعب حاليا اخفاء خبر محلى فى دولة ما ، فاذا قررت حكومة فى العالم الثالث مثلا ، ان تخفى عن مواطنيها واقعة معينة لاغراض تتعلق بامنها القومى او لاغراض تتعلق بهيبة النظام السياسى ، فان تفاصيل هذه الواقعة ستصل حتما الى مواطنيه عبر وسائل اخرى فقد تصل عبر صحف المعارضة ، او محطات الاذاعة الدولية التى تعتمد على الموجة القصيرة ، او محطات التليفزيون الدولية ، التى اصبح من الصعب التشويش على إرسالها ، لارتفاع التكلفة الان واستحالة ذلك تكنولوجيا فى المستقبل بعد انتاج اجهزة الاستقبال التليفزيونى المزودة بهوائى استقبال ارسال الاقمار الصناعية داخلها ، وبذلك – لم يعد امام اية دولة سوى اتباع سياسة اعلامية تقوم على الصدق والواقعية والموضوعية .

المصادر والمراجع:

١- لمزيد من التفصيلات عن شبكة انترنيت راجع :

- دكتور عارف رشاد :"انترنت :العالم رهن اشارتك "، مجلة عالم الكمبيوتر، العدد ٨٦،السنة الثامنة ، فبراير ١٩٩٥،ص ص ١٨-٢٢

-دكتور عارف رشاد :" التعامل مع انترنت "، مجلة عالم الكمبيوتر،العدد ٨٧، السنة الثامنة ، مارس ١٩٩٥، ص ص ١٨-٢٣

-"انترنت :نشأتها ، تطورها ،حجمها، وسبل الولوج اليها "،مجلة الكمبيوتر والاتصالات والاليكترونيات "،العدد ٧، المجلد ١٢، سبتمبر ١٩٩٥، ص ص ٣٦-٧٤

٢ - راجع فى مفهوم تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والعلاقة بينهما المراجع التالية :

-نبيل على دكتور :" العرب وثورة المعلومات "، الكويت، سلسلة عالم المعرفة ، ع ١٨٤، ابريل ١٩٩٤،ص ص ٧٢، ٧١

- احمد محمد الشامى، سيد حسب الله(دكتور) :"المعجم الموسوعى لمصطلحات المكتبات والمعلومات"، الرياض ، دار المريخ ١٩٨٨،ص ص ٢٨٤-٢٨٦،٥٧٣-٥٧٨

- حسنى الجبالى(دكتور) ":تكنولوجيا الاتصال فى المجالين :الاعلام التربوى وتكنولوجيا التعليم"،القاهرة ،مكتبة التيسير، ١٩٩٢،ص ص ٥٣،٥٤

- محمود علم الدين (دكتور) واخرون :" وسائل الاتصال "،جده، مكتبة دار زهران للنشر والتوزيع،ط١، ١٩٩٣، ص ص ١٠٥-١٠٨

- سعدلبيب :"عالمية الاتصالات والوطن العربى "، فى "الوطن العربى والمتغيرات العالمية "،القاهرة معه الدراسات العربية ، ١٩٩١، ص ١٩٥

- مصطفى المصمودى":النظام الاعلامى الجديد ،الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون ، ع ٩٤، اكتوبر ١٩٨٤، ص ص ١٤٠، ١٣٩

"World Communication Report", Unesco, Paris, 1989, pp. 45-66.

Everette M. Rogers: "Communication Technologies New Media in Society", California, Beverly Hills, Sage, 1988, pp. 43-46.

٣ - بالنسبة لمرتكزات الثورة الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال راجع

Warren K. Agee & Others: "Introduction to New Mass Communications", York, Harper Collins, College Publishers, 7th Ed., 1994, p.7.

٤ - بالتفصيل فى :

- محمد تيمور عبد الحسيب :" تكنولوجيا الحاسبات الاليكترونية فى مجالات الاعلام"، محاضرات غير منشورة ،معهد الاهرام الاقليمى للصحافة ,القاهرة ، ١٩٩٤ ،ص٢١

Roger Carter: "Information Technology", London, Biddles Ltd., Guild Ford & Kings Luynn, 1991, pp. 162, 164-166.

Video AV. Multimedia, February 1991, pp. 70-75.

- نبيل على (دكتور) :"شبكة الطرق السريعة للمعلومات: بين الحلم والواقع"، القاهرة ، الهلال، ديسمبر ١٩٩٤، ص ص ٧٨-٨١

-"دخلت التسويق بعد التدريب والتعليم : قيمة تطبيقات الوسائط المتعددة ترتفع الى خمسة بلايين دولار فى نهاية القرن" جريدة الحياة، ١٦ 10/1993/، ص ١٣

بالتفصيل فى :

٥ - انطون بطرس :"جادة المعلومات :خيار مستقبلى أم شر قادم ," الكويت، مجلة العربى، العدد ٤٣٠، سبتمبر ١٩٩٤، ص ص ٨٢-٨٥

Thomas W. "ISDN: Some Current Standard Difficulties", Telecommunications, 25 June 1991, pp. 40-42.

Wanders Willey: "The Wanders of ISDN Begin to Turn into Some Real World Benefits As Users Come on Line", Communications on News, January 1987, p. 29.

Bill Baldwin: "Integrating ISDN Lines for Financial Users", Telecommunications, 25 June 1991, p. 34.

٦ - لمزيد من التفاصيل عن شبكة انترنيت راجع كل من :

- محمد تيمور عبد الحسيب :مرجع سابق ,ص ص ٣٦-٤٦

Clark Giles, op.cit., pp. 30-32.

7- Geoffrey Reeves: "Communications and the Third World", London, Routledge, 1993, p. 1.

٨-ألفت حسن اغا(دكتوره) :"النظام الاعلامى الاوروبيفى عالم متغير"، مجلة السياسة الدولية ،ع ١٠٩، يوليو ١١٩٢، ٢١٨

٩ – المرجع السابق ، نفس الصفحة .

١٠ – راجع فى ذلك :

Josiane Jouet & Sylvie: "New Communication Technologies: Research Trends", Reports and Papers on Mass Communication, No. 105, Unesco, Paris, 1991, pp. 27-39.

١١ – محمد نجيب الصرايرة ":الهيمنة الاتصالية:المفهوم والمظاهر"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت ، مج ١٨، ع ٢، صيف ١٩٩٠ ص ١٣١

١٢- Geovery Reeves, op.cit., p. 2.

١٣- على السلمى (دكتور) :"الادارة الجديدة فى ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية "، القاهرة ، كتاب الاهرام الاقتصادى، ع ٣٥،يناير ١٩٩٥، ص ١٥

١٤- المرجع السابق نفسه ص ١٦

١٥- نبيل على (دكتور) :"العرب وثورة المعلومات "، مرجع سابق ص ص ١٠٠-١٠٢

١٦- السيد ياسين :"قراءة استشرافية لخريطة المجتمع الكوني الجديد،"التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣،القاهرة،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٤ ص ص١٢-١٧ ١٧- بالتفصيل فى:

Fredrick Williams & others: "Research Methods and the Free Press, 1988, p. 4.

-الفن توفلر :" تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة)":تعريب ومراجعة : فتحى عثمان (دكتور) ، نبيل عثمان مصراتة"،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ط ١ ١٩٩٢،ص ص ٤٦٧-٤٨٣

١٨- راجع فى ذلك :

- عصر ما بعد الـ CNN:حروب تليفزيونات العالم " مجلة اليمامة ، ٢٩ شوال ١٤١٤ .

Joseph R. Dominick, "The Dynamics of Mass Communication", New York, McGraw Hill, 4th ed., 1993, pp. 355-359.

وراجع ايضا فى هذا الصدد :

Yoakam D. Richard & Charles F. Corner, "E.N.G. Television News Technology", New York, McGraw Hill, 1989, pp. 55-87.

-حمدى حسن (دكتور) :"الوظيفة الاخبارية لوسائل الاتصال،"القاهرة ، دار الفكر العربى . ١٩٩١، ص ص ٢٢٥-٢٢٧ -

١٩ – سعد لبيب :"عالمية الاتصالات والوطن العربى "، مرجع سابق ص ١٩٢

٢٠- فاروق ابو زيد (دكتور) :"انهيار النظام الاعلامى الدولى"، القاهرة ، د.ن ، مطابع الاخبار ،١٩٩١، ص ٢٢ ، ٢١.

٢١- "الخبير الاعلامى حمدى قنديل المشرف العام على محطة (صوت وتليفزيون العرب) :"البث المشفر قبل نهاية العالم الحالى و٥٠ قناة فضائية عربية قبل ٩٥"، جريدة الشرق الاوسط ، 1/1/1994٧/ ص ٢٠

٢٢ – راجع فى ذلك كل من :

-محمد على العوينى (دكتور) :"العلاقات الدولية المعاصرة : النظرية. التطبيق. الاستخدامات الاعلامية ". القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ . ص ص ٥٥- ٥٨

- قصى صالح الدرويش":عصر الC.N.N مرة اخرى"، جريدة الشرق الاوسط، 10/1993٨/، ص ٩

- جيمس.ف.هوج الابن ":انتشار وسائل الاعلام الوصول العالمى وقوة الصورة "،ترجمة حامد يوسف سليمة،الكويت ، مجلة الثقافة العالمية،ع ٧١،يوليو١٩٩٥ص ص ١٢٣-١٢٤

٢٣- بالتفصيل فى :

Warren K. Agee & Others, pp. 478-486.

- على شمو :"اثار التدفق الاعلامى الدولى على البناء السياسى"، الخرطوم ، سمنار دور الصحافة فى التنمية السياسية فى المجتمع الديمقراطى ، سبتمبر ١٩٨٨، ص ص١٢-١٧

٢٤ – فاروق ابو زيد (دكتور) :" انهيار النظام الاعلامى الدولى " ، مرجع سابق ص ٢٦

٢٥ – محمد حسنين هيكل:"خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات "، د.ن،ط ٢، ١٩٨٣، ص ص ٢٣،٢٤

٢٦ – -المرجع السابق نفسه ، ص ٢٣

٢٧ – محمد حسنين هيكل:"مصر والقرن الواحد والعشرون:ورقة فى حوار"، القاهرة ، دار الشروق،ط٢،١٩٩٤، ص ص ٢٩ ، ٣٩

٢٨ – سيمون سيرفاتى (محرر):" وسائل الاعلام والسياسة الخارجية "،ترجمة محمد مصطفى غنيم ،القاهرة ، الجمعية المصرية

لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٥، ص ص ٨٣-٨٥

٢٩ – دكتورخيرالدين عبد اللطيف :"بعض الاوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة "، مجلة السياسة الدولية ، ابريل ١٩٩٤، ص ٦٣

٣٠ – السيد ياسين :" اوراق ثقافية:الاصولية فى مواجهةالكونية"،جريدة الاهرام ، ٢٧ 12/1993/، ص

٣١ – راجع فى ذلك:

Arteton, F.C., "Teledemocracy Can Technology Protect Democracy", Newbury Park, Sage, 1987.

– انتخابات اليكترونية"،عالم ٢٠١٠، ابتكارات ، مجلة الشرق الاوسط،ع٣٨٢، ٢٠-٢٦ اكتوبر ١٩٩٣،ص٦٩

"تكنولوجيا الاتصال وعصر جديد من الديمقراطية "، مجلة الايكونوميست البريطانية ،١٧ 5/1995/، ترجمة بهاء شاهين ، جريدة الجرائد العالمية ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ،٤ 7/1995/ ص ص ٨-١٠:

–"ثمانية انواع من الخدمات فى المرحلة الاولى : التليفزيون ذى الاتجاهين حقيقة واقعة فى نهاية العام "، الشرق الاوسط ملحق الاليكترونيات صورة الغد وصوته ، ١٥ 11/1993/ ص ١٥

–"التليفزيون نحو ثورة جديدة وخدمات لمشاهد يتحول مشاركا "، جريدة الشرق الاوسط، ١٣ 7/1993/، ص١

٣٢ – فاروق ابو زيد (دكتور) :":انهيار النظام الاعلامى الدولى ،" مرجع سابق ،ص ٢٤

٣٣ – (موسى السيد":موقع الاعلام فى النموذج الشامل للغزو الامبريالى "، الرباط، مجلة الوحدة،ع٥٤، س ٥،مارس ١٩٨٩، ص ٤١

٣٤ – محمد نجيب الصرايرة مرجع سابق، ص١٣٢

٣٥ – بالتفصيل المرجع السابق نفسه ص ص١٣٧-١٥٠

٣٦ – محسن خضر(دكتور) :" الهيمنة الاتصالية الفضائية وتحدياتها الثقافية"، القاهرة ، مجلة الدراسات الاعلامية ،ع ٧٧،اكتوبر – ديسمبر ١٩٩٤،ص ص ١٠٨-١٢٣

٣٧ – سيرج برو، فيليب بروتون :"ثورة الاتصال"، ترجمة هالة عبد الرؤوف مراد ، تقديم خليل صابات ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣مرجع سابق، ص ص١٧٩، ١٨٠ .

٣٨ – لمزيد من التفاصيل حول قضايا الثقافة والاعلام فى اتفاقية الجات انظر:

– خالد القشطينى :"تاثير الجات على الثقافة)"جريدة الشرق الاوسط ٥ ,11/1993/،ص ٢١

– رضا محمد لارى :"الجات تقتل العالم الثالث)"جريدة الشرف الاوسط ٥ 1/1994/، ص ٦

– جاك اتالى :"هوليود فى مواجهة اوروبا جريدة الشرق الاوسط، ٥ 1/1994/

– برتيان :قطاعا السينما والتليفزيون يحتاجان لحماية فى اطار الجات، جريدة الشرق الاوسط،١٤ 10/1993/،ص ١١

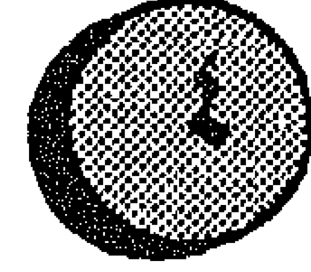
٣٩ – جيهان أحمد رشتى (دكتورة) :" تكنولوجيا الاتصال والاتجاهات الحديثة فى التليفزيون ," مجلة تليفزيون الخليج، السنة ١٢, العدد ٣٠٢، ١٩٩٣، ص ٥٤

٤٠ – راجع فى ذلك :

Josiane Joouet & Sylvia Coudray, op.cit., p. 28.



ملف السياسة الدولية





حرب المعلومات : أثر التطور التكنولوجي على تداول المعلومات في الحرب الحديثة

مراد ابراهيم الدسوقي

مقدمة :

يؤكد كثير من المؤرخين العسكريين أن السبب في معظم الهزائم الكبرى التي منيت بها جيوش - كانت تحظى بكثير من الاحترام والتقدير النابعين من أدائها الجيد والمتميز في ميادين المعارك - انما يرجع في جانب كبير وأساسي منه إلى غياب المعلومات السليمة في التوقيت المناسب . والمعلومات هي الشيء الوحيد الذي لا تتغير قيمته أو أهميته في الحرب بتغير الظروف أو الاوضاع ، ففي معركة واترلو (يونيو ١٨١٥) لو كان نابليون يعلم بوجود قوات بروسية يزيد حجمها على عشرين ألف رجل على جناحه الايمن ، لكان ساند قائد ه الجنرال ناي (Ney) بالقوات الفرنسية الامبراطورية ولكن افتقاد هذه المعلومة الثمينة في الوقت المناسب جعل نابليون يحجم عن اتخاذ مثل ذلك القرار فكانت النتيجة ان انهزم نابليون هزيمة تسببت في القضاء على مستقبله كقائد عسكري وكامبراطور (١) وبعد مائة عام من تلك المعركة عادت المعلومات لكي تؤكد انها بمثابة الخصم الذي لا يقهر بالنسبة لأي قائد يتخلى عن حرصه (الذي ينبغي الا يدانيه حرص) على تأكيد وتحديث معلوماته في كل لحظة وذلك في معركة المارن الاولى (Marne 1) بين المانيا من ناحية بقيادة الجنرال فون مولتكه وكان حجم قواته فيها ٩٠٠ ألف جندي وقوات الحلفاء (فرنسا وبريطانيا) بقيادة الفيلد مارشال جوزيف جوفريه وكان حجم قواته مليون و ٨٠ الف جندي ، وفي الوقت الذي كانت فيه تطورات المعركة تسير في صالح فون مولتكه وقواته ، وكانت القوات البريطانية تنسحب الى خط دفاعي فيما وراء نهر السين والجيش السادس الفرنسي يتأهب للارتداد لتدعيم حامية باريس ، فإذا بالمعلومات تلعب دورها الخطير والحاسم ، حيث أفادت التقارير الواردة من طائرات الاستطلاع أن القوات الالمانية بدلا من ان تتحرك غربا طبقا لما كان مخططا لها فانها تتحرك شرقا وبذلك عرضت جانبها لقوات الحلفاء ، وبعد تردد قامت قوات الحلفاء بشن هجوم مضاد على الجانب المعرض للقوات الالمانية واحدثت بها خسائر فادحة وتحول الانتصار الذي كان حتميا لصالح الالمان الى هزيمة ساحقة لصالح الحلفاء (٢) وكل ذلك بسبب المعلومات التي وردت لهم في لحظة مناسبة .

وفي الحروب المعاصرة أصبحت المعلومات مساوية لقيمة التدريب الجيد والتنظيم الجيد كما ازدادت أهمية الاعتماد على عناصر متخصصة لجمع المعلومات ، وذلك بعد أن أصبحت المعلومات مصدرا أساسيا من مصادر تحقيق ميزة نسبية في ميدان المعركة وفي مسرح العمليات وفي الحرب بشكل عام ، وبعد ان دخلت البشرية عصر تكنولوجيا المعلومات (عصر ما بعد الصناعة) اصبحت المعلومات تشكل عالما قائما بذاته ، ولم يكن أحد يتصور عند اختراع أول حاسب اليكتروني (كومبيوتر) في النصف الثاني من حقبة الاربعينات ان عالم المعلومات سوف يتحكم في كل مظاهر الحياة وتطوراتها إلى الحد الذي يجعلنا نعتقد بأن هناك نمطا جديدا من أنماط الحرب تحت اسم حرب المعلومات ، والحقيقة أن أحدا لا يعلم حتى الآن ما هي هذه الحرب (حرب المعلومات) على وجه التحديد : أهي وليد

جديد ؟ أم أنها فن لم ينضج بعد ؟ وربما كانت فى نظر البعض موجة من موجات الاعلام الموجه تحظى بقدر من الاعجاب ازاء ما يحيط بها من غموض وجدة ، لكن برغم التساؤلات المثيرة للشك فإن الاعتقاد بأن حرب المعلوات هى شكل جديد من أشكال الصراعات (أو النزاعات) الذى يرجع تطوره الى الازدهار والنمو الكبيرين فى البنية الاساسية المعلوماتية على المستوى العالمى ، وأن جذور هذا النزاع تكمن فى مساحة غامضة من العقل الانسانى ، ومع دخول البشرية عصر المعلومات اكتسبت هذه الحرب دفعة جديدة قوية ، يعد هو أكثر التصورات وجاهة عن هذه الحرب . وفى كل الاحوال وأيا كان الاعتقاد عن هذه الحرب فانها تمثل ميدانا قائما بذاته له اصوله وقواعده التى تحكمه ، كما أنها تقوم فى الاساس على الحشد الموقوت لمهارات وامكانيات لم تكن متاحة للانسان فى أى عصر من قبل .

تطور حرب المعلومات :

عادة ما يكون مطلوبا من أولئك الذين يعملون فى مجال توفير المعلومات اللازمة لكل ما يتعلق بالانشطة العسكرية ان يعطوا وصفا دقيقا لجمل (مثلا) بينما هم لا يمسكون سوى بجزء من ذيله أولا يعلمون منه سوى لون صوفه ، وبالاضافة الى ذلك تعتبر " حرب المعلومات " شيئا غامضا حيث لا أحد يتوافر لديه تعريفا دقيقا شاملا لها . وربما كانت حرب القيادة والسيطرة (C2W) (٣) هى فى ذاتها حرب المعلومات وربما كانت هذه الحرب هى البعد الخامس لأى حرب (على أساس أنها بعد غير مرئى وغير محدد بأى علاقات) ، أو من المحتمل أن تكون هى الحرب القائمة على المعرفة الدقيقة بكل المقاييس وتحويلها الى معلومات رقمية اعتمادا على التكنولوجية الحديثة .

وبصفة عامة تشتمل حرب المعلومات على شقين أساسيين ينبغى الحرص على تحقيق كل منهما على نحو متوازن ، وأول هذين الشقين يختص بجميع الانشطة والاعمال الخاصة بالحصول على المعلومات ، والقسم الثانى يختص بمنع الخصم من الحصول على ما يريده من معلومات ، وعلى هذا تعرف المصادر الغربية (الامريكية بصفة خاصة) حرب المعلومات بأنها كل عمل يهدف الى حرمان العدو من الحصول على المعلومات وافساد كل خططه التى تهدف الى تنظيم أنشطة جمع المعلومات لديه ، وذلك بالاضافة الى حماية جميع الانشطة التى تقوم بها قواتنا واستغلال نتائج عمليات المعلومات التى تقوم بها تلك القوات فى جميع الاوقات .

وعندما توصل المهندس الفرسى نشابيه (١٧٦٠ - ١٨٢٩) الى اختراعه الخاص بنقل الاشارات الذى عرف بإسم التلغراف المرئى (Visual Telegrph) (٤) فان ذلك اتاح فرصة أمام نابليون لكى يحقق اتصالا مستمرا مع قيادات قواته على مسافات تصل الى حوالى ١٥٠ كيلو متر وفى الظروف المناسبة يمكن أن تزداد هذه المسافة ، كما مكنه ذلك الاختراع من تنسيق حركة قواته . ،لكن بعد أن دخل التلغراف السلكى وخطوط السكك الحديدية مجال نقل المعلومات كنظامين متكاملين يغطى كل منهما على جوانب الضعف فى الآخر فان الثورة الاولى فى مجال المعلومات فى شكلها الحديث تكون قد بدأت حيث أتاح التلغراف فرصة نقل المعلومات حول ميدان المعركة بسرعة كبيرة وهذه المعلومات ساعدت نظام القيادة والسيطرة فى اطاره الجديد على تحسين وحدة الجهود كما ضاعفت القدرات الكامنه فى مجال تنسيق الجهود وسرعة الحركة عبر مسرح العمليات . وكانت السكك الحديدية بمثابة الاداة التى مكنت من ادراك أهمية ما يتيحه التلغراف من مزايا كامنة ، حيث أصبح أمرا سهلا نقل أعداد ضخمة من القوات وكميات هائلة من المعدات العسكرية والامدادات العسكرية وأنظمة الاسلحة بسرعة كبيرة ، والاكثر من ذلك ان ادارة وتنظيم السكك الحديدية - ابتداء من عمليات التحميل وحسابات الوقت والمسافة اللازمة لتنظيم استخدام السكك الحديدية - قد اندمجت مع نظام المعلومات الذى يعتمد على التلغراف والنظام الذى تستخدمه السكك الحديدية لتسليم الشحنات ونظام القيادة والسيطرة الخاص بالمنظومة العسكرية فى اطار واحد .

ومع استخدام الاسلاك الميدانية لتوصيل ونقل المعلومات ثم التطور الى استخدام الموجات اللاسلكية والقوات الجوية لنقل المعلومات فان استخدام التكنولوجيا على نحو متكامل أدى الى توسيع نطاق آليات نقل المعلومات كما أدى الى توفير فيض من المعلومات على كافة مستويات عناصر القوات المسلحة كما ادى كل تحسين فى إمكانيات نقل وتوصيل المعلومات الى توسيع نطاق قدرات قائد القوات البرية فى مجال تنسيق كل امكانيات الاستخبارات المتوافرة لديه مع انظمة الاسلحة مع القوات المخصصة للقيام بعمليات المناورة مع الوحدات المخصصة للدعم اللوجيستيكى ، ولكن ذلك أدى من ناحية أخرى إلى تعقيد عمليات السيطرة على القوات كما أدى الى ظهور انواع جديدة من المشاكل فى مسرح العمليات ومن هنا اصبح وجود هيئة الاركان (وهى الهيئة التى تتولى مساعدة القائد فى حل تلك المشاكل) امرا ضروريا ، ونظرا لارتباط أعمال القوات بالوقت فإن أهم أعمال هيئة الاركان يتمثل فى تنسيق تحركات القوات بحيث تتم فى التوقيت المحدد فى خطة العمليات . وصاحب الكم الهائل - والمتميز - من الاختراعات الحديثة فى مجال نقل المعلومات والمترتبة على التطور التكنولوجى المستمر فى العالم كله بعض الاعتقادات الخاطئة أهمها اعتقادان :

الاول : أن هناك تطورا تكنولوجيا غير عادى وغير مألوف لم يحدث بعد ولكن ينتظر حدوثه فى المستقبل ، سوف يمكن قائد القوات البرية من الحصول على المعلومات السليمة والانية (اى فى نفس لحظة حدوثها) ، وهذه المعلومات يمكن ان تشكل القاعدة التى يستطيع القائد ان يستند عليها لاتخاذ قراره وتحريك قواته ووحداته المساعدة بدقة مما يجعلها قادرة على تنفيذ المهمة فى أقصر وقت وبأقل قدر - أو بدون - خسائر .

الثانى : ان توافر المعلومات على نحو غير مسبوق لدى القيادات الكبيرة سوف يجعلها تعتمد على القرارات المركزية الصادرة عنها فقط لادارة أعمال القتال ، وهذا سوف يحرر القيادات الصغرى من أعباء اتخاذ القرار ويسفر عن فاعلية قتالية اكبر فى ميدان المعركة .

ولكن الحقائق التى تسيطر على ميادين القتال ومسارح العمليات فى أى مكان من العالم تثبت عكس ذلك . فمن ناحية تتشكل الحرب ذاتها - كنشاط من انشطة الانسان - من مكونات يصعب وصف تأثيرها الحقيقى على نفس المقاتل -

الذى هو فى النهاية انسان - وهذه المكونات تبدأ بالخوف وتمر عبر الغبار والاتربة وعادم السيارات والدبابات الذى يتصاعد الى عنان السماء ، والاصوات المروعة والاشلاء والدماء فى احيان كثيرة وذلك الى جانب الخطر والغموض او عدم الوضوح والخداع والشك ، وكل هذه الامور يستحيل ان يتولد عنها ما يمكن ان نطلق عليه " معلومات دقيقة " وعادة ما تكون التقارير التى يتلقاها القائد (سواء من عناصر جمع المعلومات او من اى مصدر آخر) غير كاملة واحيانا غير دقيقة ، ولا يرجع ذلك الى عدم كفاءة هذه العناصر ولكنه يرجع الى تأثير المكونات السابقة عليها من ناحية كما انه يرجع من ناحية اخرى الى تأثير ما يقوم به القائد الخصم من جهود لخداع هذه العناصر واخفاء انشطته عنها ، ولذلك ينبغى ان يتم تفسير كل ما يمكن رؤيته أو سماعه أو ادراكه فى ميدان المعركة فى اطار التداخلات أو التأثيرات ، وهذا التفسير - أو التحليل - يواجه هو الاخر نفس ما تواجهه عمليات جمع المعلومات ، وهنا تستطيع التكنولوجيات الحديثة فى هذه المرحلة ان تلعب دورا له قيمته حيث يمكنها ان ترفع من مستوى الاعتماد على المعلومات وتسهم فى عمليات صنع القرار . ولكن سوف تظل حقائق ميدان المعركة وما يدور فيها من احداث يصعب التنبؤ بها سببا فى اثارة الذعر والقلق لكل من يبحث عن معلومات دقيقة وآنيه ، وكل من يأمل فى أن يحصل على التكنولوجيا القادرة على جمع واستخدام مثل المعلومات لتغذية قرار عسكرى مركزى سوف تذهب جهوده أدراج الرياح ، والبديل المنطقى لذلك هو اعداد نوع من القادة المرؤوسين الذين يمكنهم اتخاذ القرارات على ارض الواقع وفى البقعه المناسبة للحدث نفسه فى اطار ادراكهم الدقيق لنوايا وتوجهات القائد الذى يعملون تحت امرته (٥) ومن هنا فإن اللامركزية فى اتخاذ القرارات وليس المركزية - هى السمة التى سوف تميز معارك القرن الحادى والعشرين فى ظل التطور الذى ستشهده حرب المعلومات .

حرب المعلومات حقيقة ام خيال :

تشتمل حرب المعلومات على ثلاث مهام أساسية :

المهمة الاولى : منع الخصم من الحصول على المعلومات او السيطرة على المعلومات واستغلال كل ما هو متاح منها الاستغلال الامثل ، وذلك فى الوقت الذى يتم فيه حماية عمليات جمع المعلومات التى تقوم بها القوات الصديقة من أى هجوم عليها .

المهمة الثانية : استغلال المعلومات كسلاح هجومى .

المهمة الثالثة : تعظيم كفاءات القوات الى اقصى حد ممكن من خلال جمع واستخدام المعلومات اعتمادا على مجموعة من المصادر العالمية .

وحتى يمكن استغلال ما تتيحه المعلومات من ميزات على أفضل نحو ممكن ، فان السيطرة ينبغى ان تشمل مصادر المعلومات لدى قوات العدو ، وهذه السيطرة تتضمن وضع هذه المصادر تحت ضغوط مستمرة ومتوالية سواء بالنيران (نيران المدفعية والقوات الجوية) أو عمليات الازعاج المستمر بالكمائن والاغارات مثلا) وكذلك الحرب النفسية التى يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا عميقا على عمل هذه المصادر ، وفى الوقت ذاته ينبغى حماية مصادر معلوماتنا على نحو كامل ومنع العدو من التأثير عليها بأى شكل . ويضم العالم حاليا عددا من المدارس العسكرية التى تنظر الى قضية المعلومات وأثرها على العمليات العسكرية على أنها قضية بالغة الاهمية والخطورة ليس فقط انطلاقا من التأثير التقليدى للمعلومات على اتخاذ قرار الحرب أو اتخاذ القرارات الاخرى فى ميدان المعركة او مسرح العمليات ، ولكن انطلاقا ايضا من التطور الكبير فى مجال تكنولوجيا جمع المعلومات . وتتفق هذه المدارس جميعها على ان المراحل التى مرت بها المجتمعات البشرية قد أثرت على أسلوب تعامل الانسان مع ظاهرة الحرب عموما ، ففى أثناء العصر الزراعى كانت المعلومات تخدم فقط الجيوش فى ميدان المعركة ، ولم يكن مطلوبا - على سبيل المثال - الحصول على معلومات عن امكانيات المجتمع ودرجة تماسكه أو مستوى الروح المعنوية أو غير ذلك من معلومات ، وفى هذا العصر كانت معركة واحدة تكفى لحسم الصراع وفى هذه المعركة كانت تتركز الامكانيات وكل القوات ولم تكن المعلومات المطلوبة تتعدى نطاق هذه المعركة ، وجاء العصر الصناعى بتغيراته الكبيرة والمتنوعة (والسريعة ايضا) لكى يحدث تغييرا جذريا على النظرة الى الحرب عموما والمعلومات على وجه الخصوص ، حيث أصبح من الضرورى حشد الجيوش إعتمادا على جبهة خلفية ممتدة ، وأصبحت هذه الجبهة (التى تشمل امكانيات الدولة بكاملها) هى الاساس فى استمرار هذه الجيوش فى العمل ، ومن هنا اصبح من الضرورى الحصول على معلومات تفصيلية وموقوتة ودقيقة عن الامكانيات الشاملة للدولة (البنية الاساسية ، حالة الانتاج الصناعى ، الروح المعنوية ... الخ) واختلف استخدام المعلومات فى حروب العصر الصناعى وتطورت الى حد كبير أجهزة الاستخبارات لدى كل طرف من الطرفين المتحاربين ووصل ذلك التطور الى الحد الذى أصبحت فيه هناك معارك مستقلة تجرى بين أجهزة جمع المعلومات (وهى الحروب التى عرفت بحروب الجواسيس) ، واصبحت أهمية المعلومات خطيرة الى درجة انها كانت تحسم المعركة (مسبقا) للطرف الذى " يعلم " اكثر عن الاخر ، وعلى العكس من الحرب فى عصر الزراعة أصبحت الحروب فى عصر الصناعة لا تعتمد على معركة واحدة ، ولكنها اصبحت تعتمد على سلسلة من المعارك (وهو ما عرف بإسم الحملات العسكرية) ، كما لم تقتصر الحرب على مكان واحد ولكن تعددت مسارح العمليات وتضخمت احجام الجيوش التى تعمل فيها ، كما اتسع نطاق جمع المعلومات وشمل كل شىء بدءا من تفاصيل الحياة اليومية للشعب فى الدولة الخصم والازمات التى يتعرض لها سواء فى الغذاء او فى العلاج او غير ذلك ، وحتى نوايا تغيير القيادات العسكرية فى ميدان المعركة .

أما فى عصر ما بعد الثورة الصناعية أو عصر المعلومات فان الامر سوف يستغرق بعض الوقت حتى تتضح التغييرات على نحو كاف كما أن تأثير هذا العصر لا يبدو واحدا على جميع الدول ونظرا لاختلاف درجة التقدم بين أجزاء العالم المختلفة فربما ظلت بعض الدول تعيش العصر الزراعى (معظم دول أفريقيا وعدد من دول أمريكا اللاتينية) وهناك دول أخرى ستظل أسيرة للعصر الصناعى ولا تستطيع ان تنتقل منه الى عصر المعلومات او ان انتقالها سيظل بطيئا بحكم ظروف معينة ، وفى الوقت نفسه ستظل دول معينه تعيش العصور الثلاثة فى آن

واحد (مثل الهند والصين) ، وسوف تجد الدول التى تنجح فى العبور الى عصر المعلومات (الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول اوروبا) ان هناك إشكاليات جديدة فى ميدان المعركة عليها ان تواجهها . ومن ابرز تلك الاشكاليات صعوبة التمييز بين " الحرب الحقيقية " والعمليات الاخرى التى تستخدم فيها القوة العسكرية ولكنها ليست حربا ، وهذه العمليات ستنشأ من مواجهة تنظيمات معينة سوف يمكنها الاستفادة من تكنولوجيا عصر المعلومات (مثل المنظمات الارهابية وعصابات الاجرام المنظم مثل (المافيا وغيرها) وعصابات تهريب المخدرات والشركات ذات المصالح ... الخ) كما يمكن ان يتسع نطاق الحروب الاهلية وتتزايد حركات المطالبة بالانفصال داخل الوطن الواحد لاسباب عرقية او دينية اعتمادا على ما يستطيع القائمون على هذه الحركات احرازه من استفادة من جراء التطور التكنولوجى فى عصر المعلومات .

وسوف يجعل ذلك حروب عصر المعلومات تتميز بميزتين اولاهما الغموض وثانيهما التنوع وهذا بدوره سيحدث تغييرا اساسيا فى مجال الحرب بالمقارنة بعصر الصناعة ، اذ بينما لن تستطيع الدول الزراعية (او التى ظلت فى إطار عصر الزراعة وبدون تطور شامل ينقلها الى العصور التالية رغم حدوث وتطور هذه العصور) ان توفر الاستثمارات المالية اللازمة لبناء قوات مسلحة عصرية ، فان هذه الدول لن يكون امامها سوى احد الخيارات الآتية : ان تنهزم اوتسلم بالهزيمة عند مواجهة خصم متفوق عليها ، او تقيم تحالفا من نوع ما مع دول متفوقة وتستطيع ان تكفل لها الحماية الدائمة اما فى حالة نشوب الحرب بين دولتين احداهما دولة صناعية والاخرى متقدمة معلوماتيا فان الامر سوف يتطلب تدمير آلة الحرب لدى الدولة الصناعية (وهذا يشمل البنية الاساسية والقاعدة الصناعية) ولكن نشوب الحرب بين دولتين متقدمتين معلوماتيا سيجعل الطرف الذى يسعى لتحقيق النصر فى حاجة لكى يسيطر على نظام المعلومات لدى الدولة الخصم ، وبدون تحقيق هذه السيطرة فان حسم الحرب ربما اصبح امرا مستحيلا .

وفى إطار الحرب الاخيرة (الحرب بين دولتين متقدمتين معلوماتيا) سوف تتكون منظومة أى قوات مسلحة مشاركة فيها من قسمين أساسيين : القسم الاول هو التواجد العضوى لهذه القوات فى مسرح العمليات ، والقسم الثانى حرب المعلومات (I W) ، وهذا يعنى ان حرب المعلومات قد فرضت نفسها على الساحة الى الحد الذى اصبحت معه مساوية للتواجد العضوى للقوات المسلحة فى مسرح العمليات . وحرب المعلومات فى هذه الحالة تعنى توافر القدرة على تخليق المعلومات وتيسير سبل الحصول عليها وتوزيعها ، وذلك بالاضافة الى احتكارها بشكل مطلق وقصر الاستعانة بها على القوات الصديقة ، والسيطرة على تدفق المعلومات لقوات الخصم لتحقيق ميزة حاسمة عليه .

وتتكون آليات ووسائل حرب المعلومات من شبكة الحاسبات الاليكترونية ، وشبكات نقل المعلومات ، منظومات المستشعرات سواء تلك المتمركزة على سطح الارض أو الموجودة على متن سفن فضائية او اقمار صناعية على ارتفاعات (مدارات) مختلفة فوق سطح الارض وأى انظمة اخرى صممت للاستعانة بها حتى تغنى عن أى وجود عضوى للقوات المسلحة فى قطاع معين من الارض (٦) . وربما كانت المؤشرات العالمية فيما يختص بالحرب لا تعطى للعامل البرى او الارضى ذات الاهتمام الذى كان يحظى به من قبل ، ولكن المعلومات مع الثورة الحادثة فى الحقائق الجيوبولتيكية وبدء دخول الانظمة الميدانية الرقمية (سواء فى مجالات الاتصالات او نقل المعلومات او الملاحة البرية والبحرية والجوية) هى العوامل التى سوف تحكم أى حرب قادمة فى أى مكان فى العالم .

ومن الممكن ان تشمل حرب المعلومات على مكون دفاعى " حرب المعلومات الدفاعية "(Defensive Information Warfare) ويهدف هذا المكون الدفاعى الى اقامة منظومة من التكنولوجيات الامنية المتقدمة لحماية القدرات والامكانيات التى تعمل فى مجال حرب المعلومات ضد أى هجمات اليكترونية او دعم بنية الحاسبات فيها بحيث لا تصبح هذه البنية عرضه لاى تدخل معاد قائم على تطور تكنولوجى مفاجىء . ويشمل ذلك معدات تأمين شبكات الحاسبات وتأمين نظام التعامل مع البيانات ومشروعات ضمان بقاء استمرار البنية الاساسية لمنظومة المعلومات تحت ضغط وهجمات العدو ، ومن الضرورى أن نشير فى هذا السياق الى ان الحرب المعلوماتية الدفاعية لا تكفى وحدها لخوض حرب المعلومات ، ولكن هناك امكانيات اخرى من الضرورى توافرها حتى يمكن خوض هذه الحرب وذلك مثل توافر خطة واحدة متكاملة الاجزاء والمكونات لحرب المعلومات للعمل ضد امكانيات هذه الحرب المتوافرة لدى العدو ، والتدريب المستمر على استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق العمل فى إطار الحرب التى تضم كافة المكونات والتى تعرف باسم (C4 & I) ، وكذلك التقويم المستمر لادق التفاصيل (طوليا وعرضيا وفى العمق) لخطط الحرب وسياسات الاستعداد لهذه الحرب .

وتعد السيطرة على المعلومات اساسا للنجاح فى الصراع من اجل السيطرة على الفضاء المحيط بأرض المعركة وهذا الفضاء هو المجال الحقيقى والاساسى لحرب المعلومات وتقوم هذه السيطرة على المستشعرات المتمركزة فى الفضاء كما سبق الاشارة الى ذلك . كما تعتمد على نظام إدارة متكامل للمعركة تتيح امكانية المتابعة الدقيقة والمتزامنه للاهداف ذات الاهمية الخاصة عبر العالم على مدار الساعة . وتختلف هذه الاهداف من دولة لاخرى اذ بينما يمكن ان تكون هذه الاهداف هى الصواريخ البالستيكية عابرة القارات بالنسبة للولايات المتحدة فى مواجهة روسيا والعكس ، فان هذه الاهداف بالنسبة لدول الخليج مثلا يمكن ان تكون قاذفات الصواريخ البالستيكية المتحركة طراز سكود لدى ايران .

ويمكن للمنظومة المتكاملة لادارة المعركة فى ظل حرب المعلومات ان تعتمد على الطائرات الموجهة بدون طيار (الانواع الحديثة منها والتى تستخدم تكنولوجيات متطورة ومعقدة) ونظام اتصالات متطور متعدد الانساق مثل نظام الاتصالات الكونى – المتحرك وهذا النظام يعتمد على طائرات الانذار المبكر والاقمار الصناعية كما انه سيستخدم تطبيقات الجيل التالى من الاكتشفات العلمية فى مجال المعلومات ، والالغام المضادة الآلية ، وانظمة البحث واسعة النطاق المتركزة على سطح الارض ، والاسلحة التى تطلق من خارج المدى (Stand - off) ذاتية التوجية (Fire & Forget) .

اسلحة حرب المعلومات :

السلاح الاساسى فى حرب المعلومات هو المعلومات نفسها ، ومن هنا فان اسلحة حرب المعلومات تبدو مختلفة الى حد كبير عن اسلحة الحرب التقليدية ، وابرز هذه الاسلحة هو ما عرف " بفيروس الاسب الآلى " وتنقسم هذه الفيروسات الى قسمين رئيسيين ، الاول هو القسم الخاص بالفيروسات التى تصيب أطراف قاعدة حفظ البيانات (أو الهارد ديسك) التى تحتوى على البيانات اللازمة للنظام لكى يبدأ فى العمل والثانى هو القسم الخاص بفيروسات الملفات التنفيذية فى منظومة حرب المعلومات . ولا يزيد عدد الفيروسات فى نطاق القطاع الاول عن ٥٥٠ سلالة وهذه لا تمثل سوى ١٠ ٪ من ٧٥٠٠ فيروس معروف حتى الآن ، ولكن هذا العدد المحدود نسبيا من فيروسات الحاسب الآلى مسئول عن ٩٠ ٪ من الاصابات التى تصيب شبكة تداول المعلومات (طبقا لتقرير الجمعية الامريكية الوطنية لامن الحاسب الآلى) . وبينما يبلغ عدد الحاسبات الآلية التى يمكن ان تعمل فى مجال تداول المعلومات (قطاع الملفات التنفيذية) حوالى مليون جهاز تشكل فى مجموعها ما يعرف بالشبكة الكونية للحاسبات الآلية التابعة للولايات المتحدة (وهذه الشبكة هى المكون الرئيسى للبنية الاساسية لشبكة المعلومات الكونية وبدونها لا يمكن ان تكون هناك حرب معلومات) فان الاحصائيات تشير الى ان ٥٠ ٪ على الاقل من هذه الاجهزة قد اصيب بالفعل بفيروس من نوع ما . وتتمثل خطورة الفيروسات كسلاح من أسلحة حرب المعلومات فى ان عددها يتضاعف بمقدار ١٠٠ ٪ فى غضون فترة تتراوح بين ثمانية شهور وثمانية شهور ونصف ، وان هذه الفترة يمكن ان تتناقص فى المستقبل . ومعنى هذا ان شبكة الحاسبات الكونية سوف تحتاج الى شبكة حاسبات للحماية من الفيروسات ، وعلى الرغم من وجود بروتوكول دولى يحظر على الدول الموقعة عليه الاشتراك فى أى انشطة تهدف الى استحداث انواع جديدة من الفيروسات ، الا ان هذا البروتوكول لن تكون له قيمة فى حال نشوب اى حرب تقليدية او حتى حرب معلومات . ونظرا لان عنصر الوقت فى حرب المعلومات يعد العنصر الاكثر اهمية وخطورة ، فان فيروسا من نوع غير معروف قد يتسبب – حال نجاحه فى دخول شبكة حاسبات المعلومات – والتأثير على عملها جزئيا لمدة خمس دقائق فى احداث خسائر تعادل الخسائر الناجمة عن استخدام قنبلة ذرية عيارية .

وفى العام ١٩٩٣ تمكن برنامج فيروس عرف باسم (Sa-tan Bug) من التسلل الى شبكة الحاسبات الآلية التابعة للخدمة السرية فى الولايات المتحدة وهذا الفيروس يعد أخطر انواع فيروسات الكومبيوتر ليس فقط لقدرته على استغلال شفرات برامج التشغيل ولا لقدراته الواسعة فى الدخول على شبكة الانترنيت ، ولكن ايضا بسبب انه يتمتع بالقدرة على التوافق مع الكثير من برامج الحماية من الفيروسات ، وفى حالة تطوير انواع مشابهة من الفيروسات التى يمكنها ان تعمل ضد شبكات الحاسبات فى البنية الاساسية لحرب المعلومات ، فان عمل هذه الشبكات سوف يتعطل ويمكن ان يكون هذا التعطل فى لحظات حاسمة ويتوقف عليها مصير حرب المعلومات باكملها . وثانى اسلحة المعلومات يتمثل فيما يمكن ان نطلق عليه السطو الالكترونى او القرصنة الاليكترونية على شبكات الحاسبات الآلية ، ونظرا لان المعلومات التى تتداولها تلك الحاسبات يتم نقلها فى الغالب عن طريق الاقمار الصناعية فان التقاط هذه الاشارات بعد معرفة الاسرار الفنية الخاصة باطوال الموجات المستخدمة وزوايا الالتقاط وغير ذلك سوف يتيح الفرصة امام من يملك الامكانيات لاعتراض البيانات المتداولة لصالح شبكة الحاسبات الالية والاستفادة منها او تعطيل عملها ، والى جانب ذلك هناك ايضا اساليب تكنولوجية متطورة تستخدم فى بعض مجالات حرب المعلومات مثل الحرب الاليكترونية حيث يجرى الاعتماد على وسائل مثل تأيين الهواء الجوى لمنع انتقال الموجات اللاسلكية أو التشويش لتقليل امكانيات الخصم فى مجال التقاط الاشارات . وهذه الوسائل وغيرها يمكن ان تؤثر تأثيرا عميقا على مستقبل حرب المعلومات .

المصادر والمراجع :

1 - Geoffrey Regan , " The Guinness Book of Decisive Battles " , Guinness Publishing , 1992 , P . 155 .

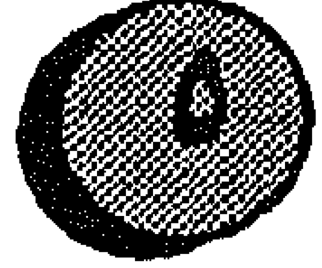
2 - Better Young " ADictionary of Battles : 1816 - 1976 " p 331

3 - C2W : Command and Control Warfare .

4 -Encyclopedia of Ideas , p . 195

5 - Gen Gordon R . Sullivan , " Land Warfare in the 2 st Century , " Military Review , sep . 1993 , pp 13 - 19 .

6 - Darrd Alexander , " Information Warfare and the Digitised battlefield , " Military Technology , sep . 1995 p . p 54 - 64 .



حرب المعلومات وتطور المذهب العسكرى الأمريكى



كريم حجاج

فى ذروة الحرب البرية ضد العراق أثناء عملية عاصفة الصحراء ذكر أحد المتحدثين باسم القوات المسلحة الأمريكية أن الهدف من وراء العمليات العسكرية الأمريكية هو "النفاذ إلى داخل دورة اتخاذ القرار للقيادة العراقية ." (١) ولم يتضح وقتها ما المقصود بهذا التصريح إذ ظنت وسائل الإعلام الغربية أنه يشير إلى نجاح أجهزة استخبارات دول التحالف فى كشف تفاصيل خطط الحرب العراقية .إلا أن الحقيقة هى أن فكرة التحرك داخل دورة صنع القرار للعدو تعتبر الفكرة المحورية التى يتبلور حولها مفهوم أطلق عليه " حرب المعلومات ."ويعد هذا المفهوم نتاج تطور فكرى تمخض داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية خلال الثمانينات كان أساسه اجتهاد فلسفى جاد - قل نظيره فى التاريخ العسكرى -هدف إلى كشف العلاقة بين الحرب والتطور التكنولوجى، وخاصة فى ظل الثورة التكنولوجية، التى أحدثتها تكنولوجيا المعلومات .

غير أن التحليل الدقيق لهذا المفهوم يظهر أن ظاهرة حرب المعلومات ليست قاصرة على الجوانب التقنية المعقدة لنظم الاتصال والكمبيوتر الحديثة المستخدمة فى إدارة العمليات الحربية، بل تتعدى ذلك لتشمل طبيعة الحرب نفسها مع قدوم عصر المعلومات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزها . فقد واكب الاهتمام المتزايد بحرب المعلومات داخل أروقة البنتاجون الأمريكى إدراكا متناميا فى أوساط المفكرين ورجال الأعمال بمدى عمق التحولات التى تشهدها مجالات السياسة والاقتصاد وأنماط التفاعل الاجتماعى، والتى تتمثل السمة المشتركة بينها فى زيادة الاعتماد على جمع وتحليل كم هائل من المعلومات للتعامل مع درجة التعقيد التى وصلت إليها البيئة الإنسانية والتكنولوجية فى نهاية القرن العشرين، والتى - بلاشك - ستكون السمة الغالبة التى ستميز القرن القادم .

هذا الاتجاه نحو التعقيد استمر فى التأثير على حركة التطور إلى أن أصبحت وظيفة تحليل المعلومات تفوق فى أهميتها الوظائف التقليدية التى ميزت العصر الصناعى . وهى ظاهرة برزت بوضوح فى تحول اقتصادات بأكملها من نمط صناعى يعتمد على الانتاج الشامل إلى اقتصاد المعلومات تدار فيه عمليات الإنتاج والتجارة عن طريق شبكات الاتصال وتبادل وتحليل المعلومات إلكترونيا . (٢)من هنا يتضح - ولو بشكل مبسط - طبيعة التحولات التى ستشهدها العمليات العسكرية من نمط كان يعتمد على التدمير الشامل اعتمادا على تكنولوجيا العصر الصناعى إلى شكل جديد من القتال تنتقل فيه الحرب إلى الفضاء الإلكترونى بحيث يصبح الهدف ليس التدمير وإنما إعاقة قدرة العدو على القيام بتلك الوظيفة الحيوية التى ستقوم عليها جميع أشكال التنظيمات المعقدة فى عصر المعلومات، أى جمع وتحليل المعلومات .

والواقع أن هذا التشابه فى تطور المنظمات المعقدة نحو الاعتماد المتزايد على المعلومات هو الذى حدا بالمحللين العسكريين منذ منتصف الثمانينات إلى مقارنة المنظمات العسكرية والعمليات الحربية بالمجالات والمنظمات غير العسكرية التى تقوم على تحليل وبث المعلومات بشكل مكثف ، مثل نظم مراقبة حركة المرور الجوى وهندسة الكمبيوتر والشركات عبر القومية والهياكل البيروقراطية الكبيرة ، وذلك بهدف استكشاف طبيعة حركة المعلومات داخل مثل هذه الأنظمة المعقدة والعلاقة بين انسياب المعلومات عبر قنواتها المختلفة وأداء المنظمة ككل (٣) .

إذًا فإن محاولة فهم الأبعاد العسكرية لتكنولوجيا المعلومات لايمكن أن تقتصر على دراسة خواص التكنولوجيا ذاتها ، بل يجب أن تمتد إلى استكشاف جذورها وفروعها المتشعبة . ذلك أن التكنولوجيا لاتمثل تطبيقا عمليا لما وصلت إليه فروع العلم المختلفة فحسب ، وإنما هى فى جوهرها تعبر عن منظومة فكرية وفلسفية تتحدد وفقها رؤية الإنسان لطبيعة العالم المحيط به .من هنا نرى أن مايميز قدوم "ثورة "تكنولوجية" هو قدرتها على هدم أنماط الفكر السائدة واستبدالها بمنظور فلسفى جديد يترتب عليه ابتداع أساليب فريدة تحكم مفاهيم العمل والفكر فى كافة مجالات النشاط الإنسانى، ومن ضمنها بالطبع الحرب .الحقيقة هى أن هذا الطابع "الثورى" لتكنولوجيا المعلومات ينبع من قدرتها الخارقة على تحطيم الحواجز الجغرافية والزمانية التى كانت تحد من درجة كثافة التفاعل الإنسانى والآلى . ما يميز الفضاء الإلكترونى هو طبيعته المجردة التى تقع فى نطاق أوسع من دائرة الإدراك المادى وخلوه من الحدود الزمانية والمكانية التى اعتدنا عليها إبان العصر الصناعى . من ثم ، فإن انتقال أية علاقة تفاعلية إلى شبكة المعلومات يكسبها خواصاً فريدة حيث تتحرر من القيود التى تحكم مسارها التقليدى ويرتفع معدل حركتها إلى سرعات فائقة حتى يصبح عنصر السرعة ذاته هو السمة المحورية التى يتسم بها عصر المعلومات حيث يتقلص الفارق الزمنى بين الفعل ورد الفعل .وما قد ينتج عن هذه الزيادة المذهلة فى السرعة هو حالة شديدة الإضطراب يتعرض فيها الوضع الراهن إلى تغير مستمر ، الأمر الذى يجعل من الصعب الوقوف على منطق تسلسل الأحداث وتحليلها - سواء بالنسبة للفرد أو المنظمة - ، إلا عن طريق تسريع الأداء ليتواكب مع معدل التغيير فى البيئة المحيطة .وقد انعكس هذا الاتجاه فى المجال الاستراتيجى فى العمل على زيادة قدرة القوات العسكرية على ضغط العمليات الحربية التقليدية فى فترات زمنية آخذة فى التضاؤل مع تطور التكنولوجيا العسكرية ، وتوسيع دائرة القتال لتشمل العمق الاستراتيجى للعدو بأكمله وعليه .فإن ما سوف نشهده فى عصر المعلومات هو تحرر الحرب التقليدية من القيود الزمانية والمكانية التى فرضتها التكنولوجيا الصناعية ، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى مايسميه بعض المحللين بزيادة " تواتر "الحرب Frequency، وهو مايعنى مضاعفة درجة الاضطراب فى ساحة القتال بحيث تصبح المشكلة الرئيسية أمام مخططى العمليات الحربية هى تكوين صورة واضحة لما يدور حولهم وتسريع أداء المنظمة العسكرية ككل كى تتمكن من التكيف مع سرعة تواتر الأحداث . وربما تدل ندرة الكتابات الأكاديمية التى تتناول موضوع تأثير تكنولوجيا المعلومات فى المجال العسكرى من هذا المنظور الواسع على تريث أوساط المحللين العسكريين - باستثناء المؤسسة العسكرية الأمريكية - فى تقبل هذا المفهوم، حيث أن الجزء الأكبر من الاهتمام الأكاديمى ينصب على الجوانب التقنية لتكنولوجيا الكمبيوتر وتطبيقاتها فى إطار النمط الفكرى والتنظيمى التقليدى الذى لايزال يهيمن على التخطيط العسكرى. (٤)

ولعل هذا الاستثناء الهام هو الذى يقود إلى ضرورة دراسة كيفية تعامل مخططى الاستراتيجية العسكرية الأمريكية مع إشكالية الحرب فى عصر المعلومات . فمن خلال تحليل الوثائق والكتابات الصادرة عن القوات المسلحة الأمريكية يمكن رصد التحول التدريجى الذى شهده الفكر العسكرى الأمريكى عقب انتهاء حرب فيتنام من مذهب حربى قام على توظيف التفوق الكمى الذى كانت تتمتع به الولايات المتحدة لتدمير العدو فى رؤية شاملة - وصلت إلى درجة عالية من التطور- لمفهوم حرب المعلومات الذى يستهدف شل قدرة العدو على العمل عن طريق تخريب حركة انسياب المعلومات داخل هيكله التنظيمى . هذا بالطبع لايعنى غياب مثل هذا الفكر خارج الولايات المتحدة، إلا أن درجة النضج الذى وصل إليه هذا المذهب داخل المعاهد العسكرية الأمريكية خلال الخمسة عشر عاما الماضية جعل منه حالة فريدة وخاصة بالجيش الأمريكى إذ استطاع أن يلمس طبيعة العلاقة المعقدة التى تربط بين المكونات الثلاثة للمذهب العسكرى - التنظيم ، التكنولوجيا ، والفكر - وأن يدمج هذه العناصر فى عقيدة حربية بالغة القوة . (٥)

من ثم يشكل هذا الإطار الفكرى المنهج الأمثل لهذا البحث . فالمذهب الحربى لأية مؤسسة عسكرية هو نتاج عملية تفاعل مركبة بين التغير التكنولوجى وأساليب هندسة الهياكل التنظيمية والفكر العسكرى مما يجعل من الصعب دراسة هذا الموضوع دون الاعتماد على إطار نظرى شامل . غير أنه من الخطأ الاعتقاد بأن حداثة الموضوع تعنى افتقاده للبعد التاريخى . ففكرة الانتصار عن طريق استهداف عملية اتخاذ القرار للعدو لها جذور تاريخية فى الفكر العسكرى .كما أن الظروف والعوامل التى هيأت المناخ لبروز ثورة المعلومات ليست وليدة اللحظة ، وإنما هى نتاج طبيعى لتطور حضارى استمر منذ المراحل الأولى للعصر الصناعى .لذا فإن أية محاولة لفهم ظاهرة حرب المعلومات فى تطبيقها الأمريكى تتطلب تحليلا للاتجاهات التى أثرت على مراحل التطور لعناصر المذهب العسكرى الثلاثة .

ولعل أبرز تلك المراحل هو اتجاه المنظمات والعمليات العسكرية - مثلها مثل المنظمات الصناعية وعمليات الإنتاج والتسويق بصفة عامة - نحو مستويات أعلى من التعقيد مما زاد من صعوبة تنسيق العمليات التنظيمية التى تحكم أداء المكونات المترامية للجهاز التنظيمى . ولمواجهة هذا التزايد المطرد فى التعقيد اضطرت هذه المنظمات إلى رفع قدراتها

على جمع المعلومات وتوسيع قنواتها الاتصالية لبث هذا الفيضان المعلوماتي ، سواء في صورة معلومات تحليلية أو معلومات خالصة أو أوامر من القيادات التنظيمية العليا ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تضاعف درجة تعقيد هياكلها التنظيمية . ومع استمرار هذا الاتجاه بدأت معايير الفعالية لهذه المنظمات تنتقل من تلك التي حكمت أداءها إبان العصر الصناعي ، والتي اعتمدت على تجزئة المعلومات والأوامر طبقا للتخصصات المحددة في الخريطة التنظيمية التقليدية ، إلى معيار يعتمد على كفاءتها في القيام بوظيفتها التحليلية لتكوين صورة متكاملة عن بيئتها المحيطة واتخاذ القرار المناسب للتكيف معها .

من هنا تأتي أهمية العنصر التكنولوجي – الركن الثاني في معادلة المذهب العسكري – إذ أن صفة الثورية لتكنولوجيا المعلومات تنبع من قدرتها الفائقة على أداء هذه الوظيفة من خلال تخزين واسترجاع وتحليل المعلومات بسرعة يتزايد معدلها مع التقدم المذهل الحاصل في مجال تقانة الإلكترونيات .لكن التأثير الفعلي لهذه التكنولوجيا يتوقف على كيفية استيعابها داخل الهيكل التنظيمي . فمن ناحية ، يمكن توظيفها لدعم العمليات التنظيمية التقليدية . ومن ناحية أخرى، يمكن استخدامها لإعادة هندسة التركيبة التنظيمية بأكملها بحيث تؤدي إلى تفعيل قدرة المنظمة على الاستجابة للتغيرات في مجال عملها الخارجي والداخلي . والواقع هو أن تاريخ استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية قد شهد اتجاها نحو الاستعانة بنظم الاتصال والكمبيوتر لإعادة رسم هيكل المنظمة العسكرية بحيث يدور الجزء الأكبر من عملياتها الداخلية حول هذه الوظيفة التحليلية وسرعة استجابة المنظمة للاضطرابات من حولها .

ومن الجدير بالملاحظة أن العامل الرئيسي وراء ظهور هذا النمط من توظيف تكنولوجيا المعلومات هو حدوث تحول فكري في مفهوم الاستخدام الأمثل للكمبيوتر والعلاقة التفاعلية بينه وبين المستخدم بما يقلب المفهوم الذي لايزال سائدا في المنظمات الهرمية ، والذي ينظر إلى الكمبيوتر كأداة لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المفصلة لمراكز القيادة بهدف إحكام قبضتها على عمليات المنظمة وصنع القرار .أما النمط البديل والذي بدأ يظهر منذ أواخر السبعينات، فيوظف الكمبيوتر لتسريع أداء المنظمة للتكيف مع بيئتها، وذلك عن طريق توفير صورة مشتركة لأهداف المنظمة وموقعها من محيطها الخارجي لكافة مستويات الهيكل التنظيمي .

والواقع أنه رغم شيوع هذا المفهوم الآن – وخاصة في شركات الأعمال الغربية إضافة إلى المؤسسة العسكرية الأمريكية – إلا أن تطبيقه واجه معارضة شديدة عندما بدأ يروج له بعض مهندسي وسائل الاتصال منذ منتصف السبعينات ، وذلك بسبب التغيير الجذري الذي مثله بالنسبة لتنظيم حركة المعلومات داخل الهياكل التنظيمية .وكما سيتضح من خلال هذه الدراسة فإن تغيير نمط انسياب المعلومات بهذا الشكل يترتب عليه حدوث تغييرات عميقة الأثر في التركيبة التنظيمية بأكملها حيث أن تعميم القدرة على استرجاع البيانات المفصلة على من يرغب في الحصول عليها يعني كسر احتكار القيادة العليا للمعلومة وحركة سيرها داخل المنظمة، وبالتالي إضعاف النمط المركزي للهيكل التنظيمي . فمع تدفق المعلومات دون رقابة تكاد تنعدم الفجوة التي تفصل بين طوابق الخريطة التنظيمية ويتحول الهيكل التنظيمي من شكله الهرمي التقليدي إلى شبكة كثيفة تربط بين جميع وحدات المنظمة وترتقي فيها عمليات انتقال المعلومات واتخاذ وتنفيذ القرارات إلى سرعات فائقة .

من ثم يتضح أن القوة الحقيقية لتكنولوجيا المعلومات تكمن في قدرتها على قلب المفاهيم التقليدية الراسخة التي هيمنت على أنماط التفكير الإنساني طوال الحقبه الصناعية ، وليس فقط في مواصفاتها الحسابية أو الاتصافية، وهو مايبرز عند تحليل العنصر الثالث للمذهب العسكري ، أي الفكر أو العقيدة الحربية ذاتها .

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن تطور الفكر العسكري الأمريكي قد جاء مواكباً لتطور حرب المعلومات في التحول من عقيدة ترتكز على تدمير القدرات المادية للعدو معتمدة في ذلك على حشد الآلة العسكرية ، إلى مفهوم ينظر إلى العدو على أنه نظام معقد يمكن شل قدرته على المقاومة ليس عن طريق التدمير ، وإنما من خلال استهداف وظائفه الحيوية ، وأهمها وظيفة تحليل المعلومات واتخاذ القرار .هذا التحول الفكري تبلور تدريجيا داخل المعاهد العسكرية الأمريكية، ورغم حداثته إلا أنه قد بني على دراسة عميقة للأدبيات العسكرية القديمة .كما أنه اعتمد على مجالات فكرية خارج الإطار العسكري، وخاصة طبيعة عمل المنظمات الصناعية المعقدة وكيفية إدارتها لعمليات الإنتاج .

بناء على ما سبق فإن التركيز في هذا البحث سوف ينصب على رصد طبيعة التفاعل بين مراحل تطور هذه المكونات الثلاثة – من الهياكل التنظيمية الهرمية إلى الهياكل الشبكية ، من الاحتكار المركزي للمعلومات إلى إطلاق حرية حركتها لتسريع أداء المنظمة وقدرتها على الاستجابة للتغيرات البيئية الداخلية والخارجية ، ومن التدمير المادي للعدو الى خوض "حرب معلومات" ضده تستهدف تدمير قدرته على تكوين رؤية واضحة لمحيطه الخارجي .والهدف من ذلك هو محاولة كشف الكيفية التي استطاعت بها المؤسسة العسكرية الأمريكية صهر هذه التفاعلات في مذهب عسكري مازالت عملية تطويره مستمرة.

تطور المذهب العسكري الأمريكي والجذور الفكرية لحرب المعلومات :

مر المذهب العسكري الأمريكي بعدة مراحل في تطوره عكست البيئة الاستراتيجية للولايات المتحدة التي كان لها اثر عميق على رؤية وفلسفه القوات المسلحة الأمريكية تجاه الحرب . وخلال مراحل التطور هذه يولد تدريجيا لدى مخططي الاستراتيجية الأمريكية ادراك بأهمية التفكير في كيفيه التعامل مع المعلومات ودورها في العمليات العسكرية و استطاعت ان تتوصل إلى نظرة متكاملة للآثار العميقة التي ستشهدها الحرب الحديثة مع تطور عصر المعلومات . ومواكبة مع هذا التطور الفكري اتسع نطاق اهتمام المؤسسة العسكرية الأمريكية ليشمل مجالات أخرى غير عسكرية،

وخاصة التركيز على دور "المعلومة " وكيفية انسيابها فى مجالات التنظيم المعقده مثل السياسة والبنيان الاجتماعى والاقتصاد، وبصفة خاصة ادارة الأعمال . من ثم بدأ التفكير فى خوض الحرب ضد "نظام المعلومات "للعدو والذى لايقتصر على التكنولوجيا فقط بل يتمحور حول عملية انسياب المعلومات داخل تنظيمه العسكرى.

و ترجع جذور المذهب العسكرى الأمريكى الحديث الى فترة منتصف السبعينات إذ تبلور فى اطار عملية اعادة التنظيم الشامل التى خضعت لها المؤسسة العسكرية بعد انسحاب الولايات المتحدة من حرب فيتنام . وطوال فترة مابعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهد الفكر العسكرى الأمريكى نوعا من الهبوط نتيجة اتجاه الاستراتيجية الامريكية نحو الاعتماد على الردع النووى مما دعم من دور القيادة السياسية فى التدخل ليس فقط فى ادارة العمليات العسكرية بل وفى صياغة العقيدة الحربية ذاتها . فقد أدى هذا الاتجاه الى بروز ما أسماه البعض بـ "ثقافة استراتيجية "فريدة تميزت بالهيمنة شبه المطلقة للقيادة السياسية المدنية على المؤسسة العسكرية مما سمح بفرض الأساليب والمفاهيم المألوفة فى تلك المجالات التى كانت هذه النخبه المدنية تحتل فيها موقع الريادة وبصفة خاصة الاقتصاد وادارة الاعمال . (٦) هذه الثقافة الفريدة بلغت ذروتها فى عهد وزير الدفاع الأمريكى "روبرت ماكنامارا" الذى كان رئيسا لشركة فورد للسيارات قبل توليه منصبه فى البنتاجون تحت ادارة الرئيس كيندى ، وأشرف على الأداء العسكرى الأمريكى فى فيتنام خلال فترة الستينات . وقد اشتهر " ماكنامارا " بمنهجه الفكرى فى ادارته للمؤسسة العسكرية و الذى عرف وقتذاك بـ "تحليل النظم -Sys tems Analysis " و كانت تدار على أساسه الشركات الصناعية الكبرى . و قد قام هذا المنهج على تعظيم فاعلية استغلال وتخصيص الموارد داخل المنظمات الكبيرة لزيادة نسب الربح، وذلك عن طريق استخدام معادلات رياضية معقدة لتحليل مدى الكفاءة فى استخدام الموارد المالية والمادية فى العملية الانتاجية ككل .واجتهد " ماكنامارا " فى تأسيس هذا المنهج فى المؤسسة العسكرية واستطاع أن يجند خير علماء مراكز البحث والجامعات الذين اجادوا تطبيقه وكان أغلبهم من متخصصى علوم الادارة والاقتصاد ، الأمر الذى حول البنتاجون الى مايشبه "شركة "عسكرية تشرف على عملية ادارة مشاريع انتاج الأسلحة وعلى الميزانية العسكرية الضخمة التى توافرت لوزارة الدفاع آنذاك. (٧)

و اذا كان هذا المنهج قد حظى بقبول لدى قيادات وزارة الدفاع الا انه كان غريبا على تقاليد وفكر القوات المسلحة نظرا لابتعاده عن فنون الحرب وعجزه عن توفير اى ارشاد للتخطيط العسكرى . ورغم ذلك اضطرت القيادة العسكرية الى القبول بهذا الوضع وعجزت عن مقاومته لضعف موقفها داخل دوائر صنع القرار فى وزارة الدفاع و فى النظام السياسى الامريكى ككل .فإلى جانب خضوع المؤسسة العسكرية تقليديا لسلطة القيادة المدنية (٨) ، شهد موقفها مزيدا من التراجع بعد الثورة الاستراتيجية التى احدثها السلاح النووى وتثبيت استراتيجية الردع كركيزة اساسية تقوم عليها سياسة الأمن القومى الامريكى(٩) وقد نتج عن هذا التطور أثر مضاعف على مكانة القوات المسلحة فى عملية صياغة السياسة الاستراتيجية . فبينما أدت مخاطر التصعيد النووى الى إحكام قبضة القيادة السياسية على كافة مستويات العمل العسكرى ، تركت الثورة النووية اثرا عميقا على الفكر العسكرى الأمريكى و فتحت الباب امام المفكرين والسياسيين المدنيين لصياغة مذهب عسكرى جديد لايقوم على دراسة سبل استخدام القوة العسكرية فحسب بل على كيفية تجنبها .

فمنذ منتصف الخمسينات ، وبعد أن استقر وقف اطلاق النار فى شبه الجزيرة الكورية ، ترسخ الاعتقاد لدى أغلب المفكرين العسكريين بأن مستقبل الأمن القومى الأمريكى سيرتكز على هندسة الترسانة النووية بحيث تكون قادرة على اقناع القيادة السوفيتية بعدم التفكير فى شن ضربة نووية ضد الولايات المتحدة او حلفائها، او اللجوء الى هجوم عسكرى تقليدى لاجتياح القارة الأوروبية . ونتج عن هذا الوضع انتقال محور التخطيط العسكرى من العمليات التقليدية الى نظريات جمعت بين الإعتبارات الفنية المتعلقة بمواصفات الأسلحة النووية ، والعلوم الاجتماعية مثل علم النفس والسياسة بهدف ايجاد سبل للتأثير على صانع القرار السوفيتى (١٠) وقد ادى هذا الى تهميش دور القيادة العسكرية أمام الدور المتعاظم للعلماء ومهندسى نظم الاسلحة، اضافة الى الاكاديميين المتخصصين فى العلاقات الدولية ونظريات صنع القرار – اى تلك الفئات التى لم تكن معنية بعلوم الحرب .

و ظل هذا الاتجاه يؤثر على الاستراتيجية الامريكية حتى عندما بدأت الولايات المتحدة تفكر فى التدخل العسكرى فى جنوب شرق آسيا . فبينما أدى القلق المتزايد حول مصير الصراع فى فيتنام الى اعادة العمليات العسكرية التقليدية الى دائرة الاهتمام ، فان نفوذ الاكاديميين المعنيين بالدراسات الاستراتيجية أسفر عن صياغة المذهب الحربى الأمريكى بصورة تلاءمت مع النظريات السائدة فى مجالى العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية ، وتحديدا نظريات اتخاذ القرار السياسى ونظرية " التحديث" والتى هيمنت على مجال الدراسات الانمائية فى حقبة الستينات. وقد نتج عن هذا بلورة مفهومين عسكريين حكما الأداء العسكرى الأمريكى فى فيتنام، الأول رأى أن الاعتماد على القوة العسكرية يجب ان يقتصر على استخدامها المحدود لاجبار العدو على الاذعان للمطالب الامريكية، وهو ما عرف بنظرية الحرب المحدودة LIMITED WAR THEORY، والثانى ارتكز على اعتقاد بأن المخاطر التى تواجه المصالح الامريكية فى جنوب شرق آسيا تنبع أساسا، ليس من القوات غيرالنظامية الواقعة تحت تأثير الشيوعية ، وانما من ضعف البنيان المؤسسى للدول الحليفة للولايات المتحدة . وبالتالى فإن الوظيفة الرئيسية للقوات المسلحة الامريكية هى مساعدة تلك الدول فى مهام بناء الدولة وذلك ضمن مفهوم شامل

لاحتواء الصراعات غير التقليدية عرفته ادارة كينيدى بمصطلح . " COUNTER INSURGENCY "

ورغم هذا التركيز على أهمية دور القوات التقليدية في الفكر العسكرى الأمريكي، إلا أن مثل هذه النظريات لم تكن معنية بالإستخدام الفعلى للقوة العسكرية . ففكرة خوض حرب محدودة قامت على نفس المفهوم الذى تأسست عليه نظرية الردع الاستراتيجى ، وهو أن الاسلوب الامثل لتوظيف القوة العسكرية لايكمن في استخدامها وانما في التهديد باستخدامها لانتزاع التنازلات المطلوبة .

من ثم فإن نظرة هذا المفهوم للصراع العسكرى اقتصرت على الاشارات الدبلوماسية المتبادلة نتيجة تحركات عسكرية محدودة مما يعنى أن التخطيط الحربى نفسه أصبح يأتى فى مرتبة متأخرة عن دبلوماسية القوة وليس فى حد ذاته جديرا بالدراسة .هذا الفصل بين القوة العسكرية التقليدية والاستراتيجية العسكرية أدى إلى ان مهام بناء الدولة التى كلفت بها القوات الامريكية كان ينظر اليها من قبل القيادة العسكرية على انها خارجة عن الوظائف التقليدية للقوات الامريكية التى منذ نشأتها عرفت بخضوعها المطلق للقيادة المدنية وحيادها السياسى التام، وبالتالى افتقارها لأية خبرة فى مجال دعم مؤسسات الدولة (١١) بيد أن معارضة القوات المسلحة لهذا الاتجاه لم تمنع إدخال هذا المفهوم ضمن المنهج الفكرى الذى تم الاعتماد عليه فى فيتنام، وأيضا فى كتيبات المذهب العسكرى المختلفة وأبرزها الكتيب الرئيسى للجيش الذى يحدد فيه الإطار الفكرى للعمليات العسكرية (FM 100-5) Field Manual 100-5 حيث يرد فى النسخة الصادرة عام ١٩٦٨ أن "الهدف الأساسى للقوات المسلحة الأمريكية هو خلق أو إعادة أو الحفاظ على مناخ مستقر يمكن مؤسسات الدولة من العمل وفقاً لقواعد القانون" . (١٢)

والواقع أن هذا الاضطراب فى الفكر العسكرى الأمريكى وفرض مذاهب فكرية من خارج المؤسسة العسكرية نفسها اجتمعا لوضع المؤسسة العسكرية باكملها على طريق الكارثة فى غابات فيتنام .فالاهتمام الاول الذى سيطر على أذهان متخذى القرار هو طبيعة "الاشارات" السياسية الناتجة عن أى عمل عسكرى والنظر إلى الامكانيات العسكرية الأمريكية باعتبارها اوراقا دبلوماسية يمكن المساومة بها - دون الاهتمام بقدراتها القتالية الفعلية - وفقا لمدى تجاوب العدو مع رغبات واشنطن، وهو الأمر الذى يفسر المركزية الشديدة التى اتسمت بها جميع اشكال النشاط العسكرى تحت سيطرة القيادة السياسية .(١٣)

ماشهدته المؤسسة العسكرية الأمريكية خلال الخمسينات والستينات اذا هو بلورة عقائد عسكرية فى غياب فكر عسكرى سليم نتج عن نوع من الانفصام بين القدرات العسكرية والمذهب الحربى .هذا الانفصام انعكس فى الموقع الثانوى الذى احتلته فكرة استخدام القوة العسكرية بعد مفاهيم الردع وبناء الدولة والحرب المحدودة مما ادى الى انتقاص فعالية قدراتها القتالية وابتعادها عن فكرة الانتصار من خلال ملاحقة وتدمير العدو ، وهو مايفسر التردد الشديد للقيادة الامريكية حتى الآن فى الدخول فى تلك العمليات العسكرية التى تتحمل فيها مهام خارج نطاق الحرب التقليدية . ونتيجة هذا الفراغ الفكرى اقتصر نطاق اهتمام المذهب العسكرى الأمريكى على المستوى التكتيكى وارتكز على الاعتبارات الفنية مستخدما فى ذلك منهجا تقنيا شابه الى حد كبير منهج تحليل النظم الذى هيمن على أسلوب عمل المؤسسة العسكرية إبان عهد ماكنامارا .فالجزء الاكبر من الاطار الفكرى للقوات المسلحة تأسس على اعتقاد بأن الاسلوب الأمثل للحرب يكمن فى الاعتماد على عناصر القوة الأمريكية - اى التفوق التكنولوجى والقدرة الانتاجية الفائقة للاقتصاد الأمريكى . من هنا، فإن السمة الغالبة على العمليات الحربية الأمريكية تمثلت فى التخطيط اللوجستى السليم لايصال العتاد الحربى اللازم الى مسرح العمليات، وتوظيف التكنولوجيا المتطورة لتعظيم القدرة على رفع كثافة النيران الموجهة ضد العدو بهدف إلحاق اكبر قدر من التدمير المادى فى صفوفه و هو الأمر الذى حول الحرب الى معادلات معقدة لحساب النتائج النهائية لتبادل النيران بين نظم الأسلحة المختلفة .(١٤)

ولم تدرك القوات المسلحة مدى خطورة هذا التدهور الفكرى إلا بعد انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام ودخول المؤسسة العسكرية باكملها فى عملية اعادة تنظيم كان لها أثر بالغ على تطور المذهب الحربى الأمريكى . فقد خرجت القوات الامريكية من حرب فيتنام فى أسوأ حالة لها منذ انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية من ناحية معنوياتها ودرجة استعدادها القتالى، ليس فقط نتيجة تجربة فيتنام وانما بسبب الفوضى الداخلية التى نبعت من زيادة معدلات الادمان والعنصرية وخاصة فى صفوف الجيش والتى كادت ان تؤدى فى بعض الوحدات الى العصيان العلنى. (١٥) وقد دفع هذا كله بالقوات الامريكية الى الدخول فى مرحلة طويلة من الانطواء و النقد الذاتى، الأمر الذى ضاعف من حاله اضطرابها الداخلى مع وقف العمل بنظام التجنيد واتجاهها نحو الاحتراف الكامل . وتزامن هذا مع تحول محور اهتمام الاستراتيجية الامريكية من كيفية احتواء انتشار قوى الشيوعية الى كيفية مواجهه التحدى العسكرى الخطير الذى اصبحت تمثله قوات حلف وارسو فى وسط اوروبا .

و حينما ادرك مخططو الاستراتيجية العسكرية ان الاتحاد السوفيتى قد استغل انشغال الولايات المتحدة فى فيتنام لتحديث قواته من ناحية الكم والكيف، بالاضافة الى تطوير اساليب عملياتها ، كانت عملية تحديث القوات الامريكية قد تأخرت عقدا كاملا مما انعكس فى تحول ميزان القوى العسكرية تدريجيا لصالح حلف وارسو خلال الستينات . (١٦) الى جانب هذا ادركت القوات المسلحة الامريكيه ان خبرتها الحربية فى فيتنام والتى تركز الجزء الاكبر منها على عمليات المشاه، لم تعد ذات جدوى فى مواجهة مع قوات حلف وارسو التى غلب عليها عمليات الوحدات الآلية التقليدية . من هنا تولد اقتناع لدى القياده العسكريه الامريكيه بضرورة اعادة النظر فى الأسس الفكرية للمذهب الحربى الامريكى اذ أن التطوير الذى شهدته

القوات السوفيتية قد أدى الى تفوقها فى تلك العناصر التى ارتكزت عليها العقيدة الامريكية - التفوق التكنولوجى والوفرة المادية .

لمواكبة هذه التطورات الخطيرة ولملء الفراغ الفكرى فى المذهب الامريكى اقدم رئيس اركان الجيش آنذاك الجنرال " كرايتون ابرامس " على تأسيس قيادة المذهب والتدريب TRAINING AND DOCTRINE COMMAND (TRADOC) فى يوليو ١٩٧٣ ، والتى شكلت الاطار التنظيمى الذى تمخضت داخله التيارات الفكرية من داخل وخارج الجيش و بدأت من خلاله عملية اعادة التقييم و إعادة النظر فى العقائد التى حكمت الأداء العسكرى الامريكى سابقا . ولعل أبرز دليل على قوة هذه التيارات وتأثيرها الراديكالى هو الرفض الذى قوبلت به افكار قائد قيادة TRADOC الأول الجنرال وليام دوبوى الذى اعتمد على منهج تحليل النظم كأساس لمحاولة تحديث المذهب الحربى الأمريكى .

كان الجنرال دوبوى قد اقتنع بضرورة تغيير المذهب العسكرى الامريكى بعد أن فوجىء بمدى التقدم الذى شهدته القدرات التدميرية لنظم الاسلحة الحديثة فى حرب اكتوبر١٩٧٣ و التى عكفت قيادة TRADOC على دراسة نتائجها بعناية . من واقع هذه الدراسات اقتنع دوبوى بأن اى اشتباك عسكرى تقليدى بين حلفى وارسو والاطلنطى سيبلغ مستوى من العنف والاستنزاف المادى يفوق كل التوقعات التى اعتمد عليها التخطيط الامريكى سابقا .ومن ثم فان قدرة القوات الامريكية على صد مثل هذا الهجوم سيتوقف على تعظيم كفاءة نظم الاسلحة على توليد القوة النارية اللازمة لموازنة التفوق العددى السوفيتى . لتحقيق هذا الغرض لجأ قائد TRADOC الى منهج تحليل النظم اذ كان من الضباط القلائل الذين لم يعارضوا اسلوب ماكنامارا فى ادارة اعمال وزارة الدفاع حين شغل منصب مساعد نائب رئيس اركان الجيش فى اواخر الستينات ، ورأى فى المنهج العلمى لهذا الاسلوب ما يمكن ان يعيد ميزان القوى فى وسط اوروبا اعتمادا على الكمبيوتر والاحصاءات والجداول المستخدمة لتوضيح القدرات التدميرية لنظم الاسلحة لدى الجانبين ،(١٧) وبالفعل جند دوبوى مجموعة من الضباط خدموا تحت ماكنامارا وأجادوا كيفية تطبيق المعادلات الرياضية المعقدة على السيناريوهات العسكرية بهدف تكوين مجموعة عمل لاعادة كتابة FM 100-5 والذى صدر فى صورته الجديدة فى يوليو ١٩٧٦ . (١٨) اعتبر المفهوم الفكرى الذى تجسد فى طبعة ١٩٧٦ من FM 100-5 نموذجا رائعا لمنهج تحليل النظم اذ صور ارض المعركة على انها خريطة وصفية هائلة مقسمة الى مناطق متشابكة طبقا لمواصفات نظم الاسلحة المتركزة فيها من حيث المدى وسرعة الرمى ونسبة اصابتها وذلك ضمن مفهوم متكامل سماه دوبوى بالدفاع الفعال ACTIVE DEFENSE ويمكن تلخيص هذا المفهوم فى عناصره الثلاثة الرئيسية :

١- تمركز قوات حلف الاطلنطى فى خطوط دفاعية طولية متتالية على خط المواجهة الفاصل بين الالمانيتين بحيث تتشابك ما بين الرمى للوحدات المجاورة وذلك بهدف خلق حائط من النيران الكثيفة يستحيل اختراقه دون تحمل خسائر فادحة .

٢ - فى حالة الاختراق تقوم قوات الحلف بالتراجع بهدف الحفاظ على تماسك خط الدفاع وتمكينه من اعادة تشكيل حائط النيران لصد الهجوم .

٣ - الاعتماد على التحرك على طول خط الدفاع بهدف تعزيز نقاط الاختراق المحتمل بعد ان تتضح المحاور الهجومية الرئيسية للقوات السوفيتية (١٩) .

الهدف الاساسى اذن لمفهوم الدفاع الفعال كان تأسيس خط دفاعى فريد يستطيع استنزاف اكبر قدر من العتاد الحربى للقوات السوفيتية لاضعاف قدرتها على مواصلة الهجوم .

فور صدور FM 100-5 قوبلت هذه الافكار بانتقاد شديد من داخل وخارج المؤسسة العسكرية مما ادى الى جدال مذهبى حاد حول الاسلوب الامثل لمواجهة التهديد العسكرى السوفيتى طرح لأول مرة اشكالات عميقة حول طبيعة الحرب والفكر السياسى لم تكن القوات الامريكية قد اعتادت على بحثها نظرا لطابعها النظرى المجرد وتركزت معظم هذه الانتقادات على النمط الدفاعى الذى إعتمد عليه مبدأ الدفاع الفعال . اذ ان مجرد اقامة خط نيران لصد هجوم حلف وارسو يعنى التنازل عن عنصر المبادرة للقوات السوفيتية - كما اشار بعض العسكريين الى صعوبة تنفيذ فكرة خط الدفاع الطولى لتعزيز مواقع خط الدفاع نظرا لتداخل ميادين الرماية وخطوط المد اللوجستى اضافة الى التعقيدات الناتجة عن تنسيق هذه التحركات مع قوات الدول الاخرى فى حلف الاطلنطى (٢٠). الا ان ما أثار حفيظة المحللين العسكريين وضباط الجيش تجاه هذا المبدأ هو تركيزه على المستوى التكتيكى متجاهلا بذلك التحديثات المذهبية التى ادخلتها القيادة السوفيتية على خطة عملياتها ولم تأخذها قيادة TRADOC فى الاعتبار عندما صاغت FM 100-5 فقد لاحظ هؤلاء المحللون انه منذ بداية السبعينات بدأ المذهب العسكرى السوفيتى يبتعد عن نمطه التقليدى الذى اعتمد على الهجوم الشامل على عدد محدود من المحاور السريعة بهدف تركيز التوازن على نقاط محددة فى خط دفاع العدو لاختراق صفوفه فى منطقة دفاعية تحدد مسبقا فى خطة العمليات . الا ان تجربة حرب أكتوبر ١٩٧٣ اثبتت مدى خطورة تركيز القوات المدرعة فى محاور ضيقة - وذلك لانكشافها امام الصواريخ المضادة للدبابات مما يدفع القيادة السوفيتية على توسيع نطاق الهجوم على عدة محاور بحيث تتمكن من تهديد نقاط الضعف فى جبهة الدفاع مستخدمة فى ذلك ما سميت آنذاك بوحدة التحرك العملياتى Operational Maneuver Group التى تستطيع العمل بشكل مستقل واستهداف اى نقطة فى التمركزات الدفاعية للعدو (٢١) . هذا التحول فى نمط العمليات السوفيتية هدد بتقويض الاسس التى ارتكز عليها مفهوم الدفاع الفعال ، اذ ان FM 100 - 5 بنى خطة

دفاع الاطلنطى على تحليل للعمليات السوفيتية وفقا لنمطها التقليدى وبالتالى تأسس على افتراض بامكانية كشف المحور الرئيسى للهجوم السوفيتى وتركيز النيران لصده . غير ان تحول القوات السوفيتية نحو الاعتماد على هجوم متعدد المحاور جعل من الصعب ان لم يكن من المستحيل تحصين خط الدفاع بأكمله تحسبا لاحتمالات الخطأ فى تخمين النقاط الرئيسية المستهدفة من قبل وحدات التحرك السوفيتية (٢٢) والاخطر من ذلك لاحظ منتقدو مفهوم الدفاع الفعال ان قيادة TRADOC تجاهلت تماما التهديد المتمثل فى مدى القوات السوفيتية على استثمار تفوقها العددى لتنظيم عملية هجومية فى شكل موجات متتالية تتبع الطلائع الهجومية الاولى فانحصار نطاق اهتمام - FM 100 5 على البعد التكتيكى لم يمكن TRADOC من توسيع مجال رؤية ساحة القتال لتحليل شكل العملية الحربية بعد وصول "الفوج الثانى SECOND ECHELON " من القوات السوفيتية الى خط دفاع الاطلنطى ، اى بعيدا عن الاعتبارات التى تحكم سير المعركة التكتيكية . من هنا استنتج نقاد TRADOL ان ارتكاز المذهب الامريكى على استنزاف القوات السوفيتية سينهار امام موجات هجومها المتتالية حيث ان وصولها الى المعركة الامامية سيؤدى الى استنفاد قدرة الدفاعات الامريكية على خطط تماسك حائط النيران حتى اذا تمكنت من التغلب تكتيكيا على الطلائع السوفيتية الاولى اتضح من هذا أن تركيز التخطيط الامريكى على كسب المعرفة التكتيكية اغفل تماما ما سمى بالمستوى العملياتى ككل (٢٣) .

وقد تركت هذه الانتقادات اثرا بالغا على عملية صياغة المذهب الامريكى حيث تكاثرت الاصوات المعارضة لنمط العمليات المقترح فى FM 100 - 5 واستمرت فى التنبيه بالخطورة التى تمثله الفوج الثانى السوفيتى على خطط الدفاع الامريكية الا أن جوهر هذه الانتقادات لم تكن موجهة ضد اغفال قيادة TRADOC لمواكبة التطور فى نمط العمليات السوفيتية وانما ضد الاطار الفكرى الذى تبلور فيه مفهوم الدفاع الفعال ، ومن ثم فان مواجهة التهديد العسكرى السوفيتى كان يجب ان يبدأ بتغيير المفاهيم التى حكمت صياغة المذهب الامريكى حتى الآن بحيث تمكنه من توسيع الابعاد المادية والفكرية التى تحدد تصورة للعمليات الحربية .

عكفت قيادة TRADOC على تسجيل هذه الملاحظات بعناية كما وضح فى معرض ردودها على منتقدى مبدأ الدفاع الفعال واستوعبها تدريجيا الضباط من الدرجات الوسطى الذين بدأوا فى وضع الاسس الفكرية لاعادة كتابة FM 100 - 5 وبصفة خاصة اللواء دون ستارى الذى خلف الجنرال دوبوى فى قيادة TRADOC فى يوليو ١٩٧٧ . كان ستارى يعتبر من ابرز خبراء الجيش فى العمليات المدرعة وساهم فى إعداد FM 100 - 5 بصفته قائدا لمركز الجيش للمدرعات فى الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٦ عندما تولى قيادة الفيلق الخامس الامريكى فى اوروبا فى فبراير من ذلك العام . ومن موقعه كقائد للوحدة التى شكلت احدى اهم ركائز قوة الاطلنطى فى وسط اوروبا استطاع ستارى ان يشهد عن قرب عملية تطوير القوات السوفيتية من حيث التسليح والتخطيط العسكرى وبصفة خاصة بدأ اهتمام ستارى يتركز على مشكلة الفوج الثانى والتى طغت بقوة على حسابات التخطيط العسكرى الامريكية طبقا لاسس الدفاع الفعال . فقد ادرك ستارى مبكرا انه اذا سمحت القوات الامريكية للفوج الثانى بالوصول الى المعركة الامامية ستنهار دفاعات الاطلنطى تحت ضغط الهجوم المتواصل من جانب قوات حلف وارسو (٢٤) . ومن ثم وضح أن الاعتماد على مذهب عسكرى يقوم على مبدأ الاستنزال هو امر يفتقد الى المنطق فى مواجهة عدو تفوق قواته الضاربة وحجم قواته الاجمالية قدرة القوات الامريكية على تدميرها وخاصة اذا اقتصر اهتمامنا على خوض المعارك الأمامية وتحصين الدفاعات الطرفية دون ان تأخذ فى اعتبارها سير العملية العسكرية على مسرح العمليات ككل .

ظلت هذه الافكار تراود ستارى عندما تولى قيادة TRADOC حيث بادر بطرح بعض المفاهيم الاولية خلال عام ١٩٧٨ كان القاسم المشترك بينها هو محاولة تحرير المذهب الامريكى من تركيزه الضيق على المعركة التكتيكية فمع انتقال محور اهتمام قيادة TRADOC الى اعتراض الفوج الثانى تغيرت تدريجيا رؤية المخططين العسكريين لساحة المعركة من تصور قائم على خطوط طولية متشابكة فى مناطق تتكاثف فيها النيران الى نظرة تشمل مسرح العمليات بأكمله تتحرك فيه القوات الامريكية بحرية فى كامل أبعاده بحيث تجتمع لضرب العدو فى أقصى أعماق دائرة عملياته من هنا ولدت فكرة المعركة العميقة -DEEP BAT TLE وتركزت على دمج جميع الارصدة العسكرية الجوية والبرية فى خطة عملية متناسقة هدفها ليس تدمير العدو فى حد ذاته، وانما اعاقة قدرته على تنفيذ خطته المستقبلية ،(٢٥) فالفكرة وراء اعتراض الفوج الثانى قامت على افتراض بأن منع وصول الموجات الهجومية التابعة للضربة السوفيتية الاولى وفق الجدول الزمنى المحدد لها سيواجه نظام القيادة السوفيتى بوضع يصعب التكيف معه نظرا لمركزيته الشديدة ومذهبه العسكرى القائم على فرض خطته الحربية بالقوة دون الاعتبار للتغيرات التى قد تؤثر على مجرى العملية . هذه الفكرة تناقضت تماما مع نمط العمليات الدفاعية الطولية الذى قام عليه مبدأ الدفاع الفعال وذلك لسهولة توقع الخطوط العريضة للعملية بسبب طابعها الدفاعى البحت ، من ثم فقد ادرك الضباط المعنيين باعادة تقييم المذهب الامريكى داخل TRADOC ان الطريقة الوحيدة للتغلب على التفوق العددى السوفيتى يكمن فى مفاجأة قوات العدو بصفة مستمرة عن طريق خلق اوضاع عسكرية جديدة يصعب عليه التعامل معها بحيث تفقد القيادة السوفيتية توازنها مما ينتج عنه انهيار خطة الهجوم السوفيتية بالكامل . هذا بدوره يتطلب دمج القوات البرية والجوية فى خطة محكمة بحيث يتم تركيبهما فى عمليات تكميلية متنوعة على اتحاد مسرح العمليات بأكمله لمواجهة قوات العدو بمفاجآت سريعة ومتلاحقة مما دفع قيادة -TRA DOC لاستحداث مصطلح الحرب الجوية البرية AirLand

Battle لوصف هذا المفهوم الجديد والذى مازال المصطلح الرسمى للمذهب العسكرى الامريكى حتى الآن . والواقع ان هذا الاجتهاد المذهبى فى الفكر العسكرى الامريكى لم يقتصر على قيادة TRADOC بل تقيدت هذه الاجهزة بالافكار والمفاهيم التى تولدت نتيجة حركة الاحياء الفكرى التى شهدتها المؤسسة العسكرية الامريكية باكملها فى ذلك الوقت فقد تزامنت عملية اعادة تقييم المذهب العسكرى داخل TRADOC بمراجعة المناهج العسكرية التى كانت تدرس فى المعاهد والكليات الحربية . ولعل اكثر الاسباب التى دفعت هيئة ضباط القوات المسلحة الى رفض مبدأ الدفاع الاتجاه نحو الاهتمام المتزايد بمجالات فكرية متعددة المسائل الفنية التى طالما غلبت على التعليم العسكرى الامريكى مثل دراسة التاريخ العسكرى وفلسفة الحرب والتعليق فى المفاهيم المحيطة به . وكان اساس هذه الحركة الفكرية اعتكاف المؤسسات التعليمية وخاصة داخل الجيش على دراسة الادبيات العسكرية القديمة وبصفة خاصة كتابات المفكر العسكرى البروسى الشهير كلاوسفيتس -Clause witzالتى ساهمت فى صعود القوات العسكرية الالمانية ابتداء من النصف الثانى من القرن الماضى وطورها من قبل مفكرون عسكريين لتصبح احدى الركائز الفكرية لحرب المعلومات .(٢٦) عرف كلاوس فيتس بتحليله الثاقب للعلاقة الوثيقة بين الحرب والسياسة وكذلك اجتهاداته الفلسفية حول طبيعة ظاهرة الحرب التى تبنتها القوات المسلحة لبلورة الاطار الفكرى لتحليل الاهداف الاستراتيجية الامريكية ودور المؤسسة العسكرية فى تحقيقها اضافة الى تأثير ذلك على عملية صياغة المذهب العسكرى . ومن هذا الاطار النظرى الشامل انتقى الفكر العسكرى الامريكى مفهومين للاستفادة بهما فى صياغة المذهب الامريكى الحديث اولهما سماه الفكر الألمانى بالاحتكاك Frictio وهو مصطلح يشير الى كل مامن شأنه احداث فجوة بين الاهداف والمحصلات النهائية لتطور الواقع اى بين التخطيط العسكرى على الورق وبين المسار الفعلى للحرب على ارض الواقع وكان كلاوسفتس يعنى بذلك مجموعة عوامل ويستحيل التنبؤ بها مسبقا والتى تجتمع لتؤدى الى انحراف العملية الحربية عن مسارها المقصود مثل حالة الطقس او طبيعة الارض او معنويات الجيش او بالطبع عمليات العدو مما دفعه الى تشبيه الحرب بالحركة فى مجال عائق . اما المفهوم الثانى فهو فكرة وجود مركز ثقل او مركز جاذبية Center of Gravity فى جسم اى قوة عسكرية وعرفها كلاوسفتس بذلك القطب الذى ينبع منها كافة مصادر الحركة والقوة . وجوهر المفهوم يتمحور حول افتراض وجود نقاط او مواقع اساسية يرتكز عليها عمل المنظمة العسكرية ككل وبالتالى فان استهدافها بنجاح يترتب عليه انهيار كامل فى صفوف القوة العسكرية (٢٨).

هذه المفاهيم البسيطة للوهلة الاولى دفعت المثقفين العسكريين الى رفض فكرة امكانية اخضاع الحرب لمعادلات رياضية جامدة اذ ان تبنى هذه النظرة يتعارض جذريا مع طبيعة الحرب ذاتها إذ تحليلها وفق منطق الرياضيات. والواقع ان تنامى هذه الاتجاهات الفكرية فى المؤسسة العسكرية فجر جدلا فكريا حادا انعكس فى التحاليل والطروحات المقدمة بخصوص اختيار الاستراتيجية الأنسب لصد هجوم سوفيتى تقليدى على حلف الاطلنطى وقد انقسم هذا الجدال بين نظرتين للحرب. الاولى قامت على النمط الذى اعتادت عليه القوات الامريكية وسمى بحرب الاستنزاف ، والثانية استخدمت مفاهيمها من استقراء التاريخ العسكرى وتبنتها مجموعة من المفكرين من خارج وداخل المؤسسة العسكرية عرفت فيما بعد بحركة الاصلاح العسكرى واصطلح على تسميتها حرب المناورة .

حرب الاستنزاف – كما شرحنا – تتبنى على افتراض بأن الفوز فى الحرب يأتى من تدمير مواطن القوة للعدو والتى تتجسد فى قدراته المادية ومن ثم فان الجهد الرئيسى يجب ان يتركز على التدمير كما ان محور اهتمام التخطيط العسكرى يجب ان ينصب على كشف ثم استهداف نقاط القوة للعدو لتوجيه اكبر قدر من القوة النارية ضدها ومن الناحية النظرية على الاقل يصبح التدمير هدفا فى حد ذاته وفقا لهذه النظرة وتتحول المنظمة العسكرية الى آلة تدميرية هائلة تخطط عملياتها حول المعركة التكتيكية ومعدلات تبادل النيران بين الجانبين . انصار هذه النظرية دعوا الى تطبيقها فى مواجهة التهديد السوفيتى اذ ذكروا ان الطريقة الوحيدة لاقناع القيادة السوفيتية بوقف هجومها فى حالة فشل الردع هو تحميلها اكبر قدر من الخسائر المادية والبشرية وبالتالى فضلنا اتخاذ مواقع دفاعية متقدمة على الحدود الالمانية لمحاولة ايقاف القوات السوفيتية قبل عبورها الى المانيا الغربية وحرمانها من احتلال اراض تستغلها كأوراق عند التفاوض حول شروط وقف اطلاق النار .

اما حرب المناورة فتقوم على كشف نقاط الضعف فى بنيان العدو وتفادى نقاط قوته بدلا من مواجهتها اعتمادا على مركز الثقل ومن هنا اختلفت هذه النظرية فى نظرتها للمعركة التكتيكية فهى لاتراها كهدف فى حد ذاتها وانما كوسيلة لتحقيق هدف اشمل وهوالوصول لمراكز نقل العدو العدو وتخطيط العملية العسكرية بحيث تتمحور حول هذا الهدف – اذن لاتتساوى الاشتباكات التكتيكية فى قيمتها العسكرية حتى اذا ادت الى تدمير جزء من القدرات المادية للعدو بل ان قيمتها الحقيقية تكمن فى اثرها الاجمالى على مسار العملية العسكرية ككل . هذا الافتراض يفسر انتقال محور اهتمام نظرية حرب المناورة الى مستوى يتعدى البعد التكتيكى اصطلح على تسميته مستوى العمليات -OPERA TIONAL LEVELتدار فيه عملية تنسيق المعارك التكتيكية بحيث تمتد آثارها لتشمل مسرح العمليات بأكملة ،من ثم ارتكزت المفاهيم الرئيسية لتطور حرب المناورة على تصور مختلف للحرب إذ نظرت إليها على أنها عمل خلاق يعتمد على فن إدارة العملية الحربية وليس على المحصلة النهائية لمعادلات القوة بين خصمين (٣٠) . واستمر انصار هذه النظرية فى تطبيقاتها العملية من تحليل المذهب العسكرى الالمانى والمفاهيم التى حكمت عمليات حرب الصاعقة الالمانية Blitzkrieg إبان الحرب العالمية الثانية – إذ يرصد المؤرخون العسكريون اولى تجارب التطبيق

الحديث لهذه المفاهيم ابتداء من المراحل النهائية للحرب العالمية الاولى عندما اضطرت القيادة الالمانية الى تعديل اسلوب عملياتها لمواجهة التفوق الكمى لقوات الحلفاء ، فخلافا للنمط المعتاد التى اتسمت به عمليات الجبهة الغربية فى اوروبا والتى اعتمدت على تبادل النيران الكثيف وعمليات اقتحام المشاه على طول جبهة القتال – لجأت القيادة الالمانية الى استخدام وحدات مشاة صغيرة سريعة الحركة لاختراق نقاط الضعف فى دفاعات العدو ثم ضرب خطوط الامداد والتمركزات غير المحصنة بهدف احداث ارباك فى صفوفه الخلفية .(٣١) وخضعت هذه الفكرة لتطوير مستمر اثناء فترة مابين الحربين كى تتلاءم مع تطور التكنولوجيا العسكرية وخاصة ظهور الدبابة المدرعة ، فخلال هذه الفترة نجحت القيادة الألمانية فى دمج الاليات المدرعة فى اطار مذهب عسكرى متطور – كان صاحب الفضل الاكبر فى تطويره الجنرال Heinz Guderian ارتكز على توجيه ضربات سريعة متلاحقة ضد نقاط ضعف العدو وتنفيذ العملية بوتيرة تفوق قدرة نظام قيادته على التعامل معها (٣٢) ، ولاحظ المحللون ان القاسم المشترك لهذه العمليات كان يتمثل فى قدرتها على توليد الفوضى والارتباك فى الجسم العسكرى للعدو تتراكم كلما ازدادت وتيرة العمليات الموجهة ضده وتنتهى بانهيار شامل لمركز الثقل المحورى فى بنيان المنظمة العسكرية – ألا وهو هيكل القيادة . تفسير هذا الانهيار يرجع للتأثير الناتج عن ارتفاع وتيرة العملية الحربية على حركة سير المعلومات داخل التنظيم العسكرى للعدو وقدرته على تكوين صورة واضحة لمحيطه الخارجي الامر الذى يترتب عليه تآكل قدرة هيكل القيادة على اداء وظيفتها الرئيسية وهى السيطرة على حركة المنظمة العسكرية الواقعة تحت قيادتها وتبدأ عملية التآكل هذه فور اختراق الوحدات المدرعة الالمانية الدفاعات الامامية للعدو وتنتهى بضرب مواقعه الخلفية مما يدفع هيكل قيادته الى محاولة رصد تحركاتها السريعة وتجميع وتحليل التقارير الواردة عن عملياتها ومع استمرار هذه العمليات تتكاثر هذه التقارير وتزيد غموضا نتيجة السرعة التى تورد بها الى مراكز القيادة وإفتقادها للوقت الكافى لتحليل مضمونها بدقة لتأكيد صحتها ، فيبدأ الارتباك ينتاب نظام القيادة وينشط كلما وردت تقارير تفيد بقطع خطوط الانتظار حتى تتضح الصورة – اى الشلل – او ارسال وحدات لتعقب تحركات القوات المعادية التى تمكنت من اختراق دفاعاته بناء على تقارير غير مؤكدة مما يؤدى الى تقويض تناسق عملياته . والتأثير الناجح فى كلتا الحالتين هو انفلات سير العملية الحربية بشكل متسارع من سيطرة قيادة العدو وذلك نتيجة عجزها عن التكيف مع سيل المعلومات المتدفق بغزارة فى قنوات الاتصال المتفرعة من مراكز القيادة ، فوسط هذا السيل من المعلومات والتقارير يصعب انتقاء المعلومة المؤكدة من الاشارات المتضاربة مما يؤدى الى اخطاء فادحة فى قراءة مجرى العملية الحربية واحاطة نظام القيادة بأكمله بحاجز من الجهل عن واقع المعركة الحقيقى عن انظار القيادة العليا (٣٣).

هذا الاستقراء النظرى للتاريخ العسكرى الالمانى يقدم النواة الاولى التى تبلورت حولها فكرة حرب المعلومات وذلك رغم ان الشخصيات التى تزعمت حركة الاصلاح العسكرى فى أوائل الثمانينات لم تنظر الى هذا النموذج على انه عكس قدوم ثورة تكنولوجية او فكرية غير ان هذه المفاهيم المشتقة من التاريخ العسكرى خضعت للتطوير المستمر من قبل مفكرى حركة الاصلاح وبدأت تتخذ طابعا نظريا مجردا واتجهت نحو تحليل حركة المعلومة واتخاذ القرار داخل المنظمة العسكرية . وأوضح مثال لهذا الاتجاه برز فى فكر ضابط سلاح الجو المتقاعد العقيد جون بويد John Boyd والذى بدأ يروج لها منذ اواخر السبعينات من خلال مجموعة محاضرات لم تنشر حتى الآن . اشتهر بويد فى القوات الجوية من خلال افكاره حول القتال الجوى خلال الخمسينات والستينات والتى ساهمت فى تصميم الجيل الحالى من المقاتلات الجوية الامريكية. (٣٤) واستمد بويد الجزء الاكبر من فكره العسكرى من واقع تحليله للمعارك الجوية فى الحرب الكورية فلاحظ انه رغم تفوق طائرات العدو من حيث السرعة والقدرة على الدوران الا ان الطيارين الامريكيين نجحوا فى تحقيق معدلات انتصار أعلى خلال الاشتباكات الجوية المكثفة ويرجع ذلك الى عاملين رئيسيين فى تصميم المقاتلات الامريكية :

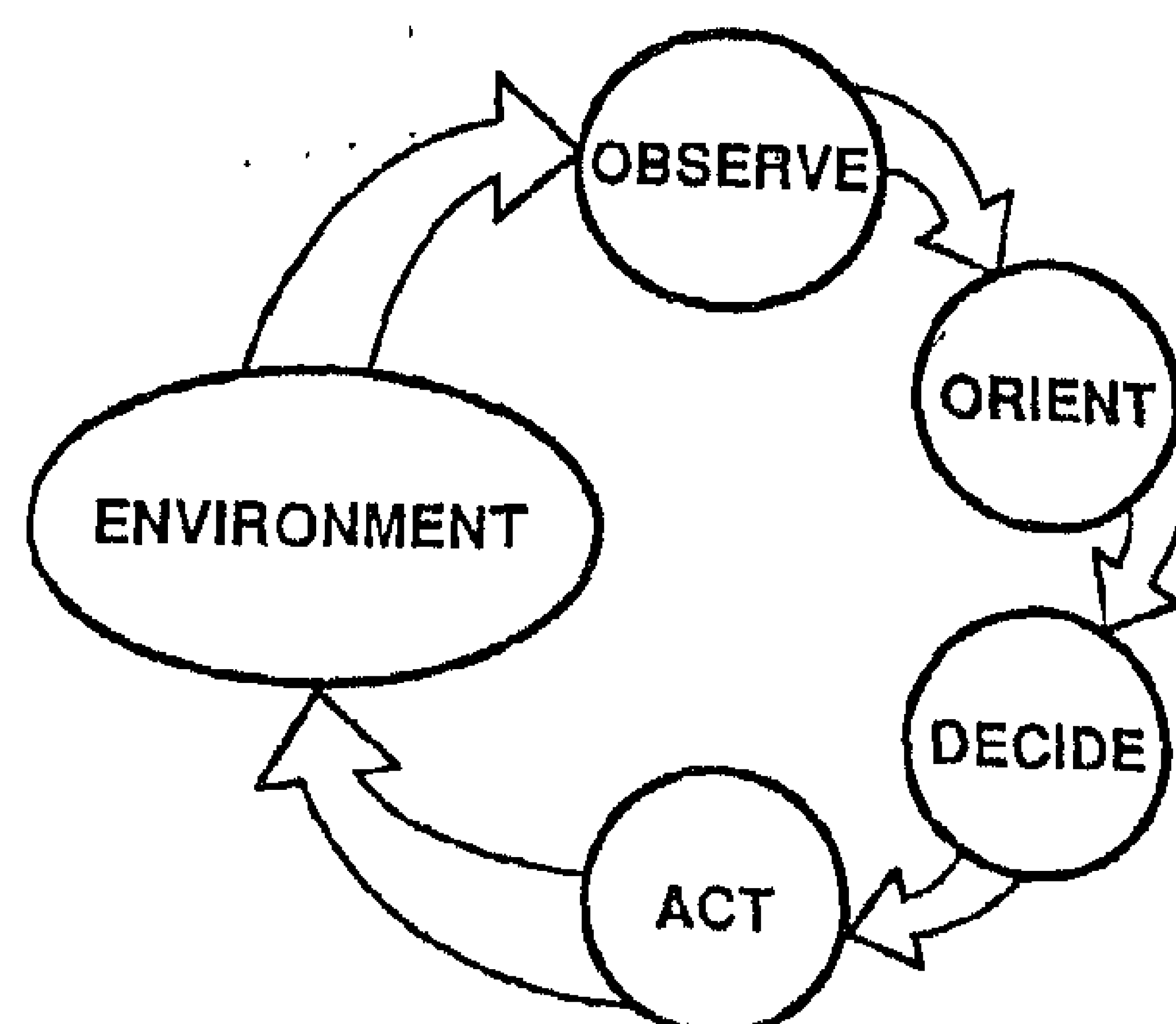
١- تطور نظم التحكم الهيدرولوجى التى مكنت الانتقال السريع من مناورة لاخرى .

٢ – سعة حجرة الطيار التى مكنته من توسيع مجال نظره ليشمل المعركة الجوية بأكملها .

واستنتج بويد من قدرة المقاتلات الامريكية على المناورة السريعة نتيجة هذه الميزات فى التصميم فسمحت له بتغيير سير المعركة الجوية بسرعة تفوق قدرة الطائرات المعادية للتكيف معها حيث كانت سرعة تحركاتها تتأخر باستمرار عن الوضع الجديد التى تفرضه المقاتلات الامريكية (٣٥) . ومن واقع دراساته التاريخية للمعارك البرية طور بويد هذا التحليل حتى ارتقى به الى مفهوم نظرى قابل للتطبيق على العمليات العسكرية بصفة عامة وشكل ركيزة المذهب العسكرى الامريكى الحديث القائم على فكرة حرب المعلومات .

رأى بويد ان اى عملية عسكرية بين متحاربين – او اى علاقة تفاعل تنافسى بين خصمين – يمكن تصورها باعتبارها تسير وفق دورات متتالية لاتخاذ القرار تمر كل منها باربع مراحل تبدأ بمرحلة المراقبة Observation والتى يتم فيها تجميع المعلومات عن وقائع المعركة وتطورها ، يعقبها مرحلة التحليل او التقييم Orientation تقوم فيها القيادة بتكوين صورة ذهنية عما يدور حولها من خلال دمج المعلومات المجمعة فى اطار تحليلى يكشف مسار العملية العسكرية ككل ، مرورا بمرحلة اتخاذ القرار Decision وقد يتم الاختيار من بين خطط العمل المطروحة بناء على نتائج مرحلة التقييم السابقة وتنتهى بمرحلة التنفيذ Action اى تطبق الخطة التى وقع عليها الاختيار . (أنظر الشكل رقم ١)

أشتهرت هذه الفكرة فى اوساط القوات المسلحة وبصفة



الشكل رقم ١

المصدر:

-Lt.Col. C. Kenneth Allard, ***Command, Control and the Common Defense*** (New Haven & London: Yale University Press, 1990).

خاصة في الجيش وسلاح الجو تحت مسمى دورة بويد Boyd Cycle أو دورة O - O - D - A اشارة للمراحل الاربع المكونة لها وشكلت الاساس الفكرى للنماذج التحليلية التى اعتمد عليها المخططون لنظم القيادة والتحكم (٣٦) ورغم أن هذه الفكرة مثلت نموذجا مبسطا لنظم القيادة والتحكم بصفة عامة التى تتسم عملياتها بالتعقيد البالغ الا انها ارست الأساس النظرى لتحليل طبيعة التفاعل بين المنظمة العسكرية والبيئة المحيطة بها ، فالفكرة التى قامت عليها نظرية بويد افترضت ان الطرف الذى يستطيع استكمال هذه الدورة والانتقال من دورة الى اخرى بشكل اسرع سيتمكن من وضع خصمه تحت ضغط نفسى هائل يؤدى الى انهيار العمليات الحيوية التى يدير بها تنظيمه العسكرى . فكل دورة تستكمل ينتج عنها وضع جديد قبل ان يستطيع الخصم استكمال دورته مما يعنى ان جميع قراراته وأفعاله تتخذ بناء على تحليل لوضع سابق لم يعد قائما على ارض الواقع – ومع توالى هذه الدورات يتسارع معدل التغيير بحيث تتسع الفجوة بين القرارات المتخذة وبين الوضع السائد فى لحظة ما وتبدأ المنظمة العسكرية ككل فى الانزلاق نحو التفكك الكامل نتيجة قدرة الطرف الآخر على توليد عنصر المفاجأة باستمرار بسرعة مطردة حتى تصبح رؤيته للمعركة عبارة عن سلسلة متصلة من الأزمات المفاجئة ويصبح تفسير عملية التدهور هذه عند تحليل اثرها على انسياب المعلومات واتخاذ القرار داخل الهيكل التنظيمى اذ ان الابقاء على سيولة المعركة ينتج عنه توليد معلومات جديدة تفد الى نظام القيادة قبل ان تستكمل دورتها وبالتالى لاتستطيع الدورة ان تصل الى مرحلة القرار . فسرعة التغيير فى بيئتها الخارجية يجمد تحركها عن مرحلة التقييم . وبمرور الوقت تتضاعف درجة الاضطراب داخل هيكل القيادة نتيجة تحميل قنوات الاتصال التى تربطها بالمنظمة العسكرية بكم هائل من المعلومات يفوق ما اعتادت عليه فى عملياتها التقليدية ولذا تصبح عاجزة عن انتقاء المعلومات والبيانات السليمة من وسط سيل التقارير الذى يصب فى مراكز القيادة . والواقع ان هذا التردى فى الوظيفة التحليلية لنظام القيادة هو الذى يؤدى الى تاكل التماسك الداخلى للمنظمة اذ ان افتقادها للقدرة على التحليل والتحكم فى حركة المعلومات ينتج عنه امتزاج المعلومة الصحيحة بالضجيج النابع من الفوضى التى تحول حولها وبالتالى فان ما يسيل فى قنوات اتصال المنظمة ليست المعلومات والاوامر الواضحة وانما كل من شانه ان يزيد من درجة الاضطراب والشك والتشويش والارتباك الذى يتعاظم كلما تخلفت دورتها عن معدل تغير سير المعركة حتى يؤدى الى تصدع بنية المنظمة بأكملها . (٣٧)

اذن فإن ما طرحه "بويد " ليس الانتصار عن طريق التدمير المادى للعدو وانما تدمير رؤيته للبيئة المحيطة به من خلال تخريب إنسياب المعلومات داخل بنيته العسكرية . وهنا تتضح العلاقة بين هذه النظرية والمفاهيم المستمدة من الادبيات العسكرية القديمة اذ ان الأسس الفكرية وراء نظرية " بويد " بنيت على تحليل مطور لمفهوم الاحتكام ومركز الثقل الذين استحدثهما كلاوسفتس فبينما نظر المفكر الروسى الى الاحتكاك على انه سمة طبيعية لظاهرة الحرب تنشأ نتيجة لتجمع عدة عوامل تولد واقعا شديد الغموض سماه كلاوسفتس – بضباب الحرب – كشف "بويد" العلاقة الوثيقة بين الاحتكاك وحركة المعلومات. ومن واقع هذا التحليل كشف "بويد " ان مركز الثقل الرئيسى فى اى منظمة عسكرية يكمن فى تصميم نظام معلوماتها والذى يتركز فى نظم القيادة والتحكم (٣٨) والحقيقة ان جوهر حرب المعلومات الذى شكل أساس المذهب العسكرى الامريكى الحديث يقوم على دمج هذين المفهومين فى عقيدة حربية تهندس عملياتها حول هدف رئيسى وهو إحاطة نظام القيادة للعدو بغلاف سميك من الضباب وذلك عن طريق تقليص دورة عملياتها لرفع سرعة ادائها وعمل كل ما من شأنه ان يؤدى الى تطوير دورة العدو . فاذا نفذت هذه العملية بنجاح تكتسب القيادة الامريكية القدرة على العمل داخل دورة اتخاذ القرار للعدو بمعنى استطاعتها على قراءة وتوقع تحركاته بسبب الفارق الزمنى الهائل الذى يفصل بين دورة عمليات المتحاربين .

عندما بدأ "بويد " وأعضاء حركة الاصلاح العسكرى يروجون لهذه النظريات داخل المعاهدالعسكرية فى اواخر السبعينات كانت قيادة TRADOC فى مرحلة اعادة كتابة FM 100 - 5 بناء على دراساتها التحليلية لنظرية حرب المناورة . ورغم ان عملية انتقال افكار حركة الاصلاح الى TRADOC يصعب رصدها بالتفصيل الا انه اتجاه واضح نحو التفكير فى الاعتماد على مفهوم دورة " بويد " لاستهداف نظام القيادة والتحكم السوفيتى . ومحور هذا الاجتهاد الفكرى ارتكز على تحليلات لطبيعة هيكل القيادة للقوات السوفيتية توصلت لاستنتاج ان نقطة ضعفها تكمن فى تمسكها الشديد بخطة العمليات الموضوعة مسبقا وفرضها بالقوة تمشيا مع الطابع المركزى الذى تدار به العملية العسكرية بحيث لاتسمح بأى حياد

عن تعليمات القيادة العليا من هنا كشف مفكرة قيادة -TRA DOC ان مركز ثقل القوات السوفيتية يتمثل فى مدى تطابق سير المعركة مع خطة العمليات ، فطالما استمر هذا التطابق استطاعت القيادة السوفيتية ان تفرض رؤيتها على ارض الواقع الا ان مواجهة نظام القيادة السوفيتية بواقع عسكرى يحيد عن خطتها يضعها امام وضع ليست مهيأة ذهنيا ان تتكيف معه اذ ان مركزيتها الشديدة تحد من درجة رؤية النظام فى الاستجابة لهذا الظرف الجديد ، هذا التحليل حدا بمخططى الاستراتيجية العسكرية الامريكية الى تحويل محور اهتمامهم من استنزاف القدرات المادية للقوات السوفيتية الى التركيز على افساد الجدول الزمنى لخطة الحرب السوفيتية بدءا باعتراض الفوج الثانى فى طريقه إلى مسرح العمليات وأدركت قيادة TRADOC ان الآثار الناتجة عن تراكم هذه التأجيلات فى وصول الفوج الثانى ستمتد لتشمل جوانب عملية اخرى مثل عمليات دعم المدفعية والامداد اللوجستى والاسناد الجوى الامر الذى يؤدى الى اتساع درجة حياد المعركة عن خطة العمليات السوفيتية بحيث يتحلل الجدول الزمنى للعملية الحربية باكملها.(٤٠) ولعل ابرز مثال لهذا الاتجاه وضح فى فكر الجنرال ستارى نفسه وخاصة فى تركيزه على ضرورة دمج القدرات العسكرية الامريكية فى معركة برية جوية تستهدف ضرب التمركزات السوفيتية فى العمق بهدف اعاقة قدرتها على تنفيذ خطتها العسكرية وفقا للجدول الزمنى الموضح لها . وشرح ستارى تصوره فى مقاله الشهير تحت عنوان "مد ساحة المعركة -Extending the Bat tlefield " حظى باهتمام واسع فى اوساط الجيش ومهد الطريق لقيام قيادة لاعلان مذهبها العسكرى الجديد . (٤١) وقام التحليل الذى قدمه ستارى على محاولة لترجمة فكرة دورة "بويد" الى مفاهيم تطبيقية يتم على اساسها بلورة خطة عملية لمواجهة القوات السوفيتية وأهمها فكرة توسيع نطاق التخطيط العسكرى بعيدا عن خط المواجهة الامامى والبعد التكتيكى للمعركة والهدف الذى اراد ستارى تحقيقه هو ايجاد فراغات فى التمركزات السوفيتية تسمح للقوات الامريكية بالمناورة السريعة لتفكيك جدول عمليات قوات حلف وارسو وينتج عنها ظهور ما اسماه بنوافذ وقتية Time Windows تفقد فيها القوات السوفيتية السيطرة على مسار العملية مما يعرضها لهجمات مضادة من قوات الاطلنطى . لذا فان محور التخطيط العسكرى الامريكى طبقا لتحليل "ستارى" يجب ان يرتكز على توسيع هذه النوافذ بعد ان تسمح للقيادة السوفيتية باغلاقها مرة اخرى من خلال اعادة مسار العملية الى جدولها السابق .

تمخضت هذه الافكار داخل قيادة TRADOC فى الفترة من ١٩٧٨ عندما بدأت تفكر فى اعادة كتابة FM 100 - 5 الى ١٩٨٢ عندما اعلنت عن عقيدة الحرب الجوية - البرية كأساس للمذهب العسكرى الامريكى وذلك فى الاصدار الجديد للكتيب فى شهر اغسطس من ذاك العام ،(٤٢) ويضمن هذا الاصدار المفاهيم النظرية الرئيسية لتحول المذهب الامريكى نحو التركيز على هدم نظام القيادة للعنصر ، فرغم عدم ذكر مفهوم "بويد" بالاسم الا ان الكتيب ركز بصفة خاصة على عنصر السرعة فى استكمال دورة اتخاذ القرار حيث يذكر "ان الهدف المحورى فى أية مواجهة مع العدو هو الحفاظ على حرية التصرف . هذا يتطلب ان تتخذ قراراتنا وأفعالنا بشكل سريع اسرع من العدو الى افتقاده لتوازنه (٤٣). وأشار الكتيب الى ان مفتاح نجاح هذا الهدف يكمن فى مدى استطاعة القوات الامريكية توليد عنصر المفاجأة باستمرار عن طريق مواصلة توجيه الضربات السريعة بمعدل يزيد عن فترة استكمال دورة العدو بحيث كلما بدأ فى التعامل مع تحركنا يفاجأ بتحرك جديد تفسد خطته مما يؤدى به الى ردود افعال متقطعة وغير منسقة وفى النهاية الى هزيمته .(٤٤)

حظيت النسخة الجديدة لـ FM 100 - 5 بقبول واسع فى اوساط ضباط الجيش وخضعت المفاهيم التى جاءت بها لتطوير مستمر خلال الثمانينات فى الاصدارات التالية للكتيب وأيضا فى الكتيبات الاخرى الصادرة عن الجيش عكست اتجاها متزايدا داخل المؤسسة العسكرية الامريكية بصفة عامة نحو تحليل العمليات العسكرية وفق تصور نظر الى الحرب على انها تنافس بين نظم معلومات مضادة كما سيتضح فى الاجزاء التالية لهذه الدراسة .(٤٥) الهدف من هذا الاستعراض لتطور الفكر العسكرى اذن كان ابراز عملية التحول الفكرى فى العقيدة الامريكية من نظرية سعت لتحقيق معدلات استنزاف افضل بهدف تدمير القدرات المادية للعدو الى عقيدة حربية اتجهت تدريجيا نحو التركيز على استهداف نظم معلومات العدو بهدف هدم بنيانه التنظيمى من الداخل ، ومع هذا الاتجاه تولد ادراك بأن العوامل الحاسمة فى الحرب أخذت تنتقل من الواقع المادى الى ابعاد غير مادية اذ ان فكرة شن الحرب على نظام معلومات معين تفترض ان النصر والهزيمة يقعان بالدرجة الاولى فى مستوى الادراك الذهنى وليس فى التجسيد المادى للقوة العسكرية ، وهو مفهوم يعكس احدى سمات ثورة المعلومات وهى اتخاذ التفاعلات الاجتماعية بصفة عامة أبعادا غير مادية .من هنا يتضح ان نظرية حرب المعلومات تشمل فى اطارها الفكرى طبيعة التفاعلات الداخلية للمنظمات العسكرية فهى فى جوهرها مبنية على تحليل نظرى دقيق لطبيعة الهياكل التنظيمية التى تدير عملية توزيع المعلومات واتخاذ القرار داخل المنظمات البيروقراطية المعقدة ولاسيما المنظمات العسكرية والحقيقة ان بروز نظم القيادة والتحكم كمركز الثقل الحيوى فى البنيان العسكرى عكس اتجاها فى تطور المنظمات الصناعية نحو الاعتماد المتزايد على المعلومات وهو ما حدا بالمخططين العسكريين الى التركيز على هدفها نظرا لمحوريتها فى ادارة العملية العسكرية ، ومن هنا تأتى أهمية تحليل العلاقة التفاعلية بين التنظيم والتكنولوجيا - اى المكون الثانى للمذهب العسكرى .

تفاعل التكنولوجيا والتنظيم العسكرى :

فيما يعتبر من أشهر الدراسات فى الأدبيات الاكاديمية عن ثورة المعلومات أوضح الباحث James Beniger أن جذور مجتمع المعلومات الحديث ترجع الى التطور التى شهدته المنظمات الصناعية منذ أواخر القرن التاسع عشر نحو التعقيد المتزايد مما صاحبه زيادة مضطردة فى حجم المعلومات الواجب تحليلها لادارة عمليات التصنيع.(٤٦) فمع دمج التكنولوجيا الصناعية فى الهياكل التنظيمية لشركات ادارة الأعمال ومصانع الانتاج بدأت هذه المنظمات تكتسب سمات التنظيم الحديث أبرزها تعقيد نظم ادارتها وتجزئة هياكل تنظيمها الداخلى طبقا لدرجة التخصصية فى

عمليات المنظمة وتوزيع الأدوار المحددة فى الخريطة التنظيمية . هذا الاتجاه نحو التعقيد ولد صعوبات جمة فى تنسيق عمليات المنظمة الأمر الذى نتج عنه زيادة احتياجها للمعلومات وتخصيص جزء أكبر من مواردها لتحليل وتوزيع هذه الزيادة للابقاء على مستوى فعالية الجهاز التنظيمى ككل . غير أن هذه الزيادة فى كم المعلومات التى تجمع وتحلل داخل المنظمة أدت بدورها لمضاعفة درجة التعقيد فى كيان المنظمة ذاتها حيث استوجب توسيع النظام الادارى القائم على رصد وتصنيف هذا الكم الهائل من المعلومات الأمر الذى تطلب بدوره أيضا زيادة المعلومات المطلوبة للتعامل مع هذا التعقيد المضاعف.

والواقع أن هذا الاتجاه نحو التعقيد فى المنظمات الصناعية وجد مثيله فى المنظمات العسكرية ، بل يمكن القول أن عملية التطورهذه تركت تأثيرها الأقوى على ادارة المنظمات العسكرية والعمليات الحربية أكثر منها على المنظمات المدنية. فمن واقع حجمها والامكانيات المتاحة لها توفر المنظمة العسكرية أبرز مثال على دمج التكنولوجيا المتطورة فى اطار تنظيمى بالغ التعقيد . الا أن تعقيد الهيكل التنظيمى لا ينبع فقط من مستوى تعقيد التكنولوجيا المستخدمة بل يرجع أيضا الى التنوع الهائل فى العتاد العسكرى ومتطلبات صيانتها التى تعتمد على قطع الغيار الخاصة بأعمارها الافتراضية المختلفة ، والتى عادة ما تتطلب مرافق تخزين خاصة بالاضافة الى الأعباء التنظيمية الناتجة على تجنيد وتدريب أعداد كبيرة من الافراد ذوى التخصصات المتنوعة القادرة على استخدام وصيانة هذه الترسانة التكنولوجية العملاقة .(٤٧)

هذه الاعتبارات مجتمعة توضح مدى ضخامة الصعوبات التنظيمية التى تواجهها المنظمات العسكرية عندما تقوم بدمج هذه التخصصات والمعدات فى وحدات قتالية متكاملة تستطيع البقاء وتنفيذ مهامها وسط الفوضى السائدة على أرض المعركة . ولم يقتصر تأثير هذا التعقيد على شكل الهياكل التنظيمية فقط بل امتد ليشمل طبيعة العمليات التنظيمية ذاتها وهو ما وضح فى ظاهرتين اتسمت بهما التفاعلات الداخلية للمنظمة ، أولاهما تمثلت فى اتجاه هذه التفاعلات نحو التشابك المكثف مما أدى الى نسج شبكة معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل داخل الكيان التنظيمى نفسه . فمع تطور المنظمات تجاه التخصصية والتمييز الداخلى تفقد العمليات التنظيمية استقلاليتها اذ أن تخصصها يحتم عليها الاعتماد على مجموعة عمليات أخرى لأداء مهامها وبالتالى تتزايد درجة ارتباطها العضوى بباقى أفرع المنظمة . ويرجع سبب هذا التشابك الى ازدياد القيمة النسبية للعتاد العسكرى كلما ارتفع مستوى تخصصه ، فزيادة درجة التمييز لنظام سلاح معين يؤدى الى زيادة ندرته داخل المنظمة وبالتالى الى تضاؤل نسبة توافر قطع غياره أو المتخصصين القادرين على صيانته . على سبيل المثال عندما دخلت الدبابة م - ١ الخدمة فى الجيش الأمريكى أدت ندرة قطع غيارها إلى قيام مخططى الدعم اللوجستى باجراء مسح شامل عن جميع مصادر قطع الغيار خارج الولايات المتحدة تحسبا لأى طارئ يستنفد مخزونها الأصلى من هذه القطع.(٤٨) . وهذا التمييز اذا يولد نفسه باستمرار وينتشر فى أجهزة المنظمة ليفقد ما تبقى من استقلاليتها ليربطها بتخصصات وعمليات أخرى تعتمد عليها اعتمادا شبه مطلق . ومن هنا تأتى التعقيدات الجمة التى تنتاب عمليات المنظمات العسكرية اذ تتحول العملية الحربية - ناهيك عن ادارة المنظمة وقت السلم - الى مشكلة لوجستية هائلة نابعة من الجهد التنظيمى المطلوب لتنسيق كميات ضخمة من العتاد العسكرى والأفراد بحيث يتم الربط بين نظم الأسلحة والوظائف التنظيمية المختلفة بالعمليات الداعمة لها . لذا فانه يمكن تصوير العملية العسكرية ذاتها على انها محاولة لصيانة شبكة علاقات الاعتماد المتبادل التى تقوم عليها العمليات التنظيمية الداخلية وتتطلب درجة عالية من الدقة فى الأداء وذلك فى هامش خطأ يضيق كلما ازدادت درجة الاعتماد بين مكوناتها . ومن ثم نتجت العلاقة بين زيادة التعقيد وتنامى دور المعلومات فى صون فعالية المنظمة العسكرية إذ أن قدرة هيكل القيادة على مؤازرة هذه الشبكة الدقيقة باتت تعتمد بصفة متزايدة على مدى كفاءتها فى أداء وظيفتها التحليلية أى تحليل وتوزيع كم هائل من المعلومات بهدف تكوين صورة واضحة عن عمليات المنظمة تمكنها من دمج مواردها فى اطار خطة منسقة .

أما الظاهرة الثانية والتى نتجت جزئيا عن هذا التشابك فتمثلت فى تسريع معدلات التفاعل بين العمليات التنظيمية نفسها مما أدى الى تضييق الدورة الزمنية التى حكمت أداء نظم السلاح والوظائف العسكرية المختلفة . وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة التقاء عاملين فى تطور التكنولوجيا العسكرية الأول كان الاتجاه نحو ربط نظم السلاح الكترونيا ، سواء عن طريق الربط المباشر اعتمادا على نظم آلية التحكم فى أدائها ، أو غير المباشر وذلك باستخدام وسائل الاتصال الحديثة لتمكين مراكز القيادة من القيام بهذا التحكم عن بعد ، والثانى تمثل فى تقليص المسافة والفارق الزمنى الفاصلين بين مناطق عمليات الوحدات العسكرية سواء الصديقة أو المعادية نتيجة زيادة مدى نظم السلاح ومعدلات سرعاتها فى الرمى لم يواكبها زيادة فى سرعة نظم القيادة على الاستجابة لهذا الواقع . وبدأ يظهر تأثير هذين العاملين مع بداية الستينيات عندما شهدت تكلفة عمليات التصنيع والتصميم العسكرى ارتفاعا متواصلا نتج عنه اتساع الفترات الزمنية بين انتاج نظم السلاح الجديدة وإدخالها فى الخدمة ، الأمر الذى دفع الى زيادة الاعتماد على الالكترونيات الدقيقة لتطوير النظم القائمة . وظل هذا الاتجاه يؤثر على تطوير نظم الأسلحة بحيث تحول الجزء الأكبر من الترسانات العسكرية الى منصات لحمل نظم الكترونية معقدة وعالية التكلفة الأمر الذى جعل من الصعب التوقف عن استخدامها رغم ادخال نظم سلاح جديدة أكثر تطورا . إلا أن توالى دخول هذه النظم الجديدة فى الخدمة أدى الى تنوع بالغ فى العتاد المستخدم - انعكس بالطبع فى الذخيرة والصيانة وأساليب التدريب - الأمر الذى كثف من الاعتماد على دمجها آليا فى نظم الكترونية مرتبطة بمراكز القيادة (٤٩) النتيجة لهذه التطورات كانت زيادة مطردة فى سرعة

أداء هذه النظم فاقت بكثير قدرة الجنود على استخدامها وبالتالى أدت الى استبدال العنصر الانسانى تدريجيا بوسائل تحكم آلية . ومما ساهم فى دفع هذا الاتجاه نحو السرعة كان التحسين المستمر فى دقة ومدى وسائل الاتصال والتوجيه ، فكلما أزداد مدى نظم السلاح ضاقت الفترة الزمنية اللازمة المتاحة للقوات المعادية لاتخاذ التدابير لمواجهتها – أى أنها تتطلب سرعات رد فعل أسرع من قبل القوات المستهدفة الأمر الذى أدى بدوره الى زيادة الاعتماد على النظم الآلية والالكترونيات لتحقيق السرعات المطلوبة مما أدى فى النهاية الى مضاعفة درجة تعقيد المنظمة العسكرية ككل .

هذه العوامل مجتمعة – اتجاه المنظمة العسكرية نحو التمييز الداخلى ، ربط العمليات التنظيمية ونظم السلاح آليا ، زيادة سرعة الفعل ورد الفعل فى العمليات العسكرية والاعتماد على المعلومات للتعامل مع التعقيد – تفاعلت لتولد دورة ذاتية حكمت تطور العلاقة بين التنظيم والتكنولوجيا بحيث أدى تغير أحد عناصرها الى سلسلة تفاعلات انعكست على حركة الدورة ككل . وظلت هذه الدورة تتسارع مواكبة مع معدل التقدم التكنولوجى نحو المزيد من التعقيد والسرعة والدقة فى نظم السلاح حتى وصلت الى درجة بدأت تؤثر على الأبعاد الزمانية والمكانية للحرب نفسها .

اذن ما يهمنا فى هذا التحليل ليس خصائص التكنولوجيا ذاتها وانما تأثيرها على العمليات التنظيمية الداخلية وبصفة خاصة طبيعة التفاعلات الناتجة عن التشابك بين مكونات وعمليات المنظمة وتسريع معدلات هذا التفاعل . فبينما أدى هذان العاملان الى زيادة الفعالية القتالية لنظم السلاح إلا أن التقاءهما يشكل احدى أهم نقاط الضعف للمنظمة العسكرية ونقطة التركيز الرئيسية لحرب المعلومات . ويطلق الدارسون لنظريات التنظيم الحديث على هذا الالتقاء صفة التلاحم والتزاوج الوثيق Tight Coupling اشارة الى درجة الاعتماد العالية بين وظائف المنظمة . وتنبع خطورة هذا التلاحم من تشعب العلاقات التفاعلية القائم داخل كيان المنظمة بحيث يصعب رصدها بدقة . فمع تكاثر العلاقات بين المكونات الرئيسية تقل القدرة على التنبؤ بمسار أية عملية تنظيمية ، وبالتالى يرتفع عدد النتائج المفاجئة التى تنحرف عن المسار المخطط لها . ومن واقع التلاحم الوثيق التى تتسم به النظم المتشابكة ينتشر تأثير هذا الانحراف فى هيكل المنظمة مرورا بقنوات الربط المتعددة بحيث يتعاظم مقدار قوته الأصلية وينتج عنه حياد عمليات أخرى عن مسارها . من هنا تتضح مدى هشاشة مثل هذه النظم اذا ووجهت بسلسلة من الاضطرابات المتتالية بتردد صدى تأثيرها فى أنحاء المنظمة بحيث يجعل من الصعب تحديد مصدر الاضطراب أو ايقافه بسبب تفرع المسارات التى يسلكها والسرعة التى ينتقل بها على قنوات الربط . ومن ثم يمكن تصور هذا التلاحم على أنه المصدر الرئيسى للاحتكاك الذى تواجهه المنظمة . فوفقا لمفهوم كلاوسفتس الذى عرف الاحتكاك بكل ما من شأنه أن يفصل بين التخطيط والواقع ، نجد أن السبب الحقيقى وراء هذا الفصل يكمن فى طبيعة التشابك الداخلى للنظم العسكرية التى تسمح بتشعب الاحتكاك – بغض النظر عن مصدره الأصلى – فى هيكلها التنظيمى .(٥٠)

وقد لاحظ عدد من المحللين تطور الأنظمة العسكرية فى هذا الاتجاه ، وبصفة خاصة فى تطور نظم القيادة والتحكم النووى مما حدا بهم الى التنبيه بالمخاطر المترتبة على استخدام مثل هذا النمط التنظيمى للتحكم فى الترسانات الاستراتيجية . فبحكم تعقيدها البالغ والسرعات الفائقة التى ستحكم أى اشتباك نووى مستقبلى ، اتسمت هذه النظم أكثر من غيرها بتلاحم شديد بين عملياتها المختلفة الأمر الذى يجعل من الصعب احتواء التأثير الناتج عن حدوث عطل فنى ما أو خطأ انسانى من قبل أحد المشرفين على أداء النظام .(٥١) ويمكن الاشارة الى مثال شهير يوضح طبيعة الآثار المترتبة عن هذا التلاحم ، ففى ٣ يوليو ١٩٨٠ تم رفع درجة استعداد القوات النووية الأمريكية نتيجة تلقى انذار من القيادة الاستراتيجية الجوية برصد اطلاق صاروخين من الغواصات النووية السوفيتية تبع رصد لعمليات اطلاق متفرقة من الأراضى السوفيتية . واكتشفت فيما بعد أن سبب هذه الانذارات الخاطئة كان يرجع الى عطل فى أحد المكونات الالكترونية إلا أن ما هو جدير بالملاحظة هو التطورات التى أحدثها هذا العطل البسيط . ففور تلقى الانذار فى قيادة SAC انتقل الى وزارة الدفاع والبيت الأبيض اضافة الى القيادات الأخرى نتج عنه : توجيه قيادة SAC أسراب القذائف B-52 بالاستعداد للاقلاع لتفادى تدميرها على الأرض ، رفع درجة استعداد الفرق المشرفة على الصواريخ النووية الأرضية ، اقلاع طائرة مركز القيادة لقيادة المحيط الهادى من هاواى ، واصدار البحرية الأمريكية تعليمات لغواصاتها النووية بالتوجه نحو السواحل السوفيتية . الى جانب ذلك فإن رصد هذه التحركات من قبل القيادة السوفيتية أدى الى رفع درجة استعداد قواتها الاستراتيجية الأمر الذى فسرته نظم القيادة الأمريكية على أنه تأكيد للإنذار الأول .(٥٢) ما حدث اذا هو أن التأثير الناتج عن عطل فنى فى أحد مكونات نظام القيادة تردد داخل الهيكل التنظيمى بل وخارجه أيضا ليشمل نظام القيادة السوفيتى الذى يمكن اعتباره على أنه يرتبط بمثيله الأمريكى بحيث أصبحا يشكلان منظومة متكاملة دمجت الترسانات ونظم القيادة للجانبين فى نظام شديد التلاحم .

من هنا تبدأ تتضح مدى حيوية الوظيفة التحليلية التى تقوم بها نظم القيادة لصيانة هياكلها التنظيمية الداخلية إذ أن رصد حركة التفاعلات الداخلية المعقدة والتحكم فيها يتطلب ليس فقط التعامل مع كم هائل من المعلومات وانما القدرة على حمل ما أسمته الباحثة Chris Demchak فى دراستها عن النظم العسكرية بعبء المعرفة Knowledge Burden وكانت تعنى بذلك قدرة نظم القيادة على تشخيص الحالات الفريدة التى تفاجأ بها المنظمة باستمرار ، وضمان وجود الخبرة العلمية اللازمة فى مواقع نشوء الاضطراب حتى تتمكن من كبح تأثيره . اذا فهناك ثمة علاقة عكسية بين درجة الاحتكاك التى تتعرض لها المنظمة ودرجة سيولة

المعلومات داخل قنواتها – ونقصد هنا ليس فقط المعلومات الخام وانما المعرفة Knowledge اللازمة للتعامل مع الآثار الناتجة عن التعقيد . فكلما طورت نظم القيادة من قدرتها على انتاج وبث المعلومات كلما اتسمت عمليات المنظمة بالاستقرار ، بينما أن عجزها عن القيام بهذه الوظيفة يرفع من درجة الاضطراب فى الجسم التنظيمى قد يؤدى بها للانهيار اذا لم يضم نظام القيادة باحتوائه .

غير أن تطور المنظمات العسكرية نحو التعقيد واحتياجها المتزايد للمعلومات لم يواكبه تطور مماثل فى تصميم نظم القيادة لأداء هذه الوظيفة . فقد تمثل رد فعل الأنظمة العسكرية تجاه انكشافها أمام هذا الاضطراب – مثلها مثل المنظمات الصناعية الأخرى – فى الاعتماد على المركزية الشديدة فى عمليات اتخاذ القرار وتوزيع المعلومات وذلك من خلال هياكل هرمية بيوروقراطية حكرت هذه الوظائف على المستويات العليا للهرم التنظيمى . استمد هذا النمط التنظيمى أساسه الفكرى من المنهج الذى عرف باسم نظرية الادارة العلمية Scientific Management Theory والذى يرجع الفضل فى تطويره الى عالم الادارة الشهير Fredrick Taylor الذى وضع أسس الادارة الحديثة للمنظمات الصناعية المعقدة أوائل القرن الحالى . ارتكزت هذه النظرية على تدعيم سيطرة الأجهزة الادارية على عمليات الانتاج وذلك عن طريق تقسيمها الى مجموعة عمليات فرعية موحدة المقاييس توكل الى قوة عاملة على درجة عالية من التخصص . هذه النمطية الشديدة التى اتسمت بها عمليات الأنظمة الصناعية وشركات ادارة الأعمال لم تترك أى مجال للحياد عن خطة الانتاج المفروضة من قبل الادارة المركزية التى على أساسها تقوم بتوزيع المعلومات اللازمة لوحدات الانتاج المختلفة . وبالتالى اذا ما حدث اضطراب يؤدى الى أى انحراف عن جدول الانتاج فإن مسئولية تصحيحه تقع على عاتق الجهاز الادارى المركزى وذلك لأن تصميم الهيكل التنظيمى نفسه يمنع مواجهة هذا الاضطراب إلا بأوامر من قمة الهرم البيوروقراطى . إذا فإن الهدف من هذه المركزية تمثل فى محاولة عزل الجسم التنظيمى عن آثار الاضطرابات النابعة من محيطه الخارجى من خلال تقليل عدد متخذى القرار لضمان الالتزام بالخطة المركزية .(٥٣)

بيد أن تطبيق هذا المنهج على المنظمات العسكرية اصطدم بواقع الحرب المضطرب ، فالهياكل الهرمية بطبيعتها المركزية تتسم بالجمود والبطء فى الاستجابة للتغيرات فى محيطها الخارجى ومن ثم تتدنى فعاليتها النسبية فى ادارة العمليات العسكرية . لذا فقد نشأت علاقة توتر بين طبيعة الحرب ونمط التنظيم المركزى الذى ساد الأنظمة العسكرية واتخذ كأساس لتصميم نظم القيادة والتحكم . سبب هذا التوتر يرجع أساسا الى نمط توزيع المعلومات داخل الهياكل الهرمية وأثر ذلك على دورة اتخاذ القرار . فإحدى السمات الغالبية على النظم الهرمية هى توزيع المعلومات طبقا للتقسيم الادارى والوظيفى المحدد فى الخريطة التنظيمية ، بمعنى أن الحصول على المعلومة يتوقف على موقع الفرد فى النظام الهرمى بحيث يتضاءل كم ونوعية المعلومات المسموح بالاطلاع عليها كلما اتجه نحو القاعدة التنظيمية . وما ينتج عن هذا هو تجزئة نظام المعلومات بأكمله طبقا لتقسيم الخريطة الوظيفية للمنظمة بحيث يقتصر ادراك الفرد على وحدته التنظيمية فقط ولا تتعدى هذه الحدود إلا مع تدرجه الى مستوى أعلى فى الهيكل الهرمى . ويبرز جمود هذا الترتيب عندما يواجه بوضع يتطلب اعادة توزيع الوظائف والمعلومات على اختلاف ما هو محدد سلفا فى الخريطة التنظيمية إذ يجب على نظام القيادة أن تجتاز الحواجز الموضوعة أمام انسياب المعلومة كى تحصل على المعرفة اللازمة للتعامل مع هذا الظرف المفاجىء . ومن واقع مركزية هذا النظام تفد المعلومات المطلوبة من خارج وداخل المنظمة الى قمة الهيكل الهرمى حيث يتم تحليلها ووضع خطة للتعامل مع ما استجد فى بيئتها الخارجية توزع فى شكل أوامر جديدة للوحدات التنظيمية .

يعيب هذه العملية شيئان يعيقان قدرة هياكل القيادات الهرمية على الاستجابة لسيولة الحرب : أولا ، طول المدة الزمنية المطلوبة لإستكمال دورة اتخاذ القرار ، وثانيا تحمل قيادة المنظمة الجزء الأكبر من الجهد التنظيمى لتحقيق هذه المهمة . ويجتمع هذان العيبان ليشكلا نقطة الضعف الرئيسية للنظام ، إذ أن الامتداد الزمنى لدورتها يسمح بتوالى أزمات أخرى قبل أن يستطيع نظام القيادة وضع وتنفيذ خطة لمواجهة الأزمة الأولى وبسبب مركزية الهيكل الهرمى الذى لا يسمح الا للقيادة العليا باتخاذ قرار بمخرج عن الترتيبات التنظيمية القائمة حيث لا تملك المستويات التنظيمية الأخرى السلطة أو المعلومات للقيام بذلك ، تتعاقب الاضطرابات المتتالية ويتسرب الاحتكاك الناتج عنها الى المستويات التنظيمية العليا حيث يؤدى تراكمها الى شل قدرة نظام القيادة والتحكم فى ادارة العملية العسكرية .(٥٤)

من هنا نبعت العلاقة بين حرب المعلومات ودراسة طبيعة العمليات التنظيمية الحديثة اذ أن فكرة تدمير العدو من الداخل بنيت على استنتاج مفاده أن عمل الهياكل الهرمية تتطلب بيئة تتسم بدرجة عالية من الثبات والاستقرار يتلاءم مع دورة قرارها . هذا لا يعنى أن هذه الأنظمة المركزية لا تستطيع البقاء وسط عنف المعركة إذ أن ما نقصده بصفة الثبات ليس غياب العنف وانما ثبات معدله . هذا يفسر قدرة الأنظمة العسكرية الهرمية على التكيف مع حرب الاستنزاف التى تتسم بوتيرة منتظمة فى عملياتها وبالتالى لا تمثل ضغطا حقيقيا على نظم القيادة . أما حرب المعلومات فتقوم على تسريع هذه الوتيرة بحيث تدمر البيئة المستقرة التى اعتادت عليها الأنظمة المركزية ، وذلك من خلال بث الاحتكاك ضد عملياتها الحيوية تؤدى الى تفكك نظام القيادة من الداخل .

هذه الأفكار بدأت تؤثر تدريجيا على الفكر العسكرى الأمريكى ابتداء من منتصف السبعينات عندما بدأت قيادة TRADOC تعيد تقييم المذهب الأمريكى ، وبصفة خاصة انتقلت من خلال دراسة مجال نظرى لم يلق اهتماما آنذاك إلا فى دوائر علمية محدودة اطلق عليه اسم "السيبرناطيقا" Cybernetics .



الشكل رقم ٢

المصدر:

Maj. George G. Orr, ***Combat Operations C3I: Fundamentals and Interactions,*** (Maxwell Air Force Base, Alabama: Air University Press, July, 1983) p. 36.

ترجع نشأة هذا المجال الى عالم الرياضة والفيلسوف الأمريكي Norbert Weiner الذي استمد أفكاره الرئيسية عندما ساهم في تصميم نظم الدفاع الجوى للجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية . وتركز مجال اهتمام واينر على نظم الاتصال والتحكم في الأنظمة الحية وغير الحية إذ لاحظ مدى التشابه بين آليات نظم المعلومات لجميع الكائنات المعقدة مما دفعه الى التفكير في بلورة اطار نظرى شامل لدراستها وخاصة دورها في مساعدة هذه الكائنات على التكيف مع محيطها الخارجي . والنظرية التي توصل اليها واينر ارتكزت على فكرة وجود دورة مرتدة Feed-back Loop تربط الأنظمة المعقدة بالبيئة المحيطة بها تمكنها من ضبط حركتها طبقا للمتغيرات التي تستجد حولها ، هذه الدورة يجب أن تستكمل باستمرار اذ أن وظيفة الارتداد Feedback هي التي تمكن من تقليل الفجوة بين الواقع الحالي Initial State الذي يفرض نفسه على الكائن التنظيمي ، والواقع المرجو Desired State الذي يريد أن يصل اليه .(٥٥) وبالتالي فإن عملية الوصول الى الواقع المرجو تتطلب سلسلة من الدورات المرتدة المتصلة ، اذ أن كل تحرك من جانب المنظمة يؤدى الى تغيير في بيئتها المحيطة ينتج عنه معلومات جديدة يجب أن ترد الى جهاز معلوماتها بهدف تكوين صورة واضحة الاتجاهات في بيئتها المحيطة .على سبيل المثال تقوم نظم الدفاع الجوى - طبقا لتصميم واينر - بحساب الفارق بين دقة ضرباتها المتتالية حتى تتمكن من اصابة الهدف بمعنى أن المعلومات عن محاولاتها الأولى في ضرب الهدف ترد الى أجهزة تحكمها لتقليل الفارق بين موقع ضرباتها وموقع الطائرة المستهدفة .

إذن تعتمد قدرة المنظمة على التكيف مع واقعها على مدى كفاءتها في أداء وظيفة التردد - أي الوظيفة التحليلية التي أشرنا اليها من قبل . من هنا كشفت السيبرناطيقا العلاقة بين المعلومات والقدرة على صيانة الجسم التنظيمي ، فكلما ازدادت درجة الاضطراب البيئي كلما زاد الاعتماد على دورة التردد لصيانة هيكلها الداخلي من تأثير هذه الاضطرابات . أما اذا عجزت عن ذلك فتتسع الفجوة بين الواقع الحالي والواقع المرجو وينتج عنه تضاؤل قدرة المنظمة على احداث تأثير في محيطها الخارجي مما يحمل مخاطر على بقاء النظام نفسه . ففي أفضل حال يؤدى هذا الوضع الى تهميش المنظمة ويحتم عليها التعامل مع ما يستجد في بيئتها دون أن تملك أي تأثير عليه . أما اذا كانت هذه البيئة تتسم بدرجة عالية من الفوضى فتبدأ مرحلة انحلال في أداء المنظمة بالتوازي مع انتقال الاضطراب من بيئتها الخارجية الى تفاعلاتها الداخلية تنتهي بانهيار كامل في الوظائف الحيوية التي تصون النظام ككل .(٥٦)

من هنا تطور مجال السيبرناطيقا خلال الستينات لتشمل في نطاق دراساتها طبيعة التفاعلات الداخلية وآليات انسياب المعلومات داخل النظم المعقدة ، وركزت على المنظمات الصناعية بشكل خاص . وكانت نقطة انطلاق منظرى هذا المجال هي ضرورة دراسة طبيعة عمليات الانتاج والتصنيع باعتبارها نظما متكاملة تتلاحم مع جميع الوظائف التي تؤازر هذه العمليات منها التسويق والتسعير ونظم المحاسبة والتخزين - تتجمع لتكون نظاما بالغ التعقيد لا يمكن دراسة أحد مكوناته على حدة بدون التطرق للعلاقات المتشعبة التي تربطها بباقي مكونات النظام . من واقع هذا التحليل الشامل استنتجت السيبرناطيقا أن هذه النظم الصناعية ، مثلها مثل النظم الحية والبيئية ، تخضع لما يسمى في مجال الفيزياء بـ "الانتروبيا" Entropy والفوضى وهو مصطلح يستخدم لوصف الاتجاه الطبيعي نحو تردى درجة النظام Order في المنظومات المعقدة إلا بتدخل عامل خارجي يتصدى لهذا الاتجاه بالنسبة للمنظمات الصناعية والعسكرية على حد سواء يتمثل هذا العامل في الوظيفة التحليلية التي تقوم بها نظم القيادة والتحكم لصيانة شبكة *التفاعلات الدقيقة داخل الجسم التنظيمي ، والتي بدونها لن* يستطيع ايقاف تنامي درجة الانتروبيا في هيكله .(٥٧)

ورغم صعوبة رصد انتقال هذه الأفكار الى المذهب العسكرى الأمريكي - اذ أن هذا يتطلب المزيد من البحث - إلا أن تطور الفكر الأمريكي أظهر اتجاها واضحا للاعتماد على مفاهيم السيبرناطيقا كأحد الأطر الفكرية التي يتم فيها بلورة نظرية حرب المعلومات . ففكرة اعتراض الفوج الثاني السوفيتي بهدف تعطيله ثم تفكيك جدول عمليات القوات السوفيتية نبعت من افتراض وجود تلاحم وثيق بين الوظائف الحربية في النظام العسكرى السوفيتي . كما أن مفهوم دورة O-O-D-A يعتبر في جوهره تطبيقا عسكريا لفكرة الدورة المرتدة التي ابتكرها واينر.(٥٨) الى جانب هذا فإن المذهب العسكرى الألماني الذي شكل الأساس لإحياء الفكر الأمريكي قام على افتراض بقابلية النظم المعقدة للإنهيار في مواجهة العمليات الحربية السريعة وهو افتراض انعكس في FM 100-S الصادر عام ١٩٨٥.(٥٩)

أبرز دليل على أثر الفكر العسكرى الأمريكي بنظريات السيبرناطيقا يتمثل في الدراسات غير الرسمية التي أعدت في الكليات العسكرية نركز هنا على اثنتين منها لوضوحهما الفكرى وتأثيرهما البالغ على عملية تطور المذهب الحربي الأمريكي .

أعد الدراسة الأولى الرائد George Orr من سلاح الجو أثناء فترة دراسته في الكلية الجوية عام ١٩٨٣ بعنوان "نظم القيادة والتحكم للعمليات القتالية : الأسس والتفاعلات" .(٦٠) والتي تأثرت بشكل واضح بنظريات جون بويد ، ارتكزت هذه الدراسة على افتراض بأن جوهر عملية القيادة والتحكم تكمن في الانتقال من الواقع الحالي السائد على أرض المعركة الى واقع مرجو يتم تحديده من قبل القيادة العليا (الشكل رقم ٢) .

هذا الانتقال يخضع لتعقيدات بالغة تتمثل فى صعوبة توضيح الواقعين الحالى والمرجو وحتى كيفية الانتقال بينهما بحيث يمكن تصور عدة تركيبات للخيارات المتاحة أثناء عملية الانتقال ممثلة فى الشكل رقم ٣ (ترمز الخطوط المنقطة الى واقع أو انتقال غير معروف بينما ترمز الخطوط الجامدة الى واقع أو انتقال معروف).

المشكلة التى تواجه نظام القيادة تتمثل فى الانتقال من الحالة رقم ١ التى تتسم بالغموض الشديد اذ لم توضح الواقع الحالى والمرجو أو كيفية الانتقال الى الحالة رقم ٨ التى تتضح فيها العناصر الثلاثة وبالتالى يتمكن من اتخاذ القرار . وخلال هذا الانتقال تمر عملية القيادة والتحكم بالحالات الأخرى التى تتفاوت درجة وضوحها طبقا للمعلومات التى تعتمد عليها وكيفية سير المعركة على الأرض . إذن فإنه يمكن النظر الى مهمة نظام القيادة على أنها محاولة للمرور بالحالات ٢-٧ بحيث تتضح تدريجيا صورة الوضع السائد حاليا والخطة المطروحة لتحقيق تصور القيادة العليا لمسار المعركة .(٦١)

العنصر الحيوى فى هذا التحليل هو الفترة الزمنية المطلوبة لاستكمال عملية الانتقال ، فالوقت الزمنى الذى تستغرقه نظام القيادة فى الانتقال من ١ الى ٨ يعتمد على السرعة التى تؤدى

بها الوظيفة التحليلية . والواقع فان أهمية عنصر الوقت هذا يحوله الى مجال صراع رئيسى بين نظام قيادة المتحاربين فهدف حرب المعلومات هو حرمان نظام القيادة المعادى من الوقت اللازم لاستكمال عملية الانتقال وذلك من خلال خلق أزمة جديدة تتطلب اعادة هذه العملية مرة اخرى بينما لم يتم بعد توضيح الصورة الناشئة عن الازمة الاولى . من ثم يظل نظام القيادة المستهدف حبيسا فى الحالة رقم ١ بحيث لا يرى الا صورة شديدة الغموض يستحيل فيها توضيح وضعه الحالى او المرجو ، وبالتالى يفقد قدرته على التخطيط واتخاذ القرار الامر الذى يؤدى الى بداية انحلال نظامه العسكرى من الداخل .

غير أن أبرز مثال على انتقال مفاهيم السيبرناطيقا الى الفكر العسكرى الامريكى وضح فى فكر العقيد جون واردن (Col John Warden) الذى قام بوضع الخطوط العريضة للحملة الجوية ضد العراق . فى عام ١٩٩٠ تولى واردن قيادة وحدة تخطيط صغيرة باسم (CHECKMATE) داخل جهاز التخطيط الجوى التابع لهيئة اركان سلاح الجو الامريكى . وقد أنشئت هذه الوحدة عقب انتهاء حرب فيتنام واقتصرت مهامها على بلورة مفاهيم جديدة للعمليات الجوية اذ لم تكن معنية مباشرة بالتخطيط . ومنذ ان تولى واردن قيادة CHECKMATE بدأت هذه الوحدة تتأثر بمجموعة مفاهيم بلورها واردن فى كتابه بعنوان " الحملة الجوية " الذى صدر عام ١٩٨٨ ، لعل اهمها كانت فكرة النظر الى العدو على انه نظام متكامل يمكن تدميره من الداخل عن طريق استهداف مراكزه الحيوية وبصفة خاصة مراكز القيادة (٦٢) فقد رأى واردن ان اى نظام عسكرى يتكون من خمس حلقات او دوائر موحده المركز يتوسطها اهم هذه

الحلقات وهى القيادة ، يليها فى الاهمية الصناعات الحيوية ، فالبنية التحتية ، فالتجمعات السكانية ، واخيرا القوات المسلحة (الشكل رقم ٤) .

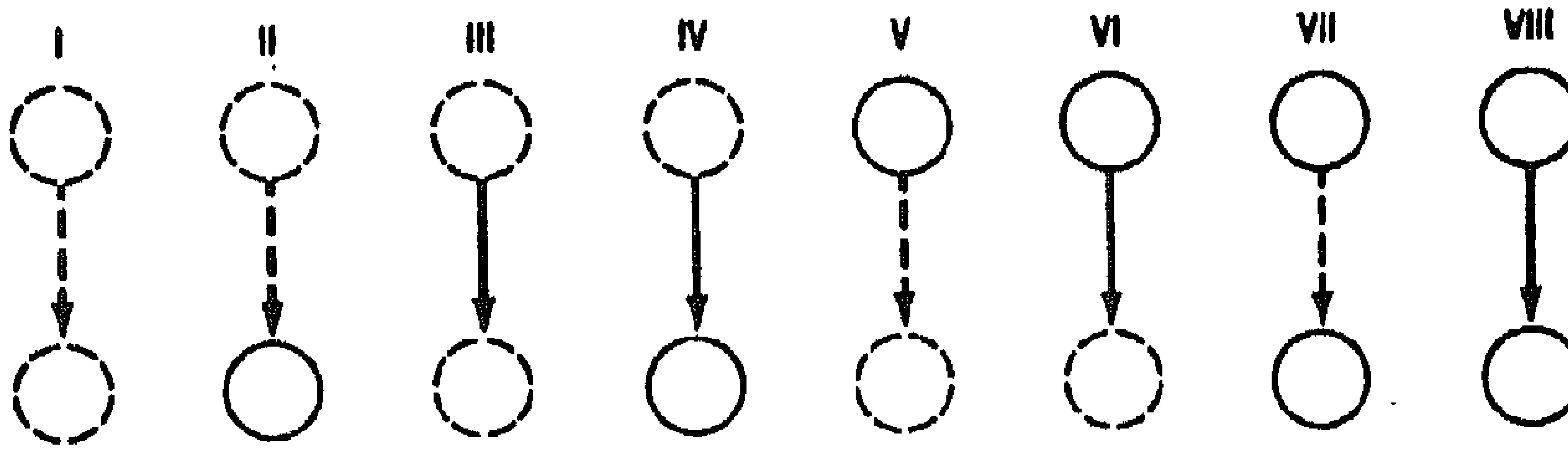
والجدير بالملاحظة ان هذا النموذج وضع القوة المسلحة فى المرتبة الخامسة من الاهمية وركز اهتمامه على استهداف مركز الثقل الرئيسى فى النظام المتمثل فى مراكز القيادة التى تدير عمليات النظام ككل . وربط واردن هذا المفهوم بفكرة الانتروبيا رغم عدم ذكره لهذا المصطلح صراحة - اذ افترض انه بدون هذه الحلقة المركزية يتجه أى نظام معقد حتميا نحو الفوضى الداخلية ينتج عنه تفكيك حلقات الوصل التى تضمن تماسك الهيكل التنظيمى باكمله (٦٣) .

هذا الاطار الفكرى شكل الاساس الذى اعتمد عليه لبلورة خطة العمليات الجوية الامريكية اثناء حرب الخليج عملية الرعد الفورى وذلك رغم الاختلاف على التفاصيل بين وحدة CHECKMATE هيئة العمليات الجوية التابعة للقيادة المركزية . فقد ارتكزت هذه الخطة على توجيه سلسلة متلاحقة من الضربات السريعة ضد مجموعة اهداف - حوالى ٨٤ - تم اختيارها طبقا للاهمية التى يمثلها كل هدف بالنسبة للنظام العسكرى العراقى بدءا بمراكز القيادة ثم منشآت الانتاج الحيوية وشبكات الكهرباء وبعض الاهداف الاخرى فى البنية التحتية مثل الطرق والكبارى والموانىء . ويلاحظ ان الخطة الاصلية لم تستهدف القوات العسكرية العراقية باستثناء نظم الدفاع الجوى ، وهو ما عكس تفكير واردن الذى اعتمد على مفهوم الحرب من الداخل Inside Out Warfare اذ ان ادراج الحرس الجمهورى العراقى ضمن قائمة الاهداف الجوية جاء بناء على اوامر مباشرة من الجنرال شوارزكوف . (٦٤) .

هذا الاتجاه الفكرى نحو تدمير العدو من الداخل عكس توجه المذهب العسكرى الامريكى بصفة عامة نحو حرب المعلومات فى اواخر الثمانينات ، وارتكزت اساسا على عزل هيكل القيادة عن باقى المنظمة العسكرية . الا ان تطبيق هذا المذهب تطلب تقليص دورة اتخاذ القرار بدرجة فاقت الوتيرة المعتادة للعمليات العسكرية . هنا يأتى دور التكنولوجيا الحديثة - الركن الثالث فى معادلة المذهب العسكرى اذ ان تحقيق هذه السرعة نتج عنه انتقال الحرب الى أبعاد زمنية ومكانية تختلف جذريا عن تلك التى حكمت التخطيط العسكرى .

ظهور شبكات المعلومات وانتقال الحرب الى الفضاء الاليكترونى :

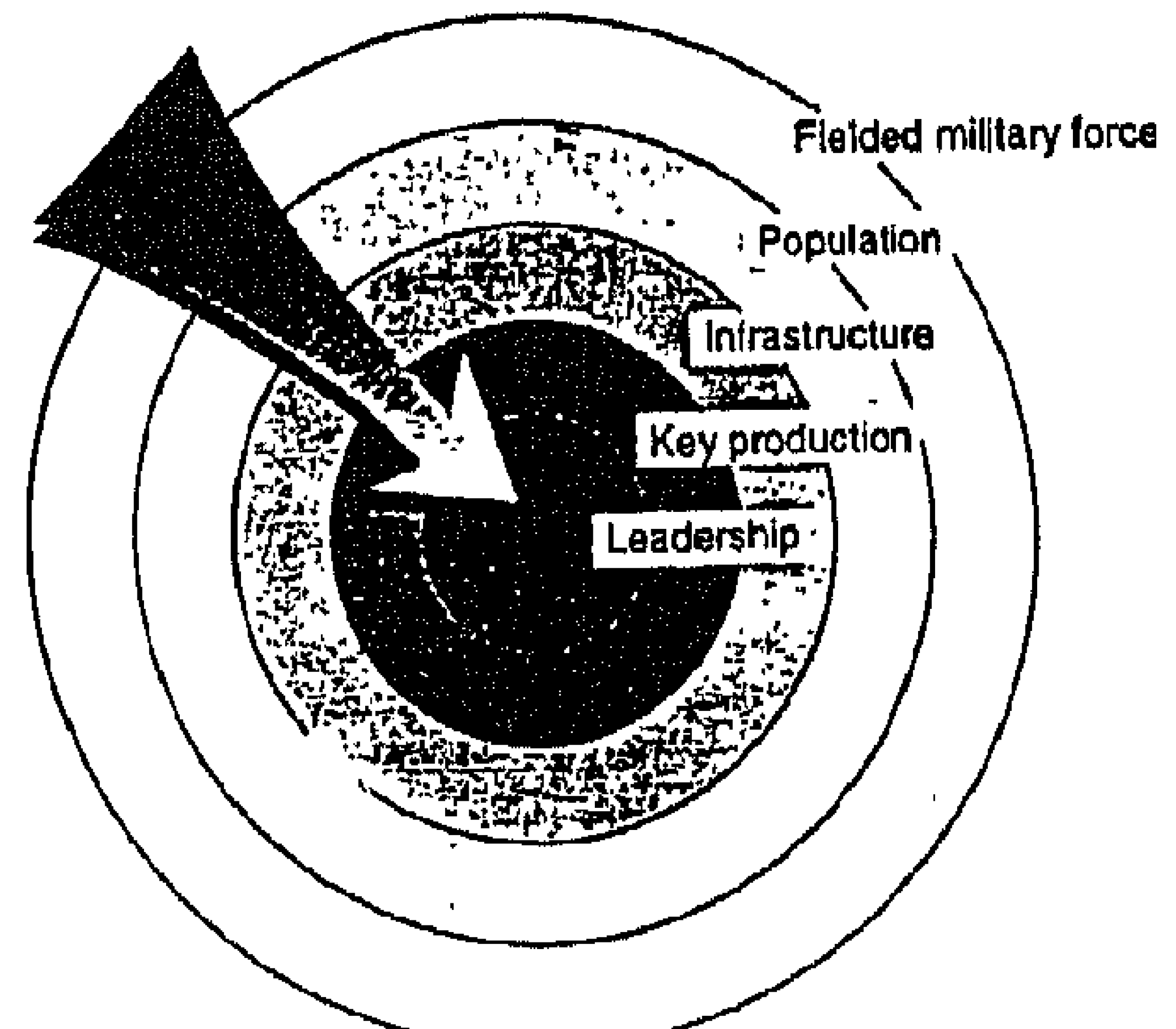
منذ أن بدأت عملية تحول المذهب العسكرى الامريكى الى عقيدة ترتكز على استهداف نظم معلومات العدو من الداخل ساد اقتناع لدى مخططى الاستراتيجية العسكرية الامريكية بأن ادارة العمليات الحربية وفقا لهذا المبدأ ستعتمد على نمط لتحليل وتوزيع المعلومات يختلف جذريا عن المعمول به سابقا . فاذا كان الهدف هو استكمال دورة اتخاذ القرار (Boyd Hue) اسرع من العدو فان هذا كان يتطلب أداء الوظيفة التحليلية من خلال نظام معلومات لا يضع اية حواجز امام انسياب المعلومة . والواقع ان هذا التحول فى



الشكل رقم ٣

المصدر :

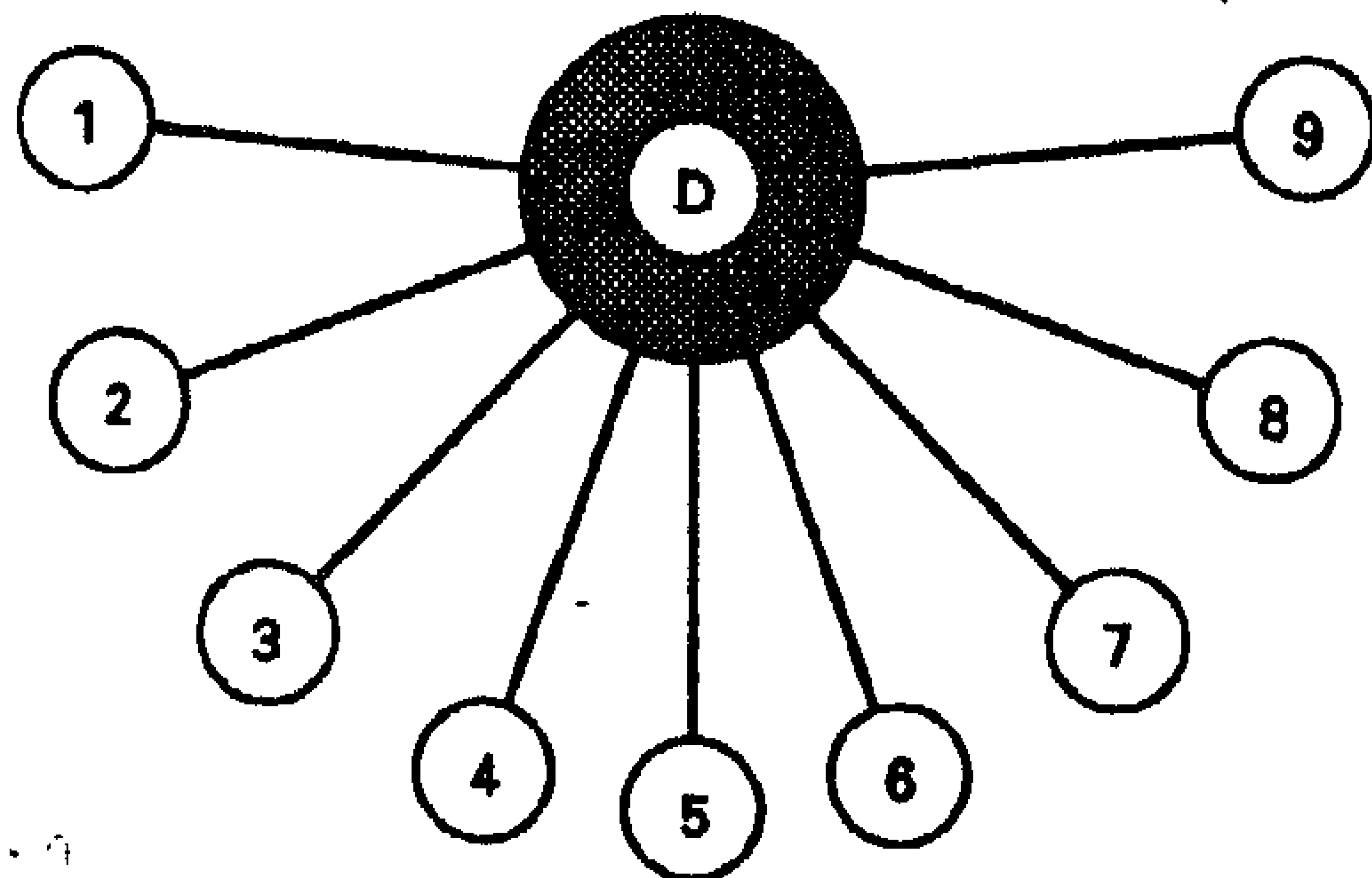
Maj. George G. Orr, ***Combat Operations C3I: Fundamentals and Interactions,*** (Maxwell Air Force Base, Alabama: Air University Press, July, 1983) p. 36.



الشكل رقم ٤

المصدر:

James A. Winnefeld, Preston Niblack, Dana J. Johnson, ***A League of Airmen: U.S. Air Power in the Gulf War,*** (Santa Monica, California: RAND, 1994), 67.



الشكل رقم ٥

المصدر:

M. A. Rice and A.J. Sammes. *Communications and Information Systems for Battlefield Command and Control* (London: Brassey's, 1989). p. 151.

تصميم نظم القيادة والتحكم نتج عن عاملين اساسيين اثرا على كيفية دمج نظم الكمبيوتر فى هياكل المنظمات العسكرية ، الاول تمثل فى التقدم المذهل الذى شهدته تكنولوجيا الحاسبات ووسائل الاتصال والثانى كان التحول الفكرى فى دور الكمبيوتر فى عملية اتخاذ القرار وتحليل المعلومات من نمط مركزى استخدم الكمبيوتر بفرض تركيز المعلومات فى قمة الهرم التنظيمى الى نمط اعتمد على توزيع القوة الحاسبية على جميع مستويات المنظمة بهدف دمجها فى نظام معلومات موحد .

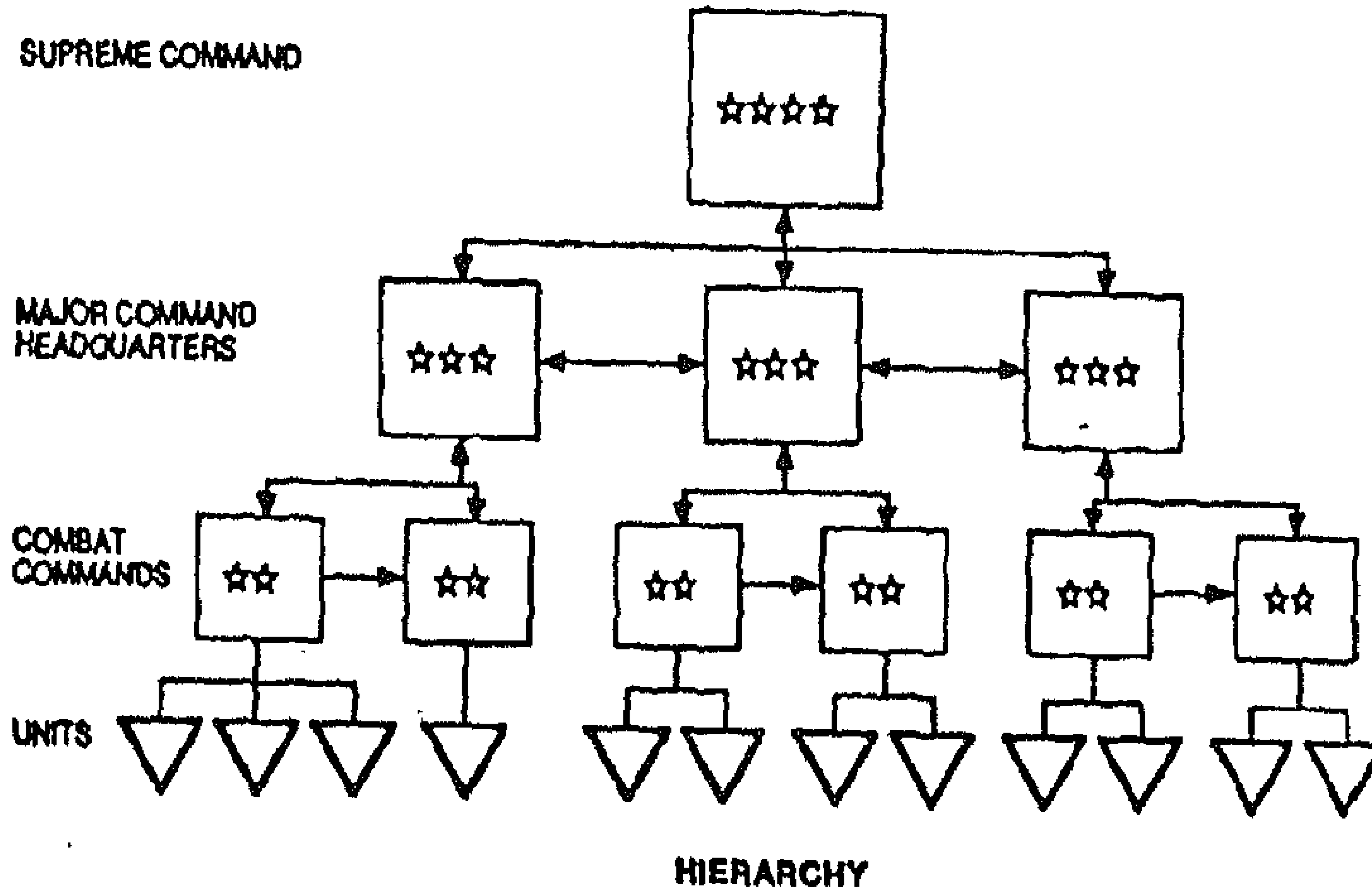
ويرجع هذا التحول الى بداية الستينات عندما بدأ التفكير فى هندسة نظم معلومات قادرة على الصمود فى مواجهة ضربة نووية ولكن لم يبدأ التفكير فى استخدامها فى نظم القيادة والتحكم للقوات التقليدية إلا فى منتصف السبعينات . فمنذ ان بدأ الاعتماد على الكمبيوتر فى ادارة العمليات الحربية انتصر استخدامه على القيادة العليا فقط مما ساهم فى تثبيت مركزية الهيكل التنظيمى وعملية اتخاذ القرار . هذا النمط المركزى ظهر بوضوح فى اداء نظام القيادة والتحكم الامريكى أثناء حرب فيتنام فرغم استخدام القيادة الامريكية لاقوى نظم الكمبيوتر الموجودة آنذاك الا انها لم تتمكن من التحكم فى مجرى احداث الحرب . تفسير هذا الامر يرجع الى الاطار الفكرى للمذهب العسكرى الذى تعرضنا له فى بداية هذه الدراسة فمنهج تحليل النظم الذى اسسه ماكنامارا ، والتى اعتمدت عليه القوات الامريكية فى تخطيط عملياتها ارتكز على تحليل سير الوضع العسكرى على الارض عن طريق جمع اكبر قدر من المعلومات المفصلة وارسالها لمراكز الكمبيوتر فى وزارة الدفاع لاخراجها فى صورة بيانات وجداول معقدة تفد الى القيادة العليا حتى تتخذ القرار المناسب بناء على هذه المعلومات (٦٥) . هذا المنهج اذا قام على اقتناع بضرورة دعم عمليات اتخاذ القرار بكم هائل من المعلومات حتى يتم اتخاذ القرار السليم – أى انه لا يمكن اتخاذ قرار ما الا بناء على معلومات موكدة مما يؤدى الى تعطيل عمليات المنظمة العسكرية بأكملها حتى تتوفر المعلومات اللازمة . . اتباع هذا المنهج فى فيتنام ولد ما أسماه الكاتب MARTIN VAN CREVELD فى دراسته الشهيرة عن نظم القيادة العسكرية بـ حالة مرض المعلومات INFORMATION PATHOLOCY وكان يقصد بذلك لجوء القيادة الى الاعتماد المفرط على البيانات الاحصائية والمعادلات الرياضية لتحليلها نتج عنها اغراق مراكز اتخاذ القرار بسيل من المعلومات لم تستطع استيعابها الا بعد فترات ممتدة من الدراسة والتحليل (٦٦) والواقع ان عملية دمج الكمبيوتر فى هذا الاطار التنظيمى ساهمت فى تثبيت هذه الحالة اذ أن المفهوم السائد لاستخدام وهندسة نظم الحاسبات فى المنظمات الكبيرة وقتذاك اعتمد عليها لامداد مراكز القيادة واتخاذ القرار باحصائيات مفصلة عن حالة المنظمة تقوم بتحليلها ثم توزيعها على باقى مستويات الهيكل التنظيمى طبقا لتقدير احتياجها والاوامر المعطاة (٦٧) (انظر الشكل رقم ٥)

هذا الجمع بين النمط المركزى لاستخدام الكمبيوتر واحتياج القيادة الامريكية الهائل للمعلومات اعتمادا على منهج تحليل النظم انعكس فى دورات اتخاذالقرار الممتدة التى اتسمت بها العمليات العسكرية الامريكية فى فيتنام الامر الذى نتج عنه عجز هيكل القيادة عن التكيف مع سيولة الوضع العسكرى على الارض ، فبسبب مركزية نظام القيادة والتحكم الامريكى كانت عملية التخطيط العسكرى تعتمد على تدفق سيل من المعلومات من مسرح الحرب الى مراكز الكمبيوتر فى وزارة الدفاع حيث انتجت كما وفيرا من التقارير الاحصائية عكفت القيادة العسكرية على تحليلها قبل اتخاذها لاى قرار (٦٨) هذا التحليل يفسر عجز القوات الامريكية عن استعادة عنصر المبادرة فى الحرب ، رغم انتصارها فى اغلب المعارك التكتيكية اذ ان امتداد دورات قرارها لم يمكنها من ترجمة هذه الانتصارات على المستوى العملياتى .

غير ان شيوع هذا النمط فى تصميم نظم القيادة والتحكم بدأ يتراجع بعد انتهاء الحرب ، فمع تحول محور اهتمام التخطيط العسكرى نحو مواجهة التهديد العسكرى السوفيتى فى اوروبا لاحظ عدد متزايد من مهندسى الاتصالات ونظم الكمبيوتر ان مثل هذا النظام المركزى يستحيل ان يتكيف مع الوتيرة السريعة التى ستتم بها العمليات العسكرية فى وسط اوروبا فى حال نشوب الحرب بين حلفى الاطلنطى ووارسو . من هنا تولد الادراك بأن نجاح القوات الامريكية فى ضد الاجتياح السوفيتى سيعتمد على تسريع حركة المعلومات وانتقالها افقيا بين الوحدات العسكرية خلافا للنمط المعتاد الذى اعتمد على تدرج المعلومات رأسيا من القيادة الى اسفل . ولعل ابرز من ادراك ضرورة اعادة تصميم نظم معلومات القيادة كان مهندسى الاتصالات البريطانى الاصل جوردان ولشمان الذى يعتبر صاحب الفضل فى بلورة الاطار الفكرى لهندسة نظم المعلومات العسكرية المعمول بها الآن فى القوات المسلحة الامريكية .

يرجع اهتمام ولشمان بنظم الاتصالات والعلومات لفترة خدمته مع المخابرات الحربية البريطانية اثناء الحرب العالمية الثانية حيث عمل ضمن المشروع السرى لحل نظام الشفرة الالمانى الذى عرف باسم ENIGMA وبعد انتهاء الحرب هاجر ولشمان الى الولايات المتحدة وعمل فترة طويلة فى مؤسسة MITRE وهى شركة خاصة تخصصت فى هندسة الاتصالات وقامت بتصميم الجزء الاكبر من نظم المعلومات فى سلاح الجو الامريكى خلال السبعينات .

وكان ولشمان من اول الذين ادركوا مدى هشاشة نظم المعلومات العسكرية المعمول بها فى القوات المسلحة الامريكية . فمن واقع خبرته فى هذا المجال كاستشارى لسلاح الجو استطاع ان يتعرف عن قرب على هندسة نظم المعلومات والتحكم الامريكية وخاصة فى مجال الدفاع الجوى والانذار المبكر ، ولاحظ ان السمة المشتركة فى تصميمها تمثلت فى تجزئة نظم معلوماتها الداخلية وطابعها المركزى الهرمى مما تسبب فى تقييد حركة المعلومات داخل هياكلها التنظيمية (٦٩) . هذه المركزية انعكست بوضوح فى اسلوب



الشكل رقم ٦

المصدر:

C. Kenneth Allard. *Command, Control and the Common Defense* (New Haven & London: Yale University Press, 1990), p. 207

إدارة نظم الاتصالات ، والمستخدم بشكل خاص في الجيش الامريكي ، والذى عرف باسم " تحويل الرسائل " MES-SAGE SWITCHING . اعتمد هذا الاسلوب على ربط قنوات الاتصال بين الوحدات العسكرية طبقا لتقدير القيادة للاحتياجات الاتصالية لهذه الوحدات او ما يعرف بـ خطوط الاحتياج NEED LINES بمعنى ان شكل خريطة الاتصال يتم تحديده مسبقا وغالبا ما يتخذ شكل التنظيم الهرمي (شكل رقم ٦) . وهذه الخريطة اذا تحدد قنوات الاتصال بين الوحدات العسكرية بناء على تصور مسبق لدور كل وحدة وبالتالى لاحتياجاتها الاتصالية مما يقوض من درجة مرونة المنظمة للاستجابة لتغيرات محيطها الخارجي اذ ان اغلب خطوط الاحتياج تربط هيكل المنظمة رأسيا دون ان تعطى اولوية لاقامة قنوات اتصال افقية بين وحدات من نفس مستوى القيادة (٧٠) . ولاحظ ولشمان ان هذا الجمود التنظيمي يمثل نقطة الضعف الرئيسية فى هذ النظام اذ ان مركزية نظام التحكم تمنع ادخال اى تغيير على خطوط الاحتياج الا من خلال القيادة العليا بناء على ما يفد اليها من معلومات . من ثم تصبح قدرة المنظمة على التعامل مع تغير الوضع العسكرى وهنا بكفاءة نظام القيادة المركزى على قراءة المعركة واقامة قنوات اتصال جديدة تمكن المنظمة من الاستجابة للوضع الجديد .

من هنا ادرك ولشمان عجز النظام عن التعامل مع فيض المعلومات الذى سيمر فى قنوات اتصال القوات الامريكية اذا ما واجهت نمط العمليات السريع الذى ستعتمد عليه القوات السوفيتية فى هجومها على حلف الاطلنطى . هذا الاستنتاج دفع ولشمان لطرح تصميم بديل يزيل جميع العقبات امام حرية حركة المعلومات داخل المنظمة العسكرية ، استند الى شيئين : ١ - دراساته لنظم الاتصال للجيش الالمانى اثناء الحرب العالمية الثانية و ٢ - تكنولوجيا الاتصالات الجديدة التي ظهرت اواخر الستينات نتيجة جهود مراكز البحث والتطوير العسكرية .

فمن واقع عمله السابق اثناء الحرب العالمية الثانية لاحظ ولشمان مدى الاختلاف فى تصميم نظم القيادة بين النمط الهرمي الذى اعتمدت عليه القوات الامريكية والتصميم اللامركزى الذى تميز به الجيش الالمانى فى عملياته السريعة . هذا التباين دفعه لدراسة تصميم نظام الاتصال المعمول به فى القوات الالمانية لمحاولة ايجاد نموذج يمكن ان يساعد نظام القيادة الامريكى فى تسريع عملياته ، فوجد ان سرعة العمليات الالمانية استندت الى اعتمادها على نظام معلومات فريد من نوعه خلا من العقبات التنظيمية التقليدية التي كانت تعيق حركة انسياب المعلومات . فقد ارتكز هذا النظام على شبكة لاسلكية ربطت بين جميع افراد الوحدة العسكرية مما سمح لهم بسماع الرسائل المتبادلة بين القيادة والوحدة وبين افراد الوحدة ذاتهم - بمعنى ان امكانية الاطلاع على المعلومة لم تتوقف على الرتبة او الموقع داخل الهرم التنظيمي . هذه الشبكة اذا كانت بمثابة قاعدة معلومات مشتركة سوت

بين افرادها من حيث الاطلاع على مضمونها ، وكانت العامل الرئيسى فى قدرة الوحدات الالمانية على بلورة صورة مشتركة ليس فقط عن الوضع العسكرى على الارض وانما ايضا عن تصور القيادة العليا لكيفية التعامل معها ، الامر الذى مكنها من تقليص دورة قرارها والاستجابة السريعة لمتغيرات محيطها الخارجى دون انتظار المعلومات او الاوامر المفصلة من القيادة العليا . هذا التصميم اختلف جذريا عن نظام الاتصال الذى اعتمدت عليه قوات الحلفاء آنذاك والذى قام على ربط وحداتها مباشرة بمراكز القيادة الرئيسية طبقا لمفهوم شابه الى حد كبير فكرة خطوط الاحتياج ، وبالتالى ادى الى امتداد دورة قرارها رغم ان انظمة اللاسلكى لقوات التحالف كانت اكثر تطورا من تلك المعمول بها فى الجيش الالمانى .

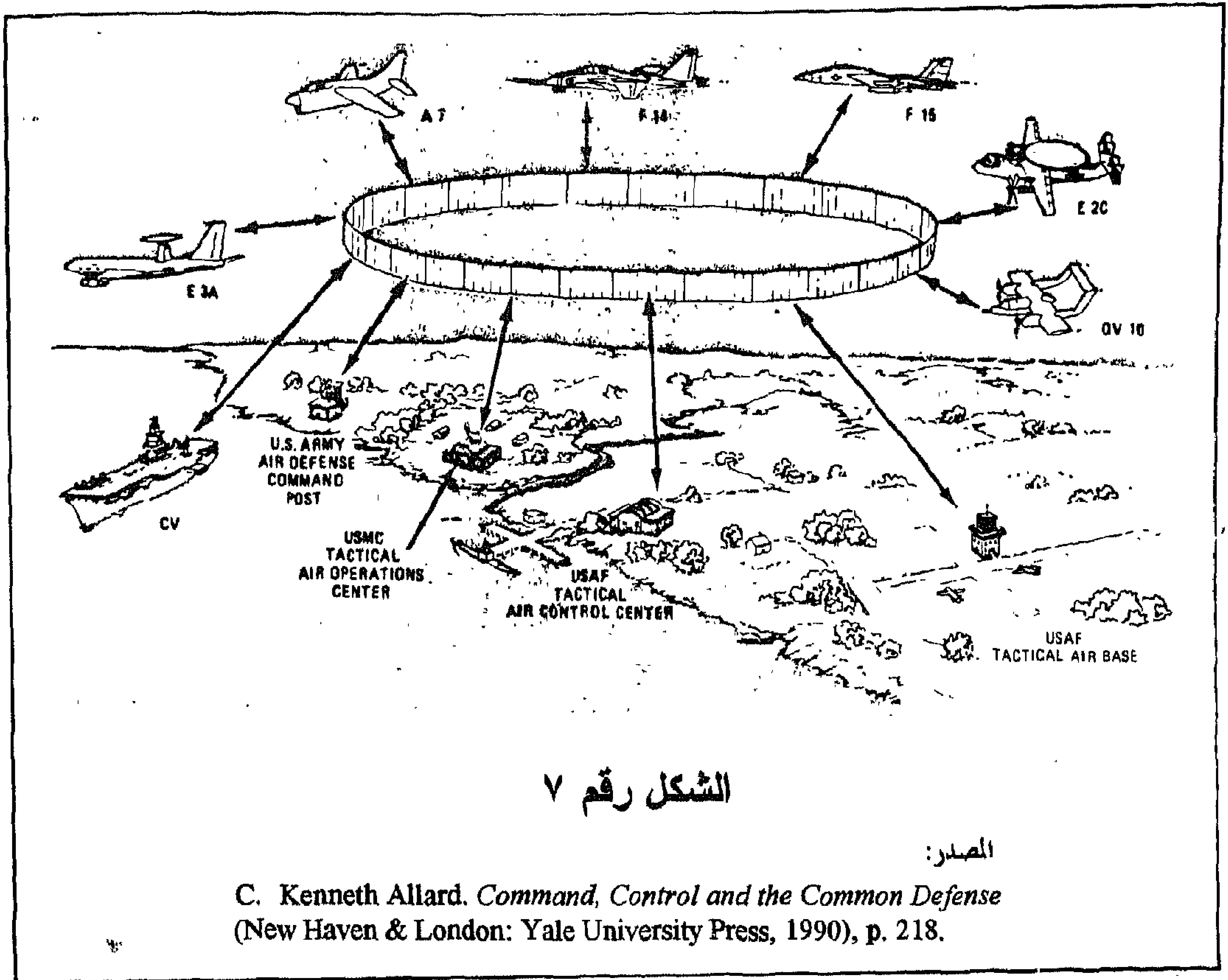
من هنا بدأ ولشمان يفكر فى امكانية تطبيق فكرة الشبكة المشتركة على نظم الكمبيوتر الحديثة وفى ذلك اعتمد على تكنولوجيا الاتصال الجديدة التى تم تطويرها فى مراكز البحث والتطور العسكرية وبصفة خاصة فى الجهة التى ارتبط تاريخها ارتباطا وثيقا بثورة المعلومات – وكالة مشروعات البحث المتطور ADVANCED (ARPA) RESEARCH PROJECTS AGENCY والتى لها الفضل فى تطوير الجزء الاكبر من تكنولوجيا الكمبيوتر المستخدمة الآن .

انشئت وكالة ARPA عام ١٩٥٨ من قبل ادارة الرئيس ايزنهاور كرد فعل لنجاح الاتحاد السوفيتى فى اطلاق اول قمر صناعى فى التاريخ SPUTNIK ومنذ نشأتها اتجهت ARPA الى الجهود البحثية ذات العائد العلمى المباشر دون انتظار لعملية مراجعتها من قبل الاوساط العلمية او الجامعات . وكان احد اهم المجالات التى اهتمت بها منذ بداية الستينات هو تصميم نظام اتصالات يستطيع الصمود فى مواجهة ضربة نووية . فقد شكل التصميم المركزى الذى اعتمد عليه نظام القيادة والتحكم النووى نقطة ضعف خطيرة فى استراتيجية الردع الامريكية نظرا لاحتمالات شل قدرتها على القيام برد نووى اذا تعرضت مراكز القيادة لضربة استباقية من الاتحاد السوفيتى . التصميم البديل الذى بدأت تفكر فيه ارتكز على تخفيف اعتماد نظم الانذار المبكر والقواعد الجوية على مراكز القيادة الرئيسية عن طريق ربط جميع عناصر نظام القيادة فى شبكة مشتركة تتساوى فيها من حيث امكانياتها الاتصالية واطلاعها على المعلومات . واعتمدت ARPA فى هندسة هذه الشبكات على تقدم تكنولوجى بالغ الاهمية فى وسائل الاتصال قام بتطويره مكتب تقنيات تحليل المعلومات INFORMATION PRO- CESSING TECHNIQUES OFFICE التابع لوكالة ARPA بالاشتراك مع مؤسسة RAND الشهيرة وتسمى بتكنولوجيا تحويل الحزم PACKET SWITCHING احدثت ثورة فى اساليب توزيع الرسائل والعلومات . تقوم تكنولوجيا تحويل الحزم على تقسيم الرسالة الاليكترونية الى حزم من المعلومات وتضمين العنوان الاليكترونى للجهة المرسل اليها فى كل حزمة بحيث تقوم بايجاد افضل واسرع طريق عبر خطوط الشبكة للوصول الى هذا العنوان . من ثم تكمن قوة هذه التكنولوجيا فى تحرير سير المعلومات من نمط التحكم المركزى التى اتسمت به الهياكل الهرمية ، وهو ما ظهر بوضوح فى اول شبكة تستخدم تكنولوجيا تحويل الحزم اقامتها ARPA عام ١٩٦٩ وسميت شبكة ARPA (AR-PANET) والتى اتسعت بشكل مطرد فور انشائها لتشمل عددا متزايدا من شبكات الكمبيوتر وشكلت بذلك العمود الفقرى لشبكة العلاقات الدولية المعروفة باسم INTERNET عندما اوقف العمل بالشبكة الاصلية عام ١٩٨٩ (٧١) .

هذه التجربة مع تكنولوجيا تحويل الحزم اجتمعت فى فكر ولشمان مع فكرة الشبكات التكتيكية المأخوذة من تجربة الجيش الالمانى لتبلور المفهوم الذى تم على اساسه تصميم نظم المعلومات العسكرية الذى طرحه فى بداية السبعينات من خلال مؤسسة MITRE تحت اسم نظام توزيع المعلومات التكتيكية المشترك JOINT TACTICAL IN-FORMATION,DISTRIBUTION SYSTEM كان الهدف من وراء نظام JTIDS تحقيق معدل سريع لتوزيع المعلومات ليس من خلال القيادة العليا وانما طبقا لتقدير كل مستخدم لهذا النظام لاحتياجاته من المعلومات . فالفكرة التى بلورها ولشمان لتأسيس هذا النظام ارتكزت على خلق قاعدة بيانات واسعة تحتوى على جميع المعلومات المتوفرة لدى المنظمة العسكرية ويسمح بالاشتراك فيها لكل فرد اينما كان موقعه فى الهرم التنظيمى من خلال شبكة كثيفة تربط بين مراكز الكمبيوتر واجهزة الاحساس من خلال هذا التصميم يستطيع المستخدم ان يسحب فقط ما يحتاجه من معلومات لاداء مهمته وفقا لتقديره ، وفى نفس الوقت يساهم فى تحديث قاعدة العلومات ، بما يجمعه من معلومات عن محيطه التكتيكى حتى يمكن للمستخدمين الآخرين الاستفادة بها . على سبيل المثال اذا كان سرب من المقاتلات الحربية يقوم بمهمة دعم جوى للقوات البرية فيمكنها سحب ما يتوافر فى قاعدة البيانات عن نظم الدفاع الجوى للعدو .

اما اذا كانت مهمته تحقيق تفوق جوى فتسحب تلك المعلومات المتعلقة بمواقع اسراب الطائرات المعادية وقواعدها وكيفية تسليحها . (انظر الشكل رقم (٧)

مثل هذا التصميم اذا يسمح لحركة المعلومات بتفادى قنوات الاتصال الهرمية التى اعتمدت عليها نظم القيادة المركزية إذ تربط الوحدات العسكرية مباشرة بمصادر المعلومات الرئيسية فى المنظمة بحيث يتم توزيع المعلومة وفقا للاحتياج لها دون ان تمر عبر المستويات التنظيمية التى تفصل بين القوات على الأرض والقيادة العليا . من ثم تتحرر حركة المعلومة من قبضة نظام القيادة المركزى نتيجة ازالة العقبات التى تعيق كانت انسيابها الامر الذى يضعف من الطابع الهرمى للمنظومة العسكرية غير ان الاثر الحقيقى على الهيكل التنظيمى ينبع من قدرة هذه التكنولوجيا على تغيير نمط التفاعل بين أعضاء المنظمة إذا أن الجمع بين التصميم اللامركزى لنظم القيادة والقوة الاتصالية التى تربط اعضاء الشبكة بقاعدة البيانات المشتركة تسمح للواحدات العسكرية ليس فقط بالحصول على المعلومات المطلوبة بل



الشكل رقم ٧

المصدر:

C. Kenneth Allard. *Command, Control and the Common Defense* (New Haven & London: Yale University Press, 1990), p. 218.

ايضا تسنيق عملياتها بشكل مستقل عن مراكز القيادة العليا . فسهولة الاتصال وتبادل المعلومات عبر الشبكة تسمح بتخطيط الوظائف العسكرية مثل العمليات اللوجستية والدفاع الجوى وعمليات المناورة بشكل أسرع من أدائها من خلال نظم القيادة والتحكم الهرمية .

تأثير ذلك على المنظومة العسكرية يتعدى بكثير التخفيف من طابعها المركزى اذ ان قدرة المستويات التنظمية المختلفة على القيام بالمهام التقليدية لنظم القيادة والتحكم وبصفة خاصة الوظيفية التقليدية – يعنى ليس فقط الانتقال الى اسلوب لا مركزى فى ادراة العمليات العسكرية وانما انتقال محور التخطيط العسكرى نفسه الى الشبكة بعيدا عن تحكم القيادة العليا – فكلما زاد الاعتماد على الشبكة لتنسيق العملية العسكرية تنفصل عملية القيادة والتحكم عن الهيكل الهرمى وتنتقل الى ما اسماه رئيس هيئة الاركان السابق الجنرال كولين باول « دائرة المعلومات » أو ما اصطلح عليه فى الكتابات عن ثورة المعلومات باسم « الفضاء الالكترونى » (٧٢) .

يستخدم هذا المصطلح عادة تعبير عن الحرية المطلقة لحركة المعلومات داخل الشبكة إذ أن مايميز واقع الفضاء الالكترونى هو انتقاده للحواجز التنظمية التقليدية التى كانت تحد من انسياب المعلومة . هذه القدرة على تخطى الحواجز امام حركة المعلومة هى التى تكسب الشبكة خصائصها الفريدة . فقوتها الحقيقية تنبع من قدرتها الفائقة على تحطيم كل ما يعيق حرية انتقال المعلومة سواء كانت حواجز تنظمية تتمثل فى هياكل هرمية جامدة ، او طبيعة تتجسد فى حواجز الزمان والمكان التى كانت تشكل العقبة الرئيسية أمام حركة المعلومات إبان العصر الصناعى

من ثم ، تكمن خصوصية الشبكة فى قدرتها على تقليص الابعاد الزمنية والمكانية التى طالما حكمت التفاعل الانسانى والآلى وهو مايفسر السرعة الفائقة التى يكتسبها نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية عندما تنتقل الى الفضاء الالكترونى . (٧٣)

وقد حظى موضوع تأثير تكنولوجيا المعلومات على هياكل المنظمات المعقدة باهتمام كبير من جانب المؤسسة العسكرية الأمريكية عكس اهتمام اوساط ادارة الاعمال والاقتصاد بالموضوع نفسه . فمنذ بداية الثمانينات ظهر عدد متزايد من الكتب والدراسات التى اشارت الى عجز شركات ادارة الأعمال المنظمة على النمط الهرمى عن التكيف مع الواقع

الاقتصادى الجديد الذى يتسم بسرعة تغير الاسواق وزيادة حدة المنافسة نتيجة تراجع دور الدولة فى ضبط الاقتصاد الوطنى الامر الذى أفرز بيئة اقتصادية شديدة الاضطراب . هذا الواقع الجديد دفع محللى نظم الادارة الى التركيز على تضييق دورات الانتاج بدلا من الاعتماد على الانتاج الشامل الذى شكل اساس القوة التنافسية خلال العصر الصناعى . من هنا نبع التركيز على ضرورة « اعادة هندسة » هيكل المنظمة عن طريق شبكة المعلومات حتى تتمكن من تسريع عملية الانتاج لمواكبة سرعة تغير السوق . والى جانب التركيز على عنصر السرعة تقوم عملية إعادة الهندسة على تفكيك الحواجز البيوروقراطية التى تحد من درجة مرونة المنظمة فى الاستجابة لمتغيرات السوق وذلك اعتمادا على « فرق عمل » يتم تشكيلها بصفة مؤقتة من خلال إقامة شبكة خاصة بها بهدف معالجة مشكلة ما تطرأ نتيجة تقلب أوضاع السوق او فى عمليات الانتاج والتسويق نتيجة لتعقيد الهيكل التنظيمى الداخلى . من ثم يكون شيكل المنظمة فى حالة تغير دائم يعكس سيولة البيئة من حوله ، اذا بمجرد انتهاء المشكلة التى شكلت لحلها تتحلل الفرقة ليتم توزيع اعضائها فى فرق جديدة حسب طبيعة المشكلة التى تستجد . (٧٤) بهذه الطريقة تتعامل المنظمة مع « عبء المعرفة » إذ تعتمد على تجميع الموارد العلمية للمنظمة فى تركيبات متنوعة وفقا لطبيعة المشكلة التى تواجهها .

هذه الأفكار تركت اثرا عميقا على القوات المسلحة الأمريكية وخاصة فى خطة « أعادة هندسة » الجيش التى سميت « قوة ٢١ » تقوم هذه الخطة على ربط جميع وحدات الجيش ابتداء من مستوى اللواء بمجموعة من « نظم المعلومات الدورية » . تستطيع من خلالها « سحب » المعلومات اللازمة وفقا لتصميم ولشمان (٧٥) وبذلك تمتلك كل وحدة القدرة على تبادل المعلومات بسهولة بحيث لا ترتبط بموقع ثابت فى هيكل القيادة وبالتالى يمكن تركيبها فى « فرق » قتالية مرنة تنسق عملياتها من خلال شبكة خاصة بها . الى جانب ذلك هناك تركيز واضح على استخدام شبكة المعلومات لتنسيق عمليات الدعم اللوجستى والاسناد الجوى بحيث يتم الربط تلقائيا بين قيادات الوحدات الصغيرة بحيث تتمكن من تخطيط عملياتها دون انتظار الأوامر من القيادة العليا . (٧٦)

الهدف الاساسى من عملية إعادة الهندسة اذا هو تقليص دورة إتخاذالقرار العسكرى من خلال الربط المباشر بين مصادر المعلومات والوحدات المسئولة عن تنفيذ الخطة العسكرية وهو مايعنى تجاوز الدرجات المتوسطة فى سلسلة القيادة . هذا لا يعنى اختفاء دور الهياكل الهرمية كلية فوظيفتها الاساسية ستظل وضع الخطوط العامة لرؤية القيادة تجاه كيفية الانتقال من الواقع الحالى الى الواقع المراد . وإنما الاختلاف سيكون فى كيفية التنفيذ إذ أن مهمة التخطيط المفصل والتنفيذ ستنتقل الى الشبكة حيث تتم تلقائيا من قبل الدرجات الصغيرة فى سلسلة القيادة فى إطار التصور العام للقيادة العليا . ومن ثم سترتكز العمليات العسكرية على مزيج من التخطيط الهرمى والتنفيذ اللامركزى وهو ما سينعكس على تصميم نظم المعلومات التى ستجمع بين نمط لا مركزى يعتمد على سحب المعلومة ونمط هرمى وظيفته بلورة تصور مشترك للأهداف العسكرية العامة . (٧٧)

خاتمة : التفسير الامريكى لحرب المعلومات

بعد عام تقريبا من انتهاء حرب الخليج أصدر الباحثان الفين وهايدى توفلر كتابا بعنوان « الحرب والحرب المضادة » حظى باهتمام واسع من قبل المؤسسة العسكرية الامريكية التى اعتمدت على فكرته الرئيسية فى بلورة مذهبها العسكرى القائم على حرب المعلومات . (٧٨) تقوم فكرة الكتاب على افتراض بأن الحرب ماهى إلا إنعكاسا لنمط الانتاج السائد فى حقبة تاريخية معينة . وطرح الكاتبان فكرة تطور التاريخ وفقا لثلاث موجات حضارية إتسم كل منها بمنط تكنولوجى معين بدءا بالموجة الاولى التى سادت حتى منتصف القرن الثامن عشر واعتمدت على الزراعة كالمصدر الاساسى للثروة ، مرورا بالثورة الصناعية التى ارتكزت على الانتاج الشامل خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، وانتهاء بثورة المعلومات الحالية التى تقوم على تحليل وتبادل المعلومات كالمصدر الرئيسى لانتاج الثروة . ووفقا لطرح لكتاب واكب تطوير أسلوب الحرب هذه الموجات الثلاث نظرا لاعتماده عل تحويل مصادره الثروة الى طاقة تدميرية . فحروب الموجة الاولى قامت على تجييش الطاقة البشرية والحيوانية التى شكلت اساس الانتاج الزراعى ، مثلما ارتكزت حروب الموجة الثالثة على القوة التدميرية الهائلة للآلة الصناعية . أما حرب الموجة الثالثة – وتعتبر حرب الخليج اول مثال لها – فستشهد انتقال الصراع العسكرى الى « فضاء المعلومات » ، وسترتكز اساسا على القدرة الفائقة للشبكة على تحليل المعلومة .

ولكن كما أوضحنا من خلال هذا البحث فإن جوهراى ثورة عسكرية لا تكمن فقط فى التكنولوجيا التى تعتمد عليها وانما ايضا فى التغير الفكرى والفلسفى التى يصاحبها ولذا كان تركيزنا على تطور المذهب الامريكى الذى بدأ يتجه نحو الموجة الثالثة منذ أواخر السبعينات فمن خلال رصد التحول الفكرى الذى شهده الفكر العسكرى الامريكى تتضح لنا المعالم الرئيسية لحرب المعلومات لعل ابرزها الافتراض الاساسى التى تقوم عليها وهو ان الانتصار لا يأتى عن طريق التدمير المادى للعدو وانما من خلال تدمير عملياته التنظيمية من الداخل وأهمها تكمن فى قدرته على تحليل المعلومات . والواقع ان هذا الافتراضى يعكس الطبيعة اللامادية التى يتسم بها نمط التفاعلات فى عصر المعلومات ، فالشبكة نادرا ما تتجسد فى صورة مادية واستخدامها يعتمد اكثر على تحليل الرموز المجردة دون ان يتم ذلك عبر وسيط مادى . من هنا نبع تركيز المذهب الأمريكى على نظم

القيادة والتحكم بدلا من القوات العسكرية للعدو وهو ما عكس انتقال مركز ثقل المنظمات العسكرية الى الوظيفة التحليلية التى تقوم بها نظم القيادة .

هذا الادراك بأهمية الوظيفة التحليلية وفكرة تدمير العدو من الداخل حدا بمخططى الاستراتيجية العسكرية الامريكية الى التطرق لتلك المجالات الفكرية التى حاولت كشف العلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم ودور المعلومات فى التفاعل بينهما .والواقع ان هذا الاهتمام عكس أهمية البعد التنظمى فى تحليل تأثير التكنولوجيا على الحرب ، اذ ان حرب المعلومات – فى جوهرها – هى حرب بين نمطين من التنظيم – نمط يعتمد على الهياكل الهرمية تقوم على المركزية الشديدة فى ادراتها للعمليات الحربية ، ونمط يتخذ شكل الشبكة اللامركزية التى تسمح بتنسيق هذه العمليات تلقائيا فى فضاء المعلومات .

ومن واقع هذا الاهتمام بالبعد التنظيمى لثورة المعلومات ادرك القائمون على إعادة تقييم المذهب العسكرى الأمريكى ان فعالية المنظمات الهرمية تتوقف على توافر بيئة مستقرة نسبيا تتناسب مع سرعة دورة قرارها ، وبالتالى فإن الوسيلة المثلى لتدميرها تكمن فى حرمانها من هذا الاستقرار من خلال رفع وتيرة العمليات العسكرية بحيث تفوق قدرة العدو على التعامل معها . هنا يتضح تفوق التنظيم الشبكى على الهياكل الهرمية إذ أن سر قدرتها على التعامل مع الاضطراب يكمن فى مرونتها التنظيمية وسرعتها الفائقة فى الاستجابة للمتغيرات فى محيطها الخارجى . والجدير بالملاحظة ان هذا التحليل لا ينطبق على المنظمات العسكرية فقط ، فقد لاحظ عدد متزايد من التحيلات الاستراتيجية اتجاها يشير الى تفوق المنظمات الشبكية بصفة عامة – مثل شركات ادارة الأعمال الصغيرة ومنظمات الأرهاب والجريمة المنظمة – على تلك التى لاتزال تعتمد على نمط التنظيم الهرمى مثل الدول والأجهزة البيروقراطية والشركات العملاقة .(٧٩) تفسير هذا الاتجاه يرجع لكفاءة نظم الشبكات فى رصد وتحليل التغير فى بيئتها الخارجية ، حتى وان اتسمت بالاضطرب والسرعة التى تتحرك بها لصد هذا الاضطراب قبل ان يتمكن من الانتشار فى الجسم التنظيمى من الداخل .

غير أن تفوق الشبكة لا يرجع فقط لقدرتها على مواجهة الاضطراب وانما ايضا لقدراتها على توليده . فالسمة الرئيسية للمنظومة الشبكية تتمثل فى قصور دورة قرارها مما يمكنها من الوصول الى سرعات فائقة فى أداء عملياتها . ومن واقع الطبيعة المتداخلة التى تسود الحرب فإن هذه السرعة تترجم مباشرة الى اضطراب فى البيئة المشتركة التى يتقاتل فيها الطرفان ، مما يعنى أن حرب المعلومات تعتمد فى الاساس على التحكم وليس التدمير – وبصفة خاصة التحكم فى انسياب المعلومات فى ساحة المعركة .

يبقى إذن السمة الرئيسية لحرب المعلومات وهى السرعة نفسها ولا نعنى بذلك فقط السرعة المطلقة لتتابع الأحداث العسكرية وانما تغيرالاطار الزمنى للحرب ذاتها . فالقوة الحقيقية لأى ثورة تكنولوجية – وانعكاسها على التكنولوجيا العسكرية – تكمن فى قدرتها على تقليص الأبعاد الزمنية والمكانية للتفاعل الانسانى الأمر الذى يظهر بوضوح فى تأثيره على مستويات العمل الاستراتيجى . فقد جرت الحاجة فى الدراسات العسكرية إلى تحليل الحرب على ثلاثة مستويات حكم كل منها فى اطار زمنى ومكانى محدد بدءا بالمستوى التكتيكى الذى يركز على تفاصيل المعركة على الارض مرورا بالمستوى العملياتى الذى تجتمع فيه نتائج هذه المعارك لتحدد الوضع العسكرى على مسرح العمليات ككل ، وانتهاء بالمستوى الاستراتيجى الذى تتحد فيه الاهداف السياسية من الحرب والميزان العسكرى بين الدول . والواقع ان هذا التصور كان انعكاسا للآثار الناتجة عن تقلص بعدى المكان والزمان ومواكبة تطور الحرب الصناعية . فالسمة الجوهرية التى ميزت التكنولوجيا الصناعية هى اعتمادها على نظام متكامل ليؤازرها – وهو ما أدى الى استحداث مجال السيبرناطيقا – الأمر الذى ميزها عن تكنولوجيا حروب الموجة الأولى التى كانت تستخدم بشكل مستقل ومن ثم أصبحت القوة العسكرية تعتمد ليس فقط على امتلاك التكنولوجيا وانما على دمجها فى منظومة حربية متكاملة . (٨٠) من هنا جاء ظهور المستوى العملياتى فى المراحل الأخيرة للحرب العالمية الأولى ليحدد مجالا للعمل العسكرى بتوسط المجالين الاستراتيجى والتكتيكى ارتكز على افتراض بأن تركيب الاشتباكات التكتيكية فى هامش زمنى ومكانى معين ويمكن ان يولد آثارا تتجاوز المستوى التكتيكى لتمتد الى المنظومة الحربية للعدو وتؤدى الى انهيارها .

غير أن قوة ثورة المعلومات سينتج عنها ضغط أبعاد الزمان والمكان فى هامش أضيق بسبب انتقال الحرب الى الشبكة الأمر الذى سيؤدى الى انهيار الحدود الزمانية والمكانية التى حكمت مستويات الحرب الثلاثة بحيث تتضاءل المسافات الفاصلة بينهم . هذا الدمج بين مستويات الحرب يعكس سهولة انتقال اثر الاحداث من المستوى التكيتكى الى المستوى الاستراتيجى والعكس . كذلك كما ان الفارق بين المستويين التكيتكى والعملياتى يكاد ينعدم بحيث يصعب التفريق بينهما (٨١) . ومن ثم تتحول الحرب الى عمل عسكرى متصلى نيتقل فيه أثر الاحداث عبر مستوياتها الثلاثة بسرعة فائقة .

وقد ظهر أثر هذا التحليل على المذهب العسكرى الامريكى فى فكرة التزامنية التى وضحت فى كتابات رئيس هيئة اركان الجيش السابق وهو يعتبر صاحب

الفضل فى وضع الاسس الفكرية لمشروع « قوه ٢١» . يرتكز هذا المفهوم على ربط مستويات التخطيط العسكرى الثلاثة بحيث تظهر العملية الحربية للعدو فى صورة ضربة متواصلة على المستوى التكتيكى والعملياتى والاستراتيجى بالتوازى من ثم يستحيل على العدو الانتقال الى مستوى آخر لانقاذ موقفه إذ أن تزامن العمليات سيؤدى الى كسر حلقات الوصل التى كانت تربط بين المستويات الثلاثة . (٨٢)

اذاً يتضح مما سبق أن العامل الأساسى وراء نجاح وفاعلية أى خطة هو العامل الفكرى . وذلك نظرا لعلو مرتبة المعرفة فى سلم المواد الأولية . ويدعونا ذلك لإعادة التفكير حول التفريقات الكلاسيكية التقليدية بين ماهو أكاديمى وعملى ، وفكرى ويدوى ، ونظرى وتطبيقى . فكل هذه الخطوط الفاصلة التحكمية يعاد رسمها الآن بعد أن تولت البيانات والمعلومات والمعرفة مكان الصدارة للمؤسسات العسكرية والمدنية ، والاقتصادية والسياسية . فالثورة التى أحدثتها تكنولوجيا المعلومات هى فى الواقع ثورة فكرية بقدر ماهى تقنية .

الهوامش

1. Brig. Gen. Richard Neal (USMC), USCENTCOM Briefing, CNN Riyadh, Saudi Arabia, 15 February 1991.

2. Peter Drucker. *The New Realities: In Government and Politics, In Economics and Business, In Society and World View* (New York: Harper & Row Publishers, 1989); Scott Lash., John Urry. *The End of Organized Capitalism* (Cambridge: Polity Press, 1993).

3. S.J. Andriole "Leveraging Command and Control via Enhanced Decisionmaking: Prospects for a Behavioral Theory of Command and Control" *Defense Analysis* 4 (September 1988): 253-266.

4. Robert Leonhard. *Fighting by Minutes: Time and the Art of War* (London: Praeger, 1994).

5. Thomas P. Coakley, *Command and Control for War and Peace* (Washington: National Defense University Press, 1992)., pp. 58-62.

6. Gray, Colin S. "National Style in Strategy: The American Example" *International Security* 6 (Fall 1981): 21-47.; Edward Luttwak. "The American Style of Warfare" *Air Force Magazine* (August 1979); Edward Luttwak, "The American Style of War and the Military Balance" *Survival* 21 (March/April 1979): 2-60.

7. Archie D. Barrett, *Re-appraising Defense Organization* (Washington: National Defense University Press, 1983); Stuart W. Leslie. *The Cold War and American Science: The Military-Industrial-Academic Complex at MIT and Stanford* (New York: Columbia University Press, 1993).

8. Jeffrey P. Kimball, "The Stab in the Back Legend and the Vietnam War" *Armed Forces and Society* 14 (Spring 1988): 433-458; Deborah. D. Avant,. "The Institutional Sources of Military Doctrine: Hegemons and Peripheral Wars" *International Studies Quarterly* 37 (1993): 409-430.

9. Avant,. "The Institutional Sources of Military Doctrine".

10. Lawrence Freedman, *The Evolution of Nuclear Strategy* (N.Y. St. Martin's Press, 1981).

11. Robert Osgood, *Limited War* (Chicago: University of Chicago Press, 1957); Thomas Schelling. *The Strategy of Conflict* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963).

12. Field Manual (FM) 100-5 *Operations of the Army Forces in the Field* (Washington D.C.: Department of the Army, 1968), p. 1-6.

13. Harry G. Summers, "The United States Army Institutional Response to Vietnam" in Charles R. Shrader (Lt. Col.) ed. *The Impact of Unsuccessful Military Campaigns on Military Institutions, 1860-1980. Proceedings of the 1982 International Military History Symposium* (Washington D.C.: U.S. Army Center of Military History, 1984); Stephen Peter Rosen, "Vietnam and the American Theory of Limited War" International Security 7 (Fall 1982): 83-113.

14. Weigley, Russel F. *The American Way of War: A History of United States Military Strategy and Policy* (New York: Macmillan Publishing Company, 1973).

15. William Darryl Henderson, *The Hollow Army: How the U.S. Army is Oversold and Undermanned* (New York: Greenwood, 1990).

16. Carl - Christoph Schweitzer, (ed.) The Changing Western Analysis of the Soviet Threat (London: Pinter Publishers, 1990).

17. James Kitfield, *Prodigal Soldiers: How the Generation of Officers Born of Vietnam Revolutionized the American Style of War* (New York: Simon & Schuster, Inc., 1995) pp. 156-158.

18. Paul H. Herbert, (Maj.) *Deciding What Has to Be Done: General William E. DePuy and the 1976 Edition of FM 100-5, Operations* (Leavenworth Paper No. 16. Fort Leavenworth, Kansas.: U.S. Army Command and General Staff College, 1988), pp. 79-95.

19. Gabel, Christopher R. (Dr.) "Doctrine: Active Defense" in Roger J. Spiller (ed). *Combined Arms in Battle Since 1939* (Ft. Leavenworth, Kansas: US Army Command and General Staff College, 1992).; William S. Lind, "Some Doctrinal Considerations for the United States Army" Military Review 57 (March 1977): 54-65.; Saadia Amiel, "Deterrence by Conventional Forces" Survival 20 (March/ April 1978): 58-62.

20. R.S. Evans, (Maj. British Army). "The Need for Offensive Operations on Land" *Military Review* 57 (July 1977): 44-52.; Tate, Clyde J. (Col. USA), L.D. Holder (LTC. USA). "New Doctrine for the Defense" *Military Review* 61 (March 1981): 2-9.

21. Philip A. Karber, "In Defense of Forward Defense - The Frontline of Europe" *Armed Forces Journal International* (May 1984): 27-50.; Philip A. Karbwer, "NATO Doctrine and National Operational Priorities: The Central Front and the Flanks: Parts I, II" in Robert O'Neill (ed.) *Doctrine, The Alliance and Arms Control* (Hamden, CT.: Archon Books, 1987): 160-201.

22. Philip A. Karber, "Soviet Lessons of the Middle East War" in The 15th Annual Army Operations Research Symposium, Army Research and Development, November-December 1976.; Karber, "The Tactical Revolution in Soviet Military Doctrine" *Military Review* November 1977: 83-85.; George F. Steger, "More Dilemmas in Studying Soviet Tactics" *Military Review* February 1978: 88-91.

23. Romjue, John L. *From Active Defense to AirLand Battle: The Development of Army Doctrine, 1973-1982* (Ft. Monroe, Virginia: TRADOC Historical Office, June 1984), pp. 89-91.

24. James F Dunnigan, Raymond M. Macedonia. *Getting it Right: American Military Reforms After Vietnam to the Gulf War and Beyond* (New York: William Morrow & Co., Inc., 1995), pp. 59-67; James Kitfield, *Prodigal Soldiers: How the Generation of Officers Born of Vietnam Revolutionized the American Style of War* (New York: Simon & Schuster, Inc., 1995), pp. 49-60.

25. John L. Romjue, "AirLand Battle: The Historical Background" *Military Review* 66 (March 1986): 52-55; "The Evolution of the AirLand Battle Concept" *Air University Review* 35 (May-June 1984): 4-15.

26. Summer, pp. 90-95.

27. Carl Von. Clausewitz, *On War.* Trans. and ed. Michael Howard and Peter Paret. Princeton: Princeton University Press, 1984.

28. Ibid., pp. 15-37.

29. John Mearsheimer. "Why the Soviets Can't Win Quickly in Central Europe" *International Security* 7 (Summer 1982): 3-39.; "Maneuver, Mobile Defense, and the NATO Central Front" *International Security* 6 (Winter 1981-82): 104-122.

30. William S. Lind,. *Maneuver Warfare Handbook* (Boulder & London, 1985).; "The Case for Maneuver Warfare" in Asa A. Clark, Peter W. Chiarelli, Jeffrey S. McKitrick, James W. Reed (eds). The Defense Reform Debate: Issues and Analysis (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1984): 88-100; Richard D. Hooker. (ed). *Maneuver Warfare: An Anthology* (Novato, CA.: Presidio Press, 1993).

31. Timothy Lupfer, *The Dynamics of Doctrine: The Changes in German Tactical Doctrine During the First World War* (Leavenworth: Combat Studies Institute, 1981).

32. James S. Corum. *The Roots of Blitzkrieg: Hans Von Seeckt and German Military Reform* (Lawrence, KA.:University Press of Kansas, 1992).

33. Edward Luttwak. "The Operational Level of War" *International Security* 5 (Winter 1980/81): 61-79.

34. Morton Kondracke, "Defense Without Mirrors: We Really Can Get More Bang for the Buck" *The New Republic* January 24, 1981: 11-13.

35. Robert R. Leonhard. *The Art of Maneuver: Maneuver Warfare Theory and AirLand Battle* (Novato, CA.: Presidio Press, 1991), p. 51.

36. Joel S. Lawson, Sr., "The State Variables of a Command and Control System" Proceedings for Quantitative Assessment of the Utility of Command and Control Systems, Office of the Secretary of Defense with the Cooperation of the MITRE Corporation, C3 Division (Washington, D.C.: National Defense University, Ft. Leslie J. McNair, January 1980).

37. John R. Boyd, "A Discourse on Winning and Loosing" August 1987; "Briefing on the Boyd Theory: Competitive Observation - Decision - Action Cycles" With Introduction (Dated 25 June 1979) By William S. Lind (August 1, 1978).; "Patterns of Conflict." Briefing Presented to the Air War College. (Maxwell AFB., Al.: September 29, 1981).

38. James Fallows, *National Defense* (New York: Random House, 1981), pp. 28-32.

39. Stephen W. Richey, (Cadet. US. Military Academy) "The Philosophical Basis of AirLand Battle" *Military Review* 64 (May 1984): 48-53.

40. Wayne A. Downing. (Col. USA), James R. Riley (Lt. Col. USA), David M. Rodriquez (Capt. USA). "Training for Maneuver Warfare" *Military Review* 64 (January 1984): 16-27.; Anthony M. Coroalles, (Capt. USA). "Implementing a Maneuver Style of War" *Military Review* 62 (December 1982): 20-25.; "Maneuver to Win: A Realistic Alternative" *Military Review* 61 (September 1981): 35-46.; John S. Doerfel, (Lt. Col. USA). "The Operational Art of the AirLand Battle" *Military Review* 62 (May 1982): 3-10.

41. Don A. Starry, "Extending the Battlefield" *Military Review* 61 (March 1981): 32-50.

42. Field Manual (FM) 100-5, Operations (Department of the Army, Washington D.C., 20 August 1982).

43. Ibid, p. 2-2.

44. Ibid, p. 2-5.

45. FM 100-1, The Army, Department of the Army, Washington D.C. (14 August, 1982).

46. James R. Beniger, *The Control Revolution: Technological and Economic Origins of the Information Society* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986).

47. Martin Van Crevald, *Technology and War: From 2000 B.C. to the Present* (New York: The Free Press, 1989), pp. 297-309; *Command in War* (Cambridge Mass.: Harvard University Press, 1985), pp. 240-253.

48. Chris Demchak. *Military Organizations, Complex Machines: Modernization in the US Armed Services* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1991), pp. 101-107.

49. Gary Chapman, "The New Generation of High Technology Weapons"; Paul N. Edwards, "A History of Computers and Weapons Systems" in David Bellin and Gary Chapman (eds). *Computers in Battle: Will They Work?* (Boston: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, 1987).; Van Crevald, *Technology in War*, pp. 285-276.

50. Demchak, pp. 19-24; 90-98.

51. Paul Bracken. *The Command and Control of Nuclear Forces* (New Haven and London: Yale University Press, 1983), pp. 61-72.; Bruce Blair. *Strategic Command and Control: Redefining the Nuclear Threat* (Washington: Brooking's 1985).; Philip S. Kronenberg. "Command and Control as a Theory of Interorganizational Design" *Defense Analysis* 4 (September 1988): 229-252.

52. Alan Borning, "Computer Systems Reliability and Nuclear War" in David Bellin and Gary Chapman (eds). *Computers in Battle: Will They Work?* (Boston: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, 1987).

53. Demchak , pp. 154-158; Alfred D. Chandler, Jr. *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1977).

54. Van Crevald, *Command inWar*, pp. 152-173; Manuel DeLanda. *War in the Age of Intelligent Machines* (New York: Zone Books, 1991), pp. 74-91.

55. Norbert, Weiner. *Cybernetics: Or Control and Communication in the Animal and Machine* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1948).; Howard Rheingold. *Tools for Thought: The People and Ideas Behind the Next Computer Revolution* (New York: Simon & Schuster, 1985), pp. 52-61.;

56. Stafford Beer. *Decision and Control: The Meaning of Operational Research and Management Cybernetics* (New York: John Wiley and Sons, 1994), pp. 247-263.

57. Beer, pp. 180-191.

58. M.A Rice,., A.J. Sammes. *Communications and Information Systems for Battlefield Command and Control* (London: Brassey's, 1989), pp. 7-9.

59. Posen, Barry. *The Sources of Military Doctrine* (Ithaca: Cornell University Press, 1984), p. 36.

60. George E. Orr, (Maj. USAF). *Combat Operations C3I: Fundamentals and Interactions* (Maxwell AFB. Alabama: Air University Press, 1983).

61. Ibid, pp. 32-36.

62. John A. Warden, *The Air Campaign: Planning for Combat* (Washington D.C.: National Defense University Press, 1988).; James Winnefield, Preston Niblack, Dana J. Johnson, *A League of Airmen: US Airpower in the Gulf War* (Santa Monica, RAND, 1994), pp. 57-62.

63. Warden , "The Enemy as a System" Air Power Journal (Spring 1995).

64. Coyne 1992, RAND 65-73, Hallion.

65. Van Creveld, Command in War, pp. 250-263.;

66. Van Creveld, *Command in War*, pp. 288-294. Edward Bennett, James Degan, Joseph Spiegel (eds). *Military Information Systems: The Design of Computer Aided Systems for Command* (New York: Frederick A. Praeger, 1964).

67. Bennett, pp. 271-289.

68. Major General George S. Eckhardt. Command and Control, 1950-1969 (Washington: Department of the Army, 1974).

69. Gordon Welchman, *The Hut Six Story: Breaking the Enigma Codes* (London: Allen Lane, 1982).

70. Ibid, pp. 294-337.

71. Michael Hauben, "Behind the Net: The Untold Story of the ARPANET" (*http: // wuarchive. wustl. edu/doc/misc/acn/netbook/ch.6-untold-ARPA*).

72. General Colin Powell, "Information Age Warrior" *BYTE* July 1992.

73. Michael Benedikt (ed.) *Cyberspace: First Steps* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1992).

74. Michael Scott Morton (ed.) *The Corporation of the 1990s: Information Technology and Organizational Transformation* (New York: Oxford University Press, 1991).; Robert Reich, "Entrepreneurship Reconsidered: The Team as Hero" *Harvard Business Review* (May-June 1987): 77-83.; Lee Sprous, Sarah Kessler *Connections: New Ways of Working in the Networked Organization* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1991).

75. TRADOC Pamphlet 525-5. *Force XXI Operations* (Fort Monroe, Virginia: HQ USATRADOC, August 1, 1994).

76. Ibid, pp. 5-14.

77. Ibid.

78. Alvin Toffler, Heidi Toffler, *War and Anti War: Making Sense of Today's Global Chaos* (London: Warner Books, 1992).

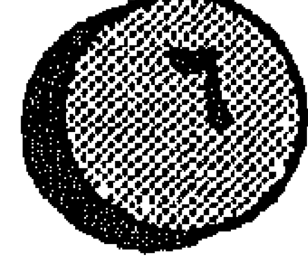
79. John Arquilla, David Ronfeldt, "Cyberwar is Coming" *Comparative Strategy* 12 (April - June 1993): 141-165.

80. Van Creveld, *Technology and War*, pp. 307-354.

Lt. Col. Douglas Macgregor. "Future Battle: The Merging Levels of War" *Parameters* 22 (Winter 1992): 33-47.; David Jablonsky, "US Military Doctrine and the Revolution in Military Affairs" *Parameters* 24 (Autumn 1994): 18-36.

82. Gordon R Sullivan. (Gen. USA). "Moving into the 21st Century: America's Army and Modernization" *Military Review* 73 (July 1993): 2-11. Sullivan and., James M. Dubik (Col. USA). "Land Warfare in the 21st Century" *Military Review* 73 (September 1993): 13-32. "War in the Information Age" *Military Review* 74 (April 1994): 46-62.





اتجاهات المستفيدين المصريين نحو استخدام الفهارس الالكترونية

دراسة ميدانية على بعض المكتبات المتخصصة فى العلاقات الدولية



د . أسامة السيد محمود

تخلو برامج التعليم الرسمى من تعليم التلاميذ والطلاب خلال مراحل تعليمهم المختلفة فى مهارات استخدام مصادر المعلومات أو الاعتماد عليها فى حل المشاكل اليومية واتخاذ القرارات ، باستثناء بعض التجارب الحديثة لإدخال تلك البرامج فى مصر بمكتبة الجامعة الأمريكية أو بعض المدارس الثانوية ، إلا أن مرور سنوات قليلة للغاية على تلك التجارب بالتعليم العام خصوصا يجعل من أمر دراسة نتائجها غير متاح فى الوقت الحاضر . وقد أدى غياب مثل تلك البرامج الى افتقاد المستفيد المصرى لمهارات تحديد أماكن مصادر المعلومات المتاحة ، أو مهارات التعامل معها ، مما انعكس بالتالى فى كثير من الأحيان على سرعة إتخاذ القرارات أو جودة وسرعة انجاز الأبحاث العلمية ، كما أنه من ناحية أخرى جعل من أمر تكوين مجموعات قوية من مصادر المعلومات عملية غير اقتصادية ، لقلة استخدامها وعدم فعالية هذا الاستخدام فى بعض الأحيان .

ومع استخدام تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية المصغرة سهلة الاستخدام وقليلة التكاليف فى آن واحد . للتعامل والوصول الى مصادر المعلومات المختزنة فى شكل قواعد وبنوك للمعلومات الببليوجرافية والرقمية والنصية ، أصبحت المهارات المطلوبة للتعامل مع مصادر المعلومات الالكترونية مهارات مركبة تجمع ما بين القدرة على تحديد مصادر المعلومات ، والقدرة على التعامل مع أجهزة الحاسبات الالكترونية، ثم القدرة على التعامل مع نظم استرجاع المعلومات نفسها .

ومن الملاحظ فى السنوات القليلة التى مضت من عقد التسعينيات انتشار عمليات تحويل نظم المكتبات المصرية من النظم اليدوية ، الى النظم التى تعتمد على الحاسبات الالكترونية المصغرة فى بعض أو كل عملياتها ، وهذا الانتشار فيما يرى كاتب هذه الدراسة انما يرجع الى بعض أو كل الأسباب التالية :

١- رخص وسهولة الحصول على أجهزة الحاسبات الالكترونية فى مصر .

٢- التحسن الواضح فى وسائل الاتصال عن بعد بين المكتبات المصرية بعضها وبعض ، أو بين المكتبات المصرية ومصادر المعلومات فى الخارج ، وهذا التحسن يرجع أساسا الى الاصلاح الملموس فى شبكة الاتصالات التليفونية فى مصر والتوسع فيها ، وربطها بشبكات الاتصالات الدولية .

٣- توافر نظم وبرامج جاهزة تستطيع التعامل مع المعلومات الببليوجرافية العربية واللاتينية ، وتستطيع أيضا تنفيذ عدة عمليات وأنشطة داخل المكتبات ، ويمكن تشغيلها على الحاسبات الالكترونية المصغرة ، ثم امكانية الحصول عليها والتدريب عليها مجانا ، وأخص بالذكر نظام CDS-Micro ISIS الذى عربته وتتولى توزيعه مجانا جامعة الدول

العربية ، وبرنامج LIS الذى صممه ويتولى توزيعه والتدريب عليه وتطويره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء فى مصر ، بل قد يصل الأمر بهذا المركز الى امداد بعض المكتبات الحكومية بالأجهزة والحاسبات نفسها مجانا والاشراف الفنى ودعم عملية التحويل بالمستشارين لتطوير هذه المكتبات ومراكز المعلومات .

٤- توفر جيل جديد من أمناء المكتبات وإخصائى المعلومات المصريين الذين لديهم المعرفة النظرية عن النظم الالكترونية فى المكتبات وفوائدها ، والبرامج والنظم المتاحة ، وذلك بعد التطوير الملموس الذى حدث على برامج ومقررات أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات فى مصر ، بل إن بعض الخريجين يسعى بصفة شخصية أو تتاح له الفرصة لتطوير هذه المهارات النظرية الى خبرات تطبيقية على استخدام الحاسبات الالكترونية والتعامل معها .

وعلى الرغم من الانتشار الملحوظ للنظم القائمة على الحاسبات الالكترونية المصغرة فى المكتبات المصرية ، الا أنه لم تجرى أى دراسات سابقة لرصد الاتجاهات أو التغيير الذى يحدث فى سلوك المستفيد نحو استخدام الحاسبات فى التعامل مع مصادر المعلومات ، وبالذات فى التعامل مع الفهارس والأدوات الاسترجاعية التى تعد العمود الفقرى واللبنة الأولى فى قيام أى نظام الكترونى رغم ظهور عدد كبير نسبيا من الدراسات فى الخارج أخضعت التغيير فى سلوك المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية المقامة للجمهور والمعروفة اختصارا Open Access Catalogs OPAC ورصدت اتجاهاته نحوها طوال العقد الحالى والعقد الماضى . ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التى تهدف الى رصد اتجاهات المستفيد المصرى فى مجالات العلوم الاجتماعية عامة والعلاقات الدولية خاصة نحو استخدام الفهارس الالكترونية ومعرفة مقدار التغيير الذى يمكن أن يحدث فى سلوك البحث عن المعلومات لديه اعتمادا على هذه الأدوات . وسوف تتبنى هذه الدراسة تعريف مصطلح الاتجاه بأنه "استجابة الفرد لموقف أو مشكلة معينة"(١) . ورغم قدم مفهوم المصطلح الا أن كل الدراسات التى حاولت رصد اتجاهات المستفيدين وخدمات المكتبات والمعلومات فى العالم العربى قد سارت عليه - المصطلح والتعريف ثم الاستعانة بهما من مجال علم النفس أساسا - وان كانت قد أضافت عليه ليلى كرم الدين(٢) مؤخرا بأن دراسة الاتجاه تشمل أيضا "استجابة وموقف الفرد نحو النظم والقواعد والمصادر والخدمات المعمول بها أو المقدمة من المكتبة كمؤسسة أو ككيان ، وموقفه كذلك من الأمناء العاملين بها" . ومن المسلم به أن رصد سلوك واتجاهات المستفيدين بوجه عام يؤدى الى تحسين مستوى تصميم نظم استرجاع المعلومات وجعلها أكثر قربا من المستفيد ، وتحسين مستوى وتصميم نظم ومقررات تدريب اخصائى المعلومات والمستفيدين على حد سواء على التعامل مع مصادر المعلومات عبر الحاسبات الالكترونية.(٣)

الدراسات السابقة :

يقع مجال دراسات المستفيدين داخل قطاع عريض من قطاعات دراسات المكتبات والمعلومات ، ألا وهو قطاع دراسة الإفادة من المعلومات ، وهى التى حددها حشمت قاسم(٤) بأنها التى تهتم "بدراسة الإفادة من مكتبات أو نظم استرجاع أو خدمات أو قنوات أو حتى مصادر معينة ، أو تهتم بفئات أو أوساط معينة من المستفيدين ، أو تدفق المعلومات فى مجال علمى أو مهنى معين". وقد حدد د . أحمد بدر(٥) دراسات المستفيدين على وجه التحديد بأنها "التعرف على سلوك المستفيدين الفعليين أو المحتملين واحتياجاتهم من أجل الاستجابة لهذه الاحتياجات" ، وقد أرجع تاريخ هذه الدراسات الى الثلاثينيات من القرن العشرين ، وأتفق معه سالم (٦) ، بينما عاد حشمت قاسم بدراسات الافادة بوجه عام الى مطلع القرن .(٧)

وقد رصد سالم(٨) تنوع دراسات الاستخدام بداية من الخمسينيات ، وعرضها للعوامل والأسباب التى تحكم الاستخدام خاصة تلك العوامل التى تتسبب فيها سمات المستفيد أو اتجاهاته من استخدام مرافق أو مصادر المعلومات ، ثم التحول الذى طرأ على تلك الدراسات فى جعل المستفيد وليس المجموعات هى محور الاهتمام . وتناول حشمت(٩) فى تتبعه للدراسات السابقة نمو وازدهار الدراسات وتنوعها فى الستينيات وما بعدها ، وقدر عدد الدراسات فى الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٧٠ بأكثر من ٦٠٠ عمل ، ومن الجدير بالذكر أن هذا التنوع والمصحوب بالزيادة الكمية قد استمر بعد ذلك ، وقدرت الدراسات الجادة والرائدة ما بين ١٩٨٦-١٩٨٩ بنحو ٨٠ دراسة سنويا(١٠)، ثم أصبحت نحو ١٠٠ دراسة جادة سنويا ما بين ١٩٩٠-١٩٩٣(١١) حتى أنه أصبحت احدى المشاكل الحقيقية للباحثين فى هذا المجال هو تتبع الانتاج الفكرى المتزايد والمتنوع والمتشتت فى أدوات الاسترجاع من كشافات ومستخلصات لكل موضوعات المعرفة لأنه ببساطة هناك مستفيدون من المعلومات ، وحاجة الى المعلومات فى كل مجالات المعرفة .(١٢)

ورغم التنوع الكبير فى دراسات الافادة من المعلومات ، إلا أنه من الممكن تقسيم هذه الدراسات طبقا لأنواع الدراسات ونقاط التركيز فيها ، وخاصة أن الانتاج الفكرى السابق نفسه قد حاول تقسيم أنواع الدراسات . فقد ميز حشمت قاسم(١٣) بين ثلاثة أنواع أساسية من دراسات الافادة وهى : أ- دراسات ترتبط بمؤسسة خدمات معلومات معينة كمكتبة أو قاعدة معلومات مثلا . ولعل أبرز مثال لها هى دراسة نبيل قمصانى(١٤) التى تناول فيها كيفية استخدام مجموعات وفهارس مكتبة كلية الهندسة بجامعة الملك عبد العزيز .

ب - دراسات ترتبط بفئة واحدة من فئات المستفيدين . وهناك عدد كبير منها أقدمها دراسة العبودى(١٥) عن الاتجاه المكتبى لطلبة جامعة بغداد والمستنصرية ، وهى من أولى الدراسات المتخصصة فى هذا الموضوع فى الانتاج الفكرى العربى ، ثم دراسة الصوينع(١٦) عن استخدام الموظفين للمكتبات الحكومية ومصادر المعلومات فى المملكة العربية السعودية . ثم تطورت مناهج إعداد هذه الدراسات بعد ذلك على يد جيل جديد من الباحثين العرب ، وخرجت مجموعة من الدراسات الميدانية التى اعتمدت على عينات حقيقية من المستفيدين العرب ، ولعل أقيمها - من وجهة نظر كاتب هذه

الدراسة – هي دراسة بو عزة وقدورة في تونس (١٧) عن سلوك المدرسين الجامعيين في العلوم الأساسية والتطبيقية تجاه المعلومات ، ودراسة ليلى كرم الدين(١٨) عن مقارنة اتجاهات الأطفال ما بين الريف والحضر تجاه المكتبة ، والتأثيرات الاجتماعية والنفسية لذلك ، ودراسة رجاء فايز(١٩) التي تعرضت لأساليب استخدام مكتبات الكليات المتوسطة في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية من قبل الطالبات وعضوات هيئة التدريس، بينما قصر الغامدي(٢٠) دراسته على أعضاء هيئة التدريس فقط وكيفية استخدامهم للمكتبات الجامعية . وآخر الدراسات العربية الجديرة بالذكر ولعلها في نفس الوقت الوحيدة التي تعرضت لمجال الدراسة التي بين أيدينا هي دراسة شطور(٢١) التي تعرف فيها على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاقتصادية نحو استخدام مصادر المعلومات المتاحة سواء داخل مكتبات كلياتهم ، أم خارجها والفروق النوعية بينهم وبين باقي فئات المستفيدين في مجال العلوم التطبيقية نحو استخدام مصادر المعلومات .

أما بالنسبة للانتاج الفكري الأجنبي ، فقد حصر سالم(٢٢) ويونس الخاروف(٢٣) الدراسات الأجنبية المميزة من ١٩٣٠–١٩٧٠ بالنسبة للأول ، بينما تعرض الثاني لهذه الدراسات مع ضم بعض الدراسات العربية حتى نهاية الثمانينيات ، وتشابه معهما حسان ثابت(٢٤) في استعراض بعض الدراسات الأجنبية حتى منتصف الثمانينيات أيضا وكان تركيز الثلاثة على الدراسات التي تناولت الطلبة والمكتبات الجامعية على وجه التحديد . ويمكن اعتبار دراسة أليس وزملائه(٢٥) هي أقرب الدراسات للدراسة التي بين أيدينا حيث قارن بين أسلوب وسلوك استخدام مصادر المعلومات لعلماء الفيزياء والكيمياء ، وعلماء العلوم الاجتماعية ، وأخذ عينة من أساتذة جامعة شيفلد في انجلترا حيث تبين له أن علماء العلوم الطبيعية أكثر اعتمادا على قنوات المعلومات غير الرسمية (الزملاء) وعلى استخدام الحاسبات الالكترونية في التعامل مع بنوك وقواعد المعلومات ، وعلى استخدام أبحاث المؤتمرات والمقالات وبراءات الاختراع ، بينما يعتمد علماء العلوم الاجتماعية أكثر على المقالات الاستعراضية Review Articles في الدراية بما صدر حديثا من معلومات ، وعلى الكتب والرسائل الجامعية ، وهم أقل اعتمادا على الحاسبات الالكترونية في التعامل والوصول الى مصادر المعلومات .

جـ – دراسات تركز على نوع واحد من مصادر المعلومات . وقد أدخل فيها حشمت قاسم(٢٦) دراسة الافادة من الاحاطة الجارية والبث الانتقائي ومراصد المعلومات وخدمات الاسترجاع على الخط المباشر On Line ، ونحن هنا أمام دراسات تعرضت لاتجاهات استخدام أنواع معينة من مصادر المعلومات كالمطبوعات الحكومية(٢٧) أو المصغرات الفيلمية(٢٨) ، ودراسات أخرى مختلفة تتعرض لسلوك المستفيدين تجاه استخدام نظم استرجاع المعلومات الالكترونية وهو موضوع الدراسة التي بين أيدينا ، ولا نجد منها في العربية إلا مقالة سليمان مصطفى(٢٩) التي استعرضت الانتاج المنشور من ١٩٦٠ الى ١٩٩٠ تقريبا ، بينما نجد سلسلة من الدراسات الهامة الأجنبية أقربها لهذه الدراسة دراسة مارشينيوتي(٣٠) عن محاور وعوامل تتدخل في سلوك المستفيد في اتصاله بقواعد وبنوك المعلومات النصية حيث حدد أربعة عوامل هي : الشخص الذي يبحث ومقدار تدريبه ، والمشكلة ، ومجال التخصص ، ونظام الاسترجاع نفسه ، واستخلص هذه العوامل من اجراء تجربة ميدانية على عينة من ١٦ من علماء الحاسب والاقتصاد والقانون و ١٦ من أخصائيي المعلومات ، و ١٥ من الطلاب في المجالات الثلاثة السابقة . والدراسة الثانية قريبة الصلة بدراستنا هذه هي دراسة فورد وزملائه(٣١) ، الذي أراد معرفة تأثير المهارات العقلية والتخصص العلمي على البحث على الخط المباشر ، وكانت عينة من ٦٧ طالبا في ماجستير المكتبات أجروا ٢٧٥ بحثا على "مستخلصات علم المكتبات والمعلومات" وكل الأبحاث مرتبطة برسائلهم وكانت النتائج عالية جدا من حيث القدرة على الاسترجاع مقارنة بنتائج أبحاث أخرى لمستفيدين طلب منهم البحث عن موضوعات ، أو في أدوات استرجاع خارج تخصصاتهم . أما الدراسة الثالثة المباشرة عن موضوع اتجاهات المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية فهي دراسة اكيرويد(٣٢) حيث طلب من ١٠ من الطلاب في السنوات النهائية لتخصصاتهم ، وكلهم ذو خبرة متساوية في استخدام الحاسبات أن يبحثوا عن مصادر معلومات في الفهارس الالكترونية لمكتبات ثلاث جامعات بريطانية بغرض معرفة درجة تعامل المستفيد مع كل نظام من النظم وتحسين القدرة الاسترجاعية لكل منهم . والدراسة الرابعة ذات الصلة الوثيقة بهذه الدراسة هي دراسة كيسترا وزملائها(٣٣) ، التي جمعت مجموعة من طلاب المرحلة الجامعية الأولى وقسمتهم الى قسمين : الأول تلقى تدريبا مبسطا على استخدام نظام استرجاع معين ، أما الثانية فلم تتلق هذا التدريب ، ثم طلب منهم جميعا البحث عن مصادر معلومات معينة ، فجاءت النتيجة بأن المجموعة التي تلقت التدريب كان عدد المصادر التي استرجعتها أكبر بكثير من المجموعة الثانية وفي وقت أقل ، وفي هذا السياق كتبت لنا تيفيل(٣٤) دراسة عن المهارات التي ينبغي أن يتعلمها المستفيد قبل أن يتعامل مع الفهارس الالكترونية وحددتها بأربع مهارات أساسية وهي استراتيجيات البحث العامة وأسس البحث الفوري في الفهارس الالكترونية ، وأسس البحث الفوري في بنوك وقواعد المعلومات ، ثم القدرة على التقييم السريع للمعلومات المسترجعة .

وبجانب الفئات الثلاث الأساسية التي سبق أن تعرضنا لها في الصفحات الماضية ، نستطيع أن نميز فئة أخرى جديدة أهتمت أساسا بتحديد العوامل التي تتدخل في سلوك المستفيدين للإفادة من مصادر المعلومات أو نظم الاسترجاع المختلفة ، وقد حصر فورد(٣٥) هذه العوامل فحددها بالعمر والغرض من الاستخدام ودرجة التعليم ، والجنس ، والتخصص ، والوقت الذي يخصصه المستفيد للبحث من المعلومات ومصادر المعلومات الأخرى المحيطة غير المكتبات ومراكز المعلومات ودرجة تدريب المستفيد وخبرته على استخدام المكتبة وتنظيم المكتبة ودرجة التكنولوجيا المستخدمة وتعقيدها ومساعدة أخصائي المعلومات له . بينما جمعت هونس(٣٦) هذه العوامل تحت سبع فئات هي السمات الشخصية للمستفيد ، وقدرته على تحديد المشكلة ، والسمات الشخصية

للوسيط (أخصائي المعلومات) واستراتيجيات البحث ، وأنواع مصادر المعلومات وتصميم نظام المعلومات نفسه ، ثم صياغة مشكلة البحث في شكل أسئلة بحثية مع العلم بأن آخر المقالات الاستعراضية(٣٧) التي تتبعت العوامل التي يمكن أن تتدخل في سلوك المستفيد اعتمادا على الدراسات الميدانية في أوائل التسعينيات قد حصرت ٤٨ عاملا مختلفا لهم علاقة بسلوك المستفيدين ، أهمها من حيث الترتيب تعليم الفرد وقدرته العقلية وذكاؤه وخبرته بالموضوع وخبرته بنظام الاسترجاع وموضوع البحث وتخصصه وتركيبه وأنواع الوثائق المطلوبة وأهميتها للمستفيد واستراتيجيات البحث ونوع الأجهزة المستخدمة وحجم قاعدة المعلومات ومرونتها وسرعة الاسترجاع .

ولا يمكن أن ينتهي هذا الجزء من الدراسة قبل أن ننوه بفضل مقالتي حشمت قاسم(٣٨) وأحمد بدر(٣٩) المشار اليهما في تنبيه المتخصص العربي الى أهمية مجال الافادة من المعلومات والمساهمة في القاء الضوء على طبيعة هذه الدراسات وأنواعها وتاريخا ومناهجها ومشاكلها وأهميتها في ربط خدمات مرافق المعلومات باحتياجات المستفيد . كما أننا لا يمكن أن ننتقل الى الجزء التالي من هذه الدراسة قبل أن نستجمع معا في سطور قليلة ما جاء في الصفحات الماضية عن معالجة القضية في الانتاج الفكري السابق ، حيث تبين لنا بجلاء بداية هذه الدراسات مع نهاية الربع الأول من هذا القرن ، ثم تشعبها بعد ذلك وزيادتها الحادة في العقدين الماضيين ، وأن الكتابات العربية فيها قليلة للغاية ، ولعل معظمها مما ذكر من مصادر سابقة كان في المملكة العربية السعودية وقليل منها في مصر والأردن والعراق وتونس وخاصة الدراسات الميدانية التي تعرضت لعينات من المستفيدين وإخضاع سلوكهم واتجاهاتهم للقياس ، وأن الجزء الخاص باتجاهات وسلوك المستفيدين نحو استخدام النظم الالكترونية لاسترجاع المعلومات لم يظهر منه في العالم العربي الا المقالة الاستعراضية لسليمان مصطفى والمشار اليها سابقا(٤٠) ، بينما ظهرت الكتابات حول هذا الموضوع في الولايات المتحدة وانجلترا مع بداية تطبيق النظم الالكترونية وتحويل فهارس المكتبات الى شكل مقروء آليا .

مجتمع الدراسة :

جرت هذه الدراسة أثناء تطوير مكتبة المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية من يناير الى مايو ١٩٩٥ ، وتطوير المكتبة الاقتصادية بوزارة الدولة للتعاون الدولي ما بين يوليو الى نوفمبر ١٩٩٥ . وكان كاتب هذه الدراسة في ذلك الوقت يتولى الاشراف الفني على عمليات التطوير كجزء من عمله كمستشار في مشروعات المكتبات بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ، ويعتمد هذا التطوير على وضع سياسات للعمل في المكتبة وإدخال النظام الآلي المتكامل Library and Information System والمعروف اختصارا بـ LIS-2 الذي يقوم بتحويل فهارس المكتبة الى شكل الكتروني وتكوين قاعدة معلومات ببليوجرافية يصبح ممكنا بعدها ميكنة عمليات ضبط الرصيد وتسجيل أعداد الدوريات وأعداد التقارير ونشرات المكتبة وقوائم الاضافات الجديدة ، علاوة على ميكنة خدمات الإعارة بعد إدخال أسماء المستعيرين .

وكانت مكتبة معهد الدراسات الدبلوماسية تتكون في ذلك الوقت من نحو ١٧ ألف مجلد من الكتب والمراجع والدوريات والتقارير وأبحاث المتدربين والنشرات ، وتستخدم أساسا من قبل أعضاء الدورات التدريبية في المجالات الدبلوماسية والاعلامية والتجارية والاقتصادية ، التي تدخل في نطاق العلاقات الدولية . أما المكتبة الاقتصادية بوزارة الدولة للتعاون الدولي ، فكانت تتكون من نحو ٤ آلاف من تقارير المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية ، وأبرزها تقارير البنك الدولي ، علاوة على نحو ألف من الكتب والمراجع والدوريات والاحصائيات ، وتستخدم أساسا من قبل أعضاء المكتب الفني السيد وزير الدولة للتعاون الدولي علاوة على الباحثين في قطاعات الوزارة المختلفة والتي يهتم كل منها بالنشاط الاقتصادي والتعاون مع منطقة جغرافية معينة من العالم .

وبسبب تردد كاتب هذه المقالة يوميا تقريبا على كل من المكتبتين لمتابعة سير العمل ، كان من السهل عليه تتبع المستفيدين وسلوكهم واتجاهاتهم بشكل مباشر خاصة مع قلة عددهم سواء كان هذا السلوك نحو استخدام المجموعات والأدوات الاسترجاعية اليدوية التي كانت موجودة ، ثم مع بدء تنفيذ النظام الالكتروني وتحويل الفهارس ، أتيحت لكاتب هذه المقالة أيضا ملاحظة سلوك نفس هؤلاء المستفيدين نحو استخدام المجموعات ولكن اعتمادا على الفهرس الالكتروني ، وبالتالي كان من الممكن من الناحية المنهجية قياس الفارق في الاستخدام وتأثير الفهرس الالكتروني على هؤلاء المستفيدين ، ثم ملاحظة اتجاهاتهم نحوه . وقد افترض كاتب الدراسة أن هناك تغييرا في السلوك سيحدث بعد انشاء الفهارس الالكترونية مما سينعكس بالطبع على اتجاهات هؤلاء المستفيدين نحو استخدام المكتبة ، ونحو استخدامها بواسطة الأدوات الاسترجاعية على وجه الخصوص .

ويمكن تقسيم الفترة الزمنية التي تم البقاء فيها في كل مكتبة وهي خمسة شهور الى ثلاث مراحل : الفترة الأولى وتستغرق الشهر الأول ، ويتم فيها تركيب البرنامج وتدريب العاملين ، والفترة الثانية وتمتد لنحو ثلاثة شهور ويتم فيها مراجعة الأدوات الاسترجاعية الموجودة وتوحيدها وادخال المعلومات الببليوجرافية وتكوين قاعدة المعلومات الببليوجرافية ودراسة احتياجات المستفيدين لوضع سياسات التزويد والخدمات ، أما الشهر الخامس والأخير ، فيتم فيه اختبار النظام وتنظيم المجموعات على الرفوف ووضع اللوحات الإرشادية وتجريب الفهرس الالكتروني على بعض المستفيدين الذين يترددون على المكتبة في ذلك الوقت ، والشهر الأخير هذا هو الشهر الذي جرت فيه تجربة معرفة اتجاهات وسلوك المستفيدين بالنسبة للفهارس الالكترونية .

عينة الدراسة :

كان عدد المستفيدين في كل من المكتبتين صغيرا نسبيا ولا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة يوميا بالنسبة لمكتبة المعهد الدبلوماسي ولا يتجاوز أصابع هذه اليد أيضا ولكن اسبوعيا

فى المكتبة الاقتصادية ، ومع ذلك فان احتياجات المستفيدين كانت دقيقة وعميقة فى نفس الوقت ، وكانت التخصصات الموضوعية للمستفيدين كلها فى العلاقات الدولية والاقتصاد الدولى على وجه التحديد ، ولكنها كانت تغطى كل موضوعات العلوم الاجتماعية المعروفة تقريبا ، وشملت علم الاجتماع والأجناس والاحصائيات السكانية والاقتصادية والعلوم السياسية ونظم الحكم والأوضاع السياسية فى دول العالم والبنوك والتأمين والقانون الدولى والجنائى والادارى والعسكرى والادارة العامة والعلوم العسكرية والتجارة الداخلية والخارجية والعادات والتقاليد والنقل والملاحة الدولية وهى الدائرة الواسعة لموضوعات العلاقات الموضوعية لتخصص العلاقات الدولية .

لقد سهل قلة عدد المستفيدين من التعرف المباشر عليهم وملاحظة سلوكهم أو اهتماماتهم خلال الفترة التى قضاها كاتب الدراسة بكل مكتبة ، وقد طلب منهم التعاون مع كاتب الدراسة من أجل اختبار مصطلحات النظام ثم طلب منهم بعد ذلك استخدام الفهرس الالكترونى من أجل معرفة اتجاهاتهم نحوه ، وكانت موافقة المستفيد شرطا أساسيا لخضوعه للتجربة ، وبعد اعتذار مجموعة من المستفيدين لأسباب متعددة كان أهمها عدم وجود وقت لدى المستفيد أو الاعتراف الصريح بعدم خبرته فى التعامل مع الحاسبات الالكترونية وعدم رغبته فى التعامل معها فى ذلك الوقت أو أنه لا يستخدم المكتبة كثيرا ، وبالتالى فإن درجة اهتمامه بتطويرها قليلة وهكذا .

وبعد استقرار كاتب الدراسة على عدد المستفيدين الذين اعتبرهم عينة عشوائية من المستفيدين من خدمات كل من المكتبتين ، فإن سماتهم الشخصية والنوعية والعلمية يمكن عرضها فى الجدول رقم (١) حيث بلغ عدد المتعاونين ١٦ مستفيدا يجمعوا ما بين كل المتغيرات التى يمكن أن تؤثر على التجربة ما بين رجال ونساء ومختلف الأعمار والتخصصات والخلفيات الدراسية وأماكن التعليم سواء داخل أم خارج مصر وبعضهم تلقى دورات أو دراسات على الحاسبات الالكترونية وعلى كيفية استخدام المكتبة ومصادر المعلومات ، وبعضهم لم يتلق ، ومنهم من يستخدم الحاسبات الالكترونية فى العمل أو المنزل ومنهم من لا يستخدمه على الاطلاق هذا بالطبع علاوة على اختلاف موضوعات اهتماماتهم داخل نطاق العلاقات الدولية والتى تم بناء عليها صياغة أسئلة البحث التى سيقوم بها المستفيدون .

ومن الجدير بالذكر أن التجارب السابقة لقياس سلوك واجاهات المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية كان حجم عينات المستفيدين فيها أيضا مماثلا تقريبا لحجم عينة هذا الدراسة ، فقد كانت عينة كل من أكيرويد(٤١) وكيسترا(٤٢) وزملائها لا يتجاوز ١٠ مستفيدين بينما بلغت عينة مارشينيونى ١٦ مستفيدا(٤٣) وكانت عينة أليس(٤٤) وزملائها ١٨ مستفيدا فى مجال الفيزياء ثم ١٤ مستفيدا آخر فى مجال الكيمياء ، وصغر حجم عينات المستفيدين فى مثل هذه الدراسات يعد أمرا مألوفا ومقبولا فى آن واحد حتى يتمكن الباحث من السيطرة التامة على أدواته المنهجية وعلى المستفيدين معا ثم لكى يعمل على اكتشاف كل العوامل التى تؤثر على سلوك واتجاهات المستفيدين .

إجراء التجربة :

رغم قلة استخدام المنهج التجريبى الى حد الندرة فى دراسات المكتبات والمعلومات ، إلا أن كاتب هذه الدراسة أراد إخضاع دراسته لهذا المنهج بتجريب عدة أساليب وطرق تمكن المستفيد من التعامل مع الفهارس الالكترونية . ولم يكن الأمر يحتاج الى أى طرق لقياس اتجاهات المستفيدين نحو استخدام مصادر كل من المكتبتين بناء على الأدوات الاسترجاعية التى كانت موجودة قبل الفهرس الالكترونى، فقد كانت الملاحظة المباشرة كافية لمعرفة أن المستفيد فى مكتبة المعهد الدبلوماسى يعتمد أساسا على المرور بين الرفوف فى المنطقة التى يحددها له أمين المكتبة والتى تحتوى على كتب أو مصادر فى موضوع اهتمامه ، فيقوم بعملية استعراض Browsing للمصادر على الرفوف وينتقى منها ما يريد ، فإذا اكتفى به فإنه لا يعود للبحث عن مصادر أخرى فى نفس الموضوع ، أما إذا لم يجد فى هذه المصادر كفايته فإنه وعن طريق الاستشهادات المرجعية فى المصادر الأولى يعود مرة أخرى ويبحث فى الفهارس البطاقية عن وجود مصدر بعنوان معين أو مصادر لمؤلف معين ، أو ما أصدرته مؤسسة أو هيئة معينة . بينما كان الأمر مختلفا الى حد كبير فى مكتبة التعاون الدولى ، فلم تكن هناك فهارس بطاقية كما أن المكتبة لم تكن تتبع نظام تصنيف معياريا بل كانت التقارير ترتب إما بالدولة أو بالموضوع داخل ملفات ضخمة ، ثم ترتب داخل كل ملف برقم التقرير لدى الهيئة التى أصدرته ، وبالتالى فقد كان الاعتماد الأساسى بالنسبة للمستفيد على أمينات المكتبة فى الوصول الى التقرير أو التقارير المطلوبة .

وقد تم بالتعاون مع أمناء وأمينات كل من المكتبتين وضع مجموعة أسئلة من الأسئلة التى كانت توجه لهم بالفعل وفى نطاق اهتمامات المستفيدين ، وكانت قائمة أسئلة مكتبة المعهد الدبلوماسى تتضمن :

١- مصادر عن اتفاقيات المياه فى دول حوض نهر النيل

٢- مصادر فى القانون الدولى ومكافحة الإرهاب .

٣- مصادر عن اتفاقيات الجات وتأثيرها على التجارة العالمية .

٤- مصادر بعد عام ١٩٩٠ عن ادارة الصراع .

٥- مصادر عن تأثير وسائل الاعلام على العلاقات الدولية

٦- مصادر عن اتفاقيات حظر التجارب النووية .

٧- مصادر عن تشابه واختلاف الأديان السماوية .

٨- أى مصادر موجودة للدكتور سليمان الطماوى .

٩- مصادر عن تاريخ النظم السياسية .

١٠- هل توجد بالمكتبة التقارير الاستراتيجية التى تصدر عن مؤسسة الأهرام .

١١- مصادر عن الحياة فى نيوزيلاندا .

١٢- هل توجد مصادر بالفرنسية عن القوانين الدولية التى

تحكم سير العمل بالمنظمات الدولية .

١٣- هل توجد مصادر عن الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة .

أما الأسئلة التي تم توجيهها الى المستفيدين في مكتبة التعاون الدولي فقد كانت من القائمة التالية :

١- احصائيات عن حجم التعامل التجاري بين مصر وكندا .

٢- تقارير عن الديون الخارجية للمكسيك .

٣- تقارير عن النمو الاقتصادي في دول أمريكا الجنوبية .

٤- تقارير حديثة عن النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية .

٥- احصائيات عن التعاون الاقتصادي بين مصر ورومانيا .

٦- تقارير عن التنمية البشرية والبطالة والعمالة في الدول العربية .

٧- أحدث تقارير البنك الدولي عن الديون في الدول النامية .

٨- احصائيات وتقارير عن النمو الاقتصادي في أندونيسيا - تايلاند - سنغافورة - هونج كونج .

٩- مصادر عن النظرية الاقتصادية .

وتم التأكد من وجود مصادر في الموضوعات السابقة بكل مكتبة ، كما تم مراعاة صياغة مصطلحات كل سؤال لكي تتوافق مع المصطلحات الدالة التي حللت على أثرها كل وثيقة في قاعدة المعلومات البيليوجرافية . وقد ترك لكل مستفيد حرية اختيار سؤالين من القائمة الموضوعة لكل مكتبة وترك له فترة ٤٥ دقيقة للبحث في قاعدة المعلومات البيليوجرافية باستخدام الحاسبات الالكترونية لأول مرة ، وبدون أي شرح أو مساعدة من كاتب الدراسة ، ثم طلب منه عند عودته مرة أخرى أن يستخدم نفس النظام ، ولكن بعد شرح مبسط لكيفية الاسترجاع وأماكن المفاتيح الرئيسية التي تكفل الاسترجاع الدقيق علاوة على معلومات عامة من النظام في مدة لا تتجاوز ١٠-١٥ دقيقة وطلب منه اختيار سؤال آخر غير السؤال الأول وترك له أيضا فترة ٤٥ دقيقة . وكان كاتب الدراسة يراقب المستفيد في كل من الحالتين للتعرف على بعض جوانب الاتجاهات لديه نحو استخدام الفهارس الالكترونية لكي يتمكن من استخراج النتائج والمؤشرات.

نتائج الدراسة :

يمكن عرض نتائج الدراسة مع تفسيرها في شكل النقاط الآتية :

١- لم يكن هناك تأثير للجنس (رجال/نساء) لا في القابلية لخوض التجربة ولا في زمن الاسترجاع سواء قبل أو بعد التعرف على نظام الفهرس الالكتروني ، ولا في عدد المداخل المسترجعة في الحالتين .

٢- لم يكن لدرجة التعليم أيضا تأثير على اتجاهات المستفيدين فلم يكن الحاصلون على درجة الدكتوراه أو الماجستير أفضل من حملة البكالوريوس أو الليسانس في الترحيب والاقبال على التجربة أو زمن الاسترجاع أو عدد المداخل الاسترجاعية ، إلا أن حملة الدكتوراه كانوا أكثر ترددا في استخدام الأجهزة لسبب غير التعليم هو العمر ، فقد كان أحدهما بين ٤٠-٥٠ عاما ، والثاني بين ٥٠-٦٠ عاما ، وسوف نتعرض لتأثير العمر في نقطة لاحقة .

٣- مكان التعليم كان له تأثير طفيف على استخدام الفهارس الالكترونية فكلا المستفيدين اللذين أتما دراستهما في الخارج كانا أكثر ثقة وأكثر سرعة في الاستخدام ، بل أتما استعراض المداخل المسترجعة في زمن أقل بنسبة ٤٠٪ من باقي المستفيدين .

ومن الطبيعي أن تكون هذه النتيجة واردة ، فجميع المؤسسات التعليمية والبحثية في الخارج قد حولت فهارسها الى شكل مقروء آليا بداية من الستينيات وبالتالي فإن استخدام الفهارس الالكترونية يصبح أمرا واجبا على من يتم دراسته في الخارج وبالتالي يصبح من الطبيعي أن تكون اتجاهاته أكثر ايجابية .

٤- كان هناك تأثير واضح في اتجاهات المستفيدين نحو الفهارس الالكترونية طبقا للعمر ، فالمستفيد الأصغر عمرا كان أكثر ايجابية من حيث الرغبة في خوض التجربة والرغبة في معرفة خصائص النظام ، واستخدام الحاسب في زمن أقل للوصول الى مداخل في الموضوع المطلوب ثم الوصول الى عدد أكبر من هذه المداخل باستخدام امكانيات ربط عدة مداخل استرجاعية معا ، بينما كان المستفيدون في مرحلة العمر من ٥٠-٦٠ عاما أقل ايجابية في السمات السابقة يليهم من هم في فئة العمر من ٤٠-٥٠ عاما .

والأمر بهذا الشكل أيضا غير متناقض مع نتائج دراسات سابقة (تيفيل(٤٥) على سبيل المثال) بأن المستفيد الأصغر عمرا هو المستفيد الأكثر قابلية لاستخدام الأدوات الالكترونية ، ومصادر المعلومات المستحدثة كما أنه الأكثر ايجابية نحو استخدام نظم الاسترجاع الالكترونية ، وتفسير ذلك معروف ألا وهو أن الشخص الأصغر سنا يكون في العادة أكثر قابلية للتعليم وأكثر استعدادا للتغيير .

٥- كان العاملان اللذان لهما أكبر الأثر على سلوك واتجاهات المستفيدين تجاه الفهارس الالكترونية هما وجود أي دراسة سابقة للحاسبات الالكترونية ، أو العمل باستمرار عليها ، فقد كانت سرعة البحث عن مصادر المعلومات في الموضوع المطلوب أقل عند المستفيدين الذين لم يتلقوا أي دورات في الحاسب أو لا يعملون عليها بنسبة ٦ر٦٦٪ قبل اعطاء فكرة مبسطة عن طرق الاسترجاع في النظام ، بينما بلغت ٥٥٪ أفضل من زملائهم بعد تعرضهم جميعا للشرح عن النظام ، أما بالنسبة للوصول الى المداخل المطلوبة فإن المستفيدين الخمسة الذين لهم دراية وخبرة سابقة بالحاسبات قد وصلوا الى ٩٠٪ من المداخل المطلوبة بالفعل ، بينما كانت النسبة لباقي المستفيدين تتراوح ما بين ٣٠٪ الى ٧٥٪ فقط قبل وبعد الشرح المبسط لهم عن طرق الاسترجاع في النظام .

والنسب السابقة أيضا متفقة مع الدراسات السابقة

وخاصة دراسة "مارشينيوتي"(٤٦) فقد استنتج أيضا أن من تلقوا تدريبا سابقا على الحاسبات أو تخصصوا فيها في دراستهم أسرع من باقي المستفيدين بنسبة ٥ر١٢٪ الى ٢٠٪ وانهم أكثر قدرة على الوصول الى كل المداخل المطلوبة بنسبة ١٥٪ من باقي المستفيدين .

٦- كان العامل الثالث الذي له تأثير على اتجاهات وسلوك المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية هو الحصول على أي دورات أو تعريف مبسط عن كيفية استخدام الفهارس والمكتبات ومصادر المعلومات ، فقد كانت اتجاهات المستفيدين الذين تلقوا هذا التعريف السابق - تلقوا ذلك بمكتبة الجامعة الأمريكية قبل التحاقهما ببرنامج الماجستير - أكثر ايجابية في الاستخدام . وتمثل ذلك في صياغة مصطلحات البحث بشكل أكثر دقة ، والقدرة على ربط أكثر من مصطلح معا للوصول الى المداخل الدقيقة المطلوبة . فقد كانت المداخل الدقيقة التي وصلا اليها بنسبة ٨٨٪ و ١٠٠٪ على التوالي ، بينما بلغت نسبة المداخل الدقيقة عند باقي المستفيدين الى متوسط ٥٥٪ قبل التعرف على النظام و ٧٥٪ بعد التعرف عليه .

وهذا يتفق أيضا مع ما لاحظه "فورد"(٤٧) من أن طلاب المكتبات أكثر قدرة على الاسترجاع من قواعد المعلومات الالكترونية وما لاحظته "كيسترا وزملاؤها"(٤٨) من أن من تلقوا تدريبا بسيطا على فكرة التحليل الموضوعي أو التصنيف يحصلوا في العادة على نتائج أفضل في البحث .

٧-كان التعريف بالنظام يشتمل على نحو ١٠-١٥ دقيقة لكل مستفيد يتناول بالتركيز كيفية الدخول الى نمط الاسترجاع في أقل عدد من الشاشات (يحتوي النظام على نمط للاسترجاع ونمط للادخال وأنماط أخرى للدوريات والتقارير واعداد نسخ احتياطية لقاعدة المعلومات وصيانة النظام) ثم كيفية اختيار المدخل الاسترجاعي (الموضوع - المؤلف - رقم الطلب - رقم التصنيف - الناشر - السلسلة - العنوان - أكثر من مدخل) وما هي المفاتيح الوظيفية لعرض قائمة رؤس الموضوعات أو المؤلفين أو العناوين أو الناشرين أو السلاسل أمام المستفيد لكي يختار منها ما يريده بدلا من كتابته بنفسه ، ثم كيفية الربط بين أكثر من مدخل استرجاعي معا (مؤلف / عنوان مثلا) .

وكان متوسط زمن البحث للمستفيدين يتراوح ما بين ٢٨-٤٥ دقيقة قبل التعريف ، ووصل الى ما بين ١٢-٣١ دقيقة بعد التعريف أي أن نسبة التحسن كانت ما بين ٥٨٪ الى ٣٢٪ ، وكان عدد المداخل المسترجعة قبل التعريف يتراوح ما بين ٨٨٪ الى ٥٥٪ من المداخل الموجودة بالفعل في قاعدة المعلومات ، بينما وصلت بعد التعريف الى ما بين ١٠٠٪ الى ٧٥٪ ، بينما بلغت نسبة الدقة في ربط مصطلحات البحث بعد التعريف الى ما بين ١٠٠٪ الى ٨٠٪ ، وفي هذا دلالة واضحة على أن أحد العوامل الحاسمة في تحسين سلوك واتجاهات المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية هو حصولهم على تعريف مختصر بالنظام يحتوي على تعريف بأنماط الاسترجاع والمفاتيح الوظيفية واستراتيجيات البحث وفكرة مبسطة عن طرق تنظيم المعلومات .

وهنا ينبغي أن نطالب بضرورة توفير تعريف بكل نظام متكامل يصلح للتطبيق في المكتبات المصرية والعربية ويكون هذا التعريف المختصر Orientation جزءا من النظام نفسه بحيث يمكن المستفيد بدون أن يضطر الى التعامل مع وسيط (أخصائي المعلومات) من أن يستخدم النظام ويتدرب عليه بنفسه وحتى الآن للأسف لا يوجد هذا الجزء في حزم البرامج المتكاملة العربية أو التي تم تعريبها .

٨- أجمع كل المستفيدين على أن استخدام الفهارس الالكترونية أفضل من حيث الراحة الجسمانية .والرؤية البصرية من استخدام الفهارس أو الأدوات الاسترجاعية الورقية وأن هذا يمكنهم من قضاء وقت أطول أمام الحاسب لاستعراض كل احتمالات الوصول الى المداخل المطلوبة .

٩- كان تأثير الراحة الجسمانية لاستخدام الأجهزة مباشرا في رغبة كل مستفيد في استعراض جميع مكونات قاعدة المعلومات البيليوجرافية ، فعندما كان المستفيد يصل الى ما يريده ، ولم يكن يكتفي بذلك ، بل كان يستعرض قائمة المصطلحات المطلوبة لعله يجد مداخل أخرى ولكن تحت مصطلحات بحث غير تلك التي بحث بها أول مرة (قام بذلك ١٣ مستفيدا بنسبة ٨١٪ من حجم عينة المستفيدين) بينما أجمع كل المستفيدين على أنهم كانوا يكتفون بالمصادر الأولى التي يصلوا اليها عند البحث بالطرق اليدوية أو بسؤال أخصائي المعلومات قبل استخدام الفهارس الالكترونية .

خاتمة :

تناول هذا البحث اتجاهات وسلوك المستفيدين في مجال العلاقات الدولية نحو استخدام الفهارس الالكترونية ومجال العلاقات الدولية يشمل معظم مجالات العلوم الاجتماعية ، ولم يسبق في العالم العربي أن تعرضت أي دراسات لاتجاهات وسلوك المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية بشكل تجريبي ، فهناك نقص حاد في دراسات الإفادة من المعلومات في العالم العربي رغم وجود نشاط نسبي في السنوات الأخيرة . وقد رصدت هذه الدراسة عدة عوامل اتفقت عليها الدراسات السابقة في أنها قد تؤثر على اتجاهات وسلوك المستفيدين وكانت تلك العوامل هي الجنس ودرجة التعليم ونوعه والعمر ووجود سابق دراسة أو خبرة في التعامل مع نظم استرجاع المعلومات ، علاوة على تأثير تدريب المستفيدين على ذلك . وقد تبين عدم وجود تأثير على هذه الاتجاهات بالنسبة للمستفيد المصري في هذا القطاع من المعرفة فيما يختص بالجنس أو درجة التعليم ، ووجود تأثير ايجابي بسيط في مكان التعليم (مصر/خارج مصر) ووجود تأثير ايجابي واضح في عامل العمر ، وتأثير أكثر وضوحا في سابق الخبرة في نظم الاسترجاع والحاسبات وتنظيم المعلومات بينما بلغ التأثير أشده عند تعريف كل مستفيد بشكل فردي بطرق الاسترجاع في النظام .

مصادر الدراسة :

١- كريم ايدام العبودي . قياس الاتجاه المكتبي في الدراسة والبحث عند طلبة جامعتي بغداد والمستنصرية ١٩٧١-١٩٧٢ ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٧٣ ، ص ٢١ .

٢- ليلى أحمد كرم الدين . اتجاهات الأطفال نحو المكتبة ، دراسة مقارنة بين أطفال الريف والحضر . القاهرة ، مركز توثيق وبحوث أدب الطفل ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢١-٢٢.

٣- Ford, N. & Wood, F. & Walsh, C. Cognitiv Styles and Searching. Online and CD Rom Review, Vol. 18, No. 2, 1994, pp. 79-86.

٤- حشمت محمد علي قاسم . دراسات الافادة من المعلومات ، طبيعتها ومناهجها . مكتبة الادارة ، ج ١١ ، ع ٣ ، رمضان ١٤٠٤ ، ص ص ٥٣-٨٨ .

٥- أحمد بدر . دراسات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٦ ، ع ١ ، يناير ١٩٨٦ ، ص ص ٥-١٩ .

٦- سالم السالم . استخدام الطلبة للمكتبة ، دراسة للأدب المنشور ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ١٢ ، ع ٢ ، أبريل ١٩٩٢ ، ص ص ٥-٤٠ .

٧- حشمت قاسم ، المصدر السابق .

٨- سالم السالم ، المصدر السابق .

٩- حشمت قاسم ، المصدر السابق .

١٠- Hewins, Elizabeth. Information Needs and Use Studies in: Williams, Martha ed. Annual Review of Information Science and Technology, Vol. 25, 1990, pp. 145-172.

11- Schamber, Linda. Relevance and Information Behavior, in: Williams, Martha ed. Annual Review of Information Science and Technology, Vol. 29, 1994, pp. 3-48.

12- Hewins, Elizabeth, Ibid.

١٣- حشمت قاسم ، المصدر السابق .

١٤- نبيل عبدالله قمصاني . اتجاهات استخدام الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لمكتبة كلية الهندسة بجامعة الملك عبد العزيز . اشراف عبد الرشيد حافظ ، جدة ، ١٤١٥ ، ١١٢ ص . رسالة ماجستير - قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الملك عبد العزيز .

١٥- كريم ايدام العبودي ، المصدر السابق .

١٦- علي سليمان الصوينع . استخدام الموظفين للمكتبات الحكومية ، مكتبة الادارة ، مج ١٣ ، ع ٢ ، محرم ١٤٠٦/أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ص ١١٥-١٤٠.

١٧- عبد المجيد بوعزة و وحيد قدورة . سلوك المدرسين الباحثين التونسيين الجامعيين في العلوم الأساسية والتطبيقية تجاه المعلومات ، عالم الكتب ، مج ١٤، ع ٤ ، يوليو - أغسطس ١٩٩٣ ، ص ص ٣٨٩-٤١٢ .

١٨- ليلى كرم الدين ، المصدر السابق .

١٩- رجاء محمد كامل حسين فايز . استخدام المستفيدات لمراكز مصادر التعلم بالكليا ت المتوسطة للبنات بامارة منطقة مكة المكرمة ، اشراف حورية مشالي ومحمد أمين مرغلاني ، جدة ، ١٩٩٣ ، رسالة ماجستير - قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الملك عبد العزيز .

٢٠- فالح الغامدي . استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل لمكتبة الجامعة . دراسة استطلاعية ، المجلة العربية للمعلومات ، مج ١٤ ، ع ٢، ١٩٩٣ ، ص ص ٥٦-٧٢ .

٢١- ماحوشطورو . استخدام مصادر المعلومات من قبل المدرسين الباحثين بكلية العلوم الاقتصادية والتعرف بصفاقس ، صفاقس ، ١٩٩١ ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتوثيق - تونس .

٢٢- سالم السالم ، المصدر السابق .

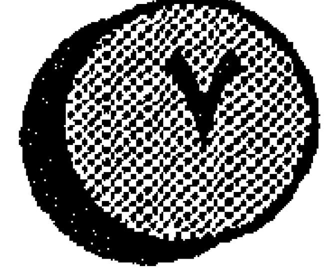
٢٣- يونس أحمد اسماعيل الخاروف . صعوبات استخدام الطلبة للمكتبات الجامعية العربية ، مراجعة وعرض للدراسات المنشورة وغير المنشورة ، عالم الكتب ، مج ١٢ ، ع ٤ ، أكتوبر ١٩٩١ ، ص ص ٥١٣-٥١٩ .

٢٤- حسان جعفر ثابت . استخدام المعلومات والحاجة الى المعلوماتية ، عرض للأدب المنشور . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٩ ، ع ٤ ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ص ٢١-٤١ .

٢٥- Ellis, D. & Cox, D. & Hall, K. A Comparison of the Information Seeking Patterns of Researcher's in the Physical and Social Sciences. Journal of Documentation, Vol. 49, No. 4, December 1993, pp. 356-369.

٢٦- حشمت قاسم ، المصدر السابق .
٢٧- عبد الجليل طاشكندى . استخدام أعضاء هيئة التدريس لمطبوعات حكومة المملكة العربية السعودية ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الملك عبد العزيز ، مج ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ص ٣٣٣-٣٤٣ .
٢٨- عباس عبد اللطيف سندى . قياس اتجاهات أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا للمصغرات الفيلمية فى مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، اشراف هشام بن عبدالله عباس ، جدة ، ١٩٩١ ، رسالة ماجستير - قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الملك عبد العزيز .
٢٩- سليمان حسين مصطفى . تطور لنظم المساعدة فى استرجاع المعلومات العلمية والعوامل المؤثرة على سلوك الباحثين والدارسين فى عملية الاسترجاع الآلى المباشر . المجلة العربية للادارة ، مج ١٦ ، ع ١ ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٠٦-١٤٩ .
٣٠- Marchionini, G. and Others. Information Seeking in Full Text and User Oriented Search Systems. Library and Information Science Research, No. 15, 1993, pp. 35-69.
31- Ford, N. & Wood, F. & Walsh, C. Ibid.
32- Akeroyd, John. Information Seeking in Online Cataloges. Journal of Documentation, Vol. 46, No. 1, March, 1990, pp. 33-52.
33- Kiestra, M.D. & Stokman, M.J. & Kamphus, J.E. End User Searching the Online Catalogue. Electronic Library, Vol. 12, No. 6, December 1994, pp. 335-343.
34- Tiefel Virginia. The Gateway to Information the Future of Information Access Today, Library Hi-Tech. Vol. 11, No. 4, 1993, pp. 57-65.
٣٥- فورد ، جيفرى . استخدام المكتبات ، عرض للأساليب المتبعة فى التعرف على حجم استخدام أرصدة المكتبات ، ترجمة محمد خلف الميمونى، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٩٩٢ ، ص ص ٥٣-٥٦.
٣٦- Hewins, Elizabeth, Ibid.
37- Schamber, Linda, Ibid.
٣٨-حشمت قاسم ، المصدر السابق .
٣٩- أحمد بدر ، المصدر السابق .
٤٠- سليمان حسين مصطفى ، المصدر السابق .
٤١- Akeroyd, John. Ibid-
42- Kiestra, M.D. & Stokman, M.J. & Kamphis, J.E. Ibid.
43- Marchionini, G. & Others, Ibid.
44- Ellis, D. & Cox, D. & Hall, K. Ibid.
45- Tiefel, Virginia. Ibid.
46- Marchionini, G. & Others. Ibid.
47- Ford, N. & Wood, F. & Walsh, C. Ibid.
48- Kiestra, M.D. & Stokman, M.J. & Kamphis, J.E. Ibid.

ملف السياسة الدولية



جامعة الدول العربية وقضية المعلومات



د . حسنى الشيمى

خلفية تمهيدية :

تعود مظاهر اهتمام جامعة الدول العربية بالمعلومات إلى سنواتها الأولى وبالتحديد سنة ١٩٤٦ حين أنشئت إدارة " الاستعلام والنشر " التى أطلق عليها فيما بعد اسم " إدارة الإعلام" لتقف على قدم المساواة مع الإدارات الأخرى للأمانة العامة ترجمة حية لهذا الاهتمام .

وكان من الطبيعى أن تقود الإدارة الجديدة الاتجاه نحو تطوير خدمات المعلومات بالجامعة ، والعمل الإعلامى بما ينطوى عليه من إعداد رسائل Messages إعلامية وتتعرف على مستقبلها ، ومتابعة للأحداث فى تطوراتها الجارية (أو الساخنة) ومواجهة الرسائل المضادة ... الخ يعد من أكثر الأنشطة - إن لم يكن أكثرها - حاجة للحقائق والبيانات معلومات . وهكذا كونت الإدارة وحدة المعلومات " محدودة " لتأدية بعض الأنشطة الملحة ، وبخاصة الإجابة على الأسئلة التى ترد من الأشخاص أو الهيئات .

وجاءت حرب عام ١٩٦٧ ، فلم تكن مفاجئة على الجانب العسكرى القتالى فحسب ، وإنما كانت مفاجئة بنفس القدر على الجانب الإعلامى ، حيث ووجه الاعتداء الجائر بفتور عام لدى الكثير من قطاعات الرأى العام فى الخارج ، بل وتحول بعضها نحو القبول بالسلوك الاسرائيلى وتقديم المبررات التى تدعمه . وقد حفز ذلك القائمين على العمل الإعلامى العربى والمهتمين به على مراجعة الأداء فى هذا المجال الحيوى سواء على المستوى الفردى للدول الأعضاء أو على المستوى الجماعى . كما يتمثل فى الدور الإعلامى لجامعة الدول العربية .

ومرة أخرى أخذت إدارة الإعلام بالأمانة العامة للجامعة المبادرة لمحاولة التصحيح إن صح التعبير ، حيث شرعت فى تكوين مركز معلومات اختارت له مجموعة من الكوادر الشابة المتخصصة على أسس تتسم بكثير من الموضوعية . ونجح المركز فى تغذية العمل الإعلامى من خلال إدارة الإعلام بتكوين قاعدة (تقليدية) من ملفات الموضوعات الجارية ، وإصدار عشرات من التقارير والدراسات عن القضايا ذات الأهمية . كما استطاع الوفاء باحتياجات بعض الادارات الأخرى بالأمانة العامة .

ولعل الطبيعة الكامنة فى مراكز المعلومات أو وحداتها ، والتى تتطلب مرونة تتجاوز خصائص الوحدات الإدارية المعروفة من جانب ، وحاجة الأمانة العامة لمستوى أكبر من وحدات المعلومات من جانب آخر (١) - كانا - مع اختلاف فى التوجه - سببا فى تجريد نشاط المركز ، حيث قوى الاتجاه نحو إنشاء مركز ذى وضعية إدارية تتناسب مع الدور المنوط به .

وشهدت الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ استدعاء خبراء من خارج الأمانة العامة لدراسة أوضاع المعلومات فى الأمانة العامة جاءوا بمشروعات أربعة (*) تفاوتت فى تشخيصها للمشكلة وتقديرها للاحتياجات المادية والبشرية إلا أنها اتفقت على أمرين :

١ - أن ينشأ مركز معلومات للأمانة العامة ككل ، وأن يتحقق له الاستقلال النسبى اللازم لأداء وظائفه .

٢ - أن يتمتع هذا المركز - من حيث الوضعية الإدارية - بمستوى يضاهى الادارات الأساسية فى الأمانة العامة . إ

نشاء مركز المعلومات (المركزى) :

ونتج عن التطورات السابقة على المستوى الدراسى (المشروعات المقترحة) وعلى المستوى التطبيقى وخدمات المعلومات التى بدأت فى الأمانه العامة اتخاذ مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٧٨ قرارا بانشاء مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة " ليقوم بتوفير المعلومات التى تساعد الأمانة العامة للجامعة وأعضاءها ومنظماتها المتخصصة على تحقيق أهدافها ، وذلك بالجمع الشامل والمعالجة الكاملة لوثائق الجامعة ومؤتمرات القمة ومجلس الجامعة والمجالس الوزارية واللجان الدائمة ، بالإضافة إلى الوثائق الأساسية للمنظمات العربية المتخصصة والدول العربية ، مع الجمع الانتقائى للمعلومات والوثائق ذات الصلة بالقضايا والأوضاع العربية والأحداث والمستجدات العالمية (٢) .

وحرصا على تقديم المركز لنظام عصرى للمعلومات يواكب أحدث التطورات الفنية والتقنية ، والاستفادة من الخبرات العالمية فى هذا المجال ، استعانت الجامعة بالبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، الذى أدرك أهمية إنشاء هذا المركز كنموذج يقتدى به فى المنطقة العربية ، فبادر إلى تقديم مساعدة فنية فى شكل تجهيزات وخبرات وزمالات تدريبية . وقد بدأ المركز فى عمليات التأسيس عام ١٩٨١ ، وباشر بعض أنشطته التشغيلية عام ١٩٨٣ (٣) ، خلال السنوات التالية قام المركز بمجموعة من الأنشطة التمهيدية الخاصة بمشروع الشبكة العربية للمعلومات ، وهو المشروع الجدير بأن يحظى - نظرا لأهميته - بتناول مفصل نسبيا فيما يلى ...

مشروع الشبكة العربية للمعلومات : الحاجة وبدايات العمل :

إذا كان تزايد المعلومات فى العصر الحديث وصولا إلى مايطلق عليه ظاهرة انفجار المعلومات ، قد جعل من المستحيل على الإنسان الفرد استيعاب ماينشر أو مايبث من معلومات وأفكار ولو على المستوى التخصصى الضيق ، فإن الأمر نفسه يصدق على الدول والمجتمعات ، فما تستطيع دولة بمفردها أو مجتمع ما من المجتمعات إحكام السيطرة على ما ينشر فى عالم اليوم فى موضوعات المعرفة المختلفة ، وباللغات البشرية المختلفة ، وفى أشكال الأوعية ، أيضا المختلفة ونظرا للتطورات الهائلة فى تقنيات الحاسوب والاتصالات ، والتى أطلق عليها البعض لفظ "ثورات " (٤) ، فقد نشأت حاجة ملحة لقيام نظم تستخدم الأساليب والتقنيات الحديثة لتجميع واختزان ومعالجة المعلومات بمعايير أو تقنينات موحدة ، تجعل من الممكن تحويل الكم المتكاثر والمتناثر من المعلومات إلى " كيف نوعى " من المعرفة (٥) وتتسم نظم المعلومات الحديثة بأنها عالية التكلفة ، أو إذا شئنا الدقة يحتاج الاستثمار فيها (أى الاستثمار المعرفى) إلى رأسمال مرتفع إلى أن تتمكن - فى التطبيق السليم - من تحقيق عوائد ملموسة .

ومن هنا لايختلف أحد من الدارسين على أنه يتحتم على البلدان العربية أن تتعاون وتنسق جهودها فى هذا المجال الحيوى لأجل إنشاء شبكة عربية للمعلومات تقوم بدورها باعتبارها بنية تحتية مشتركة لخدمة أغراض التنمية على المستويين القطرى والعربى ، وذلك تماشيا مع الاتجاه الذى يسود العالم اليوم والمتمثل فى تطوير شبكات المعلومات وخدمات الاتصال المباشر والاستخدام المكثف للاقمار الصناعية على الصعيدين العربى والعالمى (٦).

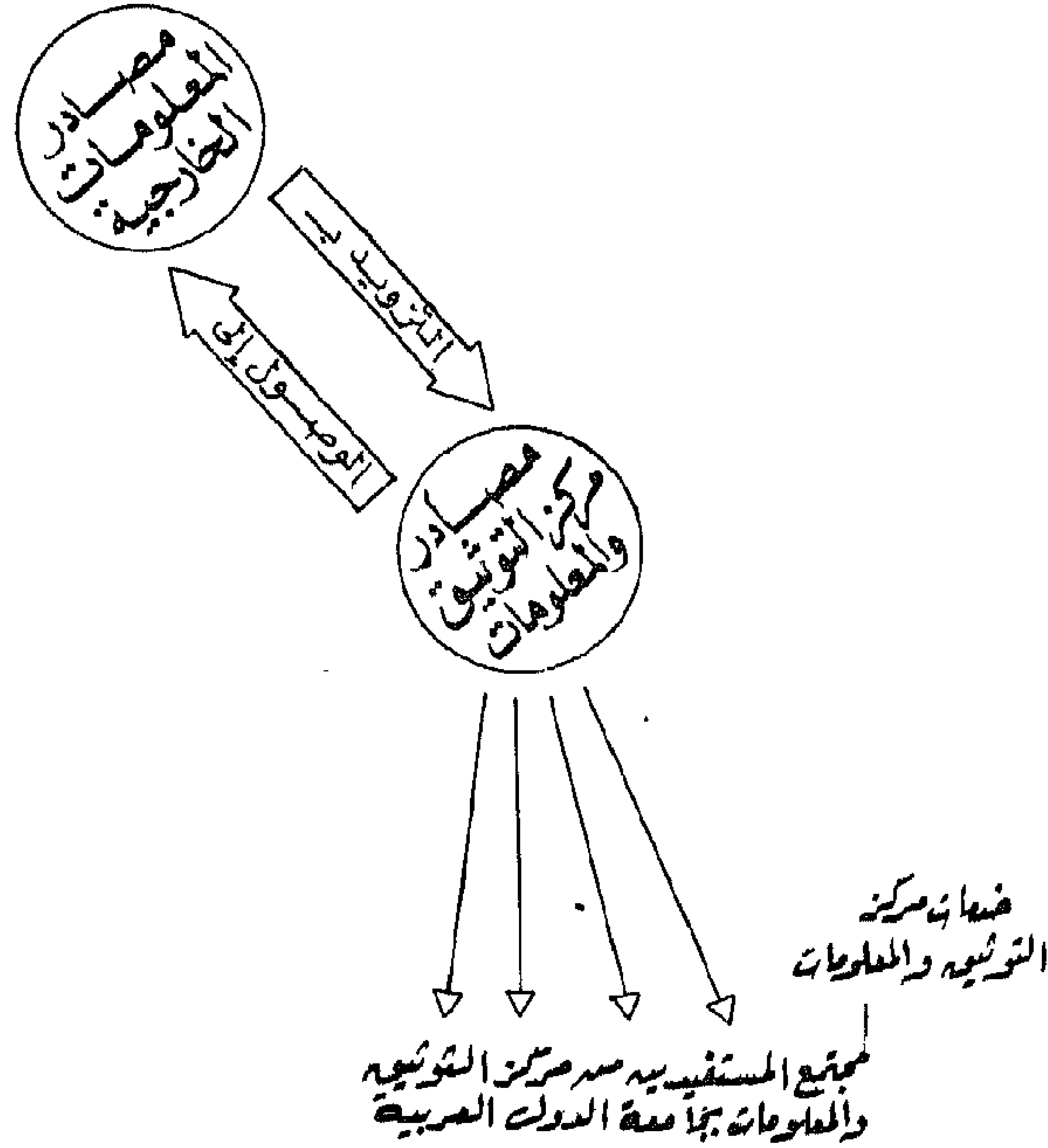
وقد عملت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالفعل فى إطار التعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) والهيئات العربية المعنية على تصميم مشروع إنشاء شبكة عربية للمعلومات تغطى كامل الوطن العربى ، وتفى بنصيب رئيسى من احتياجاته المعلوماتية .

تعريف " الشبكة العربية للمعلومات " وأهدافها :

يمكن تعريف " الشبكة العربية للمعلومات " وكما يوحى اسمها بأنها شبكة تربط بين مصادر المعلومات ، ومراكز خدماتها ونظمها من جهة ، وبين مستخدمى البيانات والمعلومات فى الوطن العربى من جهة أخرى ، وهى مصممة بشكل يسهل معالجة البيانات والمعلومات ، وتبادلها ، والوصول إليها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر (أى بالوصول إلى المصادر التى تتضمن تلك البيانات أو المعلومات) . ويعنى ذلك بطبيعة الحال أن يتم الربط بين المؤسسات ذات العلاقة بالمعلومات ، وأن تقوم هذه المؤسسات بجهود تعاونية لخدمة حاجات المستفيدين

(*) الحقيقة أن هؤلاء الخبراء تشكلوا من ثلاث فرق ، وخبير فرد على النحو التالى : فريق الأهرام (مركز التنظيم والميكروفيلم) وقدم تقريره عام ١٩٧٥ ، والدكتور أحمد كابش وقدم تقريره عام ١٩٧٦ ، وفريق من "محللى " النظم برئاسة الدكتور محمد فاروق الهيثمى وقدم تقريره عام ١٩٧٨ ، وأخيرا فريق مركز التنمية الصناعية (أحد الأجهزة التابعة للأمانة العامة فى ذلك الحين) وقدم تقريره عام ١٩٧٨ أيضا .

(شكل) يبين الخطوط العامة لأنشطة مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ٩



. وهكذا ، فإن هدف المشروع يتمثل أساسا فى توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات التى تساند أو تدعم صانعى القرار والمسئولين فى قيادات الدول الأعضاء ، وكذلك المخططين والعاملين فى المجالات العلمية والتقنية الذين لاغنى لهم عن المعلومات فى واجباتهم البحثية والتطبيقية (٧).

ويعتزم مشروع الشبكة العربية للمعلومات ، الذى من المقرر أن يعتمد على الجهود التعاونية للدول الأعضاء وللمنظمات العربية المتخصصة ، الإسهام فى تطوير شبكات ونظم معلومات وطنية بالإضافة إلى شبكات معلومات قطاعية (موضوعية) ترعاها المنظمات العربية المتخصصة ، وتغطى قطاعات التنمية ذات الأولوية للوطن العربى ، كما يتضمن المشروع خططا وبرامج تهدف إلى التكامل بين هذه الشبكات على المستوى الوطنى وعلى مستوى التجمعات العربية الفرعية ، فضلا عن المستوى العربى العام ، وبين شبكات ونظم المعلومات العالمية .

والحقيقة أن الأوراق التفصيلية الخاصة بالشبكة ، تحوى توصيفات واقية وطموحة ، وكان من الطبيعى أن يأتى زمن التنفيذ متوائما مع ذلك كما نلحظه فى الخطة التنفيذية للمشروع .

الخطة التنفيذية للمشروع :

يتضمن الخطة الخاصة بتنفيذ المشروع مرحلتين :

المرحلة الأولى ، وتنتهى عام ١٩٩٣ (يلاحظ هنا أنه لايوجد تاريخ لبداية المرحلة ولعل ذلك يعود إلى أن الجهود الخاصة بالشبكة بدأت بالتوازى مع إنشاء المركز) وهى مرحلة تمهيدية ترمى أساسا إلى وضع تصور لتطوير نظام نموذجى للمعلومات بغرض تعميمه فى المرحلة الثانية من المشروع . وقد أسهم فى تمويل هذه المرحلة كل من الجامعة والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة .

المرحلة الثانية ، وتغطى فترة خمس سنوات تبدأ حيث تنتهى المرحلة الأولى . وترمى أساسا إلى وضع خطة عمل لتطوير نظام الشبكة العربية للمعلومات ، وتنفيذها من خلال مجموعة مختارة من الأقطار والمنظمات العربية ليتم تعميمها تدريجيا فى سائر الأقطار العربية الأخرى .

وكان من المقرر أن يتم تمويل هذه المرحلة من خلال إسهام الجهات المشاركة فى المشروع بالتعاون مع البرنامج الانمائى للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية .(٨) .

دور المركز فى تنفيذ مشروع الشبكة :

أكدت جميع الاجتماعات والمؤتمرات التى عقدت حول مشروع الشبكة العربية للمعلومات على ضرورة إسناد دور المنسق لمركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالإضافة إلى تكليفه بمهام السكرتارية الفنية للجنة الفنية للمشروع .

وبناء على ذلك ركز المركز على تطوير قدرات المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات العربية فى مجال معالجة المعلومات وإرساء بنياتها التحتية مستعينا فى ذلك بمجموعة من الخبراء العرب والدوليين فى هذا المجال ، وقد تضمنت أنشطته فى هذا الصدد مايلى :

١ - وضع المواصفات والمقاييس والتقنينات والأدلة والإرشادات القياسية لمعالجة المعلومات ، حيث أصدر المركز سلسلة من الأدلة العملية تناولت محاور المعالجة الفنية وإعداد التسجيلات الببليوجرافية والتكشيف وبناء المكانز وخطط تصنيف الملفات الصحفية والتصوير المصغر (الميكروفيلمى) والأدلة الإرشادية حول إعداد السياسات الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها فى البلدان العربية ، بالإضافة إلى الأدلة الإرشادية حول ترتيب المداخل وبناء الملف الأستناد (الاستنادى) للهيئات والشخصيات والأسماء الجغرافية ، وحول التركيبة العربية الموحدة للتحليل والاتصال ، كما أصدر المركز أدلة عملية خاصة بخدمات المعلومات والبث الانتقائى للمعلومات واستراتيجيات البحث والبحث المباشر فى قواعد المعلومات والإحاطة الجارية . كل ذلك بالإضافة إلى مكنز الجامعة .

٢ - وضع منهج لتقييم وتطوير خدمات المعلومات ومنتجاتها فى مراكز التوثيق والمعلومات بالإضافة إلى الأسس العلمية اللازمة لتطوير قواعد المعلومات الخاصة به اعتمادا على المسوحات الميدانية التى أجراها على مراكز التوثيق والمعلومات فى بعض الدول العربية التى جرى اختيارها مثل المغرب وسوريا والكويت ، كما يعمل المركز فى هذا المجال على توفير خدمات المعلومات الأساسية مثل نشرات الإحاطة الجارية والإضافات ونشرات محتويات الدوريات .

٣ - قام المركز بعديد من الأنشطة التى استهدفت التعريف بأهمية مشروع الشبكة العربية للمعلومات فى تنفيذ الخطط التنموية للدول العربية ومنها القيام بزيارات ميدانية إلى بعض مراكز اتخاذ القرار والمسئولين فى الدول العربية لشرح أهداف المشروع الآنية والمستقبلية وحث الدول العربية على المشاركة فيه ، وبالرغم من التفاؤل الذى يبديه المركز حول استعداد الدول الأعضاء للانضمام ، فإنه لم يتلق موافقة رسمية إلا من ثلاث دول عربية فقط .

٤ - أسهم المركز فى تدريب مئات من الإخصائيين فى مجال المعلومات على المستوى العربى فى مختلف أنشطة التوثيق والمعلومات ، كما عقدت دورات تدريبية ، خارج مقر المركز فى عدد من الدول الأعضاء .

٥ - **قام المركز بتعريب برنامج** MINISIS, CDS/ISIS

برنامجان لمعالجة المعلومات حاسوبيا) وتوزيعهما على حوالى ٦٠٠ جهة (٦٠ جهة بالنسبة للأول ، وأكثر من ٥٠٠ جهة بالنسبة للثانى (١٠) .

استطاع المركز ، خلال السنوات الماضية أن يضيف إلى مجموعاته وأن ينشئ ، قواعد البيانات ، ويعد الأدلة وأدوات العمل وتعريب نظم كما أشرنا قبل قليل ،وهنا نلخص الوضع الحالى لموجودات أو مكونات المركز كما يعرضها أحد تقاريره على (١١) على النحو التالى :

- مجموعة الأوعية الورقية ، وتضم أكثر من ٦٥ ألف كتاب ومرجع ووثيقة ، كما تضم ١٠٠٠ عنوان من الصحف والدوريات والنشرات العربية والأجنبية .

- مجموعة المصغرات الفيلمية ، قام المركز بإعداد مصغرات فيلمية لوثائق الأمانة العامة الأساسية .

- مجموعة الأشرطة السمعية والمرئية ، بالمركز مجموعة من أفلام الفيديو والتسجيلات الصوتية لأنشطة مختارة من أنشطة الأمانة العامة .

- قواعد البيانات الببليوجرافية ، استطاع المركز بناء مجموعة القواعد الببليوجرافية وقد أطلق على القاعدة الأساسية اسم " أليف " وبها تسجيلات بمقتنيات المركز (أكثر من ٥١٫٠٠٠ تسجيلة) كما تضم تسجيلات لوثائق الجامعة والقرارات الصادرة عنها .

- قواعد البيانات غير الببليوجرافية (*) تم بناء قواعد بيانات لعدد من الموضوعات ذات الصلة المباشرة باهتمامات الجامعة .

مركز التوثيق والمرحلة الثانية من الشبكة .

قصدت فى الواقع أن أربط بين المركز والمرحلة الثانية من الشبكة لأن الارتباط بينهما أضحى وثيقا ، فاذا كان المركز قد شهد طفرة من النمو فى مقوماته تزامنت مع

(*) قواعد البيانات غير الببليوجرافية ، والتى يمكن أن يطلق عليها قواعد استرجاع النص الكامل لاتكتفى كما هو الحال فى قواعد البيانات الببليوجرافية باعطاء المستفيدين بيانات عن المحتوى المعلوماتى (مثل المؤلف والعنوان والطبعة وبيانات النشر ... الخ) وإنما توفر ، فضلا عن ذلك ، المحتوى المطلوب المعلومات بذاتها.

المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع الشبكة العربية للمعلومات ، فإنه يعانى من ركود نتيجة لما تعانيه المرحلة الثانية من مشروع الشبكة المذكورة .

ولعل متابعا مثلى لقضية المعلومات فى الجامعة لما يقرب من ربع قرن من عمر الجامعة ينظر إلى ماتحقق فى المرحلة الأولى باعتباره أملا طال انتظاره ، وكان ينتظر أن يتواصل نمو هذا الكيان المعلوماتى دون تردد أو توقف ليؤتى عائده الذى تؤهله له الانجازات الأساسية فى عملية التأسيس .

ولكن يبدو أننا دائما فى حاجة إلى التذكير بأن المشروعات بصفة عامة ، ومشروعات المعلومات بصفة خاصة لاتنجح فى أداء أدوارها بمجرد " البدء " وإنما تعد المتابعة والاستمرارية والتحديث والتطوير أمورا جوهرية . وإن افتقادها يضعضع بنية المشروع ، ومن ثم يهدر كثيرا من طاقاته وإمكاناته .

وتعكس السطور السابقة الانعكاس السلبى لدى الكاتب عند قراءته لاستعجالات المركز للدول الأعضاء لتمويل المرحلة الثانية ، ولما يجد ما يستطيع به البدء فى المرحلة الثانية من الشبكة ، أو المبالغ الضرورية لاستبدال أجهزته أو تحديثها .

ثم يفاجأ المركز بتخلى البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة عن المشروع ، وذلك من خلال وضع شروط تعجيزية ، حاول المركز التجاوب مع بعض منها ، إلا أن بعضها الأخر مثل تحديد بعض الدول الأعضاء فقط كمجالات وحيدة يمولها البرنامج ، يعد مخالفة جوهرية للأسس التى تقوم عليها الشبكة ، الأمر الذى يعد رفضا مهذبا من قبل البرنامج لتمويل المشروع .

إننا لسنا فى حاجة إلى تكرار أهمية المعلومات ، بالنسبة للمنطقة العربية ، وربما يجب فى هذا المقام أن نشير إلى صياغة "نبيل على " لحاجتنا الراهنة إليها حين يقول إنها " حصان طروادة " الذى يمكن أن نواجه به التحديات الحالية . وإذا كان البعض يتصور أن فى شبكات المعلومات العالمية المتطورة غنى عن الاسهام فى مشروع عربى حديث النشأة ، فإن هذا التصور يحتاج إلى تصحيح ، ذلك أن المركز ، باعتباره مركزا عربيا له قنواته الخاصة للتزود بالمعلومات .

إن وصف قنوات التزويد الخاصة بالمركز يعد أكثر انطباقا على الدول الأعضاء فى نوعيات معينة من الموضوعات فإذا كانت بعض البيانات الخاصة بالزراعة . أو الصناعة أو غيرها من أنشطة الإنتاج والخدمات فى الدول الأعضاء يمكن استيفاؤها فى بعض الأحوال من قنوات تزويد غير المؤسسات أو الهيئات الرسمية فى تلك الدول ، فإن ذلك أمر يصعب قبوله بالنسبة للقضايا التى تدخل فى المجالات "غير المحايدة " مثل المجالات السياسية والاجتماعية

فالبيان الصادر عن حكومة ما ، أو المعاهدة المبرمة بين دولتين أو الموقف السياسى الذى تنحاز إليه هذه الدولة أو تلك كلها أمثلة تبين مدى التشدد المطلوب فى الاعتماد على الجهات المسئولة فى الدول الأعضاء بشكل مباشر ، وهذا التحديد لقنوات المعلومات الرسمية ينبنى على عاملين يمثلان معالجة المعلومات وطبيعة المجال على النحو التالى :

أ - تحقيق " موثوقية " المصدر باعتبار أن المصادر الأولية تمثل المرتبة الأولى فى الأهمية بالنسبة للحصول على المعلومات وصدقها ودقتها .

ب - " الحساسية " التى يتسم بها المجال السياسى أو المجالات القريبة منها ، بمعنى أن نقل معلومات أو مواقف للدول الأعضاء عن قنوات أخرى يمكن أن يكون مثارا للمساءلة بسبب ماترى فيه هذه الدول من تغيير أو تشويه يعترى البيانات أو المعلومات ، وأحيانا يعتبر نشر المعلومة أو استخدامها - بغض النظر عن مدى صدقها - أمرا لاتوافق عليه الدول الأعضاء (١٢).

وبطبيعة الحال فإن ذلك يقتضى أيضا وجود علاقة ذات اتجاهين بين الأمانة العامة ومركز المعلومات فيها من جانب ، وبين الدول الأعضاء من جانب أخر .

المعلومات " العربية " بين المنع والإتاحة

لابد أن نصارح أنفسنا ، بأننا تساورنا الخشية على تسرب المعلومات التى قد تعد ضارة بالدولة أو المواطن ، وهذا أمر يمكن معالجته بأسلوب علمى .

إننا فى حاجة على المستوى العربى العام ، وعلى المستوى الخاص بكل قطر ، إلى سياسة تحكم أو تنظم إتاحة المعلومات . وتتضمن هذه السياسة خطوطا واضحة تحدد نوع البيانات أو المعلومات التى ينبغى توفيرها وإذاعتها مما يهمنا تعريف المواطن العربى أو الأجنبى به ، كما تحدد فى الجانب المقابل - نوعية البيانات أو المعلومات التى تعتبر سريتها أمرا يقتضيه مايسمى بالأمن القومى أو الوطنى ، وتضع لهذه " السرية " درجاتها التى تتفق مع نوعية المعلومات (١٣) .

وهذه السياسة تجنبنا الوقوف عند أحد طرفى المعادلة (الاتاحة الكاملة أو المنع المطلق) ، وليكن واضحا لدينا أنه كما يتسبب افشاء بعض المعلومات فى الإضرار بأمن الدولة ومصلحة الأمة ، فإن إبقاء بعض المعلومات - على الجانب المقابل - فى طى الكتمان يسبب إضرارا بحق المعرفة ، بل يمكن أن يؤدى التمادى فى حجب البيانات والحقائق والمعلومات إلى أضرار تلحق أيضا بأمن ومصلحة الأمة . ذلك أنه فى ظل الافتقار إليها تظهر إلى الوجود بدائل مختلفة يشوبها التشويه والإساءة، مما يتطلب معالجة باهظة من حيث الجهد والتكلفة اللازمين لمواجهتها (١٤)

ولعلنا فى غير حاجة فى هذا المقام الى الاشارة إلى مايتسم به عصرنا من صعوبة الاستحواذ على المعلومات والحكم عليها " بالالغاء " أو الكتمان .

الهوامش :

١ – حسنى عبد الرحمن الشيمى . دور المعلومات فى تحقيق الوظائف السياسية والاتصالية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية " دراسة للواقع وتخطيط لإنشاء مركز معلومات " رسالة دكتوراة غير منشورة . كلية الآداب – جامعة القاهرة ١٩٨٤ . ص ١٨٧ .

٢ – جامعة الدول العربية . الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) .
نبذة عن مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٩٩٥) ص ١ .

٣ – جامعة الدول العربية . الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) .
(دليل تعريفى بـ) مركز التوثيق والمعلومات (ط ٢) القاهرة :
المركز ، ١٩٩٥ . ص ٣

٤ – حسنى عبد الرحمن الشيمى . اللاورقية أو الكتاب الورقى بين البقاء والزوال . القاهرة : المؤلف ، ١٩٩٢ ص ١٢ ، ١٣ .

٥ – جامعة الدول العربية . الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) . دراسة ملخصة حول مشروع الشبكة العربية للمعلومات .
القاهرة :
المركز (د . ت) ص ٣ .

٦ – نفس المصدر .

٧ – نفس المصدر .

٨ – جامعة الدول العربية : الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات ARENET ، وثيقة تعريفية . القاهرة : المركز ١٩٩٣ ص ١٧ .

٩ – Lancaster, F. w. Metholologies for the evaluation of the services and products of the Arab League Documentation and Information Contre (Aldoc) : areport to UNESCO and to ALDOC (Jan. 1993

١٠ – جامعة الدول العربية : الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) دارسة ملخصة ... (مصدر سابق) ص ١٤ ، ١٥ .

١١ – جامعة الدول العربية . الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) .
نبذة عن مركز التوثيق والمعلومات ... مصدر سابق ، ص ١ ، ٢ .

١٢ – حسنى عبد الرحمن الشيمى ، مصدر سابق .

١٣ – حسنى عبد الرحمن " المعلومات " ودورها فى صناعة القرار " مجلة المكتبات والمعلومات العربية . س ٥ ، ع ٢ (رجب ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م) ص ٢٨ .



قراءة فى أدبيات المعلومات



تحديات الإدارة فى ظل تكنولوجيا المعلومات

كارولين دانيال

عرض : عبير بسيونى

Daniels, N. Carolin, Information Technology : the management Challenge , Addison Wesley publishers Ltd, Addison-Wesley publishing Co. Inc. and the Economist Intelligence Unit, 1994, P 2.

صدر هذا الكتاب فى سنة ١٩٩٤م بتعاون مع دورية EIu Economist Intellingen Unit والتى طورت دراسة للكاتبة كانت قد نشرت فى نفس العام عن نفس الموضوع نظرا لأهميته.

يركز الكتاب على أن ضرورة فهم تكنولوجيا المعلومات In-formation Technology حيوى لكل مدير لأن تكنولوجيا المعلومات أصبحت جزءا من وظيفته ، فالمدير الآن يجب أن يستخدم تكنولوجيا المعلومات ليزيد من دورها فى عمله ، ومن ثم يجب أن يكون على دراية بتكنولوجيا المعلومات ليقود الآخرين فى هذا المجال.

ولعل الإتجاه للعالمية فى المؤسسات والذى يتطلب أن تكون المؤسسة كفؤة وفعالة يدعم كلا البنية التحتية للتكنولوجيا ودورها محلياً وعالمياً ، وهذا هو المجال الخصب لعمل المدير الآن .

ومن ثم فهدف الكاتبة من هذا الكتاب هو تقديم خريطة Road-map للمدير الذى لم يلحق بعد بثورة المعلومات ، لعل هذا المدير يبدأ رحلته ويستفيد بامكانيات تكنولوجيا المعلومات.

والكاتبة Dr. Daniels لها خبرة عملية وأكاديمية على مستوى العالم وهى تقسم كتابها الى إحد عشر فصلاً ، تتناول فيها تكنولوجيا المعلومات وبيئة العمل الدولية والربط بينهم واستخدام تكنولوجيا المعلومات للحصول على ميزة نسبية مدعمة بدراسات حالة ، وتعرضت دانيال أيضاً الى بناء استراتيجية لتنمية تكنولوجيا المعلومات فى المؤسسة وألحقتها بالتعرض لأثر تكنولوجيا المعلومات على المؤسسة وعلى دور المدير وتنتهى بأهم الإتجاهات فى ادارة تكنولوجيا المعلومات وأهم اهتمامات المدير فى المستقبل .

وبداية لابد من فهم ثورة تكنولوجيا المعلومات التى حدثت والتى أثرت فى طرق ادارة الأعمال بما خلفته هذه الثورة من " عالمية Galobal "ومن ثم أصبح إمتلاك نظم اتصالات عالميه وتبادل المعلومات هو أمرا أساسيا فيها (١)

ونلاحظ هنا أن التقدم فى تكنولوجيا المعلومات هو تقدم تراكمى يشمل التقدم فى مجالات عديدة أهمها التقدم فى مجال الإتصالات . فلقد حدث تطور وتقدم كبير فى مجال الإتصالات من وحدات طرفية مرتبطة فى معالجتها للبيانات واختزان المعلومات بالوحدة المركزية فى نفس المبنى الى توسع فى النطاق (فأصبح ممكنا الإتصال بين الوحدات الطرفية والوحدة المركزية فى مدينة أخرى وكذلك دول أخرى) والى توسع فى نوع الإتصال فبعد أن كان مقصور على أجهزة من نوع واحد (٢) أصبح الآن الإتصال ممكنا بين أنواع مختلفة بل وبطرق اتصال مختلفة connec-tionless Conection .

ولم يقتصر دور الإتصال على نقل المعلومة بل وشمل نقل المعلومة والصوت والصورة مع مراعاة متطلبات كل منها (من) اشتراطات دقة المعلومات وتقليل نسبة الخطأ فى حالة نقل المعلومة خاصة فى تعاملات البنوك ، والسرعة فى حالة نقل الصوت والقدرة على تحمل حمل عالى Bandwidth فى حالة الصورة وفى كل الأحوال أهم عامل فى الإتصالات هو أن يتم الاعتماد عليها Reliable .

وهنا تجدر الإشارة الى أن أهم الإسهامات فى مجال الإتصالات لم يتم على المستوى الأكاديمى العملى فى الجامعات وإنما تمت فى معامل شركات الكمبيوتر الكبرى ومؤسسات أخرى مثل مركز تطوير الأبحاث التابع لوزارة الدفاع الأمريكية DAR-PA Defence Advanced Resarch Projects Agency، ولقد كان أهم تطور هو الوصول الى شبكة الشبكات Internet والتى بدأ تطويرها فى سنة ١٩٨٩م باستخدام طرق عشوائية لنقل المعلومات بين الولايات المتحدة الأمريكية و هاواى Aloha protocol والإتجاه الحالى فى مجال الإتصالات يهدف الى امكانية تجاوز أجهزة الحاسبات المختلفة In cterconnectivity ومن ثم ظهر الإتجاه الى ايجاد معايير عالية فى هذا المجال.

تطور آخر حدث فى مجال تكنولوجيا قواعد البيانات Data Base Technology أثر تأثيرا كبيرا فى تكنولوجيا المعلومات بتوفيره للوقت وامكانياته السريعة والتى قللت التكاليف وصيانة المعلومة وكفاءة التخزين.

إن أنظمة قواعد البيانات الحديثة تتميز بأنها متكاملة ومتاحة للإستخدام المتعدد من مستخدمين مختلفين (من مبرمجين ومشغلين ومسؤلين عن إدارتها) وبهذا ، فقواعد البيانات الحديثة تتصف بأنها تتجه لأن تتناسب مع المعايير الموضوعه وتتصف بالأمان وباستقلالية البيانات معها فى تناسقها وامكانيات استخدامها مع أنظمة مختلفة وبطرق إتصال مختلفة . وهنا يظهر مفهوم قواعد البيانات الموزعة Distributed database والذى ينبع من أن البيانات موزعة بطبيعتها جغرافياً على نطاق واسع ، والمعلومة مهمة فى اطارها وفى نطاقها وهى تستخدم فى هذا النطاق أكثر من غيرها وان كنا نحتاجها فى مواقع أخرى ، ومن ثم فيجب أن تتوافر المعلومة فى مكانها مع امكانية الوصول اليها بسهولة - عن طريق شبكة اتصالات - من مواقع أخرى بحيث تعمل كل المواقع سوياً كأنها متصلة كلها بقاعدة بيانات واحدة ، وهذا التوزيع يساعد على معالجة أسرع للبيانات ويؤكد استقلالية المواقع ويجنبنا مشاكل التأخير واحتمالات الخطأ فى حالة قاعة البيانات الواحدة وأن كانت أهم مشاكله هى مشاكل إدارة هذه القواعد للبيانات ومشاكل إصلاح الخطأ الذى قد يحدث (٣)

يضاف للتطورين السابقين تطورآخر فى انتاج أنظمة المعلومات المختلفة Information Systems، ولعل أهم أنظمة المعلومات الشاملة هو ادارة نظم المعلومات Managemet In-formation Systems وهو نظام معلوماتى يتيح للإدارة بمستوياتها المختلفة المعلومات الضرورية المطلوبة بالدقة والتوقيت الملائم لتسهيل عملية اتخاذ القرار وللتخطيط ومتابعة وحل المشاكل فى المنظمة بكفاءة ، ومن ثم فهو يعد تكاملا لمجموعة من الأنظمة الوظيفية فى المنظمة (٤)

وتوجد أنظمة معلوماتية أخرى عديدة أقل تكاملاً مثل نظم دعم إتخاذ القرار vss Decision Support system وهى تختلف عن ادارة نظم المعلومات فى أنها محددة بمشكلة معينة ومختصة بقرار معين ، فى حين أن ادارة نظم المعلومات هى عامة أكثر ومن ثم فأنظمة دعم اتخاذ القرار هى جزء من ادارة نظم المعلومات (٥) ، وهناك أيضا أنظمة ادارة الأزمات Crisis Management والتى تعد جزءا من مهام الإدارة ونظام إدارة نظم المعلومات.

وهناك أنظمة الميكنة Office Automation والتى تتعدى فى معظمها ادخال البيانات وعرضها بشكل مناسب وكذلك أنظمة معالجة البيانات Data processing والتى تزيد عن الميكنة قليلا هناك أنظمة أخرى تختص بتقديم الخبرة المميكنة وهى أنظمة الخبراء Expert System وأنظمة قواعد بيانات المعرفة Knowledge Base system وهى التى تعنى ببناء قواعد البيانات أو خبرة فى مجالات بعينها وقاصرة على المعرفة المنظمة والتى يمكن عمل علاقات منطقية فيها ، ومن ثم فهى لا تتطرق - الا على نطاق محدود - للمعارف أو العلوم الإجتماعية .

وكل الأنظمة السابقة هى متداخلة وتحتاج لتنفيذها قواعد بيانات وحاسبات آلية بمواصفات محددة واتصالات أفراد مدربين ....الخ.

ولقد اهتمت دانيال فى فصل كامل عن نظم المعلومات باعتبارها أداة لنقل المعلومات من شخص لآخر واعتبرت أن نظم المعلومات المختلفة تعتمد على مصادر رسمية وغير رسمية فمصادر بياناتها رسمية ولكن طريقة اعدادها غير رسمية ، ومن ثم فهى ليست ميكانيكية الأداء ولكنها مورد اساسى Resource يجب إدارته بكفاءة (٦) وهناك نلاحظ أن دانيال لم تتعرض لأنواع أنظمة المعلومات المختلفة ولم تفرق بينها . ونلاحظ على أنظمة المعلومات عموماً فى هذه الآونة عدة ملاحظات -:

أن أنظمة المعلومات المناسبة هى تلك التى تتناسب مع طريقة تفكير الإنسان مما يساعد على فهم الأشياء حتى بالنسبة لغير المتخصص وهو مايطلق عليه Oriented Methodology

والتى تتميز بدرجة عالية من التعميم حتى تقل الفجوة بين المتصور والواقع Semantic Gap (٧) .

إن أنظمة المعلومات المختلفة ليست بمنتج يتم انتاجه وينتهى دوره بذلك بل هى فى تطور مستمر وتعديل دائم ليلائم الواقع المتغير والمتطلبات الجديدة بإصدارات جديدة من هذا النظام ولهذا فصيانة هذه الأنظمة هى عملية ابداع مستمرة تدريجية (٨) .

ان أول خطوة للنضج التكنولوجى هى وضع قواعد لتطوير أنظمة المعلومات حتى لو كانت على مستوى المؤسسات ، وهو مالم تصل إليه مصر الى الآن - لتصل بعد ذلك لتوثيق هذه الخطوات وصولا لاتفاق عام عليها ثم نصل لاقصى درجة وهى الإستفادة المستمرة من التغذية الرجعية ، عن هذه الأنظمة (٩) .

ان دراسة المخاطر المحتملة وآثارها والخطوات التى يجب أن نتخذها لتقليل آثار هذه المخاطر هى ضرورية فى هذه المرحلة لتقديم التكنولوجيا الجديدة .

ان ملامح التطور التكنولوجى الذى ذكرنا بعض ملامحه جعل وجود ادارة خاصة فى كل مؤسسة لإدارة مورد المعلومات ضرورى ، فوجود هذه الإدارة يساهم فى الإدارة الكفء للمعلومات وهذه الادارة تسمى عادة بإدارة الموارد والمعلوماتية (١٠) .

نقطة محورية هامة تعرضت لها دانيل عن أثر هذه الثورة التكنولوجيه علينا ومدى أهميتها لنا (١١) فالثورة التكنولوجية المعلوماتيه - كما تقول دانيال - اثرت بشدة على الإقتصاد العالمى Global Economy وقضت على مفاهيم تقليدية عن المزايا الجغرافيه والإستراتيجية والتنافسية ولعل أبرز مثال على دور التكنولوجيا هو النظام المالى العالمى الآن وتحركات أسواق المال ومن ثم ظهر تحد ذهنى كبير لإدراك هذه التغيرات وضرورة ايجاد أساليب وطرق جديدة للتعامل مع هذه الإبتكارات والإستفادة منها لتحقيق قدرة على التنافس لتصبح منافسا قوى Competitive Player (١٢)

ولعل أهمية تكنولوجيا المعلومات الأساسية نابعة من الإتجاه العالمى أو حتى حماية السوق المحلى من المنافسين العالميين ليس بفرض سور والإنعزال وأنما باللحاق بالمنافسين العالميين ومن ثم

لايمكن لمؤسسة أن تتواجد بلا اتجاه للعالمية الذى يعنى تغيرات مؤسسية أهمها فى نظر دانيال (١٣)

– التحول من الإهتمام بتواجد المؤسسات جغرافيا الى الإهتمام بدورهاعلى مستوى الأعمال (أى بأدائها لوظيفتها)

– التحول من الإهتمام بمركزية أو عدم مركزية الوظائف الى القيام بالعمل نفسه بأى مكان .

– غير النظرة من ميكانيكية جزئية قصيرة المدى الى نظرة كلية وطويلة المدى.

– عبور الحدود المؤسسية بل والتعامل كانها غير موجودة وكذلك عمل شبكات من الثقة بين الوظائف المختلفة لإنجاز العمل وبناء شبكات على كل المستويات وليس اتصالا رأسيا فقط.

التخلص من الخصوصية الجغرافية للمؤسسات وبناء ثقافة تلائم كل البلاد Cultural Fit In any Country وهى نقطة مردود عليها بأهمية فهم واستيعاب الخصوصية الثقافية لكل بلد لكى يتم استيعاب هذه المؤسسة داخل هذه الدولة .

– تخلى المديرين عن تصرفهم كمتحكم مركزى Central controller الى منسق اساسى للإتصالات Core connector .

لتحول لإقتصاديات الحجم الكبير .

وهنا تثير دانيال نقطة هامة هى كيفية التعامل مع هذه الثورة وتقترح (١٤) ضرورة وجود خطة قومية لتكنولوجيا المعلومات يقدم ميزة اقتصادية اساسية لإمكانية أنشاء مشروعات هامة تعتمد على التكنولوجيا بكثافة وتعطى قيمة مضافة عالية وتوفر فرصة لإنطلاق شركات هذه البلد للعالمية (مثل سنغافورة)

– وبناء خطة قومية يعنى توافر رؤية Visionمتكاملة عن :–

– بناء ثقافة ملائمة لنشر تكنولوجيا المعلومات .

– أنشاء مصانع لهذه التكنولوجيا .

– توفير القدرات البشرية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات.– تطبيق هذه التكنولوجيا .

– توفير جو ملائم للإبداع فى هذا المجال (Creativity) وليس مجرد تقليد.

– توفير البنية الأساسية للإتصالات Communication وهى مفتاح التقدم فى هذا المجال والتنسيق مع الجهات العالمية لتوسيع تلك الشبكات (١٥) .

ثم فى عجالة تشير دانيال الى أهم التغيرات التى تراها حدثت على أثر انتشار تكنولوجيا المعلومات (١٦) .

–حدوث تغير أساسى فى العلاقة بين المنتج والمستهلك فلقد جعلت العلاقة مباشرة فى حالات عديدة ومن ثم سمحت باتصال فردى وشخصى بينهم .– أوجدت سلعا جديدة معظمها (خدمية) فى السوق العالمى اليوم .

– غيرت شكل وتركيب بعض الصناعات وغيرت قواعد المنافسة بها تخلقها حواجز اضافية للدخول فى هذه الصناعة وزيادة مقدرة المستهلكين على المساومة وحظر سهولة الإحلال بسلع بديلة.

– خلقت ميزة تنافسة لبعض المؤسسات . وفى هذه النقطة الأخيرة الميزة النسبية استطردت دانيال فى تحديد بعض مايمكن أن تقدمه تكنولوجيا المعلومات من مزايا تنافسية فى تحسين خدمة المستهلك وتحسين أداء الخدمة وسرعة أدائها ووصولها للسوق أو تقديم جودة عالية أو تحسين قوة شبكة اتصالات المديرين ومن ثم التوجه للعالمية (١٧) .

ولقد تعددت الكتابات عن هذه النقطة كلها تؤكد على أن قيمة تكنولوجيا المعلومات الأساسية تتضح من خلال الفوائد الإستراتيجية التى توفرها من مزايا تنافسية ومن قدرة على حل مشاكل قائمة وعلى تحقيق التكامل داخل المؤسسة بل حتى قد تكون أهمية التكنولوجيا هى كوسيلة دفاعية للإبقاء على المؤسسة فى ظل اتجاه العالمية (١٨) .

ولقد تعرضت دانيال للتقسيم التقليدى (منذ Mcfarlan فى ١٩٨٤) لمدى أهمية التكنولوجيا فى أى مؤسسة على أساس معيارين مدى أعتماد هذه الصناعة أو المؤسسة على التكنولوجيا وما هى آثار استخدام التكنولوجيا ، ومن ثم قسمت المؤسسات الى مؤسسات دور التكنولوجيا فيه على دعم المؤسسة أو حتى تعد عاملا أساسيا فيها ولكن أهم وضعين هما اللذان تجد المؤسسة فيه فرصة التحول والإنطلاق. ound Turnar بل وأصبح فى حالات أخرى الإهتمام بتكنولوجيا المعلومات الإستراتيجيا Strategic (١٩) .

ثم انتقلت دانيال لكيفية تقديم تكنولوجيا المعلومات للمؤسسة فتشير بداية الى أنه يجب تقييم الإستثمارات فى مجال تكنولوجيا المعلومات على أساس تقييم المدير والمتخصص لمدى دورها، كما يجب تقييم مضمون وجودة ومرونة وأهمية ومدى قابلية إمتداد تاثير هذا الإستثمار (٢٠)

وتؤكد دانيال أنه لبناء بناء معلوماتى Information architecture جيد يجب أن تتوافر خريطة لطريقة انتقال المعلومات داخل هذه المؤسسة وأساس من الإتصالات والشبكات وخريطة للتكنولوجيا المطلوبة وامكانياتها (٢١) .

ومن أهم مهام ما أشارت اليه دانيال فى هذا المجال هو ضرورة استفادة المدير من الوضع الحالى للتكنولوجيا وتطويره ويجب الا يقتصر دور تكنولوجيا المعلومات على ما تتطلبه من حاسبات وأدوات للإتصال ...الخ ،ولكن باستخدامها وبما تقوم به (٢٢) وادارة المعلومات هى فى جوهرها توفير المعلومات فى الوقت المناسب للمديرين ، هذه المعلومات الدقيقة الصحيحة التى تساعد على القرار السليم والإدارة الصحيحة (٢٣) .

وعن بناء استراتيجية مستقبلية Strategic Vision لأى مؤسسة ذكرت دانيال أنه يعتمد أساسا على تجميع وتكامل جهود التخطيط ومناقشة الإتجاهات الأساسية للمؤسسة ومراحل استخدام تكنولوجيا المعلومات (٢٤) والتى بدأت بالميكنة على المستوى التشغيلى على أن تنتقل العدوى Contagion الى المستويات الأخرى لتصل الى التحكم فى معالجة البيانات آليا على المستوى المؤسسى ككل مع زيادة وعى المديرين بدور التكنولوجيا ثم تبدأ عملية تكنولوجيا المعلومات الحقيقية بتحقيق التكامل والإدارة الكفؤه لأنظمة المعلومات لنصل أخيرا لمرحلة النضوج لإستخدامها (٢٥) .

وهنا نجد وجهة نظر أخرى لـ Earl حيث لا يؤمن بوجود استراتيجية واحدة لنظم المعلومات يمكن استخدامها ولكن مناهج متعددة تشمل افكار المديرين وتقييم العاملين وابداعات المؤسسة وخصوصياتها وتحليل خبراء من خارج المؤسسة لتكون له النظرة الكلية (٢٦)

ثم اهتمت دانيال على وجه الخصوص بدور المدير وأوضحت دوره فى جوانب متعددة بدءا من دوره فى الإتفاق على الإستثمار فى مجال تكنولوجيا المعلومات باعتباره صاحب المشروع ومسئولا

عن تطوير امكانيات المؤسسة فى هذا المجال وبأنه شخصيا مشارك بخبرته ورؤيته لهذا المشروع ، وهو يسانده شخصياً ومن ثم فدعمه يعتبر سياسة المؤسسة وهو فى نفس الوقت يعين مديرا متخصصا فى مجال تكنولوجيا المعلومات تكون مسئوليته كمنسق المشروع ومدير للتكنولوجيا وعامل إتصال بينه وبين المدير الأعلى.(٢٧)

وتقييما لتكنولوجيا المعلومات ودورها لايجب ان يكون بأساس التكلفة العائد لأسباب عديدة اهمهما من وجهة نظر دانيال أن هناك تكلفة خافية لا نستطيع حسابها خاصة وان معظم منافع تكنولوجيا المعلومات هى طويلة الأمد ولا تظهر فورا (٢٨) .

ثم تحدد دانيال دور المدير بنقاط أساسية أهمها (٢٩) : -

خلق أجندة جيده للإدارة :يقع على صدارتها الحفاظ على القوة الدافعة Monentum للمؤسسه وانغماس الأشخاص الرئيسيين فى المؤسسة فى تكوين نموذج تكنولوجيا المعلومات المناسب لها ويعتبر مدى نجاح المؤسسة فى تبنى هذا المشروع هو مدى نجاح أجندة الإدارة له.

- خلق دور جديد للمدير يجمع بين دوره فى ادارة أعماله ودوره فى ادارة تكنولوجيا المعلومات.

- ادارة وتنظيم التغيير ، وهو يتطلب فهم التوقيت المناسب للتغيير وهو يتكون من ثلاث مراحل الأولى :هى مرحلة التجميد Freez للوضع القائم والنظر له وتقييمه ، والثانية :هى التغيير Unfreez لرؤية المدير لتكنولوجيا المعلومات ولدورها فى العمليات اليومية فى مؤسساته الثالثة :تثبيت Freez فكرة معينة لدى المدير عن الدور الجدى لتكنولوجيا المعلومات وتعليمه .

وفير التعليم والتدريب للعاملين : فهى وسيلة الإتصال الساسية فى البناء المعلوماتي وامكانية تطبيق مايتم تعلمه هى نقطه أساسية فى هذا التدريب .

ادارة الخبرات المطلوبة من خارج المؤسسة أو من داخلها على حسب أماكن توافر الخبرات وكذلك موازنة الطلب والعرض وتقييم المهارات المطلوبة (٣٠) .

وهناك أخرون(٣١) اقترحوا تقسيما أخر لدور المدير هو:

١ - دور فى التفاعل الإنسانى كقائد وحلقة ربط وموحد لمؤسسة

٢ - دور معلوماتي له نظرة كلية يراقب الموقف .

٣ - دور فى اتخاذ القرارت .

وادوار أخرى كمفاوض وموزع للأدوار والموارد .

وعموماً فان دانيال تؤكد على أهمية أن يكون للمدير رؤية جديدة بينهم فيها الدور الجديد للعاملين بالمؤسسة فى ظل العمليات المعلوماتية ويفضل دائما المدير الذى له خبرة فى مجال تخصصه وفى مجال تكنولوجيا المعلومات حيث يتمكن من مزج الإثنين مما يجعل الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات أقصى ما يمكن (٣٢) وهو مايركز عليه Earl

والتركيز على دور التعليم والتدريب للعاملين هو أساسى عند دانيال نظراً لما يولده من خلق أليات جديدة للعمل داخل المؤسسة وحتى لايرفضوا تكنولوجيا المعلومات الجديدة وحتى تتوفر إمكانيات عمل أليات جديدة لإدارة المؤسسة لكى تتكامل أنظمة تكنولوجيا المعلومات داخل ثقافة المؤسسة وكل هذا يجعل العاملين على دراية بما حدث فى المؤسسة ولايشعرهم بالغربة ومن ثم نكون بذلك قد قدمنا قنوات لتعليم أفكار وطرق جديدة فى العمل مع التدريب عليها

والنقطة الأساسية هنا هى اشتراك Involvement الجميع فى بناء رؤية مشتركة لتكنولوجيا المعلومات فى مؤسستهم مما يجعل هذا الدور ينشأ من أسفل الهرم المؤسسى ويتم تصفيته وأختيار الملائم من أعلاه الذى يحدد التغير المطلوب عمله (٣٣) .

ونظراً لأهمية دور المدير ومحوريته فى تقديم تكنولوجيا المعلومات فلقد تعرضت أدبيات عديدة له منها أكد على أن دور المدير أصبح يتطلب استخداما أكبر للتكنولوجيا وأهتماما بالتكامل والتقاطع الوظيفى ومن ثم أصبح دوره الغير روتينى كبير ومن ثم التركيز على دور المدير من خلال الفريق وليس من خلال التنظيم الهيراركى (٣٤) .

ولعل من المناسب هنا عرض لوجهة نظر تؤكد أنه فى عصر تكنولوجيا المعلومات أصبح ينجز أكثر ولكن لم يعد لديه وقت للتفكير ولإعطاء انطباعاته ومن هنا التضارب الذى يجب أن يحل فالتفكير المستقبلى ضرورى لتطوير المؤسسة وهنا يثور سؤال هام هو هل التكنولوجيا تقضى على المهارات والكفاءات ؟ (٣٥)

وعموما فلم يعد هناك هذا الفرق الكبير بين دور المدير ودور العاملين ، فاستخدام تكنولوجيا المعلومات يزيد من السلوك الذى يسلكه المديرون مثل المبادرة والمرونة ....الخ (٣٦) . ومن ثم هناك وجهة نظر تؤكد على دور غير المديرين وتضعهم فى منزلة مساوية لدور المديرين داخل المؤسسة فى عصر تكنولوجيا المعلومات . فالتفاعل هو بين هيكل المؤسسة والثقافه السائدة فيها والعمليات الإدارية وغير الإدارية وتكنولوجيا المعلومات (٣٧)

وهنا نجد أن تعدد الادبيات التى أكدت على أن أثر التكنولوجيا هو فى الحد من طبقات معينة من الإدارة ، أو فى الإتجاه للمركزية أو اللامركزية ، ولكن المؤكد منه أن تكنولوجيا المعلومات أثرت على العديد من المؤسسات بطرق مختلفة وأهم مايجب التاكيد عليه هو الحرص على روح الفريق فى المؤسسة وعلى التعاون والتكامل فى المؤسسة ، وأن أثر التكنولوجيا على الأفراد يختلف باختلاف التكنولوجيا ومجال تطبيقها ولكنها لاشك تؤثر على وظائفهم وتوصيفها وطريقة تاديتها (٣٨) .

وهنا نلاحظ أن دانيال لم تتعرض لكل ما يحيط بالمدير فلعل أهم التحديات هو أن التنظيم الهيكلى (الهيراركى المؤسسة) التى يتعامل معها المدير والتى تطبق تكنولوجيا المعلومات فيها والتنظيم الهيكلى يشمل عدد القواعد وأسماء الوظائف وتقسيماتها الرأسية والأفقية والمهام والمسئوليات والسلطة ونمط القرارات وطريقة الإتصالات داخل المؤسسة ، ولعل من المؤكد أن تكنولوجيا المعلومات تغير هذا التنظيم خاصة فى ظل سقوط لدراسة ثبات هذا التنظيم الهيراركى (٣٩) .

والمؤسسة تعمل فى ظل بيئة داخلية وبيئة خارجية كلاهما يتأثر ويؤثر فى الآخر ، فالبيئة الخارجية - المحيطة بالمؤسسة من تنافس دولى والتطور التكنولوجى وتحسين الأداء والإنتاجية والإبداعية وابتكار أليات تسويقية وتوزيعية ، كل هذه العمليات تؤكد ضرورة وجود قائد وقيادة Leadership وليس مديرا عاديا (٤٠) .

أن الإستخدام المتزايد للتكنولوجيا المعقدة يزيد من تعقد المؤسسة مما يجعل التغيير المؤسسى الفعال والكفء - وهو ما تتطلبه البيئة الخارجية صعبا ، كما أن هذا المناخ يعرقل من مقدرة القائد الفعال على التكيف والقائد يختلف عن المدير العادى الذى يخطط ويضع الميزانية ويعين وينظم ، فالقائد يلهم العاملين معه ويحفزهم ويضع الإتجاهات العامة التى يسيرون عليها.

مما سبق نستطيع أن نؤكد أن عامل القيادة هو عامل اساسى فى نقل التكنولوجيا الجديدة من البيئة الخارجية وفى ظل

تعقد إستخدامات التكنولوجيا (٤١) ، هذا القائد يجب أن تتوفر له رؤية مستقبلية لدوره ولدور التكنولوجيا في مؤسسته فيجب عليه حساب المخاطر التي يمكن أن تحدث وأن يتوافر لديه امكانيات اتصال وتغذية رجعية جيدة ليتمكن من مكافأة المحسن ومعاقبة المسيء وأن يغير من الثقافة السائده لتلائم التكنولوجيا وما تتطلبه من تغيرات في المؤسسة والقدرة على الإبداع Creativity في القائد هي أمر هام لكسر روتين الهيراركية ونشر المعلومات والتدريب على كل جديد ، يضاف لذلك ضرورة وجود لمسات شخصية من القائد مثل توجيهه للثقافة السائدة وتحفيز العاملين وربط المؤسسة ، وأخيراً على القائد الا يسمح لأى حالة فشل أن تستمر ، فكما أنه لايوجد نجاح كامل ، لايجب أن نركن الى الماضي وبأنه ليس بالامكان أحسن مما كان وأنما رفض الواقع يكون بمحاولة تغييره وذلك بالسماح للشباب الجديد اوالقادرين على التغيير والتلاؤم مع عصر التكنولوجيا بالوصول للمناصب العليا والسعى للعالمية ولتغيير الثقافة السائدة لتلائم التغيرات المطلوبة (٤٢)

وفى كل الأحوال نجد أن دور القائد يختلف باختلاف طبيعة المؤسسة واختلاف الشكل التنظيمى لها والثقافه السائدة بها.

ويلاحظ على تناول دانيال لموضوع الثقافة السائدة في المؤسسة Organizational Culture، بانها أكدت على أهمية هذا المفهوم دون أن تحدده أو تعرفه ، ولقد عرفه John Moss بانه مجموعة توقعات وافتراضات - غير مكتوبة - يتفق عليها أعضاء المؤسسة (٤٣) ، والتركيز هنا على مدى قدرة أى مؤسسة على الحفاظ على ثقافتها بمرور الزمن ورغم التغيرات المحيطة بها وهناك من يؤكد على أن المهم هو الثقافات المهنية الصغيره في داخل المؤسسة والتى تكون ثقافة فرعية . Sub-Culture

الا أن هناك رأيا (٤٤) يقول بأن تكنولوجيا المعلومات تؤدى في النهاية الى القضاء على الثقافة الشفوية والتركيز على مهارات الأفعال وتحل محلها نشر واسع للمعلومات بين أعضاء المؤسسة واهتمام بالمهارات الذهنية .

وعلى كل حال فان قمة تفهم واستيعاب تكنولوجيا المعلومات يكون بالإلتزام Commitment بها وفى تعلم على الأشياء وبطرق مختلفة ومتطورة (٤٥) .

وملاحظة أخيرة على دور المدير عند دانيال ، أنها لم تخرج بنتائج عن الإتجاهات الأساسية بالنسبة لدور المديرين في الإدارة المتوسطة في ظل تكنولوجيا المعلومات مثلاً، والذى هناك دلائل على اتجاهه للتناقص ، بل أن هذا الإتجاه للتناقص يشمل أعداد العاملين أيضاً، مع تزايد في أعداد المتخصصين وأصحاب المهارات العالية الإهتمام بالكيف وليس الكم (٤٦) .

وفى كل الأحوال وكما تؤكد دانيال فان الأنظمة الكفؤة في تكنولوجيا المعلومات تساعد على ادارة وتنسيق أحسن في المؤسسة وفاعلية هذه الأنظمة تقاس بمدى استجابتها لمتطلبات المؤسسة (٤٧).

وفى اطار حديثها عن آثار التكنولوجيا على المؤسسة اهتمت بالتحول الذى ظهر في المؤسسات والتغيير من مؤسسة وظيفية Functional organization الى مؤسسة عملياتية Process organization ومن ثم يحدث تكامل بين الوظائف وتقاطع وظيفي يخدم النظرة الكلية والتى أفتقدت مع التخصص الوظيفى وانقطاع الصلة بين الإدارات المختلفة ومن ثم فهذا التكامل يخلق لغة مشتركة وأحساسا زائدا بالمسئولية خاصة في ظل التواصل والتبادل الذى تخلقه تكنولوجيا المعلومات ومن ثم يتم خلق ثقافة مشتركة لكل المؤسسة يتشارك الجميع فيها الأفكار .

وهنا نجد بعض الدراسات تقسم العمليات داخل أى مؤسسة الى عملية يدوية وعمليات تخابريه Intelligence لجمع المعلومات وعمليات تفاعل انسانية ودور تكنولوجيا المعلومات هو في مجال العمليات التخابرية والتى تعد عصب أى مؤسسة (٤٨)

وعلى كل الأحوال فان الآراء تؤكد أن التقسيم الوظيفى لم يعد مناسباً للعصر الذى نحن فيه (٤٩)، بل يرفض التقسيم التقليدى الحاسم بين العمل اليدوى والعمل الذهنى في مجال الصناعة مثلا ويرى أنه يتلاشى نظراً لتزايد المهارات الذهنية المطلوبة في العمل اليدوى الحديث ، ومن ثم تسقط مقولة تقسيم العمل القديمة والقائمة على تقسيم التعليم Division of Learning، والتى كانت تكرس قيما مثل الطاعة للأوامر لعدم العلم ولعدم امكانية التعلم نظراً للوضع في أسفل الهرم التنظيمى وعدم امكانية الوصول للمعلومات ومن ثم سقط هذا وأصبح في عصر تكنولوجيا المعلومات يجب ان يشجع القادة التعليم لأعضاء المؤسسة وإعطاؤهم الفرصة المتساوية للتعليم (٥٠) .

وفى جميع الأحوال تكامل تكنولوجيا المعلومات مع المؤسسة هو أساس نجاحها ، ولايجب أن يكون الهدف من استخدام التكنولوجيا هو الميكنة وانما يجب أن يتم إعادة تصميم العمل بما يتناسب مع التكنولوجيا الجديدة ، مما يعنى الغاء بعض الوظائف وانشاء أخرى ، وإستيعاب تكنولوجيا المعلومات يتضمن بالضرورة اعادة هيكلة المؤسسة Re engineering والذى يراه Hammer في جوهره بانه يركز على النتائج وليس المهام ويعمل على اهمال التوزيع الجغرافى للموارد في ظل القدرة على تعبئة والتحكم في هذه الموارد عن بعد وبكفاءه ، وضرورة ربط النشاطات بطريقة متوازية بدلا من السعى نحو تكامل النتائج ، والتأكيد على جعل اتخاذ القرار في منطقة انجاز العمل وعدم تكرار الحصول على المعلومة بل يكون مرة واحدة وعند منبعها ، وأهم من هذا كله هو الإيمان بأهمية التكنولوجيا وتعليق الآمال الكبيرة عليها لأن هذا هو مايحفز وينتج فوائد أكبر للتكنولوجيا(٥١) .

ثم تناولت دانيال - فى فصلها العاشر- الإتجاهات الحديثة الهامة في ادارة الأعمال في عصر تكنولوجيا المعلومات وحددتها بعشرة (٥٢) :-

١- تحسين قدرة الإدارة على التنسيق والسيطرة .

٢- تحقيق تكامل بين مدى المركزية واللامركزية في المؤسسة ففى بدايات التكنولوجيا ومع ظهور الحاسبات والكبيرة والتى تطلبت مركزية في الأداء حيث كانت هناك وحدات طرفية متصلة بمركز لمعالجة البيانات ، ثم ظهرت الحاسبات الصغيرة ووحدات المعالجة الصغيرة Micro processor فزادت المناداة باللامركزية وفوائدها ، والآن أصبح الإتجاه هو التكامل والإستفادة من مزايا كلا الإتجاهين وهو ما أتاحته التكنولوجيا أيضا بما يسمى بنظام الخادم والعميل /Client Server والذى يجمع بين المركزية واللامركزية (٥٣) .

ولتوضيح هذه الصيحة في تكنولوجيا المعلومات والتى هى نتاج التطور في قواعد البيانات وأنظمة الإتصال ، حيث يتم عمل برامج ذات كفاءة عالية في العرض عند جانب العميل باستخدام وسائل العرض المختلفة (الصوت والصورة والرسوم البيانية) -Multimedia ، ثم تصل كل ذلك بقواعد البيانات المتجمعة في مكان واحد وهو الـ Server والذى تتغذى منه بالبيانات المختلفة .

وميزة هذا الإتجاه هى في الإستفادة القصوى من مزايا كل جهاز على حدة ، فمثلا أجهزة الحاسب الشخصى تتميز بجاذبيتها

للأفراد وتألفهم عليها ومن ثم يوضع عليها البرنامج المراد تشغيله ويستفاد من امكانيات الحاسب الشخصى الجذابة Graphical Vscr Interface، ولكن يعيب هذا الحاسب الشخصى قله سعته مقارنة بالحاسبات الكبيرة أو المتوسطة ومن ثم توضع البيانات على تلك الحاسبات التى تتميز بسرعة معالجتها للبيانات وبهذا يتحقق الإستفاده القصوى من التكنولوجيا .

٣-الترابطية والتبادلية

Currency connectivity ويتحقق ذلك باقامة شبكات المعلومات وتبادل المعلومات بين الأفراد والشركات (٥٤) .

٤- ادارة أنظمة تكنولوجيا المعلومات بكفاءة سواء التى تمت داخل المؤسسة أو خارجها (٥٥) .

٥- دعم العمال الواعين والمستوعبين لدور التكنولوجيا لأن هذا يعتبر دعما أساسيا للتكنولوجيا (٥٦) .

٦- تطوير وتوسيع استخدام الوسائط المتعددة Multimedaa لأنها أقرب وأسهل فى الفهم ونقل المعلومة (٥٧) .

٧- تغيير تصميم ولوائح العمل لتتلاءم مع التكنولوجيا الحديثة مثلما حدث فى أسواق المال.

٨ – توليد انظمة خاصة بكل مجال عمل ويساعد على ذلك تعدد لغات البرمجة وسهولتها .

٩ – بناء أنظمة معلومات لأكثر من مؤسسه اذا مااثبتت كفاءتها

١٠ – التأكيد على حماية المعلومة Back-up، خاصة فى الحالات الطارئة (٥٨) .

من الإتجاهات السابقة التى قدمتها دانيال نجد التأكيد على الإهتمام بالتعليم لدوره فى سرعة تقبل المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات وكذلك التأكيد على النظرة الكلية Wholeness (٥٩) ، وأهم من هذا كله التخلى عن الفهم الخاطىء للتكنولوجيا من أنها تسحب السلطة من يد المديرين أو أنها ترفع من قدر الصغار وتحط من قدر الكبار أو حتى أنها وسيلة لإحكام السيطرة ومن ثم يكون رفض التكنولوجيا هو رد الفعل ، قبيل حماية الذات (٦٠) فهو اولا من الاحساس بفائدتها .

ان انتاجية اى تكنولوجيا تتوقف على التوقعات المنتظرة منها وكل هذا يتوقف على امكانيات المؤسسة والتكنولوجيا المستخدمة وتقبل العاملين بالمؤسسة له وطبيعة مؤسسات التعليم والتدريب خارج المؤسسة وداخلها والتقدم الصحيح للتكنولوجيا هو عامل اكيد فى تقبلها واقامة تحالف بينها وبين عمل المؤسسة الأساسى (٦١)

ويجب ان نؤكد ، كما يؤكد Eara ان عدم امكانية حساب قيمة صافية لفوائد تكنولوجيا المعلومات ينبع من صعوبة تحديد وتقييم البدائل لها وكذا ان معظم فوائد التكنولوجيا هى فوائد غير ملموسة كل هذا لايجب ان يعيق استخدامها

وتؤكد دانيال على أن امتلاك المعلومة لم يعد قوة ، فنحن فى عصر القوة فيه ليس فى احتكار المعلومة ولكن فى استخدامها الصحيح ، فالمجتمع المعلوماتى Information Society الذى نعيش فيه يتميز بانتشار المعلومة فى أيدى العديدين (٦٣) ، وأن العصر الحالى يتطلب مديراً مبدعا لا ينظر للخطة القائمة وانما يتطلع دائما للمستقبل وامكانياته ، ويوائم بين ذلك كله فى تكامل ووعى (٦٤)..

المراجع :

1- Doniels, N. Caroline, Information Technology : The Management challenge, addison Wesley publishers Ltd, Addison - Wesley publshing Co. Inc. and the Economist Intelligence Unit, 1994, P-2.

2 - Mark A, Miller, P.E, Inter Net working: aguide to ntework Communications, Lan to lan, latno Wan, M&T Books, 1992 , PP 49-52 .

· Date, C.J., an Introduction to Database systems Sixth Edition, Massachusetts : addison - Wesley Publishing Co., 1995, P 5-9.

4- Abcer Bassiouny (ed.) al et., MIS solutions to the Organizational problems. Case study : the cabinet information & Decision Support cents, Unpublished Master project for MBA, Maastricht school of management (RVB/ MSM), Aug 1995, P37.

5 - Raymond Macheod J.R Management Innformation systems, A study of computer- based information systems, fifth edution (New York : Macmillan Publishing company, 1993)p. 458.

6 - Daniels Op. cit, p32

7- Jacobson Object Oriented software Engineering a use case driven approach, Massachusetts: addison-wesley co., 1992, pp32-40.

8 -Ibid , pp 50-55.

9 -Humphrey, Managing the software process, New jrsey : Prentic-Hall Inc., 1989. p90 .

10- Kanter, Jerome, Management Information systems, Third Edition, New Delhi : Prentic-Hall of India, 1984, P.41.

11- Daniels, Op. Cit, P2.

12- LOC. cit.

13- Ibid, P3.

14- Ibid, PP 9-10.

15- Loc . cit.

16- Ibid, pp 14-15.

17- Ibid, P55.

18- Tawfik Jelassi et. al., competing through Information Technology (France :- INSEAD, fontainblean, 1993). P 290.

19- Daniels, Op. Cit, P 26

20- Ibid, P 32

21- LOC. Cit.

22- Ibid, P33, P36.

23- Ibid, P66.

24- Ibid , P 75.

25- Ibid, PP 87-90.

26- Wearl, Michael J. Management strategies fo information technology, prentic-Hall, 1989, PP 69-80

27- Daniels, OP., cit, P 101.

28- Ibid, P106.

29- Ibid, 125.

30- Loc. cit.

31- Moss-Jones, John, Automating Managers : The Implication of information Technology for Managers, (Londond, printer publishers.

32- Daniels, Op.Cit, P124.

33- Ibid, P. 147.

34- Moss-Jones, Op. cit, P150.

35- LOC. Cit.
36- Ibid, P.151.
37- Ibid, P 12
38- Scott Morton, Michael S. (ed.), the corporations of 1990s', Oxford University press, 1990, PP 204-205.
39- Moss-Jones, OP. Cit, P 8.
40- Peter write et, al., Strategic management, text and cases, Allyn, & Bacon, 1993, PP17-19.
41- Ibid, PP 25-30
42- Ibid, PP 35.
43- Moss-Jones OP. Cit, p7.
44- Ciborra & Jelassi (eds.), strategic information systems , John wiley & sons, 1995, P392.
45- Ibid, P302, P392.
46- Moss-Jones, Op.Cit, P149.
47- Daniels , Op. Cit, P151.
48- Moss-Jones, Op. Cit,.PP29-31.
49- Cibora & Jelassi, Op.Cit, P 393.
50- Ibid, P 394.
51- Hammer, Michael , Reengineering Work: Don't automate, Obliterate, Harvard Business review, July - August 1990, PP 109 -112.
52- Daniels, Op. cit, P152.
53- Ibid, pp 153-155
54- Ibid, P 155.
55- Ibid, P 160.
56- Ibid, P161.
57- Ibid, P 162.
58- Ibid, PP 163-170
59- Cibora & Jelassi, Op. cit, P398, P405.
60- Ibid, PP 407-409.
61- Scott Marton (Ed.), Op cit.,P241, P247.
62- Earl, Op. Cit, PP 166-187.
63- Daniels, Op. Cit, P 168.
164- Ibid, P 182.



□ الاتصال والديمقراطية
□ سبليكال . سلانكو . جانيت واسكو
□ عرض : مينامر القرنشاوى

Splichal, Slavko and Janet Wasko (eds) 1993 Communication and Democracy (New Jersey: Ablex Publishing Corporation).

يقع الكتاب فى ٢٨٥ صفحة من القطع المتوسط يحتوى الكتاب على مقدمة كتبها محرر الكتاب و ١٥ مقالاً ، وتنقسم المقالات بدورها الى قسمين واحد تحت عنوان «تصورات جديدة للاعلام والديمقراطية»، وآخر تحت عنوان «دراسات فى الاعلام والديمقراطية».

يبدأ الجزء الأول بمقدمة لأحد محررى الكتاب «سلافكو سبيلشال) يتناول فيها تصورات عديدة للعلاقة بين انتشار المعلومات، كماً وكيفا، وتطور النظم السياسية تجاه الديمقراطية او ابتعادها عنه. يؤكد الكاتب على أهمية الصحافة كوسيلة أساسية لانتشار المعلومات، ويتبع « كارل ماركس» حين يؤكد على ان الصراع من أجل حرية الصحافة هو فى حد ذاته صراع من أجل الحرية والديمقراطية. فى رأى الكاتب تستلزم الديمقراطية شروطاً معنية لا غنى عنها حسب صورتها الأولى كما قدمها الأغريق القدامى، من هذه الشروط.

١) انتشار المعلومات بين المواطنين

٢) تكافؤ الفرص بين المواطنين فى التعبير وصنع القرار

٣) خضوع كل القرارا ت للمناقشات العامة.

على ان تطور هذه الشروط كما وضعها الاغريق مر بمراحل عدة قبل صعود الليبرالية البرجوازية (فى الغرب) كانت هناك رقابة قوية للغاية تخضع اساسا لسلطة الكنيسة الكاثوليكية مرحلة الليبرالية البرجوازية حيث أضفت الرقابة فى صورتها المادية المباشرة وظهرت طرق أخرى غير مباشرة بل وغير مرئية للحد من جهات التعبير والتفكير حيث تم استغلال المثل «العليا والعامة» والقومية بما يخدم مصلحة الطبقة الحاكمة بشكل يضمن استمرارية علاقات الانتاج القائمة على حد تعبير الكاتب المرحلة الثالثة وهى التى يرى الكاتب انها لم تتبلور بعد، يطاح فيها بالكثير من هذه «المثل» وتتاح فرصة اوسع لمشاركة أفراد المجتمع فى صنع علاقاتهم بالمجتمع وبالطبيعة.

حسب رأى الكاتب كانت هناك دوماً عوائق قوية وجدت فى

وجه التطور الديمقراطي بدءا من عهود الديمقراطية الاغريقية المباشرة وانتهاء بعالمنا الحالي وهذه ارتبطت اساسا بافتقاد (تكافؤ الفرص فيما يخص القدرة على التعبير (التنظيم، النصيب من التعليم الخ) او فرصة التعبير، وهذا أدى جزئيا الى اقتصار تداول المعلومات والمشاركة فى صنع القرار بين فئات محدودة .

يعتبر الكاتب ان كل وسائل الاتصال لابد وان تخضع لاستغلال الفئات الحاكمة لخدمة مصالحها بشكل او بآخر فالكتابة مثلا لم تعن فقط القدرة على تسجيل المعلومات وحفظ الرسائل بل عنت ايضا خلق فئتين متعلمين واميين ونمت ايضا ظهور مؤسسات تتم فيها العملية التعليمية وتلك بدورها تخضع لسلطة الدولة وما انطبق على الكتابة فى رأى الكاتب ينطبق على غيرها فكل وسائل الاعلام اما استخدمت للدعاية السياسية للطبقة او الفئة الحاكمة أو استخدمت لانتاج «سلع» اعلامية أو ثقافية» تباع فى الأسواق وتجنى الربح وهنا يلفت الكاتب الانتباه الى حقيقة بالغة الأهمية: طبيعة نمو الاعلام فى اطار المجتمع البرجوازى .

يؤكد الكاتب على ان تحول الاعلام والانتاج الثقافى الى «صناعة» تخضع للعرض والطلب وكما اشار الى ذلك «ادورنو» وماركيوزى» من قبل ليس نتيجة حتمية للتطور التكنولوجى لوسائل الاعلام ولكنه نتاج لسيادة منطق العرض والطلب الذى يحكم عقلية المجتمع الرأسمالى المعاصر.

ان التطور التكنولوجي الهائلفى انتقال المعلومات يوحى بان العالم يتوجه نحو الجوقراطية اكثر فيما يخص انتقال المعلومات وصحة الوعى السياسى والثقافى ولكن الكاتب يرينا ان هذا ليس بالضرورة صحيحا بل ربما يكون خاطئا ظهرت في الستينات ومع بوادر التطور السريع فى وسائل الاعلام آراء تقول أن هذا التطور يدفع البشرية حتما نحو حرية» معلوماتية» أوسع وبالتالى وعى سياسى أعمق وديمقراطية أكثر ولكن حسبما يرى المحرر هذا الادعاء يفترض مسبقا قدرا اكبر من المساواة فى الثروة الغاء السيطرة البيروقراطية على مختلف المؤسسات الاعلامية (سواء كانت من قبل مالكي وسائل الاعلام او الدولة) اختفاء القيود على الحريات السياسية وكذلك درجة اعلى من الوعى الثقافى النقدى النزعة وكل هذه الفروض بلاشك لم يبلغها اى مجتمع فى تاريخ البشرية حتى هذه الحظة بدلا من هذه « الاحلام الطوباوية» تخضع وسائل الاعلام عموما لسيطرة عدد محدود من الافراد حيث لايعرض للنقاش الحر الا مالا يغير النظام الاجتماعى الاقتصادى السائد ولانغيره فى عصرنا الحالى وبعد اختفاء الرقابة فى العالم المتقدم فى صورتها المعتادة تظهر امامنا صورتان من صور الرقابة «الرقابة المادية» والرقابة الفعلية الأولى تمثل سيطرة منطق السوق على «انتاج» المعلومات حيث تتحول الى سلعة بكل مايحمله ذلك من معان والثانى يتعلق بسيطرة الدولة فى اطار قانونى على الاعلام.

عند هذه النقطة يدلف المحرر الى مايجب ان يكون موضحا ان ديمقراطية اوسع تقتضى اعلاما يعتمد على المشاركة الحقة لكل افراد المجتمع حيث يملك الجميع حق «النشر» لما يعتقدون وحق المشاركة فى ادارة وسائل الاعلام وحق تشكيل الروابط او الهيئات السياسية حسبما وكيفما يرون فى مثل هذا الاطار لابد ان تختفى مختلف اشكال التفريق بين الافراد حيث تخضع الآراء المختلفة للتقدير المحايد ولمصالح مختلف الفئات لا للمعايير الاكاديمية التى تنتجها مؤسسات الفئة الحاكمة.

ان مثل هذه التصورات التى يقدمها الكاتب – حسب ماقاله هو نفسه تناقض الواقع حيث تعمل وسائل الاعلام على حفظ الحالة القائمة وتغيب اى بديل لها خالقة الرجل الاستهلاكى « ذا البعد الواحد» على حد تعبير » ماركيوزى» الذى يفتقد الوعى السياسى الصحى ذا القدرة على النقد الايجابى البناء على ان فشل هذه التصورات فى مجاراة الواقع لايعنى عدم جدواها حيث ان غرض هذا الكتاب هو عرض النقد الموجه لمثل هذه التصورات بغرض الاستفادة منها قدر المستطاع فى سبيل الوصول الى اقصى درجة ممكنة من الديمقراطية بشكل يتيح استخداما ايجابيا للاعلام فى صورته الحالية.

المقالة الثانية كتبها «مايكل ترابر» وهى بعنوان «التغيرات فى حاجات وحقوق الاتصالات فى الثورات الاجتماعية تناقش المقالة فى اطار تاريخى ما حققته الثورات على صعيد حرية التعبير وبالتالى حرية النشر والاعلام يذكر الكاتب كيف اسهمت الثورة الامريكية فى تأسيس مفهوم الحقوق المدنية وكيف تاثر الدستور الفرنسى الذى تبنته الثورة به، ويشدد على اهمية التعديل الأول للدستور الامريكي الذي تم تبنيه سنة ١٧٨٩ حيث شدد هذا التعديل تحديدا على حرية التعبير والصحافة يؤكد الكاتب على ان كلتا الثورتين الفرنسية والأمريكية كانتا من صنع الطبقات الوسطى على حد تعبيره حيث التزمت هذه الطبقات بأفكار ومثل قومية أدت الى الحد من حرية التعبير فى فترات مختلفة على ان الحد من حرية التعبير لايحدث باسم المثل القومية وحدها فالثورتان المكسيكية (١٧ – ١٩١٠) والروسية ١٩١٧ واللتان كانتا من صنع العمال والفلاحين المعدمين فى المدن (حسب رأى الكاتب) وعلى الرغم من اعلانهما الالتزام باحترام حرية التعبير قامتا باجراءات شديدة التعسفية ضد حرية التعبير حيث شكل تدخل الدولة قيدا هائلا حاولت الفئات الحاكمة تبريره باسم حقوق «البروليتاريا».

مع ظهور مفهوم «حقوق الانسان» فى اطاره المعاصر وخاصة بعد توقيع اعلان حقوق الانسان سنة ١٩٤٨ اصبح من الضرورى ضم حرية الاعلام الى هذه «الحقوق» حتى الان لم يتم وضع صيغة قانونية تضمن هذا الحق ولكن التصور السائد هو انه يجب تساوى الطرفين فى اى عملية اعلامية حيث يتم توفير اكبر قاعدة ممكنة للمشاركة واعطاء المعلومات وحق الاستخدام.

هنا يبرز الحوار حول «النظام العالمى الجديد للمعلومات والاتصالات حيث تسيطر وسائل الاعلام الكبرى بشكل شبه مطلق على الاعلام العالمى وعلى تدفق المعلومات «وصناعتها» فى مثل هذا الاطار يفتقد الاعلام العالمى أدنى قدر من الديمقراطية ويذكر الكاتب كيف تجاهلت ادارة الرئيس الأمريكى الأسبق «ريجان» نتائج دراسات «اليونسكو» التى أكدت هذه الحقوق وحتى يتم اخذ التفاوت بين الشمال والجنوب فى الاعتبار سيظل الحال على ما هو عليه.

المقالة الثالثة بعنوان «محشورون فى أخدود : لماذا لم يعد مفهوم توسيع ديمقراطية الاعلام صالحا» فى هذه المقالة يحمل الكاتب بعنف على المفاهيم الطوباوية التى سادت فى الستينات (مثل تلك المذكورة اعلاه) عن كيفية تحويل العملية الاعلامية الى عملية ديموقراطية.

فى البداية يطرح الكاتب أسئلة عدة تبدو بالغة الوجاهة حيث يسأل أولا.

عن ماهية المشاركة الديموقراطية للانتاج الاعلامى التى يطالب بها البعض ؟ هلى هى ممكنة اصلا ام لا ؟ اذا ماتمت مثل هذه الافتراضات فهل. ستشكل ديمقراطية حقيقة ام انها ستتوقف عند كونها ديمراطية مظهرية لاتؤثر على سير العملية الاعلامية؟

يبدأ الكاتب بعد ذلك فيما يعتبره مغالطات يروجها البعض اولها الادعاء بالحاجة الى اعلام ديمقراطى اذ ان مثل هذا المفهوم لم يظهر الا فى الستينات وظل منذ ظهوره مفهوما نخبويا قلبا وقالبا، وهاما يضرب فى الصميم الادعاء بان المستقبل يجب ان يكون راسلا – مستقبلا اضف الى ذلك ان اعلاما يتحدث فيه الجميع ويستمع فيه الجميع هو بداهة فرض مستحيل الوجود مغالطة اخرى يشدد عليها الكاتب هى تجاهل السنوات المختلفة للاتصالات والعمل الاعلامى فالمنطق الذى يحكم الاتصال على مستوى الافراد يختلف عن ذلك الذى يحكمه على مستوى المجتمع ككل او على المستوى الدولى بناء على ذلك سيكون المنطق الذى يجب استخدامه وكذلك الامكانات المتاحة بتوسيع الديمقراطية فى اى من هذه السنوات مختلفا عما عداه مع مثل هذا التعقيد ومع عدم منطقية فكرة المشاركة الكاملة لجميع افراد المجتمع فى العملية الاعلامية قد يكون من الأجدى ان نحاول ومتكافىء من الفرص لكل المجموعات المختلفة الموجودة فى اى مجتمع.

مغالطة اخرى بالغة الاهمية هى الادعاء بان استغلال الاعلام امر سهل التحقيق (على فرض امكانيته اصلا) مما لا شك فيه ان كل عمليات التغير التى تمت مسبقا فى الاجهزة الاعلامية سواء فى الغرب او الشرق خضعت لسيطرة افراد معينين، وبالتالى فهى لابد أن تتأثر بأهواء هؤلاء الافراد ومصالحهم الشخصية بل ان الكاتب يدعى ان هذا التعبير عادة مايحدث لاستيعاب الخلافات المكتومة داخل المجتمعات الغربية بدلا من كبتها ودفعها الى نقطة الانفجار اضافة الى كل ماسبق فان اختفاء الرقابة فى صورتها التقليدية لايعنى اختفاء القيود على صحة التعبير بينما كان العدو فيما سبق هو «الدولة» اصبح القيد الآن اقل وضوحا واكثر قوة فعلى من يريد تحرير الاعلام الآن ان يجابه: ١) منطق سوق السوق السائد ٢) دولية الاعلام بطبيعتها التى تسحق المجال الاعلامى القوى ٣) العولمة المستمرة التى تكاد تخفى الخصوصيات الثقافية للشعوب.

فى مواجهة مثل هذا الموقف لابد من:١) الخروج بتعريف مقبول وقابل للتطبيق للمشاركة فى الاعلام ٢) لابد من تشكيل مؤسسات وسياسات تسمح لكل القوى الاجتماعية والسياسية بالتعبير عن نفسها ٣) الخروج بمفهوم نظرى الديمقراطية تقوم على المشاركة تسود العملية الاعلامية ٤) اعادة الاعتبار الى المناقشات التى دارت مسبقا عن ضرورة الأخذ فى الاعتبار بالتفاوت الاعلامى بين القوى الدولية المختلفة.

المقالة الرابعة تقع تحت عنوان «مفهوم لحرية التعبير فى المجتمعات السوبر – صناعية » وهى تبحث فيما قد تعنيه (حرية) الاعلام والاتصالات فى اطار المجتمع الرأسمالى المعاصر يؤكد الكاتب على اختياره الواعى لعنوانه، اذ يرفض تسمية المجتمع الصناعى الحديث «بما » بعد الصناعى اذ انه علاقات الانتاج التى سادت من قبل هى نفسها السائدة الآن وان كانت قد اخذت اشكالا مختلفة كذلك يرفض الكاتب تسمية المجتمع الرأسمالى المعاصر كمجتمع المعلومات اذ ان مثل هذه التسمية تفترض ان حقوق الافراد وانصبتهم من المعلومات قد سادت وهو امر غير صحيح.

بعد ذلك يدخل الكاتب فى مجالات مغرقة فى النظرية لتعريف الحرية فى المجتمع الرأسمالى المعاصر ثم يخلص منها لان الوضع الاقتصادى للافراد يؤثر مباشرة على قدرتهم على التعبير عن انفسهم (عن طريق التعليم والثقافة وعن طريق الملكية المباشرة او ماعداهما) وحقهم فى استخدام هذا التعبير وهكذا حسب رأى الكاتب تعمل وسائل الاعلام كوسيلة لاعادة انتاج علاقات الانتاج السائد.(٥)

عند هذه النقطة يضرب الكاتب المثل بسيادة الاعلانات فى المادة الاعلامية حيث يتحتم على المواد الاعلامية غير الاعلانية ان تدخل فى منافسة تفتقد التكافؤ مع مادة اعلانية شديدة الجاذبية وموضوعة بغرض الاقناع ومن الواضح ان فرص الاعلانات اكبر فى شغل حيز اوسع فى فكر وعقل المشاهد مؤكدة بذلك على البعد الاستهلاكى اللاسياسى للمجتمع الرأسمالى المعاصر.

المقالة الخامسة بعنوان «رايموند ويليامز ونظرية توسيع ديمقراطية الاعلام»

والمقالة تدور اساسا حول افكار المفكر والجامعى اليسارى الاشهر ويليامز بقدرته على تقديم نقد أعمق لتكوين الاعلام المعاصر كما نعرفه وهو اذ ينقده لاينقد تقنياته او تركيبته فقط انما ينقد اولا وقبل كل شىء اغراضه التى تشكل طبيعة عمله، كما انه ينقد ايضا اللغة والمنطق المستخدمين فى التعبير عن هذا الاعلام او حتى نقده فمثلا يرفض «ويليامز مفهوم» الاعلام الجماهيرى Man Commumication اذن مصطلح Mnres (الجماهير) هو فى حد ذاته لفظ مهم يفصل ما بين المتحدث والمستمع او الراسل والمستقبل.

يؤكد «ويليامز على العلاقة مابين الثقافة والاعلام هما عنده وجهان لعملة واحدة وكلا الوجهين يرتبطان بالتطور السياسى والاقتصادى للمجتمع وعليه فلا يجوز دراسة وسائل الاعلام من الناحية التقنية بمعزل عن التطورات الأخرى التى تحدث فى المجتمع من ناحية أخرى فان «نخبوية» وسائل الاعلام فى اطار تعقيدها التكنولوجى الحالى ليس من قبل المصادفة التاريخية، وانما هو تعبير عن مصطلح فئات رأت ان استمرار هذا الوضع يخدم مصالحها حتى عندما تحاول بعض العناصر من النخب المختلفة الحديث عن الفئات الأخرى المختلفة (داخل المجتمع او فى مجتمعات اخرى) فان ماتقدمه من نتاج ثقافى ليس تعبيرا عن وضع هذه الفئات بقدر ماهو تعبير عما تراه الفئات الأقدر على التعبير ومن هنا تخرج مفاهيم الثقافات «الأفضل» و «الاكثر تعقيدا» وهى مفاهيم تتجاهل تماما خصوصيات ثقافات الفئات والطبقات الأخرى وتحاول ان تفرض عليها معايير غريبة عنها لايجوز استخدامها ويرى «ويليامز» ان طريق الخروج من هذه الدائرة المغلقة لابد ان يمر بالتعليم حيث لابد ان يفهم المجتمع طبيعة عمل وسائل الاعلام ولتحقيق هذا الغرض لابد من دور اساسى تلعبه الدولة.

المقالة السادسة بعنوان «تصورات مختلفة الديمقراطية: نظريات الثقافة والديمقراطية فى الولايات المتحدة فى هذه المقالة يستعرض الكاتب الاتجاهات التى سادت الدراسات الاعلامية والثقافية فى الولايات المتحدة ويعرض لها ناقدا ومحللا على رغم تباين التعريفات التى قدمت حتى الان وكلمة ثقافة فان تعريفها على مايبدو اقتصر داخل الولايات المتحدة على كونها «اى الثقافة» اداة للتأثير على الافراد او المجموعات فى مثل هذا الاطار بصدق تماما قولا عالم الانثروبولوجيا الامريكى الكبير «جيتز» بان المفهوم السائد للثقافة فى العلوم الاجتماعية الأمريكية هو مفهوم يساوى بين الثقافة والسلوك الملقن».

من الناحية النظرية لم تلق النظريات الماركسية او النظريات المتأثرة بها رواجا كبيرا فى الولايات المتحدة وانما سادت نظريات تركز على التوافق والانسجام الاجتماعى حيث سادته افكار مفكرين من امثال «تالكوت باسونز» Parsens معنيين بالتوافق اكثر من الاختلاف والصراع المجتمع اتساقا مع هذا الاطار ركز مفكرون كبار من امثال «ديوى» Deuy على دور التطور الاعلامى فى توسيع قاعدة المعلومات وبالتالى توسيع المشاركة الديمقراطية والوعى السياسى وركزت دراسات مختلفة على دور الاعلام فى

«تكوين» الثقافة وحتى الدراسات التى تناولت الاقليات داخل الولايات المتحدة لم تنظر اليها كمجموعات مهضومة الحقوق بشكل او بآخر وانما درست فقط مشاكل التكيف الثقافي والاجتماعى التى يواجهها المهاجرون الجدد داخل الولايات المتحدة من خلال دراسة صحافة هؤلاء المهاجرين.

هنا يأخذ الكاتب على الدراسات الاعلامية الامريكية تجاهلها للتيارات النقدية التى سادت القارة الأوروبية اذ ان هذه الدراسات ذات النزاعة الماركسية نجحت في تقديم مفهوم جديد لديمقراطية من خلال أعادة تعريف الوعى السياسى فى اطار عمل وسائل الاعلام الحديثة التى تشكل الوعى السياسى فحسب وانما تلعب دورا كبيرا فى تشكيل ثقافة الافراد عموما .

المقالة السابعة بعنوان «الاعلام والديمقراطية اختراع منهجية» والمقالة تعرض منهجا جديدا لدراسة عمل وسائل الاعلام يبدأ المقال بنقد الأساليب المتبعة عادة فى التعامل مع دراسة وسائل الاعلام فالأساليب السابقة تركز على الكليات كالأوضاع السياسية الثقافية وارتباطها بتوازن القوى الاقتصادية داخل المجتمع باحثة عن «فن» يحكم العملية الاعلامية ولماذا يحكمها اسلوب آخر سائد هو الأسلوب الجزئى الذى يركز على الجزئيات التكنيكية متجاهلا السياق العام لاستخدام هذه التقنيات اسلوب ثالث سائد هو اعتبار الثقافة اساسا لتشكيل تعامل الافراد مع الاعلام انتاجا واستهلاكا.

امر واحد يجمع كل هذه الاساليب فى نظر المؤلفين هو (لا) تجاهلها للفرد كحيز تتلاقى فيه كل هذه المؤثرات وتتفاعل لكل هذه الأساليب تتجاهل خصوصية الفرد وتفرده بينما يجب ان يكون هو محور الاهتمام فالمنهجان الكلى باعتماده على الوضع السياسى – الثقافى – الاقتصادى والثقافى استنادا على سيادة الثقافة ودورها الحاسم فى تشكيل وعى الافراد «كلاهما» يتجاهل ان الفرد ليس بالضرورة نتاجا لما حوله وان سيادة النسق الاجتماعى (اى كانت فحوى هذا التغيير سواء ماركسية اقتصادية او ماعداها) أبعد ماتكون عن السيطرة الكاملة على وعى الناس وتصرفاتهم، هاهنا يبدو أثر المفكر والمفكر البريطانى الشهير «جيدبنر Gidbiner â قويا للغاية اذ انه هو اشهر من نظر الفرد القائل بان العلاقة بين التركيبة الاجتماعية بكل جوانبها والأفراد ليست علاقة ذات اتجاه واحد وانما هى علاقة ديناميكية يتبادل الطرفان فيها التاثير .

من نفس المنطلق النظرى يرى الكاتب ان الاعـلام يجب ان يدرس كحوار ويجب ان ينقد على اساس غياب هذا الحوار ويرى ايضا ان الاهتمام اولا وأخيرا لابد ان ينصب على دراسة «الافراد» فى اطار تعاملهم مع العملية الاعلامية والاعلام عموما، وعليه فلابد من دراسة الاعلام كعملية يومية تحكمها طرفيات قد تتباين مابين مجتمع وآخر ولكن يجمعها ان من يحكمها افراد لهم قدر من الحرية والقدرة على الاختيار بالتالى يجب علينا دراسة الاعلام كنهج ، وكطريقة قد تختلف حينا وتتشابه احيانا ولكن فى النهاية تخضع اولا وأخيرا لافعال الافراد وردود افعالهم.

المقالة الثامنة بعنوان «التبعية الثقافية) التعددية الثقافية، الهوية الثقافية الامبريالية الثقافية او التزامن يبحث المقال فى علاقات النتيجة فى ضوء التطور الثقافى وتبدأ المقالة بعرض سريع للتيارين الاساسيين فى دراسات التنمية : مدرسة التبعية Dependng والتحديث Modermigation ومن خلال عرض سريع لبعض النقد الذى وجه لهاتين المدرستين يؤكد على تجاهل هاتين المدرستين لدور الثقافة فالأولى (التبعية) ترى الثقافة كنتاج لوضع اقتصادى معين اما الثانية فلاترى ثقافة متطورة وتستحق «الحياة» الا تلك التى تحكم المجتمعات المتقدمة هنا يؤكد الكاتب على انه ليست هناك مجتمعات تستورد كل قيمها وافكارها من الخارج كما انه لم تعد هناك مجتمعات معزولة تماما ولكن العالم الذى فيه يجمع مابين الاثنين وفى خضم التبادل تلعب الثقافة دورا حيويا وعلى قدر من الاستقلال.

هنا يلفت المؤلف انتباهنا الى ان هناك الكثير من القيم والعادات والتقاليد وكذلك المؤسسات التى كانت موجودة منذ مئات السنين مازالت تمارس دورها المتعمد فى كثير من دول العالم الثالث على رغم عمليات «التحديث» واسعة النطاق فى مقابل هذه الثقافات العتيقة ، ماقبل الرأسمالية هناك امبرالية ثقافية تمارس دوراً فعالاً لارساء اكبر قدر ممكن من السيادة الغربية الثقافية تتخذ هذه «الامبريالية» الجديدة اشكالاً عديدة مباشرة وغير مباشرة التاثير على مجتمعات العالم الثالث اما من خلال تصدير افكار وقيم معينة فحكم الاعمال الاعلامية بشكل غير مباشر او عن طريق محتوى الانتاج الاعلامى بصورة دعائية مباشرة هناك ايضا المعايير التكتيكية التى تحكم العمل الاعلامى مصنفة اياه الى «جيد» ورذئ والتى تغزو العالم الثالث عن طريق الاعلاميين المدربين فى الغرب .

فى اطار الفكر الماركسى هناك مدارس عدة لدراسة الامبريالية الثقافية :

١) التبعية الثقافية والتى ترى ان الثقافة ليست الا نتاجا واعيا للطبقات الحاكمة تحفظ من خلاله الوضع القائم.

٢) الاقتصاد السياسى ويركز هذا المفهوم على توزيع القوى الاقتصادية وحكم منطق الانتاج الرأسمالى بتركيبته الطبقية للانتاج الثقافى

٣) «البنيوية» وهى تعطى «للجهاز» الثقافى قدراً كبيراً من الاستقلال كأداة مستقلة للنظام الرأسمالى تعمل بمعزل عن أجهزة النظام الأخرى الى درجة ما السياسى الاقتصادى الخ » ويرى الكاتب ان ايا من هذه المدارس يتجاهل تماما دور المستقبل فى التعامل مع مايأتيه من معلومات أو مفاهيم فى المستقبل حسب رأي الكاتب يفسر مايستقبل ويفسره حسب خلفيته هو وبشكل معانيه هو حوله ليس ذلك فحسب «فالغزو الثقافى» الآتى من العالم المتقدم يؤدى الى ردات فعل قوية تقوم على احياء تراث هذه الأمم واعادة تقديمه وأحيائه ومثل هذا الموقف لايجب النظر اليه على انه فعل «رجعى» حسبما يرى اتباع «التحديث» والتبعية وانما كضرب من ضروب التخمية التى تنبع من الخصوصيات الثقافية للأمم المختلفة وتحترمها.

الجزء الثانى من الكتاب يضم ست مقالات من ضمنهم مقدمة قصيرة وهو تحت عنوان *«دراسات فى الاعلام والديمقراطية»* المقدمة تعرض فى عجالة التطورات التى شهدتها دول كثيرة فى البضع سنوات المنصرمة حيث يرى المحرر ان انتشار الكلمة المقروءة أو المذاعة كان له اثر حاسم فى سقوط الانظمة الشمولية فى شرق اوروبا كما يؤكد على اهمية التطور التكنولوجى الهائل الذى شهدته وسائل الاعلام مؤخرا ومايقدمه ذلك من احتمالات وآفاق تؤثر سلبا او ايجابا فى العملية الديمقراطية كل هذا جعل حرية الاعلام هدفا فى حد ذاته تسعى من اجله منظمات وأفراد فى دول عديدة.

المقال الأول فى الجزء الثانى (العاشر فى الكتاب) عنوان «حول الاعلام والحقوق الثقافية وحقوق الشعوب» والمقالة تعرض لتطور مفهوم حقوق الاعلام والحق فى المعلومات والحق فى الثقافة مع التركيز مع الموقف الامريكى من هذه الحقوق حسبما يعلمنا

الكاتب فان حق الاعلام او الحق فى الاتصال -Rigt to Com municate ظهر فى اوروبا فى أواخر الستينات وجود ومنشأ ديمقراطى يعنى بحقوق الانسان بل انه ينهل اساسا من الاعلام العالمى لحقوق الانسان الموقع فى الأربعينات (مادة ١٩) خلال ظهور هذا المفهوم وتطوره خلال الستينات والسبعينات اى معارضة له اذ التزمت بموقف يلائم ادعائها الالتزام بحقوق الانسان وخاصة ادارة كارتر ولكن مع قدوم «ريجان» الجمهورى الى السلطة تغير الموقف.

اتهم مصطلح «الحق فى الاتصال» بانه حق يبرر تدخل الدولة بصفتها ممثلا للمجتمع حتى تؤكد على حق الشعب فى الاتصال ايضا وهو مااعتبر تهديدا للملكية الخاصة لوسائل الاعلام عامة ولحرية على ان الادارة الامريكية حينئذ لم تقف عن هذا الحد وانما مدت معارضتها او على افضل الفروض تجاهلها يشمل الحقوق الاخرى كالحق فى الثقافة والحق فى العلم (Rignd to wfamation) ويرى الكاتب ان هذا لايمثل الا نزعة امبريالية مازالت تحكم بعض عناصر الادارة الامريكية.

على ان موقف الادارة حسب رأى الكاتب لايمثل رأى غالبية الامريكيين فهناك عناصر عديدة داخل الادارة ونفسها عارضت موقفها من حق الاتصال وغيره من الحقوق التى تبنتها بعض اجهزة اليونيسكو المذكورة اعلاه وعلى صعيد المجتمع الامريكى نفسه ظهرت حركات قوية ضد المركزية- الأوروبية داخل المجتمع الامريكى وقد نجحت هذه الحركات فى تغيير المناهج فى بعض المؤسسات التعليمية الأمريكية ايضا كانت هناك ومازال حركة قوية ومتصاعدة ضد العنصرية داخل المجتمع الامريكى فى ختام مقالته يرى المؤلف ان هناك اتجاهين اساسيين يجب ان يسودا الدراسة النقدية للاعلام فى العالم: دراسة مرحلة مابعد الدولة - الأمة ودراسة الحريات الثقافية والاعلامية (او بالاحرى اختفاء الحريات) فى العالم الثالث اليوم.

المقالة الحادية عشرة عنوانها «السلطة ، الاعلام والديمقراطية والمقالة تدرس اساسا العلاقة بين الاعلام والسلطة السياسية يرى الكاتب ان الاعلام يلعب دورا واسعا فى شكل الرأى العام وهذا بدوره يلعب دورا متزايدا فى سياسات دول كثيرة بشكل او بآخر ففى الدول الديمقراطية اصبحت قدرة الحكومات على التعامل مع وسائل الاعلام سواء باستخدامها لصالحها او بالتفاعل معها امرا بالغ الاهمية لاستمرار هذه الحكومات فى العالمين الثالث والأول فى استخدام الاعلام كوسيلة اساسية لتسويق الزعماء وعرضهم بصورة معينة تضمن ولاء الرأى العام مما لاشك فيه مثلا أن التليفزيون يلعب دائما دورا بالغ الخطورة فى الحملات الرئاسية الامريكية وهنا يلفت الكاتب النظر الى ان الاعلام يمكن ان يستخدم كوسيلة التضليل والخداع باستخدام اساليب وتقنيات الانتاج الاعلامى : يدعى الكاتب ان هناك اتجاها قويا للزيادة من تدفق المعلومات من الحكومات الى الشعوب ففى فرنسا مثلا يجاهد البعض من اجل اطلاع الجمهور على كل مايدور داخل اروقة البرلمان الفرنسى وهو اتجاه ليس محدودا بفرنسا وحدها.

المقالة الثانية عشرة نشرت تحت عنوان «التبادل والتفاعل : مبادىء الديمقراطية والتحكم فى عصر المعلومات» تعرض المقالة لطبيعة الاتصال بين الأفراد الذين يستخدمون وسائل الاتصال الحديثة الالكترونية (الكمبيوتر) شبكات الانترميت والبريد الالكترونى .. الخ) او تلك التى تحكم فيها برامج الكمبيوتر مثل ثلاثيات الابعاد التى يتم تصميمها على الكمبيوتر. يرى الكاتب ان كثيرا من هذه الاتصالات (خاصة تلك التى تتم لاغراض عملية بين أفراد ومؤسسات) تعطى وهما خاطئا بالخصوصية بينما هى تقع فى الاساس تحت تحكم افراد او مؤسسات معينة ويمكن من خلالها تغييب وعى الناس فمثلا هناك برامج صممت لاعاشة الناس فى وهم بشكله الكمبيوتر يدخلهم فى عالم آخر حسب المعنى الحرفى للكلمة وهذا فى رأى الكاتب أمر بالغ الخطورة.

مثل هذه التفاعلات (كالسابق ذكره) يطلق عليه الكاتب الاعلام التفاعلى اما ذلك الذى يتم فيه تبادل الارسال والاستقبال بصفة مستديمة . الدور الذى لعبه المجتمع المدنى ثم يقفز الكاتب للحديث عن التجربة الاعلامية النمساوية منذ العشرينات مروراً بفترة الاحتلال النازى للبلاد ثم باحتلال الحلفاء لها بعد الحرب العالمية الثانية .

يحدثنا الكاتب عن الدور الذى لعبته الدولة فى مواجهة المجتمع المدنى وتحكمها فى الاذاعة النمساوية ثم يرى ان خصخصة الاذاعة النمساوية لن تخدم المجتمع المدنى (وبالتالى الديمقراطية) ولكنها على العكس ستخضع الانتاج الاعلامى لمنطق السوق وهو مايضر بالمجتمع المدنى والديمقراطية معا.

المقالة الرابعة عشرة تبحث فى علاقة وسائل الاعلام بالديمقراطية فى جنوب آسيا عموما والهند خصوصا. يبدأ الكاتب بالعرض فى اسهاب لتطور الاعلام فى هذا الجزء من العالم مع التركيز على الهند وخلال عرضه هذا يلفت الانتباه الى ان الديقمراطية شىء جديد للغاية على هذا الجزء من العالم اذ انه عادة ماحكمت الاقليات هذا الجزء من العالم رغم انف المحكومين.

انتهى تطور الاعلام فى الهند الى انتشار واسع للتليفزيون والراديو واستخدام مكثف للقمر الصناعى على ان هذا الانتشار محكوم بشدة بالتركيبة الطبقية للبلاد ويغزوها كل وسائل الانتاج الاعلامى الخاصة وحده فهو مايطلق عليه الكاتب «اعلام تبادلى لـ "Reipsal medie" حيث يعبر فيه الافراد فعلاً عما يريدون. هنا يذكر الكاتب تحديداً البريد الالكترونى لمختلف اشكاله كوسيلة اساسية لآليات. مثل هذا النوع من الاتصالات هو بالفعل اكثر ديمقراطية من اى أداة أخرى للاتصال بل انه يتيح قدراً من التواصل والفردية بين الأفراد تسمح بتشكيل الجماعات والفكرية والسياسية كما يتيح ايضا تكوين علاقات فردية وفكرية حميمة وفى رأى الكاتب أن مثل هذه البيئة الاعلامية بذات الطابع التبادلى تمثل فرصة ذهبية للهروب من الاعلام العادى الخاضع لسلطة الوضع السياسى القائم الذى يعمل ابدا على تثبيت وجوده.

المقالة الثالثة عشرة تحت عنوان «سياسات خاطئة او مالذى يجب فعله مع الديمقراطية على طريق اعلام المستقبل والمقالة تبدو بلا علاقة مع سياق الكتاب عموما بل انها الانسجام هى نفسها. تبدأ المقالة بالحديث عن دور الاعلام فى إحكام سيطرة الانظمة الشمولية التى كانت سائدة فى شرق أوروبا اهمية دراسة سقوط هذه الانظمة فى ضوء مملوكة لاقل من ١٠٪ من اجمالى سكان البلاد كما ان معظم برامج التليفزيون تتطلب درجة معينة من الثقافة وتعدد اللغات وهو امر لايتوفر الا بعدد محدود من الهنود (ناهيك عن القدرة على شراء جهاز تليفزيون اصلا) وعليه فانه انتشار المعلومات والقيم الديمقراطية عن طريق التليفزيون (حسب رأى الكاتب) محدود فى فئة معينة مما يؤدى الى زيادة الهوة بين من يستطيعون التعامل مع هذه المادة الاعلامية والوصول لها ومن لايستطيعون وهو مايعتبر فى حد ذاته تعويقا للتقدم الديمقراطى فى البلاد.

المقالة الخامسة عشرة بعنوان تقييد الاعلام فى جنوب المحيط الهادى تناقش المقالة علاقة الثقافة المحلية بطبيعة البناء السياسى للبلاد فى علاقة الاخير بالديمقراطية بمفهومها الغربى فى اطار

الاعلام بعرض الكاتب اولاً للطبقة الخاصة لهذا الجزء من العالم بجنوب الهادى المكتظ بالاف الجزائر الصغيرة وكل دوله دول صغيرة العدد والمساحة وكلها تحكمها تقاليد ثقافية عريقة وبالغة القوة ومفهوم الديمقراطية فى هذه الجزر شديد المحلية.

الديمقراطية فى اى من هذه الجزر هى حرية سياسية وشورى ولكن سيطرة مطلقة لرئيس القبيلة (حيث ماتزال القبيلة هى النظام الاجتماعى السائد) مثل هذا النسق السياسى ديمقراطى الى حد كبير لان لكل فرد حرية التعبير والدفاع عما يراه فى اى قضية كذلك لايتخذ رئيس اى قبيلة اى قرار قبل مشاورة افراد قبيلته والمداولة معهم . ايضا يحتفظ رئيس القبيلة بمنزلة كبيرة فى قلوب وعقول افراده فهو بالنسبة لهم اكثر من انسان عادى هو رمز وقائد محبوب ومصون ولايجوز الحديث عنه كأى فرد عادى .

من البديهى ان كثيرين من الغربيين (أو ذوى النزعة الغربية من ابناء الجزر) لايرون فى هذا «ديمقراطية» وبالتالى يحاولون تقديم قيم وافكار اخرى، تناقض هذا التراث العريق وذلك بضمهم فى مواجهة معظم المجتمع. ان نشر « الديمقراطية» الغربية يعنى تهديدا لآليات للعمل السياسى ولحل الخلافات ظلت تعمل بنجاح لآلاف السنين وتهديد هذه القيم أمر لاتحمد عقباه بالنسبة للمجتمع ككل فى رأى المؤلف وعليه يرى الكاتب ان قدرا اكبر من التفهم الثقافى لهذا الجزء من العالم ضرورى من قبل يأتى اليه من خارجة ومن «تعرض» لتعليم غربى من داخله.

يعانى الكتاب من مشاكل تنسحب على كل الكتب المحررة وان برزت بشكل خاص فى سياق هذا الكتاب. أولا يبدو الكتاب كأنه كتابان فى كتاب واحد بينما يحتوى الجزء الأول على دراسات نظرية فى الأساس تعمل على تقديم تطورات محتملة لتوسيع قاعدة الديمقراطية من خلال / وفى وسائل الاعلام لايحتوى الجزء الثانى الا دراسات شبه تاريخية عن التجارب الاعلامية لشعوب او دول معينة، ناهيك عن ان الجزء الثانى يفتقد الترابط الى درجة يبدأ القارىء معها فى التساؤل عما هى علاقة هذه المقالات بعنوان الكتاب وغرضه.

«ان كان بعضها شيقا وغنيا بالمعلومات عن التطور الديمقراطى عموما».

ثانيا : يفتقد الكتاب عموما الانسجام بين مايحويه من مقالات (وهو امر متوقع فى مثل هذا النوع من الكتب) كما ان بعض المقالات تفتقد التناغم هى نفسها فى حد ذاتها (مثلا الثانية) فلايبدو واضحا غرض الكاتب او فحوى مايقول او كيفية اثباته لادعائاته (مثلاً المقالة الثانية).

بالنسبة للجانب النظرى للكتاب فهو بلاشك غنى بالافكار ذات الجدة والأصالة ولكنه عانى من تركيز شديد وشبه مطلق على الفكر الغربى والتجربة الاعلامية والسياسية الغربية - الرأسمالية فى معظم مقالاته وهو - اضافة الى كون ذلك عيبا فى حد ذاته - ما أفقد معظم مقالات هذا الجزء أى علاقة بالجزء الثانى للكتاب الذى يعنى بدراسة حالات معينة داخل وخارج العالم الأول ، وربما كان من الأجدى ان يقوم المحرران بكتابة خاتمة تحاول ان تربط مابين أجزاء الكتاب المختلفة بدلاً من ترك ذلك للقارىء وحده.

قيمة الكتاب تكمن فى بعض المقالات التى يحتويها بين دفتيه لبعضها ولاشك ذو قيمة كبيرة (مثلا المقالات ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٥) وهى دراسات عميقة لايتعرض فقط بالدرس والنقد لعمل الاعلام فى الغرب، ولكنها ايضا تستخدم تراثا نظريا هائلا (يسارى النزعة غالبا) لدراسة هذا الاعلام كما ان عديدا من مقالات الكتاب يخدم غرضه فعلا بتقديم تطورات عديدة لكيفية الاستفادة من تطور الاعلام والاتصالات لخدمة الديمقراطية.

□ مجتمع ما بعد الرأسمالية

□ ب. ف. دراكر

□ عرض : رانيا الرزاز



Druker, P.F. Past Capitalist Society

(Oxford: Cloys Ltd., 1994)

يتناول هذا الكتاب الذى تحتويه ١٩٨ صفحة ، توضيحا لمعالم المجتمع الجديد الذى بدأت تتضح سماته مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وبشكل أوضح بعد انتهاء الحرب الباردة .

والمؤلف يرى أن أهم ما يميز ذلك المجتمع هو سيادة المعرفة والتقدم التكنولوجى ، فيما يطلق عليه اسم "مجتمع المعرفة" Knowledge Society .

وينقسم الكتاب الى ثلاثة اجزاء :

الجزء الأول : تاريخ تطور المعرفة :

فقديما كان هذا المفهوم مرتبطا بشكل مباشر بالمنفعة العامة أو Utility والتى تعنى باللاتينية Techne . إلا أن هذا المفهوم لم يتبلور

بشكل هام ومؤثر حتى عام ١٧٠٠ مع اختراع التكنولوجيا . ومنذ ذلك الحين أثرت ثلاثة أحداث جسام في مفهوم المعرفة حتى وصل الى المرحلة الحالية وهذه الأحداث تتلخص فيما يلي :

١- الثورة الصناعية في أوروبا:

وهي المرحلة التي تلت التقدم التكنولوجي الأولى مباشرة ومع أن التقدم كان مؤثرا في ذلك الوقت ، لم تطبق المعرفة بشكل قوي على التكنولوجيا حتى عام ١٨٤٠ . في تلك السنة اخترع الكيميائي الألماني Justus Liebig أول سماد صناعي ليضع بذلك أهم الأسس في الثورة الصناعية ، وهي تطوير المجتمع والصناعات المختلفة باستخدام تلك التكنولوجيا هذه الخطوة أدت بالضرورة الى ميلاد وتطور الرأسمالية في الغرب حتى أنه مع بداية عام ١٨٨٣ اكتسحت المشروعات الرأسمالية معظم أنحاء أوروبا وأمريكا . هذا بالرغم من تطور مفهوم الماركسية في ذلك الحين على يد Karl Marx .

٢- الثورة الانتاجية :

هذه الخطوة الثانية في تطور مفهوم المعرفة ، بدأت بتطبيق التكنولوجيا المتطورة في دراسة وتطبيق العمل ذاته ، بدلا من قصره على العلوم فقط .

ويعتبر الأمريكي Frederick Winslow Taylor الأب الروحي لهذه الفكرة . فقد استطاع تجنب الصراع الطبقي الذي تنبأ به Karl Marx في وجود الرأسمالية بين الطبقات العاملة (Pro-letariat) والرأسماليين ، وذلك من خلال نظريات جديدة جعلت من العامل أداة انتاجية مؤثرة في المجتمع ليزيد من دخله . وبهذا استفاد العامل من المجتمع الرأسمالي وليس العكس وقد استمرت الثورة الانتاجية للعامل حتى عام ١٩٥٠ . وفي ذلك الوقت كانت الثورة قد استنفدت جميع وسائل الاستفادة منها لتؤدي الى تطور أو ظهور الخطوة الثالثة والأخيرة في تطور "مجتمع المعرفة" وهي :

٣- الثورة الادارية (Management Revolution):

وقد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهي تعني استخدام المعرفة والمعلومة لتطوير المعرفة ذاتها أو خلق معلومات أخرى . وكما يرى المؤلف فان هذه الثورة جعلت المعرفة أهم وأكبر مصدر للانتاج حاليا ، لأنها تؤدي الى زيادة المعلومات . كما أنها أدت الى توسيع مفهوم المعرفة أو الـ Knowledge ليستوعب أي معلومة مفيدة للمجتمع .

ثم يستعرض المؤلف أسس أو ملامح الرأسمالية وكيفية تغييرها أو تطبيقها على المجتمع الجديد . وبالطبع فان أهم هذه الأسس هي الرأسمالية والقوى العاملة . فالأول لا يمكن زغفال دوره في جعل المعرفة أسهل وأنفع عن طريق ايجاد وسائل أكثر تقدما وراحة في مختلف المجالات . أما بالنسبة للقوى العاملة ، فللمؤلف رأي مختلف عن معظم الرأسماليين . فهو يرى أن - التركيز في المجتمع الجديد يجب أن يكون على تحويل الصناعات بحيث تعتمد بشكل أولي على التقدم التكنولوجي بدلا من الاعتماد على عمالة غير متعلمة ، وذلك لأن التكنولوجيا تؤدي نفس الأغراض وبسرعة أكبر . كذلك يجب الاعتماد على تعليم العمال والمجتمع ككل ، وليس عليهم كقوى بشرية في حد ذاتهم . فالعلم يؤدي الى خلق عامل أكفأ وأحسن وبالطبع أكثر فائدة .

بالاضافة الى ذلك هناك أسس علمية يجب تطبيقها لزيادة كفاءة العمالة أولها : تحديد الوظائف والمهام التي يجب تنفيذها في أي مشروع ، خلق مناخ ملائم للعمل واختيار فريق موفق يصلح لهذه المهمة أو تلك . وأخيرا لزوم التخصص في أي مجال لأن ذلك يساعد على تحديد المهمة المزمع القيام بها أو الـ Specialization فمثلا رعاية المرضى هي الدور الرئيسي للمستشفيات ، لكن الدراسات أثبتت أن العاملين بالمستشفيات يقضون أكثر من ثلاثة أرباع الوقت في أعمال لا تتعلق بصحة المريض .

بالطبع الأمثلة المشابهة لذلك يجب أن تتغير في المجتمع الجديد .

ولا يفوت الكاتب في هذا الجزء تحليل دور المنظمات في المجتمع الجديد ، واختلاف ذلك في المجتمع الرأسمالي . فهو يتنبأ لها بدور أكبر وأكثر فاعلية ، وبالتالي أكثر مسئولية . ولكن ذلك يعتمد على بعض الروابط التي يجب اتنفيذها مثل البعد الكلي عن المناخ السياسي وصراع السلطة وقصر دورها على الدور الاجتماعي فقط .

الجزء الثاني:

وهذا الجزء من الكتاب يركز على تأثير المجتمع الجديد على المفاهيم السياسية القديمة مثل مفهوم الدولة القومية ، والتوجهات الاقليمية أو القبلية المختلفة .

وبداية يطرح الكاتب تاريخ تطور مفهوم الدولة الحديثة . فبالرغم من تعدد المحاولات نحو انشاء امبراطوريات في القرون الماضية إلا أن الدولة القومية اكتسحت الساحة السياسية منذ سنة ١٨٧٠ ، ولم يتبق من المحاولات الماضية لمختلف الدول مثل (فرنسا - بريطانيا - أسبانيا - البرتغال .. الخ) سوى تاريخ امبريالي .

وبالرغم من أن مفهوم الدولة القومية يعتمد على أسس المجتمع المدني "Civil Society" إلا أن التطبيق العملي لهذا المفهوم أظهر تناقضا واضحا بين النظرية والممارسة . فكل الدول باستثناء اليابان تحولت الى ما يطلق عليه المؤلف "Mega-Society" ومن أهم سمات هذه الدولة :

سيطرة السلطة الرئيسية أو الحكومة على المجتمع بجميع فئاته ، ومسئولياتها عن تقدمه ورخائه سواء عن طريق التحكم في سياسات الرخاء فيما يطلق عليه "Nanny-Society" . أو التحكم في الاقتصاد عن طريق فرض ضرائب باهظة فيما يطلق عليه "Fiscal Society" ، وأخيرا سيطرة فكرة الدفاع على مفهوم الأمن القومي مما تسبب في قيام حرب باردة ، مستمرة بين جميع الدول للتسلح العسكري ، بدلا من قيام سلام شامل وعادل وهذا ما يطلق عليه "دولة الحرب الباردة" أو "Cold-War State" . ومما لاشك فيه من وجهة نظر الكاتب أن قيام الـ "Mega-State" أثرا سلبيا على المجتمع العالمي ، كما أثبت فشلا ذريعا في مختلف الأوجه والمجالات ، باستثناء نجاح محدود ظاهري لدولة الحرب الباردة "Cold-War State" في فرض سلام مؤقت .

وقد استمرت الـ "Mega-Society" في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية حتى بدأت في فقدان الكثير من السيادة والتحكم المطلق في شئون الدولة القومية مع بداية السبعينيات وذلك يرجع الى بزوغ ظواهر جديدة أدت الى تهديد سيادة الدولة "Mega-State" سواء من الخارج أو من الداخل .

فمن الخارج مثلا ، أدت ثورة الاعلام والاتصالات الى عدم تحكم الحكومات المختلفة في حجم أو نوع المعلومة التي تصل الى الشعب . كما أدت الى أخطار جديدة مثل تدهور البيئة ، أو انتشار الأسلحة والإرهاب الدولي ، الى تفكير جديد نحو الاتحاد العالمي وتكثيف الجهود لمواجهة تلك المشاكل ، إما في إطار عالمي أو ما يطلق عليه "Transnational" أو في اطار اقليمي "Regional" .

ومن داخل الدولة ذاتها ، تواجه بعض الحكومات أخطار التفكك والانقسام الداخلي والاتجاه نحو تفكير قبلي "Tribal" مثل الذي يحدث في البوسنة والهرسك بين المسلمين والصرب ، أو في كندا بين الكوباك "Quebac" وبقية المناطق المتحدثة بالانجليزية .

والمؤلف يختتم هذا القسم من الكتاب بطرح عدة حلول أو خطوات والتي يجب على المجتمع الجديد تطبيقها ليتفادى أخطاء الدولة القومية السابق ذكرها .

أولا: يشير الى أهمية أو تغيير بعض السياسات التي اثبتت عدم فاعليتها وعلى رأسها تقديم المساعدات العسكرية من الدول المتقدمة لدول العالم الثالث أو ذلك لتفادى الانشقاقات والحروب.. كذلك يجب عدم تحكم السلطة التنفيذية في الدولة في الاقتصاد أو في اعادة توزيع الدخل بشكل جبرى.

ثانياً: ينبغي للمجتمع الجديد ايجاد سياسات بديلة وجديدة منها خلق مجالات للافراد ليؤثروا على المجتمع ايجابيا.

وهذا يطلق عليه المؤلف اسم المجال الاجتماعي أو "Social Sector" ومسئولية الفرد في هذه الفكرة هي التي ستحدد نجاح المجتمع، وليست الدوله كما كان الحال في الرأسمالية.

الجزء الثالث:

الجزء الثالث والاخير من الكتاب ويشرح باسهاب مفهوم الاقتصاد والتعليم في مجتمع المعرفة:

– بالنسبة للاقتصاد .. يرى المؤلف أن السياسات التي يحتاجها المجتمع الجديد تختلف اختلافا كلياً عن تلك التي كانت تطبق في المجتمع الرأسمالي ... فمثلا من آليات التجارة الحرة المنافسة المطلقة أو الـ "Perfect - Cometition" ولكن في مجتمع المعرفة الـ "Sowety – Knowledge" لها السيادة لان المنفعة "Irreversible" أيضا الانتاج تحت الرأسمالية يمكن تقيمة بالكم أى "Quantity" ولكن ذلك ليس صحيحا في المجتمع المعرفة لأننا نستطيع تحديد "ثمن" أو "تكلفة" شيء معين من التكنولوجيا أو المعرفة عموما لكننا لا نستطيع تقييم الكم من تلك المعرفة.

وإذا تحدثنا عن التعليم في المجتمع المطروح من المؤلف، فنرى أنه يقترح تغييرات كثيرة في تلك السياسة سواء في المدارس والجامعات أو فكر الشخص ذاته ..

فالامية مثلا يجب الا تشغل الشخص الذى لا يستطيع القراءة والكتابة فقط".. بل لابد وان تمتد الفرد الذى يواكب التغييرات التكنولوجية المختلفة، والتقدم العلمي – وكذلك اللغات .. يضاف الى ذلك التركيز على الفرد في وسائل التعليم حيث ان الفرد هو العامل الاساسى والمركزى في مجتمع المعرفة.

ويختتم الكاتب العمل بالتأكيد على جميع النقاط السابق ذكرها، مع ايضاح أن مجتمع المعرفة يحتاج الى وقت أطول ليتبلور في وضوح مثل الرأسمالية.

ثانيا- التحليل:

مما لاشك فيه أن هذا العمل يعد من الكتب المتميزة لاحد المفكرين الكبار .. فالكاتب " Peter Drucker" وهو أحد الاساتذة في جامعة Claremont في كاليفورنيا، يتميز بالاسلوب الواضح الواثق والمقنع في معظم الاحيان .. فهو يحلل بدقة التغييرات العالمية التي لايستطيع أحد نكرانها، مع عدم التقليل من شأن المفاهيم السياسية التقليدية – كالدوله القومية مثلا، التي تؤثر كل التأثير على الساحة العالمية وفي حياتنا كأفراد.

فهو يرى أن أهمية الدوله لن تقل، بل فقط ستتأثر بالتغييرات بشكل أسرع وأوضح، أو ستكون "More Vulnerable" أكثر انكشافاً وقبل البدء في تحليل ذلك الكتاب، سيكون من المفيد شرح الجدل "Debate" القائم حاليا حول حول ثورة التكنولوجيا والمعرفة .. فمع اتساع وزيادة حجم الاتصالات، والكمبيوتر ومختلف الاختراعات العلمية، ترسب في ذهن البعض أن هناك مجتمعا عالميا جديدا مبنيا على عصر المعلومات في طريقة الى التبلور النهائي.

وهنا انقسم المفكرين والسياسيون في تأثير ذلك التغيير على العالم فمنهم من قضى بأهمية وفائدة الكبيرة المجتمع العالمي، بينما البعض الأخر تقبل الامر بتردد وشكوك وتساؤلات لايستطيع تحديد نفع أو ضرر هذا التطور.

وبعد تلخيص الكتاب أصبح من يقين القارىء أن المؤلف Drucker ينتمى الى الحزب الاول .. فهو يرى ايجابيات مجتمع المعرفة بدون أى آثار جانبية.

ومع احترامى لوجهة نظرة واسلوبة الشيق في السرد، بل وايمانى بالكثير من آرائه .. الا أن للكتاب بعض النقاط السلبية، ألخصها فيما يلى:

أ- لم يتعرض الكاتب مطلقا لمناقشة سلبيات المجتمع الجديد الذى يؤمن إيمانا كاملا بدوره ، في حين أنه لو كان فعل ذلك لرد على الكثير من التساؤلات حول هذا الموضوع وأظهر الاستعدادات التي ينبغى القيام بها لمواجهة الأخطار المحتملة .

فمثلا ، الكثيرون يرون ومنهم المفكر Michael Moodie ، أن التكنولوجيا والتطور المعرفى سلاح ذو حدين يعتمد على كيفية استخدامه . فطبعا العلم قد يستخدم في الضرر وليس النفع فقط ، والتسلح العسكرى أو ثورة التكنولوجيا العسكرية والتي لم يشر اليها Drucker خير مثال على ذلك . يقول أن تطور تلص تروبخ البالستية Ballistic Missiles والأسلحة النووية يرجع الى التقدم العلمي في مختلف المجالات وهذا يؤثر بالسلب على استقرار وأمن العالم .

ولا يمكن القول أن Drucker استبعد التطور العسكرى المتمثل في الأسلحة من مجتمع المعرفة ، حيث أنه عرف تلك "المعرفة أو "Knowledge" بشكل عمومى يشمل أى معلومة جديدة في المجتمع .

أضف الى ذلك من سلبيات التقدم العلمي ما يقوله "Hamid Mowlana" عن احتمال اقتصار فوائد ثورة الاتصالات على الطبقة العليا والمتوسطة فقط من المجتمع . كذلك عن سيطرة بعض الشركات القليلة والتي تملك رأس المال اللازم لشراء تلك التكنولوجيا ، على أدوات المعرفة في المجتمع مثل شبكة CNN للاتصالات مثلا . وقد أثبتت الدراسات التي أجريت مؤخرا أن أكثر من ٨٠٪ ممن يستخدمون الكمبيوتر هم من الذكور تحت سن ٤٠ سنة ممن ينتمون الى الطبقة المتوسطة (Mowlana, p. 45) بل أن هذا الخطر لم يستبعده Drucker نفسه عندما أكد أن المنفعة التي يجنيها شخص بعينه من استخدام أى أداة من أدوات التكنولوجيا يصبح من الصعب تكرارها مع شخص آخر اذا استخدم نفس الأداة ، أى أن تلك المنفعة "Irreversible".

وأخيرا ، فإن هناك نقطة سلبية أخرى من ثورة الاتصالات الا وهى أنها تقلل من فرص الاتصال البشرى ، فإذا أصبح لدى كل شخص في العالم جهاز كمبيوتر أو فاكس ، المقابلة الشخصية ستصبح بدون أهمية وقد يؤدى هذا الى الجمود في المشاعر الانسانية وعدم القدرة على التكيف مع البشر (Mowlana, p. 46).

ب – أوضح المؤلف في افتتاحية العمل أنه يستبعد دول العالم الثالث من تحليلاته الدقيقة ، إذ أن معظم أو كل هذه الدول غير متقدمة بالشكل الكافى . وهذا الاستبعاد في رأيى يحمل الكثير من علامات الاستفهام ، إذ كيف يتكلم Drucker عن المستقبل العلمي والتكنولوجي بكل تلك الثقة مع أن معظم سكان العالم حيث أن ثلثى تعداد الكون يقع في العالم

الثالث – مازالوا فى مرحلة متأخرة من التقدم ، إنهم حتى لم يصلوا بعد الى مجتمع رأسمالى ناجح ! وكما أرى فإن العالم الأول أصبح أكثر تأثرا بمشاكل العالم الثالث ، كما تثبت بعض الأمثلة من حرب الخليج الى مأساة البوسنة والهرسك ، فكيف اذن يتطور بسرعة كبيرة من نظام رأسمالى الى مجتمع المعرفة بدون التأثر سلبيا بالدول الفقيرة وعدم تقدمها ؟

وحتى لو أثبت العالم الثالث مقدرة على مواجهة التحديات الجديدة *للقرن ٢١ من حيازة التكنولوجيا اللازمة للتقدم* ، هل يضمن Drucker أن العالم الثالث أن يقتصر ذلك على المعرفة المفيدة فى العلم ، وليس فى سباق التسلح ؟ أشك فى ذلك كثيرا .

جـ – أسهب Drucker *إسهابا شديدا فى ابداء اعجابه* بالتجربة اليابانية فى جميع أجزاء الكتاب تقريبا ، ومع اقتناعى بنجاح اليابان الاقتصادى والعلمى التكنولوجى المذهل والذى حققته فى زمن قياسى ، إلا أننى أرى أن هذه التجربة فريدة من نوعها ويصعب تطبيقها فى باقى أنحاء العالم . فقد اعتمدت اليابان اعتمادا كليا فى التكنولوجيا على الجانب المدنى منها ولم تتطرق الى الجانب العسكرى لظروف خاصة يعرفها العالم جميعا . فبعد الحرب العالمية الثانية ، فرض ذلك على الدولة ، وأصبحت الولايات المتحدة المسئولة الأولى والوحيدة عن أمن ودفاع اليابان . وكما يقول Drucker نفسه ، لم يكن هناك خيار أمام اليابانيين ، لذلك تقدمت الحياة المدنية تقدما مذهلا لاقتصاره على ناحية واحدة فقط.

أما اذا فكرنا فى تطبيق ذلك المثال على دول أخرى ، فنجد صعوبة شديدة . فمن هى الدولة ، باستثناء ألمانيا ، التى تقبل ذلك الوضع ؟

ان الآلية العسكرية مازالت تحوز على أكبر الاهتمام فى الأوساط السياسية ، واقناع أى حكومة بقصر نشاطها العلمى على المعرفة المفيدة بدون اللجوء لتكنولوجيا التسليح ، يعد ضربا من المستحيل .

د – وأخيرا وليس آخرا – فإن كثيرا من آراء المؤلف تعد مثالية جدا للتحقيق ، وإن كنا نؤمن بفائدتها العظيمة ان تحققت . مثلا يقول "إن المساعدات العسكرية من الدول المتقدمة للأخرى الأقل تقدما يجب أن تتوقف" .

ولست أدرى كيف يمكن تحقيق ذلك خصوصا بالنسبة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتى تعتمد اعتمادا كبيرا على العائد العالى من تلك المساعدات لإنعاش اقتصادها الراهن . ففى السنوات الماضية اكتسبت أمريكا "احتكارا Monopoly" على الأسلحة التقليدية حتى أنها الآن تبيع أكثر من نصف انتاجها من هذه الأسلحة لدول الشرق الأوسط (Kupstein, pp. 13-14) . تغير ذلك قد يؤدى الى كارثة محققة للاقتصاد الأمريكى ككل ، وليس فقط التجارة العسكرية ، كما يزعم المؤلف وحتى لو فرضنا أن ذلك ممكنا ، لا يستطيع العالم منع دول صغيرة من بيع *أسلحتها لزيادة الدخل القومى* . فمثلا اسرائيل كانت تبيع جزءا من انتاجها العسكرى من الأسلحة الى جنوب أفريقيا وقت الحصار الاقتصادى عليها . كذلك لا نضمن عدم استفادة دول الاتحاد السوفيتى السابقة ، والمتفككة الآن من الترسانة العسكرية المهولة الموجودة بها ، مع الأخذ فى الاعتبار حالتهم الاقتصادية المتدهورة واحتياجهم الشديد للمال أى ان كانت وسيلته .

وفى الخاتمة ، أكرر قولى بأن هذا الكتاب وان زادت درجة مثاليته وصعوبة تطبيق ما جاء به ، يعد من الكتب الشيقة جدا والتى تغذى معلومات القارىء . فان صدق حس Drucker عن مجتمع المعرفة ، يكون العالم قد وثب وثبة علمية وإيجابية نحو التقدم والازدهار .

ولكن ذلك يظل سؤالا مطروحا يصعب الاجابة عنه الآن



☐ الإقتصاد العالمى الجديد فى ظل عصر المعلومات

☐ كارنوى، مارتن، مانويل ، كاستل ، ستيفن كوهين، فرناندو هنريك كاردسو

☐ حنان دويدار

Carnoy, Martin, Mannuel Castells, Stephen S. Cohen and Fernando Henrique Cardoso, The New Global Economy In The Information Age: Reflections On Our Changing World (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1993)

هل تؤدى ثورة المعلومات إلى ثورة الجنوب على الشمال ليس إلا سؤال واحد يطرحه هذا الكتاب . فالعزلة الناتجة عن عدم الإندماج فى موجة العالمية *تؤدى إلى إضطراب الضعفاء* . الإقتصاد العالمى الجديد فى ظل عصر المعلومات :تأثيره على عالمنا المتغير يوضح الصفة اللاعالمية لثورة عرفت دائماً على أنها كذلك ألا و هى :ثورة المعلومات . يدور السؤال البحثىلهذا العمل الذى يقع فى ١٧٠ صفحة حول محاولة اكتشاف مدى تأثير ثورة المعلومات على القوى الدافعة للاقتصاد من منظور ثقافى وسياسى .يقوم الباحثون فى هذا الكتاب بمحاولة "توضيح النموذج

الاقتصاديالدولي الجديد الذيتعمل الدولة–الأمة Nation-State من خلاله، و كذلك الموضوعات الرئيسية التي تهدد مؤسسات الدولة القومية ، و كيف يمكن لسياسات التنمية أن تتغير بعد إنتهاء الحرب الباردة فيعصر المعلومات "من خلال "منظور دولي . "و كما توضح لنا الفقرة السابقة ، لا يمكن أن نعرف ما إذا كان الكتاب يحاول أن يختبر التنمية القومية للدول المتخلفة ، و هو يكون أكثر منطقية ، أم يبحث عن مدى إستمرارية إستراتيجيات التنمية القومية للدول المتقدمة و كما يتضح لنا في النهاية فإن الكتاب لا ينجح في توضيح أي من الاثنين.

يدور هذا الكتاب فيأربعة فصول منفصلة كل جزء لكاتب مختلف ، و هم بترتيب الفصول "مانيول كاستلز Manuel Castells " و "مارتين كارنوي" Martin Carnoy " ستيفن كوهن Stephen Cohen و "فرناندو كوردوسو Fernando Cordoso.

و من خلال هذه الفصول ، يبدأ الكتاب بمحاولة إستكشاف "التقسيم الجديد للعمل الدولي "، ثم يوضح الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في الإقتصاد العالمي و تأثيرها على اللاعب الرئيسي في النظام العالمي ، الا و هي الدولة–الأمة و في الفصل المعنون "جيو إقتصاديات :دروس من الأخطاء الأمريكية" يحاول الكاتب أن يوضح البدائل المطروحة أمام الدول الأوروبية لكي تلحق بدول العالم الأكثر تقدم تكنولوجيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان .و أخيراً يقوم الفصل الأخير من الكتاب بإلقاء الضوء على علاقة بين الشمال و الجنوب في عصر المعلومات .

"العالم الرابع": شروط الإنضمام:

تظهر أهمية تقسيم العمل الدولي ، في ثورة تؤدي إلى تغيرات جذرية، من خلال تأثره بأي تغيير في نمط الإنتاج .فيقوم كاستلز فيالفصل الأول من الكتاب بإلقاء الضوء على أهمية ثورة المعلومات وكيف أدت إلى تغيير النموذج المعتاد لتقسيم العمل ، فهذا التقسيم الجديد يعتمد فيرأي الكاتب على تقنية المعلومات من خلال التكنولوجيا الحديثة على عكس التقسيم القديم والذيكان يعتمد على توافر الموارد الطبيعية والأيديالعاملة الرخيصة و رأس المال .

و هكذا لكي تنمو أي دولة يجب أن تهتم بمعالجة المعلومات "Information Processing"و لا يمكن لذلك أن يحدث إلا إذا إستطاعت تدريب الأيديالعاملة على العمل فيهذا المجال .أما إذا لم يكن هناك اهتمام بمواكبة ثورة المعلومات ، فستتحول هذه الدول إلى "دول عالم رابع "وهي تلك الدول التي سيؤدي عدم لحاقها بهذه الثورة إلى عزلها تماماً عن العالم.

يختم كاستلز الفصل بالإشارة إلى أن نماذج التنمية المعروفة مثل تشجيع الصادرات قد انتهيعصرها ، وأن الطريق الوحيد للنمو فيعالم اليوم يكون فقط عن طريق معالجة المعلومات .

كان يمكن للكاتب فيهذا الجزء أن يطرح العديد من الأفكار لكنه لم يتطرق لها و مثالا لهذه الأفكار ما ذكره رشيد حسن في مقال في جريدة الشرق الأوسط (١) عن ما يسمى بـ "العمل عن بعد Telework " أو "تصدير الوظائف ."ويعني ذلك إنه من خلال ثورة المعلومات يمكن للشركات أن تلجأ إلى استخدام عمالة رخيصة فيدولة أخرى من خلال شبكات الاتصال "كالأنترنت "و ذلك نتيجة الإنخفاض المستمر في تكلفة التكنولوجيا ، مما يقلب تماماً موازيين تقسيم العمل الدولي .

الدولة والشركات متعددة الجنسية :لا تغيير فيالأدوار

يقوم كارنوي فيالفصل الثانيبتوضيح دور ثورة المعلومات في زيادة دور الشركات متعددة الجنسية وأهميتهم خاصة لقيامهم بدور كبير فيتنمية البحث و التطوير . (R & D) ويحاول كذلك الكشف عن أهمية دور كل من الدولة والشركات متعددة الجنسية فيهذا العصر – عصر المعلومات .يتضح لنا من هذا الجزء أن مبيعات بعض هذه الشركات تكون فيأحيان كثيرة أكبر من الناتج القوميلعدة دول ، ولكن ذلك لا يجعل دورها أهم لأن للدولة الأمة تأثيرا قويا عليهم من خلال سياستها الداخلية و كذلك لإرتفاع تكلفة البحث العلمي مما يتطلب اللجوء إلى مساعدتها . وهكذا فإن زيادة دورها لا يجعلها تنفرد بالدور الأكبر على الساحة الدولية.

يرى كارنوي أنه لكيتكون الدولة فيوضع يسمح لها بالتفاوض مع هذه الشركات يجب أن تهتم بتكنولوجيا المعلومات .و يضيف أن للشركات المتعددة الجنسية عدة مميزات ومساوئ .و من أهم هذه المميزات تدريب الكوادر البشرية على استخدام التكنولوجيا الحديثة ، و كذلك الإستفادة من الأبحاث العلمية التي تقوم بها هذه الشركات ، لكن تأثيرها السلبي على سيادة الدولة الأمة يعتبر من أهم مساوئها ، طبقا لرأي الكاتب.

أخيراً يختتم كارنوي الفصل بالإشارة إلى الدور الهام الذييمكن أن تلعبه الشركات متعددة الجنسية فيالتنمية طويلة الأجل إذا استثمرت فيالأنواع الجديدة من البنية الأساسية مثل شبكات المعلومات وتنمية المهارات الضرورية للاختراع والإدارة و تتضح هذه الفكرة اكثر في خاتمة الكتاب حيث يقترح الكاتب على القادة السياسيين ان يقصروا تفكيرهم على المستوى القومي ، أما العمل او التنفيذ لهذه الأفكار فيكون في إطار عالمي وذلك يعني أن محددات الاقتصاد (من ضمنها الشركات متعددة الجنسية)عالمية ، *أما السلوك السياسي(الذيتقوم به الدولة الأمة)* ما زال داخلياً Local . و هكذا يتضح لنا أن دور كل من الدولة الأمة والشركات متعددة الجنسية لم يتغير بعد.

من يحتاج اكثر لدروس اوروبا ام الدول المتخلفة؟

يحاول الفصل الثالث أن يعطي القارئ نبذة عن التجربة الأمريكية التي يرى كوهن أنها فاشلة وذلك لكيتكون درسا للدول الأوربية و يرى المؤلف أن من أهم أسباب عدم نجاح السياسة الأمريكية هو عدم اهتمامها بثورة المعلومات وعدم أخذ صانعيالقرار بها لهذه الثورة بالمأخذ الجاد .و لا تعد رؤية الكاتب هذه صحيحة تماما ، و مثال على ذلك أن الولايات المتحدة كانت اول من أدخل العالم شبكات المعلومات الإلكترونية التي أنشئت في الأساس لأغراض أمنية. و كذلك يوضح الكاتب أن اليابان أخذت الدور القياديالذيكان فيالماضيللولايات المتحدة لأنها اهتمت بالتقدم فيمجال تكنولوجيا المعلومات.

و يضيف كوهن أنه *لكيتصل أوربا إلى ما وصلت إليه اليابان يجب ألا تكرر ما قامت به الولايات المتحدة* ، أي يجب أن تهتم بتكنولوجيا المعلومات وتستثمر فيمجال التعليم ولقد كان من الأجدى للكاتب أن يقوم في هذا الفصل بمحاولة الاستفادة من هذه التجربة لتنمية الدول المتخلفة لأن هذه الدول هيالتي فيحاجة إلى دروس و ليس الدول الأوروبية فماذا يجب أن يكون فيالمقدمة ، نمو الدول المتخلفة أم زيادة تقدم الدول المتقدمة؟

الجنوب بلا امل :

إننا فيعصر تزاوج العلوم والتكنولوجيا والحرية فيالقطاع الخاص والحكومة والجامعات من خلال الشبكات التي أصبحت تربط العالم ببعضه وذلك يضع الأساس لعالمية الاقتصاد و كذلك يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الشمال و الجنوب .فثورة المعلومات تترك للجنوب إختيارا واحدا :إعادة هيكلة المجتمع ككل .أما الجنوب فانه إذ لم يلحق بركب ثورة المعلومات فلن يكون له مكان

فيعالم اليوم .و هذا هو ما يشير إليه كوردوسو فيالفصل الأخير من الكتاب.

وتظهر شدة تشاؤم الكاتب فيهذا الجزء حين يذكر انه لا أمل لدول الجنوب و ذلك لإنهـا إذا أسـتطاعت اللحـاق بركب ثورة تكنولوجـيـا المعلومات فإنها سوف تقابل صعوبة الإندماج مع الشمال.

ومن أسباب ضـعف هذا الفصل هو أنه لا يعطي حلولا بديلة لدول الجنوب .فكان يمكن لكوردوسو أن يشير إلى بعض السبل التي يمكن للشمال أن يساعد بها الجنوب مثل توزيع المعلومات بدلا من توزيع الثروات كما أشار الكاتب "توفلر"(٢)Toffler في احدث أعماله .كذلك فالكاتب لم يوضح إنه لن يكون فيمصلحة الشـمـال أن يدع الجنوب يغـرق وذلك لأن المشـاكل التي تواجـه الأخير تصدر بدورها إلى الشمال مثل الإرهاب والهجرة والعنف . أكـثر من ذلك فـإن هذه النظرة المتشـائمـة فـينهاية الكتـاب تترك القاريءصورة سلبية عن ثورة المعلومات وهي تختلف عن الصـورة التي يحاول رسمها منذ البداية.

الخاتمة :

ينجح الكتاب في إعطاء القارئ فكرة عن آثار ثورة المعلومات في عدة مجالات مختلفة ، خاصة لقيام عدة مؤلفين بالمشاركة فيه .و إن أدى ذلك فـيبـعض الأحـيـان إلى عدم تجـانس هذه الآراء وهو مـا يفترض وجوده في كتاب واحد

ينتهي الكتاب ويترك القارئ فيحيرة من أيمدرسة نظرية كان يتبناها .ففيالجزء الخاص بكاستلز يقوم بالإشارة عدة مرات إلى أهمية السوق الحرة والمنافسة مما جعل القارئ يسـتـخلص إنه يعتقد فيالليبرالية .ولكن فيخاتمة الكتاب نقرأ "أن انتـخاب كلينتون هو علامة لانتهاء العمل بنظرية "دعه يعمل- Laissez " Faireالتي أظهرت نتائج سلبية على الاقتصاد الأمريكي "مما يفهم منه عكس ما تركنا به كاستلز.

من ناحية أخرى ، فإنه من قراءة الكتاب يفهم أن السيادة الأمريكية فيتضاعف مستمر وأن اليابان أصبحت فيموقف أقوى وافضل من الموقف الأمريكيبكثير .وفي جزء من الكتاب نقرأ "أن الإيلم يتغير فيالاقتصاد العالميفيعصر المعلومات هو أن السياسة وليس الاقـتـصـاد هيالتي ترسم أحـلامنا "وذلك يدل على أن السياسة مـا زالت أهم من الاقتصاد فيرأى الكتاب، فكيف يتم التعبير عن زيادة فترة السيطرة اليابانية وتضاعف الأمريكية إذا كانت اليابان تمثل فيعـالم اليوم القـوى الاقـتـصـادية ومـا زالت الولايات المتحدة تمثل القوى السياسية.

أخيراً مع نجاح الكتاب فيإثارة أسئلة عديدة إلا إنه لا يجيب عنها إجـابة كـافـيـة. هل أدت ثورة المعلومات إلى زيادة قـوة أم ضـعف الدولة-الأمة؟ كيف يمكن أن نكون فـينظام عـالميـون أن ينضم له الجنوب؟ ما مدى صلاحية نظريات النيو ماركسية التي تنادي بزيادة تدخل الدولة؟ هذه هي بعض الأسئلة التي تدور بذهن القارئ بعد قراءة هذا العمل.



□ جغرافية إقتصاد المعلومات

□ هيورت مارك

□ عرض : هبة سمير

Hepworht, Mark E. (1989), Georgaphy of the Information Economy (London Belhaven)

يعد هذا الكتاب من أولى المحاولات البحثية لدراسة وكشف النقاب عن مجال بحثي جديد بدأ يظهر في العقدين الأخيرين ، وهو ما أطلق عليه "اقتصاد المعلومات" . وهذا الكتاب عبارة عن رسالة دكتوراه قدمها الكاتب مارك هيبوارث في جامعة تورنتو بكندا في ١٩٨٧ .

والفكرة الرئيسية التي يتناولها بزوغ علم جديد وهو اقتصاد المعلومات ، ويبـدأ بعـرض تعـريف أولي لهـذا العلم والأسـبـاب الرئيسية التي أدت لظهوره ، والأدوات الرئيسية لهذا العلم وهما أداتان رئيسيتان : شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية وان تقدم هذا العلم الجـديد مـرتبط بمدى تطور هاتين الأداتين . ثم يتطرق الكاتب لمدى قدرة هذا العلم على تخطي عائق المكان أو ما أسماه بالأبعاد المكانية لهذا العلم ، ومدى قدرته على تخطي الحدود والعوائق المكانية من خلال أثره في جانبين رئيسيين وهما : الشركات متعددة الجنسية ، وتكامل الاقتصاديات الاقليمية.

وينتقل الكاتب في دراسة من الاطار التحليلي النظري ، الى الإطار التطبيقي العملي على المستوى الاقليمي والدولي

وفي البداية يعرض الكاتب لتعريف أولي لمفهوم "اقتصاد المعلومات" والمرتبط بتطور ونمو العديد من المناطق وخاصة المدن ، حيث أن الأنشطة الصناعية والخدمية تتساوى في اعتمادهما على المعلومات وخاصة فاعلية تلك المعلومات . وان أهمية المدن

تتزايد كمراكز لإدارة المعلومات واعدادها . يتزامن التحول الاقتصادى مع التحول التكنولوجى حيث يمكن للمعلومات أن تعد وتؤرخ . ويمكن هذا التطور التكنولوجى فى الالتقاء بين عاملين أساسيين وهما شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية الفعالة . وهذا الالتقاء يمكنه أن يتخطى عائق المكان والحدود . ومن خلال هذا *التطور الداخلى* ، يمكن أن ينتج عنه تكامل للاقتصاديات القومية والإقليمية .

يتناول الكاتب بالتحليل والدراسة ظهور وتطور هذا العلم وبداية الاهتمام به منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وذلك أثناء مرحلة المد الصناعى فى الدول الرأسمالية . وظهور ما سمى بالموارد المعلوماتية . وقد بدأ اهتمام المفكرين بهذا العلم الجديد من خلال اعترافهم بالضعف الكبير فى النظرية الكلاسيكية الجديدة .

ومصطلح اقتصاد المعلومات نفسه تمت صياغته بواسطة محلل اقتصادى يسمى بورات Porat والذى قام بتحديد الوزن النسبى للاقتصاد المعلوماتى الأمريكى من خلال الدخل القومى الاجمالى والقوى العاملة ونصيبها فى السلع والخدمات ، وتوصل الى أن الاقتصاد الأمريكى يمكن وصفه باقتصاد المعلومات .

ويتناول الكاتب التطورات الجارية فى الدول الصناعية المرتبطة بالاهتمام الاقتصادى المتزايد بالمعلومات ، ولهذا ستكون أجهزة الكومبيوتر والاتصالات اللاسلكية من محاور اهتمامه .

ويركز على الجانب التحليلى لكيفية استخدام وليس انتاج تكنولوجيا المعلومات وأبعادها المكانية من حيث مدى قدرتها على تخطى حدود المكان .

ويتعرض الكاتب لما أسماه "بوظائف المعلومات" ، ويبدأ بالتركيز على أن أنشطة المعلومات أصبح لها أهمية اقتصادية متزايدة فى الدول الصناعية ، من خلال عرض لآراء كاتب اقتصادى يسمى بنيجر Beniger حول "ثورة التحكم" وهو التغير الجوهرى فى الشكل الوظيفى للقوى العاملة فى الدول الصناعية ، وقد تزايد الاهتمام الاقتصادى بهذه الأنماط الجديدة من الأعمال خاصة فى الولايات المتحدة وفى أوروبا .

وقد فرق الكاتب بين كل من قطاع العاملين بالمعلومات ، والأعمال الحرفية الأخرى ، وذلك بالاستعانة بأدلة واقعية مثل استعانته بتجمع الـ OECD "منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى" . ويشير الى أن قطاع الوظائف المعلوماتية فى دول الـ OECD قد تزايد باطراد فى فترة ما بعد الحرب . وتوجد اختلافات فى حجم هذا القطاع بين الدول الأعضاء ، والتى تتراوح ما بين ٥٣٪ من العمالة فى النرويج ، الى ٤٦٪ منها فى الولايات المتحدة ومن خلال استعراض عدة احصاءات يصل الكاتب الى وجود اختلافات كبيرة فى معدلات النمو بين كل فئة وأخرى ، وان أسرع معدلات نمو تتمثل فى الخدمات الادارية والاستشارية . وأن التطور فى الوظائف المعلوماتية أحدث تغيرات جوهرية فى الأطر الاقتصادية والمؤسسية العامة .

ويعرض الكاتب لمفهوم جديد فى كتابه وهو "رأس المال المعلوماتى" على أساس أن تكنولوجيا المعلومات ببعديها الرئيسيين (شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية) تعد شكلا مميزا من أشكال رأس المال . حيث أنه منذ العقد الماضى ، ونحن نشهد تغيرات جوهرية فى مكونات رأس المال على مستوى الاقتصاد والشركات بصفة عامة . وبالتالى تغير المفهوم التقليدى لرأس المال ، والذى انقسم الى رأس مال معلوماتى ، ورأس مال غير معلوماتى . وإن كان يجب التأكيد على أن رأس المال المعلوماتى لا يستطيع وحده أن يحقق الفاعلية المرجوة إلا من خلال تنفيذه على المستوى المادى .

ويركز الكاتب على كيفية تنظيم وترتيب تكنولوجيا المعلومات فى تنظيمات مكانية (أى مرتبطة بالمكان أو الحيز) ، وأنه مع كثرة أعداد الكومبيوتر وتوزيعها الجغرافى الواسع خلال العقدين الماضيين ، تطورت الأجهزة وأصبحت فى شكل شبكات معلومات مترابطة ومتصلة ببعضها البعض . وتوجد علاقة تكاملية بين كل من شبكات المعلومات الحديثة ، والاتصالات اللاسلكية وعدم امكانية فصلهما فى الدراسة الجغرافية . حيث أن التوزيع المكانى للكومبيوتر يعتمد على امتداد الاتصالات اللاسلكية ، وأنه يمكن تحديد ومعرفة هذا التوزيع المكانى من خلال مدى تدفق المعلومات .

وقد تناول الكاتب أثر هذا التطور على الشركات الخاصة والمتعددة الجنسية ، حيث أن هذا التطور التكنولوجى ساعدها على تحقيق قدر كبير من المرونة الانتاجية وتدعيم مكانتها العبر قومية من جانب ، وتأثيرها القوى عل شبكات المعلومات العامة والحكومية . وذلك لأن شبكات المعلومات الخاصة تساهم فى تشكيل شبكات المعلومات الحكومية من خلال ما يسمى بـ Electronic Highways . وقد عرض الكاتب العديد من الأمثلة لتلك الشركات ، ويبرهن فيها على ما يمكن أن تحققه شبكات المعلومات من تطور فى تلك الشركات ، وذلك من خلال تقليل نفقات الخدمات المتعلقة بإنتاج وتوزيع المعلومات ، وبذلك يمكن للشركات أن تزيد من مساحة تحكمها وسيطرتها فى مجال السوق .

وبذلك فإن زيادة امكانية انتقال خدمات المعلومات مع غياب قيود جمركية وأى عوائق مكانية يزيد من مرونة الشركات على المستوى العالمى . وإن كان لذلك أثر على العمالة الموجودة فى تلك الشركات ، حيث تقلل العمالة فى العديد من الوظائف ، وتقلل من الاتصال الشخصى المباشر ، وذلك بسبب وجود شبكات اتصال وسيطة بين الشركات .

أيضا الدور الذى تلعبه تكنولوجيا المعلومات فى التكامل الاقليمى ، حيث أن شبكات المعلومات الخاصة تمثل جزءا أساسيا من مخزون رأس المال المعلوماتى ، وتعتبر عوامل ومكونات حقيقية لمخزون رأس المال الاقليمى .

ان مدى امكانية رأس المال المعلوماتى على الاتصال من خلال شبكات الكومبيوتر تمثل عنصرا هاما لنمو الاقتصاد الاقليمى وتطوره . أيضا من الأفكار الرئيسية التى تناولها الكاتب فى دراسته مسألة الانتاج المرن ومدى ارتباطه بتكنولوجيا المعلومات من خلال الاهتمام المتزايد بتكنولوجيات ظهرت حديثا مثل أنظمة الصناعة المرنة ، والتى ترتبط بتطور شبكات المعلومات والاتصالات الحديثة ، ودورها فى تطوير العمليات الصناعية .

ويخلص الكاتب الى أن تكنولوجيا المعلومات بأنواتها ، تلعب دورا هاما فى القطاع الصناعى ، خاصة الصناعات التحويلية . وأن شبكات المعلومات لها دور مهيمن على الروابط بين المعلومات داخل الشركة الصناعية .

أيضا تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما فى تحقيق تكامل عالمى لأسواق رأس المال ، وذلك لأن هذه التكنولوجيا لا تساعد فقط على بناء نظم انتاجية مرنة ، ولكنه أيضا لها دور فى وضع ترتيبات واجراءات أكثر مرونة لضمان حركة رأس المال على المستوى العالمى .

ويستعرض الكاتب عدة محاولات لتفسير ودراسة العلاقة

المتبادلة بين الانتاج والمرونة المالية وان كان تركيزه على المرونة المالية أكثر من تركيزه على المرونة الانتاجية . وقد عرض للتطور التاريخي والأزمات التي تعرضت لها أسواق رأس المال حتى أدى ذلك الى البحث عن أدوات مالية أكثر مرونة لمواجهة أعلى درجات المخاطرة . ونتيجة لهذا التطور ، حل معيار المعلومات Information Standard محل معيار الذهب . وبالتالي لعبت تكنولوجيا المعلومات دورا محوريا في أسواق رأس المال العالمية .

وفي نهاية دراسته ، يتناول الكاتب مفهوما جديدا وهو مفهوم "مدينة المعلومات" ، والتي يعني بها المدن الحضرية التي تتركز فيها شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية . ويقوم بوضع رسوم تخطيطية لتلك المدن وذلك لإلقاء الضوء على ما أطلق عليه "المعلومات كعلاقة اجتماعية" ، وأن "مدينة المعلومات" تركز على مفهومين شائعين يمثلان الملامح الأساسية التي تحدثها شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية على الحضر ، وهذان المفهومان هما : الهاي واي الالكتروني Electronic Highways و The Wired City .

ويحلل الكاتب هذين المفهومين باعتبارهما الجانب التطبيقي للأيديولوجية الاقتصادية المسماة بعصر المعلومات .

ان تطور اقتصاد المعلومات يرتبط مكانيا بالحضر ، وبالتوزيع الوظيفي للقوى العاملة المعلوماتية (المشتغلة بالمعلومات) .

وان المعلومات تتضح ليس فقط من خلال كثافتها في الاقتصاديات الحضرية ، ولكن أيضا من خلال الدرجة العالية في تقسيم العمالة المعلوماتية ، ولذلك ، فشبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية تلعب دورا تاريخيا في تطوير النظام الحضري (المدني) .

ويخلص الكاتب الى أن المدن الحضرية تمثل الأساس لاقتصاد المعلومات على المستويين المحلي والدولي ، حيث تعد مراكز للصناعات التكنولوجية للمعلومات ونقاط التقاء لها على المستوى العالمي .

وبذلك نجد أن الكاتب قد استطاع أن يحقق خطوات واسعة لكشف النقاب عن هذاالعلم الجديد وهو علم اقتصاد المعلومات من خلال تناوله للاطار النظري لهذا العلم ثم الانتقال الى المستوى التطبيقي له وأثر تكنولوجيا المعلومات بأدواتها الرئيسية (شبكات المعلومات – الكومبيوتر والاتصالات اللاسلكية) على الاقتصاد بشقيه الداخلي والدولي ، والدور الذي تلعبه هذه التكنولوجيا الجديدة في تخطي عائق المكان والحدود .

وبذلك ، تعد هذه الدراسة جديرة بالاهتمام والتحليل لمعرفة أبعاد هذا العلم الجديد ، وبالتالي هذا العصر الجديد "عصر المعلومات" الذي نعيش فيه .



☐ الحقوق الثقافية التقنية والمشروعية والشخصية

☐ سيليا لوري

☐ عرض : حازم حنفي

Lury, Celia. Cultural Rights: Technology, legality, and personality. London: Routledge, 1993

في ظل التطورات التقنية المتلاحقة التي يشهدها العالم الان من حيث سرعة وحجم تبادل المعلومات وسهولة الاتصال والانتقال، يتصاعد الاهتمام بموضوعات الملكية الفكرية والحقوق الثقافية سواء على مستوى الافراد أو الجماعات. وتحاول سيليا لوري، وهي محاضرة في قسم الاجتماع بجامعة لانكاستر في المملكة المتحدة، ان تؤسس في هذا الكتاب اطارا محددا للمقارنة بين نظامين للحقوق الثقافية regimes of rights. الاول قائم على اساس حقوق التاليف والملكية والاصالة، بينما الثاني قائم على اساس العلامات التجارية والمحاكاة.

يقع هذا الكتاب الصادر في عام ١٩٩٣ في ٢٤٠ صفحة ويضم قسمين وثمانية فصول بالاضافة الى المقدمة. يعالج القسم الاول موضوع انظمة الحقوق في ثلاثة فصول تختص بالتقليد وإعادة الانتاج، التجديد والابتكار، والعلامات التجارية. والفكرة الاساسية التي تجمع فصوله الثلاثة هي ان التقنية الحديثة في مجال الثقافة سمحت بامكانية لا نهائية للتقليد والنسخ، لم يتم تنظيمها الا عن طريقين: الاول هو نظام لحقوق النسخ، وخاصة حقوق التاليف والعلامات التجارية، والثاني هو الصراع الاقتصادي والسياسي والثقافي بين المشاركين في عملية اعادة الانتاج الثقافي. أما القواعد المنظمة للانتاج الثقافي مثل قواعد تنظيم الابتكار فكانت محل تحليل واسع في هذا القسم، واعتبر دور المؤلف وحقوق التاليف احدى الآليات الرئيسية في اضفاء صفة الاصالة الى

الابتكار الثقافي.

أما القسم الثاني الذي يقع في خمسة فصول فيعالج موضوعات انظمة الانتاج الثقافي المختلفة، ويختص بثلاثة منها هي: الانتاج الميكانيكي (الطباعة)، الاليكتروني (الاذاعة)، ثم انظمة المعلومات والاتصالات الحديثة. والفكرة الاساسية في هذا القسم هي ان فصل الاعمال الثقافية عن البيئة التي انتجت فيها، بسبب التقنيات الحديثة، ادى الى فصل عملية الانتاج عن عملية التلقي، وظهور الدعاية كعامل انتاج وسيط، مما ادى الى نوع من الغموض في العلاقة بين المنتج والمتلقي حيث حرم الاول من المعرفة المباشرة لرد فعل الاخير. ولمواجهة هذا الغموض، قام المنتجون بدولنة internationalization جمهور المتلقين، بما في ذلك مخاطبتهم كجمهور عام pub-lic، وكسوق market، وكمستهلكين consumers. ولم يتوقف تأثير الدولنة عند حدود اعادة الانتاج الثقافي بل تعداه الى مجال إعادة الانتاج الاجتماعي، حيث تساهم هذه الدولنة في انتاج اشكال ثقافية معينة وتشكيل الهوية الذاتية والتأثير على قوى اجتماعية معرفة بوسائل استقبالها الثقافية.

تبدأ لورى في مقدمتها بتحديد المفاهيم المستخدمة في هذا الكتاب، وخاصة مفهوم اعادة الانتاج الذي يشير بصفة عامة الى العملية الدائرية المتشابكة من الانتاج والتوزيع وتلقي الاعمال الثقافية سواء المواد او العروض او الخدمات التي تهدف الى خلق المعاني. وتركز لورى على مفهوم اعادة الانتاج لشرح العلاقات المتغيرة بين تلك العمليات (الانتاج والتوزيع والتلقي) من حيث استخدام النسخ او التقليد كجزء من عملية الانتاج، ليس الميكانيكي فحسب بل الاليكتروني والمعلوماتي ايضا. وقد ادى استخدام هذه التقنيات في الثقافة الى امكانية فصل الاعمال الثقافية عن البيئة التي انتجت فيها وما يتبع ذلك من سهولة انتقالها وتداولها وشيوعها في ايدي الجمهور المتلقي في صور عديدة، وهو ما تصفه لورى في "الفصل الثاني بالانتقال من حالة الاعادة repetition الى حالة التقليد replication. ويمكن تحليل العلاقات بين المنتجين وجمهور المتلقين من خلال اطار نظم حقوق التأليف التي تحكم الحاجة الى تأمين التداول الحر للافكار من جانب، والمصالح التجارية في احتكار حقوق التأليف وانشاء الاسواق للمنتجات الثقافية من جانب اخر، سواء كان ذلك في شكل طباعة او اذاعة او اتصالات ومعلومات. فنظم الحقوق يمكن اعتبارها امكانيات للتوسع وقيود عليه في ذات الوقت. كما ان انفصال المنتج الثقافي عن منتجه بسبب التقنيات الثقافية الحديثة ادى الى تغير في طبيعة العلاقة بين المنتجين والمتلقين، وبالتحديد في انتقال السلطة من الاول الى الثاني، وهو ما تم تقنينه في الانتقال من حق التأليف الى العلامة التجارية كالقاعدة الاساسية في تحديد الملكية الفكرية.

تفرق لورى في الفصل الثاني بين مفهومي الاعادة والتقليد اولا من حيث تأثيرهما على الانتاج، وثانيا من حيث تأثيرهما على العلاقة بين المنتجين والمتلقين. فالاعادة، كشكل من اشكال الانتاج الثقافي، تقتضي وجود الشخص بذاته امام المتلقين، وقيامه بالانتاج الثقافي مباشرة امامهم سواء كان ذلك في شكل القاء الاشعار والقصص، او الرقص او الغناء. وهنا يأخذ النسخ او التقليد copying شكل الاعادة الكاملة للنشاط البدني للمنتج الذي يتشارك والمتلقي مباشرة في المكان وردود الافعال. غير انه توجد عدة قيود على هذا النوع من اشكال الانتاج الثقافي منها: ضرورة الوجود المادي للشخص المنتج، العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في العمل الفني، ثم تركيبة جمهور المتلقين المحددة بوقت ومكان العمل الفني، وهي بذلك تؤدي الى استبعاد بعض الجماعات من المشاركة في هذا النوع من الانتاج الثقافي. اما التقليد، كشكل اخر من اشكال الانتاج الثقافي نما ليواكب المصالح التجارية، فيقوم على امكانية نسخ العمل الفني، بعد انتهاء المنتج الاصلي منه، اذا استطاع شخص اخر اعادة انتاج او اتباع الاساليب الاصلية المستخدمة في خلقه المرة الاولى. كانت الاثار الاولى لهذا التحول متواضعة، ولم تتعد نسخ عدة كتب ومخطوطات في الكنائس والجامعات، وتقليد عدة تماثيل ولوحات تباينت فيما بينها من حيث اقترابها من الكمال او من النموذج الاصلي. ولكن بعد منتصف القرن الخامس عشر واكتشاف اسلوب النحت المعدني ثم في مرحلة لاحقة التصوير الفوتوغرافي ثم السينمائي، ثم التسجيل الصوتي والمرئي حدث تحول في تنظيم اعادة الانتاج الثقافي من محاولة انتاج عمل فني واحد ونهائي في ذاته الى انتاج عمل فني اصيل ثم نسخه وتقليده بهدف التوزيع. ومثل هذا التحول تهديدا للاعادة كشكل من اشكال الانتاج الثقافي الموجود فعليا، والمؤسسات الاجتماعية الاقدم المسئولة عن اعادة الانتاج الثقافي والاجتماعي مثل الكنيسة والدولة بسبب الصراع حول وسائل الانتاج الثقافي، وتنظيم الرقابة والسيطرة فيما يختص بالمعلومات الرسمية. كان على التقنيات الحديثة في الانتاج الثقافي ان تحظى بشرعية تفسر انتشارها المكاني ووصولها الى متلقين في بيئات واسعة ومختلفة، وهو ما تم عن طريق التنظيم الاجتماعي لمفهوم الاصالة القائم على ثلاثة عوامل هي: دور المؤلف، الاطار القانوني لحقوق التأليف، واعتبار المنتجات الثقافية ملكية فكرية.

ويركز الفصل الثالث على طبيعة هذا التهديد الذي مثلته التقنيات الثقافية الحديثة لمفهوم الاعادة، وبخاصة التأثير الناتج عن قدرة السوق على توزيع المنتجات الثقافية بالنسبة للانتاج الثقافي نفسه فيما اصبح يسمى صناعة الثقافة The culture industry. هذا التأثير يظهر جليا، داخل اطار التقليد، في العلاقة بين المنتجين والمتلقين، والتي تحكمها قوى التوزيع الوسيطة كالدعاية والاعلان من خلال عملية ديناميكية تهدف الى اعتبار جمهور المتلقين سوقا محتملا -audi market-as-ence. وبدلا من مفهوم الاصالة الذي كان المنظم الاساسي للانتاج الثقافي في مؤسسات الثقافة العليا (الكنائس والجامعات)، ظهر مفهوم التجديد novelty ليواكب الانتاج الثقافي الواسع في ضوء المصالح التجارية بزيادة حجم جمهور المتلقين اما بزيادة عدد افراده او بزيادة الاستهلاك لنفس عدد الافراد. ولكن مع اتساع السوق ظهرت تناقضات واضحة في وظيفة الاعمال الثقافية، فبدلا من ان تصبح دليلا على مكانة اجتماعية معينة اصبحت تهدف الى زيادة انتشارها واستهلاكها من فئات السوق كافة على اختلاف تكويناتهم الاجتماعية والثقافية، ربما باستثناء صناعة نشر الكتب التي تطلب قدرا معينا من الثقافة. وكنتيجة لهذا التناقض ظهرت فكرة تقسيم السوق طبقا لفئات معينة حسب عوامل مختلفة اقتصادية-اجتماعية اولا ثم الاذواق الثقافية ثانيا ويتم تغذيتها عن طريق وسائل الدعاية والاعلان التي تقوم

بخلق قيم تتمشى مع المصالح التجارية، وبهذا يمكن تحويل المتلقين من كونهم سوقا market-as-audience يتم فيه عرض الانتاج الثقافي الى مستهلكين audi-consumer-as-ence فقط لهذا الانتاج. ولم يسلم المنتجون ايضا من هذا التحول، اذ بدأت الاحكام الحديثة فى مجال حقوق التأليف، كما حدث فى فرنسا والولايات المتحدة، تبتعد عن مفهوم الاصالة ودور المؤلف والتفرقة بين المنتجات الثقافية والمادية لتتجه اكثر الى تغليب المصلحة التجارية فى اعادة تحديد وتوظيف مفهوم الملكية الفكرية. واثباتا لذلك تقدم لورى فى فصلها الرابع عرضا للتطورات الاخيرة فى تنظيم صناعة الثقافة مستخدمة مجالات السينما، النشر، والتلفزيون والدعاية فى بريطانيا كأمثلة تؤكد تنامى اهمية المصالح التجارية فى تحديد الملكية الفكرية عن طريق استخدام العلامات التجارية والتصنيف بدلا من قانون حقوق التأليف القائم على مفهوم الاصالة.

يتمثل الموضوع الرئيسي للفصل الخامس فى تطور الطباعة كأحد وسائل الانتاج الثقافى من حيث اتاحتها لامكانيات متزايدة للنسخ والتقليد وتأثيرها على العلاقة بين المنتجين والمتلقين. فالعوامل التى سمحت بتطور الطباعة فى اوخر العصور الوسطى مثل تطور تقنيات صناعة الورق، وزيادة عدد العاملين فى انتاج النصوص، واعادة تنظيم مجال النشر على يد الجامعات والمصالح التجارية للطبقة البرجوازية الجديدة شكلت تهديدا للسلطة الدينية البابوية التى كانت تحتكر انتاج المعرفة المكتوبة فى الكنائس. مثلت الطباعة ثورة فى وسائل تخزين واسترجاع ونقل المعرفة الى جمهور واسع من المتلقين لم يكن ممكنا اومطلوبا الوصول اليه عن طريق الوسائل القديمة التى سبقت الطباعة. غير ان هذا الامر لم يكن سهلا بسبب ان المعرفة بالكتابة لم تبدأ فى الانتشار، سواء على مستوى المنتجين او المتلقين وبسبب عوامل اقتصادية واجتماعية متعددة، الا فى المائة والخمسين عاما الاخيرة، مما اضعف من تأثر جمهور المتلقين باكتشاف الطباعة من جهة، وساهم فى نمو المكتبات الكبيرة من جهة اخرى. وقد حاولت المؤسسات التقليدية، مثل الكنيسة والدولة، ان تتحكم فى هذا التطور عن طريق الرقابة واصدار التراخيص وفرض الضرائب والعقوبات، الا ان محاولاتها هذه لم تنجح فى النهاية امام قوى السوق.

يتعامل الفصل السادس مع الانتاج الاليكتروني اى الاذاعة المسموعة والمرئية والتى تفاعلت المصالح العسكرية والتجارية والصناعية فى تطورها منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لتصل الى جمهور متلقين أكثر حجما واعقد تركيبا مما سبق. غير انه فى البداية اقتصر تأثيرها على الجماعات الاساسية فى المجتمعات بسبب العوائق التقنية والمادية التى حالت دون ايصالها الى كل الجماعات الفرعية الصغرى. كانت المهمة الاساسية للاذاعة هى معالجة آثار الحداثة فى المجتمعات الصناعية الحديثة ومنها تآكل النظام القيمى القديم من عادات وتقاليد اجتماعية دون التضحية بالمصلحة الاقتصادية المتمثلة فى ضرورة انتقال العمالة تبعا لمنظماتهم الاقتصادية. ولذلك اصبح مفهوم العائلة او المنزل هو الوحدة الاساسية التى يتشكل منها جمهور المتلقين بما عناه ذلك من تأثير على المنتجين فى صورة انعدام تمويل برامج الاذاعة، وضرورة البحث عن تمويل هذه البرامج من طرق اخرى كانت فى معظمها تجارية بالاتفاق مع الدولة. غير انه فى وقت لاحق نمت مؤسسات اذاعية نخبوية تعترف بالمسؤلية الاجتماعية لها، ودورها فى التعبير عن أراء الشعب، والحفاظ على مستوى عال من الثقافة، وليس المزيد من الربح.

ويركز الفصل السابع على موضوع انظمة الاتصالات والمعلومات الحديثة التى اتفق علماء الاجتماع والثقافة على انها اصبحت جانبا جوهريا فى التنظيم الاقتصادى والسياسى والادارى الحديث، ولكنهم اختلفوا فى تقييم مدى تأثيرها او خطورتها. ويعرف مجتمع المعلومات بانه ذلك المجتمع الذى يعمل ٨٠٪ من قوته العاملة فى مجال جمع وتنظيم ومراقبة ونشر المعلومات عن نشاطات الانتاج الاقتصادى، وهم بذلك يساهمون فى نجاح هذا النشاط مثل المحاسبين والمديرين والاعلاميين والاداريين. وعلى هذا الاساس فان النجاح والتوسع الاقتصادى يؤدى بصورة مباشرة الى الزيادة النسبية والفعلية فى حجم قطاع المعلومات. بدأ الكومبيوتر يحتل موقع القلب بالنسبة لتقنيات المعلومات منذ السبعينيات لقدراته الفائقة على السيطرة والتخزين واسترجاع ونقل المعلومات، سواء فى صورة كلمات او اصوات او صور، مستخدما نفس الطريقة الرقمية وهو ما يعنى امكانية معالجة كل صور واشكال المعلومات بطريقة واحدة ونقلها لجمهور المتلقين وذلك للمرة الاولى. وقد تأثرت صناعة الكومبيوتر اولا باعتمادها على الاتصالات السلكية فى الوصول الى اسواق جديدة ثم بالسياسات العلمية والعسكرية والتجارية التى اتبعتها الدول فى ذلك القطاع. ورغم هذا الاتفاق العام فى المصالح الا انه لم يمنع ظهور تناقضات بين قطاعات المعلومات المختلفة حول افضلية اسواق اجهزة او برامج المعلومات، حقوق الملكية الفكرية، المصالح التجارية لرجال الاعمال فى شبكات وانظمة متقدمة واحتياجات العامة فى انظمة اتصالات عادية.

اما الفصل الثامن فيركز على العلاقة بين اعادة الانتاج الثقافى والاجتماعى، وبخاصة القائمة على التفرقة على اساس الجنس، وما يتبع ذلك من نتائج اجتماعية وسياسية. فكان من نتائج الانتقال من حالة الاعادة الى حالة التقليد، فى حالة الفنون البصرية (الرسم والنحت)، ان انخفضت مساهمة المرأة فى الانتاج الفنى لحرمانها من التعليم الفنى وعدم السماح لها بالتعبير عن، او بالاقتباس من، صورة الجسم البشرى العارى، وهو ما كان يمثل امرا عاديا بالنسبة للرجال من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر. وكان السبب فى ذلك يرجع الى المفاهيم السائدة عن طهارة المرأة والتحديد الفاصل بين الثقافة العليا والثقافة الشعبية الدنيا. وقد كافحت المرأة هذا الوضع حتى استطاعت فى القرن التاسع عشر ان تثبت وجودها الفنى سواء عن طريق العدد او المهارة. اما فى حالة الادب والفنون المطبوعة، فكان الموقف عكس ذلك تقريبا، اذ استطاعت المرأة، مؤلفة او قارئة ان تحافظ على مستوى عال من المشاركة بسبب عزف الرجال، حتى القرن التاسع عشر، عن المشاركة فى عالم الرواية، خاصة الذاتية، بسبب تقييمهم لها على انها من أشكال الثقافة الدنيا. ومع تطور تقنيات الانتاج الثقافى الحديث بما تميزت به من ارتباط بالمصالح التجارية، اصبح من الصعب تحجيم دور المرأة بسبب تشكيلها لنسبة كبيرة من جمهور المتلقين وسوق الانتاج الثقافى .



□ الحرب ونقيض لحرب : محاولة لفهم اللانظام العالمى الحالى

□ الفين د هيدى توفلر

□ عرض : سهى رضوان

Alvin and Heidi Toffler. War and Anti-War :making sense of today's global chaos. USA : Little Brawn, 1993

إكتسب موضوع الثورة المعلوماتية و تأثيرها على الإقتصاد العالمى أهمية كبيرة فى الأونة الأخيرة ،حيث قام كثير من المفكرين و الإقتصادين و السياسيين و رجال الأعمال بالكتابة فى الموضوع كما إنشغل أخرون بمحاولة تحليل المتغيرات الدولية فى إطار منطقى يمكن الباحثين و متخذى القرارمن توقع التغيرات المستقبلية للعالم ،خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتى وصعود قضايا التحول الديموقراطى إلى موقع الصدارة فى أجندة الجماعة البحثيه الدولية و قد أسهمت كل هذه الدراسات فى ظهور مجال جديد فى العلوم السياسية و هو ما يسمى بالعلوم المستقبلية Futurology ويأتى هذا الكتاب فى إطار بيئة خصبة من التحليلات التوقعية لمستقبل العلاقات الدولية و التنمية العالمية.

فقد إنشغل مؤلفاه بقضية الثورة المعلوماتية وآثارها على الأقتصاد ومن ثم آثارها على الحروب المستقبلية حيث يؤمن المؤلفان بأن أساليب صنع الحروب تعكس أساليب صنع المال المتبعه فى أى مجتمع إنسانى ولذا يجب على أساليب صنع السلام أن تواكب أساليب صنع الحروب .ذلك لإن صنع السلام يتطلب إستخدام التطبيقات الإستراتيجية و العسكرية والإقتصادية بالإضافة إلى الطاقة المعلوماتية المتاحة من أجل تخفيض مستوى العنف الذى يواكب التغيرات الدولية .

يتكون الكتاب من ستة أجزاء مقسمة إلى خمسة وعشرين فصلاً قصيراً فى ثلاثة مائة صفحة تكون مادة شيقة وسهلة القراءة .وبالرغم مما يؤخذ على المؤلف من أسلوب يميل إلى التبسيط الساذج للتحديات الدوليه والقضايا الفكرية و الحلول المقترحة لها إلا أن مايحتويه الكتاب من أفكار ثورية يكون مادة خصبة للتفكير بتمعن فى المتغيرات الدولية الحالية و إنعكاساتها على التحولات المستقبلية ويعترف الكاتبان بذلك حيث يذكران فى مواقع متعددة أن النقد يمكن أن يوجه أليهما من الكثيرين بسب تبسيطهما للأمور وخيالهما الخصب الذى ينطبع على معظم الأفكار المطروحة إلا أن الكتاب يطرح قضايا للتساؤل ،ومما يحث القارىء على أهمية التوجه إلى فهم جديد لواقع العلاقة بين الحروب و المتغيرات الإجتماعية حيث يقود ذلك إلى بلورة أساليب لمنع الحروب قائمة على وعى مستقبلى بما يمكن أن تحتويه تلك الحروب المستقبلية من إستخدامات تكنولوجية متقدمة.و يؤكد المؤلفان أن المحور الرئيسى للأفكار المطروحة هو ان أساليب صنع السلام المتبعة يجب أن تتساوى فى إتجاهاتها مع أساليب نشوب الحروب التى تحاول منعها.

أما المأخذ الثانى فهو إستخدام المؤلفان العناوين فصولا سطحية تفتقد الدلالة على لب الموضوع محور الحديث كما أن الكتاب يقتصر إلى حد كبير فى مصادره المعلوماتية على العسكرية الأمريكية و المؤسسات المختلفة المختصة بالتدريب و تكنولوجيا المعلومات فى الولايات المتحده الأمريكيه مع أنه يتحدث عن متغيرات عالمية لذا فقد كان من الأحدى أن يستند إلى مصادر ،متنوعة مادام يتنبأ أن تكون الحروب المستقبلية حروباً إقتصادية وثقافية تنشب بين جنسيات مختلفة و فى بلدان مختلفة .

يتناول الجزء الأول من الكتاب فى فصوله الثلاثة المتغيرات الدولية الحالية حيث يقسم المؤلفان تطور الحضارات فى العالم إلى ثلاث مراحل أو ما يسمونه بالموجات: الأولى هى الثورة الزراعية تليها الموجة الثانية متمثلةً فى الثورة الصناعية و التى أحدثت تغيرات جذرية فى الثقافة العالمية كما بلورت أفكاراً إقتصادية جديدة قائمة على معايير الأنتاج الكمى أما الموجة الثالثة فهى ثورة تكنولوجيا المعلومات و التى أدخلت المجتمعات الإنسانية فى حيز متطور قائم على محورية المعرفة والمعلومات لكل المهام المتعلقة بالحياة ،بداية بالأقتصاد وحتى الممارسات العسكرية ومحاولات صنع السلام .ويعتقد المؤلفان أن كل ثورة من تلك الثورات أحدثت نظماً جديدة إجتماعية لمواكبة النظم الإقتصادية المتبعة و بذا فقد خلقت كل ثورة منهما حضارة جديدة بكل معاييرها الإنسانية .ولعل القارىء فى مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية يدرك أن الأفكار المطروحة ليست بجديدة على الساحة الفكرية حيث قام الكثير من الباحثين وفى مقدمتهم ساموبل هانتنجتون Samuel Huntington بطرح أفكار مماثلة منذ الستينات كما قام المؤلفان بكتابة العديد من الكتب التى تتناول التغيير فى المجتمعات الأنسانية و طرحوا هذا التحليل بذاته فى كتابهما

"الموجة الثالثة .The Third Wave "

يدعو المؤلفان إلى إعادة تعريف مفهوم الحرب فى إطار المتغيرات المتعلقة بالموجة الثالثة و الذى يتجسد فيما يسمونه بالتحول من "قوة العضلات" إلى "قوة العقل ." ويأتى نقد المؤلفين للعسكرية الأمريكية فى هذا الإطار إستناداً إلى اثنين من قادتهم "دون موريللى" و "دون ستارى" على أساس أنها خضعت فى نموها إلى سيادة التكنولوجيا على الإستراتيجية بدلاً من صنع تكنولوجيا تواكب الإستراتيجيات الجديدة وبذا يبدأ المؤلفان الحديث عن فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يصفانها بأنها اتسمت بنشوة جماعية مضللة ،حينما بدأت الجماعة البحثية الدولية التغنى بفكرة السلام الدائم .أما المؤلفان فيريان أن حروب مابعد إنهيار الأتحاد السوفيتى حروب إقتصادية وليست حروباً عسكرية و أن القوة الإقتصادية أصبحت المؤدى الأصح للسلطة العالمية .ثم ينتقد المؤلفان النظرية الجيو-إقتصادية بسبب أنها تتمحور حول مبدأ عقلانية الإختيار الإقتصادى فى إتخاذ قرار الحرب وأن هذا يأتى مغالطاً للطبيعة البشرية التى تسببت فى نشوب حروب عالمية دونما الأخذ بعقلانية تلك الحروب وهنا يقترح المؤلفان أن البشرية تدخل الآن عهد النظرية الجيو - معلوماتية حيث يكون محددها الأساسيهو المدى المعرفيلدى كل طرف وتحتل فيهاالحروب موقعا محوريا لكن ليس شموليا. فنجد حروباً كثيرة صغيرة تحدث بين دول صغيرة أو هويات إثنية مختلفة .

يتفق المؤلفان مع ساموبل هانتجتون فى نظرية صراع الحضارات ويبدو فى نظرياتهما الكثير من التطابق ولكن على أسس مختلفة حيث قام هانتجتون بتقسيم العالم إلى ثلاث موجات من منظور التحول إلى الديمقراطية والتغيرات الإجتماعية المواكبة له وفى كتابنا هذا يقوم المؤلفان كما ذكرنا بتقسيم العالم إلى ثلاثية حضارية متصارعة ومتنافسة يرمز إلى الأولى منها بالأرض الزراعية والثانية بخط الإنتاج ممثلاً للثورة الصناعية والثالثة بالكمبيوتر ممثلاً لتكنولوجيا المعلومات

كما يذكر المؤلفان أن التغير من أى من تلك المستويات الحضارية إلى الآخر لزاماً أن يواكبه الكثيرمن العنف بسبب فجوة السلطة التى تحدث خلال التحول ويجد القارئ فى هذا التقسيم الثلاثى على أساس النشاط الإقتصادى تقسيما للأدوار فى العالم .حيث تقوم حضارات الموجة الأولى بتوفير الغذاء الزراعى والمواد الخام .وتقوم حضارة الموجة الثانية على توفير العمالة الرخيصة والقيام بأعمال الإنتاج الكمى أما حضارة الموجة الثالثة فهى المهيمنة من خلال إحتكارها لأساليب صناعة وتصدير المعرفة حيث تقوم على بيع المعلومات والمستجدات فى مجالات شتى كالإدارات والتكنولوجيا وبرامج الكمبيوتر والتعليم ووالتدريب بالإضافة إلى تصدير الثقافة والخدمات الفنية والحماية العسكرية ثم يستطرد الكتاب فى الحديث عن ثقافة الموجة الثالثة من التحضر والتى تعتمد على اقتصاد مبنى على أساس "قوة العقل" حيث يتجه النشاط التجارى إلى التحول من الإنتاج الكمى إلى الإنتاج المفصل حسب احتياجات كل فرد وحيث يتسع قطاع الخدمات ويصبح المورد الرئيسى ممثلاً فى أصول غير ملموسة كالمعلومات .وفى هذه البيئة لا يجد من يفتقد المهارات أو العلم موقعاً فى البنية الإجتماعية .وتتحول الإهتمامات الإجتماعية من السياق الجماعى إلى السياق الفردى ومثالاً لذلك إتجاه الإعلانات التجارية إلى الإهتمام بالظهور فيالقنوات الخاصة الجديدة بدلاً من القنوات العامة .ومثل آخر هو تحول الأسرة النووية إلى أسرة الأقلية ففى العموم يتحول النظام الإجتماعيالمترابط الذى تتميز به حضارة الموجة الثانية إلى نظام إجتماعى أكثر تنوعاً واختلافاً وإعتماداً على صدارة مفهوم الفردية الإجتماعية فى كل المجالات كما تتسم اقتصاديات هذه الحضارة بسرعة الأداء فى التعاملات اليومية فينطبع ذلك على حياة الأفراد .

ثم يؤكد لنا الزوجان توفلر الأهمية التى تحتلها المعلومات فى حضارة الموجة الثالثة حيث يتغير البناء الإقتصادى وتستبدل المواد الخام والعمالة والمواد الأخرى بالمعلومات ويصبح الإقتصاد أقل اعتماداً على البلاد المنتمية للموجة الأولى والثانية إلا من أجل الأسواق .

وبهذا تصبح تلك الحضارة الجديدة القائمة على تكنولوجيا رأسمالية تعتمد على المعرفة ،مصدر خطر رئيسيا للعلاقات الإقتصادية القائمة بين الأغنياء والفقراء فى العالم .وبهذا يولد صراع بين الحضارة المعرفية الجديدة والحضارتين السابقتين يؤدى إلى الإصطدام بين الإحتياجات المختلفة لكل حضارة . فبينما يعتمد النظام الأقتصادى المتعلق بالحضارة الثالثة على الإعتماد المتبادل فى شتى المجالات ، الأمر الذى يحدث ذوباناً للحدود المتعارف عليها بين الدول ، نجد أن حضارة الموجة الثانية مازالت تمارس من أجل ترسيخ شرعيتها الدولية ولذا تتمسك تمسكاً شديداً بسيادتها على أراضيها ونظمها الداخلية سياسية كانت أو اقتصادية .يختتم المؤلفان هذا الجزء برؤيتهما أن حضارات الموجة الثالثة هى التى ستفوز فى السباق الدولى من أجل ترسيخ مراكز القوة العالمية وأنها ستقوم بذلك ببراعة مع تحمل أقل الخسائر الممكنة .

أما الجزء الثانى من الكتاب ، وهو مكون من ٦ فصول فيستعرض فيه المؤلفان النمو التاريخى لكل من الحضارات الثلاث وما يواكبها من أساليب حروب مستجدة .ويرى المؤلفان أن هناك ٣ محددات أساسية لعملية تطور أساليب الحرب ألا وهى قوة القتل ، والسرعة ، ومدى الدمار .وأن التحول فى أساليب الحرب يأتى نتيجة التغير الإجتماعى الشامل الذى يواكب كل حضارة جديدة .محدثاً بذلك علاقات جديدة بين المؤسسة العسكرية والنظام الإقتصادى والإجتماعى كما يؤثر على التوازن العسكرى القائم وذلك من خلال بلورة أربعة عوامل وهى :أولاً المقدرة التنظيمية المتطورة ، ثانياً الإستراتيجيات المستحدثة ، ثالثاً أساليب التدريب المتطورة ، رابعاً النظريات المتقدمة .

ويشير الكتاب إلى أن الحروب هى المرآة التى تعكس أساليب كسب الأموال المتبعة فى كل حضارة .حيث نجد أنه مع حدوث الثورة الصناعية إتجهت النظم الإقتصادية إلى الإنتاج الكمى فأصبحت الحروب أيضاً تهدف إلى الدمار الشامل ، أى أن تأثير الحرب يحكم عليه من خلال معايير كمية تقيس درجة ومدى إنتشار الخراب لدى العدو .ويستند المؤلفان فى هذا التحليل إلى الأب الروحى للاستراتيجية العصرية .كارل رون كلاسوتيز (1780-1831)حينما عرف الحرب فى العصر الصناعى بأنها "أحد أشكال العنف الذى يمد إلى أقصاه . "بالإضافة إلى ذلك يذكر الكتاب أن حروب العصر الصناعى تفتقد إلى نظرية ترتيب الأهداف حسب الأولوية .

ثم ينتقل بنا المؤلفان فى الفصل الثامن إلى مشروع بلورة

مفهوم جديد للحرب يواكب تطورات الموجة الثالثة من التحضر .وذلك من خلال عدة لقاءات مع كبار شخصيات العسكرية الامريكية .ويتميز هذا الجزء من الكتاب بوجود الكثير من المعلومات عن المؤسسات العسكرية الامريكية ، حيث يستعرض المؤلفان تطور "مركز قيادة التدريب وبلورة المفاهيم-TRA " DOCالذى أنشئ سنة ١٩٧٣ إبان الحرب الفيتنامية .فقد أحدثت تلك الحرب خللا نفسيا فى الصفوف الامريكية أدى إلى توجه جديد فى وضع الإستراتيجة العسكرية من أجل الحفاظ على الموقع القيادى الامريكى .يقوم المؤلفان بتوثيق محكم للمعلومات الواردة فى هذا السياق استناداً إلى مستندات رسمية مما يزيد من مصداقيتهما لدى القارئ .ومن الجدير بالذكر أن مشروع بلورة النظريات الحربية الجديدة الذيبدأ عام ١٩٧٣ فى الولايات المتحدة كان يمر بمراحل تعديل وتطوير فى فترات متباعدة تقرب من الخمس سنوات وقد أصبح الآن أحد الانشطة التى تطور سنوياً على أسس تكنولوجية جديدة ويستشهد المؤلفان بالوثيقة الرسمية الأخيرة لسنة ١٩٩٣ ، التى وضعت النظرية العسكرية الأمريكية المستحدثة .وقد جاءت عاكسة لمبادئ حضارة الموجة الثالثة ، وذلك متمثلاً فى خمسة مبادئ :أولاً ،المرونة – أى إمكانية التحول من أى نوع من أنواع العنف إلى الآخر بسرعة .ثانياً ،التركيز على البؤرة العالمية بدلاً من البؤرة الاوروبية .ثالثاً ،التحول من قيمة تقدم الإنتشار العسكرى إلى مفهوم التقدم التنموى، رابعاً ،الإهتمام بالخلافات الإقليمية بدلاً عن فكرة الحرب العالمية . وخامساً ،المشاركة فى مهام غير عسكرية – كقوات حفظ السلام أو ردع الإضطرابات المدنية أو إنقاذ ضحايا الكوارث الطبيعية.

وتناقش الفصول الثلاثة المتبقية فى هذا الجزء أساليب كسب المال المستحدثة فى حضارات الموجة الثالثة ومرادفاتها من الأساليب الحربية .وهنا يناقش الكتاب عشر صفات رئيسية .أولاً ،عوامل الإنتاج الجديدة والتى تتمثل فى التركيز على المعرفة كمورد رئيسى لاينضب ويمكن الإستعاضة به عن العوامل الأخرى كالأرض والمواد الخام والموارد البشرية . حيث تقوم الأسبقية المعرفية على التخفيض من استخدامات الموارد الأخرى وإضافة عامل السرعة ، الأمر الذى يجعل لها قيمة تنافسية عليا .ويرادف ذلك فيالأساليب الحربية المستحدثة عوامل الدمار حيث تقوم أيضاً المعرفة وحيازة المعلومات على التخفيض من حجم الدمار المستلزم من أجل تنفيذ المهمة.العسكرية ، حيث يمكن من خلال استخدام الكمبيوتر ميكنة معظم العمليات العسكرية ، الأمر الذى يقود إلى المزيد من الدقة فى تحديد الأهداف وبذا عزل العدو عن طريق شل أجهزته المعلوماتية .وهكذا أصبحت المعلومات أو التمكن من المعرفة عاملاً رئيسياً فى أساليب الحرب كما هيفى الممارسات الإقتصادية لحضارة الموجة الثالثة .ثانيا ،الإعتماد على القيم غير الملموسة ملموسة فقد أصبحت القيم الأقتصادية لحضارات الموجه الثانيه تتمثل فى القدرة على جمع وانتاج وتوزيع وتطبيق المعرفة إستراتيجيا وعمليا .كماهو الحال فى المجال العسكرى حيث أصبحت العمليات العسكرية ترتكز على عوامل غير ملموسة تتمثل فى سهولة وسرعة الإتصال المتاحة ، والقيمة التنافسية للتدريبات المتبعة .كما تعتمد على روح المبادرة والحماس لدى الجنود وتشجعها أكثر من أيوقت مضى

ثالثا ،يتحول المجال الأقتصادى فى الاتجاه إلى التركيز على الوحدات الشرائية الصغيرة بدلا من الأسواق الشامله .حيث بدأت الأنشطه الإ قتصادية فيالابتعاد عن نظرية الأنتاج الكمى و تحديد أسواق أصغر حجما من أجل ترويج منتجات مفصله بناء على الإحتياجات الفردية ويرادف ذلك فى المجال العسكرى الإبتعاد عن مفهوم الدمار الشامل والتركيز على الاختيارية والدقة فيالاستهداف .فأصبحت الاسلحه الحديثه مفصله من أجل التقليل من الدمار المتبادل لدى طرفى العمليه العسكريه وقد أصبح تطوير تلك الأسلحه ممكنا بفضل التطورات الإقتصادية الراهنه .حيث أن أدوات الإنتاج الذكية تسهم فى الحصول على أدوات حربية ذكية .

رابعاً ،حدث تغير شامل فى مبدأ العمل على المستوى الاقتصادى والعسكرى سواءً .حث أحتلت مهارات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة والمستوىً التعليمى والمعرفى المرتفع المرتبه العليا فى عملية إختيار العاملين .وماعادت المعايير الكمية ذات أهمية كبرى ومن ثم أصبحت عملية الحصول على الشخص المناسب للوظيفه المناسبة عمليه شديدة الصعوبة وباهظة الثمن .كما أنتقل مركز الإهتمام من الأداء فى موقع العمل سواءكان المصنع أو الساحة الحربيه إلى موقع بلورة الإستراتيجة وتطوير أساليب الإنتاج .

خامساً ،حدث تغير واضح فى المفاهيم المعياريه حيث لم تعد المنظمه أو الوحده الأكبر تعنى بالضروره الأكثر نجاحاً بل أصبح الإتجاه إلى العمل فى وحدات أصغر حجماً عن ذى قبل سمه واضحه فى كل من المجالات الاقتصاديه والعسكرية .

سادساً ،أصبح مبدأ التجديد والتطوير المستمر لزاماًمن أجل الحصول على قيمة تنافسيه مرتفعه ولذا اتجه الاهتمام إلى تشجيع المبادرات الفكريه .

سابعاً ، ارتفع مستوى الإحتياج إلى الليونه فى البناء المؤسسى لإى من المنظمات العسكريه أو الأقتصاديه ,ومن ثم إتجهت المنظمات إلى التقليل من البيروقراطيه فى نظامها الداخلى ,وبلورة أفكار جديده كنظرية "الهندرة "أوالهندسة الإدارية Organizational Re-engineering

ثامناً ،أدى تشابك النظم الاداريه إلى الأحتياج لربط تلك النظم المختلفه عن طريق شبكات معلومات متطوره تستغل إستخدامات تكنولوجية مختلفة بداية من أجهزة الكمبيوتر وحتى الاقمار الصناعيه وبنوك المعلومات .فيؤدى كل ذلك إلى العامل التاسع ، والذى يتمثل فى حتمية تطوير نظم تكنولوجيه جديده تمثل البنيه الاساسيه فى صورة شبكات إلكترونيه تكون ما أ سماه المؤلفان بالجهاز العصبى للمؤسسات العسكرية أو الأقتصادية .أما العامل العاشر ، فيتمثل فينشأة إستراتيجية تنافسية قائمة على سرعة الاداء بالمقارنة لسرعة العدو. والسرعة هنا لا تتمثل فيسرعة الهجوم فقط ، بل أيضاً فيسرعة الحصول على المعلومات وتداولها .وهنا تبرز اهمية أجهزة الإتصال حيث تسهم أجهزة الكمبيوتر والتليكوم والأقمار الصناعية فيالإسراع من عملية معالجة المعلومات وتداولها كما برز فيحرب الخليج التيمثلت شمولية النظام المبتكر فيإطار حضارة الموجه الثالثة .وهو نظام متكامل لا ينحصر فيأداء الجهاز العسكريفقط بل يشتمل على عوامل أخرى أيضاً كالقدرة على ضبط الإستراتيجيات حسب ما يستجد ، والاستفادة من ردود الأفعال وإمكانيات الإتصال.

يختتم المؤلفان هذا الجزء بتقسيم أشكال الحرب الجديدة

إلى ثلاثة مستويات: حروب ذات إستخدامات تكنولوجية منخفضة ، وأخرى متوسطة وأخرى مرتفعة وقد حلل المؤلفان حرب الخليج على أساس هذا التقسيم فوجدا أن حرب الخليج كانت مثالا لما يمكن أن تنطويعليه الحروب القادمة حيث أستخدم فيها نوعان من أساليب الحرب وهما الحرب التقليدية والحرب المستحدثة على أسس تكنولوجية ومعلوماتيه لذا فقد كانت حرب الخليج حرباً مزدوجة .بالإضافة إلى ذلك يرى المؤلفان أن أساليب الحرب الجديدة تواجه مشكلتين رئيسيتين ، وهما :أولاً ،صعوبة تقييم قوة الآخرين ،وذلك بسبب الإعتماد على أصول غير مرئية وثانياً ، الإبهام الذييحيط عملية التخطيط ومحاولات منع الحرب ،وهما مشكلتان تتعلقان تعلقاً وثيقاً بمسألة الإختلاف والتنوع التيتتسم بها مجتمعات الموجه الثانية ، ومن ثم الحروب المستخدمة من قبل تلك المجتمعات .

يتكون الجزء الثالث من خمسة فصول ، يستكشف خلالها المؤلفان أشكال الحروب المستقبلية .فيستعرضان خمسة أنواع من الحروب .النوع الأول يتكون من الحروب صغيرة المدى ، حيث يرى المؤلفان أنها الحروب الأكثر إحتمالاً فيالحدوث ومن ثم يستعرضان سيناريوهات مختلفة لأساليب الأداء المتوقعة . تتمثل تلك الأساليب فيتكوين قوات العمليات الخاصة Spe-cial Operationsحيث تتخصص تلك القوات فيعمليات ذات طابع خاص ولكنها تتولى أداء المهمة العسكرية كاملة لكونها وحدات عمليات متكاملة.

ويؤكد الكاتبان أن بلورة أساليب الحرب هذه تتم عن طريق تعاون وثيق بين القيادات العسكرية ورجال الأعمال وذلك من أجل تطوير تكنولوجيا متقدمة تناسب طبيعة تلك الحروب الصغيرة فتكون أكثر فاعلية مع إحداث أقل خسائر ممكنة وتستخدم تلك التكنولوجيا فيالتخطيط والإعداد والتدريب على الخطط العسكرية المختلفة عن طريق إستخدام الذكاء الصناعيوخلق مواقف حقيقية Virtual Reality تتيح محاكاة خطط مختلفة ، بالإضافة إلى إستخدامها فيساحة المعركة من أجل التحكم فيردود أفعال العدو كما تستخدم التكنولوجيا أيضاً فيإبتكار أسلحة ذات مهام متعدده وسهلة الإستخدام تتميز بثلاث صفات أساسية أولاً إمكانية إستخدامها تحت أسوأ الظروف الممكنة .ثانياً ،تتميز باحتمالات إعاقة منخفضة .وثالثاً ،تتميز بإحتمالات إكتشاف منخفضة ثم يستعرض الكتاب مشروع "التطور الزمنيللتكنولوجيا الحديثة" الذيبدأ سنة ١٩٩٢ والذييهدف إلى تحقيقه فيسنة ٢٠٢٠ وذلك إستناداً لحديث أجراه المؤلفان مع الجنرال سيدنيشاكنساو من القيادة الخاصة الأمريكية ويحتويهذا المشروع على عدة أفكار طموحة كفكرة إستخدام الجينات أو إستخدام توارد الأفكار الإصطناعي.

أما النوع الثانيفيتمثل فيالحرب الفضائية .ويحتل هذا النوع قدراً من الأهمية بسبب الإعتماد المتزايد على الصواريخ والإتصالات من خلال الأقمار الصناعية .

ويرى المؤلفان أن الفضاء يكون البعد الرابع للحرب حيث يمكن من خلاله التحكم فيعوامل تقنية متعدده ، ولذا يؤثر على ميزان القوة العسكرية كما يتخيل المؤلفان نشوب حروب من أجل السيطرة على الفضاء تحت قناع الإستخدامات المدنية ولكنها فيالأساس تقود إلى إستخدامات عسكرية ،وبناءً على ذلك يصبح العالم مقسماً إلى قوتين :القوات الفضائية والقوات الغير فضائية ويقترح إنشاء منظمة لشئون الفضاء فيالأمم المتحده.

كما يرى المؤلفان أن الدخول فيحيز العمليات العسكرية الفضائية يثير العديد من المشكلات الخطيرة حيث تصبح عمليات التجسس أكثر سهولة وتظهر أنواع جديدة من أساليب الحرب الممتدة زمنياً مثال مايسمونه "بالقتل البطيء ."حيث يتمكن العدو من تدمير أو إعادة برمجة مراكز المعلومات بأيدولة من أجل أهدافه الخاصة وعلى المدى الطويل دونما الاشتباك فيحرب دموية ومتحاشياً التعرف على هويته .لذا إتضح أن من أهم إشكاليات إستخدام الفضاء التييجب أن تؤخذ فيالإعتبار خلال بلورة إستراتيجية نقيضه للحرب هيإمكانية متابعة ما يحدث فيالفضاء الخارجي.

أما النوع الثالث فيأتيمتمثلاً فيالحروب الآلية وهيالتيتعتمد فيالأساس على إستخدام الإنسان الآليفيالمهام الإستطلاعية أو الإصلاحية أو المهام ذات الخطورة العالية ، حينما يتم إستخدام أسلحة كيميائية أو بيلوجية أو نووية .وتتمثل الإشكالية الكبرى هنا فيإختيار إلى أيمدى يمكن أن يمد ذكاء الإنسان الآلي .فإن كان ذكاء تلك الآلات يستغل من أجل الصالح العام ، ألا يمكن باستخدام التكنولوجيا المتقدمة أيضاً أن يستغل ذلك الذكاء بطريقة عكسية؟ أو من قبل مجموعات إرهابية؟

يتمثل النوع الرابع من الحروب فياستخدام ما يسمى بالأسلحة الذكيه ومن ضمنها يذكر الكتاب ثلاثة أنواع : الأولى ، هيدوائر الإستشعار والثانية ،الألغام الإلكترونية . والثالثة ،تتمثل فيالأجهزه الحربية الأخرى .ويرسم المؤلفان سيناريو مروعا لساحة حرب إليكترونية متنقلة يستعاض بها عن إستخدام الذخيرة الحية وفيهذا السياق تحدث ثورة فيمفهوم الجنديالواحد ، حيث قام الباحثون العسكريون بتطوير ما يسمي بالزيالعسكريالواقيالمتكامل Soldier In-tegrated Protective Ensemble .وهو زييمكن الجندي الواحد من القيام بعدة مهام ، بالإضافة إلى وقايته من أنواع مختلفة من الهجوم .وتأتيأيضاً فيهذا السياق ، الأسلحة ذات مقدرة التوالد الذاتيوهيالأكثر خطورة بسبب عدم تمكن أيجهة من حصر أعدادها بعد أن يتم إطلاق الدفعة الأولى منها.

أما النوع الخامس من الأسلحة فيتمثل فيإستخدامات طاقة الليزر من أجل التخفيض من حجم القتل الدموي. وإستخدام العوامل غير المرئية فيتشتيت صفوف العدو .

ويحتوي الجزء الرابع من الكتاب على ثلاثة فصول تناقش نظرية المعرفة فيحروب المستقبل .فيقدم لنا فكرة جنود المعلومات كأحد المكونات الأساسية لمفهوم الإستراتيجية المعرفيه .والتي تقام عليها نظرية الحرب المعرفية بأكملها. حيث يرى المؤلفان إستناداً إلى مصادر البنتاجون الأمريكي أن القيادة والتحكم هما العاملان الرئيسيان المؤثران فينجاح العمليات العسكرية ولذا فهيتعتمد أساساً على إرتفاع مستوى المعرفة لدى الأشخاص القائمين بتلك المهام .

ويرى المؤلفان أن الحرب المعرفية هيالتييقوم فيها كل طرف بمحاولة التحكم فيأفعال العدو من خلال التلاعب فيتدفق المعلومات والأفكار إليه .ويؤكد المؤلفان أنه رغم كل هذا التقدم الذييشهده العالم في المجال التكنولوجي إلا أن الإستراتيجية المعرفية العسكرية ما زالت فيحيز النمو وما

زالت تفتقد إلى التنظيم .

أما بخصوص قنوات الحصول على المعلومات فيرى المؤلفان أن هناك ٤ قنوات رئيسة وهم :الإعلام ، والمخابرات ، ومراكز الأبحاث والتنمية ، والثقافة .

كما يريان أن أى مؤسسة عسكرية يجب عليها القيام بأربع مهام أساسية بالنسبة للمعلومات ألا وهى : حيازة ، ومعالجة ، وتوزيع، وحماية تلك المعلومات عن طريق إستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة .ولذا تصبح السياسات المحدده لتنمية وإستخدام تلك المعلومات أهم مكون من مكونات الإستراتيجية المعرفية . ومن ضمن هذه السياسات يذكر الكتاب نظرية الاتصالات التكنولوجية المتقدمة، ويحدد لها بعدين .الأول، بعد داخليا يتمثل فيالقدرة على ربط كل الأجهزة المعنية .والثانى ، بعد خارجي، يتمثل فى إمكانيات التنسيق والإرتباط بشبكات إتصال دولية و إقليمية .ولكن الكتاب يحذر من خطورة تلك الإمكانيات المتطورة رغم ضروراتها .حيث أنها تجعل النظام العسكرياكثر حساسية وضعفاً تجاه الحرب التكنولوجية .ولذا يتحتم تحصين تلك النظم إلى أقصى مدى .

ويدعو المؤلفان كل دولة إلى الإتجاه إلى تصميم الإستراتيجيات المعرفية المناسبة لها حيث أنهما يريان أن النظام المدنى السائد والنظام العسكرييتلاحمان فيإمكانية إستخدام الموارد التكنولوجية المتقدمة .

يقوم المؤلفان بعد ذلك بمناقشة دور الجاسوس المستقبلى حيث يرون أن أجهزة المخابرات تتطور تطوراً يعكس أساليب الحرب المستحدثة فى الموجة الثالثة وذلك من خلال القيام بدور جديد فى سياق التعامل مع المعلومات والإتصالات والمعرفة . حيث تصبح تلك المهام أكثر تحديداً وأدق مثلها مثل الأسلحة الحربية .أما عن المفارقة الكبرى فى هذا المجال بالنسبة لما يحدث من تطور فى المجال العسكرى فهى أنه على العكس من الآخر يتطلب الزيادة فى استخدام العامل البشرى بالاضافة إلى استخدام الأدوات التكنولوجية المتطورة ومن الجدير بالذكر أن الإشكالية الكبرى التيتواجه أجهزة المخابرات الحديثة هيأزمة "الشلل التحليلى Analysis Paralysis " حيث تفشل أحياناً التحليلات الهامة فى الوصول إلى الشخص المناسب فى الوقت المناسب ، من أجل إتخاذ القرارات المصيرية وقد أدى هذا إلى إعادة النظر فى مفهوم سرية المعلومات .والتوجه إلى التقليل من الضوابط الخانقة على سريان المعلومات وتبادلها .وقد أدى ذلك إلى إمكانية الحصول على المعلومات الهامة من مصادر مفتوحة للجميع و بذا أصبح الإعتماد على المصادر السرية فقط أمرا يقود إلى أخطاء تحليلية ويرى الكثيرون أن أجهزة المخابرات يجب أن توضع على قمة البنية الأساسية المعرفية لحضارة الموجة الثالثة .

كما يرى المؤلفان أن مجتمعات الموجه الثالثة تمر الآن بثورة إعلامية تقوم بإعادة تنظيم القوانين التيتخضع لها .وأنه بناء على ذلك التغيير يمكن تقسيم العالم إلى ثلاثة مجتمعات . الأولى ،مجتمعات ما قبل العصر الإلكترونيوهيالمجتمعات الفقيرة التيتفتقد إنتشار أجهزة التليفزيون .والثانية ،مجتمعات تقتصر على إستخدام البث التليفزيونيالتقليدى. والثالثة ،هيالمجتمعات المتقدمة التيتقوم على شبكات إتصال متطورة .وفيالمجال الإعلاميايضاً تتضح أهمية مفهوم الدقة فيتحديد الأهداف حيث يطبق على المعلومات كما هو الحال بالنسبة للأسلحة فيالمجال العسكرى .ويتوقع المؤلفان أن يصبح الجمهور أيضاً متطوراً إعلامياً .كما يرجوان أن يصبح أكثر تساؤلاً عن المعلومات المقدمة إليه .ويتضح الدور الهام للإعلام فيمحاولات إستخدامه لأهداف دعائية سياسية أو ثقافية تبث من خلالها قيم معينه تماشياً مع أهداف كل قناة أو شبكة إعلامية .

أما الجزء الخامس ، فيأتيتحت عنوان "الخطر" ويحتويعلى أربعة فصول يستعرض فيها المؤلفان الأوجه القبيحة والمخيفة لأساليب حرب الموجه الثالثة ، فيحذران مما يسمى بـ "التحول المدنيللحرب Civilianization of War " . حيث يخشى المؤلفان أن تنتقل المحاكم العسكرية من المصانع الحربية إلى المصانع المدنيه وبذلك تنتشر المعرفة التقنية ،وتقع فيأيديالجماعات الإرهابية وتعطيمقدرة عسكرية لدول صغيرة وفقيرة وذات حكومات ضعيفة فيتفشى اللانظام العالمى .

ثم يشير الكتاب إلى ما أسماه "الإزدواجيه القاتلة " حيث تتجه جيوش الموجه الثالثه إلى إستخدام أسلحة شديدة الدقة ، من أجل التقليل من آثار الدمار الشامل وتحقيق الأهداف العسكرية دون الإشتباك فيحرب ميدانية فيحين تتجه جيوش الموجه الثانية إلى حيازة أكبر عدد ممكن من أسلحة الدمار الشامل ، الأمر الذى يشكل خطر الإشتباك المزدوج عن طريق إستخدام إسلوبين حربيين مختلفين .مما يزيد من إحتمالات الدمار الشامل والدموى لإحدى تلك الحضارات خاصة عندما تتدخل عوامل أخرى فيالمعادلة الحربية كدور سماسرة الحرب أو المنظمات المتطرفة .

يعنى الجزء السادس والأخير من الكتاب والذى يتكون من ثلاثة فصول بقضية السلام . حيث يناقش المؤلفان أشكال السلام المتوقعة وكيف أن أشكال السلام المستقبلية تستوجب القيام على نفس المبادئ التكنولوجية التى تقوم عليها أشكال الحرب ، كى تستطيع مواجهتها بخطوات وقائية فعالة .ويثرى المؤلفان هذا الجزء بالكثير من التخيلات التى تبدو الآن غير واقعية ، كإقتراحهم إنشاء شركة للسلام تقوم بمهام حفظ السلام فيأنحاء مختلفة من العالم .كما تقوم بمهمة تطوير تكنولوجية تتبع أعمال العنف وأساليب الحرب الجديدة من أجل وقاية العالم من الحروب المستقبلية .ويدعو المؤلفان إلى أهمية التفكير فيكيفية بداية الحروب بدلاً عن التركيز على كيفية إيقاف الحروب ، وذلك لأن فيالسلام كما فيالحرب تلعب المعرفه والمعلومات دوراً هاماً.

يختتم المؤلفان ، الفصل الأخير برسم صورة للنظام العالمى للقرن الواحد والعشرين ، حيث يقومان بتقديم فكرة نهاية الإتزان العالميبدلاً عن نظرية نهاية تاريخ العالم ، كما اقترحها الكثير من المفكرين مثال فرانسيس فوكوياما Francis Fukhuyama.ويقوم المؤلفان بإعادة تقييم الإفتراضات التى قامت عليها نظريات الأمن القومى المنتمية لحضارة الموجه الثانية تحت ضوء التغيرات المستعرضه خلال الكتاب .وفيهذا السياق يرى المؤلفان أن الإفتراض أن النظام والسلام والعقلانية هم الوضع الطبيعي للحياة ، والتى قامت نظرية ميزان القوة عليهم ، لم يعودوا ذوى مصداقية . وذلك لأن تاريخ الحروب أثبت الخلل التى تتضمنه تلك الإفتراضات وأن عوامل الحظ ، والمؤثرات الخارجية ، والتعصب الدينى، بالإضافة إلى عوامل أخرى ، قد أثبتوا

عكس الإفتراضات القائمة .وبناءً على ذلك يدعو المؤلفان إلى الإنطلاق من مبدأ "إفتقاد الإتزان" حيث أن الأحداث الدولية تتسم بصفات متنوعة وبعيده تمام البعد عن العقلانية الإنسانية المفترضه .

ولكن رغم كل تلك المخاطر المذكورة لأساليب الحرب المستحدثة فى طى حضارة الموجه الثالثه ، يرحب المؤلفان بالنظام العالمى الجديد ، المبنى على الثلاثة ركائز الحضارية الموصوفة فيالكتاب ، والذى يحتوى على الكثير من الإختلاف والتطور .وليس النظام العالميالمستقر الذى إقترحه الرئيس الاميريكى جورج بوش أو الذيتوقعه المفكرون والباحثون إبان إنتهاء الحرب البارده ويصف المؤلفان الحاضر على أنه لحظة رائعة فى التاريخ الإنسانى .ويختتمان كتابهما بنبرة تفاؤلية آملين أن يستطيع المدنيون والجنود على حد سواء فهم العلاقات الثورية الجديدة القائمة بين المعرفة والثراء والحرب بأن يقود هذا إلى تطوير نظرية جديدة لمجابهة الحرب .

وفىالنهاية يحث المؤلفان القارئ على أن يتذكر كلمات ليون تروتسكى Lyon Trotsky حينما قال "أنك يمكن ألا تهتم بالحرب ولكن الحرب مهتمة بك . "



□ دور الاتصال فى الحرب والسلام

□ كولين روش

□ عرض :لؤى الشوازبى

Colleen Roach (ed.) 1993) Communication and Culture in War and Peace (California : Sage Publications).

تولت الدكتورة كولين روتش الأستاذة بجامعة سيتى يونيفيرسيتى بنيويورك تنظيم موضوعات هذا الكتاب الذى شارك الكثير من العلماء المتخصصين بكتابة فصوله للاسهام فى تكوين صورة شبه متكاملة عن واحدة من أهم الموضوعات وهى الاتصالات. وما يميز هذا لكتاب عن غيره أنه ينقب في مجال محدد وذى أهمية حيوية على البشرية ككل، فهو يتناول ثورة الاتصالات وعلاقاتها بكل من الحرب والسلام. .

والمؤلفون هم مجموعة من صفوة المفكرين في السلام على كل مستوياته. يتضمن الكتاب تسعة موضوعات متداخلة فيما بينها، فتبدأ كولين روتش بإعطاء فكرة عامة عن المعلومات الثقافية في الحرب والسلام بما يتضمنه هذا من توضيح لمعنى السلام بشقيه الإيجابي والسلبي . ترى روتش أن السلام الحقيقي يجب أن يكون ذا طابع إيجابي بمعنى أن يعالج مشاكل جميع الأطراف التي يتكون منها المجتمع . السلام على هذا النحو لا يعنى عدم الحرب ولكن يعنى أكثر من ذلك بكثير من ناحية المجتمع ، فهو يتطلب الحنكة السياسية والاجتماعية في تقوية صلب المجتمع من خلال إتاحة فرصة المشاركة لجميع عناصره. وهذه تعتبر الفكرة الرابطة لجميع المقالات الأخرى. لذا تتضافر مجهودات الكتاب وتنصب على محاولة نبيلة لإحداث ثورة فكرية يمكنها مواكبة الثورة المادية في مجال الاتصالات من أجل تغيير أذهان الغالبية العظمى من عقول البشر الذين قد يفتكوا بالكرة الأرضية وما عليها إذا ما تركوا لمواهبهم التدميرية التي ملأت صفحات تاريخنا البشرى بالدم وعدم الإنسانية. فمحور الانطلاقة لجميع فصول الكتاب هو نبذ الأفكار التمجيدية للحرب التي تكاد تخدم كعنصر مشترك بين جميع المجتمعات الإنسانية على مر العصور. جدير بالذكر هنا أن هذا الاتجاه الفكري يتزامن مع إجماع معظم علماء العلوم الاجتماعية في الوقت الحالي على بطلان ودحض نظرية الفريزة الإنسانية التدميرية التي قال بها سيجموند فرويد منذ حوالي قرن. يتضح لنا أن الهدف النهائي لهؤلاء المؤلفين هو إثبات أن السلام غريزة إنسانية وأن ما عداها كان من دواعي التلوث الفكري سواء جاء من خلال الأفراد أو الحكام على مر العصور، ثم إعادة برمجة الطبيعة البشرية على تشجيع السلام إلى أعلى درجاته بما في ذلك من خلق انعكاسات جديدة للعقل الباطن لكي تشجع السلام هي الأخرى حتى ولو كان من منطلق اللاشعور.

وإن كان ما تقدم هو الإطار التنظيمي التجريدي لفرض الكتاب، فان الفكر التطبيق يأتي في طيات صفحات الموضوعات على حدة. التقسيمة الجغرافية لموضوع الاتصالات تميز بين الغرب (أوربا وأمريكا) على وجه التحديد وبقية دول العالم (شرق أوربا و أسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية) . والتقسيمة الزمنية تبدأ منذ استعمار الأوربيين للأمريكتين في ١٤٩٢ . والنقطة الرئيسية هنا أن الغرب منذ هذا التاريخ فرض سيطرته المادية والثقافية على باقي أنحاء المعمورة كما هو معروف إلى هذه اللحظة وما استتبعه هذا من انسحاب ثقافات كثيرة أخرى مثل الإسلامية والهندية والبوذية ...إلخ من على الساحة مؤدياً كنتيجة

حتمية لإفقار المجتمع الإنساني من ثقافات كانت قائمة بالفعل. خير دليل على ذلك وقد تكون أسوأ حجة تساق ضد الأوربيين المستعمرين هي طحنهم حضارات السكان الأصليين للأمريكتين، مثال ذلك الهنود الحمر. فمن المعروف إنه كان يوجد حوالي ألف لغة وهي ما تمثل كماً هائلاً من التراث الثقافي الهائل المتعايش مع بعضه البعض في ذلك الحين. !!؟

وهذا يرجعنا إلى نقطة هامة تبرزها روتش بالإضافة إلى هيربرت شيلر هي إصباغ صفة الشرعية على أعمال قد يكون من شأنها قتل حضارة كاملة فنرى هذه الخصلة تمتد إلى عصر حرب الخليج حينما قامت الولايات المتحدة ببسط حمايتها على الكويت وسفك دم الشعب العراقي وتدميره ككل. ففكرة الانتقال القومي هي أكثر الأفكار تأثيراً في فناء الشعوب وما يتبعه ذلك من عواقب على الإنسانية ككل. فلا يختلف الكثيرون على أن صدام حسين يستحق ما ناله من هزيمة في نفس الوقت الذي يجب ألا يختلف فيه الناس على بذاءة كولين باول رئيس الأركان السابق حين أباح قتل العراقيين حتى الفارين منهم من الكويت والتاركين المعارك، فإن هذا ينافي كل الأعراف الدولية النبيلة بخصوص الحرب التي طالما دونت في معاهدات ثنائية وجماعية حتى صدر ميثاق الأمم المتحدة ليسد فجوات كبيرة في هذا الموضوع.

ولكن كيف يتأتى لحكومة أو لشعب أن تصعد في تجريم شعب آخر إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى الاشتباك في أبشع أنواع العنف المنظم (الحرب) أو غيره مثل طحن جنس أو ثقافة معينة. تقدم مقالة فنسنت موسكو أرضية صلبة وفكرا خاصا لفهم تلك العلاقة ما بين الاتصالات المرئية واللامرئية التي تكاد تتحكم في كل المجتمعات اليوم بأسلوب قد يصعب معه تمييز الحابل من النابل وتفريق ما هو غريزي عما هو مكتسب. فالاتصالات تتضمن الإذاعة والتليفزيون ودور السينما والكمبيوتر وأضخم دور النشر في العالم. إنها لا تتطلب عبقرية للتيقن في التو والحال أن عالم الاتصالات طبقاً لهذا التعريف قد توسعت آفاقه لتحتوي في داخلها معظم أن لم تكن جميع العلاقات البشرية ماعدا العاطفي منها التي لا تستطيع الآلة أن تتعامل معه. لذا فإن الإنسان يعتمد اعتمادا شبه كلي على هذه الوسائل في تكوين أفكاره.

من هنا تتضح أهمية النقاش حول توجيه وقيادة الرأي العام، ففي بداية حرب الخليج أوضحت الاقتراعات أن الرأي العام كان منقسما بنسبة خمسين في المائة بين مؤيدين ومعارضين لدخول أمريكا في تلك الحرب، ومع بداية الحرب وبعد تناول الموضوع على شاشات التليفزيون تغيرت النسبة بشراسة لتصبح ٨٠٪ مؤيدين للحرب و٢٠٪ معارضين لها. وبخصوص هذا يجمع مؤلفو الكتاب على أن شاشات التليفزيون قد أنكرت إتاحة الفرصة أمام المتحدثين باسم السلام في ذات الوقت التي ضخمت فيه أصوات هؤلاء الذين تعولوا على الحرب وربما كان لهم فيها مصلحة خاصة. وقد أوصلت وسائل الإعلام ذلك التضخيم لحد سخيف حينما حشدوا معظم مجهوداتهم لإبراز عنصر التفوق العسكري الذي سيؤدي إلى حسم المعركة لصالحهم بخسائر قد تكون منعدمة لهم بعد تدمير وسحق العدو إلى الأرض. والاعلام الأمريكي قد ساهم على هذا النحو في ترغيب الناس في الحرب وجمع تأييدا شعبيا لحرب كانت جديدة من نوعها (حرب الكمبيوتر، النتثلو، النجوم) مهمة الإعلام لم تكن شاقة في هذا الصدد على حسب ظن هيربرت شيلر الذي يقدم ظاهرة ما يسميه بالمستمع النشط المهيأ للتفاعل مع ما يتلقى إلى هذه الدرجة. ويرى شيلر أن عصر ما بعد اللامبريالية لم يأت بعد لأن الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية تمارس هيمنة شبه كاملة على العالم أجمع في مجال المعلومات وأن الثقافة الأمريكية قد غزت معظم الدول على مستويات عدة بداية من التكنولوجيا المعقدة إلى الكوكاكولا ورقص مايكل جاكسون المتكسر. في تصديه لإجابة السؤال المطروح إذا ما كانت الولايات المتحدة في طريقها إلى الفناء يستنجد شيلر برأي الدكتور جوزيف ناي الأستاذ في جامعة هارفارد الذي يقول بأن أمريكا قد بنت في داخلها قدرة ذات قوة دفع ذاتية تستطيع أن تستوعب وتشكل مسار المجتمعات الأخرى دون عنف موجه، وما كثرة الشركات العابرة القوميات التي تتبع سياسات أمريكية إلا إفرازة متشعبة لهذه القوة.

يجب الآن الوقوف على أهمية تلك العلاقة التي تربط وسائل الإعلام بالشعوب وبيان ماهية الذي يقلق منها إذا كانت هي المتحكم في تنظيم أفكارنا تجاه موقف معين كما يجب البحث أيضاً عن علاقة أكثر مباشرة بين الاعلام والحرب والسلام. وفي ذلك نجد الإجابة عن سؤال ترويج وسائل الإعلام للحرب بشكل منظم. يتعرض بيتر بروج مع كولين روتش إلى حقيقة الإعلام الغربي وهو السائد في العالم من الناحية التنظيمية ليبينوا لنا إنه منظم على خطوط رأسمالية تحبذ الملكية الخاصة لشركات عالمية خاصة تتناقص في عددها بصفة مطردة. الهدف الأساسي لهذه المؤسسات ذات الطبيعة التجارية هو تحقيق مكاسب وربما قد يكون هذا هو السبب الأساسي لاختفاء الصغير منها مع الوقت. هذه المؤسسات لخبرتها الطويلة في مجال الاعلام من بث تليفزيوني مثال ABC – CBS – CNN أو ثقافية مثل نيويورك تايمز والهيرالد تربيون اللتين ركبتا موجة الثقافة منذ إبان عهدها (الصحافة الصفراء) تعلمان تماماً أن الأخبار المسالمة لا تبيع مثل نظيرتها المدمرة. فإن الغالبية العظمى من الناس يرجحون قراءة الحوادث ومشاهدة أفلام العنف. وهذا هو ما دعا تلك المؤسسات إلى نشر المزيد والمزيد لأن المجتمعات الغربية الرأسمالية تقوم في صميم فكرها على إسعاد المنتفع من الخدمة وإشباع حاجته خاصة وإن قواعد اللعب التي لا تتخلى عن المنافسة لا تتيح مجالاً للمناورة مع متطلبات الجمهور بما قد ينتج عنها من تهذيب فكري.

تزداد الصورة تعقيداً وربما اتضاحاً إذا ما ذكرنا أن العديد من وسائل الاعلام تعتمد بصفة غالبة على عوائدها من الإعلان ففي الولايات المتحدة بالأخص يتم قطع الإرسال العادي وبث إعلانات بالتليفزيون بمعدل كل ست أو سبع دقائق، وإن كانت الإعلانات أقل منها في أوربا عن أمريكا لامتلاك الحكومات العديد من القنوات لأن النتيجة تظل واحدة (مع خصخصة مؤسسات القطاع العام) وهي إنه بمجرد دفع ثمن الإعلان يتمكن المعلن سواء كان من هيئات أو أفراد من بسط أضواء فكرية. بطبيعة الحال نجد أن القدرة المالية تلعب دور الحكم الفيصل في عرض الأفكار وهذا بالقطع ما ينقص الداعين للسلام.

الوجه الآخر للموضوع ذاته (ترويج الحرب) تسهل قراءته من خلال دراسة الشركات العاملة في مجال تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. هذه الشركات على حد قول موسكو بدأت بدعم رهيب من الحكومة الأمريكية على مدار الحرب الباردة. فقد رصدت الإدارات الأمريكية المتوالية المليارات من الدولارات لجذب رغبة ورفع مستوى هؤلاء العمالقة مثال. فقد بلغ سخاء القوات الجوية في وقت من الأوقات إلى درجة إعطاء الأموال لأية شركة تعلن عن اهتمامها حتى لو انحسر هذا الاهتمام في نطاق ما تم إنجازه بالفعل. يجب التنويه هنا إلى أن تلك التكنولوجيا وذلك الدعم لم يكونا قط لمحض حب الولايات المتحدة للتكنولوجيا ولكن لتنمية تكنولوجيا الحرب التي كانت موجهة ضد ترسانة الاتحاد

السوفيتي العسكرية حينذاك. ما لبثت تلك الشركات في نمائها حتى أصبح من المستحيل تغير مسارها الحربي أو حتى إعادة هيكلة خطوط إنتاجها للنفع المدني. ببساطة شديدة، لقد اكتسبت تلك الشركات ميزة تصنيعية نسبية على غيرها وكدست الأموال التي يمكن استخدامها لخلق استثمارات أخرى من نفس النوع خاصة مع ما يسمى بظاهرة ثقافة الحرب. فلماذا المرجع والإفلاس من وجهة نظرهم إذا كان من الممكن التكملة والانتعاش .

رغم كل هذا تأتي مقالة هيورت فريدريك عن " الاتصالات، السلام ، القانون الدولى " لتذكرنا بأن قواعد قانون الاتصالات الدولي هي من أكثر مجالات القانون الدولي أحتراماً ويسوق أمثلة كثيرة على هذا منها الخدمة البريدية ، التليفونية ، التلغرافية إضافة إلى تنسيق واحترام مجالات الأقمار الصناعية ...إلخ كما أن المقالة تعبر عن إيمان الكاتب الراسخ بان القانون الدولي يطور من نفسه بصفة مستمرة ليواكب ثورة الاتصالات . وخير دليل على ذلك هو توسيع نطاق اختصاص القانون الدولي لكي يضم تحت طياته الأفراد إذا ما خالفوا قواعده. لذلك يرى الكاتب أن هناك مجهودا ينتظر البذل يقع على كاهل العاملين في مجال السلام يتلخص فيما أشار إليه زميله بروك "بالأماكن المتاحة" وهى تعنى أحسن استغلال لتلك الفراغات التي يتركها أصحاب النفوذ والأموال من ورائهم.

توازن ريين أيسلر هذا التفاؤل من وجهة نظر نشاطها النسائي وتدعو العالم أجمع للعمل على إعادة تهذيب الأخلاق السائدة نحو السلام على أساس احتواء المرأة والتعلم منها ومن طبيعتها الناعمة التي تؤهلها للمشاركة بقدر أكبر للسلام عن الرجال ذوى الطبع الحاد. وإن كان مراجع هذا الكتاب لا يتفهم الهدف من التعمق التاريخي الذي أستعرضته الكاتبة لأنه يعمل في غير صالحها، لكن هذا المجهود يأتي في إطار موسع لنبذ العصبية الجنسية مما سيتيح الفرصة لتعايش سلمى أكثر شمولاً.

أخيراً يرى الدكتور ماجيد تهرينيان أن ثورة الاتصالات وما أدت إليه من عالمية في الفكر وسهولة في التعاون خاصة بين المتضررين . ستساعد بطبيعة الحال في تحرير كل المكبوتين وإضعاف كل الاستغلاليين لأن تحرير المعلومة والاعتراف بحق الإنسان في حوزتها ما هي إلا خطوة جريئة على سلم الرقى الكامل بالطبائع البشرية. تنظيم صفوف العالم الثالث مطلوب حالياً أكثر من أي وقت مضى خاصة وان عليهم مهمة شاقة وهى مواجهة الشمال بماله وتكنولوجياته لتغيير مسار اهتماماته العسكرية إلى أخرى ذات طابع سلمى وإحساسهم بالعظمة وموضوعاتهم الأوروبية إلى إحساسهم بالإنسانية عامة وموضوعية عالمية الحوار قد يكون خير الأساليب المتاحة مثل الحوار من خلال شركات السلام الموصولة بالكمبيوتر.

لذا يجمع الكتاب على أن الفرصة ما زالت سانحة ولكن البذل مطلوب والعطاء واجب على كل من يهتم بالسلم



☐ التكنولوجيا في الخطاب التنموى العربى المعاصر: قراءة أولية في الأدبيات

☐ عرض : ياسر علوى

يرى عالم المستقبليات الشهير ألفين توفلر (١) أن تطوير القوى الإنتاجية في تاريخ البشرية قد تم عبر ثلاثة عصور اقترنت بثلاث ثورات : الأولى هي ثورة العصر الحجري الجديد وتميزت بظهور المحاصيل وتربية الماشية ونشأة الحرف والتجارة مما وفر الأساس المادي للانتقال من الوضع المشاعي وبداية ظهور الملكية الفردية، أما الثورة الثانية فهي الثورة الصناعية والتي تميزت بظهور الإنتاج الآلي والصناعة وفقاً لخطوط الإنتاج مما كرس تبلور المجتمع الرأسمالي أما الثورة الثالثة فهي الثورة التكنولوجية، والتي تميزت بزيادة معدلات التقدم العلمي بمعدلات غير مسبوقة، ومن ثم زادت أهمية العلم كعنصر من عناصر الإنتاج وقد تمثلت أهم نتائج الثورة التكنولوجية فيما يلي:

١– زيادة درجة الارتباط–ولا نقول التوحد–بين العلم والتكنولوجيا فقد مرت ٥٦ سنة بين اكتشاف الهاتف وتطبيقه، و٣٥سنة بالنسبة للراديو و١٤ سنة بالنسبة للتليفزيون و٦ سنوات فقط بالنسبة لقنبلة اليورانيوم !!

٢ – وترتب على ذلك حدوث تغير في هيكل القطاعات الإنتاجية، فصناعة المعلومات قد دفعت بقطاع الخدمات الى المقدمة على حساب القطاعات السلعية بوصفها القطاع القائد للنمو والعمالة فإذا كان مفهوم السلعة قد تغير ليصبح عمل الإنسان العقلي لا المادي هو السلعة الرئيسية فإن نصيب القطاعات غير السلعية–بالمفهوم التقليدي للسلعة – في الاقتصاد القومي يزداد.

ومن هنا فإن المصدر الرئيسي للقيمة المضافة قد أصبح المكون التقني للسلعة،أو بعبارة أخرى فإن السلعة الرئيسية قد أضحت المعلومات أو ما يطلق عليه الأصول غير المنظورة(٢) Intangible Assets

وهي سلعة ذات صفات غريبة،فمن الممكن بيعها لأكثر من مشتر واحد في ذات الوقت دون أن ينتقص هذا من رصيد بائعها أو مشتريها وهي سلعة لا يمكن حجبها عن السوق إذ تتدهور قيمتها مع مرور الزمن مما يدعو الى الإسراع في بيعها، وهي سلعة لا تخضع تماما لاعتبارات التسويق إذ أن تقدير قيمتها عملية شديدة الصعوبة،فمن أجل تحديد ثمنها لابد للمشتري من أن يتعرف على جوهرها، وهو ما يعني الحصول على قدر منها مما يؤدي الى تدهور قيمتها في السوق (٣) .

وليس المقام ملائما للاستطراد في وصف الخصائص النوعية للتكنولوجيا كسلعة،وإنما ما يعنينا هنا هو أن التطور التكنولوجي ليس مجرد عملية علمية منعزلة عن أي سياق اجتماعي وبلا تداعيات سياسية واقتصادية وثقافية..إلخ،ومن هنا فإن الاهتمام بدراستها لايقتصر- ولا ينبغي أن يقتصر- على علماء العلوم الطبيعية،المهتمين بطبيعة الحال بالجوانب الفنية للتطور التكنولوجي،وإنما يمتد ليشمل الباحثين في العلوم الاجتماعية الذين يولون عنايتهم إلى دراسة التداعيات السياسية والثقافية والاجتماعية للتطورات التكنولوجية .وسوف نخصص هذه الدراسة لاستكشاف موقع التكنولوجيا والتطور التكنولوجي في الخطاب التنموي العربي المعاصر من خلال تحليل مجموعة من الدراسات التي نشرت في هذا الموضوع في بعض الدوريات العربية

المعنية بدراسة العلوم الاجتماعية .فهي إذا دراسات تخاطب جمهورا من غير المتخصصين في العلوم الطبيعية من ناحية،وتستهدف مناقشة الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التطور التكنولوجي وليس الاعتبارات الفنية التي لا تتاولها هذه الأدبيات إلا في سياق تعريف القارئ غير المتخصص بهذه التطورات وإشاعة نوع من الثقافة العلمية.

والواقع أن أول مشكلة تواجهنا في هذا الصدد تتمثل في صعوبة الحديث عن خطاب تكنولوجي

عربي ، فالأدبيات التي تناولت هذا الموضوع قليلة ومتناثرة لا يجمعها تيار يحقق تراكما علميا بحيث نستطيع الحديث عن جماعة عربية تكنولوجية ذات إنجازات تحققت وأولويات للعمل المستقبلي .ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات:

أولا:تراجع مفهوم الثقافة العلمية في الأدبيات العربية،ففي دراسة لتحديد الوزن النسبي للثقافة العلمية تبين أنها لاتشكل أكثر من ٤٪ من المادة الثقافية المنشورة في المجلات ذات الطابع الثقافي العام (٤).

ثانيا:الطبيعة البينية Interdisciplinary للدراسات التي تتناول الأبعاد الاجتماعية لمسألة التكنولوجية،مما يستلزم لمعاجتها وجود باحثين يجمعون- إلى جانب تخصصهم في البحث الاجتماعي-قدرا معقولا من المعرفة بالعلوم الطبيعية، وهي مشكلة تواجه الجماعة البحثية العربية التي يغلب على تشكيلها وعملية إعدادها غياب التدريب الذي يؤهل الباحثين إلى العمل في مجال الدراسات البينية .

ومن هنا فإننا لا يمكن أن نطمح لأكثر من عرض للاتجاهات السائدة في الأدبيات التي تناولت المسألة التكنولوجية من منظور العلوم الاجتماعية،التي يمكن تصنيفها إلى:

١ - الأدبيات الوصفية التي تستهدف التعريف بأحدث التطورات العلمية أو الإنجازات التكنولوجية

وتخاطب القارئ غير المتخصص والمثقف العام.

٢ - الأدبيات التي تتناول الأبعاد الفلسفية والحضارية للتطورات التكنولوجية.

٣ - الأدبيات التي تناولت المسألة التكنولوجية في سياق الحديث عن تطور النظام الاقتصادي العالمي وخاصة ظاهرة الشركات عابرة القومية Transnational Corporations.

٤ - الأدبيات التي تتناول علاقة التكنولوجيا بظاهرتي الصراع والتعاون الدوليين.

٥- الأدبيات التي اهتمت بدراسة التجارب العربية لنقل التكنولوجيا ومحاولات بناء قاعدة تكنولوجية.

وسنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على أهم الاتجاهات السائدة في هذه الأدبيات.

أولا :الأدبيات الوصفية

تهدف هذه الدراسات إلى تعريف القارئ العادي-غير المتخصص- بالتطورات العلمية بهدف إشاعة ثقافة علمية،وتتراوح موضوعاتها بين القضايا شديدة العمومية ، كمناقشة حالة العلم والبحث العلمي في الوطن العرب (٥) ،إلى تتاول قضايا معينة كالمعلومات والاتصالات (٦) أو الهندسة الوراثية(٧) إلخ.

وتحظى هذه الأدبيات-أي الأدبيات الوصفية- بتغطية أكثر انتظاما نسبيا،فيخصص لبعضها أبواب ثابتة في بعض الدوريات العربية (٨)، وهو ما لا يتاح لسائر الأدبيات التي تتناول قضايا العلم والتكنولوجيا .غير أن الملاحظ على هذا النوع من الأدبيات سيطرة حالة من النشوة المعلوماتية عليها بمعنى ميلها لإغراق القارئ بكم هائل من المعلومات عن قضايا كالتغيير في التركيبات الجينية أو الصراع بين شركتي IBM أو APPLE(٩) ، وهو الأمر الذي يحول دون إمكانية تحقيق هذه الأدبيات لهدفها الأصلي وهو إشاعة الثقافة العلمية.

فالمراد من ترسيخ الثقافة العلمية هو ترسيخ قيم المعرفة العلمية والبحث العلمي وهو ما لا يتحقق عن طريق سرد المعلومات على طريقة صدق أو لا تصدق بحيث تصبح الغاية العظمى هي إمداد القارئ بأرشيف ضخم لمعلومات متناثرة معزولة عن أي سياق ثقافي،الأمر الذي يؤدي إلى تكريس اغتراب القارئ علميا بل وربما يزيده،إذ أن العمل كما تقدمه هذه الأدبيات عبارة عن معلومات شديدة التعقيد منعزلة عن بعضها البعض وعن أي سياق أو نموذج إرشادي لتفسيرها .

ثانيا:التكنولوجيا والنظام الاقتصادي العالمي

على النقيض من الأدبيات الوصفية ، تحاول هذه الأدبيات- النادرة نسبيا مقارنة بالأدبيات الوصفية- ربط القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا بالتطور العام للنظام الإقتصادي العالمي)إنتاجيا وتسويقيا .(وتركز هذه الأدبيات عادة على قضيتين أساسيتين:الأولى هي تأثير التطورات التكنولوجية على أنماط الإنتاج العالمي والاتجاه نحو تدويل الإنتاج وإعادة هيكلة نظام تقسيم العمل الدولي (١٠) والثانية هي قضية نقل التكنولوجيا وعلاقتها بالمشاريع التنموية في دول العالم الثالث . (١١)

وعلى الرغم من أن أغلب هذه الأدبيات تتعامل مع المسائل التكنولوجيا باعتبارها متغيرا مستقلا ينبغي دراسة تاثيره على عدد من المتغيرات التابعة،إلا أن التكنولوجيا في هذه الدراسات تحتل أهمية ثانوية،بمعنى أن هذه الدراسات لا تخصص لدراسة العلاقة بين التطور التكنولوجي وأي ظاهرة من ظواهر الاقتصاد العالمي،وإنما تناقش هذه القضايا بشكل ثانوي في سياق مناقشة قضايا التنمية بشكل عام .وتقودنا هذه الملاحظة إلى إدراك الإشكالية الرئيسية التي تواجه هذه الأدبيات،وهي أنها لم تعط القضايا التكنولوجية الاهتمام الذي تستحقه،على الرغم من امتلاكها الأدوات التي تمكنها من دراسة هذه القضايا بشكل علمي وشامل.

ثالثا: التطورات التكنولوجية وعلاقتها بظاهرتي الصراع والتعاون الدوليين

تمثل هذه الأدبيات محاولة الربط بين التطورات التكنولوجية والتفاعلات السياسية -الصراعية والتعاونية- بين الدول وذلك من خلال رصد التداعيات السياسية والاستراتيجية للتطورات العلمية والتكنولوجية.

وتتميز هذه الأدبيات بتركيزها على دراسة التداعيات السياسية للتطورات التكنولوجية بشكل مباشر بعكس أدبيات المجموعة السابقة التي تناولت القضايا التكنولوجية بشكل عرضي كما سبق وأن ذكرنا. ويمكن إجمال أهم القضايا و الإشكاليات التي تناولتها هذه الأدبيات فيما يلي:

١-التداعيات الاستراتيجية للتطورات التكنولوجية في مجالات التسلح وعلاقتها بظواهر الردع والتوازن الدولي الناجم عن الارتفاع الشديد في القدرة التدميرية للاسلحة وما ينتج عن ذلك من ظهور أنماط جديدة للصراع الدولي كالصراعات منخفضة الشدة Low- Intensity Conflicts والحروب المحدودة..إلخ(١٢).

٢-التغير في مكونات وعناصر قوة الدولة نتيجة للتطورات التكنولوجية والتي أدت إلى ازدياد أهمية المكون المعرفي للعمليات الإنتاجية على حساب المكون المادي.

٣- تأثير التطورات التكنولوجية على عملية صنع القرار السياسي وقد انقسمت الأدبيات في مناقشتها لهذه المسألة إلى قسمين،الأول ركز على الجوانب الإيجابية لهذه التأثيرات والمتمثلة في ثورة المعلومات التي تتيح لصانع القرار أن يقوم بإجراء تقدير دقيق لمواقف الأطراف المختلفة في أي تفاعل دولي معين، وما يترتب على ذلك من قدرة على صناعة قرار رشيد.بالإضافة إلى التطورات المؤسسية في عملية صنع القرار كنتيجة للتطورات التكنولوجية والتي تتمثل في ظهور ما يعرف بوحدات دعم اتخاذ القرار Decision Support Units(١٣). أما القسم الثاني فقد ركز على الصعوبات المتعلقة بعملية انتقاء المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار في ظل بيئة تتسم بالوفرة البالغة لا الندرة النسبية للمعلومات (١٤).

وبالإضافة إلى الأدبيات النظرية السابقة توجد مجموعة من الدراسات التي تناولت الأبعاد التقنية للصراع الدولي من خلال دراسات تطبيقية للصراع العربي الإسرائيلي .وقد ركزت بعض هذه الدراسات على الأبعاد النووية لهذا الصراع،أي تأثير امتلاك أحد الأطراف للسلاح النووي ومدى إمكانية قيام ردع نووي في المنطقة..إلخ (١٥) والملاحظ أن كثيرا من هذه الدراسات ارتبط ظهوره بحدوث تطورات ذات مغزى تقني معين في الصراع العربي الإسرائيلي مما أغرى الكتاب بتناولها .

ولعل نجاح إسرائيل في إطلاق قمرها الصناعي "أفق-٣ "كان من الأحداث ذات المغزى في هذا الصدد،إذ أنه دفع إحدى الدوريات العربية المتخصصة في العلوم الاجتماعية أن تخصص ملفا كاملا لدراسة تداعيات هذا الحدث وتأثيره على الفجوة العلمية والتقنية بين العرب وإسرائيل (١٦) بالإضافة إلى العديد من الدراسات التي نشرت في الصحف المصرية والعربية حول ذات الموضوع.

إلا أن الملاحظ أن الدراسات في هذا الشأن غلب عليها الطابع السردي التاريخي في شقها الوصفي،باستغراقها في حشد الوقائع والمعلومات حول تطور القدرات العسكرية والتكنولوجية الإسرائيلية، والطابع الإنشائي والخطاب الأيديولوجي في شقها التوصيفي Prescriptive

فإذا كان المأخذ على الدراسات التي تناولت الأبعاد الاقتصادية للتطورات التكنولوجية يتمثل في عدم إعطائها الأولوية لهذه القضايا على الرغم من امتلاكها الأدوات التحليلية اللازمة للتعامل مع هذه القضية،فإن الأدبيات التي تناولت الأبعاد السياسية لهذه القضية من خلال الدراسة التطبيقية للصراع العربي الإسرائيلي قد وعت -بشكل أوضح- لأهمية الموضوع غير أنها لم تكن موفقة كثيرا في استخدام الأدوات التحليلية اللازمة للتعامل معه .

رابعا: التكنولوجيا والتطورات التكنولوجية من منظور فلسفي وحضاري

الواقع أن الإشكالية التي تواجه الباحث عند مناقشة ظاهرة معينة تتمثل في كيفية تحقيق التوازن الدقيق بين التركيز على موضوعه وبين دراسة السياق العام للظاهرة محل بحثه .فإذا كان الإفراط في الوصف التفصيلي لظاهرة معينة قد يؤدي إلى تجريدها عن سياقها الزماني و/أو المكاني بشكل يصبح معه من المتعذر فهمها بشكل علمي،فإن الإغراق في الحديث عن السياق العام لتطور الظاهرة محل البحث قد يكون على حساب دراسة الظاهرة نفسها وهذا في الواقع هو ما تتسم به كثير من الأدبيات التي حاولت معالجة الأبعاد الفلسفية والحضارية للتطورات التكنولوجية.

فالواقع أن كثيرا من هذه الكتابات(١٧) التي تعد الأكثر عددا بعد الأدبيات الوصفية- يتخذ التطور التقني المعين مدخلا للحديث عن أزمة المجتمع العربي بشكل عام أو مناقشة لقضية التحدي الحضاري الغربي وإشكاليات الوافد والموروث وغيرها من الإشكالات التي -برغم أهميتها- لا يمكن أن تندرج بأي حال من الأحوال تحت مسمى الخطاب التكنولوجي، أي الذي يعالج قضايا التكنولوجيا وهو ما يقودنا من جديد إلى التساؤل عن مدى وعي الجماعة البحثية العربية بأهمية دراسة التطورات التكنولوجية من منظور مختلف العلوم الاجتماعية.

خامسا: التجارب العربية لنقل التكنولوجيا ومحاولات بناء قاعدة تكنولوجية

الواقع أن الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع تمثل بالفعل ما يمكن أن نطلق عليه خطابا تكنولوجيا .إذ أنها تتميز بتركيزها على دراسة القضايا التكنولوجية- وهو أمر نادر كما يتضح من استعراضنا للأدبيات السابقة- مع ربطها بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية كنمط الإنتاج وأنماط التفاعلات وطبيعة العلاقات بين الدول وتأثير هذه العناصر على النمط التكنولوجي الذي تتبناه الدولة في فترة زمنية معينة .ويمكن تقسيم هذه الأدبيات موضوعيا إلى ثلاثة أقسام

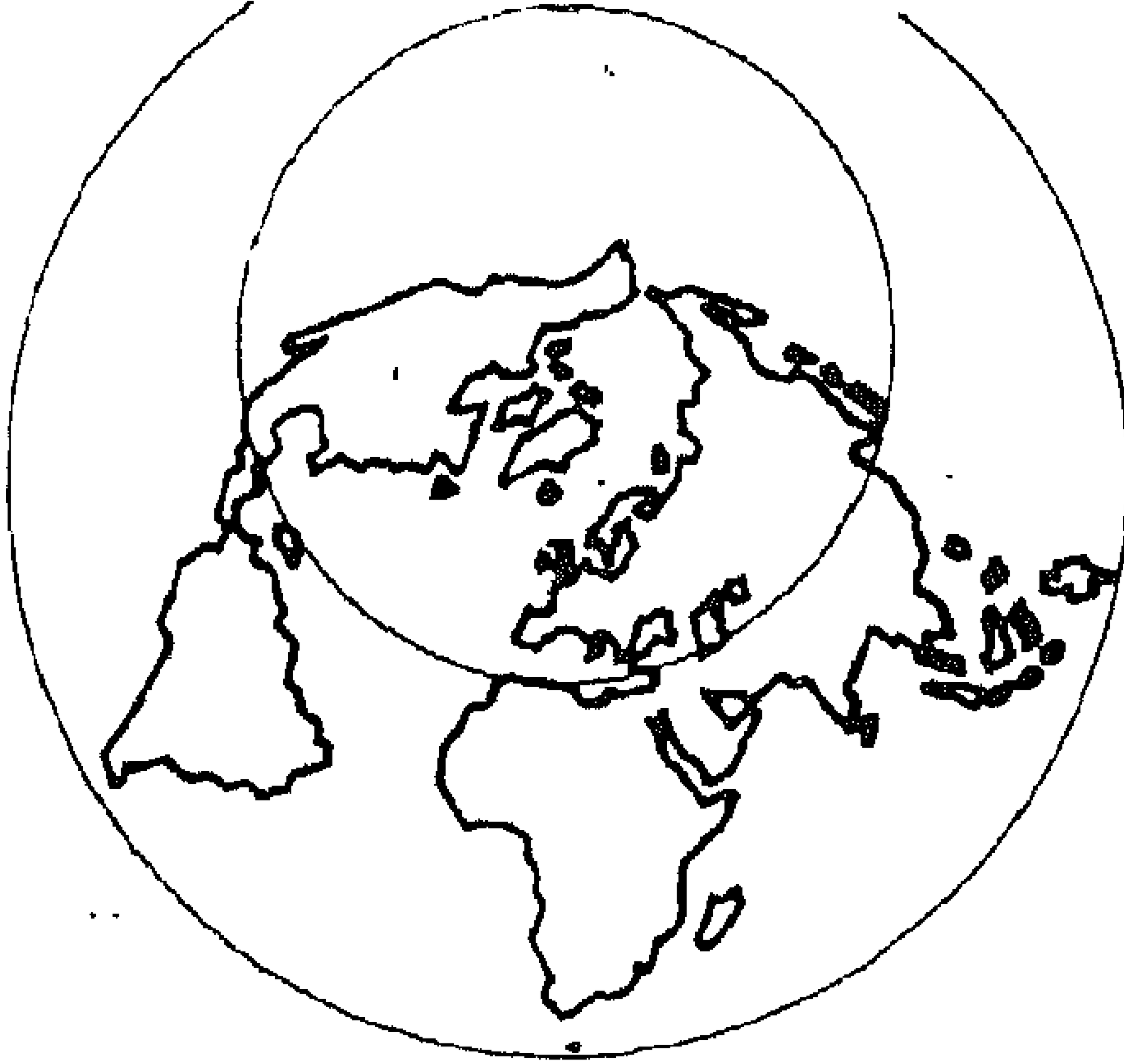
١- الأدبيات التي تتناول تجربة دولة معينة في التصنيع مع التركيز على النمط التكنولوجي الذي تبنته هذه الدولة وبيان الاسباب التي دعت هذه الدولة إلى تبني هذا النمط ومدى ملاءمته لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة..إلخ والواقع أن التجربة المصرية تكاد تنفرد بهذا النوع من الدراسات الشاملة والمتعمقة(١٨) ولعل ذلك يرجع إلى ما سبق وأن أشرنا إليه في بداية هذا المقال من غياب جماعة عربية تكنولوجية قادرة على القيام بدراسة شاملة للتجارب العربية في نقل التكنولوجيا واستكشاف الأنماط التكنولوجية المثلى لتحقيق الأهداف التنموية العربية.

٢- الدراسات التعريفية التي تستهدف التعريف بمؤسسات عربية أو تطورات معينة ذات مغزى تقني (١٩) وتحظى مصر أيضا بالنصيب الأساسي من هذه الدراسات.

٣ - الدراسات التي حاولت أن تقدم تصورا نظريا لقضايا التكنولوجيا ونقلها في دول العالم الثالث بصفة عامة (٢٠) .

والواقع أن الندرة الشديدة في هذه الدراسات تعكس بوضوح الصعوبة التي تواجه إمكانية تحقق تراكم علمي يسمح بقيام ما يمكن أن نطلق عليه جماعة تكنولوجية عربية كخطوة نحو بناء قاعدة عربية ذاتية للمعرفة التقنية . □

مقابـــلات ومؤتمـــرات



البحـــث العلـــمى وتحديات القرن القادم

[حديث مع وزير البحث العلمى]

حوار : داليا فايز فرج

إن بناء قدرة تكنولوجية وطنية يعد هدفا قوميا يشكل أهم أسس التنمية الاقتصادية . فأى نظام إقتصادى يعتمد على الصناعة والانتاج ، لم يعد توافر المواد الخام والعمالة الرخيصة فقط هما أساس النجاح ، ولكن يحتاج الى القيمة المضافة الناتجة عن استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وهذا يعتمد بالأساس على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى القادر ، وحسن ادارة التكنولوجيا .

وهنا يتطرق الى الذهن : سؤال : هو كيف ؟ وماذا قدم البحث العلمى فى مصر للوصول الى هذه الانطلاقة . لذا كان من الواجب أن تجرى السياسة الدولية حديثا مع الاستاذة الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمى للسؤال عم دور الوزارة فى الوصول الى التطوير التكنولوجى والدخول فى عصر المعلومات .

ومن خلال الحديث كان هناك العديد من النقاط التى ركزت عليها الوزيرة والتى تنحصر فى " محدودية تمويل أنشطة البحث العلمى التى لا تتعدى ٠٣, ٪ من الدخل القومى . وضع البعد الاجتماعى والتضامن فى محور إهتمام البحث العلمى بعد أن كان مهملا لفترة طويلة ، الاستفادة من خبرات الدول التى سبقتنا ووصلت الى مرحلة الثورة التكنولوجية ، دخول عصر المعلومات بناء على اسس وقواعد وسياسات استراتيجية مدروسة والبدء فى انشاء شبكة مصرية للمعلومات ، وانشاء مدينة مبارك العلمية لخلق التكنولوجيا الراقية ، واعداد الجيل القادر على مواجهة تحديات القرن القادم وفيما يلى نص الحوار :

سؤال : سيادة الوزيرة : ما هى نسبة ميزانية البحث العلمى لميزانية الدولة ، وما هى أولويات البحث العلمى الآن سواء إجتماعية ، ثقافية .... الخ ؟

بالنسبة للموارد هناك محدودية فى حالة تمويل أنشطة البحث والتطوير ، فهى تمثل فقط ٠٣, ٪ من الدخل القومى ، بالاضافة لاسهامات القطاع الخاص المحدودة للغاية . أما أولويات البحث العلمى فهى أن يفيد كل الدولة ، ويساند كافة المجالات ، من صحة ، بيئة ، صناعة ... كل شىء يجب أن يلبى بالفعل الاحتياجات من بحث وتطوير وتكنولوجيا ما نريده هو مفهوم جديد ، ليس فقط التطوير . منذ عام نقوم بدراسة مستفيضه ووقفة مع كل مركز ومعهد ولنسأل كيف تتغير الدنيا ونظم العلم ، وماذا يجب أن يقدم العلم فى المستقبل الملىء بالصراعات الرهيبة والغريبة ، لذا وجب علينا التغيير بطريقة مدروسة بواسطة رجال على أعلى مستوى سواء مستشارين مصريين ذوى اتصالات خارجية ، أجانب ، أو حتى مصريين مقيمين فى الخارج ، هذا بجوار التمويل المقدم من البنك الدولى للاستفادة من أشخاص على مستوى عالمى .

لقد بدأنا بالتشخيص وعرفنا السلبيات ، قطعا كانت هناك ايجابيات نعوزها ، وأما السلبيات فسنستبعدها وهذا ما نحن بصدده الآن ، نقبل الخطط والبرامج يجب أن نعرف أين نحن ؟ ماذا لدينا فى الواقع ؟ وماذا نحتاج من تشريعات ، تدريب كوادر ، تغيير فى نظم تشريعية من أجل تحقيق إنطلاقه كبرى والتى اشبهها بالدخول فى معركة حرب

؟ فيجب إعداد الصفوف ؟ أعرف المستوى ؟ ماذا ينقصنا ؟ يجب أن أتدرب على ماذا ، وأطعمها بماذا ؟ لكى اساعد الدولة على العبور الاقتصادى التنموى والاجتماعي وكيف يقدم البحث العلمى المساعدة ، والا فليس هناك جدوى من الاطراء على البحث العلمى ، فالعلم ليس من أجل العلم فقط ، بل لابد أن يوجه لخدمة الدولة ، اقتصادها ، كافة المجالات التى فى المستقبل سيكون لها Client فلا يجب القيام ببحث الا بمعرفة من المستفيد منه ، وفى حالة عدم وجود مستفيدين يلغى هذا البحث تماما ويستبعد تماما .

بالفعل المرحلة السابقة قدمت عملا جيدا ولكن هذا ليس الموضوع الآن ، فمحور الاهتمام فى الوقت الحالى هو المرحلة القادمة ، لذلك شكلت لجنة وزارية عليا ، تم استصدارها من رئيس الوزراء ليكون التعاون على مستوى الدولة ككل وليس فى داخل وزارة البحث العلمى فقط ، فالوزارة وحدها لا تستطيع التغيير ، لابد من التعاون مع الجامعات والوزارات التى بها مراكز بحثية مع المستفيدين من البحث العلمى كوزارة الاسكان والانتاج الحربى ، و الصحة كل هؤلاء فى اللجنة الوزارية العليا التى تتشكل من ١٤ وزيرا + رئيس الوزراء ، ويتولى وزير البحث العلمى أمانتها .

فى الاجتماع الاول تم وضع الاطر التى تحدد أولويات الدولة ، ثم نحاول الوصول لسياسة البحث العلمى ، واستراتيجية لتنفيذ هذه السياسة هذه الاستراتيجية تصاغ فى برامج للتنفيذ ، وتمول ، هذا التمويل يعطى للمراكز لتمويل هذه البرامج التى تم تحديدها اى تمويل مقرون ببرامج مدروسة ومحددة تشارك فيها المراكز البحثية ، الجامعات ، الوزارت كلا حسب امكانياته وقدراته ، وتتولى اللجنة الوزارية العليا الاشراف على وضع صندوق لتمويل هذه البحوث . لابد من تفكير جديد فنحن نستفيد من الدروس التى تتعلمها من الدول الاخرى التى نضجت ، قطعا هذه الدول كانت لديها سياسات محددة ، فنحن ندرس ما قدمته هذه الدول ونختار ما يتناسب وظروفنا وامكانياتنا .

بالنسبة للمعوقات فيمكن ادماجها فى محدودية الموارد المخصصة للبحث العلمى ، ضعف الارتباط بين أنشطة العلم والتكنولوجيا من جانب ، والحاجات الاقتصادية من جانب أخر ، اعتماد التنمية التكنولوجية على الاستيراد ، نقص المعلومات ، اتساع الفجوة بيننا وبين العالم المتقدم .

أما البعد الاجتماعى فقد كان يغيب عن مجال البحث العلمى ، ونحاول تقييمه الآن لابد من قيام مشاريع متكاملة ، إجتماعية ، انسانية ، حضارية . فالشعب ليس لديه الوعى التكنولوجى العلمى ، لهذا ننشىء مركزا للعلم والتكنولوجيا على مساحة ١٥ فدان ، تم تحديدها فى الهرم ، الارض من معهد المعايرة التابع لوزارة البحث العلمى ، لاقامة صرح كبير ذى تكلفة عالية ، ولكن هناك المساعدات المادية .

الجانب الثقافى والاجتماعى لابد من وجوده ، وإن كان تقبل الشعب للتكنولوجيا والعلم الجديد سوف يحتاج الى وقت ، الا أننا نؤيد عدم وجود رهبه بين الاطفال ، الناس والعلم ، لابد ان تأتى لهم المعلومة بصورة مبسطه فى وسائل مسموعة ، ملموسة ، يشعروا بها . فلدينا جنود تعمل من اجل تنمية تكنولوجية ، اجتماعية ، حضارية تحقق قفزة كبرى ، فهناك من يجرى حولنا ، لذلك نحاول القفز ، لكن ليس فى كل المجالات ، فمثل من الابرة الى الصاروخ لا يجدى ، سوف نختار عدة مجالات ندخل فيها ، ونستفيد من علمائنا فى الخارج ونجذب العديد من العلماء الذين يريدون العودة وقد نجحنا فى ارجاع العديد من العلماء للوطن والدليل فى مدينة مبارك العلمية التى ستقوم على بعض المغتربين الذين نجحنا فى اعادتهم ، فهناك الكثير الذى نقدمه من خلال المدينة العلمية .

وقد تم تقديم خطاب للجنة الوزارية للتنسيق بين المراكز الاخرى فى الجامعات و الوزارات ، وايضا تقديم دليل كامل وشامل لكل الافراد العلميين وتخصصاتهم على مستوى الدولة ، حتى يمكن العودة اليهم بسهولة عند احتياجهم ، وسوف يتم وضع هذه المعلومات على الكمبيوتر وهذا لأول مرة فى مصر .

■ : **فى تقرير المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجى لسنة ٩١ / ٩٢ ، الدورة ١٩ - ٢١ : " كان الحديث عن الهندسة العكسية وان تكون فى حوزتنا نخبة من التكنولوجيا الحديثة سواء عن طريق الاستخدام او الهندسة العكسية . فماذا قدمنا ؟ استخدام أم هندسة عكسية ؟**

□ لقد استفدنا من تجربة ماليزيا وحضر وزير البحث العلمى الذى قاد الحركة الكبيرة للتطوير والنمو الاقتصادى الذى بنى على التكنولوجيا واصبحت دولة تنتج High Tecknology تنافس العالم حاليا وعندما سألنا الوزير ماذا قدمتم فقال انه سار فى ٣ طرق متتاليه ولم ينتظر الدول المتقدمة لان الانتظار سوف يعطل المسيرة ، فقال اولا : استخدام التكنولوجيا المتقدمة ويتعلمها العلماء والمهندسون كشرط لاستخدام هذه التكنولوجيا .

ثانيا : فى نفس الوقت أو بعدها بفترة قليلة شارك فى بناء تكنولوجيا متقدمة مع دول أخرى

ثالثا : بعد فترة كان لديه أشخاص يفهمون ويستوعبون التكنولوجيا ، لذا قدمت تكنولوجيا متقدمة خاصة .

نحن فى مصر نستطيع ان نسبق ماليزيا ، فهى دولة بدأت من الصفر بدون علماء او مهندسين ، اما نحن فلدينا تكنولوجيا ومستوى مقبول منها ، مثلا فى الزقازيق نجحنا فى خلق تكنولوجيا وطنية ١٠٠ ٪ متقدمة لتصنيع السماد العضوى من القمامة ، وذلك بالهندسة الـ Forwod وليس العكسية فالشركة مصرية ، المهندسون مصريون ، العلماء مصريين ، وهذا المصنع سوف يعم على مستوى الجمهورية ، فهو انتاج مصرى بـ ١ / ٣ ثمن المستورد .

فنحن قادرون على خلق تكنولوجيا متقدمة بالهندسة Forwod ، ولكن هذا ليس فى كل المجالات ، المجالات التى نستطيع الدخول فيها ، اما المجالات الاخرى نستفيد من خبرة ماليزيا ، نستخدم التكنولوجيا لكن بشرط تعلم المكون التكنولوجى قبل حتى اختيار وشراء هذه الاجهزة ، فالباحثون والعلماء لدينا هم الذين يذهبوا لشراء هذه المنتجات سواء مع القطاع الخاص او القطاع العام ، وقد طلب منا احد أفراد القطاع الخاص فريقا من العلماء لمساعدته فى اختيار التكنولوجيا ، وايضا لاول مرة فى مصر

، القطاع الخاص يطلب الدخول فى تكنولوجيا متقدمة لانتاج الخلايا الشمسية بالطرق المتقدمة ويصرف القطاع الخاص عليها وهذا لم يحدث من قبل عند قادرين على تقديم العديد ولكن يجب وجود الطلب والثقة ورفع الحواجز بيننا لابدمن الدخول فى التكنولوجيا المناسبة وظروفنا ، وذلك بأقصى سرعة ممكنة . بعض الشركات بالفعل بدأت فى ذلك ، ولكن عند مواجهة بعض الاعطال يتم استقدام الخبراء الاجانب فى حين اذا ما لجأوا من البداية لكان علماؤنا وباحثونا أقدر على فهم طبيعة المصنع واحتياجاته ونستوعب ذلك سريعا ، هذا هو الجديد الذى نسعى له تكنولوجيا جديدة بمساعدة الباحثين والعلماء المصريين .

■ : **سنة ١٩٨١ اليابان وضعت خطة دخلت بها عصر المعلومات ، تلتها بريطانيا التى وضعت خطة ونفذتها فى ٦ سنوات ، سنغافورة أكدت انه بحلول عام ٢٠٠٧ سوف يكون الكمبيوتر جهاز منزلى ، ماليزيا بدأت التطوير واصبحت اكبر مصدر للديسك فى العالم ، ومصر أين هى من عصر المعلومات ؟ ماذا قدمت وزارة البحث العلمى والهيئات التابعة لها ؟**

□ نحن فى البداية ، هناك مركز المعلومات الجغرافية ، فعندما نريد تنمية منطقة فى الصعيد مثلا ، ما هى البيانات التى لدى عن الثروات ، البشر ، كل ما أملك فى الواقع ، لدينا أيضا الاستشعار عن بعد ، تحليل البيانات ، نحن نسعى لكى تكون لدينا المعلومات كمجرد Data ، ولكن نريد تحليلا لهذه المعلومات حتى يسهل اتخاذ القرار .

لدينا معاهد ومراكز ابحاث اليكترونيات ، وفى مدينة مبارك ننشئ معهد المعلوماتية والذى سوف يفتتح قريبا بمساعدة الايطاليين ، نحن جاهزون للدخول فى عصر المعلومات ، توجد لدينا الشبكة القومية للمعلومات والتى يجب ربطها بالشبكات الاخرى للعمل معا ، وذلك حتى لا يتكرر نفس العمل فى عدة مراكز ، ولكن يكون البرنامج مكملا لبعضه . فالمعلومات موجودة فى كل دولة ، ولكن كل جهة بحثية تعمل بدون تنسيق مع الجهات الاخرى ، لذا يجب الربط والتنسيق بينهم وبالتالى نستطيع فى No time تقديم عمل جيد ، فلو تضافرت الجهود فالبرامج التى كانت تقدم من جهة بحثية واحدة فى عشر سنوات ، سوف نستطيع من خلال التعاون تقديمها فى عام واحد . اذن التنسيق واجب بين كل الهيئات التى تعمل على ايجاد قاعدة بيانات ، ويتم وضع هذه البيانات فى مكان واحد سهل الحصول عليها .

■ : **مصر ترتبط بمراكز المعلومات وقواعد البيانات فى الولايات المتحدة واوروبا الغربية من خلال الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتقنية التابعة لأكاديمية البحث العلمى ، فنحن إذن نقوم بدور المتلقى السلبى وليس الشريك الفاعل ! !**

هل هناك خطة لكى يصبح هذا الشريك فاعلا ؟

ومتى نكون دولة منتجة للمعلومات وليس تابعا ؟

□ نحن لسنا بالشريك السلبى ، دخلنا الانترنيت ، وهناك مشروعات لقيام شبكات اتصال مع بعض الدول الاجنبية ، صحيح فى مجالات متفرقة وكل جهة تعمل بمفردها ، لكن على مستوى المراكز البحثية لدينا مشروع قائم لربط هذه المراكز ببعضها ثم باشبكة القومية للمجلس الاعلى للجامعات وهذا المشروع سوف يستكمل وقرب الانتهاء منه ، وفى النهاية يتم ربط هذه الشبكة بمركز دعم واتخاذ القرار .

اما بالنسبة للشبكة المصرية ، لقد بدأنا فى تجميع المعلومات على ديسك ، فهناك معلومات عن الابحاث الموجودة لدينا والمنتهية ، وايضا تجهيز بيانات عن الاجهزة الموجودة على مستوى الوزارات ، وايضا المجلس الاعلى بدأ يجهز بيانات عن الاجهزة الموجودة على مستوى الجامعات بحيث نربط بينهما لكى يتاح استخدام الاجهزة الكبرى الهامة للجميع بدلا من اغلاقها فى أماكن معينة . فالدوريات والكتب أيضا أصبحت موردا غاليا ويحتاج لميزانية مرتفعة ، وكيف استفيد منها من أجل تقديم ثورة معلومات ، لقد عقدنا عدة إجتماعات ووجدنا أن هناك بعض الدوريات الجديدة المتوافرة لدى الجميع وأخرى هامة جدا وليست لدي أحد ، المطلوب اذن هو نوع من التوزيع والتنسيق بين الهيئات ، فكل هيئة تحضر دوريات معينة وتتصل بالشبكات لتبادل هذه الدوريات ، وبدلا الحصول على الدورية كلها التى لا أكون فى حاجة إلا لأجزاء قليلة منها، عن طريق الشبكات احصل على الاجزاء التى اريدها فقط ، من أهم العيوب الرئيسية لدينا عدم التنسيق بين المراكز ، وقد نفقد الموارد عن طريق عدم الترشيد ، وعدم التنسيق ، كل شىء موجود لدينا ما عدا الاهتمام بالموارد والامكانيات والتنسيق .

■ : **الربط بين البحث والتطوير من جانب ، والسياسة الاقتصادية من جانب آخر شىء مهم ، مصر بلد زراعى ، يجب أن تضع التكنولوجيا الزراعية فى المرتبة الاولى ، ويصاحبها سياسة تصفيه مدروسة ، لذلك يجب الربط بين قطاع البحث العلمى وقطاع الصناعة ، وهذا يتطلب :**

الحفاظ على الثروة العلمية البشرية التى تعد أهم مقومات البحث العلمى .... فماذا قدمنا لمنع هجرة العقول ؟

□ اختلف فى موضوع هجرة العقول ،فهى ليست ضدنا ، فمن خلال هذه الهجرة كسبنا رصيداً بالخارج ، ورصيداً كبيراً ، فلو لم يهاجر هؤلاء العلماء لكنا مازلنا فى مكاننا ، فهؤلاء هم القادرون على مساعدتنا فى تغيير خريطة الـ Science Tecknology صحيح لن نستفيد منهم كليا فى وقت واحد ، لكن سوف ننتقى بعض التخصصات التى يتم الاستفادة فيها منهم وعلى مراحل متتالية فى المراكز البحثية الكبرى ، فسوف يحضروا ليس كمستشارين ولكن لتنفيذ برامج .

الآن لن نسمح بالهجرة ، فالرصيد الخارجى قد اكتفى ، ونحاول عمل حصر لهؤلاء العلماء بالخارج للاستفادة من خبراتهم وذلك على مراحل وفى تخصصات محددة ، هناك بالفعل من عاد الى مصر أو من يطلب الحضور لتقديم المساعدة ، وهناك من يستطيع الحضور والمشاركة بعض الوقت ، وعن طريق التنسيق ، ومتطلبات كل مرحلة والبرامج الموضوعة . فى نفس الوقت أعطى الباحثون المصريون فرصة التدريب فى الخارج ، نتحمل مصاريف التنقل ، تكاليف التدريب فى الخارج وبعد هذا من حق الدولة على هؤلاء

الباحثين العودة للاستفادة من خبرتهم بالخارج ، فهي ليست هجرة بل نوع من المهمات العلمية ، تبادل علمي ، سوف نرفع من مناخ العلم ، ومن سوف يعمل سوف يحصل على الكثير ومن لا يعمل لن يحصل على شيء ، بهذه الطريقة العديد من العلماء في الخارج سوف يعود للعمل في دولتهم .

■ : ب – يتطلب ايضا توفير الانفاق وهذا يجعلنا نتساءل عن منحة البنك الدولي وكيف تم الاستفادة منها ؟

□ منحة البنك الدولي ليست بالمبلغ الضخم ، هي شيء صغير فلدينا بعض الاجهزة أثمانها أكبر بكثير من هذه المنحه التي سوف تساعدنا في سفر الباحثين للخارج ، إحضار بعض العلماء من الخارج ، فأي مشروع يتكلف ٥ أو ٦ أضعاف هذه المنحه ،أهم شيء فيها هو الاستفادة من خبرات البنك ، الدراسات التي سوف يعطينا إياها عن الدول التي مثلنا ثم نمت وسبقتنا في تحقيق الثورة العلمية ، ايضا الحصول على الدراسات التي تمت تحت اشراف البنك الدولي عن كولومبيا ، والهند ، ودول اوروبا الشرقية .

الدراسة التي سوف يقوم بها البنك الدولي تحتوي على جزء تشخيصي يقدمه علماء مصريون ذوو رؤية شمولية . ثم نستضيف متخصصين من ماليزيا ، سنغافورة ، الهند لكي ينقلوا لنا خبراتهم ، فهي عملية تنظيمية تشرف عليها البنك الدولي ، وبعد الانتهاء من الدراسة التطويرية ، تبدأ برامج التنفيذ ، سوف يضع البنك الختم الخاص به على الدراسة مما يسهل لنا فرصة إيجاد Donners يساعدونا في التنفيذ ، فهؤلاء المانحون يحترمون دراسات البنك الدولي الذي يعطي أمواله هباء ، ولكن بشروط ما دام أعطى الاموال في صورة منحة اذا فالبنك يعرف أهمية البرامج ومقتنع به تماما ، فالبنك يعرف ان لدى برنامجا للاصلاح الاقتصادي الذي لن يدوم اذا لم يستند على بحث علمي ، لذلك تمت الموافقة على هذه المنحة، والموافقة على الشروط المرجعية للدراسة وما بعد الدراسة . ونتيجة هذه الدراسة سوف تعرض في مؤتمر علمي موسع يحضره كبار رجال العلم والفكر والرأى والصناعة .. المستفيدون من البحث العلمي يتدارسون معنا البرنامج والفكر للمرحلة القادمة ، فقد عرفنا مشكلتنا وما نحتاج اليه الان البرامج القابلة للتنفيذ والمرتبطة بالسياسة العلمية الاقتصادية للدولة .

■ :ج ـ في الربط بين البحث العلمي وقطاع الصناعة يتطلب ايضا تركيز إمكانيات البحث العلمي المادية في وحدات ، وهذا يطرح سؤالا حول مدينة مبارك العلمية ، ماذا في وسع هذه المدينة أن تقدم ؟

□ هذه المدينة تحت الانشاء ، هي للتميز الفعلي والتطبيق التكنولوجي ، ولن تكون مثل المراكز الاخرى وفق قانون الجامعات ، فهذه المدينة لديها تشريع خاص يحررها ويتيح لها التحرك كهيئة علمية مستقلة ، لديها الحق في خلق شركات القطاع الخاص ، خلق منتجات ، نظام العمل بعقود ، الاستغناء عمن انتهت الاستفادة منهم ، لن يكون هناك اقسام بل هياكل ، اى اتخلص من الروتين والبيروقراطية اى تغير في التشريعات لتكون على هيئة مراكز تميز البحث والتطبيق التكنولوجي ، فالمخرجات تكون في صورة تطبيق تكنولوجي ، ليس مجرد رسائل ماجستير ودكتوراة سوف أحض الخبراء من اجل خلق منتجات تحتاجها الدولة بأقصى سرعة ممكنة ، كما تنفذ المدينة بعض استراتيجيات الدولة ، فقد وضعنا الاستراتيجية القومية للهندسة الوراثية ، والبحث العلمي قدم مجهود كبير لكي نخرج باستراتيجية تنفذ على مستوى الدولة تأخذ مدينة مبارك جزءا منها .

ويتوقع الخبراء ان تقوم المدينة في خلال عامين او ثلاثة بتمويل نفسها ذاتيا ، لانه من حق هذه المدينة ان تقوم بشركات القطاع الخاص ، وسوف تصبح مثلا يحتذى في باقي المراكز ، فالبحث العلمي يجب ان يكون سلعة لها طلب وتنافس السلع الاخرى التي ينتجها الفكر .

في يونيو القادم سوف يفتتح معهدان في المدينة العلمية وهما يتمشيان مع احدث متطلبات العصر ، وهما:

– معهد الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية .

– معهد بحوث المعلوماتية

هذه المدينة سوف تكون فخرا لنا ، تلعب دورا في النقلة التكنولوجية والحضارية لتمكنا من العبور للقرن القادم ، وتؤهلنا للعب دور قوى ومؤثر فلدينا اشياء مضيئة سوف تشد اشياء أخرى مضيئة معها .

خاتمة :

بعد استعراض الحديث مع وزيرة البحث العلمي ، تدرك ان هناك بالفعل خططا وبرامج وضعت للمستقبل : المطلوب الآن هو الاستفادة من هذه الخطط باقصى ما يمكن ، وعدم العودة الى اخطاء وسلبيات الماضي ، فالمتوقع ان تقوم مدينة مبارك العلمية بدور في احداث نقلة تكنولوجية وحضارية . كما يساهم المركز المتوقع انشاؤه للعلم والتكنولوجيا في الهرم بتبسيط هذه التكنولوجيا الي المواطن العادى . والمتوقع ايضا إنشاء شبكة قومية مصرية للمعلومات .

بهذا ندرك اننا سوف نواجه القرن القادم بجيل جديد من الشباب قادر على استيعاب التكنولوجيا المتطورة ، وقادر على خلق تكنولوجيا وطنية متقدمة ١٠٠٪ فإذا كان العالم يتجه الى شبه معركة عالمية تقوم ادواتها على التكنولوجيا ، المعلومات ، الاقتصاد ، فنحن لدينا برنامج محدد لمواجهة هذه المعركة والدخول فيها كطرف فاعل يؤثر في سيرها وأحداثها . وهذا البرنامج يقوم على دعامتين :

– الاصلاح الاقتصادى

– البحث العلمي المتطور

في النهاية نقول : البرامج والخطط قد وضعت ، وأن الوقت لاخراجها في صورة تطبيقية .



مؤتمر الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات

أحمد السعيد

نظمت الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات بالتعاون مع مركز نظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء مؤتمرها العلمى الثالث لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات فى الفترة من ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩٥ . وقد ألقى المؤتمر مزيدا من الضوء والاهتمام على ضرورة تمهيد الطريق المصرى السريع للمعلومات لمواجهة تحديات التنمية القوية فى عالم متغير ومتداخل الى حد كبير . ويتناول هذا التقرير الأبعاد المختلفة للمؤتمر وأهدافه ، وموجزا عن أهداف وأغراض الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات .

لقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية تتغلغل فى حياتنا المعاصرة وتحول صناعات الاتصالات والكمبيوتر والصناعات الرقمية والمسموعة الى صناعة واحدة متكاملة لها تأثير كبير على المجتمع والاقتصاد المعاصر . وعملت هذه التكنولوجيا الرقمية المتقدمة على تغيير الطرق والأساليب التى تعمل بها، وتحيا فيها ، وتنجز بها الأعمال ، ونتعلم بها ، ونروح بها عن أنفسنا ، ونتعامل بها مع عالمنا المعاصر . وأصبح هذا التطور يشغل فكر وجهود الدول المتقدمة والنامية على حد سواء خاصة فى إطار الأسواق المفتوحة والتنافس الشديد فى عالم اليوم والمستقبل الذى لن يبقى فيه إلا من يمتلك وسائل الوصول للمعلومات ومعالجتها وتداولها وانتاجها بصورة عالية الكفاءة وبجودة عالية . هذا وتشكل البنيات الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معالم الطرق السريعة للمعلومات الإلكترونية ، وهى أساس مجتمع المعلومات المعاصر. وفى هذا العام على وجه الخصوص أرسيت بعض الجهود والمبادرات الجادة نحو تطوير وتحرير البنيات الأساسية المعلوماتية فى مصر . فعلى سبيل المثال طور مركز رجال الأعمال التابع لمجلس الوزراء طرق الاتصال ليربط بين رجال الأعمال والنشاط التجارى للدولة، كذلك فقد تم الانتهاء من إرساء قاعدة متكاملة تحتوى على كافة التشريعات والقوانين ، وبالطبع لابد من ذكر المجهودات التى بذلت فى سبيل وضع مصر على خريطة قواعد البيانات الدولية وعلى نفس النهج فى تطوير نظم الإتصال بالشبكات العالمية كشبكة Internet التى يحاول مركز دعم واتخاذ القرار دعمها وتوصيلها لكافة مستخدمى الحاسب الآلى فى مصر . هذه الخطوات العملاقة قد وضعت مصر على بداية طريق البنية المعلوماتية .

من هذا المنطلق فإن الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات وهى جمعية ثقافية وعلمية ومهنية أنشئت عام ١٩٩٣ وهى تعمل لتحقيق الأهداف التالية :

١- القيام بالأبحاث الخاصة بنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات .

٢- إقامة فرصة التعليم والتدريب لأفراد المجتمع للدراسة العلمية والمهنية لعلوم المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها .

٣- توفير المعونة والإستشارة العلمية والفنية للمؤسسات ونظمها وتكنولوجياتها .

٤- تصميم وتطوير برامج النظم المختلفة طبقا لإحتياجات البنية المحلية وبما يساير التكنولوجيا المتاحة .

٥- تبادل المطبوعات والنشرات والإشتراك فى اللقاءات مع الجمعيات والهيئات المصرية ذات الإهتمام المشترك.

٦- الإعلام عن أنشطة واجتماعات الجمعية فى مصر والخارج من خلال إصدار النشرات والكتيبات وتنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات البحث والمعارض .

٧- توعية أعضاء الجمعية والمتعاملين معها بالإتجاهات والأساليب الحديثة والمتغيرات التى تؤثر على أنشطتهم المرتبطة بإهتمامات وأهداف الجمعية .

ويعد المؤتمر الثالث لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات الذى نظمته الجمعية لمناقشة موضوع : "نحو تمهيد الطريق المصرى السريع للمعلومات وتحديات التنمية القومية" ، أحد منجزات الجمعية الهامة بهدف تمهيد المجتمع المصرى لتحرير البنيات الأساسية لمجتمع المعلومات ، وما يتفرع عنه من طرق إقليمية سريعة للمعلومات لمجابهة تحديات التنمية القومية لتحقيق ما يلى :

١- إعداد خدمات وتطبيقات خاصة بالمعلومات متوافقة معا وفى متناول المؤسسات والمواطنين .

٢- تأكيد تكامل الخدمات والتطبيقات وتأمينها .

٣- ملاحظة المتغيرات التكنولوجية المؤثرة على بنيات المعلومات فى مصر .

٤- تزويد المواطن المصرى أينما وجد على أرض مصر وفى أى وقت بالمعرفة الحديثة لتنمية وتحسين مهاراته والتعلم عن بعد مدى الحياة .

٥- تحقيق العائد المضاف فى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج وفتح الأسواق للتصدير .

٦- رسم إطار خطة عمل لتمهيد الطريق المصرى السريع للمعلومات .

وقد تناول المؤتمر أربعة محاور رئيسية :

أولا : الإطار التنظيمى والقانونى .

ثانيا : الشبكات والخدمات والتطبيقات .

ثالثا : الأوجه الإجتماعية والمجتمعية والثقافية .

رابعا : أنشطة الترويج .

حيث تناول الإطار التنظيمى والقانونى حقوق المواطنين فى الإتصال وحرية البحث وذلك انطلاقا من مبدأ حرية التفكير والتعبير ، كذلك تم التعرض الى حقوق الملكية الفكرية وخصوصية وأمن المعلومات وحرية البث الإعلامى المرئى والمسموع .

أما فى إطار الشبكات والخدمات والتطبيقات فقد تعرض المتحدثون لحاجة المجتمع بمؤسساته وأفراده لدفع الجهود المرتبطة بتطوير شبكات المعلومات والخدمات والتطبيقات التى تهم كل فئات المجتمع ، كما تم شرح كافة الوسائل الفنية والتقنية اللازمة لإنشاء الطريق المصرى السريع للمعلومات واللحاق بركب الدول المتقدمة فى هذا المجال .

وفى إطار الأوجه الإجتماعية والثقافية والمجتمعية ، فقد عالجت الندوات بيئة العلم والتعلم والتعليم والفروق بينهما ، كذلك تم توضيح أهم القضايا الاجتماعية المرتبطة بمجتمع المعلومات الحديث كالخدمات السمعية والبصرية والوسائط المتعددة والإستفادة منها فى تنمية مهارات الإنسان المصرى فى التعليم والتدريب عن بعد كحقيقة تفرضها المتغيرات وتوفرها التكنولوجيا الحديثة للإتصالات .

وتركزت مناقشات المؤتمر حول تأكيد أهمية الانتقال الى عصر المعلومات وأهمية توفير كافة الخدمات والتقنيات اللازمة لتطوير الإتصال بين المجتمع المصرى والخارجى . وإذا كان الإطار القانونى والتنظيمى المصرى يواكب الركب العالمى فى حماية حقوق المواطن المصرى فى الحصول على المعلومات فإنه لابد من ايجاد صيغة مماثلة لتوفير هذه الحقوق والتطبيقات .

من هنا يجب الإشارة الى أن بعض المتحدثين قد تناولوا عدة مواضيع هامة لتوضيح الفارق بين اتجاهات الدول المتقدمة والدول النامية ، هذا الفارق يأخذ صفتين :

أولا : تقنيا وفنيا بأن البيئة العالمية للتكنولوجيا تنقسم الى نوعين : التصنيف الأول من الدول وهى الدول المنتجة والمطورة لتكنولوجيا الاتصالات ، وهو عدد محدود للغاية كالولايات المتحدة ، فرنسا ، انجلترا ، اليابان ، المانيا .

ويليهم فى مرتبة أخرى الدول التى تعيد انتاج الوسائل السابق ذكرها دون تطوير أو استحداث وهى الهند ، البرازيل ، استراليا ، سنغافورة ، المكسيك ، وذلك طبعا بالاضافة للدول السابق ذكرها .

ثانيا : دول متلقية للتكنولوجيا ، وذلك للاستفادة من التطبيقات فى نطاق محدود ومصر تقع فى هذا التصنيف .

وهنا يجدر الملاحظة أنه لابد من توضيح ماهية عمل الطريق السريعة للمعلومات "Information Superhighways" وهى أنها الوسيط "Medium" اللازم استخدامه لنقل مجموعة مختلفة من المعلومات سواء كانت هذه المعلومات ثقافية ، علمية أدبية ، تربوية ... الخ .

وفى هذا الشأن فلابد إذن من انشاء قاعدة متكاملة من المعلومات الدقيقة لتحضير المادة اللازمة للتنقل والتبادل على هذا الطريق . ولكن يسبق هذه النقطة عملية تحضير البيانات حيث أنه من الملاحظ أن مصر لم تصل بعد الى نقطة تصنيف وتوفير وترقيم البيانات اللازمة لإعداد المعلومات وذلك اعتبارا من أن المعلومات ما هى إلا عدة بيانات منسقة لتوضيح حقيقة ما عن موضوع ما .

فعلى سبيل المثال إذا تم تناول الأوجه الثقافية والتعليمية للطريق السريع للمعلومات ، وخاصة فيما يتعلق بمسألة التعليم عن بعد فإنه كما أشار السيد الدكتور حسين الطوبجى (الأستاذ بمعهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة) ، فإن عليه نقل الخامة العلمية عن طريق وسط الحاسبات الآلية قد حول المفهوم العام للتعليم لينتقل من النطاق التقليدى للتعليم الذى يتطلب وجود اهتمام بالتصميم للبيئة التعليمية وذلك لتوفير التفاعل "Interaction" اللازم بين الطالب والبيئة المحيطة به . هذا المفهوم يأخذ صورة أكثر تعقيدا فى عملية التعليم عن بعد حيث يتم التركيز على عملية تصميم الرسائل "Message Design" العملية اللازم نقلها للطالب بحيث تصبح مستوفية الأركان لتسهل عملية نقل المعلومة الى الطالب ومن الطالب .

لذلك يرى البعض أن مصر ليست مستعدة لدخول هذا المجال المعقد فى نظم المعلومات ، حيث أن الطريق السريع للمعلومات يتطلب دولة تمتلك متطلبات عصر المعلومات . وهى مرحلة أكثر تقدما وتقوم على أساس وجود "مجتمع معلومات" . هذا يعنى أنه يجب توفير الإمكانيات اللازمة لتحويل المجتمع المصرى الى مجتمع معلومات حيث يتم تناول البيانات والمعلومات بين الأفراد والهيئات . هذا الفارق بين المجتمع المصرى والمجتمعات الأخرى التى يمكن وصفها "بمجتمعات المعلومات" كالنمور الأسيوية يتجلى فى عدد مستخدمى الحاسبات الآلية بين المجتمعين . من هنا ، فإنه ينبغى توسيع قاعدة المستخدمين وإنشاء البنية الأساسية اللازمة لتسهيل عملية الإتصالات مع توفير كافة البيانات والمعلومات التمهيد لهذا الطريق .

Bibliography

"State 2000: A New Model for Managing Foreign Affairs" (1993), **Report of the US Department of State Management Task Force**,(Washington: Department of State Publication), January.

Acton, Philip (1989). "Regimes and Hegemony", **Paradigms**, 13,1, pp. 47-57

Alleyne, Mark (1995), "Thinking About the International System in the "Information Age": Theoretical Assumptions and Contradictions", **Journal of Peace Research**, Vol. 31, No. 4, Pp. 407-424.

Brown, Ronald H., Larry Irving, Arati Prabhakar and Sally Katzen (1995), " The Global Information Infrastructure: Agenda for Cooperation", **ITU Home Page, World Wide Web, The Internet.**

Buenos Aires Action Plan for the Global Development of Telecommunications" (1994), **World Telecommunication Development Conference**, Buenos Aires, March 21, **ITU Home Page, World Wide Web, The Internet.**

Bull, Hedley (1977), **the Anarchical Society: A Study in World Order** (London: Routledge)

Carnoy, Martin (1993), "Multinationals in a Changing World Economy: Wither the Nation-State?", in Martin Carnoy, Manuel Castells, Stephen Cohen and Fernando Henrique Cardoso, **The New Global Economy in the Information Age: Reflections on Our Changing World** (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press), pp. 45-96.

Castells, Manuel (1993), "the Informational Economy and the New International Division of Labor", in Martin Carnoy, Manuel Castells, Stephen Cohen and Fernando Henrique Cardoso, **The New Global Economy in the Information Age: Reflections on Our Changing World** (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press), pp. 45-96.

Cohen, Cyntia Price, Stuart N. Hart and Susan M. Kosloske (1992), "The UN Convention on the Rights of the Child: Developing an *Information Model* to Computerize the Monitoring of Treaty Compliance", **Human Rights Quarterly** 14, pp. 216-231.

Cohen, Stephen S. (1993), "Geo.-Economics: Lessons from America's Mistakes", in Martin Carnoy, Manuel Castells, Stephen Cohen and Fernando Henrique Cardoso, **The New Global Economy in the Information Age: Reflections on Our Changing World** (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press), pp. 97-148.

Cooper, Pat (1995), "Communications Hydra in Bosnia Challenges U.S.", **Defense News**, 10, 48, 4- 10 December.

Cowhey, Peter F. (1990), "The International Telecommunications Regime: The Political Roots of Regimes for High Technology", **International Organization** 44, 2, Spring, pp. 169-199.

Dacor Bacon House Foundation, (1991) **American Diplomacy in the Information Age**, University Press of America,.

Derian, James Der (1991), **On Diplomacy** (Chapter 9: Techno-Diplomacy pp199-246) (Oxford: Basil Blackwell)

Derian, James Der (1992), **Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed, and War** (Cambridge: Blackwell Publishers)

Dole, Robert and Spencer Abraham,(1995), " Reinvent Commerce Department Out of Existence", **The Wall Street Journal**, December 5.

Drucker, Peter (1993) **Post Capitalist Society** (Oxford: Butterworth-Heineman Ltd.)

Eldon, Stewart (1994a), **From Quill Pen to Satellite: Foreign Ministries in the Information Age** (London: Royal Institute of International Affairs)

Eldon, Stewart (1994b), "Foreign Ministries and the Information Revolution", **the**

World Today, 50, 8-9, pp. 175-178.

Finke, Nicholas D., Taylor Fitchett, Harold Koh and Ronald Slye (1994), "DIANA: A Human Rights Database", **Human Rights Quarterly** 16, pp. 753-756.

Frederick, Howard (1993), "Communication, Peace and International law", in Colleen Roach (ed.) **Communication and Culture in War and Peace** (California: Sage Publications), Pp. 216-251

Gore, Al (1994), "Remarks", **World Telecommunication Development Conference**, Buenos Aires, March 21, **ITU Home Page, World Wide Web, The Internet .**

Katsh, Ethan (1995), "Cybertime, Cyberspace and Cyberlaw", **Journal of On-line Law**, **http://www.law.cornell.edu/jol/jol.table.html**, art. 1, par. 1-62.

Markoff, John (1995), "Virtual Vulnerability: New Thieves Menace Electronic Commerce", **International Herald Tribune**, 12 December.

Morgenthau, Hans (1973), **Politics Among Nations**, 5th edition (Chicago: Alfred A. Knopf)

Morton, Oliver (1995/6), "Must Europe Always Lag the United States", **Newsweek**, December 25-January 1, p25.

Mowlana, Hamid (1986), **Global Information and World Communication: New Frontiers in International Relations**, (New York: Longman)

Mowlana, Hamid (1993), "Toward a NWICO for the Twenty-First Century?, **Journal of International Affairs**, Vol. 47, No. 1, Summer, Pp. 59-72.

Murphy, Brian M. (1986), **The International Politics of New Information Technology** (London: Croom Helm).

Oettinger, Anthony (1980), "Information Resources: Knowledge and Power in the 21st Century", **Science**, 209, 4 July, pp. 191-198.

Ohmae, Kenichi (1995), **The End of the Nation-State: the Rise of Region Economies: How New Engines of Prosperity are Reshaping Global Markets** (New York: Free Press)

Pollack, Andrew (1995), "Cultural War of Words Looms on the Internet: Non-English-Speaking Countries Fear US Cyberspace Dominance", **International Herald Tribune**, 17 October.

Post, David G. (1995), "Anarchy, State and the Internet: An Essay on Law-Making in Cyberspace", **Journal of Online Law** **http://www.law.cornell.edu/jol/jol.table.html**

Ramcharan, B. G. (1992), **The International Law and Practice of Early Warning and Preventive Diplomacy: The Emerging Global Watch.** (London: Martinis Nijhoff Publishers)

Richardson, Robert P. (1984), "the US diplomatic Telecommunications System: its Role in US National Security, War Prevention and War Termination", **Harvard University Program on Information Resources Policy**, Incidental Paper I-84-4, November.

Righini, Marilou (1992), "Modern Technology and its Effects on Research and Communication", **Proceedings of the 80th Annual Meeting of the American Society of International Law",** pp. 604-622.

Roach, Colleen (1990), "The Movement for a New World Information and Communication Order: A Second Wave", **Media, Culture and Society**, July 1990, 1, 3, pp. 283-308.

Russell, Greg (1991), "Hans J. Morgenthau and the Normative Foundations of Diplomacy and Statesmanship"**, Diplomacy and Statecraft**, Vol. 2, No. 1, March, pp. 130 -160.

Russell, Greg (1991), "Hans J. Morgnthau and the Normative Foundations of Diplomacy and Statesmanship", **Diplomacy and Statecraft**, 2, 1, March, pp. 130-160.

Shapiro, Martin (1995), **"the Globalization of Law", Journal of On-line Law,http://www.law.cornell.edu/jol/jol.table.html**

Solomon, Richard H. (1993), "Political Culture and Diplomacy in the Twenty-First Century", in J. Richard Samuels and Myron Weiner (eds.) **The Political Culture of Foreign Area and International Studies: Essays in Honor of Lucian W. Pye** (Washington: Brassey's)

The Shape of the World: The Nation State is Dead. Long live the Nation-State (1995/96), **The Economist**, 23 December - January 5, pp. 17-20.

Toffler, Alvin and Heidi Toffler (1995), **Creating A New Civilization: The Politics of the Third Wave** (Atlanta: Turner Publishing Inc.)

Watson, A. (1982), **Diplomacy: the Dialogue Between States** (Bristol: J. W. Arrowsmith)

Weymouth, L. (1991), "How Bush Went to War: From the Start, the President as the No. 1 Hawk," **Washington Post**, March 31.

Young, Oran (1991). "Political Leadership and Regime Formation: On the Development of Institutions in International Society", **International Organization**, 45,3 (Summer), Pp. 281-308

Zorkoczy, Peter, and Nicholas Heap. **Information Technology: An Introduction** (London: Pitman Publishing, (fourth edition)1995)

المراجع العربية

تريبر، مايكل وكارل نوردنسترينج (ترجمة عادل سيد أحمد) (١٩٩٤)، **أصوات قليلة وعوالم كثيرة** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات (كتب مترجمة ٨١٥)

جونسن، بيتر وألن باش (١٩٩٥)، "شبكة إخبارية جديدة قد تنافس سي. إن. إن: الموقع والنوعية يحددان نجاحهما"، **الشرق الأوسط**، ١١ ديسمبر.

الجويلي، عمرو (١٩٩٥)، "زلزال الإنترنت للمعلومات والاتصال(أصل العنوان: زلزال الإنترنت : إعادة تشكيل المجتمع والدولة"، **الأهرام**، ١٢ سبتمبر.

حلمي، مجدى (١٩٩٥)، "بدء اجتماعات الشبكة العربية للمعلومات الخاصة بحقوق الإنسان: ممثلو المنظمات العربية يطالبون بإلغاء القيود المفروضة على تداول المعلومات"، **الوفد** ١٢ ديسمبر.

الدعمي، محمد (١٩٩٥)، "الغزو الثقافي: حقيقة أم خيال؟" **شؤون اجتماعية**، ١٢، ٤٥، ربيع، صص ١٧٧-١٨١.

المعلوف، بتسى لاون (١٩٩٥)، "الكرة الأرضية تنفتح أمام أنظمة المراقبة والتصوير الفضائي: مستثمر سعودى يساهم في تطوير تكنولوجيا ستغير استخداماتها المفاهيم الدولية لعمل القطاع الخاص"، **الحياة** ١٦ ديسمبر.

ندوة " رسالة الأديان وعصر المعلومات"، **الهيئة القبطية الإنجيلية المصرية**، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥

ندوة "الجمارك والكفاءة في التجارة الدولية" ومعرض "تبادل المعلومات الإليكترونية"، **موانئ وتجارة دبى، المركز التجارى الدولى**، دبى، ١١-١٤ مارس ١٩٩٥.

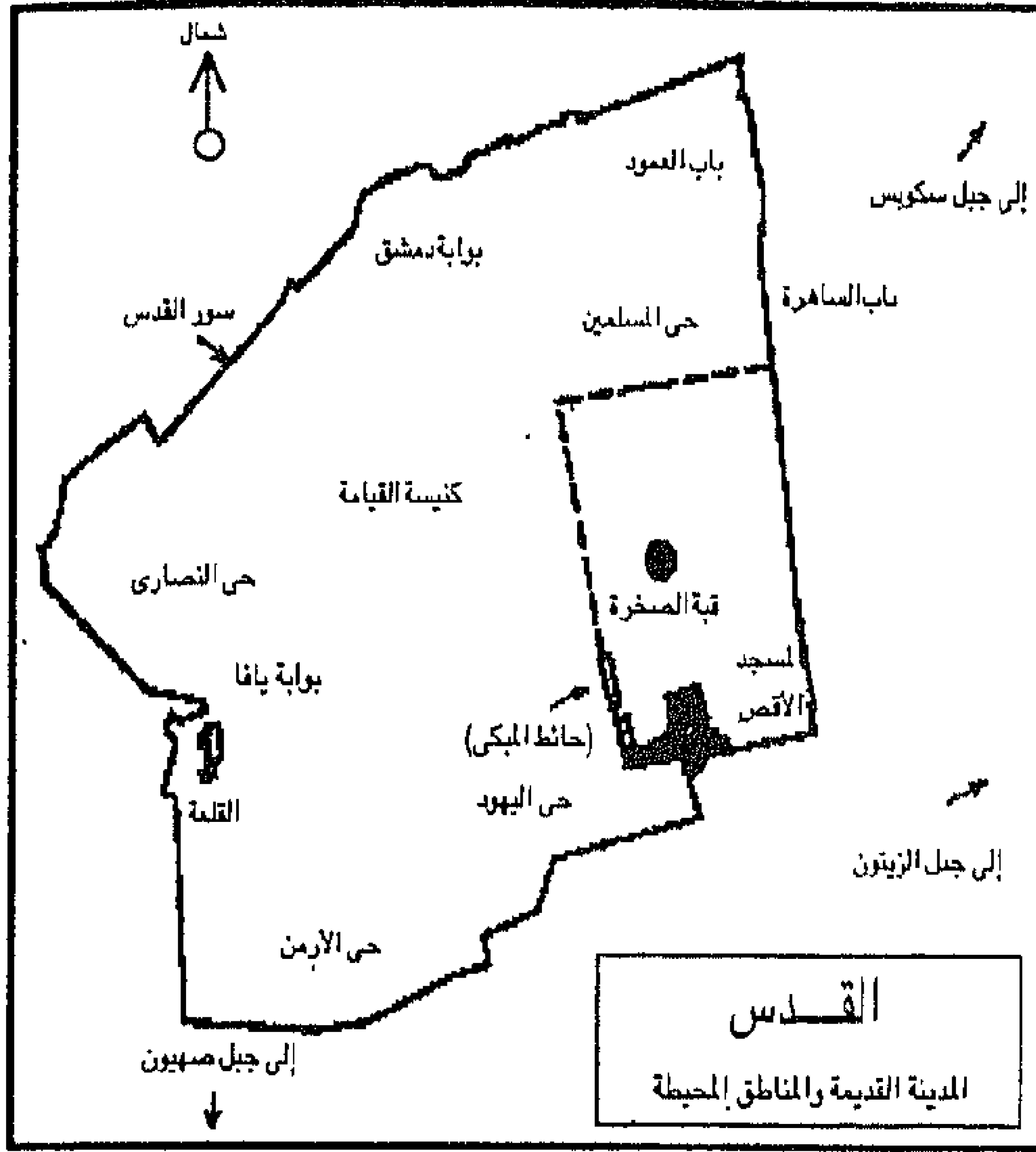

pletely new from the groun
Profit-making power . . . bril
nt performance. Styling lead
ship . . . rugged good looks.
built to work . . . built to last!
تقارير وتعليقات
السياسة الدولية



المحتويات

تقارير

القدس ١٩٩٥ .. وتحديات السنوات الثلاث القادمة



أحمد يوسف القرعى

تضخم ملف القدس بأحداث قضيتها الشائكة والمثيرة خلال عام ١٩٩٥ وأكثر من أى وقت مضى منذ احتلال القدس الغربية عام ١٩٤٨ والقدس الشرقية عام ١٩٦٧ . وتكشفت منذ بداية العام معالم المخطط الاسرائيلى لاستكمال عملية تهويد "المدينة المقدسة" قبل أن تدخل مرحلة مفاوضات الوضع النهائى - وفقا لاتفاق أوسلو - فى مايو ١٩٩٦ . وكان من أبرز محاور المخطط الاسرائيلى مصادرة مزيد من أراضى الفلسطينيين بالمدينة والتحرش بمؤسسات بيت الشرق الفلسطينى والسماح للمتطرفين اليهود باقتحام المسجد الأقصى للصلاة فيه وإقامة احتفال القدس ٣٠٠٠ فى محاولة لاستقطاب اعترافات الدول بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل .

ودفعت اسرائيل بمثل هذه الأحداث وغيرها على ساحة المدينة المقدسة خلال عام ١٩٩٥ فى محاولة لإلهاء المفاوض الفلسطينى وتشتيت جهده وبعثرة أوراقه على مائدة المفاوضات قبل أن تدخل المدينة أعوام الحسم الثلاثة (١٩٩٦-١٩٩٩) .

صدور وايقاف قرار مصادرة الأراضى الفلسطينية :

ولقد كشفت اسرائيل منذ الأيام الأولى لعام ١٩٩٥ النقاب عن قرار بمصادرة أكثر من ٥٣ هكتارات (نحو ١٣١ فدانا) من الأراضى التى يملكها فلسطينيون فى القدس الشرقية بهدف بناء مجمع اسكانى لليهود ومركز للشرطة . وكانت هذه هى المرة الأولى منذ عام ١٩٦٧ التى تعلن فيها الحكومة الاسرائيلية أنها تصادر أراض فلسطينية من أجل أحياء سكنية يهودية فى حين كانت فى السابق تعلل مصادرتها بأنها لأغراض عامة أو أمنية ، كما أنها كانت أيضا المرة الأولى التى تقوم فيها اسرائيل بأكبر عملية مصادرة للأراضى الفلسطينية منذ أكثر من ١٥ عاما . وهى كذلك المرة الأولى منذ انطلاق المسيرة السلمية فى مدريد ١٩٩١ التى تقوم فيها اسرائيل بمصادرة أراضى الفلسطينيين فى القدس الشرقية مصادرة مباشرة خلافا لكافة الاتفاقات والرسائل المتبادلة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل .

أثار قرار المصادرة دويا كبيرا فى العالم العربى وتزداد صداه فى أوساط عديدة من الرأى العام العالمى واتضح هذا التجاوب جليا عند مناقشة القضية فى مجلس الأمن حيث تبنى مشروع القرار خمس دول هى (أندونيسيا وبتسوانا ورواندا وعمان ونيجيريا وهندوراس) ورغم أن مشروع القرار كان معتدلا جدا فى لغته وصياغته إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت حق الفيتو (١٧ مايو ١٩٥٥) وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠ لقتل القرار الذى نال موافقة الدول الأعضاء الدائمة وغير

الدائمة الأخرى بالمجلس (١٤ دولة) وبررت واشنطن موقفها المعارض لمشروع القرار بقول المندوبة الأمريكية بالمجلس (أننا لم نصوت ضد القرار لأننا نؤيد مصادرة اسرائيل لأراضي القدس ولكن حكومتي اضطرت لمعارضة القرار لأن المجلس سعى أن يقول رأيا في الوضع الدائم للقدس بينما يتحدد هذا بالمفاوضات بين الأطراف المعنية بالقضية) .

وأيا كان هذا التبرير الأمريكي الغامض فإن الدول العربية المعنية بتطورات القدس استشعرت أهمية عقد قمة عربية محدودة لمناقشة أبعاد قرار المصادرة الاسرائيلية للأراضي الفلسطينية واتخاذ موقف حرب موحد تجاهه لما يمثله من تهديد خطير لعملية السلام برمتها وقد أثمرت الاتصالات العربية عن تحديد موعد لقمة عربية في المغرب في أواخر مايو ١٩٩٥ إلا أن تراجع الحكومة الاسرائيلية عن تنفيذ قرار المصادرة وتعليقه أو تجميده (٢٤ مايو ١٩٩٥) أدى الى تعليق عقد القمة العربية .

التحرش ببيت الشرق الفلسطيني:

وإذا كان الموقف العربي القومي قد حال دون تنفيذ قرار مصادرة الأراضي الفلسطينية حيث تراجعت الحكومة الاسرائيلية عن تنفيذ قرار المصادرة فإن اسرائيل قد عادت للتحرش مرة أخرى بوضع القدس الشرقية عندما شنت هجمة شرسة لإغلاق نحو ١٥ مؤسسة فلسطينية تتمحور أساسا حول بيت الشرق الفلسطيني بالقدس الشرقية .

وبيت الشرق هو بمثابة مقر لوزارة الخارجية الفلسطينية - إذا صح لتعبير - وقد اتخذه فيصل الحسيني القيادي الفلسطيني المسئول عن حقيبة أو ملف القدس في السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي منذ عام ١٩٩١ مقرا ثم حوله الى مقر للوفد الفلسطيني الى مؤتمر مدريد وكمقر رسمي لاستقبال الوزراء والرؤساء الضيوف من الخارج الذين يسعون الى لقاء مسئولين فلسطينيين أو ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية .

وشعرت اسرائيل منذ وقت مبكر بخطورة مكانة بيت الشرق بعد اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير ودخول السلطة الفلسطينية الى غزة إذ رأت فيه اسرائيل امتدادا لهذه السلطة في القدس الشرقية والتي تحاول اسرائيل اسقاطها من أية مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف .

فى البداية لجأت اسرائيل الى عدد من التشريعات من قبل الكنيست لتحجيم مكانة بيت الشرق بالقدس من ناحية وتأكيد الهوية اليهودية للقدس كعاصمة لاسرائيل من ناحية أخرى ، وصدر قانون للكنيست فى ٢١ أكتوبر ١٩٩٣ أى بعد أربعة أسابيع فقط من موافقة الكنيست على اتفاق أوسلو (٢٣ سبتمبر ١٩٩٣) ويلزم القانون الحكومة بالحصول على تأييد ٨٠ عضوا من أصل ١٢٠ عضوا (هم عدد أعضاء الكنيست) لإجراء أى تعديل على حدود مدينة القدس أو مكانتها . ومع احتدام المواجهة فى المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية لم يجد الكنيست مفرا حتى ١٠ مايو ١٩٩٤ من إقرار قانون آخر يزعم فيه بأن مدينة القدس ستبقى موحدة الى الأبد تحت سيادة اسرائيل . وما هى إلا شهور قليلة حتى صدر قانون آخر فى ديسمبر ١٩٩٤ يحظر نشاط منظمة التحرير الفلسطينية فى القدس الشرقية وذلك لسد كل ثغرة يحاول المفاوض الفلسطيني النفاذ منها لتأكيد بطلان وعدم مشروعية القانون الأساسي للقدس الذى أصدره الكنيست فى يوليو ١٩٨٠ ليجعل من مدينتى القدس الغربية والشرقية عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل وقانون ١٩٩٤ يعنى أساسا ببيت الشرق . وعلى ضوء مثل هذه القوانين شنت اسرائيل طوال عام ١٩٩٥ حملات مكثفة على بيت الشرق منها حملة أغسطس ١٩٩٥ حيث قامت سلطات الاحتلال بإنذار ثلاث مؤسسات فلسطينية بالاغلاق وهى مكتب العرب للصحافة ومركز الصحة ومركز الإحصاء ، ولم تسمح السلطات الاسرائيلية لهذه المؤسسات بالعمل إلا بعد أن أخذت عليها تعهدا كتابيا بأنها تمارس عملها خارج اطار السلطة الفلسطينية ولا تتلقى منها دعما ماليا بطريق مباشر أو غير مباشر . وأكثر من هذا فقد جاء ايهود أولمرت رئيس بلدية القدس ليزعم أن بيت الشرق مسجل كفندق بينما البيت أصبح بالفعل مؤسسة ومسجل لدى الجهات المعنية بهذه الصفة وهدد أولمرت باللجوء الى المحاكم من أجل اغلاق بيت الشرق فى محاولة لوضع حد لأنشطة الفلسطينيين المكثفة . وبعد أولمرت جاء موشيه شاحال وزير الشرطة الاسرائيلى فى أواخر أغسطس ١٩٩٥ يهدد بدوره بيت الشرق بالاغلاق لأنه على حد تعبيره يهدد وضع المدينة كعاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل . وقد أمهل الوزير الاسرائيلي الفلسطينيين اسبوعين لإغلاق مكاتبهم . ثم جاء الدور بعد ذلك على رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق رابين الذى طالب وقتها من وزير العدل القيام بدراسة ما يمكن اتخاذه من أجراءات قانونية بشأن ما وصفه بتجاوزات بيت الشرق وتغير الغرض الذى يبنى من أجل بيت الشرق.

هكذا تحرشت أكثر من جهة اسرائيلية خلال عام ١٩٩٥ ببيت الشرق ولكن صمود الفلسطينيين في القدس حال دون ضياع هذا البيت .

اقتحام الجماعات اليهودية للحرم القدسي :

ولم يكن التحرش الاسرائيلى قاصرا على بيت الشرق بل امتد الى الحرم القدسى نفسه حيث خرجت المحكمة الاسرائيلية العليا في ٣ أغسطس ١٩٩٥ بحكم مثير يسمح لجماعة ما يسمى "أمناء جبل الهيكل" اليهودية المتطرفة لدخول الحرم الشريف والصلاة فيه . وتتكامل أبعاد المخطط الاسرائيلى عندما تقوم الشرطة الاسرائيلية يوم ٢٤ أغسطس ١٩٩٥ بإرسال عشرة متطرفين للصلاة داخل المسجد الأقصى المبارك وذلك لتنفيذ أهداف المستوطنين تحت حماية الشرطة .

وقرار المحكمة العليا الاسرائيلية هذا قرار خطير فى مضمونه وأغراضه وتوقيت صدوره ، ويعنى فى التحليل

الأخير الخطوة قبل الأخيرة للاستيلاءعلى المسجد الأقصى وتهويده تمهيدا لهدمه وبناءالهيكل المزعوم مكانه.

وليس خافيا أن اسرائيل تقوم منذ فترة بالترويج لمشروع كبير لبناء هيكل سليمان بعد إزالة قبة الصخرة المشرفة، ويوجد ماكيت مجسم لذلك معروض فى أحد التاحف الاسرائيلية .

والزعم الاسرائيلى بأن هيكل سليمان يقع تحت المسجد الأقصى كان أيضا وراء استمرار الحفريات خلال عام ١٩٩٥ أسفل العقارات الوقفية الأثرية التى تلاصق السور الخارجى للمسجد الأقصى من الجهتين الغربية والشمالية .

ولاشك أن قرار المحكمة العليا الاسرائيلية يعد انتهاكا خطيرا للمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة والمحافل الدولية ويؤكد أن اسرائيل غير قادرة على حماية المقدسات الاسلامية والمسيحية بالمدينة .

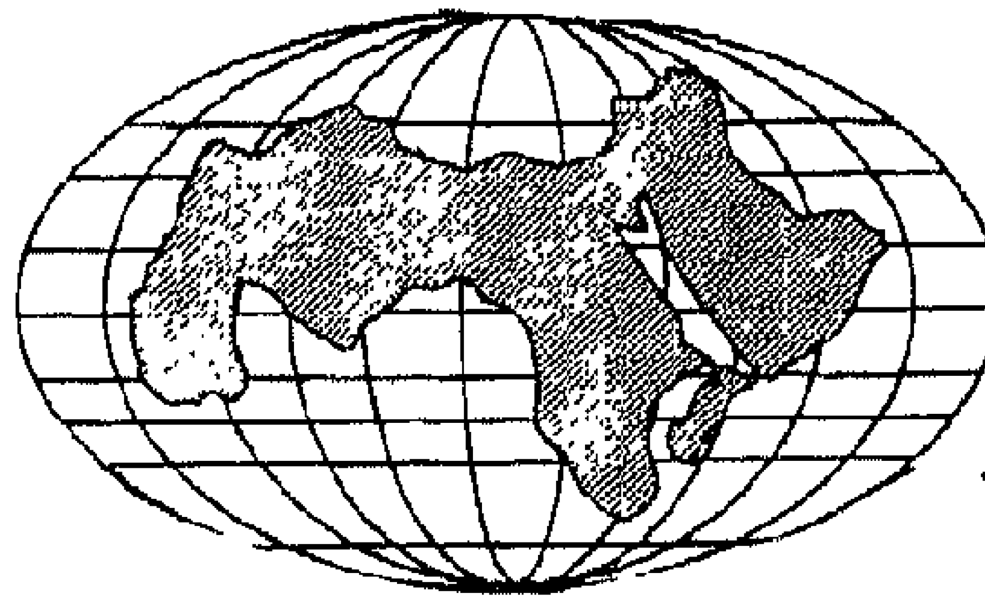
ألفية القدس .. والمزاعم الاسرائيلية :

واذا كانت اسرائيل قد أقدمت منذ أوائل العام (١٩٩٥) على استكمال عملية تهويد القدس التى بدأتها منذ عام ١٩٦٧ عبر خطوات ومراحل تشريعية وتنفيذية عديدة ومستمرة فإنها (أى اسرائيل) قد خططت لاحتفال القدس ٣٠٠٠ لتتويج المرحلة النهائية لتهويد المدينة المقدسة بزعم مرور ثلاثة آلاف عام على اتخاذ الملك داوود مدينة القدس عاصمة للملكة اليهودية عام ٩٩٦ قبل الميلاد .وإقدام اسرائيل على مثل هذا الاحتفال يوم ٤ سبتمبر ١٩٩٥ فيه مجافاة لحقائق التاريخ حيث لا تمثل حقبة المملكة اليهودية (٧٠ سنة) إلا برهة زمن عابرة من تاريخ طويل ومتصل تعرضت فيه المدينة للغزاة أكثر من ٤٠ مرة . ولقد عاصر العرب من أحداث القدس وتاريخها القديم والوسيط والحديث ما لم تعاصره أمة أو طائفة أخرى من الغزاة .

والحقيقة أن اسرائيل قد أقدمت على مثل هذا الاحتفال الذى يستمر نحو ١٦شهرا فى محاولة لاستدراج الرأى العام العالمى للاعتراف الرسمى والواقعى بالقدس الموحدة عاصمة أبدية لاسرائيل حيث يلاحظ أن الاحتفال يسبق بدءمفاوضات القدس (فى مايو ١٩٩٦) ويواكبها على أمل أن يشكل هذا ضغطا على المفاوض الفلسطينى تدفعه الى اليأس من نتيجة المفاوضات .

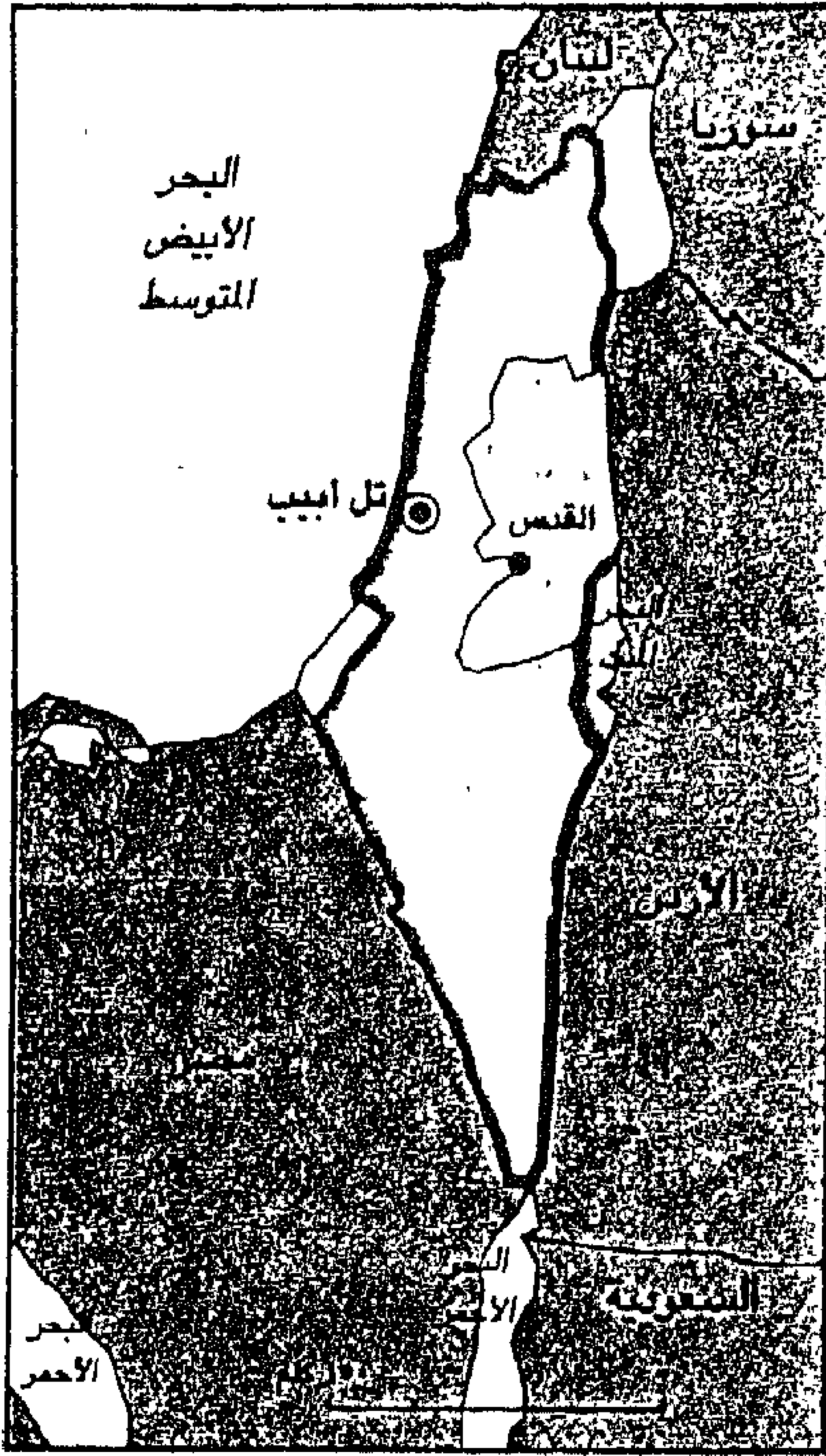
ولا عجب أن يكون الكونجرس الأمريكى بمجلسيه (النواب والشيوخ) هو أول ما يستجيب للمخطط الاسرائيلى عندما صوت (فى أكتوبر ١٩٩٥) بأغلبية مع نقل السفارة الأمريكية عام ١٩٩٩ من تل أبيب الى القدس رغم تحذيرات الادارة الأمريكية التى أعلنت مرارا من قبل اتفاقها مع مواقف الأغلبية العظمى من دول العالم حول أن الوضع النهائى للقدس لا يمكن تسويته إلا عن طريق المفاوضات .

وأخيرا .. فقد كان عام ١٩٩٥ بالنسبة للقدس مليئا بالأحداث والتطورات السريعة والمثيرة قبل أن تدخل قضية المدينة المقدسة المرحلة النهائية للمفاوضات مع ثلاث قضايا رئيسية أخرى هى المستوطنات واللاجئين والحدود . وكل الدلائل تشير الى أن تحديات ١٩٩٦ بالنسبة لقضية القدس سوف تكون أكثر حدة وصعوبة فهو عام الانتخابات الاسرائيلية وأيضا عام الانتخابات الأمريكية وفى كلتاهما تصبح قضية القدس قضية المزايدات الأولى عند الاسرائيليين وعند الأمريكيين . ويبقى فى النهاية أن تصبح قضية القدس أيضا هاجسنا الأول والأخير طوال السنوات الثلاث القادمة للمفاوضات (١٩٩٦-١٩٩٩) .



اسرائيل ما بعد رابين : دوافع الاغتيال واحتمالات تطور العنف المسلح

احمد ابراهيم محمود



يعتبر اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين فى الرابع من نوفمبر ١٩٩٥ حدثا غير مسبوق على الاطلاق فى اسرائيل، ويمثل هذا التطور فى حد ذاته انعكاسا للعديد من الاعتبارات والمتغيرات الهيكلية التى دفعت نحو تفاقم واستشراء معدلات العنف الداخلى فى اسرائيل ووصولها الى درجة استخدام العنف المسلح ضد اعلى رمز سياسى فى الدولة بهدف تسجيل الاعتراض على سياسات معينة من جانب الحكومة الاسرائيلية، وبالتحديد السياسة المتعلقة بعملية التسوية العربية - الاسرائيلية . وواقع الامر، ان عملية اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى تمثل بهذا المعنى انقطاعا بالغ الاهمية بين مرحلتين فاصلتين فى عملية التطور السياسى الداخلى، وفى تطور ظاهرة العنف المسلح الداخلى فى اسرائيل . وعلى هذا الاساس، فان دراسة مختلف جوانب عملية اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين تقتضى التركيز على ثلاثة جوانب رئيسية، أولها يتعلق بالمتغيرات والدوافع الكامنة وراء الاغتيال، سواء المتعلقة بالنمو المحوظ فى وزن وفاعلية الحركة اليمينية المتطرفة او المتعلقة بالاستقطاب الحاد فى المجتمع الاسرائيلى بشأن عملية التسوية .أما الجانب الثانى، فهو يتركز على تناول التغيرات التى طرأت على مختلف الجوانب السياسية الاسرائيلية، سواء المتعلقة بمستقبل التركيبة السياسية والحزبية او الخاصة بمستقبل ظاهرة العنف الداخلى . وأخيرا، فان الجانب الثالث يتمثل فى دراسة مختلف جوانب التطور المستقبلى المحتمل للسياسة الاسرائيلية فى عملية التسوية عقب اغتيال اسحق رابين.

اولا : المتغيرات الدافعة الى اغتيال اسحق رابين

يمثل اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين بحد ذاته دالة رئيسية على عمق التناقضات الداخلية فى اسرائيل، كما يشير الى ان هذه التناقضات دخلت طورا جديدا من اطوار النمو، وهو طور اكثر ميلا نحو ممارسة العنف المسلح واسع النطاق ضد ابرز رموز الدولة باعتبار ذلك اكثر الوسائل قوة للتعبير عن الاحتجاج السياسى. فى ظل هذه الوضعية، يعبر اغتيال اسحق رابين بالدرجة الاولى عن عمق المعارضة الداخلية فى اسرائيل لمسار عملية التسوية العربية - الاسرائيلية، وهو مسار بات واضحا ان قطاعات واسعة من الرأى العام والنخبة السياسية الاسرائيلية ليست موافقة عليه، ولايقتصر الامر هنا على مجرد قطاع اليمين المتطرف، وانما يمتد ايضا الى اليمين، بل والى شريحة عريضة من اليسار الاسرائيلى ذاته ممثلة فى بعض اجنحة حزب العمل الحاكم . وعلى هذا الاساس، لايعتبر اغتيال اسحق رابين مجرد عمل فردى اقدم عليه مهووس يمينى متطرف فى اسرائيل، ولكنه يمثل فى واقع الامر نتاجا للعديد من المتغيرات الهيكلية

الكامنة فى صميم بنية المجتمع الاسرائيلى، ويمكن الاشارة على وجه التحديد الى نوعين رئيسيين متلازمين من المتغيرات:

أولها، النمو الهائل فى حجم ووزن الحركة الاصولية اليمينية المتطرفة فى اسرائيل، لاسيما فى شقها الدينى، والتى استطاعت ان تستشرى فى المجتمع الاسرائيلى فى الوقت الراهن، بحيث اصبحت تضم مالايقل عن ١٠ فى المائة من تعداد السكان، وحوالى ٤٠ فى المائة من ضباط الجيش الاسرائيلى، وظلت هذه الحركة تتخذ مواقف رافضة وبالغة الحدة ضد العديد من سياسات حكومة رابين، الامر الذى لم يؤد فقط الى خلق المناخ المناسب لاقدام احد افراد هذه الحركة على اغتيال رابين، ولكنها باركت ايضا هذا الاغتيال بعد وقوعه.

ثانيا، الاستقطاب الحاد القائم فى المجتمع الاسرائيلى بشأن عملية التسوية العربية - الاسرائيلية، ذلك ان المجال الاول والرئيسى للخلاف بين الحركة الاصولية اليهودية والحكم فى اسرائيل كان متمحورا حول عدم رضا تلك الحركة عن المسارات الراهنة لعملية التسوية العربية - الاسرائيلية، وسعيها الى وقف هذه العملية بكافة السبل المتاحة، بما فى ذلك اكثرها عنفا وخطورة .

فمن ناحية اولى، يتمثل العامل الرئيسى وراء اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين فى النمو الهائل الذى شهدته الحركة الاصولية الدينية اليهودية فى اسرائيل، وتشتمل الحركة اليمينية المتطرفة فى اسرائيل على العديد من العناصر التى تتباين بصورة مذهلة فى الحجم والتنظيم والفاعلية، الا ان من الممكن على وجه العموم رصد اكثر تلك الحركات فاعلية فيما يلى:

- حركة جوش امونيم، وقد نشأت عقب حرب يونيو ١٩٦٧، وكانت فى الاصل عبارة عن جماعة متطرفة منشقة عن الحزب القومى الدينى (المفدال) ، واتسم نشاط هذه الحركة بالتطرف والابتعاد عن التعاليم المعتدلة نسبيا التى كان الحزب القومى الدينى يتسم بها .وقد اصبحت حركة جوش امونيم بمثابة معمل التفريخ الرئيسى للحركة اليمينية المتطرفة فى اسرائيل، وركزت هذه الحركة على توسيع دائرة الاستيطان فى الاراضى العربية المحتلة، واستفادت فى هذا الاطار من السياسة الحكومية التى نفذها ورعاها ايجال الون فى تلك الفترة والتى اعتمدت على دعم الحركة الاستيطانية فى القدس والخليل، وذلك فى اطار خطة امنية توسعية واسعة النطاق . وفى هذا الاطار، ظلت حركة جوش امونيم تنمو بسرعة مذهلة منذ اواخر السبعينات وحتى اوائل الثمانينات فى ظل حكم الليكود، حتى اصبحت تنظيما بالغ الخطورة من خلال ممارستها لاعمال عنف بالغة البشاعة ضد الفلسطينيين فى المناطق المحتلة، ومن ابرز العمليات التى كانت قد نفذتها عملية الاعتداء على رؤساء البلديات الفلسطينية فى يونيو ١٩٨٠، ولم تتعامل السلطات الاسرائيلية مع هذه العمليات بصورة حاسمة، وانما كانت تجرى محاكمات وهمية، وكان منفذو تلك العمليات يعاقبون عقوبات بسيطة للغاية، وكان السجن بالنسبة لهم مجرد فترة نقاهة، وكانوا يخرجون من السجن بوصفهم ابطالا قوميين ودينيين فى اسرائيل .

- حركة (كاخ) : تأسست هذه الحركة على يدى اليهودى الامريكى الحاخام مائير كاهانا، وتعتبر حركة كاخ وليدة التطرف الدينى والسياسى اليهودى فى الولايات المتحدة الامريكية، وكان قدومها الى اسرائيل بمثابة امتداد لـ (رابطة الدفاع اليهودية) التى كان قد انشأها وتزعمها كاهانا حتى مقتله عام ١٩٩٠، وتعتبر هذه الحركة بدورها مصدر تفريخ للعديد من الحركات اليمينية المتطرفة الاصغر شأنا فى الاراضى العربية المحتلة . وقد اهتم كاهانا بنشر اتباعه على مقربة من المدن والقرى العربية فى الضفة الغربية حتى اصبحوا يسيطرون بالكامل على اربع مستعمرات هى :كريات اربع وبرخاه والون مورى وتبوح . وفى اعقاب اغتيال كاهانا، آلت زعامة الحركة الى باروخ مرزال، بينما يتولى نوعام فادرمان منصب المتحدث بأسم الحركة، بينما تولى ابن كاهانا زعامة شق اخر من الحركة فى مستوطنة تبوح . وقد أدى التنافس على زعامة الحركة الى بروز تنظيمين اخريين مواليين وموازيين لكاخ هما: اللجنة من اجل الامن فى الشوارع، وشرطة يهودا .

- المنظمات اليمينية المتطرفة الصغيرة، حيث اصبحت الحركات اليمينية المتطرفة تمثل جزءا من التكوين الطبيعى للحركة الاستيطانية فى الاراضى العربية المحتلة، ونشأ فى هذا الاطار العديد من الجماعات، مثل المنظمة اليهودية المقاتلة (ايال) التى يتزعمها افيشاى رفيف، وينتمى ايجال عامير قاتل اسحق رابين الى هذه المنظمة، وهناك ايضا جماعة سيف داوود التى تعمل ايضا فى الاراضى العربية المحتلة، وتعتبر مسئولة عن اغتيال عدد من الفلسطينيين فى منطقة جبل الخليل، وكذلك حركة بناة المعبد التى تكرس نفسها بالكامل لمهمة بناء الهيكل اليهودى على انقاض المسجد الاقصى فى القدس الشرقية، وحركة هذه ارضنا التى يتزعمها موشى بيجلين وتسعى الى وقف عملية التسوية العربية - الاسرائيلية لانها سوف تؤدى من وجهة نظرهم الى التنازل عما يعتقدون انه ارض اسرائيل التاريخية، وهو ماسوف يؤدى بالتالى الى القضاء النهائى على دولة اسرائيل . وهناك ايضا العديد من الجماعات اليمينية المتطرفة الاخرى فى الاراضى المحتلة، الا ان من الصعب اجراء حصر دقيق لها، نظرا لعدم وجود أية اطر قانونية او تنظيمية لها فى الساحة السياسية الاسرائيلية.

من ناحية اخرى، كانت عملية الاغتيال المذكورة نتاجا للاستقطاب والتوتر الحادين الناشئين فى الحياة السياسية الاسرائيلية بفعل عملية التسوية العربية - الاسرائيلية . وعلى الرغم من ان هذا الاستقطاب ليس جديدا فى حد ذاته، الا انه بات يكتسب ابعادا اخرى اكثر اهمية على الاطلاق خلال الاونة الاخيرة .فقد اكدت التطورات الجارية على الساحة الاسرائيلية ان هناك قطاعات واسعة للغاية

من النخبة السياسية والرأى العام فى اسرائيل تعارض بشدة المسارات الراهنة للتسوية العربية – الاسرائيلية . وتتدرج هذه المعارضة على مستويات مختلفة فى اسرائيل، حيث تتراوح بين اربعة مستويات : مستوى الحزب الحاكم ذاته، مستوى المعارضة الحزبية، مستوى المستوطنين الاسرائيليين فى الاراضى العربية المحتلة، مستوى الرأى العام الاسرائيلى .ففى داخل حزب العمل الحاكم، يعارض العديد من العناصر الفاعلة داخل الحزب من حيث المبدا عملية التسوية اذا انطوت على تنازلات اقليمية فى الضفة الغربية والجولان، وتبلورت هذه المعارضة فى اطار حركتين داخل الحزب، اولاهما المعروفة بـ (لوبى الجولان) الذى يتزعمه ثلاثة من اعضاء الكنيسيت عن حزب العمل هم : افيجدور كحلانى، ياكوف شيفى، عمانوئيل ريسمان، وتقوم الفكرة الرئيسية لاعضاء هذا اللوبى على رفض الانسحاب من هضبة الجولان، أيا كان مضمون اتفاق التسوية الذى سوف يجرى التوصل اليه بين سوريا واسرائيل ، وذلك استنادا الى ان الجولان تمثل بالنسبة لاسرائيل عمقا استراتيجيا لايمكنها الاستغناء عنه . أما الحركة الثانية، فهى حركة (الطريق الثالث) التى تضم مجموعة من جنرالات الاحتياط وبعض الرؤساء السابقين لجهاز الموساد، وتؤكد على انها سوف تعارض بقوة اى نية للانسحاب من الجولان لان مثل هذا الانسحاب سوف يعرض امن شمال اسرائيل كله للخطر . أما المستوى الثانى للمعارضة الاسرائيلية للتسوية وللانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، فهو يتمثل فى مستوى المعارضة الحزبية داخل الكنيسيت وخارجه، ويقود هذا الاتجاه تكتل الليكود اكبر الاحزاب الاسرائيلية المعارضة، ويضم فى عضويته ايضا الاحزاب الدينية . وتتدرج معارضة هذه الاحزاب عموما، وتكتل الليكود خصوصا، فى اطار الصراع الحزبى على السلطة، أى انه لايرتبط بالضرورة بالاحتياجات الامنية او السياسية المتعلقة بالتسوية، حيث يخشى قادة الليكود من ان يؤدى نجاح حزب العمل والاحزاب اليسارية المتحالفة معه فى انجاز عملية التسوية الى دعم موقفها فى الساحة السياسية الاسرائيلية لفترة طويلة قادمة . ولذلك ، حرص الليكود دوما على تصوير كافة التطورات التى تحققت على صعيد التسوية بين الدول العربية واسرائيل على انها كارثة على امن واحتياجات الدولة العبرية . أما المستوى الثالث للمعارضة الاسرائيلية للتسوية، فيتمثل فى مستوى المستوطنين الاسرائيليين فى الاراضى العربية المحتلة، وبالتحديد فى الضفة الغربية وهضبة الجولان ، حيث توجد العديد من التنظيمات اليمينية المتطرفة التى تشكل العماد الرئيسى للنشاط الاستيطانى الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة، والتى تتبنى موقفا مناوئا بالغ العنف ضد اية محاولات للتسوية تنطوى على التنازل عن أى جزء مما يعتقدون انه ارض اسرائيل التاريخية .واخيرا ، فان المستوى الرابع لمعارضة عملية التسوية فى اسرائيل، فهو يتمثل فى الرأى العام الاسرائيلى ذاته، حيث تشيع معارضة قوية فى اوساط الجمهور الاسرائيلى لمسار عملية التسوية مع الفلسطينيين والسوريين .فعلى المسار الفلسطينى – الاسرائيلى، ابدت قطاعات واسعة من الرأى العام الاسرائيلى معارضة قوية لاتفاق المرحلة الثانية لتنفيذ عملية الحكم الذاتى الفلسطينى المعروف اعلاميا باسم (اوسلو -٢) ، لأنه سوف يؤدى على نحو مباشر الى اقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، بالاضافة الى انه يدلل ايضا على امكانية ان تتنازل الحكومة الاسرائيلية ايضا عن مبدأ الحفاظ على وحدة مدينة القدس . أما فيما يتعلق بالمسار السورى – الاسرائيلى، فان استطلاعات الرأى العام الاسرائيلى التى تجرى بصورة اسبوعية على عينات من الجمهور الاسرائيلى تشير الى ان حوالى ٧٠ فى المائة من افراد العينة يرفضون الانسحاب من الجولان، وظلت هذه النسبة ثابتة منذ فترة طويلة نسبيا . وقد ادت هذه الوضعية الى خلق مناخ بالغ الحدة والتوتر فى اسرائيل بين الحكومة ومعارضى التسوية، وهو مامثل اجمالا الخلفية التى اغتيل فى سياقها اسحق رابين.

ثانيا: انعكاسات اغتيال رابين على السياسة الاسرائيلية

ترك اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين اثارا بالغة الاهمية على العديد من الدوائر والقضايا السياسية فى اسرائيل، لاسيما بالنسبة للقضايا الاكثر الحاحا والمرتبطة ارتباطا مباشرا بعملية الاغتيال . فقد برزت، أولا، اشكالية التشكيل الامثل للحكومة الاسرائيلية فى مرحلة مابعد رابين، والتى كان من الضرورى ان تأخذ فى الاعتبار العديد من التوازنات والمعطيات الداخلية، كما كانت هناك من ناحية ثانية اشكالية العنف الداخلى فى اسرائيل، والتى باتت بدورها قابلة للمزيد من التصعيد من جانب الجماعات اليمينية المتطرفة فى اسرائيل .

١ - تحولات التركيبة السياسية الداخلية فى اسرائيل:

ادى اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين الى نشوء حالة من الشلل والارتباك السياسى، سواء داخل حزب العمل او على امتداد الساحة السياسية والحزبية الاسرائيلية، وشهدت الساحة السياسية الاسرائيلية تطورات كثيفة للغاية فى المرحلة القصيرة التى اعقبت اغتيال رابين بهدف اعادة الاستقرار على المستويين الحكومى والامنى فى الداخل. وقد اظهرت هذه التطورات ان عملية استعادة الاستقرار قد تاثرت بعدد من المتغيرات والعوامل بالغة الاهمية يتمثل ابرزها: العمل على احتواء العنف الداخلى والحيلولة دون استفحاله، والحرص على ضمان اكبر قدر ممكن من الاغلبية للحكومة المقبلة فى الكنيسيت الاسرائيلى، والحرص على الحفاظ على صورة اسرائيل امام العالم الخارجى . وعلى هذا الاساس، تمحورت حركة التفاعلات الداخلية فى اسرائيل خلال الفترة القصيرة التى اعقبت الاغتيال حول النقطتين التاليتين:

أولا :التشكيل الحكومى الجديد .فقد تولى شيمون بيريز مهمة تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة باعتباره زعيم اكبر كتلة داخل الكنيسيت، علاوة على انه شغل

بالفعل منصب رئيس الوزراء بالوكالة، فضلا عن انه كان شريكا لرابين فى كافة التفاعلات السياسية . وفى اطار عملية اعادة ترتيب الحكومة الاسرائيلية ، ركز شيمون بيريز بالاساس على تشكيل فريق حكومى تكون مهمته مواصلة عملية السلام فى الشرق الاوسط واعادة الثقة الشعبية التى اهتزت اثر اغتيال اسحق رابين . ومن ثم، استهدفت الاتصالات الحزبية التى قام بها بيريز زيادة الاغلبية التى تتمتع بها الحكومة المقبلة فى الكنيسيت، بما يتيح لها ادارة شئون السياسة الداخلية والخارجية دون تعقيدات كبيرة. وكانت بعض التقديرات الاولية قد اشارت الى امكانية ان يعمد شيمون بيريز الى محاولة الافادة من الشعبية الجارفة التى تتمتع بها حزب العمل ومعسكر السلام فى اطار الفورة العاطفية التى نشأت لدى الرأى العام الاسرائيلى عقب اغتيال رابين، ويلجأ الى الدعوة الى انتخابات مبكرة فى اسرائيل، الا ان شيمون بيريز ركز على ان الاولوية تتمثل فى دفع المسيرة السلمية . وقد اعربت مصادر حزب العمل عن اعتقادها بان فترة السنة المتبقية على موعد الانتخابات العامة المقبلة ربما تكفى لتعزيز شعبية الحزب عبر دفع عملية التسوية مع الفلسطينيين والسوريين، لاسيما من خلال تحقيق نجاحات على المسار السورى – الاسرائيلى، مما يلغى الحاجة الى اجراء انتخابات مبكرة .

وقد جابهت عملية اعادة التشكيل الحكومى العديد من الخلافات داخل حزب العمل الاسرائيلى بشأن العديد من القضايا، حيث برزت خلال الفترة القصيرة التى اعقبت الاغتيال خلافات بين رئيس الوزراء بالوكالة شيمون بيريز وزعماء اخرين داخل حزب العمل حول طبيعة التشكيل الوزارى المحتمل، فقد استاء بعض قادة الحزب من اتجاه بيريز الى تولى منصب وزير الدفاع بنفسه الى جانب منصب رئيس الحكومة، وكان هولاء القادة يفضلون اسناد منصب وزير الدفاع الى ايهود باراك الذى كان يشغل منصب وزير الداخلية، وهو ماسبب تعقيدات شديدة فى الساحة السياسية الاسرائيلية لفترة ليست بالقصيرة، وكانت هذه التعقيدات عائدة فى جانب منها الى ان اسناد منصب وزير الدفاع الى ايهود باراك كان سوف يمنح الحكومة ثقة اكبر من قبل الرأى العام الاسرائيلى الذى يبدى احتراما وتقديرا عاليا للسياسيين ذوى الخلفية العسكرية القوية، الا ان بعض الاوساط الاسرائيلية رأت ان بيريز ربما يجد فى اسناد منصب وزير الدفاع الى باراك اداة لاعطاء الاخير قاعدة نفوذ وقوة بالغى الاهمية، الامر الذى قد يتيح له منافسة بيريز ذاته على رئاسة الحزب والحكومة مستقبلا . أما بالنسبة لوزارة الخارجية، فقد تمحور الجدل حول امكانية اسناد هذا المنصب الى نائب وزير الاقتصاد يوسى بيلين الذى يعتبر من الحمائم، الا ان هذا الترشيح كان يثير تخوفا من جانب بعض اوساط حزب العمل من امكانية ان يؤدى وجود شيمون بيريز ويوسى بيلين معا فى حكومة واحدة الى اتهامها بانها "حكومة حمائم".أضف الى ذلك، ان الخلاف دار بصورة ضارية داخل الحزب حول محاولة بيريز الغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، وتفضيله العودة الى النظام القديم الذى كان معمولا به، والذى يقوم على تكليف زعيم اكبر حزب يفوز فى الانتخابات بتشكيل الحكومة، ويخشى شيمون بيريز ان يؤدى تنفيذ هذا القانون الى خسارته فى الانتخابات القادمة نظرا لشعبيته الضئيلة نسبيا فى الشارع الاسرائيلى.

وعلى هذا الاساس، كانت الحكومة الجديدة التى شكلها شيمون بيريز عبارة عن توليفة وسيطة لتجاوز كافة الاشكاليات والمحاذير القائمة، حيث جاءت الحكومة عبارة عن ائتلاف بين كل من حزب "العمل" وحزب "ميريتس" اليسارى وكتلة "يعود" الدينية، وحظى هذا الائتلاف باغلبية حوالى ٥٨ نائبا فى الكنيسيت من اصل ١٢٠ عضوا، بالاضافة الى النواب العرب الخمسة الذين يدعمون الائتلاف من الخارج . وقد جرى الجمع بين حزب ميريتس اليسارى وكتلة يعود اليمينية فى ائتلاف واحد من خلال اتفاق يقضى بتعهد حزب العمل الحفاظ على الوضع القائم فى اسرائيل فيما يتعلق بتطبيق الشريعة اليهودية واشتراط الحصول على موافقة حزب ميريتس لسن اية قوانين دينية جديدة .وفى اطار التشكيل الجديد، جرى تعيين ايهود باراك وزيرا للخارجية ويوسى بيلين وزيرا فى رئاسة الوزراء وموشيه شاحال وزيرا لشئون الامن الداخلى وحاييم رامون وزيرا للداخلية .وفى نفس هذا الاطار، خصص بيريز لنفسه وزارة الدفاع، جنبا الى جنب مع رئاسة الحكومة، وذلك بهدف احكام سيطرته على كل مايتصل بتطبيق اتفاق اوسلو مع الفلسطينيين من ناحية، بالاضافة الى السيطرة على كافة الترتيبات الامنية المتعلقة باية اتفاقات يجرى التوصل اليها مستقبلا مع السوريين، فضلا عن رغبة بيريز فى توظيف هذا المنصب سياسيا عبر محاولة اقناع الرأى العام الاسرائيلى بانه قادر على توفير الامن على الرغم من خلفيته غير العسكرية . وفى نفس الوقت، كان التشكيل الحكومى الجديد يرمى الى ايجاد حوار بين اليسار واليمين داخل الحكومة، وجرى ذلك عبر اسناد منصب وزير بلاحقيبة للحاخام يهودا اميتال بهدف ايجاد قناة للاتصال بالمستوطنين اليهود سعيا الى رأب الصدع بين العلمانيين والمتدينين . وقد بدا واضحا على التشكيل الحكومى الاسرائيلى الجديد الحرص الشديد على انجاح عملية التسوية مع الفلسطينيين والسوريين، حيث اسندت الى يوسى بيلين مهمة التنسيق التام مع اورى سافير الامين العام لوزارة الخارجية ومنسق عملية السلام، مما يعنى ان ايهود باراك لن يتمتع بنفوذ كبير فى ادارة شئون السياسة الخارجية الاسرائيلية، وهو مايشير الى ان شيمون بيريز احتفظ لنفسه بأهم واوسع الصلاحيات فى التشكيل الجديد والمتمثلة فى : رئاسة الحكومة، ووزارة الدفاع، وقيادة عملية التسوية.

ثانيا :اعادة ترتيب الاوضاع الامنية الداخلية . فقد اظهرت جميع الاطراف الحكومية والحزبية فى اسرائيل حرصا على استعادة الاستقرار والتبرؤ من تهم التحريض على عملية الاغتيال .ومن ثم، فانه على صعيد اعادة ترتيب

البيت الداخلي في اسرائيل، واصلت اجهزة الامن الاسرائيلية حملة اعتقالات وتحقيقات واسعة النطاق، وجرى في هذا الاطار التحقيق مع العديد من المتطرفين والمستوطنين الاسرائيليين . أضف الى ذلك، ان العديد من المؤشرات الحت الى امكانية تشديد الاجراءات الامنية في الداخل بهدف السيطرة على الجماعات اليمينية المتطرفة وتفكيك حالة الاستقطاب الحادة في المجتمع الاسرائيلي، الا ان التطورات الفعلية التي جرت في هذا الشأن اقتصرت على مجرد تشكيل لجنة سياسية للتحقيق في ملابسات اغتيال اسحق رابين، وذلك على الرغم من ان التصريحات الصادرة عن كبار المسئولين الاسرائيليين كانت تشير الى امكانية اتخاذ اجراءات اشد واكثر حسما، حيث كان المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية ميخائيل بن يائير قد اشار الى ان اجهزة الامن الاسرائيلية سوف تفتح تحقيقا مع جميع اولئك الذين ايدوا اغتيال اسحق رابين، كما اعلن وزير العدل الاسرائيلي ديفيد لبعي انه سوف يتقدم بمشروع تشريع جديد الى الكنيسيت لتجريم كل من يدعو الى القتل او يشجع على العنف، بما في ذلك حظر المظاهرات امام منازل المسئولين المنتخبين ، الا ان الحكومة امتنعت لاحقا عن تنفيذ اى من هذه الافكار بهدف الحيلولة دون تصعيد الموقف الداخلي . وعلى اية حال، فان هذه الوضعية ادت اجمالا الى اجبار اليمين الاسرائيلي، وتحديدا بنيامين نتانياهو، على ادانة الاغتيال بقوة والموافقة الصريحة على استمرار حزب العمل في الحكم، فيما جاء بمثابة رد فعل تكتيكي لامتصاص ردود الفعل الغاضبة المشار اليها في الشارع الاسرائيلي، علاوة على ان ذلك كان يمثل محاولة ضمنية للحد من الشعبية المتنامية لتيار السلام ولحزب العمل في السياسة الاسرائيلية .

ومن ناحية اخرى، شهد جهاز الامن العام (الشاباك) حالة من الارتباك والفوضى، بعدما ادى اغتيال رابين الى اتساع نطاق الاتهامات المتبادلة فيما بين العناصر القيادية في ذلك الجهاز، علاوة على حدوث سلسلة من الاستقالات بين صفوف ابرز عناصر هذا الجهاز . والواقع، ان جملة هذا الارتباك كان عائدا الى اخفاق الجهاز في توفير الحماية للشخصيات العامة في اسرائيل، وفي المقدمة رئيس الوزراء، وبدا واضحا بصفة خاصة في هذا الصدد ان هناك ثغرات كبيرة نجمت عن عدم تنفيذ الاوامر والتعليمات الصادرة الى عناصر الحماية الميدانية، الامر الذى ساعد ايجال عامير قاتل رئيس الوزراء اسحق رابين على الاقتراب منه وتنفيذ عملية الاغتيال بسهولة . وفي نفس هذا الاطار، تشير العديد من التقارير الى ان اجراءات حماية الشخصيات الحكومية في اسرائيل شهدت كثافة غير عادية، لاسيما بالنسبة لرئيس الوزراء شيمون بيريز، لاسيما وان تهديدات عديدة بالقتل قد وصلته عقب اغتيال رابين.

٢-اغتيال رابين واشكالية العنف الداخلي في اسرائيل:

يمثل اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين حدثا غير مسبوق في السياسة الاسرائيلية في التاريخ اليهودي الحديث، وتشير هذه الحادثة في أهم دلالاتها على الاطلاق الى ان ظاهرة العنف الداخلي في اسرائيل شهدت تحولا بالغ الاهمية خلال الفترة الماضية، ويصب هذا التحول بصفة عامة في اتجاه المزيد من تفاقم هذه الظاهرة، علاوة انها باتت مدفوعة في المرحلة الراهنة بالاعتبارات التوراتية - الايديولوجية - السياسية في آن واحد معا، وهو مايمثل مزيجا استثنائيا كان من شأنه ان اباحت الجماعات اليمينية المتطرفة لنفسها الابتعاد عن المحاذير التي كانت قائمة فيما مضى، وهي المحاذير التي كانت تحد فيما مضى من الاندفاع في طريق استخدام العنف المسلح في حركة التفاعلات الداخلية . ومن ثم، يشير اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين الى استنفاذ الصيغة الاسرائيلية القديمة لاحتواء العنف السياسي طيلة العقود الاربعة الماضية التي كانت تقوم على انه بالرغم من ان اسرائيل تعيش في بيئة اقليمية من العنف والصراع المسلح مع الدول العربية المجاورة، وبالرغم ايضا من ان الكيان الاسرائيلي ظل يشهد دوما تباينات هائلة في الاراء بين الاسرائيليين انفسهم بشأن الدين وحدود الدولة وطابعها السياسي، الا ان العناصر الفاعلة والاكثر تأثيرا في النخبة السياسية الاسرائيلية اهتمت باقامة ميكانيزمات فاعلة للتصدى للعنف الداخلي عبر الاهتمام ببناء درجة عالية من التضامن الداخلي، جنبا الى جنب مع تطوير قواعد قانونية وتشريعية فاعلة ضد استخدام العنف في الداخل، الامر الذى ساعد الى حد كبير على اقامة شبكة نفسية - اجتماعية من السيطرة على الذات ضد اغراءات الانحدار الى دوامات العنف والانخراط في حروب اهلية في الداخل.

هذا التضامن الداخلي والقواعد القانونية المضادة للعنف في ساحة التفاعلات الداخلية في اسرائيل شكلا معا فيما مضى حواجز هامة في مواجهة العنف، وكانت فاعلية هذه الاليات عائدة الى انها لقيت تجاوبا من الجمهور الاسرائيلي الذى كان مدركا لمخاطر الانجراف نحو العنف، وهو ادراك تبلور من خلال التأمل في التاريخ اليهودى الطويل، والذى كان قد شهد - على سبيل المثال - انهيار عصر الهيكل الثاني عام ٧٠ بعد الميلاد بفعل الحرب الاهلية الشرسة التي قضت على الكيان اليهودى الذى كان قائما في ذلك الوقت .وبالتالي، فان دروس التاريخ اليهودى القديم قدمت ايضا لليهود المعاصرين دروسا قيمة بان العنف الداخلي يعنى النهاية والفناء والضعف في مواجهة شعوب العالم الاخرى . ومع ذلك، فان اسرائيل شهدت العديد من حالات العنف السياسي المحدود، لاسيما في عام ١٩٥٩، وعامي ١٩٧١ - ١٩٧٢، حينما وقعت توترات طائفية عنيفة في وادى صليب وتل ابيب والقدس . والواضح ان هذه التوترات واعمال العنف السياسي لم تكن ترمي الى الاستيلاء على السلطة، بقدر ماكانت محاولة لجذب انتباه السلطة الى التحفظات والمواقف التي تتبناها الجماعات المستخدمة للعنف، وكانت جميع هذه التوترات ذات طابع ايديولوجي - سياسي، ولم تكن ذات طابع اقتصادى - اجتماعي، حيث ان اسرائيل لم تجابه

اضطرابات اجتماعية عنيفة بفعل التزام جميع الاحزاب الكبرى والقوى السياسية الفاعلة بالعمل على تحسين اوضاع الطبقات الكادحة .وبالتالى، فان الجماعات الدينية المتطرفة كانت دائما صاحبة اليد العليا فى ممارسة العنف المسلح فى اسرائيل، وكان العنف الذى مارسته بعض تلك الجماعات نابعا بالاساس من رفضها الايديولوجى - اللاهوتى للدولة الصهيونية، ولم يكن هذا العنف مرتبطا باحداث تاريخية تمثل محورا مركزيا للمجتمع الاسرائيلى كله، وكان للعنف الدينى الطائفى هنا ديناميكيته الخاصة النابعة من احتياجاته وتوتراته الداخلية، او من التطورات السياسية الداخلية غير المتوقعة، وكان هذا العنف فيما مضى محدودا الى ادنى درجة بفعل القيود التشريعية، كما ان هذا العنف كان مرتبطا بدرجة "التكفير" التى يحكم بها حاخامات الطوائف الدينية المتشددة على الاخرين، سواء كانوا من الساسة او من المواطنين العاديين.

ومن ثم، كانت محدودية ظاهرة العنف السياسى والايديولوجى والطائفى فى اسرائيل خلال الفترة المنصرمة منذ نشأة اسرائيل عائدة الى مجموعة متشابكة من الاعتبارات، بعضها يتمثل فى استمرار التهديد الخارجى، بينما يتمثل بعضها الاخر فى القيود التشريعية القاسية، فى حين يتمثل بعضها الثالث فى الكابح الذاتى الراسخ فى السيكولوجية الاسرائيلية والمكتسب من تجارب التاريخ القديم. . ومع ذلك، فان تطورات عملية التسوية العربية - الاسرائيلية ادت الى تقويض الاجماع الوطنى فى اسرائيل، وباتت هناك فجوة واسعة للغاية بين مواقف حزب العمل والائتلاف الحاكم من ناحية، وبين قوى اليمين واليمين المتطرف من ناحية اخرى، حيال العديد من قضايا التسوية، وهو ماكان مصدرا للعديد من المواجهات واعمال العنف الداخلى فى اسرائيل، ووصل هذا العنف الى اقصى درجاته خلال الفترة القصيرة الماضية مع اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين، مما يعنى ان البنية الاجتماعية فى اسرائيل باتت تذخر بالعديد من المصادر المولدة للعنف المسلح واسع النطاق، واصبحت هناك امكانية واسعة للمرة الاولى على الاطلاق فى اندلاع مواجهات مسلحة واسعة بين قطاعات اجتماعية واسعة وبين الاجهزة الامنية الرسمية فى البلاد .

ثالثا: اغتيال رابين ومستقبل عملية التسوية

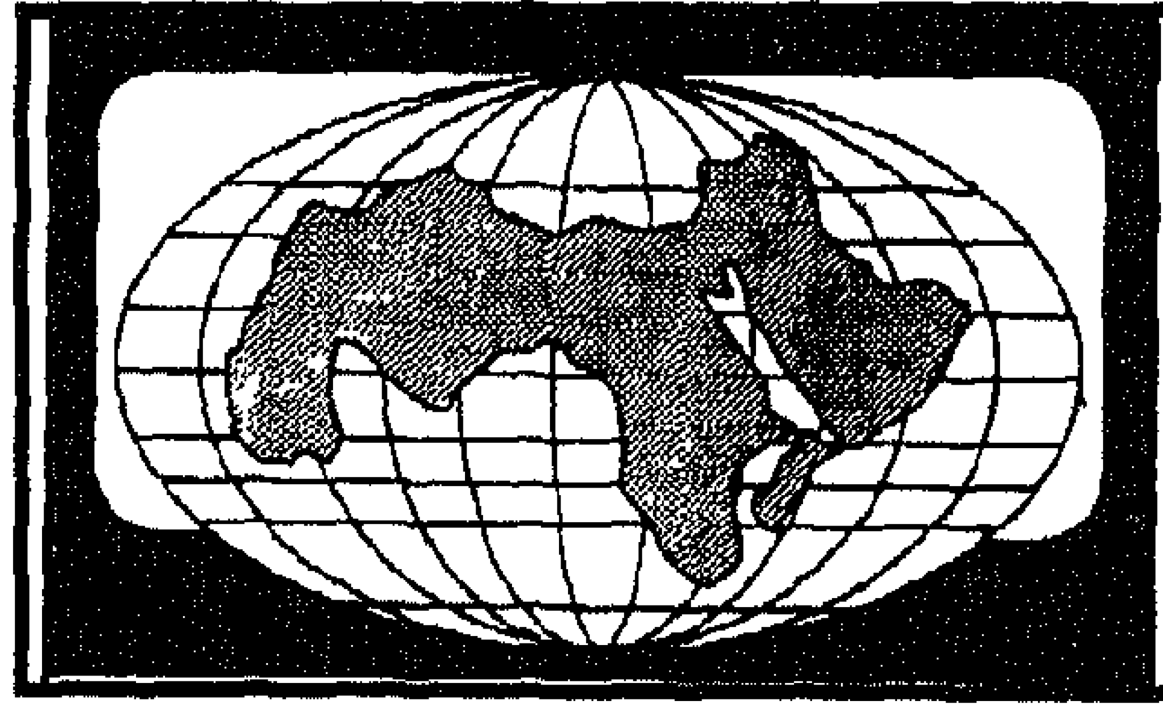
اكدت التطورات الاكثر حداثة على حرص الحكومة الاسرائيلية على الافادة من الدعم الهائل الذى لقيه معسكر السلام فى الاوساط السياسية الاسرائيلية عقب اغتيال اسحق رابين . فقد اصبح معسكر السلام فى اسرائيل فى اقوى موقف له على الاطلاق منذ بدء عملية التسوية العربية - الاسرائيلية، حيث أدى اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين، وكون هذا الاغتيال قد جاء فى اطار مظاهرة جماهيرية واسعة النطاق تأييدا للسلام، الى زيادة الغضب والحنق الجماهيرى على اليمين واليمين المتطرف، بمافى ذلك على زعيم تكتل الليكود بنيامين نتانياهو، علاوة على ان الاغتيال يمثل اول سابقة من نوعها فى اسرائيل، وسوف تظل هذه السابقة ترتبط فى الذهنية الاسرائيلية باليمين وايديولوجيته، مما جعل حزب العمل ومعسكر السلام باسره فى موقف بالغ القوة فى اسرائيل .ومن ثم، فان هذه الوضعية انعكست فى ثلاثة ملامح رئيسية طبعت السياسة الاسرائيلية من عملية التسوية على النحو التالى:

١ - التأكيد على اهمية ومحورية عملية التسوية فى سياسات الحكومة الاسرائيلية الجديدة، حيث شدد المسئولون الاسرائيليون على الالتزام بدفع عملية التسوية العربية - الاسرائيلية باعتبار ذلك اولوية قصوى، بل ان رئيس الوزراء بيريز ذهب الى ان عملية التسوية تفوق فى اهميتها انتخابات الكنيسيت القادمة .وعلى هذا الاساس، اهتم المسئولون الاسرائيليون بدعوة الاطراف العربية المعنية الى الاشتراك مع اسرائيل فى بذل المزيد من الجهد لدفع عملية التسوية، وقام بيريز فى اول خطاب له عقب تشكيل الحكومة الجديدة بدعوة سوريا الى بدء عهد جديد من المفاوضات مع اسرائيل، علاوة على ان المسئولين الاسرائيليين اعربوا عن رغبتهم فى ان تفضى الجهود المكثفة التى قامت بها الدبلوماسية الامريكية خلال شهر ديسمبر ١٩٩٥ الى طرح مبادرة غير عادية لتحريك المسار السورى - الاسرائيلى، فضلا عن دفع عملية التسوية باكملها قدما الى الامام ، وهو ماحدث بالفعل عقب زيارة شيمون بيريز الى العاصمة الامريكية ، وقيامه بطرح صيغة جديدة تماما للتفاوض مع سوريا تنطوى على استعداد اسرائيل للانسحاب من هضبة الجولان السورية فى مقابل سلام كامل مع سوريا ، مما ساهم فى اعادة قوة الدفع الى المسار السورى - الاسرائيلى .

٢ - ابداء المزيد من التشدد فى ادارة العملية التفاوضية مع الاطراف العربية المعنية، وجرى فى هذا الاطار التشديد على عدم استعداد اسرائيل العودة الى حدود عام ١٩٦٧، حيث اشارت تصريحات وزير الخارجية الجديد ايهود باراك عقب توليه منصبه الى ان اسرائيل لن تعود الى حدود عام ١٩٦٧، وان اسرائيل تريد ضم اجزاء من الضفة الغربية، والابقاء على وجودها المدنى والعسكرى فى وادى الاردن والاحتفاظ بمجموعة المستوطنات اليهودية الواقعة جنوب بيت لحم التى يطلق عليها اسم (غوش ايتسيون) ومستوطنات غرب الضفة، مع الاحتفاظ ايضا بممر واسع فى تلك المنطقة، بالاضافة الى اقامة قدس كبرى موحدة تحت السيادة الاسرائيلية، جنبا الى جنب مع البحث عن حلول وسط مع الفلسطينيين والسوريين للمشكلات العالقة بما لايضر باسس الامن الاسرائيلى. وفى نفس هذا الاطار، انذر رئيس الوزراء الاسرائيلى شيمون بيريز منظمة التحرير الفلسطينية بوجوب تعديل ميثاقها الوطنى الذى ينص على ازالة دولة اسرائيل، والا سوف يتوقف تنفيذ اتفاقات السلام الفلسطينية - الاسرائيلية، وكان الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات قد تعهد منذ سبتمبر ١٩٩٣ بتعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى.

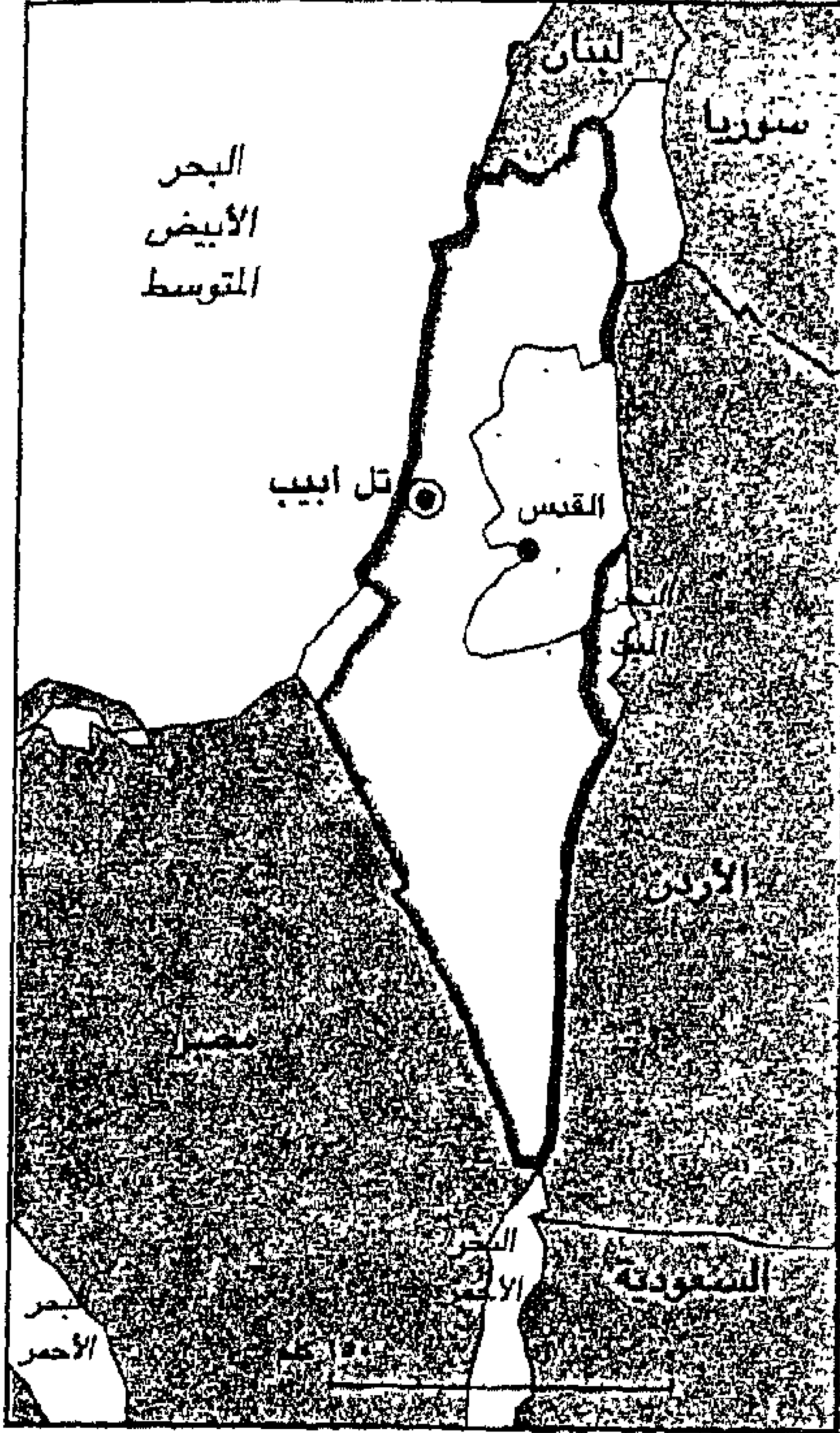
٣ - على صعيد الممارسة الواقعية، اهتمت الحكومة الاسرائيلية بمواصلة عملية تنفيذ البرنامج الزمني لاعادة الانتشار في الضفة الغربية . وفي هذا الاطار، قام ضباط فلسطينيون واسرائيليون منذ ٧ نوفمبر ١٩٩٥ باجراء مباحثات بشأن الترتيبات اللازمة لاستكمال عملية انتشار افراد الشرطة الفلسطينية في منطقة جينين، ثم بدأت القوات الاسرائيلية الانسحاب فعليا من جينين عقب ذلك .وقد اكد رئيس الوزراء الاسرائيلي بالوكالة شيمون بيريز ان الحكومة الاسرائيلية سوف تواصل تطبيق ماتم الاتفاق عليه مع الفلسطينيين نصا وروحا، بحيث تستأنف خطط اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في مدن الضفة الغربية في التوقيتات المحددة سلفا. وبشكل عام، فقد استهدفت هذه الاتصالات مواصلة انسحاب الجيش الاسرائيلي من المدن الفلسطينية في الضفة الغربية دون مشكلات، بحيث يستمر هذا الانسحاب حتى نهاية عام ١٩٩٥ للسماح باجراء انتخابات فلسطينية عقب استكمال الانسحاب .

ومع ذلك، فان قوة الدفع هذه التي حصل عليها معسكر السلام الاسرائيلي لاتنفي ان هناك العديد من الاشكاليات التي مازالت تحيط بعملية استكمال مباحثات التسوية على المسارين الفلسطيني - الاسرائيلي والسوري - الاسرائيلي. ففي كلا هذين المسارين، شهدت عملية التسوية انتكاسات متوالية، بفعل تبني اسرائيل لاستراتيجية تفاوضية تقوم على محاولة توظيف تفوقها الاستراتيجي على الدول العربية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وامنية ذات درجة عالية من الديمومة والاستمرارية، وهو مايلقى درجات متفاوتة من الرفض والمقاومة من جانب الاطراف العربية المعنية . وقد بدا نفس هذا التوجه واضحا في سياسة الحكومة الاسرائيلية على نحو ماسبق ان ذكرنا، حيث اكد المسئولون الاسرائيليون على ان التسوية العربية - الاسرائيلية لايمكن ان تكون ابدا على حساب الاحتياجات الامنية الاسرائيلية، وان لدى اسرائيل القدرة على فرض تصوراتها لعملية التسوية بحكم انها الطرف الاقوى في الميزان الاستراتيجي العام في المنطقة، وبطبيعة الحال فان هذه العقلية تمثل السبب الرئيسي الذي حال دون الوصول الى اية نتائج عملية على المسار السوري - الاسرائيلي، كما يهدد هذا الموقف الاسرائيلي بامكانية وصول عملية التسوية على المسار الفلسطيني الى درجة الجمود، لاسيما لدى التفاوض بشأن مختلف جوانب الوضع النهائي.



اتفاق توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى : المضامين السياسية والمدلولات الواقعية

علاء سالم



بعد مفاوضات شاقة بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى ، توصل الجانبان الى إتفاق طابا ، الذى يدشن المرحلة الثانية من إعلان المبادىء الفلسطينى - الإسرائيلى ، الذى وقع فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، فقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على إتفاق طابا فى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥ ، وبعد موافقة الجهات الرسمية فى الجانبين ، وقع الاتفاق فى صورته النهائية فى واشنطن ٢٨ سبتمبر . ويعنى إتفاق طابا بتنفيذ إجراءات المرحلة الثانية ، وتحديدا اعادة إنتشار الجيش الإسرائيلى فى المدن المأهولة بالسكان فى الضفة الغربية ، وإجراء الانتخابات الفلسطينية ، التى سوف تفرز السلطة ، التى تناط بها مسؤولية التفاوض مع إسرائيل حول قضايا واجراءات المرحلة النهائية للتسوية .

ويحمل هذا الاتفاق فى طياته زخما اضافيا لمسار المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ، وهو المسار الذى واجه فى الآونة الأخيرة العديد من الاخفاقات على الأصعدة كافة والتى كان أحد مظاهرها تصاعد وتيرة العنف والمصادمات ما بين الجانبين مما أعاد أجواء الانتفاضة الفلسطينية الى الأذهان . ويمكن إرجاع هذا الاخفاق فى أحد أهم محدداته الى التشدد الإسرائيلى فى قضايا واجراءات تمكين السلطة الفلسطينية من السيطرة على الضفة سياديا ، وهو تشدد يشير الى تردد رئيس الوزراء السابق رابين فى قضايا التسوية السياسية واستحقاقاتها من ناحية . والحساسية السياسية الشديدة للقضايا محل التفاوض بين الجانبين ومردودها على المركز السياسى وثقل الحكومة الإسرائيلية ، خصوصا وهى مقدمة على عام الانتخابات البرلمانية فى نوفمبر ١٩٩٦ من ناحية أخرى . وقد أتاح اتفاق طابا ، مد السيطرة الفلسطينية على قرابة ٣٠٪ من مساحة الضفة البالغة ٥ر٥ مليون دونم ، وسلطات أوسع فى مجالات تسيير الشؤون الحياتية للفلسطينيين ، دون أن تكون له أية مضامين أو مظاهر سيادية فلسطينية فى هذه المرحلة الانتقالية من الحكم الذاتى الفلسطينى .

وقد حمل الاتفاق أيضا فى طياته ، العديد من المضامين والأبعاد التى لا تخلو من مؤشرات خطيرة تجاه عمليات تصور وتوقع الأوضاع المستقبلية فى المرحلة النهائية ، ومن أبعاد دعائية هامة للحكومة الإسرائيلية وحزب العمل ذاته . وقد تجسدت تلك الأبعاد الدعائية بشكل أساسى فى الربط ما بين تنفيذ مضامين إتفاق طابا ، وضرورة اضطلاع الفلسطينيين وتحديدا من سوف ينتخبون فى مجلس الحكم الذاتى ، بالغاء الميثاق الوطنى الفلسطينى ، وبنوده التى تدعو الى "الكفاح المسلح ضد إسرائيل والعمل على تدمير وجودها المادى والمعنوى فى المنطقة" . ومن المعروف أن بنود هذا الميثاق ألغيت فعليا مع بدء عملية التسوية

السياسية في مدريد أكتوبر ١٩٩١ ، والهدف هنا ، هو حرمان اليمين الإسرائيلي "بشقيه القومي والديني" من ورقة طالما استخدمها في مواجهة الحكومة الإسرائيلية وجهودها لإرساء تسوية مع الفلسطينيين .

ويمكن تحديد مضامين اتفاق طابا وأبعاده المختلفة ، في شكل التسويات التي تمت بخصوص القضايا كافة ، ومدى التنازلات التي قدمها كل جانب للوصول لهذه التسويات ، وهذه القضايا هي :

القضايا المتعلقة بالترتيبات الأمنية :

تشير قضايا هذا الملحق ، الى إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في المناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية ، وتشمل ثلاثة أنواع من المناطق : (أ) وتشمل المدن الفلسطينية الست جنين ، ونابلس ، وطولكرم ، وقلقيلة ، ورام الله ، وبيت لحم (في مدينة الخليل ستطبق ترتيبات أمن خاصة) ، و ٤٥٠ بلدة وقرية . وفي هذه المناطق ستكون للمجلس الفلسطيني المسئولية الكاملة عن الأمن الداخلي والنظام العام ، والمسئوليات المدنية الكاملة . المنطقة (ب) ، وتشمل المدن والقرى الفلسطينية في باقي الضفة . وفي هذه المناطق ، التي تضم نحو ٦٨٪ من السكان الفلسطينيين ، سيمنح المجلس سلطة مدنية كاملة ، كما سيناط بالمجلس الحفاظ على الأمن العام بينما تتولى إسرائيل سلطة الأمن العليا لحماية مواطنيها ومكافحة الارهاب . وستكون لهذه المسئولية الأسبقية على المسئولية الفلسطينية . وستقام ٢٥ نقطة شرطة فلسطينية في مدن وقرى محددة لتمكين الشرطة الفلسطينية من ممارسة مسئوليتها عن النظام العام . وفي المنطقة (جـ) والتي تشمل المناطق غير المأهولة والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل والمستوطنات اليهودية ستحتفظ إسرائيل بالمسئولية الكاملة عن الأمن والنظام العام . وسيتولى المجلس في هذه المنطقة المسئوليات المدنية فقط غير المتصلة بالأرض مثل الشؤون الاقتصادية والصحة والتعليم . وسوف تنتهي إعادة الانتشار في المنطقة (أ) قبل ٢٢ يوما من انتخاب مجلس الحكم الذاتي "المقرر له في يناير ١٩٩٦". أما إعادة الانتشار في المنطقتين (ب) و (جـ) فسوف تتم بعد إقامة المجلس ، ومدة كل مرحلة ستة أشهر أي أنه بعد ١٥ شهرا من أكتوبر ١٩٩٥ ، سوف تنقل جميع الأراضي في الضفة للاختصاص الاقليمي لمجلس الحكم الذاتي ، باستثناء القدس الشرقية ، والمستوطنات والمواقع العسكرية "وتشكل في مجموعها قرابة ٥٢٪ من مساحة الضفة".

ويحدد هذا الملحق بوضوح تام استمرار إسرائيل في تحمل مسئولية الأمن الخارجي بكاملها في الأراضي الفلسطينية ، والأمن العام للإسرائيليين والمستوطنين في المنطقتين (ب) و (جـ) . ولكنه في الوقت نفسه ، يبقي على جهاز تنسيق فلسطيني - إسرائيلي مشترك يجتمع مرة كل اسبوعين ، وتكوين لجنتين أمنيتين اقليميتين (أحداهما لغزة والأخرى للضفة) . وسيطرة إسرائيل على الممر الذي سوف يصل أراضي الضفة بالقطاع أمنيا "مدة فتحه ١٠ ساعات يوميا" . أما بالنسبة للمستوطنين فإن الاتفاق يمنع الشرطة الفلسطينية من إيقافهم أو اعتقالهم ، ولكنه يسمح باحتجازهم اذا خالفوا القانون ، الى حين قدوم الدورية المشتركة ، وحينها يحق للجنود الإسرائيليين فقط التحقيق معهم واعتقالهم . ورغم تلبية الاتفاق للمطلب الفلسطيني ، وهو زيادة حجم الشرطة الفلسطينية الى ١٢ ألف جندي ، فإنه أكد في الوقت نفسه ، على حرية المستوطنين والجنود في التنقل في مناطق الضفة الغربية ، وأن هذه الشرطة ستكون مسؤولة عن مكافحة ما أسماه الاتفاق "الإرهاب وأعمال التحريض والعنف" . كما تم رفض معظم المطالب التي تقدم بها المفاوض الفلسطيني في مفاوضات طابا والتي يمكن بلورتها في :

- رفض توسيع مساحة أريحا الادارية ، إذ طالب الوفد الفلسطيني بأن يشمل الاتفاق الجديد توسيع المنطقة التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية في مدينة أريحا ، وذلك بهدف خلق تواصل جغرافي - اقليمي بينها وبين المدن الست في المرحلة (أ) . ولكن المفاوض الإسرائيلي رفض ذلك بشدة انطلاقا من أن وضعية مدينة أريحا تم تحديدها في إتفاق أوسلو ، ومن ثم فهي بذلك تختلف عن وضعية باقي مناطق الضفة الغربية .

- رفض تحديد حدود المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية على خرائط إعادة الانتشار ، وقد كان الهدف الفلسطيني من تثبيت هذه الحدود على خرائط رسمية هو الحيلولة دون توسيع هذه المستوطنات خلال سنوات المرحلة الانتقالية ، ولاسيما إذا وصل الليكود للحكم ، ولكن الجانب الإسرائيلي رفض التطرق الى كل ما من شأنه أن يمس بوضعية المستوطنات حاليا ومستقبليا ، وذلك لحين بدء مفاوضات المرحلة النهائية .

- رفض إزالة جميع نقاط التفتيش على الطرق الرئيسية ما بين المدن الفلسطينية ، وقد قرر الاتفاق فقط إختزالها كي يسمح للفلسطينيين بحرية التنقل نسبيا ما بين تلك المدن ، ولاسيما مع اقتراب موعد الانتخابات ، وما يعتريها من حملات انتخابية وتنقل للمرشحين بين أنحاء الضفة والقطاع .

- رفض الانسحاب الكامل من مدينة الخليل ، وإنما وضع ترتيب خاص لاعادة الانتشار في المدينة وما حولها من قرى . وفيه سيبقى المستوطنون وتعدادهم ٤٢٥ مستوطنا تحت الحماية المباشرة للجيش الإسرائيلي "على المستوى العسكري" ، كما أنهم سوف يبقون مواطنين إسرائيليين "على المستوى المدني" ، ولكنهم سوف ينتمون لمدينة الخليل "على المستوى البلدي" . والوجود العسكري الإسرائيلي في المدينة ، سوف يكون في الحي القديم ، ووسط المدينة ، حيث تجمعات المستوطنين ، وعلى الطرق الرئيسية التي يسلكونها من والى الخليل ، والحرم الابراهيمي ومستوطنة كريات أربع . وما عدا ذلك سيخضع

للاختصاص الاقليمى للفلسطينيين إذ سيرفع علمهم على مبنى الحاكمية العسكرية ، والتى شكلت حتى الآن رمزا للحكم العسكرى والاحتلال فى المدينة ، وذلك بعد أن تتحول الى مقر للادارة الفلسطينية ، كما ستعود القرى الفلسطينية المحيطة بالمدينة الى إشراف السلطة الفلسطينية على دفعتين كما أن الوجود الفلسطينى فى المدينة سوف يكون ذا طابع رمزى فى أساسه ، فرغم الاتفاق بين الجانبين على تحديد عناصر الشرطة الفلسطينية التى سوف تتواجد فى المدينة بنحو ٣٠٠ شرطى ، عوضا عن الـ ٥٠ شرطيا الذين كانت إسرائيل مبدئيا وافقت عليهم ، فإنه لن يسمح إلا لعشرة منهم فقط بحمل السلاح فى المدينة .

– رفض أية عمليات كاملة لنقل صلاحيات حماية والحفاظ على الأماكن المقدسة فى الضفة الغربية للفلسطينيين ، والاستمرار فى الترتيبات الراهنة فى هذه الأماكن ، والتى تتيح لإسرائيل الهيمنة على هذه الصلاحيات ، مع وجود قدر من التواجد الفلسطينى فى هذه الترتيبات . ففى مدينة الخليل سوف تبقى الترتيبات الأمنية الراهنة سارية المفعول ، وهى ترتيبات أدخلت بعد مجزرة الحرم الابراهيمى التى ارتكبها المستوطن باروخ جولدشتاين فى فبراير ١٩٩٤ ، والتى قسم بموجبها الحرم الى قسمين أحدهما يهودى والآخر إسلامى ، ولكل منهما مدخل خاص ، والجديد فى الاتفاق أنه سوف يسمح لشرطى فلسطينى بالوقوف عند المدخل الاسلامى فقط . أما فى بيت لحم ، فإن الطريق ما بين القدس وضريح راحيل "إحدى زوجات النبى يعقوب" ، والحفاظ على الأمن فى الضريح نفسه سوف يبقيان تحت السيطرة الإسرائيلية ، والشىء نفسه فى قبر النبى يوسف فى نابلس .

القضايا الخاصة بالانتخابات :

جرى التأكيد فى الاتفاق على أن عملية انتخاب مجلس الحكم الذاتى الفلسطينى ، سوف تبدأ بعد ستة أشهر من التوقيع النهائى على اتفاق طابا ولكن أعيد جدولتها لتكون فى يناير ١٩٩٦ ، وقبل انتهاء هذه المدة بنحو ٢٢ يوما سوف يكون الجيش الإسرائيلى قد أكمل إعادة انتشاره فى المدن الفلسطينية الست التى تشملها المنطقة (أ). وسوف يتكون مجلس الحكم الذاتى من ٨٢ عضوا ، وله اختصاصات تشريعية وتنفيذية وفى الوقت نفسه ، سوف يجرى انتخاب منفصل لرئيس المجلس ، ويتضمن الملحق الخاص بهذه القضايا العديد من المضامين ذات الطابع المقوض للمطالب والحقوق الفلسطينية .

فبعض هذه المضامين متعلق بالسلطة الفلسطينية ذاتها ، ففى بيانها الأول من تونس وقبل الرحيل الى غزة وأريحا ، قالت السلطة الفلسطينية أنها سوف تشرع قانونا للأحزاب السياسية فورا يمهد لمشاركة الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع فى انتخابات حرة وقائمة على التعددية السياسية ، وحتى التوقيع على اتفاق طابا ، وبعد عامين ، لم يشرع هذا القانون ، وبالتالى لم تظهر أحزاب وقوى سياسية بصورة رسمية . أعلن القانون رسميا فى نوفمبر ١٩٩٥ فيه جرى بالفعل تقسيم المنطقة الانتخابية فى الضفة والقطاع الى ١٦ دائرة انتخابية "١١ منها فى الضفة و ٥ فى القطاع" ، وهذه الدوائر هى : القدس الشرقية ، وأريحا ، والخليل ، وبيت لحم ، ورام الله ، ونابلس ، وطولكرم ، وقلقيلية ، وجنين ، وسلفيتا ، وطوباس "فى الضفة الغربية" ، وجباليا ، وشمال القطاع ، ومدينة غزة ، ودير البلح بما فيها المخيمات الوسطى ، وخان يونس ، ورفح "فى قطاع غزة". ومن النواحى العملية ، لم يعد هناك الوقت الكافى لتدارك هذا الخلل . فالوقت غير كاف لتشكيل الأحزاب والترويج لبرامجها ، ناهيك عن كون االشهرين غير كافيين أساسا لأية حملة انتخابية معقولة سواء للأفراد أو الأحزاب والجماعات السياسية ، مما يتيح للمنظمة السيطرة على مجلس الحكم الذاتى .

أما المضامين الخاصة بإسرائيل ، واتفاق طابا ، فهى تتجاوز فى مدلولاتها المضامين الخاصة بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ، ويمكن بلورتها فى :

– أن المجلس لن تكون له أية صلاحيات تشريعية وتنفيذية ، إلا فى السياق الذى حددته إسرائيل فى اتفاق طابا ، ومن ثم لن يكون لهذا المجلس ورئيسه أية اختصاصات سيادية تتجاوز هذا السياق داخليا "السيطرة على الأرض والموارد الاقتصادية" وخارجيا "الاتصال واقامة أية روابط وعلاقات مع قوى خارجية" وهو ما جرى التأكيد عليه بشكل صريح فى الاتفاق "لن يكون للمجلس صلاحيات فى مجال العلاقات الخارجية" . بما يشمله ذلك من سلطة التوقيع على اتفاقيات المنح والمعونات الدولية لأراضى الحكم الذاتى ، إذ سوف تنوب المنظمة عن المجلس فى مجالات الاتصال الخارجى وتوقيع الاتفاقيات الدولية .أى أن المجلس لن تكون له الشخصية القانونية أو الاعتبارية فى مواجهة الآخرين ، وإنما فى مواجهة الفلسطينيين وحسب .

– فيما يتعلق بسكان مدينة القدس فعلى الرغم من الاقرار بحقهم فى ممارسة العمل الانتخابى ، فثمة قيد ورد فى اتفاق طابا يستثنى مواطنى القدس من عمليات الترشيح لانتخابات مجلس الحكم الذاتى . إذ لن يسمح لأى مواطن مقيم فى القدس الشرقية بالترشيح لهذه الانتخابات ، الا إذا كان له عنوان سكن آخر فى الضفة والقطاع وسارى المفعول . كما سوف يحق لمواطنى القدس الشرقية الاقتراع فى مراكز خارج النطاق الادارى للمدينة باستثناء مركز واحد للاقتراع ، سوف يوضع فى أحد المراكز البريدية فى المدينة .

– وفقا لمضامين اتفاق طابا ، يحق لإسرائيل رفض مشاركة أى مرشح أو حزب يبنى حملته الانتخابية على أساس معارضة مسيرة التسوية وتطبيقاتها ، على الرغم من كون إسرائيل فى إنتخاباتها القادمة "نوفمبر ١٩٩٦" سوف تسمح للأحزاب والقوى الدينية واليمينية التى

تعارض اتفاق أوسلو وتطبيقاته بالمشاركة فى هذه الانتخابات ، وهى قوى أعلنت صراحة رغبتها فى التحلل من الالتزامات الواردة فى اتفاق طابا ، إذا ما وصلت للحكم .

– فى اتفاق أوسلو ، تم إقرار انسحاب الجيش الإسرائيلى من كل المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين ، ليشاركوا بحرية وبدون احتلال فى هذه الانتخابات ، أما ما تم الاتفاق عليه فى طابا ، فيقر الانسحاب الفعلى من ست مدن فلسطينية فقط ، وهى مدن سوف تنعم بالسلطة الفلسطينية ، ولكن العشرات من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية ، سوف تبقى تحت الاحتلال. وكذلك أكدت اتفاقية أوسلو على حق النازحين فى العودة ومشاركتهم فى الانتخابات ، وعمليا لم يعد أحد ، كما لم يتفق على تعريف – خلال لجنة شؤون النازحين – من هو النازح ، أو تعدادهم ، وهم الذين تقر اتفاقية أوسلو لهم ولأبنائهم بحق الانتخابات والترشيح . وفى اتفاق طابا ، لم يتم التطرق لهذه المسألة ، وبهذا حرم أكثر من ٢ر١ مليون فلسطينى من حقهم الانتخابى وتحديد من يمثلهم فى مجلس الحكم الذاتى ، أى أن الذى سوف يقرر المصير النهائى للكيان الفلسطينى هم سكان الضفة والقطاع الذين يمثلون نحو ثلث السكان الفلسطينيين .

القضايا ذات الطابع القانوني - القضائي :

يعطى الملحق الخاص بهذه القضايا مسؤولية وصلاحيات القضاء الادارى والجنائى على الفلسطينيين للسلطة الفلسطينية . ويستثنى من هذا الاختصاص القانونى ، المستوطنات بما عليها من مستوطنين ، وقواعد الجيش الإسرائيلى وما عليها من جنود ، إذ سوف تحتفظ إسرائيل بمسؤليات الاختصاص الادارى والجنائى على هؤلاء ، دون تدخل من سلطة الحكم الذاتى ، حتى فى القضايا التى سوف يكون فرد أو مجموعة من الفلسطينيين أحد طرفيها .

أما فيما يتعلق بالافراج عن المعتقلين الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية والبالغ عددهم ٥٥٤٠ سجينا فقد رفضت إسرائيل المطلب الفلسطينى بالافراج الفورى عن هؤلاء كبادرة حسن نية تجاه الفلسطينيين وتدعيما للمكانة السياسية والاجتماعية لعرفات وسلطة الحكم الذاتى ، فمن المعروف أن مطلب الافراج عن المعتقلين ، يحظى باجماع كبير فى الشارع الفلسطينى ، إذ لا توجد أسرة فلسطينية إلا كان لها ابن رهن الاعتقال ، ومنذ العام ١٩٦٧ ، ذاق حوالى نصف مليون فلسطينى مرارة السجن الإسرائيلى ، والمصادمات الأخيرة فى الأراضى الفلسطينية كانت تعبيرا فى أحد أهم محدداتها عن الرغبة فى تسوية هذه القضية ، واطلاق سراح ٥٥٤٠ معتقلا فى السجون الإسرائيلية ، ويتم تصنيف هؤلاء أكثر من مستوى ، فهناك مستوى الأحكام الصادرة بحقهم ، فقد تم إصدار أحكام ضد ٣٧٠٢ معتقل ، وهناك ٣٣٢ معتقلا على ذمة التحقيق ، وهناك أيضا ١٣٢٠ معتقلا الى أن تنتهى الاجراءات القانونية ضدهم ، و ١٨٦ تم اعتقالهم اداريا ، ثم من ناحية ثانية مستوى السجن ، إذ يوجد قرابة ٣٥٤٥ معتقلا فى سجون مصلحة السجون ، ونحو ١٩٩٥ فى المعتقلات التابعة للجيش ، وثالثا على مستوى الانتماءات السياسية للمعتقلين ، فهناك ٢٠٠٠ ينتمون الى حركة فتح ، وقرابة ٢٠٠٠ تابعون لحركة حماس ، والباقون ينتمون الى حركة الجهاد الاسلامى ، وبقية جبهات المعارضة الصغيرة . وأخيرا ينتمى نحو ٣٨٥٣ معتقلا للضفة الغربية و ١٠٩٢ لقطاع غزة و ٥٩٥ القدس الشرقية .

وعوضا عن هذا الافراج الفورى ، تقرر تشكيل لجنة تضم من الجانب الفلسطينى نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولى ، ومن الجانب الإسرائيلى دافيد ليبائى وزير العدل ، وكان الاتجاه العام فى مداولات هذه اللجنة ، هو القبول الفلسطينى بالطرح الإسرائيلى القائم على النظر للاعتبارات السياسية لعملية إطلاق سراح المعتقلين وتقديم جدول زمنى من ثلاث مراحل للافراج عن هؤلاء . بدأت المرحلة الأولى عقب التوقيع على الاتفاق بشكله النهائى فى واشنطن ٢٨ سبتمبر ، وتشمل الافراج عن ما بين ١٠٠ – ١٥٠٠ معتقل ، ومعظمهم من كبار السن ومن تجاوزت مدة عقوبته عشر سنوات والنساء . وقد تدخلت الاعتبارات السياسية بكثافة فى هذه المرحلة ، إذ رفضت إسرائيل إطلاق سراح جميع المعتقلات الفلسطينيات البالغ عددهن ٣٨ معتقلة، والاصرار على الافراج عن ٣٤ فقط ، لأن الباقيات صدرت بحقهن أحكام قضائية طويلة زمنيا لقيامهن بقتل ومواجهة إسرائيليين . والمرحلة الثانية ، سوف تبدأ عشية انتخابات مجلس الحكم الذاتى ، أما المرحلة الثالثة والأخيرة ، فيترك تحديد موعدها للجنة الفرعية الفلسطينية – الإسرائيلية المناط بها بحث هذه القضية .

القضايا الاقتصادية :

الحقت بهذه القضايا ، الملاحق الاقتصادية الناجمة عن اتفاق أوسلو ، والخاصة بامكانيات التعاون المشترك فى المجالات الاقتصادية ، ولكن فى اتفاق طابا رفضت إسرائيل تقديم أية تنازلات جوهرية للفلسطينيين ، وتحديدا فيما يتعلق بالمطالبة الفلسطينية بالاشراف الكامل على مصادر المياه والكهرباء فى الضفة الغربية . وعوضا عن ذلك ، اتفق الجانبان على أن السلطات التى سوف تنقل من الادارة المدنية الإسرائيلية لمجلس الحكم الذاتى ، سوف تتعلق بالنواحى الحياتية والاقليمية "الأرض" فى المنطقتين (أ) و (ب) أما فى المنطقة (جـ) فالمسؤليات تشمل النواحى الحياتية فقط .

ومثل هذا النقل لن يكون من ناحية أتوماتيكيا ، وانما وفق شروط مفصلة تضمن حقوق الأرض للإسرائيليين واستمرار توفير الخدمات الخاصة بالمستوطنات "استمرار المستويات الحالية للاستهلاك المائى والكهربائى". ومن ناحية أخرى شاملا إذ اتفق الجانبان على تقاسم الإشراف على مصادر المياه فى الضفة ، مع زيادة الكمية المخصصة للفلسطينيين بما مقداره ٢٨ مليون متر مكعب سنويا ،

وقيام ادارة مشتركة لمصادر المياه ، بهدف منع الفلسطينيين من القيام من جانب واحد بزيادة حصتهم من المياه ، وذلك بالبحث عن مصادر مياه جديدة ، وحفر المزيد من الآبار . ومن المعروف أن حصة الإسرائيلي من مصادر المياه لا تقاس بأى حال من الأحوال بحصة الفلسطيني، إذ تتعدى العشرة أضعاف . فكمية المياه المتوفرة سنويا فى الضفة تبلغ ٦٥٠ مليون متر مكعب ، لا ينال الفلسطينيون فى الضفة البالغ عددهم ٢ر١ مليون نسمة "١٩٩٥" منها سوى ١٢٥ مليون متر مكعب سنويا ، والباقى يذهب للمستوطنين البالغ عددهم ١٢٠ ألف مستوطن "بدون القدس" والمدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر . أما السيطرة على الشبكة الكهربائية ، فإنها سوف تستمر لإسرائيل وسوف تبدأ مفاوضات خاصة حول هذه القضية ، بعد ثلاثة أشهر من التوقيع على اتفاق طابا .

ومن ثم ، فإن مضامين اتفاق طابا ، حملت فى طياتها تدهورا فى كم الاستحقاقات الفلسطينية من عملية التسوية ، اضافة الى حسن النية غير المبرر من المفاوض الفلسطيني تجاه الالتزامات والوعود الإسرائيلية ، وهى مسألة تثبت مع الزمن وخبرة التفاوض العربى مع إسرائيل فشلها .

****

المدلولات الواقعية :

تكاد تكون المضامين والمدلولات السياسية التى حملها اتفاق طابا فى طياته تجسيدا موضوعيا لمقولة "أن الزمن يعمل فى غير صالح العرب وقضاياهم الاستراتيجية" . ويكفى أن نلقى نظرة مقارنة على التمسك بالحقوق الفلسطينية والاصرار عليها طوال مراحل المفاوضات الزمنية مع إسرائيل لاستجلاء صدق هذه المقولة .

فمن المعروف أن حق التمثيل المستقل وحق تقرير المصير ، اللذين وردا فى اتفاقيات كامب دافيد ، تم التراجع عنهما فى إطار مدريد ، والذى تضمن بدوره حقوقا فلسطينية ، جرت بلورتها فى مطلب الحكم الذاتى الشامل خلال الفترة الانتقالية ، سواء فى النطاق والاختصاص الاقليمى "جميع الأراضى الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧" ، أو فى الممارسات والاختصاصات السيادية ، تم التراجع عنها فى إطار أوسلو ، والذى تضمن أيضا الاقرار بالانسحاب الإسرائيلى الشامل من جميع الأراضى والمدن الفلسطينية ونقل كامل للصلاحيات لهم والذى تم التراجع عنه بشكل مثير فى إتفاق طابا . ومن ثم يتضح أن الثوابت والمطالب الفلسطينية فى المفاوضات مع إسرائيل تم التراجع عنها بشكل مثير فى اتفاق طابا . ومن ثم يتضح أن الثوابت والمطالب الفلسطينية فى المفاوضات مع إسرائيل ، تم التراجع عنها بشكل متتابع ، وهو ما يجد تفسيره الوحيد فى ضعف ووهن البيئة العربية المحيطة والمساندة للإطار الفلسطينى ، ولذا يشكل إتفاق طابا نتيجة منطقية للتراجع العربى المتواصل على الأصعدة كافة .

كما هو متوقع ، فقد أثار التوقيع على اتفاق طابا العديد من الهواجس والجدل الداخلى فى الساحتين الفلسطينية والإسرائيلية ، وامتداداتهما فى الاطار الاقليمى المميز لعملية السلام والتسوية السياسية العربية – الإسرائيلية ، بشكل أعاد انتاج وتأكيد ملامح دينامية الاستقطاب التى تميز المواقف السياسية من عملية السلام . ومن المستبعد أن يكون لهذا الجدل وتداعياته أية مردودات عملية على تنفيذ الاتفاق ، وخبرة اتفاق أوسلو خير مؤشر على صحة هذا التوجه .

ويكاد يكون هناك شبه تماثل فى إدراكات ومنطلقات القوى المؤيدة والمعارضة لاتفاق طابا ، والاتفاق هنا يتمحور حول أنه يمثل نقلة نوعية متميزة فى مسار التفاوض الفلسطينى – الإسرائيلى . ولكن اتجاهات هذه النقلة كانت محور خلاف وتباين ما بين هذه القوى . ففى حين اعتبرته القوى المؤيدة للتسوية على الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى وامتداداتهما فى السياق الاقليمى، بأنه نقلة تاريخية فى مسار التفاوض ، تتيح تمكين الجانبين من إرساء دعائم الاستقرار والسلام المنشود ، وأنه اللبنة الأولى فى صرح الدولة الفلسطينية القادمة سواء أكان ذلك بشكل صريح من جانب الفلسطينيين أو بشكل ضمنى من جانب إسرائيل . فى المقابل ، نظرت اليه القوى المعارضة والرافضة لمضامين التسوية على أنه بداية منحى خطير فى التنازلات والتخلى عن الثوابت الأساسية وتحديدا فى قضايا الأرض . فمضامين لغة خطاب المعارضة الإسرائيلية هى : "أن الاتفاق بداية وعد بلفور جديد للفلسطينيين ، وأن بيريز أوجد فى طابا دولة فلسطينية ، ومنح قتلة اليهود شرعية ومكنهم من أن يلوذوا بمدن تحت سيطرتهم ، وأن الاتفاق أهدر المعانى الأساسية للقيم الصهيونية ، وأن اليمين الإسرائيلى اذا عاد للسلطة فلن يلتزم بمضامين اتفاق طابا والتنازلات التى قدمتها حكومة حزب العمل " .

أما مضامين لغة الخطاب المعارض للفلسطينى فتمحورت حول : "قناعة عرفات والسلطة الفلسطينية بالسيطرة الادارية على ٣٠٪ فقط من مساحة الضفة وأقل من ٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية ، مما يشكل خيانة وإهدارا للحقوق الفلسطينية فى التسوية مع إسرائيل ، وضرورة وقف عملية المفاوضات وما فيها من تنازلات" .

تظهر القراءة المتأنية للمضامين التى حملها اتفاق طابا فى طياته ، والذى ضم أكثر من ٤٠٠ ورقة وتضمن ستة ملاحق رئيسية تتعامل مع : ترتيبات الأمن ، والانتخابات ، والشؤون المدنية "نقل السلطات" ، والمسائل القانونية والعلاقات الاقتصادية ، والتعاون الإسرائيلى – الفلسطينى ، العديد من المدلولات السياسية التى تتجاوز فى تداعياتها المرحلة الآنية للمسار التفاوضى الإسرائيلى – الفلسطينى ، بكل ما حمله من تنازلات فلسطينية الى المرحلة النهائية للتسوية المحتملة على هذا المسار . إذ حاول اتفاق طابا رسم الملامح العامة لشكل التسوية النهائية الفلسطينية –

معلومات أساسية عن مدن المنطقة (أ)

المدن	سنة التأسيس	عدد السكان (١٩٩٠)	المساحة (دونم)	عدد المخيمات	مواعيد الانسحاب الجديدة
نابلس	١٨٦٩	١١٨,٧٠٠	٢٦,٥٠٠	٣	بدأ الانسحاب فى ١٦ نوفمبر واستكمل فى المنطقة القروية والمخيمات فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٥
جنين	١٨٨٥	٢٦,٦٠٠	٧,٥٠٠	١	بدأ الانسحاب فى ٢٥ اكتوبر وانتهى بالمناطق القروية ١٩ نوفمبر ١٩٩٥
طولكرم	١٨٨٦	٤٨,٤٠٠	١٠,٢٥٥	٤	بدأ الانسحاب فى ١٩ نوفمبر واستكمل فى المنطقة المحيطة بها فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٥
قلقيلية	١٩٥١	٢٢,٣٠٠	٢,٤٩٢	-	ضمت مع مدينة نابلس فى مواعيد الانسحاب
رام الله	١٩٠٨	٢٩,٤٠٠	١١,٠٩٠	-	بدأ الانسحاب فى ١١ ديسمبر واستكمل ٣١ ديسمبر ١٩٩٥
بيت لحم	١٨٧٢	٤٢,٢٠٠	٨,٠٠٠	٢	بدأ الانسحاب فى ٣ ديسمبر فى مدينة المهد، واستكمل فى المخيمات فى ٢١ ديسمبر ، ١٩٩٥
الخليل	١٨٩٠	٨٢,٤٠٠	٢٢,٠٠٠	-	بدأ الانسحاب فى ١٠ ديسمبر ويستكمل بشكل جزئى فى أواخر مارس ١٩٩٦ .

الإسرائيلية ، والخطوط الحمراء أمام المفاوض الفلسطينى والتى تجسدت فى العديد من الملفات التفاوضية ، مثل القدس وحدود الكيان الفلسطينى القادمة .

وعمليا يمكن بلورة العديد من المدلولات السياسية لاتفاق طابا فى :

(أ) أن الاتفاق بجميع المقاييس نقلة نوعية فى مسار المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ولكنه أيضا وبالمقاييس نفسها فى غير صالح الفلسطينيين وقضاياهم التفاوضية مع إسرائيل . ففى إتفاق أوسلو الأول وعلى الرغم من كل مساوئه وردت التزامات إسرائيلية جرى التراجع عنها فيما بعد بشكل لا يقدم مؤشرا تفاؤليا عن صدق إسرائيل فى الالتزام بما ورد فى اتفاق "أوسلو - ٢" ، فالحديث عن الانسحاب الإسرائيلى من منطقتى بداية الحكم الذاتى فى غزة وأريحا جرى التراجع عنه لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلى فيهما ، وإعادة الانتشار فى المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية ، جرى إختزالها فى إعادة الانتشار فى سبع مدن فلسطينية فقط (ست بشكل كامل وواحدة بشكل محدود) ، كما تراجعت فى "أوسلو - ٢" أية أحاديث عن النازحين الفلسطينيين وإمكانيات عودتهم ومشاركتهم فى تقرير المصير الفلسطينى فى الانتخابات القادمة ، أو إعادة توزيع المستوطنات والمستوطنين فى أراضى الحكم الذاتى الفلسطينى فى تجمعات إستيطانية ، تسهل حمايتها وتوفير الأمن لها خلال سنوات الفترة الانتقالية . وقد قدمت مدينة الخليل تجسيدا موضوعيا لاتجاهات التراجع الفلسطينى فى "أوسلو - ٢" والتى قد لا تقدم مؤشرات تفاؤلية خاصة بمدينة القدس . وإذا أضيفت الى ذلك اتجاهات التراجع الفلسطينى فى قضايا المياه والترتيبات الأمنية والاختصاص السيادى لمجلس الحكم الذاتى ، فإن الصورة تبدو غير مبشرة على الاطلاق للمستقبل .

(ب) لا يمكن فصل مخرجات ومضامين اتفاق طابا ، عن كم الضغوط التى مورست على المفاوض الفلسطينى ليس من قبل إسرائيل فحسب ، وانما أيضا من جانب الادارة الأمريكية ، والأسانيد إن كانت تبدو منطقية فى تفسير هذا الكم الهائل من الضغوط ، فإنها لم تعط اهتماما مماثلا للساحة الفلسطينية وقياداتها . فهى من ناحية ، تصب فى مساعدة الحكومة الإسرائيلية على إنجاز اتفاق بدعم فرصها فى انتخابات الكنيست القادمة ، مع التلويح بمخاطر هزيمة هذه الحكومة ، ومجىء حكومة بزعامة حزب الليكود واليمين الإسرائيلى ، وما يعنيه ذلك من وقف مسار التسوية وما يدعى من تنازلات إسرائيلية للفلسطينيين على أرضية معارضته لمضامين التسوية الراهنة . ومن ناحية أخرى ، تحقيق نصر دعائى وانتخابى للادارة الأمريكية يدعم من فرص الرئيس كلينتون الديمقراطية فى انتخابات الرئاسة القادمة . وما من شك فى أن استعجال التسوية والاتفاق فى طابا ، ونقل مكان التوقيع النهائى للاتفاق من القاهرة الى واشنطن صبا مباشرة فى هذا الاتجاه .

كما أن السرعة فى إنجاز اتفاق طابا ، سوف تتيح للادارة الأمريكية ، إعادة التركيز على المسار السورى - الإسرائيلى ، بغية تحقيق تقدم ملحوظ فى مفاوضاته ، ينتهى أيضا بتوقيع مماثل فى واشنطن يتيح نصرا دعائيا وانتخابيا آخر لادارة الرئيس كلينتون فى حملتها الانتخابية فى نوفمبر ١٩٩٦ . وقد أشار الى ذلك ضمنيا وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر فى كلمته أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن فى ٢٢ سبتمبر الماضى ، "إذا تمكن الإسرائيليون من إتمام الاتفاق مع منظمة التحرير ، فسوف يمكنهم ذلك من تركيز قدر أكبر من

الجهود والنشاط فى المسار السورى . واعتقادى الدائم أن التقدم فى أحد المسارات التفاوضية يساهم فى تشجيع الأطراف فى المسارات الأخرى" .

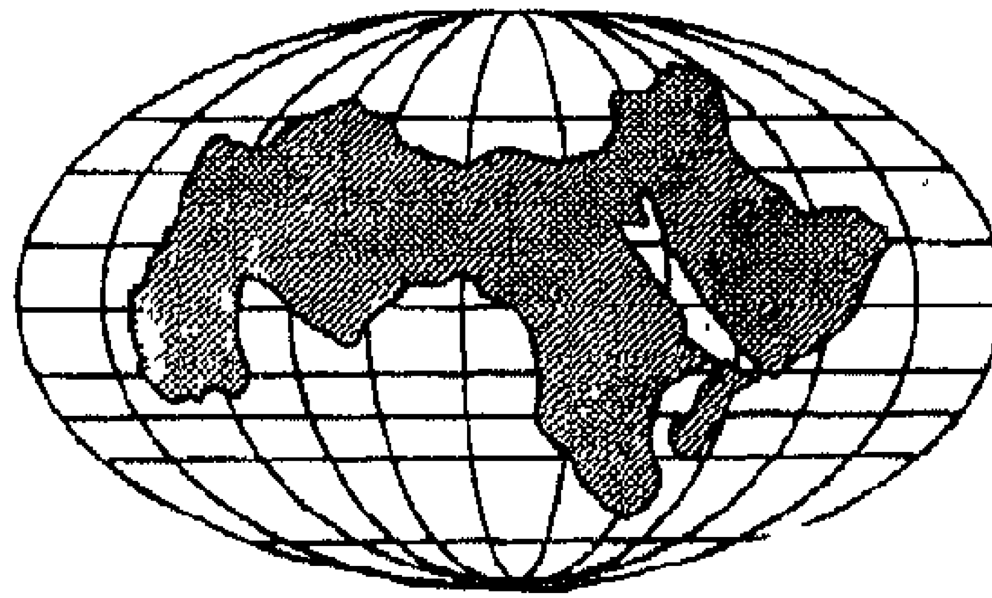
(جـ) لا يمكن توصيف اتفاق طابا ، سوى بأنه من ناحية كان ذا طابع توفيقى ، من حيث أنه سعى لوضع حلول وسط لجميع القضايا محل الخلاف والتفاوض مثل الترتيبات الأمنية والخليل . ومن ناحية أخرى ، كان ذا طابع تأجيلى ، من حيث كونه سعى لترحيل بعض القضايا المحورية التى كانت محل نقاش وجدل فى طابا الى مفاوضات لاحقة ، مثل النقل الكامل للسلطات للفلسطينيين ، والافراج الفورى عن جميع المعتقلين الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية . والتبرير هنا ، أن معظم هذه القضايا ذات طابع فنى تحتاج الى وقت ومفاوضات أطول ، ومن ثم أهمية البعد بها عن عامل الوقت ومدى ما يمثله من الحاحية وضغوط على المتفاوضين .

(د) تزايد أبعاد ومقومات الانفصال والتشتت الجغرافى – الاقليمى لمناطق الحكم الذاتى فى مراحل تطورها الثلاث (أ) و (ب) و (جـ) وهذا الانفصال الذى بدا واضحا فى إعلان أوسلو ما بين قطاع غزة ومدينة أريحا تدعم تدريجيا فى "أوسلو – ٢" إذا لا توجد أية مقومات جغرافية للاتصال الاقليمى سواء ما بين المدن الفلسطينية أو بينها وبين أريحا وقطاع غزة . ومن المعروف أن إسرائيل رفضت فى مفاوضات طابا تنفيذ الالتزام الشفهى الذى قدمه وزير خارجيتها السابق شمعون بيريز ، الى رئيس سلطة الحكم الذاتى ياسر عرفات بتوسيع الحدود الادارية لمدينة أريحا ، لإيجاد ترابط اقليمى ما بين مدن وقرى الحكم الذاتى . ومن ثم سوف تتحول هذه المدن الى عبارة عن جزر ، أو كانتونات فى محيط إسرائيلى .

(هـ) إن كان ثمة اتفاق مع ما ورد فى الديباجة التى تصدرت اتفاق طابا ، والتى تقول "أنه أصبح من الصعب التراجع عن المسيرة السلمية ، وأن هدف هذه المفاوضات ، هو إقامة حكم ذاتى فلسطينى فى التسوية الانتقالية" ، فإنه يكاد يكون من الصعب أيضا التعويل الكامل على حسن النوايا فى تنفيذ ما ورد فى اتفاق طابا ، كما أكدت كلمات عرفات فى طابا وواشنطن . إذ أن الخبرة الطويلة للمفاوض العربى والفلسطينى مع إسرائيل تفصح عن أنه لم يكن هناك دوما لا حسن نوايا ولا حتى التزام أدبى بما هو مكتوب أساسا فى الاتفاقيات الرسمية .

(و) إن الاتفاق يقدم فى صورته الاجمالية، صورة تشاؤمية أمام الجانب الفلسطينى لما سوف يكون عليه الجدل والتفاوض بشأن قضايا وترتيبات المرحلة النهائية ، والتى ستشمل قضايا وملفات أعقد من مثيلتها الراهنة ، ومبعث ذلك ، ليس فقط فى تأكيدات رابين عقب التوقيع الأولى فى طابا والتى نقلتها صحيفة "الجيروزاليم بوست" الإسرائيلية ذات التوجه اليمينى ومفادها أن الثوابت الإسرائيلية لن يتم التنازل عنها فى المفاوضات مع الفلسطينيين ، وفى مقدمتها رفض تقسيم القدس والتى سوف تظل عاصمة أبدية لدولة إسرائيل ، ورفض العودة الى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ ، وأن نهر الأردن هو خط الحدود والأمن لإسرائيل ، وإنما أيضا فى طبيعة التنازلات الفلسطينية لانجاز الاتفاق ، وتحديدا فى ملفات الاستيطان والأماكن المقدسة ، وعودة النازحين . وإن كان الوضع هكذا ، ونحن على بعد زمنى من الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ، فماذا سيكون عليه الحال فى مفاوضات مايو ١٩٩٦ ، بشأن قضايا المرحلة النهائية وتعقد مثل هذه القضايا والانتخابات قاب قوسين أو أدنى ؟

وفى النهاية ، فإن اتفاق "أوسلو – ٢" ومن قبله "أوسلو – ١" ما هما الا نتائج موضوعية لسياسة المنظمة الداعية للوصول الى تسوية مع إسرائيل أيا كانت طبيعة التنازلات المقدمة .





لبنان وأجندة مابعد التمديد

ايمن السيد عبد الوهاب

عبر مجموعة من التفاعلات المتشابكة والعاكسة لخصوصية الحالة اللبنانية ، انتهت معركة التمديد للرئيس الهرواى فى ١٩ أكتوبر ١٩٩٥، وهى المعركة التى بدأت فى اعقاب القمة السورية - اللبنانية فى ١٥ أبريل ١٩٩٥ رغم مساحة الغموض التى اضفت على نتائج القمة فى ذلك الوقت . والحقيقة ان طبيعة النظام اللبنانى كنظام تعددى طائفى تعطى اهمية خاصة لأى حدث يمكن ان يمس النمط المعروف فى الدول المنقسمة اثنيا وهو نمط التراضى المشروط. فالحرص على توازن المعادلة السياسية فى وقت يتصور فيه كثافة التفاعلات ، يتطلب القدرة على ادارة تنافس وسط مجموعة من الاحكام التى تحدد قواعد اللعبة السياسية .من هنا يمكن تفهم طبيعة الجدل الذى شهدته الساحة اللبنانية على مدار ستة اشهر ، وتراوحه ما بين الحاجة للتمديد للرئيس الهراوى وما يتطلبه ذلك من تغييرات دستورية، وبين الرغبة فى اجراء انتخابات رئاسية جديدة .وبالتالى كان التبكير بفتح هذا الملف ومحاولة حسم هذا الجدل امر طبيعيا فى ضوء الطبيعة المتشابكة للنظام اللبنانى ، وتعقد الوضع الاقليمى كما تطرحه عملية السلام مع اسرائيل والعلاقة المتداخلة مع سوريا .

على هذا النحو ، يمكن التاكيد على مجموعة من القضايا والمشكلات التى لم تكن عملية التمديد اكثرها تعقيدا ، وان كانت اكثرها اهمية من حيث التوقيت. من هنا فسوف يتناول هذا التقرير مرحلة مابعد التمديد من زاوية عملية الوفاق الوطنى التى سعت المعركة الرئاسية لترسخها ، الى جانب مناقشة الاجندة اللبنانية الراهنة فى ضوء انعكاسات التمديد والظروف المحلية والاقليمية .

عملية الاستحقاق الرئاسى :

ان حالة الضبابية التى شهدتها المسائل الاجرائية للاستحقاق تعكسها خصوصية الوضع اللبنانى، فليس هناك ترشيح بالمفهوم القانونى، ولايفترض فى المرشح الاعلان عن برنامج سياسى ولاينتخبه المواطنون بل ينتخبه مجلس النواب، وهى مسالة اقرب لعملية تراضى وتوافق بين الطوائف اللبنانية. وهى صورة للواقع السياسى تخالف الصورة الدستورية لمهام الرئيس وسلطاته كنظام رئاسى.

ومع ترسيخ هذا النمط من التفاعلات فى الساحة اللبنانية، نجد ان المعركة الرئاسية الاخيرة، قد افرزت نمط آخر يتمثل فى محاولة اعادة النظر فى التوازنات الرئيسية للمجتمع، الامر الذى فتح كافة الخيارات دون حسم - ولو ظاهريا - بين التأييد للتمديد من ناحية والمطالبة بالتعديل المزدوج للمادة ٤٩ من الدستور (التى توفر التمديد للرئيس الهراوى فى مقابل تمكين موظفى الفئة الاولى من الترشيح

للمنصب الرئاسي بما يتجاوز السنتين المنصوص عليهما في الدستور كشرط لتولي المناصب العليا وهو ماينطبق على العماد اميل لحود قائد الجيش) من ناحية ثانية. والدعوة لانتخاب رئيس جديد من ناحية ثالثة. اما على المستوى الخارجي فمن الملاحظ ان التوزانات الاقليمية والدولية التي تعتبر عوامل ذات تاثير دائم في الانتخابات الرئاسية، قد شهدت تفاوتا في التاثير حيث تراجع الدور الدولي (الولايات المتحدة وفرنسا) نسبيا في مقابل الدور الاقليمي (سوريا) فجاءت الصورة كالتالي: تاييد ١١٠ من النواب في مقابل ١١ عارضوا وغياب ٧، وكان من ابرز المعارضين الرئيس سليم الحص، زاهر الخطيب، نسيب لحود، حيث تركزت معارضتهم على رفض المساس بالدستور ومخافة اتخاذ التمديد كسابقة. في حين يظهر كل من حسين الحسيني وميشال سماحة كابرز الغائبين. كما كانت الظروف الاقليمية دافعا لتغير مواقف بعض النواب كعمر كرامي والنائب سليمان فرنجية فكان تاييدهم للتمديد. كما يلاحظ ان عملية التصويت جاءت علنية.

ومن ثم كان سيناريو عملية التمديد، رغم مجموعة المآخذ المحسوبة عليه، اكثر توافقا مع تلك الحسابات التي تفرضها الطبيعة المثلثية للحكم (الهراوي والحريري وبري) ، فكان الاتفاق على ادخال تعديل استثنائي ينص على التالي "لمرة واحدة، وبصورة استثنائية تستمر ولاية رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات تنتهي في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٩٨" مخرجا للحيلولة دون الدخول في دوامة جديده للصراع على السلطة. وان لم يمنع ذلك حالة الاحباط التي اصابت البعض من هذا السيناريو ولاسيما وانه استبعد تلك المراهنة على التعديل المزدوج التي تتيح للآخرين المنافسة على منصب الرئاسة، وبالتالي استيفاء الشكل الديمقراطي.

انعكاسات التمديد :

اسفرت عملية التمديد للرئيس الهراوي عن مجموعة من المؤشرات والانعكاسات على الساحة اللبنانية سواء فيما يتعلق بطبيعة التوازنات الداخلية بين الترويكا الحاكمة (الهراوي وبري والحريري) أو في ماهية القضايا الخلافية. ويأتي في مقدمة تلك القضايا مسألة تعديل الدستور. وفي هذا الاطار يمكن رصد عدد من الخطوات الاجرائية التي لجأ اليها اطراف الترويكا:

ـ اثار السيناريو الذي خرجت به عملية التمديد، اكثر من علامة استفهام حول مستقبل العلاقة بين الرئيس الهراوي ونبيه بري رئيس مجلس النواب بسبب عدم ترحيب الاول باصرار الاخير على تقديم اقتراح التمديد ، الذي اصر عليه بري. وذلك على الرغم من خطوة الحكومة وبعض النواب في هذا الاطار، ومناشدتهم الهراوي التقدم باقتراح تعديل في المادة ٤٩من الدستور والقبول بتمديد ولايته لثلاث سنوات اخرى، ليتجاوز بذلك العديد من مواقفه السابقة والرافضة للتقدم بطلب التمديد (وقع الرئيس الهراوي على مشروع القانون في ١٦ أكتوبر ١٩٩٥) وهو ما انعكس في تصاعد لغة الحوار، ففي حين اعرب الهراوي والحريري عن الرغبة في ادخال تعديلات دستورية تشمل مسألة اصدار القرارات وعرض القوانين على مجلس النواب، أكد نبيه بري على رفضه لحدوث اية تعديلات، الى جانب مهاجمته لمجلس الوزراء، وذلك بالاشارة لاولوية قيام المجلس بتطبيق نظامه الداخلي اولا لتبدو عملية التعديلات الدستورية محصلة لحسابات القوى السياسية اللبنانية من عملية التمديد ولاسيما نبيه بري والوزراء المشاكسين الذين استبعدهم الحريري عند تشكيل حكومته الاخيرة.

ـ بروز بعض الاتجاهات المتباينة سواء تلك المشككة في قدرة الحكومة على الانجاز من ناحية. والمطالبة باصلاح الخلل في نظام الحكم بما يتجاوز حكم الترويكا (الذي يخالف الدستور) من ناحية ثانية والنظرة للتعديلات على كونها اعادة تقاسم لمغانم الطوائف ومهددة للاستقرار من ناحية ثالثة .الامر الذي جعل من الحديث عن التعديلات الدستورية مجالا لدى البعض للحديث غن تغييرات شاملة في النظام السياسي ، ذهب بعضها لاقتراح عدم استئثار طائفة واحده بمنصب الرئاسة (مثل عمر كرامي رئيس الحكومة السابق)

ـ هيأت عملية التمديد للهراوي الطريق للحديث عن تمديدات اخرى تشمل الحكومة من جانب ومجلس النواب من جانب آخر. ورغم التباين بين الحالتين حيث يعد استمرار حكومة الحريري امرا طبيعيا ـ نسبيا ـ وامتدادا لفترة الهراوي ، فان الصورة تبدو مختلفة كليا بالنسبة لمجلس النواب ، ذلك ان التمديد يعني ترسيخ حالة الركود السياسي التي تعاني منها الحياة السياسية اللبنانية منذ فترة ليست بالقصيره، فضلا عن عدم الرغبة في الاصلاح .والحقيقة ان اعلاء شعار الاستقرار كهدف وثمن لابد من دفعه للخروج بالدولة من المرحلة الانتقالية الراهنة ، ينتفي مع الحديث عن التمديد الذي يثير في الواقع صورة اقرب ماتكون للمقايضة السياسية فضلا عن ترسيخه لازمة الثقة في المؤسسات ، وتجاوزه لاى ايجابية اضفتها عملية التمديد الرئاسية. وتاكيدا للمخاوف التي سعت كافة الأطراف لنفيها، وربطها بحالة الركود التي دفعت المواطنين للتعلق بحدوث اية انتخابات ايا كان نوعها كمدخل للاصلاح. ومن ثم القفز لاستنتاجات الربط بين التمديد الرئاسي وتمديدات اخرى، وخاصة ان الانتخابات النيابية تظل المحك الرئيسي لكافة القوى الرئيسية لممارسة دورها السياسي على الارض .

شكل قانون الانتخابات مادة جديد للخلاف ولاستعراض القوى بين القوى السياسية اللبنانية ، وان كان الخلاف سابقا على عملية الاستحقاق ، حيث جرى الربط بين انتخابات الرئاسة والانتخابات النيابية (المزمع عقدها في العام القادم)، منذ بدايات العام الحالي مع بروز القانون الانتخابي كقاسم مشترك بينهما .فقد انطلق بري ومؤيدوه من قاعدة ان التطورات السياسية تحتم جعل لبنان دائرة واحدة، حيث ان القانون الراهن يجعل من العاصمة دائرة

واحدة .وهو مايرفضه رئيسى الجمهورية والحكومة معا .وفى هذا السياق تعارضت التصورات لتقسيم الدوائر الانتخابية ، انطلاقا مما ستفرضه التحالفات من توازنات للقوى ، قد تختلف عن الميزان الحالى .فمن ناحية نجد التقسيم القائم على المحافظات الخمسة (بيروت ، الجنوب ، البقاع ، الشمال ، الجبل) كما يعبرعنه التقسيم الراهن .ومن ناحية ثانية يتناول البعض امكانية تقسيم الجبل الى محافظتين او الابقاء عليه محافظة واحدة ، وفقا لما ستسفر عنه المفاوضات بين وليد جنبلاط والموقف المارونى كما يعبر عنه الهراوى والبطريرك المارونى. والجدير بالذكر هنا ، ان الحريرى قد سعى للحصول على تأييد البطريرك المارونى مار نصر الله صفير على الاقتراح الداعى لجعل المحافظة دائرة واحدة فى (الجنوب والشمال وبيروت) وتقسيم كل من محافظتى جبل لبنان والبقاع الى دائرتين بحيث يصير الاجمالى سبع دوائرانتخابية .ومحاولة تجاوز الموقف السابق للبطريرك ، الداعى الى المحافظة على الوضع القائم او المساواه بين المحافظات فى التقسيم .ومن ناحية ثالثة يبرز اقتراح الدائرة الصغيرة كسبيل لاخراج لبنان من النفوذ الطائفى والتقليدى ، ويعد الوزير وليد جنبلاط من اشد المتحمسين لهذا الاقتراح ، الذى يعتبر ان بقاء الجبل دائرة واحدة امر سلبى للتمثيل النيابى الدرزى ، يستتبعه تقليص النفوذ والتأثير على القرار السياسى .وهكذا تعددت الاقتراحات الفرديه والاقتراحات الساعية للمزج بين اكثر من اقتراح كتلك الساعية لتقليص الرقعة الجغرافية للدائرة الانتخابية وزيادة عدد المحافظات ،او تلك الهادفه لجعل لبنان دائرة واحدة مع انتهاج الانتخاب النسبى .وان ظلت المخاوف اكثر تأثيرا، حيث تبرر بعض القوى السياسية مثل مؤيدو برى وحسين الحسينى تحفظاتهم على التغيير ، بكونه حرص على الوفاق الوطنى وتجنبا لفتح الطريق امام حكومة الحريرى نحو مزيد من التغيير.

ـ حملت مجموعة الزيارات التى قام بها الرؤساء الثلاثة لدمشق فى اعقاب انتهاء عملية الاستحقاق ، عدداً من الاشارات المباشرة وغير المباشرة عن طبيعة التحديات التى تشهدها الساحة اللبنانية وفى مقدمتها العلاقة بين الرؤساء الثلاثة ، وأهمية البحث عن صيغة مشتركة للتفاعل الايجابى تجاه القضايا ذات الحساسية العالية ، كتلك التى تطرحها مسألة تعديل الدستور وقانون الانتخابات. والحقيقة ان الدور السورى لايمكن تجاهله فى تسيير العديد من القضايا الحيوية اللبنانية ، فالى جانب عملية ارتباط المسارين السورى واللبنانى فى محادثتهما مع اسرائيل وما استتبعه من جمود فى عملية السلام على المسارين ، نجد ان العلاقة مع سوريا تمثل ورقة جدل اساسية بين القوى السياسية اللبنانية وخاصة من جانب المعارضة المسيحية (مع استثناء حزب الكتائب). وان لم يمنع ذلك قيامها بدور الحكم والمرجع الذى يلجا اليه معظم الاطراف ، فقد شهدت الاشهر الثلاثة الاخيرة اكثر من لقاء واجتماع سواء بهدف التنسيق او تسوية الخلافات، فكان لقاء الحريرى الاسد (فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥) (وقمة الهراوى الاسد) فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥) وزيارة وفد من الكتائب (فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٥) ولقاء المصالحة الذى رعته سوريا وجمع نبيه برى ووليد جنبلاط فى حضور الحريرى (٤ ديسمبر ١٩٩٥)، وهى جميعا تشير الى تعدد قنوات الاتصال السورية بالاطراف اللبنانية وتنوعها .فضلا عن الرغبة فى استمرار الحشد وعدم اتاحة الفرصة امام الاطراف المعارضة لدورها فى لبنان للتحرك.

بعبارة اخرى ، تشير الانعكاسات السابقة الى مجموعة من النتائج المفهومة والمبررة فى نفس الوقت .من هذه النتائج اتخاذ علاقةالهراوى وبرى منحنى جديدا يصعب تحديد مردوده فى الوقت الراهن ، وان ظهرت بعض المؤشرات الدالة على الرغبة فى اثبات الذات من جانب مؤيدى برى .كما ان قرار التمديد (فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥ للعماد اميل لحود لمدة ثلاث سنوات كقائد للجيش ، لايخرج عن السياق العام لعملية التمديد للهراوى .وان انحياز سوريا لسيناريوالتمديد ، كان الورقة الرابحة بالنسبة للهراوى .وبالتالى فان المحصلة تشير الى تباين عملية التقييم وفقا لموقع كل طرف من مسألة التمديد، فنجد دعاوى عدم دستورية الاجراءات ، تنطلق من ارضية التداخل الذى تم من جانب السلطة التنفيذية فى اختصاصات السلطة التشريعية وهو مايخالف مبدأ الفصل بين السلطات .كما نجد النظرة لعدم شعبية المجلس النيابى (لغياب المعارضة المسيحية عن المجلس) رغم امتلاكه لزمام المبادرة وتوجيه دفة الحركة ـ نسبيا ـ الى ساحة المجلس النيابى .وكذلك اعتبار التمديد اقل السيناريوهات المطروحه سوءا ، واكثرها قدره على تجنب الفراغ الدستورى ، رغم كونها السابقة الاولى التى تتم فيها عملية التمديد بدون انتخاب فى الحياة الدستورية اللبنانية

اولويات الاجندة:

تشير قراءة مسار الاحداث التى شهدتها الساحة اللبنانية الى حالة من الجدل الاعلامى والمزايدة السياسية، كسمة غالبة على كافة المعالجات التى تم بها تناول عدد من القضايا الحيوية ، والتى لاترتبط بالضرورة بتأثيرات عملية الاستحقاق .فالنظرة الاولى تشير الى صعوبات اقتصادية وسياسية كبيرة وتحديات اقليمية لاتقل اهمية عن تلك الداخلية .مثل :قضايا التوطين والتجنيس واعادة النظر فى الدستور وقانون الانتخابات والانتخابات النيابية والسلام مع اسرائيل ، وهى جميعا قضايا خلافية تتطلب درجة من الوفاق الوطنى .وفى هذا الاطار يمكن رصد عدد من القضايا العامة ، التى تتفرع منها بالضرورة قضايا افقية اكثر عمقا :

قضية الاصلاح السياسى:

واحدة من القضايا الرئيسية على جدول اعمال النخبة اللبنانية منذ امد طويل ، ورغم دعاوى التغيير التى تنطلق

بين الحين والاخر ، فالملاحظ ان النظام السياسي قد عجز منذ تشكيله على قاعدة دستور ١٩٣٠ ، في تجاوز حاجز الطائفية والتي انعكست بدورها في تقسيم السلطة والمؤسسات .وان كان قانون الانتخابات ولعبة المقاطعة كما حدث عام ١٩٩٢ للانتخابات ، تعد ابرز ترجمة على تقوقع النظام في طائفيته .وبالتالي يصبح من الضروري الشروع في مجموعة من الاجراءات الداخلية الدافعة لتحريك الركود السياسي . وفي مقدمتها الحاجة لايجاد قناة اتصال دائما بين الرؤساء الثلاثة ، واستعادة العلاقة بين الهراوي واميل لحود (وزير الدفاع) وتوفير قانون انتخابي متوازن يضمن المساواة واستجلاء الصورة فيما يتعلق بموعد اجراء الانتخابات النيابية والبلدية والتقسيمات الادارية ،بالاضافة لتجنب الحرب الاعلامية بين كافة الاطراف . وتعد هذه الاجراءات جميعا روشتة عمل اولى ليس من جانب النخبة الحاكمة فقط ولكن من جانب كافة القوى السياسية اللبنانية ، لكي يخرج الجسد اللبناني بعض علله الراهنة .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، تبدو عمليات اعمار لبنان وانعاش الاقتصاد ابرز الاولويات التي تحرص عليها الحكومة والتي على اساسها رفع الحريري شعار "حكومة متضامنة ومتجانسة " تعبيرا عن التحدي الذي يراه امام حكومته الثانية (كان قد شكل حكومته الاولى في نوفمبرعام ١٩٩٢) التي شكلت في مايو من العام الحالي .وفي هذا السياق يعدد الحريري التحديات الاقتصادية في: انهاء الاقتصاد غير المشروع الذي وجد في فترة الحرب الاهلية ، تشجيع الاستثمارات ، اقامة مناطق صناعية ، الى جانب الانتهاء من توفير البنية الاساسية وتشجيع السياحة واعادة تاهيل الانسان. كما ان مجموعة الاخفاقات التي اخذت الحكومة على عاتقها انجازها ، كمحاربة الفساد والاستناد الى الكفاءة وخفض الاسعار لم تستطع تحقيقها حتى الآن، هذا بالاضافة للمشككين في الحكومة والرافضين لاسلوب الاقتراض كسبيل التنمية والمتحفظين على شخصية الحريري وغلبة طابعه الشخصي على الاداء المؤسسي. جميعها تحديات تواجه حكومة الحريري في المرحلة القادمة.

اما على المستوى الاقليمي، فتأتي مشكلة الجنوب وحالة عدم الاستقرار الامني ، في مقدمة الضغوط التي تتعرض لها لبنان، ولاسيما مع استمرار أوجه المقاومة التي يقوم بها انصار حزب الله وحالة الجمود على المسار اللبناني .الامر الذي يعكس قصور دور الدولة وقدرتها على توفير الحماية الكافية لاهل الجنوب. وكان الجنوب قد شهد انفجارا امنيا في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥ اثر الهجوم على دورية للقوات الاسرائيلية وميليشيات جيش لبنان الجنوبي، مما ترتب عليه تصعيدا سياسيا وصل الى التهديد بتوسيع العمليات الاسرائيلية في الجنوب ، وانجذاب سوريا الى هذا التصعيد وكان لترافق هذا (والمرشح للاستمرار لفترة قادمة) مع ما افرزته عملية التمديد من مناخ غير مهيأ ، قد انعكس على الوضع الداخلي في لبنان في مرحلة مليئة بمخالفات الحرب الاهلية .اما عن تحديات مرحلة مابعد السلام وقدرة اسرائيل على الهيمنة على الاقتصاد اللبناني فقد تم النظر الى قمة عمان من هذه الزاوية ، ولاسيما مع تحفظ لبنان وسوريا على اى تعاون مع اسرائيل قبل الانسحاب من الاراضي المحتلة. وهي صورة رسخت معها تفسير الازمة اللبنانية بزواياها المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، في ضوء تعقيدات الوضعين الاقليمي والدولي.

وهكذا تبدو مجموعة القيود والمشكلات السابقة محصلة للطبيعة المعقدة والمركبة للمجتمع اللبناني ، اكثر من كونها مسؤولية الاداء الحكومي .كما أن تلك القضايا قد لاتعكس جديدا في مضمونها باعتبارها مشاكل يمكن ان تواجهه اى حكومة لبنانية ، ولكن الجديد هنا هو ماافرزه متغير التمديد من توابع يصعب تجاوزها في المرحلة القادمة التي سوف يغلب عليها طابع التجاذب السياسي.



تقـــارير



استفتاء الرئاسة واحتمالات المستقبل العراقى

معتز محمد سلامة

إذا كانت الدول المتقدمة تعرف بمؤسساتها وتنظيماتها السياسية والمدنية الراسخة ، فإن الوضع بالدول الأدنى من حيث درجة التطور السياسي والاجتماعي يختلف ، حيث يتوارى دور المؤسسات لتبرز أدوار الأقاليم والمناطق ، والشلل والصراعات التنظيمية ، وتصبح الشخصيات في غياب المؤسسات هى الأكثر فاعلية في تحريك المجتمع والدولة . والوضع بالعراق هو أبرز نموذج على ذلك . حيث تتعاظم أدوار الطوائف والعشائر والقبائل والأقاليم السياسية والأشخاص وغيرها من ألوان التحالفات السياسية التى تتناسب وطبيعة المجتمعات التقليدية ، والتى تعبر عن درجة كبيرة من التحلل السياسى .

ومع الأزمات المتلاحقة التى تورطت فيها الدولة العراقية ، تقلصت الى حد كبير قبضة الرئيس صدام حسين على السلطة ليبرز أدوار بديلة تلعبها قوى أخرى لتسد الفراغ الناشىء فى جدار السلطة .

والدافع الى هذه المقدمة أن البعض ممن بحثوا فى الشئون العراقية دفعتهم كراهية صدام حسين الى تجاهل حقائق موضوعية تتصل بطبيعة تركيبة السلطة العراقية وأدوار القوى الوسيطة الناشئة فى الأغلب بعد أزمة الخليج ، والتى تتحكم بنسبة كبيرة من النفوذ والتأثير والقدرة على الاختراق وبشأن الاستفتاء العراقى وأوضاع العراق تثور مجموعة تساؤلات حول دلالات عقده رغم سابق الاعلان عن تولية الرئيس صدام رئيسا مدى الحياة ، وما اذا كان بالإمكان اعتباره بالفعل مقدمة لتغييرات وتحولات سياسية سلمية تقودها السلطة ، وحول الوضع الراهن لتوازنات السلطة عقب الأحداث المتتالية والمتسارعة ، وحول سيناريوهات مستقبل العراق كدولة ، وانعكاسات ذلك كله على الموقف الدولى والاقليمى والعربى .

أولا : استفتاء الرئاسة :

رغم أن استفتاء الرئاسة العراقية لم يستقطب اهتماما كبيرا ، إلا أن الإطار الذى أجرى فيه الاستفتاء سواء اقليميا أو داخليا أو تاريخيا واللحظة الراهنة بالعراق قد أضفت على الاستفتاء كثيرا من الأهمية ، وقد برزت وجهتى نظر :

الأولى : ترى أن الاستفتاء ما هو إلا محاولة من قبل النظام العراقى لإصباغ مشروعية على نظامه غير الشرعي، وقد استقطبت وجهة النظر تلك الجانب الأكبر من المراقبين . وفى إطار ذلك نظر الى الاستفتاء على أنه محاولة من قبل النظام العراقى للإلتفاف على الوضع الاقليمى والداخلى والدولى الخانق ، ومواجهة لعوامل

الانقسام والتجزؤ ، وإقداما على إحداث تغييرات نحو مزيد من الإستبداد السلطوى . ونظر الى الاستفتاء أيضا على أنه مسعى نحو ضرب المعارضة الداخلية التى تتزايد باطراد .

الثانية : ترى أن الاستفتاء ما هو إلا استمرار لمسار كان النظام قد شرع فيه من قبل أزمة الخليج الثانية ، وفى إطار توجه طبيعى نحو استحداث آليات وتنظيمات للممارسة الديمقراطية ، بعد أن افتقدت المؤسسات التقليدية بريقها الثورى النقى . وفى تحرك نحو الانتقال من "الشرعية الثورية" الى "الشرعية الدستورية" . ويدللون على ذلك بإعلان القيادة العراقية قبل أزمة الخليج عن عزمها لإدخال تغييرات ثورية على نظام الحكم والتهيؤ لمرحلة من العمل الديمقراطى.

بالطبع ليس من الصعب التعرف على أنصار أى من وجهتى النظر السابقتين، وتجدر الاشارة الى أنهما غير متعارضتين تماما . فالعراق هو إحدى الدول العربية التى ليس لها خبرة طويلة فيما يتعلق بالتجربة الديمقراطية . فحتى عراق ما قبل الثورة لم تتعد انتخاباته البرلمانية كونها انتخابات النظام لذاته ، حيث افتقدت الى أى مضمون ديمقراطى تنافسى . فمثلا فى انتخابات البرلمان العراقى فى ١٩٥٨/٥/٦ فاز ١١٨ نائبا بالتزكية ، ولم تجر الانتخابات إلا فى ٢٧ دائرة من جملة عدد الدوائر البالغة ١٤٠ دائرة آنذاك . وظل العراق بلا برلمان منذ الاطاحة بالحكم الملكى عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٨٠ أى لنحو اثنين وعشرين عاما .

ومنذ عام ١٩٨٩ وحتى ما قبل غزو العراق للكويت بقليل ١٩٩٠ وتحديدا فى ١٩٩٠/٧/٩ ، أعلنت القيادة العراقية عن سلسلة من الاصلاحات المستقبلية على طريق مزيد من الديمقراطية والتنافسية بالعراق . ففى ١٩٨٩/٢/٢٧ أعلن العراق عن العزم على اجراء أول انتخابات رئاسية ينتخب فيها الرئيس مباشرة من الشعب ويكون مسئولا أمامه بدلا من مسئوليته أمام مجلس الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث . وأعلن عن العزم على إدخال صيغة التعدد الحزبى ، وزيادة مشاركة المرأة ، وتقليص مشاركة الوزراء فى انتخابات المجلس الوطنى واعطاء المجلس الوطنى حق سحب الثقة من الوزارة ، وزيادة حرية الصحافة .

وفى ١٩٩٠/٧/٩ أعلن الرئيس العراقى عن انتخابات رئاسية لأول مرة وتطوير القطاع الخاص وإلغاء دور "الجبهة الوطنية القومية التقدمية" التى ظهرت فى السبعينات والتى ضمت البعث والشيوعى والديمقراطى الكردستانى والثورى الكردستانى وشكلت التحالف الحاكم منذ ذلك . وأعلن عن ضرورة الغاء "مجلس قيادة الثورة" وأن يحل محله مجلس استشارى يتكون من ٥٠ عضوا ، أو توزيع سلطاته على الرئاسة والمجلس الوطنى ومجلس الوزراء .

وقد ربط البعض بين كل اعلان للسلطة العراقية عن مزيد من التغييرات السياسية ، وبين عزمها على التغطية على تأزيم وضع اقليمى أو تفادى أزمة داخلية وخارجية .

وكان استفتاء الرئاسة فى ١٩٩٥/١٠/١٥ أول استفتاء بالعراق على رئيس الدولة ، إذ أنه حتى ذلك التوقيت كانت القيادة القطرية لحزب البعث تختار الرئيس ، وكان الدستور السابق ينص على أن يتولى أمين سر القيادة القطرية للحزب رئاسة مجلس قيادة الثورة الذى يشغل منصب رئيس الجمهورية ، وفى يوليو الماضى جدد الحزب انتخاب الرئيس صدام أمين سر القيادة القطرية .

نتائج الاستفتاء :

بعد استثناء محافظات الشمال الكردى الثلاث "السليمانية" و "دهوك" و "أربيل" الخاضعة لسيطرة المعارضة الكردية ، أجرى الاقتراع فى الـ ١٥ محافظة عراقية المتبقية من محافظات العراق الـ ١٨ وكانت حصيلة النتائج تصويت ٨ ملايين و ٣٤٨ ألف و ٧٠٠ مواطن عراقى بـ "نعم" للرئيس صدام حسين من بين جملة من لهم حق التصويت البالغة ٨ ملايين و ٤٠٢ ألف و ٣٢١ ناخب . وكانت نسبة المشاركة فى الاستفتاء ٩٩,٠٥٪ من الناخبين المسجلين . وبذلك حصل الرئيس صدام على ما يزيد عن ٩٩٪ من الأصوات .

بالطبع يرى الكثير من المراقبين أن تلك النتائج لا تعكس أى مدلول ديمقراطى فى ظل استفتاء على الرئاسة يفتقد الى بدائل واختيارات أخرى ، وفى ظل القيود النابعة من نظام تسلطى على حرية الرأى ، وفى اطار الثغرات العديدة التى شهدتها عملية التصويت حيث كانت البطاقات الانتخابية مسجلا عليها اسم وعنوان كل ناخب بطريقة يسهل معها معرفة من قال "نعم" ومن قال "لا" مما أدى الى تكريس المخاوف لدى الناخب العراقى ، واحساسه بافتقاد صوته الانتخابى لأهمية واستحالة التغيير .

وقد نظر البعض الى النتائج على أنها عبرت عن احساس العراقيين بكون الاستفتاء استفتاء على وحدة الدولة العراقية وليس على صدام حسين بشخصه . فالمخاطر هى الدافع الرئيسى للتكاتف خلف النظام خاصة مع غياب البدائل المأمونة التى تستطيع استبقاء العراق موحدا . وفى هذا الاطار يرون أن الرغبة الدولية فى التغيير والاصلاح قد ترافقت ، إن لم تكن قد أتت على السيادة الوطنية للعراق ، وأن صدام حسين – وبعد أربع سنوات من الأزمة – ربما يكون قد جسد إرادة التحدى أمام الروح الدولية المتآمرة – حسبما يرى البعض . وعقب الاستفتاء برزت موجة أخرى من التصريحات العراقية نحو مزيد من الانفتاح الديمقراطى . فأعلن عن اجراء انتخابات برلمانية فى فبراير ١٩٩٦ ، وأن انتخابات الرئاسة فيما بعد سيخوضها أكثر من مرشح ، وعن العزم لتشكيل "مجالس شعب محلية" على مستوى الناحية والقضاء والمحافظة فى كل أنحاء القطر ، وتتألف من أعضاء منتخبين ، كما برزت انتقادات علنية لبعض قضايا الفساد التى تورط فيها مسئولون بالحكومة من الوزراء ، ودعى الى انشاء أحزاب جديدة ، وتقليص صلاحيات مجلس قيادة الثورة . وتواصل الاعلان عن العفو العام عن العراقيين خارج وداخل العراق

ممن حوكموا لأسباب سياسية بمقتضى القانون رقم ٦٤ الصادر عن مجلس قيادة الثورة .

تركيبة السلطة العراقية :

هناك ثلاثة هياكل رئيسية تعتبر عماد الدولة العراقية والعنوان الرئيسي للتمركز السلطوي للقوة هذه القوى الثلاث هي (السلطة – الجيش – الحزب) . فالجيش هو قوة الحماية للنظام عسكريا وسياسيا ، والحزب هو أداة التعبئة والتحريك المجتمعي ، وتواصلا مع سياسات حزب البعث استمر الرئيس صدام حسين في إحكام قبضته على هذه القوى الثلاث . وفي مقابل سلسلة الإجراءات والتصريحات الأخيرة التي تؤكد على نهج داخلي وخارجي جديد ، فإن هناك – وبالمثل – توجه أكثر نحو مزيد من شخصانية السلطة والقوة السياسية في يد الرئيس وأبنائه . وقد تزايد هذا النهج الجديد مع تزايد الانقسام والتحلل بالدولة ، والذي اتخذ ملامح عديدة من قبيل الانقسام الكردي في الشمال والشيعي في الجنوب ، وتزايد التناقض المذهبي بين (سنة وشيعة) وبروز العنصر القومي (أكراد – عرب – تركمان – آشوريين) أو الديني (مسلمين ومسيحيين) .

فمنذ بداية حكم البعث العراقي تمثل الوجه الرئيسي للاستبداد في الاستبداد الحزبي النخبوي ثم ليميل أكثر نحو استبداد جغرافي (تكريتي) عشائري ، ثم لينحو أخيرا الى استبداد عائلي أسري بالمعنى الواسع لكلمة العائلة ، ينتهي الى استبداد شخصي من قبل الرئيس صدام وأبنائه ، ولتصبح المصادر غير الشرعية للقوة أوسع نفوذا من الهياكل الشرعية الرسمية . وقد شبه البعض ذلك بانتقال البعثية الأيديولوجية للمجتمع من "فكر الحزب الحاكم" الى فكر "القائد المستبد بالحكم" .

وأصبحت القيادات التقليدية في النخبة العراقية من أمثال (طارق عزيز – عزة ابراهيم – طه ياسين رمضان – محمد حمزة الزبيدي) يأتون في مرتبة تالية على مرتبة أبناء الرئيس وأشقائه. وتحول الجهاز المدني في الحكم (محمد حمزة الزبيدي – سعدون حمادي – طارق عزيز) الى فئة بيروقراطية تكنوقراطية لا تشارك في اتخاذ القرار مهمتها تنفيذ قرارات الرئيس .

وقد اتبع النظام العراقي ثلاثة أساليب في فترات تاريخية متعاقبة باختلاف الظروف يمكن ايرادها كالتالي:

١- الاصطفاء العشائري :

بمقتضى ذلك سعى النظام العراقي الى توظيف التناقض العشائري ، وذلك بتكوين ما يسمى بـ (مجتمعات الثقة) التي ظلت أساس استقرار النظام العراقي . وقد تزايد هذا التوجه بعد أزمة الخليج . فبعد أن أوشكت التناقضات العشائرية أن تذوب على أثر مسلك النظام المتفهم لقضايا العشائر الأقوى من بينها . وذلك بإغداق الأموال على رؤسائها وشيوخها الذين حققوا أوضاعا مالية متميزة فيما يشبه "رأسمالية العشيرة" . وبعد أن رقى عدد كبير منهم الى مراتب عليا في الجيش العراقي ، علت ثانية النغمة العشائرية الانقسامية . وتعتبر عشائر الجبور والدليمي وشمر والدوري والجبوري الحساني من أكبر العشائر وأقواها بالعراق ، وأهمها وأقواها عشيرتا الجبور والدليمي اللتان عمل النظام على منحهما مزايا سياسية عديدة أثناء الحرب مع ايران ، ويتراوح عدد أفراد عشيرة الجبور ما بين مليون ومليون ونصف ، أما عشيرة الدليمي فعددها نحو مليون نسمة . وقد ارتبطت عشيرة الدليم بعلاقة وطيدة مع الحكم المركزي ببغداد منذ العشرينات من هذا القرن وتوترت علاقتها مع نظام البعث القديم لأن ولاءهم الأسمى كان للتيار الناصري .

وقد برز الجبوريون والدليميون بصفة خاصة أثناء حرب الخليج الأولى حيث تكاتفوا مع النظام لاتفاقهم معه في المذهب السني بعد أن وعدهم بمراتب عليا في مؤسسات الحكم .

ومع ضعف السلطة المركزية ببغداد عقب حرب الخليج الثانية عادت ثانية النزعة العشائرية وبشدة لتطالب بمزايا أكبر على حساب المركز مما جعلهم يتصادمون مع النظام ، وليس أدل على ذلك من أن أكبر محاولات التمرد والانقلاب أتت من قيادات من عشائر الجبور والدليمي في أوساط الجيش العراقي ، أهمها المحاولة الفاشلة في ١٩/٤/١٩٩٣ والتي ترأسها العميد / مزاحم الجبوري الذي كان يحتل موقعا بارزا في حزب البعث الحاكم . وكان المخطط الرئيسي للعملية "حسين علي الجبوري" ، هذا بخلاف محاولة الانقلاب التي قام بها "سطام غنام الجبوري" من قبل .

أما أكبر محاولات التمرد على الاطلاق – عقب أحداث التمرد الكبرى في الشمال والجنوب عام ١٩٩١ – فكانت انتفاضة عشائر الدليم في ١٧ و١٨ مايو عام ١٩٩٥ في مدينة الرمادي عاصمة محافظة الأنبار غربي العراق وكانت الحصيلة مصرع ١٧ واعتقال ٤٠٠٠ شخص من عشيرة الدليم .

وكانت محاولة الانقلاب العشائرية الأخيرة التي قام بها اللواء الركن (تركي اسماعيل الدليمي) الذي كان يقود كتيبة ١٤ تموز أكثر المحاولات دموية حيث نتج عنها مصرع ١٨٠ عراقيا بمحافظة "الأنبار" وصدامات عنيفة قتل على أثرها ١٢٠ مدنيا في بلدة "أبو غريب" . وكانت هذه الانتفاضة متممة لإنتفاضة الدليميين في الرمادي ورد فعل سريعا على اعدام اللواء محمد مظلوم الدليمي وعدد آخر من الضباط الدليميين في منطقة الأنبار .

٢- الاصطفاء العائلي :

أعلن الرئيس العراقي صدام حسين منذ توليه السلطة بعد أحمد حسن البكر أن الخطر يأتي من ايجاد خونة داخل الحزب ، ولذلك قسم رفاقه الى "أهل الثقة" و "أهل

الخبرة" وملأ المسافة الفارغة بينه وبين الحزب والدولة بحزام أمني من أقارب الدرجة الأولى والثانية من أهل الثقة تاركا الوظائف المدنية بيد التكنوقراط الحزبيين من أهل الخبرة ، وبذلك أصبحت قرابة الدم أعلى من قرابة العقيدة .

وقد برز – وفي أعقاب أزمة الخليج مباشرة – توجه متزايد من قبل الرئيس صدام لإحلال الأقارب من أفراد عائلته ، ففي نوفمبر ١٩٩١ عين أخاه غير الشقيق وطبان ابراهيم حسن التكريتي وزيرا للداخلية ، بعد أن كان يشغل محافظ اقليم صلاح الدين ، وعين ابن عمه علي حسن المجيد وزيرا للدفاع بعد أن كان يشغل منصب وزير الداخلية، كما عين سبعاوي الأخ غير الشقيق لصدام رئيسا لجهاز المخابرات العامة ، وهشام حسن المجيد ابن عمه في منصب محافظ اقليم كركوك محور الخلاف بين الأكراد وحكومة العراق ، ويشغل أخوه برزان التكريتي منصب مندوب العراق لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة ، كما عين ابن عمه صلاح كامل ياسين رئيسا لجهاز حزب البعث في الجيش ، ومن المعروف أن حسين كامل المجيد صهر الرئيس وابن عمه كان يشغل منصب وزير التصنيع العسكري ، وكان من قبل يشغل منصب وزير الدفاع .

إلا أنه وفي الفترة الأخيرة أخذ الرئيس صدام يقلص من نفوذ أبناء عمومته واخوته غير الأشقاء ، ففي مايو ١٩٩٥ طرد أخاه وطبان من وزارة الداخلية ، وفي يوليو ١٩٩٥ أقال علي حسن المجيد من وزارة الدفاع ، وبدا مؤخرا السعي نحو تقليص سلطات برزان التكريتي الذي يتمتع بنفوذ واسع . وقد رأى البعض في ذلك انشقاقا داخل العائلة الحاكمة بين صدام حسين وأبنائه من ناحية وبين أبناء عمومته من آل المجيد وإخوته غير الأشقاء من الناحية الأخرى . وإن كان البعض يستنكر أن يكون ذلك الإنشقاق طبيعيا حتى بعد هروب حسين كامل وزير التصنيع العسكري ، الذي تشكك البعض في كيفية هروبه وتوقيت ذلك . وأيضا فإنه علاوة على رابطة القربى هناك رابطة النسب والمصاهرة بين أفراد عائلة صدام بما يجعل بينها رابطا مشتركا ومصالح أكبر من أي خلاف يبرز .

٣- اصطفاء الأبناء :

سعى الرئيس العراقي الى تكريس سلطة الأبناء مؤخرا على حساب سلطة إخوته وأبناء عمه ونخبة البعث التقليدية . وهناك حديث متواصل عن تزايد سلطات كل من عدي وقصي أبناء الرئيس العراقي . فقد خلق الأول مؤسسة ظل تقابل المؤسسة الرسمية والحزبية وتوازيها ولا تزيحها تأخذ منها مراكز نفوذها دون أن تتحمل تبعات عملها من خلال رئاسته "لنادي الرشيد الرياضي" و "صحيفة بابل" وأخيرا القوة ذات النفوذ المتزايد والتي تسمى بـ "كتائب فدائيي صدام" التي انشئت في مارس ١٩٩٥ من عناصر موالية ولاءا خاصا للرئيس .

وهناك حديث عن ترك الرئيس العراقي الحكم لعدي لمدة يومين أثناء هروب حسين كامل ، وحديث عن دور عدي في تقليص سلطات وإقصاء وطبان وإبعاد طارق عزيز نسبيا، حيث حاول وطبان زيادة حصته من الـ ٧٠٠ مليون دولار المحظورة والتي يحققها العراق من صادرات بتروله . أما طارق عزيز فهو مرتبط بمدرسة للتفكير يتزايد أنصارها في بغداد تعتقد أن العراق يجب أن يبذل كل جهده لينهي عزلته الدولية ، وتحت ضغط من عدي قلص الرئيس صدام سلطة عزيز بسحب اختصاصه بالتفاوض مع الأمم المتحدة . أما الإبن الثاني (قصي) فقد برز دوره في الأونة الأخيرة بترؤسه لجهاز المخابرات العامة ، ودوره في حماية والده .

وقد دعم من نفوذ أبناء الرئيس العراقي هروب وزير التصنيع العسكري "حسين كامل" مؤخرا ، حيث اتخذت اجراءات صارمة تجاه الأقارب من جماعة تكريت فقبض على كبار القيادات المقربين من حسين كامل ، ووضع اللواء الركن "كمال مصطفى التكريتي" قائد الفيلق الأول للحرس الجمهوري تحت الاقامة الجبرية . كما استوعب النظام حادث هروب حسين كامل بإذاعة رسالة من أسرة حسين كامل نفسه وبتوقيع ابن عمه علي حسن المجميد وزير الدفاع السابق جاء فيها "إن حسين كامل ارتكب جرما لا يغتفر وأن اسرته ترفض فعله وتعلن بإجماع أفرادها اهدار دمه بسبب مسلكه الخياني".

احتمالات التغيير المستقبلي :

يطرح المستقبل العراقي سيناريوهات متعددة ، وإن كانت في الغالب تتناقض فيما بينها ، بما يعني عدم امكانية الحسم ، النابع من عدم التأكد التام بخصوص الصورة الحقيقية للداخل العراقي ، وتتمثل أهم المداخل لمعرفة احتمالات المستقبل العراقي في التعرف على ما يلي :

ما مدى التغيير المحتمل ؟ ما نوعية التغيير ؟ ما هي القوى المرشحة لإحداث التغيير ؟ ما هي طبيعة توجهاتها الدولية ؟ ثم ما هي انعكاسات ذلك على المسألة العراقية والموقف الدولي والعربي ؟ . وتبقى حقيقة أن أي سناريو مقترح لن يكون سلميا إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة التوازن والتنافس والصراع والأقلمة المتبادلة بين الأجهزة المتحكمة بالقوة السياسية في بغداد ، خاصة وأن قياداتها لديها الحافز الدائم للاستمرار في خدمة النظام النابع من الخوف من احتمالات ما بعد التغيير أن يضر بامتيازاتها أو يعرضها للمحاكمة لتورطها مع النظام الحالي في غزو الكويت وجرائم ما بعد الغزو .

ويمكن توقع أربعة احتمالات للمستقبل العراقي :

١- سقوط صدام حسين :

من خلال هذا السيناريو يمكن توقع استجابة من الرئيس صدام نفسه للمطلب الدولي والمصري بالتخلي عن السلطة سلميا ، أو توقع قيام انقلاب عسكري محدود على حكم الرئيس صدام وسط مجموعة من الجيش تنتمي مثلا الى

الحرس الجمهوري ، أو من فصائل داخل نخبة تكريت ذاتها أو من الأخوة غير الأشقاء أبناء العمومة ، بل يطرح البعض احتمال أن يتم ذلك من قبل أبناء الرئيس أنفسهم . وفي ظل هذا الاحتمال لا يتوقع حدوث تغيير كبير على تحالفات وتوازنات القوى في بغداد، وفي حدود هذا التغيير يتوقع استمرار احكام الحصار الدولي المفروض على العراق ، خاصة إذا استمر من يخلف صدام على نفس الخط من الإندفاع، أو إذا ادعى الطهارة العقائدية والعودة بالأيديولوجية البعثية الى نقاوتها الأولى ، بما يتطلبه من استمرار رموز وشعارات العهد الماضي .

٢- سقوط القيادة السياسية :

والقيادة السياسية تعني - في هذا الطرح - سقوط شخص الرئيس وذوي المكانة والنفوذ على مستوى السلطة والحزب والجيش من أصحاب الرتب والقيادات العليا ، والقوى المهيمنة على المواقع الاستراتيجية بالدولة . ويتدعم هذا الاحتمال مع استمرار هروب النخبة من وزراء وقيادات بالجيش وسفراء ، أو خروج جماعات من الجيل الثاني بالجيش والحزب تسقط الجيل الحالي . وقد يكون من قبل ضباط ينتمون الى عشائر الموصل وسامراء التي تتوافر لديها الدوافع للانشقاق . وفي إطار هذا الاحتمال فإن سقوط نخبة تكريت وأسرة الرئيس العراقي والنخبة التقليدية من قدامى البعثيين متمثلة في أشخاص(صدام حسين - طه ياسين رمضان - عزة ابراهيم - طارق عزيز ... وغيرهم) يصبح أمرا أكيدا .

ولا يمكن تصور حدوث تغيير كبير في الموقف الدولي إلا بالقدر الذي يحمله الأشخاص الجدد من تصورات ورؤى عن الإصلاح في هياكل الحزب والجيش والدولة ، وسيكون التجاوب معهم على قدر استعدادهم للتنازل عن سيادة واستقلال بلدهم طبقا للقرارات الدولية .

٣- سقوط النظام العراقي :

هذا الاحتمال هو أشمل من الاحتمالين السابقين ويحتويهما ، فسقوط النظام السياسي يعني سقوط الأشخاص والأدوار والمؤسسات والأيديولوجيا بتوجهاتها ومضامينها ، علاوة على تغيير أدوار وهياكل وعقائد الجيش وطبيعة التركيبة الحزبية ، وقد يطال التغيير الأبنية والهياكل المدنية كالنقابات والاتحادات المهنية والعمالية ، وإعادة صياغة لأدوارها المجتمعية والسياسية ، في إطار عملية كبرى لتبديل النخبة السياسية لقيادة ونخبة جديدة وقد تكون عملية الانتقال لذلك عملية داخلية عراقية أو يكون لها أبعاد خارجية . وهناك احتمال يتزايد قوة ويتمثل في عودة الحكم الملكي بالعراق على أساس أنه الوحيد الذي يتمتع بشرعية تقليدية موروثة قد تنافس الشرعية الجمهورية للنظام الراهن . وقد دعا علي بن الحسين حفيد الأسرة الهاشمية والذي يقيم في لندن الى استعادة عرش آبائه . ويلقى هذا الاحتمال الملكي دعم الملك حسين ملك الأردن والولايات المتحدة واسرائيل بالطبع ، وإن كان الملك حسين يميل أكثر الى توحيد ودمج العراق بالأردن في إطار مملكته الهاشمية . ويرى البعض في ذلك مقدمة لإعادة خط العراق - الأردن - اسرائيل وتقسيم المشرق العربي قسمين تكون سوريا ولبنان في الشمال ، ودول الخليج بالجنوب وإعادة رسم خرائط المنطقة .

٤- التجزئة السياسية والتناهش المجتمعي :

وفي اطار هذا السيناريو الجاري بالفعل يمكن تصور مزيد من الانقسام في صفوف الجيش والنخبة والأقاليم السياسية للعراق ، وانقسام سني - شيعي - كردي ، أو انقسام على أساس العنصر (عرب - أكراد - تركمان - آشوريون) أو غير ذلك من الانقسامات على أساس ولاءات تحتية أدنى درجة (العشائر - القبائل) ، لدرجة يصعب معها على الجيش العراقي المثقل بالأعباء منذ حرب الخليج تحمل ضربات أخرى تتعدد مصادرها وتتزايد خسائره من جرائها . خاصة إذا امتدت الانقسامات السابقة تلك على المستوى الاجتماعي المصفوف الجيش ، وهذا أمر وارد تماما .

ويدخل العراق مأزقا سبقه اليه من قبل لبنان والصومال عربيا ، ويوغوسلافيا على المستوى الدولي . وبالطبع لا يمكن توقع مستقبلات محددة للإقليم العراقي . فقد تنشب صراعات عنيفة في المركز (بغداد) ، وقد تنفصل أقاليم الشمال الكردي ، وهناك مؤشرات على ذلك في وثيقة باريس التي مهرها جلال طالباني ومسعود برزاني زعيما أكبر حزبين كرديين في ١٩٩٤/٧/٤ . وقد تقدم ايران على احتلال أقاليم الشيعة بالجنوب العراقي ، وتقوم جيوب عديدة للصراع الأهلي والمدني في كثير من مناطق العراق المختلفة .

والملاحظة الجوهرية أن كل احتمال من تلك الاحتمالات الأربعة هو مقدمة للاحتمال الذي يليه ، وأن العراق - الى الآن - قد شهد انصافا أو أجزاء أو أشباها من كل تلك الاحتمالات والسيناريوهات جميعها رغم عدم تحقق أحدها الى الآن - بدرجة مائة بالمائة . كما ليس من الصعب بروز سيناريوهات تداخلية تجمع بين أجزاء من كل الاحتمالات السابقة . وليس من بين الاحتمالات الأربعة السابقة احتمالان يمكن قبولهما لكن أحدهما لا يحتوي أي تغيير وهو احتمال بقاء النظام والوضع الراهن ، وقد يكون هو أقوى الاحتمالات في إطار التركيبة الخاصة للسلطة بالعراق . والاحتمال الآخر لن يكون للتغيير في إطاره أي معنى وهو احتمال التفجر أو الانهيار الشامل إذا استمرت الأوضاع الراهنة .

ولا يسهل - بالطبع - مع حجم التناقض في الرؤى والتصورات المطروحة بشأن المستقبل العراقي التماس بديل أو سيناريو عليه اجماع ، فمن يطرحون احتمالات التفكك والسقوط يطرحون أيضا احتمال البقاء ومن يركزون على

عوامل التفسخ والمعارضة لا يفوتهم أيضا حقيقة التوحد والتماسك بين أركان السلطة المركزية الى الأبد .

والمشكلة ليست فى أى من الطرحين السابقين ، بل فى تأثيراته والمواقف المبنية عليه ، فمن يعولون على سقوط النظام يرون فى إحكام الحصار عليه الخيار الوحيد وأننا الآن فى المراحل النهائية ، ولا زال ذلك يتردد منذ أربع سنوات . ويؤكدون على مزيد من التعسف فى تطبيق القرارات الدولية والحصار ، ومن يرون أن النظام تتزايد شوكته يرون أن الحصار الدولى قد زاد من قوة وشوكة النظام بالداخل ، وأن انهاء العقوبات قد يمكن الشعب من اسقاط قيادته وإحداث التغيير حيث لن يتمكن النظام بعدئذ من ترويج مفاهيمه بشأن التآمر الدولى . وإلى الآن لا يعرف على وجه اليقين انعكاسات اتباع أى من هاتين الاستراتيجيتين على الداخل العراقى .

إذا كانت أوضاع الداخل العراقى لا تؤكد احتمال حدوث تغيير سريع للنظام السياسى ، فإن هشاشة وضعف تنظيمات المعارضة العراقية التى تربو على الـ ٧٥ حزبا وتنظيما وجماعة علاوة على ضعف أطروحاتها وحقيقة ميولها الاستبدادية وصراعاتها البينية لا ترشحها لأن تكون البديل الذى يراهن عليه الداخل العراقى أو الخارج الدولى والإقليمى والعربى . وقد دلت أطروحاتها على أنه يصعب القبول بها دوليا وإقليميا ، فقد طرح البعض منها فيدرالية أو كونفدرالية قائمة على ثلاثية الإثنية - الدين - المذهب على أساس الانفصال والتجزئة والحكم الذاتى ، ورشحت تسعة أقاليم يمكن أن يصرح لها بإدارة من هذا القبيل هى - كردستان - الموصل - بغداد - الأنبار - العتبات المقدسة - الإقليم الأوسط - الإقليم الجنوبى - اقليم البصرة . واقترح أن يمثل كل اقليم بمندوبين حسب مساحة الاقليم الجيوسياسية فى مجلس الدولة الأعلى الذى يتولى مهام الرئيس على أن تحقق النسب المقترحة التوازن بين الطوائف المختلفة (السنة - الشيعة - الأكراد - الآشوريين - التركمان - المسيحيين) . وبالطبع هذا الطرح علاوة على صعوبة تحققه ، فإنه - ولأسباب موضوعية - لا يمكن التعايش معه اقليميا وفى حاجة لمدة طويلة حتى يستقر داخليا .

الخلاصة :

إذا كانت العوامل الداخلية ترشح احتمال أن تطول فترة بقاء الوضع الراهن بالعراق ، فإن العوامل الاقليمية والدولية هى الأخرى تسير فى نفس الاتجاه ، ومن منطلق حسابات دقيقة للمكاسب والخسائر الناجمة عن أى تغيير . فقد توافرت مجموعة من الظروف الموضوعية للعراق فى كل فترات ما بعد أزمة الخليج جعلت من احتمال التغيير أو القدرة عليه من قبل القوى الاقليمية أمرا غير مطروح لإدراك تلك القوى أن أيا منها لن يكون الوحيد الذى يفرض مصالحه فى حالة الشروع الفعلى فى ذلك . فهناك تباين كبير بين رؤى كل الأطراف بخصوص المسألة العراقية . وإن كانت لدى الجميع رغبة فى التغيير ، إلا أنها تختلف تماما حول البديل الذى تطرحه . فبينما تتفق كل من الكويت والسعودية ومصر والأردن مؤخرا على ضرورة التغيير بالعراق حتى يتم إعادة العلاقات ورفع الحصار ، فإنها تختلف فيما بينها حول مدى هذا التغيير . ويختلف هذا الموقف بالطبع ويتناقض مع موقف القوى الثلاث الكبرى المجاورة والمحيطة بالعراق والتى بيدها بالفعل قدرة على التغيير إذا إتحدت ارادتها وهى سوريا وايران وتركيا حيث ترغب تلك القوى فعليا بالتغيير ، ولكن فى إطار الظروف الراهنة وتوازنات القوى فيما بينها ، وأخذا فى الاعتبار الأبعاد الاقليمية والدولية والداخلية فإنها توافقت على أن استبقاء الأوضاع الراهنة هو أقل الأوضاع ضررا بمصالحها . وهناك اجتماعات دورية بين وزراء خارجية ومندوبى الدولى الثلاث عقد منها الى الآن نحو ستة اجتماعات منذ عام ١٩٩١ كانت حصيلتها التأكيد المتواصل على رفض أى تدخل فى شئون العراق الداخلية وإبقاء العراق موحدا ، وليس من الصعب التعرف على مصالح ودوافع كل دولة من الدول الثلاث .

ورغم تباين وتعدد الاحتمالات فإن المؤكد أن أى تغيير سواء كان سلميا أوعنيفا ستكون انعكاساته عديدة خاصة إذا لم يتوافر اجماع خارجى وداخلى على قوة بديلة وهو ما ليس قائما بالفعل . ورغم صعوبة ترجيح احتمالات التغيير بالعراق ، إلا أن أى تغيير عنيف - إن حدث - ربما يجعل كل الخيارات مفتوحة . وليس مؤكدا لدى أى من القوى الاقليمية أو الداخلية أو الدولية أنها ستكون صاحبة اليد الطولى أو الكلمة النافذة إذا ما أريد تغيير بالفعل ، فالآن هناك توازن فى المصالح وتوازن فى النفوذ وأوراق الضغط .

الرئيس زروال والمهمة الصعبة



احمد مهابة

لم تحظ أية انتخابات رئاسية فى دول العالم الثالث حتى الآن، بما حظيت به الانتخابات الرئاسية فى الجزائر، من اهتمام ومتابعة وتعليق وتحليل.

ولعل ذلك يرجع إلى الملابسات التاريخية والتطوارت السياسية التى شهدتها الجزائر منذ تم وقف أطلاق النار مع فرنسا فى ١٩ مارس عام ١٩٦٢ بعد احتلال استيطانى فرنسى دام أكثر من مائه وثلاثين عاما، حاولت فرنسا جهدها خلالها طمس الهوية العربية والإسلامية للشعب الجزائرى، معتبرة الجزائر جزءا من فرنسا والمواطن الجزائرى مواطنا فرنسيا، حتى لقد وصل الأمر (بفرحات عباس) قبل أن ينضم لثورة الفاتح من نوفمبر عام ١٩٥٤ ويصبح رئيسا لأول حكومة جزائرية مؤقتة، الى أن يقول قولته المشهورة (لقد بحثت فى التاريخ وبين المقابر والأحياء فلم أجد ما يزعمون أنه أمة جزائرية) .

كما يرجع ذلك الاهتمام بانتخابات الرئاسة الجزائرية الى أن أنظمة الحكم التى تعاقبت على الجزائر منذ استقلالها كان ينقصها الوعى والفهم الصحيحان للشخصية الجزائرية وطموحات الشعب الجزائرى ، وهو ما يعبر عنه بدقة (سعيد سعدى) أحد المرشحين الأربعة الذين خاضوا الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، إذ يقول (فى حديث صحفى للأهرام) إن الأزمة الحالية التى تتخبط فيها البلاد ناجمة عن فشل النظام الموجود منذ عام ١٩٦٢ ، لأن الجيل الذى حرر البلاد من الاستعمار يريد أن يبقى فى السلطة الى الأبد ، وذلك فى الوقت الذى تغيرت فيه التركيبة الاجتماعية للبلاد ، ويكفى أن نعرف ، كما يقول (سعيد سعدى) أن ٧٥٪ من الشعب الجزائرى الآن تحت سن الثلاثين عاما وقد انشغل هذا الجيل بمشاغله الشخصية ، وابتعد عن انشغالات الوطن والمواطن ، فظل النظام يراوح مكانه ولا يريد أن يكون هنكا بديل له ، حان الوقت لايجاده ، لأن الطبقة السياسية الحالية وأغلبها من العجائز تعيش فى بلد أغلبيته الساحقة من الشباب الذى لابد وأن يكون له مكان فى السلطة التى عجزت خلال أكثر من ثلاثين عاما عن تقديم مشروع اجتماعى أو اقتصادى أو أن يكون لها نظرة استراتيجية واضحة للمستقبل ، لأن السياسة الوطنية فى الجزائر ظلت طوال تلك السنين تدور حول الأشخاص ، ولا تدور حول البرامج.

كما يرجع هذا الاهتمام العالمى لانتخابات الرئاسة الجزائرية الى أن هذه هى المرة الأولى التى تجرى فيها فى الجزائر انتخابات تعددية ديمقراطية لا ينفرد فيها مرشح السلطة بالمعركة الانتخابية ، بل يشارك فيها زعماء سياسيون لثلاثة أحزاب أخرى بصرف النظر عما حصل عليه فيها كل منهم من أصوات الناخبين ، كما جاءت هذه الانتخابات التى وصفت بأنها حرة وشفافة ، على مسمع

ومرأى من مراقبين دوليين وعرب وصحفيين دوليين شهدوا بأنها كانت نزيهة ومحايدة ، وهو أمر يستحق التقدير لأنه جاء بعد أحداث دامية تشهدها الجزائر منذ ثورة الخبز عام ١٩٨٨ حتى الآن ، والتي شهدت خلالها الجزائر تطورات صاخبة حيث صدر دستور فبراير ١٩٨٩ ، والذي أدى الى تأسيس عشرات الأحزاب السياسية والجماعات الدينية ، وأقيل فيها رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد ، وألغيت فيها انتخابات تشريعية ، كان الفائز الأكبر فيها هي (جبهة الانقاذ الاسلامية) ، واغتيل فيها رئيس الجمهورية محمد بوضياف على يد أحد حراسه (بومعراف)، وحكمت بسلطات رئاسية غير دستورية ، وسط فرض حالة الطوارىء أو (الحصار) كما يسميها الجزائريون ، والتي تطبق فيها قوانين صارمة وسيئة السمعة ، بل وسالت خلالها بحار من الدماء غرق فيها نحو ٥٠ ألفا من أبناء الشعب الجزائري ، الذي عصرته أزمات اقتصادية طاحنة وصلت بديون الدولة الخارجية الى ٢٦ مليار دولارا ، تدفع خدمة لها نحو ثمانية مليارات من الدولارات ، في وقت تنهش فيه البطالة جموع الشباب الجزائري الذي صدمته أنباء الفساد والرشوة وتهريب أموال الشعب الى الخارج ، تلك الأموال المهربة التي قدرها (عبد الحميد الإبراهيمي) أحد رؤساء الوزراء السابقين بنحو ٢٦ مليار دولار ، أي نفس قيمة ما تتحمله الجزائر من أعباء المديونية .

وليس هذا فحسب ، بل أن هذه الانتخابات تأتي والعسكريون هم الذين يحكمون البلاد منذ إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد عام ١٩٩٢ حكما سافرا حينا ، ومن وراء ستار في بعض الأحيان .

كما تأتي هذه الانتخابات بعد فشل العديد من مبادرات الحوار التي انهارت أمام تحفظات وشروط معجزة ، وبالتالي مرفوضة ، سواء من جانب القوى السياسية والحزبية الفاعلة ، أو من جانب رجال السلطة ، كالحوار الذي تم في ١٣ مارس ١٩٩٣ ، كما تبودلت رسائل بعث بها الزعيم الاسلامي عباس مدني في ٢٣ ، ٢٧ أغسطس عام ١٩٩٤ ، بعد أن تمت ثلاثة لقاءات بين قادة جبهة الانقاذ الاسلامية في سجن "البليدة" ، وبين مبعوثي الرئيس الجزائري "الأمين زروال" لايجاد أرضية مشتركة للوفاق ، وصولا الى حقن دماء الشعب الجزائري .

وعلى الرغم من أن الأحزاب الخمسة التي اشتركت في الحوار مع الرئيس زروال قد لاحظت أن رسائل (عباس مدني) بها بعض العناصر الايجابية التي تستحق المعالجة ، وهو نفس ما لاحظه الرئيس زروال ، الذي يقال أنه تعرض لضغط من القيادات العليا في الجيش جعله يتحفظ عليها لأن كاتبها ، كما يقول الرئيس زروال ، يرفض كل نقاش ، ويضع شروطا مسبقة تعقد الأمور ، مما جعله يغير رأيه فيها (مجلة ESPRIT - العدد ٢٠٨) .

ولم يكن من الممكن عقلا ومنطقا وواقعيا أن يتم الوفاق بين النقيضين ، الجيش ، والجبهة الاسلامية للانقاذ ، حيث أن كلا منهما يعطي للدستور تفسيرا خاصا يخدم وجهات نظره ، وتتعارض تصورات كل جانب لهوية الشعب الجزائري ، ومن هنا كان من الصعب الوصول الى تسوية بين العسكريين والمدنيين الجزائريين على نمط الطريقة السودانية والتحالف القائم بين الفريق البشير والزعيم الاسلامي حسن الترابي .

ثم جاءت وثيقة روما التي اشترك في صياغتها أكبر ثلاث جبهات حزبية جزائرية معارضة وهي "جبهة التحرير الوطني" و "جبهة القوى الاشتراكية" ثم "جبهة الانقاذ الاسلامية" وذلك في شهر يناير ١٩٩٥ حيث تضمنت الوثيقة مشروعا لحل الأزمة وضع السلطة الجزائرية الحاكمة في موقف الدفاع عن النفس ، إذ أنه جعل من المعارضة السياسية الجزائرية قوة قادرة على طرح الأفكار التوفيقية التي تضع كل أطراف الأزمة في اعتبارها ، الأمر الذي لقي ترحيبا من الدول الكبرى التي تشغلها أحداث الجزائر ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والمانيا ، التي شجعتها "وثيقة روما" على إجراء اتصالات مع ممثلي "جبهة الانقاذ" في الخارج مثل (رابح كبير) للحصول منها على بعض الضمانات ، وخاصة تأمين حقول البترول في الجزائر ، وهو ما يعكس ضعف ثقة هذه الدول في استمرار قدرة العسكريين الجزائريين على تأمين مصالحهم في الجزائر ، الأمر الذي يشكل في نفس الوقت ضغطا له وزنه على السلطات الحاكمة ، التي لم تستبعدها وثيقة روما، بل تقترح عليهم أن يكونوا شركاء في المشروع الوطني تطمينا للجيش باعتباره أحد العناصر الضرورية في كل إئتلاف حكومي .

ولكن الواقع كان يقول أن قبول وثيقة روما من جانب الحكومة الجزائرية كان يعني التوقيع على قرار بالإعدام في حق العسكريين الموجودين في السلطة ، ولذلك شرع هؤلاء في تحويل منطق هذه الوثيقة لصالحهم من خلال اقتراح حوار ، ثم انتخابات رئاسية وتشريعية ، بشرط أن يتم ذلك تحت مراقبة السلطة وفي حراسة قواتها المسلحة لاقناع الدول صاحبة المصالح المتبادلة مع الجزائر ، وكذلك الرأي العام الجزائري ، بأن النظام وحده هو الذي يتوفر على وسائل ملموسة لإعادة النظام العام في الدولة الى وضعه الطبيعي في يوم من الأيام ، دون أن يكون نظام الحكم مضطرا لتقديم أي تنازل للمعارضة ، وخاصة (جبهة الانقاذ الاسلامية) .

وقد اتهمت المعارضة النظام الحاكم في الجزائر بأنه يرفض التعامل معها من خلال الحوار ، إلا اذا انصب على موضوعات عملية ومحددة تهدف الى مراجعة الدستور في بعض فصوله لضمان تحقيق توازن بين السلطات وايجاد مراقبة فعلية للهيئات التنفيذية والحفاظ على المؤسسات من الاستبداد الفردي ، الذي يعنون به الرئيس المقال (الشاذلي بن جديد) .

وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا الجدل بين السلطة

والمعارضة الى أن تبحث السلطات الجزائرية عن الأوراق الرابحة ، وقد رأت أن هذه الأوراق تتمثل في إجراء استفتاء رئاسي مؤكدا حسن نوايا النظام ، ورغبته الصادقة في البحث عن حل ، إذ أنه عن طريق هذا الاستفتاء ، يحصل العسكريون ، أمام الرأى العام الوطني والدولي ، على شرعية انتخابية ، ويعطى لنفسه ضمانة دستورية إذ تراءى له الدخول في مفاوضات مع الاسلاميين التى سيمثله فيها رئيس منتخب ومدعم من الجيش الذى سيستطيع حماية القيادة في حالة تحقق انتقال بطيء نحو نظام جديد ، كما تقول (لوموند دبلوماتيك) الفرنسية .

لماذا هذا الاقبال الكبير على التصويت ؟

لقد كان السؤال الملح الذى حاول المراقبون والمحللون أن يجدوا له جوابا مقنعا هو السبب وراء هذا الاقبال الشعبي الواسع النطاق من كافة الفئات ، رجالا ونساءا وشبابا وشيوخا على التصويت ، رغم التهديدات بالموت من جانب المعارضة ، وخاصة جبهة الانقاذ التى غمرت العاصمة الجزائرية باعلانات سوداء تصور فيها صناديق الاقتراع على أنها نعوش وتوابيت للموت ، كدعوة حاسمة لمقاطعة الانتخابات ، ومع ذلك وصلت نسبة المشاركة في التصويت الى ٧٤ر٩٢٪ ، أى حوالى ١٢ مليونا من جملة الناخبين المسجلين ، بينما لم تزد نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩١ عن ٥٨٪ ؟

إن ثمة أسبابا كثيرة تحيط بهذه الظاهرة ، أهمها الرغبة الشعبية الملحة في ايجاد مخرج وحل للأزمة ، حيث قدمت الانتخابات الرئاسية على أنها بداية للحل ، وأنها تعني انقاذ البلاد ، لاسيما وأن الرئيس الأمين زروال نجح ، بتاريخه العسكرى وبتجربته العملية في السلطة ، كرجل الحوار ، الذى طالما حاول ايجاد سبيل ، غير العمل العسكرى الصارم ، لإنهاء العنف في البلاد ، واستعداده للسعي الى حلول للأزمة ، وأكد (زروال) عقب اختياره رئيسا للدولة قبل عامين على أنه كقائد للجيش يؤمن بالمؤسسات الديمقراطية والتبادل السياسي للسلطة والتعددية ودولة القانون ويضمن الحريات الفردية والجماعية ، ويضع حدا للهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية والأيديولوجية ، التى جسدها الحزب الوحيد (حزب جبهة التحرير) طوال ثلاثة عقود منذ استقلال الجزائر ، لذلك ساد اعتقاد بأن الأمين زروال هو المؤهل لفتح صفحة جديدة تختلف عما شهدته الجزائر في الماضي ، وأنه رجل حوار وحزم وغير متورط في أخطاء الفترة السابقة ، وأن من حقه أن يعطى مهلة وأن تقدم له المساندة حتى يستطيع اجراء حوار شامل يؤدى الى الوفاق الوطني والعودة بنظام الحكم في الجزائر الى الديمقراطية والانتخابات (مقال الكاتب في السياسة الدولية ، أبريل ١٩٩٤) .

وقد أكد هذا الاحساس لدى الرأى العام الجزائرى ، أن نداء رئيس الوزراء (سيفى) عشية الانتخابات للمواطنين الجزائريين ، لقى لديهم صدى ايجابيا حين قال فيه : (بعد انتهاء التصويت سيعرف مصير البلاد ، فإما انتصار للجزائر على الوضع السيء الذى ساد طويلا ، وإما تحدث المقامرة والركود واستمرار معاناة الشعب الجزائرى) .

وقد ذكر عدد من السفراء الغربيين في الجزائر أن عقدة الخوف قد أزيحت عن كاهل المواطن الجزائرى ، وأن الهدوء الذى ساد إنما هو مؤشر على سيطرة العسكريين على الوضع العام ، وذلك بعد أن رأوا نحو ثلثمائة ألف من قوات الجيش والشرطة والحرس الوطنى تنتشر في كل المواقع .

ان ارتفاع وزيادة عدد الناخبين في الانتخابات الأخيرة يزيد بنحو أربعة ملايين مواطن على ما كان عليه الحال عام ١٩٩١ .

أن وجود مرشحين أربعة من اتجاهات مختلفة نشط الحملة الانتخابية في كافة أنحاء الجزائر .

يرى البعض أن ارتفاع نسبة المشاركة في التصويت يرجع الى أن الجزائريين قد رفضوا أن يظلوا رهائن لمناورات بعض السياسيين وحساباتهم الضيقة ، والتى كانت تضعف يوما بعد يوم إمكانية الحل .

ويرى بلعيد عبد السلام رئيس الوزراء الجزائرى السابق أن أهم دلالات هذه المشاركة هي أن الشعب الجزائرى يرفض الوصاية عليه من أحد أيا كان ، وأن من ظن أنه يملك أصوات الشعب قد أخطأ . فالجزائريون بطبيعتهم يعشقون الحرية ولا يقبلون من يتحدث باسمهم أو يضعهم على الهامش .

كما أن ثمة قناعة لدى العديد من المراقبين أن تصويت غالبية الشعب الجزائرى عام ١٩٩١ الى جانب جبهة الانقاذ لم يكن إيمانا بها واخلاصا لها في حد ذاتها ، وإنما كان بمثابة إدانة للفساد والاستغلال واحتكار السلطة ، وحكم الفرد منذ الاستقلال حتى الآن .

أن برنامج الرئيس زروال وخطابه الانتخابى كانا من الاعتدال والواقعية بحيث تجنبا الالتزام بوعود فضفاضة وعاملا مشجعا الشعب الجزائرى وفتحا لأبواب الأمل .

كما نجح أنصار الرئيس زروال ومستشاروه في خلق ديناميكية انتخابية حقيقية مثل حسن استخدامهم لصور الجالية الجزائرية في فرنسا وهي تتزاحم على التصويت على الرغم مما يقوله البعض من أن الغالبية الكبرى للمهاجرين الجزائريين من قبائل البربر وانهم خرجوا تأييدا لممثلهم (سعيد سعدى) ، وأن إقبال المهاجرين الجزائريين في فرنسا على التصويت يرجع الى أنه سيتم ختم جوازات السفر للذين شاركوا في التصويت ، الأمر الذى سيسهل لهم أعمالهم لدى القنصليات العامة الجزائرية في الخارج ، وهى نفس المزاعم التى قالها هؤلاء تبريرا لإرتفاع نسبة التصويت في الداخل ، فقد روجوا أقوالا ترجع ذلك الى أن

المواطن الجزائرى سيحتاج فى المستقبل الى إبراز بطاقته الانتخابية فى معاملاته الادارية مع الحكومة وقد ختم عليها بعد تصويته .

كما يزعم هؤلاء أيضا أن السلطات الجزائرية تمكنت من ضرب حصار محكم حول دعاة المقاطعة سياسيا واعلاميا ، حيث منعت جبهة التحرير من أن تعقد اجتماعا تنظيميا لكوادرها على مستوى وطنى كان مقررا يومى ١٠.٩ من شهر نوفمبر ، كما ألقى القبض على من يدعى (جمال الزناتى) مسئول اللجان الوطنية ، وهو الجناح الموالى "لجبهة القوى الاشتراكية" ، وأخيرا أنها أحبطت مخطط المعارضة المسلحة التى كانت تحاول بالتهديد والعنف تعطيل العملية الانتخابية .

وتقول المعارضة أنها تعرضت لحصار اعلامى قامت به السلطات الجزائرية ، حيث أصبحت الوسائل الاعلامية مراقبة من طرف (خلية للاتصال) وهى لجنة مرتبطة بوزارة الداخلية ، ومكلفة بإمداد وسائل الاعلام بالبلاغات الرسمية بوصفها المصدر الوحيد للخبر الذى يتعلق بكل ما له ارتباط بالأمن لإثارة الانتباه لدى الرأى العام والتغلب على إشاعات ودعايات الخصوم ، من أجل الحفاظ على معنويات الشعب الجزائرى ، وذلك بتنقية الأخبار المتعلقة بالأعمال الإرهابية وتفادى تضخيم نتائجها .

كما أن الصحفيين ملزمون بمعالجة الخبر الذى يتعلق بالأمن فى الصفحات الداخلية ، أو فى حيز ضيق فى الصفحة الأولى ، إذا كان للخبر أهمية خاصة ، مع الزام الصحفيين بإبراز الطابع اللاإنسانى للمارسات الإرهابية وتضخيم خسائر الخصوم ولا أخلاقية جرائمهم .

كما تطلب وزارة الداخلية من المسئولين عن الصحافة الوطنية الامتناع عن نشر المقالات والتحقيقات الصحفية والأخبار ذات الطابع الأمنى والمتعلقة بالجزائر والمنشورة بالصحافة الأجنبية ، وهذا ما يفسر التعتيم الذى قامت به السلطات الجزائرية بخصوص بلاغات الجبهة الاسلامية التى كذبت فيها بعض الاغتيالات المنسوبة اليها مثل الاغتيال الذى تم فى أول نوفمبر ١٩٩٤ فى مقبرة (موستغانم) ، حيث مزقت قنبلة أجسام خمس أطفال ، وهو التكذيب الذى ظهر من خلال إدانة الجبهة الاسلامية لهذه الجريمة ، فى بلاغ لها نشره مكتب جريدة (لوموند) فى (بون) ، ونشر فى نفس الجريدة يوم ١٩٩٤/١١/٤ .

ويرتب المراقبون نتائج هامة على هذا الاقبال الكاسح للناخبين فى الاستفتاء على الرئيس الجزائرى ، وذلك على النحو الآتى :

إذ يرى البعض أن جماعات المعارضة وخاصة الجبهات الثلاث : جبهة التحرير ، وجبهة القوى الاشتراكية ، وجبهة الانقاذ ، التى باركت فوز الرئيس زروال ، تواجه الآن خطورة حقيقية على مستقبلها السياسى ، فحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة (سعيد سعدى) المعبر عن قطاع قبائل البربر ظهر الآن كبديل قوى لجبهة القوى الاشتراكية بزعامة (حسين آية أحمد) الذى يعتبر حزبه ممثلا لنفس هذه القوى ، وأن البربر أقبلوا على المشاركة حتى لا تؤدى مقاطعة حزب حسين آية أحمد الى حرمانهم من المشاركة فى صياغة مستقبلهم السياسى والاجتماعى .

وبالنسبة لجبهة التحرير الوطنى فهى فى نظر البعض أصبحت مهددة الآن ليس بالإنقسام فحسب ، بل بالانهيار بعد أن أبرزت الانتخابات ظهور انفصال قمة الحزب عن قواعده التى لم تستجب لمقاطعة الانتخابات احتجاجا على تعنت قيادات الجبهة فى الرأى .

أما "جبهة الانقاذ" فقد كانت فى نظر بعض المراقبين أكثر الجبهات الثلاث تعرضا للانقسام ، وهو ما اتضح من خلال تصريحات (أنور هدام) المتحدث باسمها فى الولايات المتحدة ، حيث رفض الانتخابات ودعا الى مواصلة الجهاد المسلح ، بينما أعلن (رابح كبير) المتحدث باسم الجبهة فى الخارج وزعيمها فى أوروبا أن الجبهة تعتبر الرئيس زروال سلطة فعلية سواء قبل الانتخابات أو بعدها ، وأكد أن الجبهة تبحث عن حل سياسى للأزمة ، مما يدل على أن جبهة الانقاذ ستسعى فى المرحلة المقبلة للبحث عن طريق المشاركة فى صياغة المستقبل السياسى الجزائرى خوفا من انفراد (الشيخ محفوظ نحناح) فى الحديث عن التيار الاسلامى ، حيث يعتبر نفسه بعدذ حصوله فى الانتخابات الأخيرة على ٢٥٪ من أصوات الناخبين أنه هو الرجل الثانى فى الجزائر بعد الرئيس الأمين زروال .

من أهم النتائج التى ترتبت على فوز الرئيس الأمين زروال ، الذى أصبح الرئيس الشرعى للجزائر ، اقتناع الأمريكيين بضعف الجبهة الاسلامية فى الجزائر ، مما جعلهم يغيرون من موقفهم، حيث أسرع السفير الأمريكى فى الجزائر بمجرد اعلان النتائج الانتخابية الى تقديم التهانى الأمريكية الحارة الى الرئيس زروال ، بعد أن كانت الدبلوماسية الأمريكية تطالب الحكومة الجزائرية بالاتفاق والتحاور مع الاسلاميين لأنها كانت ترى أن النظام الجزائرى غير قادر على تحقيق استقرار الأمن فى البلاد ، لكنها سجلت بعد ذلك تحولا راديكاليا فى موقفها تجاه حكومة الجزائر (مجلة جون أفريك الفرنسية الأسبوعية) .

ويرى مستشاروا الرئيس زروال السياسيون والذين قادوا حملته الانتخابية ، أن خروج مئات الآلاف من الجزائرين فى مسيرات احتفالية ، وهم يهتفون قائلين : (معك يازروال) يمكن أن يؤدى الى تنفيذ انشاء حزب سياسى ، وهى الفكرة التى طرحتها لجان المسيرات الشعبية ، التى أيدت قرار الرئيس زروال لإجراء انتخابات رئاسية مسبقة ، وأن هذه الفكرة تمثل محور التفكير الرئيسى لدى معظم لجان المساندة للرئيس زروال ، ويرون أن مجال تطبيق هذه الفكرة يأتى بعد فوز المرشحين المستقلين الذين يدعمون برنامج الرئيس زروال فى الانتخابات التشريعية التى ستجرى فى الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٦ ، فيعلن

الفائزون منهم فى الانتخابات انشاء حزب المساندة للرئيس زروال تجنبا للوقوع فى فخ تجمع الانتهازيين والوصوليين ، وقد لوحظ أن غالبية الداعمين لانشاء حزب يحمل توجهات الرئيس زروال يقيمون فى العاصمة ، وهم الذين يرون أنه من غير الطبيعى أن تتخلى اللجان عن سبعة ملايين صوت أعطت ثقتها الرئيس زروال مما يقتضى استثمار حماسها فى انشاء حزب بديل للأحزاب الراهنة ، وتوحيد الجزائريين حول مشروع زروال .

أن فرنسا التى تابعت باهتمام بالغ انتخابات الرئاسة الجزائرية ، اعتبرت أن ارتفاع نسبة الناخبين كان مؤشرا ايجابيا للغاية ، لكنها شددت على ضرورة الاستمرار فى المسيرة الديمقراطية عبر الحوار وتنظيم انتخابات تشريعية ، وقال الناطق باسم الخارجية الفرنسية ، أن فرنسا أخذت علما بنتيجة الانتخابات على أمل أن تفتح هذه الانتخابات طريق الحوار ، وأن تكون نقطة انطلاق لمسيرة ديمقراطية تؤدى الى انتخابات تشريعية تستعيد بها الجزائر السلام الاجتماعى ، وتكرس جهودها للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، وتتمنى فرنسا للرئيس زروال النجاح فى المهمة الثانية التى أوكلت اليه ، وهى مستعدة فى هذا الاطار لمواصلة علاقاتها التى ترتكز على الصداقة والتعاون مع الجزائر ، كما تمنى وزير الخارجية الفرنسى أن يواكب الانفتاح السياسى فى الجزائر جهدا اقتصاديا كبيرا .

على الرغم من هذا الفوز الساحق للأمين زروال الذى قابله الشعب الجزائرى بالحفاوة والترحاب ، ترك ردود فعل ايجابية وطيبة لدى الرأى العام الجزائرى والعربى والدولى ، ورحبت به المعارضة الجزائرية بمختلف فصائلها ، مما أشاع جوا من التفاؤل لدى الرأى العام الجزائرى والرأى العام الدولى ، وفتح باب الأمل فى خروج الجزائر من أزمتها ليستأنف الشعب الجزائرى حياته العادية ، ويعوض بعض ما فاته . ومع أن الرئيس زروال يستطيع أن يباهى بالشرعية التى اكتسبها من وراء هذا الفوز الكاسح الذى أصبح بمقتضاه ، وبرضا غالبية الشعب الجزائرى رئيسا دستوريا لكل الجزائريين ، إلا أن الرئيس زروال عليه أن يواجه الحقيقة ويتعامل مع الواقع ليقدم للشعب الجزائرى ما كان يأمله فيه حين منحه ثقته وتأييده .

ولكن المراقبين الذين هم على دراية بشبكة العلاقات وموازين القوى فى الجزائر يشفقون على الرئيس زروال من المهمة الصعبة التى أصبح من المحتم عليه أن يواجهها ، والأسئلة المطروحة التى يطلب منه أن يجيب عليها ، والقوى التى تتضارب مصالحها وتتصادم طموحاتها ، كل ذلك يحتاج الى قوة وشجاعة خارقة .

ذلك أن ثمة سؤالا يفرض نفسه ، وهو هل كان ترشيح الرئيس زروال فى انتخابات عامة متعددة الأطراف ، بدافع من زملائه فى القيادات العليا فى القوات المسلحة الجزائرية هو للحفاظ على سلطة ومصالح هذه القيادات ، التى أقالت الرئيس الجزائرى السابق الشاذلى بن جديد عندما أوشكت جبهة الانقاذ الاسلامية أن تصل الى قمة السلطة فى الجزائر ، وحكموا البلاد بالقوة المسلحة وبقوانين الطوارىء الاستثنائية ، وتريد الآن أن تتخذ من الرئيس زروال ساترا من الشرعية يكرس بقاءها فى السلطة ويمكنها من فرض شروطها ، كما فعلت مع كل رئيس جزائرى حاول أن يخرج بشعبه من المحنة ، كالرئيس محمد بوضياف ، الذى راح ضحية إصراره على اتباع الحلول الجذرية لحل المعادلة الصعبة ، سواء بالنسبة لمقاومة الفساد والتحرر من هيمنة العسكريين وتصلبهم ، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، التى أراد الرئيس (بوضياف) أن يضع حدا لانغماس الجزائر فيها ، انغماسا أصاب علاقاتها بالمغرب بالتوتر والتحفظ والحساسية ؟ أم على العكس ، كان قبول الرئيس زروال ترشيحه للرئاسة الجزائرية بطريقة دستورية وسيلته لكى يفلت من قبضة القيادات العليا فى الجيش ، ويخلع عن نفسه مساندتها له ، مستعيضا عنها بالشرعية الدستورية ، التى يحظى فيها بمبايعة وتأييد كافة طبقات الشعب الجزائرى ، مما يمنحه حرية الحركة ، وحرية اتخاذ القرار الذى يرى فيه مخرجا للشعب الجزائرى من أزمته الطاحنة ؟

ولكن هل ينسى الرئيس زروال ، أن الرئيس السابق الشاذلى بن جديد ، كان هو الآخر رئيسا منتخبا ، وأن لم يكن بهذه الطريقة التعددية الشفافة ، التى حظى بها الرئيس زروال ، لكنه مع ذلك عندما اصطدم بقيادات الجيش العليا لم يكن أمامه إلا أن يتلقى رغما عنه أوامرهم له بالتنحى ففعل ، ثم تبعه الرئيس محمد بوضياف .

كما لا ينسى الرئيس زروال أنه عندما جاء الى السلطة ، وقدم نفسه للرأى العام كرجل للحوار ومناصر لحيادة ديمقراطية تقوم على التعددية وتبادل السلطة ، وشرع بالفعل فى الحوار مع المعارضة الجزائرية ، وبصفة خاصة أكثرها عنادا وقوة ، وهى جبهة الانقاذ ، وتبادل الرسائل مع زعمائها ، وعلى الرغم من أنه وجد فيها بعض الايجابيات التى يمكن التعامل معها ، إلا أن ضغوط القيادات العسكرية عليه وعدم موافقتها على الاعتراف بجبهة الانقاذ ، أو حتى قبول مشاركتها فى حكومة ائتلافية انتقالية أرغمته على أن يتراجع ويكف عن الحوار متذرعا بما قد لا يكون مقتنعا به من ذرائع ومبررات .

ان الرئيس زروال لا يمكن أن يعتقد أن القوة وحدها لا يمكن أن تحسم الموقف بين الجيش والاسلاميين ، فقد ثبت بالتجربة وبالممارسة أنه لا يمكن لأحد الطرفين ، الجيش أو الانقاذ أن يسجل انتصارا حاسما على الطرف الآخر ، وأنه لابد من أن يتبادل الجانبان تقديم التنازلات الكفيلة بايجاد وفاق يساعد على استئناف الحوار والمشاركة فى السلطة .

وأنه لابد للرئيس زروال أن يقتنع بأن المواكب المسلحة ، والتى قيل أنها بلغت نحو ٣٠٠ ألف من رجال الجيش والشرطة والحرس الخاص والدبابات والرشاشات التى

انتشرت كخلية النحل لحماية عملية الانتخاب من تهديدات الاسلاميين ، أمر لا يمكن أن يدوم الى ما لا نهاية لأن الرأى العام الجزائرى نفسه لن يستسيغه أو يهضمه ، وسيضيق به ذرعا ، كما أن ذلك لن يمنع الاسلاميين المتطرفين من ممارسة العنف ، وأقرب دليل على ذلك اغتيالهم لاثنين من كبار القيادات العسكرية فى الجيش بعد أيام قليلة من انتهاء الحملة الانتخابية ، الأمر الذى يمكن أن يشكل رسالة بعث بها الاسلاميون الى الرئيس زروال وقادة الجيش بأنهم مازالوا قادرين على إثبات وجودهم .

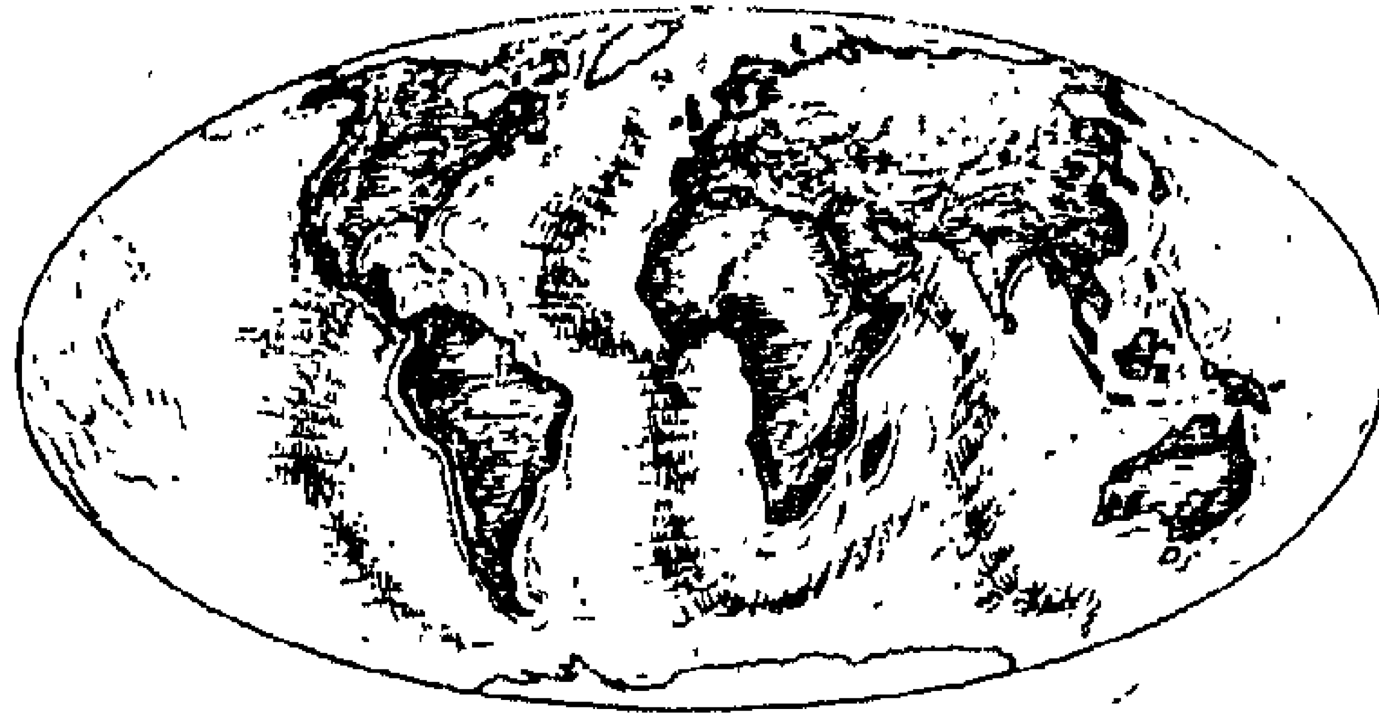
ولعل تلك الاعتبارات هى التى جعلت الرئيس زروال لا يقدم فى خطابه الانتخابى أى وعود بالتزامات محددة ، حتى لا يتورط فيما قد لا يستطيع الوفاء به .

ان المشكلة الكبرى التى تواجه الرئيس زروال وتكون محكا لصلابته واصراره وهى التحدى الأكبر الذى سيواجهه ، ونعنى به فتح الملفات الخاصة بالفساد التى وعد بفتحها بعد حصوله على التزكية الشعبية ، وهو أمر سبق أن نادى به أحد السياسيين والعسكريين البارزين ، وهو (قصدى مرباح) الذى فجر قنبلة الفساد فى القيادات العليا للجيش ، والتى كان أحد ضحاياها الجنرال (بلوصيف) والذى هدد بكشف الستار عن كثير من الفضائح والاختلاس والإثراء الفاحش والذى مس به الرئيس السابق الشاذلى بن جديد ، وطالب بوضع الضوابط الدقيقة والشفافة التى تحكم الرقابة على نفقات رئيس الجمهورية والحكومة والوزراء وكبار الضباط ، وأن ينشر (مجلس المحاسبة العامة) سنويا تقريرا حول الرقابة المالية للدولة ، وهو ما لم يفعله طوال الاثنى عشر عاما الماضية ، وأن يعلن كل وزير معين ، وكذلك كبار المسئولين فى الدولة عن ثرواتهم الشخصية قبل تحملهم المسئولية وبعد تركهم لها للحيلولة دون الإثراء غير المشروع ، وأكثر من هذا فتح الملفات ، ومحاكمة الماضى لأن ذلك وحده هو الكفيل باستعادة ثقة الشعب فى الحكومة . فهل يستطيع الرئيس زروال أن يخوض هذه المعركة ؟

أما ما عدا ذلك من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، فإن أمرها قد يكون أسهل من غيره بكثير .

إن التصريحات التى أدلى بها رابح كبير ، واعترف فيها بالرئيس زروال رئيسا شرعيا ، وطالبه بالحوار مرددا عبارة الشعب الجزائرى المشهورة عندما يرى بين الخصوم معارك لا ناقة له فيها ولا جمل (أربع سنوات بركات) أى يكفى الشعب الجزائرى أربع سنوات من العنف والإرهاب وخمسين ألف ضحية من أبناء الشعب الجزائرى ، ان هذا العرض من جانب (رابح كبير) له ثمنه ، وهو الاعتراف بجبهة الانقاذ واعتبارها طرفا متكافئا مع السلطة الحاكمة تشارك فى تحمل مسئولية الحكم باحدى الصور المقبولة ، وان يفرج عن كافة زعمائها السياسيين وأن تلغى حالة الطوارىء (الحصار) ، والغاء المحاكم الخاصة ، والسماح بالنشاط السياسى الحر ، وغيرها من مطالب الجبهة ، فى الوقت الذى صرح فيه أحد مستشارى الرئيس زروال وهو (عبد العزيز بلخادم) الذى كان رئيسا للمجلس الدستورى ، عندما سئل عن امكانية التحاور مع جبهة الانقاذ ، فأجاب (ليس هناك ما يسمى بجبهة الانقاذ ، انها محظورة وغير موجودة من الناحية القانونية) ، كما ذكر مستشار آخر للرئيس زروال عندما سئل عن رأيه فى تصريحات (رابح كبير) فقال (من هو هذا رابح كبير؟) .

هذا هو الواقع الذى يجابه الرئيس زروال والذى يحتاج منه الصبر والشجاعة والقدرة على مواجهة الواقع المعقد للجزائر .





المصالحة والحرب في جنوب السودان

محمد أبو الفضل

نجح قادة فصائل المعارضة السودانية المنضوية تحت مظلة "التجمع الوطني الديمقراطي" خلال عقد مؤتمر أسمرا في يونيو الماضي في التوصل الى قناعة أن أزمات السودان ناجمة بالأساس من طبيعة التركيبة السودانية المحكومة بمنطق المركز والأطراف ، بينما فشلوا في عدم وضع صيغة حوارية مقبولة للخروج من المأزق السوداني المتواصل على عدة أصعدة .

وجاءت التطورات الأخيرة على صعيد الحرب في جنوب السودان لتضفي تعقيدا خطيرا ، حيث استطاعت الفصائل الجنوبية ، لاسيما قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان ، تحقيق بعض المكاسب العسكرية التي خسرتها خلال العامين الماضيين . وذلك بمساعدة مباشرة أو غير مباشرة من قوى اقليمية لعبت دورا في هذه التطورات ، على أثرها تفاقم القتال ، في وقت درج على أن القوات الحكومية هي التي تسيطر على معظم ساحات المعارك للطبيعة الجغرافية المتشابكة في جنوب السودان . غير أن شتاء هذا العام شهد تراجعا حكوميا واضحا . ولم تنجح قوات الخرطوم التي تم حشدها على الجانب الشرقي من الولاية الاستوائية في استرداد مدينة "نيمولي" الاستراتيجية ، والتي تعتبر أقصى نقطة حدودية سودانية في الجنوب وتسعى الخرطوم منذ فترة إلى استعادتها، باعتبارها خط الامداد الحيوي الوحيد لدى قرنق في الأراضي السودانية بعد جلاء قواته عن غالبية المدن الجنوبية في الآونة الأخيرة . علاوة على ارتفاع درجة التنسيق والتعاون بين بعض الفصائل الجنوبية والحركة الشعبية لتحرير السودان الذي انعكس ايجابا على أوضاعهما العسكرية .

من هذه الزاوية لم يعد الحديث عن المفاوضات والسلام يحتل مساحة واسعة في الأوساط السياسية السودانية المعنية بمشكلة جنوب السودان . وأضحت الحرب وكأنها الخيار الأوحد حاليا ، بعد عودة العديد من العوامل الحاكمة في تطورات الأوضاع في مشكلة جنوب السودان وبروزها بصورة ملموسة ، الأمر الذي انعكس بوضوح على الحرب والسلام في السودان .

لواء السودان :

أحدث اعلان جون قرنق عن توصله إلى اتفاق يقضي باعادة توحيد حركته مع حركة استقلال جنوب السودان بزعامة رياك مشار الكثير من ردود الأفعال في الدوائر السياسية السودانية . حيث شكك البعض في جدوى هذه الخطوة ، واعتبرت بمثابة مناورة سياسية فقط ، بينما وصفها آخرون بأنها نتيجة حتمية بعد توالي انتصارات قوات الخرطوم على فصائل الجنوبيين . حتى تم حصر مراكز قيادتهم في المنطقة الواقعة قرب الحدود مع أوغندا ، الأمر

الذى جعل قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان يفكرون أيضا فى تفعيل التنسيق مع المعارضة السودانية والبحث عن بدائل جديدة لإرهاق نظام الخرطوم .

وقد استطاع جون قرنق أن يقطع شوطا كبيرا تجاه العلاقة مع حزب الأمة والتى عبر عنها اتفاق " شقدوم " بجنوب السودان فى ديسمبر ١٩٩٤ ، الذى قضى بالتنسيق بينهما تمهيدا لتوحيد صفوف المعارضة السودانية والاطاحة بنظام الخرطوم . كما أنه استطاع بالاتفاق مع قيادات من الحزب الاتحادى الديمقراطى وحزب الأمة أيضا و ما يسمى بقوات التحالف السودانية أن يوقع فى أسمرا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤ اتفاقا يقض بقبول حق تقرير المصير لجنوب السودان ، بعد فترة انتقالية ، على أن تظل وحدة السودان الخيار الأول وتكليف دول منظمة " الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف " المعروفة باسم " ايجاد " بعقد مؤتمر دستورى سياسى تحت اشراف دولى يضم كل القوى السياسية لإحلال السلام والديمقراطية . غير أن تعثر مهمة " ايجاد " لأسباب سياسية وعسكرية متشابكة عاق تحقيق هذا الهدف . كما ان اتفاق اسمرا أحيط بضبابية وتعثر انجاز واحد من بنوده ، بسبب الطريقة التى صيغ بها ، والتى غلب عليها الطابع الارتجالى ودون مشاورات أو اجتماعات تحضيرية . لذلك حاول قرنق فى مؤتمر أسمرا الثانى فى يونيو ١٩٩٥ تدارك هذه الملاحظات .

ففى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر "كما فى جلسته الختامية" ناشد قرنق ، الذى ترأس كل جلساته ، حلفاءه فى " التجمع الوطنى الديمقراطى " بتكثيف العمل وتم اقرار مشروعية الكفاح المسلح الذى تخوضه الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ عام ١٩٨٣ وأن هذا الكفاح هو مسئولية كل فصائل الشعب السودانى .. واعطاء دفعة قوية لمشروعه " لواء السودان الجديد " الذى طرحه من قبل لتطويق نظام الخرطوم .

اذ اقترح فى ابريل ١٩٩٥ تشكيل قوة عسكرية وسياسية تسمى " لواء السودان " تهدف إلى استيعاب العناصر الشمالية الراغبة فى الانضمام إلى حركته وخلق منبر سياسى لها لاسيما التى تبدو كأنها تتعاون مع الحركة بفاعلية للاطاحة بنظام الخرطوم المدعوم من قبل الجبهة القومية الاسلامية . وارساء القواعد لبناء السودان الجديد وخلق آلية عمل للنضال المسلح فى جميع أنحاء السودان .

بيد أن هذا الطرح لقى معارضة ورفضا من أكبر الأحزاب السياسية ، حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى فى ذلك الوقت ، حيث أكدا على ضرورة مواصلة النظال بالطرق السياسية لاقتلاع النظام السودانى ، ورفضت القيادة الشرعية نقل الحرب الى الشمال وترويع المواطنين .

وعلى ذلك فإن فكرة " لواء السودان " على النحو الذى طرحت به والمعارضة التى وجدتها جعلها فكرة صعبة التنفيذ ، وربما تؤدى إلى توسيع نطاق الحرب الأهلية الأمر الذى يسعى قرنق لتحقيقه .

وبعد هذا الرفض ازدادت قناعة بعض العناصر المتشددة فى الحركة الشعبية بأن التأثير والضغط على حكومة الخرطوم يأتى بالأساس من الجنوب سواء بتوحيد الصفوف أو بالتعاون مع القوى الاقليمية التى يمكن الحصول منها على دعم لوجستى . ومن ثم بدأت قيادات فى الحركة اتصالات مكثفة - أشرف عليها قرنق بنفسه - مع حركة استقلال جنوب السودان وزعيمها رياك مشار لاتخاذ خطوات ايجابية نحو إعادة توحيد الحركتين . فى ذات الوقت كانت حركة استقلال جنوب السودان تعانى من خلخلات سياسية عميقة من جراء توالى انسحاب القيادات البارزة وتزايد حدة الخلافات حول أولويات التكتيك العسكرى . بالاضافة إلى تأكد فشل رياك مشار فى انجاز خطوة واحدة نحو الاتجاه الذى دشن انشقاقه من أجله فى اغسطس ١٩٩١ . فلم يستطع تحقيق شعار حركته ، لأنه كان يفتقر إلى الآليات المساعدة للوصول إليه ، وهو ما أفقده كثيرا من مصداقيته فى الأوساط السياسية داخل حركته والفصائل الجنوبية بصفة عامة .

كما بدا من الواضح تراجع الدعم السياسى من قبل بعض الدول الغربية ، التى كانت تؤيد الحقوق السياسية للجنوبيين بصورة قاطعة ، علاوة على تبرم بعض القوى الاقليمية من أوضاع الجنوبيين المتفسخة والتى تفضى فى النهاية إلى عدم جدوى تقديم الدعم المادى الذى قد يقود إلى احتدام الصدام بينهم .

اتفاق المصالح :

فى ظل التطورات المحلية والمتغيرات الاقليمية المتسارعة التقت وتقاطعت مصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان مع مصالح حركة استقلال جنوب السودان . وبدا من الضرورى التفكير فى اعادة التنسيق بين الحركتين تمهيدا لاتخاذ خطوات ايجابية تصب محصلتها فى إطار التوحيد والحيلولة دون تزايد حالة التشرذم التى يمكن أن تعوق حصول الجنوبيين على أية مكتسبات سياسية فى المستقبل المنظور .

ولم تكن هذه المرة الأولى التى يجرى فيها التفكير لتوحيد الجناحين . إذ سبق ذلك عدة محاولات ، لعل أبرزها قيام مجلس الكنائس الجديد بجنوب السودان بجهود قادها الأب جوزيف أوكيلو الراعى العام لأسقفية منطقة " توريت " لجمع فصائل الجنوبيين فى بوتقة واحدة، غير أنها فشلت . حيث أفرزت الانشقاقات المتتالية مساحات واسعة من الخلافات والاتهامات بين الجناحين ، جعلت من الصعوبة تسويتها والقضاء على ماخلفته من تداعيات وآثار سلبية . كما أن هذه المساعى لم تتوافر لها عوامل الدفع الذاتى ، التى تساعد فى خلق أرضية مشتركة للتفاهم بين المتحاورين .

ومن ثم حاولت جهود التنسيق الأخيرة تلافى كافة المثالب واحتواء الخلاف الحاد حول موقع الكوماندور وليم نيون بانى من الحركتين . فأكدت كل منهما انضمامه اليها ، حتى تم الاتفاق ضمنيا على أنه أحد قادة حركة استقلال جنوب

السودان .

لأن زعماء الجنوب أدركوا أن انعدام التنسيق والتمادى فى تباين الرؤى قد يؤدى على المدى البعيد الى القضاء على فصائل الجنوب .

من هنا حرصت الحركتان على توقيع اتفاق بينهما فى ٢٧ ابريل ١٩٩٥ ، سمى باعلان "لافون" تقديرا لذكرى العمل الذى نفذه ضباط الحركتين فى بلدة " لافون " ضد قوات الخرطوم فى ٣١ مارس . وقد وضح على ضوء البيانات التى أصدرها قرنق ومشار ، خلال الأيام السابقة على توقيع الاتفاق ، أن الحركتين تتجهان نحو التنسيق رغبة فى انهاء حالة الصراع التى راح ضحيتها المئات من المواطنين.

وحوى اتفاق " لافون " عدة نقاط رئيسية تضمنت : الوقف الدائم لاطلاق النار بين الحركتين وحرية تحرك قواتهما والسكان فى المناطق التى يسيطران عليها ، وكذلك حرية الحركة لوكالات الاغاثة والعاملين فيها ، ودعوة كل المجموعات الجنوبية المسلحة إلى الانضمام لوقف اطلاق النار .

وكان من نتائج هذا الاتفاق أن بدأت الحركة الشعبية لتحرير السودان تتخذ تدريجيا طابعا جبهويا واسعا يستطيع استيعاب اجتهادات عدة للتعبير عن استراتيجية موحدة أعطت الأولوية لحق تقرير المصير فى جنوب السودان . وهو ما يتيح لأى حركة تحرر استيعاب مختلف الطروحات المعبرة عن هدف واحد فى النهاية . يتعلق فى حالة السودان باسقاط النظام السياسى الحاكم والحصول على الحقوق السياسية التى تعد فى نظرهم مشروعة رغم بعض تجاوزاتها الملموسة .

رغم هذه الخطوة التى سعت إلى لملمة الجنوبيين تحت قيادة سياسية وعسكرية واحدة . بيد أن هناك بعض النقاط ذات الاهمية للحيلولة والتأثير المباشر على احتمالات اتمام المصالحة والتى لم يتفق عليها أو أخذها فى الحسبان بصورة تفصيلية والتى قد تثير العديد من المشكلات وربما تؤدى إلى عودة التشرذم إلى سابق عهده وتوالى الانشقاقات ، الأمر الذى ينعكس على القدرة على الوقوف امام هجمات الخرطوم المستمرة وفقد مساحات واسعة من الاراضى التى تم السيطرة عليها فى ظل هذا التنسيق وعوامل اخرى إقليمية . ومن أبرز هذه النقاط :

أولا : عدم وضوح الرؤية تجاه مستقبل جنوب السودان السياسى . فهل سيتم التمسك بخيار الاستقلال الذى طرحه مشار أم الوحدة فى اطار سودان علمانى ديمقراطى فيدرالى ، وهو ما كان يرفع شعاره قرنق ، أم التمسك بخيار تقرير المصير الذى يتردد منذ إعلانه فى واشنطن عام ١٩٩٣ ؟ وقد أثارت هذه الاشكالية خلافا بين الجناحين وعدم حسمها بصورة مفصلة سيؤثر سلبا على طبيعة وشكل العلاقة بينهما ، لاسيما أن تبنى رؤية مشار من المؤكد ان تشددا سيقابلها من قبل الخرطوم . وربما يعود عدم حسم هذه المعضلة إلى الرغبة فى تبديد مخاوف الخرطوم وبعض القوى الأخرى على الأقل فى الوقت الراهن وتركها معلقة حسب طبيعة المرحلة القادمة التى يمكن أن تشهد تقدما على المستوى السياسى والعسكرى لدى الجنوبيين ، خاصة وأن محاولات التقارب الحثيثة التى يقودها الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر والتى تعكسها زياراته المتعددة لجنوب السودان ونيروبى حتى يتم الضغط على الخرطوم لقبول التسوية الكاملة تهدف إلى عودة اندماج الحركتين .

ثانيا : صعوبة حدوث تعاون وتنسيق عملياتى كبير ضد قوت الخرطوم فى المرحلة الراهنة ، لابتعاد تمركز قوات كل حركة عن الأخرى ووجود قوات حكومية تفصل بين تواصل الحركتين ، علاوة على بروز نوعية جديدة من القيادات العسكرية لاتقبل التفريط فيما حققته من مكاسب ومواقع عسكرية فى الحركتين ، فضلا عن انعدام الثقة المتبادلة بين الجانبين ، وبالتالى صعوبة التنسيق الميدانى بدرجة عالية ، حيث أضحى معروفا عن قرنق كثرة مناوراته التى لا تجعل حلفاءه يثقون به كثيرا .

ثالثا : شيوع الفواصل والتعددية العرقية والاثنية وكثرة الاختلافات حول البنى السياسية والعسكرية داخل القبيلة الواحدة ، التى تمثل احدى السمات البارزة للتركيبة الاجتماعية فى جنوب السودان . وكانت أحد الأسباب الرئيسية فى انشقاق رياك مشار وجماعته ، عندما استشعروا اتساع نطاق السيطرة السياسية لقبيلة الدينكا على الحركة ، وبالتالى فاية تسوية سياسية أو مصالحة أو حتى تنسيق من الضرورى أن يأخذ فى الحسبان وضع ووزن كل قبيلة حتى تتلاشى الهيمنة التى أوجدها قرنق لقبيلته خلال الفترة الماضية لتعود من جديد المعادلات والتوازنات القبلية والمناطقية التى تحكم الأوضاع السياسية فى جنوب السودان .

رابعا : إحتمال قيام الخرطوم بشن حرب شاملة على المواقع التى تتمركز فيها قوات مشار فى منطقة جنوب شرق بحر الغزال والاقليم الاستوائى ، التى كانت بعيدة نسبيا عن الأهداف السودانية للحؤول دون أية محاولة لدمج قوات الجنوبيين .

اتفاق اسمرا:

فى ظل ظروف بالغة الحساسية بالنسبة للسودان عقد فى اريتريا خلال الفترة من ١٥- ٢٣ يونيو الماضى مؤتمر اطلق عليه " مؤتمر القضايا المصيرية " ناقش أوضاع السودان السياسية وكيفية اسقاط نظام الخرطوم الحالى . وهى المرة الأولى التى تلتقى فيها فصائل المعارضة السودانية بتنويعاتها المختلفة لاسيما المنضوية تحت لواء " التجمع الوطنى الديمقراطى " وتم مناقشة العديد من القضايا الحيوية . وقد أحدث المؤتمر وقراراته ردود فعل واسعة فى الأوساط السياسية السودانية وحقق الكثير من المكاسب للحركة الشعبية لتحرير السودان على وجه الخصوص .

وقرر المؤتمر اختيار محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى رئيسا لهيئة القيادة ورئيس تنظيم "

القيادة الشرعية للجيش " الفريق المتقاعد فتحي أحمد علي نائبا له. وتضم الهيئة في عضويتها قادة الأحزاب المشاركة في التجمع وهم: الدكتور عمر نور الدائم الأمين العام لحزب الأمة والعقيد جون قرنق قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان والعميد عبدالعزيز خالد قائد قوات التحالف السودانية والبابا جيمس سرور رئيس تجمع الأحزاب الجنوبية والتيجاني الطيب عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومحمد طاهر أبو بكر رئيس جبهة " البجا " وهاشم محمد أحمد رئيس التجمع النقابي .

وشكل المكتب التنفيذي الذي يتولى العمل اليومي للتجمع من مبارك المهدي أمينا عاما مكلفا متابعة الشئون العسكرية والاتصال بالداخل ونواب للأمين العام هم : فاروق أبو عيسى وهو مكلف بمهمة الناطق الرسمي وشئون التنظيم والادارة والشئون الدستورية والدكتور منصور خالد ، وكلف بملف العلاقات الخارجية والشئون الانسانية ، وممثل للحزب الاتحادي الديمقراطي يكون مسئولا عن المال والاعلام اضافة إلى السياسي الجنوبي بونا ملوال .

وأوضح البيان الختامي لـ "مؤتمر القضايا المصيرية" أن قوى المعارضة توصلت إلى صيغة توحد قواها وفق اتفاق شامل في شأن القضايا المتعلقة باستكمال برامجه الهادفة إلى اجتثاث النظام وايقاف الحرب واستعادة الديمقراطية وتوفير أرضية صلبة يتأسس عليها سودان المستقبل.. وفي شأن ايقاف الحرب ، أقر بمبدأ حق تقرير المصير كحق أساسي للشعوب وبأن ممارسة تقرير المصير " توفر حلا لانهاء الحرب الأهلية في السودان وتسهل استعادة الديمقراطية والسلام " . واعطى حق تقرير المصير للجنوب لكنه رأى أن يستطلع رأى سكان ثلث مناطق تسميها الحركة الشعبية لتحرير السودان مناطق مهمشة وتطالب بأن تضم إلى الجنوب في تقرير المصير .. وشدد المؤتمر على موقف موحد للتجمع في الاستفتاء في الجنوب فيكون الخيار بين الوحدة - كونفيدرالية، فيدرالية - والاستقلال وضروة العمل خلال الفترة الانتقالية على بناء الثقة واعادة صياغة الدولة حتى تأتي ممارسة تقرير المصير دعما لخيار الوحدة . ونص البيان على أن المساواة في البلاد تقوم على أساس " المواطنة واحترام المعتقدات .. والتسامح بين الأديان.. وقضى بأنه " لايجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني" .. وهي الفقرة التي أحدثت ردود فعل غاضبة في أوساط بعض قيادات حزبي الأمة والاتحادي . حيث يمثلان أكبر حزبين تقليديين في السودان . فيستند الاتحادي إلى طائفة الختمية الصوفية ويقوم الأمة على أعناق طائفة الأنصار السنية. كما أن حزب الاتحادي خاض انتخابات ١٩٨٦ على أساس برنامج الجمهورية الاسلامية في حين خاضها الأمة على أساس نهج الصحوة الاسلامية .

من هذه الزاوية حاولت الخرطوم توظيف انجازات مؤتمر أسمرا جماهيريا داخل السودان وهز القواعد الشعبية لأكبر حزبين في السودان واسقاط العلة الرئيسية لوجودهما وبات أن أفضل المكاسب حققها جون قرنق اذ إستطاع الحصول على كثير من الأهداف على المستوى المحلي والدولي أضفت عليه مشروعية سياسية كان في حاجة اليها بعد حالة التدهور التي كانت تعيشها حركته في الفترة الأخيرة .

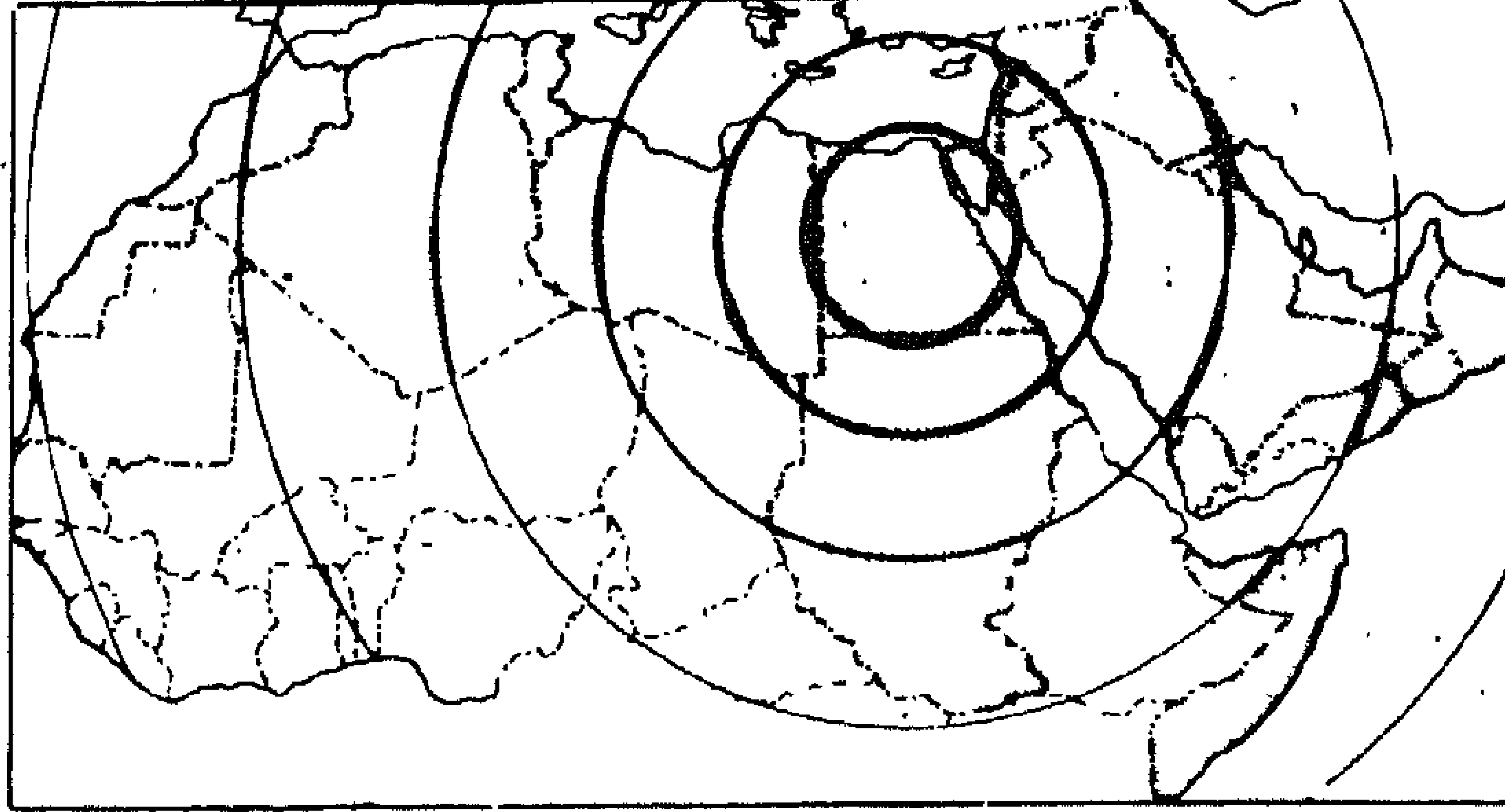
وقد استطاع قرنق بعد هذا المؤتمر أن يوثق علاقاته مع بعض الدول الاقليمية خاصة أوغندا التي تملك حدودا مشتركة واسعة مع السودان ، ويستفيد من تراكم الخلافات بين البلدين ليحقق انتصارات عسكرية ملحوظة خلال الشهرين الماضيين . ويحصل على الكثير من عوامل الدعم العسكري واللوجستي من حكومة كمبالا أولا للضغط على الخرطوم التي يتردد أنها تساعد بعض حركات المعارضة الأوغندية ، ثانيا لتطويق هذه الحركات التي بدأت تتوغل في الأراضي السوادنية الجنوبية ، الأمر الذي أدى إلى إتهام الخرطوم حكومة كمبالا بالتدخل في شئونها الداخلية . كما أصدرت السفارة السودانية في نيروبي بيانا أكدت فيه مشاركة جنود من رواندا وبوروندي وتنزانيا ، وأن ٣٠٠ من مقاتلي منظمة " الثامن عشر من فبراير الثورية " التي تعمل على إطاحة حكومة نيروبي الحالية عززوا القوات الأوغندية ، التي تقول تصريحات الخرطوم أنها غزت البلاد بانضمامها إلى قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي تتلق تدريبات أيضا على أيدي أوغنديين ومرتزقة أفارقة في معسكرات بأقصى جنوب السودان وشمال أوغندا .

في الوقت ذاته صعد الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني حملاته على السودان وهدد في أوائل ديسمبر الماضي بشن حرب عصابات ينفذها رجال "كوماندوز" أوغنديون في الأراضي السودانية. كما أوفدت الخرطوم وزير الداخلية ومستشاره الأمني في الوقت نفسه تقريبا إلى تشاد وافريقيا الوسطى لاطلاعهما على تطورات الموقف الأوغندي . غير أن جون قرنق اعتبر هذه الخطوة تصب في اتجاه اقناع السلطات في هاتين الدولتين بالسماح للقوات الحكومية السودانية بتجاوز حدودهما المشتركة لمهاجمة قوات الجيش الشعبي .

ومن الواضح أنه لم تعد هناك علاقات جيدة بين السودان وثلاث من الدول الأعضاء في اللجنة الرباعية كلفتها قمة منظمة "ايجاد" وهي كينيا واثيوبيا واريتريا وأوغندا وباتت الخرطوم قلقة من كل مسعى لاستئناف الوساطة وأكثر إقتناعا بأن خيارها الوحيد هزيمة قوات قرنق عسكريا .. لذلك تقوم بحملة واسعة لتجنيد الآلاف من الشباب وتحسين علاقاتها بأثيوبيا وتقويتها مع كينيا لقطع الطريق على قرنق واستغلاله حالة التدهور في علاقات السودان الاقليمية خلال الفترة القادمة .

تقارير

قمة عمان والتعاون الاقتصادى الإقليمى في الشرق الأوسط



نرمين السعدنى

يمثل انعقاد مؤتمر عمان في أكتوبر ١٩٩٥، استكمالا لمرحلة بدأت بانعقاد مؤتمر الدار البيضاء في أواخر عام ١٩٩٤ والذى يعتبر أولى خطوات تكثيف التفاعلات الاقتصادية فى اقليم الشرق الأوسط بحسب المنظومة الأمريكية - الاسرائيلية ، التى تهدف بشكل خاص الى تعزيز موقف اسرائيل داخل المنطقة العربية وتتيح الفرصة أمامها للاندماج فى شبكة علاقات اقتصادية مع العرب ومن ثم تسوية الصراع العربي - الاسرائيلى على أساس أن التزامن بين المحادثات السياسية والاقتصادية من شأنه أن يعجل بعملية السلام السياسى المطلوبة .

وجدير بالذكر ، أن المشاركة فى هذا المؤتمر لم تقتصر على رؤساء الدول والحكومات فحسب ، وانما امتدت أيضا لتشمل رجال الأعمال والبنوك والقطاع الخاص فى الدول المعنية . ولكن بالرغم من التشابه الواضح بين قمة الدار البيضاء وقمة عمان من حيث الإطار التنظيمى لكل منهما ، إلا أن الظروف المحيطة بمؤتمر عمان قد اختلفت كثيرا عن تلك التى أحاطت بقمة الدار البيضاء . فإنهيار التنسيق بين الدول العربية وترتيب أفكار الجانب الأمريكي - الإسرائيلى أدى الى تحقيق نجاح ملموس للرؤى الاسرائيلية والأمريكية فيما يخص معظم مجالات التعاون الاقليمى . ومن ثم ، يتطرق هذا التقرير الى مناقشة فكرة تمهيد الطريق أمام اسرائيل للاستحواذ على مكانة متقدمة فى منطقة الشرق الأوسط والتعزيز الأمريكى لها ، فيركز على الجوانب السياسية والاقتصادية للمؤتمر من مختلف الجوانب .

الأبعاد السياسية لمؤتمر عمان :

لايزال هدف دولة اسرائيل القديم فى انشاء الدولة الكبرى من النيل للفرات قائما وإن اختلفت أساليب تحقيقه . فالمناخ العالمى السائد الآن هو مناخ اقتصادى بالدرجة الأولى تظهر فيه التكتلات أو الإتحادات الاقتصادية ، وتكون القوة أو السيادة للدولة المتقدمة أو المتفوقة اقتصاديا ولذلك نرى أن إنشاء آلية للتعاون الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط واسرائيل أصبحت هى المحك الرئيسى للعقلية الاسرائيلية التى تحاول أن تدفع عملية التنمية الاقتصادية على حساب عملية الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة بالجولان وجنوب لبنان والضفة وغزة . ولذلك شهدت قمة عمان جدالا حادا بين الأطراف المشاركة فيها وخاصة بين مصر وفلسطين من جانب والأردن وإسرائيل من جانب آخر . فوجهة النظر المصرية رأت أن عملية الهرولة الاقتصادية غير مطلوبة فى هذا الوقت الى أن تحل المشاكل المعلقة بشأن استعادة الأراضى المحتلة ، فى حين تبنت الأردن فكرة تعويض ما خسرته وقت الحرب وأن عليها أن تسرع بالاستفادة من الأوضاع الراهنة لتحقيق

أكبر مكاسب اقتصادية ممكنة ، ومتهمة "مصر" بأنها كانت أول من "هرول" الى اسرائيل عند توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ . والأردن بذلك تكون قد تناست تماما المواقف الدامية التي اتخذتها اسرائيل قبيل انعقاد القمة مباشرة مثل اغتيال "فتحي الشقاقي" ، الأمين العام لمنظمة الجهاد الاسلامي ، وتأكيدات "اسحق رابين" ، رئيس وزراء اسرائيل الأسبق ، أن القدس هي عاصمة اسرائيل وأنه لديهم الاثباتات التاريخية التي تؤكد على ذلك ، ثم اتخاذ الكونجرس الأمريكي قرارا بنقل السفارة الأمريكية الى القدس في موعد أقصاه ١٩٩٩ مؤيدا بذلك فكرة ابقاء القدس "كعاصمة" ومتجاهلا بالتالي قرارات مجلس الأمن التي تؤكد على ابقاء القدس كمنطقة محتلة شأنها في ذلك شأن بقية الأراضي المحتلة في الضفة الغربية أو قطاع غزة الى أن يتخذ قرار جماعي دولي تشترك فيه كافة الأطراف المعنية والمنظمات الدولية بشأنها .

ولعل القرار الأمريكي جاء بمثابة صفعة على وجه الحكومات العربية ، ففي الوقت الذي حاولت فيه الدول العربية أن تتناسى الاستعمار الاسرائيلي لها وأن ترسي أسس سلام فعلي شامل للمنطقة ، بل وأن تقتنع بأن النوايا الاسرائيلية أصبحت سليمة وتهدف للصالح العام ، صدم هذا القرار رؤساء الدول العربية ووضعهم في موقف حرج جدا مع شعوبهم إذ تصاعد التساؤل حول كيفية اقامة علاقات اقتصادية بينهم وبين دولة لاتزال تراوغ بشدة حول الأراضي المحتلة والقدس الشريفة . ولكن بالرغم من هذه الخلافات ، والتي أضاعت يومين من قمة عمان ، أسفر اليوم الثالث عن نتائج مبشرة بنجاح المؤتمر.

المشروعات الإقتصادية المطروحة:

كما سبق الذكر ، جاءت قمة عمان لتستكمل مسيرة الدار البيضاء . فإذا كانت الأخيرة قد استعرضت أفكارا اقتصادية وسط هيمنة سياسية ، تبلورت في الأول مشروعات محددة مثل "بنك الشرق الأوسط للتنمية" ، و "مؤسسة السياحة والسفر لمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط" ، وكذلك مجلس الأعمال الاقليمي للشرق الأوسط . وقبل الخوض في تفاصيل هذه المؤسسات تجدر الاشارة الى أن عدد الدول المشاركة في المؤتمر وصل الى ٦٣ دولة من بينها ١٣ دولة عربية و ١٠٠٠ من رجال الأعمال العرب ، بجانب الدول الأوروبية ، والولايات المتحدة واسرائيل .

وقد أظهر المؤتمر خلافا في وجهة النظر العربية ، حيث يرى البعض أن الظروف قد حانت لتحقيق منافع اقتصادية وتعويض خسائر الحروب والاستعمار وهي وجهة النظر الأردنية وقطر . أما البعض الآخر فيرى أن التعاون الاقتصادي لابد أن يسير بنفس نمط التعاون السياسي فهو يمثل استكمالا لعملية السلام ولا يجب أن يكون أداة للضغط على هذه الدولة أو تلك للرضوخ لمطالب اسرائيلية قد تكون مجحفة بالنسبة لها . وطرحت فيه العديد من المشروعات ، فطرحت مصر ٨٥ مشروعا بتكلفة قدرها ٢٥ مليار دولار ، بينما طرحت الأردن ٢٧ مشروعا بقيمة ٥ر٣ مليار دولار والحكومة الفلسطينية قدمت مشروعات قيمتها ٣٣ر٦ مليار دولار ، أما الحكومة الاسرائيلية فقدمت ١٦٢ مشروعا بتكلفة قدرها ٢٥ر٣ مليار دولار . وتم الاتفاق بالفعل على عدد من المشروعات مثل مشروع استخدام مطاري العقبة ورأس النقب في سيناء بعد تحديثهما ليكونا مطارين دوليين ومشروع ريفيرا البحر الأحمر قرب رأس بناس بين مصر واسرائيل والأردن ، ومشروع انشاء منطقة حرة على الحدود بين مصر واسرائيل ، بجانب مشروع نقل الغاز الطبيعي بين دولة قطر واسرائيل . ويلاحظ أن معظم تلك المشروعات التي حصلت على موافقة عملية ترتبط بشكل وثيق مع مصلحة اسرائيل المباشرة حتى وإن تضمنت فائدة للدول العربية، وذلك لأنها تخدم ، في المقام الأول ، فكرة كسر الحاجز النفسي بين اسرائيل والعرب من ناحية أخرى . أما المشروعات التي تتصف بطابعها التنموي لأقطار المنطقة العربية فلم تسفر مناقشات المؤتمر عن أية نتائج ايجابية بخصوصها ، مثل المشروعات الزراعية التي قدمتها مصر ، مشروعات البنية الأساسية لفلسطين ، مشروعات البوتاس لإستغلال مياه البحر الميت للأردن . وتؤكد على هذه الفكرة النتائج الحقيقية للمؤتمر وهي الخاصة بانشاء البنك الإقليمي ، ومنظمة السياحة الاقليمية، ومجلس الأعمال الإقليمي .

وبالنسبة لبنك تنمية الشرق الأوسط ، فقد حظي هذا المشروع بأكبر قدر من الخلافات . فكان المبلغ المحدد لرأسمال البنك هو ٢٥ مليار دولار ظلت تتناقص الى ٥ مليارات دولار ومع ذلك لم تتم الموافقة إلا على ١٢٥٠ مليون دولار فقط . حيث كان من المفترض أن تقوم الدول الصناعية الأوروبية بتحويل ٦٠٪ من الخمسة مليارات ، إلا أن ألمانيا رفضت ، ومن ثم الاتحاد الأوروبي ، فكرة انشاء بنك أو المشاركة فيه على أساس أن هذا البنك ما هو إلا مؤسسة سياسية تتحكم في آلياتها الولايات المتحدة ، ويسود الدولار على معاملاتها الأمر الذي يرفض الاتحاد الأوروبي الخضوع له . أما النسبة المتبقية (٤٠٪) فكان من المفترض أن تمولها دول الخليج ، وقد رفضت السعودية أيضا فكرة المشاركة بسبب وجود بنوك وصناديق عربية بالفعل يمكن رفع كفاءتها وامكانياتها بحيث تخدم نفس أهداف البنك المقترح . أضف الى ذلك أن الموازنة السعودية – بشكل خاص – أصبحت مثقلة بأعباء ديون حرب الخليج وتكلفة وجود قوات أمريكية على أراضيها . أما بقية الدول العربية – باستثناء قطر – فقد اعترضت على آلية الإئتمان لهذا البنك بأن طالبت أن يتم منح القروض بشروط ميسرة وبسعر فائدة منخفض عن بقية المؤسسات المماثلة ولكن واقع الأمر يقول أنه لن يختلف في كثير من شروطه عن البنوك التجارية الأخرى ومن ثم سوف تخدم آلياته المشروعات الاسرائيلية المشتركة بينها وبين الدول العربية ، فالهدف الأمريكي واضح من انشاء هذا البنك ، فالغاء المقاطعة العربية لاسرائيل وتطبيع العلاقات فيما بينهم يعد الهدف الأول للولايات المتحدة . وقد جاءت

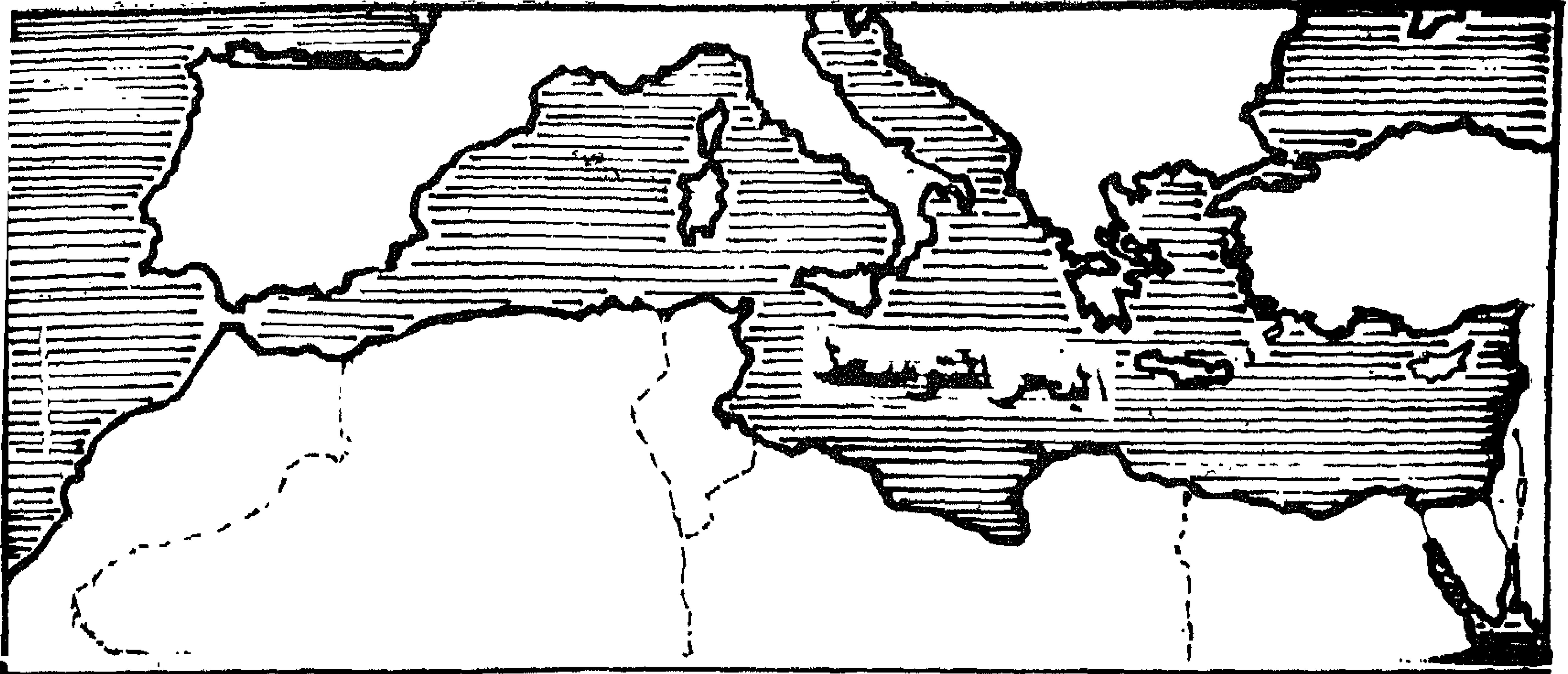
فكرة إنشاء البنك بهدف زرع اسرائيل فى وسط منطقة الشرق الأوسط كمركز متقدم تكنولوجيا وإداريا ، وأنها يمكن أن تشارك بخبرتها وامكانياتها مقابل الأموال والأيدى العاملة العربية . وتأكيدا على هذا جاءت شروط البنك تحتم التعامل مع القطاع الخاص فقط مما يؤدى الى تقوية مكانة القطاع الاسرائيلى - الذى يتفوق بالفعل على مثيله العربى - وسيطرته بالكامل على الأسواق . كما أن اسرائيل كانت محرومة - كنتيجة المقاطعة - من أموال الخليج والبنك الدولى ، أما بعد إنشاء البنك فسوف تتاح أمامها الفرصة للاستفادة من مختلف مصادر الأموال الدولية والعربية . معنى هذا أن النتيجة الأولى لقمة عمان تتضمن اعادة توزيع الثروة العربية بين العرب واسرائيل ليس حتى على أساس المساواة فيما بينهم ولكن على أساس أن الأموال العربية لابد أن توجه بشكل ينمى الاقتصاد الاسرائيلى من خلال تمويل المشروعات التى قدمتها اسرائيل للمؤتمر ، وبناء الكيان الشرق أوسطى الذى طالما سعت اسرائيل الى إنشائه .

أما فيما يتعلق بمؤسسة السياحة الإقليمية : فلا يخفى أن السياحة ، بمفهومها العام ، أصبحت إحدى الصناعات الأساسية التى تؤدى الى ترسيخ العلاقات وتوثيق التعاون بين الدول . ولذلك لم يغفل اسم خطة قمة عمان أهمية - بل وضرورة - إدراج قطاع السياحة فى الخطة بما أنه من شأنه أن يعزز الهدف الرئيسى للمؤتمر وهو تحقيق "التعاون الإقليمى" وتثبيت "الكيان الاسرائيلى" فى منطقة الشرق الأوسط ، وقد تقرر عقد اجتماع قريبا لمناقشة اجراءات التأسيس ومجلس الادارة الذى سيضم ممثلين حكوميين ومجلسا تنفيذيا يضم عضوين من القطاع الخاص عن كل دولة . وسوف يفتح باب العضوية لدول الشرق الأوسط وكذلك الدول الأجنبية باعتبار أن الهدف من انشائها هو خلق آلية لتنمية التبادل السياحى البينية (بين دول الإقليم) وكذلك ترويج السياحة الخارجية (بين الإقليم والدول الأجنبية) . فمنطقة الشرق الأوسط تعتبر من مناطق الجذب السياحى فى العالم ويستدعى الأمر ضرورة تواجد نوع من التعاون لتحقيق أكبر قدر من المنفعة . ولا مانع من تحقيق قدر من التعاون فى هذا المجال طالما أن مصطلح "التعاون الاقليمى" بات الأساس لأية مناقشات خاصة بالمنطقة العربية ولكن تستوجب الأوضاع السياسية وبخاصة تلك المتعلقة بالأراضى المحتلة ومشكلة الجولان التروى ، بل والتعامل بحذر مع الطرف الاسرائيلى حتى لا تتحول مهمة التعاون الإقليمى من كونها وسيلة فعالة لخدمة السياسيين فى تحقيق السلام الشامل الى الى أداة للضغط على العرب للموافقة أو الرضوخ لمطالب اسرائيلية ، كانت أو أمريكية قد تكون مجحفة بالنسبة لهم . وجدير بالذكر أن الورقة المصرية فى مجموعها قد راعت تلك النقطة بحيث اشتملت على مشروعات تحتاج لدراسات جدوى مستفيضة ، ووقت طويل لدراستها دراسة وافية بحيث تؤخر عملية التعاون الاقتصادى الكاملة بحيث تعطى فرصة يمكن أن تستغل للضغط على اسرائيل لتحقيق السلام الشامل والعادل بالمنطقة .

وتأكيدا لأهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه القطاع الخاص ، جاءت النتيجة الثالثة للمؤتمر والخاصة بمجلس الأعمال والتجارة الإقليمى والذى يفترض أن تخصص لفترة انشائه مدة ستة أشهر يبدأ بعدها النشاط الفعلى . ويشترط فى هذا المجلس أن يكون كافة أعضائه من رجال الأعمال والشركات بالمنطقة ويمنع تدخل الحكومات فى نشاطاته إلا عند الضرورة . معنى هذا أن المفهوم الاسرائيلى نحو "خصخصة السلام" يزداد تأكيدا فى كل مرحلة من مراحل التعاون الإقليمى ، إذ أن الاعتماد على القطاع الخاص ورجال الأعمال سوف يشكل أداة للضغط على الحكومات والتى من شأنها أن تؤدى الى الفصل بين السلام السياسى - الذى لاتزال اسرائيل تراوغ بشأنه - والسلام الاقتصادى - الذى تلح عليه بشدة فى جميع محادثاتها . وجدير بالذكر ، أن رجال الأعمال قد اعترضوا على هذا المفهوم حيث أنه يحولهم الى أدوات تخدم مصالح الاقتصاد الاسرائيلى بشكل خاص وفى ظل أكذوبة دعائية تعتمد على ترويج فكرة التقدم الاسرائيلى فى مجال التجارة والأعمال عن قرنائها العرب الأمر الذى يعنى أن زمام القيادة والمبادرة سيكون من نصيب الاسرائيليين ، أما العرب فيمكن أن يستغلوا كأيدى عاملة أو مادة خام تستخدم لتحديث قطاع الصناعة الاسرائيلى .

وإذا كان المؤتمر قد حقق نجاحا فى بعض المجالات ، إلا أن الأمر لا يخلو من عدة نقاط سلبية لعلها تعتبر سببا رئيسيا للمشكلات التى حدثت فى أول أيام المؤتمر . فغياب التنسيق العربى - العربى ومحاولة تهميش مصر أدى الى سهولة استغلال الفرصة وتفجر فكرة أن اسرائيل هى التى يمكن أن تقود المنطقة بأكملها مؤكدا بالتالى على مقدرتها الاقتصادية والادارية ، وأن العرب - فى ظل خلافاتهم المستمرة - يصعب عليهم أن يأخذوا بزمام الموقف أو قيادته حيث يستغرق العديد من الوقت فى مجرد حل الأزمات التى يمكن أن تحدث فيما بينهم . أضف الى ذلك، التبنى الأمريكى الواضح لموقف اسرائيل وتدعيمها له الى درجة إعلانها قرار نقل السفارة الى القدس قبيل انعقاد القمة بأيام قليلة . بمعنى أنها ترغم الدول العربية على الرضوخ الى أمر واقع يحتم وجود اسرائيل داخل المنطقة العربية وتطلب بوضوح ضرورة الغاء المقاطعة العربية لإسرائيل دون أن تستكمل عملية الانسحاب الكامل من الأراضى المحتلة والجولان وجنوب لبنان. معتبرة أنها مسألة وقت يمكن خلالها استكمال مناقشات السلام السياسى ولكن لا يخفى أن توطيد علاقات اقتصادية بين أية دول وإقحام القطاع الخاص بالشكل المطروح فى قمة عمان لا يمكن إلا أن يؤدى الى مزيد من الضغوط على الشعوب والحكومات العربية لترضى بأمر واقع يتنافى مع مبادئها ونضالها الذى عاشت تكافح من أجله سنوات كثيرة .

مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط



خالد عبد اللطيف

منذ انتهاء الحرب الباردة ، تتعرض النظم الاقليمية لعملية تغير مكثفة هدفها استيعاب المتغيرات الناشئة والتكيف مع الحقائق الجديدة ، كذلك المساهمة فى تشكيل النظام الدولى ووضع قائمة أعماله . وان كانت السياسات الاقليمية فى عهد الحرب الباردة جزءا من عملية المواجهة بين المعسكرين المتصارعين آنذاك ، فإن الوضع الراهن يأخذ أبعادا مختلفة ، وتبرز فيها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدلا من الدوافع الايديولوجية والعسكرية . ولما كانت عملية إعادة تشكيل النظم الاقليمية لا تحدث بفعل الضغوط الدولية وحسب ، فهناك عوامل محلية خاصة بكل اقليم على حده تعمل إما على تطور الاقليم وتحقيق مزيد من التماسك بين اعضائه ، او تضع له حدودا لا يمكن تجاوزها ، أو ربما تدفع الى محاولة إنهاء وجود الاقليم ، والبحث عن صيغ إقليمية جديدة .

اذن فالعوامل المحلية اما ان تدفع الى تطوير الاقليم أو تؤدى الى انهياره والبحث عن بديل آخر له . والاختيار أولا وأخيرا هو مسئولية أعضاء هذا الاقليم انفسهم .

إن هذه العملية التى تحدث فى اقاليم شتى فى العالم المعاصر تختلف عن عملية اخرى يمكن تسميتها بتنظيم التعاون بين الاقاليم الفرعية التى تتجاوز معا بحكم الجغرافيا أو التاريخ أو عمق المصالح الاقتصادية والسياسة الامنية وهذه العملية تختلف جذريا عن بناء منظومة جديدة للتفاعل الاقليمى وتختلف ايضا فى قائمة القضايا التى تفرض تنظيم المنافع بين الاقاليم المتجاورة وبعضها . ولعل اكثر الجوانب اختلافا بين تنظيم التعاون بين الاقاليم الفرعية وبين تشكيل نظام اقليمى هى مسألة هوية الاقليم . فبينما يسمح تشكيل نظام اقليمى بالتأكيد على هوية معينة ، فان تنظيم التعاون بين الاقاليم يسمح بالحفاظ على هوية الاقاليم دونما تغيير ، بل انه ينطلق احيانا من تعدد الهوايات للبحث عن مزيد من التعاون ، ومزيد من الفهم المشترك بين الثقافات والتجارب .

هذه العملية الثانية أى تنظيم التعاون بين الاقاليم تنطبق تماما على حالة التعاون المتوسطى ، والذى يمكن تعريفه بأنه عملية تنظيم تبادل المنافع بين اعضاء من اقاليم قائمة على ضفاف المتوسط ، وهى متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية ، وتعيش حالة من الترابط الواقعى بفعل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع .

لقد ظل البحر المتوسط لمدة ألف عام مركزا للحضارة ، إلا أنه بمرور الوقت فقد موقعه كمركز للعالم ليصبح هامشيا . لكن وعلى الرغم من ذلك ، فقد شهد البحر المتوسط منذ عقدين من الزمان " صحوة " أنبأت بتطور هام . لقد بدأت شعوبه وحكامها يتنبهون للتهديدات التى

تضغط على شاطئيه حيث الاقدار ظلت دائما مترابطة . لقد بدأ التعاون ينظم لتحقيق المنفعة المشتركة لبلدان البحر المتوسط .

ان الاقاليم المعنية فى حالة التعاون المتوسطى عديدة ، وهى أقاليم فرعية محددة الهوية ، فهناك اوروبا الموحدة والنظام العربي وتحديدا الاقليم المغاربي وجناحه المشرقي ممثلا بسوريا ولبنان ، وهناك قوى شرق اوسطية كتركيا واسرائيل ودول متوسطية بحكم الجغرافيا كقبرص ومالطا . ومثل هذا التعدد يعكس امرين ، اولهما ثراء الخبرات سواء فى مجال تنظيم التعاون الاقليمي ذاته ، أو فى المدى الذى وصلت اليه كل تجربة على حدة هو ان البحر المتوسط ليس سوى وعاء الاقاليم وليس اقليما محددا .

١ - الاتحاد الاوروبى والبحر المتوسط :

لقد تأثرت سياسة الاتحاد الاوروبى فى الماضى .. بشكل خطير بالغموض الذي يحيط بتعريف الاقليم . وقد اتسمت تلك السياسة بوجود عدد من السياسات المختلفة الموجهة نحو دول بعينها أو مجموعة من الدول ، الامر الذى كرس فكرة وجود أقاليم مختلفة تحيط بالبحر المتوسط . وفى الماضى عانت سياسة الاتحاد الاوروبى تجاه المتوسط من الافتقار الى اتفاق عام حولها أدى فى معظم الاحيان الى شل هذه السياسات . ان المشكلات التى تحيط بسياسة الاتحاد الاوروبى المتوسطية لها مصادر عديدة ، الا أن تأثير الغموض المفاهيمى على صياغة السياسات يظل عاملا جوهريا . وفى ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية يبدو الاتحاد الاوروبى وكأنه يحاول التغلب على مشكلات الماضى من خلال اقامة سياسات متوسطية جديدة واحياء الحوار مع دول البحر المتوسط غير الاعضاء فى الاتحاد الاوروبى . ويعود الاهتمام بمنطقة المتوسط لما لها من أبعاد مهمة نذكر منها :

١ - أنها جزء لا يتجزأ من العالم ، يتعلق بتطوره مسيرة السلام والأمن الدوليين .

ب - ان مسائل الأمن والتعاون فى منطقة المتوسط تعتبر إحدى المسائل الهامة فى نشاط مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا التى يرتبط أمنها عضويا بالأمن فى المتوسط .

جـ - إن منطقة المتوسط تتحول الى منطقة لها خصائصها ومعالمها الخاصة وهو ما استندت اليه بعض الدول الاوروبية فى دعوتها عام ١٩٩٠ لعقد مؤتمر الأمن والتعاون فى المتوسط ، وكان الجديد في هذه المبادرة توسيعها حدود المتوسط الى ما يتجاوز حدوده الجغرافية ليضم معظم دول الشرق الاوسط وحتى بعض دول البحر الاسود ، الا أن مشكلة يوغسلافيا وعدم حماس الولايات المتحدة لهذه المبادرة جمدها لمدة من الزمن . لكن فى عام ١٩٩٤ انعقد فى الاسكندرية لقاء لوزراء خارجية الجزائر ومصر وفرنسا واليونان وايطاليا وتونس وتركيا ، حيث دعا المجتمعون لعقد لقاء بلدان المتوسط من اجل الحوار والتعاون . كما تسعى مالطا لتحقيق فكرة انشاء مجلس دول المتوسط على غرار مجلس اوروبا . ولأن بعض دول المتوسط تعيش حالة من الاضطراب السياسي والتراجع الاقتصادى والنمو السكانى واتساع البطالة ، فإن الاتحاد الاوروبى يولى اهتماما زائدا بأوضاع هذه المنطقة لما لهذه المشاكل من مخاطر كامنة على الاتحاد ذاته عبر موجة الهجرة اليه ، التى مازالت تولد توترا اجتماعيا داخل الاتحاد وتؤثر على وضعه السياسى ، على الرغم من الجهود المبذولة لتحديد الأطر القانونية لهذه الهجرة وتنظيمها . وعدا ذلك فإن علاقات الاتحاد مع جميع دول المتوسط علاقات تقليدية وواسعة ومتنوعة . وهو يعمل اليوم على صياغة وممارسة ما يسمى بالسياسة المتوسطية الجديدة الشاملة المتكونة من عدد كبير من الاتفاقيات الجماعية والثنائية فى مجال التجارة والانتاج والعمليات المختلفة وضعت أسسها فى اجتماعات الاتحاد فى جزيرة كورفو فى حزيران من عام ١٩٩٤ واجتماع آسن من العام نفسه .

ويطول هذا الأمر بالدرجة الأولى ، والعلاقات المكثفة مع بلدان المغرب والمشرق العربى التى تربطها علاقات قديمة بفرنسا وبريطانيا وهولندا وايطاليا . وتهتم الدول الاوروبية بأوضاع افريقيا الشمالية ، وأعلنت عن نواياها المساهمة فى تطورها الاقتصادى والاجتماعى وعن استعدادها لفتح اسواقها امام سلعها ودعم الاصلاحات وتعزيز القيم الديمقراطية فيها .

ويبقى موضوع علاقة الاتحاد ببلدان المتوسط نقطة دائمة على جدول أعمال لقاءات القمة المختلفة . من قمة لشبونة عام ١٩٩١ الى قمة كورفو وآسن عام ١٩٩٤ الى قمة كان عام ١٩٩٥ ، والى القمة المخصصة لموضوع المتوسط فى لشبونة خلال السنة الحالية .

ويسعى الاتحاد الاوروبى لوضع إطار متعدد الأطراف بين اوروبا وبلدان المتوسط الاخرى لتعزيز العلاقات الثنائية معها . وفى الوقت ذاته يعمل للاحتفاظ بالعلاقة الخاصة مع كل بلد . وهو يعطى أهمية خاصة للمؤتمر الوزارى الاوروبى المتوسطى الذى عقد فى برشلونة فى ٢٧ - ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ لتحديد العلاقات بين الطرفين ومازال الاتحاد يؤكد على أن أهدافه من هذه اللقاءات العمل مع تلك البلدان لتوفير الأمن والاستقرار والازدهار فى منطقة المتوسط . لذلك فهو يدعم الجهود الرامية لجعلها منطقة سلام وازدهار وشراكة وتعاون . وقد حقق الاتحاد دراسة ترمى لانشاء هذه الشراكة المرتكزة على الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، على ان تتضمن هذه الشراكة محاور رئيسية هى :

- محور سياسى - امنى يرتكز العمل فيه على تحديد بعض المبادىء والمصالح المشتركة والمقبولة من الجميع .

- محور اقتصادى - مالى يهدف لانشاء منطقة ازدهار موزع على قاعدة اقامة المدى الاقتصادي الاوروبى

المتوسطى الشامل ، يؤمن التبادل الحر في جميع الميادين الاقتصادية والتنموية واقامة مشاريع البنية التحتية .

– محور اجتماعي – انساني يهدف لتعزيز العلاقات والتبادل الثقافي بين المجتمعات المدنية ، وهذا ما يعطي مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية طابعا شموليا .

وباشرت اللجنة الاوروبية في وضع مجموعة من البرامج للتعاون مع الدول المتوسطية وأهمها برنامج التعاون بين المجموعات المحلية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والمحترفين والمؤسسات والمنظمات في مجال الاعلام . وربما كان برنامج الاستثمار في منطقة المتوسط أهم هذه المشاريع

• مؤتمر برشلونة وآفاق جديدة :

انعقد في ٢٧ – ٢٨ نوفمبر مؤتمر برشلونة للبحر الابيض المتوسط في وقت تشهد فيه الدول المطلة عليه تغيرات مثيرة في كثير من الازمات الخطيرة التي تقصف بالمنطقة فهناك الاتفاق التاريخي الذى عقد في " دايتون " بولاية اوهايو الامريكية حول البوسنة والذى أعلنت بمقتضاه نهاية الحرب في يوجوسلافيا السابقة ، وهناك الانتخابات التي اجريت في الجزائر و التي تعلق عليها أمال كبيرة في ان تكون نقطة تحول نحو نهاية الازمة ، ثم هناك تشكيل الوزارة الاسرائيلية الجديدة عقب اغتيال " رابين " وما تنطوى عليه رئاسة " بيريز " لها من احتمالات في ظرف لغت فيه الازمة الداخلية الاسرائيلية حدا لم يسبق له مثيل .

وربما كان الهدف الرئيسي من عقد مؤتمر برشلونة ان يكون لاوروبا دور أبرز في تقرير عملية السلام في الشرق الاوسط ، وربما بالذات فكرة السوق الشرق اوسطية التي دشنها مؤتمر عمان ، المعقود في اكتوبر الماضي ومن قبله مؤتمر الدار البيضاء قد اشعرتا الاتحاد الاوروبي بان الولايات المتحدة هي التي بيدها مقدرات الشرق الاوسط ، وانه لا ينهض هو بدور يتناسب مع وزنه في منطقة تمس مصالحه في الصميم . ومما يزيد الطين بله ، في نظر الاوروبيين انه قبل عقد مؤتمر برشلونه بأيام نجحت ادارة كلينتون عقب مفاوضات مضنية في اتمام اتفاق بشأن البوسنة اتاح للفرقاء فيها ان يعلنوا ان الحرب قد وضع لها حد . كان للولايات المتحدة الفضل في انجاز هذا الاتفاق التاريخي بينما عجز الاتحاد الاوروبي عن تحقيق شيء مماثل طوال سنوات .

لكل ما سبق كان حرص الرئيس الفرنسي " جاك شيراك " والاصرار الاوروبي عموما على استبعاد أى مشاركة أمريكية أو روسية في برشلونة دليلا على أن الاوروبيين ينظرون الي " حوض البحر المتوسط " ولاسيما ضفته الجنوبية على أنه مجال توسعهم الاقتصادى والثقافي الطبيعي . واذا كانت الولايات المتحدة قد عززت سيطرتها على بلدان الخليج وعلى الامدادات النفطية هناك بعد حرب الخليج الثانية وتسعى لتقليص النفوذ الاقتصادى لاوروبا من منطقة المشرق العربي والهلال الخصيب ، من خلال المشروع " الشرق أوسطي "

ولاسيما في منطقة شرق المتوسط . ففي حالة المشروع الشرق اوسطي ستكون اسرائيل الدولة القائدة اقتصاديا في شراكة مباشرة مع الولايات المتحدة ، بينما في حالة المشروع المتوسطي ستكون اسرائيل واحدة من الدول المشاركة في المشروع كأى دولة أخرى ، دون دور متميز أو قائد أو منظم ، وبالتالي سيكون للعرب مشرقا ومغربا قدرة اكبر على المساومة الاقتصادية في اطار المشروع المتوسطي هذا اذا كانت لديهم استراتيجية موحدة للتفاوض والحركة بعيدا عن عمليات التنافس القطرى الضيقة . ويبقى نجاح مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية في خطوطه العريضة وفي تطوراته المستقبلية مشروطا ببعض العوامل الرئيسية والهامة وعلى رأسها :

١ – موقف " اوروبا ماستريخت " من مجمل مشروع الشراكة الاوروبي – المتوسطي لاسيما الموقف الالماني الذى يركز على التوجه شرقا في إتجاه بلدان أوروبا الشرقية وكذا بلدان الشمال الاوروبي غير المتوسطية لما لذلك من أهمية في توفير الموارد والامكانات اللازمة لنجاح ودعم المشروع المتوسطي .

٢ – موقف الولايات المتحدة من مشروع نشوء تجمع اقتصادى " اوروبي – متوسطي " ومدى تعارض ذلك مع التوجهات الاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية لبناء ما يسمى بالشرق الاوسط الجديد ليشمل بلدانا عربية هامة هي : سوريا ولبنان ، ولعله من قبيل الصدف أن ينعقد كل من مؤتمر " عمان " للشرق أوسطية ومؤتمر " برشلونة " للتجمع المتوسطي وبينهما " فاصل شهر " في الزمان ، ولكن كلا منهما يرسم خطوطا وخرائط مستقبلية تعكس رؤى متنافسة ومتصارعة حول مصير بلدان جنوب المتوسط والمنطقة العربية عموما .

لكن ما يميز سياسة الاتحاد الاوروبي في منطقة المتوسط ، كما وفي المناطق الاخرى ، هو أنها موضوعة لأجل بعيد وتمارس مرفقا لمصالح اعضائه وبشكل متميز حسب الدول التي تقام العلاقات معها على قاعدة قرب هذه الدول من معايير الحضارة الغربية ومن نمط ونموذج التطور الغربي . من هنا يوجد لدى الاتحاد نوعان من الشركاء : نوع تقام معه شراكة كاملة ونوع آخر تقام معه علاقات تعاون . ويبالغ البعض في تقييم هذا الجانب من السياسة الاوروبية بنفي كونها جديدة واعتبارها مجرد رد فعل على إبعاد أوروبا عن المساهمة الفعلية في عملية المفاوضات في الشرق الاوسط . وأن أوروبا قد حولت نظرها فعليا عن هذه المنطقة باتجاه أوروبا الشرقية والوسطى واوروبا الشمالية ودول البلطيق . ويبادر هؤلاء بالقول ان الرفض المستمر لعضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي هو مؤشر على إبقاء الاتحاد الاوروبي " مسيحيا " لا مكان للمسلمين فيه ، وبالتالي يحدد حجم أهمية منطقة المتوسط لدى الاتحاد الاوروبي . أما ما يسمى بالسياسة المتوسطية الجديدة ، فهدفها اضعاف النتائج السلبية لهذا الانعطاف في توجهات الاتحاد الاوربي وكل ما في الامر الاستفادة

القصوى من امكانات التعاون الاقتصادى والتفاعل السياسى . ويأخذ أصحاب هذا الرأى على الاتحاد الاوروبى تساهله مع ظاهرة التمييز العنصرى تجاه المهاجرين التى اخذت ابشع صورها فى ممارسة مجموعة " لوبين " فى فرنسا . ومع ذلك فمن غير الصحيح التقليل من قدر الاهتمام الذي يوليه الاتحاد الاوروبى لمنطقة المتوسط ليس بسبب القرب الجغرافى منها فحسب وانما ايضا لاعتبارات جيوبوليتيكية وبسبب إرتقاء المنافسة بين المراكز الرأسمالية الى درجة جديدة فى مطلع القرن المقبل وهو ما سيبقى منطقة المتوسط مدى احتياطيا لدول الاتحاد الاوروبى .

ولابد من الاعتراف بأنه رغم العقبات ، والاختلافات السياسية والثقافية ، توجد امكانية لتقدم حقيقي فى العلاقات بين الاتحاد الاوروبى ودول البحر المتوسط ، لكن يجب على الاتحاد الاوروبى ان يبذل الجهود فى هذا المجال.

خلاصة القول ان هناك مجالا واسعا لتحسين سياسة الاتحاد الاوروبى وعلاقته تجاه منطقة البحر المتوسط وان التغيير الجوهرى فى تلك السياسة هو المحك لأى تقدم فى المدى القصير والمدى البعيد على حد سواء وما كان مؤتمر برشلونة الا خطوة فى الالف ميل فهل ننتظر خطوات ؟



انتخابات "الدوما" وحركة التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية



نبيه الأصفهاني

تأتي الانتخابات النيابية الروسية التي جرت في ١٧ ديسمبر الماضي وهي مشحونة بذكريات أليمة . فمنذ تولي "بوريس يلتسين" مقاليد رئاسة الاتحاد الروسي بعد أن تغلب على "جورباتشوف" ، كانت البرلمان هو أول من دفع ثمنا غاليا لهذه المرحلة من التحول الديمقراطي . فلنذكر هنا المحاولات التي جرت تحت قيادة "رسلان حسبولاتوف" - الشيشاني الأصل - من أجل التصدي للبرامج الاصلاحية التي شرع فيها يلتسين ومعاونوه والتي انتهت بالأحداث الدامية التي جرت في أكتوبر ١٩٩٣ والتي مازالت حتى اليوم عالقة بالأذهان . وكانت أهم نتائج هذه المواجهة أن أصبحت السلطة التنفيذية الممثلة في الرئيس يلتسين هي التي تسيطر على السلطة التشريعية . وقد تلى ذلك تراجع ملموس في منح الحريات الديمقراطية وليس أدل على ذلك من صياغة الدستور الجديد الروسي الذي به ينظم الرئيس "يلتسين" الحياة النيابية ويحكم قبضته على التمثيل النيابي للناخب داخل الاتحاد الروسي . فان "الدوما" أو مجلس النواب الذي قرره الرئيس يلتسين قد تم تفصيله على نحو لا يجعله قادرا على الوقوف في وجه سياسة التحول التي يستهدفها رئيس السلطة التنفيذية .

وعلى الرغم من كافة القيود التي فرضت على السلطة التشريعية فان الحياة السياسية الروسية قد تميزت دائما بالمفاجآت وليس أدل على ذلك الكيفية التي بها فرضت الثورة البلشفية نفسها في بداية هذا القرن على نحو غير متوقع . كذلك كان الحال بالنسبة للبروسترويكا وما تلاها من انهيار الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١ ثم أيضا ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت داخل "الدوما" في ديسمبر ١٩٩٣ . فعلى الرغم من تأكيد جميع استطلاعات الرأي العام في روسيا بفوز ساحق للحزب الموالي للنظام وهو "اختيار روسيا" - الذي يتزعمه "ايجور جيدار" وعلى الرغم أيضا من النظام المعقد الذي طبق على هذه الانتخابات التشريعية - إذ أن نصف أعضاء الدوما فقط هم الذين ينتخبون بالقوائم النسبية - على الرغم من جميع هذه القيود فإن "فلاديمير جيرينوفسكي" كان الفائز الأول الذي حصل على أكثر من نصف الأصوات بالقوائم النسبية .

ان أهم ما أسفرت عنه نتائج انتخابات ديسمبر ١٩٩٣ هو أن أدخلت على الساحة السياسية الروسية "مبادىء قومية" تجسدت في شخصية جيرينوفسكي الذي حصل على ٦٤ مقعدا داخل الدوما من مجموع ٤٤٩ ، فأصبح بذلك ثاني شخصية حزبية بعد حزب "اختيار روسيا" - الذي حصل على ٧٦ مقعدا . ومنذ أن لمس "يلتسين" مدى شعبية الأفكار التي يروجها جيرينوفسكي أدخل نوعا من الاتجاه القومي ليواكب سياسته القائمة على "التحول

الديمقراطى" ، وأصبح على الطاقم المسئول عن السياسة الروسية أن يبذل مجهودا لكى يتوافق نشاطه مع الاتجاهات الجديدة التى شرع فيها الرئيس يلتسين اذ عكف هذا الأخير على دعم سلطاته مندفعا فى خطابات تشيد بعظمة الأمة ومناديا بدور "روسيا القوية" الى حد أن ساد القلق صفوف الغرب حول مدى هذا الاتجاه القومى وما أدى اليه من ظهور بوادر "سلطوية" تأكدت على مر الأيام .

واليوم ها هى الانتخابات التشريعية الجديدة تجرى فى ظروف أكثر صعوبة بعد أن استفحل العديد من المشاكل العويصة طوال فترة حكم يلتسين ، ومن أهم هذه المشاكل :

– تصاعد أهمية مطالب الأقاليم منذ أن جرى تحلل السلطة الفيدرالية الذى نتج عن حركة الانقلاب فى أغسطس ١٩٩١ وما استوجبه من معالجة دون ابطاء . فمنذ أن قام "جورباتشوف" بإلغاء المادة "٦" من الدستور قويت مطالب البرلمانات المحلية وأصبح الهم الشاغل لنوابها العمل على ابطال القرارات التى تتخذها الادارة المحلية . هكذا قام صراع اشتدت حدته بين السلطة التشريعية المحلية ممثلة فى برلمانات الأقاليم وبين السلطات المحلية التابعة لموسكو .

ولمواجهة هذه المشكلة أجرى يلتسين تعديلا هاما فى تركيبة السلطة التنفيذية استهدفت تقويتها وتمركزها مع مراعاة تفادى أى حركة أو انتفاضة تشرع فيها الأقاليم قد تقضى على السلطة الجديدة وفى الوقت نفسه احتفاظ يلتسين سيطرته على كافة عمليات "الخصخصة" . ولكى يتم له ذلك وضع ما سمى بسياسة "الديمقراطية بالاختيار الزمالى" ، وهكذا تم اختيار معظم المحافظين الاقليميين فيما بين موظفين قدامى من ذوى الاتجاهات الشيوعية الاصلاحية .

– مدى انعكاس حرب الشيشان على فشل الاصلاحات الاقتصادية . وعلى هذا الأساس اقتنع الحكم بأهمية تحقيق فوز عسكرى سريع فى الشيشان وقد نبع هذا الاقتناع عن تقليد شيوعى قديم تمثل فى ضرورة تحقيق نصر عسكرى سريع لكى يتم الاستيلاء على السلطة فى الاقليم . ولكن الرياح أتت بما لا تشتهيه السفن . وحتى اليوم لم يتحقق هذا النصر العسكرى وبقت انعكاسات حرب الشيشان تسيطر على ما جرى من احباطات فى تحقيق الاصلاحات الاقتصادية . وان كان لابد من الاعتراف بأن التدخل العسكرى الروسى للاقليم قد حد من التطلعات الانفصالية للأقاليم الأخرى . ولكن ما من شك فى أن البعد الاقليمى سيقوم بدور رئيسى فى توجيه الانتخابات التشريعية التى ستجرى فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٥ بل أنه قد يؤدى الى تعديل توازن القوى بين الـ ٨٩ العضوة فى الاتحاد الروسى وخاصة بعد أن تأكد بأن موسكو لم تعد تشكل قوة جاذبة كما لم تعد تضمن حمايتها السياسية والمالية للمحيط الخارجى وما من شك فى أن اللامركزية قد أصبحت تتحكم فى صفوف حكام الأقاليم وبأنه لابد فى المستقبل من تحديد ما يؤول من نصيب للمركز ما يمكن أن يخصص للاقليم . وقد ظهر هذا الاتجاه وقوى منذ أن ألغى جورباتشوف فى ٥ فبراير ١٩٩٠ المادة السادسة من الدستور وهى التى كانت تمنح الحزب الشيوعى السوفيتى دورا قياديا وتجعله متفوقا فى الأهمية على كافة عناصر الدولة . ومن أهم نتائج هذا الإلغاء التغيير الذى طرأ على الملكية مع توقف سياسة المركزية الاقتصادية واقرار مفهوم جديد، اللامركزية الادارية المحلية ، قد ينتج عنه مبدأ الاختصاص المحدد لكل برلمان والأستقلالية فى الميزانيات المحلية.

تلك هى بعض المشاكل العويصة التى تواجه الرئيس يلتسين عشية الانتخابات التشريعية التى جرت فى ١٧ ديسمبر الماضى .

انتخابات "الدوما" (١٧ ديسمبر ١٩٩٥)

شهدت الساحة الروسية خلال هذه الانتخابات تزايدا فى عدد الأحزاب المرشحة وهذا على الرغم من أن "الدوما" لا تقوم داخل البرلمان الروسى سوى بدور لا أهمية له فيما يتعلق باتخاذ القرارات السياسية إذ أن رئيس السلطة التنفيذية قد احتفظ لنفسه بهذا الحق .

ولكن مع ذلك ، فان الحصول على مقعد داخل الدوما يمنح للفائز به امتيازا مزدوجا : أولا القدرة على الاثراء وذلك من خلال مجموعات الضغط – اللوبيات التى لم ينظم بعد أنشطتها ، وثانيا التمتع بحصانة قضائية شبه كاملة وهو مطلوب جدا فى هذه المرحلة من تصاعد "الرأسمالية العشوائية" .

ففى ٢٣ أكتوبر ١٩٩٥ بلغ عدد الأحزاب المرشحة لهذه الانتخابات ما لا يقل عن ٣٠ حزب من مجموع الـ ٦٩ الذين قد أبدوا استعدادهم لخوض الحملة الانتخابية ولكن ٤٢ حزب فقط تمكنوا من جمع امضاءات الـ ٢٠٠ ألف ناخب التى تساند ترشيحهم . وقد تم ابعاد ١٠ أحزاب من هؤلاء لم يحترموا القواعد المطلوبة من قبل "اللجنة المركزية" المكلفة بالانتخابات . هكذا تمكنت اللجنة من اقصاء ٨ أحزاب – ومنهم حزب الديمقراطيين الراديكاليين" ، لأنهم تأخروا فى تقديم قوائم الناخبين عن الميعاد المحدد .

وكانت هذه اللجنة المركزية تتطلع الى أن تكون لها السيطرة أخلاقيا على الأحزاب لكى تبرر ما اتخذه من اجراءات صارمة ضد ٨٥ مرشح تم اقصاءهم والمعروف بأن حزب "جرينوفسكى" يضم أكبر عدد من هؤلاء المرفوضين (١٥ مرشح) ويليهم حزب "الكسندر روتسكوى (٦) ثم الحزب الشيوعى (٤) ثم حزب وزير المالية السابق "بوريس فيدوروف" (٣) والحزب الديمقراطى الذى يرأسه "جريجورى يافلينسكى" وغيرهم من المرشحين الذى أمكن التخلص منهم خلال المرحلة التى سبقت الحملة الانتخابية . ويقود هذه الحركة التطهيرية "ميخائيل بارسوكوف" رئيس المخابرات الجديد والصديق الحميم لحارس الرئيس يلتسين .فخلال الفترة التى سبقت الانتخابات سجل الحزب الشيوعى (الذى يقوده "جينادى زيوجانوف" تقدما ملموسا عندما فاز بالعديد من المقاعد البرلمانية المحلية وبصفة

خاصة فى مدن صناعية عرفت برامج "الخصخصة" التى تمت على يد مجالس تابعة لأجهزة أجنبية . وكانت استطلاعات الرأى العام قد اتفقت على وضع المرشحين الشيوعيين فى مقدمة الأحزاب التى ستجنى أكبر عدد من الأصوات . هذا فى حين سجلت انخفاضا ملموسا لحركة "جيرينوفسكى". ويضم الحزب الشيوعى العديد من مديرى البنوك ورؤساء المؤسسات الذين سبقوا الآخرين في ادراك المزايا التى يمكن أن تجنى من اقتصاديات السوق . وأخيرا جاءت فى أواخر نوفمبر ١٩٩٥ الانتخابات الرئاسية البولندية لتسجل فوز المرشح الشيوعى "الكسندر كافاسينيوسكى" وتؤكد الرأى العام الروسى بأن ما حققه اليسار فى أوروبا الشرقية سوف يمتد الى الانتخبات الروسية فى ١٧ ديسمبر.

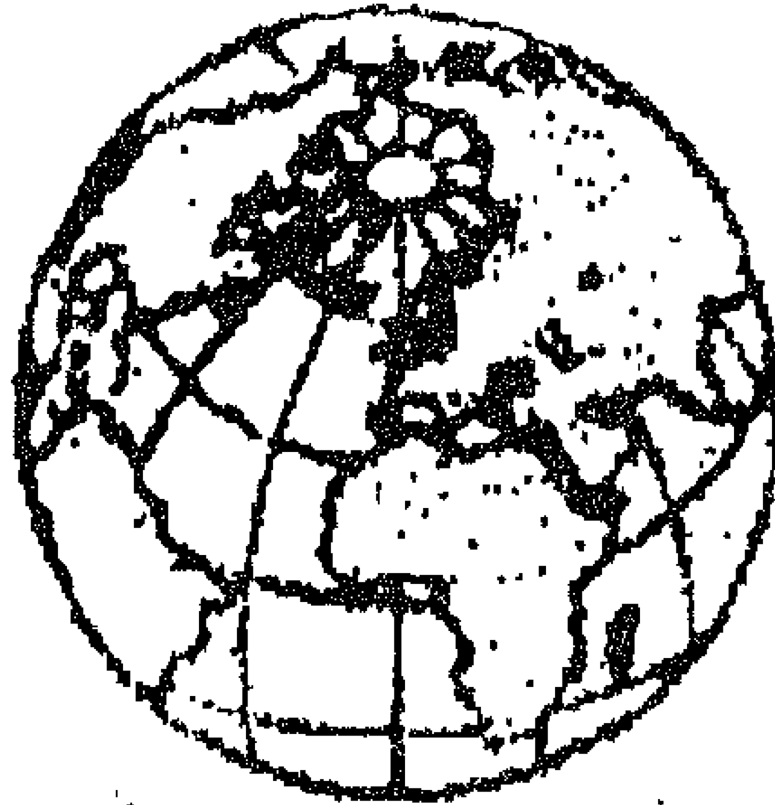
وعند مراجعة النتائج الأولية للانتخابات التشريعية الروسية والتى شملت ٨٩ مناطق وأقاليم أعلنت لجنة الانتخابات المركزية فوز الحزب الشيوعى الذى احتل المقدمة فى نسبة مجموع الأصوات التى حصل عليها بين ثلاث كتل وأحزاب أخرى أصبح لها أيضا - حق التمثيل فى مجلس الدوما - أى مجلس النواب . فإن هذه الكتل والأحزاب الأربع قد حصلت على أكثر من نسبة ٥٪ من مجموع الأصوات وذلك وفقا لما نص عليه الدستور الذى وضعه الرئيس يلتسين فى ١٩٩٣ . وقد جاء توزيعالأصوات على النحو التالى : الحزب الشيوعى (٢٢٪) ثم الحزب الديمقراطى الحر - وهو حزب جيرينوفسكى - (١ر١١٪) ثم الحزب الحكومى "روسيا بيتنا" الذى يتزعمه رئيس الحكومة "فيكتور تشيرنوميردين" (٦ر٩٪) وأخيرا حركة "يابلوكا" الذى يرأسها "جريجورى يافلينيسكى" (٥ر٨٪) . وقد سجلت نسبة المشاركة ٦٥٪ وهى نسبة أعلى عن تلك التى حصلت عليها الانتخابات البرلمانية السابقة (١٩٩٣) .

هكذا ، على الرغم من التحذيرات وكافة الاجراءات التى أطلقها يلتسين ضد الشيوعيين والقوميين المتطرفين فإن الناخبين قد أدلوا بأصواتهم فى حرية وتحت رقابة ٩٠٠ مراقب دولى ، وجاءت النتيجة معبرة حقا عن ارادة المواطنين.

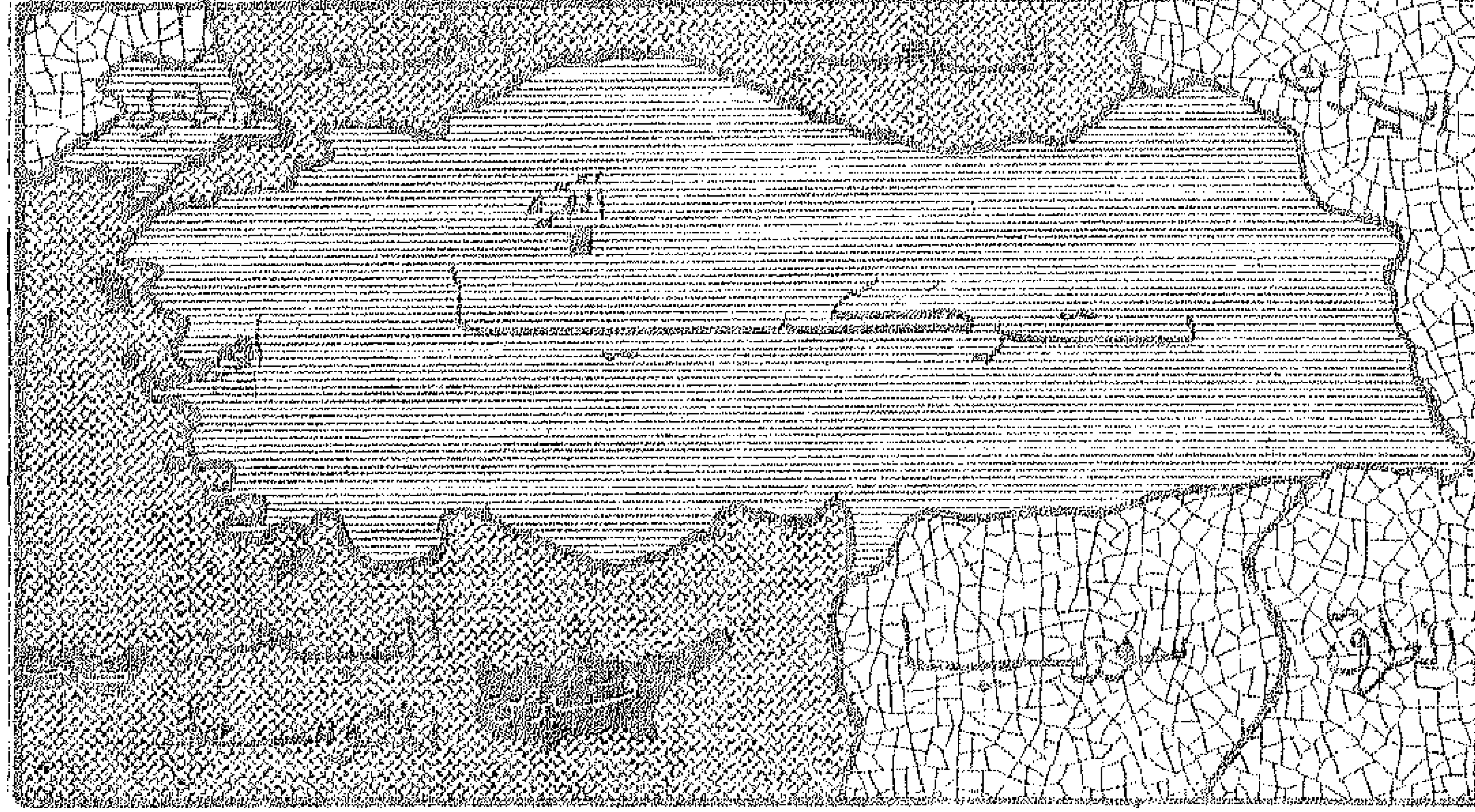
والملاحظ أيضا بأن الحزب الشيوعى الذى يتزعمه جينادى زيوجانوف قد نجح فى اعادة صياغة ما لديه من توجهات ومبادىء اشتراكية أى أحدث تجديدا مثل تقبله لبرامج اصلاحية فى كافة الميادين وأصبح أكثر تشبها بالحزب الشيوعى الصينى .

وأخيرا ان أهم ما تمثله هذه الانتخابات التشريعية التى جرت فى ١٧ ديسمبر الماضى هو أنها تمهد الطريق أمام الانتخابات الرئاسية التى ستجرى فى يونيو ١٩٩٦ . فإن الأزمات الصحية التى يواجهها حاليا الرئيس يلتسين قد فتحت شهية العديد ممن يريد أن يخلفه فى الرئاسة . فقد برز خلال الفترة التى سبقت الانتخابات التشريعية اسم "الكسندر ليبيد" ولكن النسبة الضئيلة من الأصوات (٤٪) التى حصل عليها حزبه قد كان مفاجأة العديد من المراقبين السياسيين .

هكذا بادرت الانتخابات التشريعية الأخيرة بفتح صراع ستؤكده الأيام المقبلة خلال هذه المرحلة من التحول الديمقراطى الذى تحياه روسيا الاتحادية وهو صراع بين المتطلعين الى تغيير والى البرامج الاصلاحية الجذرية مع عدم نبذ ما سمى بالعلاج بالصدمات وبين الذين يطالبون بالتريث والتحرك البطىء الذى يكفل الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعى . مع الحفاظ على المكانة المرموقة التى كانت تتمتع بها روسيا . انه صراع بين الاصلاحيين الراديكاليين والقوميين والشيوعيين الجدد . ولاشك فى أن الانتخابات الرئاسية التى تحدد اجراءها فى يونيو ١٩٩٦ ستشكل مؤشرا جديدا عن اتجاه روسيا الاتحادية وتطلعها الى المستقبل .



تــركيا : الانتخابات وأبعاد الأزمة الداخلية



طــارق دحــروج

أدت الإنتخابات النيابية والتشريعية التركية التى جرت فى ٢٤ ديسمبر الماضى إلى إحداث نقلة نوعية هامة فى الحياة السياسية التركية ولاسيما فيما يتعلق بالأوزان النسبية للقوى الحزبية والسياسية وأيضا فيما يتعلق باستمرار أزمة تشكيل حكومة إئتلافية جديدة فى ظل بقاء التناقضات السياسية والاقتصادية بين القوى السياسية المختلفة وبخاصة بين حزبى الوطن الأم والطريق القويم .

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز حزب الرفاة الاسلامى بزعامة أربكان بأغلبية ضئيلة إذ حصل على ٣٢ر٢١٪ من الأصوات وسيشغل ١٥٨ مقعداً من اجمالى ٥٥٠ مقعدا فى البرلمان وجاء حزب الوطن الأم فى المرتبة الثانية بحصوله على ٦٦ر١٩٪ وسيشغل ١٣٢ مقعدا وحزب الطريق القويم على ٢٠ر١٩٪ وسيشغل ١٣٥ مقعدا . كما حصل حزب اليسار الديمقراطى على ٦٥ر١٤٪ والحزب الجمهورى الشعبى على ٦٩ر١٠٪ وسيتعين على أى حكومة ائتلافية الحصول على ثقة ٢٧٦ من اعضاء البرلمان الجديد فى الوقت الذى تدلل فيه المؤشرات على امكانية التحالف بين حزبى الطريق القويم والوطن الأم بعد رفض الحزبين التحالف مع حزب الرفاة الاسلامى بزعامة نجم الدين أربكان .

وفى وقت تتوزع فيه خيارات تركيا الخارجية على محاور عدة : الاتحاد الأوروبى والجمهوريات الإسلامية "التركية" ومنظمة التعاون الاقتصادى للبحر الأسود علاوة على الخيار الشرق أوسطى ، فإنه يبدو أنها إختارت المحور الأوروبى بهدف لعب دور الجسر بين أوروبا من جهة ، وبين كل من جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية والشرق الأوسط من جهة أخرى بحيث تمسك بخيوط اللعبة بغرض تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية . وعلى الرغم من الأهمية الإقليمية لتركيا إلا أنها تعانى من معوقات ذات تأثيرات سلبية على الدور الذى تريد أن تلعبه أنقرة فى ظل المعطيات الإقليمية والدولية الجديدة . فإضافة الى المعوقات الإقليمية المتمثلة فى علاقات الشد والجذب مع دول الجوار : سوريا والعراق وايران ، تأتى المعضلات الداخلية التركية كعامل حاسم يمكن أن يحد من القدرة التركية على السير فى اتجاه تحقيق الخيارات الجديدة ، وهى موضوع هذا التقرير الذى سنتعرض فى إطاره التطورات السياسية والأزمة الاقتصادية ، وللمعضلة الكردية لقضية صعود تيار الإسلام السياسى .

١- التطورات السياسية الداخلية :

وهى تتمثل فى التناقضات بين طرفى الإئتلاف الحاكم : حزب الشعب الجمهورى ممثل اليسار وحزب الطريق القويم ممثل اليمين الذى تتزعمه رئيسة الوزراء طانسو تشيلر ، إذ يعانى الأول من اختلالات حادة وبخاصة بعد انهيار الكتلة

الاشتراكية وما تمخض عن ذلك من عدم قدرته على الدفاع عن العمال فى وجه خطط الخصخصة التى وضعتها السيدة تشيلر . كما يعانى حزب الطريق القويم من التفكك والانشقاقات وعدم قدرته على مواجهة حزب الرفاة الاسلامى بزعامة نجم الدين أربكان .

وقد انهار الائتلاف الحاكم فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥ بعد انسحاب الحزب الشعبى الجمهورى بزعامة دينيز بيكال، وكلفت تشيلر برئاسة الحكومة المؤقتة بعد انهيار الإئتلاف الذى تشكل منذ انتخابات ١٩٩١ النيابية من حزب الطريق القويم الذى كان بزعامة سليمان ديميريل آنذاك وحزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز والحزب الشعبى الاشتراكى الديمقراطى بزعامة ايردال اينونو . ثم أعيد تجديد الإئتلاف الحاكم فى يونيو ١٩٩٣ أثر انتخاب طانسو تشيلر رئيسة لحزب الطريق القويم خلفا لديميريل الذى تولى رئاسة الدولة إثر وفاة أوزال . وفى فبراير ١٩٩٥ قرر الحزب الشعبى الاشتراكى حل نفسه والإندماج فى حزب الشعب الجمهورى الذى كان فى صفوف المعارضة فأخذ بدوره مكان الحزب السابق فى الإئتلاف الحاكم . وأثر انهيار الإئتلاف تعين على تشيلر الحصول على ٢١٥ مقعدا فى البرلمان وهى أساسا لديها ١٨١ من الانتخابات النيابية . وبالتالى بذلت مساع وكونت حكومة اقلية مع حزب اليسار الديمقراطى بزعامة بولنت أجاويد وحزب الحركة القومية اليمينية المتطرفة بزعامة ألب أرصلان توركيش إضافة لبعض المستقلين . إلا أنه عند طرح الثقة بالحكومة حجب أجاويد وحزبه الثقة – بسبب عدم تنفيذ تشيلر لشروطه – مما أدى الى سقوط حكومة الأقلية فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٥ . وأمام هذا المأزق أقرت تشيلر بعض التنازلات لحليفها السابق حزب الشعب الجمهورى وذلك على صعيد الاصلاحات الديمقراطية والأجور العمالية من أجل تشكيل إئتلاف جديد .

وعلى الجانب الآخر قام البرلمان التركى (بإجماع الأحزاب فيما عدا حزب الرفاة) فى يوليو الماضى بالتصديق على التعديلات الدستورية كمسعى من أنقرة لتقديم أوراق اعتمادها الى الاتحاد الأوروبى من خلال اتفاقية الوحدة الجمركية بين الطرفين . وتتمثل أهم هذه التعديلات – استجابة للشروط الأوروبية – فى تعديل المواد الخاصة باحترام حقوق الانسان من خلال السماح للعمال والموظفين بالعمل السياسى ، وخفض سن الانتخاب الى ١٨ سنة ، والسماح للمعتقلين بالمشاركة فى الانتخابات ، وزيادة عدد أعضاء البرلمان من ٤٥٠ الى ٥٥٠ عضوا . كذلك شملت التعديلات المادة السادسة الخاصة بالسيادة الوطنية وكذلك المواد المتعلقة بحرية التجارة وحقوق الإقامة والتنقل للأجانب وشروط العمل والضمان الاجتماعى وغيرها مما يمثل استجابة – بشكل أو بآخر – للشروط الأوروبية . كما تضمنت التعديلات ولأول مرة منذ انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ المواد المتعلق بوضع الجيش وتقليص نفوذه الى حد ما وهو ما لم يقدم عليه ديميريل نفسه ، الأمر الذى يحسب لطانسو تشيلر إذ تمكنت من المناورة وجمع الأحزاب فى صفها لإجراء هذه التعديلات، وذلك على الرغم من أنها لم تشمل المادة الثامنة الخاصة بقانون مكافحة الإرهاب الذى يعطى المؤسسة العسكرية وضعية خاصة بهذا الصدد ، وهو ما مثل حلا وسطا وتأجيلا للصدام المنتظر بين القيادة السياسية من ناحية والمؤسسة العسكرية من ناحية أخرى .

ويمكن اجمال أبعاد تطورات الأزمة الداخلية فى النقاط التالية :

١– الصراع بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية إذ أن التعديلات الدستورية تحد من نفوذ الجيش وبخاصة تلك المتعلقة بحذف العبارات التى تعطى شرعية لإنقلاب سبتمبر ١٩٨٠ وكذلك الغاء المواد التى كانت تعطى الجيش حق التدخل فى الحياة السياسية فى حالة تهديد الدستور وتعرض وضع البلاد للخطر . وفى مناورة منها لم تمرر رئيسة الوزراء التعديلات على المادة الثامنة الخاصة بمكافحة الإرهاب بحيث ترضى الجيش جزئيا من خلال اعطائه الملف الكردى .

٢ – اصرار تشيلر على المضى فى تنفيذ برنامجها التقشف الاقتصادى الذى يمكن أن يؤدى الى مشاكل اجتماعية من خلال احتمال دخول اتحاد العمال التركى فى اللعبة السياسية ، هذا من جهة ومن الجهة الأخرى الصدام مع الحزب الشعبى حليفها فى الإئتلاف السابق بسبب عدم إقدامها على رفع الأجور بنسبة كبيرة وتنفيذ شروطه للدخول فى الإئتلاف مع حزبها .

٣- صعود الاسلام السياسى :

مع بداية عقد التسعينيات وما رافقها من تغيرات واسعة على الصعيد العالمى ، ثار الحديث بشكل واسع عن مسألة تنامى التيار الاسلامى داخل تركيا وعزز من المخاوف الغربية الانتصارات المتتالية التى أحرزها حزب الرفاة الاسلامى بزعامة نجم الدين أربكان فى الانتخابات البلدية ، وبخاصة عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٤ فى ظل انقسام كل من أحزاب اليمين واليسار فيما بينها . وقد ارتفعت الأصوات التى حصل عليها الرفاة الذى ينادى "بالنظام العادل" من ٨ر٩٪ عام ١٩٨٩ الى ٧ر١٩٪ عام ١٩٩٤ . إضافة إلى فوزه بالانتخابات التشريعية الأخيرة ويمكن إرجاع التقدم السريع للتيار الاسلامى الى الأسباب التالية :

أ– سعى تركيا خلال السبعينيات الى الاستفادة بالثورة النفطية وجذب الاستثمارات والرساميل الخليجية اليها فرض عليها اللعب بورقة الهوية الاسلامية والتخفيف من حدة توجهاتها العلمانية وهو ما تبلور فى انضمام تركيا الى منظمة المؤتمر الإسلامى عام ١٩٧٦ .

ب – محاولة قادة إنقلاب سبتمبر ١٩٨٠ بزعامة كنعان إيفيرين تقليم أظافر التيار اليسارى وبالتالى استخدم العسكريون التيار الإسلامى كسلاح فى وجه المجموعات الماركسية . فمثلا نجد أن دستور ١٩٨٢ يضع قيودا على

الأنشطة اليسارية فى حين يجعل تدريس الاسلام الزاميا فى المدارس .

جـ - دور العامل الخارجي ونقصد تحديدا السباق السعودى - الإيرانى لدعم حزب الرفاة وكيفية استفادة الحزب من كلتا الدولتين إذ أنه على الرغم من أن المحللين يرون أنه ممثل للإسلام السعودى نجد أنه على خلاف كامل مع الولايات المتحدة . هذا إضافة الى تعاملات الحزب مع جماعة الإخوان المسلمين فى كل من مصر والأردن والجماعة الاسلامية فى باكستان وجبهة الانقاذ فى الجزائر وبعض الجماعات فى أفغانستان . وهو مابرز بشكل واضح فى حصول الحزب على ١٥٨ مقعدا فى انتخابات ١٩٩٥.

د - القدرة التنظيمية للرفاة واستغلاله لفضائح الأحزاب الأخرى وعدم قدرتها على حل المشاكل الاقتصادية وأزمة البطالة جعلت الناخبين يصوتون لصالحه نتيجة فشل أحزاب اليمين واليسار . وهو مابرز بشكل واضح فى حصول الحزب على ١٥٨ معقدا فى انتخابات ١٩٩٥ .

وتجدر الاشارة الى أن حزب الرفاة ليس هو فقط الممثل الوحيد للتيار الإسلامي فى تركيا إذ يوجد حزب اسلامى آخر مرخص له بمزاولة النشاط السياسى وهو حزب "ديريليش" بزعامة سنرائى قراقوش ولكنه أشبه بالمنتدى الثقافى . يوجد أيضا حزب "الاتحاد الكبير" بزعامة محسن يازجى وحصل على ٧ مقاعد فى انتخابات ١٩٩١ . كما يوجد أيضا داخل حزبى اليمين : الطريق القويم والوطن الأم اتجاهات اسلامية قوية . وتعمل هذه الأحزاب والاتجاهات مع كل من حزب الرفاة (٤٠ مقعدا فى البرلمان) نظرا لتجربته السياسية وأيضا فى اطار النظام السياسى نفسه .

ومن الملاحظ أن أوروبا تلعب بورقة الاسلام السياسى أو التيار الاسلامى كعقبة أمام تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠١ كما هو مقرر . وكذلك لممارسة الضغوط على الحكومة التركية من آن لآخر . إذ أنه على الرغم من النجاحات الجزئية التى يحرزها حزب الرفاه إلا أن هناك عدة عقبات أمام وصوله بمفرده الى السلطة : أولا : أنه لا يملك برنامجا سياسيا واضحا . فمثلا لا يوجد تفسير واضح لما يسميه نجم الدين أربكان بالنظام العادل ، وكذلك فيمايتعلق بحل المشكلة الكردية على أسس أخوية اسلامية . ثانيا : أن الأصوات التى يحصل عليها هى فى الأساس لصالح الأشخاص المرشحين على قائمة الحزب دون التزام حزبى من قبل الناخبين . ثالثا: وجود مؤسسة عسكرية قوية تريد أن تفرض هيمنتها على الحياة السياسية فى مواجهة محاولات تقليص نفوذها وستكون جاهزة للإنقضاض فى هذه الحالة وربما تحظى بتأييد قوى من الغرب على الرغم من أنه إذا وصل حزب الرفاة الى السلطة فإن وجود مثل هذه المؤسسة وكذلك الأحزاب والقوى التقليدية لن يتيح له إحداث تغييرات جذرية .

وبصفة عامة ستكون تركيا مضطرة الى ايجاد صيغة ملائمة للتوفيق بين الأسلمة فى توجهها نحو آسيا الوسطى والشرق الأوسط وبين العلمنة فى توجهها نحو خيارها الأوروبى .

٣- المعضلة الكردية :

شهدت بداية العقد الحالى زيادة كمية لحدة الصراع فى الجنوب الشرقى للبلاد من حيث العمليات التى يقوم بها حزب العمال الكردستانى ومن حيث زيادة حجم دور الجيش التركى مقارنة بدور الشرطة فى قمع العمليات . وفى مسعى لأنقرة من أجل التخفيف من حدة الأزمة سعت من ناحية الى دمج السكان الأكراد فى الحياة الاقتصادية التركية من خلال الاهتمام بقضية التخلف الاقتصادى وكانت الأداة الرئيسية مشروع الجنوب الشرقى الأناضولى بتكلفة ٢٠ مليار دولار لإنشاء سد و ٢١ محطة توليد طاقة كهربائية لخلق بنية زراعية توسع من فرص العمل للسكان البالغ عددهم ٥ر٤ مليون نسمة . وعلى الجانب الآخر ومع اندلاع حرب الخليج الثانية أبدت السلطات التركية بعض المرونة إزاء المسألة الكردية من خلال قرارين للبرلمان التركى برفع القيود على حرية انشاء الأحزاب وبالسماح للأكراد بالتحدث بلغتهم القومية وأعقب ذلك اطلاق سراح آلاف الأكراد .

ونتيجة لهذه الحرية النسبية شنت الجبهة المتشددة داخل المؤسسة العسكرية هجوما شديدا على عناصر الحركة الكردية الأمر الذى دفع الأخيرة الى تصعيد القتال ضد الحكومة المركزية الأمر الذى يكلفها من ٧ الى ٨ مليار دولار سنويا .

وربما يكون أساس التصعيد بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستانى هو اللعبة الدائرة فى أنقرة بين المؤسستين العسكرية والسياسية ، حيث لعب الجيش الدور الأكبر فى تعميق المعضلة الكردية ، إذ لايقتنع المتشددون بـ "الحركة الكردية" نظر لأن الغاء دور الجيش يجعل القضية ذات أبعاد سياسية فقط وهو ما يمكن أن يؤدى الى تقويض الأسس الأتاتوركية للجمهورية التركية . ومن هنا كانت القيادة العسكرية تبدى عدم رضاها عن حوار أوزال -أوجلان والذى ساهم رحيل الرئيس التركى فى استعادة الجيش لحضوره على الساحة السياسية من خلال استخدامه ورقة الأكراد لفرض المواقف على المؤسسة السياسية التركية وبخاصة بعد الصدامات العلوية - السنية .

وعلى صعيد حزب العمال الكردستانى ألمح عبدالله أوجلان الى امكانية الحل الفيدرالى بين أكراد تركيا والعراق وايران بحيث تكون فيدرالية شاملة لكل شعوب المنطقة وذلك فى الوقت الذى رفع فيه حزبه خطابا اسلاميا عندما أعلن فى أكثر من مناسبة الى أن الحزب يسعى الى الاسلام الحقيقى كجوهر يعمل على ترسيخه فى خطوة تم تفسيرها من قبل البعض على أنها تلميح بامكانية التحالف

مع الحركات الاسلامية لتكثيف الضغوط على أنقرة . ومن خلال متابعة تطورات القضية الكردية يمكن القول إن حل أنقرة القاضي بالقضاء نهائيا على الإرهابيين الأكراد لا يبدو الأقرب الى التحقق لعدة أسباب :

١- مع قرب تطبيق الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي وما سوف يستتبعه ذلك من ضرورة تغيير الأداء السياسي التركي بحيث يشمل الحد من انتهاكات حقوق الانسان ودفع الديمقراطية كما ورد في اتفاقية الاتحاد الجمركي بضرورة حل المشكلة الكردية .

٢-الخبرة القتالية التى اكتسبها الحزب من قتاله ضد الدولة التركية منذ ١٩٨٤ .

٣- تعمد حزب العمال تكثيف الضغوط على أنقرة من خلال ضرب المصالح التركية فى الخارج وهو بغرض اجبار القيادة التركية فى مرحلة ما على التخفيف من حدة الهجوم .

٤ - التكلفة العالية للحرب ضد الأكراد والتى تتراوح بين ٧ و ٨ بليون دولار سنويا الأمر الذى يزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية .

٤ - الأزمة الاقتصادية :

يعانى الاقتصاد التركى من اختلالات عديدة إذ إرتفع اجمالى العجز فى الموازنة التركية الى ١٢٩ تريليون ليرة تركى (الدولار = ٣٣ ألف ليرة) فى الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥ مقارنة بالمدة نفسها من عام ١٩٩٤ ، وبلغ معدل التضخم ١٥٠٪ وانخفض دخل الفرد من ٣٠٠٤ دولار الى ٢١٩٢ دولار سنويا وانخفضت الاستثمارات العامة بنسبة ٣٥٪ . كما وصل حجم القروض الخارجية الى ٦٧ مليار دولار ووصلت نسبة البطالة الى ٣٦٪ . وتتواكب هذه المؤشرات السلبية مع سعى الحكومة التركية الى التخلص من المؤسسات الخاسرة ، وذلك من خلال قانون الخصخصة الذى أقره البرلمان التركى فى ٢٤ نوفمبر ١٩٩٤ والذى شارك فى صياغته كل الأحزاب وتضمن تشكيل مجلس أعلى للخصخصة يضم رئيس الوزراء و ٤ وزراء وتتخذ قراراته بالإجماع على أن تحتفظ الحكومة بالحصة الذهبية فى المشاريع الاستراتيجية مثل الخطوط الجوية التركية وشركة TPAO للبترول. وينص القانون على بيع جميع البنوك المملوكة للدولة خلال عامين فيما عدا البنك المركزى وبنك الإستيراد والتصدير والبنك الزراعى .

وكانت تشيلر تسعى من خلال خطتها التى عرفت بقرارات أبريل ١٩٩٤ الى جمع ٥ مليارات دولار من عائدات بيع المؤسسات وهو ضعف المبلغ الذى حصلت عليه الدولة منذ بدء برنامج الخصخصة عام ١٩٨٦ . وفى ظل التعثر الذى يعانى منه الاقتصاد التركى يأتى سعى تشيلر لتحقيق الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبى فى مطلع ١٩٩٦ حيث وقعت أنقرة اتفاقية الإتحاد الجمركى فى ٦ مارس ١٩٩٥ تتضمن ٦٤ مادة وملحقين ويتناول الملحقان توسيع التعاون بين الطرفين فى المجال الصناعى والعلمى وتعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها بالنسبة الى دول الاتحاد الأوروبى وهى تفتح المجال أمام الانضمام الكامل لتركيا فى الاتحاد عام ٢٠٠١ . وتتمثل المشكلة التى تواجه أنقرة فى كيفية تعظيم ايجابيات الاتفاقية وتقليل سلبياتها الى أدنى حد ممكن إذ يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية عديدة . إلا أنه على الصعيد السلبى نجد أن تركيا ستخسر حوالى ٣ مليار دولار سنويا نتيجة الغاء التعريفة الجمركية على السلع الأوروبية اضافة لعدم قدرة المصانع على منافسة المنتجات الواردة من حيث الجودة نتيجة الفارق التكنولوجى وهو ما يمكن أن يؤدى الى ارتفاع نسبة البطالة . وهناك نقطة سلبية مهمة أيضا وهى أن تركيا ستكون مجبرة على تنفيذ المقررات الأوروبية دون المشاركة فى اتخاذها نظرا لأنها لا تتمتع بالعضوية الكاملة فى الإتحاد . وبالتالى ، يمكن أن تدخل مسألة الاتحاد الجمركى فى اطار تصفية الحسابات السياسية بين الأطراف والقوى المختلفة .

خاتمة :

سيتحتم على النظام السياسى التركى تجاوز أزماته فى المرحلة القادمة حتى يسير فى اتجاه الخيار الأوروبى وكاحد أبرز التحديات تأتى مدى قدرة القوى السياسية على استغلال الفترة التى يتيحها الدستور التركى وهى ٤٥ يوما لتشكيل حكومة تحظى بأغلبية ٢٧٦ صوتا من أعضاء البرلمان (٥٠٪ + ١) وبخاصة فى ضوء رفض حزبى الطريق القويم والوطن الأم التحالف مع حزب الرفاة الاسلامى بزعامة أربكان فى ائتلاف جديد خاصة وأن خطورة فى هذا الاتجاه يمكن أن تهدد السياسة التركية . ويستلزم ذلك قيام الحزبين اللذاين يشغلان ٢٦٨ مقعدا فى البرلمان الجديد تجاوز خلافاتهما السابقة التى أدت إلى نشوب أزمات عديدة كما أن على تركيا مواجهة العديد من المشاكل التى يمكن أن تنجم عن الاتحاد الجمركى مع أوروبا اضافة للمشاكل التقليدية المتمثلة فى المعضلة الكردية وصعود الاسلام السياسى الذى يتعين على أطراف النظام السياسى اتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من صعوده المستمر وهو ماحدث فى الانتخابات خاصة وأن هذه المسألة يمكن أن تشكل عقبة " أوروبية " فى طريق الوحدة التركية مع أوروبا عام ٢٠٠١ . □



انتخابات البرتغال وإعادة الحسابات

نزيرة الأفندي

مع بداية يناير ١٩٩٦ ، تكون الحكومة الاشتراكية فى البرتغال قد أمضت ثلاثة أشهر منذ فوز الحزب الاشتراكى فى الانتخابات العامة التى أجريت فى أول اكتوبر ١٩٩٥ ، كما يكون أمامها ثلاثة أشهر أخرى ، ليتحدد ملامح موقفها العام فيما يتعلق بالموازنة بين التحديات الداخلية ومطالب الانتماء الكامل لتجمع الاتحاد الأوروبى ، بالإضافة الى صياغة سياساتها فى ظل ما تسفر عنه انتخابات الرئاسة .

لقد عاد الحزب الاشتراكى برئاسة أنطونيو جوتراس الى مقعد الحكم ، بعد أن ظل فى مقعد المعارضة لمدة عقد كامل من الزمان ، تولى خلالها الحزب الاشتراكى الديمقراطى رئاسة الحكومة . وعلى الرغم من عدم حصول الحزب الاشتراكى على الأغلبية فى التصويت ومن ثم فى مقاعد البرلمان البالغ عددها ٢٣٠ مقعدا . إلا أن الانتخابات العامة أسفرت عن فوزه بأعلى نسبة تصويت لصالحه ، بالمقارنة مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، ناهيك عن الحزب الشيوعى ومنافسه ونقيضه فى ذات الوقت ، الحزب الشعبى ذى الاتجاهات اليمينية المتطرفة . لقد أسفرت الانتخابات العامة البرتغالية عن فوز الحزب الاشتراكى بنسبة ٩ر٤٢٪ من عدد الأصوات مقابل ١ر٢٩٪ فى انتخابات عام ١٩٩١ . وقد ترجم ذلك فى ارتفاع عدد مقاعده من ٧٢ مقعدا الى ١١٢ مقعدا .

فى حين أن الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى كان يتولى السلطة ، انكمشت نسبة التصويت لصالحه بصورة حادة ، حيث انخفضت من ٥٠٪ فى عام ١٩٩١ ، الى ٣٤٪ فى الانتخابات الأخيرة ، وارتبط بذلك تآكل مقاعده فى البرلمان من ١٣٥ مقعدا الى ٨٨ مقعدا .

أما الأحزاب الجانبية ممثلة فى أقصى اليمين واليسار ، أو الحزب الشعبى والشيوعى فقد حصلت على نسبتى ١ر٩٪ و ٦ر٨٪ على التوالى من التصويت فى انتخابات ١٩٩٥ ، مقابل ٤ر٤٪ و ٨ر٨٪ فى انتخابات عام ١٩٩١ ، وأصبح عدد مقاعدهما ثلاثين مقعدا مقابل اثنين وعشرين مقعدا . بينما توجد هناك عدة أحزاب أخرى ولكنها لا تمثل أى ثقل سياسى أو حزبى فى الواقع الفعلى .

فماذا تعنى هذه النتائج ؟

قد يبدو للوهلة الأولى ، أن فوز الحزب الاشتراكى فى البرتغال ، يعد بمثابة منعطف عن التحول العام الذى شهدته القارة الأوروبية ممثلا فى الاتجاه نحو أحزاب يمين الوسط . وهذا صحيح ، إلا أن التغلغل فيما وراء هذه النتائج قد يعطى دلالات مختلفة بعض الشىء .

فمن المعروف أن الانتخابات العامة التى أجريت فى أول أكتوبر ١٩٩٥ ، تعد السابعة والعشرون فى غضون ٢١

عامـا ، أى منذ حـدوث ثورة ١٩٧٤ . كـمـا أن رئيس الوزراء أنطونيو جـوتراس ، يعد رئيس الوزراء الحـادى عشـر خـلال هذه الفـتـرة . وهذا يعكس الصـيـغة العـامة لعدم الاسـتقرار السياسى الذى ساد الحياة فى البرتغال خلال تلك السنوات، وتحديدا حتى منتصف الثمانينات .

وإذا عرفنا أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يمثل يمين الوسط ، قد ظل في الحكم منذ منتـصف الثـمـانينات ، نجد أن الدافع الى التحول الحزبي كان أقرب الى الرغبة فى التغيير أكثر منه رفضا للاداء ، وإن كانت هناك العديد من الانتقادات والتحفظات .إلا أن نسبة التصويت وعدد المقاعد التى فـاز بهـا الحزب الاشـتـراكي تشـيـر الى أن الذين أدلوا بأصواتهم فضلوا نقل التفويض من يمين الوسط الى اليسار، ولكن فى ظل شروط معينة .

فقد وثقوا فى النتائج التي يسفر عنها استقرار الحكومات، على غرار ما حـدث فى الأعوام الثـمانيـة الماضيـة ، ومن ثم أعطوا للحكومة الجديدة تفويضا مماثلا ، ترجم في التصويت لصالحـهـا ، إلا أنها لم ترق الى مسـتـوى الأغلبـيـة المطلقـة . وذلك بغـيـة ألا تتـحـول الحكومـة الى اللاعب الرئيسـى على مسرح السياسة ، ولكن تظل دائما فى حاجة الى دعم الرأى العـام والى التـوازن مـع الأحـزاب الأخـرى فى مـجـال إقـرار السياسات .

إذن اقـتـرنت الرغـبـة فى التـغـيـيـر مع المحـافظة على الاسـتقرار، بالرغبة فى الاصلاح وتصحيح الذات بدلا من الوقوع فريسة الجمود واستغلال النفوذ .

كمـا أن استـقـراء النسب وعدد المقـاعد الموزعـة ، يوضح حقيقة أخرى ، وهى أن الحزب اليميني أو الحزب الشعبي ، استطاع أن يستقطب أكثر من ضعف الأصوات التى صوتت لصالحه فى عام ١٩٩١ ، حيث ارتفعت من ٤ر٤٪ الى ١ر٩٪ وترجم ذلك فى زيادة عدد مقاعده بنسبة ثلاثمائة فى المائة . ومن ثم فان اليمين البرتغالى لم ينكمش ولكنه إزداد فى قوته ولو بصـورة نسبية ، وعلى النقيض مما قد تعكسه زيادة قوة الحزب الاشتراكي .

ومن ناحية أخرى نجد أن الحزب الشيوعي البرتغالى قد أخذ فى الثبات نسبيا ، حيث أن نسبة التصويت لصالحه انخفضت ٢ر٪ ، كما أن عدد مقاعده انخفض بصورة طفيفة من ١٧ الى ١٥ ليتساوى بذلك مع الحزب اليمينى ، وليعكس فى ذات الوقت إمـتـداد مـوجـة التـحـولات التى سـادت دول القارة الأوروبية ، الى دول البحر المتوسط ، ممثلة فى تقلص نفوذ اليسار المتطرف .

وعلى الرغم من هذا الانكمـاش اليـسـارى ، والإمـتـداد اليمينى ، فإن الحزب الاشتراكي الديمقراطى ، يظل متطلعا الى اليسار الشيوعي بغية دعم مواقفه وسياساته في البرلمان ، طالما أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة . إلا أن هذا الدعم لابد وأن يسـتـند الى شـروط ومطالب خـاصـة بالحـزب الشيوعى، ومن هنا يفتح باب الاحتمالات والاجتهادات الخـاصة بحدوث التـبـاين فى الآراء ووقـوع المصـادمات خاصة فى المجال الاقتصادى .

وهناك نقطة أخـرى تتـعلق بتـداول السلطة فـيـمـا بين الحزبين الكبـيـرين ، وهـى خـاصة باسـتـقطابهـما للحـياة السـيـاسـيـة ، ممـا كان له أثر واضح ، فى صـيـاغة سلوك المواطن البرتغـالى ، حيث يعزى الى هذا الوضـع ، عزوف العـديد من أفـراد الشـعب البـرتغـالى ، الذين لهم حق التصويت ، عن الإدلاء بأصواتهم ، وتتراوح هذه النسبة بين ٣٧ الى ٤٠ فى المائة .

ولكن تظل نقطة العلاقة فيما بين الحزب الحاك والرئيس البرتغـالى مـاريو سـواريز ، نقطة ايجابية لصـالح الحزب الاشتراكي الديمقراطى فكلاهما ينتمى الى ذات الاتجاه ، كمـا أن الرئيس البـرتغـالى يملك من السلطات ومـسـاحـة التدخل فى الحياة السياسية ما يتجاوز تلك المساحة المتاحة لعديد من الرؤسـاء الغربيين ، وبما يجعله أقرب الى نموذج سلطات الرئيس الفـرنسى . ومن ثم ، فـان الدور الرقـابى الذى يتـعـين أن يقـوم به الرئيس ، وبما يتـفـق والرؤية البرتغالية لنموذج الممارسة الديمقراطية سوف يكون أكثر يسـرا وأقل مـجـابـهـة ، مـقـارنة بذات العـلاقـة مـع الحـزب الاشـتـراكي الديمـقـراطى ، إبان توليه السلطة . وحيث أن عمدة لشبونة هو الشخصية الأكثر ترجيحا لتولى منصب الرئاسـة للدولة ، مـع انتـمـائه للحـزب الاشـتـراكى ، تكون الأمور مواتية ، إلا إذا دخل المنافسة كافاكوسيلفا زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى .

التحدى الاقتصادى :

وبالانتقال الى التحديات الحقيقية التى تواجه الحكومة البرتغالية الجديدة ، سوف نجدها فى الجبهة الاقتصادية بصـفـة أسـاسـيـة ، وخـاصـة قـضـيـة الانضـواء تحت راية "الاتحاد الأوروبى ، والتأهيل للانضمام الى الاتحاد النقدى فى عام ١٩٩٩ .

وسوف نجد فى هذا الصدد مفارقة واضحة ، تتمثل فى أن مصدر العون والدعم السياسى للحزب الحاكم ، سوف يكون المصدر الأساسى للقلق الاقتصادى ، ألا وهو الحزب الشـيـوعى ، حيث أن مـوقف الحـزب يتـعـارض مـع مـوقف الحزب الاشـتراكى ، ومع الحزب الاشتراكي الديمـقـراطى قـبل ذلك ، فـيـمـا يتـعلق بعـضـوية البـرتغـال فى الاتحـاد الأوروبى ، كـمـا أن الحزب الشـيـوعى يلتـقى مع الحـزب اليمينى "حزب الشعب" فيما يتعلق بهذه القضـية ، بينما يتفق الحزبان الكبيران فى هذا الاتجاه المؤيد لتحمل تبعات الانضمام !!

ومن ثم فان القضية الأوروبية وإنعكاساتها الاقتصادية هى التحدى الأسـاسى أمام الحكومة البرتغالية الجديدة ، حيث أن عجز الميزانية يبلغ حاليا نسبة خمسة فى المائة من اجمالى الناتج المحلى ، بينما يتعين أن تنخفض النسبة الى ثلاثة فى المائة بحلول عام ١٩٩٧ ، تطبيقا لأحكام معاهدة

ماستريخت . ولكن كيف يتحقق ذلك ، إذا كان رئيس الوزراء قد قطع على نفسه تعهدات متعددة في الحملة الانتخابية تنصرف الى زيادة الانفاق في مجالات التعليم - الصحة والرفاهية الاجتماعية ؟!

بينما نجد أن سياسة الخصخصة وتشجيع الاصلاح الاقتصادى لا تثير ذات القدر من القلق والحساسيات . حيث أن الحزب الاشتراكي يتفق مع نظيره الاشتراكي الديمقراطي فيما يتعلق بهذه السياسة ، ولذا نجد أن دوائر المال المحلية والأجنبية لم تستشعر تهديدا من جراء تبادل مقاعد السلطة والمعارضة فيما بينهما ، بقدر ما تشعر بالقلق إزاء الانعكاسات الشعبية لرغبة الحكومة الجديدة الموازنة بين تعهداتها الانتخابية ومطالب الانضمام الكامل الى الوحدة النقدية الأوروبية .

ويتلخص التحدى الأوروبي ، أو مأزق الموازنة بين المتطلبات الشعبية الداخلية والالتزامات الخارجية تجاه معاهدة ماستريخت . حقيقة استطاعت الحكومة السابقة خفض عجز الميزانية الى الناتج المحلى الاجمالى من ٧ر٢٪ عام ١٩٩٣ الى ٨ر٥٪ عام ١٩٩٤ ، الى نسبة تتراوح بين ٥٪ - ٥ر٢٪ بالنسبة للعام الحالى . إلا أن الوصول الى نسبة ٣٪ بحلول عام ١٩٩٧ وتهيئة الاقتصاد البرتغالى لمتطلبات الوحدة النقدية في عام ١٩٩٩ ، قد يبدو مكلفا من الناحية الشعبية ، ومن ثم قد يقتضى بعض التقديم والتأخير في سلم الأولويات والبرنامج الزمنى للإنضمام الى الاتحاد النقدى وكذلك استخدام العملة الأوروبية الموحدة . كما أن "أسبانيا" بمثابة الحاضر الغائب ، بالنسبة لصياغة العلاقة فيما بين البرتغال والاتحاد الأوروبي . حيث أن تحركات العملتين "الاسكود" و "البيزيتا" ذات علاقة طردية ، نظرا للطبيعة التنافسية لاقتصاديات الدولتين على صعيد الساحة الأوروبية ، إضافة الى المنافسة على صعيد السوق المحلى البرتغالى ذاته .

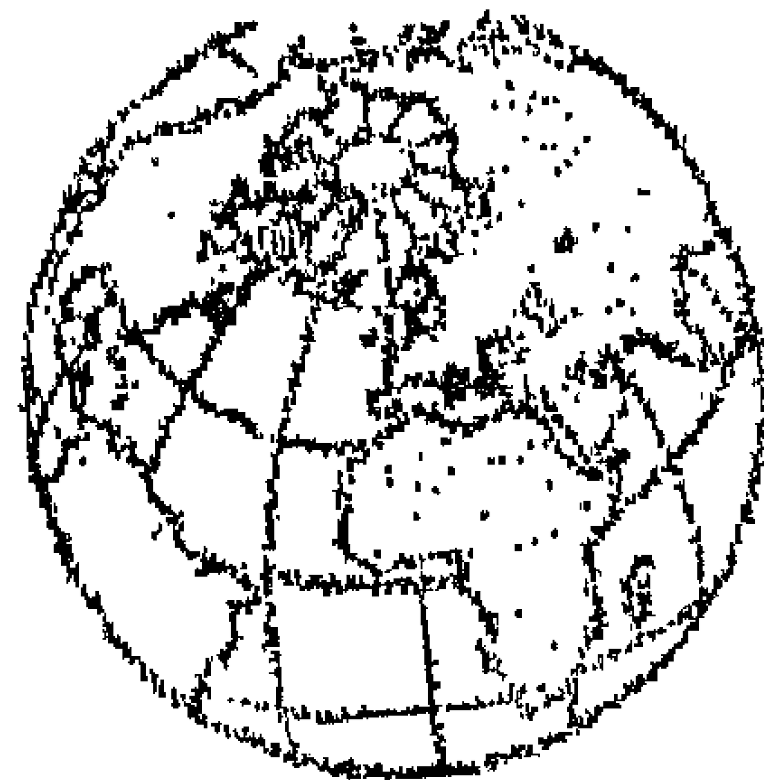
لقد استطاعت لشبونة خفض معدل التضخم الى نسبة لا تتجاوز أربعة في المائة بل ودون هذه النسبة ، وذلك لأول مرة منذ عشرين عاما مضت . إلا أن ارتفاع معدل البطالة الى سبعة ونصف في المائة من حجم القوة القادرة على العمل ، يعتبر نسبة مرتفعة بالمعايير البرتغالية ، وليست الأسبانية أو تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي .

ومن ثم يكون المجال مفتوحا على مصراعيه أمام هجوم الحزب الشيوعي الذى يرى أن هذه النسبة غير حقيقية بالمرة ، لأنها لا تتضمن العمالة الموسمية المتضخمة ، وكذلك العمالة لفترات مؤقتة قد لا تتجاوز بضع ساعات في الاسبوع .

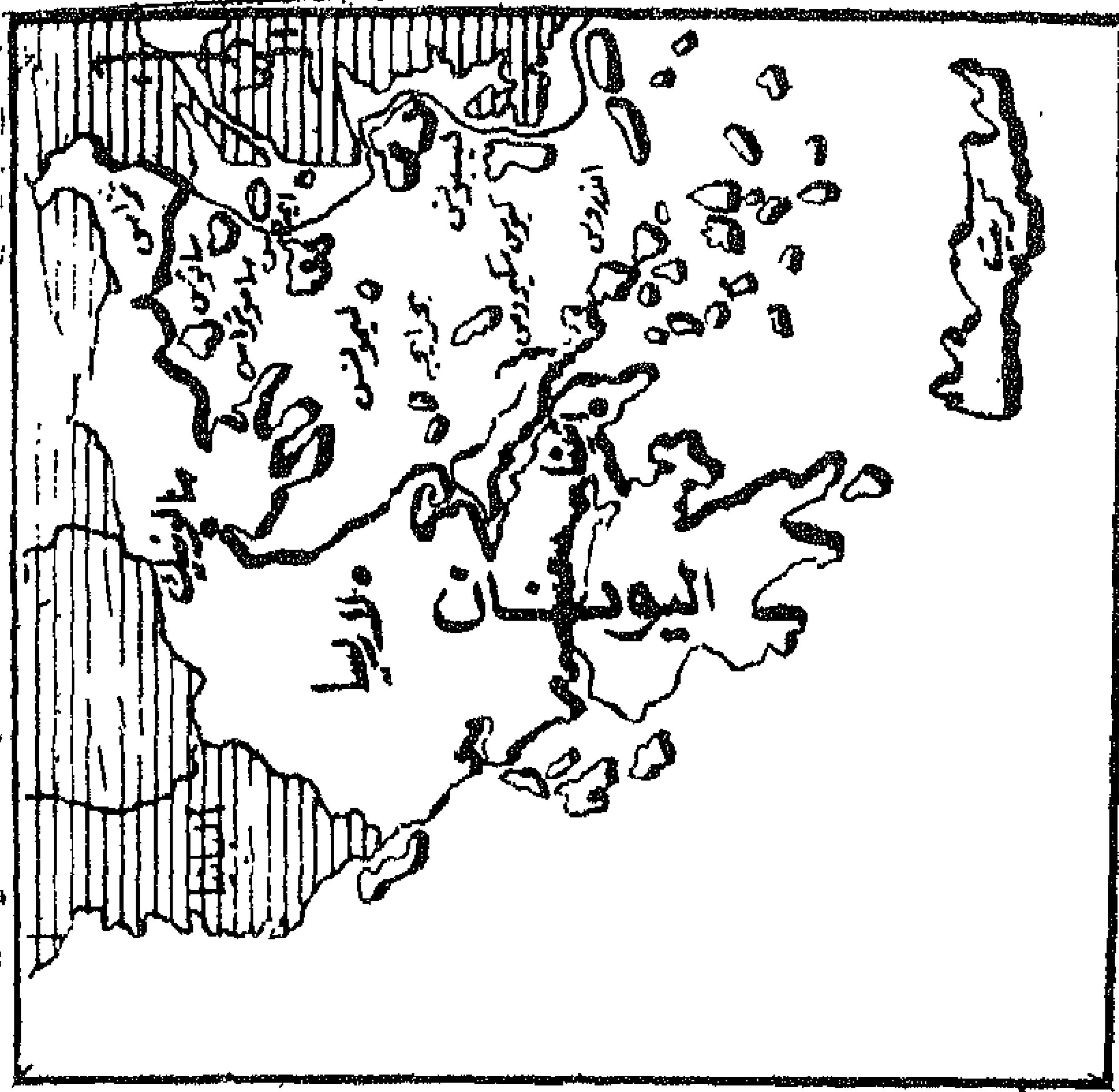
بل يذهب الحزب الشيوعي - الذى يعتبر نظريا الحليف الأساسي المتوقع بالنسبة للحزب الاشتراكي - الى أن نصف سكان البرتغال الذين يتراوح عددهم بين عشرة و ٩ر٩ مليون نسمة ، يعيشون تحت خط الفقر ، ومن ثم لم يعد لديهم طاقة لمزيد من التقشف والحرمان، من أجل الانضواء تحت بوابة الوحدة الاقتصادية الأوروبية !!

ومن ناحية أخرى نجد أن الحزب اليمينى الذى تزايدت نسبة التصويت لصالحه ، وكذلك عدد المقاعد التى استحوذ عليها ، على أهمية الاستعداد لاستخدام هذه النسب والأرقام بما يدعم من موقفه ويثير المزيد من المتاعب للحكومة الاشتراكية ، خاصة اذا جاءت الميزانية المقرر إعلانها في الرابع عشر من شهر يناير ١٩٩٦ ، متضمنة المزيد من الضرائب والاستقطاعات في الانفاق العام وبخاصة في مجال الاسكان أو المساس بالأجور ، إن لم يكن يهدف الى زيادتها في اطار مفاوضات جماعية .

في ظل هذه الصورة العامة التى تواجه الحكومة الاشتراكية البرتغالية ، يكون الاحتمال الأرجح هو تقديم الأوضاع الداخلية ، والمضى قدما في سياسة الاصلاح الاقتصادى وتدعيم الصادرات الى الخارج ، مع التريث بالنسبة للوحدة الاقتصادية والعملة الأوروبية الموحدة ، بحيث لا تكون البرتغال من أوائل المتدافعين ، ولكن لتنتظر قليلا وتلحق بها في مرحلة لاحقة .



تسوية الخلاف اليونانى المقدونى



غادة خضر

بانهيار الاتحاد السوفيتى ، اجتاحت العالم موجة من النزاعات القومية والصراعات العرقية ، نتج عن بعضها انفصال سملى كما فى حالة تشيكوسلوفاكيا ، والبعض الآخر شهد تفككا دمويا مثل يوغوسلافيا التى تحللت الى ست جمهوريات مستقلة هى سلوفينيا ، كرواتيا، صربيا والجبل الاسود ، البوسنة ، والهرسك ، مقدونيا .

وقد ترتب على تفكك الاتحاد اليوغوسلافى نشوب صراعات مسلحة تم احتواء بعضها سريعا كما حدث فى سلوفينيا والى حد ما فى كرواتيا فى حين مازال الصراع دائرا فى البوسنة والهرسك ، بخلاف احتمالات تفجر النزاعات فى اقاليم أو جمهوريات اخرى مثل كوسفو او مقدونيا .

والواقع ان الخلاف اليونانى المقدونى يعتبر من ضمن أخطر النزاعات البلقانية بسبب :

أ) الموقع الجغرافى الاستراتيجى لجمهورية مقدونيا التى تقع فى قلب المنطقة وتسيطر على طرق المواصلات من الشمال للجنوب (من بلجراد الي سالونيكا) ، ومن الغرب الى الشرق (من ديراس الى استنبول) .

ب) تداخل وتشابك مصالح العديد من الدول فى منطقة البلقان ، فإذا اشتعلت الحرب فلن تقتصر أطرافها على مقدونيا واليونان ، بل ستمتد لتشمل دولا اخرى مثل بلغاريا والبانيا وتركيا ، ناهيك عن صربيا .

جذور القضية المقدونية :

يضرب الخلاف اليونانى المقدونى بجذوره فى تاريخ مقدونيا حيث شهدت على مداره انقسامات وتوترات ، وخضعت أجزاء من مقدونيا - فى فترات مختلفة - لسيطرة بلغاريا وصربيا (يوغوسلافيا بعد ١٩٤٥) واليونان ، فيما يفسر المطالب الاقليمية لهذه الدول فى الإقليم .

فبعد انقسام الامبراطورية الرومانية فى عام ٣٩٥ م خضعت مقدونيا لسيطرة الإمبراطورية الشرقية البيزنطية ، وقامت القبائل السلافية بغزوات متكررة للمنطقة خلال القرنين السادس والسابع ، حيث استوطنوا واعتنقوا المسيحية الارثوذكسية .

وخلال القرن الرابع عشر هيمنت الدولة العثمانية على المنطقة ، مما أثر على الخصائص الدينية والقومية لمقدونيا بفعل اعتناق البعض للاسلام وهجرة الأتراك اليها .

وقد ظهرت بوادر التنافس اليونانى - البلغارى على مقدونيا فى عام ١٨٧٠ عندما انشئت الكنيسة البطريركية البلغارية ، خاصة وان اليونان سيطرت على، بطريركية

قسطنطينة ، واسفرت الحرب التركية الروسية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) وما اعقبها من معاهدة سان ستيفانو عن تأسيس بلغاريا الكبرى ، وضمت مقدونيا لها ما عدا ميناء سولانيكا ، الا أن ذلك لم يدم طويلا ، حيث اعادتها القوى الكبرى في مؤتمر برلين الى الحكم العثماني ، ومنذ ذلك التاريخ اعتبرت الحكومة البلغارية أن الهدف الأساسي لسياستها الخارجية هو إعادة حدود سان ستيفانو .

وردا على اتباع الصرب سياسة توسعية نشطة في مقدونيا بعد هزيمة بلغاريا ١٨٨٥ وتأسيس جمعية " سانت سافا " بها للترويج للقومية الصربية ، انشأ اليونانيون جمعية مناظرة أطلقوا عليها اسم " ثنيل هيتريا " ، بهدف تحرير اليونانيين تحت الحكم العثماني .

وتكونت العصبة البلقانية الى ضمت اليونان وبلغاريا وصربيا والجبل الاسود رغم التنافس والصراعات فيما بينهم ، حيث تحالفوا ضد الدولة العثمانية التي هزمت في الحرب البلقانية الأولى.

لكنه نتيجة لاختلاف دول العصبة البلقانية على تقسيم مكاسب الحرب ، حيث ارادت صربيا تعويض ما فقدته من مكاسب اقليمية من ألبانيا بالتوسع في مقدونيا من خلال احتفاظها بما احتلته من اراضي ، ومن ناحية اخرى تمكنت القوات اليونانية من احتلال ميناء سالونيكا على بحر إيجه مع رغبتها في الاحتفاظ بجنوب مقدونيا لتلافي خسائرها في جنوب ألبانيا . فقامت بلغاريا بالهجوم على صربيا واليونان بدون سابق انذار في ١٩١٣ لتنشب الحرب البقانية الثانية التي انتهت بهزيمة بلغاريا وابرام صلح بوخارست الذي حصلت صربيا بموجبه على معظم اقليم مقدونيا واستولت اليونان على ما تبقى من الاقليم بما فيها ميناء سالونيكا وترك لبلغاريا جزء داخلي في وادي نهر ستريما . بالاضافة الى ميناء كافالا الذي يقع على بحر إيجه بين سالونيكا الدردنيل .

وفي أعقاب هزيمة بلغاريا في الحرب العالمية الاولى ، فقدت حيازتها للجزء الساحلي ، ثم عادت واحتلت معظم اقليم مقدونيا بعد الانتصارات الالمانية والايطالية في يوغوسلافيا والبانيا واليونان اثناء الحرب العالمية الثانية الا انها عادت وتقلصت السيطرة البلغارية على مقدونيا مرة اخرى وتأسست جمهورية مقدونيا الشعبية داخل الدولة الفيدرالية اليوغوسلافية مع نهاية الحرب العالمية الثانية .

وبذلك أصبحت مقدونيا القديمة مقسمة علي ثلاث دول ، فاحتفظت اليونان بـ ٥١٪ من اراضيها ، وسيطرت بلغاريا على ١١٪ فقط وتبقى نسبة ٣٨٪ بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية .

موقف اليونان في أعقاب استقلال مقدونيا :

منذ ان اعلنت مقدونيا الاستقلال في أعقاب تصويت شعبها على الانفصال عن الاتحاد اليوغوسلافي في ٨ سبتمبر ١٩٩١ واليونان تعترض على تسمية مقدونيا بهذا الاسم حيث رأت ان مجرد اطلاق اسم مقدونيا يثير المخاوف من المطالبة بكل الأراضي التي تحمل هذا الاسم مما قد يترتب عليه إثارة نزاعات عرقية في البلقان تصل الى حد المطالبة بضم الجزء المقدوني من اليونان الذي يثير مخاوفها إلى درجة تأسيس وزارة يونانية خاصة تحمل اسم مقدونيا واقليم آخر يقع في اقصى الغرب بالقرب من الحدود التركية (تراكي) للاشراف عليهما ومتابعة أحوالهما ، ولإحكام الرقابة اليونانية على هذه الاقاليم .

وتطالب اليونان بتخلي مقدونيا عن هذا الاسم وتغييره الي " سكوبيا " اسم العاصمة ، كما تصر اليونان على إزالة شعار الاسكندر الاكبر من علم مقدونيا لما يتضمنه من رموز قومية يونانية ترجع الى القرن الرابع الميلادي ، بالاضافة الى مطالبة مقدونيا بتغيير بعض نصوص الدستور بحيث ينص بوضوح على نفي اى صلة بمقدونيا التاريخية ، والتأكد على أن الشعب المقدوني الحالي شعب سلافي لايمت بصلة الى الشعب المقدوني القديم .

وفي الواقع ان المخاوف اليونانية تجد لها سندا من الواقع فلأول مرة في العصر الحديث يؤسس كيان سياسي مقدوني مستقل ، ويوضع دستور للدولة ينص صراحة على القومية المقدونية وضرورة احترام الاقليات المقدونية المقيمة في الدول المجاورة في إشارة واضحة لبلغاريا واليونان .

وفقا لهذا اتبعت اليونان سياسة عدائية تجاه مقدونيا فقامت بـ :

أ) تأليب الأقليات داخل مقدونيا بشكل غير مباشر للمطالبة بما تصفه " بحقوقهم الدستورية " وبالتحديد المقدونيين من أصل ألباني مستغلة في ذلك الهوة التي تفصل بين الأغلبية المقدونية السلافية والأقلية الألبانية التي تشكل ما بين ٢٠٪ من اجمالي السكان وفقا للتقديرات الرسمية الحكومية وبين ٤٠٪ وفقا للتقديرات الألبانية . وللألبان أحزابهم السياسية ونوابهم في البرلمان - حوالي ٢٠ نائب حاليا - بل ويشاركون في الائتلاف الحاكم ولهم ٥ مناصب وزارية في الحكومة المقدونية ، ومع ذلك نجحت الى حد ما السياسة اليونانية في إثارة اضطرابات عرقية كان اخرها المصادمات التي وقعت في ١٧ فبراير الماضي بسبب افتتاح الألبان جامعة ناطقة باللغة الألبانية .

ب) فرض حظر اقتصادي علي مقدونيا في فبراير ١٩٩٤ ويشمل منع دخول المواد الاولية والصادرات المقدونية التي تقدر بـ ١,١ بليون دولار عبر الاراضي اليونانية ، وحرمانها من استخدام ميناء سالونيكا اليوناني الذي تمر ٨٠٪ من تجارتها عبره ولا يبعد عن مقدونيا باكثر من ٥٠ كم فقط ، وعن سكوبي العاصمة بـ ٥٠٠ كم . بالتالي اقتصرت البدائل المتاحة لمقدونيا مكلفة عبربلغاريا من خلال موانئ البحر الأسود حيث تقدر تكلفة نقل طن البترول بـ٥٠ دولارا أو متعذرة بسبب توتر العلاقات كما هو الحال بالنسبة لألبانيا التي تطل موانيها على البحر الإدرياتيكي .

على الرغم من ان الحظر استثنى عبور المواد الغذائية

والأدوية الواردة لمقدونيا ، الا أنه اضر باقتصاد مقدونيا ضررا بالغا، وأضاف الى المشاكل الاقتصادية أزمة اخرى . فمقدونيا التى يبلغ عدد سكانها ٢.٢ مليون نسمة وفقا لتقديرات عام ١٩٩٤ تعانى من ارتفاع معدل التضخم الذى يبلغ ٧٠ - ٨٠٪ ويقدر عجز الميزانية رسميا بـ ١٠٪ من الدخل القومى ، وتقدر الديون الخارجية باجمالى ١.١ بليون دولار ، وحتى الآن لم يساعد الاتفاق الذى وقعته مع " صندوق النقد الدولى " فى تحسين الاوضاع بالرغم من خطوات الإصلاح الاقتصادى قد بدأت بالفعل ، وجاء الحصار اليونانى ليزيد الأوضاع الاقتصادية سوءا مما أدى الى انخفاض الانتاج الصناعى بنسبة ٣٣٪ مقارنة بعام ١٩٩٢ واغلقت بعض المصانع بسبب ندرة المواد الخام المستوردة .

ومن الملاحظ ان العقوبات الدولية المفروضة على صربيا ضرت بمقدونيا ، فصربيا كان السوق الرئيس للبضائع المصنعة والمنتجات الزراعية المقدونية ، وتقدر حجم الخسائر التى تكبدتها مقدونيا بـ ٣ ملايين دولار على مدى الثلاثة أعوام الماضية .

وعلى الجانب الآخر اتبعت مقدونيا سياسة متوازية تقوم على تمسكها باسمها الذى اعترفت به الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربى والامم المتحدة ، مع ترحيبها بأى مفاوضات او وساطات تهدف الى انهاء الخلاف مع اليونان .

محاولات التسوية :

نتيجة لإقناع الأطراف الاقليمية والدولية بخطورة امتداد الخلاف اليونانى المقدونى وضرورة احتوائه ، بذلت العديد من المحاولات للتقريب بين الطرفين ، الا أن معظمها باء بالفشل ما عدا الاتفاق الأخير ، فرفضت اليونان خطة الأمم المتحدة التى قدمها اللورد " ايفيد اوين " و " سايروس فانس " فى اوائل ١٩٩٣ لحل النزاع مع مقدونيا ، وفى المقابل اعترضت مقدونيا على عرض اليونان لتسوية المشكلة بين البلدين من خلال التحكيم مع تاكيدها على حقها فى اختيار الاسم الذى تريده .

وإيمانا منها بخطورة تفجر الوضع فى المنطقة سارعت الامم المتحدة بارسال ٧٠٠ جندى من قوات حفظ السلام الدولية الى مقدونيا كاجراء وقائى لمنع نشوب حرب . وكان هذا اول تطبيق للدبلوماسية الوقائية بالرغم من ان مقدونيا لم تكن فى ذلك الوقت عضوا فى المنظمة الدولية . فقد صوت مجلس الأمن بالاجماع لصالح طلب مقدونيا إلى لجنة العضوية بالمجلس ، وبناء عليه قبلت الجمعية العامة عضوا بها تحت اسم مؤقت هو " جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة " لتصبح العضو رقم ١٨١ فى تاريخ الأمم المتحدة ، ولعلها المرة الأولى من تاريخ المنظمة الدولية التى تقبل فيها عضوية دولة تحت اسم مؤقت مع الموافقة على عدم رفع علمها بين أعلام الدول الأعضاء .

وفى أعقاب ذلك اعترفت معظم دول الاتحاد الاوربى بمقدونيا - ماعدا اليونان - وكانت الدانمرك، المانيا وايطاليا والمملكة المتحدة من الدول التى سارعت بالاعتراف بالدولة الناشئة .

وفى الواقع أن دول الاتحاد الاوربى لم تكن راضية عن سياسة اليونان الاقليمية فى المنطقة خاصة تجاه مقدونيا . وبالفعل احالت دول الاتحاد الخلاف اليونانى المقدونى الى القضاء الاوربى لكى تحدد المحكمة العليا للاتحاد الاوربى فى مدى مشروعية قيام اليونان بفرض حظر اقتصادى على جارتها الشمالية ومنع تجارتها الخارجية من استخدام الأراضى والموانئ اليونانية ، وقد اصدرت المحكمة فى اوائل العام الحالى قرارا بادانة سياسة حكومة اثينا تجاه مقدونيا نظرا لمخالفتها لسياسة واهداف التجارة الحرة وقواعد السوق المشتركة فى هذا الصدد ، الا ان اليونان لم تذعن لهذا الحكم .

وبالنسبة للولايات المتحدة أرسلت ٥٠٠ جندى من مشاة البحرية الامريكية الى مقدونيا لحفظ السلام يخضعون لأوامر واشنطن مباشرة ، وليس لبعثة الأم المتحدة ، كما وعدت ادارة كلينتون مقدونيا بزيادة التعاون بين البلدين كمكافأة لها على سياسة ضبط النفس تجاه مقدونيا.

وبفضل السياسة والجهود التى اتبعها المبعوث الامريكى المفاوض " ريتشارد هو لبروك " وجولاته المتعددة بين اثينا وسكوبى امكن التوصل الى اتفاق حاسم وتاريخى وقعت البلدان عليه بالأحرف الاولى فى مدينة نيويورك فى ١٣ سبتمبر الماضى ، بعد أن اتفق على عدم ذكر اسميهما والاكتفاء بعبارة (الجانبين) و قد نص الاتفاق على : ١- موافقة الدولتين على احترام سيادة ووحدة اراضى الدولة الأخرى واستقلالها السياسى مع التأكيد على ان الجهود المشتركة الدولية الحالية هى حدود غير قابلة للمساس .

٢- ضمان حرية الحركة للاشخاص والممتلكات ورفع الحظر الاقتصادى الذى فرضته اثينا من جانب واحد على مقدونيا ، بالاضافة الى تقديم التسهيلات اللازمة لجارتها فى ميناء سالونيكا ، وبالفعل تم فتح الحدود فى اكتوبر المنصرم بعد حصار استمر ١٨ شهرا .

٣- تقوم حكومتا البلدين بفتح مكاتب تمثيل فى كل من سكوبى واثينا .

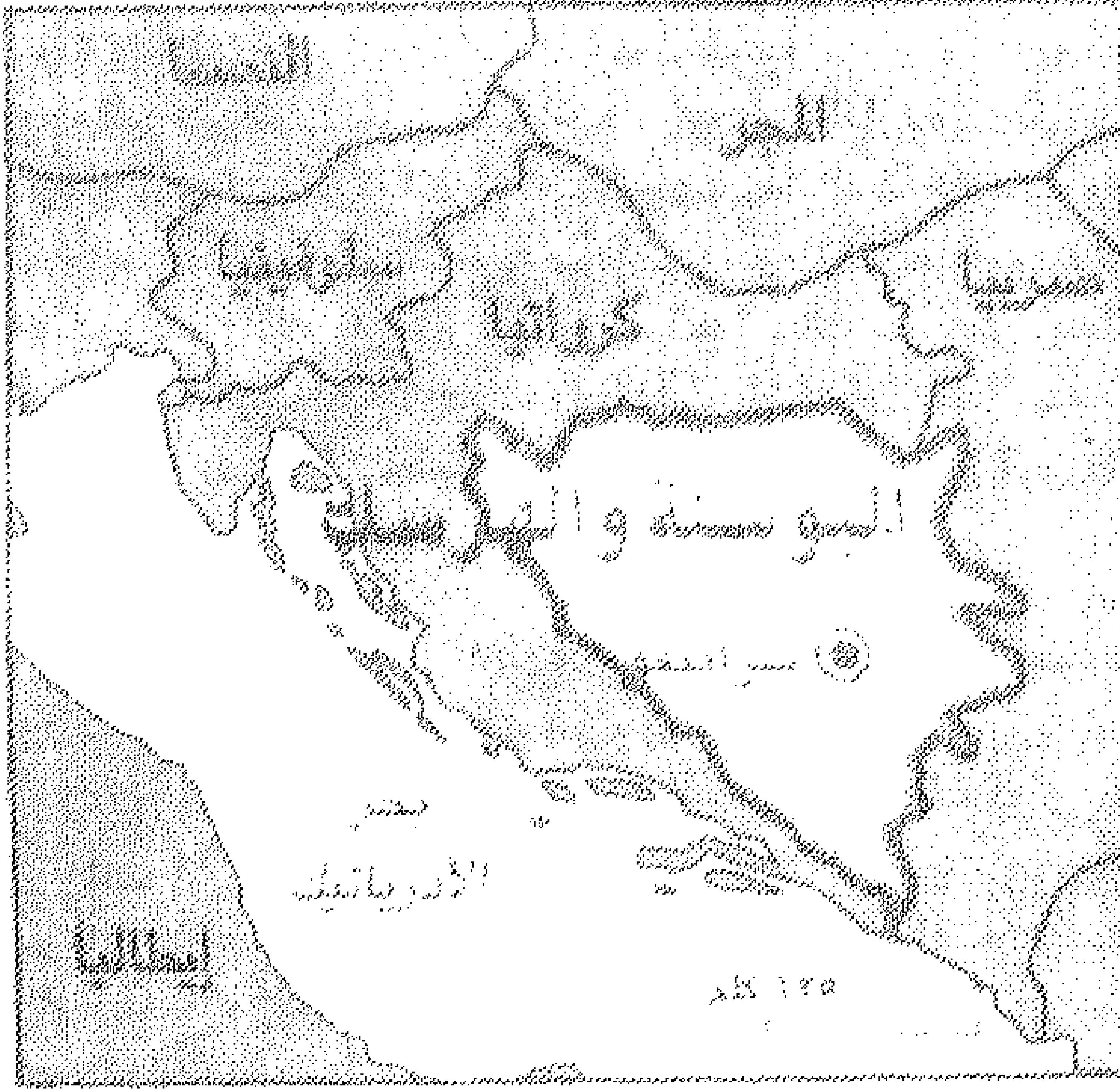
٤- وافقت مقدونيا على تغيير علمها وحذف الشعار الذى يعد رمزا يونانيا منه .

٥- تتنازل اليونان بموجب الاتفاق عن اعتراضاتها بخصوص انضمام مقدونيا للمنظمات الدولية خصوصا الاتحاد الاوروبى.

٦- حذف النصوص التى يتضمنها الدستور المقدونى والتى توصى بمزاعم اقليمية لمقدونيا داخل حدود اليونان .

من الملاحظ ان القضية الرئيسية وهى عائق الاسم قد تم تأجيلها الى المفاوضات المستقبلية، مما قد يثير خلافات بين الجانبين يترتب عليها توتر فى المنطقة وبخاصة بعد محاولة اغتيال الرئيس المقدونى جليجروف فى اكتوبر الماضى .

تقارير



إتفاق " دايتون " : هل ينهى الصراع فى البوسنة ؟

عماد جاد

تمكنت الدبلوماسية الامريكية من انتزاع موافقة الاطراف المتحاربة فى البوسنة على وقف اطلاق النار الذي بدأ سريانه في ١٠ / ١٠ / ١٩٩٥ ، وبدء مفاوضات متواصلة فى قاعدة عسكرية بمدينة " دايتون " الامريكية ، حتى توصل أطراف الصراع الى اتفاق شامل ينهي الحرب الاهلية في البوسنة وامتداداتها الاقليمية والدولية ، وفي الوقت الذى اعتبرت فيه قوى ومؤسسات دولية الاتفاق بأنه انجاز كبير للدبلوماسية الامريكية عوض الاخفاق الاوروبى فى وقف أطول وأقسى صراع دامى فى قلب القارة الاوروبية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، رأت أطراف محلية وإقليمية وايضا دولية أن الدبلوماسية الامريكية ركزت على محصلة المفاوضات النهائية ، اى توقيع الاتفاق على حساب الوصول الى تسوية شاملة لا تترك مجالا امام تعثر التطبيق واستمرار الدوافع للصراع من خلال عدم رضاء بعض الاطراف عن مضمون الاتفاق ، وهو الامر الذى أثار تساؤلات عديدة حول قدرة " اتفاق " دايتون " على انهاء الصراع والوصول بالبوسنة ثم البلقان الى سلام حقيقى ؟

عجز اوروبى متواصل :

دون العودة لتاريخ تفجر الصراع ومواقف الاطراف المحلية والاقليمية والدولية المختلفة يمكن القول أن استمرار الصراع فى البوسنة منذ ابريل ١٩٩١ ، كشف بوضوح عن حالة العجز السياسى والعسكرى للاتحاد الاوروبى ولكافة المؤسسات الاوروبية فى وقف هذا الصراع ، وانه عندما تركت الولايات المتحدة مهمة حل الصراع للامم المتحدة ثم الجماعة الاوروبية ، - الاتحاد الاوروبى - بدون تقديم الدعم السياسى والعسكرى المطلوب ، وصلت جهود هذه المنظمات الى طريق مسدود ، وكان كل اتفاق لوقف اطلاق النار يتهاوى بعد مرور ساعات على توقيعه . واستمر الوضع كذلك طالما كانت الولايات المتحدة مجرد عضو ضمن مجموعة دولية مجموعة الاتصال الدولية الممثلة للمجتمع الدولى أو للقوى المعنية بالصراع - ويمكن القول أن الامر لم يكن يخلو من تعمد امريكي لحسابات تتعلق برؤية علاقاتها المستقبلية مع اوروبا الغربية سواء فى اطار حلف شمالى الاطلنطى او خارجه ، وانتهى الامر بعجز كامل عن وقف الصراع فى البوسنة .

مبادرة امريكية منفردة :

بعد ان وصل الصراع الى مرحلة شككت كثيرا فى كل اطروحات انتهاء الحرب الباردة وتسوية الصراعات بالطرق السلمية وجعلت من الامم المتحدة منظمة عاجزة تماما عن حماية السكان المدنيين اثناء الصراع ، ناهيك عن قدرتها على وقف اطلاق النار ، بل وحماية الجنود والضباط الذين يعملون تحت رايتها ، بدأت الولايات المتحدة فى المبادرة

بالقيام بجهود دبلوماسية مكثفة ، استندت بالاساس على الرصيد الذى حققته مجموعة الاتصال الدولية - التى تضم الى جانب الولايات المتحدة كلا من روسيا الاتحادية والمانيا وفرنسا وبريطانيا - ورغم انطلاق المبادرة الامريكية من آخر نقطة وصلت اليها جهود مجموعة الاتصال الدولية ، الا ان الولايات المتحدة حرصت على الانفراد بإدارة عملية التسوية ، ولحسابات تتعلق بعلاقاتها المستقبلية مع اوروبا الموحدة ولصالح دورها العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة . وفى هذا الاطار واصلت الولايات المتحدة جهودها الدبلوماسية عبر النشاط المكثف الذي قام به مساعد وزير الخارجية ريتشارد هولبروك ، وذلك على الرغم من احتجاجات موسكو وبعض العواصم الاوروبية الغربية . واعتمدت التحركات الدبلوماسية الامريكية على ما حققته الدبلوماسية الامريكية من قبل على صعيد الاتحاد الفيدرالى بين المسلمين والكروات .

من هنا ، وبعد جهود دبلوماسية مكثفة ، توصل مساعد وزير الخارجية الامريكي هولبروك الى اتفاق مع رؤساء البوسنة وكرواتيا ويوجسلافيا الجديدة فى الخامس من اكتوبر ١٩٩٥ ، الى اتفاق لوقف إطلاق النار ، بدأ سريانه فى العاشر من الشهر نفسه ، الامر الذى مهد لبدء المفاوضات المكثفة بمدينة " دايتون " الامريكية فى ظل اصرار امريكي على استمرار المفاوضات الى ان يتم توقيع اتفاقية تنهى الصراع وتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ دولة البوسنة والهرسك .

إتفاق « دايتون » :

بدأت المفاوضات بمشاركة رؤساء البوسنة - على عزت بيكوفيتش - وكرواتيا - فرانيو تودجمان - والصربى - سلوبودان ميلو سيفيتش - فى اول نوفمبر ١٩٩٥ وبعد نحو عشرين يوما من المفاوضات المتواصلة ، اعلن الرئيس الامريكي فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٥ ، توصل زعماء الدول الثلاث الى اتفاق سلام شامل ينهى الحرب فى البوسنة .

ومن ابرز المبادىء التى تم اقرارها :

- الحفاظ على البوسنة - الهرسك كدولة واحدة فى حدودها الراهنة المعترف بها دوليا .

- تقسيم الدولة الى قسمين متساويين تقريبا : الاتحاد الفيدرالى المسلم - الكرواتى ، وكيان مستقل لصرب البوسنة.

- الابقاء على مدينة سراييفو موحدة ، اذ ستكون هناك حكومة مركزية فاعلة تضم برلمانا ورئاسة ومحكمة دستورية تتولى السياسة والتجارة الخارجيتين ، والسياسة المالية والمسائل المتعلقة بالمواطنة والهجرة .

- ان اختيار الرئيس والبرلمان سيتم من خلال انتخابات ديمقراطية تحت اشراف دولى .

- عدم السماح للمتهمين بارتكاب جرائم حرب بالمشاركة فى الحياة السياسية ، وذلك فى اشارة الى زعيم صرب البوسنة السياسى رادوفان كاراجيتش والعسكرى راتكو ميلاديتش .

- يؤجر الصرب لحكومة البوسنة ممر بوسافينا - فى الشمال الشرقى - الذى يربط بين الاراضى الخاضعة لسيطرة صرب البوسنة شرقى وغربى البوسنة بعرض خمسة كيلو مترات لمدة ٩٩ عاما ، فى حين يتم اللجوء الى التحكيم بشأن مدينة بريتشكو .

وبمجرد إعلان الرئيس الامريكي توصل الاطراف المتصارعة الى هذا الاتفاق ، بادر الامين العام للامم المتحدة د . بطرس غالى بالاشادة بالاتفاق ، مؤكدا على ان الاتفاق " يعطينا املا بان السلام يمكن ان يصبح واقعا فى اراضى يوجوسلافيا السابقة التى مزقتها الحرب " واكد ان الامم المتحدة ستبذل قصارى جهدها ضمن الصلاحيات التى خولها لها مجلس الامن للمساعدة فى انهاء المعاناة والعودة إلى الحياة الطبيعية .

وأما الاتحاد الاوروبى فقد رحب بالاتفاق وأعلن إستعداده للمساعدة في تنفيذ الجوانب المدنية من الاتفاق والجهود الدولية لدعم عملية البناء والاستقرار فى المنطقة ، وقرر وزراء خارجية الاتحاد الاوروبى تقديم ١,٤ بليون مارك مساهمة فى اعادة إعمار البوسنة .

ومن جانبها رحبت روسيا الاتحادية بالاتفاق ، وطالبت برفع العقوبات عن بلجراد فورا ، مع ضبط التسلح فى المنطقة .

وكانت فرنسا الدولة الوحيدة من اعضاء مجموعة الاتصال الدولية التي طالبت بادخال بعض التعديلات على الاتفاق لاعطاء صرب البوسنة ضمانات خاصة فى العاصمة سراييفو التى وضعت بالكامل تحت سلطة الحكومة البوسنية .

وبعد توقيع الاتفاق بيوم واحد عقد مجلس الامن الدولى اجتماعا للنظر فى شأن تعليق العقوبات الاقتصادية المفروضة على يوجوسلافيا الجديدة ، ورفع الحظر العسكرى المفروض على دول يوجوسلافيا السابقة بما فيها البوسنة .

وفيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على بلجراد أصدر مجلس الامن قرارا تضمن تعليق العقوبات لفترة غير محددة بشرط تسلم مجلس الامن تقريرا من الامين العام يفيد بأن الحكومة اليوجوسلافية تنفذ التزاماتها ، وتضمن القرار ان انهاء العقوبات سيتم بعد عشرة ايام من اجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف دولى كما جاء فى اتفاق " دايتون " وانسحاب قوات صرب البوسنة الى المناطق المحددة لهم واحترام كافة بنود الاتفاق .

اما رفع الحظر العسكرى فجاء فى قرار المجلس انه سيبدأ من اليوم الذى يقدم فيه الامين العام تقريرا يتضمن

توقيع حكومات البوسنة وكرواتيا ويوجوسلافيا الجديدة رسميا على اتفاق السلام ويبقى الحظر ساريا الى حين دخول اتفاق ضبط التسلح الوارد فى احد ملاحق الاتفاق العسكرى حيز التنفيذ ، وبعد مرور ستة اشهر على تسلم مجلس الامن تقريرا يفيد تنفيذ الاتفاق الوارد فى احد الملاحق العسكرية ، يرفع الحظر نهائيا الا اذا قرر مجلس الامن عكس ذلك .

ورغم اقرار برلمان البوسنة – الهرسك لاتفاق " دايتون " فى ٣١ نوفمبر ١٩٩٥ ، والتوقيع النهائي على الاتفاق فى باريس فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٥ الا ان ذلك لا يعنى استقرار التسوية فى البوسنة ، وذلك للعديد من الاسباب بعضها يرجع الى توترات ومشاكل داخل البوسنة ، سواء من جانب صرب البوسنة ، أو داخل الاتحاد الفيدرالى المسلم – الكرواتى ، أو من جانب القوى الكبرى فى مرحلة ما بعد الاتفاق ، أى فيما يتعلق بالاشراف على حفظ السلم والامن فى البوسنة أو عمل القوات المتعددة الجنسيات ، وما يمكن ان يترتب على التسوية بعد ذلك من ترتيبات تتعلق بمستقبل العلاقات داخل منطقة البلقان .

البيئة المحلية : على الرغم من الاتجاه العام المؤيد للاتفاق ، الا انه لا يحظى فى جميع جوانبه بالرضاء التام ، شأنه فى ذلك شأن جميع اتفاقات التسوية التى تعتمد الحلول الوسط ، ويعتمد الامر فى النهاية على نهج التعامل مع الخلافات والتحفظات التى تطرحها اطراف الصراع حول بعض جوانب الاتفاق .

صرب البوسنة : لم يرحب صرب البوسنة بالاتفاق بشكل عام حيث انه وإن لم ينه دولتهم المستقلة ، الا انه لم يعترف بها كدولة مستقلة ، كما لم ينص على حقهم في الالتحاق بالدولة الام – صربيا – ايضا نص الاتفاق على بقاء العاصمة سراييفو تحت سلطة الحكومة البوسنية ، وهو امر يتصادم ورغبة الصرب فى ضم بعض أجزاء من العاصمة اليهم . كما نص الاتفاق على عدم السماح لمن وجهت اليهم اتهامات بارتكاب جرائم حرب بالمشاركة فى الحياة السياسية بعد ذلك ، الامر الذى يعنى ضرورة تنحى القائد السياسى كاراجيتش والعسكرى راتكو ميلاديتش ، ايضا لم يحصل الصرب كما كانوا يأملون على ممر على البحر الادرياتيكى . ورغم اعلان صرب البوسنة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٥ – وبعد لقاء وفد بقيادة كاراجيتش مع الرئيس الصربى ميلوسيفيتش – سحب اعتراضاتهم المبدئية على الاتفاق ، فإن ذلك لا يعنى رضاء صرب البوسنة عن الاتفاق، لاسيما اذا ما أعقب ذلك محاولة تعقب من وجهت لهم تهم بارتكاب جرائم حرب .

الاتحاد الفيدرالى المسلم - الكرواتى :

المعروف ان العلاقة بين المسلمين والكروات في البوسنة تحيط بها العديد من الشكوك المتبادلة ، كما أن التعاون العسكرى بينهما فى بعض مراحل الصراع فى البوسنة ، امر فرضته ظروف الواقع الخاصة بالمواجهة مع الصرب ، وفيما عدا ذلك لا يوجد ما يربط العرقين من مصالح ، على نحو يساعد على بروز روح التعاون والرغبة فى الحفاظ على الاتحاد الفيدرالى . فمن ناحية نجد أن قطاعا رئيسيا من كروات البوسنة يتحفظ على الاشتراك مع المسلمين فى اتحاد فيدرالى لأن ذلك يعنى طمس الهوية الكرواتية فى سياق التفوق الاسلامى العددى ، والاتهامات الموجهة للرئيس البوسنى على عزت بيجوفيتش بالرغبة فى تكريس الهيمنة الاسلامية على الاتحاد .

من هنا شهدت العلاقات بين المسلمين والكروات توترات عديدة اتخذت فى بعض مراحلها سمات المواجهة العسكرية فى بعض المناطق ، وقد ترسخت شكوك حكومة البوسنة فى نوايا كروات البوسنة وايضا كرواتيا فى اكتوبر ١٩٩٥ ، عندما تقدمت حكومة البوسنة بطلب لحكومة زغرب لتسليم القائد المسلم المنشق فكرت عبد يتش الذى كان يستقل بإقليم بيخاتش حتى اغسطس ١٩٩٥ ، وذلك بناء على دعوى قضائية ضده فى المحكمة العليا ، الا ان الحكومة الكرواتية رفضت ذلك ، بل ووقعت اتفاقا مع عبديتش فى ٢٦ اكتوبر نص على تشكيل إقليم فى مقاطعة بيخاتش يكون مقره فيليكا كلادوشا ، ويتولى عبديتش رئاسة الحكومة المحلية فى هذا الاقليم ، اضافة الى ادارته لمجموعة شركاته الضخمة ، كما وافقت كرواتيا على منح جنسيتها لمن يريد من مسلمى بيخاتش انصار عبديتش (حوالى ٢٥ الف نسمة) الامر الذى فسرته سراييفو على انه عمل غير ودي ، يهدف الى الضغط عليها وتفتيت تجمع مسلمى البوسنة .

كذلك سمحت كرواتيا ، لكروات البوسنة بالاشتراك فى الانتخابات الكرواتية التى جرت فى ٢٩ اكتوبر ١٩٩٥ ، (حوالى ٣٠٠ الف ناخب) وهو الامر الذى رأته حكومة البوسنة مقدمة تمهيدية لضم مناطق الكروات فى البوسنة الى كرواتيا . وتزداد خطورة الموقف اذا ادركنا ان الاتحاد الفيدرالى بين المسلمين والكروات لم يحدد نسب تقسيم الاراضى داخله ، وبالتالى يسيطر الكروات على اكثر من نصف الاراضى التى فى حوزة الاتحاد فى حين ان نسبة المسلمين تصل الى ثلاثة اضعاف الكروات وهناك ايضا الحذر الذى يسود صفوف حكومة البوسنة حول أفاق الاتحاد الفيدرالى مع الكروات وذلك بسبب التقسيمات الوظيفية التى نص عليها الاتفاق الاتحادى وابرزها نقل صلاحيات ووظائف الحكومة البوسنية الى الحكومة الفيدرالية ، وجعل الحكومة البوسنية محتفظة فقط بالامور التى تمكنها من العمل كحكومة دولة معترف بها دوليا فى الشئون الخارجية والتجارة والجمارك والمالية ، اضافة الى التنسيق المدنى للقوات المسلحة ، فى حين أن الحكومة الفيدرالية تتولى شئون الدفاع و الداخلية والعدل واللجئين والمهجرين والشئون الاجتماعية والصحية والطاقة والصناعة والمؤسسات التعليمية والثقافية والعلمية والمواصلات كذلك جعل الاتفاق مدينة " موستار " موحدة – على ان تتكون من

٦ بلديات ، وبمثابة العاصمة الثانية للاتحاد بعد سراييفو ، اذ ان مدينة " موستار " سوف تكون مقرا لمكاتب مشتركة لرئيس الاتحاد والحكومة ونائبيهما ، اضافة الى الوزارات المعنية بالتجارة والمواصلات والطاقة والصناعة والتربية والتعليم ، وتعقد حكومة الاتحاد جلسة من بين كل اربع جلسات فى مدينة موستار .

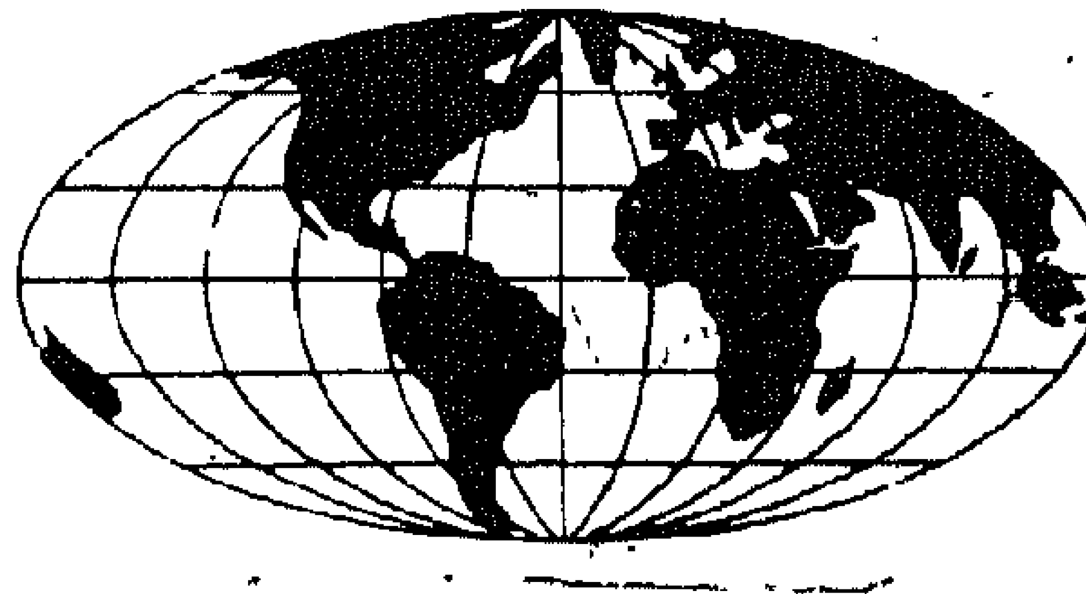
البيئتان الاقليمية والدولية :

رغم الاحتفال بتوقيع اتفاق " دايتون " فى باريس فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٥ ، ومشاركة القوى الدولية الفاعلة فى القوات متعددة الجنسيات التى ستتولى حفظ الأمن وضمان تنفيذ الاتفاق ، الا ان هناك العديد من المصادر التى يمكن ان تؤثر على السلام فى البوسنة فعلى الصعيد الاقليمى يمكن ان تؤدى التحركات الاقليمية لدعم الاعراق المختلفة فى البوسنة الى إعادة تأطير الانقسام من جديد ، فالمؤكد أن المانيا والنمسا ستسارعان بدعم مناطق الكروات ، فى حين ستعمل روسيا واليونان على دعم الكيان الصربي داخل البوسنة ، وتتجه الدول الاسلامية الى دعم مناطق المسلمين ، وهنا تظهر تمايزات فى معدلات النمو والتطور على نحو قد يؤدى الى إعادة رسم خيوط الانقسام الرسمى بعد ان تتشكل خيوط الانقسام الفعلى بمجرد بدء العمل باتفاق " دايتون " وتزداد الخطورة اذا ما صاحب ذلك سباق تسلح بين الاعراق المختلفة ، على نحو قد يفجر الصراع من جديد . كذلك قد تؤدى التسوية فى البوسنة الى تفجر توترات جديدة فى مناطق مجاورة ، سواء داخل الاتحاد اليوجوسلافى الجديد – مثل إقليم كوسوفو أو منطقة السنجق داخل صربيا – أو داخل مقدونيا ، اذا ما راهنت بعض الاعراق على تدخل دولى يؤدى الى حصولها على بعض ما تريد من مطالب وفى ظل إشراف دولى .

وأخيرا قد يأتى الخطر من توزيع الادوار بين القوات الدولية المختلفة التى سوف تشارك فى حفظ السلام فى البوسنة ويصل قوامها الى ٦٠ الف جندى من ٢٥ دولة بقيادة حلف شمال الاطلنطى ، ومشاركة روسيا الاتحادية وبلدان عربية وإسلامية ، اذ أن عمل هذه القوات حدد لمدة عام ، ويعتمد الامر فى النهاية على امكانية بقاء القوات الدولية الى حين ترسخ السلام فى البوسنة ، وهو أمر خارج السيطرة الدولية أي لا يخضع لسيطرة الامم المتحدة بل ولارادة الولايات المتحدة وبالتحديد الكونجرس الامريكى وهو أمر لا يمكن التعويل عليه كثيرا لتعقد وتشابك الاعتبارات التى تحكم مواقف وقرارات الكونجرس لاسيما فى المرحلة القادمة التى ستشهد انتخابات رئاسية وتشريعية فى الولايات المتحدة .

* * * *

وفى الختام يمكن القول انه رغم المحاذير المحيطة باتفاق " دايتون " الا انه يمثل خطوة متقدمة على طريق إنهاء الصراع فى البوسنة وإقرار التسوية الدائمة ، وكلما تحركت القوى الكبرى بجدية نحو تنفيذ إتفاق " دايتون " وعدم السماح بإدخال تعديلات عليه تفتح الباب لجدل ومطالب قد لا تنتهى وكلما ابتعدت عن التفاصيل الدقيقة التى تؤدى الى إثارة مشاكل جديدة ، كلما أدى ذلك الى وضع البوسنة على طريق التسوية الحقيقية ، فالمؤكد ان استقرار الاوضاع فى البوسنة وفق اتفاق " دايتون " يتطلب تولد رغبة حقيقية لدى أطراف الصراع فى التعايش معا من جديد ، أما اذا لم تتولد هذه الرغبة وبزغت من جديد النزعات العرقية – الدينية ، فلن يصمد هذا الاتفاق طويلا .



«كيبك» البركان الذى يهدد الوحدة الكندية



مختار شعيب

أصبحت مشكلة الميول الانفصالية من المشكلات الحادة فى العالم خلال السنوات الأخيرة ، فلقد شهدت عدة دول توجهات انفصالية من جانب بعض أقاليمها ، ووصل الأمر فى حالات مختلفة الى استخدام القوة المسلحة لتحقيق ذلك . وقد تركزت مثل هذه المشكلات تبعا لخبرة ما بعد الحرب الباردة فى دول العالم الثالث التى تعانى من هذه المشكلة المزمنة منذ استقلالها ، وفى دول الكومنولث المستقلة التى ورثت عن الاتحاد السوفيتى المنهار ما يقرب من ٣٠ مشكلة من هذه النوعية ، إلا أن دول الشمال المتقدم لن تكن بعيدة عن مثل هذه المشكلات كما فى تشيكوسلوفاكيا وبريطانيا وفرنسا وكندا .

ويصعب القول بأن هناك اتجاهات عامة للتعامل مع مشكلات الانفصال فى العالم . فكل حالة لها منطقها الخاص رغم وجود سمات مشتركة بين بعض الدول المنتمية لمناطق جغرافية محددة .

وتعانى كندا من مشكلة انفصالية ذات جذور قديمة تظهر من فترة لأخرى وهى مشكلة كيبك وتقدم كندا تجربة نموذجية لكيفية التعامل مع مثل هذه الظاهرة . والسؤال الهام هو : هل تستقل كيبك كأمة منفصلة عن المظلة الكندية؟ أم هل تستمر ضمن اتحاد اقتصادى وتنفصل سياسيا ؟ على ضوء نتائج استفتاء أكتوبر ١٩٩٥ .

وهنا نتناول فى الاجابة على هذا السؤال : مصادر الأزمة ، وكيف تمت ادارتها ومستقبل الاقليم .

مصادر الأزمة :

أدت عدة عوامل مجتمعة من متغيرات دولية وكندية ثقافية اجتماعية قومية تاريخية واقتصادية الى تطور الأزمة الى ما وصلت اليه باجراء استفتاء أكتوبر ١٩٩٥ للاجابة على سؤال محدد : نعم أم لا للانفصال وسيادة كيبك ؟

فعلى المستوى الدولى شهدت الأعوام الأخيرة بروز الدوافع القومية والشعور القومى مما أدى الى انفصال قوميات كثيرة بعضها أصغر من كيبك ولا يملك مقوماتها أو امكانياتها ، كما أثار التطرف القومى - العرقى عدة حروب أهلية شهدت مذابح لم ترتكب حتى فى الحرب العالمية الثانية . مما جعل جاك باريزو زعيم انفصاليى كيبك يتساءل فى عام ١٩٩٣ "إذا كانت جورجيا قد استقلت، فلماذا لا تستقل كيبك ؟!"

يلعب الصراع التاريخى بين القوميتين الانجليزية - والفرنسية على أرض كيبك دوره ، بل هو العامل الأساسى الذى يدفع بسكان كيبك كأقلية قومية فرنسية فى إطار الاتحاد الكندى الى محاولة الاحتفاظ بهويتها القومية والثقافية ، فطوال سنوات عمر الاتحاد الكندى فرضت

وضعية اقليم كيبك نفسها داخل التركيبة السياسية الكندية كمشكلة أساسية للفيدرالية . فهذا الاقليم يتسم بفاعلية فرانكوفونية حادة ويشكو سكانه من معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية وعمق هذا الشعور لديهم ممارسات الأغلبية الانجليزية وممارسات الحكومة الفيدرالية ضد الاقليم ومنها تمرير دستور ١٩٨٢ بدون موافقته .

ويخشى سكان كيبك ذوبان ثقافتهم ولغتهم وطريقة معيشتهم إزاء طغيان الثقافة الأنجلوساكسونية بتعبيراتها ورموزها ، لذا يسعون الى ابراز التمايز الثقافى للاقليم .

وتعد الحكومة المركزية مسئولة عن جزء كبير من الأزمة حيث اتسم أسلوب معاملتها للأقاليم الفيدرالية بالتمييز بينها كأقليات لكل منها حقوق خاصة وليس كشعب واحد يتمتع بنفس الحقوق وعليه نفس الواجبات مما أدى الى تعزيز التوجهات الانفصالية لدى عدد من الأقاليم ومنها كيبك حيث أدت سياسات الحكومة الى عجز هائل فى ميزان المدفوعات الفيدرالى بلغ ٤٠ مليار دولار وارتفاع معدل البطالة ١٢٪ فى كندا والى ١٤٪ فى كيبك ، وهروب آلاف الشركات والمصانع من كندا الى الولايات المتحدة ، ومن ثم وضع اقتصادى متدهور انعكس على حياة المواطنين مما أدى الى تقوية موقف الانفصاليين فأفرز حزب كيبك الانفصالى بقيادة "لوسيان بوشار" فى الانتخابات البرلمانية الفيدرالية فى أكتوبر ١٩٩٣ فوزا كبيرا لأول مرة بحصوله على ٥٤ مقعدا مشكلا المعارضة الأساسية لحكومة حزب الأحرار الليبرالى فى مجلس النواب الفيدرالى، كما حصل حزب كيبك الانفصالى بقيادة "جاك باريزو" على الأغلبية (٧٧ مقعدا) فى الانتخابات المحلية فى كيبك فى سبتمبر ١٩٩٤ وشكل بذلك حكومة المقاطعة ومن ثم سيطر الانفصاليون على مؤسسات الاقليم وامكانياته ومن ثم تشكيل الرأى العام فى كيبك لصالحهم حيث ارتفعت شعبية التيار الانفصالى من ٢٥٪ عام ١٩٨٨ لتصل الى ٥٠٪ فى أحد استطلاعات الرأى فى عام ١٩٩٥ .

ويعكس الواقع الحزبى فى كيبك وجود استقطاب حاد بين تيارين : الأول دعاة الانفصال ويتمثل فى حزب كيبك ، وحزب العمل الديمقراطى علاوة على جبهة تحرير كيبك الراديكالية ، والثانى دعاة الوحدة والفيدرالية ويتمثل فى حزب الأحرار الليبرالى وحزب المحافظين والحزب الديمقراطى الجديد وحزب الاصلاح الدينى وحزب المساواة ، وعكس هذا الاستقطاب الحاد نفسه فى نتيجة الاستفتاء التى أكدت على وجود أزمة هوية فى الاقليم حيث أعلن ٤ر٤٩٪ انتماءهم للهوية القومية لكيبك الفرنسية أولا بينما أعلن ٦ر٥٠٪ انتماءهم لكندا الموحدة أولا ، ومن ثم أبرز الاستفتاء أزمة التكامل والاندماج التى يعانى منها الاقليم فى علاقته بباقى أقاليم كندا ، علاوة على أزمة التداخل بين الحكومة الفيدرالية وحكومة المقاطعة وتبلورت الأزمة فى صورة أزمة دستورية بسبب طبيعة النظام السياسى الديمقراطية .

والسؤال الهام كيف تمت ادارة هذه الأزمة بين كلا الاتجاهين ؟

عملية ادارة الأزمة :

شهد المجتمع فى "كيبك" استقطابا حادا ازاء قضية الانفصال أم الوحدة ؟ إذ أبرزته نتيجة الاستفتاء والتى أكدت على وجود اتجاهين يتصارعان حول الاجابة على هذا السؤال المصيرى .

الاتجاه الأول الانفصالى :

والذى يقوده حزب كيبك بزعامة "جاك باريزو - ولوسيان بوشار" حيث اتسم اسلوب ادارته للأزمة "بالتصعيد" إذ بمجرد حصول حزب كيبك على موقع المعارضة الأساسية فى مجلس النواب الفيدرالى بقيادة لوسيان بوشار قام الحزب بتقديم نفسه الى سكان كيبك فى انتخابات الاقاليم فى سبتمبر ١٩٩٤ على أنه المخلص لحقوق الاقليم الضائعة ورفع مقولة شارك ديجول "تحيا كيبك حرة" شعارا له ولعب على الوتر القومى ففاز فى الانتخابات المحلية وشكل حكومة المقاطعة بزعامة جاك باريزو ، وعبأ الحزب امكانيات الاقليم لتحقيق خططه الانفصالية ، حيث قام بعدة أنشطة انفصالية منها خطة الهجرة الى الاقليم والتى هدفت الى استقدام مواطنين من بلدان الفرانكوفون مع التركيز على المثقفين منهم ورجال الأعمال ، علاوة على الخطة الاعلامية لزيادة الوعى القومى لدى السكان بأصولهم الفرنسية وبقوميتهم الخاصة والتوعية بحجم المخاطر التى تواجهها الهوية الفرنسية ، كما قام المجلس التشريعى الاقليمى الذى يسيطر عليه الانفصاليون بمناقشة مشروع اعلان الاستقلال والذى كان نصه:

هل توافق على أن تصبح كيبك ذات سيادة بعد أن تعرض على كندا اقامة اتحاد اقتصادى - سياسى طبقا للقانون رقم "١" الذى يحترم مستقبل كيبك والوثيقة التى أقرت فى ٢ يونية ١٩٩٥" ، وتلك الوثيقة وقعها "لوسيان بوشار" زعيم كتلة كيبك الفيدرالية وزعيم حزب كيبك الانفصالى جاك باريزو ، وزعيم حزب العمل الديمقراطى الانفصالى ماريو دومون والتى تنص على ارتباط اقتصادى من مجلسى وزراء البلدين كندا وكيبك يتساوى عدد أعضائه من الطرفين ، وكل منهما له حق الاعتراض "فيتو" وبرلمان مشترك من البلدين ليس لديه سلطات تشريعية ملزمة ومحكمة لفض المنازعات بينهما .

مما أدى الى زيادة نسبة المؤيدين للانفصال فى استطلاع للرأى أجرى فى اليوم التالى لاعلان السؤال الى ٥٠٪ ونشرته جميع الصحف الانجليزية المعارضة للانفصال بعد ما كان أول استطلاع للرأى أجرى يؤكد أن نسبة المؤيدين للانفصال لا تتجاوز ٤٠٪ فانقلبت الموازين لصالح دعاة الانفصال، ففى آخر استطلاع للرأى رقم ١٤ حصل الانفصاليون على ٤٦٪ مقابل ٤٠٪ للفيدراليين و ١٤٪ للمترددين .

وسعى الانفصاليون بقيادة "جاك باريزو" و "لوسيان بوشار" الى الحصول على الدعم الخارجي . فلقد زار كل منهما الولايات المتحدة التى رفضت تقديم أية تعهدات لهما على حساب علاقاتها بكندا ، أما فرنسا فقد تعهدت لهما بالاعتراف بكيبك بمجرد التصويت فى الاستفتاء على نعم للانفصال بل وضمان اعتراف دول مجموعة الفرانكفون بدولة كيبك المستقلة ، علاوة على زيارة قادة الانفصال لكل من أسبانيا وبلجيكا وعدة دول فى أمريكا اللاتينية لهذا الغرض .

ويؤكد الانفصاليون على تمتع اقليم كيبك بمقومات الدولة الناجحة من اقتصاد صناعى وزراعى قوى ، علاوة على حجم مناسب من السكان "٧" ملايين نسمة وتوافر مصادر الطاقة والموارد الطبيعية فى اقليم مساحته ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا علاوة على ما يمكن أن يكتسبه من انضمامه لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية النافتا .

الاتجاه الثانى الفيدرالى :

الذى يقوده حزب الأحرار الليبرالى فى كيبك بزعامة "دانيل جونسون" ويدعم من الحكومة الفيدرالية وباقى المقاطعات الكندية الأخرى . ولقد اتسم أسلوب ادارته للأزمة باستخدام آلية الحوار والتفاوض مع الانفصاليين منذ ١٩٨٦ ، علاوة على مخاطبة الرأى العام فى كيبك مباشرة فى محاولة لإحتواء التيار الانفصالى ، حيث أكد الاتجاه الوحدوى على ايجابية الصيغة الفيدرالية المعتمدة التى تسمح لكل مقاطعة بقبول شؤون حكمها الذاتى وسلطاتها المحلية ، فضلا عما تتمتع به كيبك وحدها من نظام قانونى خاص ونظام ضرائبى ولها الحق فى اختيار المهاجرين اليها ، والحق فى ادارة شؤونها الثقافية والتعليمية وتتمتع بوضع الاقليم المتميز .

علاوة على ما تم طرحه من خلال الحوار والمفاوضات منذ ١٩٨٦ حتى الآن من أفكار تهدف الى تنشيط الفيدرالية والحيلولة دون انفصال كيبك خاصة ما ورد فى اتفاقتى ميتشى ليك عام ١٩٩٠ وشارلوت تاون عام ١٩٩٢ والتى أكدت على :

أولا : اجراء اصلاحات للنظام البرلمانى بمنح كيبك ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب الفيدرالى وثلث عضوية المحكمة العليا الكندية .

ثانيا : اجراء تقسيم جديد للسلطات بين الحكومة المركزية والمقاطعات العشر بنقل المزيد من السلطات اليها فى مجالات السكان والسياحة والشؤن المدنية والثقافية والاجتماعية والمواصلات والاتصال والتعليم والهجرة والتنمية المحلية والاعتراف بالخصوصية الثقافية لكل مقاطعة وحقها فى سن التشريعات والقوانين المحلية .

قام بمخاطبة الرأى العام فى كيبك مباشرة إذ حذره من مغبة الانفصال الذى سيؤدى الى عواقب وخيمة بالنسبة لكل من كيبك وكندا فمن شأن خروج اقليم كيبك عن الاتحاد بصورة مفاجئة آثاره العكسية خاصة وأن ٢٥٪ من صادرات كيبك تتجه الى كندا ومن شأن الانفصال أن يزيد من حجم الأعباء الملقاة على كاهل الكيبك من تحمل نصيبهم من المديونية الفيدرالية وتحمل نفقات العديد من الخدمات الصحية وغيرها وفقدان المساعدات والمعونات الفيدرالية ، فضلا عن أن الانفصال ستنتج عنه مشاكل خاصة بالنظام النقدى الذى ستتبعه المقاطعة فى ضوء فقدانها للسيطرة على أدوات السياسة النقدية ، وبعد انفصال كيبك سوف تخرج كندا من قمة الدول الصناعية السبع الكبرى لفقدانها ثلث دخلها القومى ، وسوف يختفى من المحافل الدولية تأثير كندابل قد يؤدى انفصال كيبك الى تفكيك كندا الفيدرالية فاحتمال انفصال أقاليم أخرى واردة مما قد يؤدى الى حالة من عدم الاستقرار السياسى الاقليمى فى أمريكا الشمالية أو الى حرب أهلية فى كندا حيث تتعدد الأقليات والأقاليم وتختلف فيما بينها على عدة محاور اجتماعية وسياسية واقتصادية ويعكس الصراع بين التيارين الوحدوى والانفصالى ذلك . ويعتبر مؤشر ما حدث للاقتصاد الكندى خلال عملية الاستعداد للاستفتاء خير دليل . فلقد انخفض سعر الدولار الكندى مقابل الدولار الأمريكى الى ٧٣ سنتا وهو أدنى معدل يصل اليه منذ ٧ سنوات وما صاحب ذلك من هروب رؤوس الأموال والشركات الى الولايات المتحدة خوفا من نتيجة الاستفتاء خير دليل على ذلك .

وشهدت مدينة مونتريال قبل أربعة أيام من الاستفتاء مظاهرة الوحدة الوطنية التى شارك فيها ١٥٠ ألف كندى تقدمهم رئيس الوزراء الفيدرالى جان كريتيان الذى كثف جهوده للحيلولة دون التفكك المرتقب ، فأعلن عن تأييده لإجراء تعديلات بالدستور لحماية اللغة والثقافة الفرنسية والاعتراف بخصوصية كيبك . وشارك فى المظاهرة رؤساء ووزراء المقاطعات الأخرى علاوة على ١٥٠ ألف كندى جاؤا من مختلف الأقاليم يحملون أعلان كندا وأعلام كيبك وساهمت شركات الطيران والسيارات والنقل والسكك الحديدية وخطوط الأوتوبيس فى ذلك بتخفيضها لتذاكرها الى مونتريال بنسبة ٩٠٪ فى أول سابقة من نوعها كما فتحت خطوط التليفون خطوطها مجانا وفتحت الصحف صفحاتها للمواطنين ليخاطبوا أبناء كيبك ويحثونهم على التصويت بلا ؟ ومن ثم فإن لكل هذه الجهود الشعبية المخلصة لعبت دورا فى التأثير على عملية التصويت التى جاءت لصالح أنصار لا بنسبة ٦ر٥٠٪ .

الموقف الدولى :

القراءة السريعة للموقف الدولى ازاء هذه المسألة تبرز وجود اتجاهين : الأول وهو الذى أدى الى تعزيز موقف الرافضين للانفصال وتمثل فى الموقف الأمريكى أساسا ، علاوة على الموقف البريطانى حيث رفضت الولايات المتحدة اعطاء أية تعهدات لقادة الانفصال فى كيبك كما أعلنت عن خفض عدد الزوار الأمريكيين لكيبك ، وأعلنت عن أن كيبك فى حالة انفصالها لن تنضم الى اتفاقية التجارة الحرة

بسهولة ، كما عارض رجال الأعمال الأمريكيون انفصال كيبك وأعلنت الولايات المتحدة تخوفها من الانفصال الذى قد يؤدى الى اضطرابات اقليمية وعدم استقرار سياسى واقتصادى فى أمريكا الشمالية ، أما بريطانيا فقد أكدت على مساندتها مرارا للحكومة الفيدرالية ضد الانفصاليين .

الثانى : وهو الموقف الفرنسى الذى يشجع الانفصاليون حيث أعلن جاك شيراك أن فرنسا سوف تعترف بدولة كيبك إذا وافق شعبها على الانفصال كما أكد على دعم فرنسا للانفصاليين ، وعقب ظهور نتيجة الاستفتاء أعلنت الخارجية الفرنسية أنها تعترف بنتيجة الاستفتاء إلا أنها تؤكد على أنها ستنمى أواصر العلاقات المباشرة مع كيبك وأيد فى استطلاع للرأى أجراه معهد جالوب ٥٦٪ من الفرنسيين استقلال كيبك .

دلالات ونتائج :

١- لماذا سقط الانفصاليون ؟!

كان نتيجة لهذا الاستقطاب الحاد فى الموقف الداخلى وفى الموقف الدولى إزاء هذه المسألة تأثيره فى نتيجة الاستفتاء التى جاءت ٥٠٫٦٪ لأنصار الفيدرالية و ٤٩٫٤٪ لأنصار الانفصال . وتوضح عملية ادارة الأزمة التى تم تناولها لماذا جاءت النتيجة متقاربة ؟ إلا أن السؤال الهام هو : لماذا فشل الانفصاليون بالرغم من أن معظم استطلاعات الرأى الـ ١٤ التى أجريت أوضحت تفوقهم الذى وصل فى بعض الأحيان الى ٦٪ عن دعاة الوحدة . ويرجع ذلك الى عدة عوامل هى :

أولها : اسلوب ادارة الأزمة من قبل دعاة الوحدة .

ثانيها : الموقف الأمريكى المؤيد لوحدة كندا .

ثالثها : الخريطة الاجتماعية السكانية لكيبك حيث صوت معظم سكان المدن ضد الانفصال بينما صوت الريف لصالح الانفصال ، وصوت رجال الأعمال والمال والأقليات الأخرى غير الفرنسية وخاصة الانجليز والمهاجرين ضد الانفصال وهم يمثلون ٢٠٪ من سكان كيبك .

رابعها : ارتكاب الانفصاليون بعض الأخطاء أثناء ادارة الأزمة من أهمها صيغة السؤال المطروح التى حملت الغموض والصيغة التوفيقية مما جعلها تثير الشكوك فى نوايا الانفصاليين لدى قطاعات واسعة من السكان الذين يتساءلون لماذا عدم استخدام الفاظ واضحة ؟ ولماذا اقامة اتحاد مع كندا بعد الانفصال ؟ إذا كان الهدف هو الانفصال والاستقلال التام ؟!! مما أدى بهم الى رفض هذه الصيغة والتصويت عليها بلا .

٢- مستقبل كيبك :

والسؤال الهام هل يمكن أن ينفصل اقليم كيبك ؟

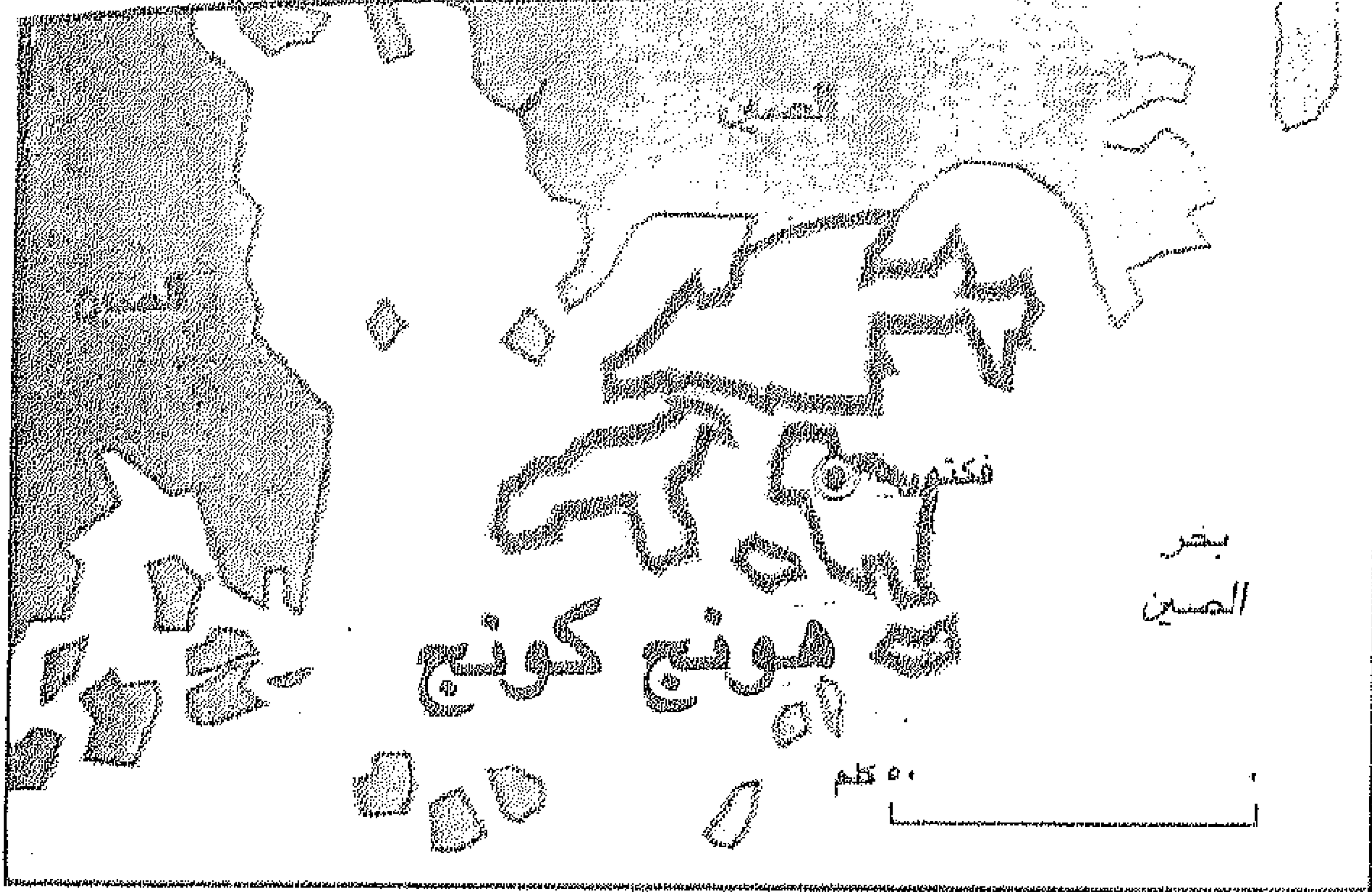
يرى عدد من المراقبين أن حصول الانفصاليين على تأييد ٤٩٫٤٪ مقارنة بـ ٤٠٪ فى استفتاء عام ١٩٨٠ يعد فوزا معنويا يؤكد أنهم يزدادون قوة بمعنى أن امكانية حصولهم فى الاستفتاء القادم على أكثر من ٥٠٪ ومن ثم تحقيق حلم الانفصال خاصة وأن الخبرة السابقة للتيار الانفصالى والمد القومى الذى ارتفعت شعبيته من ٥٠ فردا فى الستينات الى مليون فى الثمانينات والى أكثر من ٣ مليون فى التسعينات تؤكد أنه سيعاود الكرة مرة أخرى ويحصل على الدولة المستقلة وذلك ما أكد عليه زعيم الانفصاليين "جاك باريزو" .

ويطرح الانفصاليون حلا للأزمة باقامة شراكة اقتصادية – سياسية مع كندا بعد حصول كيبك على سيادتها الكاملة وتكوين الدولة إلا أنه تم رفض هذا الحل من خلال الاستفتاء . ويرى البعض الآخر أن نتيجة الاستفتاء وسقوط جاك باريزو زعيم الانفصاليين قد تنعكس بالسلب على شعبية "حزب كيبك" الانفصالى الذى جاء الى السلطة تحت شعار "كيبك المستقلة" إلا أنه فقد الأساس الذى اعتمد عليه فى الوصول الى السلطة وأن الحل المطروح هو بقاء كيبك فى اطار كندا الفيدرالية وقبولها دستور ١٩٨٢ مع الاعتراف بوضعها كاقليم متميز كما طرحته اتفاقيتى ميتش ليك عام ١٩٩٠ وشارلتون تاون عام ١٩٩٢ ، إلا أن هذا الحل ترفضه أغلبية المقاطعات وكذلك الانفصاليون .

ويرى البعض أن دعاة الوحدة سوف يسرعون بمحاولة ضم كيبك الى الدستور الكندى ومعالجة الأسباب والدوافع الانفصالية بعد ادارة حوار انجليزى – فرنسى والاعتراف بخصوصية كيبك وتميزها واجراء التعديلات اللازمة على دستور ١٩٨٢ أو اقرار دستور جديد للبلاد يضع أطر تنظيمية للعلاقات الفيدرالية – المحلية أكثر وضوحا وذلك بتحقيق بعض مطالب الانفصاليين مع التأكيد على وحدة كندا والحفاظ عليها إلا أن هذا الحل يواجه عدة صعوبات أهمها هل سيقبل الانفصاليون بحوار مع دعاة الوحدة يهدف الى بقاء كيبك ضمن الاتحاد الكندى ؟ وهل يمكن اقناع الانفصاليين بعدم تحقيق حلم الانفصال ؟ وهل يمكن اقناع المقاطعات الأخرى باجراء المزيد من التعديلات الدستورية لصالح كيبك ؟

باختصار فإن الصراعات الداخلية والخلافات الثقافية والقومية الضيقة التى تصاعدت موجتها فى عدة دول مع حلول اللانظام الدولى الجديد لم تعد بعيدة عن كندا وقد تؤدى الى حالة من عدم الاستقرار السياسى والاقليمى فى الجزء الشمالى من قارة أمريكا الشمالية قد يؤدى الى دخول الشعب الكندى بمختلف طوائفه فى سلسلة من المنازعات على الأرض إلا أن امكانية احتواء الصراع قائمة فى ضوء امكانيات النظام السياسى هناك .

وأخيرا يمكن القول أن خطاب العولمة والخصوصية يتعديان الحدود الجغرافية الثقافية ويتواجهان داخل اطار دعوة العولمة كما هو خارجه .



هونج كونج والعد التنازلى للعودة إلى الوطن الام

سوسن حسين

إن بريطانيا تشد الرحال استعدادا لمغادرة آخر مستعمراتها فى آسيا وأشهرها قاطبة ، منهية بذلك أكثر من قرن ونصف من السيادة المطلقة على جزيرة هونج كونج .

لقد بدأ العد التنازلى بالفعل لعودة الجزيرة الى الوطن الام فلم يبق سوى ثمانية عشر شهرا وتسترد الصين هذا الجزء الذى فقدته ، وألحق بالتاج البريطانى بموجب معاهدة " نانكين " عام ١٨٤٢ بعد هزيمتها فى حرب الافيون . ومنذ ذلك الوقت استمرت هونج كونج نقطة سوداء فى تاريخ الصين وشوكة فى جنب العملاق الاصفر تؤلمه وتؤرقه ولا تسمح له بنسيان هذا العار ، عار بيعه لقطعه من أرضه ! ولم تستسلم الصين لهذه الحقيقة ، وظلت تطالب بهذا الجزء بلا كلل ، مؤكدة أن المعاهدات التى منحت بريطانيا حق السيادة على منطقة هونج كونج غير سليمة وقامت على أسس غير عادلة .

وقد مرت هونج كونج منذ ذلك الوقت بمراحل تاريخية عديدة ، فقد غزتها اليابان واحتلتها عام ١٩٤١ وأجبرت الادارة البريطانية على التسليم ولكن بريطانيا استردتها فى أغسطس ١٩٤٥ وحكمتها حكما عسكريا استعماريا فى البداية ، ثم حكمتها مدنيا بموجب دستور ١٩١٧ الذى يعطى الحاكم البريطانى صلاحيات مطلقة مع وعود بإقرار الحكم الذاتى . ولكن انفجار الثورة الشيوعية فى الصين عام ١٩٤٩ قد أدى إلى تبخر خطط الاصلاح الدستورى فى الجزيرة ، ولذلك لم تمر هونج كونج بأى مرحلة من مراحل التطور فى إتجاة الحكم الذاتى كغيرها من المستعمرات البريطانية ولم يطالب سكان الجزيرة بممارسة حقوقهم السياسية خوفا من المد الشيوعى ، وحتى لا يتأثر ازدهارهم الاقتصادى الذى جعل مستوى دخل الفرد فى الجزيرة يفوق مستوى دخل الفرد فى بريطانيا ، ولم يحدث أى تغيير فى نظام إدارة الجزيرة الا إبتداء من عام ١٩٨٥ فى أعقاب الاعلان الصينى البريطانى المشترك " الذى وقع عام ١٩٨٤ والذى بموجبه تسترد الصين هونج كونج فى نفس موعد استردادها للأراضى الجديدة " التى اجرتها لبريطانيا لمدة ٩٩ عاما تنتهى فى بداية يولية ١٩٩٧ . وقد تقرر الشكل العام لحكم الجزيرة فى المستقبل من خلال هذا الاعلان ، وأيضا من خلال " القانون الاساسى " الذى تم وضعه عام ١٩٩٠ بعد مفاوضات مضنية بين الطرفين الصينى والبريطانى ، وارتكز على أساس " بلد واحد ونظامين " أى حل وسط بين مطالب بكين وإصرار بريطانيا على أن تحكم المستعمرة حكما ذاتيا . ويعطى هذا " القانون الاساسى " صلاحيات لهونج كونج لا يعرفها شعب الصين من تمثيل سياسى جزئى فى المجلس التشريعى واستمرار النظام الاقتصادى الرأسمالى لمدة ٥٠ عاما بعد ١٩٩٧ ، والاحتفاظ بنظام الجزيرة القضائى وحرية الدخول والخروج

. ولكن مع اقتراب عقارب الساعة من الموعد المحدد للعودة وتقلص دور السلطة البريطانية فى المستعمرة ، هل ستفى الصين بالتزاماتها وبما تم الاتفاق عليه ؟ ان هناك مؤشرات كثيرة تنم على عكس ذلك .

الديمقراطية الوليدة فى هونج كونج :

الحقيقة ان بريطانيا تأخرت كثيرا فى ارساء المبادىء الديمقراطية فى مستعمرتها ، فلم يتعود شعب هونج كونج على الممارسة السياسية . وظل هذا الميناء التجارى العالمى متخلفا تماما سياسيا ودستوريا . وحتى عندما بدأت الادارة الاستعمارية فى وضع بعض الاهالى من الصينيين فى المجلس التشريعى المعين ، استمر هذا المجلس بلا أى دور سياسى على الاطلاق .

ولكن ردود فعل سكان هونج كونج تجاه أحداث ربيع ١٩٨٩ ومذبحة الطلاب فى ميدان تيانامن فى بكين قد أثبتت ان الروح السياسية موجودة لدى هؤلاء السكان ، وأنهم قادرون على العمل السياسى إذا لزم الأمر . فقد تدفق أكثر من مليون شخص بشكل تلقائى فى مظاهرة احتجاج للتعبير عن غضبهم وسخطهم وأيضا عن مدى قلقهم على مستقبلهم . واستمر التظاهر ضد النظام الصينى كل عام فى نفس الميعاد لتأكيد ان شعب هونج كونج لم ينس هذا الحدث البشع وهذه الوصمة على جبين بكين ، بل إن المؤسسات المحلية المرتبطة بالحزب الشيوعى الصينى قد احتجت بدورها وأدانت النظام الصينى الهمجى ، لقد كانت هذه المذبحة بمثابة الجرس الذى نبه هونج كونج الى الخطر القادم وأهمية الاستعداد لمواجهته خلال المرحلة الانتقالية .

وبدأت ثلاثة اتجاهات رئيسية تتبلور :

الاتجاة الاول : وهو الاتجاه الليبرالى الذى يدعو إلى نظام ديمقراطى على غرار النظم الغربية ، وحامل لواء هذا الاتجاه هو المحامى الشهير مارتن لى زعيم الحزب الديموقراطى الليبرالى ، وهو الحزب الذى فاز فى أول انتخابات تتم فى الجزيرة فى سبتمبر ١٩٩١ ، وأيضا فاز للمرة الثانية فى الانتخابات التى تمت فى سبتمبر الماضى وهذا الحزب معاد تماما للصين ، وينادى باستقلال المستعمرة سياسيا واقتصاديا . ويضم هذا الاتجاه الطبقة المثقفة من خريجى جامعات لندن والولايات المتحدة كما يضم كثيرا من الهيئات المهتمة بالنواحى الاجتماعية والثقافية وخاصة التى تعمل فى مجال البيئة وغالبا ما تكون هذه الهيئات تابعة لهيئات مماثلة فى اوروبا والولايات المتحدة .

الاتجاة الثانى : وهو الاتجاه الموالى للصين وينادى بمهادنة بكين والتفاهم معها وشعاره " هونج كونج هى قلب الصين " ويضم معظم النقابات والاحزاب الشعبية اليسارية ويتزعم هذا الاتجاه تسانج يوك سيج رجل الاعمال الشهير وزعيم حزب التحالف الديموقراطى من أجل النهوض بهونج كونج ، وقد هزم هذا الحزب فى أول وثانى انتخابات للمجلس التشريعى فى المستعمرة .

الاتجاة الثالث : وهو اتجاه رجال الاعمال ويضم هذا الاتجاه البنوك والشركات التجارية والمؤسسات الصناعية ، وجميع هؤلاء يفضلون الاندماج فى الصين ويخشون من الدخول معها فى نزاعات قد تؤدى الى عواقب اقتصادية وخيمة ، وهذه الاوساط المالية والتجارية ليس لديها برامج سياسية محددة وترى ان الجزيرة لا يجب أن تكون مسرحا للمعارك السياسية .

إن جميع هذه التشكيلات السياسية مازالت حديثة جدا ولم تتغلل فى المجتمع الهونج كونجى بدرجة كافية . وربما كان ذلك سببا فى الاقبال الضعيف على عملية الانتخابات الجديدة تماما على شعب الجزيرة . ففى انتخابات عام ١٩٩١ أدلى ٢٩ ٪ فقط من الاصوات المقيدة فى الجداول ، وارتفعت هذه النسبة قليلا لتصبح ٣٦ ٪ فى انتخابات سبتمبر ١٩٩٥ . ومع ذلك ورغم التجربة المحدودة لشعب هونج كونج نجد أن نتائج الانتخابات الاولى والثانية لاختيار عدد محدود من مقاعد المجلس التشريعى (١٨ عام ١٩٩٢ و ٢٠ عام ١٩٩٥ من مجموع ٦٠ مقعدا) تحمل معان بالغة العمق والأهمية ، وخاصة انتخابات سبتمبر الماضى لقربها من موعد العودة . فقد عبر السكان من خلال هذه الانتخابات عن عدم ثقتهم فى نظام بكين وأعطوا أصواتهم لشخصيات سياسية معادية تماما للصين وترفض التعامل معها . هذا رغم مشاعر الحنين الى الارض الام الدفينة فى نفوسهم التى أرهقها الاغتراب، ولكنهم يرفضون النظام السياسى القائم فهم أبناء أجيال جاءت إلى الجزيرة هربا من الشيوعية وتطلعا الى الحرية والازدهار .

وقد أرادت الصين تطويق عملية الانتخابات فعمدت الى التسلل المنظم داخل المجتمع المحلى لاجتذاب شخصيات تتميز بسمعة طيبة ومعروفة بحيدتها وعدم تبعيتها الكاملة للحزب الشيوعى الصينى لكى تلعب بهم اللعبة الانتخابية مثل زعيم حزب " التحالف الديموقراطى للنهوض بهونج كونج " سانج يول سنج الذى رفع شعار الحوار بدل المواجهة . وكان من رأى تسانج أن انتخاب اشخاص ترضى عنهم بكين أفضل من ان تقوم هى بتعيين أشخاص من أتباعها وأكد فى حملاته الانتخابية على أن من مصلحة هونج كونج كسب ثقة بكين وليس من الحكمة أن يكون المجلس التشريعى الجديد معاديا للصين . وكان يمكن أن يكون هذا الحزب منافسا خطيرا للحزب الديموقراطى ، ولكن تصريحات بكين المتكررة بعدم الاعتراف بالمجلس الجديد واصرارها على حله فور توليها إدارة الجزيرة ، قد أضر تماما بحزب التحالف وساعد الحزب الديموقراطى المعادى للصين .

ومن المرجح أن ضغوط الديموقراطيين والحكومة البريطانية لن تفيد فى إثناء الصين عن عزمها . وقد أعلنت بكين عن عزمها على تشكيل مجلس تشريعى آخر، أى مجلس ظل ، وتعده ليحل محل المجلس المنتخب فى بداية يولية ١٩٩٧ وربما سيكون منطقها فى ذلك أن نسبة ٣٦ ٪

التى أدلت برأيها لا تشكل أغلبية ، بل إن الأغلبية هى التى لم تنتخب ، أى أنها ترفض الديموقراطية على الطريقة الغربية ! ! بل ربما تضع الصين نظرية جديدة للديموقراطية على غرار نظرية " اقتصاد السوق الاشتراكى " ! ! وفى الواقع أن نسبة كبيرة جدا من هذا الغياب مرجعها اليأس من إستمرار أى تغيير والاقتناع بأن الصين ستفعل ما تريده فى النهاية ، فلماذا المحاولة ؟ وهذا لا يعنى أن هؤلاء ضد الديموقراطية .

وقد اعتبرت الصين أن الديموقراطيين الفائزين خونة ، خانوا الوطن الام باعتناقهم " مبادىء البرجوازية الملوثة " ولكن الغريب أن الصين لم تقاطع الانتخابات ، بل شجعت المواطنين من الموالين لها على الاشتراك فيها . وقد قام زعيم التحالف الديموقراطى بزيارة بكين عدة مرات للتنسيق معها، هذا فى الوقت الذى لم تكف فيه عن التهديد بحل المجلس المنتخب ! إن المنطق الصينى محير وخاصة بالنسبة للدول الغربية .

وقد بلغت التوترات بين لندن وبكين أوجها عندما تولى كريستوفر باتن حكم الجزيرة عام ١٩٩٢ خلفا لرجل تاتشر هناك " دافيد ويلسون " وباتن سياسى محنك ومن زعماء حزب المحافظين . وقد اعلن عن اصلاحاته السياسية فور توليه إدارة هذه الجزيرة دون الرجوع الى بكين او أخذ رأيها ، ومن المؤكد أن حكومة ميجور قد أرادت تأمين مستقبل الجزيرة السياسى فقد تحرك الرأى العام البريطانى لاقتراب موعد عودة السيادة الصينية على الجزيرة ، وانعكس ذلك على الاعلام البريطانى ، فاحتلت أخبار هونج كونج صفحات الجرائد والمجلات وتصدرت نشرات الاخبار . وقد تخلصت حكومة ميجور من الفريق الدبلوماسى السابق الذى كان شعاره "مهادنة الصين ومحاولة إرضائها ". لقد ارادت حكومة ميجور ان تترك مستعمرتها بشكل مشرف ، وقد استشاطت الصين غضبا بسبب الاجراءات الاصلاحية التى اقدم عليها باتن واتهمته بانتهاك " الاعلان المشترك " و " القانون الاساسى " ولكى تضع حاكم المستعمرة فى موقف حرج أجبرت بريطانيا على نشر الخطابات المتبادلة بين دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية السابق وبين نظيره الصينى . وقد دلت هذه الخطابات على ان لندن دخلت فى مفاوضات مع بكين مباشرة ، ودون استشارة المجلس التشريعى المحلى ، وهو ما ينسف جميع خطط كريس باتن الاصلاحية ويفضح الدبلوماسية البريطانية المزدوجة ذات الوجهين . وبالفعل عندما وقعت لندن وبكين " الاعلان المشترك " عام ١٩٨٤ لم تشترك المستعمرة فى المباحثات بل تمت المفاوضات بشكل سرى . ولم يهتم الرأى العام فى الجزيرة فى ذلك الوقت ولكن هذا الرأى العام ثار ضد النظام الصينى فى اعقاب مذبحة الطلاب وطالب بمقرطة مؤسساته عندما بدأ العمل على وضع القانون الاساسى عام ١٩٩٠ الذى يتقرر بموجبه مستقبل هذه المؤسسات . وكان يمكن أن تتشدد بريطانيا فى ذلك الوقت وتفرض هذه المطالب على بكين التى كانت فى موقف ضعيف بعد هذه الواقعة السوداء، ولكنها تراجعت بسبب أساليب الضغط التى استخدمها زعماء الصين ومنها التهديد بعدم التصدى لموجات الهجرة الى الجزيرة ، وأيضا لأن الفريق البريطانى المفاوض كان من أنصار الليونة مع الصين لا التشدد ، وعادت مرة أخرى المفاوضات السرية غير آبهة برغبات السكان .

ان القضية الآن امام المجلس التشريعى المنتخب هى كيفية التعامل مع بكين اذا صممت على حله ؟ ان أمامه عاما ونصف هى كل عمره .. فما العمل خلال هذه الفترة ؟ إن النظام السياسى الصينى على اقتناع تام بأن هيمنة الحزب على سياسة البلاد هى الأسلوب الامثل للاستقرار وعدم الفوضى وبسبب بلوغ الصين هذه المكانة الاقتصادية الرفيعة ..لذلك فالامل ضعيف جدا فى تغيير هذه النظرية ، ولكنه ليس مفقودا تماما ، فنحن فى زمن تحدث فيه أمور لم نكن نتصور حدوثها على الاطلاق ، وربما تغير الصين موقفها من هونج كونج اذا شعرت أن مصالحها فى الجزيرة ستضار إذا أصرت على إخضاعها لنظامها الشمولى . وهذا ما يجب أن يركز على توضيحه المجلس التشريعى المنتخب بمساعدة الحكومة البريطانية فأسلوب التحدى لن يفيد مع الصين وربما أيضا تحدث تغييرات غير متوقعة فى الصين نفسها ! فالغرب بوجه عام وبريطانيا بوجه خاص على اقتناع تام بأن هونج كونج لن تتغير مهما حاولت الصين ، فهى كانت وستظل مركزا للقيم الغربية الليبرالية ، وستؤثر هى على النظام الصينى وليس العكس . فهى الجسر الصينى الى الغرب .

إقتصاد الجزيرة المزدهر .. إلى اين ؟

إذا كان المستقبل السياسى للمستعمرة لايزال غامضا ، فان المستقبل الاقتصادى أقل غموضا . فالصين متورطة تماما فى السيرة الاقتصادية للجزيرة ، وليس من الحكمة المجازفة بهذا الاستقرار الاقتصادى ، فذلك سينعكس عليها سلبا . ان التبادل التجارى بين الصين وهونج كونج قد تصاعدت معدلاته بشكل ضخم فى الحقبة الماضية وأصبحت الانشطة الاقتصادية فى المنطقتين متداخلة ومتشابكة ، وتزداد تداخلا وتشابكا يوما بعد يوم ، وقد استفادت الصين فى انطلاقتها الاقتصادية من الاستثمارات الهونج كونجية التى بلغت ٢٣ مليار دولار اى حوالى ثلثى مجموع الاستثمارات الاجنبية فى الصين . كما كانت الجزيرة معبرا لدخول رؤوس الاموال الاجنبية الى الصين ، فهونج كونج تعتبر احد أكبر المراكز التجارية والمالية فى العالم . كما استفادت الجزيرة أيضا من النمو الاقتصادى الهائل فى الصين ، وخاصة منطقة الصين الجنوبية وساعدت هذه الانطلاقة الاقتصادية التى رفعت معدل النمو الى ١٠ ٪ سنويا خلال الحقبة الماضية ساعدت هونج كونج على الاحتفاظ بمعدل نمو دخلها القومى فى نفس الفترة ، بسبب تضاعف صادرات المستعمرة الى الصين فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٤ ، التى قفزت من ٤,٩ إلى ٨,٢ مليار دولار ، وكانت القفزة الكبرى بحق فى مجال إعادة التصدير التى بلغت ٣٢,٥ مليار دولار بعد أن كانت

١٢،٨ عام ١٩٨٨ . وهذه الارقام تشير الى الدور الهام الذى تلعبه الجزيرة فى اقتصاديات الصين ، واصبحت مصالح جمهورية الصين فى هونج كونج متشعبة وبالغة الاهمية ، كما ان هونج كونج تسيطر على ٧٥ ٪ من المشروعات الكبرى فى الصين ومعظمها فى إقليم جوانتونج .

ان هذا التدفق المالى بين الصين وهونج كونج يعكس مدى الاعتماد المتبادل بينهما وبشكل ضمانا للمؤسسات الاقتصادية المحلية ضد أى محاولة صينية لقلبها . فالصين هى ايضا تعتبر أكبر مستثمرة فى هونج كونج . فقد بلغت استثماراتها هناك ٣٠ مليار دولار بواقع عشرة أضعاف عام ١٩٨٥ فى قطاعات مختلفة مثل السياحة والمواصلات والنقل والعقارات والفندقة ... الخ ويقدر معهد البحوث اليابانى (نمورا) عدد الشركات الصينية فى هونج كونج بحوالى ١٥٠٠٠ و ٨٠ ٪ من المشروعات التى تمت فى هونج كونج نفذتها شركات صينية . وقام إقليم جوانتونج المجاور بنقل رؤوس الأموال الهونج كونجية إلى البنوك الصينية بدون الرجوع الى الحكومة المركزية . ويحتل بنك الصين المركز الثانى بين المؤسسات المصرفية فى هونج كونج ويملك في خزائنه ٢٠ ٪ من مدخرات المستعمرة ، وقد أصبح منذ مايو ١٩٩٤ أحد البنوك الثلاثة المسموح لها بصك العملة المحلية . وهناك مؤسسات صينية كبرى تعمل فى هونج كونج مثل مجموعة " موارد الصين " التى تضم ٢٠٠ شركة تعمل فى مجالات متعددة مثل التجارة والنقل والعقارات والزراعات الغذائية والاليكترونات وتعتبر هذه المجموعة فرعا مباشرا من وزارة التجارة والتعاون الاقتصادى ، وايضا مؤسسة الاتحاد الصينى الدولى ورابطة الاستثمارات " ويلعب هذا الاتحاد دورا كبيرا في التكامل بين الصين وهونج كونج ، ويمتلك أنصبة كبيرة فى شركات الطيران فى المستعمرة ، ومجالات حيوية اخرى كثيرة ، وهذه المؤسسات تبتعد تماما عن أسلوب العمل المعتاد فى المؤسسات الصينية .

وتقوم التجربة الاقتصادية فى هونج كونج على أساس الاستقلال التام عن الادارة السياسية التى لا تتدخل فى وضع أى تخطيط للاقتصاد ، ويقتصر دورها على توفير البنية الأساسية فقط . ويشرف على عملية التنمية الاقتصادية مجلسان مستقلان هما : مجلس الانتاج ، ويختص بدعم العملية الانتاجية والتأكد من جودة الانتاج وتوفير التكنولوجيا والأساليب المتطورة . ومجلس " تنمية التجارة والاستثمار " ومهمته تنشيط الصادرات والسياحة وتشجيع الاستثمار الاجنبى .

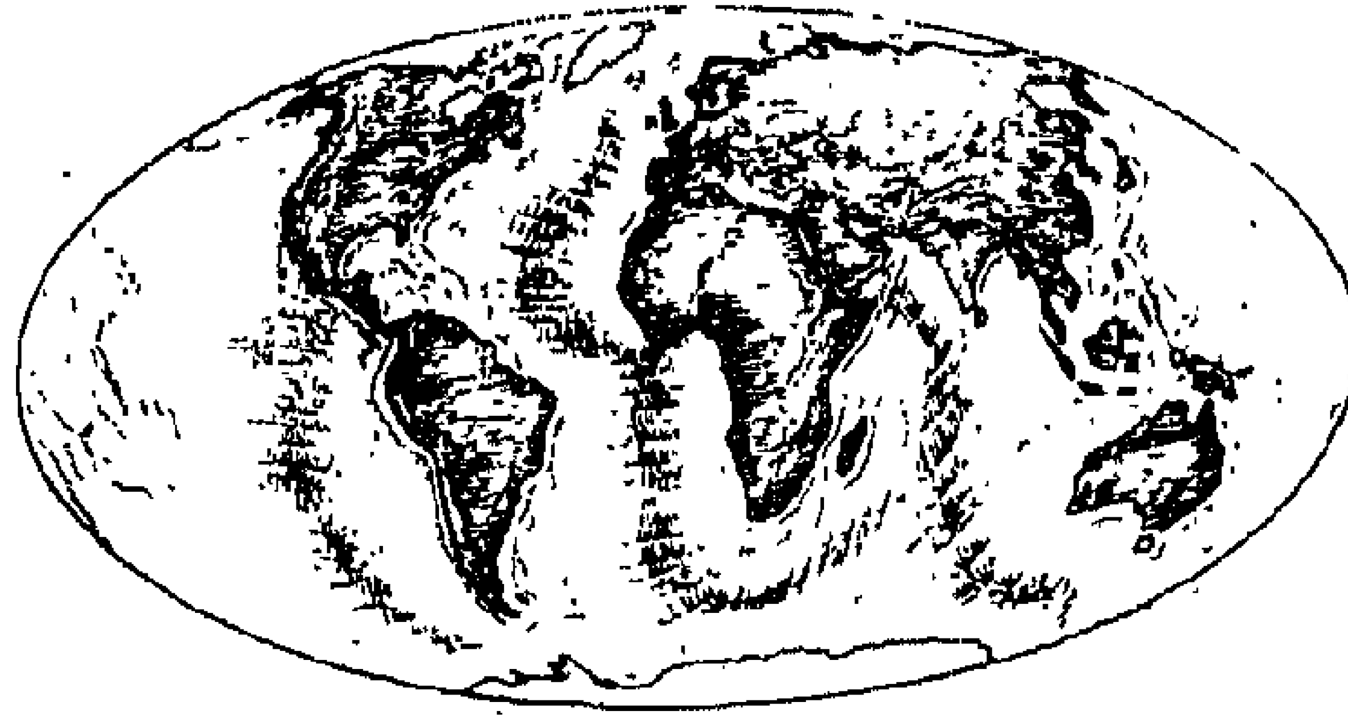
إن الامرالذى يثير مخاوف سكان هونج كونج هو الفارق الرهيب فى مستوى معيشة الفرد فى المستعمرة ومستوى معيشة الفرد في الصين . لقد ارتفعت الأجور وازدهرت الأوضاع المعيشية فى الجزيرة نتيجة نموها الاقتصادى الضخم الذى جعلها ثامن سوق مالى وتجارى في العالم . أما الصين فالبرغم من تفوقها الاقتصادى الا أن الظروف المعيشية للسكان تتدهور باستمرار بسبب الارتفاع المستمر فى عدد السكان الذى بلغ مليارا ومائتى مليون تقريبا . كما أن صناعات هونج كونج تتفوق على صناعات الصين من الناحية التكنولوجية ، فماذا ستجنى المستعمرة من عودتها الى الصين ؟ ان النتيجة المحتمة هي ان هذا الازدهار سيشهد تراجعا أو على الاقل جمودا ! وبالفعل بدأت مؤشرات التدهور فى الظهور بمجرد اقتراب موعد هذه العودة ! ! وبدأ الاقتصاد الذى ضرب رقما قياسيا فى النمو يتعثر . فقد عرفت هونج كونج لأول مرة إرتفاعا فى نسبة التضخم وارتفاعا فى نسبة البطالة . وتعرضت الجزيرة لمشاكل إجتماعية وأسرية خطيرة ، فارتفعت نسبة جرائم الانتحار والفساد والعنف والانحراف ، بل ولأول مرة يدور الحديث فى هونج كونج عن عائلات تعيش تحت خط الفقر . وبدأت الفوضى تنتشر وتعم ، وحتى الدوائر الامنية أصابها عدم الانضباط والتسيب ، فالحكومة التى تعمل فى ظلها تستعد للرحيل ، وصارت تتصرف كضيفة بعد أن انهكتها خلافاتها مع بكين . وقد ساد جو من الترقب والقلق فى الدوائر المالية والتجارية ، ولأول مرة منذ سنوات تسجل هونج كونج عجزا فى ميزانها التجارى عام ١٩٩١ ، واخذ هذا العجز فى الارتفاع سنويا بشكل يدعو إلى القلق .

وفى الواقع ان الجزيرة تنزلق الآن من المدار البريطانى الى المدار الصينى . وقد كان هذا النمو الخرافى الذى عرفته هونج كونج سببا أو أحد الاسباب الاساسية التى ساهمت فى القرار البريطانى لعودة الجزيرة الى الوطن الام ، فالسلطة البريطانية لم تعد تسيطر منذ وقت طويل على السلطة التى تتحكم فى مشروعات اقتصادية عملاقة أسست فى أقل من ثلاث أحقاب . إن هونج كونج قد خرجت من يد البريطانيين منذ فترة طويلة ، وهذه هى الحقيقة التى توصل إليها فريق مسز تاتشر قبل حلول موعد إنتهاء عقد إيجار الاراضى الجديدة بثلاثة عشر عاما ، لذلك قررت بريطانيا إعادة المستعمرة بأكملها إلى الصين . وهكذا بدأت المحادثات التى أدت إلى الاعلان المشترك عام ١٩٨٤ . ومن ضمن دوافع بريطانيا للاقدام على هذه الخطوة رغبتها فى توطيد علاقاتها بالصين ، وخاصة فى مجلس الامن . وتم التوصل الى القرارات الاقتصادية والسياسية لهذه العودة ومنها استمرار النظام الرأسمالى فى الجزيرة حتى عام ٢٠٤٧ واستمرار العمل بالعملة المحلية الى جانب العملة الصينية ، وتأسيس صندوق خاص يشكل الاحتياطى المالى لمستقبل الجزيرة ، وتقوم لندن وبكين على إدارة هذا الصندوق . وقد ثارت خلافات كبيرة بين الطرفين بشأن هذه الادارة وخاصة فيما يتعلق ببناء المطار الجديد فى هونج كونج الذى سيكون ثانى أكبر مطارات العالم تكلفة بعد مطار هوشوشيكوهو في اليابان ، واحتجت الصين على الأموال التى ستنفق فى هذا المشروع وحاولت فرض رأيها بتعنت . رغم ان برنامج المشروعات العامة الكبرى الذى أقره دافيد ويلسون عام ١٩٨٩ لطمأنة شعب هونج كونج على مستقبل التنمية فى جزيرته يعطى هونج كونج استقلالية القرار فيما يتعلق بحقوق الطيران ، وبناء المطار الجديد هو الاساس فى هذا البرنامج ، ولكن الصين تتصرف من منطلق السيادة فى الوقت الحالى .

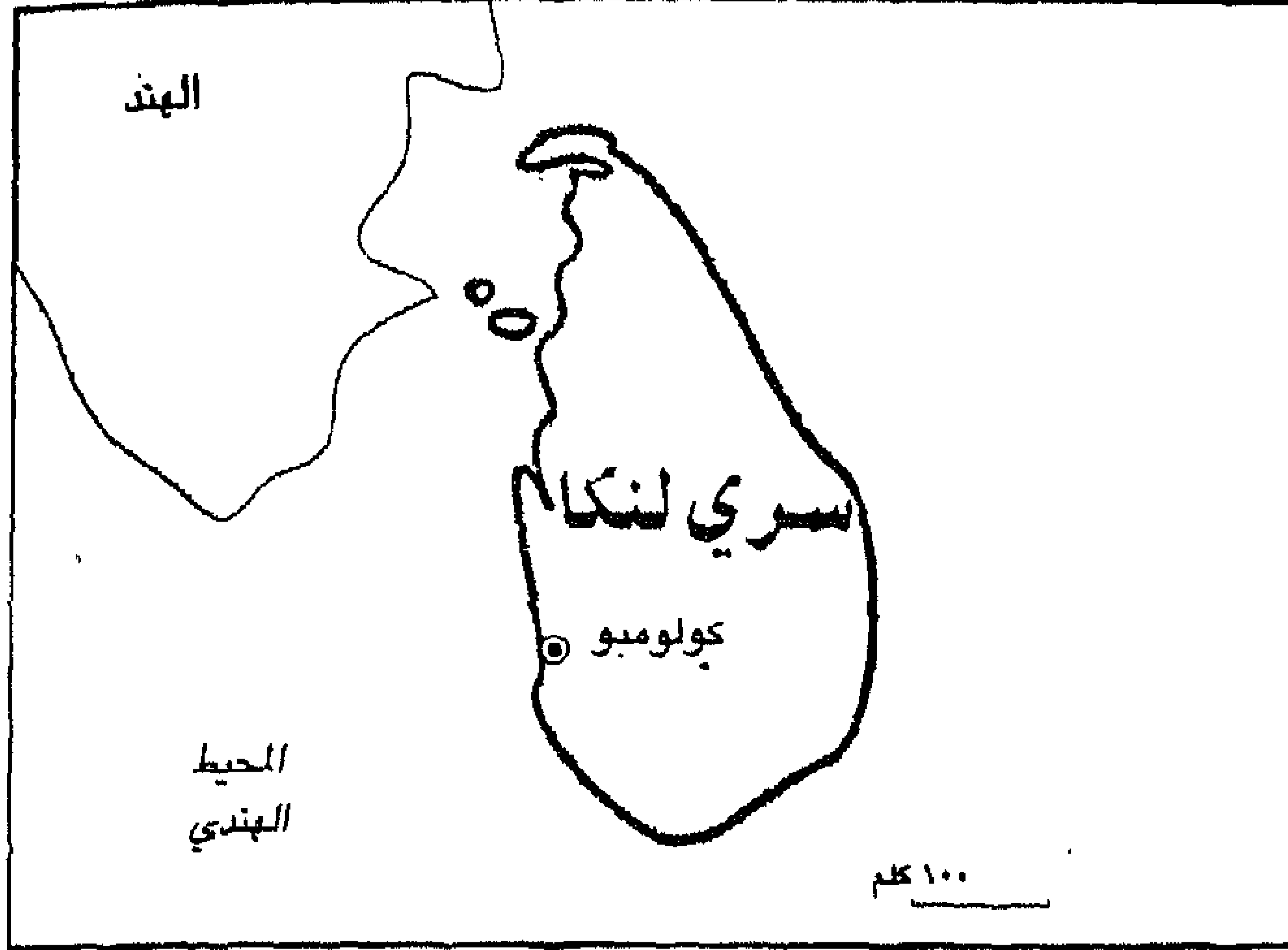
ومن هذا المنطلق قامت باختيار ٤٤ اخصائيا في مجال الاعمال والمشروعات الكبرى للتشاور معهم بشأن مستقبل الادارة الاقتصادية للمستعمرة ، وجميعهم بلا شك من المتحمسين لبكين . فى الواقع ان رجال الاعمال بصفة عامة يرون أن موضوع العودة لا يحتاج الى كل هذه المعارك وأن مصالح السكان الاقتصادية لن تمس ، فلامر لا يعدو أن يكون مجرد انتقال ملكية ! ولكن الطبقة المتوسطة والمثقفة ترى غير ذلك تماما ، وتتهم هؤلاء بالتحيز لبكين بسبب مصالحهم الشخصية هناك.

هل ستنحنى الصين لرياح التغيير وتوافق على منح الجزيرة نوعا من الحكم الذاتي ؟ أم ستدفعها مشاعر الانتقام من عار الماضى ومن الغرب الى اخضاعها لنظامها الشمولى وسجنها داخل أسوار المركزية والبيروقراطية ؟ وبذلك تذبح الدجاجة التى تبيض ذهبا ! !

فى الواقع ان الصين تخشى من انتقال عدوى الديموقراطية الى أماكن اخرى مثل التبت حيث تثور القلاقل باستمرار وحيث يطالب الدلاى لاما بحق الشعب فى قول كلمته ، وتايوان التى يطالب رئيسها بمقعد فى مجلس الامن . إن الصين قد فقدت دورها بالنسبة للدول الغربية ، فلم تعد القوة الشيوعية الاخرى التى يلجأ اليها الغرب لمواجهة الاتحاد السوفيتى ، وهى الآن تخشى من عزلتها دوليا إن هى تفككت أجزاؤها الى نظم سياسية مختلفة متحالفة مع الغرب وبذلك يكتسب التطور السياسى فى هونج كونج معنى أعمق يتخطى مجرد مستقبل الجزيرة



سريلانكا مرحلة جديدة من الحرب الأهلية



هشام بدوى محمود

بسقوط مدينة جفنا مركز قيادة جبهة نمور تحرير تاميل ايلام (LTTE) أخذ الصراع العرقى الدائر بالجزيرة السريلانكية منذ اثنى عشر عاما منحنيات سياسية جديدة . وخلال هذا التقرير نستعرض الجوانب المختلفة للصراع ونتائجه المحتملة على تلك البقعة المضطربة من العالم .

رفعت تشندرنيكا كوماراتونغا آثناء حملتها الانتخابية لمنصب رئاسة الجمهورية عددا من الشعارات أبرزها وضع نهاية سلمية عادلة للصراع العسكرى الدائر بين السلطة المركزية وجبهة نمور تحرير تاميل ايلام الانفصالية . وبفوزها بالانتخابات فى نوفمبر ١٩٩٤ انتعشت الآمال بوجود امكانية حقيقية لاحلال السلام بالجزيرة . ولاظهار حسن النوايا والرغبة الصادقة فى حل النزاع رفعت الحكومة الحظر المفروض على شبه جزيرة جفنا معقل نمور التاميل وسمحت بدخول المواد الاستهلاكية اليهم باستثناء ما يمكن استخدامه فى انتاج المواد الحربية . ومثل هذا القرار خطوة ايجابية لبدء محادثات سلام بين الطرفين . وبرغم التشدد الذى أبداه الانفصاليون التاميل فان كوماراتونغا ظلت متمسكة برهانها الأساسى ، الا وهو التوصل الى حل سلمى وعادل للصراع . ولكن بعد مرور ١٠٠ يوم من بدء المحادثات السلمية أعلن النمور عن انسحابهم التام منها بدعوى فشل الحكومة فى الاستجابة لمطالبهم والرامية الى تشكيل دولة مستقلة للتاميل بشمال وشرق سريلانكا . وقد باءت كافة محاولات القوى الدولية كفرنسا وكندا بالتوسط لاستئناف المحادثات من جديد بالفشل الذريع . وفى غضون أيام من انهيار المباحثات كانت قوات الانفصاليين التاميل تقوم بتدمير عدد من قطع *الأسطول البحرى السريلانكى* ، وأخذ الصراع بين الطرفين منحنى خطيرا مع نجاح النمور للمرة الاولى منذ بدء أعمال العنف المسلح فى اسقاط طائرتى نقل حربيتين مستخدمين فى ذلك صواريخ SA - 7 روسية الصنع بالإضافة الى محاصرة بعض ثكنات الجيش السريلانكى والقيام بعمليات قتل وحشى ضد القرويين السنهال بشرق الجزيرة.

أدت هذه التطورات السلبية الى تصاعد حدة الغضب الشعبى ضد كوماراتونغا ومنهجها السلمى فى التعامل مع النمور ، وبدت الحكومة السريلانكية وكأنها تتمتع بمثالية سياسية فى التعامل مع واحدة من أخطر منظمات العنف السياسى بالعالم. واستغلت أحزاب المعارضة الفرصة فى محاولة لاسقاط الحكومة بطرح اقتراح لسحب الثقة منها . وأخذت الضغوط التى يمارسها قادة الجيش فى التصاعد وخاصة فى ضوء مابرهنت عليه تطورات الأحداث من صحة توقعاتهم السابقة بأن النمور لايعرفون غير لغة العنف . ومع تأزم الموقف الداخلى وادراك كوماراتونغا بأنه لا أمل لعودة الانفصاليين التاميل الى مائدة

المفاوضات فانها أعطت الضوء الأخضر لقوات الجيش بتوجيه ضربة عسكرية حاسمة للقوى الانفصالية وألتهم العسكرية . وبالفعل عقدت الحكومة السريلانكية عددا كبيرا من صفقات السلاح مع كل من الصين . اسرائيل . روسيا وأوكرانيا . كما قامت بتعبئة خمسين ألف مقاتل استعدادا " لتحرير شبه جزيرة جفنا " .

المعارك الحربية : خطوة للخلف وخطوتان للأمام :

بدأت المرحلة الاولى من الهجوم العسكرى الشامل فى ٩ يوليو ١٩٩٥ تحت اسم " قفزة للامام " وخلال أربعة أيام استعاد الجيش السريلانكى نحو ٧٨ كيلو مترا من الاراضى الواقعة تحت سيطرة النمور . الا أنه بحلول اليوم الخامس شن الانفصاليون التاميل هجوما مضادا أسفر عن وقوع خسائر فادحة فى صفوف القوات الحكومية وانسحابها من المواقع التى سبق وأن استعادتها .

وأدت هذه النتائج الى تراجع الروح المعنوية بين أفراد الجيش السريلانكى الا أنها اتاحت الفرصة للقيادة بعملية " جس نبض " ودراسة جوانب الضعف والقوة لديها . وفى محاولة أخيرة من الحكومة السريلانكية لانقاذ البلاد من معارك حربية طاحنة تقدمت كوماراتونغا " بصفقة سياسية " تتعهد بمقتضاها باعادة صياغة الهيكل السياسى العام بسريلانكا وتحويلها من دولة مركزية موحدة الى اتحاد فيدرالى يجمع بين عدد من المقاطعات الاقليمية . بما يعنيه من اتاحة الفرصة للتاميل بادارة المناطق التى يمثلون أغلبية سكانها ، وما يحققه لهم ذلك من مشاركة عادلة فى الهيكل السياسى العام بالبلاد. الا أن برابهاكرن زعيم النمور رفض المبادرة بدعوى فشلها فى التجاوب مع آمال التاميل . وبرفض النمور الدعوة الاخيرة للسلام شن الجيش فى الاول من أكتوبر الماضى المرحلة الثانية من هجومه العسكرى ضد الانفصالين وأسفرت هذه المعارك والتى استمرت الى السابع عشر من نفس الشهر عن مقتل أكثر من ٢٠٠ من كوادر النمور مما رفع الروح المعنوية لدى القوات الحكومية ، وخلق بالمقابل حالة من الارتباك داخل قيادة جبهة تحرير إيلام حيث تم ازاحة مدير مخابرات الجبهة من منصبه وتحميله مسئولية هذه الخسائر . وقامت القوات السريلانكية من جانبها بتطوير الهجوم وبدء مرحلة جديدة باسم " اشراقة الشمس " الا أنه بحلول ٣١/١٠/١٩٩٥ توقفت حدة المعارك الحربية بين الطرفين وذلك نتيجة لهطول الامطار والتى أصبحت تمثل عائقا أمام تقدم القوات الحكومية بالاضافة الى حرب الالغام التى بدأ النمور فى زرعها أمام القوات السريلانكية المتقدمة . وخلال فترة توقف الاعمال الحربية عملت قوات الجيش على تحصين المواقع التى استولت عليها وخاصة بعد نجاحها فى الإستيلاء على مدينة ترفيلى مما مثل تصرا عسكريا هاما للقوات الحكومية والتى اكتشفت نجاح الانفصاليين فى انشاء مستشفى عسكريا تحت سطح الارض من ثلاثة طوابق تسع لـ ٣٥٠ سريرا بالاضافة الى ٣٠ حجرة مخصصة لقيادات الصف الاول لنمور التاميل ، هذا بالاضافة الى عدة مصانع لانتاج الذخيرة والالومومنيوم وكذلك وحدة عسكرية للدفاع الجوى تستخدم لتخزين الصواريخ المضادة للطائرات .

مع تقدم قوات الجيش نحو جفنا والتى أصبح من الواضح أن سقوطها أمرا وشيك الوقوع . أصدر الانفصاليون تعليمات مشددة الى المواطنين بسرعة اخلاء المدينة والتوجه الى مناطق محددة بشمال جزيرة سريلانكا . وهدف النمور من اخلاء المدينة من سكانها إبطال الادعاءات الحكومية بأن قوات الجيش قد قامت "بتحرير " سكان جفنا من سيطرة النمور وثقافتهم الفاشية .

ولكن هل يعني سقوط جفنا معقل النمور والمركز الادارى "لشبه الدولة " التى نجحوا فى اقامتها خلال السنوات الماضية انتهاء للصراع المسلح واستعادة السلام بالجزيرة ، أم ان الصراع قد دخل مرحلة جديدة ومنحنى أكثر تعقيدا بين الجانبين ؟ قد تبدو كلمات كوماراتونغا بهذا الصدد ذات مغزى عميق حيث أعلنت " ان توقف الحرب لايعنى إحلال السلام" بما يعنيه ذلك من أدراكها التام بأن توجيه ضربة قوية للآلة العسكرية للنمور لايعنى حل المشكلة التاميلية . ومن المرجح أن تعمل الحكومة السريلانكية خلال المرحلة القادمة بالتأكيد على عدد من النقاط الاساسية لضمان وضع حل سياسى دائم للمشكلة التاميلية ، وأهم هذه النقاط هى :

- جاء اندلاع المعارك الحربية على إثر رفض النمور لكافة المبادرات السلمية التى تقدمت بها الحكومة لوقف نزيف الحرب الأهلية . وعلى الرغم من النجاحات العسكرية التى حققها الجيش السريلانكى الا أن كوماراتونغا ترى هذه المعارك كمكمل للحل السياسى وليس بديلا له . وهنا يكمن جوهر الخلاف بين الحكومة الحالية والحكومات السابقة والتى رأت أن النصر العسكرى على النمور يعنى عدم الحاجة الى أى حوار سياسى مع التاميل ، واعتاد الرئيس السريلانكى السابق جواردين على القول " لايوجد لدينا مشكلة تاميلية ولكن توجد مشكلة النمور" .

- من المتوقع أن تعمل كوماراتونغا على استغلال النصر العسكرى الحالى لتعزيز موقعها السياسى الداخلى عن طريق عقد انتخابات مبكرة لدعم موقفها داخل البرلمان . ومن المعروف أن الحكومة الحالية تعتمد على دعم عدد من الاحزاب الصغيرة بما فى ذلك الاحزاب التاميلية لضمان بقائها فى السلطة إضافة الى أن إضفاء طابع دستورى على برنامجها السياسى بتحويل سريلانكا الى اتحاد فيدرالى يتطلب الحصول على موافقة ثلثى أعضاء البرلمان ، الأمر المستبعد حدوثه فى ضوء رفض الحزب الوطنى المتحد أكبر أحزاب المعارضة لهذه الخطة .

- تتخوف كوماراتونجا من أن يؤدى النصر العسكرى الى فتح شهية العسكريين للدخول فى المعترك السياسى أو المطالبة بدور أكبر فى الهيكل السياسى العام بالبلاد . وتنبع هذه المخاوف من الشعبية المتزايدة التى يحظى بها

وكيل وزارة الدفاع والعقل المدبر للمعارك الحربية الحالية الجنرال راتواني . وتشير هذه الشعبية المتزايدة احتمال تبلور تحالف ثلاثي الأضلاع بين رجال الجيش والكهنة البوذيين والمتشددين السنهاليين للعمل على تعزيز مفاهيم شوفينية النزعة كتفوق العنصر السنهالي على التاميل مما يعني عمليا اغلاق الباب أمام اية امكانية سلمية لحل الصراع الدائر بالجزيرة .

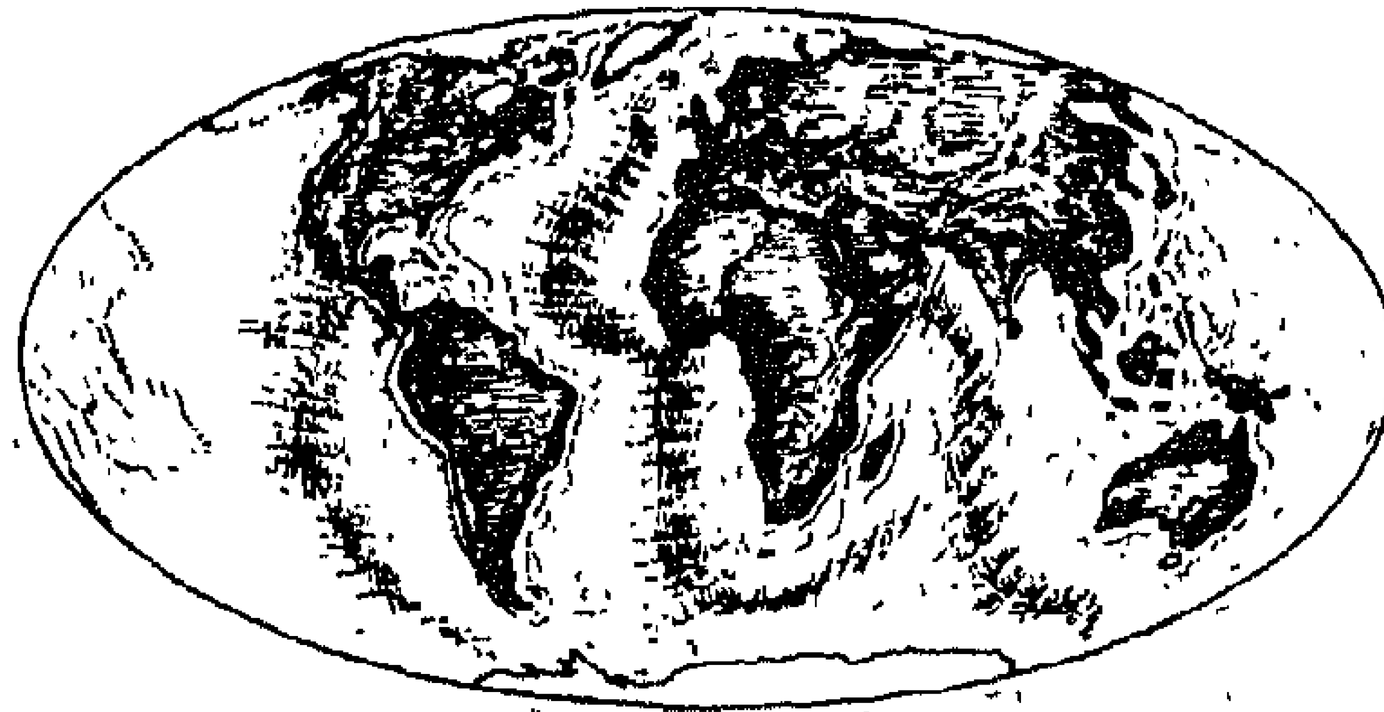
– محاولة استعادة الثقة المفقودة لدى المواطنين التاميل فى عدالة ومشروعية النظام السياسي بسريلانكا وتحتل هذه النقطة المرتبة الاولى على جدول أعمال الحكومة السريلانكية بوصفها المدخل الطبيعي لرأب الصدع الموجود بالهيكل الإجتماعي والثقافي الناجم عن أثنى عشر عاما من الحرب الاهلية . ولاشك أن سقوط جفنا يتطلب إسراع القيادة السريلانكية باتخاذ عدد من التدابير اللازمة لازالة الآلام النفسية لدى طائفة التاميل والناجمة عن سقوط المدينة والتى لم ينحصر دورها خلال سنوات الحرب الأهلية فى كونها مركزا للقيادة والتدريب للانفصاليين بقدر ماكانت رمزا للحلم التاميلي بانشاء دولة مستقلة .

اللاجئون والمعارك الحربية :

تعد مشكلة اللاجئين واحدة من أبرز الجوانب الوخيمة للحرب الاهلية بسريلانكا . وازدادت حدة المشكلة مع انفجار المعارك الحربية الأخيرة واجبار الانفصاليين التاميل لسكان مدينة جفنا على اخلائها . كما أن الموقف المتشدد والذى تبنته الحكومة السريلانكية برفض السماح لمنظمات الاغاثة الدولية بالعمل المنفرد وتقديم المساعدات الغذائية للاجئين قد فاقم من حدة المشكلة . ويأتى هذا الرفض مع تخوف الحكومة من تكرار التجارب السابقة والتى تسربت فيها تلك المساعدات الى كوادر المتمردين التاميل . وصرح وزير الخارجية السريلانكي بأن كافة المساعدات الانسانية والتى ترغب المنظمات الدولية فى التقدم بها ستتم من خلال القنوات الحكومية وتحت اشرافها .

كما أعربت الحكومة السريلانكية عن عدم ترحيبها بالتماس السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس غالى على الاحتفاظ بها . ومن المعرف أن الجيش السريلانكي وقبل بدء هجومه الاخير قام بسحب معظم وحداته العسكرية من شرق البلاد واعاد توزيعها بالشمال لمواجهة الانفصاليين . وقد أتاح الفرصة لكوادر النمور بالاستيلاء على بعض المواقع العسكرية الهامة بشرق البلاد وشن عمليات قتل وحشى ضد القرويين السنهال على أمل تفجير حالة من العنف الطائفى بالبلاد تدفع بالحكومة لسحب عدد من وحداتها العسكرية من أرض المعركة لاستعادة السلام والأمن الداخلي بالبلاد مما يخفف من حدة الضغوط العسكرية على جفنا . كما أن العديد من المراقبين يتشككون فى مدى قدرة الاقتصاد السريلانكي على تحمل الآثار السلبية الناجمة عن استمرار المعارك الحربية وخاصة مع زيادة الميزانية العسكرية بنحو ٦٠٪ مقارنة بالعام الماضى فى الوقت الذى يبلغ فيه اجمالى العجز بالناتج المحلى الاجمالى ١٠٪ .

وبرغم النجاحات العسكرية للجيش السريلانكي فى مواجهة الانفصاليين التاميل فان ذلك لا ينفى بقاء الحل السياسى كأمل وحيد لوضع حد نهائى للصراع العرقى الحاد الذى تشهده الجزيرة منذ اثنى عشر عاما . وحتى تبدأ مفاوضات جديدة وجادة بين أطراف النزاع فان السلام مايزال بعيدا عن سريلانكا .



مؤتمرات
وندوات
دولية

« ندوة » ممارسة الصحافة فى حوض البحر المتوسط

الاسكندرية : (٢٨ - ٣١ اكتوبر ١٩٩٥)

داليا أبو بكر

فى إطار الاهتمام بإقليم حوض البحر المتوسط ، عقدت مجلة السياسة الدولية بالتعاون مع برنامج " الميدنيوز " التابع لبرنامج " الميدميديا " مؤتمرا حول " ممارسة الصحافة فى حوض البحر المتوسط " فى الفترة من ٢٨ إلى ٣١ اكتوبر ١٩٩٥ . واستمرت جلسات المؤتمر لمدة ثلاثة أيام حيث تركز الاهتمام بشكل خاص على كيفية تغطية الصحافة فى هذه الدول لبعض القضايا الهامة مثل الصراعات بانواعها سواء فى الجزائر أو فى دول شرق المتوسط . وأفردت جلسة للصراع العربى الاسرائيلى وأخرى للعلاقات بين الشمال والجنوب المتوسطى متمثلة فى ظاهرة الهجرة من دول شمال أفريقيا إلى أوروبا .

فى بداية المؤتمر ألقى د . أسامة الغزالى حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية كلمة قال فيها أن مصر بلد عريق ذو تعدد ثقافى وحضارى ، فهى بلد أفريقى وعربى وإسلامى وشرق أوسطى وتعكس الاسكندرية بشكل خاص مدى عمق إنتماء مصر لعالم البحر المتوسط . كما عبر عن سعادته للحماس الذى لمسه من قبل مجلتى الميديتيرانية الفرنسية والمانيفستو الايطالية لعقد هذا اللقاء بالاسكندرية . وعن سعادته لتجاوب مؤسسة الاهرام العريقة والتى تنتمى اليها مجلة السياسة الدولية التى لم تتردد بالترحيب بالفكرة، وإن كان الموضوع الرئيسى فى هذا المؤتمر هو التغطية الصحفية للصراعات فى البحر المتوسط فإن هذا يعكس الاعتقاد بأن الطريقة العادلة والموضوعية فى تناول هذه الصراعات يمكن أن تسهم فى التخفيف من حدتها وفى تجنيب الشعوب ويلاتها وآلامها .

ودارت الجلسة الاولى حول التغطية الصحفية فى منطقة المتوسط وتحدث فيها كل من الاستاذ محمد سيد أحمد الكاتب المصرى المعروف و اندرياس كانوروسوس رئيس اتحاد الصحفيين القبارصه وبوريس ديسولوفيتش من الـ Feral Tribune بكرواتيا حيث ألقى السيد أندرياس كونوروسوس الضوء على أهمية الدور الحيوى والفعال الذى يقوم به الصحفيون فى منطقة البحر المتوسط فى تشكيل مصائر دول وشعوب المنطقة وأكد على أن التقييم الصحيح لوضع الصحافة فى المنطقة يتطلب الاجابة على تساؤلات من أهمها : موقف الصحافة إزاء النزاعات والازمات والتعبير عنها بصدق واستقلال . وتعرض الدور الذى لعبته الصحافة فى تغطية النظم الديكتاتورية فى أسبانيا واليونان وانتهاك حقوق الانسان لكثير من الشعوب العربية ، بجانب موقفها تجاه الوضع فى الجزائر وتركيا وقبرص والاكراد .

أما بوريس ديسولوفيتش فتحدث عن ظروف اندلاع الحرب فى يوجوسلافيا السابقة مؤكدا ان الحرب لم تندلع بالفعل عام ١٩٩١ كما هو معروف تاريخيا ولكن قبل ذلك باربعة أعوام حين بدأت وسائل الاعلام فى شن حملة قومية متعصبة وتسابقت الصحف فى نسج قصص خيالية عن ضحايا وهميين وعن اعتقال الصرب فى كوسفو وكرواتيا والبوسنة والهرسك وكان الغرض الحقيقى من وراء هذه الدعاية غير المسبوقة وهو تعبئة الشعب الصربى ضد العدو المختلق . ولم يمض وقت قليل حتى تحولت الحرب من على صفحات الجرائد الى إراقة حقيقية للدماء وبحلول عام ١٩٩١ كان كل طرف من الاطراف قد استعد ليودى بحياته فى سبيل الدفاع عن النظام الحاكم . وعند اندلاع الحرب كان الصحفيون فى مقدمة الصفوف وكان عليهم اثبات وطنيتهم عن طريق إختلاق الاكاذيب ومن ثم اخفيت جرائم واختلقت جرائم بحجة " صالح الامة " . والآن وبعد مرور أربعة سنوات على اندلاع الحرب يمكن القول ان السياسيين القوميين وليس الصحفيون كما يعتقد الكثيرون هم أول من أطلق شرارة الحرب وجاء

الصحفيون في مقدمة المقاتلين وفي أوائل المحاربين استعدادا للبرهنة على وطنيتهم . ومن ثم فإن الحرب في يوغسلافيا السابقة هي أكثر الأمثلة للدلالة على أن الصحفيين مازالوا هم أقدر من يستطيع مواجهة دعاة الحرب لذا كانت الصحافة المستقلة والتي تعد الـ Feral Tribune مثالا واضحا لها الاكثر عرضة للضغوط والاتهامات في يوغوسلافيا .

وخصصت الجلسة الثانية لمناقشة الصراعات القائمة في الجزائر فتحدث أكرم بلقايد عن التغطية التونسية لشئون الجزائر والتي يعد الحديث عنها صراحة محظورا في تونس ويؤكد على خضوع تناول القضايا الجزائرية الى قواعد ضمنية منها : عدم الايحاء بامكانية انتصار الاسلاميين ، وابراز وحشية الجماعات المسلحة بشكل عام فهناك رغبة أكيدة في التمييز بين الاخبار المتفائلة التي يتناقلها الاعلام الرسمي وبين الشائعات ومن هنا جاء دور الاعلام العربي في هذه القضية .

أما غانية موفق فقد تحدثت عن الصحافة بالجزائر سواء من قبل عنف الجماعات الاسلامية او من قبل الرقابة المفروضة من النظام الجزائرى . فإن جرائم القتل البشعة التي يتعرض لها الصحفيون في الجزائر عادة ما تنسب الى الجماعات الاسلامية دون ابراز ادلة كافية من قبل القضاء على ذلك ، وهذه الحالة العامة من الذعر تسيطر على الصحفيين كافة الامر الذى يقلل من تحركاتهم وبالتالي يقلل من النشاط الاعلامي بوجه عام . وما يزيد الامر سوءا جملة القوانين التي اصدرتها الحكومة فيما يختص بشئون النشر مثل قوانين الطوارىء التي صدرت في فبراير عام ١٩٩٢ ، وقوانين سبتمبر ١٩٩٢ . هذا الى جانب ممارسات السلطة التي تقضي باحتجاز وتعطيل أى صحفي بمجرد امر وزير الداخلية بحجة المساس بأمن الدولة ، وفي ظل هذه الصراعات التي اسفرت حتى الآن عن مقتل ٤٠,٠٠٠ الف يصعب على الاعلام ان يقوم بدوره ، ويصعب على الصحفيين الذين فضلوا البقاء في ديارهم القيام بعملهم الصحفي .

وقد دارت الجلسة الثالثة حول الصراعات في شرق البحر المتوسط وتحدثت فيها روبرت فيسك من جريدة الاندبندنت البريطانية عن التغطية البريطانية للصراعات في البحر المتوسط تلك التغطية التي تتميز بالطاعة العمياء للسياسات المتفق عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية فعلى مستوى الصراع العربي الاسرائيلي تأثرت الصحافة البريطانية بالتعاطف الامريكي تجاه اسرائيل ومن ثم تجاهلت الصحافة البريطانية النقاط غير العادلة التي اشتمل عليها اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل وبينما حظت الدول المساندة للاتفاقية باحترام الصحافة اظهرت نفس الصحافة معارضي الاتفاق في صورة " أعداء السلام " ولمدة عدة أشهر بعد توقيع إتفاق أوسلو لم يكن هناك أى نقاش جاد في الصحافة البريطانية حول عوائق هذا الاتفاق واتسمت التغطية التليفزيونية من ناحية أخرى بالتأييد الكامل لهذا السلام غير المدروس الامر الذى لم يعط الفرصة أمام المعارضين لابداء وجهة نظرهم . وبالمثل فشلت الصحافة البريطانية في تفسير ظاهرة أوسع في المنطقة وهي ظاهرة الحنق المتزايد في العالم الاسلامي ضد الغرب ولم تعط الصحافة البريطانية محاولات إقامة حكومات إسلامية في المنطقة حقها ولم تفرد الصحف مساحة للتعبير عن غضب العرب تجاه الغرب لفشله في حماية مسلمي البوسنة وشيشينا . فقد اتخذت الصحافة البريطانية موقف رد الفعل بمعنى انها تجاوبت مع الاحداث بعد وصولها لمرحلة العنف ، فعلى سبيل المثال لم تنشر الصحف البريطانية انباء الصراعات في الجزائر أو البوسنة إلا بعد الحدوث الفعلي للمذبحة وصورتها وكأنها كارثة طبيعية تفتقر الى التفسير العقلي بالرغم من انه كان هناك الكثير من المؤشرات للتنبؤ بها ولم يكن هناك تفسير لمثل هذه الصراعات من قبل الصحافة البريطانية سوى أنها " عداءات قديمة " وتحول نقل الاحداث الى مجرد شكل قصصي ومن هنا فإن الصحافة البريطانية قد عجزت عن إلقاء نظرة موضوعية للاحداث في منطقة حوض البحر المتوسط .

اما عن التغطية اليونانية للصراعات في المنطقة فقد وصفها خريستوس مقليدس بعنصر القومية موضحا ان اليونان تحتل مركز استراتيجي في وسط الكثير من الصراعات في المنطقة . ويلقى خريستوس الضوء على أهمية التمييز أيضا بين ممارسة الصحافة المكتوبة من ناحية والصحافة الاليكترونية من ناحية أخرى . فالصحف بوجه عام تنزع الى كونها اقل تعصبا وتحيزا . ويرى انه فيما يتعلق بالصحافة الخاصة بالشئون الخارجية فان العجز يكمن في افتقار الكثير من الصحفيين لقاعدة التعليم الاساسي .

وأخيرا فعلى الرغم من موقع اليونان الاستراتيجي في المنطقة الا أن الاعلام اليوناني لم ينجح في التقريب بين الشعب اليوناني وبين الشعوب الاخرى في حوض البحر المتوسط .

وتحدث باساران دازجن عن الصحافة التركية في قبرص والتي اتسمت حتى مشارف الثمانينات بسمة المدافع عن قضية النزاع العرقي في قبرص . بعد تجمع الاتراك القبارصة في الشمال وتأليفهم لنظم تشريعية وتنظيمية وقضائية خاصة بهم ظهرت اتجاهات جديدة إزاء المسألة القبرصية وقضايا الاقليم بشكل عام . فمن ناحية توافقت اتجاهات الصحافة التركية ازاء دول الاقليم مع مواقف هذه الدول تجاه المسألة التركية في قبرص بمعنى انها أيدت الدول التي ناصرت المسألة التركية ووقفت ضد الدول التي لا تمد لها يد العون ولكن بعد التحول الشامل الذى حدث في العالم بعد الثمانينات من انهيار الكتلة الشيوعية وظهور النظام العالمي الجديد ظهرت رؤى ومناظير مختلفة للصحافة التركية وتخلت عن هويتها كمساند لمسألة النزاع العرقي فتجدها على سبيل

المثال تؤيد حملة القوات المتحالفة في العراق وتتساءل عن موقف الغرب من الصراع في البوسنة والهرسك .

وقد أفردت الندوة جلسة كاملة للصراع العربي الاسرائيلي وتحدثت في هذا الشأن ربى حصري عن تغطية الصحف العربية لفلسطين وإسرائيل . فقد أكدت أن التغطية العربية لشئون إسرائيل سواء في القدس الشرقية أو في العالم العربي ككل خضعت لاعتبارات قومية . فقد إنصب الاهتمام لعدة سنوات على عدة نقاط من أهمها : المبادرات الاسرائيلية لفض النزاع ، محاولات الاعتداء على الفلسطينين ، مقاطعة إسرائيل التي امتدت عند البعض الى مقاطعة المناطق المحتلة . اما عن الصحافة الفلسطينية فقد اهتمت بمقالات الرأى المنشورة في الصحف الاسرائيلية والتي اعيد طبعها بالعربية للنشر في الصحف الفلسطينية فقد اعتمدت العلاقات بين الصحفيين الفلسطينيين والاسرائيليين على المصلحة المتبادلة في تبادل الاخبار ولم يتردد الكثير من الصحفيين الفلسطينيين في زيارة الصحف الاسرائيلية للحصول على القصص التي لم يسمح بنشرها في الصحف الفلسطينية وبعد نشرها في الصحف الاسرائيلية كانت الصحف الفلسطينية تعيد نشرها اعتمادا على القصة المنشورة . وجاء مؤتمر مدريد ليشكل نقطة تحول فقد بدأت فكرة " العدو الصهيوني " في التلاشي شيئا فشيئا واصبح هناك اهتمام من قبل القراء العرب لمعرفة المزيد عن المجتمع الاسرائيلي والهوية الصهيونية .

ومع اتفاق اوسلو انهارت باقي المحظورات ووجد الكثير من الصحفيين العرب طريقهم الى تل أبيب للحديث عن اسرائيل من داخل اسرائيل ومن الجانب الاسرائيلي تحدث جوزيف الجازى (هاآرتس) عن الصحافة الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ فقد لعبت دور المتحدث الرسمي باسم دولة اسرائيل ، فيغلب على الصحف نشر مقالات المتحدثين الرسميين وأعضاء الجيش وباقى أعضاء الدولة الجديدة ولم يخرج عن هذا الاطار الا العدد القليل من الصحفيين الذين تناولوا امورا أخرى مثل انتهاك حقوق الانسان والتعذيب في السجون ، وما إلى ذلك الامر الذى عرض هؤلاء الصحفيين الى النبذ والى مواجهة الرقابة . ومع ظهور الانتفاضة في ديسمبر ١٩٨٧ تغير وضع الاعلام الاسرائيلي ككل فكان على الاعلام نقل صورة جديدة خلقتها الانتفاضة . ومع استمرار صورة الصحافة الاسرائيلية " كصحافة العدو " الا انها نجحت في اعطاء مساحة واسعة لاوضاع الحياة في فلسطين . وقد تمكن بالفعل بعض القادة الفلسطينين من الوصول الى الرأى العام الاسرائيلي عن طريق وسائل الاعلام العبرية . وهكذا فقد تغلب الضمير المهنى على المعتقدات السياسية والشخصية للصحفيين الاسرائيليين وقد ساهمت الصحافة الاسرائيلية في زيادة وعى الرأى العام بحقيقة الوجود الفلسطيني وفي نقل الصراعات القائمة بين الفلسطينين والاسرائيليين في الاراضى المحتلة . ويضيف جوزيف الجازى ان الصحفيين الاسرائيليين قد حظوا بحرية للتعبير واسعة لا يتمتع بها زملاؤهم الفلسطينيون في الاراضى المحتلة الذين لم يكن عليهم مواجهة الرقابة الاسرائيلية فحسب بل رقابة السلطات الفلسطينية ايضا .

وعقدت جلسة كاملة لمناقشة أوضاع الصحافة في مصر ، وقد رأس هذه الجلسة السيد ياسين مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام وافتتحها بالتنوية الى اهمية دراسة وضع الصحافة الحالي في مصر لما تعطيه من نموذج لصحافة الوطن العربي ولتطور حرية التعبير . وقد تحدث فيها الاستاذ سلامة احمد سلامة الذى تحدث عن تحول الصحافة من السلطوية للديموقراطية ، وقسم تطور الصحافة في نصف القرن الاخير الى ثلاث مراحل :

- مرحلة ما قبل عام ١٩٦٠ حيث كانت الصحافة ليبرالية غير مملوكة لاحزاب أو لافراد ،

- مرحلة الثورة وتاميم الصحافة ، حيث اصبحت الصحافة تابعة للاتحاد الاشتراكى الذي اسسه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وظلت هكذا حتى جاء السادات وادخل التعددية الحزبية واصدر قانون سلطة الصحافة عام ١٩٨٠ .

- المرحلة الثالثة منذ نهاية السبعينات والتى يمكن القول ان الصحافة قد قطعت فيها شوطا كبيرا في الانتقال من السلطوية الى الديموقراطية واتسع هامش حرية التعبير وقلت وطأة سيطرة الحكومة على الصحافة .

وتناول الاستاذ محفوظ الانصارى ، رئيس تحرير جريدة الجمهورية ، الصحافة القومية بمصر وبدأ حديثه بتقديم عرض تاريخي لتطور النشاط الصحفي في مصر ، وصولا لعهد عبد الناصر الذى ترك الحكم وهناك خمس دور صحفية قومية ، وهى الاهرام ، أخبار اليوم ، التحرير او الجمهورية ، الهلال ، روز اليوسف ، ثم جاء السادات وبدأ عهد التعددية وعادت الصحافة الاهلية غير الرسمية من جديد ، وانتقلت ملكية الخمس دور الكبرى الى الدولة لتكون صحفا قومية تعبر عن الوطن لا عن حزب بذاته .

أما الاستاذ جمال بدوى ، رئيس تحرير الوفد فتحدث عن صحافة المعارضة " المشكلات وآفاق المستقبل " وقد بدأ حديثه بالتمييز بين الصحافة الحزبية وصحافة المعارضة ، ثم ركز على صحيفة الوفد مقدما عرضا تاريخيا لها ، ثم تعرض لما تعانيه من مشاكل مثل عدم المساواة في الحصول على الاخبار ، وعدم ملكية الموارد المالية الضخمة التى تؤهلها للمساواة مع دور الصحف التابعة للدولة وتحول شبابها للعمل في الصحف القومية مما يشكل خطورة على صمودها .

في حين تحدث الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام عن التغطية

الصحفية للقضايا الاستراتيجية وقد بدأ حديثه بتعريف للقضايا الاستراتيجية وهى القضايا المتعلقة بالامن القومي ويشير الى انه خلال الاربع سنوات الماضية وحتى الآن لا يوجد اتفاق عام حول مفهوم الامن القومى .

وتحدث الاستاذ احمد يوسف القرعى عن الصحافة المتخصصة فى مصر وتنقسم نشأة الصحافة المتخصصة الى ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : بدأت بانشاء المجلة المصرية للعلوم السياسية عام ١٩٥٧ التى نشأت عن جمعية اهلية مصرية للعلوم السياسية ولكن رغم صدورها عن جمعية أهلية الا انها تعكس توجهات الدولة فى ذلك الوقت كما انها غطت معظم القضايا التى شغلت الفكر السياسي المصرى آنذاك مثل قضايا القومية العربية ، وتداعيات حرب السويس ، والوحدة مع سوريا ، وغيرها من القضايا ، وعلى الرغم من ان هذه المجلة قد ملأت الفراغ فى ذلك الوقت الا انه يؤخذ عليها انها لم تكون كوادر صحفية متخصصة كما انها لم تكن منتظمة فى الصدور

المرحلة الثانية : وبدأت بإنشاء مجلة السياسة الدولية عام ١٩٦٥ . وقد جاءت هذه الدورية استجابة لاحتياجات سياسة مصر الخارجية فى ذلك الوقت حيث مثلت الفكر المعاصر بمختلف اتجاهاته .

المرحلة الثالثة : وهى مرحلة التعددية الصحفية وانشاء الكثير من مراكز البحوث والدراسات السياسية التى واكبت المتغيرات السياسية فى المنطقة وواكبت التعددية السياسية محليا ومن اهمها التقرير الاستراتيجى العربى والذى بدأ اصداره عام ١٩٨٥ ثم تقرير الامة فى عام الصادر من مركز الدراسات الحضارية . وصدرت بعد ذلك الكراسات الاستراتيجية وهى مجلات استراتيجية متخصصة تصدر عن مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ودار موضوع الجلسة الختامية حول الهجرة من شمال افريقيا والشرق الاوسط الى اوروبا وتحدث جيدو مليتدو من جريدة المانيفستو الايطالية عن الهجرة من شمال افريقيا وخاصة المغرب الى ايطاليا . فالصحف لا تبذل جهدا فى التعريف بخصائص كل جماعة من الجماعات المهاجرة ولكن ينظر اليهم جملة كتهديد امنى على الرغم من قلة أعدادهم مقارنة بالدول الاوروبية الاخرى . ومن ناحية اخرى فان المهاجرين من شمال افريقيا والشرق الاوسط ، خاصة المسلمين منهم ، يواجهون بالفعل مشكلة كون ايطاليا مجتمعا كاثوليكيا وبالتالى فان كل العون والمساعدة التى يحصلون عليها تكون عن طريق تلك المنظمات الكاثوليكية ، وهو ما يشكل مشكلة حقيقية بالنسبة لهم .

تحدث يونس مجاهد من صحيفة الاتحاد الاشتراكى بالرباط عن هجرة المغاربة الى اوروبا وركز فى عرضه على طريقة تعامل الصحافة المغربية مع قضايا المهاجرين المغاربة فى اوروبا كنموذج لمنهجية تعامل الصحافة المغربية مع كل ما يمس اوروبا وتتلخص هذه المنهجية فى ارتكازها اساسا على التناول المشحون بالعواطف وقلما ترقى الى تناول موضوعى مستند الى المعطيات الملموسة والتقصى الميدانى وأول قضية تغطيها الصحافة المغربية هى مظاهر العنصرية التى تمارس ضد المهاجرين وتغطى بشكل رئيسى فى اغلب وسائل الاعلام خاصة فى الجرائد فى حين نجد ان وسائل الاعلام المرئية والمسموعة الرسمية تتجاهل مختلف الاخبار حول الاحداث العنصرية وكانت الصحافة المغربية تتابع باستمرار ما يحدث من مظاهر عنصرية . ،لكنها لم تنفرد بالتحقيق فى موضوع الاعتداءات العنصرية بهدف استجلاء مختلف جوانب الموضوع الا فى حالات خاصة ويرجع ذلك الى غياب الامكانيات وشروط العمل الصحفى الاحترافى . وقد كان ذلك دافعا لتأسيس لجنة داخل النقابة الوطنية للصحافة المغربية لتتبع موضوع الهجرة . وخلاصة القول فإن الصحافة المغربية تولى اهتماما لقضايا الهجرة والمهاجرين ولكن يجب على وسائل الاعلام بذل مجهود اكبر فى فهم الاشكالية فى عمقها فالهجرة لم تعد مجرد حوادث عنصرية فهى ظاهرة حضارية طرأت عليها العديد من التحولات وجعلت من المهاجرين جزءا من المجتمعات الاوروبية ويمكن للمجتمع الغربى ان يوظف هذه الظاهرة لخدمة تعاونهمع اوروبا وأن يستخدم هذا التواجد لخدمة تعاون وتبادل متكافىء بين ضفتى المتوسط .

«ندوة» جمهورية كوريا وجمهورية مصر فى القرن الحادى والعشرين :

التغيير والاستمرار فى السياسات ومجالات التعاون

سيول : (٢١ - ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥)

مراد ابراهيم الدسوقى

شهدت العاصمة الكورية خلال الفترة من ٢١ - ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥ انعقاد واحدة من أهم الندوات التى عقدت منذ بدأ التعاون فى مجال البحث العلمى بين مصر وجمهورية كوريا منذ قبل سبع سنوات ، وتعود أهمية هذه الندوة إلى انها أول ندوة تعقد بعد رفع مستوى التمثيل الديبلوماسى بين البلدين الى مستوى السفراء فى إبريل الماضى، كما أنها تمثل استمرارا لسلسلة الندوات التى تعقد بين القاهرة وسيول والتى بدأت أول ندوة منها فى شهر سبتمبر ١٩٩٤ فى القاهرة وحضرها وفد كورى كبير .

وعكس التطور الذى طرأ على الموضوعات التى ناقشتها تلك الندوة حدوث نمو ملحوظ فى الاهتمام بالقضايا المشتركة ، ومع تركيز هذه الندوة على الموضوعات التى تتسم بالتخصص الدقيق يتضح أن الندوة الأولى قد أسهمت - وبسرعة كبيرة - فى عبور مرحلة استطلاع الآخر بعد طول انقطاع ، وباتت التوجهات والنوايا على قدر مناسب من الوضوح والتحديد ، وأصبح من الممكن بناء على ذلك تصور إطار عملى قائم على الفهم المتبادل للإمكانيات والإحتياجات للتعاون المستقبلى بين جمهورية كوريا ومصر .

ومن ناحية أخرى جاء انعقاد هذه الندوة كثمرة للتعاون بين المعهد الكورى لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا (KIMA) وجريدة كوريا هيرالد التى تعد من أوسع الجرائد الناطقة بالانجليزية فى جمهورية كوريا ، ومعهد الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة ، وعلى هذا فانها عكست مثالا نموذجيا لما يمكن أن يحدث بين مؤسسات البحث العلمى ومؤسسات الاعلام والنشر فى مصر وفى جمهورية كوريا لصالح تحقيق هدف استراتيجى مشترك ، والذى يتمثل فى تطوير العلاقات إلى الحد الذى يسمح لها بأن تسهم بدور ايجابى ومؤثر فى دفع ودعم المسيرة المصرية نحو الإصلاح الإقتصادى ويعطى جمهورية كوريا - فى الوقت ذاته - فرصة توسيع نطاق نشاطها الإقتصادى وتطوير علاقاته الإقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط فى المرحلة المقبلة .

وقد بدأت أولى جلسات الندوة وشارك فيها من الجانب المصرى د . هناء خير الدين رئيس الإقتصاد - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة بورقة عن تأثير جولة أوروجواى على كل من مصر وجمهورية كوريا وتطبيقات ذلك على العلاقات المصرية الكورية " ومن الجانب الكورى د . يونج تشو من معهد الشئون الخارجية والأمن الوطنى الكورى بورقة عن " الخبرة الكورية فى مجال نقل التكنولوجيا " ثم د . محمد السيد سليم مدير مركز الدراسات الاسيوية / جامعة القاهرة وقدم ورقة عن " الاستثمارات الكورية فى مصر " .

وبالإضافة إلى ماكشفت عنه ورقة د . هناء من تأثيرات مشتركة بين مصر وكوريا فان ورقة يونج تشو اكدت أن كوريا الجنوبية تعتمد اعتمادا شبه كامل على التكنولوجيا المستوردة ، وأن الصناعات الكورية تعتمد على التكنولوجيا عادية ومتوسطة المستوى ، أما بالنسبة للتكنولوجيا عالية المستوى (التكنولوجيا الإستراتيجية) مثل تكنولوجيا المستشعرات وتكنولوجيا تبسيط أدوات وعمليات الإنتاج وتكنولوجيا تحويل المواد فان كوريا الجنوبية لم تتطرق إليها بعد مثلها فى ذلك مثل بقية دول العالم الثالث . ثم كشف د . يونج تشو عن حقيقة هامة يجب أن تفطن إليها جميع الدول المندرجة تحت هذا التصنيف وهى أن عمليات نقل التكنولوجيا .(حتى بعد تحويلها) لا يمكن أن تسفر عن نتائج ايجابية إلا بعد أن تتم عمليات إعداد مكثفة لذلك المجتمع الذى سيتلقى هذه التكنولوجيا حتى يكون قادرا على استيعابها . واشار د . يونج تشو فى هذا السياق إلى التجربة الكورية حيث كانت حقبة الستينيات والسبعينيات فترتى اعداد وتأهيل للمجتمع الكورى ، ثم بدأت فى الثمانينيات عملية التحول إلى الصناعات المتقدمة وخلالها قامت كوريا الجنوبية باستيراد وتقليد تكنولوجيا غربية ويابانية حتى تمكنت من اقامة القواعد التكنولوجية الخاصة بها فى أواخر الثمانينيات ، وفى فترة التسعينيات تسعى كوريا لتطوير تلك القواعد بحيث تستطيع كوريا أن تستوعب التكنولوجيا عالية المستوى فى أقرب وقت

وفى الجلسة الثانية التى كان اطارها الاساسى التوجهات والسياسات المتبادلة بين جمهورية كوريا ومصر ، قام د . مصطفى كامل السيد بعرض الورقة التى أعدها د . عبد المنعم المشاط عن الادراك (الفهم) المصرى للقضايا الكورية ، ثم عرض د . عباس هونج (د . سون . نام هونج - الحاصل على درجة الدكتوراه من كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة) لورقته حول جمهورية كوريا ومصر فى المستقبل فى اطار تعاون الجنوب مع الجنوب ، والتى مثل فيها جامعة بوسان للدراسات الأجنبية . وفى آخر أوراق هذه الجلسة عرض د . جوها من جامعة بوسان للدرات الأجنبية ورقته حول " سياسة جمهورية كوريا تجاه الشرق الأوسط " ، وعكست مناقشات هذه الجلسة وجود اهتمام كورى كبير بالسوق المصرية ، ولكن هناك اعتقادا أيضا بأن حجم التجارة بين البلدين وكذلك مستوى التعامل الإقتصادى بينهما يقل كثيرا عن المستوى المطلوب والإمكانيات الكامنة لكل من البلدين .

وأثناء الجلسة الثالثة جرت مناقشة العلاقات الثقافية والإجتماعية العربية الأسيوية وبعد أن عرض د . مصطفى كامل السيد ورقته حول الرؤية العربية لكوريا ، قدم د . جونج وى كيم من جامعة هانكوك للدراسات الخارجية ورقته حول الرؤية الكورية للعرب ، ثم اختتمت هذه الجلسة بورقة د . نيفين عبد الخالق مصطفى والتى شارك فى اعدادها د . محمد السيد سليم حول الإسلام والحضارات الاسيوية ، وأكدت أوراق هذه الجلسة أن النظرة المصرية لجمهورية كوريا متأثرة تأثرا شديد بالتاريخ القديم لمنطقة آسيا ، وهو الأمر الذى يعكجث واحد من أهم وأخطر الموضوعات التى تحظى باهتمام مشترك بين الجانبين وهو موضوع الأمن الإقليمى وانتشار الاسلحة النووية فى آسيا . والشرق الأوسط . وقد ترأس هذه الجلسة البروفسور جونج يول ريو رئيس المعهد الكورى لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا (KIMA) ، ونوقشت فيه الورقة المقدمة من العميد أ ح (م) مراد ابراهيم الدسوقى رئيس الوحدة العسكرية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام حول " الانتشار النووى فى الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية : دراسة مقارنة " ، وكذلك الورقة التى قدمها د . ديوك مين يون من معهد الشئون الخارجية والأمن القومى فى جمهورية كوريا حول الأمن الإقليمى والإنتشار النووى فى آسيا والشرق الأوسط .

وقد كشفت هذه الجلسة عن وجود قدر كبير من القلق المشترك بين كل من مصر وجمهورية كوريا من جراء الإنتشار النووى بفعل كوريا الشمالية فى شبه الجزيرة الكورية وإسرائيل فى الشرق الأوسط ، وعلى الرغم من الاتفاق على أن هناك تحسنا فى الظروف الأمنية على المستوى العام إلا أن تطور ونمو هذه التهديدات على المستوى الأقليمى (والتى على رأسها الانتشار النووى) باتت تهدد أمن الدول على نحو فردى وجماعى ، وهى الأمور التى تتطلب تطوير التفاهم والمناقشة حول قضايا الأمن فى شرق آسيا والشرق الأوسط من منطلق المتغيرات التى جلبها انتهاء الحرب الباردة .

«مؤتمر» نموذج جامعة الدول العربية الدولى السادس

القاهرة :(٨-١٢ اكتوبر - ٨-١١ نوفمبر ١٩٩٥)

سمير محمد شحاتة

فى إطار احتفالات الجامعة الأمريكية "بنموذج جامعة الدول العربية الدولى السادس" بادرت اللجنة المنظمة باقامة هذا النموذج ايمانا منها بضرورة تعريف جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية تنتمى اليها الدول العربية، والتى من خلالها يتم عمل عربى مشترك ، ومناقشة القضايا والمشاكل التى تواجه الوطن العربى مما يزيد من القدرة على بلورة الفكر المشترك الذى يقوم على الوعى بوحدة الأمة العربية . ومنذ أن بدأ النموذج فى صيف عام ١٩٩٠ وهو يزداد اتساعا وعمقا من حيث عدد المشاركين على مستوى الوطن العربى وأفريقيا وأوروبا وأمريكا ، فقد بدأت الحوارات عام ١٩٩٣ بالحوار العربى – الأوروبى ومناقشة الموضوعات المشتركة وفهم أكثر لإختلافاتهم ، وفى عام ١٩٩٤ تم انشاء الحوار العربى – العربى كمنتدى للشباب العربى لمناقشة موضوعات ذات أهمية مشتركة . وبناء على النجاح الذى حققه الحواران ، فقد أقيم هذا العام الحوار العربى – الأفريقى ، وقد تزامن احتفال هذا العام مع الذكرى الخمسين لإنشاء جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، وكان شعار المؤتمر "المصارحة قبل المصالحة" والذى اختاره د . عصمت عبد المجيد خامس الأمناء عندما نادى باصلاح العلاقات العربية على أسس احترام السيادة والتعاون وتحريم الإعتداء بين الدول العربية وقد تضمن الاحتفال عدة حلقات نقاشية بدأت بالدكتور ناصيف حتى المستشار السياسى للأمين العام لجامعة الدول العربية والذى تحدث عن "المصالحة العربية" فقال : إن المصالحة العربية تقتضى أن تكون هناك مصالحة على المستوى الوطنى أو القطرى أى فى داخل كل قطر عربى ، لأن كثيرا من الدول العربية تعانى من حالة انقسام وتمزق على المستوى السياسى والإثنى والاجتماعى والاقتصادى ، ويعتبر عام ١٩٩٠ عاما فاصلا فى تاريخ العلاقات العربية العربية بحيث لم تقتصر آثاره السلبية على العلاقات العربية العربية فقط وإنما على المجتمعات العربية ذاتها من الداخل والتى ماتزال تعانى من آثار هذا الانقسام ، فقد كشفت الأزمة التى حدثت نتيجة الغزو العراقى للكويت عن أغراض دفينة أو كامنة فى العلاقات العربية العربية وأيضا كشفت عن حالة الخلل أو الإعتدال فى الجسد السياسى فى الدول العربية ، كما أظهرت نوعين من الخلل أو سقوط وعدم احترام القضايا التى كانت مقدسة أو بمثابة "التابو" وهما : أولا ، القضية الفلسطينية التى من المفروض أن تجمع شمل الأقطار العربية وهو ما لم يحدث ، وثانيا ، قضية الأمن القومى العربى . وأضاف د . ناصيف أن الجامعة العربية لا تستطيع أن تفرض جدول أعمال معينا على الأقطار العربية ، وأن دور الجامعة العربية هو مناقشة هذه القضايا الآن وليس التسوية لأن هذه تنبع من إرادات الدول العربية ، كما ذكر أن هناك قضيتين أساسيتين فى المصالحة العربية هما : الأولى ، شمولية المصالحة ، فهى ليست معالجة

دبلوماسية بل تتعدى ذلك الى تغيير حقيقى فى العلاقات العربية – العربية ، والثانية ، التدرجية فى المصالحة ، فلا نملك مظلة أو باراشوت لعمل مصالحة سريعة ، وتحدث عن غياب السلطة العليا للجامعة العربية .

ثم تحدث د . ناصيف عن الجوانب الفلسطينية فى المصالحة العربية فقال : أنه يجب أن يتوافق منطق الدولة مع منطق المواطن ، وهناك أيضا حركات قومية تتجاوز برامجها وأفكارها وشعاراتها حدود الدولة القطرية ، وللأسف ماتزال الدولة القطرية كفكرة لم تترسخ فى بعض الجوانب والأمور . وقال ، إن الهوية العربية باعتبارها سوسيولوجيا وليست أيديولوجيا ، فهى هوية اجتماعية أو سوسيولوجية، وأضاف بأن أهمية تفعيل دور الجامعة من خلال اصلاح النفوس أولا ثم تنقية الأجواء العربية ، وأن وجود دور فاعل ومبادر للأمين العام للجامعة العربية وضرورة توافر قدر من التراضى على المصالح بين الأقطار لها أهمية قصوى .

ثم تحدث السيد على النخيلان السكرتير الثالث المندوبية الدائمة لدولة الكويت لدى جامعة الدول العربية عن "العدوان العراقى والشرعية العربية" ، فاستعرض دور الكويت منذ استقلالها فى ١١ نوفمبر ١٩٦٢ فى مساندة الدول العربية فى كل الحروب التى خاضتها ضد اسرائيل سواء بالمعدات العسكرية أو المساعدات المادية والسياسية والدبلوماسية ، ودعم الشعب الفلسطينى فى قضيته العادلة ومساعيه لتحرير أرضه ، وفتحت ذراعيها لإستقبال النازحين من الشعب الفلسطينى . كما استعرض دور الكويت فى احتواء القضية اللبنانية من خلال ترؤسها للجنة السداسية والتى شكلت بقرار قمة الجزائر عام ١٩٨٩ ، وأشار لدور الكويت فى مساهمتها لتقريب وجهات النظر لكل من اليمنين الجنوبى والشمالى قبل الوحدة والتى أثمرت وضع مشروع دستور الوحدة بين شطرى اليمن ، وأيضا أشار الى دعم العراق فى حربه مع ايران خلال ثمانى سنوات قدم خلالها الكويت الدعم بكافة أشكاله الى العراق .

كما تحدث عن الحصار المفروض على العراق فقال : إن مسألة الحصار واستمراره أو تخفيفه هى فى يد العراق وحده ، إذ أن تنفيذه لكافة قرارات مجلس الأمن كفيل وحده برفع الحصار، ولكن العراق ينتهج فى سعيه الى رفع الحصار نهجا شاذا يتحدى به مجلس الأمن تاركا شعبه تحت وطأة المعاناة ومستغلا هذه المعاناة لتحقيق أهداف إعلامية ، كما أن الكويت تتفهم المعاناة التى يتحملها الأبرياء والمحرومون من الشعب العراقى . كما كان للقرار رقم ٩٨٦ والذى سمح للعراق بتصدير ما قيمته بليون دولار من النفط لشراء الإحتياجات الأساسية للشعب العراقى ، والقرار رقم ٦٨٧ والخاص بوقف العمليات العسكرية لهما أثر ايجابى بالغ الأهمية فى هذا المجال .

كما أكد أن هناك مطالب دولية تجاه العراق وفى مقدمتها :

– التأكد من نزع أسلحة الدمار الشامل ومنها البرنامج النووى والجرثومى والكيماوى .

– تأمين حقوق الانسان العراقى ووقف عمليات القمع ضد الشعب العراقى .

– ضمان آلية دفع التعويضات للمتضررين من دول أو أفراد

– ضمان عدم ارتكاب أو دعم أى عمل من أعمال الإرهاب الدولى .

– تقييد العراق بكل التزاماته بشأن خدمة ديونه الخارجية وسدادها .

– التأكد من النوايا السلمية ووضع ضمانات لعدم الإعتداء واستقرار المنطقة .

ثم تحدث د . نبيل نجم سفير العراق فى القاهرة ومندوب العراق الدائم لدى جامعة الدول العربية عن "الحظر على العراق" فقال : إن الحصار المفروض على العراق له آثار سلبية وانعكاسات على مجمل الحياة المختلفة للشعب العراقى وبشكل خاص من الناحية الصحية فى ظل الحصار الذى امتد الى ما يقرب من خمس سنوات ، ويعد هذا الحصار خرقا واضحا لحقوق الانسان ، وأشار الى التقارير التى تبين الأوضاع الصحية لدى الشعب العراقى والأخطار التى تهدد حياته بسبب العقوبات الدولية .

وأضاف د . نبيل نجم أنه منذ عام ١٩٩١ تم تدمير كل أسلحة الدمار الشامل بالعراق والى الآن لم توجد أى أسلحة أو مكونات لأى سلاح ممنوع ، وقد سمح للعراق بانتاج أسلحة "صواريخ متوسطة المدى" ولكنها تراقب من الجهات المعنية . ولكن بعض الدوائر الأمريكية تردد مؤخرا بأن العراق لازالت تمتلك أسلحة كيماوية وجرثومية ، كما تتهمها اللجنة الدولية المسئولة عن تدمير أسلحة الدمار الشامل بوجود ١٧ طنا من المواد الجرثومية بالرغم من انتهاء صلاحيتها فى عام ١٩٩٣ ، وبالتالى وبالرغم من أن العراق قد نفذ كل الالتزامات والشروط الواجبة عليه ، ولكن مجلس الأمن تحت تأثير قوى أخرى لازال يشدد العقوبة على العراق ، ويستمر فى فرض رقابة على كل المنتجات الحربية وفى حصاره الاقتصادى عليها .

وأشار الى أن العراق من خلال جامعة الدول العربية يناشد الدول العربية والصديقة بأن تسعى من أجل رفع الحصار المفروض عليها .

وفى المحاضرة التى ألقاها د . جلال أمين أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية أثار خمس مراحل من الحروب التى مرت بها الدول العربية مع اسرائيل بدءا من عام ١٩٤٨–١٩٥٦ والمرحلة الثانية من ١٩٥٦–١٩٦٧ والثالثة من حرب ١٩٦٧ الى زيارة السادات للقدس فى ١٩٧٧ والمرحلة الرابعة من زيارة السادات القدس الى هجوم صدام حسين على ايران فى فترة الثمانينات والخامسة فترة التسعينات وهى الفترة التى نعيشها الآن . وركز فى محاضرته على النقاط التالية :

١– التحذير من قيام وسائل الإعلام العربية والمصرية وبعض المثقفين العرب من ترديد نفس المصطلحات والمفاهيم التى تطلقها أجهزة الإعلام الاسرائيلية والدوائر الحاكمة فى اسرائيل مثل اطلاق كلمة الحروب على كافة المواجهات التى حدثت بين العرب واسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٢ فهى تسميها حروبا عربية – اسرائيلية لتثبت أن ما حدث من قبل اسرائيل لم يكن عدوانا منها أو هجوما على الدول العربية ، مثال ذلك ما حدث عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ .

٢– التأكيد على أن ما حدث فى مسيرة التسوية منذ زيارة السادات للقدس وحتى الآن لم يكن سلاما حقيقيا وإنما كان الهدف منه إخراج مصر من ساحة الصراع العربى الاسرائيلى ، ثم إخراج الفلسطينيين والأردنيين وهكذا ، وصولا الى ما يحدث الآن مع سوريا .

٣– التأكيد على أن التنمية الحقيقية فى مصر والمنطقة العربية تتحدد معالمها وبرامجها من واقع معرفة الاحتياجات

المحلية الفعلية مثل توفير مياه الشرب النقية والزراعة والتوظف فى محافظات مصر فى الدلتا والصعيد ، وليس تحديدها فى إطار قمة عمان أو مخطط الشرق أوسطية .

وخلال شهر نوفمبر عقدت بعض الجلسات والحوارات الهامة فى مختلف قاعات الجامعة الأمريكية ، ففى القاعة الشرقية نوقش موضوع "الحظر على العراق وليبيا" وفتح باب المداولات ، وحاول مندوبا ليبيا والعراق جذب أكبر عدد من الدول لمساندة قضيتهم ومحاولة رفع الحظر والمعاناة على شعبيهما . وفى جلسة أخرى بقاعة الهيل هاوس بدأ "المجلس الاقتصادى والاجتماعى" مناقشة الهجرة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على الوطن العربى ، وبدأ المندوبون بالقاء كلماتهم الافتتاحية ، وقد دار معظمها حول إدانة قرار مد الحظر على العراق والعلاقات بين الدول المصدرة والمستوردة للعمالة العربية ، وبعدها تمت مناقشة قضية المبعدين الفلسطينيين فى ليبيا .

وفى قاعة الجميل سنتر بدأ "مجلس وزراء الداخلية العرب" مناقشة موضوع الإرهاب ، ودار الجزء الأول من الجلسة حول ايجاد تعريف مناسب للإرهاب والإرهابيين ، وتم تقديم مشروعى قرار : الأول عرف الحظر على العراق وليبيا كإرهاب دولى ، أما الثانى فقد أدان الإرهاب وتضمن سبل مكافحته فى الشرق الأوسط . وفى مبنى كلية العلوم السياسية دارت مناقشة عن "الحوار العربى الأفريقى" حول مكونات الشخصية وتعريفها ، وبدأ منسقوا الحوار بتعريف الشخصية من خلال التاثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . ومن خلال "الحوار العربى – العربى" بالقاعة الزرقاء دار الحوار حول امكانية تطبيق الديمقراطية فى الوطن العربى ، ثم انتقل الحوار الى قائمة المتحدثين والتى أثير فيها كثير من النقاط الهامة منها أهمية الوعى السياسى فى الوطن العربى وكيفية ايجاد مثل هذا الوعى ، وقد أثير خلال المناقشة موضوع هام وهو علاقة الاقتصاد بالديمقراطية . وفى قاعة الجميل سنتر كان حول "الحوار العربى الأوروبى" ونوقش من خلاله موضوع "حرية الاختيار والتعبير والديمقراطية" ، وفتح باب المناقشة بطرح سؤال عما هى الخطوات التى يجب أن تتخذ نحو تكوين "شخصية ديمقراطية" وكيف يؤثر ذلك على حرية التعبير والإختيار ، وانتهت المناقشة بالتوصل الى توصيات لتدعيم الديمقراطية وذلك بالتطرق لبعض النقاط كدور التعليم والمجتمع .

المؤتمر الدولى حول أمن البحر المتوسط : قضايا وتحديات جديدة

بروكسل / بلجيكا (١٥ - ١٧ اكتوبر ١٩٩٥)

مراد ابراهيم الدسوقى

بعد أن قرر التحالف الغربى أن يركز معظم جهوده فى فترة مابعد انتهاء الحرب الباردة فى اتجاه شرق ووسط أوروبا ، فانه اكتشف بعد فترة قصيرة من ذلك القرار أن مصالحه فى البحر المتوسط تتطلب العمل بهدوء ولفترة زمنية طويلة لإقرار نوع من التعاون بين دول الحلف شمال المتوسط والدول الأخرى المطلة على الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط .

وللتعرف على القضايا الأمنية والتحديات الجديدة فى هذه المنطقة الحيوية من العالم قامت مؤسسة راند (Rand) للأبحاث (الولايات المتحدة) بالاشتراك مع قيادة حلف الناتو بعقد مؤتمر دولى حول " امن البحر المتوسط : قضايا وتحديات جديدة " خلال الفترة من ١٥/ ١٠ : ١٧/ ١٠/ ١٩٩٥ ، شارك فيها ممثلون عن جميع الدول الاعضاء فى الحلف بالاضافة إلى أربع دول عربية ثلاث منها متوسطية هى مصر وتونس والمغرب الى جانب موريتانيا ، وكذلك اسرائيل ، وهى الدول التى وجهت اليها الدعوة للحوار من قيادة حلف الناتو قبل ذلك بنحو عام .

وفى الجلسة الافتتاحية للندوة قام السفير سيرجيو بالانزينو نائب سكرتير عام الحلف بعرض أهداف مبادرة حلف الناتو لتنظيم الحوار فى البحر المتوسط ، وأشار إلى أن هذه المبادرة تتم على أساس تجريبى ، وليس على أساس وضعها موضع التنفيذ فورا ، كما اكد على أن توجيه المبادرة سوف يتم طبقا لتطورات الأمور . ونظرا لأن البحر المتوسط هام لأنه يضم الوجود البحرى الروسى والجناح الجنوبى لحلف الناتو ، فان الاسهام فى تحقيق الأمن والاستقرار فى المتوسط وتحسين الفهم المتبادل بين دوله والسعى لبناء الثقة تعد أهدافا بالغة الأهمية ينبغى الحرص على تحقيقها فى المرحلة الأولى من مراحل مبادرة الحوار وهى المرحلة التى سوف تتحدد على أساس نتائجها معالم المرحلة الثانية للمبادرة .

وشهد جلسات المؤتمر نقاشا ساخنا بين أربعة اطراف متعارضة على نحو متوازن ، الطرف الأول منها حلف الناتو الذى يسعى لتحسين صورته التى طالها الكثير من الشك إبان عقود الحرب الباردة من قبل دول جنوب المتوسط ودول الشرق الأوسط عموما (وهو الشك الذى طال أيضا المؤسسات الغربية بشكل عام ، وذلك من خلال التحرك فيما وراء الدبلوماسية والتوجه للرأى العام .

والطرف الثاني الولايات المتحدة التى باتت تنظر إلى علاقاتها مع أوروبا عبر الاطلسى نظرة مختلفة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وانطلاقا من هذا فانها تسعى لمعرفة تأثير متغيرات مابعد الحرب الباردة على فرص إقامة نمط أمنى اقليمى مختلف

والطرف الثالث فرنسا التى ترى صعوبة التعامل مع اقليم البحر المتوسط كوحدة واحدة بعد أن فشلت جهود توحيد هذا الأقليم إبان العصر الاستعمارى ، ونظرا لأن هذا الأقليم متعدد الثقافات ومتعدد الديانات وأيضا متعدد الحضارات فانه يحتاج الى أن يتعامل معه باسلوب مختلف حتى نتمكن من مواجهة العدد الكبير من القضايا والمشاكل التى يعانى منها ، ويمكن أن يسهم فى تجديد معالم ذلك الأسلوب أن هناك بعض العلاقات الجيدة التى تربط بين دوله .

والطرف الرابع ويضم من ناحية الدول العربية التى دعيت إلى الحوار ، ومن الناحية الأخرى اسرائيل التى يوجد حول دعوتها خلاف كبير وبصفة خاصة بين الولايات المتحدة التى ترى أنها جزء أساسى فى أى ترتيبات أمنية فى اقليم المتوسط ، وايطاليا التى كانت ترى ضرورة تجميد موقف اسرائيل اذا كان التحالف الغربى يريد حقا النجاح لأى مبادرة حوار .

وعلى امتداد جلسات المؤتمر الذى لم يتم فيه تقديم أوراق بحثية تقليدية ولكن كانت كل جلسة من جلساته تشهد طرح الأفكار الاساسية التى يراها كل طرف من الاطراف تجاه المبادرة ومن خلال تلك الجلسات اتضح أن مبادرة حلف الناتو تجاه اقليم البحر المتوسط تتميز بسمات مختلفة عن مبادرات سبقتها وأن هذه السمات يمكن اجمالها فى الآتى :

- تجمع هذه المبادرة بين فكرة التعاون الاقتصادى والتعاون الأمنى على نمط متوازن مع الأقرار بأن الأمن ليس لعبة خاسر وفائز ، ولكن يمكن لجميع الاطراف أن تخرج فائزة اذا خلصت النوايا وأحسن استغلال الامكانيات .

- تقترح المبادرة الجديدة اطارا يمكن من خلاله اعطاء الثقة لشعوب دول الجوار (جوار حلف الناتو) لحل مشاكلهم بأنفسهم وذلك من خلال اتاحة سبل اعادة استثمار اموال تلك الدول داخل مجتمعاتها بالأستعانة بتجارب دول الحلف فى ذلك المجال .

- تظهر المبادرة اقتناعا بأن يكون حلف الناتو شفافا الى اقصى حد ممكن أمام دول اقليم البحر المتوسط ، واعتمادا على خبرات وقدرات دول الحلف يمكن التعاون فى المجالات الأمنية ، وفى الوقت ذاته يمكن للحلف أن يجتذب الدول " المختلفة أيديولوجيا " للتباحث بدون حساسية حول القضايا التى تهم كلا الطرفين .

- تسعى المبادرة إلى وضع المشاكل والتحديات الخاصة باقليم البحر المتوسط فى اطارها الصحيح ، وبرغم اعتراف المبادرة أن هناك العديد من النزاعات والصراعات التى تميز المنطقة ، إلا أن النجاح فى عملية السلام بين العرب واسرائيل يدل - فى تقدير المبادرة - على أن منطقة الشرق الاوسط التى تعد جزءا من اقليم المتوسط) لم تعد منطقة نزاع دائم.

وعلى الرغم من أن هذه المبادرة تعكس اهتماما اكبر من حلف الناتو والحلف الغربى باقليم البحر المتوسط التى تعد مصر والعالم العربى جزءا منه ، إلا أن هناك بعض جوانب الغموض - والضعف أيضا التى تكتنفها حتى الآن ، وهذه الجوانب تتمثل فى الآتى :

- لم توضح المبادرة مصير المبادرات الأخرى التى سبق وأن تقدمت بها تجمعات أوروبية أخرى للحوار والتعاون .

- وجهت المبادرة الدعوة لعدد من الدول العربية فى اقليم المتوسط من بينها موريتانيا (التى لاتعد دولة متوسطة جغرافيا) فى حين لم توجه الدعوة لدول متوسطية أصيلة ولايمكن تجاهلها ، حيث لم توجه الدعوة مثلا الى سوريا أو لبنان ، كما لم توجه الدعوة الى ليبيا والجزائر ، وبينما تبدو دوافع الحلف واضحة فى عدم توجيه الدعوة إلى هذه الدول المتوسطية ، فان دولا متوسطية من حقها أن تعارض هذه المبادرة - من حيث المبدأ - لانها ترى فيها محاولة لتهميش وجودها ، كما أن دعوة دول عربية جنبا إلى جنب مع اسرائيل وعدم دعوة دول اخرى دون سبب واضح ربما فسره البعض على أنه محاولة لتعميق حالة الانقسام فى العالم العربى .

- يحتاج التعاون الذى تقترحه المبادرة إلى حدوث تغيير عميق قبل الاقدام على تنفيذها وبصفة خاصة فى مجال التطور الاجتماعى والمستوى التكنولوجى ، وهذا التغيير يحتاج إلى فترة زمنية طويلة .

- تبدو احتمالات نجاح هذه المبادرة فى التغلب على المتناقضات القائمة على الصعيد الأمنى فى اقليم البحر المتوسط فى ظل انفراد اسرائيل بامتلاك السلاح النووى والوسائل المتطورة لايصاله من صواريخ بالستيكية دقيقة التوجيه ، ضعيفة الى حد كبير ، ومع استمرار هذا الانفراد وتزايد احتمالات سعى بعض الدول الأخرى لاحداث التوازن المطلوب فى مجال امتلاك امكانيات الردع فإن هذه المبادرة تحتاج الى طرح منظور جديد يتيح فرصة أفضل لحل هذه المشكلة.

ومن ناحية أخرى ستكون الطبعة العسكرية لحلف الناتو ذات أثر كبير فى اثارة تساؤل اساسى حول نوع المسئولية التى ستتحملها دول اقليم المتوسط (وبصفة خاصة الدول العربية) ومستوى هذه المسئولية وفى ظل وجود المثال التركى وماتعرضت له الهوية التركية واللغة التركية من تغيير على اثر انضمامها لحلف الناتو فان القلق تجاه هذه المبادرة - برغم كل محاولات ابداء الشفافية - يبدو قويا ، أما الاختلاف فى مستويات التقدم التكنولوجى ومستويات التعامل مع المعلومات وانعكاسات ذلك على امكانيات الأداء العسكرى فان تنفيذ المبادرة يبدو فى صالح حلف الناتو ، وبرغم ذلك تستطيع الدول العربية فى اقليم المتوسط أن تحقق مزيدا من الفهم من خلال مزيد من الاتصال والتباحث اعتمادا على هذه المبادرة بحيث تستطيع هذه المنطقة أن تخرج من حالة الجمود التى ظلت عليها طوال عقود الحرب الباردة .

«ندوة» الأمم المتحدة وقضايا الجنوب

القاهرة : (٢٤ اكتوبر ١٩٩٥)

سحر مسعود محمد

دشهد هذا الشهر الإحتفال بالعام الخمسين لمنظمة الأمم المتحدة - تلك المنظمة التى تعد بلا نزاع - النموذج الحى للمنظمات الدولية ، والتى تحمل على عاتقها حفظ السلم والأمن الدوليين ، ولاشك أن مجرد بقائها واستمرارها فى تأدية عملها يعد بمثابة شهادة نجاح تحسب لها ، وبمناسبة هذا الحدث عقد مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوة بعنوان "الأمم المتحدة وقضايا الجنوب".

ولقد تضمنت هذه الندوة ثلاث جلسات للعمل بالإضافة الى الخطاب الإفتتاحى الذى ألقاه د . سعيد النجار والذى فرق بين ثلاث فترات شهدتها الأمم المتحدة على مدى خمسين سنة ماضية تواكبت مع فكر التنمية :

الفترة الأولى : وهى فترة صعود دور الأمم المتحدة وتمتد منذ أوائل الخمسينات حتى نهاية السبعينات ، وأكد فيها الفكر الإقتصادى أن السلام لن يتحقق إلا بتحقيق التنمية كما ذهب الى أن تنمية بلاد العالم الثالث هى مسئولية دولية . وقام فكر التنمية الذى قدمته الأمم المتحدة على تصور نموذج للعالم ينقسم بين مركز وهامش ، ويدعو أيضا الى تقديم المنح والمعونة التيسيرية من دول الشمال الى دول الجنوب .

الفترة الثانية : وهى فترة التراجع وبدأت منذ أواخر السبعينات ، ولقد ساهم فى تشكيلها عدة عوامل أهمها : معاناة البلاد الصناعية الرئيسية من إنخفاض معدلات النمو كما أن النموذج التنموى الذى طرحته الأمم المتحدة قام على أساس الإعتراف بدور المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة الجات وطغت عليه مفاهيم التثبيت والتكيف الهيكلى التى طرحتها هذه المؤسسات .

الفترة الثالثة : وهى فترة إعادة التقييم ، فلقد بدات منذ أوائل التسعينيات وطرحت فيها الأمم المتحدة مضمونا جديدا للتنمية ، وأكدت من خلاله على أهمية القطاع الخاص والسوق، وكذلك أهمية الإتجاه نحو الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وعلاقة ذلك وإرتباطه بتحقيق التنمية .

ولقد تلا ذلك ، الجلسة الأولى والتى إهتمت بمناقشة القضايا السياسية مثل (المنازعات المسلحة ، وحقوق الإنسان ، وديمقراطية التنظيم) وتناول أ. معتز أحمدين خليل (دور الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين منذ بداية قيامها فى مراقبة الهدنة عام ١٩٤٨ مرورا بالحرب الباردة وما بعدها ، وخلص الى أنه كي تتحمل هذه المنظمة هذه المسئولية لابد وأن يقوم عملها على أساس تمويل متين ، ثم تحدث عن أهمية دور الأمم المتحدة فى تنمية الوعى الدولى لحقوق الإنسان وخلق رأى عام دولى فعال ، كما أكد على أن تناول هذا الدور يثير جدلا واسعا حول تجاوز هذه المنظمة لدورها واختصاصها بالتفرقة فى المعاملة بين الدول .

ثم تحدث د . سامى منصور ليؤكد على أن الأمم المتحدة مولود ولد مشوها، فميثاقها غير ديمقراطي وأعطى عدة براهين على ذلك منها أن الجمعية العامة أقل مستوى من مجلس الأمن حيث أن لها إصدار التوصيات فى حين أن دور مجلس الأمن هو إتخاذ القرارات كما أن معظم قراراتها مرتبطة بدولة معينة ، ويرى أيضا أنه على الرغم من أن حقوق الإنسان هى أعظم إنجاز لهذه المنظمة إلا أن هناك دولا لم تناقش فيها هذه الحقوق ولو لمرة واحدة ، وينتهى الى أن الأمم المتحدة فى مأزق وكل ما يقدم من اقتراحات للتطوير ما هو إلا مجرد تطويل لعمر مريض حانت وفاته ، إلا أن د . سمعان بطرس فرج الله يرى عكس ما يرى د . سامى منصور ، حيث ذهب إلى أن التشوه ليس فى ميثاق هذه المنظمة ولكن التشوه فى تقييمنا لدورها لأنه لا يقوم على أسس موضوعية سليمة .

أما الجلسة الثانية : فكانت بعنوان (الأمم المتحدة وقضايا الجنوب) تناول فيها أ. محمود المراغى العلاقة بين الأمم المتحدة والتنمية من مدخلين :

الأول : يعتمد على ميثاق الأمم المتحدة وهيكلها وتساءل بخصوصه: ما هو المرجو من هذه المنظمة وهل استطاعت تحقيقه أم لا ؟

الثانى : يهتم بتحديد القضايا الرئيسية وما الدور الذى قامت به الأمم المتحدة حيالها ، ثم ركز على هذا المدخل فى حديثه بإعتباره من وجهة نظره أنه الأكثر جدوى فى هذه الندوة ولقد حدد المشاكل التى تعانى منها الدول النامية وحصرها فى مشاكل التخلف وارتفاع المديونية واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء فى هذه الدول والأخطر من ذلك هو كيفية إظهار دور هذه الدول فى ظل تكتل الدول الغربية فى تنظيمات دولية ، ويرى أن القضية السلبية الكبرى تظهر من خلال العلاقة غير المتكافئة بين دول الشمال والجنوب.

وتناول د . ابراهيم العيسوى الحديث بعد ذلك ليؤكد أن المعضلة الرئيسية تكمن فى التنظيم الدولى الذى تعمل فيه الأمم المتحدة حيث هناك قلة من الدول الكبرى تسيطر على زمام الأمور ، كما أن هذه المنظمة تتيح الفرصة لتحقيق التحاور والتعاون بين دول الشمال والجنوب وأنه على دول الجنوب أن تستفيد من دور الأونكتاد وإتفاقية الجات وغيرها

من فروع المنظمة الأم. بالإضافة الى ما سبق فيجب على دول الجنوب أن تحاول جاهدة أن تحصل على المعونات الخارجية فى شكل جماعى أو عبر منظمة دولية .

أما بالنسبة لجلسة العمل الثالثة ، والتى كان عنوانها (نحن والأمم المتحدة) فقد تحدث فيها د . حسن نافعة ليطرح تساؤلا الا وهو ما الذى استطاع أن يقوم به العالم الثالث خلال الخمسين سنة الماضية، وما هو موقفه الآن فهل تدهور أم إزداد موقفه صلابة فى الأمم المتحدة ؟ ولقد أشار الى أن الأمم المتحدة لعبت دورا هاما فى تصفية الإستعمار ، كما أن لها دورا أكثر أهمية فى عملية تحقيق التنمية لدول العالم الثالث حيث ربطت بين التنمية وتحقيق السلم والأمن الدوليين ، والسؤال المطروح الآن: الى أى حد نجحت هذه الدول فى الحصول على مطالبهم ، بمعنى هل مخرجات هذه المنظمة الدولية تساوى مدخلات أو احتياجات الدول النامية ، وأعتقد أن النجاح فى هذا المجال محدود، وخاصة فى مجال المعونات بالإضافة الى تهميش دور دول العالم الثالث سواء من الناحية الكمية أو الكيفية .

أما د . سيد أمين شلبى فقد ركز معظم حديثه على مستقبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وأكد على ضرورة تعديل ميثاقها وتوسيع عضوية مجلس الأمن إلا أنه يرى أن هذه القضية غاية فى التعقيد والحساسية . ثم تحدث د . صلاح الدين حافظ ليشير الى ضرورة زيادة فعالية حركة الدول الصغيرة (الدول النامية) وهذا يتطلب الإرادة الوطنية واستقلالية القرار السياسى فى هذه الدول، وذهب الى أن الوضع الراهن (سيطرة دولة وحيدة على الأمم المتحدة) وهو وضع مختل لعدة أسباب منها صعوبة استمرار هذه السيطرة من قبل الولايات المتحدة حيث من الصعب عليها الإنفراد بمسئولية ادارة هذه المنظمة خاصة وأنها أصبحت دولة منهكة اقتصاديا ، ويرى أن على الدول النامية أن تحقق قدرا من التنمية حتى يتسنى لها دور وتصبح قادرة على أدائه . كما يرى أنه من الضرورى تعديل ميثاق الأمم المتحدة لأن هذا الميثاق قادر على تغطية كافة الأمور ولفترة مستقبلية آتية أيضا .

وينهى د . عبد الحليم بدوى هذه الجلسة الختامية من خلال تناوله لعدة نقاط عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولى ، ويرى أنه فى بداية إنشاء الأمم المتحدة كان الهدف الأساسى هو منع نشوب الحرب وكان ذلك هو الإطار الحاكم لفكر هذه المنظمة منذ إنشائها ولكن مع الحرب الباردة حدث تغير فى البيئة الدولية أثر على عمل هذه المنظمة وبعد انتهاء هذه الحرب رأى الكثيرون أن الولايات المتحدة أصبحت هى الدولة الوحيدة المسيطرة على هذه المنظمة إلا أنه بالإضافة الى القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة فقد ظهرت تكتلات جديدة وتصاعدت أهمية دول أخرى ، وبالتالى لا يمكن أن نحدد مستقبل هذه المنظمة إلا بعد تبلور النظام العالمى وبعد أن نرسى دعائمه .

«ندوة» الشراكة المصرية الأوروبية

القاهرة : (٢٩ أكتوبر ١٩٩٥)

أحمد خليل الضبع

تربط مصر بأوروبا علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية متنوعة ترسخت منذ عصور قديمة مرت خلالها بمراحل متباينة من التعاون والصراع وتحكمت فى طبيعتها مجموعة من المحددات المحلية والاقليمية والدولية المختلفة التى أسفرت فى النهاية عن الوصول لقناعة مؤداها أن التفاهم المشترك والتعاون الجاد والمستمر هو السبيل الوحيد لتحقيق المصلحة المشتركة لكلا الطرفين ، خاصة مع ادراك أوروبا التام لأهمية تدعيم العلاقات المصرية الأوروبية ، ومن هذا المنطلق عقد مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوته حول الشاركة المصرية الأوروبية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥ تحدث فيها السفير جمال بيومى رئيس الوفد المصرى فى مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبى عن الجوانب العديدة للإتفاقية والتحفظات التى أثيرت بشأنها . وتحدث السفير جمال بيومى فى عدة نقاط أساسية أهمها الاتفاقية المعروضة فى ضوء التحولات العالمية وكذلك عن سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه دول جنوب وشرق البحر المتوسط والتجارب العديدة التى خاضتها مصر فى هذا الاطار كما أوضح الجوانب المختلفة لما يسمى بالشروط المزعجة .

١- الاتفاقية المعروضة فى ضوء التحولات العالمية :

تأتى الاتفاقية المعروضة على مصر فى ضوء اتجاه عام ودولى على أساس خطين رئيسيين : أولهما الاتجاه لتكوين التكتلات الاقليمية ، وثانيهما تحرير التجارة الخارجية فى اطار منظمة التجارة العالمية . وإذا اعتبرنا أن الاتجاه الأول يعتبر ردا دفاعيا على الاتجاه الثانى الذى يصعب مقاومته ، فإن مصر قد تحركت فى هذا الاتجاه وبدأت مشوار التحرر الاقتصادى وتحرير التجارة الخارجية بمعاونة الصندوق والبنك الدوليين ، والآن تأتى الاتفاقية فى إطار الاتجاه الأول لتكوين التكتلات خاصة مع رغبة الاتحاد الأوروبى فى التوسع على المدى البعيد مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط .

٢- سياسة الاتحاد الأوروبى :

يمثل الاتحاد الأوروبى أنجح نموذج للتكتلات الاقليمية فهو يعد أقدمها من حيث الانشاء بالاضافة لوصول تنسيق سياساته لدرجة كبيرة من التكامل نتجت عنها زيادة التبادل التجارى بين أعضائه من ٣٠٪ لحظة انشائه الى ٧٠٪ الآن .

أما سياسته في التوسع فهى ذات توجهين :

أولا : توسع رأسى عن طريق زيادة التنسيق فى السياسات الاقتصادية التكاملية وصولا الى الوحدة الاقتصادية الكاملة بين دوله .

ثانيا : توسع أفقى بزيادة عدد الأعضاء نحو باقى دول غرب أوروبا مثل سويسرا وغيرها ، بالاضافة لدول شرق أوروبا وأخيرا دول جنوب وشرق البحر المتوسط . وفى هذا الإطار طرح الاتحاد الأوروبى اتفاقيات للشراكة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط ولكن على كل دولة بشكل منفردا أى عمل شكل علاقة تعاون رأسية يكون فيها الاتحاد الأوروبى هو المركز وباقى دول المتوسط هى الأطراف . ومن ناحية أخرى فهناك عدة أسباب دفعت الاتحاد الأوروبى للتوسع جنوبا : أولها تخوف أوروبا من مسلسل المشكلات التى يمكن أن تظهر فى حالة صعود الأصوليين الى قمة السلطة فى دول الجنوب خاصة مع التطور الخطير لظاهرة الارهاب فى الفترة الأخيرة ، وتأثر الدول الأوروبية بها وتأثيرها يكمن فى أن الاتحاد الأوروبى يرى أن دول جنوب المتوسط يمكن أن تمثل احتياطيا استراتيجيا له إذا ما رغب فى التوسع لمجابهة التكتلات الاقتصادية المتنامية الأخرى فى العالم ، ولذلك فإنه يسعى لتهيئة هذه الدول لتكون مستعدة خلال فترة قريبة للإنضمام له خاصة مع عدم ترحيبه بارتباط تلك الدول بتجمعات أخرى ، وثانيها الحفاظ على استقرار امدادات الوقود والطاقة والمواد الأولية من ناحية وأسواق تلك الدول من ناحية أخرى .

٣- تجارب عديدة :

أما على الجانب الآخر وعلى صعيد البدائل المطروحة أمام مصر ، فنجد أن مصر قد دخلت فى تجارب عديدة من قبل فى إطار عدة توجهات :

أ- التوجه العربى : ففى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى أنشىء عام ١٩٦٤ بين ما يقرب من ٨ دول عربية من بينها مصر لم ينجح هذا المجلس فى زيادة حجم التجارة البينية بين أعضائه بل انخفضت نسبتها من ٤٪ الى ٤ر٢٪، وفى أطار مجلس التعاون العربى الذى فشل وذلك لسعى بعض دوله لأن يتخذ مواقف سياسية معينة كانت الغرض من انشائه فى الأساس ، والآن طلبت مصر عضوية الاتحاد المغاربى ولكن الرؤية لم تتضح حتى الآن حول مصير الطلب المصرى .

ب – التوجه الأفريقى : فمازالت الدعوة لإنشاء منطقة تجارة حرة بين ٣٦ دولة من دول منظمة الوحدة الأفريقية خارج حيز التنفيذ . أما محاولة مصر الدخول فى تجمع شرق أفريقيا فقد فشلت بسبب اعتراض دولتين من هذا التجمع من بينها السودان .

جـ – التوجه الاسلامى : إقتصر على الدعوة لإنشاء سوق مشتركة بين دول منظمة المؤتمر الاسلامى البالغة ٥٢ دولة.

د – توجه عدم الانحياز : كانت تلك التجربة فى الستينات عندما قامت كل من مصر ويوغوسلافيا والهند بمنح إعفاءات جمركية متبادلة ولكن مصر فشلت فى تصدير منتجاتها رغم منحها مزايا اضافية ، بل وبلغت خسارتها ما يقرب من ١٠ ملايين دولار سنويا وهو ما دفعها للإنسحاب من الاتفاقية .

الموقف المصرى :

ومن خلال العرض السابق تتضح أهمية اتفاق الشراكة مع الجانب الأوروبى فالاتحاد الأوروبى يستأثر بنسبة ٤٠٪ من تجارة مصر الخارجية ويعد أكبر شريك تجارى لها ، كما يعد أقرب التجمعات الاقتصادية من الناحية الجغرافية والتاريخية ، بالاضافة لترحيب مصر بدعم الاتحاد الأوروبى لها فى القضايا السياسية ، فضلا عن شمول الاتفاق لمجالات التعاون الاقتصادى والفنى والتكنولوجى والمالى .

وقد دخلت مصر فى المفاوضات مع الجانب الأوروبى منذ ثلاث سنوات على ثلاث مراحل : الأولى وتمت فيها دراسة الجانب الفكرى حول قبول أو رفض الفكرة وقد قبلت الفكرة من منظور أن التحرير قادم قادم ، والثانية تركزت حول الاستفسارات حول النص المكتوب، والثالثة وهى مرحلة بناء الموقف المصرى وهى الجارية الآن .

وقد أوضحت مصر منذ البداية أن هناك نقاطا معينة يجب أخذها فى الاعتبار حيث لها أهمية خاصة . فيجب أن لا تتضمن هذه الاتفاقية ما يمكن أن يؤثر سلبا على علاقاتها مع المشرق والمغرب كما أن كلا من الشريكين يجب أن يعمل على تعزيز التعاون فى جميع المجالات بالإضافة الى أن مصر سوف تتنازل عن اتفاقية لمعاملة تفضيلية للتجارة فى مقابل توقع قدر كبير من الدعم يجعل الاتفاقية الجديدة أكثر إفادة للإقتصاد المصرى ، وأن يقدم الاتحاد الأوروبى أفضل معاملة ممكنة تم تقديمها لدول البحر المتوسط الأخرى ، مع السماح ببعض الاختلافات فى التفاصيل طبقا للخصائص المختلفة لكل بلد .

٤- الشروط المزعجة :

وهناك بعض النقاط التى شهدت جدلا واسعا مما يتطلب الإلمام بجوانبها المتعددة :

– قواعد المنشأ وتتلخص فى أن السلعة يجب أن تكون مصرية ١٠٠٪ أو أوروبية مصنعة فى مصر أو تحتوى على حد أدنى من القيمة المضافة المصرية تختلف من منتج لآخر والاستثناء من ذلك يكون فى حالة اقامة منطقة تجارة حرة بين مصر وإحدى دول المتوسط الموقعة لإتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبى .

– المواصفات وهى شقان الأول اجبارى ويتعلق بالسلامة البدنية ، والثانى اختيارى ويتعلق بالذوق والشكل العام .

– بعض الاشتراطات الأخرى مثل عدم اساءة استخدام الاحتكار فى المنافسة والحفاظ على البيئة وحماية الملكية الفكرية .

– أما بالنسبة لتحرير باقى عناصر الانتاج بالإضافة للسلع فقد رفض الجانب المصرى ادخال الخدمات فى الاتفاق وفى المقابل رفض الجانب الأوروبى تحرير انتقال العمالة ، ولكن الجانب المصرى طرح مشاكل فئة المصريين المقننين

والذى يصل عددهم الى ٣٠٠ الف لحفظ حقوقهم فى التأمين والمعاش عند العودة للوطن .

- وبالنسبة للدعم سيقوم الجانب الأوروبى بدعم برنامج البحث العلمى وتطوير الصناعة المصرية كذلك سيسمح بدعم بعض الصناعات المصرية تحت أشكال معينة من الدعم ، كما سيسمح بدعم البحث العلمى والتعليم .

وقد شهدت الندوة مداخلات عديدة من جانب الحاضرين وإن كانت التحفظات قد تركزت فى مداخلات د . سعيد النجار و د . محمد محمود الإمام ونوجزها فى الآتى :

١- فى اطار اتفاقية الجات سيتم خفض ما نسبته ٢٤٪ من الرسوم الجمركية المصرية على مدى ١٠ سنوات ، أما فى ظل اتفاقية الشراكة فسيتم خفض ما نسبته ١٠٠٪ من الرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية على مدى ١٢ عاما ، وفى هذه الحالة سنواجه بعد ١٠ سنوات بحالة من التمييز الجمركى ضد باقى دول العالم ومنها الدول العربية أيضا وذلك عدا الاتحاد الأوروبى مقداره ٧٦٪ رسوم جمركية .

٢- فى ظل الاتفاق السابق الموقع عام ١٩٧٧ كانت الشروط أفضل بالنسبة لمصر بل لم يكن عليها التزامات ورغم ذلك لم يتحسن الميزان التجارى فى صالح مصر ، فكيف سيحدث ذلك فى ظل شروط أصعب .

٣- بالنسبة لتحرير تجارة السلع الزراعية ، من المفترض أن اتفاقية الجات التى وقع عليها الاتحاد الأوروبى تلزمه بتحرير تجارة السلع الزراعية ، فكيف يمتنع عن تحريرها مع دولة تدخل معه فى اتفاق خاص من المفترض أنه يشمل مزايا أكثر .

وقد عقب السفير جمال بيومى قائلا: أنه من الافضل لمصر أن تكون مستعدة لنسب خفض فى التعريفة الجمركية تتعدى نسب الجات حتى تكون مؤهلة للدخول فى أى من التكتلات الاقتصادية كما أن الاصلاح الاقتصادى وسياسة التحرير المتبعة يمكن أن تعظم من مكاسب مصر من تلك الاتفاقية بالاضافة الى أننا نحاول أن ندخل صناعة المنسوجات والملابس ضمن الاتفاق وكذلك السلع الزراعية رغم فشل الولايات المتحدة نفسها فى انتزاع ذلك من الاتحاد الأوروبى كما أننا سنبدأ بالتخفيض الجمركى على السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية أو تنافسية وذلك على مدى ١٢ عاما . وأخيرا فإن جهاز التفاوض المصرى على أعلى مستوى حتى يضمن لنا الحصول على أفضل المزايا والشروط وممثلة فيه أكثر من ٢٠ وزارة معنية بالاضافة لسفاراتنا فى دول الاتحاد الأوروبى ودول المتوسط.

مؤتمر فاليتا للأمن والتعاون فى البحر المتوسط

مالطة : (نوفمبر ١٩٩٥)

د . محمود عبد الحميد سليمان

مؤتمر فاليتا للأمن والتعاون فى البحر المتوسط (نوفمبر ١٩٩٥) د . محمود عبد الحميد سليمان

لم يغب البحر المتوسط ، يوما عن بؤرة الاهتمام العالى، خاصة فى هذا الربع الأخير من القرن ، ورغم أن مسيرة التعاون فى البحر المتوسط ، قد بدأت منذ زمن طويل وأخذت أشكالا عدة ، من حوار الشمال والجنوب ، الى حوار عربى اوروبى ، الى منتدى للبحر المتوسط ، فقد تبلورت بشكل اكثر تجديدا فى المؤتمر الاول للأمن والتعاون فى البحر المتوسط ، والذى عقد فى مالاجا فى يونيو ١٩٩٢ ، وحدد ثلاث دوائر : ١) حوار الحضارات وحقوق الانسان . ٢) التعاون من اجل التنمية والمشاركة . ٣) الاستقرار الاقليمى . ومن اجل تلك الدوائر والاهتمامات ، عقدت ثلاثة اجتماعات تحضيرية ، طافت فى العام الماضى بمرافئ البحر المتوسط بين كاليارى ، وأزمير والاسكندرية ، لتتجمع حصيلتها فى المؤتمر الثانى للأمن والتعاون فى البحر المتوسط ، والذى عقد فى فاليتا (عاصمة مالطة) فى أوائل شهر نوفمبر الماضى .

وقد تبلورت فكرة التعاون فى البحر المتوسط لدى الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى فى الشمال من خلال : منظمة الامن والتعاون الاوروبى ، الاتحاد الاوروبى ، حلف الاطلنطى ، مجلس اوروبا ، كلها وضعت سياسة للبحر المتوسط ، بدرجات متفاوتة .

وفى الجنوب يتزايد الوعى بالأسباب الداخلية والخارجية للقصور القائم فى التعاون فى البحر المتوسط مع السعى لاستعادة التوازن على اساس المشاركة ، والمبادرات الثنائية والجماعية ، وكان اخرها ملتقى البحر المتوسط الذى عقد فى الاسكندرية فى يوليو (١٩٩٤) .

وقد توجهت أفكار اعضاء المؤتمر نحو الحاجة الى مشروع طموح ، وتشارك فيه كل دول البحر المتوسط دون استثناء وعلى قدم المساواة وبحيث يمكنها ان تضع سياسة تتفق وخصوصيات واحتياجات المنطقة على اساس : - تهيئة مناخ الأمن والاستقرار من اجل تنمية علاقات حسن الجوار والثقة المتبادلة . - تعزيز الديمقراطية و الحريات السياسية

وحقوق الانسان . - التعاون في جميع المجالات على أساس من التضامن والمسئولية والمصلحة المتبادلة . - حوار وتبادل حضارى وثقافى ودينى يؤدى الى الفهم والاحترام المتبادل . ولكى يتسنى تحقيق المشروع ينبغى ان ينهض على أسس راسخة على المستويين : الحكومى والبرلمانى .

واتصالا بوثيقة المؤتمر الأول للأمن والتعاون في المتوسط (مالاجا يونيو ١٩٩٢) تتناول الوثيقة الختامية للمؤتمر الثانى المحاور الثلاثة للامن والتعاون على النحو التالى

اولا : التعاون السياسى والامنى : الاستقرار الاقليمى :

١- ينوه المؤتمر بالاتفاقيات التى تم ابرامها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والاردن والتى اطلقت مسيرة السلام فى اطار قرارات مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ والتى تهدف لقيام الشعب الفلسطينى بممارسة حقوقه المشروعة بما فى ذلك حقوق تقرير مصيره وحق العودة ، كما يطالب بمواصلة النقاش بين سوريا واسرائيل وصولا لاتفاق سلام يحقق انسحاب اسرائيل من الجولان السورية.

- اتفق المؤتمر على أن تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ سوف يضمن السيادة الكاملة للبنان وسلامة اراضيه، وبالتالى يتيح تحقيق سلام شامل وعادل ودائم فى الشرق الاوسط .

- يؤيد المؤتمر المفاوضات الدائرة بين حكومات يوغوسلافيا السابقة تحت اشراف الولايات المتحدة والاتحاد الروسى والوحدة الاوروبية .

- يأسف المؤتمر لاستمرار الوضع غير المقبول في قبرص ويؤكد على ان حل المشكلة ينهض على تنفيذ قرارات الامم المتحدة كما يؤيد جهود الأمين العام من خلال بعثات المساعى الحميدة .

- يأمل فى حل سائر مشاكل البحر المتوسط والتى سبق نظرها فى الأمم المتحدة مثل الحظر القائم ضد ليبيا ، وان يتم حلها بالحوار السلمى والتعاون الدولى.

٢- اسس العلاقات بين شركاء البحر المتوسط : تردد وثيقة ناليتا المبادئ الثمانية المستمدة من ميثاق الامم المتحدة واعلان مبادئ القانون الدولى بشأن علاقات الصداقة والتعاون بين الدول (١٩٧٠) وهى : ١) الامتناع عن التهديد باستخدام القوة . ٢) حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية . ٣) عدم انتهاك الحدود وسلامة اراضى الدول . ٤) حق الدول فى تقرير مصيرها والعيش فى سلام على أراضيها ضمن حدود مؤمنة ومعترف بها دوليا . ٥) المساواة فى السيادة بين الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية . ٦) احترام حقوق الانسان . ٧) التعاون بين الدول . ٨) الوفاء بالالتزامات الناشئة وفقا للقانون الدولى .

كما دعا المؤتمر دول البحر المتوسط للاعتراف بولاية محكمة العدل الدولية، من اجل الاقلال من المنازعات والتطبيق العادل للقانون الدولى .

٣- اقامة نظام اقليمى للأمن والاستقرار : يؤكد المؤتمر على الحاجة لانشاء نظام اقليمى للأمن والاستقرار ، من شأنه تسهيل التنبؤ المتبادل بسياسات دول البحر المتوسط من خلال مبدأ الشفافية والحوار المتصل وانشاء آلية لادارة الأزمات والحيلولة دون تفاقمها لتصبح نزاعات ، مع العمل على تسوية الخلافات والمنازعات بين دول البحر المتوسط بالطرق السلمية ، ويوصى المؤتمر بانشاء مركز معلومات اقليمى مشترك من أجل الاستقرار فى البحر المتوسط .

ويرى المؤتمر - دعما لهذا التحرك - إنشاء هيئة برلمانية للبحر المتوسط بمثابة ملتقى لكل الأطراف لتبادل الرأى بصفة دورية ، وعرض مساعيها الحميدة على أطراف الأزمة والنزاع .

٤- اجراءات بناء الثقة : الوثيقة بين اجراءات بناء الثقة وبين السعى لتضييق الهوة بين شمال متقدم فى كل المجالات ودول جنوب وشرق البحر المتوسط التى تجاهد للحاق بها خاصة من الناحية التكنولوجية ، وذلك من أجل تحقيق مبدأ الشفافية خاصة فى الأنشطة العسكرية بحيث يتم الاخطار المسبق ببعضها ودعوة المراقبين العسكريين لمتابعتها ، فضلا عن الحوار حول مسائل الدفاع والأمن لتحقيق التفاهم المتبادل ، وتنسيق الجهود للمشاركة فى عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام .

- ويوصى المؤتمر بأن تعقد الحكومات اجتماعا سنويا لتقييم تنفيذ تلك الاجراءات . كما يؤكد أهمية دعم تبادل المعلومات والتعاون بين اللجان والاجهزة المختلفة المسئولة عن الدفاع فى البرلمانات الوطنية . وقد عهد الى الاتحاد البرلمانى الدولى بإعداد دليل دولى لتلك اللجان والاجهزة البرلمانية .

٥- نزع السلاح : يدعو المؤتمر دول المنطقة للتخلص من الاسلحة الزائدة عن حاجتها الأمنية وتوجيه مواردها لتحقيق السلام والتعاون مع التأكيد على التزام البرلمانات بتحقيق ذلك . كما يوصى باتخاذ مجموعة من الاجراءات التى تحقق عنصر الشفافية فى عمليات نقل السلاح في البحر الموسط ويحث كل الدول على التعاون في حفظ السجل الخاص بالأسلحة التقليدية ، والذى اعدته الامم المتحدة ، يدعوة المؤتمر دول البحر المتوسط للانضمام للاتفاقيات التالية : - حظر وتقييد استخدام بعض الاسلحة التقليدية (١٩٨١) . - حظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسامة وتدميرها (١٩٧٢) . - حظر تنمية وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيمائية وتدميرها (١٩٩٣) .

ويعبر المؤتمر عن قلقه ازاء عدم توقيع اسرائيل لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، وعدم إخضاع قدراتها النووية لاشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية ، ويأمل المؤتمر ان يطبق النظام الذى وضعته المعاهدة فورا وبالكامل فى المنطقة كلها ، وتؤكد بصفة خاصة على الالتزام باخضاع المنشآت النووية لاشراف الوكالة الدولية .

وبحيث يهدف نظام الثقة والشفافية لخفض النشاط العسكرى فى البحر المتوسط وان يكون شاملا لينطبق على الأساطيل والقواعد فى المنطقة .

٦- احترام القانون الدولى الانسانى: - يحث المؤتمر دول البحر المتوسط التى لم تنضم بعد لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والملاحق الاضافية الاول والثانى لعام ١٩٧٧ أن تبادر بالانضمام، بل وان تضمن تشريعاتها الوطنية مبادئ القانون الدولى الانسانى، وان تعمل على نشر الوعى بها على الصعيد الوطنى . كما يدعو لتعاون دول البحر المتوسط فى منع ومعاقبة أى خرق لقواعد القانون الدولى الانسانى فى النزاعات المسلحة فى المنطقة . وتأمين المساعدات الانسانية

لضحايا تلك المنازعات . ويؤيد انشاء محكمة جنائية دولية دائمة لكفالة تطبيق القانون الدولى وتوفير الملاحقة القضائية لمجرمى الحرب .

٧- مكافحة الارهاب : تفرق الوثيقة الختامية بين قيام مجموعة متطرفة لديها أحدث الأسلحة بزعزعة الأمن والاستقرار لدى دول المنطقة والآثار البالغة على التنمية الاقتصادية والتوازن الاجتماعى .

وبين المقاومة من أجل التحرير الوطنى والاستقلال من الاحتلال الأجنبى باعتبارها حقا مشروعا نصت عليه القرارات الدولية ، وبالتالى لاتشكل عملا ارهابيا .

ويحث دول البحر المتوسط لتعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الارهاب من خلال الاجهزة الامنية والقضائية مع الافادة من الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة وخاصة : الاتفاق الاوروبى لقمع الارهاب (١٩٧٧) قرارات الامم المتحدة لمنع الجريمة (القاهرة ١٩٩٥) . واتفاقية الامم المتحدة النموذجية لتسليم المتهمين (١٩٩٠) ويدعو لابرام اتفاق لمكافحة الارهاب وتسليم الارهابيين ، واتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية ضد الدول الضالعة فى تلك الاعمال سواء مباشرة أو بطريق غير مباشر .

ثانيا : التعاون الاقتصادى للتنمية والمشاركة :

١- البحر المتوسط وشمولية الاقتصاد : تناول المؤتمر المحور الثانى للتعاون فناقش تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول والاتجاه نحو عالمية الاقتصاد فى نفس الوقت الذى تبرز فيه الخلل الديموجرافى ، والتكنولوجى على ضفتى البحر المتوسط والذى ينذر بتكريس الهوة بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالداخل القوى فهو يتفاوت بين ٦٠٠ و ٢٠ الف دولار وفيما يتعلق بعدد سكان دول الحوض الذى يبلغ نحو ٤٥٠ مليون نسمة ، فان الجنوب يبلغ نحو ثلثى هذا العدد ، بما لذلك من انعكاسات على الاستقرار الاجتماعى والسياسى فضلا عن اتساع الفجوة الاقتصادية بين طرفى المتوسط .

٢- البحر المتوسط وبناء اوروبا : اكد المؤتمر على أن تنمية دول جنوب وشرق البحر المتوسط تتطلب قيامها على قاعدة من الديمقراطية التى تؤمن سيادة القانون . وتشير الى يقين دول اوروبا ان مصلحتها فى تأييد نشر الديمقراطية فى الجنوب وهو ما من شأنه الحد من الهجرة الى الشمال باعتبار ان غياب الديمقراطية ضمن عوامل تلك الهجرة .

وتدعو الوثيقة دول الجنوب والشرق لتحقيق التنمية من خلال : - برامج إعداد الكوادر المتوسطة والعالية لتمكين دول الجنوب من تحقيق اقصى افادة من مواردها البشرية . - فتح أسواق الشمال لمنتجات الجنوب وتخفيف الحواجز الجمركية فى مواجهتها .

من هنا كانت الدعوة لربط مبادرات التعاون فى البحر المتوسط بمشروع شامل تسهم فيه كل دول المنطقة على قدم المساواة بروح من المشاركة .

٣- تطوير منطقة اقتصادية متوسطية : وذلك من خلال انشاء جماعة اقتصادية للبحر المتوسط يمكن ان تقود الى تكامل اقتصادى لدول المنطقة . من هنا توصية المؤتمر بتشكيل لجنة فنية حكومية تقوم بدراسة السبل العملية لانشاء منطقة تجارة حرة فى حوض البحر المتوسط مع الأخذ فى الاعتبار التفاوت الصارخ بين شمال متجانس اقتصاديا ينتمى معظمه للاتحاد الاوروبى وجنوب وشرق يضم دولا تواجه تحديات التنمية الصعبة .

٤- الزراعة : تنسيق السياسات الزراعية بهدف إزالة الحواجز ودعم تنمية الدول الأقل نموا . مع مراعاة ادراج الحاصلات الزراعية لدول الجنوب والشرق ضمن مفاوضات انشاء منطقة التجارة الحرة .

٥- التجارة والصناعة : العمل على تخفيف اثار تطبيق اتفاقية التجارة الجديدة على دول الجنوب والشرق ، مع تشجيع الاستثمار فى المشروعات المتوسطة والصغيرة فى تلك المنطقة .

٦- الاستثمار/آليات مالية ومسألة المديونية : يوصى المؤتمر بوضع برنامج اوروبى للاستثمار فى جنوب وشرق البحر المتوسط على مدى الثلاثين عاما القادمة ، على ان تعطى الاولوية للبنية التحتية ، وللمشروعات التى تتيح فرص العمالة وبالتالى تحد من توجهات الهجرة للشمال . ولهذا الغرض يحبذ انشاء بنك للتنمية للبحر المتوسط يقوم بتمويل مشروعات البنية الأساسية . كما يدعو لابرام اتفاقات رائدة للتنمية لتنشيط التعاون الاقتصادى والتجارى بين شواطئ المتوسط .

ويوصى المؤتمر باستبدال الرسوم التى يفرضها الشمال على واردات الجنوب بضرائب يسميها ECOTAXES , SOCIOTAXES يعاد توجيهها مرة أخرى الى تلك الدول لتمويل مشروعات حماية البيئة والمجتمع والتعليم . ويدعو الدول الدائنة لاخذ المبادرة لتخفيف عبء المديونية أو الغائه والذى يشل امكانيات التنمية الاقتصادية فى الجنوب والشرق .

٧- العمالة :

أ) حقوق العمال : يدعو المؤتمر كل دول البحر المتوسط للانضمام لاتفاقيات منظمة العمل الدولية ، وتبنى أحكامها فى القوانين الوطنية . بالاضافة الى الدعوة لوضع حد أدنى للسن التى يسمح فيها للأطفال بالعمل مع حمايتهم من ممارسة الاعمال الضارة بصحتهم (وفقا لاتفاقية حقوق الطفل مادة ٣٢) مع تنظيم ظروف عملهم .

ب) توجيه الموارد البشرية : حيث يدعو المؤتمر للاهتمام بالموارد البشرية فى جنوب وشرق البحر المتوسط وتوجيهها وتطويرها بشكل افضل وذلك من خلال البرامج التدريبية للشباب ، وبدعم من دول الشمال سواء بالتمويل أو بالمساعدة الفنية ، مع المساعدة فى تنفيذ مشروعات التنمية . وكلها اجراءات من شأنها الحد من الهجرة للشمال وخاصة وقف هجرة العقول والخبرات .

ج) العمالة المهاجرة : ويدعو المؤتمر الدول المستقبلة والدول التى تهاجر منها العمالة البحث عن حلول مقبولة للطرفين لتحديد الوضع القانونى والظروف المعيشية للمهاجرين فى ضوء الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم (١٩٩٠) وايضا الاتفاق الاوروبى حول الوضع القانونى للعمالة المهاجرة . مع تبادل الرأى حول المسائل المتعلقة بالهجرة غير المشروعة بصفة دورية . وايضا تنسيق الجهود لمكافحة ومنع حركات العنف العنصرية ضد المهاجرين ، والتى انتشرت فى بعض الدول الاوروبية فى

السنوات الأخيرة .

٨- السكان : ويوصى المؤتمر دول البحر المتوسط بالاهتمام بالتوجيهات الصادرة من : المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤) ، القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن مارس ١٩٩٥) ، المؤتمر العالمى الرابع حول المرأة (بكين سبتمبر ١٩٩٥) . ولهذا الغرض يوصى بتشكيل لجان فنية فى كل المجالات المعنية ، بل ولجان وزارية للسكان والتنمية .

بالاضافة الى دعوة اللجان البرلمانية المعنية بمراعاة نتائج وتوصيات المؤتمرات العالمية الثلاثة فى اعمالها كما يناشد دول البحر المتوسط اقامة مجلس للسكان يتم من خلاله التشاور فيما بينها بصفة دورية ، وانشاء مركز معلومات منع إعداد ارشادات للسكان تلائم الموقف فى البحر المتوسط وفقا لقرارات المؤتمرات العالمية المذكورة ، بمساعدة اجهزة الامم المتحدة المختصة .

٩- مكافحة الفقر : وذلك تنفيذا لتوجيهات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية فى هذا الشأن .

١٠- المستوطنات البشرية : دعوة دول البحر المتوسط لوضع سياسات تتعلق بالمستوطنات وتستهدف حماية البيئة واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحديد المناطق ذات الخطورة العالية لتجنبها مع تحسين الظروف الاسكانية وتوفير الخدمات الاساسية مثل مياه الشرب والصرف والكهرباء ، واعطاء الاولوية لمسألة مناطق الاسكان العشوائى ، ويحث المؤتمر دول البحر المتوسط للمشاركة بنشاط فى مؤتمر الامم المتحدة الثانى حول المستوطنات البشرية (استانبول يونيو ١٩٩٦) .

١١- الموارد المائية : ويدعو المؤتمر دول البحر المتوسط القيام بتقييم دورى لمواردها المائية وحسن ادارتها ، كما يدعو للتعاون الاقليمى فى هذا المجال كلما أمكن ، أخذا فى الاعتبار احتمال جفاف تلك الموارد التقليدية فى بعض دول الجنوب بسبب التضخم السكانى والامتداد العمرانى . ويدعو لتطوير تقنيات استخدام الموارد البديلة مثل المياه الجوفية وتنقية مياه البحر ومعالجة النفايات .

١٢- البيئة : ويؤيد المؤتمر منجزات ومبادرات برنامج الامم المتحدة للبيئة فى البحر المتوسط، ويدعو دول المنطقة لتنفيذ برنامج أجندة ٢١ الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو ١٩٩٢) ، مع ضمان مساعدة دول الشمال لمشروعات معينة مثل : مكافحة الجفاف والتصحر والفيضانات ومعالجة النفايات ، وحماية المياه الجوفية والبيئة البحرية ومنع الحرائق ، والتشجير..... الخ .

- ويوصى بانشاء هيئات او لجان وزارية متخصصة لموضوعات البيئة مع تبادل المعلومات والخبرات بشأن تشريعات حماية البيئة فى البحر المتوسط ، مع الاهتمام بحملات التوعية اللازمة .

١٣- ازالة مخلفات الحرب فى بعض دول البحر المتوسط لآثارها السلبية على التنمية والبيئة والحياة البشرية .

١٤- السياحة : - الدعوة للاهتمام بتوصيات المنظمة العالمية للسياحة والتعاون الفعال معها بصدد سياساتها السياحية باعتبارها موردا هاما للتنمية الاقتصادية والتواصل البشرى.

١٥- النقل والاتصالات : ودعوة دول البحر المتوسط لربط شبكات طرقها البرية والبحرية والجوية وانظمة اتصالاتها ببعضها البعض أسوة بما تم فى بعض الدول بشمال البحر المتوسط مع العمل على تنفيذ عدد من المشروعات الحيوية مثل: - ربط المغرب باسبانيا عبر جبل طارق، - مد انابيب الغاز الطبيعى من مستودعاتها فى الجزائر الى المغرب واسبانيا والبرتغال وفرنسا من ناحية والى تونس وايطاليا من الناحية الاخرى ، - استكمال الطريق البرى بين دول الاتحاد المغاربى ، - تحديد سكك حديد دول المغرب ، - انشاء شبكة اتصالات مرئية وبرية وتحت الماء.

١٦- العلم والتكنولوجيا : أوصى المؤتمر : بتشكيل لجنة مشتركة من الخبراء فى العلوم والتكنولوجيا لوضع مشروع مبادئ التعاون العلمى والتكنولوجى وأيضا خطة وجدول زمنى لمثل هذا التعاون . - دعم التعاون بين هيئات التعليم والتدريب والبحث العلمى فى البحر المتوسط . - زيادة اعتمادات مراكز البحث العلمى والفنى . - تمهيدا لادماج منطقة البحر المتوسط فى شبكة نظام الاتصالات العالمية ، النظر فى تسهيل افادة الجنوب والشرق من وسائل الاتصال الحديثة .

ثالثا حوار الحضارات وحقوق الانسان :

١- اسس واهداف الحوار : يؤكد المؤتمر على : المبادئ والقيم الحضارية التى سبق اقرارها فى مؤتمر الامن والتعاون الاول فى مالاجا ، والحاجة للحوار بين الحضارات لسد الفجوة القائمة بين شعوب البحر المتوسط .

- ان جوهر حوار الحضارات واحترام حقوق الانسان هو التسامح والاحترام المتبادل والعدالة والمساواة .

٢- التحديات التى يفرضها التطرف: وذلك باعتباره تعبيرا عن إحباط المجتمع المدنى نتيجة تعاظم التفاوت فى مستويات وظروف المعيشة بين الشمال وبين الجنوب والشرق والتى تولد السخط والعنف والانطواء . وتؤدى لأعمال القمع وبالتالى تخلق حلقة مفرغة تطيح بالديمقراطية وحقوق الانسان . كما يدعو المؤتمر لتنسيق جهودها لمكافحة التطرف بكل صوره .

٣- الديمقراطية : يرى المؤتمر ان ترسيخ مبادئ الديمقراطية فى مؤسسات البحر المتوسط هى أحد مفاتيح التنمية فى المنطقة ، فضلا عن حق كل دولة ان تختار وتحدد بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق ارادة شعوبها ، وبدون تدخل دول اخرى ومع الاحترام الكامل لميثاق الامم المتحدة . -يؤكد على ان الحكم الصالح وشفافية الادارة ، ومكافحة الفساد وعدم تبديد المال العام ، وحسن توجيه الموارد للتنمية ، كلها عناصر محورية للديمقراطية والتنمية الاجتماعية . -يوصى بدعم الاجهزة الوطنية القائمة على شئون الرقابة المالية . - يؤكد على حق الافراد فى المشاركة فى توجيه الامور العامة فى بلادهم سواء مباشرة ام بطريقة غير مباشرة من خلال ممثلين تم اختيارهم بحرية ، للتصويت ، والتقدم للترشيح للانتخاب الذى يتم بالاقتراع السرى ، للتعبير عن آرائهم السياسية . - يدعو للاهتمام باعلان معيار الانتخابات الحرة والنزيهة والصادر بالاجماع عن الاتحاد البرلمانى الدولى عام ١٩٩٤ ، والعمل على تطبيقه .

٤- حقوق الانسان : ويؤكد المؤتمر على الصلة الوثيقة بين

حقوق الانسان والتنمية والسلام ، ويذكر بالاعلان العالمى لحقوق الانسان والذى اكد أحكامه المؤتمر العالمى الذى عقد لهذا الغرض فى فيينا عام ١٩٩٣ ، ويدعو دول البحر المتوسط الى تطبيق تلك الاحكام وادراجها ضمن تشريعاتها الداخلية ، ويؤكد على ان احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية هى من صميم النظام الدولى .

٥- المساواة بين الرجال والنساء : يؤكد المؤتمر على هذا المبدأ الذى سبق أن اقره مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى فى خطة التحرك من أجل تصحيح الخلل القائم فى مشاركة الرجال والنساء فى الحياة السياسية (مارس ١٩٩٤) وذلك دون المساس بالقيم والتقاليد الوطنية ثم يدعو دول البحر المتوسط لمتابعة الاهتمام بنتائج المؤتمر العالمى الرابع للمرأة (بكين ١٩٩٥) وخاصة اعلان بكين البرلمانى الذى صدر فى ختام يوم البرلمانيين وايضا دعوة دول البحر المتوسط للانضمام لاتفاق انهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ .

٦- حقوق الطفل : ودعوة دول البحر المتوسط للانضمام لاتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ .

٧- احترام الأقليات : يدعو المؤتمر دول البحر المتوسط الى مراعاة الحفاظ على حقوق الأقليات التى تعيش على أرضها وذلك بالمساواة الكاملة مع سائر المواطنين قانونا وعملا دون اى تفرقة . كما يوصى بأتخاذ اجراءات من شأنها تحسين ظروف دمج المهاجرين من الشرق والجنوب وخاصة الشباب والنساء.

٨- فى مجال التعليم : يوصى المؤتمر بتعزيز التعاون فى مجال التعليم وفقا لتوصيات واتفاقيات اليونسكو وايضا التبادل بين الجامعات والاعتراف المتبادل بالدرجات العلمية العليا . كما يرحب بأنشاء المدرسة الأوروبية - العربية للأعمال فى غرناطة (اسبانيا) كخطوة نحو انشاء الجامعة وتوفير آليات تمويلها .

٩- فى مجالات الثقافة والرياضة : ويعتبر المؤتمر ان معرفة تراث البحر المتوسط من أفضل مصادر الاحترام المتبادل للحضارات وللوعى بهوية البحر المتوسط ، ومن ثم يشجع تعزيز التعاون الثقافى بين دول البحر المتوسط فى مجالات الحفاظ على التراث المشترك والتحرك لمكافحة تهريب الاثار .

- ويدعو المؤتمر لاقامة المعارض والمهرجانات الثقافية فى كافة مجالات الفنون . كما يقترح اقامة محفل ثقافى للبحر المتوسط لتشجيع ترجمة وتداول الكتب بكافة لغات البحر المتوسط .

- وفى مجال الرياضة لصالح الشباب : يدعو المؤتمر تشجيع المباريات فى كافة مجالات الرياضة بين دول البحر المتوسط تعزيزا للتواصل البشرى والاحترام المتبادل .

١٠- الاعلام : وخاصة وسائله المسموعة والمرئية يدعو المؤتمر كل دول البحر المتوسط لاحترام حرية الصحافة وحق الافراد فى الوصول للمعلومات ويحث دول البحر المتوسط لاقامة شبكة أنباء متوسطية .

١١- حوار الأديان : يوصى المؤتمر بتكثيف الحوار بين الاديان الثلاثة فى البحر المتوسط ويحث دوله على تأمين احترام قيم ورموز المعتقدات الدينية الجماعية والفردية واحترام الطقوس والأعياد الدينية للمهاجرين .

الوثيقة الختامية :

وفى ختام المؤتمر الثانى للأمن والتعاون فى البحر المتوسط اصدر وثيقة ختامية بلورت عناصر تعزيز المحاور الثلاثة للأمن والتعاون فى البحر المتوسط والاستقرار الاقليمى وعالجتها بشكل متكامل ، فتناولت أسس العلاقات بين شركاء البحر المتوسط وخاصة المبادئ الثمانية التى سبق وان رصدتها وثيقة مالاجا .

كما اشارت الى الحاجة الى نظام اقليمى للأمن والاستقرار والى ضرورة بناء الثقة من خلال اجراءات محددة . وفى مجال نزع السلاح عبرت الوثيقة عن قلق المؤتمر ازاء عدم توقيع اسرائيل لاتفاق حظر انتشار الاسلحة النووية وعدم اخضاع قدراتها النووية لاشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبصدد مكافحة الارهاب حرصت الوثيقة على التمييز بين حركات التحرير الوطنى باعتبارها حقا مشروعا وبين نشاط المجموعات المتطرفة لزعزعة الأمن والأستقرار واعاقة التنمية الاقتصادية . كما تتبنى الوثيقة موقف مصر الذى يعتبر الارهاب قضية دولية تتطلب تكاتف المجتمع الدولى لمواجهته .

وفى شأن المحور الثانى وهو التعاون الاقتصادى للتنمية تدعو الوثيقة دول الجنوب والشرق لتحقيق التنمية من خلال خطة محددة تتضمن مايلى :

- برامج لاعداد الكوادر المتوسطة والعالية ، وفتح اسواق الشمال لمنتجات الجنوب وتخفيف الحواجز الجمركية .

- ربط مبادرات التعاون فى البحر المتوسط بمشروع شامل تسهم فيه كل دول المنطقة على قدم المساواة بروح من المشاركة .

- انشاء منطقة تجارة حرة لدول البحر المتوسط .

- وضع برنامج اوربى للأستثمارات فى جنوب وشرق البحر المتوسط .

كما تعنى الوثيقة بمسألة حماية البيئة من التلوث وخاصة فى البحر المتوسط باعتباره بحيرة شبه مغلقة .

وفى مجال نقل التكنولوجيا تعترف الوثيقة بأهمية العلم والتكنولوجيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول البحر المتوسط أخذا فى الاعتبار الفجوة القائمة حاليا بينها .

وفيما يتصل بحوار الحضارات اكدت الوثيقة على ضرورة التسامح والاحترام المتبادل والعدالة والمساواة . وذلك من أجل مساعدة دول الشمال على تقدير واستيعاب اسهام جنوب وشرق المتوسط فى تاريخ وثقافة وتنمية المنطقة .

اما عن ظاهرة التطرف دعت الوثيقة لتنسيق جهود دول البحر المتوسط لمكافحة التطرف بكل صوره . وانطلاقا من ان الديمقراطية ولدت فى البحر المتوسط وتؤكد الوثيقة على هدف اقامة المؤسسات التمثيلية لكل عناصر المجتمع وحل مشاكله بالحوار وليس بالعنف وان ترسيخ مبادئ الديمقراطية فى مؤسسات البحر المتوسط هى أحد مفاتيح التنمية فى المنطقة ، فضلا عن حق كل دولة فى اختيار نظامها السياسى بحرية وتؤكد على ان الحكم الصالح وشفافية الادارة ، ومكافحة الفساد وعدم تبديد المال العام ، وحسن توفير الموارد للتنمية

كلها عناصر محورية للديمقراطية والتنمية الاجتماعية.

وتوصى الوثيقة بدعم الأجهزة الوطنية القائمة على شئون الرقابة المالية ،ووضع نظام مؤسسى للتعاون وذلك من خلال إقامة اتحاد او جمعية تضم دول البحر المتوسط ويرتبط به مصيرها ، وبحيث تنهض على دعم علاقات الثقة بينها وتحقيق الامن والاستقرار الاقليمى وتوحيد الجهود بروح من المشاركة لصالح تنمية الدول المختلفة . وبحيث يتوافر لهذا التنظيم اقامة حوار سياسى متصل على الصعيدين الحكومى والبرلمانى وأيضا آليات صنع القرار فى كافة مجالات التعاون التى تناولتها الوثيقة .

وتحقيقا لذلك الهدف يتعهد أعضاء المؤتمر فى الوثيقة الختامية بما يلى :

١- عرض الوثيقة على حكوماتهم مع التأكيد على أهمية انشاء الاتحاد او الجمعية المشار اليها .

٢- أيضا عرض الوثيقة على برلماناتهم وحثها على اقرار توصياتها بالاضافة الى عقد المناقشات حول المسائل المتصلة بالبحر المتوسط مع أعتبار الامن والتعاون فى المتوسط ضمن اولويات الدبلوماسية البرلمانية .

كما أوصى المؤتمر مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى بالسماح بعقد اجتماعات متخصصة فى الإمن والتعاون فى البحر المتوسط وايضا مؤتمر للاتحاد البرلمانى الدولى يعقد سنويا - أن أمكن - بهدف :

- دعم تنمية العلاقات الاجتماعية والثقافية والتجارية بين دول المتوسط.

- تشجيع الحوار بين البرلمانيين حول مسائل الأمن والاستقرار وتشجيع التنسيق بين التشريعات حول المسائل التى تهم دول البحر المتوسط .

- تشجيع التنسيق بين التشريعات حول المسائل التى تهم دول البحر المتوسط .

النخبة السياسية فى العالم العربى

القاهرة (١١ - ١٣ نوفمبر ١٩٩٥)

عمرو فاروق الشيشينى

تشكل قضية النخبة السياسية ودارستها محورا هاما من محاور اهتمام علم السياسة ، واهتم بدراستها معظم علماء السياسة . وركزت الدراسات النخبوية الكلاسيكية على دراسة النخب فى النظم الرأسمالية . فرغم النتائج الخاطئة التى ظهرت عند تعميم هذه الدراسات على مناطق أخرى فى العالم كبلدان العالم الثالث . وفى عالمنا العربى فإن دراسات النخبة لم تلق مثل هذا الاهتمام الذى لقيته فى النظم الرأسمالية ونقل الدراسات المتكاملة عن النخب السياسية فى البلاد العربية . وفى هذا الاطار عقد مركز البحوث والدراسات السياسية - التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - المؤتمر السنوى الثالث للباحثين الشباب حول " النخبة السياسية فى العالم العربى " وذلك فى الفترة من ١١ - ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ .

وفى الجلسة الاولى للمؤتمر قدم د . نصر عارف ورقته البحثية حول نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية . " الامكانات والاشكالات " .

وتناول فيها أهم المحددات والمعطيات المنهجية التى تقدمها نظرية النخبة وهى :

١ - تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلالها .

٢ - التقسيم الأفقى للمجتمع .

٣ - تركز القوة فى يد أقلية .

٤ - هناك دائما أقلية تسيطر على قمة الدولة والمجتمع .

٥ - كيفية تحديد النخبة وتحليلها .

ثم طرح الباحث إمكانات تطبيق نظرية النخبة فى دراسة النظم السياسية العربية ، ثم الإشكالات التى يثيرها استخدام نظرية النخبة فى دراسة النظم السياسية العربية وهى :

١ - إشكالية العلاقة بين الظاهرة والحقيقة .

٢- تشابك وتعقد الأسس التى تنهض عليها النخبة .

٣ - فعالية الوحدات الرأسية فى معظم المجتمعات العربية .

٤ - دور القائد السياسى فى تأسيس النخبة والحفاظ عليها .

٥ - صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالنخبة .

وفى الجلسة الثانية قدمت أ . ابتسام سهيل بحثها حول " النخبة السياسية فى الإمارات العربية المتحدة " حيث ركزت على دراسة النخبة ، ولكن على مستوى اعضاء المجلس الوطنى فقط ، وهو الذى يمثل السلطة التشريعية حيث تبين أن عنصر التعليم تزداد أهميته كأحد المعايير الهامة التى يستند إليها فى عملية تجنيد النخبة ليصبحوا أعضاء فى المجلس الوطنى ، كما أن هناك عدم تجانس عمرى بين أعضاء

المجلس الوطنى مابين جيل كبير وآخر حديث . وتنقسم مصادر تجنيد النخبة فى المجلس الوطنى إلى مصدرين : الأول يتمثل الاول فى القبائل والعشائر والعائلات المتحالفة مع الأسر الحاكمة ، والثانى يتمثل فى النخبة الصاعدة من ذوى المؤهلات العلمية والخبرة الوظيفية ، وهناك مصدر ثالث وهو التجار .

ثم قدم الباحث سعيد عبد المسيح بحثه حول " النخبة السياسية فى الكويت " وركز فيها على دراسة النخبة السياسية الرسمية ، وهى مجلس الوزراء وذلك فى الفترة من ١٩٩١ حتى الآن حيث توالت ثلاث تشكيلات وزارية ، فأشار إلى أن عائلة الصباح لازالت تشكل مكانة محورية وهامة فى النخبة الوزارية ولاسيما احتكار المناصب الوزارية السيادية

وحول " النخبة السياسية فى تونس " أشار الباحث خالد فياض إلى أن الحزب الحاكم (التجمع الدستورى الوطنى) يسيطر بشكل كامل على العملية السياسية دون أن يسمح بوجود منافسة حقيقية بينه وبين الأحزاب الأخرى . ويسيطر الحزب على المجلس الوطنى .

وتنصب الورقة البحثية على الأفراد الموجودين فى قمة جهاز الدولة من وزراء وحكام ولايات ورؤساء القوائم الانتخابية للحزب الحاكم بالإضافة إلى رئيس الجمهورية . وأشار الباحث إلى أن الرئيس التونسى ركز على تعيين أكبر عدد من أعضاء النخبة من ولاية (سوسة) . وتتجمع فى يد الرئيس معظم السلطات .

وأشار الباحث الى أن خطوة تعديل الدستور بالإقتصار على فترتين فقط للرئاسة تشكل نقطة ايجابية فى صالح الرئيس التونسى إذا تمت .

ثم قدم الباحث عمار على حسن بحثه حول " النخبة السياسية فى لبنان " فأشار إلى أنها نخبة غير ارستقراطية ، تنتمى غالبيتها للمستقلين ، وليست للأحزاب ، وهى مجموعة من محتكرى السلطة وزعماء التكتلات الكبار المسنين، وهى نخبة ولدت من رحم الطائفية ، وهى نخبة برلمانية بالدرجة الأولى أى أن البرلمان هو أساس تجنيد النخبة كما أنها نخبة مركبة مهنيا .

وفى الجلسة الرابعة للمؤتمر قدم الباحث علاء السيد ورقته البحثية حول " النخبة السياسية فى سوريا " حيث تناول الخصائص التكوينية للنخبة السورية الحاكمة وهى ثلاث خصائص.

١ – محورية دور القائد " حافظ الأسد " : حيث يسيطر على كافة القضايا الداخلية ، ولايستطيع أى فرد أن يعارضه فى أى قرار بشأن السياسة الخارجية .

٢ – مركزية دور العسكر : فالعشرة الأقوياء الذين يشكلونه أقرب الدوائر إلى الرئيس الأسد كلهم من العسكريين ، ولهم نفوذ كبير فى سوريا .

٣ – هيمنة منطق الطائفة .

ثم قدم أ . محمد سالمان بحثه حول " النخبة السياسية فى المغرب " . ويشير الباحث إلى أن الفرد فى النظام المغربى لاينتمى إلى النخبة بسبب موقعه الذى يشغله، بل بسبب انتمائه إلى جماعة معينة بل وغالبا مايكون هذا الانتماء هو الذى سهل له الوصول إلى المنصب الذى يشغله وأن هناك ثلاثة أسس للشرعية يستند إليها النظام السياسى المغربى وهى الشرعية الدينية حيث يستمد منها الملك لقب أمير المؤمنين ٢ – الشرعية العرفية ويقوم فيه الملك بدور الحكم بين القبائل وكافة القوى السياسية ٣-الدستور ويقبل معظم اعضاء النخبة السياسية بهذا لعدم وجود أى بديل سياسى آخر يمكن أن تتقدم به المعارضة .

وفى الجلسة الخامسة قدمت أ . بلقيس أبو آصبع بحثها حول " النخبة السياسية فى اليمن " وهى دراسة حالة للنخبة الوزارية ، فأشارت إلى أن مجلس الوزراء فى اليمن مؤسس على خلفيات طائفية ومهنية وجغرافية فهناك تقاسم بين الطائفتين الشافعية والزيدية بالنسبة لتولى المناصب الوزارية وتزداد نسبة الوزراء الذين ينتمون إلى المحافظات الحضرية . وتتسم النخبة السياسية بالإنغلاق حيث ينتقل الوزراء من مناصبهم إلى مناصب أخرى تدور فى إطار النخبة السياسية

وعن " النخبة السياسية فى العراق " أشار الباحث وائل جمال إلى أن النظام السياسى العراق يقوم على ثلاثة مرتكزات ١ – شرعية القوة (الاستبدادية) وسياسة الانقسامات ثم الايديولوجية البعثية التى تقوم بدور وضع إطار لمنظومة الاكراه والدسائس والقمع .

وفى الجلسة السادسة قدم أ . محمد بشير صفار بحثه حول"النخبة السياسية فى الجزائر " ، فأشار إلى أن النخبة الجزائرية يمكن تقسيمها إلى ١-النخبة العسكرية ٢ – النخبة المدنية وتشمل الرئيس ورئيس الوزراء وبقية الوزراء ٣ – نخبة جبهة التحرير والجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية . وأشار إلى أن النخبة العسكرية هى التى تحرك من وراء الستار وتتخذ النخبة المدنية كستار لها . ويشير الباحث إلى أن النخبة السياسية تعانى من الشيخوخة ، مما يؤدى إلى وجود فجوة جيلية بين النخبة والجماهير . وأن معدل دورات النخبة يساوى صفرا حيث لايوجد انتقال للسلطة من نخبة لأخرى .

ثم قدم أ . سامح فوزى بحثه حول " النخبة السياسية فى جزر القمر " فأشار إلى أنها متمثلة فى رئيس الجمهورية ، الحكومة ، المجلس الوطنى وهو السلطة التشريعية ، المرتزقة الفرنسيين . وأكد أن النخبة السياسية فى جزر القمر تمثل صورة للعجز السياسى والاقتصادى حيث عجزت على تحقيق أى درجة من درجات الاستقلال السياسى والاقتصادى وتعانى من سوء الأحوال الاقتصادية الداخلية ومن التدخلات الفرنسية فى شئونها .

وعن " النخبة السياسية فى ليبيا " قدمت الباحثة نجلاء محمد نجيب ورقتها البحثية وذلك فى بداية الجلسة السابعة ، حيث أشارت إلى أن النخبة السياسية فى ليبيا يمكن تخليصها فى فرد واحد وهو العقيد القذافى الذى يسيطر على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، كما يسيطر أيضا على كافة تنظيمات المجتمع المدنى ، كما يحرم قيام أحزاب سياسية مما يجعل امكانية بروز نخب بديلة من مؤسسات المجتمع المدنى من ضرب المستحيلات .

ثم قدم أ . حارس فرج بحثه حول " النخبة السياسية فى البحرين " ، فأشار إلى أن تجنيد النخبة يتم من خلال من خلال ثلاث آليات هى ١ – الإمارة وتكون بالوراثة ، ٢ – التعيين : ويكون للوزراء وأعضاء مجلس الشورى ٣– الانتخاب : وهو لاعضاء المجلس الوطنى والذى تم حله عام

١٩٧٥ والذى عاد مرة أخرى عام ١٩٩٢ ولكن بإسم مجلس الشورى ، وأعضاؤه بالتعيين وليس بالانتخاب .

وتتسم النخبة السياسية البحرينية بعدة سمات ١ – الطابع العائلى ٢ – الانقسام الطائفى ٣ – التنوع المهنى ٤ – ارتفاع نسبة التعليم والثقافة ٥ – انها نخبة مغلقة بطيئة الحركة .

وفى الجلسة الثامنة للمؤتمر قدم أ . عبد السلام نوير ورقته البحثية حول " النخبة السياسية فى مصر " وركز فيها على نخبة السلطة التنفيذية من حيث الرئاسة والنخبة الوزارية ، فأشار إلى أن رئيس الجمهورية له سلطات وصلاحيات واسعة بحكم الدستور والقانون ، وترتبط نشأة النخبة السياسية المصرية مباشرة بمؤسسة الرئاسة . ومن السمات الرئيسية لحكم الرئيس مبارك :

١ – التأنى الشديد فى صنع القرار السياسى .

٢ – اتساع درجة استشارة الخبراء فى المسائل الفنية .

٣ – توسيع درجة المشورة فى عملية صنع القرار السياسى .

٤ – حرصه على إتاحة قدر كبير من حرية الحركة والتعبير لقوى المعارضة ، ولكن زادت درجة التوتر بينهما مع صدور قانون تنظيم *الصحافة* رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٥ .

ولاينساق الرئيس لأية ضغوط داخلية ولايسمح للحكومة بالخضوع للضغوط الداخلية .

أما ملامح النخبة الوزارية المصرية فهى ارتفاع المعدل العمرى لمعظم الوزراء ، وكذلك ضآلة تمثيل المرأة وغلبة التعليم التجارى والاقتصادى بين الوزراء وتناقص نسبة ذوى التعليم العسكرى ، وأن الأصول الاجتماعية لهذه النخبة تتمثل فى الطبقات الوسطى وشبه العليا .

ويرى الباحث أن هناك أزمة تجنيد فى النخبة السياسية الرسمية ، كما أن معدل دوران النخبة منخفض جدا مما يعطى لها سمة الانغلاق ، وهذا يؤدى لوقف أى عمليات للتطوير وتجديد الدماء فى النخبة السياسية ويرى الباحث ضرورة إتاحة الفرصة لمزيد من المشاركة السياسية لكافة القوى حتى لايفتح الباب لعدم الاستقرار السياسى .

ثم قدم أ . هانى رسلان بحثه حول " النخبة السياسية فى السودان " فأشار الباحث إلى أن النخبة السياسية فى السودان يمكن القول إجمالا أنها تتكون من جناحين رئيسيين : الأول يتكون من زعماء الطوائف وزعماء القبائل والقيادات المحلية وتابعيهم، والثانى يتكون من أبناء الفئات الوسطى أو القوى الحديثة (مدنية أو عسكرية) ، والتى تكونت عبر عملية التحديث ، وأن هذه النخبة الحديثة كانت هى الأساس لنشأة الأحزاب والتيارات السياسية بعد ذلك . وأشار الباحث إلى أن النخبة العسكرية تلعب دورا هاما فى الحياة السياسية السودانية وجاء الانقلاب العسكرى الأخير بتحالف مدنى عسكرى بين الجيش والجبهة القومية الإسلامية . والنخبة

«ندوة» دور الأمم المتحدة فى أفريقيا خلال خمسين عاما

القاهرة (١٢-١٣ نوفمبر ١٩٩٥)

جوزيف رامز أمين

عقدت بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة يومى ١٢ و ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ ندوة هامة عن دور الأمم المتحدة فى أفريقيا على مدى٥٠ عاما ، وهو ما يوافق الإحتفال بذكرى اليوبيل الذهبى المنظمة الدولية ، حيث تم خلال الندوة مناقشة ١٦ بحثا فيما حول تقييم عمل المنظمة الدولية فى أفريقيا سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى وذلك من خلال استعراض الإيجابيات والسلبيات على السواء ، وأشرف على رعاية الندوة د. السعيد البدوى عميد المعهد، بينما كان مقررها د . عراقى الشربينى الأستاذ بالمعهد .

وقد أكد د . مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة – الذى افتتح الندوة – على أهمية دور الأمم المتحدة كمنبر عالمى يعرض أمام الجميع مشكلاتهم وقضاياهم بصرف النظر عن الآراء والقرارات التى تتبناها والتى تحقق فى الغالب مصالح الدول العظمى .

وقال رئيس جامعة القاهرة أن الفكرة الرئيسية التى سيطرت على فكر مؤسسى الأمم المتحدة هو منع اندلاع حرب عالمية جديدة ، وهذا يفسر لنا المبرر فى أن تكون أحكام الفصل السابع من الميثاق حاسمة حين يتعلق الأمر بالأمن والسلم الدوليين دون غيرها من الأمور أو دون اقرار الحق والعدل والأمثلة على ذلك كثيرة ، رغم ذلك فقد قال أن وجود الأمم المتحدة أفضل بكثير من عدم وجودها ، ويكفى أنها أعطت الشرعية للعرب والفلسطينيين للتفاوض مع اسرائيل من خلال قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس حالى للتفاوض بين الجانبين .

وعن دور الأمين العام للأمم المتحدة فقد ذكر د . مفيد شهاب أن بطرس غالى يعد من أكثر الأمناء العامين فى تاريخ المنظمة حركة وديناميكية ، وأنه يأتى فى تصوره عقب همرشولد مباشرة ، كما أشار الى أجندتى السلام والتنمية اللتين أعدهما بطرس غالى للمستقبل الأفضل ، وذكر أن

تقاعس الأمم المتحدة فى بعض الأماكن مثل الصومال والبوسنة فى وقت ما لا يرجع الى قصور فى عمل الأمين العام بقدر ما يرجع الى عدم رغبة الدول العظمى فى حل المشكلات التى لا تمس مصالحها .

كان د . عبدالله عبد الرازق وكيل المعهد والمشرف على الندوة قد أشار الى أن مصر كان من المفروض أن تصبح العضو الدائم الخامس فى مجلس الأمن كممثلة للقارة الأفريقية وقت إنشاء الأمم المتحدة لولا اتفاق الدول العظمى وقتها على أن تحل فرنسا محل مصر مع بريطانيا - عن القارة الأوروبية - لدورها فى الحرب العالمية الثانية .

ونستعرض فيما يلى بإيجاز أهم الأدوار التى قامت بها الأمم المتحدة فى أفريقيا ، ودارت حولها المناقشات .

١- الدور السياسى للأمم المتحدة فى أفريقيا :

عند نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة كانت هناك أربع دول أفريقية فقط تتمتع بالإستقلال وهى مصر ، ليبريا ، أثيوبيا ، جنوب أفريقيا ، ومن ثم فقد واجهت الهيئة منذ قيامها المشكلات فى القارة الأفريقية ، وفى مقدمتها مشكلة الإستعمار وحق الأفارقة فى التمتع بحريتهم وممارسة نظام الحكم الذى يرتضونه حسبما جاء فى ميثاق المنظمة الدولية كذلك مشكلات التنمية والأوضاع الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المشكلات المترسبة من عهد الاستعمار - وهو الأمر الذى يبدو فى النقاط التالية:

أ- دور الأمم المتحدة فى مكافحة الاستعمار :

تناولت الورقة التى قدمها د . شوقى الجمل هذا الموضوع حيث ذكر أن القرار رقم ١٥١٤ الذى اتخذته الجمعية العامة فى الدورة ١٥ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ يسجل أهمية خاصة بالنسبة للدول الأفريقية ، وقد أطلق على هذا القرار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وهو بجانب اعلان حقوق الانسان من أهم الدوافع لمساندة الهيئة الدولية لحركات التحرر الوطنى ، كما كان من نتائجه تحرر عدد كبير من الدول الأفريقية عام ١٩٦٠ فيما سمى "بعام أفريقيا" .

من جانب آخر فقد اتخذت الهيئة قرارا فى الدورة ١٦ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ (القرار ١٦٤٥) بإنشاء ما أطلق عليه "اللجنة الخاصة لبحث أوضاع الأقاليم التى لم تتمتع بعد بحريتها واستقلالها وتم تقديم تقرير بذلك للجمعية العامة فى ضوء القرار رقم (١٥٤١) و "إعلان حقوق الانسان" ، كما كان قيام منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ والتوافق بين مبادئها وأهدافها ، ومبادىء وأهداف المنظمة الدولية خطوة هامة أخرى من خطوات التنسيق بين المنظمتين لتحقيق استقلال وسيادة الدول الأفريقية .

وفى نفس السياق المتعلق بمكافحة الاستعمار تمت مناقشة ثلاث أوراق هامة بهذا الخصوص حيث تعرض د . عبدالله عبد الرازق ابراهيم لدور الأمم المتحدة فى تصفية المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا ، وقدم د . السيد فليفل بحثا عن الأمم المتحدة ومشكلة الكونغو والصراع الدائر وقتذاك ، كما عرض د . أحمد الرشيدى دراسة حالة لدور محكمة العدل الدولية فى تعزيز الحقوق المشروعة لشعب ناميبيا والتى أسهمت فى تحقيق الاستقلال فى مارس ١٩٩٠

ب - دور الأمم المتحدة فى تصفية النظام العنصرى بجنوب افريقيا :

قدم أ . أحمد يوسف القرعى ورقة رئيسية بهذا الخصوص ، فأشار بداية الى نداء الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ لحكومة بريتوريا بأن تلتزم بما جاء فى ميثاق الأمم المتحدة من مبادىء خاصة بالمساواة العنصرية ، والى إثارة القضية للمرة الأولى فى الدورة السابعة للجمعية العامة (ديسمبر ١٩٥٢) ، كما تمت الاشارة أيضا الى قرارى مجلس الأمن أول أبريل ١٩٦٠ ، والجمعية العامة فى ١٣ أبريل ١٩٦١ فى أعقاب مذبحة شاربفيل فى ٢١ مارس عام ١٩٦٠ ، الداعيان الى تحقيق الوفاق العنصرى القائم على المساواة ونبذ سياسات الآبارتيد .

وقد تبلور هذا العمل المحدد للأمم المتحدة فى القيام بثلاثة أعمال رئيسية:

- ممارسة الضغط على حكومة جنوب أفريقيا لإقناعها بإنهاء القمع والعدول عن سياسة الفصل العنصرى .

- تقديم المساعدة المناسبة لضحايا الفصل العنصرى ولأولئك الذين يكافحون لبناء مجتمع يتمتع فيه جميع السكان بفرص وحقوق متساوية .

- نشر المعلومات لتركيز الرأى العام العالمى على لا إنسانية الفصل العنصرى وتشجيع هذا الرأى على ممارسة تأثيره فى دعم جهود الأمم المتحدة من أجل التوصل الى حل سلمى عادل .

وفى اطار هذه الخطوات الثلاث شهدت الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨٩ تكثيفا متزايدا لجهود الأمم المتحدة من أجل دعم وتطوير الحملة الدولية المناهضة للفصل العنصرى ، وهو الأمر الذى مهد للتحرك نحو الحل السلمى فى مطلع عام ١٩٨٩ ولإجراء أول انتخابات ديمقراطية لا عنصرية فى أبريل ١٩٩٤ ، ونجاح المؤتمر الوطنى الأفريقى فى تشكيل أول حكومة وطنية .

جـ - دور الأمم المتحدة فى تسوية المشكلات الافريقية :

وفى هذا الخصوص قدم د . محمود أبو العينين ورقة عن دور الأمم المتحدة فى تسوية مشكلة الصحراء الغربية وهو الأمر الذى ظهر بشكل أوضح فى أواخر الثمانينات ، وحيث صدر قرار مجلس الأمن فى سبتمبر ١٩٨٨ متضمنا العناصر الرئيسية للتسوية ، وأهمها وقف اطلاق النار والإجراءات المرتبطة بتطبيق الاستفتاء فى الإقليم ، وهى الإجراءات التى اقترحها الأمين العام وسبق أن وافق عليها الطرفان المتنازعان ، ومنذ ذلك الحين تحدد أكثر من موعد لإجراء الاستفتاء ، إلا أن الهدف لم يتحقق بعد ، رغم الجهود التى بذلتها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية

قدم أيضا د . صبحى قنصوة ورقة عن دور الأمم المتحدة فى إنهاء الحرب الأهلية الانجولية والتى تبلورت فى قيام مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقيق فى أنجولا للإشراف على انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وذلك فى الفترة من يناير ١٩٨٩ الى مايو ١٩٩١ ، ثم تم مد إنتداب بعثة الأمم المتحدة فى أنجولا الى ١٧ شهرا أخرى ، لحين

اجراء الانتخابات في خريف عام ١٩٩٢ والتي تم أيضا مراقبتها . إلا أن نتائجها لم تلق قبولا من جانب منظمة يونيتا المعارضة ، ومن ثم تجدد القتال بين طرفي الصراع وقامت الأمم المتحدة بالوساطة بين الطرفين حتى تم التوصل الى بروتوكول لوساكا للسلام في أنجولا في نوفمبر ١٩٩٤ ، فضلا عن تقديمها المساعدات الإنسانية للمتضررين في الحرب الأهلية وذلك بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي ، وبعض المنظمات غير الحكومية .

د- دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الافريقية :

حيث تقدم أ.د. ابراهيم نصر الدين بورقة رئيسية حول هذا الموضوع ، كما شارك د. حمدي عبد الرحمن بورقة أخرى حول دور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وتدور فكرة هذا الدور الجديد للأمم المتحدة أنه في ظل تطورات الوضع الدولي الجديد اكتسبت الصراعات الأفريقية أبعادا جديدة فازدادت تعقيدا أو تشابكا واتسمت في كثير من الأحيان بطابع فوضوي أدى الى انهيار سلطة الدولة المركزية ذاتها ، وهو ما أسهم في تزايد دور الأمم المتحدة في أفريقيا وعملياتها في حفظ السلم والأمن الدوليين في أفريقيا ، ومن بين هذه العمليات : الدبلوماسية الوقائية : كما حدث في إرسال مراقبين مدنيين للأمم المتحدة الى جنوب أفريقيا ، للحد من مستوى العنف هناك وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٧٧٢ (١٩٩٢) . - حفظ السلم ، وذلك في حالات عديدة ، كما في أنجولا وليبيا وليبريا وموزمبيق ورواندا والصحراء الغربية وزائير . - الجهود الشاملة الرئيسية ، كما حدث في الصومال بالقيام بحفظ السلم وتقديم مساعدات انسانية والتدخل العسكري ، لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة لأغراض انسانية بحتة بهدف تأمين عمليات الإغاثة الانسانية بالإضافة الى استعادة السلم والنظام والاستقرار في الصومال . - بناء السلم بعد انتهاء الصراع ، كما حدث في أنجولا والصومال ، الضرورات الإنسانية ، بالعمل على رفع المعاناة عن اللاجئين والمشردين نتيجة كوارث طبيعية ، أو صراعات مسلحة ، كما حدث في مصر بعد زلزال ١٩٩٢ ، وفي الجنوب الأفريقي إزاء مشكلة الجفاف هناك ، وفي جنوب السودان فيما عرف بعملية شريان الحياة لتخفيف المعاناة الناجمة عن الصراع المسلح .

٢- الدور الاقتصادي للأمم المتحدة في افريقيا :

وفي هذا الاطار قدم د . عراقي الشربيني ورقة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، فذكر أن انشاء هذه اللجنة يرجع الى عام ١٩٥٨ ، كجهاز اقليمي متخصص يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، وقد باشرت هذه اللجنة منذ انشائها أنشطة واسعة في خدمة أهدافها ، وخصوصا دورها كمنبر أفريقي جامع للتشاور وتنسيق السياسات في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، وكذلك نشاطها في مجال توفير المعلومات والبيانات ، وتقديم المساعدات الفنية في هذا المجال لصانعي القرار في الدول الأعضاء ، كما قدمت مساعدات فنية واستشارية في العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وتطوير وسائل النقل ، والمواصلات والطاقة والتجارة والتمويل وغيرها .

طرحت اللجنة أيضا في إطار نشاطها الرئيسي ما يسمى "بالإطار الأفريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي" وهو الإطار الذي وضعته اللجنة ليكون بديلا أفريقيا ، يتمشى مع أولويات التنمية في القارة للبرامج التي يطبقها صندوق النقد والبنك الدوليين في الدول الأفريقية والتي عرفت ببرامج التكيف الهيكلي "التقليدية" .

وفي إطار الدور الجامع للأمم المتحدة في تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا ، تقدم د . فرج عبد الفتاح فرج ، بورقة بهذا الخصوص ، فذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت في ديسمبر ١٩٦١ قرارا باعتبار عقد الستينات هو عقد التنمية الأول ، ودعت الدول الأعضاء لبذل جهود مشتركة لتحقيق معدل نمو سنوي في الدول النامية لا يقل عن ٥٪ في نهاية العقد ، والعمل على زيادة صادرات هذه الدول واستقرار أسعارها وتشجيع منحها لرؤوس الأموال بشروط ميسرة ، وقد تحدد لذلك ضرورة تحويل نسبة ١٪ من اجمالي الناتج القومي من الدول المتقدمة الى الدول النامية .

كما أن الجمعية العامة أصدرت في ديسمبر عام ١٩٦٤ القرار رقم ١٩٩٥ بإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) الذي عقد أول مؤتمراته في جنيف عام ١٩٦٤ وحضره ١٢٠ دولة من بينها ٧٧ دولة نامية ، كونت بعد ذلك فيما بينها ما يعرف باسم "مجموعة الـ ٧٧" ، وبصفة عامة فقد تمثلت الإنجازات الاقتصادية للأمم المتحدة على المستوى الأفريقي في التجارة والمساعدات الإنمائية خاصة للدول الفقيرة والتي تحتاج بصورة أكبر الى تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا .

٣- الدور الاجتماعي والثقافي للأمم المتحدة في افريقيا :

تم أيضا استعراض الدور الاجتماعي للأمم المتحدة في أفريقيا ودورها في التصدي لمشكلات العمل والعمال في أفريقيا ، ولدورها في الاهتمام بصحة المرأة في أفريقيا ، وفي مواجهة مشكلات الاسكان والفقر الحضري في أفريقيا ، وتم بهذا الخصوص استعراض دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أفريقيا منذ عام ١٩٨٣ ، وهي جوهر الورقة التي قدمها د . وفائي زكي عازر ، وأخيرا بالنسبة للدور الثقافي للأمم المتحدة في أفريقيا ، قدم د . عبدالله نجيب ورقة هامة عن دور اليونسكو في تأصيل المفاهيم الثقافية للقارة الأفريقية ، وفي خدمة الأهداف الثقافية مثل مشروع اليونسكو لتدوين اللغات الأفريقية عام ١٩٦٥ ، المشروع التونسي القرطاجني عام ١٩٧١ ، مركز تسجيل الأغاني القديمة التقليدية والأساطير والشعائر الدينية في النيجر ، والمساهمة في الحفاظ على الموسيقى والفنون في أفريقيا ، والقيام بإعداد مشروع لكتابة تاريخ القارة الأفريقية صدر منه عدة أجزاء .

وعلاوة على ذلك تقوم اليونسكو بمد الكثير من الدول الأفريقية بمعونات مالية وتقنية لمساعدتها في كافة المجالات الثقافية وتخصيص جوائز للمبدعين ، ولكن يؤخذ على اليونسكو بالنسبة لدوره في أفريقيا أنه لم يتمكن من خلق التوازن المطلوب بين فكرة عالمية الثقافة ومقتضيات الحفاظ على الثقافات المحلية ، فضلا عن التحيز للثقافة الغربية .

«مؤتمر» رسالة الأديان فى عصر المعلومات

الغردقة : (١٣-١٥ نوفمبر ١٩٩٥)

أديب نجيب سلامة

ان السنوات الراهنة والمقبلة تحمل الينا منجزات عصر جديد ، هو عصر المعلومات ، الذى تسوده سلطة "المعلومة" ، كما أنها تحتل فيه المكانة الأولى والمؤثرة الأساسية فى كافة مجالات الحياة : سياسية واجتماعية واقتصادية ، وغيرها .

كما أن المعلومة ستصبح السلعة والمنتج الرئيسى فى الحياة اليومية ، وبالتالى فإن عصر المعلومات سوف يجابه القدرات الإبداعية لدى الفرد ، وسوف تكون له آلياته وآلاته التى تندمج فيها تكنولوجيات متعددة ، كتكنولوجيا الاتصالات ، وتكنولوجيا الحاسبات الآلية ، مما يجعل من العالم قرية صغيرة .

كان هذا فى فكر ادارة الدراسات والحوار بالهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية ، عندما بدأت فى الإعداد للملتقى الاسلامى المسيحى حول: رسالة الأديان فى عصر المعلومات ، والذى شارك فيه نحو ١٣٠ من رجال الدين الاسلامى والمسيحى والمفكرين وأساتذة الاجتماع ورجال الإعلام ، للبحث فى موضوع : رسالة الأديان فى عصر المعلومات .

وعلى مدى ثلاثة أيام استمع أعضاء المؤتمر الى خمس محاضرات ، دعمتها حلقات المناقشة التى استغرقت الوقت الأطول فى المؤتمر .

المنظور المصرى لعصر المعلومات :

حول هذا الموضوع تحدث خبير نظم المعلومات الدكتور نبيل على ، فقدم نظرة تاريخية / سوسيولوجية ، لموجات التقدم العلمى/التكنولوجى ، أوضح أنه فى حوالى عام ٤٠٠٠ ق .م . نشأت الزراعة فى مصر الفرعونية ، وكان أهم تطبيقاتها توفير الغذاء ، وفى ١٧٨٠ م عرفت الصناعة حيث قامت صناعات النسيج والهندسة المدنية والميكانيكية والسكك الحديدية ، إعتمادا على آلات الاحتراق (فى بريطانيا وفرنسا) ، والصناعات الكيماوية والكهرباء ، اعتمادا على الفحم والوقود (فى أوروبا وأمريكا) .

أما عصر المعلومات ، فترجع بدايته الى عام ١٩٤٥ فى أمريكا ، حيث عرفت نظم معلومات الإدارة والتشغيل والإعلام المرئى وبرامج التصميم وتكنولوجيا التعليم ونظم المعلومات الجغرافية والبيئية والصناعات العسكرية الالكترونية (على التوالى) حتى ظهر عصر الدراسات الوراثية .

وأوضح د . نبيل على أن ناتج صناعة المعلومات فى عام ٢٠٠٠ سيصل لحوالى ألف مليار دولار – كما أن سرعة الكمبيوتر ستصل لنحو مليون عملية حسابية فى الثانية الواحدة .

وقال أن هناك ارتباطا قويا بين مستوى ارتقاء المجتمع وقوة التكنولوجيا التى يفرزها – كما أوضح أنه ثمة تحديات تواجه عصر المعلومات من المنظور المصرى وهى تحديات ثقافية ، سياسية/اقتصادية ، تربوية ، لغوية ، علمية/تكنولوجية ، تنظيمية .

وهنا طرح الباحث عدة أسئلة ، منها :

– ما هى امكانية الدفاع عن حقوق الانسان المصرى والتصدى لحملات التضليل الاعلامى وتنمية وعيه ، حتى يستطيع استيعاب الجديد من الظواهر الاجتماعية ؟

– وما هى امكانية التصدى بصورة منهجية وفعالة لحملات الغزو الثقافى والاستشراق الجديد الذى سيحشد الوسائل المعلوماتية الحديثة لإشاعة مواقفه من تراثنا وقضايانا ؟

– هل يمكن أن نجعل من استخدام الكمبيوتر ونظم المعلومات فى المدارس وسيلة لتقديم خدمات اجتماعية أفضل للمناطق النائية ؟

– هل يمكن وقف نزيف العقول ، الظاهر وغير الظاهر ! ، فى ظل إدراكنا أن مجتمع المعلومات يوفر مناخا مواتيا للغاية لاستقطاب العقول ؟

وفى ختام ورقته أشار الباحث الى أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت أداة طيعة فى خدمة الدين ، ولاسيما فى مجال الطباعة ونشر الكتب المقدسة، التليفزيون والاعلام الدينى ، القنوات الفضائية الدينية ، الوسائل الالكترونية لحفظ التراث الدينى وتداوله . وقال أن الموجه الدينى عليه أن يعى بشدة الجوانب المختلفة لتكنولوجيا المعلومات ، وما تثيره من قضايا اجتماعية وفكرية .

العلم والتكنولوجيا والمستقبل:

ثم تحدث الأستاذ الدكتور أحمد شوقى أستاذ الوراثة

بجامعة الزقازيق ، حول : العلم والتكنولوجيا والمستقبل ، فتحدث عن توظيف الامكانيات المتزايدة للثورة العلمية/التكنولوجية فى هندسة المستقبل .

وتحدث الدكتور عبد الرشيد سالم وكيل أول وزارة الأوقاف ورئيس القطاع الدينى بالوزارة عن الأديان ومنظومة القيم ، فأوضح أن هذه المنظومة تتضمن البناء الانسانى كله ، سواء فى التربية ، أو العلم ، أو العمل ، أو المعرفة .

ولا يستطيع أحد أن يدعى أن مقومات التربية فى الأديان ، لم تشمل كل النظريات التربوية ، وقال إن مقومات التربية فى الأديان تزيد عن هذه النظريات من حيث عمق النظرة وصدق المضمون ، لأنها جاءت من خالق الانسان ومدبره والعالم بأسراره وخفاياه .

وعن العلم قال د . سالم أنه بلاشك أساس الأديان ودعوتها الأولى التى أراد الله من خلالها اليقين به والتعرف عليه والإذعان له . والانسان الذى يقصر فى الحصول على العلم والتعمق فيه ، انما هو بذلك يقصر فى انسانيته ويبتعد عن فقه الأديان .

أما عن المعرفة ، فقال أن الانسان الملتزم بالدين عليه أن يسلم بمعظم أطراف المعرفة ، وأن يحاول من خلالها صياغة حياته بدون خلل أو اضطراب فى مضمون القيم الدينية ، التى لا تتعارض أبدا مع كل جوانب المعرفة الانسانية .

بين عصر المعلومات والتراث :

حول هذا الموضوع كانت الورقة التى قدمها الدكتور القس صموئيل حبيب رئيس الطائفة الانجيلية فى مصر ، والتى طرح فى بدايتها تساؤلا هو : هل يتعارض الدين مع التقدم العلمى الذى يحقق الخير والفائدة للمجتمعات والشعوب ، أم لا ؟؟

وقال إننا لن نخطىء اليوم ، كما أخطأت الكنيسة بالأمس تجاه جاليليو (١٥٦٤ - ١٦٤٢) وغيره من العلماء .

وأوضح أن الدين ضرورى كأساس لعبادة الله والإيمان به ، وهو أيضا ضرورى كأساس للحياة والقيم . وقال أنه فى العصر الذى عاش فيه السيد المسيح لم يكن هناك كمبيوتر ولم تكن هناك طائرة . فليس معنى ذلك أننى اليوم لا أستخدمهما . وفى نفس الوقت لم يكن هناك علاج لمرض البرص مثلا ، لكن البحوث الطبية الحديثة كشفت عن أساليب لعلاجه ، ولابد للإنسان من أن يستفيد منها ومن غيرها . إن التحليل العلمى لأساليب التفكير والحياة والقيم يرتبط بتأثير الحضارة . وأضاف أن هناك قيما إيمانية عظيمة لا تقبل الجدل ، وهناك قيم سلوكية اجتماعية ضرورية للحفاظ على حقوق الانسان . وأنه لمصلحة الإيمان أن لا يتدخل فى قضايا العلم ، بل يترك للعلم مكانه . إن الإيمان بالله أعظم فى كل شىء ولابد أن يبقى متميزا .

الدين والعقل :

تحدث فى هذا الموضوع الأنبا يوحنا قلته النائب البطريركى للأقباط الكاثوليك ، تعرض لماهية الدين ، وماهية العقل ، ثم العلاقة بينهما .

وعن العلاقة بين الإيمان والعقل ، قال أنها علاقة الروح بالجسد ، فإذا انفصل الروح عن الجسد ، عاد الجسد الى أصوله : ترابا ومادة ، من تراب الأرض ، والعقل إذا فقد الإيمان عاد الى أصوله ، فأضحى فارغا . إن الإيمان يعطى العقل انتماءه وهويته الإلهية ، وبالتالى يضىء له معنى الحياة والموت والألم والنجاح والفشل . إن الإيمان هو نور إلهى يكشف للعقل أعظم أسرار الوجود وهى أسرار علاقة الوجود بالخالق القدوس العظيم .

وقد أسفرت المناقشات فى مجموعات العمل عن التأكيد على الأرضية المشتركة بين الإيمان والعقل ، وما تمثله هذه العلاقة من أهمية قصوى للدخول فى عصر المعلومات ، فإذا كان الإيمان هو موقف أخلاقى وفلسفة حياة ، ومنهج سلوك ، وطاقة روحية خلاقة ومبدعة ، فإن العقل هو طاقة التفكير والتأمل والتحليل ، إنه بعض من طاقة الروح الخلاقة فى كيان الإنسان ومن ثم كانت علاقة الإيمان بالعقل علاقة إرتباط وثيق كعلاقة الروح بالجسد ، وإذ يدخل الإنسان المؤمن الى عصر المعلومات حاملا فى قلبه نور الإيمان ، وفى عقله طاقة التفكير وسعة المعرفة ، استطاع أن يجتازه فى أمان من سطوة العلم وحده ، أو الاكتفاء بالجوانب الشعائرية وحدها .

وعلى المستوى الاجتماعى أشارت المناقشات الى أهمية إرتباط الإنسان ومنظومة قيمه بهذا التحول التاريخى نحو "المعلوماتية" ، فمنظومة القيم فى الأديان تتضمن البناء الإنسانى كله ، والإنسان الملتزم بالأديان مطلوب منه أن يلم بمعظم أطراف المعرفة ، وأن يحاول من خلال هذه المعرفة أن يصوغ حياته من غير خلل أو إضطراب فى مضمون القيم الدينية التى هى فى الحقيقة لا تتعارض أبدا مع كل جوانب المعرفة الإنسانية .

وفى تطلع الإنسان نحو المستقبل ، يدخل اليه حاملا على أكتافه أثقال الماضى وتراثه التاريخى ، لكنه مصحوب برؤية جديدة للتعامل مع التراث قد تتسم هذه الرؤية بالتعدد ، أو المرونة ، ولكنها فى كل ذلك مختلفة ، ويهمنا أن نميز بين هذا التراث بعضه البعض ، فهناك القيم الإيمانية العظيمة التى تعلو على النظر أوالمناقشة ، وهى القيم التى تمثل روح الأديان جميعها وقلبها الحقيقى ، وهى بلاشك الدافعة للمسيرة .

«ندوة» مداخل التنمية التكنولوجية فى مصر

القاهرة : (٢٧ نوفمبر ١٩٩٥)

حنان البيلى

نظم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريش ايبرت الالمانية ندوة بعنوان " مداخل التنمية التكنولوجية فى مصر " وقد قدم نخبة من الباحثين مجموعة من الاوراق القيمة . وقد تم مناقشة بحثين فى الجلسة الاولى ، الاول بعنوان " المفاهيم الاساسية لدفع استراتيجية تكنولوجية لمصر " . وقد ركز الباحث الدكتور يوسف مرسى على أهمية التنمية التكنولوجية ، وأوضح أنها عملية تراكمية بطيئة ، وباهظة التكاليف وتحتاج الى التفاعل مع التطور التكنولوجى . وأن هناك مجموعة من المتطلبات التى تتحكم فى وضع وتنفيذ الاستراتيجية التكنولوجية لبلد ما وهى : ١ - الادراك الواعى للعوامل الداخلية والخارجية الحاكمة للتنمية التكنولوجية المحلية ، ٢ - البنية الاساسية والقدرة التكنولوجية المحلية والتى تعرف بأنها مدى القدرة المحلية على إتخاذ التدابير التى تتعلق بتوليد وحيازة واستخدام التكنولوجيا لأغراض التنمية ، ٣ - النظرة الكلية للتكنولوجيا المعاصرة والتى تتناول العديد من القضايا سواء فى جانبها النظرى أو التطبيقى ، ٤ - وضع مجموعة من الاختيارات المنهجية للتنمية التكنولوجية ، ٥ - المهام التحضيرية لصياغة الاستراتيجية التكنولوجية ، ٦ - توفير المعلومات وقواعد البيانات ، وأخيرا مراحل إعداد الاستراتيجية التكنولوجية .

والجزء الآخر من البحث يتناول مجموعة من أكثر من منظور منها الدولية والاقليمية والعربية والمصرية ، فالمنظور الدولى يتمثل فى منظمة الامم المتحدة ، حيث عملت المنظمة ووكالاتها المتخصصة على طرح ومناقشة المشكلات القائمة فى طريق التنمية العلمية والتكنولوجية أما المنظور الاقليمى ، فيتمثل فى بعض التكلات الاقليمية (أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا) والتى تعمل على تنسيق الجهود الاقتصادية والتكنولوجية ووضع استراتيجيات طويلة الأجل للتنمية العلمية والتكنولوجية . وكذلك المنظور العربى . أما المصرى فهناك إهتمام كبير بالتنمية التكنولوجية .

وقدم الدكتور محمد مختار الحلوجى بحث بعنوان " حول سياسة وأستراتيجية البحث العلمى والتنمية التكنولوجية " حيث يؤكد البحث على ضرورة دراسة أوضاعنا الداخلية والتحولات الكبرى من حولنا على المستويين الدولى والاقليمى ، وأنه لم يعد لنا بديل الا التغيير الشامل على أساس متين من العلم والتكنولوجيا ويمكن تحقيق ذلك عن طريق عدد من المحاور الرئيسية أولا : رفع مستوى معيشة المواطن وزيادة ، دخله وخفض معدلات البطالة . ثانيا : رفع نوعية حياة المواطن المصرى من غذاء ومسكن وملبس ورعاية صحية وتحسين نوعية البيئة . ثالثا : العمل على خلق مناخ شعبى عام معاون لاخراج الطاقات الايجابية الكامنة فى الشعب المصرى ، بجانب ذلك يجب وضع أستراتيجية واضحة المعالم ، ويقترح البحث مجموعة من الاجراءات والادوات الرئيسية تتمثل فى : ١ - تبنى القيادة السياسية على أعلى مستوياتها قضية التحول التكنولوجى المتسارع ، ٢ - أن توفر الدولة كافة السياسات والقوانين اللازمة لتوفير المناخ اللازم للتنفيذ ، ٣ - التحديث الشامل والمستمر لقواعد الانتاج والعمل على نقل التكنولوجيا بشكل حقيقى ، ٤ - رفع نسبة ما يخصص للبحث العلمى والتنمية التكنولوجية من ميزانية الدولة ، ٥ - أن تقوم اللجنة الوزارية العليا للبحث العلمى والتكنولوجى بالاشراف على وضع برامج تنفيذية للبحث العلمى على المستوى القومى ، ٦ - إنشاء صندوق قومى للتكنولوجيا وفى الجلسة الثانية تم مناقشة بحثين الاول قدمه الدكتور محمد السيد سعيد بعنوان " الموضوع الاكثر إستراتيجية على جدول الاعمال المصرى : الانطلاق - إعادة الهيكلة والتحديث الصناعى " ويوضح البحث أن أكثر القوى الفكرية والسياسية فى مصر تعتقد أن المصدر الاكثر عمقا لمشكلاتها هو الارهاب والبطالة وتدنى مستويات الاداء ، بالاضافة الى الافتقار الى رؤية شاملة لمستقبل البلاد . ويتعرض البحث لثلاث نقاط رئيسية وهى : اولا : الحاجة لاختيار استراتيجى بديل فى مجال المشروع التنموى ، والذى يقوم على تسريع إعادة هيكلة وتحديث الصناعة المصرية بناء على خمس معطيات وهى ، ١ - اتساع الفجوة بين المكانة الخارجية والقدرات الداخلية ، ٢ - انفجار اقتصاد الفقاقيع ، ٣ - أحادية سياسة الاصلاح الاقتصادى ، ٤ - إضمحلال وهم اقتصاد الخدمات .

ثانيا : اختيار استراتيجية الانطلاق والنمو المستدام ، ويتعرض هذا الجزء لمزايا وعيوب الاستراتيجيات المقترحة على ضوء معايير الاقتصاد المصرى وهى ١ - استراتيجية الهيكل الصناعى على المدى الطويل جدا ، وميزتها انها لا تتطلب مخاطرة كبيرة وتضحيات جسيمة على المدى القصير . ٢ - التوسع فى احلال الواردات ، حيث يمكن تحقيق الانطلاق من خلال التوسع فى الاحلال محل الواردات . ٣ - التعمق الصناعى ، اى بناء صناعة ثقيلة مصرية ، ٤ - القفز الى الثورة الصناعية الثالثة ، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على حرق مراحل التطور الارتقائى فى الصناعة .

ثالثا : المتطلبات الاساسية للقفزة الكبرى للتكنولوجيات فائقة الحداثة .

والبحث الثانى قدمه المهندس على احمد نجيب بعنوان " حول الصناعة والاختيارات التكنولوجية " حيث يوضح أن طبيعة الاقتصاد المصرى ، اقتصاد تحكمه علاقات سوق شديدة

التخلف ، وتراجع دور الدولة فى تنشيط الاستثمار بتحديد الاهداف وبيان الاولويات التى يجب تحقيقها حاليا ، فالاقتصاد المصرى يكرس اوضاعا من شأنها ان لا يحقق النشاط الاستثمارى قيمة مضافة عالية محسوبة بالاسعار العالمية ، وان اكثر الاستثمارات التى تدر أعلى الارباح فى تجارة التوزيع وعمليات الخدمات التجارية وعمليات التجميع .

ويضرب مثال على ذلك بصناعة السيارات فى مصر ، والتى هى فى حقيقة الامر عملية تجميع ، ولا تزيد القيمة المضافة التى تتحقق فيها من ٧ الى ١٠ ٪ من قيمة السيارة ، مع أن القائم بعملية التجميع يتمتع بفرق رسوم جمركية تبلغ ٧٠ ٪ من ثمن السيارة . وأن المطلوب لتطوير الاقتصاد المصرى هو إحداث قفزة صناعية والوصول بالهيكل الصناعى المصرى الى أكثر المجالات إضافة للقيمة . وتنحصر الاختيارات المطروحة فى :

١ – إحلال الواردات ، ٢ – تعميق التصنيع ، ٣ – التكنولوجيا المتقدمة كمنطلق لاقتصاد تصديرى متخصص ، لأن سياسة الاحلال محل المستورد لا يمكن أن تحقق أى نجاح ما لم تكن جزء من خطة شاملة تعتمد على هيكل متكامل من الصناعات الاساسية .

هذا بالاضافة الى مجموعة من المؤشرات التى توجه الاستثمار الصناعى لتحقيق أعلى قيمة مضافة وهى : ١ – يجب تعظيم القمية المضافة فى عملية التصنيع . ٢ – الارتقاء الى المنتجات التى تحتوى على أعلى قدر من القيمة المضافة ، ٣ – الارتفاع بالقيمة المضافة المتحققة من استخدام وحدة الاستثمارأى زيادة انتاجية رأس المال .

واشتملت الجلسة الثالثة على بحثين ، الاول قدمه د . طه عبد العليم بعنوان " خيارات وسياسات التقدم الصناعى التكنولوجى : قراءة فى خبرات الدول الصناعية والمتحولة " يركز البحث على أن إرتقاء التصنيع فى جميع الدول الصناعية المتقدمة والجديدة من دول العالم مرتبط بظهور واستخدام قدرات تكنولوجية عديدة ، حيث يتم تجديد الصناعات القائمة وإقامة صناعات جديدة ، حيث أن صياغة وتطبيق سياسة للتقدم الصناعى التكنولوجى تقوم على ضرورة التقدم الصناعى التكنولوجى كهدف استراتيجى للتنمية الاقتصادية ، ويتعرض البحث للتقدم التكنولوجى فى عدد من الدول المتقدمة

اولا : تراجع التصنيع رغم الريادة التكنولوجية (الحالة الامريكية) ، توضح هذه النقطة ما حققته الولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة من قيادة الثورة التكنولوجية والثورة الصناعية – التكنولوجية فى حلقاتها الاحدث ، ثم تدهور القدرة والمكانة الاقتصادية الامريكية ، والتى يرجع سببها للتراجع النسبى للانفاق على البحث والتطور فى القطاعات المدنية بالاقتصاد الامريكى .

ثانيا :الحالة السوفيتية ، وهى تركز على أن النظام الاقتصادى القائم على نظام الاوامر أعاق عملية التجديد التكنولوجى ، ويظهر ذلك جليا فى الخطاب السياسى والاكاديمى الذى أعتبر إنخفاض إنتاجية العمل هى المأزق الحقيقى الذى قاد الى استمرار الاعتماد فى التنمية الاقتصادية على المزيد من استخدام الاستثمارات الجديدة بدلا من رفع كفاءة الاستثمارات القائمة .

ثالثا : الحالة اليابانية ، فهى تمثل حالة من التبعية التكنولوجية إلى التكافؤ فى انتاج التكنولوجيا ، حيث توضح حصة اليابان من الصادرات العالمية تعاظم حصتها من صادرات السلع المصنعة كثيفة التكنولوجيا وخاصة الآلات والمعدات ، حيث توضح الخبرة اليابانية أن إنتاج التكنولوجيا الاحدث فى حد ذاته لا يوفر ميزة تنافسية فى الاسواق العالمية ، وانما يتوقف على توفير هذه التكنولوجيا للشركات لترجمتها الى سلع للمتاجرة .

والبحث الثانى قدمه المهندس شريف دولار بعنوان " تنافسية مصر : نحو خريطة صناعية جديدة " ويركز البحث على ثلاث عوامل وهى ١ – التكنولوجيا ، ٢ – الموارد البشرية ، ٣ – المعلومات ، حيث يزداد واتساع شبكة المعلومات العالمية " انترنيت " .

بالاضافة الى ذلك لابد من وضع استراتيجية الصناعة تتوافق مع المزايا النسبية والتنافسية للاقتصاد المصرى مع مراعاة مجموعة من الاعتبارات عند اعداد هذه الاستراتيجية وهى : ١ – أن المستقبل فى الصادرات العالمية هو لمنتجات الصناعات التحويلية ، ٢ – انقسام الصناعات التحويلية الى أ – منتجات تعتمد على الموارد الطبيعية ، وهى منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة ، ب – منتجات تعتمد على التكنولوجيا المتاحة فى السوق العالمى ، وهى منتجات ذات قيمة مضافة متوسطة ، جـ – منتجات تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ، وهى ذات قيمة مضافة عالية . ٣ – بروز ظاهرة التجارة الدولية فى المنتجات المتماثلة ، والتى تعتمد على أختلاف مستويات الجودة للمنتجات المتماثلة ، ٤ – انه لا يمكن اتباع نموذج النمور الآسيوية فى استراتيجياتها الاولية ذات التوجه التصديرى لأنها تمت فى ظل ثوابت عالمية مختلفة عما نحن فيه الآن . ويرى الباحث أنه يمكن وضع خريطة لتشكيلة الانتاج المصرى تضم الصناعات ذات الميزة النسبية كنقطة بداية ، ثم التحول الى مرحلة الابتكار دون المرور بمرحلة الاستثمار ، وكذلك الصناعات كثيفة الاستثمار ، واخيرا الصناعات التى يمكن الدخول فى تحالفات عالمية توفر الاستثمار الكثيف .

وفى الجلسة الرابعة والاخيرة تم مناقشة بحثين ، الاول قدمه الكتور رضا محرم بعنوان " بحوث العلم والتكنولوجيا فى مصر : المؤسسات والتوجهات والتمويل " حيث يهدف البحث الى تقديم صورة شاملة عن حالة البحوث العلمية والتكنولوجية فى مصر ، وهى تشمل الواقع الفعلى للمجتمع العلمى والتكنولوجى ، ويتمثل الطلب على العلم والتكنولوجيا فى أربعة مصادر هى : ١ – الدولة ، ٢ – المجتمع الاكاديمى ، ٣ – الشركات الصناعية والقطاع الخاص ، ٤ – الاهتمامات الجماهيرية . اما الطلب على العلم والتكنولوجيا فى مصر فتتحمله الدولة باعتبارها القيمة على ادارة المجتمع ، حيث ما زال دور القطاع الخاص المصرى فى الطلب على العلم والتكنولوجيا محدودا للغاية

وتتوزع مراكز وهيئات البحوث فى مصر الى : ١ – مراكز وهيئات تابعة للجامعات ٢ – مراكز وهيئات بحوث تابعة للوزارات المختلفة ٣ – مراكز وهيئات بحوث متنوعة . وقد أظهرت الدراسة الدولية المقارنة عن تنظيم أداء وحدات البحوث والتى أعدها اليونسكو مع أكاديمية البحث العلمى أن هنا فى مصر مستوى رفيع من التأهيل العلمى والاكاديمى ليس له نظير فى أى من الـ ١٧ دولة المشاركة بما فى ذلك السويد وبلجيكا وفنلندا ، وبولندا ، ولا يستثنى من ذلك غير الهند وكوريا . وعند محاولة تأسيس سياسة للعلم والتكنولوجيا فى مصر فانه لابد من تحديد محاور أساسية وهى :

١ – تحديد أولويات الانشطة العلمية و البحثية المطلوبة على مستوى المجتمع ككل ، ٢ – تخصيص الموارد المالية اللازمة ، ٣ – إدارة وتوجيه العلم ، ٤ – الارتقاء بتوظيف العلم والتكنولوجيا بما يضمن كفاءة الدولة للخدمات .

والبحث الاخير قدمه الدكتور على الحفناوى بعنوان " فى شأن الخيار التكنولوجى المطروح على مصر ودور الدولة فى التنمية التكنولوجية " حيث يوضح الباحث أن التكنولوجيا هى الاداة الدافعة للتنمية ، وأن تعريفات التكنولوجيا تؤكد على أنها مولدة لسلع ذات قيمة مضافة عالية من مكونات فكرية ، والتى هى نتاج الفكر البشرى من العلم والمعرفة والخبرة ، ويجب العمل على توافر مجموعة من الشروط لحدوث تنمية تكنولوجية منها توافر قدرات بشرية متميزة فى البحث العلمى ، وارتفاع نسبة الشباب المتعلم ، ودعم البيئة المحيطة بمراكز الانتاج بالمزايا الحوافز التشريعية والضريبية لزيادة الانتاج الكمى والنوعى ، وتوافر عناصر البنية الاساسية المتميزة لتيسير عمليات نقل التكنولوجيا وأخيرا تبنى القيادة السياسية لاستراتيجية التنمية .

ويوضح الباحث أن مصر تتمتع بعدد من المزايا النسبية ، حيث توضح الاحصاءات العالمية أن مصر تحتل المرتبة السابعة عشر بين دول العالم من حيث نسبة المتعلمين جامعيا بالنسبة للتعداد الكلى للسكان ، ولكن لابد من رفع مستوى التعليم الجامعى ليتحول الكم الى طاقة مبدعة ومنتجة وأيضا وجود سوق كبير مستهلكا للسلع التكنولوجية ، وبالتالى فان فتح الاسواق هو أفضل السبل لانتقال التكنولوجيا الينا ، وايضا توافر نواة جيدة من بعض الصناعات التكنولوجية وبالتالى فإنه لابد من آليات لرفع التنمية التكنولوجية وذلك من خلال مجموعة من الاطر وهى :الاطار التشريعى ، الاطار الاقتصادى ، و الاطار السياسى .

«مؤتمر» مصر والقوى الكبرى فى النظام العالمى

القاهرة : (٢ - ٤ ديسمبر ١٩٩٥)

حنان محمد عبد العزيز

هناك العديد من التغيرات التى تحدث على المستوى الدولى والاقليمى لذلك كان لابد من وقفة للنظر فى علاقة مصر بهذه القوى الكبرى وان موقعها الاستراتيجى الذى تتمتع به جعلها تتأثر بالقوى المحيطة ، كما انه دفع هذه القوى الكبرى الى اقامة علاقات قوية معها ، وعلى ذلك فقد قام مركز البحوث والدراسات السياسية فى مؤتمره السنوى التاسع بمناقشة علاقة مصر بالقوى الكبرى فى النظام العالمى الجديد .

اولا : الولايات المتحدة الامريكية :

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من اهم القوى التى لها علاقات متميزة مع مصر وأصبحت العلاقات المصرية الامريكية تتسم بالعقلانية فبالرغم من عمق العلاقات المصرية الامريكية فى قطاعات متعددة الا انها عاشت فترات اشبه بالأزمة ، وتركزت أساسا فيما يلى :

١ – موضوعات حقوق الانسان .

٢ – المشاكل الدولية التى تحدث خارج المنطقة مثل البوسنة وهايتى والصومال .

٣ – علاقات مصر مع دول تعتبرها الولايات المتحدة ليست على علاقات معها مثل ليبيا – كوريا الشمالية – العراق –ايران .

٤ – تصويت مصر فى جلسات الجمعية العمومية للامم المتحدة٥ – التبادل الاعلامى الذى يحمل الهجوم من كل طرف على الطرف الآخر .

٦ – الغموض فى الموقف الامريكى فيما يتعلق بمستقبل المساعدات الامريكية .

٧ – موضوع انتشار الاسلحة النووية .

وفى ظل المشاكل الاقتصادية التى تعانيها الولايات المتحدة أصبح هناك اتجاه عام نحو تقليص المعونات الخارجية ، وكان لابد من ايجاد شكل آخر للعلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر فكانت الشراكة المصرية الامريكية ، وبذلك تعد مصر ثالث دولة فى العالم بعد روسيا وجنوب افريقيا تعقد مشاركة مع الولايات المتحدة . وتهدف مبادرة مبارك – ال جور الى تشجيع القطاع الخاص والارتقاء بجودة المنتج المصرى ، ولكى تحقق المشاركة أهدافها تم تكوين اربع لجان فرعية هى :

١ – اللجنة الفرعية للتكنولوجيا والتنمية البشرية .

٢ – اللجنة الفرعية للسياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمار والتمويل .

٣ – اللجنة الفرعية للتنمية المستديمة .

٤ – اللجنة الفرعية للتعليم .

وبالرغم من وجود اختلافات كثيرة بين الثقافة المصرية والامريكية الا ان هذه الاختلافات لم تمنع من خلق قنوات تاثير ثقافى متبادل بين الطرفين ، ومن هنا ياتى دور المكتب الثقافى المصرى فى واشنطن والمركز الامريكى فى القاهرة ، وكافة المؤسسات الامريكية المرتبطة به .

ثانيا روسيا الاتحادية :

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وما ترتب عليه من آثار سياسية وعسكرية كان لابد من دراسة علاقة مصر بروسيا الاتحادية باعتبارها الامتداد للاتحاد السوفيتي . ان روسيا تضع فى الاعتبار ان الشرق الاوسط فى دائرة أمنها الاستراتيجي ولذلك اى نظام فى روسيا لابد ان يواصل سياسة محاور الارتكاز لسياسة الشرق الاوسط والتى تضم ايران والعراق وسوريا ومصر واسرائيل . وبالنسبة لمصر فإن علاقة روسيا مع مصر انحصرت فى نطاق أضيق كثيرا من ميراث العلاقة المصرية – السوفيتية بسبب اوضاع النظام السياسى الروسى وتحولاته الاقتصادية وانتفاء حاجة مصر الى السلاح الروسى الا ان موسكو تحاول المحافظة على هذا الحد الادنى ، وفى المقابل فان السياسة المصرية واعية تماما لاهمية المحافظة على هذه العلاقة مع روسيا تقديرا منها بان روسيا لابد ان تخرج من عنق الزجاجة الحالية وعلى ذلك فإن احتمالات تطور العلاقة بين مصر وروسيا الاتحادية من الامور القائمة لدى كل منهما .

ولاشك ان روسيا الاتحادية فقدت الحوافز الايديولوجية لتوسيع نطاق نفوذها ومع الازمة الاقتصادية التى تعانيها اصبح هناك تراجع من جانبها فى مجال تقديم المساعدات الاقتصادية على اسس ايديولوجية ، فضلا عن تدهور قدرتها على تطوير التبادل التجارى على اسس اقتصادية حيث تحولت روسيا فى مجال تدفق التمويل الدولى من دولة مقدمة للمساعدات والقروض إلى متلقية للقروض والمعونات الخارجية

وتتزامن محاولات العودة الروسية الجديدة الى العالم العربى والشرق الاوسط مع توقيت استمرار المحاولات الامريكية للترويج لما يسمى بالنظام العالمي الجديد فى القطبية الاحادية كما تتزامن العودة الروسية الجديدة الى المنطقة مع بدء تواتر الحديث الجدى عن مشروع النظام الشرق أوسطى الجديد ومن هنا فإن الوجود الروسى الفعال نسبيا يعتبر احد ضمانات التوازن المستقبلى فى هذه المنطقة خاصة بعد تخلى موسكو عن الايديولوجية الماركسية ، الامر الذى يمهد لتعاون اكبر فى المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية والفنية .

ثالثا : الاتحاد الاوروبى :

من أهم القوى التى برزت فى عالمنا الحديث هى الاتحادات والتكتلات الدولية والتى تحرص مصر منذ استقلالها على اقامة علاقات قوية معها ، بل والاضطلاع بدور كبير فى انشاء بعض المنظمات الدولية سواء على المستويين العالمى او الاقليمى ، ومن ابرز تلك التكتلات فى الوقت الراهن الاتحاد الاوروبى .

ان الاتحاد الاوروبى بدوله الكبرى (فرنسا – بريطانيا – المانيا) ودوله المشتركة فى المجال المتوسطى (اليونان – ايطاليا – فرنسا – اسبانيا) يمثل واحدا من اهم التحديات الجديدة التى تواجهها مصر ، كما يمثل فرصة متاحة لصياغة سياسية خارجية ، وسياسة دفاع جديدتين تتناسبان والعلاقات الدولية القائمة وهذا يتطلب :

أ – وضع إطار سياسى واستراتيجي جديد والذى يتطلب بدوره تغييرا هيكليا مؤسسيا داخل مصر حتى يمكن الاستجابة بفاعلية لمتطلبات المرحلة المقبلة من التعاون بين مصر والاتحاد الاوروبى .

ب – الاشتراك فى تكتل اقليمى وايجاد سوق متسعة والقدرة على جلب التكنولوجيا المناسبة والضرورية حتى يمكن التعامل مع هذه التكتلات .

جـ – على المستوى السياسى والاستراتيجى من الضرورى ان تطور مصر اهتمامها بالدول التى لها مصالح كبيرة فى العالم العربى وداخل مصر نفسها وهى بالاساس الدول الكبرى فى الاتحاد الاوروبى (فرنسا – بريطانيا – المانيا) والدول الاوروبية المتوسطية (اليونان – ايطاليا – فرنسا – اسبانيا) والدول التى تقود حاليا عملية التكامل الاوروبى (فرنسا – المانيا)

د – ان تقيم مصر حوارا اجتماعيا مع اوروبا وهو ما يستدعى تقليل الحوارات الفردية مع استغلال مثل هذه الحوارات الثنائية لصالح الجميع .

هـ – على المستوى العسكرى والاستراتيجي فان على مصر تجاوز مسألة استيراد السلاح الى تصنيع كل ما هو محلي مع ايجاد التكنولوجيا اللازمة لذلك .

وحول العلاقات الاقتصادية فان قدرة الجانب المصرى على الافادة من كل برامج التعاون والعمل المشترك مع التجمعات والتكتلات الدولية العالمية منها والاقليمية وعلى رأسها الاتحاد الاوروبى توقف على مدى تحرك الحكومة المصرية نحو إحداث اصلاحات ادارية وإعادة هيكلة المؤسسات وكذلك اجراء اصلاحات تشريعية حقيقية ، وخاصة فيما يتصل بالجوانب الاقتصادية .

وتبدو علاقات مصر الثقافية بدول الاتحاد الاوروبى علاقات قوية واسعة الآفاق ، ولكن من الضرورى الا تقف مصر عند حد التلقى الثقافى من هذه الدول ، والذى يأخذ شكل

مساعدات فى مجالات عديدة مثل التعليم – التنمية الاجتماعية – المحافظة على التراث – التثقيف الفنى .

رابعا الصين :

تعتبر الصين احدى القوى الكبرى من العالم نظرا لما تتمع به من عوامل ذاتية كالموقع الجغرافى – المساحة الشاسعة – الثقل السكانى كما انها تمتلك أهم رموز القوة السياسية والعسكرية وهى حق الفيتو – الاسلحة النووية ، كما انها اصبحت تتمتع بأحد اهم رموز القوة الدولية فى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، وهى معدل النمو الاقتصادى .

فالعلاقات السياسية والعسكرية بين مصر والصين تتسم بعدة خصائص منها ان العلاقات المصرية – الصينية تمر منذ عام ١٩٩١ بمرحلة جديدة يتم خلالها ما يشبه إعادة إكتشاف لتلك العلاقات ، فقد تجاوزت الى حد ما مسألة التفاعل السياسى المستند على قضايا كبيرة ، واتجهت نحو التنسيق والتعاون سياسيا بشأن قضايا ثنائية بينهما ، كما ان هناك تفاوتا بين عمق العلاقات المصرية الصينية من مجال لآخر ، فهناك تركيز نسبى على مجالات التعاون الاقتصادى والثقافى بصوره المختلفة ، أما العلاقات العسكرية فلم تشهد تطورات غير معتادة عما كانت عليه خلال الثمانينات .

ومن ناحية أخرى ، قليلة هى العلاقات المصرية الصينية حيث ان اختلاف اللغة يقف عقبة اساسية فى سبيل إقامة علاقات ثقافية نشطة ، كما ان هناك تقصيرا من جانب مصر فى التخفيف من أثر هذا القانون كما ان بعد المسافة بين البلدين يشكل عائقا ايضا نحو تقدم العلاقات الثقافية بينهما .

ويمكننا استخدام وسائل الاعلام المسموع والمرئى للحد من تأثير هذه العوائق .

خامسا اليابان :

وتعتبر من أبرز القوى الكبرى فى عالمنا المعاصر لما تتمتع به من امكانيات اقتصادية وبما تمتلكه من تكنولوجية متقدمة وقد تطورت العلاقات المصرية اليابانية بتطور الاوضاع بالنسبة لكل مصر واليابان داخل الاطار الاقليمى والدولى ، فالعلاقات المصرية اليابانية تطورت وانتقلت من مرحلة الاهتمام غير المباشر من جانب اليابان بمصر بصفتها نقطة الوصل بين العالم القديم فى آسيا واوروبا الى اعتبارها محطة الاهتمام اليابانى نحو تدعيم علاقاتها بالعالم العربى خصوصا مع حدوث أزمة البترول عام ١٩٧٣ كما ان حرب الخليج ثم مباحثات السلام العربية الاسرائيلية ودور مصر فيها اعاد لمصر اهميتها العربية والدولية ، ولذلك فقد تزايد الاهتمام اليابانى بمصر ، كما ان تنامى القوة النسبية لليابان داخل اطار التفاعلات الاقليمية والدولية قد زاد من اهتمام مصر باليابان وعلى ذلك يمكن القول بأن العلاقات المصرية اليابانية سوف تزداد سواء كميا أو نوعيا .

وفى نهاية المؤتمر تم طرح عدة تساؤلات يتعين الاجابة عليها حتى تستطيع مصر اقامة علاقات متوازنة ومتكاملة مع كافة القوى الكبرى .



إشراف د . نهى المكاوى

نحو خريطة جديدة للقرن الأفريقى

The Horn of Africa - Charles Gordon (Editor) - SOAS, 1994.

يقع هذا الكتاب الذى ألفته مجموعة من الباحثين وحرره تشارلز جوردون الباحث بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن - ناشر الكتاب - فى ١١٧ صفحة . وتدور الأفكار الأساسية حول الخريطة الجديدة لمنطقة القرن الأفريقى فى ضوء انهيار أنظمة الحكم فى اثيوبيا والصومال مع التركيز على اثيوبيا "الجديدة" والصومال والسودان .

أدى سقوط نظامى منجستو هيلامريم فى اثيوبيا وسياد برى فى الصومال عام ١٩٩١ ، الى بروز لاعبين جديدين على ساحة القرن الأفريقى ، وهما : إريتريا وجمهورية شمال الصومال وذلك فى سياق مفهومين للدولة فى تلك المنطقة :

الأول : أن الدولة تقوم على أساس عرقى وثقافى ودينى ولغوى وهو ما حدث فى الصومال وتم تطبيقه مؤخرا فى اثيوبيا من خلال انشاء مجلس لممثلى الدولة على أساس عرقى وهناك اتجاه نحو اعطاء حق تقرير المصير للعرقيات المختلفة .

الثانى : يستند الى رؤية مفادها أن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هى أساس الدولة بمعنى أن المصالح هى الرابط أو القاسم المشترك بين مختلف الجماعات وهو ما ينطبق على الحالة الإريترية . وقد حاولت الدولة الاثيوبية فى السبعينيات والثمانينيات تذويب المسألة العرقية فى اطار السعى لانشاء دولة تقدمية فى حين أن الدراسات الحديثة أثبتت أن الثورة فى اثيوبيا لم تقم لأسباب عرقية وإنما بسبب انعدام العدالة السياسية والاجتماعية .

١- إثيوبيا :

كانت المشكلة بعد وصول ميليسى زيناوى الى سدة الحكم هى عدم خبرة القيادة الإثيوبية الجديدة فى الديمقراطية مثل دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتى السابق . وكانت المعضلة الكبرى هى كيفية التعامل مع بقايا نظام منجستو . كما وجهت انتقادات عنيفة للحكومة المؤقتة بشأن موافقتها على منح الاستقلال لاريتريا فى وقت كان ينادى فيه الإثيوبيون بضرورة طرح الموضوع للمناقشة العلنية سواء فى اريتريا أو فى إثيوبيا .

أ- القوى الأساسية فى اثيوبيا : وهى تتمثل فى القوى الآتية :

- الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير اثيوبيا : على الرغم من أن الجبهة بكل انجازاتها لا تعدو كونها عضوا فى الإئتلاف المؤقت فى اثيوبيا إلا أنها كانت العقل المدبر للحكومة . وينتمى ثلثا مقاتلى الجبهة وقيادتها العليا الى شعب التيجراى الذى يمثل ١٠٪ من شعب اثيوبيا البالغ ٥٠ مليون نسمة .

وقد قامت الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير اثيوبيا بوضع نظرية ثورية ماركسية - لينينية تقسم على مرحلتين : الأولى ثورة قومية ديمقراطية والثانية ثورة اشتراكية على أن يتم فى المرحلة الأولى فقط إقامة تحالفات تكتيكية بين مختلف المجموعات ويكون هناك فترة انتقالية بين المرحلتين . وفى هذا السياق فإن الديمقراطية لا تعنى تعدد الأحزاب ولكن تعدد الآراء فى اطار واحد ، وهو شكل هرمى للحكم الذاتى يضم القرى والمقاطعات والمناطق على أن ينظم كل منها شئونه الداخلية ويتم وضع السياسة المركزية من قمة الهرم التنظيمى . وقد انعكس هذا التصور فى نظام الـ

Baito System الذى طبق فى الانتخابات الاقليمية التى جرت عام ١٩٩٢ .

وخلافا لهذا التوجه اللينينى ، فقد اتخذت مرحلة الانتقال شكلا مغايرا لما أعلنه ميثاق ١٩٩١ ، فقد غيرت تجربة الجبهة فى الحكم مفهومها عن الحكم بمعنى أننا لن نسمع مثلا عن حزب العمال الثورى الاثيوبى . ويرى المؤلف أن المبادىء اللينينية للجبهة لن تطبق إلا على الإطار التنظيمى . وسوف تتلاشى هذه المبادىء تدريجيا مع تجربة الجبهة الشعبية فى الحكم .

– جماعات الأورومو : هى أكبر القوميات المكونة للشعب الإثيوبى وعلى الرغم من أنها مهمشة سياسيا إلا أن الحكومات الإثيوبية المتعاقبة نجحت فى استقطاب أبرز رموزها . وهناك عدة جبهات ممثلة لهذه القومية مثل جبهة تحرير الأورومو والجبهة الإسلامية لتحرير أوروميا . وخلال عقد الثمانينيات واجهت جبهة تحرير الأورومو مشكلة تشتت وانقسام القيادة بسبب التمايزات الدينية والطبقية ، وبالتالى فقد كانت عاجزة عن بناء آلة عسكرية ووضع برنامج سياسى إلا أن أجندة الجبهة السياسية تركز بصفة عامة على الديمقراطية وحقوق الانسان وحق تقرير المصير لشعب الأورومو .

– المركزيون الأمهرة : يمثلون أغلبية السكان فى المناطق الشمالية من إثيوبيا ويتحدثون اللغة الأمهرية ومعظمهم من المسيحيين الأورثوذوكس . وأهم أهدافهم هو استعادة أوضاعهم فى القوات المسلحة وبيروقراطية الدولة والتجارة ومكانتهم فى الأولى قضى عليها ، وفى الثانية مهددة وفى الثالثة لا توجد تحديات تهددها . ويحلم المركزيون الأمهرة "بأثيوبيا العظمى" ويعارضون الاستقلال الإريترى . وهناك عدة اتجاهات ينادى بعضها باستخدام القوة لإزاحة النظام الحالى بينما يرى آخرون وجوب اتباع قواعد اللعبة التى وضعتها الحكومة لأن الأخيرة لا تستطيع الاستمرار بدونهم .

– مجموعات أخرى : هناك العديد من المجموعات العرقية الأخرى التى تسعى الى لعب دور على الساحة السياسية فى اثيوبيا ، منها العفروصوماليو اثيوبيا والسيداما والعدير والنوير والأنواك ، وبعض تلك المجموعات تمتلك مواقع استراتيجية مثل العفر الذين يسيطرون على الطريق المؤدى الى عصب والعيسى الذين يبسطون سيطرتهم على طريق السكك الحديدية المؤدى الى جيبوتى .

ب – القاعدة الاقتصادية للدولة : يمكن القول أن الدولة الإثيوبية بنيت على أساس سياسى وليس اقتصادى . ومنذ عام ١٩٧٤ كانت مصادر تمويل الدولة تنحصر فى الضرائب على التجارة وفى الانتاج الزراعى . وقد تغيرت الأوضاع تماما إبان عهد حكومة ١٩٧٥ الانتقالية لأن التجربة جعلت الشعب الإثيوبى يحجم عن المشاركة السياسية اضافة الى أزمة الحكم وتدهور قدرة الحكومة على إحداث ردود أفعال ازاء الأحداث المحيطة بها .

وتواجه الحكومة الإثيوبية الراهنة عدة مشكلات على الصعيد الاقتصادى :

– الفشل فى وضع استراتيجية اقتصادية متكاملة .

– الدولة الآن تمر بمرحلة اعادة بناء ، وبالتالى فإن التحرير الاقتصادى يمكن أن يحد من سلطاتها فى وضع السياسات الاقتصادية . كما أن التحرير الاقتصادى يعنى تقليص عدد موظفى الحكومة وخفض مستوى معيشة الباقى.

– الدولة تحاول الآن اعادة التنظيم الأمر الذى يتطلب تقليص البيروقراطية الحالية واحلالها ببيروقراطية اقليمية جديدة تمشيا مع فكر النظام الجديد .

٢- "جمهورية" شمال الصومال:

أ- الوضع الاقتصادى : يعانى شمال الصومال من تدمير شامل للبنية الأساسية . ويرجع ذلك لسببين : الأول عدم دفع نظام سياد برى لرواتب الجنود فكانوا يخربون البنية الأساسية ويبيعون بعض مكوناتها . ووصل الأمر الى أنه لم يتبق سوى ١٠ مدارس من ٨٧ مدرسة اضافة لانهيار الخدمات مثل البريد وغيره . السبب الثانى هو عودة حوالى أربعمائة ألف لاجىء من اثيوبيا فى وقت تم فيه اهمال تام للإستثمار فى شمال الصومال خلال عهد سياد برى .

ويعانى شمال الصومال من أن المساعدات الخارجية من فرنسا وغيرها تتوقف على الاعتراف الدولى "بالجمهورية" . كذلك فإن عقود استخراج البترول من الشمال معطلة من الناحية القانونية لأنها أبرمت مع نظام سياد برى الذى كان يحكم الجنوب.

ب – الوضع الدبلوماسى : – إقليميا : فيما يتعلق بعلاقة شمال الصومال بجنوبه هناك رؤية مفادها أنه يمكن اعادة صياغة العلاقة فى حالة توصل مقديشيو الى حالة من الاستقرار النسبى على ألا يكون معنى ذلك تحكم الجنوب فى الشمال مثلما حدث بعد الاستقلال .

على الصعيد العربى ، على الرغم من أن الخليج مصدر للعملة الصعبة إلا أن الشماليين يتعاملون مع دوله بحرص خاصة بعد الموقف العربى الداعم لسياد برى خلال حربه مع إثيوبيا "الماركسية – المسيحية" .

كما أن هناك تقاربا مع كل من اليمن والسودان نتيجة وجود قواسم جغرافية وتاريخية وثقافية مشتركة . وحتى عام ١٩٩٢ كان نظام الجبهة فى السودان يرسل مساعدات طبية وغذائية للشمال إلا أنه حول اهتمامه نحو الجنوب الذى يعده الترابى مسرحا محتملا لنفوذه .

–دوليا : أدى انهيار الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا السابقين الى تمهل الدول الأوروبية فى مسألة الاعتراف الدولى بصفة عامة مما انعكس على "جمهورية شمال الصومال" بصفة خاصة فى ضوء انهيار أهمية القرن الأفريقى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى . فلا يوجد عداء ضد شمال الصومال ولا يوجد تعاطف فى الوقت ذاته . كما تنتظر واشنطن والعواصم الغربية لما ستسفر عنه الأحداث فى الجنوب إذ ربما يمكن اعادة الوحدة بين شمال الصومال وجنوبه .

٣- السودان :

يرى المؤلف انه لم يحدث منذ الاستقلال أن أعطى نظام سوداني اهتماما بالأمن مثل نظام البشير – الترابي . ورغم أن الجيش كان يخسر في الجنوب إلا أن المساعدات الايرانية التي بدأت تتدفق على السودان بعد زيارة رفسنجاني للخرطوم في أواخر ١٩٩١ والتي تضمنت التسليح والتدريب والامداد بمعدات صينية -ساعدت القوات المسلحة وجيش الدفاع الشعبي السودانيان على تحقيق انتصارات عسكرية في الجنوب . وبنهاية عام ١٩٩٢ تضاءلت المخاطر على النظام الحاكم من قبل الجيش نتيجة تغير المعطيات في جنوب السودان .

أ- سياسات النظام : كانت السياسات الأكثر إثارة للعالم الخارجي تلك المتعلقة بحقوق الإنسان إذ سجلت المنظمات المعنية مثل منظمة العفو الدولية و Africa Watch انتهاكات النظام السوداني في هذا المجال بما يمكن معه القول أن ممارسات النظام الحالي يعد الأسوأ منذ استقلال البلاد عام ١٩٥٦ . ويرسم المؤلف ملامح تلك السياسات في النقاط التالية :

١- ضرب النخبة الثقافية - الأكاديمية داخل جامعة الخرطوم وتعريب التعليم العالي وبخاصة داخل الجامعة .

٢- بث الثقافة الاسلامية من خلال وسائل الاعلام المملوكة للدولة

٣- على الصعيد الخارجي أيد نظام الخرطوم صدام حسين في حرب الخليج الثانية إضافة الى تقوية علاقاته بتشاد واريتريا وإثيوبيا وإيران . كما تحولت السودان الى مركز لتصدير الأصولية الى شمال أفريقيا من خلال تدريب المتطرفين بمساعدة ايرانية اضافة الى عمل النظام على تهديد اريتريا وإثيوبيا .

ب - رؤية جنوبية : منذ وصولها الى الحكم لا تريد الجبهة الإسلامية – كما ظهر في مفاوضات نيروبي وأديس أبابا وأبوجا – التوصل الى اتفاق للسلام مع الجنوب رغم الاتفاق الذي وقع بين الميرغني وجارانج عام ١٩٨٨ لاحلال السلام بالجنوب . وتنحصر الرؤية الجنوبية في النقاط التالية :

١- من المستحيل أن تتوصل قيادة الجنوب – رغم انقساماتها – الى تسوية للأزمة مع النظام الحاكم في الخرطوم لأنه لا يؤمن بالديمقراطية . والحل الوحيد للوحدة مع الشمال هو دفع الديمقراطية للمشاركة في اختيار الحكومة .

٢- إن نظام البشير نظام متطرف بكل المقاييس ولا يمكن التوصل الى اتفاق سلام مع نظام يمثل الاسلام العنصر الوحيد في برنامجه السياسي .

٣-إن الجنوب لا يسعى الى التوصل لسلام مع النظام الحالي وأنه وصل الى السلطة عن طريق انقلاب عسكري وليس اجماعا وطنيا . كما أن الجنوب يسعى الى اتفاق مع جميع الأحزاب السودانية حول مستقبل البلاد سواء كانت هذه الأحزاب في السلطة أو خارجها .

جـ - مستقبل السودان السياسي : على الرغم من تشديد اجراءات الأمن المتخذة من قبل النظام الحالي إلا أنه يمكن على المدى القصير أن تؤدي الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية الى انقلاب أو ثورة شعبية مثلما حدث ضد ابراهيم عبود وجعفر نميري عامي ١٩٦٤ و ١٩٨٥. ولكن الفارق الأساسي بين تغير الأنظمة في السابق وامكانية أو احتمال تغير النظام الحالي يكمن في أن التغيير سيكون دمويا هذه المرة إذ أن الجبهة الإسلامية مستعدة لعمل أي شيء حتى ولو قتلت مئات المدنيين العزل للبقاء في السلطة لأن قادتها يعون تماما أن الفرصة السانحة الآن هي الأخيرة لاقامة جمهورية اسلامية في السودان . ويرى تشارلز جوردون أن النظام الحالي سوف يسقط خلال خمس سنوات نتيجة الإنخفاض المستمر في المستوى المعيشي وعزلة النظام الدولية . ويوجز المؤلف مستقبل السودان في السيناريو التالي :

١- بعد اسقاط نظام الجبهة سوف تكون هناك فترة انتقالية لمدة ١٨ شهرا سيحكم السودان خلالها ائتلاف حزبي بدون الجبهة الإسلامية . وخلال تلك الفترة سيتم الإعداد لدستور جديد يضمن لامركزية السلطة لإقناع باقي الأقاليم والولايات بالبقاء في اطار السودان الموحد . وسوف تتميز تلك الفترة بظهور أحزاب جديدة .

٢- بعد ذلك ستجرى انتخابات عامة في الشمال والجنوب في حالة عدم انفصاله ، وسوف يحصل حزبا الأمة والديمقراطي على نصف الأصوات وستحصل الأحزاب الاقليمية على نصيب لم يسبق أن حصلت عليه من قبل .

٣- بنهاية هذا القرن سيكون هناك اعادة ترتيب للساحة السياسية السودانية بحيث يظهر عليها لاعبون جدد تماما .

٤- سوف يكون هناك تعددية ديمقراطية لامركزية من خلال أقاليم ادارية متمتعة بالحكم الذاتي وستمثل فيها مصالح الأقاليم المختلفة .

ويمكن القول أن هذا الكتاب عكس الرؤية الغربية لمنطقة القرن الأفريقي ، إذ نجد على غلاف الكتاب خريطة لمنطقة القرن الأفريقي عليها دولتان جديدتان هما : جمهورية شمال الصومال أو صومالي لاند وعاصمتها هرجيسا ، ودولة جنوب السودان وعاصمتها جوبا ، وهو الأمر الذي يجب أن يسترعي انتباهنا لأن هناك خريطة جديدة يتم رسمها للمنطقة مما يحتم علينا ألا نكون بمعزل عنها بحيث نشارك في صياغتها بما يحقق مصالحنا الحيوية .

ط . د

البحر المتوسط : الحائط المستحيل

Bernard Ravenel: Mediterranee: L'impossible Mur, (Paris: Editions L'Harmattan, 1995).

فى إطار اهتمام الدوائر المختلفة فى بعض دول الاتحاد الأوروبى وخاصة فى الدوائر الدبلوماسية والأكاديمية فى فرنسا ، فقد صدر مؤخرا هذا الكتاب باللغة الفرنسية من تأليف الكاتب المعروف برنارد رافانيل ، وهو من أبرز الكتاب المعروفين فى شئون المتوسط ، وله عدة مقالات وكتب فى هذا الموضوع تسلط الضوء على أهمية هذا البعد فى السياسة الخارجية الفرنسية .

وهذا الكتاب يحتوى على بعض المقالات الهامة التى كتبها المؤلف منذ نهاية حرب الخليج ، وهى تشكل فى رأيه العناصر الهامة التى يجب أخذها فى الاعتبار عند التعامل مع ما يسميه "بالمسألة المتوسطية" ، حيث يوضح بالتحليل والتفسير أهم التحديات والمخاطر التى تواجهها منطقة المتوسط والعلاقات بين أوروبا والدول المتوسطية فى عدة فصول كما يلى :

يتناول الفصل الأول "من العلاقات بين الشرق والغرب الى العلاقات بين الشمال والجنوب" حيث ناقش المؤلف إفتراضا مفاده أن موقف الهيمنة الأمريكية يواجه صعوبات كبيرة لعاملين رئيسيين ، أولهما : عدم قدرة الاقتصاد الأمريكى على تحمل ميزانية الدفاع الأمريكية ، وكذا التنافس الأمريكى الحاد فى المجال التكنولوجى مع اليابان ، وأوروبا الغربية وخاصة المانيا ، إلا أنه يشير أيضا الى أن قراءة المستقبل المنظور توضح أن القوى الدولية البازغة على المستوى الدولى لن تستطيع تحدى الولايات المتحدة بمفهوم القطبية الثنائية الذى كان سائدا من قبل فى النظام الدولى . ثم يناقش دور منظمة حلف شمال الأطلنطى بعد التغيرات الإقليمية فى أوروبا مثل انهيار الاتحاد السوفيتى سابقا ، وتوحيد المانيا وتفكيك منظمة حلف وارسو . ثم يستعرض المبادرات والاجتماعات التى قدمت بشأن دور وعضوية حلف الأطلنطى فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، وأبرز فى هذا الصدد الاجتماع الذى عقده الحلف فى مدينة كنوكى ببلجيكا فى ١٩ يونيو ١٩٩٠ . وأوضح الكاتب بعد ذلك فى جزء تحت عنوان (الشمال يواجه الجنوب) نماذج من الصراعات التى شهدت تدخلات من بعض القوى الدولية فى بؤر اقليمية ملتهبة مثل أفغانستان ، وكمبوديا وأنجولا وناميبيا وموزمبيق، ونيكاراجوا والسلفادور . وأوضح أن هذه الصراعات قد تمت تسويتهابالطرق السياسية والدبلوماسية بطريقة توفيقية بسبب انتهاء الحرب الباردة .

أما الفصل الثالث والمعنون "من تصدير الحرب فى العالم الثالث الى الحرب ضد العالم الثالث" ، حيث يركز على أبعاد حرب الخليج وإبراز أن هذه الحرب وما ترتب عليها من نتائج على المستوى الدولى والاقليمى قد دعت الى إعادة النظر فى هيكلة المؤسسات الدولية الهامة وخاصة الأمم المتحدة ، ثم يتحدث عن آفاق العلاقات بين الشرق والغرب فى التسعينات حيث يركز على أهمية الأبعاد الاقتصادية كأحد أدوات التعاون أو المواجهة بين الشرق والغرب فى التسعينات . ثم يتناول الكاتب فى الفصل الرابع المعنون "بين المثاليين والتحديثيين" ، حيث يتناول رؤية كل من أنصار فريق التحديث والمدافعين عن الأفكار المثالية وتأثير ذلك على عملية التنمية فى البحر المتوسط مشيرا الى خطورة عدم التوازن فى عملية التنمية بين شمال وجنوب المتوسط لأحد أهم العوامل لعدم تحقيق الاستقرار فيه .

ثم يتناول الكاتب فى الفصل الخامس العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبى) والمتوسط تحت عنوان "نحو حدود جديدة للبحر" مشيرا الى أن فرنسا وإيطاليا كإحدى الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية قد لعبت دورا كبيرا فى تأصيل العلاقة بين الجماعة الأوروبية والدول المتوسطية ، وتناول فى هذا الفصل أنماط التغير فى العلاقات بين الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية مثل عقد اتفاقات تجارة تفضيلية وبروتوكولات مالية وتجديد هذه الاتفاقات حتى عام ١٩٩٦ متحدثا عن السياسات الأوروبية المتجددة ومركزا على أن هذه السياسات لم تركز عموما على عملية التنمية فى جنوب المتوسط ، وأوضح أن الفترة الحالية بعد انتهاء حرب الخليج والظروف الدولية والإقليمية المتغيرة تمهد الطريق نحو بناء متوسط جديد . ثم يخصص الفصل السادس والمعنون "مشكلة التلوث فى البحر المتوسط" حيث يركز على هذه القضية التى يتعين فيها التعاون بين شمال وجنوب المتوسط للتخلص من آثارها مشيرا الى أن مصادر هذا التلوث عديدة وأن من أخطرها ذلك التلوث الناجم عن النفايات المستخرجة من انتاج الأسلحة الكيماوية والنووية ، ثم يختتم المؤلف كتابه بفصل تحت عنوان "يوغسلافيا متى تقوم أوروبا بتدمير أوروبا" حيث يتناول فى هذا الفصل أبعاد هذه القضية ويبرز أن إنهيار وتفكك يوغسلافيا الفيدرالية قد أعاد الى الذهن ما يسمى (المسألة الشرقية) مشيرا الى أن هذه المسألة كان لها تأثيرات خطيرة على الاستقرار والأمن فى أوروبا وأن استمرار عدم ايجاد حل لهذه المشكلة قد يؤدى الى انتشار الحرب فى البلقان . ويتناول الكاتب سلسلة المبادرات التى فشلت حتى الآن فى ايجاد حل لهذه المشكلة . وينتهى الكاتب الى القول أن ما يتم من إختفاء البوسنة رويدا رويدا ، كما يتم الآن سوف يقضى على آمال تحقيق الأمن والسلام الأوروبى وفى المتوسط تدريجيا . ثم يخصص الكاتب فى النهاية فصلا تحت عنوان "الجزائر المعمل الجيبوليتيكى لتحقيق الأمن فى غرب المتوسط" حيث يركز الكاتب على أهمية إيجاد حل لهذه القضية مشيرا الى أنها تمثل أحد أهم عناصر تحقيق الأمن والتعاون فى المتوسط .

وبعد فإن هذا الكتاب يعتبر هاما فى مجال تحديد مصادر عدم الاستقرار فى المتوسط وتحديد العلاقات الأوروبية المتوسطية ولم يتطرق الكاتب فى كتابه الى رؤيته لتحقيق الأمن والتعاون فى المتوسط بشكل جماعى ولكنه ركز على أهمية تحقيق حلول لأسباب عدم الأمن فى المتوسط . وهذا الكتاب لم يتضمن أية تحليلات احصائية حول العلاقات الأوروبية المتوسطية أو مناقشة القدرات العسكرية والنووية على ضفتى المتوسط .

ويأتي هذا الكتاب في توقيت مناسب حيث يتصاعد فيه الاهتمام بأهمية المتوسط في السياسات الأوروبية وفي إطار السياسة الخارجية المصرية ، وأنه إدراكا من مصر لأهمية تحقيق الأمن والتعاون في المتوسط قد كانت مبادرة السيد الرئيس حسنى مبارك أمام البرلمان الأوروبي عام ١٩٩١ التي تعرف مبادرة منتدى المتوسط وهذه المبادرة لازالت تعتبر في رأينا الإطار المرجعي الأساسي وآلية دقيقة لتحقيق الأمن والتعاون في المتوسط . ولاشك أن الترحيب الذي لاقته هذه المبادرة المصرية من جميع دول المتوسط يدعونا جميعا لدعم مسيرتها وتوسيع نطاقها من أجل تحقيق الأمن في ربوع المتوسط ، وأنه في الوقت الذي عقد فيه المؤتمر الأوروبي المتوسطي ببرشلونة يومي ٢٦ و ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥ ، كان يحدونا الأمل أن يفتح هذا المؤتمر مسيرة الحوار الأوروبي المتوسطي مع ضرورة تشجيع وتقنين التعاون ليس فقط بين المؤسسات الرسمية الأطراف في هذا الحوار والتي تقوم بجهد محمود في هذا الشأن بل والمؤسسات غير الرسمية مثل مراكز البحوث الاستراتيجية في منطقة المتوسط . ولاشك أن الدور الذي قام به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في هذا الصدد لجهد عظيم في سبيل تشجيع هذا الحوار وتقنينه والحفاظ على قوة دفعه .

وفاء الشناوي الشرقاوي

تقرير التجارة والتنمية

TRADE AND DEVELOPMENT REPORT 1995 . NEW YORK AND CENEVE : UNCTAD , 1995.

قدم الأمين العام للأنكتاد تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ في منتصف سبتمبر من نفس العام . وقد احتوى التقرير على عدة أجزاء تشتمل على مسائل التوجهات العالمية ، التمويل الخارجي والديون ، مع تركيز خاص على بطء معدلات الأداء الاقتصادي في أمريكا اللاتينية وارتفاع معدلات البطالة في دول الشمال .

ففي الجزء الخاص بالتوجهات العالمية ، يرى التقرير أن الاقتصاد العالمي قد فقد قوة دفعه خلال عام ١٩٩٥ من خلال بطء معدلات النمو في الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر بسبب - ضمن أسباب أخرى - تدني قيمة الدولار الأمريكي وواردات أمريكا اللاتينية من أوروبا الغربية واليابان . كما أظهرت أسعار السلع الأساسية انخفاضا خلال عام ١٩٩٥ عما كانت عليه في العام السابق ، وبالمقابل زادت معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية في آسيا وكذلك في دول شرق ووسط أوروبا . وقد أظهرت العوامل الهيكلية دورا تقييديا لأداء اقتصاديات عدد كبير من الدول ، ومن أمثلة ذلك تدني معدلات الاستهلاك في اليابان ومحدودية إجراءات استمالة الاستهلاك وبالتالي لم تؤد إلى انتعاش اقتصادي . ونفس الشئ بالنسبة لبرامج التكيف الهيكلي في أفريقيا التي حققت تحسنا متواضعا للغاية .

أما فيما يتعلق بالتمويل الخارجي والديون ، فقد تركز التمويل الخارجي على عدد محدود نسبيا من الدول الناشئة ودول شرق ووسط أوروبا ، بينما انخفضت معدلات إقراض البنوك التجارية لأفريقيا وغرب آسيا وشرق أوروبا بصفة عامة . ورغم تبني نادي باريس لقواعد نابولي الجديدة فإنها جاءت أقل من التوقعات كما أن تطبيق هذه القواعد جاء متسما بالتردد . كذلك أدت قيود ميزانية وقانونية وسياسية لدى بعض الدول الدائنة إلى عدم تقديم المعاملة المطلوبة للدول الأكثر فقرا أو الأكثر مديونية . كذلك تزايد خلال العام المنصرم عبء الديون متعددة الأطراف المستحقة من قبل دول مدينة منخفضة الدخل إلى مؤسسات تمويلية متعددة الأطراف مما يستوجب اهتماما خاصا ، رغم ما اتخذته هذه المؤسسات من خطوات لتخفيف عبء هذه الديون ، خاصة من خلال إعادة تمويل الديون بموارد ذات شروط تفضيلية . إلا أن هذه الموارد - كما يرى التقرير - يجب ألا تكون على حساب موارد مساعدات التنمية لدول الجنوب .

ثم ينتقل تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتناول إبطاء معدلات الأداء الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ، ويربط ذلك أساسا بظاهرة تدفق رؤس الأموال عكسيا من هذه الدول مع التركيز على انهيار قيمة البيسو المكسيكي في ديسمبر ١٩٩٤ وما تبع ذلك من حالة كساد في المكسيك - رغم الصفقة الدولية المسماة "إنقاذ المكسيك" ، ويبقى بعد ذلك حصول دول أمريكا اللاتينية على موارد من الأسواق المالية الدولية محدودا . ويشير التقرير أيضا إلى تعويم سعر العملة في البرازيل لعدم قدرة السلطات على الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار في ظل غياب أي موارد خارجية للائتمان . وقد أثار تذبذب التمويل الخارجي لأمريكا اللاتينية مفاجأة لدى المراقبين ورجال الأعمال على حد السواء . وبالمقابل يوضح التقرير أن نقطة الضعف في اقتصاديات أمريكا اللاتينية - ويعكس الحال في دول شرق وجنوب شرق آسيا - هي اعتمادها على معدلات مرتفعة من المدخرات المحلية وعلى أسعار صرف ذات قدرة تنافسية مرتفعة مما أدى إلى نهضة استهلاكية في مقابل إضاعة القدرة التنافسية لصادرات تلك الدول مؤديا بدوره إلى عجز متصاعد في موازينها الجارية دون زيادة مماثلة في قدراتها الإنتاجية .

ويشير التقرير إلى أن عددا من دول أمريكا اللاتينية تعاني الآن الحاجة إلى برامج تكيف حادة وصعبة بما يحقق أوضاع موازين المدفوعات بها . وقد يحتاج الأمر إلى استيعاب تخفيضات حادة في الواردات ومعدلات الاستيعاب المحلية . إلا أن تدفق رؤوس الأموال إلى دول القارة سيجعل من الصعب الجمع بين

الحاجة لزيادة الدخل لفئات اجتماعية مختلفة وبين القدرة على احتواء التضخم . وحتى تنجح سياسات التكيف في وضع أسس نمو قابل للإدامة في المستقبل يجب معالجة أوجه قصور ثلاثة ظهرت خلال خروج أمريكا اللاتينية من أزمة الديون هي : الدرجة المحدودة للقدرات التنافسية ، المعدلات المنخفضة لإعادة استثمار الارباح ونقص الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية . وينصح التقرير دول أمريكا اللاتينية بالاستفادة من قدرة عدة دول أسيوية على اختراق الأسواق العالمية مستفيدة من المدخرات الخارجية وتنظيم مؤسساتها المالية .

وفي محور أخر للتقرير ، تناول الخسائر التجارية الضخمة التي عانت منها عدة مصارف وهو مانبهت إليه غياب السيولة لدى بارنجز في فبراير ١٩٩٥ وهو الأمر الذي دعا قمة الدول الصناعية السبعة في هاليفاكس إلى الحث على تقوية التعاون الدولي في مجال الرقابة المالية لحماية النظام المالي ويرى التقرير أن تحقيق هذا الهدف يستوجب أطرا مؤسسية وقانونية قوية بما في ذلك ترتيبات لتسوية الالتزامات . وقد حذر التقرير من محاولة المبادرات المصطنعة لجذب رجال الأعمال إلى الأسواق المالية الناشئة التي تحكمها المضاربات مما يهدد القطاع المالي العالمي بأسره . وأشار التقرير إلى مبادرات من جهة الاتحاد الأوروبي ولجنة بازل للسيطرة على مخاطر السندات المصرفية . ورغم تلك المبادرات ، فستستمر تلك المخاطر في الفترات التي تشهد تذبذبا في أسواق المال وأزمات ضخمة في السيولة .

ثم يأتي الجزء الأكبر في التقرير والذي يغطي موضوع البطالة في دول الشمال . ووصف التقرير هذه الظاهرة بأنها الأزمة الحقيقية في اقتصاديات السوق الحرة المتقدمة في ضوء زيادة نسبة البطالة بها من ٢ر٣٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣ ، إلى ٣ر٧٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٤ . كما أن نوعية الوظائف الجديدة التي تنشأ هي اكثر تواضعا وأقل رواتب عما قبل ، مما أثر سلبا على نصيب القوى العاملة في النمو للدخل القومي ، ويشير التقرير إلى من يلقي عبء هذا الوضع على استيراد السلع المصنعة من الدول النامية والتي تعتمدها بدورها على استغلال الأيدي العاملة في تلك الدول ، بينما هناك من يلقي العبء على غياب المنافسة في الدول والأقاليم المتقدمة . إلا أن التقرير يتهم هذه الآراء بأنها تدعو للحد من عولمة وتحرير التجارة الدولية وتناقض روح ونص اتفاقيات جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، وتؤثر سلبا على صادرات الدول النامية ودول شرق ووسط أوروبا التي تمر بمرحلة تحول بشكل خاص إلى الدول الغربية التقدمة .

ولاينفي تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن صادرات الدول النامية التي تعتمد على الأيدي العاملة غير المدربة حلت محل إنتاج الدول الغربية المتقدمة من هذه السلع مما أدى بدوره إلى زيادة معدلات البطالة في صفوف العمالة غير المدربة في تلك الدول . إلا أن التقرير يرى أن تصدير الدول النامية لمنتجات مصنعة إلي دول الشمال يجعلها بدورها تتمكن من زيادة وارداتها من الشمال وبالتالي توفير فرص عمل إضافية بها . كما أن الميزان التجاري بين الشمال والجنوب هو لصالح الشمال بفرق شاسع وبالتالي فهذا الفارق يضيف إلى فرص العمل التي تنشأ في الشمال ويقللها في دول الجنوب . كما ينفي التقرير وجود صلة بين الاختلافات بين الدول المتقدمة في البطالة البنيوية وبين الاختلافات في موازينها التجارية مع الدول النامية ، فهناك دول عانت انخفاضا حادا في ميزانها التجاري مع الدول النامية - كما هو الحال في كندا - ولكنها كانت الأوفر حظا في زيادة فرص العمل المتاحة في القطاع الصناعي . كما أن زيادة صادرات الشمال إلى الجنوب من السلع التي يستلزم إنتاجها أيد عاملة ماهرة لم يؤد إلى زيادة فرص العمل لهذه العمالة بشكل كبير في الدول المتقدمة ، ولم تزد مرتبات هذه العمالة هناك بشكل جذري .

وفي السياق نفسه ، يشير التقرير الى السابقة التاريخية في الخمسينات والستينات عندما نافست إيطاليا واليابان الدول الصناعية الأخرى في الغرب في تصدير السلع كثيفة العمالة ولم يؤد ذلك إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة في هذه الدول الأكثر تقدما . وأخيرا ينفي التقرير أن تكون الصادرات المصنعة من الدول النامية إلى المتقدمة هي كثيفة العمالة أو معتمدة دائما على رخص الأيدي العمالة .

ويرى نفس التقرير أن إدخال تكنولوجيا جديدة أيضا ليس مسئولا عن التصاعد في حجم البطالة في الدول النامية المتقدمة نظرا لأنه كان من الممكن إعادة توزيع هذه العمالة على قطاعات اقتصادية أخرى كماحدث في فترات سابقة .

وهناك تفسير - يحظى بإجماع الاقتصاديين ويؤثر بشكل متزايد على صناع السياسة - يرى أن هناك عوائق تحول دون توازن العرض والطلب في أسواق العمالة بما في ذلك قوانين تجعل العمالة أكثر تكلفة لاصحاب العمل وتحول دون تخفيض المرتبات . إلا أن هذا التفسير يصلح على مستوى الوحدة الاقتصادية وليس على مستوى الاقتصاد ككل ، حيث أنه قد يخفض نصيب العمالة مقابل زيادة نصيب أصحاب الأسهم في الثروة دونما ضمان بزيادة الاستثمار . كما أن مرونة أسواق العمل اللامتناهية ستؤدي إلى انخفاض مجمل الطلب . كما أن الواقع يشهد بأن أسواق العمل شهدت مرونة متزايدة دونما زيادة إيجاد فرص العمل بل أدت إلى سعي أصحاب العمل إلى زيادة قدراتهم التنافسية دونما توسيع قدراتهم الانتاجية . كما أن مرونة أسواق العمل أدت إلى تحويل البطالة المعلنة إلى بطالة مستترة بتحويل العمالة إلى وظائف ذات مرتبات وإنتاجية أقل ، مثلما هو الحال في قطاع الخدمات كما حدث في المملكة المتحدة خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ ، أو في القطاع الزراعي في الدول التي تفرض عليه حمائية ضخمة مثل اليابان .

ويرى التقرير أن تدهور معدل إيجاد فرص العمل تزامن مع تدني معدل تكوين رأس المال في دول الشمال من ٦٪ خلال الفترة من ١٩٦٠إلى ١٩٧٣ الى ١ر٢٪ خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠ . ولم ينتج تدني معدلات الاستثمار عن ارتفاع تكلفة العمالة بل نظرا لمجمل البنية الاقتصادية : أي السياسات النقدية التقييدية خلال العقدين الأخيرين التي أدت إلى انخفاض في معدلات الطلب والناتج - أوجد بدوره - خللا بين القوة العاملة ورأس المال . كذلك أدت تلك السياسات التقييدية إلى رفع أسعار الفائدة إلى معدلات غير مسبوقة أدت إلى تذبذب أسعار الصرف وانعكس تذبذب المتغيرات المالية على مجمل الطلب ممثلا في الاستهلاك والصادرات والواردات . وقاد كل ذلك الى تثبيط الاستثمار الخاص في الأصول الثابتة .

وفي حالة بعض الدول الصناعية المتقدمة ، نتج عن تخفيض الإنفاق في الاستثمارات العامة - خاصة البنية الأساسية - تدني معدلات الاستثمار الخاص .

ولا يوصي تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بسياسات في جانب الطلب فقط ، بل في جانب العرض أيضا خاصة التدريب والتكوين المهاري مع التحول من مكافآت البطالة إلى حوافز للتوظيف وهي ستؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي عائدات

الضرائب .

ولزيادة معدلات الاستثمار ، فهناك حاجة لتوفير تكلفة أقل لرأس المال لرجال الأعمال وتحسين فرص توسع المشروعات الاقتصادية . كما يقرر التقرير أن التوسيع في الطلب لن يؤدى بالضرورة إلى معدلات تضخمية أسرع في ظل مرونة الأسواق العمالة والمنافسة العالمية المتزايدة وفي ظل الوضع الراهن تتعمق الصلة بين المرتبات والأسعار وزادت أسعار السلع الأولية في وقت تدنت فيه معدلات التضخم كما انخفضت العائدات الحقيقية للعمل وزادت الإنتاجية بدرجة غير مسبوقة .

وفي بعض الدول يمكن أن تؤدى زيادة الاستثمار في القطاع العام الخاص بالبنية الأساسية إلى توفير فرص عمل ، بل وإلى ديناميكية تكنولوجية في قطاعات الاتصالات وغيرها . إلا أن التقرير يوصي بتقييم الاستثمارات على نفس الأسس التي يتم بها تقييم الاستثمارات الخاصة ، وبالتالي يجب أن يكون الاستثمار العام ممولا لذاته ولا يضيف عبئا هيكليا على الميزانيات الراهنة . وباستثناء اليابان فإن السياسات الحكومية لم تستخدم لإدارة الطلب ، وشهدت كافة الدول زيادة في ديونها وعجز ميزانياتها ، وبالتالي يجب معالجة مسألة المديونية العامة .

ويوصي التقرير بإعادة توجيه السياسات النقدية تجاه النمو والعمالة والتوصل إلى أسعار فائدة ثابتة ومنخفضة والسماح بتباين أكبر في معدلات التضخم . وأثبتت التجربة الأمريكية أخيرا أن تذبذب أسعار الفائدة يؤدى إلى عدم التيقن وعدم استقرار العملة وأسواق السندات . كذلك يجب على الدول مراعاة تأثير التوسع في التوظيف على موازين المدفوعات . ويحذر التقرير من التنافس في تعويم العملات بما يضر بالتجارة والمدفوعات الدولية ، وبالتالي يطلب تنسيق التوظيف على نطاق دولي . ويحذر التقرير في النهاية من فرض قيود تجارية في دول الشمال بحجة ضمان معايير مرتفعة للعمل في دول الجنوب لأن ذلك يحط من القيمة التنافسية لصادرات العالم الثالث ، بل ان ذلك سيؤدى في نهاية المطاف إلى تخفيض الدخول في دول الشمال ، والحد من فرص العمالة والناتج والصادرات في دول الجنوب وسيضر بالدول النامية الأكثر تخلفا وليست الأكثر تقدما .

ونذكر في النهاية أن عددا من الدول الغربية – على المستويين السياسي والإعلامي ـ قد انتقدت اجزاء من التقرير – خاصة الجزء الخاص بالبطالة في دول الشمال – وماذهب إليه تقرير الأنكتاد في هذا الشأن من إلقاء اللوم على البنية الاقتصادية في دول الشمال ذاتها وليس على زيادة واردات هذه الدول من السلع المصنعة القادمة من دول الجنوب . وبالتالي رفضت هذه الآراء العديد من التوصيات التي حملها التقرير خاصة فيما يتصل بسياسات حكومية ونقدية يجب إتباعها لتشجيع إيجاد فرص العمالة والعمل على تثبيت أسعار فائدة . كما حرصت تلك الدوائر على إبراز عدم إمكانية حل المشكلات الخاصة بالتوظيف والنمو في دول الشرق دون إجراءات قد يكون لها انعكاسات على النظام التجارى الدولي .

د . وليد عبد الناصر

الاقتصاد السياسى الحديث للصين : المارد يستيقظ

Susumu Yobuki, China's New Political Economy: The Giant Awakes, Stephen M. Harner (Translator) Westview Press, U.S., 1995, p. 309.

في الوقت الذى اتجهت أنظار العالم الى الصين حيث عقد مؤتمر المرأة في بكين (٤-١٥ سبتمبر) ، تثير التجربة الاقتصادية الصينية الإعجاب بما أنجزته ، مما يؤهلها لأن تصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم مع مشارف عام ٢٠٠٢ ، وذلك على إثر تخليها عن المبادىء الماركسية وقيادتها للنمو الإقتصادى مما مكنها من تحقيق معدل نمو يصل الى ١٠٪ (يعد من أعلى معدلات النمو في العالم) مع اتاحة قدر من الاستقلالية للأقاليم الصينية .

ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب الذى يهدف الى تحليل عملية ونتائج التحول الاقتصادى في الصين ، ومحاولة التنبؤ بمستقبل هذا التحول .

يقع الكتاب في ٣٠٩ صفحات من الحجم المتوسط ، ويتضمن ٢٢ فصلا تغطى كافة الموضوعات والقضايا التي ترتبط باقتصاد الصين والتحولات التي طرأت عليه .

يتناول الكاتب مشكلة الانفجار السكانى في الصين متعرضا لإحصائية الكتاب الإحصائى الصينى السنوى الصادر في ١٩٩١ الذى عرض مراحل نمو هيكل السكان ، وهى كالتالى :

أولا : مرحلة الجيل الذى ولد خلال الحرب مع اليابان حيث تميزت هذه الفترة بزيادة عدد السكان فوق الخمسين عاما .

ثانيا : زيادة السكان خلال الخطة الخمسية الأولى التي تميزت بنمو سكانى عال بعد فترة حرب طويلة ، تبعها استقرار سياسى وتسارع معدلات البناء الاقتصادى .

ثالثا : انخفاض عدد السكان في المدى المتوسط . ويطلق عليها فترة السنوات الثلاث المتواصلة للكوارث الطبيعية بسبب المجاعة التي أدت الى وفاة ١٠ ملايين نسمة .

رابعا : زيادة السكان خلال الثورة الثقافية : بعد عام ١٩٦٢ أدت الثورة الثقافية والاصلاح الاقتصادى الى ارتفاع معدل المواليد على الرغم من عدم الاستقرار السياسى ، فوضعت الحكومة سياسة مقيدة تحد من عدد المواليد .

خامسا : سياسة طفل واحد تؤتي ثمارها: عند النصف الأول من فترة دنج زايوبنج في بداية عام ١٩٧٨ ، استقرت سياسة الحكومة سياسة طفل واحد مما أسفر عن تقليل معدل نمو السكان

. وفى بداية الثمانينات تبنت الحكومة خطة تهدف الى الوصول بحجم السكان الى ٢ر١ بليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ ، إلا أن العدد ارتفع الى ٣ر١ بليون نسمة .

ثم يعرض لأهم المشاكل التى سوف تواجه الصين فى حالة استمرار معدل النمو السكانى الحالى وهى :

– ضرورة توفير الغذاء ، المسكن والملابس وكافة المتطلبات الأخرى لـ ٥ر١ بليون نسمة .

– الحاجة الى خلق فرص عمل جديدة خلال الثلاثين أو الأربعين سنة القادمة لـ ٢٠٠ مليون فرد يتوقع انضمامهم لقوة العمل .

– تحقيق التعليم ورفع المستوى الثقافى لأكثر من ٢٠٠ مليون فرد جاهل.

وتحت عنوان النتائج الاقتصادية لتغير الاتجاهات السياسية يشرح الكاتب فترات أو مراحل البناء الاقتصادى فى الـ ٤٥ سنة منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية وهى :

– مرحلة التعافى (الانتعاش) الاقتصادى (١٩٤٩–١٩٥٢) التى تلت فترة الحرب الأهلية الصينية (١٩٤٦–١٩٤٩) والحرب ضد اليابان (١٩٣٧–١٩٤٥) ، فقد عانى الاقتصاد الصينى من خسائر متعددة خلال تلك الحروب ، لكنه بدأ فى التحسن عند نهاية ١٩٥٢ .

– الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٣–١٩٥٧) التى اهتمت بالزراعة والتحول الاشتراكى للصناعات الخاصة والمشروعات التجارية .

– الخطة الخمسية الثانية (١٩٥٨–١٩٦٢) حيث تحقق خلالها طفرة هائلة فى الانتاج تبعتها أزمة اقتصادية ضاعف من أثرها الخلاف الصينى – السوفيتى.

– مرحلة الاصلاح (١٩٦٣–١٩٦٥) حيث حدث انهيار وأزمات اقتصادية مصحوبة بمجاعة أودت بحياة ١٥ مليونا، مما ترتب عليه تجاهل الخطة الخمسية . واتجه الاقتصادى الصينى الى الاصلاح والتركيز على المشروعات الصناعية كزيادة الانتاج .

– الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦٦–١٩٧٠) فقد أسفر تحرير السياسات الاقتصادية خلال حقبة الاصلاح عن انتعاش الانتاج فى الريف ، وذلك بالرغم من ظهور تفاوت فى التوزيع الاجتماعى بين الفلاحين وانقسامهم الى أغنياء وفقراء .

– الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧١–١٩٧٥) فى أوائل السبعينات بدأت الثورة الثقافية وقد ساعد استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة واليابان على ظهور مؤشرات .

– الخطة الخمسية الخامسة (١٩٧٦–١٩٨٠) التى وضعت فى أواخر سنوات الثورة الثقافية ، ومثلت مرحلة انتقال من حقبة ماوتسى تونج الى فترة دنج زايو ينج .

– الخطة الخمسية السادسة (١٩٨١–١٩٨٥) التى مثلت مرحلة الاصلاح والتحرير التى قادها دانج زايو ينج ، وأسفرت عن زيادة انتاج القمح الى ٤٠٠ مليون طن فى ١٩٨٤ .

– الخطة الخمسية السابعة (١٩٨٦–١٩٩٠) التى تعد الجزء الثانى من برنامج دانج للاصلاح والتحرير ، حيث استكمل الاصلاح الاقتصادى فى المدن والصناعات مما ترتب عليه مضاعفة حجم التضخم ، وتراكب ذلك مع ظهور المطالبات بالتحول السياسى صوب الديمقراطية والتعددية على أيدى الطلبة والمثقفين التى قمعتها السلطات الصينية فى أحداث الميدان السماوى .

وبالنسبة للدوافع الاقتصادية وراء التحول الى القطاع الخاص يلخصها الكاتب فى :

أولا : التدهور فى الشركات المملوكة للدولة ، فقد قلت مساهمتها فى الانتاج من ٨٠٪ فى ١٩٧٠ الى ٤٨٪ فى عام ١٩٩٢.

ثانيا : العجز فى المشروعات المملوكة للدولة حيث بلغ حجم الخسائر المالية حوالى ٣٠٪ ، وقدر حجم الدعم المقدم لتغطية عجز شركات القطاع العام ما يعادل نصف قيمة الأرباح الصناعية ، وفى الواقع يرجع العجز فى هذه المشروعات الى ارتفاع تكاليف المواد الخام والعمالة ، سواء ادارة الشركات وأخطاء التنظيم فى هذه المشروعات .

ثالثا : فضيحة الدين الثلاثى وتعنى عدم قدرة المشروعات على سداد ديونها للبنوك بسبب عدم قدرتها على تحصيل مستحقاتها من الشركات الأخرى مما أدى الى عدم سيولة النظام ككل .

رابعا : نمو المشروعات فى القرى والمدن الريفية .

خامسا : حدوث تدفقات فى المشروعات الاستثمارية الأجنبية .

سادسا : ملاءمة الأوضاع الاقتصادية لإمكانية نمو الاقتصاد الخاص .

ثم يعرض الكاتب لأخطر مشكلة تواجه الصين وهى الصراع الدائم من أجل إطعام شعب يبلغ تعداده ٢ر١ بليون نسمة . فيتوقع زيادة الطلب على القمح بسبب الزيادة السكانية ، ومتطلبات المعيشة المطردة ، بالاضافة الى وجود فائض مهدر نتيجة سوء الاستخدام . كل ذلك فى ظل احتمال انخفاض مساحة الأراضى الزراعية الى أقل من ١٠٠ مليون هكتار متواكبة مع ضعف إمدادات المياه ، مما قد يهدد بحدوث أزمة .

من ناحية أخرى ، يتناول الكاتب قضية التجارة الخارجية مؤكدا على التجارة الدولية فى ظل سياسة التحرير ، فقد اتبعت الصين سياسة تقوم على الحد من حجم الواردات فى حقبة ماوتسى تونج ، والسعى للحفاظ على التوازن عن طريق تقليل الواردات بعد حدوث عجز فى الميزان التجارى فى أى عام ، وقد استمرت هذه السياسة حتى عام ١٩٨٤ مع ظهور بوادر لمنح بعض الحرية فى استخدام العملات الأجنبية للأقاليم الصينية والشركات العملاقة ، ونتيجة لذلك اعتبرت سياسة الحد من الواردات غير الفعالة لمعالجة الديون ، ومع عام ١٩٨٩ بدأ الاصلاح بخطى أوسع مما أسفر عن حدوث فائض فى أوائل التسعينات .

وعلى أية حال ، فقد زادت الصادرات الصينية خلال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات حيث استحوذت هونج كونج وحدها على ٤٠٪ منها ، اليابان ١٥٪ ، الولايات المتحدة ١٠٪ ، ودول الاتحاد الأوروبى أقل من ١٠٪ ، وهذه الدول هى التى تمد الصين بالواردات ، فصادرات اليابان الى الصين تقدر بـ ٢٤٪ من الواردات الصينية فى ١٩٨٠ .

ويتساءل الكاتب عن محدد العلاقات الصينية – الأمريكية ، هل هو حقوق الانسان ، أم التجارة الدولية ؟

وفى تنبؤه بمستقبل الصين ، يرى أن هناك أسبابا تدفع لاستمرار معدل النمو المرتفع هى :

– انخفاض مستوى معيشة الشعب الصيني مقارنة بالشعوب الأوروبية .

– ارتباط الصين بالبيئة الدولية في شرق آسيا المحيطة بها حيث توجد منافسات مع تنين الصغار (دول الآسيان التي تشمل تايوان ، كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، سنغافورة ، ناهيك عن اليابان) فالصين تمثل شريكا في السوق باعتبارها موردا ومتلقيا للمواد الخام والتكنولوجية ، وبالتالي طالما استمرت دول شرق آسيا في لب النمو الاقتصادي العالمي ، طالما سيتمكن الاقتصاد الصيني من التمتع باثار هذا النشاط . وتعد الصين القاطرة لدول آسيا في قطار القرن الحادي والعشرين.

– ان الصين دولة عظيمة تحظى بامكانيات هائلة وقدرات اقليمية عظيمة تمكن من استمرار انخفاض التكلفة لفترة طويلة .

لكن مع ذلك تواجه الصين عقبات في طريق النمو تتلخص في :

أولا : التناقض بين التنمية الاقتصادية والنظام السياسي ، ففي حين تتقدم الصين تجاه اقتصاد السوق، فهي مازالت ترزح تحت حكم ديكتاتوري الحزب الشيوعي .

ثانيا : هناك مشاكل في البيئة العالمية ، أهمها نقص الموارد خاصة موارد الطاقة .

ثالثا : عدم المساواة بين المناطق والأقاليم الصينية المختلفة بالاضافة الى التفاوت في مستويات الدخول .

ع • ح

مؤلفات أجنبية حديثة

مذكرات الساسة:

Shimon Peres Battling for Peace: A Memoir , New York: Random House, 1995; 350 p.

الصراع من أجل السلام :

نقرأ في مذكرات شيمون بيريز عن دوره في توطيد علاقات اسرائيل بفرنسا وأثر هذه العلاقات على التكنولوجيا النووية الاسرائيلية ، كما نقرأ عن دوره في المراحل الأولى من المفاوضات الاسرائيلية المصرية ثم في عملية غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، ثم عن دوره كرئيس للوزراء في الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ ، وأخيرا عن دوره في المفاوضات السرية التي جرت بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو عام ١٩٩٣ . يتعرض بيريز بالنقد للدبلوماسية الأمريكية ولإسحق شامير لأنهما يوليا اهتماما مناسبا لإتفاقه السري مع الملك حسين – ملك الأردن – عام ١٩٨٧ . وعن تاريخ العلاقات المصرية الاسرائيلية في الخمسينات يقدم بيريز معلومات كثيرة عن الدور الاسرائيلي في تفجير المنشآت الأمريكية والانجليزية في مصر لإفساد العلاقات بين عبد الناصر والقوى العظمى ، ولكنه لا يفصح بالطبع عن أسماء المشاركين في هذه العمليات .

فيما عدا هذا لم تكشف مذكرات بيريز عن أسرار بقدر ما كشفت عن علاقة هذا الرجل ببعض من ساسة اسرائيل الراحلين والحاليين ككشفه عن احترامه الشديد لكل من بن جوريون وموشى ديان وعدائه الشديد للمحافظين المتطرفين في اسرائيل أمثال إريل شارون .

الولايات المتحدة الأمريكية :

Richard Nixon Beyond Peace, New York: Random House, 1994, 262 p.

ما بعد السلام :

هذا هو العمل العاشر والأخير للرئيس الأمريكي الراحل ريتشارد نيكسون . يقدر نيكسون في هذا العمل أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تربط بين اقتصادها الداخلي ودورها القيادي على الساحة الدولية لأن صحة الاقتصاد الأمريكي من قوة الاقتصاد العالمي واستقراره ، كما أن أمن الولايات المتحدة من استقرار الأمن والسلام العالميين .

يتناول نيكسون في الجزء الثاني من الكتاب موضوعات استراتيجية بعينها منها موضوع حلف شمال الأطلنطي ، فيؤكد على أهمية هذا الحلف للإبقاء على ألمانيا الموحدة داخل المعسكر الغربي والسيطرة على طموحات الدولة الروسية – تلك الطموحات التي لم تزل بانهيار الشيوعية هناك . وفي هذا الصدد يحبذ الرئيس الأمريكي السابق الاستمرار في مساندة بوريس يلتسين لأنه أكثر القواد الروس تعاطفا وتعاونا مع الولايات المتحدة ، كما يحبذ توسيع عضوية حلف شمال الأطلنطي لتشمل بولندا والمجر وجمهورية السلوفاك والجمهورية التشيكية ، ويرى ضرورة اعادة ترتيب الأدوار والمهام داخل الحلف مما يسمح بدور للحلف في بؤر الصراع خارج أوروبا ، ويزيد من نفوذ الدول الأوروبية في عملية اتخاذ القرار الجماعي للحلف .

يتناول نيكسون منطقة آسيا معلنا أهمية الدور الأمريكي هناك ، وذلك لما تتصف به هذه المنطقة من احتمالات الصراع الحاد . يؤكد نيكسون أن الدور الأمريكي في آسيا يعادل في أهميته دور الولايات المتحدة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأن القارة الآسيوية تجمع بين عدد من الدول الإقليمية ذات التاريخ التنافسي الطويل . ذلك التاريخ الذي يخلو من تجارب التعاون الديمقراطي . وقد يترتب على ذلك أن تكون الولايات المتحدة مطالبة بلعب دور الوسيط المحايد لكبح جماح الصراع بين

روسيا والصين واليابان والهند . على عكس أعماله السابقة ، يولي نيكسون فى هذا العمل (الجزء الثالث) اهتماما خاصا بالجبهة الداخلية ، والتى تعانى مشاكل عدة متفجرة أدت بالبعض لأن يدعو الي تقليص دور أمريكا الخارجى وتركيز الجهد على الجبهة الداخلية (بول كيندى وبات بوخانن) .

يتناول نيكسون بتفصيل غير معتاد بعض المشاكل الامريكية الداخلية كالتأمين الصحى والاجتماعى والتعليم ومشاكل الأسرة والجرائم فى المدن ودور الدين فى المجتمع وفى السياسة . يعرض نيكسون فى كل من هذه المجالات وجهة نظره المحافظة والتى تمثل أحد أجنحة الحزب الجمهورى . تقول هذه الوجهة بضرورة الاصلاح لا عن طريق التقوقع والانغلاق على الذات بل عن طريق اعادة النظر فى الثورة الاجتماعية التى صاحبت حقبة الستينات ، ونتج عنها ضرر بالغ للقيم المجتمعية المحافظة كما نتج عنها ازدياد الدور الاشتراكى للحكومة الفيدرالية . وعليه فهو يدعو الى تقليص ميزانية الحكومة الفيدرالية وحجم بيروقراطيتها الكبير مع إعطاء الحكومات المحلية المزيد من الحرية للتعامل مع المشاكل الاقتصادية الإجتماعية حسب ظروف وامكانيات كل ولاية . كذلك يحبذ نيكسون إلغاء كل القوانين التى تعطى الأقليات ميزات خاصة وفتح أسواق العمل والاستثمار للمبادرة الفردية مع إعادة الحياة الى نسق القيم المسيحية المحافظة دون أن يفقد الحزب الجمهورى استقلاليته وينزلق الى بئر التطرف اليمينى ، وهو ما يتسق مع موقفه الليبرالى من مسألة الإجهاض والتى يعارضها الجناح المسيحى المتطرف داخل الحزب الجمهورى .

أخيرا ، رغم فقدان نيكسون لمصداقيته على أثر فضيحة ووترجيت ، ورغم سخرية البعض من آراء نيكسون المكتوبة قائلين أنه لم يكن حين رئاسته للجمهورية أفضل من غيره ، فقد استسلم للتيار الليبرالى ، وقبل الكثير من السياسات التى ينتقدها فى كتابه . ورغم هذا كله فهذا الكتاب ذو أهمية خاصة لأنه يعرض لرأى أحد أجنحة الحزب الجمهورى بطريقة منطقية وبحجج قوية نسمع بعضها فى أقوال روبرت دول ونقرؤها فى منشورات مؤسسة التراث ومجلة كومنترى وناشيونال ريفيو .

(عن عرض لروبرت كوفمان)

David Nichols, The Myth of the Modern Presidency, University Park: Pennsylvania University Press, 1994, 181 p.

أكذوبة مؤسسة الرئاسة الحديثة :

نقد للمدرسة الفكرية التى تدعى أن مؤسسة الرئاسة الامريكية فى القرن العشرين تختلف عنها فيما قبل ، وتوصف المؤسسة الرئاسية من قبل مفكرى هذه المدرسة بالحداثة وهذا يعنى أن قوة رئيس الجمهورية الأمريكى قد ازدادت لتشمل حق التأثير فى العملية التشريعية مما ترتب عليه تضخم حجم الجهاز التابع للرئيس من عدد قليل من المستشارين الى جهاز بيروقراطى معقد يطلق عليه "مؤسسة" الرئاسة . وبينما يرجع أصحاب هذه المدرسة تلك التطورات الى ازدياد دور الجهاز التنفيذى فى المجتمع وتعقد المشاكل الاجتماعية/الاقتصادية التى يواجهها هذا الجهاز ، فإن صاحب هذا الكتاب يرى جذورا دستورية لظاهرة مؤسسة الرئاسة ، كما يرى فرصة تاريخية سانحة لرئيس الجمهورية الامريكى تتمثل فى ما توفره وسائل الاعلام وأجهزة الاتصال الإلكترونية من قدرة على الاتصال المباشر بالجماهير دون الاعتماد على الجهاز التشريعى كممثل للشعب .

Haynes Johnson, Divided We Fall: Gambling with History in the Nineties, New York: W.W. Norton & Co., 1994, 431 p.

الرهان على التاريخ فى التسعينات :

صاحب هذا العمل هو الصحافى مؤلف كتاب "المشى أثناء النوم عبر التاريخ" ، يقوم المراسل جونسون بتقييم الظروف التى أثرت على سياسة بيل كلنتون الخارجية والتى عادة ما توصف بالتخبط وضعف البصيرة . يرجع جونسون عدم اهتمام كلنتون بالسياسة الخارجية الى حالة الاستياء الأمريكى من الوضع الداخلى خاصة فيما يخص خلق فرص عمل واصلاح التعليم ، يقدر جونسون أن الرئيس الأمريكى يتعامل مع حقبة تاريخية تتميز بإحساس شعبى بالخوف من المستقبل وعدم الإكتراث بصورة أمريكا فى الخارج بقدر الاهتمام بمشاكل الداخل . يعتمد الكاتب فى توصيفه للروح الشعبى المتشائم على عدد كبير من اللقاءات التى أجراها مع شخصيات أمريكية عامة على رأسها الرئيس الأمريكى بيل كلنتون . وقد أدرج تفاصيل لقائه بالرئيس كلنتون فى نهاية الكتاب .

الشرق الأوسط :

Yair Evron, Israel's Nuclear Dilemma, Ithaca: Comell University Press, 1994, 312 p.

معضلة اسرائيل النووية :

يتعرض الباحث الاستراتيجى الاسرائيلى ايفرون الى معضلة اسرائيل النووية ، فيرى أن اسرائيل أمامها واحد من ثلاث اختيارات :

أولا : أن تفصح عن البديل النووى الذى تمتلكه ، فتفتح الباب لسباق نووى في منطقة الشرق الأوسط وهو ما لا يتمناه إيفرون رغم ادعاء البعض بأن مثل هذاالسباق سيدعو لإستقرار المنطقة كما فعل الردع النووى المتبادل بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . ثانيا : أن تستمر اسرائيل فى التغطية والتعمية مهما أثير موضوع السلاح النووى الاسرائيلى ، ورغم وجاهة هذا البديل – فهو يثير بلبلة فى المنطقة ويعطى اسرائيل فرصة لتعطيل أى تطور نووى من قبل دول المنطقة – إلا أنه بديل غير مستقر ولا يمكن التحكم فى نتائجه . ثالثا : العيش فى منطقة خالية من الأسلحة النووية بما فيها السلاح النووى الاسرائيلى ، وهو البديل الذى يرجحه صاحب هذا العمل .

Theodor Hanf, Coexistence in Wartime Lebanon: decline of a state of a nation, London: Tauris, 1993, 711 p.

جذور الحرب الأهلية اللبنانية :

دراسة الأستاذ هانف هذه هى إحدى أهم الدراسات عن الحرب اللبنانية ، وذلك لأنها تخرج عن نطاق دراسات الحالة المنفردة لتقدم عملا فى التحليل السياسى لطبيعة المجتمعات متعددة الأديان ولآليات التنافس وفض النزاع فى تلك المجتمعات . مقولة الأستاذ هانف الأساسية تتلخص فى أن الحرب اللبنانية لم تكن نتاج تعددية المجتمع اللبنانى ، ولا هى نتاج وجود مصالح أجنبية على الأرض اللبنانية متمثلة فى الوجود الاسرائيلى والسورى والفلسطينى والايرانى .. الخ .

إن الحرب اللبنانية – كما يرى الأستاذ هانف – هي نتاج لحالة الخوف التى انتابت كل الأطراف المتنازعة . إنه الخوف من الهزيمة والتى كانت تعنى فى حالة لبنان إما الاستسلام والتبعية أو فقدان فرصة العيش الآدمى واستبدالها بحياة المخيمات أو الهجرة والتشتت الدائم . يحدد هانف نوعين من الخوف : هناك الخوف من هزيمة تعنى فقدان كل شىء وهذا النوع يتبعه درجة عالية من الاستعداد الى مواصلة القتال مهما كان الثمن . هناك نوع آخر من الخوف لا تعنى فيه الهزيمة فقدان كل شىء ، وهو بذلك خوف يتبعه درجة من التعقل والاستعداد للتفاوض . يعتمد الكاتب للدفاع عن مقولته هذه على كم كبير من المعلومات التى جمعها فى لقاءات شخصية وعلى مسح شامل لكل ما أذاعته ونشرته الأطراف المتحاربة ، وعلى رسم تفصيلى لخريطة لبنان الاقتصادية الاجتماعية .

وعن الجمهورية اللبنانية الثانية يقول هانف أنها تقوم على إجماع شعبى يرفض الصراع ويرى منطقية البديل الديمقراطى للبنان . ولكن الكاتب يحذر من أن اتفاق الطائف والانتخابات البرلمانية اللبنانية تحيد عن هذه الروح الشعبية .

Jane Corbin, The Norway Channel: the secret talks that led to the Middle East Peace Accord, New York: The Atlantic Monthly Press, 1994, 213 p.

قناة النرويج :

عرض صحافى للمباحثات السرية التى أدت الى اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل . تسلط الصحافية معظم الأضواء فى هذا العرض على المفاوضين النرويجيين ، كاشفة الدور المتميز الذى لعبته الدبلوماسية النرويجية .

Nurit Kliot, Water Resources and Conflict in the Middle East, London: Routledge, 1994, 309 p.

المياه فى الشرق الأوسط :

دراسة لمصادر المياه فى الشرق الأوسط وسبل التحكم فيها . يركز الباحث على حالة أنهار النيل والأردن – اليرموك ودجلة – الفرات . يبدأ العمل بعرض لمبادىء القانون الدولى التى تعالج مشكلة الأنهار التى تجرى مياهها عبر أراضى دول متعددة . يتبع هذا العرض ملخص للوضع كما هو عليه فى النظام الدولى . ثم يستعرض الباحث فى ثلاثة فصول منفصلة حالة كل من نهر النيل والأردن اليرموك ودجلة والفرات ، مستخدما مبادىء اتفاقية هلسنكى كأحسن السبل المتاحة لحل النزاعات المحتملة فى هذه الوديان الثلاثة . قوة هذا العمل فى كم المعلومات الجغرافية التى يتضمنها مما يعطى القارىء صورة واضحة عن تضاريس ومناخ واقتصاد والمتطلبات السياسية للدول المعنية .

William Hale, Turkish Politics and the Military, London: Routledge, 1994, 369p.

السياسة التركية والعسكر :

يتعرض الكاتب لظاهرة تدخل الجيش فى السياسة التركية والى أسباب هذه الظاهرة والتى يلخصها الكاتب فى تأزم السياسة على أثر تفكك النظام البرلمانى وتصاعد حدة الخلاف بين الأحزاب .

ويتساءل الكاتب إن كانت تركيا على أعتاب التدخل للمرة الرابعة من قبل الجيش فى اللعبة السياسية وهو ما حدث ثلاث مرات منذ عام ١٩٥٠ . للإجابة عن هذا السؤال يبدأ الكاتب بدراسة تاريخية لهيكل الجيش التركى ودوره على الساحة السياسية منذ بداية القرن ١٩ . وفى هذا الاطار يوضح الكاتب أهمية العلاقة بين رجال الجيش ورجال السياسة فى الفترة الحديثة منذ عام ١٩٥٠ .

ومع تأكيده على أن التدخل العسكرى فى اللعبة السياسية فى حالة تركيا يحمى دعائم الديمقراطية ولا يجهضها يبقى السؤال بلا اجابة فى هذا العمل .هل قدر تركيا أن يتدخل الجيش فى السياسة ليحميها من رجال السياسة ؟

آسيا :

Michael Nazarr, North Korea and the Bomb: A Case Study in Nonprofileration, New York: St. Martin's Press, 1995, 290p.

كوريا الشمالية والقنبلة النووية :

دراسة جيدة لحالة كوريا الشمالية تجمع بين التحليل التاريخى لخلفية الصراع وللعلاقات الكورية الأمريكية وبين التحليل المؤسسى لدور ومصالح كل المؤسسات البيروقراطية المرتبطة بحالة كوريا الشمالية . يفرق الكاتب على سبيل المثال بين موقف وزارة الدفاع الأمريكية والكونجرس والصحافة الأمريكية . فبينما أيدت الأولى الاتفاق الكورى الأمريكى رغم عيوبه حتى تمنع أى تصعيد للموقف يؤدى الى تعبئة القوات الأمريكية فى شبه الجزيرة الكورية ، رأى الكونجرس والأصوات العالية فى الإعلام الأمريكى ضرورة رفض الاتفاقية وتشديد الرقابة على كوريا الشمالية لتكون عبرة لدول أخرى تأمل فى حيازة السلاح النووى .

يقدم الكاتب تقييما معتدلا للاتفاقية قائلا أنها أفضل ما يمكن الحصول عليه وأنها ستكون خير ضمان للسلام فى المنطقة ، إن هى استكملت بمحاولات مكثفة (وناجحة طبعا) لضم كوريا الشمالية لمجموعة تعاون اقتصادى أمريكية كورية (تجمع الكوريتين) .

Nicholas Eberstadt, Korea Approaches Reunification, Armonk: M.E. Sharpe, 1995, 180 p.

كوريا وفرصة التوحيد :

دراسة قصيرة وموجزة لعلاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية يتضمن العمل كما هائلا من المعلومات الاقتصادية والديموجرافية عن الكوريتين . أهم مافى الكتاب هو المعالجة المفصلة لمواطن الضعف فى العلاقة الأمريكية الكورية (الجنوبية) . فبينما أن العلاقة الاستراتيجية التى تجمع بين الدولتين تعتبر علاقة حيوية لردع الخطر العسكرى/النووى من شمال كوريا إلا أن هناك مواطن ضعف تعترى مسيرة تلك العلاقة أهمها : ١– حرص كوريا الجنوبية على استقلالية جهاز المعلومات والاستخبار بها . فهى لا تطلع الولايات المتحدة على كل ما لديها من معلومات

عن شمال كوريا . ٢- عدم وضوح موقف النخبة الحاكمة فى كوريا الجنوبية فهى تؤيد سرا الكثير من السياسات الأمريكية فى المنطقة ، وتظهر علنا وكأنها تؤيد الروح العدائية المتزايدة فى أوساط الشعب الكورى (الجنوبى) تجاه الولايات المتحدة . (٣) عدم جدية الموقف الكورى (الجنوبى) تجاه المشاكل والمصاعب التى تواجه المستثمر الأمريكى فى كوريا .

Andrew Mack & John Ravenhill, Pacific Cooperation: Building Economic & Security Regimes in the Asia Pacific Region, Boulder: Westview Press, 1995, 298p.

التعاون الآسيوى :

تتراوح الأبحاث التى يتضمنها هذا العمل بين متفائل بمستقبل العلاقات الآسيوية فى مجال التعاون الاقتصادى والأمنى ، ومتشائم لكثرة الخلافات وصراع المصالح الآسيوية . يرى بارى بوزان على سبيل المثال أن العلاقات الآسيوية تتميز بدرجة عالية من التفكك السياسى بل والعداء (فى حالة الصين والهند أو الصين واليابان)ويرى أن سباق التسلح الآسيوى سيلاحق كل محاولات التعاون الاقتصادى .

أما الباحث الاسترالى كاميلرى فيرى أن السبب الرئيسى لعدم امكانية التعاون الآسيوى يكمن فى التنافس اليابانى الأمريكى على الأسواق الآسيوية . ويرى الباحث الأمريكى رابكين أنه لا يوجد فى منطقة آسيا والمحيط الهادى أية قوة اقليمية يمكنها فعليا أن تلعب الدور القيادى اللازم لأى محاولة لبناء مجموعة اقتصادية/سياسية موحدة .

النظرية السياسية :

Seymour Martin Lipset, The Encyclopedia of Democracy, Washington, D.C.: Routledge, 1995, 2000 p.

معجم الديمقراطية :

يحتوى هذا المعجم الذى يتكون من ألفى صفحة فى أربعة مجلدات على أكثر من ٤٠٠ مفهوم من مفاهيم الديمقراطية الأساسية مما يجعل هذا العمل أكثر أعمال الديمقراطية اكتمالا وثراء . يشارك فى هذا العمل أكثر من ٢٠٠ استاذ وباحث عالمى من بينهم لارى دياموند وصاموئيل هانتيجتون وأرند ليبهارت وخوان لينز ولوتشيان باى وفيليب شمتر ومعد المعجم سيمور ليبست .

تعالج موضوعات المعجم تاريخ الديمقراطية منذ عهدها اليونانى وحتى وقتنا هذا مع شرح تفصيلى لبعض المبادىء والأصول الديمقراطية كحق المواطنة وحقوق الانسان والمساواة والنظم الانتخابية والليبرالية والشعوبية . كما يحتوى على مقدمات عن أهم فلاسفة الديمقراطية وأهم الحركات الديمقراطية ومنها الحرب الأهلية الأمريكية كحركة ضد العبودية وحركة حقوق الانسان فى الستينات وحركة التضامن البولندية وحركة جنوب أفريقيا ضد النظام العنصرى . وأخيرا يضم المعجم بعضا من الظواهر المعاصرة ، شارحا لأثر تلك الظواهر على مفهوم وتطور الديمقراطية منها ظاهرة الاتصال الإلكترونى وتكنولوجيا المعلومات

Norberto Bobbio, Left and Right, Cambridge: Polity Press, 1995, 140 p.

اليسار واليمين : هناك فرق !

محاولة لتوضيح الفروق الأيديولوجية والسياسية التى مازالت تفصل بين اليمين واليسار حتى بعد هزيمة الشيوعية وانتشار فكرة الاشتراكية الديمقراطية ، وأخيرا فكرة نهاية التاريخ . يقرر بوبيو أن الفرق بين اليمين واليسار مستمر منذ الثورة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر ، فمفهوم اليمين عن المساواة يختلف جوهريا عن مثيله فى الفلسفة اليسارية ، وهذا ما يدور حوله الكتاب .

بوبيو باحث فى المجلس القومى للبحوث بإيطاليا .

John Hall, Civil Society: Theory, History, Comparison, Cambridge: Polity Press, 1995, 344 p.

المجتمع المدنى : النظرية - التاريخ - المقارنة :

يقدر الكاتب - الأستاذ بجامعة ماكجيل الكندية - أن مفهوم المجتمع المدنى قد استخدم شعارا للتطورات التى طرأت على عدد من النظم السلطوية فى أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ، وأخيرا شرق أوروبا . ومع ذلك فإن تردد ذكر هذا المفهوم لا يتناسب مع مقدار الجهل بمعناه ، ولذلك يتصدى الكاتب للتعريف بتاريخ مفهوم المجتمع المدنى وعلاقته النظرية والتاريخية بالقومية الشعوبية .

يشارك فى هذا العمل أرنست جيلنر وآدم زيلجمان وشريف ماردين .

Larry Diamond, Nationalism, Ethnic Conflict and Democracy, Baltimore: John Hopkins University Press, 1994, 146p.

القومية - العرقية - الديمقراطية :

دراسة فى معضلة الدولة القومية المعاصرة من أحد أهم أساتذة السياسة الأمريكيين المهتمين بالديمقراطية وآليات التحول اليها . وإن مشكلة القومية من وجهة نظر لارى دياموند لم تعد حكرا على الدول حديثة الاستقلال ، أو حديثة العهد بالديمقراطية ، فهى مشاكل تواجه دولا متباينة كفرنسا وألمانيا والهند وإسرائيل ، ويؤكد على أن الحل هو فى خلق جو من الديمقراطية وتوطيد دعائمها .

فى الجزء الأول يتعرض الباحثون للعلاقة بين القومية والديمقراطية . تبنى أحد المشاركين فى هذا الجزء فكرة عدم تعارض القومية والديمقراطية بينما عارض فوكاياما مؤكدا أن القومية لا يمكن لها أن تتعايش مع الديمقراطية إلا فى المجتمعات المتجانسة عرقيا كاليابان أو تلك التى لا تولى الأصل العرقى اهتماما كالمجتمع الأمريكى .

يتعرض الجزء الثانى لبعض الحالات منها حالة الهند ونيجيريا لجأت الهند الى النظام الفيدرالى لإحتواء عناصر مجتمعها المتعددة فى حين أن نيجيريا فشلت فى استخدام النظام الفيدرالى لنفس الغرض . يتضمن هذا الجزء كذلك نقدا لوجهة النظر القائلة أن صراعات البلقان وكذا هى فى جوهرها صراعات عرقية ، مفرغين تلك الصراعات من مضمونها السياسى

الاجتماعى والاقتصادى التى أدت الى استخدام الشعور العرقى من أجل مصالح غير عرقية فى الأساس .

Rolf Wiggershaus, The Frankfurt School, Cambridge: Polity Press, 1995, 800p.

المدرسة الفرانكفورتية :

عرض جيد لتاريخ المدرسة الفلسفية اليسارية المعروفة بنسبتها الى جامعة فرانكفورت الألمانية . يقدم الكتاب تلخيصا لتاريخ هذه المدرسة الفكرية التى تعتبر من أهم المدارس اليسارية الألمانية هذا القرن والتى نشأت مع الجمهورية الفايمرية ، ثم انتقلت الى أمريكا أثناء الحرب العالمية الثانية لتعود فى الستينات فى شكل أفكار فروم وماركوزا وهابرماس .

Maurizio Passerin D'entreves and Seyla Benhabib, Habermas and the Unifinished Project of Modernity, Cambridge: Polity Press, 1994, 280p.

هابرماس فيلسوف المدرسة الفرانكفورتية :

تقديم لأفكار الفيلسوف الألمانى بجامعة فرانكفورت الذى اشتهر بنقده لمدرسة ما بعد الحداثة ، معلنا أن المشروع الحديث لم يكتمل بعد . يقدم الكتاب عرضا مستفيضا لأفكار هابرماس عن الحداثة ، والتنوير من وجهة نظر مجموعة من أساتذة الفلسفة والتاريخ السياسى بجامعة هارفارد ومانشستر.

دور النشر الواردة بهذا العدد :

For M.E. Sharpe: Foreign Affairs Fax: - 001-203-9664329

- Routledge, Pam Hounsome, ITPS, Cheriton House, North Way, Andover, Hants, SP10 5BR, England, FAX: 44-264-364418.

- Westview Press, 5500 Central Avenue, Boulder, Colorado, 80301-2877, USA, FAX: 1-303-4493356.

- Polity Press 108 Cowley Road, Oxford, OX4 1JF, U.K., Fax: 44-0865 791347.

- St. Martin's Press, 257 Park Avenue South, New York, NY 10010, USA, Telephone: 1-800-221-7945.

- For Tauris: St. Martin's Press.

- Cornell University Press, Sage House, 512 East State Street, P.O. Box 250, Ithaca, New York 14851-0250, Telephone: 1-607-277-2338, Fax.: 1-607-277-2374.

- For the Atlantic Monthly Press: Foreign Affairs, Fax.: 001-203-9664329.

د٠ن٠م

مؤلفات عربية حديثة

□□ كينيث براون وحنا ديفيس طيب ، د. أسامة الغزالى حرب ، كالرلوس جابيتا (محررون) - مهنة الصحافة فى بلاد البحر المتوسط - أعمال "ندوة" ممارسة مهنة الصحافة فى اقليم البحر المتوسط المعقودة فى مارسيليا - مارس ١٩٩٤ - الناشر : مجلة السياسة الدولية - ١٩٩٥□□

بكلمات بسيطة هادئة يؤكد الأستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير الاهرام أن مضمون كتاب مهنة الصحافة فى بلاد البحر المتوسط ليس مادة نظرية فى فنون الصحافة من تحرير واخراج وإعلان وتمويل وتسويق وادارة وغيرها مما هو متوافر فى الكثير من الكتابات حول الصحافة ، وإنما هو خلاصة خبرات عملية ورصيد ممارسات واقعية تلقى الأضواء على مختلف جوانب الآلة الصحفية أثناء دورانها وتشغيلها فى محيط بالغ التعقيد والتشابك سياسيا واجتماعيا وثقافيا . هذا بالاضافة الى نوعية القضايا التى يثور حولها الخلاف والجدل ويعالجها الكتاب بموضوعية .

وقد تولى تنظيم وإعداد هذه الندوة إصدارات ثلاثة هى : مجلة "ميدتيرانيه" ، التى تصدر فى باريس ، والمجلة الاسبوعية الأسبانية "كواترو سيتيماناس" التى تصدر فى برشلونة ، وأخيرا المجلة ربع السنوية المصرية "السياسة الدولية" التى تصدر فى القاهرة عن مؤسسة الأهرام .

ويمكن القول أن الصحفيين الذين شاركوا بآرائهم فى الندوة قد اتيحت لهم هذه الفرصة لكى يفكروا معا حول تجاربهم الشخصية والصعوبات التى واجهتهم أثناء ممارسة عملهم الصحفى فى بلادهم ، وكذلك حول الاستراتيجيات ، الناجحة وغير الناجحة ، والتى حاولوا بها التغلب على هذه الصعوبات .

ويذكر "بول بالتا" الذى عمل مراسلا لصحيفة "لوموند" الفرنسية فى الجزائر طول فترة السبعينات ما واجهه من صعوبات فى مهنته مثل كيفية الكتابة عن الجزائر فى عصر "بومدين" موجها كلامه الى القارئ الفرنسى الذى كان ولايزال فى هذا الوقت معاديا للنظام الجزائرى .

أما الصحفية الجزائرية "غانية موفق" فهى ترى أن الموضوعية كانت تطرح نفسها عليها كلما تواجدت ضمن مجموعة من الصحفيات الأجنبيات لتغطية أنشطة الجماعات الأصولية فى الجزائر . ففى يوم ما قدم لهن أوشحة لإرتدائها لكى يحضرن تجمعا اسلاميا كان المطلوب منهن تغطيته . وكانت غانية ترفض ارتداء الوشاح بينما زميلاتها الأجنبيات كنا يمتثلن لهذا الشرط وهن يتضاحكن . بهذا كانت غانية تتخذ موقفا شخصيا ولكنها فيما بعد ستواجه موقفا آخر ، وفى هذه المرة ستغلب عليها الاعتبارات المهنية . ذلك عندما قررت الصحافة تجاهل المظاهرات الواسعة النطاق التى قام بها الاسلاميون فإن "غانية" سترفض ممارسة مثل هذه الرقابة الذاتية وستمضى فى طريقها وتقوم بتغطية جميع الأنشطة التى تؤديها "الجبهة الاسلامية للانقاذ" الى حد أنها ستتهم بالتعاطف معها .

والكتاب يسلط الضوء على الرقابة السافرة والرقابة الذاتية ، فتتمثل الرقابة السافرة فى مصادرة الصحف التى تحتوى على مقالات نقدية وأيضا فى تعطيل صدور صحف المعارضة . هذا النوع من الرقابة يعد الشغل الشاغل للعديد من دول البحر المتوسط .

فى اسرائيل مثلا ، يتسم الوضع بالتناقض الغريب : إذ أن الصحافة فى حد ذاتها تتمتع بحرية واسعة ولديها القدرة على توجيه النقد ، ولكنها – مع كل هذا – خاضعة لرقابة عسكرية تمارس أحيانا بقسوة بالغة .

أما فى تركيا فإن الصحفى يتمتع ظاهريا بحرية لا حد لها ، ورغم ذلك فعليه أن يتعامل مع ضغوط شديدة للغاية ، فعليه أن يعمل وهو موزع بين نوعين من المخاوف . أولهما الخوف من ردود الفعل الانتقامية التى قد يقوم بها الحزب الكردى الانفصالى مما يحد من امكانات الصحفى فى تغطية كل ما يدور حول المشكلة الكردية ، وثانيهما الخوف من الرقابة البوليسية شديدة البأس التى تقف فى وجه أى تحقيق صحفى حول هذه المشكلة . هذا بالاضافة الى القيود الاقتصادية والسياسية التى تضع حدودا وقيودا غير مباشرة على ممارسات الصحفى ذات الطابع المهنى .

وينطبق هذا الأمر أيضا على مصر حيث قد تتمتع صحافتها بحرية مطلقة فى التعبير ولكن الدولة هى التى تمتلك الصحف الكبرى مما يعنى ممارسة للرقابة الذاتية على نطاق واسع سواء كان الأمر يتعلق باختيار الموضوعات أو بطريقة معالجتها .

أما الرقابة الذاتية فيعترف العديد من الصحفيين بأنها اذا مورست من قبل الذين يقومون بالنقل أو بتحليل المعلومات فإنها تثقل كاهل الصحفى خاصة اذا كانت هذه الرقابة الذاتية قد سكنت فى لا وعيه ، وبالتالى يمكنها أن تؤثر على اختيار الموضوعات وعلى طريقة معالجتها وقد تؤدى الى إغفال بعض الجوانب وقد تؤثر على اختيار الألفاظ . ولكن يمكن الصحفى اذا تعامل مع الرقابة الذاتية بقدر من الوعى بها والادراك لحدودها باستعماله نوعا من "الشفرة" قد تتيح له أن يفصح عن بعض الأمور بالرغم من كل القيود وطبعا فإن مثل هذه الممارسة لا تخلو من المخاطر .

وهذا ما يؤكده الصحفى اللبنانى "سمير قصير" بوضوح تام فى شهادته التى تعتبر ذات قيمة ثمينة لأنه مارس الصحافة فى دول تقع على جانبى "البحر المتوسط" مما أكسبه خبرة مزدوجة . وبناء على خبرته فإن اللجوء الاستخدام "الشفرة" – أى اللغة الصحفية غير المباشرة – يمكن أن يؤثر على وضوح التعبير وروح المقال الذى يكتبه مما قد يسفر عن نضوب سريع لجب الاستطلاع ، كما قد يفقد الصحفى بعضا من الفنون الصحفية . ويضيف سمير قصير أن كل صحافة تقوم بفرض القواعد الخاصة بها ، والتى يجب الالتزام بما فيما يتعلق بما هو غير صالح للنشر .

وحول الرقابة فى فترات الأزمات وهى الرقابة المفروضة فى أوقات عادية لكنها تزداد ضراوة فى أوقات الأزمات ، وفى حالة وجود مجتمع تزداد درجة اهتمامه بالسياسة أو يشهد صراعات عنيفة فإن الصحافة

تخضع لضغوط قوية قد تدفعها الى أن تقف فى صف هذه الأيديولوجية أو غيرها ، وهو موقف لا دخل له اطلاقا مع الرسالة الحقيقية التى تقع على الصحافة الموضوعية والحرة ، مثلا فى قبرص اكتشف "زينون ستافريديس" بأن كلا من الصحافة الناطقة باللغة التركية ، والصحافة الناطقة باللغة اليونانية قد صارتا أداتين تعملان مع الجماعتين المتناحرتين وأن كلا من الصحافتين يدعم موقف الجانب الذى تنتمى اليه .

وعلى نحو مماثل فإن الصحافة الفلسطينية التى وصفتها كل من "ماجدة البطش" و "ربى الحصرى" (فلسطين) قد أثرت عليها قوات الاحتلال والرقابة الاسرائيلية والمناخ السياسى الذى تحافظ عليه "منظمة التحرير الفلسطينية" وسائر الحركات الفلسطينية الأخرى ، وهذا النوع من الرقابة لم تفلت منه الصحافة الغربية أيضا .

أما الحديث عن الوسائل السمعية والبصرية وتأثيراتها وانعكاساتها فهى تمثل تركيبة جديدة من أبعاد سياسية ومالية هائلة فى أوروبا وأيضا فى سائر أنحاء العالم وقد نوقشت خلال الندوة باستفاضة . ويرى بعض المنتمين الى الجانب الشمالى من البحر المتوسط أن هذا النوع من البث السمعى والمرئى يمثل لونا من الضرر المطلق ، وذلك للانزلاقات الحديثة وايحثه الدؤوب عن فورية الحدث دون القدرة على تعقب جذور الأحداث وتحليل تطوراتها .

بينما يرى البعض الآخر وهم أيضا من رجال الصحافة المكتوبة وإن كانوا ينتمون الى دول جنوب البحر المتوسط، أن الاتصال بواسطة الموجات والأقمار الصناعية هى قبل كل شىء احدى الوسائل التى تساعد على (التعويض عن النقص فى المعلومات المحلية وعلى التحايل على مختلف القيود المفروضة على الصحافة المحلية) وهو ما يوضحه الصحفى الجزائرى "أكرم بلقايد" عندما يصف الحماس الهائل الذى دفع الجزائريين الى اقتناء هوائيات لاستقبال القنوات الفضائية ، وهو ما يدل على الرغبة الشديدة فى البحث عن المعلومات الفورية وعن "الحداثة كنمط حياة" . كما يؤكد ذلك الصحفى اللبنانى "مارك صايغ" الذى عبر عن هذا البعد غير المتوقع الذى يشكله تأثير التليفزيون الأجنبى فى الدول العربية عندما يتيح الفرصة لتوغل القيم الحديثة التى تؤمن بها النخبة المحلية وحين تقوم السلعة المستوردة بدور فى عملية التحديث الاجتماعى والأخلاقى وهى عملية لا تقرر السلطات القيام بها على نحو مباشر .

ويجوز طرح تساؤل : هل يكمن الفارق بين نوعية المشكلات فى كل من صحافة شمال وجنوب البحر المتوسط فى نوع المشكلة أم فى درجتها ؟ بمعنى هل المشكلات مختلفة أم أنها واحدة مع تنوع درجاتها ومستويات حدتها ؟ فمن جهة كان الصحفيون الأتراك والجزائريون والفلسطينيون يصفون ظروف العمل الذى يقومون به من تهديدات بالقتل ومن ثقل الرقابة ومن تدخل الجيش ، ومن جهة أخرى كان المحققون الصحفيون المنتمون للصحافة الغربية يذكرون أمورا مختلفة تماما ، مثلا كيف يمكن للصحفى أن يبقى وفيا لمعتقداته السياسية وهو يمارس مهنته ثم كيف يمكنه أن يكافح ضد الضغط الذى يريد فرض زاوية معينة عند تقديم الحادث أو كيف يمكنه منافسة الوسائل السمعية والبصرية ؟

وأخيرا وبعد القراءة المتحمسة والفاحصة يظهرنا هذا الكاتب أن الأحاديث التى يرويها هؤلاء الصحفيون قد تبدو مؤلمة أحيانا فى ذات الوقت الذى تبدو فكاهية أحيانا أخرى ، ولكن المؤكد أنها جميعا مثيرة للقراءة فى كل الأحيان ، وأخيرا يمكن القول أن القارىء المصرى والعربى سوف يجد فى الكتاب ما يدفعه لقراءته وتأمله نظرا لثراء وتنوع التجارب والخبرات من دول يختلف فيها المدى الديمقراطى كما يختلط المحيط الاجتماعى والثقافى مما يعطى فرصة للمقارنات المنهجية البناءة .

محمود شيحة

□□ د . حسن نافعة - الأمم المتحدة فى نصف قرن ، تطور التنظيم الدولى منذ عام ١٩٤٥ - سلسلة عالم المعرفة (٢٠٢) أكتوبر ١٩٩٥ □□

لقد عالج المؤلف بتوسع موضوعه بين هذا الكتاب فى أربعة أبواب فى ٤٧٨ صفحة من القطع المتوسط وصدرتها هذه الدراسة القيمة بمناسبة مرور نصف قرن على إنشاء منظمة الأمم المتحدة ، ومن الطبيعى أن يشير المؤلف إلى عصبة الأمم المتحدة التى أنشئت فى ١٠ يناير ١٩٢٠ التى كانت إماحدا لفكرة إنشاء المنظمة الدولية الجديدة حيث تصفيه عصبة الأمم فى عام ١٩٤٦ بعد إعلان قيام الأمم المتحدة خاصة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية التى أثمرت تغييرات عميقة فى هيكل القوى الدولية أنذاك وتحول العالم إلى قوتين كبيرتين ومعسكرين متضادين .

وجاءت الأمم المتحدة تعبيرا عن رؤية مصالح التحالف الذى كتب له النصر فى الحرب العالمية الثانية واختلف الدور الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية عن الدور الذى قامت به الدول الكبرى الأخرى ويرجع ذلك لأن أمريكا لك تدخل الحرب العالمية الثانية إلا متأخرا وربما لأن أراضيها لم تشهد أى معارك مما أتاح لها فرصة التامل الهادئ من أجل التخطيط العالم جديد بعد ان وضعت الحرب أوزارها .

وفى نهاية سبتمبر ١٩٤٣ وافق المجلس النواب الأمريكى على مشروع قرار مقدم من وليام فولبرايت يؤيد فكرة إنشاء آلية عالمية جديدة لحفظ السلم والأمن الدوليين بمشاركة الولايات المتحد ة فيها .

وفى داخل الادارة الأمريكية حديث بعض الخلافات فى وجهات النظر حول بعض القضايا الرئيسية مثل علاقة المنظمة الدولية بالترتيبات الإقليمية وكان روزفلت يميل إلى منظمة عالمية تسند فيها مهمة حفظ السلام الأمن والسلام إلى الدول الكبرى وبحلول يناير ١٩٤٢ صدر إعلان واشنطن بعد دخول أمريكا الحرب مؤخرا وأطلقت الدول المتحالفة على نفسها « الأمم المتحدة » ضد دول المحور وتضمن الإعلان إلتزام الدول الموقعة عليه بالمبادئ التى نص عليها ميثاق الأطلنطى وقد وقعت عليه إحدى وعشرين دولة وفى نهاية أكتوبر ١٩٤٣ جاء إعلان موسكو الذى يمثل أول وثيقة رسمية تتضمن إلتزام الدول الأربع الكبرى المتحالفة على إنشاء منظمة دولية كبديل عن عصبة الأمم وما إنتصف عام ١٩٤٤ حتى بدأت المشاورات الخاصة بإنشاء منظمة عالمية جديدة لتدخل مرحلة حاسمة من مرحلة التفاوض الفعلى حول المقترحات المختلفة لشكل هذه المنظمة وآلياتها وتضمن الإعلان إعتراف الدول الأوروبية بضرورة العمل على إنشاء منظمة دولية عامة فى أسرع وقت ممكن وتقوم أساسا على مبدأ إحترام المساواة السيادية بين كل الدول المحبة للسلام وتكون عضويتها مفتوحة لمثل هذه الدول كبيرها وصغيرها من أجل الحفاظ على السلم الدولى الذى من أجله أنشئت منظمة الأمم المتحدة .

وظلت المشاورات مستمرة بين الدول الثلاث الكبرى وفى مؤتمر يالتا إجتمع ستالين وروزفلت وتشرشل وقد تم الإتفاق بين هؤلاء الثلاثة الكبار : -

١ - نظام التصويت فى مجلس الأمن : حيث إقترحت الولايات المتحدة بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية مع قصر استخدام حق الفيتو على المسائل الموضوعية فقط .

٢ - نظام الوصاية : الذى يفترض ان يطبق على المستعمرات التى كانت مستولة بنظام الإنتداب السابق والمستعمرات التى كانت تابعجة للدول التى هزمت ف الحرب العالمية الثانية . والإكتفاء بقبول اوكرانيا وروسيا البيضاء دون بقية الجمهورية السوفيتية .

٣ – توجه الدعوة لمؤتمر تأسيسي للأمم المتحدة يعقد في مدينة سان فرانسسكو في ٢٥ ابريل على أن تتولى الولايات المتحدة توجيها الدعوة إليه ويدأ تأسيس المنظمة الدعوة وفعلا صدر ميثاقها من ١١١ مادة موزعة على ١٩ فصلا بالاضافة إلى النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية والذى يتكون هو الآخر من ٧٠ مادة وتعد جزءاً لا يتجزأ من الميثاق وتوضح هذه المواد الغرض من إنشاء المنظمة والمبادئ التي تقوم عليها وسبل وآليات تحقيق أهدافها وفروعها الرئيسية وقواعد التصويت فيها مع إعتبار ميثاق الأمم المتحدة إعلى مراتب المعاهدات الدولية وأكثر قواعد القانون الدولى مكانة وإلتزاما حيث تصف المادة ١٠٣ من هذ الميثاق على أنه « الإلتزامات التي يرتبط بها أعضاء المنظمة الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى إلتزام دولى يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » .

وأهتم ميثاق الأمم المتحدة إهتماما كبيرا بالتعاون الدولى في المسائل الإقتصادية والإجتماعية واعتبر أن الأمم المتحدة لها دورها الرئيسى الذى يتعين عليها أن تقوم به لدعم هذا التعاون وإن تصور الميثاق لهذا الدور لم يخرج عن كونه دورا تنسيقيا إشاريا حيث لم يرتب على الدول إلتزامات محددة واجبة التنفيذ لتحقيق الأهداف العامة التي رسمها ولم يحدد أيضا طبيعة المشكلات الدولية الأولى بالرعاية في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو سبل وآليات حلها بل لقد ترك ذلك كله للأجهزة المعنية في المنظمة الدولية .

وعن أزمة الأمم المتحدة في زمن الحرب الباردة قال المؤلف : من المفارقات الغريبة أنه ، الوقت الذى كانت فيه الحرب الباردة على وشك الانتهاء وقبل إنهيار الإتحاد السوفيتي السابق مباشرة كانت الأمم المتحدة في حالة خانقة تضعها على حافة الإفلاس والعجز أحيانا عن تدبير الموارد المالية .

وتحدث المؤلف بعد ذلك عن دور الأمم المتحدة بعد إنتهاء الحرب الباردة حيث خرج إلى ساحة الإعلام إصطلاح جديد براق « النظام العالمي الجديد » أو العلاقات الجديدة « كمفهوم شاع بصفة خاصة خلال أزمة الخليج الذاتية على اثر الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ وكان التقارب الذى تحقق تدريجيا من عام ١٩٨٥ بين القوتين العظميين قد أدى لإعادة تنشيط آليات الأمم المتحدة وخاصة في مجال تسوية المنازعات بالعراق السلمية وإحياء الأمل في إمكانية أن تؤدى نهاية الحرب الباردة بين القومية العظميين لإحياء الدور الذى كان المفترض أن تقدم به الأمم المتحدة في النظام الدولى الجديد .

وكان من الطبيعي أن يشير المؤلف إلى أزمة الغزو العراقي للكويت كتجربة عملية لجدوى منظمة الأمم المتحدة ومعالجة هذه الأزمة بشكل وجاد وعملى والذى حدث بقيادة الولايات المتحدة لعدة اسباب منها : هذه الأزمة قد وضعت خط فاصلا بين مرحلتين من مراحل تطور النظام الدولى ولكن هذه الهمة وذلك النشاط لم يعد له أثر بعد إنتهاء أزمة الخليج الثانية .

وإن كانت هذه الأزمة فرصة ذهبية لإعادة إحياء الياته التي كانت قد عطلتها الحرب الباردة أو التحديد هذه الآليات بما يتناسب مع طبيعة النظام الدولى الجديد لكن هذه ضاعت إدراج الرياح وترتب على هذا الوضع وجود مقاومة تعيشها الآن الأمم المتحدة وهى مفارقة غير قابلة للاستمرار على أى حال حيث يتعين عليها أن تعمل وفقا لآليات شكلتها الحرب الباردة .. إن اسلوب إدارة الأمم المتحدة لأزمة الخليج الثانية قد شكل عبئا نفسيا في المرحلة التالية لأن الأمم المتحدة قد أصبحت مطالبة بأن تتعامل مع كل المعتدين في المرحلة الثالثة لأنها مطالبة بأن تستخدم نفس الاسلوب الحاسم والباتر كالذى تقابلت به صدام حسين .

ويضع المؤلف أمامنا سؤالا عن الأمم المتحدة – بعد أزمة الخليج – هل هى نظام للأمن الدول أم لإدارة الفوضى الدولية وكانت إجابته : لقد حرصت أجهزة الإعلام العالمية أن تؤكد أثناء حرب تحرير الكويت أن هذه الحرب تتم بإسم المجتمع الدولى كله ولحسابه حتى ولوكانت الولايات المتحدة هى نفسها التي تعود التحالف الذى فرضته الأمم المتحدة لشئ هذه الحرب مما ألقى بأجمال ثقيلة على عاتق الأمم المتحدة لأن الرأى العام العالمى توقع من هذه المنظمة العالمية ان تعاقب كل الخارجية على الشرعية الدولية في الحاضر والمستقبل بنفس القدر والجدية والصرامة التي عومل بها صدام حسين في يناير ١٩٩١ مما ترتب على ذلك سلسلة من التداعيات أثار بعضها قدرا من الفوضى والإضطراب في العالم لم يكن في مقدور الأمم المتحدة في ظل الهياكل القديمة الموروثة ، وعلى صعيد آخر برزته خلال السنوات العشر الماضية تراكم تداعيات مترتبة على التقدم العلمي والتكنولوجي منذ الثورة الصناعية فإن معالم مجتمع عالمي ظهرت مشكلات خطيرة مثل أسلحة الدمار الشامل وإحتلا الإنسان البيئ والارهاب .

ويخصص المؤلف الباب الرابع من دراسته القيمة للإجابة عن سؤال هام : الأمم المتحدة الى أين ؟ وجاءت اجابته على النحو التالى : تزداد عرباته بعد كل محطة وفي ظل هذه التحولات في النظام الدولى بعد نهاية الحرب الباردة إزداد الطلب على خدمات الأمم المتحدة كثكيرا وأصبحت المهام المطلوب أن تقوم بها هى التنوع إلى درجة أن إضافة عربات جديدة إلى القطار أصبحت عبئا يفوق طاقة القاطرة نفسها ولذلك تبدو الأمم المتحدة في حالة إجهاد تام وتواجه أزمة متعددة الأبعاد يهددها شبح الانهيار .

وفي نهاية الكتاب يتحدث المؤلف عن مستقبل الأمم المتحدة بين الواقع والضمدح ومن يتأمل ما يجرى على ساحة النظام العالمي الجديد سرعان ما يكتشف وجود ظاهرتين تعملان – للأسف – في إتجاهين متضادين تماما :

الظاهرة الأولى : تدافع في إتجاه الكونية والتوحد والإفتتاح قد جعل الكون كله مجتمعا واحدا يستحيل على أى جزء فيه أن يستقل بنفسه وينفصل عن حركة بقية الأجزاء الدائرة في تلك الكل وهو ما يفرض إقامة مؤسسات عالمية تعالج كافة القضايا السياسية والإقتصادية والاجتماعية استنادا الى قواعد عامة متفق عليها .

أما الظاهرة الثانية : تتدفع في اتجاه الانشطار والتفت والعزلة والانغلاق الفكرى والثقافى والعرقى خوفا من ضياع الهوية أو نقد الذات وهو من شأنه أن يعقد من عملية التنظيم الدولى بل ويحيلها لعملية باهظة التكاليف إن لم تكن مستحيلة وفي هذا السياق تتجه الدول الغنية والدول الديمقراطية إلى التعاون معا والتجمع في اطر تنظيمية ومؤسسات خاصة بها بعيدا عن الأمم بينما تجد الدول الفقيرة أو النامية نفسها غارقة في العديد من الديون والحروب العرقية والطائفية والمخدرات إلى جانب التخلف العلمي والتكنولوجي .

والواقع أنه اذا استمر تطور الأحداث على نفس المنوال ومن نفس الاتجاه – أى اتجاه الدول الغنية إلى تنظيم شئونها بعيدا عن الأمم المتحدة والتجمع في أطر أخرى خاصته بها وهناك اتجاه الأطر التنظيمية للدول الفقيرة نحو التفكك والانهيار فلن يساعد ذلك على إصلاح الأمم المتحدة على النحو الذى يكفل إقامة نظام فعال للأمن الجماعي .

عثمان الجوهرى

□□مجموعة مترجمين - مراجعة عبد السلام - جيران في عالم واحد : نص تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي - سلسلة عالم المعرفة (٢٠١) - ١٩٩٥ □□

يتناول هذا التقرير بالتحليل العالم الجديد الذي نعيش فيه ، فهو عالم أكثر ازدحاما ، عالم يتسم بالاعتماد المتبادل ، وتتشابك فيه المصالح ، ويؤكد على ضرورة العمل الجماعي للبشر جميعا لخلق حياة أفضل .

ويوضح التقرير مفهوم ادارة شئون المجتمع العالمي بأنه تعبير لا يعني اقامة حكومة للعالم لأننا لو سرنا في هذا الاتجاه لوجدنا أنفسنا في عالم أقل ديمقراطية من عالم اليوم ، ولا يعني هذا القول أن هدفنا هو اقامة عالم لا نظم فيه ولا قواعد ، ذلك لأن عالما تسوده الفوضى سيصبح أكثر خطرا ، وأنه ليس هناك نموذج وحيد لادارة شئن المجتمع العالمي حيث أنها عملية واسعة تتطور باستمرار وتستجيب للظروف المتغيرة .

وانطلاقا مما سبق طرح التقرير مجموعة من القضايا :

أ- التحديات التي تفرض الترتيبات اللازمة لادارة الشئون العالمية :

يؤكد التقرير على أن التغيرات التي شهدها الوضع العالمي جعلت تحسين الترتيبات اللازمة لادارة الشئون الدولية أمرا ملحا .

وأول هذه التحديات هو ظاهرة التغير حيث يشهد العالم المعاصر تغيرا لم يحدث من قبل أن جاء مثله . فالعالم يشهد ميلاد قوى اقتصادية وسياسية جديدة من قلب العالم النامي ، يشهد اختلافا في نوعية القضايا ، يشهد قطبية أحادية ، يشهد زيادة تأثير لبعض القوى الاقليمية ، وثاني هذه التحديات هو التحولات العسكرية فالعالم اليوم يشهد سباقا جديدا للتسلح حيث أن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب لا يعني وقف انتشار الأسلحة النووية ، فمادامت هذه الأسلحة موجودة فإن خطر استعمالها دائم ، فالدول تسعى الى امتلاك أسلحة التدمير الشامل سواء كانت بيولوجية أو كيميائية أو نووية، وبالتالي سباق التسلح يضم مزيدا من الدول ، بل حتى بعض الكيانات التي لا تأخذ شكل الدولة مثل عصابات المخدرات والجماعات الإرهابية . كما أن من السمات المقلقة للعالم المعاصر ، انتشار ثقافة العنف ، وثالث هذه التحديات هو التحولات الاقتصادية ، فرغم أن هناك تحولات هائلة وخاصة في الدول النامية التي شهد بعضها نموا ملحوظا مثل تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، ولكن هذا الأداء الباهر لبلدان متعددة في شرق آسيا في جانب ، وتوسع الاقتصاد العالمي في جانب آخر يخفي جانبا أقل اثارة للاعجاب من جوانب التغيرات الاقتصادية ، وهو زيادة عدد الدول الفقيرة . ورابع هذه التحديات هو التغير الاجتماعي والبيئي حيث شهدت العقود الخمسة الأخيرة تأكيد الشعوب على حقوقها في المشاركة في ادارة شئونها الذاتية . ولقد ساعد هذه الشعوب ارتفاع مستويات التعليم والتكنولوجيا الجديدة التي تصل الى كل مكان ، كل ذلك دعم لدى هذه الشعوب المقدرة لتشكيل حياتها وتأكيد حقوقها .

ويؤكد التقرير أهمية وجود قيم ومفاهيم تقوم عليها هذه الترتيبات بحيث ينتج نظام عالمي أكثر قدرة على تعزيز السلم والتقدم لجميع شعوب العالم . وهذه القيم تتلخص في مبدأ هام وهو "ينبغي أن يتعامل الناس مع الآخرين على النحو الذي يرغبون في أن يعاملوا به" . وهذه القيم هي : احترام الحياة والحرية والعدل والمساواة والاحترام المتبادل ومراعاة الغير والنزاهة .

وفي هذا الاطار هناك ضرورة تكريس نظام أخلاقي مدني عالمي يقوم على توضيح الحقوق والمستويات واحترامها وانتشار الديمقراطية حيث أنها قادرة على أن تدار شئون بلد من البلدان وفقا لرغبات ومصالح الشعب بالاضافة الى أنها البيئة التي يمكن في إطارها تأمين الحقوق الأساسية للمواطنين على أحسن وجه ، وهي أساس السلم والاستقرار في العلاقات الدولية ، وبالتالي فالديمقراطية أساس للجوار العالمي - كما يلزم مكافحة الفساد الذي ينتشر في البلدان المتقدمة والنامية وإن كانت فرص ظهور حالات الفساد الضخمة في الدول النامية أكبر ، وأيا كان الأمر فمن الضروري أن تكون هناك ضوابط للحد من الفساد .

وفي اطار التوصيات الأساسية للجوار العالمي يمكن طرح بعض النقاط التالية :

١- تعزيز الأمن : يطرح التقرير لضرورة تعزيز الأمن حيث ينبغي توسيع النطاق التقليدي للأمن العالمي من تركيزه التقليدي على أمن الدول ليشمل أمن البشر والكوكب حيث أن للناس كافة حقا في الوجود الأمن لا يقل عن حق الدول جميعا فيه وتلتزم جميع الدول بأن تحمي هذه الحقوق .

وهذا يتطلب تحسين المجتمع الدولي من قدرته على حل الصراعات قبل أن تصبح مواجهات مسلحة من خلال الإنذار المبكر وبعثات تقصي الحقائق .

واستجابة المجتمع الدولي للأزمات من خلال التسوية وانهاء التهديد بالتدمير الشامل من خلال إزالة الأسلحة النووية وحظر تجاربها وانتشار معاهدة حظر الانتشار النووي بالإضافة الى التخلص من أسلحة الدمار الشامل الأخرى .

٢- الاعتماد المتبادل في الميدان الاقتصادي ويطرح لآليات ذلك انشاء مجلس للأمن الاقتصادي في نطاق الأمم المتحدة من أجل توفير القيادة السياسية وتعزيز الاجماع في الرأي بشأن القضايا الاقتصادية الدولية وبشأن التنمية المتوازنة والمستديمة . ثم تعزيز دور صندوق النقد الدولي ، ثم تنفيذ جولة أوروجواي لاتفاقية الجات وإقامة المنظمة العالمية للتجارة ، كما يتعين مضاعفة الجهود من أجل تحقيق التنمية ، وايجاد أسس ايجابية لتحقيق التمويل ، وأخيرا تنسيق لعملية الهجرة .

٣- إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز سيادة القانون الدولي : حيث أن هناك ضرورة لإصلاح الأمم المتحدة وإعادة النظر في أمور كثيرة لتصبح أكثر فعالية وما يرتبط بذلك من ضرورة تعزيز وتدعيم سيادة القانون الدولي من خلال انشاء محكمة جنائية دولية أو من خلال أن يقبل جميع أعضاء الأمم المتحدة بالولاية الجبرية للمحكمة العالمية .

٤- الحاجة الى قيادة مستنيرة تستطيع حث الناس على أن يسلموا بمسئوليات كل منهم تجاه الآخر وتجاه الأجيال المقبلة ، كما يلزم أن تكون قيادة تدعم القيم التي نحتاج اليها كي نعيش معا كجيران .

والخلاصة أن هذا يعتبر دعوة من أجل أساليب إدارة أفضل لشئون المجتمع الدولي العالمي ؟ إدارة أفضل لبقاء النوع الانساني ، أساليب أفضل للعيش معا في جوار عالمي هو بمنزلة الوطن لنوعنا الانساني .

أشرف محمد عبدالله

□□ عبد الكريم أبو الفتوح ابراهيم دوريش -الجرائم ضد الطائرات : منظور السياسة العامة - رسالة دكتورة الفلسفة في تحليل السياسة العامة -جامعة النيوى بشكاغو - ١٩٩٤ □□

أصبح العالم اليوم كالقرية الصغيرة نتيجة تقدم وسائل الاتصالات والمواصلات ، حيث توجد خدمة نقل جوي متطورة تتمتع بزيادة مطردة في السعة النقلية والكفاءة العالية للطائرات . وتشير الاحصاءات الصادرة عن المنظمة العالمية للنقل الجوي الى سفر ٢٩٠ مليون راكب في عام ١٩٩٢ بزيادة قدرها ٤ر١٠٪ عن عام ١٩٩١ .

ومع زيادة حركة النقل الجوي شهد العالم صورا جديدة من الجرائم ضد الطائرات ، حيث تشير الدراسات التي أجريت عن الفترة

من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٩ إلا ان تلك الفترة شهدت ارتكاب ٦٩٥ حالة اختطاف وتفجير للطائرات المدنية ترتب عليها مقتل ٢٩٩٠ وجرح ١٦١١ .

وتأثرت حركة النقل الجوى تأثيرا فعليا بالأحداث الدولية ، فعلى سبيل المثال كان لحرب الكويت فى عام ١٩٩١ أثر سلبى على حركة النقل الجوى نتيجة الخوف من ارتكاب أعمال العنف ضد الطائرات أثناء وقت الحرب ، حيث أعلنت المنظمة الأوروبية للطيران المدنى فى الأسبوع الأول من الحرب أن أعضاءها فقدوا ٢٥٪ من أرباحهم ، ومع نهاية الحرب اعلنت شركات الطيران مجتمعه ان خسائرها قدرت بحوالى ١٥٠٠ مليون دولار فترة الحرب .

ونظرا لمقدار الخسارة الكبيرة التى قد تترتب على ارتكاب الجرائم ضد الطائرات فقد قامت بعض الدول بتقدير الخسارة المادية التى تسببها جرائم الإعتداء على الطائرات . فعلى سبيل المثال ، تقدر إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية قيمة التعويض فى حالة وفاة أحد الركاب بمقدار ٨٢٦٠٠٠ دولار أمريكى وقيمة الاصابة الخطرة بمقدار ٦٠٠٠٠ دولار امريكى وقيمة الإصابة البسيطة بمقدار ٢٢٫٦٦٦ دولار ، وتتراوح قيمة استبدال الطائرة البوينج ٧٤٧ بين ١٢٥ إلى ١٧٥ مليون دولار (مكجواير ، ١٩٩٠) .

وبالإضافة إلى الخسائر المادية الفادحة التى تسببها الجرائم ضد الطائرات فإنه قد يكون الهدف من ارتكابها اظهار الدولة المعتدى عليها بالضعف أو الضغط عليها لتغيير سياستها تجاه قضية ما .

ولا شك أن متخذ القرار يواجه الكثير من المشاكل التى يلزم التصدى لها ، فمجتمع اليوم به العديد من المشاكل ، بعض هذه المشاكل مستجد والبعض الآخر موجود منذ فترة ومن المهم عند معالجة المشاكل أن تتم دراستها الدراسة الكافية للوقوف على أسبابها الجذرية حتى يمكن وضع الحلول الملائمة لها ، فبدون معرفة الاسباب الحقيقية المشكلة لا يمكن معالجتها بطريقة فعالة بل قد تؤدى المعالجة فى بعض الأحيان الى تضخم حجم المشكلة وتعقدها ، ومن هذا المنطلق فقد حاول الباحث فى هذه الدراسة التوصل الى تحديد اسباب الجرائم ضد الطائرات وتقييم الحلول المطبقة حيالها لتحديد ما إذا كانت تلك الحلول قد حققت الغايات المرجوة منها أم هناك حاجة الى التدخل بحلول أخرى .

لتحقيق هذا الهدف ، فقد رأى الباحث تناول موضوع الدراسة فى أربعة فصول ، حيث تناول الفصل الأول التطور التاريخى للجرائم ضد الطائرات وتطور مفهوم الردع . وقد تناول الفصل الثانى تحليل السياسة القانونية لمكافحة الجرائم ضد الطائرات ، وتضمن الفصل الثالث التحليل الاحصائى للجرائم ضد الطائرات ، وتضمن الفصل الرابع ملخص الدراسة وأهم النتائج والتوصيات التى توصلت إليها من أبرزها أنه على الرغم من عدم نجاح المجتمع الدولى فى الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب ، إلا أن الدول قد نجحت فى إعتبار بعض الافعال غير المشروعة جرائم ارهابية ، ولذلك أصبح من الممكن محاكمة المتهمين بارتكاب تلك الجرائم بغض النظر عن الدافع عليها .

كما يرى الكاتب أنه على الرغم من نجاح الدول فى انشاء سياسة قانونية لمكافحة الجرائم ضد الطائرات والتى تتمثل فى اتفاقيات جنيف وطوكيو ولاهاى ومونتريال ، إلا انه مازالت هناك مشاكل تتعلق بتطبيق هذه الاتفاقيات .

ففى مجال القرصنة ، نجحت اتفاقية جنيف فى تعريف جريمة القرصنة وتحديد مجال ممارسة الاختصاص القانونى حيالها ، ولكن اشترط التطبيق الاتفاقية ان يكون الهدف من ارتكاب القرصنة تحقيق غرض خاص وهذا الشرط لا يتوافر فى معظم الجرائم التى ترتكب لتحقيق أغراض عامة مثال الاغراض السياسية .

وفى مجال اختطاف وتفجير الطائرات ، حققت اتفاقيتا لاهاى ومونتريال تقدما هاما من أجل محاكمة مرتكبى تلك الجرائم ، ولكن فى الواقع العملى لم تحدد نصوص الاتفاقيتين الحلول الكاملة للاختلاف الذى ينشأ بين الدول عند تطبيقهما ، فعلى سبيل المثال ، ترك تحديد العقوبات الخاصة بجريمتى اختطاف وتفجير الطائرات لقوانين الدول مما عمل على وجود خلاف بين الدول على مقدار العقوبة الملائمة لهاتين الجريمتين .

وتشير نتائج التحليل الاحصائى التى أوردتها الرسالة الى أهمية استخدام الاساليب الكمية لدراسة الظواهر الاجرامية ومن هذه الاساليب اسلوب تحليل الحوادث وأسلوب الانحدار والارتباط . فيظهر اسلوب تحليل الحوادث التفصيلات الهامة للحوادث الاجرامية التى تساعد واضعى السياسات القانونية على اختيار أفضل السياسات الممكنة .

كما تشير النتائج المترية على استخدام اسلوبى الارتباط والانحدار الى ان البيانات التى وظفت لاختبار الافتراضات التى تضمنتها الدراسة تدعم القول بان « محاكمات مختطفى الطائرات عملت على الحد من جرائم اختطاف الطائرات وتدعم الفرضية التى مفادها ان أصدار قانون يلزم باستخدام الأجهزة الألكترونية فى الموانئ الجوية بما لها من تأثير ردعى أدى الى الحد من جرائم اختطاف الطائرات . كما تشير نتائج التحليل الى ان تطبيق سياسات المكافحة عمل على الحد بصورة جوهرية من اختطاف وتفجير الطائرات . ولكن على الرغم من ذلك ، فلم تستبعد الدراسة أن زيادة اجراءات الأمن بالموانئ الجوية قد يترتب عليها احتمالات الأعتداء بالصواريخ على الطائرات من خارج الموانئ الجوية .

ولهذا فان على الدول ان تعمل جاهدة على الصعيد التشريعى لوضع الاتفاقيات الدولية التى تحد من التداول غير المشروع فى الأسلحة لمنع وقوع الصواريخ فى ايدى اعضاء الجماعات الارهابية حتى لا يتمكنوا من استخدامها فى الاعتداء على الطائرات والموانئ الجوية .

وأخيرا يبدو واضحا ان نتائج الدراسة تشير الى أهمية استخدام أسلوب التحليل الكيفى المتمثل فى أسلوب دراسة الحالة وما يظهره من مدى ملائمة الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم ضد الطائرات ومدى الحاجة الى التدخل من قبل المشرع الدولى بحلول قانونية جديدة . كما تشير نتائج الدراسة أيضا الى أهمية استخدام الاسلوب الكمى لدراسة وتحليل الظواهر الاجرامية لما يظهره من تطور فى اساليب الجرائم ضد الطائرات وما يترتب عليه من ظهور صور جديدة من الأعمال غير المشروعة التى يجب أن يواجهها المشرع القانونى الدولى حتى يوفر أكبر قدر من الحماية للطائرات كوسيلة نقل دولية .

أحمد يوسف القرعى

□□ د. أحمد أبو الوفا - قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (علما وعملا) مع اشارة خاصة لما هو مطبق فى مصر - دار النهضة العربية - ١٩٩٥ □□

اذا كانت العلاقات الدولية ليست وليدة الصدفة وانما هى نتاج تصرفات ومواقف تتخذها الدول بطريقة انفرادية أو جماعية ، فإن العلاقات الدولية بصفة عامة والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية بصفة خاصة ، تتطلب قدرا من المرونة فى التصرف وقدرة كبيرة على المناورة ، ويرجع ذلك الى خطورة موضوع العلاقات الدولية بالنظر الى الآثار التى قد تترتب على أى تصرف فى نطاقها .

وقد تشعبت أهمية ومجالات القانون الدبلوماسي والقنصلي المعاصر ذلك أن العلاقات الدولية الحالية ليست مجرد علاقات سياسية أو قنصلية وإنما تشمل علاقات ذات طبيعة متنوعة ومتغايرة ، تحتم وجود اتصالات بين الدول تلعب البعثات الدبلوماسية والقنصلية دورا هاما فى تصريفها .

وينقسم الكتاب الى أربعة أقسام : القسم الأول ، قانون الدبلوماسية الثنائية أو الدائمة ، حيث يناقش هذا القانون الذى يحتل مكانا بارزا فى العلاقات الدولية بصفة عامة ، وفى اطار القانون

الدبلوماسي بصفة خاصة . ذلك أن تبادل التمثيل الدبلوماسي ، عن طريق السفارات أو دور البعثات الدائمة ، أصبح الآن أحد الملامح الأساسية لتصريف العلاقات بين الدول، باعتباره من أهم وسائل تصريف السياسة الخارجية لأية دولة .

وقد كان تمثيل كل دولة لدى الأخرى يتسم بصفته المؤقتة منذ بدايات الدبلوماسية وحتى عهد ليس ببعيد ، وبالتالي كانت العلاقات الدبلوماسية أقرب الى الدبلوماسية الخاصة أو المؤقتة أو دبلوماسية المهمات ، والتي تنتهي فيها مهام البعثة باتمام المهمة التي أرسلت من أجلها .

وقد أدى تطور العلاقات الدولية وما جرى عليه سلوك الدول الى وجود بعثات دائمة ، وليس من السهل تحديد تاريخ محدد لنشأة البعثات الدبلوماسية الدائمة ، وإن كان من المؤكد أنه يقع ما بين ابرام معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ ومؤتمر فيينا ١٨١٥.

وتقتضي دراسة الدبلوماسية الثنائية هنا أن تسير وفقا لخطة ذات أبواب أربعة ، يتناول الباب الأول مصادر ومبادىء العلاقات الدبلوماسية وأهمية وجودها بين الدول ، والباب الثاني فيتضمن العناصر المادية والشخصية في البعثة الدبلوماسية ووظائفها ، وفي الباب الثالث يفسر القواعد التي تحكم الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ويشرح أنواع الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، أما الباب الرابع والأخير فيبين المتغيرات التي تطرأ على العلاقات الدبلوماسية .

القسم الثاني ، قانون الدبلوماسية الخاصة أو المؤقتة (البعثات الخاصة) ، وإلى جانب الدبلوماسية الدائمة أو التقليدية (والتي تتخذ عادة شكل البعثات الدبلوماسية الدائمة) يمكن أن تتخذ العلاقات الدبلوماسية أشكالا أخرى يطلق عليها اسم الدبلوماسية الخاصة ، هذه الأشكال تشمل -بين أشياء أخرى - إرسال مبعوثين متجولين ، أو إرسال بعثة لدى دولة ما للقيام بمهمة معينة ، أو المؤتمرات الدبلوماسية ...الخ. والدبلوماسية الخاصة ليست أمرا جديدا في العلاقات الدولية المعاصرة ، ذلك أنها تعد الصورة الأولى من صور الدبلوماسية حيث لجأت اليها الدول منذ أول لحظة تم فيها تبادل علاقات رسمية ، ولم يتم إرسال البعثات الدبلوماسية الدائمة إلا منذ وقت قريب وبعد ازدياد وتكاثف العلاقات بين الدول .

القسم الثالث ، قانون الدبلوماسية متعددة الأطراف ، وإلى جانب الدبلوماسية الثنائية - والتي تتمثل في تبادل التمثيل الدبلوماسي بين دولتين - يوجد فرع حديث هو الدبلوماسية متعددة الأطراف خاص بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ، وكذلك تمثيل هذه الأخيرة مع الدول . وقد نشأ قانون الدبلوماسية متعددة الأطراف - خصوصا - على إثر نشأة المنظمات الدولية ، ولذلك فهو أثر من آثار هذه الأخيرة .

وتقتضي الدراسة هنا في هذا القسم بالنسبة للقانون أن تشير الى ثلاثة أمور هامة هي :

- العلاقات التي تقيمها المنظمات الدولية مع غيرها من الكائنات القانونية .

- الحصانات والامتيازات التي تمنح في اطار المنظمات الدولية .

- قانون الدبلوماسية متعددة الأطراف فيما يجري عليه العمل في مصر ، حيث كأية دولة انخرطت مصر في سلك التمثيل الدبلوماسي متعدد الأطراف ، وهي عضو في أغلب المنظمات الدولية العالمية (كالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة) أو الاقليمية (كالجامعة العربية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية) أو ذات الطبيعة المختلطة (كمنظمة المؤتمر الاسلامي) .

ويقتضي وجود مصر في تلك المنظمات تمثيلها لديها أو تمثيل تلك المنظمات في مصر (فهناك مثلا مكتب للجماعة الأوروبية في مصر) ، ويتخذ ذلك - عادة - إحدى الصورتين أي إرسال وفد أو إنشاء بعثة دائمة .

ولا يختلف الوضع القانوني لهذه البعثات والوفود وكذلك وظائفها ، ويتناول القسم إنشاء البعثات الدائمة المصرية ، ووظائفها ، والوضع القانوني للمنظمات الدولية ولموظفيها في مصر .

القسم الرابع والأخير : قانون العلاقات القنصلية ، وتقتضي الدراسة هنا أن يدرس تشكيل البعثة القنصلية ، ووظائفها ، وحصاناتها ومزاياها ، والمتغيرات التي تطرأ على تلك العلاقات .

وعلى ذلك تنقسم هذه الدراسة الى أبواب أربعة : الباب الأول : تشكيل البعثة القنصلية والمكونات المادية والعناصر الشخصية ، الباب الثاني : وظائف البعثة القنصلية ، الباب الثالث، حصانات وامتيازات البعثة القنصلية ، الباب الرابع : المتغيرات التي تطرأ على العلاقات القنصلية . ويتم التدريس هنا مأخوذا في الاعتبار نصوص اتفاقية ١٩٦٣ ، وما جرى عليه عمل الدول ، وما هو مطبق في مصر ، حيث نشأت العلاقات القنصلية منذ غابر الأزمان ، وقد لعبت - منذ ظهورها- دورا هاما في تطوير التجارة والملاحة بين الأمم والشعوب ، وترجع أصولها الى ضرورة حماية رعايا الدولة المقيمين في الخارج ، وتطوير التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية .

ويلعب القناصل - شأنهم في ذلك شأن الدبلوماسيين - دورا هاما على صعيد العلاقات الدولية - وقد إزداد هذا الدور خصوصا منذ فترة وجيزة ، نتيجة لإزدياد التنقلات والرحلات الجوية والبحرية والبرية بين الدول ، لأغراض السياحة وغيرها ، ولازدياد حجم التجارة الدولية . كذلك يدخل القناصل في اتصالات مباشرة مع الإدارة المحلية وسكان البلد الذي يقيمون فيه ، وهو ما لا يتوافر بالنسبة للدبلوماسيين . ويرجع ذلك الى طبيعة المهمة التي تقوم بها القنصليات ، وإن كان يلاحظ بعد إنشاء التمثيل الدبلوماسي الدائم تقلص بعض الوظائف التي كان يمارسها القناصل فيما مضى ، ورغم أن هناك فارقا كبيرا بين العلاقات الدبلوماسية والقنصلية - سواء من حيث الوظائف أو الامتيازات والحصانات - إلا أن كلا منهما يعد من مظاهر العلاقات السلمية بين الدول .

إسلام عفيفي

□□ السيد عبد المطلب غانم (محرر -السياسة والنظام المحلي في مصر - مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٤ □□

يضم هذا الكتاب أعمال المؤتمر السنوي الثامن للبحوث السياسية والذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة خلال الفترة من ٣ إلى ٥ ديسمبر الماضي حول موضوع السياسة والنظام المحلي في مصر .

يبدأ الكتاب بمقدمة بقلم المحرر الدكتور / السيد عبد المطلب غانم حول فكرة أنعقاد المؤتمر والذي استغرق الاعداد له عاما كاملا ثم تناول المحرر في مقدمته أهمية انعقاد المؤتمر وكيف أنه يفتح افاقا جديدة للبحث وينمي الاهتمام بموضوعات لم يسبق أن تم مناقشتها من قبل .

وبجانب المقدمة ينقسم الكتاب إلى سبعة أبواب تضم سبعة عشر بحثا شارك في كتابتها نخبة من المفكرين والأكاديميين المصريين . ناقش الباب الأول النظام القانوني للإدارة المحلية . وكشفت الدراسة التي قدمها الدكتور عطية حسين أفندي عن ازدواجيات عديدة المحليين . كما كشفت دراسة « مستقبل إدارة المدن الجديدة » عن ازدواج أخر شديد الخطورة يتمثل في ظهور نظام مواز لنظام الإدارة المحلية ولا يتبع الأخيرة .

وأشتمل الباب الثاني على دراستين : الأولى تناولت عملية « صنع القرار في محافظة مطروح » وتأتي أهمية هذه الدراسة من أنها قدمت خبرة « مشروع البنك الدولي للتنمية » وكيف خلق نظاما للقرار موازيا للنظام العام كما كشفت الدراسة عن أوجه القوى الاجتماعية المحلية وتأثيراتها في صنع القرار .

أما الدراسة الثانية « عملية صنع القرارات المحلية من أجل التنمية المحلية » تكشف عن دور القيادات المحلية القروية وعن المعلومات المتاحة لهم ونوعيتها .

وعالج الفصل الثالث من خلال ثلاث دراسات قدمها المشاركون فى المؤتمر قضية العدالة والمساواة والمشاركة والحرية واعتمدت الدراسة على استبيان فى إحدى المجالس المحلية ، أما الدراسة الثانية فقدمت مخصا لسكان قرية مصرية وفحصا أعمق لادراك التكافؤ فى فرص الحياة والمشاركة فى صنع القرار والتوازن بين المصالح وتناولت الدراسة الثالثة العلاقة بين شعور المواطن بالاقتدار السياسى ووسائل الاتصال الجماهيرى .

واهتم الباب الرابع بدراسة بعض الآليات التى يمكن أن تدعم النظام المحلى واللامركزية فى مصر . ويقدم هذا الباب فحصا لدور آليتين : الأحزاب السياسية وقنوات التليفزيون الاقليمى لكن يبقى السؤال الأهم الذى يطرحه الباحث هل تتحقق لا مركزية الاتصال ؟

وتناول الباب الخامس من الكتاب دور التمويل المحلى فالمعروف أنه لا حديث عن لا مركزية حقيقية مالم يوجد تمويل محلى لا مركزى فالتمويل مصدر الطاقة والتمويل المحلى المستقل نبضاته القوية الإيجابية فى كل نواحى الحياة المحلية . ويقدم هذا الباب دراستين : أحدهما عن ترشيد التمويل المحلى حيث يفحص الباحث اسهام التمويل المحلى والثانية عن صناديق التمويل المحلى وهى نافذة الأمل لتمويل محلى مستقل بالمعنى الحقيقى .

ويتناول الباب السادس جانبا مهما عن دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية المحلية . ويقدم هذا الباب ثلاث دراسات : تعرض الدراسة الأولى لدور وأداء المنظمات غير الحكومية أما الثانية فتعرض تقييما لدور تلك جمعيات التنمية المحلية من وجهة نظر الكوادر المحلية أما الدراسة الثالثة فتلقى نظرة عامة من منظور العلاقة بين تلك المنظمات والتنمية البشرية ، ومدققة فى الوضع العام لجمعيات التنمية المحلية فى محافظة الدقهلية .

أما الباب السابع والأخير من الكتاب فقد كات تحت عنوان «المحليات بين ثابت ومتغير » حيث لم يتغير المحافظون فى مصر تغييرا جوهريا وتقدر دراسة النخبة المحلية ما حصل فى تجنيد المحافظين من تغيرات ، أما العنف فظاهرة جديدة أو بالأخرى طارئة تناقش حالاته وتمحصها دراسة حالات العنف فى المحليات أما التغيرات المؤثرة فى فاعلية الإدارة وهذا هو عنوان الدراسة الثالثة فبعضها ثابت وبعضها متغير ويستخدم الباحث فى دراسته اقترابا أنثربولوجيا .

ولقد بدا جليا الجهد الذى بذله أصحاب الأبحاث التى قدمت فى هذا المؤتمر برغم قلة المعلومات وندرتها حول هذا الموضوع الهام و .

طارق فتحى

□□ د. سوسن عثمان عبد اللطيف : التنمية المحلية للمجتمعات الريفية ، والحضرية ، والصحراوية والمستحدثة - القاهرة - مكتبة عين شمس - ١٩٩٥ □□

يأتى هذا الكتاب فى ٤٨٠ صفحة موزعة على فصول سبعة ، ويكتسب أهميته - فى الواقع - من أهمية الموضوع الذى يتناوله ، إذ تؤدى التنمية المحلية دورا مهما للغاية فى تحسين أحوال البيئات المختلفة من خلال ضمان مشاركة الأهالى ، بهدف إحداث التغيير المادى والمعنوى فى المجتمعات .

وترى المؤلفة - فى مقدمة الكتاب - أن التنمية المحلية وثيقة الصلة بالخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة ، حيث أن أهداف ومناهج وأساليب كل منهما تتشابه مع الأخرى ، ثم تبلورت هذه العلاقة حيث أصبح ينظر للتنمية المحلية الآن باعتبارها أحد نماذج الممارسة لطريقة تنظيم المجتمع وفقا لأكثر الآراء شيوعا .

ويدور الفصل الأول من هذا الكتاب حول "التطور التاريخى للتنمية المحلية" ، حيث قدمت المؤلفة عرضا للتطور التاريخى للتنمية المحلية خلال القرن العشرين من خلال جدول يوضح أحداث التنمية وتحديد ما إذا كانت ريفية أم حضرية وسنة حدوثها ، كما عرضت التطور التاريخى للتنمية المحلية فى الريف المصرى من خلال عرض تجربتى المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة ، الى جانب عرض التطور التاريخى للتنمية المحلية فى الحضر بمصر .

وترى المؤلفة أنه بالرغم من أن الميلاد الرسمى لتنمية المجتمع المحلى بدأ بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن معناه العام القائم على الجهود الذاتية ظهر فى كتابات تنظيم المجتمع منذ عشرينات القرن الحالى .

وخصصت المؤلفة الفصل الثانى من كتابها لتناول "المدخل النظرى لدراسة التنمية المحلية" مؤكدة ضرورة قيام دارس التنمية المحلية بتكوين اطار نظرى عن التنمية المحلية باعتبار أن هذا الاطار لازم لفهم عملية التنمية . وحول المجتمع المحلى ، ضم هذا الفصل تعاريفه المختلفة وتعريفا اجرائيا له ، وأنماط المجتمع المحلى ، وخصائصه ، والمجتمع المحلى كتنظيم اجتماعى . وبالنسبة للتنمية تناول الفصل المشار اليه أهم مداخل وعناصر وتعاريف التنمية وتعريفا اجرائيا لها . أما عن تنمية المجتمع المحلى ، فقد تضمن الفصل جدولا يوضح التعاريف التى تعرضت لمفهوم التنمية المحلية ، وعرض سبعة تعاريف أجنبية ومثلها عربية ، الى جانب تعريف اجرائى . وترى المؤلفة "أن تنمية المجتمع عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة ترتكز على مشاركة واسعة النطاق ، وأن هذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة ، وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة فى الميادين المختلفة ، وعملهم كفريق واحد ، كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية والأهلية تحقيقا لزيادة فرص انجاز الأهداف المطلوبة" .

وعن "التنمية المحلية فى المجال الريفى" ، يدور الفصل الثالث ، الذى تحدثت فيه المؤلفة عن مدخل تعريف بالمجتمع المحلى ، وتنمية المجتمع الريفى ، والتجربة الريفية الهندية . وقد أوضحت المؤلفة فى هذا الفصل المقصود بالقرية ، والمقصود بالعزب ، والمقصود بالمجتمع الريفى ، وخصائص المجتمعات الريفية (من حيث المهن ، وحجم المجتمع، والبيئة، والتفاوت الاجتماعى ، ومستوى المعيشة) . ونوهت المؤلفة بأهم مشكلات المجتمع الريفى ، وفى مقدمتها: ضعف مستوى المعيشة ، وضعف المستوى الصحى ، وضعف المستوى الثقافى ، وضعف مستوى الانتاج ، وهبوط مستوى الفلاح المصرى عن المستوى اللائق بإنسانيته . وتؤكد المؤلفة أن التنمية الريفية ضرورة حتمية تمليها الجذور والابعاد التاريخية التى عاشتها المجتمعات الريفية المحلية والمشكلات التى تعيش فيها ، وأن التنمية الريفية يجب أن تكون شاملة ومتوازنة ، وأن تقوم على عدة أسس منها : الجهد التعاونى ، والاهتمام بالاستفادة الكاملة والفعالة للموارد البشرية والمادية فى الريف . وتستخلص المؤلفة من التجربة الريفية الهندية - المتمثلة فى تجربة منظمة روشا الهندية للتنمية الريفية - أهمية العنصر البشرى فى انجاح التنمية المحلية الريفية ، سواء تمثل فى المستفيدين أو المشاركين أو العاملين .

وتمحور الفصل الرابع حول "التنمية المحلية فى المجال الحضرى" ، حيث عرضت المؤلفة الأساس النظرى لدراسة المجتمع الحضرى المصرى ، والتنمية الحضرية ، وتجربة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة لتنمية مجتمع المنيرة الغربية كمجتمع حضرى . وتشير المؤلفة الى أن "المجتمعات الحضرية هى المجتمعات التى تعتمد على التجارة والحرفة والصناعة فى أساسها الاقتصادى ، أى أنها المجتمعات التى لا تنتج المواد الأولية" . وقدمت المؤلفة أهم التعاريف الخاصة بالتنمية الحضرية (التحضر/ الحضر/الحضرية) ، وأشارت الى كيفية نشأة المجتمع الحضرى ، وظاهرة النمو الحضرى فى مصر . وعرضت أهم خصائص وسمات المجتمع الحضرى ، وكذا أهم مشكلات المجتمع الحضرى المحلى والمتخلف (مثل مشكلات: الفقر ، والاسكان ، والكثافة السكانية ، والتعليم وغيرها) . وأكدت المؤلفة على أهمية وضرورة التنمية الحضرية المحلية التكاملية .

وقد خصصت المؤلفة الفصل الخامس لسبر أغوار "التنمية المحلية فى المجال الصحراوى والمستحدث" ، نظرا لما تمثله الصحراء من حجم فى مصر ، واتجاه مصر الى انشاء المجتمعات المستحدثة لمواجهة

المشكلة السكانية . وقد تناولت المؤلفة -في هذا الفصل- أهم خصائص كل من المجتمعات الصحراوية والمستحدثة، وسبل تنمية هذه المجتمعات .

وعن "منظمات التنمية المحلية" ، جاء الفصل السادس ، الذي عرضت فيه المؤلفة أهم المنظمات الاجتماعية التي تتم ممارسة التنمية المحلية وهي : جمعيات تنمية المجتمع المحلي ، والوحدات الاجتماعية ، والصندوق الاجتماعي للتنمية .

وحول دور الصناعات الصغيرة ، يأتي الفصل السابع والأخير ، الذي عرضت فيه المؤلفة مفاهيم : الصناعات الصغيرة والبيئية والمنزلية ، ومفهوم تنمية المرأة ، وتناولت فيه أنواع وأهداف الصناعات الصغيرة ، وعوامل نجاحها في تنمية المرأة ، ثم أهم المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة وتعوق تنمية المرأة ، وأخيرا علاقة التنمية المحلية بالصناعات الصغيرة ودورها في تنمية المرأة .

راغب محمد السعيد

□□ د . حليم بركات -الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فى سبيل إغناء التجربة العربية مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية - ١٩٩٥ □□

مع تعالى الاصوات المنادية بالتحول الديمقراطي الكامل فى الانظمة السياسية العربية والمناداة بإطلاق الحريات واحترام حقوق الانسان ، ومع مرور الانظمة السياسية العربية بمراحل تاريخية متعددة من الاستعمار الاجنبي وحركات التحرر ثم تبني نموذج الدولة الاشتراكية والتي تحولت للنظام الشمولي الى التحول الى النظم الديمقراطية من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب حيث يتناول موضوع الديموقراطية والعدالة الاجتماعية فهو يقدم للاراء النظرية الديموقراطية فى مختلف الانظمة السياسية ثم يقدم رؤية مستقبلية من خلال تبنيه لنظرية ديموقراطية انسانية تقيم توازنا خلاقا بين الحرية والعدالة الاجتماعية .

ركزت الانظمة الرأسمالية الليبرالية الغربية على مفهوم الحرية فى تحديد الديموقراطية وممارستها كما ركزت على مفاهيم الاقتصاد الحر والمبادرة الشخصية وتقوية القطاع الخاص وحقوق الانسان ، كما ربطت بين مفهومي الديموقراطية والرأسمالية حتى ان البعض اعتبر الاولى نتيجة للثانية ، فتم إهمال مفهوم العدالة الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بمحاربة الفقر والتخفيف من الفروقات الطبقية والفئوية والعنصرية والجنسية بين الرجل والمرأة وتامين تكافؤ الفرص . فالطبقات والجماعات الفقيرة والضعيفة المغلوبة على أمرها لا تستطيع أن تمارس حريتها فى غياب العدالة الاجتماعية كما عرفناها لتكتشف أن النظام الديموقراطي الرأسمالي الليبرالي لم يستكمل شروط ممارسة الحرية نفسها .

الديموقراطية هى مشاركة حقيقية وحرة فى صنع مختلف القرارات التى تؤثر فى مصير الاقتراع الالى فى انتخابات عامة وشكلية ، ولا تقتصر المشاركة على القرارات السياسية بل تشمل العلاقات الاجتماعية فى المنزل والمدرسة والعمل ومختلف جوانب الحياة اليومية .

على النقيض نجد أن الديموقراطية الشعبية الممثلة للانظمة الاشتراكية انطلقت من معاناة جشع الاستغلال الطبقي وغياب تكافؤ الفرص والعدالة فى توزيع الثروة والتسلط الذى يمارس على العمال والفلاحين وغيرهم من الطبقات والجماعات الفقيرة المعرضة لاقصى أنواع القهر والمسحوقة تحت أثقال الاغتراب والعجز والظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، ولكن الاشتراكية أهملت مفهوم الحرية فقمعت الحريات والمبادرة الفردية وألغت حقوق الانسان وسحقت المجتمع المدني وفرضت الاحادية على حساب التعددية كما فشلت ايضا فى تحقيق الغايات الاساسية التى دعت اليها بما فيها ما يتعلق حتى بالعدالة الاجتماعية نفسها .

وعلى المستوى العربي فقد نجحت الاشتراكية العربية فى الوصول الى الحكم فى مصر وسوريا والجزائر وغيرها . وقد هدفت الناصرية الى إحداث ثورتين : الاولى ثورة سياسية تستعيد منها الامة حقها فى الحكم الذاتي ، وثانيهما ثورة إجتماعية تتصارع فيها طبقات المجتمع الى ان تحقق العدالة الاجتماعية للجميع . اما على صعيد الممارسة فقد شددت الاشتراكية العربية على سيطرة الدولة على الانتاج بتأميم الصناعات والشركات والمصارف وأشرفت مباشرة على القطاعين العام والخاص وتصفية الاقطاع عن طريق قوانين الاصلاح الزراعي .

وقد اعتمدت الاشتراكية العربية نظام الحزب الواحد وكانت قد وصلت الى الحكم عادة عن طريق الانقلابات العسكرية او حروب التحرير واحتكرت السلطة بإسم الطبقة العاملة والطبقات الفقيرة من عمال وفلاحين بالتحالف مع المثقفين الوطنيين اليساريين وغيرهم .

وإذا نظرنا للمجتمع العربي فى وقتنا الحاضر نجد أنه يعاني من أربع حالات أساسية تسيطر عليه وعلى مؤسساته وهى :

١ - حالة الاغتراب : يعاني العربي من حالة مستعصية من الاغتراب وخاصة من حيث عجزه فى مجمل علاقاته بالدولة والمجتمع والمؤسسات وبالآخرين وبالتالي بنفسه ، وهذه الحالة تصيب معظم فئاته بسبب تخلف المجتمع وتبعيته الاقتصادية والسياسية والثقافية بعد دمجه فى النظام العالمي تعرضه للسيطرة الخارجية بشكل مباشر وغير مباشر

٢ - أزمة المجتمع المدني : حيث سلبت الدولة المجتمع من وظائفه الحيوية وحتكرتها لنفسها كما حرمت الشعب من حقوقه الاساسية ومنعته أو حدت من مشاركته فى الحياة السياسية ، بل لم تعد السلطة تكفل للمواطنين حقوقهم فى التغيير الحر والتجمع والعمل من خلال مؤسساته وأحزابهم ونقاباتهم وجمعياتهم الطوعية .

٣ - غياب المفهوم العام : فابنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة تشجع على تمركز اهتمام الافراد والجماعات وانشغالهم بالشئون الخاصة وتلك التي لها مردود مباشر وآني ومنفعة شخصية على حساب الاهتمام الدؤوب بالشئون العامة التي تعود منفعتها على المجتمع ككل ، وعلى الافراد والجماعات فى المدى البعيد .

٤ - الطبقية : وهى نزعة التمييز على أساس طبقي او بفعل الطبقية الحزبية ، ليس بمعنى الولاء فحسب بل بمعنى التحيز ضد الطبقات الاخرى الادنى مكانة ويرافق ذلك نزعة الحسد وفى الوقت ذاته تقليد الطبقات الارفع مقاما وتبنى نظرتها ومفاهيمها المتعالية .

ونطمع الآن فى إقامة ديموقراطية انسانية تستند على مبدأ التوازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية ومن اهم عناصر هذا التوازن التركيز على الانسان كأولوية قصوى وكبديل للانشغال بالاشياء والسلع والمنتوجات فى هذا السعي المحموم لتأمين المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية فحسب بل وعلى حساب القيم والطموحات الانسانية الاخرى . ويدعو د . حليم بركات فى هذا السياق لتنمية القدرات البشرية وتأمين مناخات الحرية والعدالة بحيث يتمكن الانسان من التغلب على حالة الاغتراب السائدة التي حولته الى كائن عاجز مهمش . ولا يتم ذلك الا بتأمين مشاركة الشعب مشاركة فعالة فى مختلف النشاطات . كما يجب العمل على التغلب على الفقر والحرمان والفروقات الطبقية الواسعة والمتنامية فهذه التنظيمات الطوعية المعنية بالحرية والعدالة ترتكز على الانواع التالية من المشاركة : -

١ - المشاركة السياسية : وذلك من خلال المطالبة بالديموقراطية والتمثيل بحكم القانون والحرية والتعددية وتداول السلطة وتأمين حقوق الانسان واحترام حقوق المعارضة والاختلاف فى الرأى والتحرر من تدخل الدولة فى مختلف شئون حياتهم ويرافق ذلك محاولات للبحث فى طبيعة هذه السلطوية .

٢ - المشاركة الاقتصادية : ويتم ذلك عن طريق إقامة برامج شاملة وطموحة لتأمين كافة الخدمات الاجتماعية ، والمساواة فى فرصة التأهيل والتعليم والتدريب وتنمية القدرات والمواهب مهما كانت خلفياتها وانتماءاتها الاجتماعية والطبقية .

٣ – المشاركة الاجتماعية والثقافية : حيث تتصف كافة الانظمة العربية بعدم وجود توجه فكرى لكيفية إقامة توازن بين القطاعين العام والخاص فتسود حالة الغاء الآخر الامر الذى ينتج عنه أزمة مستعصية ليس فقط فى الواقع الاقتصادى بل من حيث الواقع الاجتماعى والثقافى معا . لذلك يصبح من المهم إعادة النظر بغية إصلاح هذه الانظمة تجاه تحقيق التنمية الشاملة وإقامة نظام ديموقراطى انسانى ينشط فى ظله كل من القطاعين ويتم بينهما التوازن والتعاون والتكامل منعين احدهما الآخر بدلا من أن يلغيه كما يحدث الآن .

محمد حسين السيد

وقد اتضح من الابحاث المقدمة للمؤتمر والتى صدر بها هذا الكتاب وجود إجماع عربى على جميع المستويات على ضرورة تحقيق المصالحة العربية المبدأ بيد أن الرؤى تباين بين الأطراف العربية حول كيفية تحقيقها والتوقيت الملائم لها .

ومن ناحية أخرى فقد بين وجد أجماع حول معارضة القوى الاقليمية والدولية لتحقيق المصالحة العربية التى لن تكون محققة لمصالح هذه الدول التى حققت كثيرا من الكاسب بسبب الخلافات العربية

وجيه عبد العاطى الحديدى

□□ د. محمد صفى الدين خربوش المصالحة العربية : الرؤى - الآليات - احتمالات النجاح - مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٥ □□

رغم تعد عوامل الفرقة والتمزق الذى يعيشه العالم العربى خلال السنوات الأخيرة إلا أن غالبية المحللين السياسيين يرون أن أزمة الخليج الثانية والتى نجمت عن قيام النظام العراقى بغزو الكويت فى أول أغسطس ١٩٩٠ كانت أهم هذه العوامل والتى زادت من فتيل إشتعال هذه الفرقة ... ورغم مرور أكثر من خمس سنوات على هذه الأزمة إلا أن تداعياتها لاتزال قائمة وبسببها تكاد تفشل كل جهود المصالحة التى قامت بها أطراف عديدة لرأب الصدع فى هذا التفرق والتشتت العربى .

وحول قضية المصالحة كانت أعمال المؤتمر الثانى للباحثين الشباب الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة خلال الفترة من ٤١ – ١٥ نوفمبر وافتتحه معالى الاستاذ الدكتور – عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية والدكتور على الأمين هلال رئيس مجلس إدارة المركز ومديرته والدكتورة نازلى معوضى ، وشارك فيه ١٦ باحثا بأوراق بحثية والكتاب الذى تعرض له هو حصاد أعمال هذا المؤتمر وماتضمنه من أوراق بحثية هامة قدمها نخبة من شباب الباحثين فى العلوم السياسية وكذلك الكلمة الهامة التى ألقاها الدكتور عصمت عبد المجيد فى افتتاح المؤتمر والمناقشات التى دارت حولها . ويتكون الكتاب من ٦٣٠ صفحة من القطع المتوسط وينقسم إلى تمهيد ثلاثة أبواب حيث يتضمن التمهيد محاضرة الدكتور عصمت عبد المجيد والحوار الذى أجراه مع شباب الباحثين . يتناول الباب الأول الاطار الفكرى للمصالحة العربية من خلال أربعة موضوعات هى : دراسة فى الأسس المصرفية للمصالحة العربية وهو عبارة عن بحث نظرى يستخدم مقولات نظرية المعرفة وثلاث رؤى للاتجاهات الفكرية العربية الفاعلة فى تحقيق المصالحة العربية وهى الرؤى القومية والاسلامية والليبرالية .

ويخصص الباب الثانى لدراسة الرؤى العربية لتحقيق المصالحة من خلال رؤى كل من جامعة الدول العربية والرؤى الرسمية والعراقية والخليجية والمصرية والسورية والفلسطينية . ولقد حرص الباحثون على إبراز رؤية هذه الأطراف العربية لتحقيق المصالحة رغبة فى التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأطراف العربية الفاعلة والتى لا يمكن تحقيق المصالحة بدونها .

أما الباب الثالث والأخيرة فقد خصص لتناول مواقف بعض القوى الاقليمية والدولية الفاعلة فى تحقيق المصالحة وهى تركيا وايران واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . وقد تضمن الكتاب فى نهايته نص مبارك الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد لتحقيق المصالحة العربية وكذلك نص قرار مجلس قيادة الدكتور فى العراق بالاعتراف بسيادة دولة الكويت وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسى وكذلك اعتراف العراق بالحدود العراقية – الكويتية

□□ د . حنان حسانين عمر على جامعة الدول العربية فى عشر سنوات بعد اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩ - ١٩٨٩ رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩٥ □□

فى اطار الدراسات الخاصة بالمنظمات الدولية بصفة عامة والمنظمات الاقليمية بصفة خاصة تأتى دراسة جامعة الدول العربية خلال العشر سنوات التى تلت عقد اتفاقيات كامب ديفيد وابرام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لتلقى الضوء على هذه المنظمات الاقليمية وما تأثرت به نتيجة التطورات التى طرأت على النظامين العربى والدولى خلال فترة هامة من فترات حياتها التى امتدت الى ما يزيد عن نصف قرن من الزمان .

فمن المعلوم أن الجامعة العربية قد صارعت منذ نشأتها ١٩٤٥ ارادات متعددة تمثلت فى فى ارادة الفكرة القومى وارادة الدول الاعضاء فضلا عن ارادة البيئة الدولية ، إلا أنها على الرغم من ذلك قد استطاعت ان تلعب دورا هاما فى ايجاد قدر من التضامن العربى وضبط ايقاع السياسة العربية الجماعية تجاه بعض القضايا المشتركة وفى مقدمتها قضية فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى وبصفة خاصة بعد أن اجتازت الجامعة مرحلة النشأة والتكوين التى أمتدت من ١٩٤٥ – ١٩٥٥ الى مرحلة المد القومى التى استمرت بعد ذلك وحتى وفاة عبد الناصر ١٩٧٠ ، غير ان الأمر تبدل بعد ذلك وشهدت الفترة من ١٩٩٧٠ – ١٩٧٧ انحسارا فى الفكر القومى حيث وضح تأثير النظرية القطرية على سلوك الدول الاعضاء نتيجة ما طرأ من تطورات أدت الى تغير خصائص البيئ الداخلية والخارجية للجامعة العربية .

وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تعرضها لدراسة أثر التطورات التى طرأت على النظام العربى خلال الفترة التى سبقت عقد اتفاقيات كامب ديفيد وانعكاساتها على الجامعة العربية بعد الغياب المصرى عنها .

فقد خص الفصل التمهيدى لمعالجة النقطة الخاصة بتطور موقف الجامعة العربية ازاء الكيان الفلسطينى ، وكذا استعراض أهم ملامح الموقف الدولى بالنسبة لمشروعات التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى قبل كامب ديفيد .

أما الباب الأول فقد خصص لبيان تطور موقف الجامعة العربية ازاء محاولات التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى على المسار المصرى الاسرائيلى بداء من اتفاقيات فك الاشتباك وانتهاء بمعاهدة السلام وذلك من خلال ثلاثة فصول تعرض أولها لمقدمات السلام بين مصر واسرائيل خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٨ ، بينما تناول الفصل الثانى تحليلا سياسيا قانونيا لاتفاقيات كامب ديفيد فى ضوء ميثاق وقرارات الجامعة العربية المتعلقةبحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وعودته الى وطنه والقرارات المتعلقة بوضع مدينة القدس ، وناقش الفصل الثالث معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وتحليها فى ضوء قرارات الجامعة العربية ذات الشأن .

وأما الباب الثانى فقد خصصه لمناقشة الباحث الملامح الرئيسية لأثر الغياب المصرى عن ساحة العمل العربى المشترك على أنشطة الجامعة العربية وتطور موقفها ازاء مختلف القضايا العربية ، وقد قسم هذا الباب الى أربعة فصول تعرض أولها الآثار معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بالنسبة لعلاقة مصر بالجامعة العربية بينما تناول الفصل الثانى فعالية الجامعة فى مجال حفظ السلم والأمن العربيين والتصدى للعدوان الواقع على بعض الدول العربية خلال فترة الدراسة وذلك من خلال مؤشرين هما حالة الحرب العرقية الايرانية والغزو الاسرائيلى للبنان ، أما الفصل الثالث فقد ناقش أثر الغياب المصرى عن الجامعة العربية على دورها فى التنسيق بين السياسات العربية المشتركة وذلك عن طريق بعض المؤشرات وأهمها دور الجامعة فى تقريب السياسات الخارجية للدول العربية (التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة) ، ثم دور الجامعة فى بلورة سياساتخارجية عربية مشتركة (تطور نظرة الجامعة الى عملية السلام) وأخيرا دور الجامعة فى العلاقات العربية الدولية تجاه بعض المنظمات الدولية الاخرى وبصفة خاصة تعاون الجامعة مع الامم المتحدة وكذلك تعاونها مع المجموعة الأوروبية فى إطار الحوار العربى الاوروبى وأخيرا تعاونها من منظمة الوحدة الافريقية فى نطاق التعاون العربى الافريقى ، وجاء الفصل الرابع لبيان فعالية الجامعة العربية بعد الغياب المصرى فى المجالات غير السياسية أو ما يعرف بالتعاون الفنى وذلك خلال الفترة محل البحث .

ثم جاء فى الخاتمة التى أظهرت أن الجامعة قد لعبت دورا حيويا داخل النظام العربى ولذلك بلورت منذ انشائها موقفا عربيا جماعيا من الصراع العربى الاسرائيلى تمثل فى اعتبار القضية الفلسطينية بمثابة مسئولية مشتركة لجميع الدول العربية لا يجوز لأى طرف الانفراد بحلها بعيدا عن الاجماع العربى ووفقا للآليات التى يتم التوصل اليها داخل الجامعة .

ومن خلال النظر الى عملية السلام صنع السياسة العامة للمنظمة فان هناك اختلافا بين النظرة القانونية حيث نجد مجلس الجامعة وهو المختص وحده بصنع هذه السياسة والذى تمثل فيه كل الدول الاعضاء على قدم المساواة بينما نجد من خلال النظرة السياسية أن امكانيات الدول وقدراتها الاقتصادية والعسكرية تلعب دورا وتعكس نفسها على عملية صياغة وبلورة سياسة الجامعة العربية من الناحية الواقعية وهذا ما ينطبق على الدور المصرى داخل الجامعة قبل ١٩٧٣ والدور الذى قامت به بعض الدول العربية الاخرى فى الجامعة بعد ١٩٧٣ .

وخلص الباحث من تحليله لنصوص ووثائق اتفاقيات كامب ديفيد الى انها لا تتفق فى بعض النصوص والاحكام مع ميثاق الجامعة العربية المتعلقة بالصراع العربى وتتجسد أهم نقاط عدم الاتفاق فى عدم وفاء الاتفاقيات بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى والاكتفاء بالنص على الحكم الذاتى الادارى ، كذلك قصرت الاتفاقيات حق العودة على اولئك الذين يرغبون فى العودة من لاجئى ١٩٧٦ وأما هذا التاريخ فلم تتاول الاتفاقيات حكما خاصا بهم .

كذلك لم تتفق معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية مع ميثاق الجامعة العربية وقراراتها ، حيث أنها نصت على إنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل والتقصت من حقوق مصر فى السيادة على سيناء مقابل الحصول اسرائيل على الاعتراف المصرى بها واقامة علاقات طبيعية (اقتصادية ودبلوماسية وثقافية) بينهما فضلا عن تناول المعاهدة الموضوع الملاحة فى خليج العقبة ومضايق تيران ، كل ذلك بالمخالفة للموقف العربى الذى تمت صياغته فى اطارا الجامعة العربية .

كما خلص التحليل الى تصور نظام الجزاءات المعمول به فى اطار الجامعة العربية وظهر ذلك بوضوح فى تأثير التطورات التى طرأت على النظام العربى بعد ١٩٧٣ وأهمها تغير موازين القوى داخل هذا النظام وذلك ما انعكس على طريقة انعقاد مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨ وأيضا العقوبات التى تم أتخاذها ضد مصر فى هذه الحالة وأهمها تجميد عضويتها فى الجامعة وقطع العلاقات الدبلوماسية معها فضلا عن نقل مقر الجامعة من القاهرة .

ومما لا شك فيه أن فعالية الجامعة العربية ومستوى أدائها لوظائفها فى المجالات الرئيسية قد تأثر بالغياب المصرى الكامل عن الجامعة طيلة هذه الفترة ففيما يتعلق بمجال الأمن الجماعى العربى نجد أن الجامعة لم تكن على أى قدر من الفعالية تجاه الغزو الاسرائيلى للبنان ١٩٨٢ وان كانت قد أظهرت بعض الايجابية بصدد الحرب العراقية الايرانية فانما تعود فى أخذ أسبابها الى توافر الارادة الدولية لانهاء هذه الحرب التى هددت تدفق بترول الخليج الى اوروبا ، مع الموقف العربى الذى أدرك خطورة هذه الحرب بعد نشوبها بفترة طويلة . أما فيما يتعلق بتنسيق السياسات الخارجية للدول العربية فى المنظمات الدولية فقد ظهر أثر معاهدة السلام على نمط التصويت المصرى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة تجاه القرارات التى تدين اسرائيل . كما تسم أداء الجامعة لدورها فى بلورة سياسة خارجية عربية موحدة بالمرونة الكبيرة وظهر أثر الغياب المصرى من خلال النظرة التحليلية لنقاط مشروع السلام العربى الذى اعتمدته قمة فاس ١٩٨٢ ، أما دور الجامعة فى صد العلاقات العربية الجماعية تجاه بعض المنظمات الدولية الأخرى فنجد أنها قد استطاعت - رغم الغياب المصرى - أن تطور علاقتها مع الأمم المتحدة وأن تستأنف الحوار العربى الاوروبى والتعاون العربى الافريقى مع تمسكها بضرورة تنفيذ قرارات بغداد التى تقضى بوقف عضوية مصر فى هذه الاجهزة .

وفى المجالات غير السياسية (التعاون الفنى) استطاعت الجامعة - رغم الغياب المصرى - التوصل الى عدد من الوثائق الاقتصادية وأهمها استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك وميثاق العمل الاقتصادى القومى والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية فى الدول العربية وعقد التنمية العربية ، كما عقدت بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية .

واخيرا طالبت الدراسة ببعض التوصيات التى تساعد على زيادة فعالية الجامعة العربية ومن أهمها تعديل الميثاق وتطوير جهاز الامانة العامة ، كما ناشدت الدراسة الدول العربية اتخاذ بعض الخطوات فى هذا السبيل وأهمها تحسين العلاقات العربية وزيادة الرغبة للعمل من خلال الجامعة أو ما يعرف بتوافر الارادة السياسية فضلا عن زيادة المشاركة السياسية وتعميق الديمقراطية بما يضمن للأحزاب السياسية وجماعات المصالح أن تشارك بتأثير وفعالية اتجاهات العلاقات الساسية العربية مع عدم التعتيم الاعلامى على انجازات الجامعة العربية ومحاولة تحسين صورتها لدى الرأى العام العربى .

فتحى على حسين

□□ بدرعبدالعاطى السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة فى التصور - المصرى للحكم الذاتى الفلسطينى (١٩٧٨ - ١٩٨٢) - رسالة ماجستير -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٩٥ □□

شكلت القضية الفلسطينية لدى القيادة السياسية المصرية، أستراتيجية ثابتة وأساسية، حيث تشير الخبرة التاريخية إلى حقيقة الدور المركزى الذى قامت به مصر فى قضيتى الصراع والتسوية مع إسرائيل من ناحية، والوحدة العربية من ناحية أخرى، فقد لعبت مصر دوراً مبكراً فى حشد القوى العربية ضد إسرائيل، كما لعبت دوراً بارزاً فى كافة مجالات التنسيق العربية، وفى هذا السياق، تبرز أهمية العمل البحثى الذى قام به الباحث من زاوية دراسة مدى أستمرارية السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، ولاسيما أن الفترة موضع الدراسة مابين (١٩٧٨ - ١٩٨٢) تشكل واحدة من الفترات المثيرة للجدل حول حقيقة الحكم الذاتى، ومدى جدواه بالنسبة للفلسطينيين فى ذلك الوقت بمقارنته بالموقف الراهن.

ومع ماتطرحه مسالة قصر الفترة الزمنية محل الدراسة من

تساؤلات، تتعلق بقدرتها على إطلاق الاحكام، تجاه واحدة من أبرز القضايا المحورية فى السياسة المصرية، فالملاحظ أن الباحث قد استعاض عن ذلك، بتخصيص أحد بابى الدراسة لاستعراض المحطات الرئيسية فى الموقف المصرى تجاه القضية الفلسطينية. كما سعى فى الباب الثانى لتناول التصور المصرى وتطوره تجاه الحكم الذاتى الفلسطينى، باعتباره صلب الدراسة من ناحية ونقطة تحول فى آليات السياسة المصرية من ناحية أخرى.

من هنا، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الهامة التى رصدها الباحث والتى يمكن تحديدها فى التالى:-

١- يظهر تحليل التصور المصرى للحكم الذاتى الفلسطينى كما طرحه الوفد المصرى فى مباحثات الحكم الذاتى مع إسرائيل بين عامى ١٩٧٩ و١٩٨٢ أن قبول مصر لمفهوم الحكم الذاتى فى وثيقة إطار السلام الموقعة فى كامب ديفيد (كمرحلة انتقالية على طريق تسوية القضية الفلسطينية والتفاوض على أساسها) لم يشر إلى حدوث تحول جوهرى أو جذرى، أو يمثل إعادة هيكلة فى جوهر الموقف المصرى من المشكلة الفلسطينية والقضايا الفرعية المرتبطة بها بقدر ما كان يمثل سلوكا ذا طابع تكيفى من جانب صانع السياسة الخارجية المصرية وذلك فى ضوء ادراكه لمجموعة من المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية فى تلك الفترة، وهو ما يتضح من إجمالى الموقف المصرى تجاه مجموعة القضايا التالية:

أ- بالنسبة للموقف المصرى من مسالة القدس، لم يطرأ تحول جذرى عليه فى مباحثات الحكم الذاتى مع إسرائيل، حيث أصر الوفد المصرى على اعتبار القدس الشرقية جزءاً لايتجزأ من الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وبالتالى ينطبق عليها الحكم الذاتى، بل واعتبارها مقر مؤسسات الحكم الذاتى التى سيجرى انتخابها، ويشارك سكانها من الفلسطينيين فى انتخابات مجلس الحكم الذاتى سواء بالترشيح أو التصويت، ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى أن أطول توقف شهدته مباحثات الحكم الذاتى كان بسبب موضوع القدس وصدور قانون من الكنيست الإسرائيلى يعيد التأكيد بأن القدس الموحدة هى العاصمة الأبدية لإسرائيل، الأمر الذى دفع القيادة المصرية إلى تعليق المفاوضات مع إسرائيل لأكثر من عام، واستمر الموقف المصرى الثابت تجاه موضوع القدس قائما فى الفترة التالية لاستئناف المباحثات، وكان هذا الموضوع أحد العوامل الرئيسية وراء فشل مباحثات الحكم الذاتى بين مصر وإسرائيل، ولم يختلف هذا الموقف الذى طرحه الوفد المصرى فى مباحثات الحكم الذاتى عن جوهر الموقف المصرى تجاه القدس كما تبلور فى السابق .

ب- وفيما يتعلق بالموقف المصرى من مسالة حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير، والتى كانت تمثل أحد مرتكزات السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية حتى زيارة الرئيس السادات للقدس يلاحظ من رصد وتحليل التصور الذى طرحه الوفد المصرى فى مباحثات الحكم الذاتى والأسس التى قام عليها، أن الموقف لم يطرأ عليه أيضا تحول جذرى بقدر ماكان محاولة من القيادة المصرية لابداء بعض المرونة فى ضوء الاصرار الإسرائيلى على رفض "الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وحقه فى اقامة دولته المستقلة، الأمر الذى كان يهدد فرص التوصل لأى تسوية سلمية مع إسرائيل".

جـ- وبالنسبة للموقف المصرى من مسالة التمثيل الفلسطينى، فقد يبدو للوهلة الأولى أن اسقاط الرئيس السادات ذكر منظمة التحرير كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى فى خطابه أمام الكنيست الإسرائيلى فى نوفمبر ١٩٧٧ وتوقيع مصر على اتفاقية الاطار فى كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨، والتى لم تشر لمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطينى وحصرت التمثيل الفلسطينى فى سكان الضفة والقطاع علاوة على آخرين، قد يبدو أن ذلك يمثل تحولاً فى جوهر الموقف المصرى من مسالة التمثيل الفلسطينى كما تبلور منذ مؤتمر القمة العربية فى الرباط عام ١٩٧٤.

غير أن الواقع يشير إلى تغير ذى طابع تكتيكى الهدف منه محاولة التغلب على التصلب الإسرائيلى تجاه رفض مشاركة منظمة التحرير فى المباحثات وكذلك الرفض الأمريكى وكلاهما كان من شانه افشال مبادرة الرئيس السادات برمتها وهو مالم يكن على استعداد لقبوله.

د- وفيما يتعلق بمسالة التسوية مع إسرائيل، لم يكن قبول الرئيس السادات بالنهج السلمى لتسوية الصراع مع إسرائيل يمثل تحولا جذريا فى الموقف المصرى السابق، فمن الثابت تاريخيا أن مصر أجرت فى عهود مختلفة اتصالات رسمية وغير رسمية مباشرة وغير مباشرة لبحث شروط التوصل لتسوية سلمية مع إسرائيل سواء كان ذلك قبل حرب ١٩٤٨ أو بعدها حتى ثورة ١٩٥٢، وقد استمرت هذه الاتصالات السرية فى السنوات الأولى للثورة وقد أفشلها تصلب موقف دافيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل ورفضه الاستجابة للشروط المصرية للتوصل إلى تسوية سلمية معها. وفى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ أبدى الرئيس عبدالناصر استعداده للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل والقبول بتنفيذ جميع بنود القرار ٢٤٢ بما فى ذلك الاعتراف بإسرائيل مقابل إسترداد جميع الأراضى العربية التى إحتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وفى ضوء ذلك فإن حسم الرئيس السادات لخيار التسوية السلمية مع إسرائيل وتحركه فى هذا الاتجاه خاصة بعد انتصار ١٩٧٣ لم يكن يمثل تحولا مفاجئا ولم يحدث دفعة واحدة وإنما تم التمهيد له فى السابق وتحديدا فى السنوات الأخيرة لعهد الرئيس عبدالناصر أى بعد هزيمة ١٩٦٧.

هـ- وتبدو الاشارة فى اتفاقية كامب ديفيد إلى مشكلة نازحى عام ١٩٦٧ كما يبدو "إسقاط" الاشارة إلى مشكلة اللاجئين والمطالبة بتطبيق القرار رقم ١٩٤ (الذى يخير اللاجئين بين العودة أو الحصول على التعويض) بمثابة قبولا مصريا لفكرة التدريج فى حل هذه المشكلة المعقدة وذلك بتسوية مشكلة نازحى عام ١٩٦٧ أولا ثم تناول مشكلة لاجئى عام ١٩٤٨ والبحث عن الحلول المناسبة لها فى وقت لاحق بعد أن يكون المناخ بين إسرائيل والفلسطينيين مهيأ لذلك.

٢- أن عنصر التغير الجوهرى الذى طرأ على السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية فى فترة السبعينات كان قبول مصر لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ بفك الارتباط بين استرداد الأراضى المصرية المحتلة وبالتالى التوصل إلى تسوية مع إسرائيل، وبين تسوية القضية الفلسطينية. وحينما ذهب الرئيس السادات إلى القدس لم يكن يتصور إمكانية توقيعه على صلح منفرد مع إسرائيل، غير انه لم يكن معروفا المدى الذى سيذهب اليه فيما يتعلق بموضوع الربط بين التوصل لتسوية مع إسرائيل وتسوية القضية الفلسطينية، وإذا كان الرئيس السادات قد فشل فى ايجاد ربط بين وثيقتى كامب ديفيد، الا انه حاول بعد ذلك تعويض ذلك بمحاولة ربط "توقيعه على المعاهدة السلام مع إسرئيل بايجاد تقدم على المسار الفلسطينى".

٣- أن هناك عدة عوامل تفسر وجود الكثير من عناصر الاستمرار فى السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية وهى:-

أ- التعاطف الواسع مع القضية الفلسطينية فى أوساط الرأى العام المصرى على اختلاف فئاته وتوجهاته لأسباب قومية ودينية وعاطفية وأيديولوجية.

ب- ارتباط التاييد والدور المصرى على صعيد القضية الفلسطينية بالدور المصرى القيادى الاقليمى خاصة فى المحيط العربى.

جـ- حقيقة أن القضية الفلسطينية تعتبر بالنسبة لمصر قضية أمن قومى لايمكن تجاهلها، وتستلزم وجود قدر من الاستمرار فى سياسة مصر تجاهها.

٤- ان ماسبق لايعنى استمرار النهج المصرى لتسوية القضية الفلسطينية فى ضوء المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية وإدراك صانع القرار فى مصر لهاعلى نفس المنوال . ويمكن القول بان هناك عدة عوامل ومحددات تتيح لصانع السياسة الخارجية فى مصر حرية أكبر للحركة والمناورة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتوفر له قدرة أوسع على إمكانية إدخال عناصر تغير فى السياسة المصرية تجاهها هى:-

أ- أن القضية الفلسطينية وإستمرار تاييدها، رغم أنه يمثل مصدرا هاما من مصادر الشرعية التى يعتمد عليها النظام فى مصر الا أنه لايعد المصدر الوحيد لشرعية النظام.

ب- أتاح التجانس والتماسك القائم داخل المجتمع المصرى وعدم

وجود انقسامات أو تمايزات جوهرية عرقية أو دينية يمكنها أن تهدد الاستقرار الداخلي لصانع القرار الخارجي في مصر قدرة على إتخاذ قرارات حساسة قد تخرج عن الاجماع العربي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

جـ- أن وجود حكم مركزي له جذور ضاربة في التاريخ وكذا حدود سياسية وجغرافية متميزة منذ فترات طويلة وثقافة سياسية مميزة ووجود نظام سياسي مستقر قد خلق شعورا بوجود هوية وطنية مصرية متميزة، وأعطى للقيادة السياسية حرية أوسع فيما يتعلق بالاختيارات السياسية تجاه القضية الفلسطينية.

وهكذا، تشير النتائج المستخلصة إلى عدد من الاعتبارات الهامة والمثيرة للجدل في نفس الوقت نذكر منها:-

- أن النتائج المستخلصة رغم أنها تظل حبيسة إطارها التاريخي، إلا أنها تكتسب أهمية خاصة، تتعلق بتأكيد إستمرارية الدور المصري رغم تباين آلياته من مرحلة إلى أخرى.

- أن الحاجة لدراسة المعطيات الجديدة التي تفرزها عملية السلام الدائرة حاليا تأكد أهمية ربط الواقع الراهن بكل تحدياته ومتطلباته بالماضي بكل تجاربه وإشكالياته. ليكون الماضي إمتداداً للحاضر ومجنبا لتكرار الأخطاء.

- أن الدراسة وإن كانت تقدم مجموعة من الاجابات عن حقيقة الدور المصري وشكل الحكم الذاتي كما طرح في أواخر السبعينات، إلا أنها تثير مع قراءتها في الوقت الراهن، مجموعة من التساؤلات المتعلقة بطبيعة المرحلة الحالية من عملية السلام يأتي في مقدمتها عامل الوقت وحقيقة تبديد فرص السلام في الماضي مقارنة باتفاق أوسلو.

- أن الدراسة تكشف عن الحاجة لتلك النوعية من الدراسات العلمية الأكاديمية التي تفتقر اليها المكتبة العربية، فرغم كثرة الكتابات والدراسات التي تناولت قضية الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أنها ظلت مرهونة بالعديد من التوجهات الأيديولوجية أو بالقصور في زوايا المعالجة.

من هنا، تبدو الحاجة لاتباع المناهج العلمية، لدراسة قضايانا الشائكة، وبما يتجاوز الكثير من الجدليات المبددة للجهد والوقت.

أيمن السيد عبدالوهاب

□□ فؤاد السيد - سوسيولوجيا الجريمة في الوطن العربي : دراسة تحليلية في أعمال مركز أبحاث مكافحة الجريمة - المنتدى العربي للدراسات والنشر - ١٩٩٥ □□

على الرغم من أن وطننا العربي يواجه أزمة في الدراسات الاجتماعية والانسانية ، فإن هذه الدراسة التحليلية تحمل في مضمونها تفاؤلا بامكانية تجاوز هذه الدراسات دائرة الأزمة الى دائرة الإبداع .

وهذا الكتاب الذي نعطى انطباعا موجزا عنه هنا ما هو إلا محاولة لتطبيق هذا المفهوم من خلال نظرة منهجية لاستخلاص النموذج الارشادي من أعمال مجموعة من الباحثين العرب الذين انجزوا عددا لابأس به من الدراسات العلمية في مجال سوسيولوجيا الجريمة .

على أن أهمية هذه الدراسة لا تقتصر على ذلك فحسب ، وانما هي تفتح المجال أيضا لتطوير منهج نقدي للتراث العلمي العربي المعاصر ، وتطبيقه بطرق مختلفة في مجالات الدراسات الاجتماعية والانسانية الأخرى .

لذلك نرى الباحث "فؤاد السعيد" يحدد هدف هذه الدراسة في هدفين رئيسيين يمهد انجاز أحدهما لإنجاز الآخر .

يتمثل "الهدف الأول" في التعرف على الخبرة البحثية المتمثلة في مجموعة الأبحاث والدراسات المحددة والتي انتقاها كعينة مطلوبة للدراسة من "مركز أبحاث مكافحة الجريمة" التابع لوزارة الداخلية السعودية ، الذي وقع اختيار الباحث عليه لتوافر معظم البحوث به مما يسر له الدراسة ومكنه من تمثل التجربة والخبرة البحثية في شمولها ، واستخلاص أهم ما فيها وتصنيفه بشكل واضح ومركز ودال أمام الباحثين والمثقفين والمخططين والمسئولين في وطننا العربي وتقويم هذا الانجاز - ايجابا وسلبا - فيما يتعلق بالأطر النظرية التي دارت البحوث في فلكها وطبيعة أهدافها والمناهج التي اتبعتها في دراسة المشكلات المتعلقة بظواهر الجريمة وقضايا الأمن الاجتماعي بوجه عام .

هذه الجوانب وغيرها مما أشار اليه الباحث تمثل الفصول الخمسة الأولى من الدراسة وهي على التوالي : الخلفية النظرية للبحوث ، اشكالية الخصوصية والكونية ، اشكالية التفسير ، بروفيل عام لأوضاع الجريمة والانحراف وبعض الظواهر الاجتماعية السلبية ، عرض تفصيلي لنموذج من أحدث أعمال "مركز أبحاث مكافحة الجريمة" السعودي ويحمل عنوان "ظاهرة المضاربة (العنف) : دراسة ميدانية" .

ثم تصل الدراسة الى ذروتها في الفصل السادس الختامي والذي يجسد "الهدف الثاني" والأساس والخاص بالنموذج الارشادي للمركز وبحوثه ، وهو هدف أكثر تجديدا وشمولا ويتعلق بمحاولة استخلاص النموذج الموجه لعمل القائمين على توجيه المركز ووضع استراتيجيته البحثية .

ويقصد الباحث بالنموذج الارشادي "مجموعة المعتقدات والقيم المتعارف عليها والتقنيات المشتركة بين أعضاء مجتمع علمي معين" وهو بذلك قاسم مشترك يتضمن المصادرات والمسلمات المتعلقة بالمعايير والقيم النظرية والمنهجية والتعميمات الرمزية والافتراضات الميتافيزيقية التي يتفق عليها أعضاء الجماعة العلمية دون أن يتم اختبار صحتها بالضرورة .

انطلاقا من هذه النقطة فإن القارىء الذي يرغب في الاطلاع على جوهر الكتاب يمكنه قراءة الفصل الرئيسي الختامي (السادس) الخاص بالنموذج الارشادي ، أما القارىء المتخصص سواء كان باحثا أو صانعا للقرار أو مخططا أو مسئولا تنفيذيا والذي سيحتاج بطبيعة الحال الى المزيد من التفاصيل المفيدة فسيجد المادة التي يبحث عنها في فصول الكتاب مجتمعة .

وفي كل الأحوال فإن هذا الكتاب يعتبر اضافة جديدة في مجاله ، وإذا كان الباحث قد اقتصر في دراسته على مركز أبحاث بعينه ، فإننا نرجو منه أن يكمل هذا العمل بالمقارنة مع مراكز أبحاث أخرى في الوطن العربي وإن كان يشفع له هنا أن البحوث موضع الدراسة جاءت بأقلام باحثين من معظم أرجاء هذا الوطن .

علي عياد

□□ علاء عبد الوهاب - الشرق أوسطية : سيناريو الهيمنة الاسرائيلية - سينا للنشر - ١٩٩٥□□

فكرة السوق الشرق أوسطية لم تكن بالنسبة لمعظم الدول العربية سوى فكرة افتراضية لا تمثل إلا طموحا إسرائيليا يتجاوز كثيرا معطيات الواقع العربي بل ويتعارض مع الابجديات القومية حتى زمن النكسة رغم أن الفكرة ذاتها سبقت ظهور إسرائيل ولكنها أصبحت مع توقيع الاتفاق الفلسطيني / الاسرائيلي فكرة تزاحم مفردات الواقع وتمحو أبجديات عربية ، وتلقى بظلال كثيفة على الفضاء العربي وتبتعد عن دائرة الافتراض لتصبح حقيقة واقعة من حيث بداياتها ومقدماتها .

حول هذه الفكرة قسم المؤلف كتابه " الشرق الاوسط الجديد : سيناريو

الهيمنة الاسرائيلية " الي خمسة أبواب . الباب الاول " الشرق الاوسط مصطلح واحد .. ونطاقات متعددة " تناول ظهور المسألة الشرقية فى القرن التاسع عشر وتحدث عن ميعاد ظهور مصطلح الشرق الاوسط فى مجال التداول وكان ذلك في القرن التاسع عشر وبالتحديد في منتصفه وكيف كان يسمى في البداية بالشرق الادنى الي أن أصبح بهذا الاسم وذكر المؤلف انه يتكون من ثلاثة أقسام (١) جغرافى يمتد على مساحة سبعة ملايين ومائتى ألف كيلو متر مربع (٢) بشرى يشمل ٢٤٠ نسمة (٣) عرقي / لغوى يتألف من ثلاث كتل هي السامية - الآرية و " الافريقية " - النوبية " بالاضافة الي أقليات عرقية متعددة كالاكراد والأرمن وأغلبية هذه الكتل تنتمى إلى أحد الاديان الثلاثة الكبرى (الاسلام - المسيحية - اليهودية) . كذلك تناول المؤلف تطور الظاهرة الاستعمارية فى اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . أيضا قيام دولة إسرائيل في ١٩٤٨ - ثم " الجديد والقديم نظام إقليمى ينفى العروبة " كان عنوان الفصل الثانى من الباب الاول أما الفصل الثالث فكان عنوانه " رحلة فكرة السوق سبقت ظهور إسرائيل " وفيه تحدث عن بداية رحلة التفكير فى السوق الشرق أوسطية وما حدث خلال هذه الرحلة وما تريد ان الانتماج بين الدول العربية وإسرائيل الاقتصادى قد يتخذ شكلا من ثلاثة ، انشاء السوق الشرق أوسطية او انشاء سوق مشتركة لدول البحر المتوسط أو انشاء منظمة تعاون إقتصادى إقليمى على إسرائيل وعدد من الدول العربية وكانت هذه الاشكال قد جاءت فى ورقة اعدتها إسرائيل .

أما الباب الثانى وعنوانه " المشروع الصهيوني الهدف : ثروات الوطن العربي " وفيه تناول المؤلف هذ المشروع ومدى فائدته بالنسبة لاسرائيل ثم تحدث عن الاطماع الاقتصادية وذلك كقراءة فى المبادرات واتفاقات التسوية وتركيز اسرائيل وامريكا على البعد الاقتصادى في أية تسوية تتم لاسرائيل من جانب العرب وتتناول المبادرات السلمية والاتفاقات والتسويات العربية - الاسرائيلية وما دار فيها وتناوله هذه الاتفاقات بالنسبة للعرب واسرائيل مثل اتفاق السلام بين مصر واسرائيل وكذلك الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى . ثم يأتى الفصل الثالث ليتحدث عن أمريكا واوروبا : ثنائية التعاون وصراع الكواليس .

أما الباب الثالث وعنوانه " غسل العقول - إختراق النخبة وتدجين الجماهير " وفيه تناول المؤلف بدايات طريق السوق الشرق أوسطية التى شهدها عام ١٩٩٣ والتى تعود إلى مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات التى تمخضت عن وثائق كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل ثم بدء مشوار التطبيع التى أعقبت تلك المبادرات على عدة أصعدة ثم كما تحدث المؤلف عن الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات التى تناولت موضوع الشرق أوسطية . وأيضا تناول عام ١٩٩٣ بإعتباره عام المخاض والخطوات التنفيذية من المحيط الى الخليج وكانت القضايا الاقتصادية قد شغلت حيزا كبيرا فى لقاءات المصريين بنظرائهم الاسرائيليين حتى فى أثناء مباحثات كامب ديفيد وابرزت ذلك الصحافة الاسرائيلية بضرورة الاهتمام الخاص باحتمالات التعاون الاقتصادى بين إسرائيل والدول العربية خاصة مصر بعد إتفاق السلام وكان قطاع الزراعة قد بدأ بداية قوية ولم يتأثر فى أى وقت وذلك بفضل الدكتور يوسف والى وزير الزراعة واستمرت فى خط تصاعدى حتى الآن والاعوام الاخيرة الخمسة تظهر صعود حجم وهيكل التجارة بين مصر وإسرائيل والدول العربية الاخرى من اتفاقيات تجارية وتبادل سلع بينهما ثم والفصل التاسع و عنوانه " على حد السكين السوق الشرق أوسطية المشتركة " . أما الباب الرابع : طلقات تحذيرية : . البترول - قناة البحرين - الخدمات - السياحة " وفيه تحدث المؤلف عن البترول وحجمه وكل ما يتعلق به من الناحية التصديرية و السفن المستخدمة فى نقله ومختلف شئون البترول الاقتصادية أيضا تناول قناة السويس وعائدها وأهميتها وما طلبته اسرائيل بشأنها ورد مصر على ذلك وبعبارة أشمل وأعم ان اسرائيل كانت تطلق تحذيرات بشأن هذة الاشياء من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب والفوائد التى تعود عليها إقتصاديا - وفى الفصل الخامس وهو " سلاح المقاطعة خط الدفاع العربي الاخير " وفيه تناول الباحث المقاطعة العربية باعتبارها الورقة الاخيرة أمام المفاوض العربي أمام الهجوم الاسرائيلى / الامريكي باتجاه زرع فكرة السوق الشرق أوسطية من ناحية وفرض بدائل اسرائيلية من ناحية أخرى وتقييمه لهذه المقاطعة ونتائجها التى تعود على العرب .

والفصل الثالث عشر " البديل القومي هل مازالت الفرصة سانحة " وفيه تحدث عن دعم البديل العربي ودور الدائرة الاسلامية والدائرة الافريقية كبديلين متكاملين يدعمان البديل العربى . أما الفصل الرابع عشر وهو بعنوان " وقفة مع الذات نظرة على مسيرة نصف قرن " وفيه تناول الباحث ما حدث خلال هذه الفترة الزمنية من أحداث وتطورات كانت سببا فى تغييرات حدثت وأحداث يتوقع حدوثها نتيجة لهذه المتغيرات الدولية والعالمية والمحلية . وتناول المؤلف فى فصله الخامس عشر " السوق العربية المشتركة لماذا لا نبدأ مشوار الالف ميل " ما هو مطلوب من إعادة ترتيب للأوراق المتاحة فى أيدى العرب وايضا إمتلاك زمام الارادة السياسية والتسلح بالقدرة على التنظيم الجاد ليعود لمفهوم الاندماج الاقتصادى العربى قوته الدافعة المناسبة وما يتطلب ذلك من خطوات عملية ليتم ذلك للعرب ودور الهيئات والمنظمات العربية فى تنظيم الصف العربي حول هذا الموضوع .

أما الخاتمة فتناولت بناء البديل أو الانتماء القومي وفيها تحدث عن الانحياز للبديل العربى مهما كانت المعوقات أمامه وان بناء البيت العربى مراجعة شاملة لمفاهيم العمل العربى وتحديد الاهداف دون تضخيم والتفريق بينها وبين الاغراض مع تحديد الاولويات بناء على حسابات واقعية وان تكون عملية البناء نتاج حوار ديموقراطى حقيقى وموضوعى .

وأخيرا يمكن القول ان هذا الكتاب يعد بحق مرجعا هاما فى موضوع الشرق أوسطية وإضافة كبيرة الى المكتبة العربية وثقافة مطلوبة حتى نفهم ما يقال حول هذه الفكرة التى تسمى بالسوق الشرق أوسطية

عبد العزيز احمد عبدالعزيز

د . زياد أبو عمرو - المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى فلسطين - مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الامين للنشر والتوزيع - ١٩٩٥

بعد إقامة السلطة الفلسطينية فى غزة وأريحا ، بينما هذه السلطة تستعد لبسط صلاحياتها لبقية مناطق الضفة الغربية ، يدور الجدل الوطنى حول مستقبل المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى في المجتمع الفلسطينى .

من هنا قام المؤلف بتوضيح الصورة التاريخية الماضية لما كان عليه الوضع داخل فلسطين مع رؤيته المستقبلية لهذا الوضع ، وخاصة انه ليس بعيدا عنها ، بل انه من سكان القدس ، كما انه من اعضاء هيئة تدريس جامعة بيرزت المعروفة بمواقفها الوطنية والتربوية ، بل هو أحد أبرز أبناء يل " الصابرا " الفلسطينى النشطين فى مجال العمل الاجتماعى ، الداعين للمجتمع المدنى الفلسطينى . وضع الدكتور سعد الدين ابراهيم مقدمة الكتاب تناول فيها تسع نقاط هى : معنى ونشأة المجتمع المدنى ، المجتمع المدنى والموجة الثالثة للديموقراطية ، المجتمع المدنى : راس المال الاجتماعى ، المؤسسات المدنية العربية والتقليدية ، الدولة العربية الجديدة : التمدد والانكماش ، المجتمع المدنى الجديد : الولادة المتعسرة ، الانظمة الحاكمة والمجتمع المدنى والتحول الديموقراطى ، ومشروع بحثى عن المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى العربى .

يتناول الكتاب ، منظمات المجتمع المدنى الفلسطينى ، والسلطة الفلسطينية والتحول الديموقراطى ، فى الجزء الاول (منظمات المجتمع المدنى الفلسطينى) ثم تقسيمه لسبعة فصول ، تضمن الفصل الاول : الاحزاب السياسية : حيث يوجد سبعة أحزاب هى : حركة فتح (أسست فى بداية الستينات) ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (أسسها د . جورج حبش عام ١٩٦٧) ، حزب الشعب (حزب شيوعى أسس عام عام ٨٢) ، الجبهة الديموقراطية للتحرير (جناح منشق بقيادة حواتمة عن الجبهة الشعبية وأسست عام ٦٩) ، بالاضافة الى الاتجاه الاسلامى الذى يضم ٣ أحزاب هى : جماعة الاخوان المسلمين ، حركة الجهاد الاسلامى ، حزب التحرير الاسلامى .

وفى الفصول الستة التالية تناول الكاتب : النقابات العمالية ، الاتحادات الطلابية ، المنظمات النسائية ، الجمعيات المهنية ، المنظمات الطوعية ، الجمعيات الادبية .. فقد أكد : ان كل منها لعبت دورا محددا

فى المجتمع المدنى ، ففترة ينشط وأخرى يتراجع خطوات عديدة ، فمن ابرز نشاطها مع بداية قيام الانتفاضة ، ويؤكد أيضا ان وضعها سيتأثر بالتطورات السياسية والكيفية التى سيتم بها تنفيذ إتفاق الحكم الذاتي ، كما سيتأثر حاضرها ومستقبلها بطبيعة النظام السياسي الذى سينشأ في الكيان الفلسطيني المستقبلي .

وفى الجزء الثانى من الكتاب يتناول الكاتب : السلطة الفلسطينية والتحول الديموقراطي ، فيقول : اذا كان المقصود بالديموقراطية هو حرية التعبير والمعارضة فإن الفلسطينين يتمتعون بقدر وافر من ذلك ، ولكن اذا كان المقصود بالديموقراطية هو أكثر من ذلك ، الانتخابات الحرة ، والديموقراطية المباشرة ، والمحاسبة ، وتدوير السلطة فى المراتب القيادية العليا ، فإن الفلسطينين لا يختلفون عن نظرائهم فى الاقطار العربية ، لأن الممارسة الديموقراطية التى عرفتها الساحة الفلسطينية فى الماضى كان مردها أساسا غياب سلطة الدولة الوطنية أما بالنسبة للتنظيمات السياسية الاسلامية ، فإنها لا تروج من قريب أو بعيد لاقامة نظام حكم ديموقراطي فى المجتمع الفلسطيني ، لانها تريد إقامة نظام حكم إسلامى .

أما بالنسبة للانتفاضة والتحول الديموقراطي : فإن الانتفاضة أسهمت فى تقليص النزعات السلطوية فى السياسة الفلسطينية حيث اكتسبت الشبان الغاضبون المسيسون بدرجة عالية البنى القيادية التقليدية المشاركة فى الحياة السياسية ، والامساك بالسلطة واتخاذ القرارات دون الالتزام دائما بأوامر منظمة التحرير الفلسطينية .

وعن العلاقة بين السلطة والتحول الديموقراطي : يرى الكاتب أن عدم اكتمال السلطة الفلسطينية القائمة بسبب غياب السيادة والاستقلال الوطنى ، والقيود المفروضة على هذه السلطة بموجب الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، وحالة الانقسام أو الاستقطاب السياسى التى يعانى المجتمع الفلسطيني بسبب تأييد أو معارضة الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي هى بمثابة عراقيل تقف أمام تطور المجتمع والتحول الديموقراطى فيه .

إذن فالساحة الفلسطينية لا تعيش حالة من الديموقراطية السياسية الاصيلة ، وان الذى يسود هو نوع من التعددية السياسية والفكرية ، تولدت التعددية السياسية الفلسطينية التى تعنى قدرا من التحمل والتعايش المشترك فى نفس الحيز السياسى من عدة مصادر ، فالتعددية السياسية الفلسطينية شأنها شأن الممارسة الديموقراطية والعشائرية والحمائلية والعائلية المحكومة بموازين القوى القائمة ومراعاة المصالح المشتركة . حيث أن هذه التعددية أفرزتها الظروف الجبرية التى لا تقوم على قناعات راسخة تؤمن بهذا المبدأ ، الا فى اوساط نخبوية محصورة ، فما الذى بمقدور الفلسطينين عملية للتحول باتجاة التعددية الاصلية ، وبالتالي الديموقراطية ، خاصة وأن الاغلبية الفلسطينية تصبوا الى تعددية حقيقية تقود فيما بعد الى ديموقراطية تنسجم والواقع الفلسطينى .

وأخيرا فإن الكتاب يعد رصدا وتحليلا واستشرافا لمسيرة المجتمع المدنى الديموقراطى فى الوطن العربى ، وتنمية وتعظيم القدرات العلمية والبحثية والتنظيمية العربية فيها ، وتدريب وتقويم شباب العلماء والباحثين الواعدين ، والملتزمين بقضايا شعوبهم وأمتهم ، والدعوة لقيم ومبادىء المجتمع المدني ، ودعم مؤسساته كطريق أمثل للديموقراطية الحقة والتنمية الشاملة العادلة .

علي سالم ابراهيم

☐☐ بريعمه عبد ربه الطيهقى ، تأثير الرأى العام على السياسة الخارجية - مع التطبيقى على جمهورية اليمنية - رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية☐، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ☐☐

ينطلق الباحث بريعمه عبد ربه الطيهقى من مشكلة بحثية جوهرها التساؤل عن طبيعة تاثير الرأى العام على السياسة الخارجية ، هل يعتبر الرأى العام عاملا مؤثرا على السياسة الخارجية ؟ وما هى حدود هذا التأثير ؟ ثم ينتقل الى مجموعة من التساؤلات الفرعية يجيب عليها فى دراسته التى تنقسم إلى خمسة فصول .

فيتعرض الفصل الأول الى الاقترابات التى تدرس العلاقة بين الرأى العام والسياسة الخارجية وهى : اقتراب النفوذ ، اقتراب الحدود ، اقتراب الرابطة السلبية ، اقتراب الاتصال ، اقتراب توحيد الرأى ، اقتراب الادراك ، وهو على سبيل المثال يرى اقتراب الحدود ان الرأى العام يؤثر على السياسة الخارجية ، ولكن هذا التأثير لا يعنى المشاركة في صياغة السياسة الخارجية ، وانما ضوابط لبدائل تلك السياسة التى لا يستطيع صناع القرار تجاوزها خوفا من سخط وغضب الرأى العام .

ويرى انصار هذا الاقتراب ان الرأى العام يعمل من الحواجز على تحديد نطاق جدل صناع السياسة ، ذلك أن الرأى العام يبنى البدائل المسموح بها على مائدة النقاش – والمقصود باقتراب الرابطة السلبية هو أن الرأى العام لا يمارس إلا تأثيرا سلبيا ضئيلا على الرأى العام وذلك لسلبية الجماهير وعدم اهتمامها بالسياسة الخارجية .

وحيث يرى روزناو ان العلاقة بين الرأى العام والسياسة الخارجية مكونة من ثلاث عمليات اجتماعية متميزة لكنها مرتبطة ببعضها وفى عملية صنع القرار الحكومى وهى التى يتم عبرها صياغة السياسة الخارجية التي يستقطب خلالها صناع القرار مشاركة الرأى العام ، عملية تقديم الرأى وتحدث كلما انتقلت الأراء الى صناع القرار عبر مقدمى الآراء ، عملية صنع الرأى وهى تكوين الافكار والآراء حول قضايا السياسة الخارجية وترويجها ، حيث تتمثل العلاقة بين الرأى العام والسياسة في شكل تواصل بين عملية صنع القرار الحكومى وعملية صنع الرأى العام . أما اقتراب الادراك فيه يرى عددا من الباحثين أن الرأى العام يؤثر على السياسة الخارجية ، وهذا التأثير يأخذ شكل عملية تفاعل وتغذية استرجاعية من خلال ادراك صناع القرار . ومن ابرز دارسى هذا الاقتراب « هيربرت كيلمان » الذى يسمى هذا الاقتراب بالاقتراب الاجتماعي نحو تبنى اجراءات تعكس تلك الامزجة والاتجاهات حيث يأخذ التواصل شكل تغذية استرجاعية بين الرأى العام والحكومة ، ويرى « نورمان لوتبيرج » احد الدارسين لهذا الاتجاه ان جوهر الاتصالات بين الجماهير وصناع القرار يكمن فيما يراه صناع القرار ضروريا ، وفى إدراكهم لما ستفضله الجماهير ، ولذلك يجب على صناع القرار الاستجابة للرأى العام . ومن جهة أخرى يرى « رونالد انجيلهارت » ان تواصل الرأى العام وفقا لهذا الاقتراب يكون مشروطا بثلاثة متغيرات هى :

أولا : بنية مؤسسات صنع القرار وهل هى جماعية أم فردية ، والي أى حد يوجد تنافس بين المؤسسات والمجموعات البديلة لصناع القرار الذين يمكن أن ينافس بعضهم البعض كسب تأييد الجماهير .
ثانيا : معايير توزيع المهارات والخبرات السياسية بين أوساط المجتمع ، وهذا يعكس درجة وعى الجماهير حول قضايا السياسة الخارجية .
ثالثا : تدويل القيم بين أوساط الجماهير ، أى الدرجة التي يتأثر فيها سلوك معين بالقيم المتاصلة بين أوساط الجمهور أو التى تثير مشاعر عاطفية فقط .

ثم ينتقل الباحث الى اختبار مجموعتين من الفروض التى وضعها كي يختبرها بشكل ميداني . المجموعة الأولي تتناول عدة

فروض حول طبيعة الرأى العام فى ميدان السياسة الخارجية . أما المجموعة الثانية فتتناول عدة فروض حول ابعاد تأثير الرأى العام على تلك السياسة .

وتناول الفصل الثانى الاطار المنهجي للدراسة ، وفيه يوضح الباحث أن أساليب دراسة العلاقة بين الرأى العام والسياسة الخارجية متعددة وأبرزها : استطلاع الرأى العام ، استطلاع رأى الخبراء ، مقابلة النخبة ، دراسة صنع القرار . وقد اعتمد الباحث فى دراسته على ثلاثة اساليب : استطلاع الرأى العام ، استطلاع آراء الخبراء ، مقابلة النخبة الحكومية . وقد لجأ الباحث الى استخدام أداة الاستبيان فى استطلاع الرأى العام ، واستطلاع آراء الخبراء ، كما اعتمد اسلوب المقابلة فى جمع البيانات على مستوى النخبة الحاكمة .

ويأتى الفصل الثالث بعنوان « طبيعة الرأى العام اليمنى فى ميدان السياسة الخارجية » وفيه يقوم الباحث باختبار الفروض التى سبق أن قدمها ومدى صدقها فى واقع الجمهورية اليمنية .

وخصص الباحث الفصل الرابع لدراسة تأثير الرأى العام اليمنى على السياسة الخارجية . وفيه قدم الباحث نتائج دراسة الفروض وتطبيقها على الجمهورية اليمنية ، فمثلا الفرض الأول « صانع السياسة الخارجية يؤثر فى الرأى العام ولا يتأثر به كثيرا » يقوم الباحث باختباره بثلاث طرق ، الطريقة الأولى ، تصور الرأى العام هل يرى انه يؤثر على السياسة الخارجية ، وذلك فى عبارة يختبرها الباحث من خلال عينة الرأى العام ، الطريقة الثانية معرفة رأى الخبراء والنخبة الحكومية فى عدة عبارات وضعها الباحث ، الطريقة الثالثة هى معرفة رأى النخبة الحكومية من خلال المقابلة بتوجيه سؤال للنخبة .

ويأتى الفصل الخامس بعنوان « تفسير العلاقة بين الرأى العام اليمنى والسياسة الخارجية » وفى هذا الفصل يدرس الباحث بريعمه الطبيقى النتائج التى توصل اليها فى خلال الفصلين الثالث والرابع وهى أن هناك تباينا فى طبيعة الرأى العام اليمنى فى ميدان السياسة الخارجية ومحدودية تأثيره على تلك السياسة ويتناول أولا : المتغيرات الاجتماعية ومعرفة الرأى العام بالشئون الخارجية ثانيا : المتغيرات الاجتماعية ومستوى التعقيد والتركيب فى تناول الرأى العام اليمنى للسياسة الخارجية . ثالثا : تفسير طبيعة تأثير الرأى العام اليمنى على السياسة الخارجية .

أسامة فاورق مخيمر

□□د . محمد على توريدى - المجتمع والتحول الديمقراطى فى الصومال -مركز ابن خلدون للدراسات - الانمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٩٥ □□

يتعرض هذا الكتاب فى خمسة فصول للمجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الصومال ويتصدر الكتاب تقديم بقلم الدكتور سعد الدين ابراهيم يبين فيه أن الأساس المعيارى للمجتمع المدنى هو نفس الأساس المعيارى للديمقراطية ، فالمجتمع المدنى هو المدرسة التى يتعلم فيها الفرد كيفية ممارسة العملية الديمقراطية ، بما يحتمه ذلك من وجوب إعطاء الفرصة لتنظمات المجتمع المدنى من أجل القيام بدورها فى بناء الدولة .

ويبدأ المؤلف فى الفصل الأول بدراسة التطور التاريخى للصومال الحديث مقسما إياه إلى ثلاثة مراحل ، بادئا بمرحلة الامم المتحدة فى المدة من (١٩٥٠ - ١٩٦٠) وكان لإيطاليا الدور الرئيس فى هذه الفترة بوصفها المحتل القديم للبلاد ، فكانت بذلك أقدر على تأهيل البلاد لمرحلة الإستقلال ، وتأتى بعد ذلك مرحلة الديمقراطية النيابية (١٩٦٠ - ١٩٦٩) وخلالها تم وضع أول دستور ديمقراطى للصومال يعطى للمواطن الحريات والحقوق الأساسية على النسق الأوروبى مع إختلاف الظروف والأحوال ، فالنعرة القبلية فى الصومال من القوة بمكان بحيث تقف حجر عثرة سبيل الديمقراطية ، وثالثة المراحل المرحلة الشمولية (١٩٦٩ - ١٩٨٠) وفيها إخضاع المجتمع المدنى بصفة مطلقة لسيطرة الدولة وهيمنتها بعد ما استولى الجيش على السلطة ، وجاعلا الدولة أشبه ما تكون بثكنة عسكرية ، وعلى عكس المرحلة السابقة استخدمت الايديولوجية الإشتراكية بدون أساس إقتصادى أو ثقافى ، مما أدى إلى تدهور الأمور ووصولها لدرجة الإنفجار فى ٢٧ يناير ١٩٩١ حيث شيع نظام سيادبرى الديكتاتورى إلى مثواه الأخير .

وتحت عنوان الدولة (١٩٨٠ - ١٩٩٥) جاء الفصل الثانى ، حيث يبدأ بإنتخاب مجلس الشعب للرئيس محمد سيادبرى بالإجماع لمدة ٦سنوات قابلة للتجديد ، الفترة بتوغل السلطة التنفيذية وسيطرتها القضائية والتشريعية كما هى العادة دائما فى الأنظمة الشمولية ، مما جعل الأمور تبدو على السطح هادئة ، لكنه هدوء ما قبل العاصفة التى هبت فأتت على الأخضر واليابس .

ويتناول المؤلف فى الفصل الثالث المجتمع الصومالى ومكوناته ، موضحا دور القبيلة ومكانتها فى الصومال ، حيث هى أساس إنتماء الفرد ومصدر هويته ، كما توجد التكوينات الاجتماعية الاقتصادية التى ينطوى الفرد تحت لوائها بنوع من القهر والإذعان ، وفى نهاية المجتمع المدنى الذى لم يبلغ سن الرشد بعد بسبب ما تعرض له من تضييق فى المرحلة الليبرالية أو مصادرة من قبل نظام سيادبرى ، ورغم ذلك فالأمل كبير فى أن يلعب المجتمع المدنى دوره المأمول فى تخطى الصومال المحنته الراهنة .

وعن العوامل الخارجية والتحول الديمقراطى يحدثنا المؤلف فى الفصل الرابع ، موضحا أن الإستعمار خلف للصومال علاقات عدائية دول الجوار وعلى المستوى الدولى إختلفت التوجهات تبعا لتغير نظام الحكم ، ففى المرحلة الليبرالية إتجهت الصومال بنظرها صوب الدول الغربية ، وفى عهد سيادبرى يممت وجهها شطر الكتلة الشرقية .

وللأمم المتحدة مع الصومال تاريخ طويل بداية « بمرحلة الوصاية » وحتى عملية « إعادة الأمل » والتى بسببها فقد الأمل فى حيادية المنظمة بقيادة الولايات المتحدة ربان السفينة الكونية .

وينتهى الكتاب بالفصل الخامس حيث يتعرض المؤلف بالدراسة المراحل التطور السياسى وأثرها على عملية التحول الديمقراطى ، فيؤكد المؤلف على أن الصومال بعد الاستقلال تمتع بدستور غربى النزعة كفل للجميع الحرية فى أن يقول ما يشاء مادام ملتزم بالصالح العام ، إلا أنه نظرا لإختلاف الظروف ، فقد شهد التطبيق العملى لنصوص هذا الدستور - جديد الصياغة - خرقا كبيرا إن يكن إهدارا « كاملا » ، حتى وصلت الأمور فى أواخر سيادبرى الى ادارة البلاد بطريقة الملك الذى لا يسأل عما يفعل .

احمد اللوفى

كتب جديدة وردت إلى المجلة

أحمد يوسف القرعي

- **الوعي التاريخي والثورة الكونية (حوار الحضارات فى عالم متغير)**
- **تأليف : السيد يسين**
- **الناشر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - ١٩٩٥**

تشكل الدراسات والبحوث المختلفة فى المجال الاستراتيجى ، نقطة تحول رئيسية فى مسار الفكر المصرى والعربى المعاصر ، فى سعيه نحو تأصيل منجزات الحداثة فى مجال العلوم السياسية والاجتماعية، وفى توظيف جهازها المعرفى فى تحليل، وتفكيك الظواهر المجتمعية، والاقليمية والدولية التى تواجه الدول والمجتمعات العربية، فى تحولاتها، وأزمتها، وتفاعلاتها الداخلية والخارجية ولاشك فى ان تراث الدراسات الاستراتيجية المصرى لعب دورا هاما من خلال مناهج ونظريات ورؤى العلوم السياسية الحديثة واستطاع ان يكشف عن مناطق اختلال فى التطور السياسى والاجتماعى فى مصر، والمنطقة العربية، وعن عمليات تشكيل الدولة فى عموم البلدان العربية ، ومانتطوى عليه من جروح، واعاقات هيكلية، فضلا عما احدثته هذه البحوث الاستراتيجية والسياسية من نقلة على مستوى اشاعة قيم العقلانية والرشادة السياسية لدى بعض الجماعات الثقافية العربية، وهو ما أثر ايجابيا على فهم النخب المثقفة للصراع العربى - الإسرائيلى بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

وفى هذا الاطار كان إنشاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بداية تأسيسية لتعامل العقل المصرى والعربى مع العلوم السياسية والاستراتيجية الحديثة وتطوراتها .

ولايمكن التأريخ والتحليل للدور الذى لعبه المركز فى هذا المجال ، إلا من خلال الدور الذى لعبه الاستاذ / السيد يسين ، ونمط الادارة العلمية والبحثية المتميز الذى انتهجه كمدير للمركز ، وكمفكر وعالم اجتماع بارز ، له اسهاماته الرائدة فى الاجتماع القانونى ، والأدبى ، والسياسى ، وفى الرؤى البصيرة التى قدمها كعطاء ، ولايزال للحياة الثقافية المصرية ، والعربية .

والكتاب يتضمن قسمين رئيسيين الأول : يضم دراسات ترصد وتحلل عملية تأسيس الخطاب الاستراتيجى العربى من خلال تأصيل رؤية معرفية للدراسات الاستراتيجية ، واستكشاف جذور العقل الاستراتيجى العربى عن طريق تحليل الخبرة النضالية العربية ، ودورات تحولات النظام العربى .

أما القسم الثانى : وعنوانه رؤى مستقبلية فيتضمن مشروعا فكريا متكاملا هدفه التحليل النقدى للمتغيرات من خلال تطبيق لمنهجية التحليل الثقافى . والدراسات التى تضمنها هذا القسم تستكشف أبعاد الثورة الكونية وتحلل مظاهر الصراع حول المجتمع العالمى ، وتوصل مشكلة حوار الحضارات فى عالم متغير ، وخريطة المجتمع الكونى الجديد ، وتنتقل من الدائرة العالمية للدائرة الاقليمية وتحلل ثقافيا خريطة الصراع فى زمن السلام ، وتنتهى بقراءة استشرافية لمستقبل الدراسات الاستراتيجية فى بيئة دولية مراوغة .

والكتاب يتسم برهافة التحليل ، ورصانة الرؤية وعمق الأفكار ، وذلك من خلال صياغة متميزة هى عنوان على الكاتب، ومنهجه ، وعالمه .

- **الحركات الاسلامية فى مصر وقضايا التحول الديمقراطى**
- **تأليف : د . عبد العاطى محمد احمد**
- **الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٩٥**

منذ أواخر السبعينات والجدل لا ينقطع عن دور الاسلام فى الحياة الاجتماعية والسياسية ليس فى مصر وحدها بل فى العالم العربى والاسلامى والغربى بوجه عام وقد انشغل كثيرون بهذه القضية وانعقدت سلسلة طويلة من المؤتمرات والندوات وامتلأت المكتبات باللغات المختلفة بالعديد من المؤلفات التى تحاول فهم هذه الظاهرة التى تعقدت أكثر من أى وقت آخر وتنوعت وتباينت من مجتمع الى آخر ومن زمان الى آخر بمعنى أن الخطاب الدينى ليس خطابا واحدا بل متعدد الرؤى وهنا وكما يقول المؤلف - يصبح التحليل مختلفا ومن ثم تختلف النتائج .

وفى هذا الاطار يخص المؤلف الحركات الاسلامية فى مصر بالدراسة مركزا على موقفها من قضية التعددية السياسية أو بالأحرى من التعددية الحزبية وما يرتبط بذلك من قضايا فى صميم التطور الديمقراطى . ويثير موقف الحركات الاسلامية من الديمقراطية والتعددية كثيرا من الجدل بين من يرون استحالة المصالحة بينهما ، وبين من يعتقدون أن هناك امكانية لذلك ، وفى هذا الكتاب يعرض المؤلف بالوثائق والمستندات رأى مختلف جماعات الاسلام السياسى من هذه القضية وأسباب التضارب فيما بينها إزاءها واحتمالات المستقبل ويناقش ممارساتها وأهدافها فى هذا الصدد .

- مدير لأول مرة
- تأليف : لورين ب . بيلكر
- ترجمة : جمال إمام
- الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٥

فى هذا الكتاب يقدم المؤلف خبرته فى الإدارة طوال ٣٠ عاما ، وكذلك فى تنظيم دورات التدريب الادارى والندوات الادارية فى عدد من الكليات والجماعات . ورغم أن الكتاب موجه لمن يتولى منصب المدير لأول مرة ، فإنه مفيد لقدامى المديرين أيضا بأسلوبه السهل الواضح واعتماده على الأمثلة العملية واستخلاصه للدروس الأساسية .
والكتاب دليل على كيفية مواجهة التحديات ، وأسلوب القيام بمختلف المهام المطلوبة بجوانبها المتعددة : اختيار المشرفين ، التعامل مع المرؤوسين والرؤساء : تقييم الأداء ، بناء الثقة ، فرض الانضباط ، التعيين والتدريب والفصل ، توصيف الوظائف ، أساليب الحفز ، تنظيم الوقت وتنمية مهارات الكتابة والإصغاء ، والحديث فى الاجتماعات العامة .
والمؤلف لورين ب . بيلكر عمل مديرا لإحدى شركات التأمين الكبيرة ، وشارك فى أعمال التدريب فى كلية بالومار والجامعة الوطنية فى سان دييجو وله اضافة لهذا الكتاب ، عبارة مؤلف آخر بعنوان "السكرتير الناجح" .

- "أوسلو ٢" : سلام بلا أرض
- تأليف : ادوارد سعيد
- الناشر : دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٩٥

هذا الكتاب هو الجزء الثانى من كتاب ("غزة - أريحا" : سلام أمريكى) الصادر فى عام ١٩٩٤ متضمنا اثنى عشر مقالا عن عملية السلام فى الشرق الأوسط ، ويستكمل المؤلف فى هذا الجزء انتقاده لما حدث بدءا من الاعلان عن اتفاق أوسلو وحتى مرحلة مفاوضات الوضع النهائى ، ويرى أن المشكلة المباشرة التى سوف تواجه الفلسطينيين أن هذه المفاوضات لن تبدأ من نقطة الصفر فالاتفاقات المبرمة فى المرحلة الانتقالية تضع قيودا على المرحلة المقبلة وتؤثر على نتائجها .
ويدعو المؤلف الى عقد مؤتمر واسع للشتات الفلسطينى تكون مهمته وضع جدول أعمال لمفاوضات الوضع النهائى ، ويطالب بعودة المجلس الوطنى الفلسطينى لممارسة نشاطه عبر عضوية جديدة كما يطالب بانشاء ما يسمى بمكتب الخدمات الاستراتيجية يجمع أفضل العقول العلمية والتقنية لتناول قضايا مثل الأرض والجغرافيا والموارد المائية والحدود والممتلكات والتنمية الاقتصادية .
ويقول المؤلف فى مقدمة كتابه أن المهمة الرئيسية من وراء هذا كله هى وضع منظومة من المبادىء التى لا تراجع عنها ولا مساومة حولها والتى يجب أن يلتزم بها المفاوض الفلسطينى فى كل الأحوال .

- المواجهة والسلام فى الشرق الأوسط
- تأليف : السفير طاهر شاش
- الناشر : دار الشروق - القاهرة - ١٩٩٥

ليس هذا الكتاب مجرد سرد لتطورات النزاع العربى الاسرائيلى ، وانما هو نظرة شاملة لهذا النزاع منذ بدء المشروع الصهيونى لاستيطان فلسطين واقامة دولة يهودية فيها وما أدى اليه من مواجهات دامية فى الشرق الأوسط .
ويركز الكتاب على المساعى التى بذلت من أجل تسوية النزاع سواء من قبل الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة وغيرها من الدول.
وقد تابع المؤلف تطورات النزاع وجهود التسوية عن قرب بحكم عمله الدبلوماسى بوزارة الخارجية خلال ٣٥ عاما . كما أنه يروى تفاصيل المفاوضات التى شارك فيها ممثلا لوزارة الخارجية المصرية فى مباحثات الحكم الذاتى والتطبيع والانسحاب الاسرائيلى من سيناء وتلك التى أسهم فيها باعتباره مستشارا للوفد الفلسطينى فى مفاوضات السلام فى واشنطون وبعدها فى مفاوضات غزة - أريحا .
ويتضمن الكتاب تحليلا لإعلان المبادىء واتفاقية القاهرة والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية ويوضح العقبات والصعاب التى تعترض عملية السلام الحالية .

- **الادارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية**
- **تأليف : محمود وهيب السيد**
- **الناشر (---) القاهرة ١٩٩٥**

تفردت الادارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية بخصائص وسمات مميزة قلما تتوافر فى أية ادارة لأزمة سياسية دولية معاصرة ، فما هى هذه الخصائص والسمات وما هو أسلوب الادارة الأمريكية المستحدث لتلك الأزمة وهل يمكن تكرار هذا بشأن أية أزمة سياسية دولية قائمة أو قادمة ؟ أسئلة كثيرة حاول المؤلف أن يستجلى اجاباتها من خلال هذا الكتاب الجديد فى مادته ونهجه ومنهجه .
تناول الباحث موضوع الدراسة من خلال ثلاثة فصول استعرض فى الفصل الأول الأطروحات الأساسية للبحث وفق ثلاثة مباحث : الأول منها تناول فيه تعريف الأزمة وادارة الأزمة السياسية ومدارسها المختلفة والثانى تناول الأزمة السياسية كإطار تحليلى موضحا مناهج فهم وإدارة الأزمة السياسية والثالث يستعرض فيه المؤلف بعض الآراء الفقهية السياسية التى تصدت لتحليل منهج وادارة ازمة الخليج الثانية .
ويتابع المؤلف فى الفصل الثانى مراحل ومستويات الادارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية وفق أربعة مباحث تتناول المستويات المعنوية والسياسية والاقتصادية والعسكرية للادارة الأمريكية .
وفى الفصل الثالث يرصد المؤلف نتائج الدراسة وما أكدت الادارة الأمريكية للأزمة لمفهوم الدولة العالمية وتصنيف الأزمة السياسية السرطانية كمفاهيم يعود الفضل فى استجلائها وبيان عناصرها لتلك الادارة .

- **العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٤٦-١٩٥٦)**
- **تأليف : جيفرى آرونسون**
- **ترجمة وتقديم : د . السيد أمين شلبى**
- **الناشر : مكتبة مدبولى - القاهرة - ١٩٩٥**

يقرأ التاريخ لا من أجل ذاته أو لمجرد المتعة الذهنية ، وإنما كأداة لفهم الحاضر وإنارة المستقبل . والحقبة التى يستعرضها الكتاب فى العلاقات المصرية الأمريكية مليئة بالدروس وخاصة بالنسبة للسياسة الأمريكية وأبلغ دروسها أن كل التوترات التى تلت هذه الفترة فى علاقات البلدين وانعكست سلبيا على أوضاع المنطقة وزادت من تعقيد العلاقات الدولية كانت نتيجة تجاهل السياسة الأمريكية للظروف الذاتية لمصر ومنطقتها فى هذه الفترة والتى كان يعمل فيها نظام ثورة يوليو بل والذى جاء كتعبير عنها وبدلا من تفهم هذه الظروف وتشجيع الاتجاه الوطنى المستقل البناء أخضعتها لاعتبارات الحرب الباردة والتى لم تكن تمثل أولويات الشعب المصرى أو لشعوب المنطقة .
من هنا يستمد هذا الكتاب أهميته وتتضاعف هذه الأهمية بالترجمة الأمينة والرصينة التى قدمها الدكتور السيد أمين شلبى خبير العلاقات السياسية الدولية ، وقد أغنى المكتبة المصرية العربية بفيض هائل من الدراسات حول هذا الموضوع .

- **تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى**
- **تحرير : د. جواد عبد الخالق**

الناشر : مركز البحوث العربى (القاهرة) ومركز الدراسات والبحوث والخدمات القانونية (كلية الحقوق - جامعة الأسكندرية) - القاهرة - ١٩٩٤

مجموعة أوراق العمل المقدمة الى الندوة العلمية المهداة الى د . فؤاد مرسى بالتعاون بين مركز البحوث العربية والذى أسسه المفكر الراحل وكلية الحقوق جامعة الاسكندرية حيث تعلم وعلم فؤاد مرسى، جاء الكتاب مرحلة فكرية وتنقيبا ميدانيا فى محاولة للإجابة على كثير من الأسئلة التى تجوب الساحة العربية وعلى الأخص منها الساحة المصرية .
ويتناول الكتاب فى البداية موضوع الرأسمالية العالمية وتطوراتها ثم يناقش واقع الرأسمالية وآفاقها فى الوطن العربى ورغم أن التركيز على مصر بطبيعة الحال إلا أن الكتاب يتناول قطرين آخرين هما السودان والجزائر وبعد ذلك يعرض الكتاب لتكوين وتطور فكر فؤاد مرسى فى مجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع .
وبالنسبة لموضوع الرأسمالية العالمية وتطوراتها يطالع المفكر ثلاث مساهمات لكل من سمير أمين وجودة عبد الخالق ومحمد صبحى الأتربى ثم تعقيبات من د. اسماعيل صبرى عبدالله و د. كريمة كريم ، وفى المحور الثانى للكتاب أوراق عمل مقدمة من د . سعد حافظ ، د . محمد الخولى ، د . محمد نور الدين، د. دلال عبد الهادى ، د . مبارك على عثمان ، د. عزام محجوب ، ثم تعقيبات من د. رمزى زكى ، د . على عبد العزيز سليمان . وفى المحور الثالث أوراق عمل مقدمة من د . فوزى منصور ، د. مصطفى رشدى . وفى المحور الرابع أوراق عمل مقدمة من د. محمد دويدار ومحمد سيد أحمد .
والكتاب بصفة عامة تقليد جديد لتكريم كبار المفكرين والتعريف بانجازاتهم . ومن شأنه توثيق الصلة بين الأجيال والوفاء لجيل الكبار أيا كانت انتماءاتهم الفكرية .

- التعليم فى زمن الانفتاح
- تأليف : د. عبد النعيم انيس
- الناشر : دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٩٥

يضم الكتاب المقالات التى كتبها المؤلف عن التعليم خلال السنوات الأربع عشرة الأخيرة فى الصحف والمجلات المصرية المختلفة ، ورغم كتابة هذه المقالات فى فترات زمنية مختلفة إلا أن خيطا فكريا واحدا يحميها ويتمثل هذا الخيط – فى رأى المؤلف – فى أن أحوال التعليم فى مصر فى تدهور مستمر منذ الانفتاح . وصحيح أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين يبذل كل جهده لتحسين أوضاع التعليم وليس هناك شك فى تقدير جهوده هذه لكن المشكلة – من وجهة نظر المؤلف أن العوامل والاعتبارات الأخرى التى تشد التعليم الى الخلف لا سيطرة لوزارة التعليم عليها ومن هذه العوامل والاعتبارات حالة البطالة والغلاء الفاحش وتدهور مستوى الأجور فى القطاعات الوطنية المختلفة وعديد من العوامل الأخرى التى أدت الى الزيادة المستمرة فى التسرب مع التعليم الابتدائى وتحول المدرسين الى ظاهرة الدروس الخصوصية التى أصبحت تمثل قطاعا غير رسمى للتعليم .

وقسم المؤلف الكتاب الى قسمين الأول يتعلق بالتعليم العام والآخر يتعلق بأحوال التعليم الجامعى . وحاول المؤلف التقدم ببعض الحلول لمشاكل التعليم المطروحة .

- تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر
- تأليف : د. شوقى الجمل و د. عبدالله عبد الرازق ابراهيم
- الناشر : مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٩٥

تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر هو تاريخ حركات الكشف الأوروبى لأفريقيا واستعمارها . والكتاب محاولة مصرية جادة لكتابة هذا التاريخ من وجهة نظر أفريقية تصحح كتابات الغربيين حيث أن الكثير من صفحات التاريخ الأفريقى الحديث لم يكشف النقاب عنها بعد ، فقد تناول المؤرخون الغربيون وقائع هذا التاريخ من وجهة نظرهم وتناسوا كفاح الأفارقة فى سبيل الاستقلال .

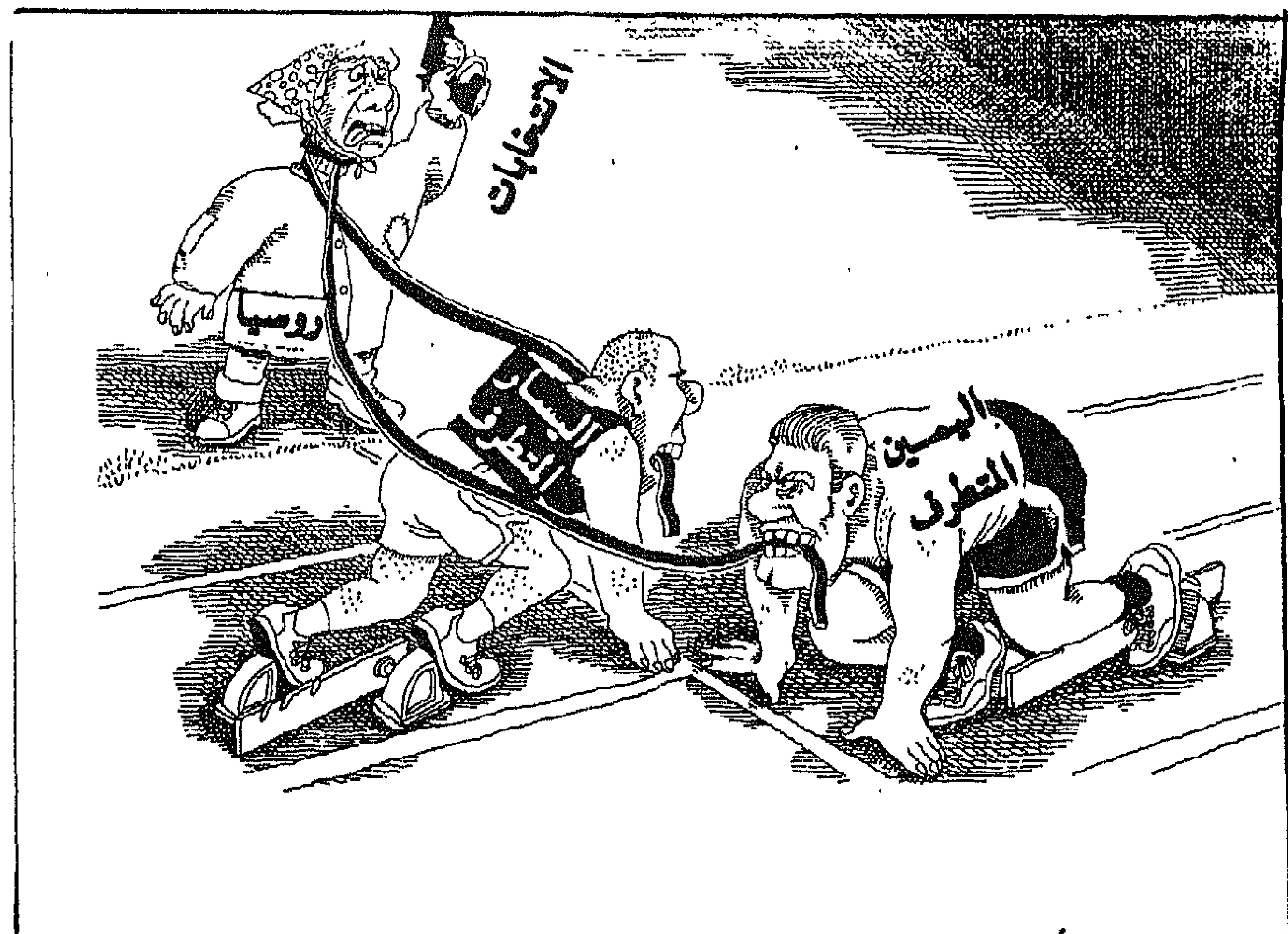
وحاول المؤلفان قدر المستطاع ابراز دور المقاومة الوطنية فى شرح دور كل من عبد الكريم الخطابى وعبد القادر الجزائرى ، وثورة الماجى ماجى فى تنجانيقا ومعركة عدوة بين الايطاليين والاثيوبيين وغيرها من الحركات الوطنية على أساس أنها الصورة المشرقة لموقف الأفارقة من المستعمرين الأوروبيين .

- دستورية حقوق الانسان
- تأليف : د. وجدى ثابت غبريال
- الناشر : مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان - القاهرة ٩٥

صارت حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من الحقائق القانونية المسلم بها فى كل نظام قانونى . غير أن حماية هذه الحقوق وتأكيد احترامها من الزم ما يكون لضمان تمتع الأفراد بها ، بغض النظر عما تخوله إياهم دساتير دولهم أو قوانينهم الداخلية . فحقوق الانسان تثبت للفرد بوصفه انسان أيا كانت جنسيته وأيا كان النظام الدستورى الذى يخضع له . ومن ثم لا مجال لحرمان الفرد من حقوقه الأساسية وحرياته العامة بحجة أن نظامه الدستورى لا يعترف له بتلك الحقوق أو بجزء منها . ومع ذلك فالصعوبة تثور عندما تنكر الدساتير الداخلية على مواطن الدولة بعضا من هذه المقدمة أو تتضمن نصوصا تخالف ما يثبت للانسان من حقوق وحريات أساسية فى اعلانات الحقوق والعهود المقررة للحريات .

ويقدم المؤلف فى كتابه هذا دراسة فى فلسفة دستورية حقوق الانسان شاملة الأسس الوضعية التى يقوم عليها التزام الشرع الدستورى بحقوق الانسان مع دراسة موجزة للنظم الدولية والاقليمية لحماية حقوق الانسان فى الدساتير الداخلية.

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية



(مجلة التايم
الامريكية
١٨ديسمبر ١٩٩٥)



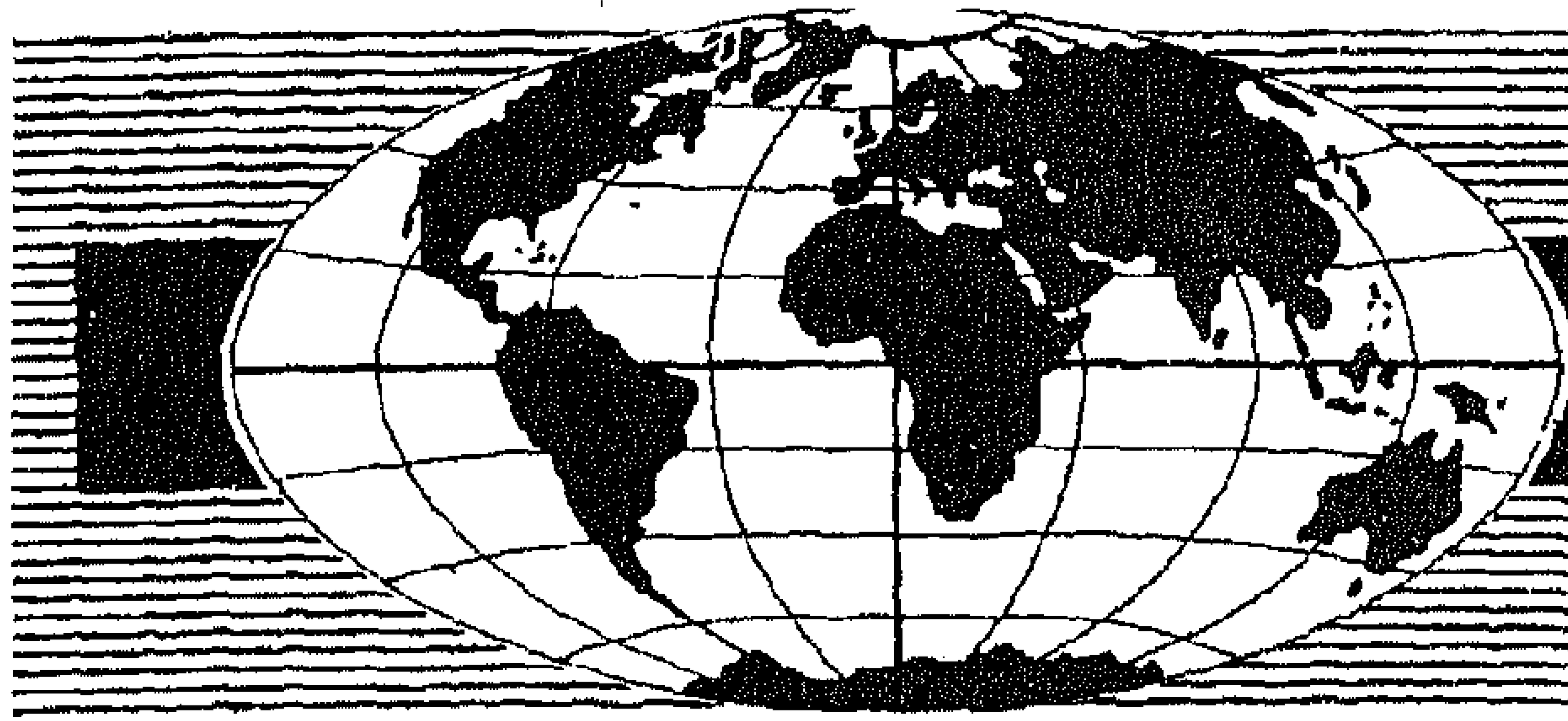
(مجلة النيوزويك
٢٥ ديسمبر ١٩٩٥)



(مجلة النيوزويك ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥)



(جريدة الموند
٧ نوفمبر ١٩٩٥)



نحو تشكيل نظام عالمى حقيقى

إعداد : د . هدى راغب عوض

Orbis Spring 1995

How to Create a True World Order

William E. Odom

كيف الطريق الى نظام عالمى جديد ؟!

وليام أدوم

لاشك أن إدارة الرئيس كلنتون على مدى عامين قد أخفقت فى رسم تصور للنظام العالمى بعد الحرب الباردة كما أنها تفتقد رؤية واضحة للسياسة الخارجية أو حتى العسكرية . بينما تتجه السياسة الخارجية الروسية نحو توسيع حلف الناتو نحو الشرق . وبعد التصريحات التى صدرت عن الأهمية الاستراتيجية ليوجوسلافيا السابقة فقد سمحت الادارة الأمريكية للناتو بالاشتراك فى الحرب دون تدخل تقليدى من القيادة الأمريكية بل تحت ادارة التحالف الذى تقوده الأمم المتحدة .

ان اتجاه الادارة الأمريكية نحو شرق آسيا كان من أجل منافسة اليابان تجاريا ، والصين من أجل حقوق الإنسان . إلا أن الادارة الأمريكية قد تخلت عن كلتا السياستين جزئيا وليس كليا . فالذى شد انتباه الادارة الأمريكية أكثر هو البرنامج النووى الموجود فى كوريا الشمالية والذى جعلها تغير من سياستها المتشددة الى سياسة واعدة بالمساعدات فى مقابل التعاون النووى . أما بالنسبة لتدخل أمريكا فى الصومال ورواندا فمازالت الدوافع غير واضحة .

ليس من السهل أن نفهم السياسة الخارجية للادارة الأمريكية خاصة بعد ما خفضت سلاح الطيران وزادت فى سلاح البحرية . كما أن الادارة الأمريكية غير متحمسة لرسم خطة أو رؤية لنظام عالمى جديد وتنصح بعدم التسرع فى اتخاذ قرارات بهذا الشأن .

ان النظم السياسية لا تولد بالمصادفة، ولكن قادة الدول العظمى هم الذين ينشئونها ، وسجلات التاريخ تؤيد ذلك . فمثلا سقوط نظام القرن التاسع عشر كان بسبب المانيا التى مزت ميزان القوى القائم فى أوروبا فى ذلك الوقت . الحرب العالمية الأولى كانت نتيجة فشل ليس فقط قادة المانيا بل النمسا وروسيا وبريطانيا وفرنسا فى أن يخلقوا حالة سلام مع المانيا . ان الحرب العظمى هى التى أتت بالبلاشفة الى الحكم فى روسيا ، بينما معاهدة فرساى هى التى صعدت مشكلة المانيا بدلا من حلها . لذلك ليس غريبا أن الحرب العظمى تستأنف بعد عقدين من الهدنة . ولذلك أيضا فنظام القرن التاسع عشر الذى سقط سنة ١٩١٤ ، ظهر البديل له بعد خمسة وثلاثين عاما وذلك بانشاء الناتو NATO عام ١٩٤٥ .

وهناك حقيقتان نستطيع أن نستخلصهما من سجلات التاريخ :

أولا : أن قادة القوى العظمى وهم قليلون يشكلون النظام

الدولي وفق مصلحتهم مع مراعاة مصالح الدول الأخرى ، وإذا لم تكن كل النظم صالحة ومستقرة ، فإن النظم المستقرة هي التي يشكلها رجال دولة يقدرون ليس فقط مصالح الدول القوية بل أيضا المبادىء التي تحكم العصر أو الزمن المعاصر لهم ، ويكونون على دراية بنقط الضعف التي اتسمت بها النظم السابقة.

ثانيا : رجال الدولة المحنكون يعرفون كيف ومتى يتفقون على شكل أو نموذج نظام عالمي جديد ، وبذلك ينهون كل الصراعات القائمة لصالح هذا النظام الجديد الذي سوف يولد . فمثلا الرئيسان الأمريكيان ويلسون وفرانكلين روزفلت حاولا قدر استطاعتهما أن ينتصرا للسلام . ولكن الآن ليس بين القادة في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة من يمتاز ببعد النظر ليفكر فيما سيؤول اليه العالم اذا ما سقط النظام الشيوعي والاتحاد السوفيتي وانتهت الحرب الباردة .

هذه الحقائق التاريخية لابد أن تعطي للرئيس كلينتون والقادة الجمهوريين في الكونجرس احساسا قويا بالإستعجال . إن التاريخ لا يعيد نفسه ، فليس هناك ستالين وهتلر ينتظران ، ولكن هناك شرورا أخرى تنتظر وربما تكون لها الأسبقية ، لذلك يجب الإستعجال .

إن المسئولين في ادارة كلينتون يتكلمون عن ضرورة نشر الديمقراطية ولكن أين ؟ في البوسنة - صربيا - كرواتيا - الصومال - روسيا - وسط أسيا وهايتي، والسؤال : هل هذه الدول مستعدة أن تدفع للجيش الأمريكي المكلف بنشر الديمقراطية والاستقرار في هذه الدول ؟

ان قادة العالم اليوم ليسوا عاجزين عن وضع المبادىء والأساسات لنظام عالمي جديد ، ان نهاية الحرب الباردة قد أعلنت فشل مجموعة من المبادىء مثل الاشتراكية ومبادىء دستور الأمم المتحدة والديمقراطية الليبرالية لأن تطبيقها هو التحدي بالنسبة للكيفية والزمان والمكان .

ان روسيا مهمة ولكن ليست أكثر أهمية من الصين ، إلا أن اليابان والمانيا تأتيان في المرتبة الأولى من حيث الأهمية ، وسوف تظلان هكذا ، فقد كانتا دائما يمثلان مشكلة القرن العشرين ، لذلك يجب أن تصبحا هما الحل للقرن الحادي والعشرين . وبالنسبة الى القرن العشرين ، لم يكن لأمريكا علاقات عسكرية مع المانيا أو اليابان ، بل كانت علاقات سلمية مع كلتا الدولتين . ان التحالف الياباني الأمريكي هو الذي فرض السلام على منطقة شرق آسيا لمدة طويلة ، بالاضافة الى الانتعاش الاقتصادي ، كما أن حلف الناتو وعلاقته مع العسكرية الالمانية والأمريكية - أعطى نفس النتيجة للانتعاش والإزدهار الاقتصادي في دول غرب أوروبا . كما أن هناك مناطق أخرى قد استفادت أيضا مثل دول الشرق الأوسط التي ازدادت أهميتها الاستراتيجية . فالصناعة المتقدمة تعتمد على البترول من دول الخليج واسرائيل . لذلك لا يمكن لأي دولة في أوروبا أو في آسيا مثل اليابان أو كوريا أو تايوان أن تتجاهل هذه المنطقة وذلك لأن الرئيس جورج بوش يعتبر المصالح الغربية في الشرق الأوسط كافية لكي تبرر التزام القوات الأمريكية في اشتراكها في حرب الخليج وأن يشجع دولا أوروبية على الاسهام في هذه الحرب أيضا .

ان الإقليم الآخر الذي تتعهد الولايات المتحدة بحمايته هو أمريكا الوسطى وبالرغم من عدم أهمية الاقليم في حد ذاته الا أنه يؤثر على السياسة والمصالح الداخلية للولايات المتحدة من خلال الهجرة والمخدرات . وحتى اذا كانت هذه الأمور لا تشكل تهديدا لأمن الولايات المتحدة - إلا أنها يمكن أن تكون مصدر ازعاج - وهناك مناطق ودول أخرى لا تشكل أية أهمية للولايات المتحدة مثل جنوب أمريكا ، أفريقيا ، أندونيسيا ، أما روسيا والصين فلهما أهمية خاصة لأنهما تؤثران على أمن أوروبا وشمال شرق آسيا ، ويمكنهما أن يثيرا المشاكل في الشرق الأوسط .

هذه الحقائق الاستراتيجية والتي سادت في خلال الحرب الباردة ، مازالت هامة وحيوية وسوف تصبح أكثر أهمية . وإذا كانت الولايات المتحدة تركز جهودها لكي تنشر الديمقراطية واقتصاد السوق في روسيا ، بينما عدم الاستقرار والفوضى تنتشر في المناطق الأخرى ، فلن يكون هناك نظام دولي بالمعنى المستقر والعكس صحيح . فإذا عم الاستقرار والنظام في المناطق الأخرى وفشلت روسيا في تحولها الى نظام ديمقراطي واقتصاد السوق ، فإن النظام الدولي من الممكن تحقيقه . إن الاستقرار ممكن اذا ما كانت الروابط بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان قوية . وهذه الروابط تعتمد بالدرجة الأولى على الروابط القوية بين أمريكا والمانيا من ناحية ، وأمريكا واليابان من ناحية أخرى ، فمعظم المشاكل يمكن حلها والتغلب عليها ، ومعنى ذلك أن النظام الدولي الجديد يعتمد على المانيا واليابان بالدرجة الأولى .

النظرة الأوروبية والنظام العالمي الجديد :

والسؤال هنا كيف يمكن انشاء علاقات وروابط قوية مع المانيا ؟ والإجابة على ذلك تمكن من خلال الناتو والذي عن طريقه يمكن انجاز مهام كثيرة وصعبة . وهنا يعني أن العلاقات القوية بين أمريكا والمانيا يجب أن تتم من خلال الناتو ، لكي تستطيع أمريكا تنسيق علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا ، وكذلك مع دول شمال أوروبا والبحر الأبيض . ان قرار اعتماد السياسة الخارجية الأمريكية على أساس حلف الناتو قرار صعب لأننا لا نذكر لماذا أنشيء هذا الحلف وما هي انجازاته ؟ ان كثيرا من الأمريكيين يعتقدون أن التعامل مع التهديد السوفيتي يدخل في اختصاص الناتو ، وكأن الناتو من مخلفات الحرب الباردة . كما أنه يتعين على حلف الناتو أن يرجع ايطاليا مرة أخرى الى حظيرة المجتمع الغربي وايجاد صيغة لألمانيا الموحدة ونزع المخاوف القديمة للأمن بين معظم دول أوروبا .

وفي الحقيقة أن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا أعطيتا أهمية وأولوية للتهديد السوفيتي منذ عام ١٩٤٠ . فبالنسبة للدول الأوروبية فإن حلف الناتو ما هو الا وسيلة يمكن من خلالها الحفاظ على القوات الأمريكية في المانيا .

ان وجود القوات الأمريكية داخل الناتو العسكري قد أمد أوروبا بقوة سياسية وهو شيء لم تكن أوروبا تستطيعه بنفسها ، ودليل على ذلك فشل مجموعة الدفاع الأوروبية عام ١٩٤٥ . ومع وجود القوات الأمريكية داخل المانيا يمكن لفرنسا أن تثق بالبندستاج الألماني في وضع سياسة مالية ، ويمكن أن يسوده تعاون اقتصادي غير مسبوق بين الدول الأوروبية التي كانت من قبل تتنافس لعدة قرون . إن أوروبا قد اثبتت فشلها في اتخاذ قرارات مشتركة في مجال السياسة الخارجية والعسكرية. فأي سياسة جديدة سواء في المجال العسكري أو السياسة الخارجية من واشنطن يجب أن تعرض على أوروبا . مثلا استراتيجية الدفاع النووي المشترك في ١٩٦٧ وانتشار أسلحة INF في أواخر السبعينات كرد فعل لإنتشار SS-20 السوفيتي. دائما القادة الأوروبيون يتذمرون علنا من القيادة الأمريكية ، إلا أنهم

يقبلون ما يفرض عليهم ، وهذا لأنه ليست هناك دولة أوروبية واحدة يمكنها أن تأخذ القيادة بنفسها . فكل من بريطانيا وألمانيا ليست لهما شعبية مع باقي الدول الأوروبية لكن يمكنهما أن تقبلا القيادة من واشنطن . لذلك فإن الناتو ليس فقط نظام دفاعي مشترك ، انما يعمل لأن هناك قيادة واحدة وهي الولايات المتحدة هي التي تهيمن .

وبالرغم من أن حلف الناتو قد انشيء أساسا لإبعاد الاتحاد السوفيتي عن غرب أوروبا إلا أن هذا يعد أحد الأسباب الهامة من ضمن أسباب أخرى. إن الناتو جنب دول أوروبا نشوب حروب جديدة وصراعات سياسية وعرقية وأيديولوجية وخلافات دينية . والسؤال هنا : هل أوروبا بعد الحرب الباردة يمكن أن تضمن أمنها وتسيطر على الشؤون الدبلوماسية بنجاح بدون دور الولايات المتحدة في الناتو ؟ إن الطريقة العشوائية التي تعاملوا بها في يوجوسلافيا السابقة في أواخر عام ١٩٩٣ -كما علقت إحدى الجرائد الألمانية- تؤكد أن العلاقات الدبلوماسية في أوروبا الغربية منذ الحرب العالمية هي أسوأ العلاقات ، وذلك بسبب وجود القوات الأمريكية في ألمانيا التي كانت تحاول تجنب حدوث تكرار الحروب الداخلية .

وإذا ما حدث تكامل سياسي بدون الدول الأوروبية في المستقبل القريب سوف يكون المفتاح لتأسيس نظام عالمي جديد ، ومعنى ذلك أن هيمنة أمريكا على الناتو سوف تختفي أيضا . وإذا لم تتكامل الدول الأوروبية فسوف تكون هيمنة الناتو على أمريكا أكثر صعوبة ، إلا أن الحقائق تشير الى أنه هناك خطوة كبيرة نحو احراز هذا التكامل - من خلال - اتفاقية ماستريخت .

وعموما فإن المنافسات والصراعات القديمة بين الدول الأوروبية مازالت قائمة ولن تؤدى الى حرب كما حدث في الماضي لكنها ربما تعرقل التكامل ، كما سوف تمنع أوروبا من أن تتعامل بطريقة فعالة مع قضية يوغسلافيا السابقة ، كما سوف تجعل غرب أوروبا معارضا لعدم الاستقرار الذى يحدث في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق.

أوروبا لا تعنى فقط دول أوروبا الغربية ، فهناك حدود شرقية سوف تكون لها أهمية استراتيجية . وفي الحقيقة فإن وحدة ألمانيا الغربية مع الشرقية وسقوط النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية أدى الى اعادة توزيع التحالفات . بالإضافة الى أن حلف وارسو قد انحل وكثير من أعضائه قد انضموا أو يسعون الى الانضمام لحلف الناتو وكلهم يسعون لإيجاد علاقات جيدة مع هذا الحلف .

وحقيقة الأمر أن هذه أول مرة في التاريخ المعاصر أن تحدث مثل هذه التحالفات بين الدول الأوروبية شرقا وغربا . إلا أن هذا التطور الجديد لا يجب أن يخدع أحدا بأن هناك استقرارا دائما ، لأن هذا يعتبر تفكيرا ساذجا . فالقادة الروس لا يجاملون عندما يتكلمون عن استعادة كل دول الاتحاد السوفيتي السابق . إن هدف الجيش الروسي الجديد هو استعادة الامبراطورية السوفيتية - كما تسمى- بالكومنولث .

وهناك هدف آخر للسياسة الخارجية الروسية وهو استعادة نفوذ حلف وارسو ، وفي هذا الإطار يعلن الرئيس كلينتون عن رغبته في عدم خلق حاجز يفصل الدول الأوروبية مرة أخرى . إلا أن الخيار لم يعد للرئيس كلينتون ، فقد تنازل عن الخيار حينما رفض توسيع حلف الناتو ليشمل دول أوروبا الشرقية . وإذا ما أنشيء حائط أو حاجز بالفعل فسوف يكون تجاه الدول الشرقية ، وبهذا فإن سياسة كلينتون معاكسة تماما لسياسة بوش في طريقة معالجته لاتحاد ألمانيا الغربية والشرقية.

وفي دول شمال أوروبا ، بعد انتهاء الحرب الباردة تجد أن وضع التسليح في السويد ، قد تغير إذ تخلت عن سياستها المحايدة وبدأت في تكثيف تدريب جيشها لشعورها بالتهديد من دول البلطيق . والآن فإن فنلندا والنرويج يشاركان السويد في شعورها بالتهديد وعدم الأمان من دول البلطيق . بعد انضمامهما لعضوية حلف الناتو سوف يبرزان هذا الاتجاه الجديد ، وهم يريان أن حلف الناتو أصبح هاما لهما أكثر مما كان عليه قبل انتهاء الحرب الباردة .

بالنسبة للجزء الجنوبي من القارة الأوروبية ، فان تركيا تحاول بتشجيع من الولايات المتحدة لكي تتقارب مع دول آسيا الوسطى والقوقاز - وقد حاولت تركيا وحصلت بالفعل على معونة من روسيا لكن في نفس الوقت ، فإن مشكلة الأكراد قد أصبحت متلازمة بعد حرب الخليج . كما أن ايران أصبحت شوكة في السياسة الداخلية التركية . إن الحرب في البوسنة لها تأثيرها في تركيا والعالم الإسلامي لأن مسيحيي الكروات والصرب لم يعاقبوا على الجرائم التي يرتكبونها في البوسنة ، والمجموعة الأوروبية في هذه الظروف رفضت انضمام تركيا اليها .

أما في أوروبا الشرقية ، فان بولندا والمجر وجمهوريتي التشيك وسلوفانيا تسعى الى الإنضمام لحلف الناتو والمجموعة الأوروبية . فهي تعرف أنها هدف سهل وضعيف استراتيجيا ليس للقوات الروسية بالذات ولكن للتدخلات السياسية الروسية أيضا ، خاصة بالنسبة للأقلية العرقية التي زرعتها روسيا في مولدافيا وجورجيا وأذربيجان . والذى يحدث في جمهورية يوجوسلافيا سابقا من الممكن أن يطبق عليهم. فهناك أقلية مجرية تعيش في سلوفاكيا والتي يحرضها المسئولون السلوفاك على الإنفصال ، وهناك بولنديون يعيشون في ليتوانيا - وبالقرب من أوكرانيا ولينينجراد التي كانت جزءا من روسيا والقاعدة الروسية العسكرية القائمة بين بولندا وليتوانيا - وأخيرا الشيوعيون القدامى قد انتخبوا مرة أخرى في بولندا والمجر - فكيف إذا يمكننا تحليل هذه التطورات ؟

بالتأكيد فإن ألمانيا لا ترى هذه التطورات بنفس الطريقة التي وصفت بها ، إلا أن الإنجليز والفرنسيين يرونها هكذا . فالفرنسيون يحاولون تحريض اتجاهات معادية للأمريكان والألمان في أوروبا الشرقية . ويبدو ذلك واضحا في مجلس تعاون دول شمال الأطلنطي .

ان رسم استراتيجية للولايات المتحدة في أوروبا ليس أمرا سهلا وذلك للاعتبارات التالية :

أولا : الناتو مازال حجر الزاوية :

ثانيا : ان الناتو لابد أن يمد مظلته على بولندا وجمهورية التشيك والمجر ، وان يقبلهم أعضاء .

ان الذين ينتقدون توسيع حلف الناتو ، انما يشغلهم التكلفة ومسئولية الأمن التي يمكن أن تقع على عاتقهم ، إذا ما تم توسيع حلف الناتو . أما بالنسبة للولايات المتحدة فإنها تعلن رسميا أن أى اعتداء على احدى الدول انما هو عدوان على الكل . واليوم ، بالرغم من هذه المخاطر خاصة التي يمكن أن تأتي شرقا ، فإنها تبدو تافهة وليس لها قيمة.

ان مهمة الناتو في أوروبا الشرقية ليست فقط لحمايته من

القوات الروسية ، بل أيضا يمد مظلته على التطورات الداخلية فى هذه الدول ويدخلهم فى حظيرة دول غرب أوروبا . الى جانب تجنب الصراعات الإثنية والعرقية من أن تتطور الى حروب . وكذلك فإن الناتو الجديد سوف يقوم بمثابة حائط فى حالة اختيار روسيا بأن تكون مصدر تهديد وخطر لهذه الدول .

وهناك مهمة أخرى الناتو وهى منع أوروبا الشرقية بأن تصبح مرة أخرى منطقة للمنافسات الدبلوماسية بين فرنسا وانجلترا والمانيا وروسيا . أما بالنسبة لألمانيا فإذا نظر اليها على أنها دولة أوروبية شرقية فى وسط أوروبا فهى تعتبر أكثر الدول الشرقية ديمقراطية فى أوروبا ، وربما بتشجيع من الدبلوماسية الفرنسية تستطيع عمل صفقات مع موسكو بدون الرجوع الى حكومات بولندا والمجر وجمهورية التشيك . وبعد توسع الناتو ليشمل دول أوروبا الشرقية فإن ذلك سوف يحمى بولندا والتشيك من المانيا وسوف يحمى المانيا أيضا من هذه الدول .

وإذا ما أرادت روسيا أن تصبح ديمقراطية وتتبع اقتصاد السوق - فإن هذا التوسع فى الناتو نحو دول أوروبا الشرقية سوف يكون فى صالح الناتو وخبراء السياسة الخارجية الروسية يعرفون هذه الحقيقة . وإذا ما حدث فراغ استراتيجى فى هذه الدول كما تخطط الادارة الأمريكية للرئيس كلينتون فسوف يجعل تحول روسيا الى الديمقراطية أمرا بعيد الاحتمال .

دول شمال شرق آسيا :

ان تراجع القوة السوفيتية فى دول شمال آسيا يعطى دلائل غير مطمئنة بالنسبة لهذه المنطقة التى لا تقل خطورة عن التغيرات التى تحدث فى أوروبا . وذلك بسبب السياسة الخارجية للولايات المتحدة والتى تركز على المانيا حتى لا يحدث نوع من عدم الاستقرار خاصة بعد الوحدة . إلا أن الأمر مختلف فى دول شمال شرق آسيا ، وذلك لأن الادارة الأمريكية فى عهد الرئيس بوش وكلينتون اعتقدت أن مشكلة الاستقرار فى هذه المنطقة أمر بعيد الأهمية بالنسبة لأمريكا وإلا لما أعطت أمريكا اهتماما كبيرا بالتجارة المشتركة مع اليابان ، وبرغم انهيار الدولار الأمريكي أمام الين اليابانى .

ان قضية دول شمال شرق آسيا من القضايا الملحة منذ ١٩٩٠ ، خاصة قضية توحيد شبه الجزيرة الكورية . وقد تغيرت سياسة جورباتشوف تجاه حكومة سول التى اتسمت بالمرونة ، هذا الى جانب أن روسيا لم تعد تمد شمال كوريا بالبترول المدعم . وبما أن برامج الأسلحة النووية لدى شمال كوريا أصبح يترتب عليه عزلها سياسيا إلا أن سياسة الولايات المتحدة الجديدة قد شجعت جمهورية جنوب كوريا على الاتحاد مع الشمال وذلك مع وجود جنود أمريكيين على أن تتخلى كوريا الشمالية عن أسلحتها النووية .

ان الخبراء الروس فى الشرق الأقصى يصرحون منذ عام ١٩٨٩ بأن وحدة كوريا هامة وعاجلة لأنها تحل مشكلة انتشار الأسلحة النووية . كما أنهم يؤيدون الوجود الأمريكي فى المنطقة حتى تتجنب كوريا المواجهة مع اليابان فى حالة اعادة تسليحها . إلا أن الرئيس السابق لكوريا الجنوبية (كيم ديجنج) كان يعارض هذا الوجود على أساس أنه غير ضرورى بعد الوحدة .

ليس كل الكوريين يؤيدون الرئيس كيم ويطالبون باستمرار وجود القوات الأمريكية فى المنطقة حتى بعد اتمام الوحدة . كما أن البعض الآخر يؤيد الرئيس كيم ويريدون ترحيل القوات الأمريكية بعد الوحدة ، وأيضا استمرار الأسلحة النووية لشمال كوريا . وطوال فترة الحرب الباردة والكوريون يعتقدون أن اليابان هى عدوهم الأول كما أنها تشكل تهديدا عسكريا للمنطقة . لذلك فإن وجود القوات الأمريكية هو الأساس لحماية اليابان من دول شمال شرق آسيا . وهو نفس الدور الذى تلعبه فى أوروبا لحماية المانيا من الدول الأوروبية الأخرى ، كما أنها تمنع اليابان من اعادة تسليح نفسها .

وبالرغم من أن كوريا هى التحدى الملح بالنسبة لشمال شرق آسيا ، الا أن التحدى الحقيقى والاستراتيجى هو المنافسة بين اليابان والصين - وهو التحدى الأكبر والأهم . وعلى الولايات المتحدة أن تنظر بعين الترقب لهذا السباق بين هاتين الدولتين بدلا من اهتمامها بالتجارة مع اليابان ، وعلى الدبلوماسية الأمريكية أن ترجع الى قواعدها . فالعلاقات العسكرية الأمريكية اليابانية هى حجر الزاوية للاستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا ، وتأتى بالدرجة الثانية العلاقات الأمنية بينها وبين كوريا ثم علاقتها مع تايوان وروسيا كشركاء ولكن بعد اليابان لأنها تعد الشريك الأول .

الشرق الأوسط :

ان السلام بين اسرائيل وفلسطين يبشر بتغير استراتيجى وجذرى فى المنطقة . هذا جيد ولكنه ليس كافيا - لأن صراع القوى بين العرب بعضهم بعضا من ناحية - وبينهم وبين ايران من ناحية أخرى سوف يستمر ، وإذا كانت حرب الخليج قد أثرت على ميزان القوى الذى تسيطر عليه أمريكا بين العراق وايران طوال مدة الحرب فإن هذا لا يمكن أن يؤدى الى توازن فى المنطقة بدون وجود القوات الأمريكية المنتشرة على الحدود الكويتية والمملكة العربية السعودية . إلا أن القوات الأمريكية الموجودة حاليا فى المنطقة لا تفى بالغرض . والسبيل الوحيد للتقليل من الوجود العسكرى فى المنطقة هو التقارب مع ايران . فقبل عام ١٩٧٨ ، كانت الولايات المتحدة على علاقة طيبة مع ايران والسعودية .

ان ايران سوف تعتبر المفتاح الاستراتيجى للمنطقة ، لذلك فمن الضرورى ايجاد طرق للتعامل مع الإيرانيين بالإضافة الى السعودية . فمن الضرورى أن تحسن الولايات المتحدة علاقاتها مع ايران لأن هذا الوضع يعطيها مصداقية للتعامل مع السعودية.

ان الثورة الاسلامية فى ايران مازالت تشكل حجر عثرة ولكن مثل كل الثورات فإن أيديولوجيتها سوف تنهار. إلا أن هذا الاعتقاد خاطىء من جانب الولايات المتحدة ، لأن الثورة الأيديولوجية الاسلامية موجودة فى أماكن كثيرة فى البلاد العربية مثل مصر والجزائر ان لم يكن هناك ثورة اسلامية فى ايران . وهناك صحوة اسلامية فى بلاد وسط آسيا ، فى طاجيكستان والأوزبك وأفغانستان . وبالرغم من أن وسط آسيا ودول الكاريبى من المناطق التى يمكن للولايات المتحدة أن تبرر وجودها العسكرى بها ، إلا أنه ليس لهما أهمية بالنسبة لاستقرار النظام العالمى الجديد.

نحو علاقة جديدة للقوى العظمى :

ان الولايات المتحدة لا يمكن أن تخلق نظاما عالميا بمفردها دون مساهمة القوى الأخرى . والسؤال هنا ، الى جانب الولايات المتحدة من تكون القوى الأخرى اليوم ؟ وما هى القوى التى يجب أن يشملها النظام العالمى الجديد ؟ ومعنى ذلك أنه يجب أن

تكون هناك قوة أخرى تأخذ المبادرة الى جانب الولايات المتحدة . ان المانيا واليابان يأتيان فى المرتبة الثانية والثالثة من الأهمية ، فبريطانيا وفرنسا لابد أن يشتركا أيضا ولأسباب كثيرة أهمها - مساعدة حلف الناتو فى أن يعمل بقوة داخل أوروبا - وإلا فسدت كل محاولات الاصلاح . وذلك الى جانب أن هاتين الدولتين لهما خبرة بشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا . ومن بين الدول الغربية فإن ايطاليا أيضا تعتبر هامة لاقتصادها القوى وموقعها على البحر الأبيض ، وبالرغم من أنها ليست من الدول القوية عسكريا إلا أنها هامة بالنسبة لتشكيل النظام العالمى الجديد . الى جانب ايطاليا ، فإن كندا تليها فى الأهمية ، فكلتاهما عضوين فى المجموعة الاقتصادية G-7 ولكن ليس لهما دور فى الأمن العسكرى . ولأن أعضاء هذه المجموعة يجب أن يشتركوا فى مبادىء الديمقراطية الليبرالية ، واقتصاد السوق - وهذه مبادىء هامة بالنسبة للنظام العالمى الجديد - لذلك تستبعد هذه المجموعة دولة كبيرة وقوية مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل وأندونيسيا . إلا أن الصين وروسيا لا يمكن استبعادهما عند تشكيل النظام العالمى الجديد ، خاصة وأن روسيا الآن تحاول أن تتجه الى اقتصاد السوق ، كما أن واشنطن تحتاج الى مساندة روسيا فى منطقة شمال شرق آسيا وأوروبا أيضا . كما أن روسيا يمكن أن تساهم أيضا فى منطقة الشرق الأوسط ، وهذا يعنى أن روسيا يمكنها أن تكون ذات فاعلية كبيرة فى النظام العالمى الجديد ، لذلك يتعين على دول أوروبا الغربية أن تحاول كسب هذه الدول فى اطار تشكيل نظام عالمى جديد .

ان انهيار الامبراطورية السوفيتية لا يعنى انهيار النظام الغربى العالمى ، لأن هذا النظام قد يبنى على منطقتين استراتيجيتين هما : أوروبا الغربية وشمال شرق آسيا ومنطقة ثانوية مثل الشرق الأوسط . والسؤال هنا ، هل النظام العالمى الجديد لابد أن يعتمد على هذه المناطق ويتجاهل مناطق أخرى مثل (جنوب أمريكا وأندونيسيا والهند وأفريقيا وجنوب شرق آسيا) قد تكون لها قيمة ولكنها ليست هامة للنظام العالمى الجديد وبالتالى يمكن أن يكون النظام العالمى الجديد أفضل إذا ما استبعدت هذه المناطق ؟

ان الولايات المتحدة تخلط بين العسكرية والأخلاقيات والمبادىء ، فهى تسخر الجيش للدفاع عن الديمقراطية ليس فى ولاياتها فقط بل فى جميع الدول التى تربطها مصالح معها . قد تنجح هذه التوليفة لكنها تحتاج الى قيادة شجاعة ذات رؤية واضحة وقدرة على تنفيذها .

International Affairs,
Vol. 71, No. 3, 1995.

Ethics, The Environment and the Changing International Order.

Henry Shue

الأخلاق والبيئة وأثرهما على تغير النظام العالمى الجديد

هنرى شو

هذه المقالة تناقش علاقة الأخلاق والبيئة بالنظام العالمى الجديد . وكاتب المقالة هنرى شو يعطى وجهة نظره فى أهمية الأخلاق والقيم فى تشكيل السياسة العالمية . كما أنه يؤكد على أن القيم والأخلاقيات لابد أن توضع فى الصدارة للشؤون الدولية . ان قضية الأخلاق والقيم لدارس العلاقات الدولية غير مرحب بها على الاطلاق لأنها ذاتية ومثالية لا يمكن أن تطبق على أرض الواقع .

ان محللى الشؤون والعلاقات الدولية يهمهم بالدرجة الأولى القوة العسكرية والمصالح المادية وما يخرج عن هذين الاطاران ليس له قيمة عملية . بينما الأخلاق والقيم تهتم كثيرا بالفرد وسلوكه الذى لا يمكن أن تفصله عن علاقاته بالعائلة والوطن والطبقة والجنس والانسانية ككل . وأية قواعد وقوانين تتجاهل هذه الحقائق الأخلاقية سوف تكون عرضة للتجاهل .

وفى كتاب لجون رولز عن "نظرية العدالة الاجتماعية" أكد على أن العدالة والمساواة أساس هام لاستقرار أى مجتمع ، وهذا معروف "بقانون البشر" . وفى الحقيقة أن بعض القيم والأخلاقيات تعتبر بعيدة عن أرض الواقع - مثل قضيتى المساواة والعدالة - حتى أن جون لوك وجان جاك روسو - يعرفان أن ما يناديان ويبشران به نظريا من الصعب تطبيقه عمليا . والكاتب يتساءل هنا هل هذا الاهتمام ظاهرة مستقلة ، أم "جزء من فايل كبير الحجم" - فكثير من محللى الشؤون الدولية يحاولون تقييم أجزاء لا يمكن استئصالها أو الاستغناء عنها خاصة فى وصف أو تفسير قضية العلاقات والشئون الدولية ، مثال على ذلك حينما تقرر دولة أن تعلن الحرب - ذلك لأن هذه الدولة تشعر بأن هناك شيئا ما ينقصها فى أراضيها أو بين شعبها ويحق لها استرداده ،

والاعتقاد أن الانسان لديه حق فى شيء ما هو إلا اعتقاد نظري – أما المحللون – خاصة فى نظريات القيم والأخلاق – لابد أن يعرفوا هل هذه الاعتقادات تؤثر على فهم الدول لديناميكية النظام العالمى ؟ فالعالم يوجد فيه دول ليس لها انتماء تاريخي لأن المستعمر حرمهم من هذا الشعور بالانتماء – لذلك تكون لكل دولة عالمها ومفاهيمها ازاء المجتمع الدولى .

فى عام ١٩٧٢ عقد أول مؤتمر عن البيئة فى "استكهولم" ، وفى عام ١٩٩٣ عقد مؤتمر عن البيئة والتنمية فى "ريودى جانيرو" ، وفى الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٩٣ كانت هناك محاولات غير موفقة فى البحث عن نظام اقتصادى عالمى جديد وان كانت هناك محاولات أكثر توفيقا فى مجال التنمية . إن حق أى دولة فى التنمية هو أحد الحقوق التى يجب أن يساندها المجتمع الدولى ، ان مؤتمر "ريودى جانيرو" قد حدد القواعد والمفاهيم لحماية البيئة والنهوض بمستوى معيشة الفقراء . ان النمو الاقتصادى وحماية البيئة يجب أن يتوازيا مع بعضهما فكل المقترحات التى طرحت فى مؤتمر ريو ١٩٩٢ قد أيدت ضرورة عمل الموازنة بين الاثنين – بدلا من النهوض بالمستوى الاقتصادى على حساب حماية البيئة . على سبيل المثال كان هناك اقتراح بوجوب ملازمة حماية البيئة بالتجارة الحرة ، وفى مناقشات المائدة المستديرة بأوروجواى ، كان هناك اقتراح لتحويل الـ GATT الى WTO أى منظمة التجارة العالمية بدلا من التجارة الحرة . إلا أن البعض يطالب بأن تكون هناك تجارة حرة مهما أثر ذلك على البيئة عن طريق عمل اصلاحات فى المؤسسات والسياسات العامة .

هناك متغيرات تحدث على مستوى العالم الا أنها تسير فى طرق متناقضة ، وقد أثرت على النمو الاقتصادى وحماية البيئة بشكل متساو ، ان الأولوية دائما هى للنمو الاقتصادى الا أن هذا الاهتمام بدأ يتأثر بمطالب برامج التنمية بشكل أعم وأشمل ، خاصة تنمية المجتمعات الفقيرة . والعكس فان حماية البيئة الذى يهتم به كثير من دعاة التحديث والذى كان ينظر اليه على أنه نوع من الرفاهية ، أصبح فى أهمية النمو الاقتصادى ، بيد أنه لابد من تلازم التنمية البيئية والاقتصادية ، وعلى الذين يشكلون النظام العالمى الجديد أن يأخذوا هذا التطور فى الاعتبار .

إذا لابد من الاهتمام بالقيم والأخلاقيات التى تحدد اطار العلاقات الاقتصادية والسياسية والبيئية لنظام عالمى جديد .

International Affair
Vol. 71, No. 2, 1995

US Perspectives on NATO'S Future

Stanely R. Sloan

مستقبل الناتو من وجهة نظر الولايات المتحدة

ستانلى سلون

• هذه المقالة تناقش أهمية حلف الناتو فى الفترة بعد الحرب الباردة وبمراجعة طبيعة واستمرارية هذا الحلف وارتباطه بالولايات المتحدة . تبرز هذه المقالة الصعاب التى عانى منها الحلف فى تدخله لفض النزاع الدائر فى البوسنة والتى ربما تكون دليلا على عدم صلاحية الناتو . وأخيرا الدروس المستفادة من التجارب السابقة لاعادة تشكيل الحلف بطريقة تتناسب مع النظام العالمى الجديد .

ان النقاش الدائر فى الولايات المتحدة حول صلاحية الناتو ومستقبله يدخل مرحلة حرجة . فالقضية الأساسية هى أمن أوروبا . وفى الأعوام القليلة القادمة يتعين على قادة القوات العسكرية بالولايات المتحدة أن يقتنعوا إما بأهمية التدخل فى ترتيبات الأمن الأوروبى ، أو باكمال اجراءات خروجهم من المنطقة وترك أمن أوروبا للدول الأوروبية نفسها . وليس هناك اجماع فى الولايات المتحدة على الطريقة المثلى لاستمرار مصالحها فى أنحاء العالم بعد الحرب الباردة وبالأخص دور الناتو فى السياسة الأمريكية . بالاضافة الى أن الولايات المتحدة منقسمة سياسيا بين الحزب الديمقراطى بزعامة الرئيس كلينتون الذى يرأس السلطة التنفيذية والحزب الجمهورى وهو الأغلبية فى الكونجرس ، فهناك بعض الأعضاء الذين يفضلون استمرار الدور القيادى للولايات المتحدة .

والسؤال الهام هنا هل يجب توسيع الناتو ليشمل الدول الأوروبية التى تحولت الى الديمقراطية حديثا ؟ أم أن تكون الأولوية لروسيا من أجل خلق نظام أمن تعاونى أوروبى ؟ وهل كلا الهدفين من الممكن أن يتكاملا ، وماذا لو أن الصراع فى البوسنة فرض استخدام أسلحة الحلف فى المستقبل ؟ هل يمكن أن يترك النظام الأمنى فى يد الدول الأوروبية كما يفضل بعض الأمريكيين ؟

وفي مؤتمر القمة الذى عقد ببروكسل فى يناير ١٩٩٤ ، فقد طرح مستقبل الناتو ودوره ، الا أنه لم يكن هناك اجماع بشأن هذا الدور وما سوف يكون عليه مستقبلا . أما بشأن نظرة الولايات المتحدة للدور المستقبلي للناتو فهناك بعض الامريكيين الذين يرون ضرورة انسحاب الولايات المتحدة من قيادة حلف الناتو ، خاصة وأنها مسؤلية تضيف أعباء جديدة بعد الحرب الباردة . وهم يعتقدون أن نقل مهمة حلف الناتو – الى آلة أو أداة لحفظ السلام بعد الحرب الباردة سوف يرهق الولايات المتحدة بالاعباء . ومن ناحية أخرى ، فان الامريكيين الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة ليس لها خيارالا أن تكمل دورها القيادى لحلف الناتو كوسيلة لتأكيد نفوذ الولايات المتحدة على تطورات الامن الأوروبى مع مشاركة المجتمع الأوروبى والدولى للأعباء العسكرية والمالية لهذا الحلف .

أما هؤلاء الذين يريدون من الولايات المتحدة أن تفض يدها من قيادة حلف الناتو يأملون أن تبادرالدول الاوروبية وتقود أمنها بنفسها دون مساعدة الولايات المتحدة .

كما أن هناك أيضا مسألة روسيا – فان بعض الأمريكيين يعتقدون أن سياسة الولايات المتحدة لابد أن تعطى الأولوية لتدعيم الديمقراطية فى روسيا لذلك فان فكرة توسيع الناتو تتعارض مع هذه الأولوية . والبعض الآخر يعتقد أن روسيا سوف تظل غير مستقرة وغير متعاونة . وأن الأمريكيين لن يستطيعوا تغيير مسار الأحداث فى روسيا – وعلى الولايات المتحدة أن تستأنف المسيرة نحو تدعيم الديمقراطية وأن تراقب فى نفس الوقت ما يحدث فى روسيا .

هذه الانقسامات نحو مستقبل الناتو والدور الأمريكى بين الشعب الأمريكى وبين المسؤلين فى الادارة الأمريكية تشكل صعوبة فى رسم سياسة واضحة تجاه العالم الخارجى .ان الولايات المتحدة تتجه نحو موضوع مستقبل الأمن الأوروبى ولكن بانحياز نحو وسط أوروبا والشؤون الأمنية بها . وقد لقب البروفيسور لورانس كايلين الناتو "بالتحالف الصلب" الذى استمر رغم التحديات حتى الآن . والسؤال هنا ، لماذا يتمتع الحلف بهذه الصلابة ؟ والاجابة ربما لأن التهديد الروسي هو الذى يعطى هذا الحلف القوة على الاستمرارية .

أوروبا بدون حلف الناتو :

قد يكون من المفيد أن نناقش الوجه الآخر من العملة وهو أن نتخيل اختفاء الناتو في صبيحة اليوم التالى ، سوف تكون النتيجة تصاعد الخلافات والمنافسات بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين ، وطبيعى فان اختفاء الحلف سوف يضر بمصالح الولايات المتحدة والدول الأوروبية. لنتخيل ذلك يحدث . ولكن لنتخيل أن الحلفاء وافقوا على اغلاق منظمة تحالف شمال الأطلنطى ، وفي هذه الحالة سوف يفقد النظام الأمنى والدفاع المشترك مصداقيته كما يفقد الوجود الأمريكى فى دول أوروبا والتعاون العسكرى الأمريكى الأوروبى شرعيته . وهذا يعنى أنه لا بديل عن استمرار التحالف بين الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الأوروبية والدول التى تحولت الى النظام الديمقراطى حديثا والتى تسعى الى الانضمام الى عضوية الناتو . كل هذه الدول لديها دافع قوى للاستمرار فى الحفاظ على التحالف الأطلنطى ومنظمة حلف شمال الأطلنطى وادماجهم فى البيئة الأمنية الجديدة -بعد انتهاء الحرب الباردة – وبالرغم من الفشل الذريع فى البوسنة ، فانه سوف يكون هناك اختلافات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة على قضايا السياسة الأمنية فى المستقبل .

لذلك لابد من انشاء "منظمة التعاون عبر دول الأطلنطى" وهذه المنظمة ليست بديلا الناتو ، فسوف تظل الاطار الأساسى لدول الأطلنطى للدفاع المشترك . وهذه المنظمة من شأنها اعطاء قوة دفع للولايات المتحدة والدول الأوروبية لمواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة .

دوريات حديثة

نظم سياسية :

Foreign Affairs, Vol. 74, No. 5, September/October 1995.

The Sorrows of Egypt

Fouad Ajami

أحزان المصريين – فؤاد عجمى

هذه المقالة عن أحزان المصريين الذين يريدون استعادة أمجاد الماضى التاريخى بعد أن حطم الحكم العسكرى الحياة المدنية .

Foreign Policy, No. 99, Summer 1995.

The Quebec Question: The Case for a Sovereign Quebec

Jacques Parizeau

قضية سيادة اقليم كويبك وانفصاله عن كندا المتحدة – جاك باريزو .

The Comming Chinese Collapse

Jack A. Goldstone

الانهيار الصينى القادم – جاك جولدستون .

Why China Will Not Collapse

Yasheng Huang

لماذا لن تسقط الصين – ياشنج هوانج.

Orbis, Vol. 39, No. 4, Autumn 1995.

Will Moscow Use High-Tech. to Rematerialize.

Sumner Benson

هل تستخدم موسكو التكنولوجيا المتطورة لاعادة بناء نفسها – سمنر بنسن .

علاقات دولية :

Foreign Affairs, Vol. 74, No. 5, September/October 1995.

Reforming the United Nations

Paul Kennedy & Bruse Russett.

اصلاح الأمم المتحدة – بول كندى وبروس روست .

هذه المقالة تؤكد على أن الاصلاح ضرورى للمنظمة فى عقدها الرابع ، فيجب على الدول الأعضاء أن يتناسوا خلافاتهم ومصالحهم الخاصة ولا يضعونها على أجندة الأمم المتحدة ، لذلك يجب أن تكون منظمة مستقلة ماديا وسياسيا وعسكريا حتى تكون منظمة لها سيادة عالمية .

Social Capital and the Global Economy

Francis Fukuyama

رأس المال الاجتماعى والاقتصاد العالمى – فرانسيس فوكوياما

هذه المقالة تثير موضوع أهمية وجود المنظمات التطوعية وغير الحكومية والتى لابد أن يكون لها حضور ونفوذ قوى فى المجتمع . وبرغم أن هذه المنظمات ليست لها علاقة مباشرة بالنمو الاقتصادى الا أن غيابها سوف يجعل الحكومات تتدخل وتعرقل المنافسات الاقتصادية .

Foreign Policy 100, Fall 1995.

The U.N. in Crisis

Paying for Peace and Development

Ruben P. Mendez

الأمم المتحدة فى أزمة : ثمن السلام والتنمية يجب أن يدفع – روبن مندز .

The Middle East Debate:

Peace Process or Puppet Show?

Clovis Maksoud

مناظرة الشرق الأوسط : هل عملية السلام حقيقة أم هى مسرح للعرائس – كلوفيس مقصود .

International Affairs, Vol. 71, No. 3, July 1995

Ethics, the Environment and the Changing International Order: An Introduction to the Debate

Henry Shue

الأخلاق والبيئة ودورهما فى تغيير النظام العالمى : مقدمة لموضوع المناظرة – هنرى شو .

Equity International Relations:

A Third World Perspective

Cedric Grant

المساواة فى العلاقات الدولية : وجهة نظر العالم الثالث – سيدرك جرانت

International Affairs, Vol. 71, No. 2, April 1995

New Designs on NATO

US Perspectives on NATO's Future

Stanely Sloan

تشكيل جديد لحلف الناتو : وجهة نظر الولايات المتحدة لمستقبل الناتو – ستانلى سلون

Partnership for Peace and Beyon

John Borawski

الشراكة فى السلام وما بعد ذلك : جون بوراوسكى .

استراتيجية عسكرية :

Foreign Policy 99 Summer 1995

Israel's Unauthorized Arms Transfers

Duncan Clarke

اسرائيل وتحويل الأسلحة غير المقننة – دنسن كلارك .



شهريات

اغسطس ١٩٩٥
سبتمبر ١٩٩٥
اكتوبر ١٩٩٥
نوفمبر ١٩٩٥

اعداد : أبو السعود ابراهيم

أغسطس ١٩٩٥

اثيوبيا :

٢ ـ بيان لوزارة الخارجية الاثيوبية يكشف تفاصيل الحادث ونتائج التحقيقات .

٢١ ـ أثيوبيا تهدد السودان بنشر اعترافات الارهابيين المشتركين في محاولة أغتيال الرئيس .

الاردن :

٣ ـ « اياد محمود نجم » الأردني المتهم بتفجير مركز التجارة العالمي يسلم نفسه للسلطات الامريكية .

١٠ ـ الأردن يعلن قبول لجوء وزير الصناعة العراقي وعدد كبير من الضباط .

ـ الوزير اللاجئ يؤكد العمل على تغيير النظام العراقي .

١٦ ـ حسين يوافق على إلغاء قانون المقاطعة وحظر التعامل مع اسرائيل .

٢٧ ـ الاحزاب الأردنية تدعو لمقاطعة المناورات إلى الابد ١٤٠٠ جندى أمريكى يشاركون في المناورات مع الكويت .

اسرئيل :

٢ ـ غارة جوية اسرائيلية ضد الجبهة الشعبية بشرق لبنان .

٤ ـ سوريا توافق على استئناف المحادثات مع اسرائيل على مستوى السفراء .

٥ ـ السلطة الفلسطينية ترفض قرار المحكمة الاسرائيلية السماح (لامناء الهيكل) بدخول المسجد الاقصى .

٦ ـ اسرائيل تغلق المسجد الاقصى بعد اشتباكات بين المسلمين واليهود .

١١ ـ ديفيد ليفي عضو الكنيست يشكل حزبا جديدا لخوض الانتخابات فى اسرئيل .

١٢ ـ ديفيد ليفى يعلن انفصاله عن حزب الليكود الاسرائيلى .

١٥ ـ الخارجية الاسرائيلية تطالب بتحقيق عسكرى في ملابسات إعدام الاسرى المصريين فى حرب ١٩٥٦

١٨ ـ اسرئيل تقرر إغلاق مؤسسات المنظمة بالقدس .

أفغانستان :

٩ ـ مصرع واصابة ٤٠ أفغانيا نتيجة قصف كابول بالصواريخ .

ـ حركة الطالبان تعترض طائرة شحن روسية وتحتجز طاقمها .

٢٧ ـ القوات الافغانية تستولى على بلدة جيرشيك وتتقدم نحو معقل حركة (الطالبان) .

ايران :

١٤ ـ تعيين « محمد هاشمى » شقيق رافسنجانى نائبا للرئيس الايرانى .

٢٧ ـ صحيفة بريطانية تكشف :

إتفاق سرى بين روسيا وايران لتزويد طهران بمفاعلين نوويين .

باكستان :

٢٦ ـ مذبحة بشعة جديدة فى كراتشى ومصرع ١٣٠٠ شخص فى موجه العنف العام الحالى .

٢٧ ـ مصرع موظف بوكالة أمريكية فى كراتشى على يد مجهولين .

بروناى :

١ ـ مؤتمر بروناى يطالب بإقامة منطقة منزوعة السلاح النووى فى آسيا والمحيط الهادى .

بريطانيا :

٢١ ـ حركة اعتزال سياسى لنواب حزب المحافظين ومخاوف من تحولهم إلى صفوف المعارضة .

28 ـ إستقالة زعيم الحزب الوحدوى فى بريطانيا .

تركيا :

٢٦ ـ فى أول سابقة من نوعها :

حزب العمال الكردستانى التركى يشن هجوما على موقع كردية عراقية فى منطقتى دهول وزاخو .

الجزائر :

٢ ـ قتيل و١٥ جريحا فى انفجار سيارة ملغومة بولاية بومرداسى .

١٦ حكما بالاعدام و١١بالمؤبد فى قضايا الارهاب .

٨ ـ مصرع ١١٩ من المسلحين بالجزائر فى حملة واسعة النطاق .

١٢ ـ انفجار سيارتين مفخختين قرب العاصمةالجزائرية .

١٤ـ احراق مدرسة ثانوية بالجزائر .. ومقتل خمسة فى هجوم على موكب زواج .

رواندا :

٢٨ ـ اقالة رئيس وزراء روندا بسبب الخلافات حول سياسات حكومته .

زائير :

٢٠ ـ زائيـر تبـدأ طرد لاجـئى رواندا وبوروندى بسـبب إلغـاء حظر السـلاح عن رواند .

٢٢ ـ زائير تتمسك بترحيل لاجئى رواندا وتجمع ١١ ألف تمهيد لطردهم .

٢٣ ـ لاجئوا رواندا يفرون للغابات والجبال خوفا من ترحيلهم من زائير .

٢٤ ـ زائيـر توقف طرد لاجـئى رواندا وبوروندى .

سرى لانكا :

٧ـ مصرع وإصابة ٧٣ شخصا فى عملية انتحارية فى سرى لانكا .

٣٠ ـ التاميل يختطفون « عبارة » ركاب فى سرى لانكا ويستخدمونها فى مهاجمة قاربين بحريين .

السعودية :

٢ ـ فهـد يجرى أكبـرى تعـديل وزارى بالسعودية منذ ١٤ عام .

السودان :

١ ـ إقالة ٩٠ من جهاز الأمن السودانى .

مظاهرات الخرطوم بداية التحرك الشعبى للإطاحة بالنظام .

٣ ـ مصـرع ١٤٧ وتدمير ٢٤ قرية فى هجوم مسلح بجنوب السودان .

٥ ـ ارتفـاع كـبيـر فى أسـعـار السلع السودانية .

٨ ـ السودان يفرض تأشيرات دخول على العرب والاجانب .

١٢ـ بيان حكومى سودانى : تحرير مدينة جنوبية (كايا) من أيدى المتمردين .

٢٤ـ المعارضة السودانية تؤكد تورط ٣ سودانيين فى محاولة اغتيال مبارك .

٣١ ـ أثيوبيا تهدد السودان بنشر اعترافات الارهابيين المشتركين فى محاولة اغتيال الرئيس .

سوريا :

٤ ـ سوريا توافق على استئناف المحادثات مع اسرائيل على مستوى السفراء .

١٨ ـ سوريا ترشيح العلاف أمينا مساعدا الجامعة العربية .

الصين :

٢ ـ الصين تطرد ضابطين امريكيين بعد اتهامهما بالتجسس .

٤ إصابة ٣ أشخاص فى قنبلة بمحطة قطار الصين .

١٦ـ ترحيل متظاهرى السلام الاخضر من الصين بعد احتجازهم ٢٤ ساعة .

٢٥ ـ بعد طرد داعية حقوق الانسان الامريكى :

الصين تطرد صحفيين أجنبيين بتهمة التجسس .

٢٨ ـ الصين تكشف عن مخازن للأسلحة الكيماوية اليابانية تركت خلال الحرب العالمية .

العراق :

٥ ـ العراق يسلم إيكيوس اول تقرير عن أسلحته البيولوجية .

٦ـ السلطات العراقية تسلم مبعوث الأمم المتحدة تقريرا من ٥٠٠ صفحة عن برنامج الاسلحة الجرثومية .

١٠ ـ وسط انقسام خطير فى النظام العراقى :

ـ لجوء ابنتى صدام وزوجهما وعدد كبير من الضباط العراقيين إلى الأردن .

١١ ـ الملك حسين يرفض طلب عدى صدام بعودة شقيقته الهاربتين .

١٨ـ أمريكا تحشد ٤٢ ألف جندى فى الخليج لتشديدالحصار العسكرى .

٢١ ـ اختفاء شقيق وزيرالدفاع السابق وياور صدام .

٢١ ـ المعارضة العراقية ترحب بعرض مبارك لجوء صدام إلى مصر .

فرنسا :

١ ـ فرنسا تكشف للمرة الأولى عن قائمة تجاربها النووية .

١٧ ـ إصابة ١٧شخصا فى انفجار قنبلة « مسامير » بباريس .

٢٥ـ إستقالة وزير المالية والاقتصاد والفرنسى .

فلسطين :

٥ ـ السلطة الفلسطينية ترفض قرار المحكمة الاسرائيلية السماح (لامناء الهيكل) بدخول المسجد الاقصى .

٦ـ اسرائيل تغلق المسجد الاقصى بعد اشتباكات بين المسلمين واليهود .

٧ـ عرفات وبيريز يبحثان فى طابا تذليل عقبات توسيع الحكم الذاتى .

١٠ـ اجتماع رابع بين عرفات وبيريز لتذليل عقبات توسيع الحكم الذاتى فى الضفة الغربية .

١٠ـ الوفد الفلسطينى والاسرائيلى يبدآن فى طابا صياغة مشروع اتفاق توسيع الحكم الذاتى .

ـ التوصل لحل وسط لمشكلة « الخليل » بترتيبات أمنية مشتركة .

15 ـ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية توافق على الاتفاق الجزئى .

18 ـ اسرائيل تقرر إغلاق مؤسسات المنظمة بالقدس .

٢٣ ـ اعتقال ٦يهود متطرفين حاولوا اقتحام المسجد الاقصى .

٢٣ـ اسرائيل تعتقل ٣٠ شخصا من عناصر حماس .

٢٧ ـ بعد التوقيع على اتفاق بنقل ٨ صلاحيات إلى السلطة الفلسطينية تبدأ من ١٠ سبتمبر .

٢٩ـ اسرائيل توافق على الافراج عن ١٥٠٠ معتقل فلسطينى قبل الانتخابات .

٣٠ ـ تأجيل توقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتى إلى ١٨ سبتمبر .

كوريا الشمالية :

٩ ـ تعثر دبلوماسية الارزبين شطرى كوريا .

ـ سلطات بيونج يانج تحتجز سفينة كورية جنوبية وتتهم أحد بحارتها .

١٤ـ كوريا الشمالية ترفض التفاوض مع سول لتوقيع معاهدة سلام بديلة لاتفاقية الهدنة

الكومنولث الجديد:

٧ ـ روسيا ترفع حالة الاستعداد بين قواتها فى الشيشان .

ـ الفزع يسيطر على الجنود الروس بسبب قدرات المقاومة .

١٢ـ روسيا تطرد خبيرا عسكريا امريكامتهما بالتجسس .

١٢ـ المفاوضات الروسية الشيشانية تدخل فى طريق مسدود .

١٤ ـ روسيا توقف انشطة الجماعات المسلحة فى الشيشان وتهدد بالانسحاب من مفاوضات السلام .

١٥ـ المقاتلون الشيشان يسلمون اسلحتهم بعد تهديد يلتسين باستخدام القوة .

١٧ـ روسيا تبدأ سحب قواتها من الشيشان بعد تسليم المقاومة أسلحتها .

١٩ ـ تسوية الخلاف حول الاتفاق العسكرى بين الروس والشيشان تمهيدا لاستئناف مباحثات السلام .

٢١ ـ القوات الروسية تستعيد السيطرة على مركز البوليس قرب جروزني احتله الشيشان .

٢٢ـ مصرع حوالي ٨٠ شيشانيا في عملية اقتحام البوليس الروسي .

٢٦ـ مصرع وإصابة ٤٠ روسيا في عمليات فدائية للقوات الشيشانية .

٢٩ـ نجاة رئيس جورجيا (ادوارد شيفرنادزه) من محاولة اغتيال .

مصر :

١ ـ مبارك وحسين يبحثان في الاسكندرية مسيرة السلام والعلاقات العربية والقمة الاقتصادية .

٢ ـ بيان لوزارة الداخلية الاثيوبية يكشف تفاصيل الحادث ونتائج التحقيقات .

ـ ١١ إرهابيا شاركوا في المحاولة الآثمة لاغتيال مبارك في أديس أبابا .

٧ ـ كلمة الرئيس مبارك في افتتاح مؤتمر الاديان بالاسكندرية .

٧ـ مبارك وزايد يبحثان تطورات السلام بالاسكندرية .

٨ـ القمة الثلاثية بين مبارك وزايد وعرفات تبحث تطورات عملية السلام ومستقبل المنطقة (بالاسكندرية) .

١٠ـ مبارك يصل جنيف بسويسرا في زيارة قصيرة ويجتمع مع الشيخ زايد .

١٤ ـ مصر تطلب من اسرائيل تحديد المسئولية في جريمة قتل عدد من أسرى ١٩٥٦

١٥ ـ اللجنة المصرية السورية المشتركة تختتم أعمالها :

ـ توقيع بروتوكولات للتعاون المشترك تركز على تكرير النفط والبتروكيماويات .

٢٢ـ الرئيس في لقاء موسع بالاسكندرية مع اساتذة وشباب الجامعات .

٢٢ ـ الافراج عن ٦ مصريين من السجون العراقية .

٢٣ ـ طائرة نقل تتجاوز خط سيرها خطأ وتتعرض لطلقات تحذيرية .

٣٠ ـ مبارك لصحيفة « معاريف » أدعو للتحقيق في قضية قتل الاسرى المصريين حفاظا على العلاقات .

الهند :

١٣ ـ الهند ترفض مبادلة متطرفي كشمير السجناء بالرهائن الغربيين لتسوية الأزمة .

٢٠ـ أزمة الرهائن الغربيين في كشمير : أول مفاوضات مباشرة مع المسلمين .

٢٨ ـ الشرطة الهندية تعتقل زعماء إقليم كشمير .

٣٠ ـ محادثات سرية لاطلاق سراح الرهائن بين الحكومة الهندية وجماعة (الفران) .

٣٠ ـ التاميل يختطفون « عبارة » ركاب في سري لانكا ويستخدمونها في مهاجمة قاربين بحريين .

الولايات المتحدة :

١ ـ مجلس النواب الامريكي يوافق على تسليح البوسنة .

ـ كلينتون يهدد باستخدام الفيتو لوقف تسليح البوسنة .

٣ـ « اياد محمود نجم » الأردني المتهم بتفجير مركز التجارة العالمي يسلم نفسه للسلطات الامريكية .

ـ مجلس الشيوخ الامريكي يرفض حظر التجارب النووية تحت الأرض .

١١ ـ كلينتون يلجأ للفيتو لوقف إلغاء حظر تسليح البوسنة .

١١ ـ امريكا تعلن وقف تجاربها النووية وتدعو لفرض حظر دولي ملزم .

١٩ ـ مصرع روبرت فريزر رئيس وفد السلام الامريكي و٢ من أعضائه في حادث بالبوسنة .

٢١ ـ إعادة تشكيل الوفد الامريكي في مفاوضات البوسنة .

اليابان :

٤ ـ في محاولة لانقاذ الائتلاف الحاكم : تعديل وزاري واسع في اليابان .

١٥ـ اتهام طائفة «الحقيقة السامية» اليابانية بتصنيع المخدرات وتدبير الهجوم بالغاز السام على مترو الانفاق طوكيو .

يوجوسلافيا الجديدة :

١ ـ مجلس النواب الامريكي يوافق على تسليح البوسنة .

٣ ـ كشف شبكة دولية لتهريب الاسلحة للصرب بمشاركة اسرائيل .

ـ كرواتيا تحشد ١٠٠ ألف جندي لاستعادة كرايينا من المتمردين الصرب .

٤ ـ كرواتيا تشن هجوما واسع النطاق على المتمردين الصرب في أراضيها .

ـ الجيش الكرواتي يتوغل ٣٥ كيلو مترا في كرايينا ويستعد لاقتحام عاصمة الانفصاليين .

ـ سقوط (كنين) عاصمة صرب كرايينا في أيدي القوات الكرواتية .

وجيش البوسنة ينضم لجيش كرواتيا لفك الحصار عن بيهاتش .

٦ـ جمهورية الصرب تحشد قواتها شرق كرواتيا وتعلن التعبئة بين الوحدات الخاصة .

٦ـ قوات كرواتيا تستولي على أهم معاقل صرب كرايينا

٧ ـ صرب كرواتيا يسلمون أسلحتهم ويرحلون مع المدنيين إلى البوسنة .

٨ ـ الجيش البوسني يسترد (جيب بيهاتش) وبدء استسلام الصرب في كرايينا

٩ـ تطورات جديدة في صرب البلقان تنذر بتدخل جمهورية صربيا رسميا .

١٧ ـ كرواتيا وصربيا ترحبان بخطة السلام الامريكية والبوسنة تتحفظ .

١٩ ـ مصرع روبرت فريزر رئيس وفد السلام الامريكي و٢ من أعضائه في حادث بالبوسنة .

٣٠ ـ ٦٠ طائرة لحلف الاطلنطي تشن أعنف غارات على مواقع الصرب ردا على مذبحة سراييفو وتدمير المدفعية والصواريخ الصربية حول العاصمة البوسنية .

سبتمبر ١٩٩٥

أثيوبيا :

١٥ ـ أثيوبيا تطرد ٥٠٠ أجنبي بينهم ٤٠ سودانيا .

٢٧ ـ تعبئة عسكرية أثيوبية على حدود السودان .

الأردن :

١ ـ الأردن تستدعي سفراء بريطانيا وروسيا والصين لبحث التطورات بالبوسنة .

٤ ـ محاكمة ١٣ متهما في تنظيم متطرف بالأردن .

١٠ ـ اتفاقية لانشاء خط أنابيب ومصفاه تكرير بين الأردن والعراق .

٢٢ ـ الأردن وقع اتفاقا سريا مع اسرائيل عام ٩١ لتجنب تورطه في حرب الخليج .

٢٥ ـ شطب ٤٢٠ مليون دولار من الديون الامريكية على الأردن .

اسرائيل :

١٩ ـ عرفات وبيريز اتفقا على مبادئ حل مشكلة الخليل بوحدات مشتركة وإشراف اسرائيلى على منطقة المستوطنات .

٢١ ـ عرفات يطلع القاهرة وواشنطن على نتائج المفاوضات .

ـ اسرائيل توافق على الانسحاب من الخليل والفلسطينيون يطلبون الاعتراف بوحدة المدينة .

٢٨ استجابة لمبارك :

اسرائيل تفرج عن ٢٨ سجينة فلسطينية .

٢٨ ـ الاتفاق على بدء اعادة انتشار القوات الاسرائيلية بعد ١٢ يوما .

افغانستان :

٤ ـ قتال عنيف فى غرب أفغانستان بعد سقوط أكبر قاعدة عسكرية .

٥ ـ سقوط مدينة (هرات) الأفغانية فى ايدى قوات (الطالبان) .

فرار حاكم المدينة ومع ٦٠٠ جندى إلى منطقة الحدود مع إيران .

٦ ـ احراق مبنى السفارة الباكستانية فى كابول احتجاجا على مساندة إسلام آبادى لحركة (الطالبان) .

المانيا :

١٧ ـ إنفجار قنبلة فى منزل (بول بربير) نائب بالبرلمان الألمانى .

ايران :

١٩ ـ هبوط طائرة ايرانية مختطفة فى اسرائيل .

ـ طهران تتهم تل أبيب بالتورط فى الحادث .

٢٠ ـ اسرائيل تسمح للطائرات المختطفة بالعودة لايران بعد استجواب الركاب لجمع معلومات عن طيار مفقود .

٢٨ ـ فى محاولة لتحسين علاقاتها مع واشنطن :

الصين تتراجع عن بيع صفقة مفاعلات نووية لايران .

ايرلندا :

١١ ـ اسوأ أعمال عنف فى ايرلندا الشمالية منذ عام .

باكستان :

٦ ـ احراق مبنى السفارة الباكستانية فى كابول احتجاجا على مساندة إسلام أباد لحركة (طالبان) .

١٨ ـ باكستان تقرر سحب التسهيلات الممنوحة لبعض الفصائل الافغانية على اراضيها .

٢٥ ـ مصرع ١٤ فى أسوأ أعمال عنف فى باكستان .

ـ نشر قوات عسكرية لفرض الأمن فى كراتشى .

بريطانيا :

٦ ـ فى أسوأ أزمة منذ عام :

إلغاء القمة البريطانيا الايرلندية يهدد بتجديد العنف وانهيار عملية السلام .

٢٠ ـ على هامش الجمعية العمومية العامة :

عقد أول قمة بريطانية (رجنتينية) منذ عام ١٩٨٢ .

بنجلاديش :

٢ ـ الاضراب يصيب بنجلاديش بالشلل الحكومة تحشد ٦ آلاف شرطى فى العاصمة لمنع العنف وتدمير المنشآت .

٣ ـ اليوم الثانى لاضراب المعارضة بنجلاديش :

إغلاق مكاتب الحكومة والشركات والمدارس فى أكثر من ٦٠ مدينة .

الجزائر :

١ ـ فرض تأشيرة دخول بين الجزائر والسنغال .

١٠ ـ احتجاجا على اغتيال الصحفيين . احتجاب جميع الصحف الجزائرية من الصدور ٣ أيام .

١٧ ـ مصرع أول مرشح لانتخاب الرئاسة فى الجزائر .

١٩ ـ قادة الجيش الجزائرى يوافقون على ترشيح زروال للرئاسة .

٢٩ ـ الشرطة الفرنسية تقتل الجزائرى (خالد قلقال) المتهم فى انفجار باريس .

جزر القمر :

٢٨ ـ انباء عن انقلاب فى جزر القمر واحتجاز سعيد جوهر .

ـ اشتباكات بين قوات الحكومة المرتزقة وانباء عن أصابة العشرات .

ـ وزير الداخلية يطالب فرنسا بالتدخل عسكريا لوضع حد لمحاولة الانقلاب .

٣٠ ـ الانقلابيون يسيطرون على المطار والمنشآت الحيوية بجزر القمر .

روإندا :

١٤ ـ الأمم المتحدة تتهم جيش روإندا بارتكاب مذبحة قرى الشمال .

ـ وزير دفاع روإندا يعترف بالمذبحة وزائير تؤكد إغلاق الحدود .

السودان :

٦ ـ مصرع ١٢ شخصا فى انفجار بمنطقة الحدود الاوغندية السودانية .

٨ ـ المعارضة السودانية تكشف تفاصيل مخطط البشير ـ الترابى لقلب نظام الحكم فى ليبيا .

٩ ـ الدبلوماسيين السودانيين بدأوا مغادرة أثيوبيا ومظاهرة بجامعة الخرطوم احتجاجا على اعتقال الطلاب .

١١ ـ بيان الدورة الطارئة لجهاز تسوية النزاعات الافريقية حول محاولة اغتيال مبارك :

١٣ ـ قوات الأمن السودانية تقتحم جامعة أم درمان وتنتشر فى شوارع الخرطوم لاعادة الهدوء .

١٥ ـ إعتقال المئات فى السودان لمحاولة وقف المظاهرات .

الصومال :

١٢ ـ مصرع ٦ من رجال الدين بمقديشو بعد اختطافهم من مسجد فى جنوب المدينة .

١٧ ـ القوات الزعيم الصومالى عيديد تستولى على مدينة صومالية .

٢٢ ـ إطلاق سراح ٤ أجنبيا احتجزهم عيديد بالصومال .

الصين :

٤ ـ افتتاح المؤتمرة الدولى العالمى للمرأة فى بكين وسط نداءات بتحقيق المساواة بين الجنسين .

٤ ـ الشرطة الصينية تمنع دخول مبنى مانديلا قاعة المؤتمرات بمؤتمر بكين .

١٠ ـ خمس دول تبدأ مناورات بحرية وجوية فى بحر الصين الجنوبى .

١٥ ـ مؤتمر بكين ينهى أعماله بإصدار الوثيقة الختامية .

٢٨ ـ فى محاولة لتحسين علاقاتها مع واشنطن :

ـ الصين تتراجع عن بيع صفقة مفاعلاتها نووية لايران .

العراق :

١٠ ـ ١٠ آلاف مراقب أجنبي للاشراف على الاستفتاء بالعراق .

١٠ ـ اتفاقية لانشاء خط انابيب ومصفاه تكرير بين الاردن والعراق .

عمان :

١١ ـ سلطان عمان يتعرض لحادث مرور فى صلالة .

١١ ـ مصرع قيس الزواوى نائب رئيس وزراء عمان فى حادث تصادم سيارة السلطان قابوس .

فرنسا :

١ ـ قوات الكوماندوز الفرنسية تقتحم سفينة (السلام الاخضر) المعارضة للتجارب النووية . مطاردة مثيرة بين البحرية الفرنسية والقوارب المطاطية فى مياه المحيط الهادى .

٧ ـ مصادمات وشغب فى تاهيتى ردا على التجارب الفرنسية وشيراك يلغى زيارته لليابان احتجاجا على انتقادات طوكيو .

١٠ ـ البحرية الفرنسية تحتجز سفينة لمنظمة (السلام الاخضر) فى جزيرة موروروا .

١١ ـ استراليا ونيوزيلندا تدينان تصريحات شيراك حول استمرار التجارب النووية .

١٧ ـ إبطال مفعول عبوتين ناسفتين بمترو باريس .

٢٢ ـ محكمة العدل الدولية ترفض طلبى استراليا ونيوزيلندا بوقف التجارب النووية الفرنسية .

٢٣ ـ نجاة لوبان زعيم العنصرية بفرنسا من محاولة لاغتياله .

٢٥ ـ الحزب الاشتراكى الفرنسى يحرز تقدما فى انتخابات تجديد مجلس الشيوخ .

فلسطين :

١ ـ إختتام مفاوضات ايلات دون التوصل لاتفاق حول المسائل الجوهرية .

١٠ ـ السلطة الفلسطينية ترفض أقتراحا اسرائيليا بانسحاب جزئى من الخليل .

ـ الفلسطينيون يتسلمون ٧ صلاحيات جديدة بالضفة الغربية .

١٥ ـ توقف الترحيل الجماعى للفلسطينيين بعد إتصالات مصرية مع ليبيا .

إصابة ٧ فلسطينيين فى انفجار بمستودع أسلحة قرب بيروت .

١٧ ـ الفلسطينيون يرفضون المشروع الاسرائيلى لحل مشكلة الخليل .

١٨ ـ الجانب الفلسطينى يقترح دوريات مشتركة مع قوة مراقبة دولية للأمن فى الخليل .

١٩ ـ عرفات وبيريز اتفقا على مبادئ حل مشكلة الخليل .

٢١ ـ عرفات يطلع القاهرة وواشنطن على نتائج المفاوضات .

ـ اسرائيل توافق على الانسحاب من الخليل والفلسطينيون يطلبون الاعتراف بوحدة المدينة .

٢٤ ـ توقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى بالاحرف الأولى فى طابا .

الكومنولث الجديد :

٨ ـ روسيا ترفض تجديد معاهدة الصداقة مع كوريا الشمالية .

١٣ ـ قصف مقر السفارة الامريكية بموسكو بصواريخ أر . بى . جى .

١٩ ـ اعتقال زعيم معارض (جيجاجيلا شفيلى) بجورجيا واتهامه بمحاولة أغتيال شيفر نادزه .

٢٢ ـ إنقاذ روسيا كارثة نووية مروعة بسبب قطع الكهرباء عن قاعدة بحرية فى شمال روسيا مما أدى إلى توقف أجهزة التبريد بإحدى الغواصات النووية وتعريض مفاعلها النووى للانفجار .

٢٤ ـ منع ١٠ أحزاب أذربيجانية من دخول أول انتخابات برلمانية .

لبنان :

٨ ـ لبنان تمنع دخول باخره ليبية تحمل ١٥ ألف فلسطينى .

٩ ـ إجراءات أمنية مشددة على الحدود اللبنانية لمنع دخول الفلسطينيين القادمين من ليبيا .

ليبيا :

١٠ ـ ليبيا طردت ٧ آلاف مصرى خلال ٤ أيام وتستعد لترحيل ٦٠٠ ألف أفريقى .

١٣ ليبيا تبعد مجموعة جديدة من الفلسطينيين .

اضراب فى صيدا احتجاجا على الاجراءات الليبية .

١٥ ـ توقف الترحيل الجماعى للفلسطينيين بعد إتصالات مصرية مع ليبيا .

٢٢ ـ ليبيا تسمح بعودة ١٥٠ فلسطينيا من السلوم .

٢٤ ـ ليبيا أول دولة تعترف بعيديد رئيسا للصومال

٢٦ ـ ليبيا تطرد ٣٠٠ ألف سودانى و ٣٠ ألف فلسطينى .

مصر :

٣ ـ الزعيمان المصريان فى مؤتمر صحفى : قمة مبارك والاسد بالقاهرة تناولت اخر تطورات عملية السلام والقضايا العربية والعلاقات الثنائية .

٤ ـ تقرير للرئيس عن مباحثات موسى بأديس أبابا أثيوبيا أبلغت مصر بنتائج التحقيقات بالكامل .

٦ ـ سوزان مبارك تعلن فى كلمة أمام المؤتمر العالمى للمرأة فى بكين : مصر أختارت الديمقراطية أسلوبا للحكم وترفض مايخالف الاديان والقيم السامية .

٧ ـ مؤتمر الصحفيين يختتم أعماله ويصدر توصياته .

٧ ـ مبارك وعرفات يبحثان بالاسكندرية تطورات المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية .

٢٠ ـ مبارك يقر تشكيل مجموعة وزارية لحل مشكلة برج العرب ودعم الصناعات التصديرية بالمنطقة .

٢١ ـ مجلس الجامعة العربية يختتم أعماله بالقاهرة .

اجهاض مشروع ميثاق الشرف ومشروع انشاء محكمة العدل العربية .

٢٤ ـ توقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى بالاحرف الأولى فى طابا .

٢٧ ـ مبارك يصل إلى واشنطن لحضور الاحتفال بتوقيع اتفاق طابا فى البيت الابيض .

الولايات المتحدة :

٢ ـ واشنطن ترفض بيع الاسلحة لسرى لانكا والمتمردون يحتجزون سيارات الصليب الاحمر .

٧ ـ استقالة « بوب باكوود » عضو بارز بمجلس الشيوخ الامريكى بسبب فضائح أخلاقية .

٢٣ ـ أفتتاح مكتب اتصال امريكى فى بيونج يانج بكوريا الشمالية .

٢٦ ـ كلينتون يعلن التوصل الى اتفاق لتسوية أزمة البوسنة .

٢٦ ـ كلينتون يقرر الأبقاء على معامل الاسلحة النووية .

٢٨ ـ أحتفال تاريخى بواشنطن للتوقيع على اتفاق توسيع حكم الذاتى الفلسطينى .

٢٩ ـ إعلان القمة الخماسية فى واشنطن :

تعهد بمساندة السلطة الفلسطينية وتحقيق السلام على المسارين السورى واللبنانى .

اليابان :

٢٢ ـ هاشيموتو رئيسا للحزب

الديمقراطى اليابانى .

اليمن :

٤ - إزالة أربعين ألف لغم حول مدن من آثار الحرب الاهلية فى اليمن .

يوجوسلافيا :

١- بعد ٥٠٠ طلعة جوية على الأهداف الصربية فى ٣أيام الاطلنطى يوقف مؤقتا ضرباته الجوية لاتاحة الفرصة للمفاوضات .

٢ - فشل أول اجتماع لسحب الأسلحة الصربية الثقيلة من حول سراييفو .

٣ - إنذار من الاطلنطى للصرب لسحب اسلحتهم قبل منتصف الليلة .

- القوات الدولية تفتح طريقا لسراييفو وقوافل الاغاثة تدخل المدينة .

٦ - الاطلنطى يواصل غاراته الجوية على مواقع صرب البوسنة .

١٠ - صرب البوسنة يرفضون سحب اسلحتهم من حول سراييفو وصواريخ توماهوك تقصف الدفاعات الجوية للصرب للمرة الأولى .

١٢ - طائرات الاطلنطى تشن أعنف هجمات على مواقع الصرب حول سراييفو .

١٩ - الأول مرة منذ بداية العدوان الصربى القوات المسلمة والكرواتية تسيطر على نصف أراضى البوسنة بعد الانتصارات على الصرب .

٢١ - بعد سحب الصرب لاسلحتهم :

- الأمم المتحدة وحلف الاطلنطى يوقفان الضربات الجوية ويحذران من مهاجمة سراييفو . السماح بحرية التنقل حول العاصمة وإعادة فتح المطار ورفع الحصار عن المعونات الانسانية .

٢٢ - بيجوفيتش يرفض الخطة الامريكية لتقسيم البوسنة .

٢٤ - البوسنة تقاطع محادثات نيويورك وترفض وقف الهجوم على « بانيا لوكا » .

٢٥ - البوسنة تعلن موافقتها على حضور مؤتمر نيويورك الثلاثى .

اكتوبر ١٩٩٥

الأردن :

١ - المعارضة الأردنية تعتمد ميثاقا لوقف التطبيع مع اسرائيل .

١٦ - وقف سحب جوازات السفر الأردنية الدائمة من الفلسطينيين .

٢٩ - الملك حسين يفتتح المؤتمر الاقتصادى بحضور ممثلى ٦٣ دولة وألف رجل اعمال .

٣١ - قمة عمان تختتم بإعلان قيام بنك للتنمية و٤ مؤسسات للتعاون .

اسرائيل :

١ - تشكيل وحدة عسكرية بالجيش الاسرائيلى لمكافحة الشغب بالضفة الغربية .

١١ - السلطة الفلسطينية تتسلم ٣ قرى بالضفة واسرائيل تطلق سراح ٩٠٠ فلسطينى .

١٧ - اجتماع طارئ للحكومة الاسرائيلية بعد مصرع وأصابة ٧ جنود .

- حشود تتدفق على جنوب لبنان .. ورابين يحذر سوريا .

١٧ - اسرائيل تمنع الزائرين من دخول غزة وزيارة المعتقلين الفلسطينيين .

٢٤ - فضيحة مالية تهدد حزب العمل الاسرائيلى .

٣١ - اسرائيل تقترح خرائط جديدة لاعادة انتشار جيشها خارج مدن الضفة .

افغانستان :

٧ - تلغيم الطرق حول كابول لمنع سقوطها والحكومة الافغانية تأمر بإعتقال المجاهدين الاجانب لمحاولتهم الاطاحة بها .

١١ - قوات « الطالبان » تشن هجوما شاملا على العاصمة الافغانية وتستولى على بلدة مهمة بالجنوب .

١٢ - حركة الطالبان تقصف كابول تمهيدا لاقتحامها .

١٤ - كابول تعلن استعادة « هيرات » وتستعد لهجوم مضاد جديد لمنع سقوط العاصمة .

٢٢ - طائرات الفصائل المناهضة لربانى تشن غارة على وسط كابول .

بريطانيا :

٤ - انتصار ساحق لتونى بلير زعيم حزب العمال البريطانى على الجناح اليسارى فى المؤتمر السنوى لحزب العمال .

٥ - بريطانيا ترفض تحسين علاقاتها مع ليبيا .

٦ - المؤتمر العام لحزب العمال البريطانى يقر بقاء المنشآت النووية .

٨ - ضربة عنيفة لحزب المحافظين البريطانى قبيل انعقاد مؤتمر السنوى .

- نائب بارز ينشق عن الحزب ويعلن انضمامه إلى صفوف العمال .

٢٥ - بريطانيا تطرد دبلوماسيا عراقيا لتورطه فى انشطة ارهابية .

بنجلاديش :

١٦ - اصابة مظاهر الحياة فى بنجلاديش بالشلل بسبب أطول إضراب عام .

١٨ - المعارضة فى بنجلاديش ترفض اجراء محادثات لتسوية الأزمة مع الحكومة .

تركيا :

١٧ - تكليف رئيسة وزراء تركيا بتشكيل حكومة جديدة .

٣١ - تانسو تيلشو تشكل الحكومة التركية الجديدة .

الجزائر :

٣ - أغتيال « عمر ورتلان » رئيس تحرير صحيفة « الخبر » الجزائرية .

١٠ - أغتيال « حمادى عمر » مجاهد بارز وابنه شريف فى العاصمة الجزائرية .

٩ - قوات الأمن الجزائرية تقتل مائة من المسلحين بشرق الجزائر .

١٨ - مجموعة (العقد الوطنى) تعلن رسميا رفضها لانتخابات الرئاسة فى الجزائر .

٢٢ - بدء حملة الانتخابات الرئاسية بالجزائر .

٢٣ - بوادر أزمة جديدة فى العلاقات الجزائرية الفرنسية .

٢٤ - أسرار جديدة حول إلغاء لقاء زروال وشيراك : الرئيس الجزائرى أصر على اجراء المحادثات باللغة العربية .

جزر القمر :

٤ - القوات الفرنسية تقتحم عاصمة جمهورية جزر القمر لانهاء انقلاب المرتزقة .

- السيطرة على المنشآت الحيوية والأفراج عن الرئيس سعيد جوهر المحتجز .

٥ ــ انتهاء أزمة جزر القمر بعد استسلام « بوب دينار » والمرتزقة .

سرى لانكا :

٢٠ ــ المتمردون التاميل يحصرون مستويصين للوقود ويقتلون ٢٣ فى سرى لانكا .

٢١ ــ استئناف مسلسل المذابح فى سرى لانكا : مقتل قرويا فى هجوم المتمردين التاميل شمال البلاد .

٢٢ ــ جيش سرى لانكا يتقدم لمسافة ٧ كيلو مترات فى جافنا وجماعة نمور التاميل الانفصالية تعمد لتجنيد الاطفال .

٢٣ ــ التاميل يرتكبون مذبحة جديدة فى جنوب شرقى سرى لانكا .

٢٩ ــ مصرع ٧٠ فى المعارك الضارية بين جيش سرى لانكا والتاميل فى جافنا .

السودان :

١٥ ــ خلافات سودانية المانية بعد اتهام حكومة الخرطوم بقتل الطلبة بالسجون .

١٧ ــ واشنطن تستدعى فجأة سفيرها فى الخرطوم .

٢٠ ــ السودان واثيوبيا تحشدان قواتهما على الحدود والخرطوم ترفض تسليم المتورطين فى حادث اديس أبابا .

٢٣ ــ المعارضة السودانية تحدد بالوثائق أماكن إقامة ٥٠٠ ارهابى بالسودان .

٢٤ ــ أثيوبيا تبعد ٣٩ سودانيا وتشدد الرقابة على الحدود .

٣٠ ــ قوات جارانج تفرج عن ١٠ أسرى من الجيش السودانى .

العراق :

٧ ــ الابقاء على مراقبى بعثة الأمم المتحدة على الحدود بين العراق والكويت .

١٥ ــ صدام حصل على ١٠٠٪ من الاصوات .

١٨ ــ بغداد تعترف بمحاولة فاشلة لإنتاج قنبلة نووية صغيرة .

فرنسا :

٢ ــ فرنسا تتحدى العالم وتجرى التجربة النووية الثانية فى جزيرة (فانجا توفا) .

٢ ــ تصاعد المطالبة بعزل فرنسا بلوملسيا وسط غضب عالمى بعد تفجيرها النووى الثانى .

١٤ ــ انتخاب ليونيل سبان سكرتيرات أول للحزب الاشتراكى فى فرنسا .

١٥ ــ انتخاب جوبيه رئيسا للحزب الحاكم فى فرنسا .

١٨ ــ تضامن المعارضة مع شيراك بعد الانفجار الاخير .

٢٤ ــ أسرار جديدة حول الغاء لقاء زروال وشيراك .

ــ الرئيس الجزائرى اصر على اجراء المحادثات باللغة العربية .

فلسطين :

٥ ــ السلطة الفلسطينية تندد بقرار اسرائيل الافراج عن ٢٨ معتقلة فلسطينية .

٧ ــ المبعدون الفلسطينيون من ليبيا يواصلون مظاهراتهم على الحدود مع مصر .

٨ ــ مسئول فلسطينى جهود مبارك نجحت فى تسوية أزمة الفلسطينيين المبعدين .

ــ اتفاق على عودة ١٠٠ أسرة فلسطينية لغزة .

٨ ــ الرئيس الفلسطينى يوافق على الافراج عن ٣ قادة حماس .

٩ ــ تطبيقا لاتفاق طابا : اسرائيل تبدأ الافراج عن الف سجين فلسطينى وبدء الانسحاب من ٣ قرى قرب رام الله والخليل .

١٠ ــ المبعدون الفلسطينيون يغلقون الطرق بين مصر وليبيا ويشعلون النار فى شاحنة مصرية .

١١ ــ السلطة الفلسطينية تتسلم ٣ قرى بالضفة واسرائيل تطلق سراح ٩٠٠ فلسطينى .

١٥ ــ اتفاق عرفات وبيريز تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ اتفاق طابا .

ــ الأمن الوقائى الفلسطينى يعيد فتح ٥ مكاتب اغلقها اسرائيل فى الضفة .

١٧ ــ اسرائيل تمنع الزائرين من دخول غزة وزيارة المعتقلين الفلسطينيين .

٢٢ ــ السلطة الفلسطينية انتهت من إعداد مشروع قانون الانتخابات .

٢٤ ــ الكونجرس الامريكى يوافق بأغلبية ساحقة على نقل السفارة الامريكية للقدس عام ١٩٩٩ .

٢٥ ــ خلافات فلسطينية اسرائيلية تهدد بتأجيل الانسحاب من جنين ، واسرائيل تعارض مرور الشرطة الفلسطينية إلى المدينة وبحوزتها أسلحة .

٢٤ ــ فى سابقة تحدث لأول مرة : عرفات يجتمع مع زعماء الجالية اليهودية فى أمريكا .

٢٥ ــ الدفعة الأولى من الضباط الفلسطينيين تدخل جنين .

٢٨ ــ عرفات يتلقى ضمانا من كلينتون بعدم نقل السفارة الامريكية الى القدس .

٢٨ ــ أغتيال د . فتحى الشقاقى زعيم حركة الجهاد الفلسطينية بأيدى الموساد فى مالطا .

كوريا الجنوبية :

١٦ ــ تصاعد الحملة المطالبة بمحاكمة المسئولين عن مذبحة ١٩٨٠ فى كوريا الجنوبية ، وقوات الأمن تقتحم مقر الحزب الحاكم وتقتل طلابا يحتلون المبنى .

١٧ ــ اعلان حالة التأهب فى كوريا الجنوبية بعد مقتل جندى حاول التسلل عبر الحدود .

٢٧ ــ أكبر فضيحة مالية بكوريا الجنوبية رئيس سابق يعتذر للشعب عن اختلاس ٢٢١ مليون دولار .

٣٠ ــ رئيس كوريا الجنوبية ينفى تورطه فى فضيحة الاموال .

الكومنولث الجديد :

٦ ــ فى ثانى محاولة لاغتيال مسئول روسى خلال اسبوعين إصابة قائد القوات الروسية بالشيشان ومصرع بعض ومعاونيه .

١٠ ــ يلتسين يرفض إعلان الطوارئ فى جروزنى .

١١ ــ الشيشان توقف تنفيذ الاتفاق العسكرى فى موسكو .

١٤ ــ بعد ١٠ ساعات :

انهاء عملية اختطاف اتوبيس فى قلب موسكو مسلح مجهول احتجز ٢٥ سائحا كوريا جنوبيا قرب الكرملين .

٢٥ ــ مظاهرات شيشانية فى جروزنى احتجاجا على تعين رئيس الوزراء الجديد .

٢٦ ــ اصابة يلتسين بثانى أزمة قلبية خلال ٤ أشهر .

٢٩ ــ اتفاق امريكى روسى لتعديل معاهدة الحد من القوات التقليدية فى أوروبا .

لبنان :

١٢ ــ عبوة ناسفة تقتل وتصيب ٦ جنود اسرائيليين بجنوب لبنان .

١٩ ــ مجلس النواب اللبنانى يوافق على مد ولاية الهراوى .

٣٠ ــ مصرع وإصابة ١٠ أشخاص فى هجوم للمقاومة اللبنانية على الميليشيات المواليه لاسرائيل .

ليبيا :

٢ ــ طرابلس تلغى عقد عمل جميع الفلسطينيين وتستمر فى عمليات طردهم إلى الحدود المصرية وسوريا .

٧ ـ المبعدون الفلسطينيون من ليبيا يواصلون مظاهراتهم على الحدود مصر .

١٤ ـ ليبيا تنفى الاتفاق مع مصر حول وقف طرد الرعايا الفلسطينيين .

١٦ ـ ليبيا تسحب ترشيحها لعضوية مجلس الأمن .

١٨ ـ الأمم المتحدة ترفض ترحيل مليون افريقى جوا من ليبيا .

٢٩ ـ ليبيا تسمح بعودة ٢٥٠ فلسطينيا من المبعدين .

مصر :

٥ ـ الرئيس مبارك يوجه كلمة إلى الأمة فى الذكرى الـ ٢٢ لانتصار أكتوبر .

١٠ ـ المبعدون الفلسطينيون يغلقون الطريق بين مصر وليبيا ويشعلون النار فى شاحنة مصرية .

١٠ ـ مباحثات عاجلة فى دمشق بين مبارك والاسد .

١١ ـ نتائج ايجابية لمناقشات الوفد الاقتصادى بواشنطن .

١٥ ـ مبارك ورئيس وزراء الهند يبحثان مستقبل حركة عدم الانحياز .

١٧ ـ انتخاب مصر بالاجماع رئيسا لمنظمة السياحة العالمية لمدة عامين .

١٧ ـ الرئيس مبارك فى افتتاح الدورة الـ ١١ لمنظمة السياحة العالمية بالقاهرة

٢٣ ـ مبارك فى بيان إلى الأمم المتحدة : مصر تدعو لبناء مصداقية جديدة للنظام الدولى وتطالب بإلتزام عالمى بالسلام والتنمية .

٢٧ ـ فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب .

٣١ ـ قمة عمان تختتم أعمالها باصدار ٥ قرارات مهمة لتحقيق التعاون الاقتصادى .

ـ بنك التنمية بالقاهرة ومجلسان لدعم التجارة والسياحة .

المكسيك :

٤ ـ اتفاق فى المكسيك حول مفاوضات لانهاء حركة تمرد الهنود الحمر .

٢٤ ـ اعتقال « فرناندو يانزمونوز » مؤسس حركة زاباتيستا يهدد عملية السلام فى المكسيك .

نيجيريا :

١ ـ قادة نيجيريا العسكريون يمدون حكمهم ٣ سنوات أخرى .

ـ اباتشا يخفف عقوبة الاعدام عن ١٣ معارضا ويبقى أبيولا فى السجن .

الولايات المتحدة :

١ ـ كلينتون يوقع وثيقة لمتابعة جهود تنشيط عملية السلام .

١٦ ـ « مسيرة المليون » فى واشنطن تعبيرا عن تجاهل السود الامريكيين .

١٧ ـ بوادر أزمة جديد بين واشنطن وطوكيو يفجرها تقرير عن تجسس أمريكى على مفاوضات السيارات .

٢٢ ـ بدء احتفالات العيد الخمسين للأمم المتحدة .

٢٤ ـ الكونجرس الأمريكى يوافق بأغلبية ساحقة على نقل السفارة الامريكية للقدس ١٩٩٩

ـ كلينتون يرفض القرار ولن يوقعه .

٢٩ ـ اتفاق أمريكى روسى لتعديل معاهدة الحد من القوات التقليدية فى أوروبا .

٣١ ـ قبل ساعات من بدء مفاوضات السلام : الكونجرس يشترط موافقته قبل ارسال قوات أمريكية إلى البوسنة .

٣١ ـ فضيحة جديدة تهز المخابرات الامريكية (سى أى ايه) المسئولون تستروا على الجواسيس السوفيت .

اليابان :

٤ ـ زعيم المتطرفين باليابان اعترف بالهجوم على مترو الانفاق .

٢٠ ـ استقالة مدير وكالة الدفاع اليابانية بعد خلافه مع موراياما .

٢١ ـ أكبر مظاهرة احتجاج يابانية ضد القواعد الامريكية فى أوكينا .

٣٠ ـ بعد ثبوت تورطها فى الارهاب محكمة طوكيو تصدر قرار بحل طائفة الحقيقة السامية .

اليمن :

٩ ـ اليمن تعترف بجواز السفر الفلسطينى التى اصدرته سلطة الحكم الذاتى .

٢٧ ـ ترحيل الجزائرين من اليمن ضمن الحملة ضد التطرف .

يوجوسلافيا الجديدة :

٣ ـ قتال عنيف فى غرب البوسنة وجنوب سراييفو .

ـ اتفاق مفاجئ بين الكروات والصرب على مبادئ التسوية فى سلافونيا الشرقية .

٤ ـ وزراء دفاع الاطلنطى يبحثون قوة حفظ السلام بالبوسنة .

٥ ـ الاطراف المتحاربة فى البوسنة تتفق على وقف اطلاق النار .

٨ ـ الصرب يقصفون مخيمات المسلمين بقنابل عنقودية .

١٨ ـ الاتفاق على تبادل مكاتب الاتصال بين البوسنة وصربيا .

٢١ ـ إزاحة الستار عن فضيحة دولية فى البوسنة : قوات الحماية الهولندية ساقت ٣٢٩ مسلما لمذابح الصرب فى سربيرنتسا .

٢٦ ـ قلق بالأمم المتحدة لاختفاء الاف اللاجئين المسلمين فى البوسنة .

٢٩ ـ الصرب يقتلون ٦ آلاف مسلم فى أبشع جريمة حرب أوروبية .

٢٩ ـ انتخابات نيابية مبكرة فى كرواتيا لتدعيم سلطات الرئيس توجمان .

نوفمبر ١٩٩٥

الأردن :

١٣ ـ أزمة فى مجلس النواب الأردنى بسبب هجوم الملك حسين على المعارضة والنقابات .

١٨ ـ إعادة تعيين احمد اللوزى رئيسا لمجلس الاعيان الأردنى .

اثيوبيا :

٩ ـ اعتقال صحفى اثيوبى اختطاف طائرة ركاب يونانية .

الارجنتين :

٧ ـ افتتاح قمة مجموعة الـ ١٥ بالارجنتين « منعم » يدعو لبحث مشكلات الفقر والبطالة وتجارة المخدرات .

اسبانيا :

٢٧ ـ بدء أعمال برشلونة : دول المتوسط وأوروبا تبحث إطار جديدا

لعلاقاتها .

٢٨ ـ في البيان الختامي لمؤتمر برشلونة : تكثيف التعاون للقضاء على الارهاب والجريمة المنظمة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل .

اسرائيل :

١ ـ الطائرات الاسرائيلية تقصف مواقع حزب الله ردا على هجمات المقاومة في جنوب لبنان .

٢ ـ إصابة ١١ اسرائيليا في انفجار سيارتين بغزة « الجهاد الاسلامي » تعلن مسئوليتها عن العمليتين .

٤ ـ إغتيال رابين على يد متطرف إسرائيلي خلال تجمع لمؤيدي السلام بتل أبيب .

ـ ٣ رصاصات قاتلة اصابت رئيس الوزراء الاسرائيلي والمنظمة اليهودية (المنتقمة) تعلن مسئوليتها عن الحادث .

ـ شيمون بيريز يتولى رئاسة الوزراء بالانابة .

ـ المتطرف الاسرائيلي : قتلت رابين (بأمر من الله) ولست نادما .

٦ ـ قادة العالم يدعون في جنازة رابين للالتزام بالسلام ويؤكدون إدانتهم للارهاب .

٦ ـ حبس ١٥ يوما لقاتل رابين (إيجال عامير) .

ـ شقيق عامير زوده برصاص (دمدم) .

٨ ـ أستقالة كبار قادة جهاز الأمن الاسرائيلي وتشكيل لجنة رسمية للتحقيق في أغتيال رابين .

١٣ ـ بعد احتلال دام ٢٨ عاما انسحبت اسرائيل من أول مدينة بالضفة ، السلطات الفلسطينية تسلمت (جنين) وسط احتفالات صاخبة .

١٩ ـ اسرائيل تبدأ الانسحاب من طولكرم .

٢١ ـ اسرائيل تمنح (جوناثان بولارد) الجاسوس لصالح اسرائيل جنسيتها تمهيدا لاطلاق أمريكا سراحة .

٢٢ ـ الكنيست يوافق بالأغلبية على الحكومة الاسرائيلية الجديدة .

٢٦ ـ خلافات كبيرة بين سوريا واسرائيل حول مضمون البيان الختامي برشلونة .

٢٧ ـ موريتانيا واسرائيل تتفقان على افتتاح مكتبين لرعاية المصالح في نواكشوط وتل أبيب .

٢٩ ـ مجلس الوزراء الاسرائيلي يرفض الرد العسكري على هجمات المقاومة اللبنانية .

افغانستان :

١١ ـ في ثاني هجوم بالصواريخ على كابول خلال ٢٤ ساعة مصرع ٣٥ وإصابة ٥٠ شخصا وفوضى بالعاصمة .

١٣ ـ « الطالبان » تقصف قصر الرئاسة الافغاني بالصواريخ .

١٥ ـ رباني يعلن استعداده للتفاوض مع الأطراف المتحاربة في أفغانستان .

باكستان :

١٩ ـ هجوم أرهابي وحشي يدمر السفارة المصرية بباكستان استشهاد ٥ مصريين و٨ باكستانيين وافغانيان وأصابة ٦٠ آخرين .

٢٠ ـ قوات الأمن الباكستانية تداهم مواقع العرب الافغان في بيشاور .

٢٥ ـ بي نظير بوتو تتهم جهات غربية بتمويل الجماعات المتطرفة .

٢٦ ـ السلطات الباكستانية : شخص عربي المتهم الرئيسي في حادث السفارة المصرية .

بريطانيا :

٦ ـ البوليس البريطاني يواصل الاعتقال ضد المتطرفين الجزائريين في لندن .

٧ ـ براءة رجال أعمال بريطانيين من تهمة بيع الأسلحة للعراق .

٩ ـ انقسام حاد داخل الكومنولث البريطاني حول سبل الضغط على حكومة نيجيريا .

١١ ـ النواب المحافظون يتحدون البرلمان البريطاني ويرفضون الكشف عن مصادر أموالهم .

١٥ ـ ضربة جديدة لحكومة بريطانيا ، رجال الاعمال يرفضون تاييد المحافظين .

١٧ ـ توقف أول صحيفة بريطانية (توداي) استخدمت التكنولوجيا الحديثة .

بنجلاديش :

١٣ ـ المعارضة في بنجلاديش ترفض فتح الحوار مع حكومة بيجوم .

٢٤ ـ رئيس بنجلاديش يحل البرلمان تمهيدا لعقد انتخابات عامة مبكرة .

بوروندى :

١ ـ جيش بوروندى يقتل ٢٥٢ من الهوتو بشمال البلاد ، ورئاسة الجمهورية تعترف بالمذبحة ووزير الدفاع ينفى .

بولندا :

٢٥ ـ الكسندر لفاسيتفسكي الرئيس البولندي الجديد يستقيل من الحزب الشيوعي السابق .

تركيا :

٢٥ ـ تجدد النزاع بين تركيا وروسيا حول استخدام مضيق البسفور الذي يربط البحر الأسود والبحر الابيض المتوسط .

الجزائر :

١٠ ـ مجموعة مسلحة أغتالت راهبتين واستاذا جامعيا .

١٦ ـ بدء أول انتخابات تعددية بالجزائر وسط اجراءات أمنية مشددة .

١٧ ـ زروال رئيسا للجزائر لمدة ٥ سنوات بأغلبية ٦١٪ نحناح يحصل على ٢٥٪ من الاصوات والسعدي ٩٪ وبوكروح ٤٪ .

٢٧ ـ زروال يحدد أولويات عمله في خطاب سياسي عقب اداءه اليمين الدستورية .

ساحل العاج :

٢٧ ـ فوز الحزب الديمقراطي الحاكم في انتخابات ساحل العاج .

سري لانكا :

٧ ـ المتمردون يجندون الطلبة والفتيات لتعويض الخسائر في صفوفهم قبل الهجوم النهائي للجيش السري لانكا .

١٢ ـ جيش سري لانكا يستولي على قاعدة عسكرية للتاميل شبه جزيرة جافنا .

٢٥ ـ المتمردون التاميل يستخدمون الغاز في المعارك مع جيش سري لانكا .

السعودية :

٩ ـ وفاة الامير محمد بن سعود عميد العائلة المالكة بالسعودية .

١٣ ـ تفجير مقر البعثة العسكرية الامريكية بالرياض بسيارة مفخخة .

مصرع واصابة ٦٦ بينهم ٤٠ امريكيا واحتراق ٤٠ سيارة .

السودان :

اليمن سلم السودان ٨ إرهابيا من جنسيات مختلفة .

٧ ـ البشير يعلن التعبئة العامة ويدعو السودانيين للتوجه فورا لمعسكرات الدفاع الشعبى .

٧ ـ دبلوماسيون عرب :

مقتل ٣ آلاف جندى سودانى فى هجوم للمتمردين فى جنوب السودان .

٨ ـ الأمم المتحدة ترفض طلب السودان بنقل رعاياه من ليبيا جوا .

٢٥ ـ مصرع ٥٠٠ جندى سودانى والحكومة تستخدم الاسلحة الكيماوية .

٢٧ ـ الحكومة السودانية تقتل ٢٦٠ شخصا بالنابلم فى غارة جوية على جنوب السودان .

٢٩ ـ حركة جنوب السودان تنفى حصولها على دعم عسكرى مصرى طوال تاريخها .

فرنسا :

٧ ـ آلان جوبيه يشكل ثانى حكومة جديدة فى فرنسا خلال خمسة أشهر .

ـ استبعاد ١٣ وزيرا ودخول ٤ وجوه جديدة التشكيل الجديد .

٢١ ـ فرنسا تجرى التجربة النووية الرابعة بجنوب المحيط الهادى .

فلسطين :

٣ ـ حملة اعتقالات فلسطينية لاعضاء حركة الجهاد ردا على هجومين انتحاريين بالقرب من المستوطنات الاسرائيلية .

٧ ـ فى ندوة التنمية وإعادة الأعمار فى فلسطين :

عرفات : الدول المانحة لم تف إلا بالقليل من إلتزاماتها واسرائيل مازالت تعرقل مسيرة السلام .

١١ ـ السلطة الفلسطينية تبدأ فى تسجيل اسماء الباحثين بغزه والضفة الغربية .

١٢ ـ بدء اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة .

١٣ ـ بعد احتلال دام ٢٨ عاما انسحبت اسرائيل من أول مدينة بالضفة :

ـ السلطة الفلسطينية تسلمت (جنين) وسط احتفالات صاخبة .

١٣ ـ فى ختام اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالقاهرة :

اعتبار قرار الكونجرس الامريكى بشأن القدس (غير قائم) .

١٩ ـ السلطة الفلسطينية تجتمع برئاسة عرفات فى جنين لأول مرة .

واسرائيل تبدأ الانسحاب من طولكرم .

٢٤ ـ عرفات تسلم جائزة السلام التى منحها له وسائل الاعلام الالمانية بالاشتراك مع الرئيس الوزراء الاسرائيلى السابق اسحق رابين .

٢٦ ـ اخلاء مقر القيادة العسكرية فى نابلس تمهيدا لتسليمها السلطة الفلسطينية .

واسرائيل تعتقل ١٦ من عناصر الجهاد .. وباراك يفضل الفصل بين الفلسطينيين واليهود .

٢٨ ـ بيريز يهدد بوقف عملية السلام مع الفلسطينيين إذا لم تغير منظمة التحرير ميثاقها

كندا :

١ ـ استقالة « جاك باريزو » رئيس وزراء اقليم كيبيل بعد هزيمة الانفصاليين فى الاستفتاء .

٥ ـ مسلح يقتحم مخدع رئيس وزراء كندا (جان كريتيان) .

٨ ـ القبض على المتسلل الذى حاول قتل رئيس وزراء كندا .

كوريا الجنوبية :

٣ ـ اتفاق واشنطن وسول على بقاء القوات الامريكية فى كوريا الجنوبية .

٦ ـ أزمة سياسية بسبب اتساع الفضيحة المالية بسول .

١٦ ـ اعتقال رئيس كوريا الجنوبية السابق بتهمة الرشوة وإيداعه سجن العاصمة .

كولومبيا :

١ ـ نيابة كولومبيا تأمر بالقبض على سفيرها ديفيد سانشيزخوليو بالقاهرة .

١١ ـ مصرع واصابة ٧٤ شخصا فى عملية انتحارية بكولومبو قام بها اثنان من متمردى التاميل .

الكومنولث الجديد :

١٢ ـ أول انتخابات برلمانية فى أذربيجان استفتاء لمنح مزيد من الصلاحيات لحيدر علييف .

٢٥ ـ محاولة فاشلة لاغتيال دوكوزا مخاييف رئيس حكومة الشيشان الموالى لموسكو .

٢٧ ـ إنتقال يلتسين إلى مصحة خارج موسكو إضراب المدرسين فى ٤٠ مدرسة روسية .

٢٧ ـ قصف مدفعى روسى للمقاتلين الشيشان ومخاوف من تصاعد العنف مع بدء الانتخابات .

لبنان :

١ ـ الطائرات الاسرائيلية تقصف مواقع حزب الله ردا على هجمات للمقاومة فى جنوب لبنان .

٢٤ ـ المقاومة تطلق صواريخ (كاتيوشا) على قوات اسرائيل فى جنوب لبنان .

٢٦ ـ فى مباحثات غير معلنة بين بيروت وواشنطن : لبنان يطلب رفع حظر السفر مقابل شراء طائرات أمريكية مدنية وأمريكا ترفض .

مصر :

١ ـ وزراء عدل دول الفرانكفون يختتمون مؤتمرهم باصدار « اعلان القاهرة » . بيان النظم القضائية فى الدول الأفريقية التى مزقتها الحروب .

٢ ـ مباحثات مصرية كندية لاقامة مشروعات مشتركة كبرى .

ـ كندا تؤيد اختيار القاهرة مقرا للبنك الاقليمى .

٦ ـ مبارك فى تابينه لرابين .. وفى مؤتمر صحفى عالمى .. علينا أن نمنع اعداء السلام من تحقيق أهدافهم بالعنف .

٨ ـ انتخاب مصر ممثلا لافريقيا فى مجلس الأمن بأعلى الاصوات عن عامى ٩٦ ـ ١٩٩٧ .

١٠ ـ بعد حديث صالح (للاهرام) .

ـ ١٥٦ صيادا مصريا يعودون من اليمن بعد الافراج عنهم .

١٤ ـ مصرع علاء الدين نظمى المستشار التجارى لبعثة مصر لدى المقر الأوروبى بجنيف واحتمالات دوافع ارهابية .

١٥ ـ الرئيس مبارك فى باريس لحضور احتفال اليونسكو .

١٥ ـ قمة الرئيس وشيراك لدفع عملية السلام والتعاون فى حوض البحر المتوسط والعلاقات الثنائية .

١٩ ـ هجوم ارهابى وحشى يدمر السفارة المصرية فى باكستان ، واستشهاد ٥ مصريين و٨ باكستانيين وأفغانيان وإصابة ٦٠ آخرين .

المجرمون نسفوا باب السفارة ثم إقتحموها بسيارة ملغومة تحمل ٢٥٠ كيلو جراما من المتفجرات .

٢٢ ـ زلزال قوته ٦ر٤ هز مصر

والشرق الأوسط واعقبه اكثر من ١٧٠ تابعا .

٢٣ ـ مصر تحدد شروطها لارسال قوات إضافية إلى البوسنة .

٢٨ ـ مبارك يفتتح مؤتمر لجنة البحيرات العظمى بمشاركة زعماء ٥ دول افريقية هما (زائير وتنزانيا وبوروندى ورواندا واوغندا) .

٢٩ ـ فى البيان الختامى لمؤتمر (البحيرات العظمى) التعهد باتخاذ خطوات ملموسة لدعم السلام والمصالحة .

٣٠ ـ النتائج الأولية للانتخابات تؤكد مرشحى الحزب الوطنى فى معظم الدوائر .

نيجيريا :

١١ ـ وسط ردود فعل غاضبة بعد أعدام المعارضين التسعة .

ـ تجميد عضوية نيجيريا فى الكومنولث والتهديد بطردها .

١٣ ـ فى تحد واضح للمجتمع الدولى : نيجيريا تستدعى سفراءها فى امريكا واوربا وجنوب افريقيا للتشاور .

الولايات المتحدة :

١ ـ مجلس الشيوخ يسحب تفويضه لكلينتون بتقديم معونة مالية سنوية للسلطة الفلسطينية .

٢ ـ مجلس الشيوخ الامريكى يتراجع ويسمح بإستئناف مؤقت المساعدات الفلسطينية .

٣ ـ اتفاق واشنطن وسيول على بقاء القوات الامريكية فى كوريا الجنوبية .

٧ ـ بوادر أزمة بين الحلفاء : امريكا ترفض المرشح الأوربى لمنصب سكرتير حلف الاطلنطى .

٨ ـ وزير الدفاع الامريكى إبان حرب فيتنام يبدأ أول زيارة له إلى هانوى .

٩ ـ كلينتون يتصدر قائمة المرشحين للرئاسة بعد انسحاب باول .

١١ ـ مطالبة وزيرة الطاقة الامريكية بالمثول أمام الكونجرس لانفاقها ٤٦ الف دولار لتغطية الاعلامية لوزارتها .

١٣ ـ تفجير مقر البعثة العسكرية الامريكية بالرياض بسيارة مفخومة مما أدى إلى مصرع واصابة ١٦٦ بينهم ٤٠ أمريكيا واحتراق ٤٠ سيارة .

١٤ ـ الحكومة الامريكية توقف خدماتها بسبب أزمة الميزانية وتقلص نشاط سفارتها بالقاهرة .

١٥ ـ بعد جهود مضنية استمرت ١٢ ساعة : فشل الولايات المتحدة فى دفع المفاوضات بالنسبة للقضايا الرئيسية بمؤتمر البوسنة .

١٥ ـ اجازات للعاملين بالبيت الابيض والخارجية والدفاع بسبب أزمة الميزانية .

١٩ ـ اتفاق بين البيت الابيض والكونجرس ينهى أزمة الميزانية الامريكية .

٢٩ ـ الكونجرس الامريكى يعيد فتح ملفات فضيحة وايت ووتر .

اليابان :

١٣ ـ استقالة (تاكاى ايتو) وزير الادارة والتنسيق اليابانى بعد أثارته أسوأ أزمة مع كوريا الجنوبية .

ـ بدء اجتماعات الخبراء لمناقشة القضايا الاقتصادية فى قمة الابيك .

١٩ ـ الصين واليابان بمدينة أوساكا اليابانية .

٢١ ـ رغم الغضب الشعبى مورياما يتخذ اجراءات قانونية للابقاء على القواعد الأمريكية فى (أوكيناوا) .

يوجوسلافيا الجديدة :

١ ـ فوز حزب توجمان فى انتخابات كرواتيا .

١ ـ بدء أعمال السلام فى البوسنة بأوهايو والوفود باقية حتى الوصول لاتفاق نهائى .

٢ ـ رئيس صربيا وكرواتيا يتفقان على حل مشكلة سلافونيا سلميا .

واتفاق توجمان وبيجوفيتش على عودة اللاجئين .

٧ ـ أزمة عنيفة تهدد مؤتمر السلام بالبوسنة بسبب اصرار امريكا على محاكمة زعماء الصرب .

١٥ ـ بعد فشل الولايات المتحدة فى دفع المفاوضات بالنسبة للقضايا الرئيسية بمؤتمر البوسنة .

١٩ ـ أستقالة وزير الخارجية البوسنى (محمد شاكربيه) ومجلس النواب يرفض تمويل القوات الامريكية .

٢١ ـ اعلان اتفاق البوسنة باتمايتون التوقيع الرسمى فى باريس الشهر القادم .

ـ الاتفاق يعطى على البوسنة دولة موحدة وعودة اللاجئين وحظر النشاط السياسى على مرتكب جرائم الحرب .

٢٢ ـ عقب توقيع اتفاق السلام بالاحرف الاولى :

مجلس الأمن يقرر تعليق العقوبات على صربيا ورفع حظر السلاح .

٢٦ ـ الميليشيات الصربية تتحدى اتفاق السلام وترفض الانسحاب من سراييفو والكروات يحرقون وينهبون مدن الوسط قبل تسليمها لصرب

٢٨ ـ حلف الاطلنطى يقرر حظر نشر قوة حفظ السلام فى البوسنة بعد حل الخلاف مع روسيا .

نشاط
الأمم المتحدة



إعداد : نادية عبد السيد

الجمعية العامة

بدأت فى نيويورك فى ١٩ سبتمبر أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة قبل شهر واحد من مناسبة مرور نصف قرن على إنشائها ، ويتضمن جدول الأعمال عددا من الموضوعات الساخنة التى تعبر أهميتها عن طبيعة المرحلة الراهنة من النظام الدولى واضطراب الأوضاع فى كثير من مناطق العالم فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة .

ـ قال وزير الخارجية التونسى فى كلمة أمام الجمعية العامة أن تونس « تدعو فى ضوء المبادرات الليبية الى حل مبكر لمسألة لوكربى لوضع نهاية للحظر الذى فرض على الشعب الليبى » وأضاف أن العقوبات « لا تضر ليبيا بل وتؤثر أيضا بطريقة سلبيةخطيرة على الاستقرار والتنمية فى كل دول المنطقة » (٢٥ / ٩) .

ـ حث وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية فى كلمته أمام الجمعية العامة على تخفيض انفاقها من خلال الغاء البرامج والهيئات التى انتهت مهمتها أو دمجها مع بعضها البعض لمنع الازدواجية فى عملها وترشيد عملياتها وخاصة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام فى العالم ، وأكد كريستوفر تأييده المقترحات الخاصة بتوسيع عضوية مجلس الأمن من أجل ضم ألمانيا واليابان الى قائمة الدول الدائمة العضوية بالمجلس (٢٦ /٩) .

ـ أكد ممثلو الدول النامية فى كلماتهم أمام الجمعية العامة ضرورة تعديل نظام العضوية بمجلس الأمن بشكل يسمح بالحد من نفوذ الدول الكبرى دائمة العضوية ومن الحق المطلق لهذه الدول فى استخدام الفيتو ، مع اتاحة فرصة كبرى للدول النامية للتعبير عن نفسها بشكل متكافئ (٢٦ / ٩) .

ـ قال وزير الخارجية الداتمركى فى كلمته أمام الجمعية ان الذين ينتقدون الأمم المتحدة لضعف كفايتها هم الذين لا يحترمون التزاماتهم تجاه المنظمة الدولية وأضاف ان هؤلاء هم الذين يجعلون الأمم المتحدة « رهينة فى يدهم » (٢٧ / ٩) .

ـ دعا وزير الخارجية اسبانيا باسم الدول الخمس عشر بالاتحاد الاوروبى الى وضع اجراءات لتحسين الأحوال المالية المتحد ، بينما دعا وزير الخارجية البريطانى الى تشديد العقوبات على الدول المتأخرة فى السداد مثل فرض فوائد على الديون وأضاف أن السياسة المثلى هى لا تمثيل دون دفع الضريبة (٢٧/٩) .

ـ أكد وزير خارجية كندا فى كلمته أمام الجمعية العمومية على منع النزاعات ورد الفعل السريع ، وقال أن هذا يتضمن ردع الجرائم ضد الانسانية ، وقدم سلسلة من الاقتراحات لتحسين قدرات الأمم المتحدة على رد الفعل السريع ومنها انشاء قوة من خمسة الآف جندى ومدنى تتبع ادارة خاصة بالأزمات (٢٧ / ٩) .

ـ وقال اندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا فى خطابه ان المنظمة الدولية تحتاج الى التدقيق فى اختياراتها للعمليات التى ستشترك فيها وكرر كوزيريف انتقاد روسيا « اختطاف » حلف الاطلنطى للأمم المتحدة فى البوسنة (٢٧ / ٩) .

ـ وصف د . بطرس غالى العجز الذى تعانى منه الأمم المتحدة بأنه غير اخلاقى وقال انه فى الوقت الذى تتكلف قوات الأمم المتحدة فى البلقان ٤ر٧ مليون دولار يوميا فقد يجبر هذا العجز المنظمة على الامتناع عن مساعدة الدول المحتاجة (٢٧ / ٩) .

ـ طالب رئيس الوزراء المغربى وزير الخارجية عبد اللطيف الفيلالى بانهاء « الاستعمار الاسبانى » لمدينتى سبته ومليلة والجزر المجاورة لها ودعا أسبانيا الى تسوية هذا النزاع من خلال « خلق خلية للتفكير والتشاور لايجاد حل لهذه القضية » كما جدد التزام المغرب ورغبته الراسخة فى مواصلة التعاون الكامل من أجل استكمال الاجراءات الضرورية لتنظيم الاستفتاء فى أوائل السنة المقبلة فى الصحراء المغربية كما اقترح ذلك الأمين العام فى تقريره الأخير الى المجلس (٣٠ / ٩) .

ـ تناول وزير الخارجية المصرى عمرو

موسى فى خطابه موقف مصر من مختلف القضايا الدولية والتى من أهمها تطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط والوضع فى أفريقيا والبوسنة والهرسك والعلاقات بين دول الشمال والجنوب وأكد موسى ان المساهمات المصرية فى الشئون العربية والدولية تؤهلها للحصول على مقعد فى مجلس الأمن فى حالة توسيعه ، وشدد على أن استقرار الشرق الأوسط يتطلب تحقيق أمن الخليج واستتبابه ، ودعا الى البدء فى اتخاذ خطوات محددة فى اتجاه انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة واخضاع مرافقها النووية الى نظام الضمانات والتفتيش الدولى (٤ / ١٠) .

– فى خطاب وزير الخارجية السورى هددت سوريا باعادةالنظر فى مواقفها بأنها « لا تؤيد الاتفاقات الثنائية بين اسرائيل والاطراف العربية ولا تسعى الى عرقلتها » وقال أن التطورات الأخيرة اثبتت ان حكام اسرائيل لا يسعون إلى سلام حقيقى عادل وشامل ينهى الصراع والاحتلال والاستيطان ودعا الولايات المتحدة بوصفها راعية لعملية السلام ان تفى بالتزاماتها تجاه سوريا ولبنان (٣١ / ١٠) .

ـ طالب وزير الخارجية الليبى بالتدخل لحض مجلس الأمن على اعادة النظر فى قراراته المتعلقة بفرض العقوبات على ليبيا وأكد ان رفض الحكومتين الامريكية والبريطانية لكل المقترحات الليبية والمبادرات الاقليمية يظهر أنهما يريدان استمرار هذه الأزمة لأطول فترة ممكنة ، وشدد على أن ليبيا مازالت مرشحة لمقعد غير دائم فى مجلس الأمن ووجه كلمة شكر الى جميع الدول التى ستساعد ترشيح ليبيا للحصول على هذا المقعد (٤ / ١٠) .

ـ قال وزير الخارجية اللبنانى ان البؤر التى تمارس عليها السلطة الفلسطينية سلطتها بشكل سجونا أضافية تعزل مجموعات بشرية تتأجج نقمة وغضبا ، وانتقد التعبئة الاعلامية التى رافقت الاحتفال بتوقيع توسيع الحكم الذاتى ، وركز على أن السلام يجب أن يكون متكافئا وليس مختلا ، وأن يكون حقيقيا لا احتفاليا منصفا وليس ظالما (٤ / ١٠) .

ـــ دعا وزير الخارجية العراقى الى الحوار الذى « يؤمن سبل الوصول الى تحقيق المصالح على أساس من التوازن والانصاف » وقال أن العراق « أطلق جميع الأسرى والمحتجزين » وتطرق الى موضوع التعويضات لافتا الى أن بلاده قبلت « مبدأ المسئولية » وأضاف ان علاقة بغداد مع اللجنة الخاصة المكلفة ازالة الأسلحة المحظورة والوكالة الدولية للطاقة شهدت منتصف ١٩٩٣ نقلة نوعية فى ميدان التعاون الايجابى والبناء لاستكمال تنفيذ احكام القرار ٦٨٧ (٦ / ١٠) .

ـ لفت وزير خارجية الامارات العربية المتحدة فى كلمته الى اعلان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة تمسك الامارات بالوصول الى حل سلمى مع طهران لقضية الجزر وان الطرفين حمل الوثائق والبراهين الى محكمة العدل الدولية ، فان ايران لم ترفض هذه المبادرة فحسب بل فرضت سياسة الأمر الواقع بالقوة العسكرية واتخذت مجموعة من الاجراءات التى تكرس حالة الاحتلال ، واضاف انه فى حالة تعذر الاستجابة لمبادرة دولة الامارات التى طرحتها مؤخرا لاجراء الحوار والمفاوضات المباشرة غير المشروطة فإن دولة الامارات تجدد مبادرتها الداعية الى احالة النزاع الى محكمة العدل الدولية (٦ / ١٠)

– شدد وزير الخارجية الأردنى على ضرورة حل قضية المفقودين والمحتجزين الكويتيين فى العراق واعلن تضامن الأردن مع شعب العراق فى محنته ، واكد مساندة الأردن ووقوفه الى جانب حق دولة الامارات العربية المتحدة فى السيادة على الجزر الثلاث التى تحتلها ايران ، واشار الى الجهود المضاعفة من أجل تحقيق نقلة ضخمة فى التنمية الاقتصادية الاقليمية فى الشرق الأوسط (١٠ / ١٠) .

ـ اكد وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى كلمته تمسك المملكة العربية السعودية بموقفها فى شأن ضرورة التأكد من طبيعة نوايا النظام العراقى قبل اعادة النظر فى نظام العقوبات وأن السعودية ستواصل حرصها على الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه ، وقال أن السعودية تساند مسيرة السلام فى الشرق الأوسط منذ انطلاقتها فى مدريد وأن بلاده ساهمت فى دفع المحادثات الثنائية بين الجانبين العربى والاسرائيلى الى الأمام وشاركت فى مختلف اللجان المنبثقة عن المحادثات متعددة الأطراف (١١ / ١٠) .

ـ تسلمت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار تقدمت به ٢٦ دولة يطالب بالوقف الفورى لجميع التجارب النووية ومن بين الدول التى رعت القرار استراليا ونيوزيلندا والمكسيك والبرازيل وشيلى واليابان وجنوب افريقيا والنرويج وكندا واندونيسيا وكوريا الجنوبية (١ / ١١) .

ـ انتخبت الجمعية العامة مصر وشيلى وغينيا بيساو وبولندا وكوريا الجنوبية لعضوية مجلس الأمن لمدة عامين بدءا من أول يناير ١٩٩٦ (٩ / ١١) .

ـ قدمت مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ورقة تعكس رؤى دول الحركة من الموضوعات المرتبطة بتوسيع العضوية فى مجلس الأمن وأوضح نبيل العربى فى البيان الذى القاه أمام الجمعية العامة أن موقف مصر الملتزم بمواقف حركة عدم الانحياز يقوم على أن التوسيع لابد ان يستند الى مبادئ التمثيل الجغرافى العادل والمساواة فى السيادة بين الدول بهدف اضفاء مزيد من الشرعية والمصداقية ، كما طالبت المكسيك بزيادة مقاعد الدول الدائمة فى المجلس على أن يخصص مقعد لافريقيا وآخر لآسيا وثالث لامريكا اللاتينية ورابع لأوروبا (١٤ / ١١) .

– وافقت لجنة نزع السلاح والأمن الدولى التى تضم كل الدول الاعضاء فى الجمعية العامة على قرار يطالب بوقف التجارب النووية فورا وأعربت من أسفها الشديد لاصرار بعض الدول على إجرائها (١٧ / ١١) .

ـ ناقشت الجمعية العامة مشروع قرار مصرى قدمه نبيل العربى باسم مجموعة الدول العربية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فى مجالات السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل البيئة (٢٠ / ١١) .

ـ حذر الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى رسالة الى لجنة الأمم المتحدة فى شأن ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى فى احتفالها بمناسبة يوم الأمم المتحدة للتضامن مع الفلسطينيين من أن قرار الكونجرس الأمريكى نقل السفارة الأمريكية فى اسرئيل من تل ابيب الى القدس قد يقوض عملية السلام فى الشرق الأوسط (٣٠ / ١١) .

ـــ قدمت الولايات المتحدة وروسيا والنرويج مشروع قرار « عملية السلام »

لدى افتتاح الجمعية العامة مناقشة بند الشرق الأوسط ، وأصرت اسرائيل تدعمها فى ذلك الدول التى تبنت تقديم مشروع القرار على رفض الاشارة الى القرار ٤٢٥ الذى يطالب اسرائيل بالانسحاب الى الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية ، وأوضح مندوب لبنان ان المشروع جاء مفتوحا اذ لا يشير الى القرار ٤٢٥ وهو بالتالى لايتناول آلية جوهرية فى عملية السلام وان وفد لبنان سيصوت ضد هذا المشروع (١ / ١٢) .

الأمم المتحدة فى عيدها الخمسين :

افتتح رئيس الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة البرتغالى ديوجو مريتاسى دوأمارال الاجتماع غير العادى الذى عقد بمناسبة الذكرى الس الأمم المتحدة . واجتمع فى نيويورك نحو ١٤٠ رئيس دولة وحكومة للمشاركة فى هذه الاحتفالات التى استمرت ثلاثة أيام (٢٢ / ١٠) .

ـ بدأ د . بطرس غالى خطابه باللغة العربية فى احتفالات الأمم المتحدة قائلا « اهلا وسهلا بملوك ورؤساء العالم .. أهلا بكم فى مقر الأمم المتحدة ومرحبا بكم وتحية قلبية خالصة لقيادتكم وزعمائكم ».. وتضمنت كلمة د . بطرس غالى ماحققته الأمم المتحدة من انجازات خلال الخمسين عاما الماضية وأشار الى « أن الأمم المتحدة نجحت فى تصفية الاستعمار ومساعدة حركات التحرير فى عدد من الدول فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . وفى اطار تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية بذلت الأمم المتحدة جهودا هائلة نجح العديد منها وجانب التوفيق بعضها . فقد نجحت فى ايجاد تسوية سلمية للنزاع الذى دار فى موزمبيق وكمبوديا والسلفادور . واستطاعت تحقيق نتائج ايجابية فى انجولا . وفى اريتريا وجنوب افريقيا . وحققت الأمم المتحدة نجاحا تاريخيا فى ناميبيا وأوضح غالى أن هناك بعض *السلبيات* فى عمليات تسوية المنازعات مثل الصومال والبوسنة إلا انه اكد على الرغم من ذلك فان *الأمم المتحدة* نجحت فى تقديم المساعدات الانسانية لمنكوبى الحرب فى البوسنة والقضاء على المجاعة فى الصومال . وحول ظاهرة الارهاب المسلح اكد د . غالى ان التصدى لهذه *الظاهرة يتطلب اجراءات دولية* مشيرا الى ان جدول أعمال الأمم المتحدة فى مجلس الأمن والجمعية العامة والمؤتمرات الدولية قد تضمن هذا البند . وأشار د . غالى فى كلمته ايضا الى ما قامت به الأمم المتحدة من تقنين قواعد جديدة فى تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ووضع قانون جديد للبحار .. وتنظيم مؤتمرات عديدة حول البيئة وحقوق الانسان والسكان والتنمية ومكافحة الفقر وقضايا المرأة . واضاف غالى ان وجود الأمم المتحدة ضرورى للمجتمع الدولى فهى المحمل والاطار الذى يمكن الدول من العمل على تحقيق السلام والتنمية والديمقراطية .. الديمقراطية داخل الدول والديمقراطية بين الدول ـ بمعنى آخر *ديمقراطية العلاقات الدولية .. ان هدفنا* المباشر هو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة لشعوب العالم التى هى شعوب الأمم المتحدة وفى ذلك فان الأمم المتحدة هى *الوسيلة الوحيدة المتاحة لنا* لتحقيق اسمى آمال البشرية (٢٣ /) .

ـ اعلن جوسيلز المتحدث باسم د . بطرس غالى ان الولايات المتحدة سددت ٩٥ مليون دولار من ديونها المستحقة للمنظمة الدولية واشترطت تحديد سقف للميزانية يجب عدم تجاوزه واضاف ان المبالغ المترتبة على الولايات المتحدة بعد تسديدها هذا المبلغ تبلغ ٣ر١ بليون دولار (٢١ / ١٠) . وفى تطور لاحق دعا د . غالى فى الكلمة الافتتاحية التى القاها لدى بدء الاحتفالات الى التفكير بجدية فى احتمال الدعوة الى عقد دورة للجمعية العامة للبحث فى الأزمة المالية اذا لم تتم تسوية هذه المشكلة قبل نهاية العام ١٩٩٥ (٢٢ / ١٠) .

ـ دعا كلينتون فى الكلمة التى القاها أمام الدورة الاستثنائية الى اعتماد اعلان من أجل محاربة الاجرام الدولى ولاسيما تجارة المخدرات ، كما دعا الى تطبيق ميثاق لمكافحة الارهاب ، وشدد على الاخطار الجديدة التى تواجهها الأسرة الدولية فى مرحلة مابعد الحرب الباردة ، كما دعا ضرورة اصلاح الأمم المتحدة اذا ما أرادت أن تحتفظ بمصداقيتها فى القرن القادم (١٠/٢٢) .

ـ أكد الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس الوزراء وزير الدفاع السعودى فى كلمته ان بلده تعطى أهمية قصوى لسلامة الاراضى العراقية ووحدتها ، ولكنها تحمل النظام العراقى مسئولية ما يواجهه الشعبالعراقى من معاناة ، ولرفع هذه المعاناة على النظام العراقى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بما فى ذلك الافراج عن ا لاسرى (١٠/٢٣) .

ـ دعا الرئيس حسنى مبارك فى كلمته التى القاها نيابة عنه السيد عمرو موسى وزير الخارجية الى بناء مصداقية للنظام الدولى تجعل الشعوب تلتف حوله وتثق فيه ، وطالب بالتزام عالمى عملى بالسلام بالتنمية محذرا من أن ازدواجية المعايير التى تشكل خللا سياسيا خطيرا فى النظام الدولى القائم (١٠/٢٣) . وأكد على أهمية التكامل بين الشمال والجنوب والتعاون فى القضايا والمشاكل الدولية كالبيئة والارهاب والفقر حتى نصل الى مستقبل يحقق للبشرية رخاءها واستقرارها (١٠/٢٣) .

ـ تعهد يلتسين فى كلمته بأن تشارك روسيا فى قوات حفظ السلام فى البوسنة ولكنه رفض اقتراح كلينتون اخضاع قواته لقيادة حلف الاطلنطى (١٠/٢٣) .

دعا رئيس حكومة اسرائيل اسحق رابين فى كلمته الى تعزيز مكافحة الارهاب وانصاره على المستوى الدولى وأضاف انه يأتى من القدس العاصمة الأبدية لاسرائيل وقلب الشعب اليهودى وتطرق الى العلاقات بين اسرائيل والأمم المتحدة التى كانت تشهد احيانا كثيرة فترات توتر وهاجم « القرارات السخيفة مثل القرار الذى ساوى بين العنصرية والصهيونية » وأضاف ان الصهيونية هى التى أعادت الشعب اليهودى الى وطنه التاريخى . ودعا الأمم المتحدة ان تواصل التعبير عن الواقع الجديد فى الشرق الأوسط و « علينا أن نكون فى

طليعة الذين يكافحون القوى التي تشهد السلام والأمن في المنطقة والعالم أجمع » (١٠/٢٤) .

ـ أعرب الرئيس البوسني في كلمته عن تفاؤله ازاء المفاوضات التي ستبدأ في ولاية أوهايو وأكد ان البوسنيين لن يقبلوا أي اتفاق سلام يمكن ان تكون نتيجته تقسيم البوسنة وطالب بتنحي قادة صرب البوسنة المسئولين عن جرائم حرب وتوفير المجالات الضرورية لانجاح العملية الديمقراطية في البوسنة (١٠/٢٥) .

ـ طالبت بي نظير بوتو رئيسة الوزراء الباكستانية في كلمتها اعطاء الكشمريين الحق في تقرير المصير واضافت أن ٤٠ عاما من الاحتلال بدت آمال وطموح شعبنا في كشمير وهم ينتظرون من المنظمة الدولية أن تلعب دورا واضحا يحقق لهم حقهم في تقرير المصير وأكدت بوتو في كلمتها تأييدها فرض ضريبة على الصفقات المالية الدولية والنقل الجوى واستثمار الفضاء والمحيطات ولتخطى الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة (١٠/٢٥) .

ـ عبر الشيخ جابر الأحمد الصالح عن موقف عن الكويت ازاء الأمم المتحدة وضرورة دعم ومساندة دورها في حفظ السلام والأمن العالميين ووجه سموه اهتماما خاصا لمشكلة الديون العالمية وطرح برنامجا من أربع نقاط تقضي باسقاط فوائد الديون المستحقة للدول الدائنة وباسقاط جزء من أصول هذه الديون المستحقة على الدول الأشد فقرا واعادة النظر في الشروط القاسية لقروض ومساعدات منظمات التمويل العالمية (١٠/٢٥) .

ـ تبنى قادة الدول الـ ١٨٥ الاعضاء في الأمم المتحدة اعلانا يؤكد مجددا المبادئ الكبرى لميثاق المنظمة الدولية وتدعو الى اصلاح وتحديث المنظمة الدولية ، وأشار الاعلان الذى تضمن ١٧ فقرة الى أن المنظمة الدولية تاثرت منذ تأسيسها بنزاعات وأزمات وتغييرات الا أنها نجحت في « الاستمرار » ولعبت دورا مهما بمنع حدوث نزاع عالمي جديد . وأكدت الوثيقة المبادئ الكبرى للسلام والتنمية والمساواة والعدالة التي تضمنها ميثاق سان فرانسيسكو واكدت العمل الذى بدأ لتأمين السلام والأمن والاستقرار في العالم سيبقى دون نتيجة اذا لم تتم تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب .. ودعت الوثيقة الى التكاليف من أجل القضاء على مخاطر الارهاب بجميع اشكاله والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وضرورة تعزيز التعاون بين الوكالات الاقليمية والأمم المتحدة في مجال حماية السلم والأمن الدولين

مجلس الأمن :

البوسنة والهرسك :

ـ اعلن د . بطرس غالى ان المطالب التي تتم تقديمها للصرب للالتزام بها كخطوة أولى لتحقيق التسوية الدائمة للصراع في البوسنة عن طريق المفاوضات تتضمن ضرورة قيام الصرب بسحب الأسلحة الثقيلة من منطقة الحظر التي تمتد لمسافة ٢٠ كيلو مترا حول سراييفو وقبول وقف اطلاق النار وعدم مهاجمة الجيوب المسلحة في جوراذدى وتوزلا (٨/٣٠) وعلى صعيد آخر ذكرت دبلوماسية في الأمم المتحدة أن غالبية اعضاء مجلس الأمن أعربت عن تأييدها للضربات الجوية التي قام بها حلف الاطلنطي ضد مواقع صرب البوسنة (٨/٣٠) .

ـ قرر حلف الأطلنطي والأمم المتحدة تعليق هجماتهم على المواقع الصربية في البوسنة لاعطاء الصرب مهلة ٢٤ ساعة لسحب ومدفعيتهم الثقيلة حول سرييفو والتعاون مع الأمم المتحدة لارساء السلام (٩/١) .

اعلنت مصادر صربية في بالي أن اللقاء بين قائد قوات الأمم المتحدة برنار جانفيية والجنرال ميلاديتش قائد قوات الصرب بشأن الرد على

المطالب الدولية انتهى الى فشل تام ، وفي تصريح أدلت به ميريام ساشاكي الناطقة باسم قوة الحماية الدولية ساشاكي أن الهدنة لاتزال قائمة وان حلف الاطلنطي قد يقوم بمهمات جوية جديدة (٩/٢) .

ـ وجه حلف الاطلنطي انذارا جديدا لصرب البوسنة لسحب أسلحتهم الثقيلة من حول سراييفو والا واجهوا ضربات جوية جديدة ، وكان حلف الناتو قد وافق على تمديد تعليق الغارات الجوية على مواقع المدفعية والصواريخ الصربية بناء على طلب الأمم المتحدة (٩/٣) .

ـ أعلن د . بطرس غالى أن المهلة التي حددتها الأمم المتحدة وحلف الناتو لسحب الأسلحة الثقيلة من حول سراييفو انتهت مع وجود مؤشرات غير مقنعة عن التزام الصرب بتنفيذها هذا الشرط ، وحذر د . غالى قادة الصرب من انه في حالة استمرارهم في عنادهم فان الأمم المتحدة ستواصل تأييد استمرار الغارات الجوية حتى تضمن انتهاء معاناة المدنيين في مناطق الآمنة (٩/٥) .

ـ أعلن قائد القوات الجوية لحلف الاطلنطي في جنوب اوروبا استئناف قصف الأهداف الصربية حول سراييفو بعد توقف مؤقت بسبب الأحوال الجوية غير المواتية واكد أن عملية الاطلنطي ستستمر في المرحلة الراهنة وأن « أمامنا مهام عديدة لابد من انجازها » (٩/٦) .

ـ استبعد المفاوض الأمريكي ريتشارد هولبروك بعد لقائه بالرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوشيفيش أن يكون لغارات الاطلنطي أى تأثير على محادثات جنيف التي يشترك فيها وزراء خارجية البوسنة وكرواتيا ويوغسلافيا (السابقة) (٩/٦) .

ـ واصلت طائرات حلف الاطلنطي الغارات الجوية ضد المواقع الصربية العسكرية لليوم الرابع على التوالي في تجاهل تام لنداءات الصرب بوقف العملية الصربية واكد جانيش ويت المتحدث باسم الناتو اعتزام الحلف توجيه مزيد من الضربات حتى يمتثل الصرب لانذار المجتمع الدولي (٩/٧) ، وعلى صعيد آخر وافق وزراء خارجية مجموعتي الاتصال الدولية والاسلامية في ختام اجتماع عقد في باريس على ضرورة استمرار غارات الاطلنطي الى حين رفع الحصار الصربي المفروض على سراييفو (٩/٧) .

ـ وافقت الفئات المتصارعة في البوسنة في اجتماعات عقدت في جنيف على اقامة كيانين يتمتع كل منهما بالحكم الذاتي ولكل منهما دستوره الخاص وأن هذا

الاتفاق لا يعنى أن تكون هناك دولتان مستقلتان ولايعنى التقسيم ، ووصف متحدث باسم البيت الأبيض « الاعلان المبادئ » الذى تم التوصل اليه بأنه يشكل مرحلة مهمة على طريق السلام ولكنه ليس النتيجة النهائية (٩/٨) .

ـ اعرب مجلس الأمن عن ارتياحه للاتفاق حول اعلان المبادئ الذى تم التوصل اليه فى جنيف ودعا أطراف النزاع الى التفاوض « عن نية وعناية » على أساس هذا الاعلان ، وعلى الرغم من الاتفاق فقد وسع حلف الاطلنطى منطقة عملياته الجوية ضد صرب البوسنة لتشمل قواعد الدفاع الجوى وأجهزة الرصد عن جميع انحاء البوسنة حتى يستجيب الصرب لمطالب الأمم المتحدة وخاصة سحب أسلحتهم حول سراييفو (٩/٩) .

ـ أعلن صرب البوسنة رفضهم مطالب الأمم المتحدة بسحب أسلحتهم الثقيلة من حول سراييفو بعد ساعات من اعلانهم انه تم بالفعل سحبها واكد مسئولا الأمم المتحدة أن الكثير من هذه الأسلحة تم اخفاؤها ليبقى مصدر تهديد لعاصمة البوسنة (٩/١٠) .

ـ أعلن ياسوسى اكاشى مبعوث الأمم المتحدة الخاص بالبوسنة أن المباحثات بين قائد القوات الدولية برنار جانفيية والجنرال راتكو ملادتيتش قائد جيش الصرب قد فشلت فى الاتفاق على سحب الأسلحة الصربية الثقيلة من حول المناطق الخاضعة للحماية الدولية ومن بينها سراييفو وعلى هذا الأساس لم يحدث أى تغيير فى قرار مواصلة الغارات الجوية (٩/١١) .

ـ دعا مجلس الأمن الأطراف المشاركة فى أزمة البوسنة الى وقف العمليات العسكرية فى جمهورية البوسنة والهرسك وأعرب رئيس المجلس عن قلق اعضائه الخمسة عشرة على مصير المدنيين نتيجة تكثيف العمليات الهجومية من قبل الاطراف البوسنية وجدد الأعضاء دعمهم لاعلان المبادئ الموقع فى جنيف (٩/١٤) .

ـ أعلن رادوفان كارادتيتش زعيم صرب البوسنة أن الأسلحة الثقيلة سوف تسحب من منطقة الحصار حول سراييفو ، وأنه قبل مقترحات السلام التى طرحها ريتشارد هولبروك الوسيط الامريكى وسلوبودان ميلوسيفتش رئيس صربيا فى بلجراد والتى تقضى بأن يسحب صرب البوسنة أسلحتهم الثقيلة مقابل وقف حلف الاطلنطى لغارات الجوية ضد مواقعهم العسكرية لمدة ٧٢ ساعة ، وأعلن الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرد اكهارت أن التزام الأمم المتحدة وحلف الاطلنطى « تعليق » العمليات الجوية هو امتحان لالتزام وينطبق فقط على وقف القصف الجوى وليس الطلعات الاستكشافية (٩/١٥) .

ـ أعلنت الأمم المتحدة ان الصرب لم يبدأوا سحب أسلحتهم الثقيلة من المنطقة المحظورة حول سراييفو وان كل ما فعلته القوات الصربية هو سحب بعض قطع المدفعية من قاعدة نائية عن المدينة واكد متحدث باسم الأمم المتحدة فى سراييفو ان طائرات حلف الاطلنطى سوف تستأنف هجماتها الجوية على المواقع الصرب مالم يسحبوا أسلحتهم قبل انتهاء الموعد المحدد لذلك (٩/١٦) .

ـ تعهد الصرب باستكمال سحب أسلحتهم الثقيلة فى محيط سراييفو خلال المهلة التى أعلنتها الأمم المتحدة وحلف الاطلنطى (٩/١٨) .

ـ رفضت الولايات المتحدة الاقتراح الذى قدمه د . بطرس غالى بسحب القوات الدولية من البوسنة واحلال قوات متعددة الجنسية محلها واكد وزير الدفاع الأمريكى وليم بيرى ان بلاده لن ترسل جنودا الى البوسنة الا بعد التوصل الى اتفاق سلام نهائى (٩/١٩) .

ـ أعلنت الأمم المتحدة وحلف الاطلنطى فى بيان صدر عنهما انهما لن يستأنفا الضربات الجوية بعد أن أذعن صرب البوسنة للأوامر بسحب الأسلحة الثقيلة من حول سراييفو وحذرا من استئنافها اذا ماهوجمت سراييفو أو أى منطقة آمنة اخرى ، وعلى صعيد آخر أشاد الرئيس كلينتون بقرار الأمم المتحدة وحلف الاطلسى حول الوقف المشروط للغارات الجوية معتبرا أن هذه الغارات شكلت « نجاحا » وأثبتت « ان الحزم يعطى نتيجة » (٩/٢١) .

ـ واجهت مبادرة السلام الأمريكية فى البوسنة خطرا يهدد تعثرها بعد اعلان حكومة البوسنة انها لن تحضر الاجتماع الثلاثى لاطراف النزاع فى نيويورك بسبب اصرار صرب البوسنة على الانفصال وتفسير اتفاق الثامن من سبتمبر الخاص بالمبادئ الأساسية لحل المشكلة تفسيرا يتمشى مع رغباتهم (٩/٢٥) .

ـ أعلن الرئيس كلينتون ان البوسنة وكرواتيا ويوغسلافيا السابقة توصلت لاتفاق بشأن مبادئ دستورية تهدف الى وضع حد للحرب الدائرة فى البوسنة واكد ان البلاد « ستبقى دولة واحدة معترف بها دوليا » وان المبادئ الدستورية تتضمن اعلان اقامة نظام رئاسى وبرلمانى ومحكمة دستورية (٩/٢٦) .

ـ وضع الرئيس البوسنى بيجوفيتش شروطا لوقف العمليات العسكرية ضد الصرب تضمنت اعادة تشغيل المرافق فى سراييفو والسماح بمرور وسائل النقل المدنية على أحد الطرق المارة بالأراضى الصربية وفتح طريق لدخول جيب جوراجدة الذى تسيطر عليه القوات الحكومية وحل مدنيين محل السلطات العسكرية ببلدة بينالوكا ووقف عمليات التطهير التى يمارسونها ضد المسلمين والكروات فى المنطقة (٩/٢٨) .

ـ اتفق مجلس وزراء حلف الاطلنطى على تشكيل قوة حفظ سلام تتولى أى اتفاق سلمى يتم التوصل اليه فى البوسنة يسمح باشتراك قوات من دول أخرى فيه وخاصة روسيا (٩/٣٠) .

ـ أعلن ريتشارد هولبروك مبعوث السلام الأمريكى لدى يوغسلافيا السابقة أن الخلافات لاتزال واسعة جدا بين الاطراف المتصارعة فى البوسنة وان اطراف النزاع يريدون وقف القتال الا أنهم غير قادرين على الاتفاق على كيفية تحقيق ذلك (١٠/٥) .

ـ أعلن ثورفالد ستولتنبرج مبعوث الأمم المتحدة الى يوغسلافيا السابقة أن كرواتيا والمتمردين الصرب الذين يحتلون سلافونيا الشرقية توصلا الى اتفاق من حيث المبدأ لتسوية الخلاف الناشب بينهما حول المنطقة (١٠/٣) .

ـ أعلن كلينتون ان الاطراف البوسنية وافقت على وقف اطلاق النار فى جميع اراضى البوسنة اعتبارا من العاشر من اكتوبر « فى حالة تلبية شروط معينة » لم يحدد ماهيتها وذلك تمهيدا لاجراء مفاوضات سلام اعتبارا من ٢٥ أكتوبر ثم عقد مؤتمر دولى حول البوسنة فى باريس (١٠/٥) .

ـ أتفق وزراء دفاع الاطلنطى على الاسراع بتشكيل ونشر قوة حفظ السلام وأعلن ويلى كلايس السكرتير العام للحلف أن اللجنة العسكرية للحلف ستضع تصورها لكيفية تنفيذ الخطة

والحصول على موافقة القيادة السياسية قبل بدء العمل بها (١٠/٧) .

ـ طلب قادة القوات الدولية في البوسنة من حلف الاطلنطي الرد على القصف الصربي للمخيم الواقع في منطقة توزلا الا أن الظروف الجوية حالت دون تحديد مواقع الأسلحة الثقيلة الصربية وتعطيلها . وقد حذرت القيادة الدولية انه سيتم الرد بحزم على أي عدوان مماثل (١٠/٩) .

ـ قررت السلطات البوسنية ارجاء تطبيق وقف اطلاق النار في البوسنة معتبرة ان الشروط المحددة لتنفيذه لم تتوفرا . وعلى صعيد آخر طالب بيان أصدرته الأمم المتحدة الاطراف المتنازعة بضبط النفس وأعرب متحدث بأسم الأمم المتحدة عن أمل المنظمة الدولية في نجاح مساعيها الرامية الى عقد اجتماع لاطراف النزاع يتمخض عن بدء سريان الاتفاق (١٠/١٠) .

ـ أعلن انطونيو بيداى رئيس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة ان السلطات البوسنية والصربية وافقت على بدء تطبيق وقف اطلاق النار اعتبارا من منتصف يوم ١١ اكتوبر (١٠/١١) .

ـ عقدت مجموعة الاتصال الدولية اجتماعا في موسكو لوضع استراتيجية لمحادثات السلام بين الاطراف المحاربة في البوسنة ودور روسيا في المساعدة في حفظ السلام فيها (١٠/١٧) .

ـ اتفقت البوسنة والاتحاد اليوغسلافي (جمهورية الصرب والجبل الاسود) على تبادل مكتبين للاتصال في عاصمتيهما سراييفو وبلجراد في اطار المساعي الى تضييق الهوة بين مواقف البوسنيين والصرب من أجل التوصل الى اتفاق شامل في المحادثات المقرر عقدها بين أطراف النزاع (١٠/١٩) . كما اتفقت الاطراف المتحاربة على أصدار أومر للقادة العسكريين الميدانيين بوقف القتال حتى يصمد اتفاق الهدنة تمهيدا لمؤتمر السلام (١٠/٢٠) .

ـ أعرب صرب البوسنة عن تأييدهم لنشر قوة سلام متعددة الجنسيات على طول الحدود في البوسنة والهرسك من أجل تطبيق اتفاق سلام محتمل شرط ان تكون مشكلة من جنود تابعين لبلدان « صديقة » (١٠/٢٣) .

ـ قال الرئيس البوسني على عزت بيجوفيتش في بيانه أمام الجمعية العامة ان المجتمع الدولي يجب ان تكون لديه الشجاعة والارادة ليقول للمعتدى أنه معتد وأن يصف الأجناس بأنها أبادة أجناس وأضاف « نحن نريد أن ننشئ مجتمعا على أساس التعددية السياسية والعرقية واحترام حقوق الانسان والاقتصاد الحر » (١٠/٢٥) .

ـ أعلن وزير الدفاع الأمريكي بيرى ان فرقا من حلف الأطلسي توجهت الي البوسنة لوضع خرائط ميدانية للطرق والجسور والبنى التحتية في اطار التحضير لقوة السلام الدولية المستقبلية (١٠/٢٦) .

ـ أعلن وزيرا دفاع الولايات المتحدة وروسيا أن دولتيهما اتفقتا على تشكيل وحدة عسكرية مشتركة تتألف من عدة الآف من الأفراد للمساهمة في المشاريع الاعمارية وتعزيز السلام في البوسنة (١٠/٢٢)

ـ تبنى مجلس النواب الأمريكي قرارا غير ملزم حول ارسال قوات أمريكية الى البوسنة يطالب بموافقة الكونجرس الأمريكي على أى نشر للقوات المسلحة الأمريكية في اطار قوة حلف شمال الاطلسي المقبلة في يوغسلافيا السابقة (١٠/٣١) .

ـ طلبت كرواتيا في رسالة بعثت بها الى رئيس مجلس الأمن مساعدتها في معرفة مصير مئات من الكروات والبوسنيين الذين فقدوا في النزاع المسلح في يوغسلافيا السابقة وطلبت من المنظمة الدولية ارسال فريق للتحقيق في مصير نحو ثلاثة الآف كرواتي وبوسني انقطعت اخبارهم وهم في منطقة بانيا لوكا شمال غربي البوسنة (١٠/٣١) .

ـ بدأ في قاعدة « رايت باترسون » بولاية الأمريكية مؤتمر السلام في البوسنة ، وفي غضون ذلك تم الأعلان عن اتفاق الرئيسين الصربي والكرواتي على استخدام الوسائل السلمية لحل الخلافات بينهما في شأن منطقة سلافونيا الشرقية التي يسيطر عليها الصرب (١١/٢)

ـ دعت المحكمة الجزائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة الولايات المتحدة الى تضمين خطة السلام المرتقبة في البوسنة شرطا يقضي بمحاكمة مجرمي الحرب وحثت المحكمة واشنطن على أن يكون تسليم رادوفان كاراجيتش وراتكو ميلاديتش ومسئولي الصرب الآخرين المتهمين بارتكاب ممارسات تطهير عرقي ضد المسلمين أحد شروط اتفاق السلام (١١/٤) .

ـ أعلن الرئيس الكرواتي فرنيو توجمان أن بلاده ستمتنع عن قبول تمديد تفويض انتشار القوات الدولية في اراضيها عندما تنتهي فترة التفويض السارى المفعول في نهاية نوفمبر اذا لم يوافق الانفصاليون الصرب على عودة سلافونيا الشرقية الى النظام الدستوري الكرواتي (١١/٤) . وعلى صعيد آخر تزيدات المخاوف من نشوب حرب أخرى بين كرواتيا والانفصاليين الصرب حول اقليم سلافونيا الشرقية بعد مقاطعة الوفد الصربي للمباحثات (١١/٥) .

ـ تعرض مؤتمر أوهايو للسلام لأزمة عنيفة هددته بالتوقف بسبب رفض الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفتش محاكمة زعماء صرب البوسنة بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد المسلمين واعتبار ذلك جزءا من اتفاق التسوية النهائية . وفي تطور آخر اقترحت مجموعة الاتصال الدولية على مجلس الأمن اصدار قرار يلزم صرب البوسنة باتاحة الفرصة للتحقيق في أعمال القتل والتطهير العرقي ضد المسلمين في البوسنة ، كما طالب مشروع القرار الحكومة الكرواتية بوقف انتهاكات حقوق الانسان (١١/٧) .

ـ قررت لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة تخفيف نظام العقوبات المفروضة على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وذلك بالسماح لها مؤقتا بالتزود بالغاز الطبيعي الروسي والوقود المنزلي والغاز المسال ، وأعلنت الولايات المتحدة أن هذا الاجراء ليس رفعا جزئيا للعقوبات ولا تعليقا للحظر (١١/١١) .

ـ توصل المفاوضون الكروات والصرب الى اتفاق بشأن اعادة اقليم سلافونيا الشرقية الى السيادة الكرواتية بوساطة السفير الامريكي لدى زغرب بيتر جالبرايت والوسيط الدولي ثوفالد ستولتنج (١١/١٣) .

ـ في تحد لقرار محكمة جرائم الحرب بلاهاى اعلن الرئيس الكرواتي حمايته للجنرال يتخومير فاسيتش وهو من كروات البوسنة الذين اتهموا بارتكاب جرائم ضد المسلمين وأضاف أنه عين الجنرال المتهم في جهاز التفتيش العسكري بالجيش الكرواتي (١١/١٥) .

ـ هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات دولية ضد كرواتيا واستبعادها من

المنظمات الغربية مالم تقم بتسليم الجنرال يتخومير فاسيتش قائد ميلشيات كروات البوسنة الى محكمة جرائم وأدانت الولايات المتحدة بشدة قرار الرئيس الكرواتي بترقية الجنرال فاسيتش لاتهامه بالتورط في جرائم حرب ضد مسلمي البوسنة (١١/١٦) .

ـ وفي تطور لاحق أعلن الرئيس الكرواتي استعداد بلاده للتعاون الكامل مع محكمة جرائم الحرب في لاهاي واشترط التزام المحكمة بالموضوعية في توجيه الاتهامات للكروات (١١/١٧) .

ـ بعد مفاوضات شاقة استمرت ٢١ يوما توصل قادة اطراف الصراع في البوسنة الى اتفاق سلام شامل وأعلن ذلك الرئيس كلينتون في مؤتمر صحفي عقده في البيت الأبيض ، وجرت مراسم التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى في قاعدة رايت باترسون الجوية دايتون بولاية أوهايو (١١/٢١) .

ـ أعلن الرئيس كلينتون عزمه ارسال حوالي ٢٠ الف جندي امريكي الى البوسنة لتنفيذ اتفاق السلام الجديد وحمايته وقال أن مشروع السلام يحافظ على البوسنة كدولة موحدة في حدودها الراهنة المعترف بها دوليا وتقسم الدولة الى قسمين : الاتحاد الفيدرالي المسلم ـ الكرواتي وكيان صرب البوسنة وان مدينة سراييفو ستبقى العاصمة الموحدة .. (١١/٢١) .

ـ وافق مجلس الأمن على قرارين مرتبطين باتفاق السلام ينص أحدهما على رفع الحظر العكسرى المفروض على البوسنة تدريجيا ضمن اطار زمني مفصل والآخر ينص على تعليق العقوبات المفروضة على بلجراد مع ربط ذلك بتنفيذ حكومة بلجراد جميع تعهداتها في اتفاق السلام (١١/٢٣) .

ـ أكدت الولايات المتحدة رفضها مطالب صرب البوسنة باعادة التفاوض حول اجزاء من اتفاق السلام ، ووجه الرئيس كلينتون خطابا الى الشعب الأمريكي دافع فيه عن قراره بارسال ٢٠ الف جندي امريكي للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام (١١/٢٧) .

ـ توصل حلف شمال الاطلسي وروسيا الى اتفاق حول الجوانب لاشتراك قوات روسية في قوة حفظ السلام (١١/٢٩) .

ـ وافق برلمان البوسنة على اتفاق دايتون وفوض الرئيس على عزت بيجوفيتش التوقيع على الاتفاق في باريس في ١٤ ديسمبر ، ودعا كافة الأجهزة الرسمية في البلاد الى الالتزام ببنود الاتفاق (١١/٣٠) .

ـ قرر مجلس حلف الاطلنطي ارسال قوة متعددة الجنسيات من حوالي ٦٠ الف جندي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة (١٢/١) .

ـ قرر مجلس الأمن انهاء عملية حفظ السلام في البوسنة يوم ٣١ يناير وفي كرواتيا في منتصف الشهر نفسه (١٢/١) .

العراق :

ـ عقدت اللجنة الكويتية العراقية الخاصة بالأسرى الكويتيين اجتماعاتها في مقر بعثة المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة على الجانب الكويتي من الحدود لبحث مصير ٦٠٥ مفقودين خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت وتم تحديد يوم ٢٦ ديسمبر موعدا لاستئناف المباحثات حول قضية الأسرى على الجانب العراقي من الحدود (٩/١) .

ـ أحتج العراق لدى مجلس الأمن على « التدخل الامريكي السافر » في شئونه الداخلية بعدما دعت الولايات المتحدة الى ازاحة نظام صدام حسين وبعث وزير الخارجية العراقي برسالة الى مجلس الأمن اعتبر فيها التصريحات الامريكية تنطوي على « سياسة عدوانية » (٩/١) .

ـ دعت فرنسا العراق وروسيا والصين الى عدم التراجع عن موقفها المؤيد لتخفيف الحظر الاقتصادي المفروض على العراق واحترام تعهداتها وحرصها على دورها الاقليمي والعالمي قبل مراجعة مجلس الأمن الدورية للعقوبات في ٩ سبتمبر (٩/٢) وعلى صعيد آخر أكد اكيوس ان احتمال رفع العقوبات الدولية على العراق ضئيل جدا (٩/٤) .

ـ في جلسة مغلقة مدد مجلس الأمن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق للمرة السابعة والعشرين (٩/٨) .

ـ وصل الى بغداد تشارلز دولفي نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة لاجراء محادثات تتركزبشكل خاص على ملف السلاح الجرثومي العراقي للتحضير للتقرير الدوري الذي ستقدمه اللجنة الخاصة الى مجلس الأمن في شهر اكتوبر ومعربا عن أمله في « الحصول على معلومات وايضاحات جديدة تساعدنا في تحليل ٦٥٠ صفحة قدمت الينا وتحتاج الى وقت طويل لدراستها » (٩/١٧) .

ـ في مذكرة بعث بها العراق الى د . بطرس غالي احتج العراق رسميا على قيام الطائرات الأمريكية بخرق وانتهاك حرمة أجوائه واختراق حاجز الصوت بقصد المراقبة وطالب العراق بتوزيع مذكرته على اعضاء مجلس الأمن واعتبارها وثيقة من وثائقه (٩/١٨) .

ـ اعلن موريشيو زيفريرو مبعوث الوكالة الدولية الطاقة الذرية في العراق أين العراق كان لديه برنامج نووي تدميري لم يكشف عنه قبل هروب حسين كامل صهر الرئيس العراقي وان البرنامج كان مجرد خطط مستحيلة التنفيذ من الناحية الفنية (٩/٢٠) .

ـ دعا سفير دولة الكويت ومندوبها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا في كلمته أمام المؤتمر العام للوكالة الدولية الطاقة الذرية الى تكثيف واحكام الرقابة على العراق ونشاطاته النووية وارسال فرق خاصة للتفتيش كلما استدعت الحاجة ذلك (٩/٢١) .

ـ حذرت الأمم المتحدة في تقرير أعده خبراء من جامعة هارفارد ومعهد التكنولوجيا في ماساشوستش من حجم المجاعة والمعاناة التي يعيشها الشعب العراقي واكد التقرير أن المجاعة أصبحت تهدد ٤ ملايين عراقي وأن حوالي ثلث اطفال العراق تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية (٩/٢٢) .

ـ رفضت لجنة العقوبات بالأمم المتحدة طلبا بالسماع لها باستيراد كميات محدودة من النفط العراقي عبر الأراضي الأردنية الى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني (٩/٢٥) .

ـ عقدت اللجنة الفنية الخاصة ببحث قضية الأسرى الكويتيين اجتماعها السادس على الجانب العراقي للحدود الكويتية تحت مظلة الصليب الأحمر في جو « خلي من التوتر » للتعرف على ردود العراق على الملفات التي قدمتها الكويت في شأن الأسرى (٩/٢٧) .

ـ قدم اكيوس خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الكويتي تأكيدات الى الكويت بأن مفتشيه يستخدمون الآن طرقا تهدف الى حماية الكويت من اخطار الأسلحة البيولوجية والكيماوية العراقية (٩/٢٨) ، واعلن اكيوس بعد وصوله الى بغداد مع خمسة من

الخبراء التابعين للجنة الدولية الخاصة أن المرحلة التى تمر بها العلاقة بين العراق واللجنة « مرحلة مكثفة » وأن لديه عددا من الأسئلة تمثل جميع مجالات التسلح وخاصة المجال الجرثومى والكيمائى والصاورخى (٩/٣٠) .

– قال نائب رئيس الوزراء العراقى طارق عزيز فى رسالة بعث بها الى مجلس الأمن ان المعلومات التى قدمها العراق الى اللجنة الخاصة بعد أغسطس الماضى « لاتغير حقيقتين جوهريتين هما أن العراق لا يحتفظ منذ نهاية ١٩٩١ بأى أسلحة أو مكونات إسلحة من تلك التى حظرت بموجب احكام القرار ٦٨٧ ولم يقم بأى نشاط يخالف التزاماته بموجب هذا القرار » ونفى عزيز أن تكون السفن العراقية التى أغرقت فى شط العرب والخليج خلال الحرب تحتوى أسلحة أو مواد كيماوية واكد استعداد بلاده للتعاون من التحقق من محتويات هذه السفن اذا رغبت الأمم المتحدة (١٠/٧) .

– أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى تقرير قدمه الى مجلس الأمن ان « مجرد حجم » الوثائق التى قدمها العراق فى اغسطس الماضى يجعل من السابق لأوانه استخلاص أية استنتاجات فى شأن محتوياتها ومضامينها المتصلة , وليس هناك مايؤكد انه تم تسليم كل الوثائق ذات الصلة بالمسائل النووية (١٠/١١) .

– قدم اكيوس تقريرا الى مجلس الأمن الذى اتهم فيه العراق « بتضليل اللجنة وحجب المعلومات » وجاء فى التقرير أن العراق « انتج سرا محركات صواريخ على نسق صواريخ سكود وأجرى بحوثا وطور البرامج المتعلقة بالصواريخ المحظورة » قبل اندلاع الحرب (١٠/١١) .

– وافقت لجنة التعويضات فى اجتماعاتها فى جنيف على ٢١٧٥٠٠ طلب جديد من أشخاص اضطروا لمغادرة العراق أو الكويت بسبب حرب الخليج قدمها رعايا ٦٧ دولة وثلاث منظمات دولية (١٠/١٢) .

–اعترف العراق بأنه حاول انتاج قنبلة نووية صغيرة بعد غزوة الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ لكنه فشل فى ذلك ، وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أكدت ان العراق باشر بعد احتلاله الكويت برنامجا لتصنيع قنبلة نووية فى غضون ستة أشهر الا أن قصف القوات الحليفة لمنشآته فى يناير ١٩٩١ عطل هذا المشروع (١٠/١٨) .

– اجتمعت اللجنة الفنية الخاصة ببحث قضية الأسرى الكويتيين اجتماعها السابع على الجانب الكويتى من الحدود الكويتية العراقية وتسلم الجانب الكويتى خلال الاجتماع ثلاثة ردود جديدة على الملفات الكويتية لتصبح مجموع الردود التى تسلمها الجانب الكويتى ١٢٦ ردا حتى الآن (١٠/٢٥) .

– فى رسالة بعث بها العراق الى د . بطرس غالى احتج العراق رسميا لدى الأمم المتحدة على قيام ايران بخرق وانتهاك قرار وقف اطلاق النار واتفاق طهران لمنطقة العزل بين البلدين عام ١٩٨٨بعد انتهاء الحرب بينهما (١١/٧) .

– جددت بغداد رفضها تطبيق القرار ٩٨٦ بعد ساعات من تمديد مجلس الأمن العقوبات المفروضة على العراق وبعد يوم واحد من اجتماع د . غالى مع برزان التكريتى فى جنيف بهدف اقناع بغداد بقبول خطة لبيع كميات محدودة من النفط (١١/٩) .

– أوضح اكيوس فى محاضرة أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأردنى أن العراق استغل ثغرة فى قرارات الأمم المتحدة لتطوير ابحاث صواريخ ذاتية الدفع قد يصل مداها الى قلب اوروبا وروسيا وغرب الصين وأضاف أن اللجنة الدولية تشعر بقلق بالغ لغياب المعلومات الخاصة بالمواد البيولوجية التى يملكها العراق (١١/١٧) .

– قدم العراق فى رسالة وجهها الى د . غالى احتجاجا رسميا لقيام طائرات امريكية بالتحليق فى الأجواء العراقية بقصد المراقبة (١١/١٨) .

– صرح اكيوس انه يسعى للحصول على دعم مالى وسياسى من دول التعاون الخليجى التى بدأ جولته اليها واعتبر أن مهمته فى الخليج سوف تكسب اللجنة الدولية صدقية لعملها وتعطيها دعما سياسيا لمهمتها (١١/٢٠) .

– أعلن وزير الخارجية العراقى ان بلاده تنتظر من لجنة الأمم المتحدة المكلفة بازالة أسلحة الدمار الشامل العراقية تحديد مهلة زمنية لمهمتها ، وقال أن بغداد مستعدة للتعاون التام مع اللجنة لكن عملية التحقق لا يمكن أن تبقى مفتوحة (١١/٢٦) .

– قدم نزار حمدون مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة مذكرة احتجاج ضد بريطانيا لمواصلة السفن الحربية البريطانية الموجودة فى الخليج العربى القيام بأعمال استفزازية ضد السفن والبواخر العراقية داخل المياه الاقليمية العراقية (١١/٢٨) .

– أعلن أكيوس ان المسئولين العراقيين قدموا له أدلة مهمة خاصة بتدمير أسلحة جرثومية وأضاف انه يعتقد أن المعلومات الجديدة سوف تساعد اللجنة الدولية فى عملها (١١/٢٩) .

سوريا :

قرر مجلس الأمن تمديد فترة عمل قوات الأمم المتحدة فى مرتفعات الجولان السورية لمدة ٦أشهر اخرى تنتهى فى مايو القادم . وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد أكد فى تقريره الى المجلس ان الموقف فى الشرق الأوسط رغم الهدوء الذى يسود الحدود السورية – الاسرائيلية – ينذر بالخطر وسيستمر حتى يتم التوصل الى سلام دائم وكامل على جميع المسارات العربية الاسرائيلية (١١/٢٨) .

افغانستان :

– وصل المبعوث الدولى محمود المستيرى الى اسلام اباد لاجراء محادثات مع كبار المسئولين الباكستانيين بعد سقوط اقليم « حيرات » فى ايدى حركة الطالبان وتوتر العلاقات بين باكستان وأفغانستان (٩/١٧) .

– وجه نائب وزير الخارجية الافغانى رسالة الى د . بطرس غالى طلب فيها منه التدخل لوقف التحركات الباكستانية فى أفغانستان (٩/١٨) .

– ناشد الصادق ابو نفيسة مساعد محمود المستيرى الفصائل الافغانية وقف المعارك من أجل أفساح المجال لتطبيق السلام ، كما التقى المستيرى مع سفراء الدول الخمس الدائمة فى عضوية مجلس الأمن فى مقر السفارة البريطانية فى العاصمة الباكستانية وحضهم على دعم مسيرة السلام (٩/٢٦) .

– عقب اجتماع محمود المستيرى مع وزير خارجية باكستان نجم الدين شيخ صرح متحدث رسمى بأن باكستان تؤيد جهود الأمم المتحدة لاستعادة السلام فى أفغانستان وجمع كافة الزعماء الافغان على مائدة المفاوضات (١٠/٥) ، وفى تطور لاحق اتهمت أفغانستان فى

رسالة لمجلس الأمن الحكومة الباكستانية بدعم ميلشيات « طالبان » المعارضة والتى تحاصر العاصمة « كابول » (١٠/١٧) .

– وصل المستيرى الى افغانستان للتفاوض على وقف اطلاق النار والحيلولة دون اندلاع المعركة الحاسمة السيطرة على العاصمة كابول وأعلن المستيرى انه سيجتمع مع الرئيس برهان الدين ربانى (١٠/٢١) .

– أعلن محمود المستيرى اثر اجتماع عقده مع الرئيس الافغانى تعليق مبادرته للسلام حتى يتيح للاطراف الافغانية التفاوض فيما بينها (١١/١٨) .

– قدم المبعوث الدولى محمود المستيرى صيغة « آليه نقل السلطة » التى تتألف من ٢٨ شخصا يمثلون أغلب الفصائل المتحاربة لتولى الحكم بعد تقديم الرئيس الافغانى برهان الدين ربانى استقالته واعلن فى مؤتمر صحفى فى اسلام اباد أن الرئيس الافغانى وافق على تسليمها الحكم (١١/١٦) ، واعلنت حركة طالبان رفضها الصريح للخطة المقترحة (١١/١٧) .

ليبيا :

– توجه وفد المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة المحايدة على الحدود الدولية الليبية المصرية لدراسة أوضاع الفلسطينيين المبعدين من ليبيا ومعرفة عددهم تمهيدا لارسال معونات غذائية عاجلة لهم (٩/٢٥) .

– وجه المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) وممثلة المفوضية العليا لشئون اللاجئين نداء الى العقيد معمر القذافى وقادة دول الشرق الأوسط لتكرار محاولتهم ايجاد حل عاجل ونهائى للمأساة التى يتعرض لها الفلسطينيون بسبب ابعادهم عن ليبيا (٩/٢٩) ، وعلى صعيد آخر اكد العقيد القذافى اصراره على ترحيل الفلسطينيين من ليبيا ، كما زار مخيما للفلسطينيين المبعدين قرب الحدود مع مصر وأعلن أن ليبيا « تتعهد ان تدفع للذين يعودون الى مناطق الحكم الذاتى الرواتب التى كانوا يحصلون عليها اثناء عملهم بالبلاد (١٠/٤) .

– دعا بانوس مموسيس مسئول العلاقات الخارجية فى مكتب مفوضية اللاجئين بالقاهرة الى ضرورة حل مشاكل الفلسطينيين المقيمين على الحدود المصرية الليبية بشكل عاجل مشيرا الى ان « الموقف متعثر للغاية » خاصة ان شروط العودة لا تنطبق عليهم لأنهم من فلسطينى ١٩٤٨ (١٠/٥) .

– صرح بانوس موسيس مسئول الخارجية فى مكتب مفوضية اللاجئين بالقاهرة أن المفوضية تجرى اتصالات مع مكتبها فى قبرص لبحث احتياجات ٦٦٠ مبعدا فلسطينيا عالقين فى باخرة المياه الاقليمية القبرصية بعد أن رفضت سوريا نزولهم الى ميناء اللاذقية (١٠/١٨) .

– قالت متحدثة باسم المفوضية العليا لشئون اللاجئين أن الأحوال على الحدود بين مصر وليبيا مستمرة فى التدهور وأن الأمم المتحدة سترسل امدادات تكفى لمدة شهر لعدد ١٠٣٦ فلسطينيا تقطعت بهم السبل فى الصحراء (١٠/٢٤) ، وفى تطور لاحق اعلن العقيد القذافى انه قرر ايقاف عمليات ابعاد المزيد من الفلسطينيين لمدة تتراوح بين ٣ الى ٦ أشهر (١٠/٢٥) .

– حضت البعثة الليبية لدى الأمم المتحدة فى اعلان نشرته صحيفة واشنطن بوست عائلات ضحايا حادث تفجير طائرة الركاب الامريكية فوق لوكربى على الضغط على حكوماتهم لقبول اقتراح اجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما بمقتضى القانون الاسكتلندى فى مقر محكمة العدل الدولية فى لاهاى (١١/٨) .

– ناشد الفلسطينيون المبعدون من ليبيا ولا يزالون عالقين على الحدود المصرية الليبية الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ومنظمات حقوق الانسان والصليب الأحمر الدولى مساعدتهم فى العودة الى وطنهم فلسطين (١١/٩) .

– قرر مجلس الأمن استمرار فرض العقوبات على ليبيا دون تغيير حتى تلتزم ليبيا بالتعاون مع سلطات التحقيق فى حادثى الطائرة الفرنسية ولوكربى ، وأشاد المجلس بالتطور الايجابى فى موقف ليبيا بعد أن قدمت الى بريطانيا اجابات مرضية عن تعاونها مع الجيش الجمهورى الايرلندى (١١/٢٢) .

– نددت ليبيا بقرار مجلس الأمن باستمرار فرض العقوبات وأعربت عن دهشتها لذلك بعد أبدت تعاونا مع فرنسا فى التحقيقات الخاصة بقضية الطائرة الفرنسية (١١/٢٣) .

الصحراء الغربية :

– وافق مجلس الأمن بالاجماع بموجب القرار ١٠١٧ على تمديد فترة بقاء بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم الاستفتاء فى الصحراء الغربية أربعة أشهر تنتهى فى نهاية يناير ١٩٩٦وحمل المجلس كلا من المغرب وجبهة بوليساريو مسئولية تأخير اجراء الانتخابات فى الصحراء الغربية مشيرا الى أن الأمم المتحدة قد تسحب بعثتها فى حالة عدم احراز تقدم (٩/٢٣) .

– حض أحمد السنوسى ممثل المغرب الدائم فى الأمم المتحدة مجلس الأمن من أجل أتجاوز العراقيل التى تضعها جبهة بوليساريو لتمكين كل السكان المنحدرين من أصول صحراوية من المشاركة فى الاقتراع وتوفير الشروط الموضوعية لانهاء عمليات تحديد الهوية (٩/٢٤) .

– فى رسالة الى مجلس الأمن اعتبرت جبهة بوليساريو قرار العاهل المغربى زيارة الصحراء المغربية « استفزازا مدروسا » وطالبت بأن يتراجع العاهل المغربى عن قراره مشددة على « حقها فى الانتقام » (١٠/١) .

– اقترح د . غالى اجراءات جديدة لتسريع تنفيذ خطة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء فى الصحراء الغربية وركزت الاجراءات على تبسيط شروط تسجيل السكان المنحدرين من أصول صحراوية فى قوائم الاقتراع وان يقدم كل من المائة الف شخص الذين يود المغرب ضمهم الى قوائم الاستفتاء الأوراق الخاصة بانتمائه للمنطقة والصادرة بعد أو قبل الاحصاء الذى اجرته اسبانيا عام ١٩٧٤ (١١/١) .

رواندا / بوروندى :

– توجهت ساداكا أوجاتا رئيس اللجنة العليا لشئون اللاجئين الى رواندا فى اطار مهمتها الرامية لاعادة اللاجئين الروانديين الى وطنهم (٩/٤) .

– طالب مجلس الأمن فى قرار بالاجماع من الأمين العام للأمم المتحدة د . بطرس غالى تشكيل لجنة للتحقيق فى التقارير المتعلقة ببيع الأسلحة بصورة غير مشروعة الى قوات حكومة رواندا السابقة الموجودة فى معسكرات اللاجئين خارج رواندا (٩/٨) .

– أعلن د . بطرس غالي أن المنظمة الدولية تبحث اجراء خفض جوهري في عدد أفراد بعثة السلام رواندا بسبب الأزمة المالية التي تواجه المنظمة وأنه أصدر تعليمات لمسئول الأمم المتحدة في رواندا لدراسة اجراءات توفير النفقات (١٠/١٥) .

– دعا مجلس الأمن في بيان رئاسي الدول الاعضاء في الأمم المتحدة القبض على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم مذابح خلال الحرب الأهلية في رواندا ، وناشد المحكمة الدولية التي انشئت لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا بدء عملها في أسرع وقت (١٠/١٨) وفي تطور لاحق أعلن أحد مسئولي المحكمة الدولية أن المحكمة ستفتح ابوابها في أروشا في الأول من ديسمبر (١١/١) .

– قررت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقف عملياتها في بوروندي بعد أن قام مسلحون مجهولون باطلاق النار على أحدى قوافل الصليب الأحمر (١١/٧) .

– أختار دكتور غالي السفير محمود قاسم لرئاسة اللجنة الدولية للتحقيق في التقارير المتعلقة بتهريب الأسلحة الى جنود حكومة رواندا السابقة (١١/٢٠) .

– أعلنت الحكومة الرواندية انها لا ترغب في تجديد تفويض الأمم المتحدة وانها في حاجة الى مساعدات تقنية وليس جنود (١١/٢٥) .

ليبريا :

– قرر مجلس الأمن بالاجماع تمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى نهاية ٣١ يناير ، وناشد المجلس د . بطرس غالي بعقد مؤتمر لاعلان التبرعات لليبريا لجمع الموارد اللازمة للنهوض بعجلة السلام ، ورحب المجلس بفكرة ايفاد بعثة دولية للتشاور مع الزعماء في ليبيريا بشأن شروط تنفيذ اتفاق « ابوجا » (٩/١٦) .

– وافق مجلس الأمن على توسيع نطاق عمليات الأمم المتحدة في ليبريا بزيادة عدد المراقبين العسكريين من ٧٠ الى ١٦٠ شخصا للمساعدة على مراقبة تنفيذ اتفاق السلام (١١/١١) .

السودان :

– أكد تقرير أعده المقرر الخاص لحقوق الانسان في السودان كاسباريبرو أن السودان شهد هذا العام انتهاكات فاضحة لحقوق الانسان تمثلت خاصة في اعدامات من دون محاكمات وحجز حريات واعتقالات تعسفية وعمليات خطف وممارسات التعذيب (١١/٧) .

الأمين العام :

– تعرض د . بطرس غالي الى وعكة صحية طارئة أضطر معها بناء على نصيحة طبيبه الخاص الغاء رحلته الى بكين لافتتاح مؤتمر المرأة العالمي وكذلك زيارته لكل من موسكو وجنيف (٩/١) .

– في تصريح أدلى به د . بطرس غالي الى الصحف اليابانية قال د . غالي أن المنظمة الدولية فشلت في تحقيق الاصلاحات التي كانت تعتزم ادخالها على هياكلها وعلى مجلس الأمن بسبب الاختلافات الواسعة في الآراء بين الدول الاعضاء حول تلك الاصلاحات وشكك في امكانية اجراء هذه العمليات مع نهاية القرن الحالي (٩/١) .

– أكد د . بطرس غالي انه لاحماية للبيئة ولا دعم لحقوق الانسان ، ولا نجاح لأي سياسة سكانية لدعم عمليات التنمية ، ولا نجاح لأي خطط للتنمية الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات ، ولا سلام واستقرار حقيقيين دون مشاركة المرأة ، كما انه لا عالم أفضل للبشرية ولاغد أفضل لابنائنا دون تحسين لوضع المرأة ودون تحقيق حقوقها الانسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية (٩/٢) .

– أعلن د . بطرس غالي ان الضربات الجوية التي يقوم بها حلف الاطلسي ضد صرب البوسنة لاتتوقف الا بعد تحقيق العملية لأهدافها ، وحذر د . غالي قادة الصرب البوسنة من انه في حالة استمرارهم في عنادهم فان الأمم المتحدة ستواصل تأييد استمرار الغارات الجوية حتى تضمن انتهاء معاناة المدنيين في المناطق الآمنة (٩/٥) .

– بعد تصاعد أزمة التفجيرات النووية الفرنسية بجنوب محيط الهادي أعرب د . غالي عن معارضته لجميع التجارب النووية سواء الفرنسية أو الصينية أو غيرها مطالبا بالتزام القوى النووي في العالم بالاتفاق الذي تمضه قرار التمديد الدائم لمعاهدة حظر الانتشار النووي (٩/٨) .

– أشار د . بطرس غالي في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة الى أن القلق يساور المجتمع الدولي بسبب قرارات اسرائيل القاضية بمصادرة الاراضي وتوسيع المستوطنات اليهودية واكد ان عملية السلام في الشرق الاوسط تحتاج الى تأييد جماهير واسع وأن هذا التأييد سيظل هشا مالم يطرأ توسع واضح على الاحوال المعيشية للفلسطينيين (٩/١١) .

– في تقريره السنوي عن نتائج أعمال المنظمة الدولية أشار د . بطرس غالي بالانجازات البارزة التي تم تحقيقها والتي كان من أهمها معاهدة السلام التاريخية بين أسرائيل والأردن في اكتوبر ١٩٩٤ وتنفيذ اعلان المبادئ الاسرائيلي الفسلطيني بالاضافة الى المفاوضات متعددة الاطراف بشأن المسائل الاقليمية في الشرق الأوسط . كما أعرب د . غالي في تقريره عن قلقه العميق حول الأوضاع المتردية في العراق (٩/١٢) .

– بعد أن وقعت كل من اليونان وجمهورية مقدونيا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لانهاء الخلافات بينهما ، أعرب د . بطرس غالي عن سعادته لتوقيع هذا الاتفاق واكد ان الدولتين تعهدتا باحترام سيادة ووحدة اراضي كل منهما واستقلالهما السياسي ، وطالب الجانبين باستئناف المفاوضات لايجاد اسم نهائي لجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة (٩/١٤) .

– أعلن د . بطرس غالي قبل بدء الجلسة الافتتاحية للدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن الأمم المتحدة تواجه « ثورة عالمية » بعد أن انتهى دور الحرب الباردة في وضع اطار

العلاقات الدولية وقال ان النزاعات اليوم أصبحت مختلفة حيث يجرى معظمها داخل الدول . و أضاف أن سياسات اليوم مختلفة أيضا حيث تسعى الدول للتحول الى الديمقراطية « وان المستقبل فى يدنا لنبنيه وبدون الأمم المتحدة لن نستطيع ذلك » (٩/٢٠) .

– رفع د . بطرس غالى تقريرا الى مجلس الأمن عن الوضع فى طاجيكستان ومدى التقدم فى اتجاه تحقيق مصالحة وطنه خلال الأشهر الثلاثة الماضية وناشد د . بطرس غالى فى تقرير الرئيس الطاجيكى امام على رحمنوف وزعيم المعارضة عبد الله نورى ان يتخذا التدابير اللازمة للتعجيل فى تنفيذ تدابير الثقة التى اتفقا عليها خلال لقائهما فى طهران فى يوليو الماضى (٩/٢١) .

– انتقد د . غالى ضمنا خلال احتفال أقيم على شرف الشخصيات المشاركة فى الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة الولايات المتحدة لعدم دفعها المتأخرات المترتبة عليها للأمم وقال « حان الوقت لكسر هذه الحلقة .. ان الموارد غير المناسبة تؤدى الى نتائج غير مناسبة . ويتم التزرع فيما بعد بهذه النتائج غير المناسبة لتخفيض الموارد المالية » (٩/٢٦) .

– دعا د . بطرس غالى الى « ازالة الالغام الأرضية المضادة للافراد التى يطرح انتشارها مشكلة عالمية » (٩/٢٦) .

– حول تقييم الدور الذى قامت به الأمم المتحدة فى عودة الشرعية الكويتية أشار د . بطرس غالى فى حديث ادلى به الى مجلة « العربى » الى ان « الأمم المتحدة اعطت الشرعية للتدخل الجماعى وأن الأمم المتحدة نجحت فى صد العدوان العراقى واتخاذ التدابير اللازمة لعدم تكراره (٩/٢٨) .

– أكد د . بطرس غالى الالتزام الثابت للمنظمة الدولية بدعم عملية السلام بين الفلسطينيين واسرائيل وقال أن توقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى فى واشنطن بشكل خطوة جديدة ومهمة نحو التطبيق الكامل لاعلان المبادئ الذى تم التوصل اليه عام ١٩٩٣ (٩/٢٩) .

– إعلن د . بطرس غالى انه يرغب فى تخفيض عدد الجنود الدوليين فى يوغسلافيا السابقة للحد من النفقات حيث تتطلب عمليات الأمم المتحدة فى مناطق يوغسلافيا السابقة حوالى ٥ ملايين دولار كل يوم (١٠/١) .

– اجتمع د . بطرس غالى مع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى الدكتور حامد الغابد فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك حيث تمت مناقشة القضايا ذات الأهتمام المشترك والتعاون فى المجالات العلمية والتقنية وأعرب د . غالى عن ارتياحه لاتساع مجال المشاورات بين المنظمتين على المستوى السياسى وأبلغ الغابد أن الأمم المتحدة تنظم اجتماعا مع المنظمات الاقليمية فى نيويورك فى ١٦ فبراير القادم لتعزيز التعاون فى مجال المحافظة على الأمن والسلم الدوليين (١٠/٥) .

– اكد عبد الكريم الكباريتى وزير خارجية الأردن خلال الأجتماع الذى عقده مع د . بطرس غالى فى نيويورك ضرورة استمرار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى تقديم كافة الخدمات الانسانية التى تقوم بها فى المنطقة وبصفة خاصة فى الأردن الذى يستضيف القسم الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين وطالب بتحسين مستوى هذه الخدمات كما ونوعا لتغطية الاحتياجات المتزايدة للاجئين (١٠/٧) .

– ناشد د . بطرس غالى خلال الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى الذى عقد فى واشنطن وزراء المال ، العمل على حل الأزمة المالية التى تعانى منها المنظمة الدولية وقال « اننى احضكم على ضمان تلبية الالتزامات المالية لبلادكم تجاه الأمم المتحدة فى الوقت المحدد وبالكامل » (١٠/١٠)

– خلال لقائه بالسيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية العراق حصن د . بطرس غالى العراق على اعادة النظر فى موقفه من القرار ٩٨٦ الذى يسمح لبغداد بيع كمية محدودة من النفط لتلبية الاحتياجات الانسانية ، وقد ابلغ الوزير العراقى د . بطرس غالى أن موقف حكومته من القرار ٩٨٦ » لم يتغير (١٠/١٠) .

– تلقى أحمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن تهنئة من د . بطرس غالى على نجاح الندوة الدولية التى عقدتها اللجنة حول آفاق السلام فى الشرق الأوسط (١٠/١٥) .

– وجه د . بطرس غالى رسالة الى الدورة الحادية عشرة للجمعية العمومية لمنظمة السياحة العالمية عبر فيها عن سعادته الشخصية لاختيار مصر لتكون مقر انعقاد الجمعية العمومية وأضاف أن السياحة لم تعد من الرفاهية بل عنصرا مهما لتواصل المجتمع الدولى وتضامن الأسرة الدولية (١٠/١٧) .

– أعلن د . بطرس غالى فى قمة عدم الانحياز التى عقدت فى كولومبيا ان الحركة هى الآلية المناسبة لتحقيق الاصلاح فى الأمم المتحدة ودعا د . غالى الى حشد الطاقات الخلاقة للحركة لخوض المعركة ضد الاستئثار بثمار التقدم وذلك بالكفاح من أجل تحقيق التنمية (١٠/١٨) .

– طلب الرئيس الزائيرى موبوتوسى سيسكو من د . بطرس غالى ايجاد حل عاجل لأزمة لاجيئ رواندا فى زائير وكذلك مساعدة الأمم المتحدة فى اجراء الانتخابات المقررة فى عام ١٩٩٧ (١٠/٢١) .

– اكد د . بطرس غالى للرئيس الروسى بوريس يلتسين ضرورة مشاركة المنظمة الدولية فى اتخاذ القرارات الخاصة بايجاد تسوية سليمة لأزمة البوسنة اذا كان سيطلب منها القيام بمهام محددة فى البوسنة (١٠/٢٢) .

– بحث د . بطرس غالى مع أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح ضرورة اذعان العراق للقرارات الدولية كما اجتمع د . غالى مع وزير خارجية العراق فى مسعى لاقناع النظام العراقى بالعودة عن رفضه تنفيذ العراق بالعودة عن رفضه تنفيذ القرار ٩٨٦ الذى يخوله تصدير كميات من نفطه تحت أشراف دولى لتمويل شراء مواد غذائية للشعب العراقى (١٠/٢٢) .

– اجتمع د . بطرس غالى والامير سلطان بن عبد العزيز آل سعود النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير الدفاع السعودى وحضرالاجتماع الرئيس ياسر عرفات وتناولت المحادثات الأزمة المالية التى تواجهها الأمم المتحدة والوضع فى البوسنة والهرسك ، كما أطلع د . بطرس غالى الأمير سلطان على جملة مساعدات الأمم المتحدة للشعب الفلسطينى فى قطاع غزة والتى يشرف عليها المنسق الخاص للأمين العام تيرجى لارش (١٠/٢٤) .

– بعث د . عصمت عبد المجيد برسالة الى د . بطرس غالى أخطره فيها بقرارات وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم بالقاهرة فى شهر سبتمبر الماضى وخاصة القرارات ذات الصيغة

الاقليمية والدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والدور المنتظر للأمم المتحدة والاجراءات الاسرائيلية الرامية الى تهويد القدس اضافة الى القرارات الخاصة باللاجيئين وقضايا الأعمار والتنمية فى مناطق الحكم الذاتى (١٠/٢٤) .

– أختتم د . بطرس غالى الاحتفالات الخاصة بالذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة وشاركت فيها ١٢٩ دولة وحكومة ، وقال د . غالى وسط تصفيق الحضور « لتحيا الأمم المتحدة » وأضاف « خلال الأيام الثلاثة الأخيرة استمر الحوار بين الأمم كما أراده المؤسسون فى جو من الصداقة والقوة ورأينا روح سان فرانسيسكو تعود الى الحياة » (١٠/٢٥) .

– عين د . بطرس غالى الجنرال جبان جوسيس سانتيلد فى منصب القائد الجديد للبعثة الدولية لمراقبة وقف اطلاق النار على الحدود بين العراق والكويت (يونيكوم) (١٠/٣٠) .

– دعا د . بطرس غالى العراق مجددا الى قبول قرار الأمم المتحدة ٩٨٦ خلال اجتماعه مع طه محيى الدين معروف نائب الرئيس العراقى الذى وعد بنقل وجهة نظر الأمين العام للقيادة العراقية (١٠/٢٨) .

– طالب العراق د . بطرس غالى باستغلال صلاحياته لرفع العقوبات الاقتصادية على بغداد وايقاف التدخل فى شئونه الداخلية والامتناع عن انتهاك سيادته وحق شعبه فى اختيار نظام حكمه (١٠/٣١) .

– قال د . بطرس غالى فى رسالته الى مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا أن قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ هما الأساسى لأية تسوية نهائية لتحقيق السلم فى منطقة الشرق الأوسط وأن المقومات الأساسية لنجاح التعاون الاقتصادى الاقليمى فى المنطقة لابد أن تكون مستندة الى سلام عادل وشامل (١٠/٣١) .

– بحث د . بطرس غالى الى مجلس الأمن بمقترحات جديدة لتسهيل عملية تحديد هوية الناخبين المقرر اشتراكهم فى الاستفتاء المزمع اجراؤه لتحديد مصير الصحراء الغربية تقضى بأن يقدم كل من المائة الف شخص الذين يريد المغرب ضمهم الى قوائم الاستفتاء الأوراق الخاصة بانتمائه للمنطقة والصادرة بعد أو قبل الاحصاء الذى أجرته اسبانيا عام ١٩٧٤ (١١/١) .

– أعرب د . بطرس غالى عن أسفه العميق لاغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين ، وفى كلمته التأبينية قال د غالى « .. ولكننا ننظر الى عظمة انجازه حيث كان رجلا عرف الحرب والسلام وسعى وناضل من أجل المصالحة والسلام .. أن هذا الهدف يجب أن يكون وهو هدفنا وهو هدف الأمم المتحدة .. » (١١/٦) .

– قال متحدثة باسم الأمم المتحدة أن د . بطرس غالى بحث امكانية السماح بمبيعات نفط عراقية محدودة مع برزان التكريتى مندوب العراق لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف وأن التكريتى وعد بنقل وجهة نظر د . غالى الى الحكومة العراقية (١١/٨) .

– خلال لقاء عقده د . بطرس غالى مع مسئول الشئون الأوروبية فى الخارجية الليبية عبد العاطى العبيدى شدد د . غالى ضرورة على تطبيق طرابلس لقرارى مجلس الأمن ٧٨٤ و٨٨٣ الخاصين بفرض عقوبات على ليبيا لعدم تعاونها مع المجتمع الدولى فى قضية تفجير الطائرة الامريكية فوق لوكربى (١١/٩) .

– اكد د . بطرس غالى أنه أصيب بالصدمة والرعب لاعدام نيجيريا للمعارضين التسعة من دعاة حماية حقوق الانسان (١١/١١) .

– عين د . بطرس غالى عزيز حسين الممثل السابق للمغرب لدى الأمم المتحدة ممثلا جديدا للمنظمة الدولية فى بوروندى خلفا للسيد أحمد ولد عبدالله الموريتانى الجنسية (١١/٩) .

- اكد د . بطرس غالى خلال اجتماعه ببولين جرينى رئيسة المجموعة الاشتراكية فى البرلمان الأوروبى صعوبة فرض حظر على بيع السلاح الى نيجيريا وأضاف أن تجارة السلاح مزدهرة بشكل كبير فى نيجيريا مما يجعل من الصعب جدا تطبيق الحظر (١١/١٤) .

– بدأ د . بطرس غالى جولة افريقية تستمر ١٢ يوما تشمل زيارة غانا وسيراليون وليبريا وبنين وساحل العاج (١١/٢٥) .

– احال د . بطرس غالى على الجمعية العامة مذكرة عن حقوق الانسان فى العراق أعدها المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان فان درشتويل تضمن نقدا لاذعا للحكومة العراقية كما تضمن نقدا للاستفتاء على تمديد ولاية الرئيس صدام حسين الذى أجرى فى منتصف اكتوبر ووصفه « بالمهزلة » (١١/٢٧) .

– هدد د . بطرس غالى فى تقرير رفعه الى مجلس الأمن بأمكان سحب البعثة الدولية من الصحراء الغربية وقال انه لن يمكن « انجاز عملية تحديد الهوية الا بدعوة الحكومة المغربية وجبهة بوليساريو الى تقديم شيخ أو مناوب للمشاركة فى تحديد الهوية .. » اما فى حالة عدم رغبة الطرفين أو عدم استطاعتهما تقديم شيخ أو مناوب تستند تحديد الهوية الى وثائق الاثبات فقط » (١١/٢٨) .

محكمة العدل الدولية

عقد فى مكتب رئيس محكمة العدل الدولية لقاء ضم سفير ليبيا فى لاهاى والاتحاد الأوروبى وممثل الحكومة الامريكية وممثل بريطانيا البحث فى موضوع تحديد فترة زمنية تقدم ليبيا خلالها ردها على اعتراضات الولايات المتحدة وبريطانيا حول صلاحية محكمة العدل الدولية فى محاكمة المتهمين الليبيين بتفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربى (٩/١٢) .

– رفضت محكمة العدل الدولية دعوى نيوزيلندا لوقف التجارب النووية الفرنسية فى جنوب المحيط الهادى كما رفضت طلب استراليا بوقف مؤقت لباقى التجارب النووية الفرنسية لحين الانتهاء من دراسة التأثيرات التى أحدثتها التجربة الأولى التى أجرتها فرنسا فى ٥ سبتمبر على البيئة فى المنطقة (٩/٢٢) .

– بناء على طلب من منظمة الصحة العالمية بدأت محكمة العدل الدولية النظر فى مدى شرعية الأسلحة النووية وما إذا كان القانون الدولى يحظر استخدام تلك الأسلحة فى الحروب ، كما طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة المحكمة بأن تقرر ما اذا كان مجرد التهديد باستخدام الأسلحة النووية مشروعا بمقتضى القانون الدولى (١٠/٢٩) .

Mourad El-Dessouki

- Information War and the Development of the U.S. Military Doctrine
Karim Hagag

- The Egyptian Students Tendency Towards Electronic Indexes in International Relation Libraries
Dr. Osama El-Sayed Mahmoud

- The Arab League and the Information Issue
Hassan El-Shimy

II- Reviews of Literature.

III- Interviews and Conferences.

IV- Bibliography.

REPORTS:

- Jerusalem 1995:Challenges of the Three Coming Years
Ahmed Youssef El-Quorai

- The Post-Rabin Israel
Ahmed Ibrahim Mohamed

- Agreement on the Expansion of the Palestinian Self-Rule
Alaa Salem

- Lebanon and the Agenda After the Expansion of the Prisedency Term
Ayman Abdel Wahab

- The Prisedency Referendum and the Iraqi Future Possibilities
Moataz Salama

- President Zeroal and the Hard Mission
Ahmed Mahaba

- Reconciliation and War in Southern Sudan
Mohamed Abou El-Fadl

- Oman Summit and the Regional Economic Cooperation in the Middle East
Nermine El-Saadany

- Future of Relations Between North and South of the Mediterranean
Khaled Abdel Latif

- Doma's Election: New Challenge to the Movement Towards Democracy in Russia
Nabia El-Asfahany

- Turkey: Aggravation of Internal Problems
Tarek Dahroug

- The Partogees Elections
Nazira El-Effendi

- Settlement of the Macdonian-Greek Disagreement
Ghada Khedr

- "Dayton" Agreement: Does it Put an End to Conflict in Bosnia?
Emad Gad

- "Quebec": A Threat to the Canadian Unity
Mokhtar Shoeib

- Hong Kong: Return to the Motherland-Countdown
Sawsan Hussein

- Srilanka: A New Phase of Civil War
Hesham Badawi Mahmoud

CONFERENCES

BOOK REVIEWS:
by: Dr. Noha El-Mikawy

PERIODICAL REVIEWS:
by: Dr. Hoda Ragheb Awad

CHRONOLOGY:
by: Abou El-Soud Ibrahim
U.N. ACTIVITIES:
by: Nadia Abdel Sayed



Chairman of the Board and General Editor :
Ibrahim Nafei

Al Siyassa al Dawlya :
- Political quarterly published by Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt.
- First issue, July 1965.

Chief Editor
Dr. Osama El Ghazali Harb

Managing Editor
Ahmed Youssef Al Karie

Editorial Consultant
Nabya Asfahany

Sub - Managing Editor
Sawsan Hussein

Editorial Assistance
Nadia Abdel Sayed

Correspondance, Subscription and Advertising Office:Al-Ahram Foundation, Al Galaa Street, Cairo
Tel. 5786022, 5786100, 5786300, 5786400, 5786500
Fax: 5786833-5786023
Telex. 92001 - 92544 Ahram UN
Annual Subscription : - Egypt 24 L. E.
- Arab and African Countries 40 $
- Other Countries 50 $

CONTENTS

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الاهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التاثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والاسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الاطار :

— التغييرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام ــ القاهرة : شارع الجلاء
ت : ٥٧٨٦١٠٠ ـ ٥٧٨٦٢٠٠ ـ ٥٧٨٦٣٠٠

تحت الطبع

الكشـــاف التحـــليلى لمجـــلة السياسة الدولية فى ٣٠ عـــــاما

- أول كشاف جامع يتضمن محتويات المجلة تفصيلا بشكل منهجى منظم كأداة بحث .
- بيانات مادة الكشاف تشمل اسم الكاتب ، رأس الموضوع، وعنوان المادة ، تاريخ النشر، ورقم الصفحة والعدد .
- اعتمد على اختيار رؤوس موضوعات وترتيب المداخل فى ترتيب هجائى على طريقة القاموس .
- قام بإعداده مجموعة من المتخصصين فى مجال المعلومات .

صدر العدد ٢٣ من

مجلة الدراسات الفلسطينية

فصلية تعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني

تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت

إقرأ في هذا العدد

العلامة السيد محمد حسين فضل الله في حوار شامل: نشأته الفكرية ومواقفه من القضايا البارزة التي تشغل الوطن العربي والعالم الإسلامي

- الشرق الأوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل — وجيه كوثراني
- الانتخابات الفلسطينية: إشكالياتها وقضايا تقرير المصير — مضر قسيس
- الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد من عين الحلوة — روز ماري صايغ
- بعض مشكلات الحد من التسلح في الشرق الأوسط — حسين جعفر آغا
- المتطلبات الأمنية السورية والتسوية السلمية — محمد زهير دياب
- سجن الخيام: مقبرة الأحياء — زهير هواري
- تقرير من غزة: انسلاخ أم تكيف؟ — سارة روي
- الائتلاف الصهيوني الحاكم: الوضع الداخلي والأداء السياسي — خالد عايد

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي)

دول عربية		دول أخرى	
أفراد ٢٥ دولاراً	مؤسسات ٤٠ دولاراً	أفراد ٤٠ دولاراً	مؤسسات ٦٠ دولاراً

ترسل الطلبات إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ متفرع من فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١
فاكس ٨١٤١٩٣ ـ هاتف ٨٦٨٣٨٧
خليوي (هاتف وفاكس): ٩٠٢٨٠٩ ـ ٤٧٨ (٢١٢) ٠٠١
بيروت ـ لبنان

أو

Institute for Palestine Studies
P.O.Box 5658 - Telex 5241
Fax 456324 - Tel. 456165
Nicosia - Cyprus

كيف تشترك فى السياسة الدولية ؟

يمكنك الاشتراك فى مجلة السياسة الدولية بواحد من الطرق الآتية :

ا ـ عليك ان تملأ الاستمارة المرفقة وترسلها مع الشيك او الحوالة البريدية المطلوبة على العنوان التالى :

مجلة السياسة الدولية ـ جريدة الأهرام ـ المبنى الجديد ـ شارع الجلاء ـ القاهرة .

ب ـ إذا كنت من سكان القاهرة الكبرى ، يمكنك ان تتصل مباشرة بتليفون رقم (٣٣٩١٠٩٠) لتملى عنوانك ورقم تليفونك ، لتصلك الاستمارة مع مندوب من قسم الاشتراكات ليتسلم الشيك أو الحوالة أو قيمة الاشتراك نقدا .

جـ ـ إذا كنت من خارج القاهرة الكبرى فى اى من مدن او محافظات الجمهورية يمكنك ان تسلم قسيمة الاشتراك وقيمة الشيك أو الحوالة البريدية الى مكتب الاهرام فى مدينتك او محافظتك ومرفق قائمة بعناوين وتليفونات مكاتب الأهرام بالمحافظات .

٥ ـ مكتب الاهرام ـ المنصورة ـ ٢٤ ش سلامة عمارة صغب
(٠٥٠ /٣٤٤٩٣٠)

٦ ـ مكتب الاهرام ـ دمياط ـ ش الجلاء ـ عمارة الاوقاف
(٠٥٧ /٣٢٥٦٣٤)

٧ ـ مكتب الاهرام ـ طنطا ـ ميدان الساعة ـ عمارة القصراوى
(٠٤٠ /٣٣٥٥٩١)

٨ ـ مكتب الاهرام ـ بورسعيد ـ ش صفية زغلول
(٠٦٦ /٣٢٩٤٤٥)

١٣ ـ مكتب الاهرام ـ قنا ـ ش عبدالمنعم رياض ـ عمارة مصر للتامين
(٠٩٦ /٣٢٢٩٢٣)

١٤ ـ مكتب الاهرام ـ اسوان ـ ش السيدة نفيسة
(٠٩٧ /٣٢٢١٣٤)

١٥ ـ مكتب الأهرام ـ مطروح ـ المجعاوى مطروح
(٣ /٩٣٢٢٤١)

مكاتب الأهرام بالمحافظات

١ ـ مكتب الأهرام ـ بنها : ١٩ ش طلعت حرب
(٠١٣/٣٢٣٥١٦٩ ـ ٣٢٣٦٦٥)

٢ ـ مكتب الاهرام ـ شبرا الخيمة : ش ١٥ مايو الجديدة لمنطقة بهتيم التابعة لمدينة شبرا الخيمة

٣ ـ مكتب الأهرام ـ العاشر من رمضان ـ مجاورة ٩ فيلا ٤٤٠
(٠١٥/ ٣٦١٠٧٥)

٤ ـ مكتب الاهرام ـ الزقازيق ـ ش الجيش عمارة الاوقاف
(٠٥٥/ ٣٢٦٦٥٤)
(٠٥٥/ ٣٢٣٩٣٩)

٩ ـ مكتب الاهرام ، الإسماعيلية ـ ٨ ش عمرو بن العاص من السلطان حسين
(٠٦٤/ ٣٢٤٣٩٥)

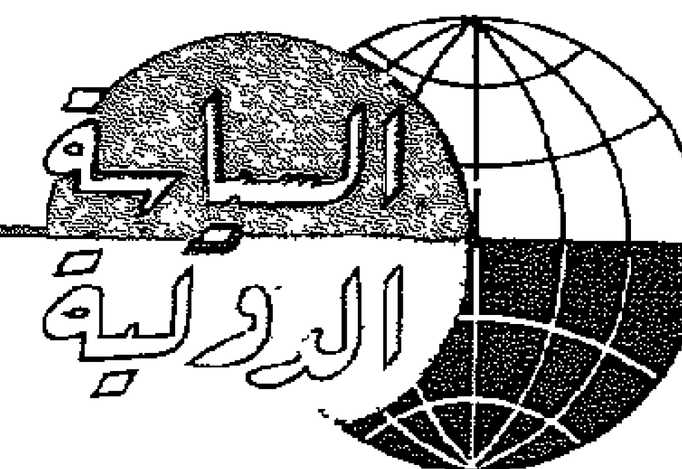
١٠ ـ مكتب الاهرام ـ السويس ـ ٢٩ ش أحمد شوقى
(٠٦٢/ ٢٢٩٨٦٠)

١١ ـ مكتب الاهرام ـ الفيوم ـ عمارة الامل ـ امام مجلس المدينة
(٠٨٤/ ٦٢٣١٨٣)

١٢ ـ مكتب الاهرام ـ المنيا ـ ٣٠ ش عدلى يكن
(٠٩٦/ ٣٣١٩٨٦)

AL - SIASSA AL - DAWLYA

International Politics Magazine



قسيمة اشتراك

السيد / رئيس تحرير السياسة الدولية :

تحية طيبة وبعد

أرجو الاشتراك بعدد .... نسخة من « السياسة الدولية » عن مدة (عام واحد ـ عامان ـ ثلاثة أعوام) على العنوان التالى :

....

....

ومرسل طيه شيك بمبلغ .... برقم .... / حوالة بريدية .... باسم ادارة اشتراكات الأهرام ـ مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة

وتفضلوا بقبول وافر التحية

الاسم : ....

التوقيع : ....

سيدنى وسنغافورة
انطلاقة جديدة من القاهرة إلى الشرق الأقصى واستراليا على أحدث الطائرات الإيرباص ٣٤٠

القاهرة

سنغافورة

سيدنى

- فيديو و تليفون خاص لكل راكب بالدرجة الأولى و درجة رجال الأعمال "حورس".
- شاشات عرض فيديو و خدمة الإتصال التليفونى بالدرجة السياحية.
- قنوات متعددة للإستماع للموسيقى العالمية و الشرقية و المختارات الغنائية.

القاهرة / سنغافورة / سيدنى
يومى الثلاثاء والجمعة





مصر للطيران

سماء بلا حدود

Direct Mail

AL-SIASSA AL-DAWLYA

123

January 1996

مطابع الأهرام بكورنيش النيل